

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم التاريخ



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– قسنطينة –

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

السلطة والمجتمع في الجزائر  
(1830-1848م)  
الثابت والمتحول

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم

في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني

إشراف الأستاذ الدكتور:

احميدة عميراي

إعداد الطالبة:

حنان لطرش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الرئيسية	الصفة
أ.د. أحمد صاري	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة	رئيسا
أ.د. احميدة عميراي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة	مشرفا
أ.د. خير الدين شترة	أستاذ	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	عضوا
أ.د. محمد السعيد قاصري	أستاذ	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	عضوا
د. فارس كعوان	أستاذ محاضر-أ	جامعة لمين دباغين-سطيف	عضوا

السنة الجامعية 1438-1439هـ / 2017-2018م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالكريم

## شكر وتقدير

الحمد لله نحمده ونشكره ونتوجه اليه بخالص الامتنان على ما أنعمه علينا من فضله وكرمه الذي وفقنا إلى طلب العلم والمعرفة، ونسأله أن يجعل عملنا خالصا له.

باسمي معاني الشكر الجزيل، والعرفان الخاص أتوجه إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور احميدة عميراوي صاحب الفضل الذي لم ينقطع عن مساعدتي منذ أن كنت في الماجستير وقد صبر على تقصيري وكان دائم النصح في مجال البحث والحياة فلا يسعني إلا أن أسأل الله أن يجزيه عني كل الخير، فان اعترافي وشكري مهما عظما لن يفياه حقه كل الامتنان والتقدير للأستاذ والأب الفاضل.

كما أوجه شكرا خاصا إلى والدي العزيز، الذي كان معيني وقت الضيق حيث عانى معي مهمة السفر والبحث عن المادة العلمية و له دور خاص في انجاز رسالتي.

إلى زوجي رابع بودخان الذي صبر على مكاره البحث ومشاغل العمل واجتهد في توفير الجو لمساعدتي على إعداد هذا البحث.

إلى أمي و إخوتي سماح وحسينة، سمير، أحمد، حسين، خالد، نصرالدين وزوجاتهم رزان، ليلي، نسرين، أمال، مريم وكل أفراد العائلة الذين دعموني وزرعوا البسمة في وجهي وخففوا عني معاناة البحث .

إلى الصديقة والزميلة التي تحملت معي مشقة هذا البحث منذ بدايته منى علام، دون أن أنسى جميع المشرفين على دور الأرشيف والمكتبات داخل الوطن وخارجه.

كما اشكر كل من كان لي عوناً ونوراً يضيء الظلام الذي يعتري طريقي أحيانا .

كما أوجه الشكر العميق إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين سيتحملون عناء قراءة

الرسالة .

تحية إجلال وتقدير لكل عالم ومتعلم

## الإهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائله، فأظهر بسماحته  
تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين .

أهدي هذا العمل إلى من علمني النجاح والصبر واستلهمت منه أجمل المعاني لبناء ذاتي  
وتعليمي ، والذي غرس في نفسي الإيمان وحب التعليم والدراسة حتى وصلت إلى ما أنا  
عليه إلى أعظم شخصية والذي العزيز .

إلى التي احتضني أفنان حضنها دفئا وحنانا وربتني فكانت تربيتها نبلا وأخلاقا إلى التي  
سقتني بدعواتها إلى النور الذي لا يخبوا أمني الغالية .

إلى زوجي الفاضل وبسمة روعي أبنائي الأعراء ميار، سرين، محمد ياسين .

إلى إخوتي وأفراد عائلتي الذين انتظروا ميلاد هذا العمل .

إلى كل صديقاتي وأخص بالذكر منى علام وزينب كياموش .

إلى الذين يحفظ قلبي ودهم وأغفلهم قلبي .

الإسلامية

## قائمة المختصرات

م.م.و.أ.ج: سلسلة بيت البايك محفوظات المكتبة الوطنية الجزائرية.

م.ك.إ.ج: سلسلة بيت البايك.

و.م.ش: وثائق المحكمة الشرعية.

ش.و.ن.ت. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

ع: عدد المجلة.

د.ط: دون طبعة.

م.ج: مجلد.

تر: ترجمة

ط: طبعة

C.E.R.M : Cahier du Centre des étude et de Recherche Marxiste.

R.A : Revue Africaine.

R.S.A.C : Recueil des Notice et Mémoire la Société Archéologique de Constantine.

R.O.M.M : Revue de L'occident Musulman et de la Méditerrané.

B.S.G.A.O : Bulletin Himestriel de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran.

C.R.S.A.C : Centre de Recherche on Anthropologie Sociale et Culturelles.

A.O.M : Archive d'Autre Mère Aix en Provence France.

A.M.G : Ministère de la Guerre Service Historique de l'Armé de Terre Section Moderne Vincenne, Paris.

Op cit: Ouvrage Précédemment Cité

Ibid : Au Même

O.P.U : Office des Publication Universitaire.

# المقدمة

جامعة الأمير عبد  
السلام  
الاسلامية

## بسم الله الرحمن الرحيم

### الحمد لله حمد الشاكرين، وبعد:

غالبًا ما يكون تناول موضوعات البحث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر سياسية، أو اجتماعية، أو إدارية، أو تراثية، أو غير ذلك؛ وخلال عهد معين؛ عثماني مثلاً، أو فرنسي، لكن موضوعي شامل لهذه التخصصات، وذو مدّ زمني يتواصل من أواخر العهد العثماني إلى بداية فترة التوسع الفرنسي (1848)، أي أن أكثر من ثابت في الجزائر استمر صامداً أمام سياسة الاحتلال الأوروبي، في حين أن البعض الآخر تغير.

وبرغم أن الحكم العثماني كان متميزاً لكنه اعتمد على خلفية دينية أكسبته شرعية حدد بها علاقته مع أهالي البلاد، بالإضافة إلى مختلف المؤسسات العثمانية أو المحلية، خاصة وأن أكثر ما يلفت الانتباه إلى أن بعض الكتاب الفرنسيين أمثال دان (Dane) والأب دورس (Dors) وبايسونال (Paysonelle) وبنانتي (Pananti) وفونتور دو بارادي (venture de Paradi) وتانفيل (Tanfile) وغيرهم صرّحوا أن الحكام العثمانيين لم يعتمدوا في بسط نفوذهم إلا على القوة العسكرية، ولعل هدفهم من ذلك هو تبرير الوجود الفرنسي في الجزائر.

لذلك تكمن أهمية الموضوع من خلال إبراز حقيقة وثوابت المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت قائمة عشية الاحتلال، وكانت هذه الثوابت سبباً في عرقلة وتوغل الاحتلال 1830-1848م، خاصة أن تاريخ الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي هو تاريخ صراع مؤسسات الدولة الفرنسية مع مختلف السلطات والمؤسسات المحلية في الجزائر، لذلك كانت المقاومة الجزائرية عسكرية وغير عسكرية؛ مرتبطة ببنية المجتمع كله وبالسلطة السائدة فيه.

كما سنحاول في هذه الدراسة بحث العلاقة بين التغيرات في القيم والمفاهيم وأنماط السلوك والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال متابعة التغيرات في المجالين الحضري والريفي الجزائريين من خلال توضيح الأوضاع قبل الاحتلال أي خلال الفترة العثمانية، وكيف أصبحت الأوضاع بعد الاحتلال مباشرة خاصة وأن هناك تغيرات في القيم والمفاهيم وأنماط السلوك، كما أن هناك تغيرات اقتصادية واجتماعية حدثت في الجزائر منذ بداية الاحتلال.

فأوروبا الكاثوليكية التي نشأ فيها نظام كنيسي من رجال الدين؛ لهم سلطات روحية ومدنية على رعايا الكنيسة قامت بصراع تاريخي انتهى بفصل الدين عن الدولة، كما أن البناء السياسي عادة يتأثر

بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبحدوث المتغير الاقتصادي يحدث تأثيرا مباشرا في البنية الإيديولوجية للمجتمع، كما أن الأفكار عادة ما تكتسب قدرتها على التأثير من خلال المؤسسات المختلفة التي تتولى بدورها نشر مبادئها والدفاع عنها، حتى أنها في بعض الأحيان تمارس مختلف الضغوط بما فيها الإرغام في بعض الأحيان، وبذلك تكون المؤسسات هي الحاملة للقيم والمفاهيم وأنماط السلوك السوي التي يقبلها المجتمع، واستعمال المؤسسات في هذه الحالة لا يقتصر على الأجهزة الحكومية والقانونية بل يتعدى ويشمل يشمل العائلة والمدرسة والمسجد.

فمن أهم الخصائص المميزة للمجتمع الجزائري العقيدة الراسخة والثقافة العربية، وهما ميزتان ساعدتا الفرد الجزائري كي يتسامى على دنيا الحوادث المتغيرة، متمسكا بما هو ثابت ودائم، لذلك رفضت بنية المجتمع الجزائري ما أريد لها أن تكون عليه حركة الإدماج في العهد الفرنسي، لذلك يعتبر موضوع الثابت والمتغير في تاريخ الجزائر الحديث من الموضوعات التي تكتسي أهمية بالغة لما يوفره البحث من أهمية لفهم واقع المجتمع سياسيا واجتماعيا وثقافيا، لفهم الواقع السياسي وحب البحث في موضوع السلطة ومفاهيمها وتطبيقها على واقع المجتمع الجزائري قبل وبعد الاحتلال، وهذا لفهم واقع السلطات التي سيرت المجتمع الجزائري، وكيف تمكنت من مواجهة السلطة الفرنسية ومؤسساتها وسياساتها الاستعمارية؟

لذلك تعد الحملة الفرنسية 1830 بداية تغيير (تحول) في حال الجزائر، وفي أحوال البلاد المغاربية كلها، وبداية لانتشار مستحجات أوروبية في الجزائر، بل تعد بداية الصراع بين الثابت في الجزائر والفعل الدخيل الاستعمار الأوروبي، وكان هذا الثابت يعيش تناقضات داخلية ناتجة عن صراعات بين السلطة العثمانية الحاكمة وبعض السلطات التقليدية والكاريزمية، والسلطانية، مثلما هي صراعات طرقية صوفية؛ بين قادرية وتيجانية مثلا، وكذلك صراعات بين قبائل وعروش في مواطن كثيرة من البلاد، مثلما كان يحدث بين عرش بني مهنة و عرش بني توفوت في شمال قسنطينة، أو بين الشعابنة والبوازيد في الجنوب، وبين أسر. وفي الوقت نفسه كان الدخيل الأوروبي يعيش هو الآخر تناقضات ناتجة عن صراعات بين إقطاعيين وبرجوازيين، وبين ملكيين وجمهوريين، وبين كاثوليكين وعلمانيين، وبين عقائدين أنفسهم، ففي ظل هذه الصراعات كانت أكثر من سلطة في مجتمع جزائري.

### أهمية ودواعي اختيار الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في عدة جوانب، جانب معرفي ونسعى من خلاله الى افادة أنفسنا



وغيرنا بمحاولة ابراز أهم الثوابت التي مكنت المجتمع الجزائري من الصمود أمام السياسة الاستعمارية وكذلك أهم المتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري نتيجة الاستعمار الفرنسي.

وكذلك جانب تاريخي نريد من خلاله استنطاق بعض الوثائق التاريخية في دور الارشيف التي تمكنا من زيارتها، ومن خلال بعض الحقائق التاريخية التي تمكنا من جمعها سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية. أما أسباب اختيارنا للموضوع فهي تعود الى جملة من المعطيات يمكن حصرها فيما يلي:

1- الفضول الشخصي لإكمال ما بدأناه في مذكرة الماجستير، والتعلق بكل ما له صلة بقضايا المجتمع والسلطة.

2- محاولة تسليط الضوء على مرحلة جد هامة من تاريخ الجزائر الحديث ومعرفة الثوابت التي مكنت المجتمع الجزائري من الصمود رغم انهيار السلطة السياسية الحاكمة (السلطة السلطانية).

وبالتالي فغايتنا من هذا البحث هو تسليط الضوء على المقومات الحقيقية والثوابت التي تمكنا الجزائريون من خلالها رفض كل المتغيرات التي أرادت السلطة الاستعمارية فرضها على المجتمع الجزائري، بالإضافة الى ذلك تسليط الضوء على أهم المتغيرات التي أحدثتها السلطة الاستعمارية خاصة في مؤسسات الحكم والانظمة الاجتماعية والاقتصادية بعد احتلال الجزائر.

ولهذا وجبت معالجة هذا الموضوع من حيث الحركية والتحول والتغيير، وبالتالي وجبت دراسة المجتمع خلال السلطة العثمانية للتمكن من معرفة التحول الذي طرأ عليه خلال الفترة الاستعمارية.

## إشكالية وإطار البحث:

لقد عشت حيرة في بداية إعداد الموضوع حول كيفية معالجته؛ هل يكون بعرض الثابت في العهد العثماني كقسم خاص ومنفصل، ثم أعالج الأمر المتعلق بالثابت والمتغير في بداية توسع الاحتلال كقسم آخر منفصل، أم أعالج ما بقي ثابتا، وما تغير في قسم واحد بتسلسل، أي أدرس كل قضية في مداها الزمني المتواصل من العهد العثماني إلى الفترة الفرنسية، وقد فضلت الأمر الأول لأنه يجنبني التكرار، ويوفر الجهد، ويوضح الغرض.

وبمأن الإشكالية هي الإطار النظري الذي تبحث وتدرس فيه أسئلة الموضوع ، كما أنها تعتبر الصياغة النظرية في موضوع محدد لذلك ومن خلال المسار التاريخي للسلطة فضلت توضيح مفهوم السلطة والمجتمع، خاصة وأن إشكالية السلطة كما أطرحتها في هذا البحث هي من المسائل التي يفرضها

علم التاريخ ، فالسلطة لها علاقة بالأنثروبولوجيا على اعتبار أن عنصر الإنسان فيها حاسم سواء على مستوى تشكل السلطة أو على مستوى ممارستها،

والسؤال لذي يمكن طرحه هو: ما هي العلاقة بين السلطة والمجتمع؟ وما هي أهم القضايا الثابتة في العهد العثماني؟ وأهم القضايا التي استمرت ثابتة، وأخرى تغيرت، أو اندثرت خلال فترة الاحتلال؟ وما طبيعة السلطات المحلية (السياسية، والمذهبية، والعلمية، والمشيعية، والمرابطية) التي سيرت المجتمع الجزائري خلال الحكم العثماني، وكيف كان موقفها بعد الاحتلال الفرنسي؟

وما هي أهم المؤسسات التي سير العثمانيون من خلالها المجتمع الجزائري، وما هو موقف السلطة الفرنسية؟ وكيف كانت البنية الاجتماعية الجزائرية خلال العهد العثماني وهل استمرت بعد الاحتلال الفرنسي أم تغيرت؟

كل مجتمع إنساني يحمل في لبه روح الهوية الخاصة بشخصيته. فالصدمة العنيفة التي تحدث عن لقاء مجتمعين ذوي أبعاد غير متساوية سيهز بقوة الأهالي ويخرجهم من حال استقرار واطمئنان داخل نظامهم الاجتماعي والسياسي والعسكري، وهو ما حدث في الجزائر، لأن المدن كانت الهدف الأول للقوات المحتلة، مجهزة بجيش عصري مدجج بالسلاح، وبسلطة إدارية قاهرة فارضة نموذجها الثقافي الأجنبي فرضا تاما، مما أدى إلى مواجهة بين حضارتين إحداهما تعدد بقوتها المادية والتكنولوجية والأخرى ترد برفضها وغضبها للمحافظة على قيمها الثابتة رافضة لكل متغير أراد الاستعمار الفرنسي إحداثه. لذلك تتمحور الإشكالية الرئيسة حول كيف تعاملت السلطة الفرنسية مع المجتمع الجزائري، وما هو موقفها منه طيلة الفترة الممتدة من 1830 - 1848؟

وفيما تمثلت الثوابت التي حافظ عليها المجتمع الجزائري طوال الحكم العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، وما هي أهم التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية في ظل السلطة الفرنسية؟

إن هذه الجملة من التساؤلات الأساسية والفرعية وغيرها التي اصطدمت بها في مختلف مراحل البحث، هي التي أسعى للإجابة عنها في هذه الدراسة؟ ولهذا اخترت عنوان البحث "السلطة والمجتمع في الجزائر 1830م-1848م الثابت والمتحول" وهي دراسة تاريخية تهتم بتسليط الضوء على أهم المتغيرات التي أحدثتها السياسة الفرنسية تجاه المجتمع الجزائري.

واخترت سنة 1830 كبداية للبحث، وسنة 1848م كنهاية له، كون السنة الأولى تعد بداية الصدمة الأوروبية الأولى ضد المجتمع الجزائري، بينما تكون سنة 1848 نهاية مقاومة الأمير وأحمد باي،

كما تعد سنة تغيير هام في نظام الحكم بفرنسا من نظام ملكي دستوري إلى نظام جمهوري.

الأهداف المتوخاة من الإشكالية العامة فيمكن رصدها فيما يلي:

حصر أهم المسائل التي تمخضت عن العلاقة الجدلية بين نظام الحكم الفرنسي والسياسة العثمانية، والتأكد من أن السياسة الفرنسية في بدايتها حاولت إيجاد الإطار الأنسب لفرض سلطتها. خاصة وأن التعامل مع الثابت والمتغير بين أن المجتمع الجزائري مجتمع متمسك بقيمه.

فالغزو مس كل القيم والمؤسسات وعوامل الوحدة، خاصة وأنه في الفترة التي سبقتها كانت الجزائر تحت سلطة الدولة العثمانية التي أقامت حكمها المركزي في مدينة الجزائر، ثم توسعت وأثبتت نفوذها وشرعيتها بالمدن والأرياف بالتحالف أو بالقوة أو بالإغراء. وقد احتل الفرنسيون مدينة الجزائر واعتبروا أنفسهم ورثة السلطة العثمانية المنهارة، غير أن المجتمع لم يعترفوا بهم، لهذا حاول الفرنسيون فرض سلطتهم بالقوة العسكرية.

فمن الواضح أن قادة الجيش الذين تسلموا إدارة الجزائر ولاسيما بعد سنة 1837 لم يتفقوا على استراتيجية موحدة، بل اتخذ كل منهم ما كان يراه مناسباً لتسيير عجلة الحكم على جميع الأصعدة وفي مختلف الميادين، وقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1837م حتى سنة 1848م احتلالاً لم يسبق أن حصل من حيث الإجراءات والتجارب التي اتخذتها ونفذتها فرنسا آنذاك، سواء في النظم والتشريعات المتعلقة بالإدارة والتوطين والجيش.

ومن الأهداف أيضاً التعرف على أهم الثوابت التي استمرت في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي في مختلف المجالات سواء سياسية أو اجتماعية أو ثقافية وتعتبر هذه من المواضيع الهامة التي تخص تاريخ الجزائر خلال فترتين عثمانية وفرنسية، ويتم فصل مع موضوعات يتداخل فيها السياسي والاجتماعي والثقافي، وهي موضوعات كثيرة صعبت علينا دراستها كلها؛ الأمر الذي أرغمنا على أن نركز على موضوعات أهمها، مؤسسات الحكم في العهد العثماني والفرنسي، وكذلك موضوعات الحياة الاجتماعية التي استمرت في الجزائر خلال الاحتلال الأوروبي دون أن يطرأ عليها تغيير كموضوع الزواج، وكيف تتم طريقة العقد وإجراءات الصداق، ومن هي الهيئة التي كانت تتولى ذلك خلال الفترة الفرنسية، لكن الأمر الذي فيه تغيير هو الملكية؛ الملكية الخاصة بالأفراد أو بالأسرة، أو غيرها، وقد اعتمدنا في معالجة هذا الأمر على ما تفضل به الباحث حماش خليفة في أطروحة بحثه الدكتوراه؛ خاصة حول عقود المحكمة الشرعية التي تعد بعشرات الآلاف أثناء العهد العثماني و"أن قسماً كبيراً من تلك

الوثائق قد تلف أو اندثر خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحملة الفرنسية على الجزائر"

### المنهجية:

استعنت بأكثر من منهج، وذلك وفقا للموضوع المعالج، وللسؤال المطروح، فكان المنهج الوصفي الذي وصفت به أو ضاعا سادت واستمرت، وأخرى سادت وتغيرت، كما اعتمدت على المنهج الاستقرائي التاريخي الذي يعتبر كل حدث تاريخي ثمرة ضرورية وعقلية تعكس تعدد الحاجات الخاصة بشعب أو أمة أو ثقافة معينة. لهذا سلكت منهج الاستقراء والاستنتاج والمقارنة. في دراستي لمفهوم السلطة وأشكال ممارستها من خلال مختلف المفكرين المسلمين والغربيين، كذلك التعرف على مفهوم المجتمع وتطبيقه على ما حدث للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية. لأن مسألة السلطة والمجتمع ليست سردا كرونولوجيا بقدر ما هي تفكير في مختلف القضايا التي انطوت عليها، علاوة على محاولة الفهم ورفع مفارقات التجربة الاستعمارية طوال الفترة التي يتسع لها البحث 1830-1848م.

### خطة البحث:

وبناء عليه اخترت لأن أتناول موضوع بحثي تحت عنوان السلطة والمجتمع في الجزائر 1830-1848 الثابت والمتحول، وتأسس هذا العمل المنجز من أربعة أبواب هي:

الباب الأول بعنوان مفهوم السلطة والمجتمع قسمته إلى فصلين، فحظي الفصل الأول بعنوان مفهوم السلطة وأنواعها، حيث تناولت فيه مفهوم السلطة وأنواعها وكذلك أشكال وأنواع تطبيقها، أما الفصل الثاني فخصصته للحديث عن المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة حيث حاولت توضيح مفهوم المجتمع حتى يمكننا الحديث عن بنية كل من المجتمع الجزائري والأوروبي ومعرفة اثر الثورة الفرنسية على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيلنتمكن فيما بعد معرفة سبب الصدام الذي حدث بين مختلف فئات المجتمع سواء الجزائري أو الأوروبي وأن الاختلاف في البنية الاجتماعية والعقدية والتاريخية هي السبب في رفض المجتمع الجزائري لمختلف التحولات التي أرادت فرنسا إحداثها من خلال سياستها الاستيطانية

أما الباب الثاني: فعنوانه بأوضاع الجزائر أواخر العهد العثماني وقد تشكل من فصلين:

الفصل الأول خصصناه للحديث عن السلطة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي وذلك لنبين نظام الحكم والتنظيم الإداري في الجزائر وأهم مؤسساته أواخر العهد العثماني، أما الفصل الثاني

فخصصناه لأهم السلطات المحلية في الجزائر أواخر العهد العثماني منها السلطة التقليدية، السلطة الروحية، السلطة المذهبية وذلك حتى نتمكن من معرفة أهم الثوابت التي استمرت وصمدت في وجه الدخيل الفرنسي من مختلف هذه السلطات وكذلك التحولات التي مستها

أما الباب الثالث فهو بعنوان بداية السياسة الاستعمارية في الجزائر وقد أخذ منا هذا الباب النصيب الأكبر لأنه صلب الموضوع حيث أردت أن أفصل في جميع الاساليب التي أرادت من خلالها فرنسا جعل الجزائر فرنسية الارض والشعب لتتمكن من معرفة نوع المتغيرات التي أرادت فرنسا إحداثها حيث قسمناه إلى ثلاث فصول، الفصل الأول تناولنا فيه سياسة السلطة الاستعمارية في الجزائر وذلك من خلال توضيحنا لمشاريع الاحتلال الأوروبي في الجزائر ومختلف الايديولوجيات التي سيرته سواء برجوازية أو ماسونية وسان سيمونية وملكية وكذلك ليبرالية واشتراكية لأنها السبب في التردد والاضطراب الذي عرفته الجزائر بداية الاحتلال، ثم تطرقنا لوضع فرنسا أثناء احتلال الجزائر ؛ وبعدها مجال التوسع والنفوذ الفرنسي في الجزائر حيث أردنا أن نبين من خلاله المشاكل التي اصطدمت بها السلطة الفرنسية في توسعاتها سواء في المدن أو الارياف وكذلك أهم التحولات التي طرأت على الحدود سواء من الجهة الشرقية أو الغربية .

أما الفصل الثاني فحاولنا من خلاله التطرق لمختلف التحولات التي أرادت إحداثها في الجزائر من خلال شرح سياستها الاستعمارية سواء العسكرية والإدارية والدينية والاستيطانية والتعليمية لذلك عنوناه السلطة الاستعمارية في الجزائر وذلك من خلال التطرق لسياسة مختلف قادة الاحتلال وأهم القرارات التي سنتها السلطات الفرنسية في مختلف المجالات سواء العقارية أو المالية وكذلك الاجتماعية كالقضاء والتعليم والمعاملات... إلخ .

وفيما يخص الفصل الثالث فقد أدرجنا فيه أهم التحولات في المجتمع الجزائري سواء التي مست السلطة الجزائرية الحاكمة والشعبية وذلك من خلال توضيح ما أبقته عليه فرنسا من مؤسسات عثمانية لأجل الاستفادة منها وجعلها ضمن المؤسسات الفرنسية الاستعمارية؛ وكذلك معرفة أهم التحولات التي طرأت على السلطات المحلية الشعبية أم بقيت ثابتة وذلك من خلال تقديم نماذج عن بعض الوظائف العثمانية التي استمرت بعد الاحتلال واندجت في ظل السلطة الفرنسية (العقلانية)، وعن سياسة فرنسا وأهم قراراتها لتعامل مع شيوخ القبائل والطرقيين وكذلك المرابطين إضافة للعلماء.

وكذلك البناء الاجتماعي والحياة العلمية والتعليمية والعمرائية هل استمرت هذه الاخيرة على حالها بعد الاحتلال الفرنسي أم عرفت تحولا بسبب القرارات الفرنسية سواء الاستيطانية أو السياسية

وحتى الاجتماعية محاولة بذلك فرض قوانينها المدنية بدل القوانين الاسلامية التي تمثل هوية المجتمع الجزائري.

وفي الأخير الباب الرابع: تناولنا فيه موقف السلطات الجزائرية من السلطة الفرنسية: قسمته إلى فصلين الأول بعنوان مواجهة الجزائريين لسلطة الفرنسية وذلك من خلال إبراز موقف العلماء وشيوخ الطرق والمرابطين وكذلك الأسر الجزائرية العريقة وقد تبين لنا تباين كبير في موقف الجزائريين من مختلف هذه الفئات بين مؤيد ومعارض وكل منهم كان له حججه سواء من الشيوخ العلماء أو الطرقيين وحتى الاسر الحضرية تباينت في موقفها فمنها من وجد في الاستعمار الفرنسي اشعاع حضاري وأراد التغيير ومنها من رفض وبقي متمسكا بثوابته، أما الفصل الثاني فقد خصصته لأشهر سلطين وقف في وجه التحولات التي أرادت فرنسا إحداثها وذلك من خلال إبراز مقامة أحمد باي الذي يعتبر ممثل لسلطة السلطانية رغم سقوطها وذلك بمحاولته الحفاظ على مختلف مؤسساتها وتنظيماتها مستعينا بالسكان بايالك الشرق لمواجهة السلطة الفرنسية بكل قواه؛ وكذلك مقاومة الأمير عبد القادر والذي يعتبر ممثل لسلطة التقليدية المشيخية وكذلك الدينية لكنه آداب كل هذه السلطات من أجل إنشاء دولة جزائرية تحافظ على ثوابتها سواء التي استمدتها من الخلافة الإسلامية وحتى الدولة العثمانية رافضة لتحولات التي تمس هويتها وسيادتها الترابية حيث تعتبر هذه الدولة في حد ذاتها أهم تحول عرفه المجتمع الجزائري.

وقد أنهيت البحث بخاتمة تناولت فيها أبرز النتائج والاستنتاجات التي تسنى لنا استخلاصها من الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة.

## المصادر والمراجع:

### وثائق وسجلات الارشيف الوطني الجزائري:

عقود المحاكم الشرعية: وهي عقود مستخرجة من المحاكم الشرعية بإقليم الجزائر التي يقصد بها سلسلة ( Z ) وتتضمن في الغالب مسائل قضائية تم البث فيها وتعلق بشؤون الافراد من ملكيات، تصرفات هبات أحباس، منازعات، صلح، كما تشمل على بعض المسائل المتعلقة بشؤون الايالة من مشاريع عامة وامتلاك وتعويضات وصرف غلات الاحباس الخيرية وغيرها وهي حوالي 25 ألف وثيقة من العقود الشرعية مرقمة وكل وثيقة تحمل رقم العلبه "ع" الموجودة فيها.

وكذلك سجلات البايلك وبيت المال وقد أنشأت أصلا كدواوين إدارية تسجل فيها مختلف المسائل الادارية والمالية المتعلقة بالأموال يبلغ عددها 386 وأما التجارة الداخلية والخارجية وأموال

المفقودين والشركات التي ليس لها وارث وغير ذلك من مصادر الأموال فقد كانت تسجل في سجلات بيت المال التي يبلغ عددها إحدى عشر (11) علبة تضم أربعة وستين دفترا

كما حاولت الاعتماد على جملة من المراسلات التي كانت بين الباشوات أو الدايات والبايات وبين هؤلاء والرؤساء المحليين على مستوى البايلكات، والتي قام الاستاد خليفة حماش بتنظيمها وترقيمها وفق ترتيب محكم وذلك بإعداد كشاف مفصل لها يساعد الباحثين على الاستفادة منها، أما بالنسبة للوثائق التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة وبالضبط في الباب الثاني حاولنا أن نبين من خلالها دور السلطة العثمانية من خلال سلطتها المخزنية في جباية الضرائب والمشاركة في الحملات العسكرية.

أما عن المصادر المعاصرة فهي صنفان: صنف موضوع باللغة العربية، والصنف الآخر مكتوب باللغة الأجنبية

فمن المصادر المكتوبة باللغة العربية

- المرأة لحمدان خوجة وهو من أصل كرغلي سمحت له الظروف العائلية أن يتقن كثيرا من العلوم وأن يتكلم اللغتين الفرنسية والانجليزية، وكان الدافع الرئيسي لتأليف هذا الكتاب هو اطلاع الرأي الأوروبي ولا سيما الفرنسي على الاحداث الجارية في الجزائر بعد الاحتلال وقد ساعدنا هذا المصدر في التعرف على الجانب التاريخ لنظام الحكم العثماني بالإيالة وكذلك جوانب هامة عن السياسة الفرنسية بداية الاحتلال.

- مذكرات أحمد شريف الزهار ويعد مصر جد هام للفترة المتأخرة من العهد العثماني في الجزائر (1196-1289هـ/1780-1872م) خصوصا وأنّ صاحبه قد شغل منصب نقابة الأشراف بعد وفاة والده، وهو نقيب أشراف الجزائر وأحد أعيانها ووجهائها، ونظرا لصلته بموظفي البايك ووزراء الديوان تولى نقابه الاشراف بعد والده في الخمسين من عمره، وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر انتقل بين الجزائر وتونس والمغرب، وعمل كاتباً لدى الحاج أحمد باي والامير عبد القادر وعندما استقر في الجزائر قام بكتاب مذكراته.

- كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر لمحمد بن ميمون الجزائري، ويعد هذا الكتاب من أهم المصادر لتاريخ الجزائر في العهد العثماني، حيث تعرض لكثير من رجال العلم والأدب ويشتمل الكتاب على عدد كبير من القصائد الشعرية الحماسية التي قبلت في الحروب مما يعطيه قيمة أدبية بالإضافة إلى قيمة تاريخية.

- كتاب فريدة مؤنسة حال دخول الاتراك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها والمعروف بتاريخ قسنطينة لمحمد صالح العنترى، والذي ألفه بتشجيع من السلطات الفرنسية وكان هذا المصدر مخطوط قام بتقديمه وتحقيقه الدكتور يحي بوعزيز، ويعد مصدرا جد هام لبائلك الشرق وان كان لم يلم بجميع الجوانب للحكم العثماني بالمنطقة.

- مذكرات الامير عبد القادر للأمير عبد القادر، وهي عبارة عن سيرته الذاتية كتبها في السجن قام بتحقيقها محمد الصغير بناني، وهي تحتوي حقائق تاريخية عن حياة الأمير عبد القادر ابتداء من مولده ونسبه ونشأته، إلى حروبه ضد الفرنسيين وعلاقته بزعماء الطرق الصوفية خاصة التيجانية، وهي ذات أهمية كبيرة لأنها كتبت من طرف الأمير نفسه.

- كذلك كتاب تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والامير عبد القادر لابنه محمد بن عبد القادر، وهي سيرة مفصلة بإسهاب عن تاريخ الامير كتبها محمد باشا الذي رافق والده من 1830 إلى 188م، سجل فيها الحوادث تسجيلا يكون يوميا، وتعتبر كتابا في سيرة الرجل ولم يلم بالموضوع الماما علميا غير هذا لا ينفي أن الكتاب احتوى على معلومات هامة.

- إضافة إلى مذكرات أحمد باي الذي يعود الفضل في نشرها الى مارسيل امريت في المجلة الإفريقية 1949م وكان أحمد باي قد كتب هذه المذكرات في الفترة الأخيرة من حياته، ولهذه المذكرات أهمية كبرى لما تشمل عليه من حقائق تاريخية حيث تحدثت عن ظروف الحرب اثناء نزول القوات الفرنسية.

مذكرات تيدنا خزندار باي معسكر، مذكرات أسير الداوي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب، وقد ذكرت هذه المصادر معلومات قيمة عن التنظيمات الإدارية التركية سواء على مستوى البايلكات أو السلطة المركزية.

أما عن المصادر الأجنبية فهي كثيرة ومتنوعة منها:

حوليات جزائرية (Annales Algérennes) لبيليسي دير ينو (1800-1858) وهي ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يشتمل على ستة عشر قسما، تحدث فيه عن أسباب الحرب بين الجزائر وفرنسا وسقوط مدينة الجزائر، والتوسع الفرنسي في الغرب والشرق، وعن ادارة من تولى القيادة العامة بالجزائر بإدارة الاحتلال.



الجزء الثاني: ويشتمل على ستة عشر قسما، بداية الحديث فيه عن المارشال كلوزيل الحاكم العام، وكذلك المعارك التي دارت بين الجزائريين وجيش الاحتلال، وعن الحملة على قسنطينة.

الجزء الثالث: يحتوي على احد عشر قسما بالإضافة الى ملخص هام بيّن الاحداث السياسية والمفاوضات التي جرت بين الأمير والإدارة الفرنسية، وعن لجوء الامير الر التراب المغربي والقائه السلاح، وتعتبر هذه الاخيرة قيمة نظرا لمعاصرتها للأحداث واعتمادها على مصادر أولية.

إضافة إلى بعض المصادر الأجنبية وأغلبها تقييد لبعض الرحالة والدبلوماسيين ورجال الدين منها كتاب شاو، القنصل كيرسي، بوتان.

وظفنا مصادر هامة خدمت موضوع بحثنا مثل كتابات العسكريين الفرنسيين منها بوي Boyer في كتابه تطور الجزائر الوسطى، l'évolution de l'Algérie médiane تطرق في هذا الكتاب إلى جغرافية وسط الجزائر، حيث حاول أن يبين أن القسم الأوسط من الجزائر قد تحول إلى مقاطعة فرنسية، وكيف تحطمت بناه القديمة وتحولت غير أن هذا الأخير ينطلق من زاوية استعمارية ويعاني من فهم الواقع الجزائري خلال هذه المرحلة.

دراسة المؤرخ Albert Devoulx, Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger

ويعتبر هذا الكتاب من المصادر الهامة جدا في تاريخ الجزائر حيث استفدت منه كثيرا لتوضيح المؤسسة العسكرية العثمانية وكذا وضع تصورات عن أنظمة جند الانكشارية.

المراجع باللغة الفرنسية: هذه الاخيرة التي تعتبر أساسية بالنسبة لموضوعنا، فقد تمثلت في المؤلفات وكذا الدراسات التي نشرها الباحثون الفرنسيون خاصة في المجلة الافريقية منها:

كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة (Histoire de l'Algérie Contemporaine) لشارل اندري جوليان، هذا الكتاب درس الاحتلال الفرنسي وهو ما عبر عنه أبو القاسم سعد الله في كتابه "أبحاث واء في تاريخ الجزائر" بقوله «أن جوليان لم يؤرخ للجزائريين إنما للقوة الاستعمارية التي احتلت الجزائر» لهذا جاءت كتابته عبارة عن تراجم ثم انتقى وقيم؛ وقد تجاوزته كتابات فرنسية مثل كتاب أجرون، ونوشي، ويعتبر مؤلفه أقصى ما كتبه فرنسي يساري الاتجاه أثناء العهد الأخير من الاحتلال.

Féraud, Devoulx, ( F) Haedo ,(E)Darmon.

إضافة لبعض المراجع باللغة العربية و التي أفدتني كثيرا منها:

أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ناصر الدين سعيدوني النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، محمد العربي الزبيرى التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ارزقي شويتم

المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني ونهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، هذا دون أن ننسى الدراسات القيمة للأستاذ حميدة عميراي من أهمها من الملتقيات التاريخية الجزائرية، وموضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، وبحوث تاريخية.

كما اعتمدنا في دراستنا على العديد من الرسائل الجامعية منها: الاسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، لجميلة معاشي. رابح كعباش، النظم السياسية والتحول الاجتماعي في الريف الجزائري، رسالة دكتورا دولة في علم الاجتماع والتنمية، خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي منذ (1798-1830)، مذكرة ماجستير وكذلك رسالة الدكتوراه، الأسرة في مدينة الجزائر، محفوظ رموم، الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني 1519-1830، مذكرة ماجستير، الطاهر عمري، دور بني المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي 1830-1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث.

### الصعوبات:

اعترف أن إعداد هذا البحث أخذ مني وقتا طويلا يقدر بثمانية سنوات ، اجتهدت في البداية بالقراءة، والجمع، وتراخيت في أوقات كثيرة دون المطالعة نظرا لما فرضته عليّ الظروف لصعوبة، لأن التوفيق بين وظيفة التدريس بالجامعة والبحث، لكنني في الأخير تفتنت إلى أهمية الأمر، وإلى خطورة التقاعس، وتأكد لي أن التخلي عن الموضوع يعد خيانة في حق وطني، وفي حق جامعتي وقتلا لأمل والدي ومشرفي، وأهلي، فجددت العزم، وأعددت هذا العمل مرورا بأربع مراحل، الأولى مرحلة القراءة الموسعة، وتدوين الأهم منها في بطاقات مختلفة الألوان، والثانية قراءة المادة المجموعة وفرزها وتوضيبيها، حسب فصول البحث، وخلال هذه المرحلة اكتملت ركائز البحث، مثلما تأكدت لي سيطرتي على الموضوع الذي عانيت في البداية صعوبة في التحكم فيه، والثالثة الشروع في التحرير، ولم أتمكن بالشكل الجيد إلا بعد أن استعنت برفيق لغوي، وأخيرا الطبع على الحاسوب، ومراجعة العمل المنجز، وسأكون مرتاحة البال حين يتم الطبع والتجليد، وتسليم النسخ المطلوبة، وأكون أكثر ارتياحا حين يحظى البحث بعناية الهيئات العلمية، وتتم المناقشة بإذن الله تعالى.

وأشكر أخيرا كل من قدم لي يد المساعدة واحص بالذكر الأستاذ المشرف حميدة عميراي وكذلك عمال المكتبة والأرشيف، وفي النهاية أشكر الله تعالى أن يتقبل مني هذا الجهد ويجعله خالصا لوجهه وأن يرفع به كل من يقرأه.

# الباب الأول

## مفهوم السلطة والمجتمع

- تمهيد

### الفصل الأول: مفهوم السلطة وأنواعها

اولا- مفهوم السلطة؛

1- السلطة لغة؛

2- السلطة اصطلاحا.

ثانيا- مفهوم السلطة عند المفكرين الأوروبيين والمسلمين؛

ثالثا- أنواع السلطة تطبيقاتها؛

رابعا- وسائل السلطة.

### الفصل الثاني: المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة

الحديثة

أولا- مفهوم المجتمع؛

ثانيا- بنية المجتمع الجزائري؛

ثالثا- الثورة الفرنسية وأثرها على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اوروبا؛

رابعا- بنية المجتمع الأوروبي.

خلاصة الباب

## تمهيد:

يرتبط الأفراد مع بعضهم البعض وفق مصالح مشتركة، ومهما كانت حياة الانسان بسيطة أو معقدة إلا أن لها تنظيماً وكياناً اجتماعياً تربطه شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، تسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه، وتجده في الزمان والمكان، حيث يشكل القوة الاجتماعية التي تعتبر أساس مقدرة الفرد أو المجموعة من الأشخاص على تحويل سلوك الآخرين وتعديله لتحقيق مختلف النتائج حتى ولو كان ذلك خلافاً لرغبتهم أو رغم مقاومتهم<sup>1</sup>، وذلك عن طريق النفوذ (Influence)، والجاه (Prestige)، والامتياز (Privilège)<sup>2</sup> وهذه القوة أنواع تتمثل في:

1- القوة المستمدة من التنظيم الاجتماعي (القوة المنظمة)؛

2 - القوة المستمدة من الكثرة العددية؛

3- القوة المستمدة من ملكية الموارد المادية.

لهذه القوة أشكال متعددة تلخص في القوة الجبرية التي يمكن أن تكون مادية أو نفسية<sup>3</sup>. أو هيمنة عن طريق الإقناع، حيث تجعل الآخرين يلتزمون بها، وعادة ما تكون علاقة القوة بشكل السلطة كعلاقة الحاكم بالمحكوم ولذلك تتجسد السلطة في المجتمع من خلال السلطة السياسية التي تعيش لأمد معين ثم تهرم وتموت، وتنشأ سلطة أخرى ليظل المجتمع حياً مهماً كان حجم ونوعية الأزمات المزمنة التي تواجهه، هذه الحقائق بديهية تتصل بمجريات أي واقع اجتماعي، وإلا كانت نهاية المجتمع بمجرد انهيار السلطة السياسية، ومن هذا المنطلق أحاول توضيح أهم السلطات التي حافظت على وجودها في المجتمع الجزائري خلال الحكم العثماني، وأثناء الاحتلال الفرنسي أو التي تغيرت.

إلا أن السلطة السياسية تتميز بكونها محدودة القوى ولا يمكن أن تكون ذات قوة مطلقة، ولأنه

<sup>1</sup> - هذه التعاريف مستمدة من تعاريف ماكس فيبر، لمزيد من التفاصيل ينظر:

(DH) Vong, **Power, its forms, bases and vses, key concepts in the social sciences**, (oxford: Blackwell 1979) p-p 2-5, 21-22.

<sup>2</sup> - (R) Bierstadt, **Power and social class**, in Anthony Leeds edition **Social structure, Social stratification and Mobility**, Monograph, 8 walking ton American in 1967 p-p. 77-91.

<sup>3</sup> - خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996، ص. 18.

من البديهي أن تكون سلطة الإنسان نسبية ما دامت قدراته نسبية، ومن ثم فالطاعة إزاء السلطة الحاكمة نسبية خاصة وأن المجتمعات لا تخضع للسلطة السياسية فحسب بل إلى مجموعة من السلطات كما وضحه علماء الاجتماع، وهذا ما سأبينه من خلال الطرح لمختلف مفاهيم السلطة لئتم توضيح نوعية السلطة التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني، ولنوع السلطة التي طبقتها فرنسا في الجزائر؟ وما إذا تحول بعضها أثناء الاحتلال؟

وللإجابة على مختلف التساؤلات يمكن الرجوع إلى المفاهيم النظرية للسلطة قصد القيام بمحاولة تطبيقها على واقع السلطة والمجتمع في الجزائر في الفترة الحديثة، خاصة وأن هذه المفاهيم أثارت نقاشات عديدة، وأساس تلك الاختلافات يرجع من جهة إلى الاختلافات في التصورات النظرية للمجتمع حول السلطة كإحدى مكونات هذا المجتمع، ومن جهة إلى الضبابية التي تكتنف طبيعة السلطة؛ فتارة تكون واضحة، وتارة تكون غامضة؟ وسبب ذلك يتداخل مفهومها مع مفهوم كالقوة والنفوذ والرقابة الاجتماعية والهيمنة والسيادة والقمع، وقد تكون جل الظواهر التي تعبر عنها هذه المفاهيم هي مظاهر للسلطة نفسها، مما يجعل مجال هذه الأخيرة أوسع من أن ينحصر في مؤسسة أو جهاز مصدره القمع والقهر، كما أنه لا يمكن الحديث عن السلطة دون ذكر دوركايم، وماكس فيبر، إضافة إلى بعض الأنثروبولوجيين\*، فانطلاقاً من قراءة بنيوية لنصوص ماركس وأنغليز أستنتج أن السلطة هي القدرة التي تجعل استعمال القوة شيئاً ممكناً، كما أن بعض الأبحاث الأنثروبولوجيا ركزت على الطابع الخفي والاستراتيجي للسلطة في المجتمعات التقليدية، الشيء الذي يقتضي البحث عن السلطة لا في مراكزها المعهودة كالدولة والنخبة الحاكمة ووسائل القمع وإنما في جل المظاهر الاجتماعية والدينية<sup>1</sup>.

وجل هذه الإشكاليات تساعدنا على فحص النظريات حول السلطة\*\*، والدولة قصد مجابتهما

\*- إن الأنثروبولوجيا كعلم برزت على إثر الحركة الاستعمارية، واصطدمت بأشكال مغايرة ومتعددة في ظل ممارسة السلطة.

<sup>1</sup>-رحمة بوقبية، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط. 1 المغرب 1991، ص. 11.

\*\*- ماهية السلطة: قبل الولوج في دراسة كهذه تعددت أبعادها وميادينها، لا بد من تقديم تعريف عن السلطة وتاريخها، من خلال علاقتها الجدلية التفاعلية مع الجماعة، فلا يمكن أن تقوم سلطة دون أن تكون جامعة فهذه السلطة لا تفهم إلا من خلال العلاقة بالمجتمع.

لهذا سنحاول فهم السلطة من خلال إشكالية استمرار المجتمع ووحده، فمنذ بدأ التأمل والتعمق في أصل الاجتماع الإنساني، وتحديدًا من الألف الثالثة قبل الميلاد إلى أن فكر أرسطو في الإنسان في كونه "حيوان إنساني"، حيث إن البعض ينظر إلى أن السلطة ضرورة ملحة من ضرورات الاستمرار والأمن في الاجتماع البشري، ويؤكدون أن المجتمع قائم في الأساس على غرائز الأفراد ودوافعهم العمرانية

بواقع طبيعة السلطة والمجتمع الجزائري في الفترة الحديثة.

خاصة أنه من خلال دراستي السابقة في رسالة الماجستير عن السلطة العثمانية والمجتمع الجزائري اتضح لي أمور كثيرة عن الواقع الذي عاشته مختلف التشكيلات الاجتماعية، وأن الجزائر تمتاز بكيان متميز خلال العهد العثماني، إذ كان الحكم فيه يقوم على السلطة السلطانية التي تختلف عن السلطة العقلانية، باعتباره نموذجاً جديداً لا يعتمد في حكمه لا على العقلانية، ولا على الكاريزمية، ولا على الشيخية، انطلاقاً من هذا ووجب علي التوسع وعرض مختلف المفاهيم للسلطة وأشكالها حتى أتمكن من التحليل النظري لواقع السلطة في المجتمع الجزائري، ومدى استمراره أو زواله أمام السلطة الفرنسية؟ فيكون الهدف من الحديث هذا عن هذه المفاهيم والبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري والأوروبي هو تمهيد لمعرفة آثار السياسة العثمانية والفرنسية وما بقي منها من ثوابت وما نتج عنها من تحولات اجتماعية في الجزائر خاصة.

---

وتكاثر مصالحهم واحتياجاتهم التي لا يستطيع الواحد بمفرده توفيرها كلها بنفسه. وبالتالي تصبح السلطة ضرورة لتطمئن الغرائز ويتحقق العدل والاستقرار، غير أن علماء الاجتماع يرون أن السلطة طارئة أو تالية لمرحلة تحقق المجتمع الإنساني. وبالتالي فقد سيطرت فئة معينة على المجتمع فقسمته وتمكنت من تحويل السلطة إلى مؤسسة؛ وكانت هذه الأخيرة هي بداية لظهور الدولة. وبالتالي فماهية السلطة تتمثل في الحكم، فالسلطة إذن هي ظاهرة طبيعية في أي مجتمع سواء كان بدائياً متطوراً أو حضارياً، فالفيلسوف برثرون دي جوفنال (Bertrand Dejouvenal) يقول بما أمكن ترجمته: إن الظاهرة التي تدعى السلطة هي أكثر قدماً وأساسية في ظاهرة الدولة، والسيطرة الطبيعية لبعض الأفراد على بعضهم الآخر هي أساس التنظيمات والعلاقات الإنسانية والتطور البشري. لمزيد ينظر كل من: -رضوان السيد، "المجتمع والسلطة"، مجلة الفكر العربي، عدد 33-34، معهد الإنماء العربي، ماي، 1983، ص. 5، 6. -محمد زيعور، تطور الفكر السلطوي، العلمانية، الإسلام، الماركسية، دار رشاد برس للطباعة والنشر، ط. 1، بيروت 2003، ص. 10-15.

— (D) Bertrand, *Sovereignty An inquiry into the political good*, university of Chicago, p. 16.

# الفصل الأول

## مفهوم السلطة وأنواعها

أولاً- مفهوم السلطة؛

1- السلطة لغة؛

2- السلطة اصطلاحاً.

ثانياً- مفهوم السلطة عند مفكرين أوروبيين ومسلمين؛

ثالثاً- أنواع السلطة وتطبيقاتها؛

رابعاً- وسائل السلطة

## أولاً - مفهوم السلطة

1-السلطة لغة: «هي القدرة، القوة، السيطرة الواقعية»<sup>1</sup>.

2-السلطة اصطلاحاً: هي خضوع المجموعات البشرية للسلطة، أو طاعتها لفرد أو مجموعة فيما يقرره أو تقرره من أوامر ونواهي<sup>2</sup>.

- وتشير الموسوعة الفلسفية إلى أن السلطة (Autorité)، هي النفوذ المعترف به كلياً لفرد أو لנסق، أو لتنظيم مستمد من خصائص معينة، أو لخدمات معينة مؤداها، وقد تكون السلطة سياسية أو أخلاقية أو علمية<sup>3</sup>.

أما عن المفهوم التجريبي فالسلطة ذات علاقة تبعية بين إرادة شخص أو أشخاص آخرين، والعلاقة بين الأمر والمأمور هي ما يمكن تسميته بالسلطة المعبر عنها بالدولة، والعلاقة بين الأفراد هي علاقة فاعلة ومتحركة وعلاقة خلاف<sup>4</sup> بينما هناك بعض الدارسين الذين قالوا إن السلطة يمكن امتلاكها في سياق الصراع الاجتماعي، وليس من خلال الدولة، فهي القوة التي تستطيع كل فئة اجتماعية امتلاكها في إطار حمايتها لمصالحها الاجتماعية ودفاعها عنها<sup>5</sup>، فالسلطة في العلوم الاجتماعية هي قدرة الأشخاص والمجموعات على إخضاع الآخرين عن طريق الولاء بعيداً عن سلطة الدولة، سواء عن طريق الدين، والتقاليد، والقوة الخارقة.

ومن خلال هذا يمكن دراسة نوع السلطة التي كانت موجودة في الجزائر خلال العهد العثماني، أو الفرنسي، وما بقي منها ثابتاً، أو تحول منها؟ وهل كان العثمانيون يسيطرون كلياً على المجتمع الجزائري، أي هل شملت سلطتهم كل المناطق باسم الدولة "القوة"، أم أن السلطة استمرت بيد مختلف فئات المجتمع؟ وهل تمكن الفرنسيون بدورهم من تثبيت سلطتهم ونفوذهم عن طريق "القوة" باسم الدولة، بالحفاظ على ثوابت هذا المجتمع أم أحدثوا فيها تغييرات؟ وفيما تمثلت وسائل السلطة التي استعملها كل

<sup>1</sup> - محمد يعقوب الفيروزباد، قاموس المحيط، ج. 2، مجلد. 3، مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط. 2، مصر 1987، ص. 365.

<sup>2</sup> - ابن منظور، لسان العرب المحيط، إعداد يوسف الخياط، دار المعارف، ط. 1، بيروت 1970، ص. 265.

<sup>3</sup> - روزنتال (م) بودين (ب)، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطباعة، ط. 5، بيروت 1985، ص. 248، 249.

<sup>4</sup> - كريم الهزاع، دور القرود في التغيير والوعي الجمعي، الحوار المتمدن، العدد 2666، 2000/06/3 الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن [www.alhewar](http://www.alhewar).

<sup>5</sup> - عبد الإله بلقير، "الدولة والسلطة والأيديولوجية"، ج. 3، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت 1990، ص. 65.



من العثمانيين والفرنسيين، أي هل ظلت ثابتة أم تحولت بتغير السلطة الحاكمة؟

## ثانيا- مفهوم السلطة عند مفكرين أوروبيين ومسلمين:

### 1- مفهوم السلطة عند مفكرين أوروبيين:

-السلطة عند جان وليام لابييار (1921-2007) (Jane William Lapierre) «هي الوظيفة الاجتماعية التي تقوم على القوانين، وحفظها وتطبيقها ومعاينة من يخالفها، وهي التي تعمل على تغييرها وتطويرها، كلما دعت الحاجة إليها، إنها الوظيفة التي لا غنى عنها لوجود الجماعة ذاتها، لاستمرارها وملتابعة نشاطها. إنها تلك الوظيفة القائمة على اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها تحديد الأهداف التي تتابعها الجماعة. والتنظيم، والتقرير، العقاب هي المهام التي تنتظر السلطة في أي جماعة كانت»<sup>1</sup>، وقد يعني وليام بهذا أن الدولة هي التي تمتلك السلطة الحقيقية.

-السلطة عند إميل دوركايم (1858-1917) (Durkheim) : يرى أن السلطة تقوم على نشأة الدولة التي تكون مزودة بجيش، وبوليس، وسجون، وأنظمة مختلفة للقهر<sup>2</sup>، أي تقتصر على الدولة.

-أما نيكولا ميكافيلي (1469-1527) (Nicola Machiavelli) : فقد جعل القوة الأساس للسلطة<sup>3</sup>.

- وقد عرفها ميشال فوكو (1926-1984)<sup>4</sup> (Michel Foucault) بأنها القدرة الضمنية أو المكتسبة من أجل ممارسة السلطة على المجتمع الذي يخضع لها طواعية<sup>5</sup>، وبهذا فالسلطة تكون بيد كل

<sup>1</sup> - روزنتال (م) بودين (ب)، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، ص. 249.

<sup>2</sup> - روزنتال (م) بودين (ب)، الموسوعة الفلسفية، المرجع نفسه، ص. 202.

<sup>3</sup> - إسماعيل علي سعد، السياسة والمجتمع، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، ط. 1، بيروت، ط1، 1989، ص-ص. 113-115

وكذلك: إدريس خضر، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 1، الجزائر 1992، ص. 134، 135.

<sup>4</sup> - ميشال فوكو: فيلسوف فرنسي: يعتبر من أهم الفلاسفة في النصف الأخير من القرن 20؛ كان يحتل كرسيًا في الكوليج دو فرانس أطلق عليه اسم تاريخ نظام الفكر وكان لكتابه أثر بالغ على المجال الثقافي وتجاوز أثره ذلك حتى دخل ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية ومجالات مختلفة من البحث العلمي، كما لقيت أعماله في مجال السلطة والعلاقة بينهما وبين المعرفة، إضافة إلى أفكاره عن الخطاب وعلاقته في تاريخ الفكر الغربي تركت صدًى في ساحات الفكر والنقاش.

<sup>5</sup> - (E) Roberto Anderson, *encyclopedia of social sciences*, edted by David , 1967, P. 319.

شخص قادر على إخضاع جماعة معينة ولا ليس شرطاً أن تنحصر في الدولة.

- كارل فريدريش (1830-1799) (Carle Friedrich): فهو يرفض جملة وتفصيلاً تعريف كابلان للسلطة فيقول إن السلطة مبنية على العقل والتفكير والاستنتاج الصحيح فيقول إن السلطة مستمدة من تبادل الآراء والأفكار والمقدرة على التفسير لهذه الأفكار بطريقة منطقية صحيحة، وما يجعل هذه السلطة مقبولة من المحكومين كونها مبنية على المنطق<sup>1</sup>.

- ماكس فيبر (1920-1864) (Max Weber): فقد عرف السلطة بطريقة واضحة ونظريته في السلطة هي شاملة وأقرب إلى الواقع من النظريات السابقة وهو يقول أنا أساس السلطة هي الشرعية وان لكل سلطة شرعية خاصة بها وقد عرفها كالتالي «أنها ضرورة إلزامية في التنسيق بين فئتين بمعنى أن هناك مصدراً معيناً يعطي أوامر محددة تفرض على مجموعة معينة من الأشخاص طاعتها، هذا يعني أنه ضمن فئة اجتماعية يفترض أن يكون هناك تناسق بين الأوامر والطاعة أي أن الفرد يخضع بملء إرادته إلى حد أدنى من الأوامر الصادرة عن سلطة معينة»<sup>2</sup>.

- أما السلطة في نظر هيغل (1831-1770) (Friedrich Hegel): فهي الجسد المادي للعقل العام، وهي منطقية وعادلة إذ إنها تعني أن الأفراد لا يسلمون قيادتهم إلا لسلطة أو لدولة تسعى لتحقيق خير المجموعة ومصحتها<sup>3</sup>.

ومن خلال مختلف هذه المفاهيم نلاحظ وجود اختلاف لمفهوم السلطة بين علماء الاجتماع والفلاسفة الغربيين أنفسهم، فمنهم من يجعل السلطة تقتصر على الدولة ومؤسساتها، منهم جان وليام لايبار، وفوكو، فريديرك، وميكيافيلي، وهيغل.

أما المجموعة الثانية فقد جعلت السلطة مستمدة من عدة منظومات يخضع لها المجتمع وفق رغبته فقد تكون عن طريق الدين، أو النسب، أو الشرف أو حتى القوة الاقتصادية والعلمية، منهم ماكس فيبر، وكارل فريديرش، موريس غولدييه وغيرهم.

<sup>1</sup> - محمد زيعور، تطور الفكر السلطوي، العلمانية، الإسلام، الماركسية، المرجع السابق، ص. 17.

<sup>2</sup> - (M) Weber, **The theory social and economic organization, my pouvoir, the free press** 1947, p. 32.

<sup>3</sup> - نجلا حمادي، "السلطة بين الأبوي والأموي"، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، عدد 34، بيروت، 1983، ص. 40، 41.

- وعبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج. 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 2، بيروت 1985، ص. 221.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى مطابقة هذه الآراء للواقع في الجزائر سواء خلال العهد العثماني أو الفرنسي؟ فالسلطة بالمفهوم الأول تركز على جعل السلطة بيد الدولة وهذا يعني أنها ارتكزت في الدولة ومؤسساتها سواء الدولة العثمانية، وانتقلت بعدها إلى "الدولة" الفرنسية، أما إذا أخذت بمفهوم المجموعة الثانية وبخاصة ما ذهب إليه ماكس فيبر أكون وضعت هيكله لموضوعي من خلال هذا الطرح المتمثل في استمداد السلطة من عدة منظومات من داخل المجتمع، فلهذا سأحاول من خلال دراستي إبراز هذه المنظومات السلطوية التي وجدت في المجتمع خلال العهد العثماني، وهل بقيت ثابتة بعد الاحتلال الفرنسي أم تلاشت أو تحولت؟

## 2- مفهوم السلطة عند مفكرين مسلمين:

اعتبر المفكرون المسلمون القوة أساس الحكم مثلهم مثل الغربيين ومن هؤلاء:

- عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406): حيث يرى أن هناك شكلين من أشكال الحكم:

1- شكل قائم على الولاء ويعتمد الاحترام الطوعي للرئيس في المجتمع القبلي.

2- شكل قائم على الخضوع ويعتمد على القهر والإكراه في ظل الملك والدولة<sup>1</sup>.

كما يؤكد ابن خلدون أن تنظيم الدولة للحاضرة يعطيها قوة عسكرية أكبر بكثير من قوة القبائل المنعزلة في البداية، وهذا ما يسمح للسلطة السياسية بإخضاعهم وإلزامهم بدفع الضرائب<sup>2</sup>، كما أشار إلى أن التنظيم القبلي يركز على اختلاط بين علاقات ملكية وعلاقات سياسية، في حين أن تنظيم الدولة يركز على استقلال ذاتي للركن السياسي، وأن صيانة النظام تتحقق على أساس العقد الأخلاقي على المستوى القبلي، بينما على مستوى الدولة فيكون على أساس الإكراه المادي<sup>3</sup>.

تتميز المدينة بظهور الدولة في كونها مجموعة أنظمة سياسة، تتحدد بوجود إدارة مركزية معقدة ويمكن التمييز بين نوعين:

أ- مدينة الدولة: تكون فيها النظم الحكومية مقتصرة في الجوهر على تسيير أمور المدينة.

<sup>1</sup> - أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، ط. 1، بيروت 1981، ص-ص، 315-319.

<sup>2</sup> - عبد القادر جغلول، الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للنشر والتوزيع، د. ط. بيروت 1982، ص. 132.

<sup>3</sup> - عبد القادر جغلول، المرجع نفسه، ص. 146.

ب-مدينة الدولة "الجمهورية": ظهرت خاصة خلال القرن 14 فالجمهوريات الصغيرة التي كانت تتحكم في التجارة والقرصنة قد وجدت على طول سواحل المغرب العربي الأوسط<sup>1</sup>.

إضافة إلى هذا يبين ابن خلدون أن التنظيم القبلي في عملية البناء الحكومي يدل على أن القبيلة والدولة رغم أنهما متناقضتان فإنهما ليستا متنافسين، فيجب أن أشير إلى أن التنظيم القبلي رغم قيامه على التفرقة القبلية الداخلية، ودعم العصبية يكون حاملا لمشروع حكومي<sup>2</sup>، فالملك هو غاية العصبية<sup>3</sup>.

وقد ينطبق هذا المفهوم على واقع السلطة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الحديثة، لاختلاف المدينة عن الريف خلال العهد العثماني وكذلك بداية الاحتلال الفرنسي.

- وقد ربطت السلطة الدينية طاعة الله بطاعة النبي من جهة، وبطاعة أولي الأمر من جهة أخرى وصار الناس محكومين بحديث نبوي: «اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»<sup>4</sup>. وحديث آخر يقول صلى الله عليه وسلم: « قال تسمع وتطيع للأمير وان ضرب ظهرك وأخذ مالك»<sup>5</sup>.

- وهذا التلاحم بين السلطة الدينية والسياسية في البلاد العربية والإسلامية أدى إلى ظهور حركات سياسية تستخدم الدين، ومن ثم فالسلطة هي سلطة الدولة<sup>6</sup>، وهذا يعني أن السلطة السياسية في العالم الإسلامي وحتى العالم الغربي خلال العصور الوسطى كانت مرتبطة بالسلطة الدينية، قد يفسر هذا سر استمرارية العثمانيين أكثر من ثلاثة قرون في الجزائر، مثلما يفسر الرفض الذي تعرضت له فرنسا بمجرد احتلالها الأراضي الجزائرية، خاصة من طرف السلطة الدينية (العلماء، الطرقيين) كما سأبينه لاحقا.

أما عن سلطة الدولة في المجتمع الإسلامي فقد درس الفقهاء والمتكلمون والكتاب والإداريون والفلاسفة والمؤرخون، مسائل كثيرة متعلقة بأصل السلطة أو بنظريتها فهي ضرورة ووحدة شرعية، في

<sup>1</sup> - عبد القادر جغلول، المرجع السابق ، ص. 214.

<sup>2</sup> - عبد القادر جغلول، المرجع نفسه ، ص. 214.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، كتاب العبر وديوان المبتدئ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مجلد. 1، مكتب المدرسة ودار الكتاب اللبناني، ط. 1، بيروت 1967، ص-ص، 244-246.

<sup>4</sup> - محمد بن اسماعيل البخاري، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله عليه وسلم وسننه وأيامه؛ تح: محمد زهير بن ناصر الناصر؛ دار طوق النجاة، ط. 1، 51422، رقم 7142؛ ج9، ص. 62.

<sup>5</sup> - رواه مسلم عن حديفة بن اليمان، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذيرا لدعاة إلى الكفر؛ كتاب الإمارة؛ رقم 1847.

<sup>6</sup> - سامر إسلامبولي، "ضرورة فصل الدين عن السياسة في أمور الحكم"، ص. حيفة الأخبار، ص. 5، جمهورية مصر. وجريدة المعرفة، العدد9، 1979.

الوقت نفسه بدأ الاهتمام بدراسة تجربة الأمة التاريخية مع سلطتها أو سلطانها، ومقارنة ذلك بما قرأوه من تجارب الأمم الأخرى حيث كان ظاهراً لهم منذ البداية أن تجربتهم مع السلطة السياسية تختلف عن تجارب الأمم الأخرى، وقد سمو نظامهم خلافة، بينما سمى الآخرون نظمهم ملكاً، فسلطة الأمة عند العرب المسلمين قد تأسست على الإسلام، والدولة كما هو معروف لا تترادف السلطة أو الإمامة لغة في الفكر السياسي الإسلامي، فالدولة تنقل الأمور من حال إلى حال، فهي متحولة بينما عادة ما تكون السلطة واحدة وثابتة. فابن المقفع مثلاً يرى «إن الملوك ثلاث: ملك دين، وملك حزم، وملك هوى»<sup>1</sup>، وهذا ما سأحاول توضيحه لواقع السلطة في الجزائر، كيف انتقلت سلطة الحكم من العثمانيين إلى الفرنسيين، وهل أثر هذا على بقية السلطات الموجودة في المجتمع الجزائري، هل تغيرت أم بقيت ثابتة (مشيخية، طرقية، مذهبية).

أما أبو الحسن الماوردي (974-1058م) فقد تناول مسائل تتعلق بنظرية السلطة وأشكال الدول مبيناً أن كل المجتمعات البشرية تقوم على الدين، وأنه ليس من الضروري أن يكون هذا الدين موحى أو حقاً، وإذا قام المجتمع واتجه لإنشاء سلطة تنظم أموره وتحفظ كيانه وتدفع عنه شرور الأعداء، فالأشكال المحتملة للسلطة هي ثلاثة: دولة الدين، ودولة القوة، ودولة المال والثروة، فدولة الدين تقوم للقضاء على الظلم والطاغوت الذي تعرض له المجتمع باعتبار أن الدولة الحاكمة لم تعد تراعي أحكام الدين.

-أما عن دولة القوة فهي تنشأ في ظروف استثنائية بسبب حدوث أزمة في السياسة العامة للدولة القائمة وتقوم دولة المال والثروة في فترة التراخي والانقلاب، إذ تتمكن عصابة من الأثرياء عن طريق مجموعة مرتزقة من الوصول إلى السلطة.

ويوضح الماوردي أنّ أحسن دولة هي دولة الدين (الخلافة الإسلامية)، وأنه عادة ما تتحول الدعوة الدينية بعد وفاة مؤسسها إلى سلطة سياسية؛ وأنّ دولة الدعوة الدينية ذات شرعية داخلية مستمدة من الدين مباشرة تنطبق على الدولة العثمانية في الجزائر، ويرى أن الدولة الأولى تكون أطول عمراً وعادة ما تسقط عندما تعجز عن تطبيق أهدافها كنشر الدعوة ومنع الفتنة وحماية الدار، بينما تكون دولة القوة أكثر ثباتاً وتسقط عندما تعجز عن ربط نفسها أو سلطتها بدين المجتمع أو بعرفها العام<sup>2</sup>، وهذا ما ينطبق على السلطة العثمانية في الجزائر حين أحدثت قطيعة سوسيولوجية مع المجتمع الجزائري، وكانت النتيجة أن سقط النظام العثماني سريعاً أما الضربة الأولى عام 1830.

<sup>1</sup> - محمد زيعور، الفكر السلطوي، العلمانية، الإسلام، الماركسية، المرجع السابق، ص. 334.

<sup>2</sup> - محمد زيعور، المرجع نفسه، ص. 337.

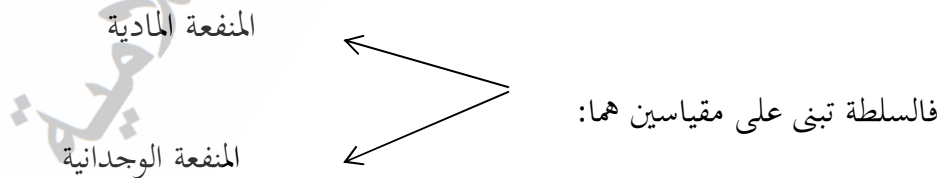
ومن خلال ما سبق يتضح أنّ بعض المفكرين المسلمين اعتبروا أن السلطة تقتصر على الدولة، غير أنهم ربطوا بين السلطة السياسية والدينية، وأنّ أساس استمرارية الدولة وثبات سلطتها ونفوذها على المجتمعات اعتمادها على الجانب الديني، إضافة إلى اعتمادها على القوة، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون.

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن السلطة تتركز على القوة التي تمتلكها الدولة، وهذا ما خلص إليه مفكرون مسلمون وغربيون، إضافة إلى السلطات الأخرى النابعة من المجتمع والتي تخضع لها مختلف الفئات عن طريق الولاء، لذلك نحاول دراسة واقع السلطة في الجزائر سواء في الفترة العثمانية أو الفرنسية حتى نتمكن من معرفة الثابت والمتحول، وليس الغرض من سرد هذه المفاهيم هو دراسة السلطة في حد ذاتها، بل لنتمكن من دراسة واقع السلطة الذي عاشته مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر، سواء في ظل الحكم العثماني أو الفرنسي. والإشكالية التي نطرحها من خلال صياغتنا لهذه المفاهيم هي حول نوع السلطات التي كانت موجودة في الجزائر أواخر العهد العثماني، وهل بقيت ثابتة بداية الاستعمار الفرنسي أو تحولت؟ وما هو نوع السلطة التي مارستها الدولة العثمانية على المجتمع الجزائري؟ وكيف مارست فرنسا سلطتها الاستعمارية على مجتمع يختلف عنها في بنيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تطبيق هذه المفاهيم بداية الاحتلال؟

### ثالثا- أنواع السلطة وأشكال تطبيقاتها:

#### 1-أنواع السلطة:

- تبنى السلطة على أسس مختلفة تتمثل فيما يلي: دولة الدين، ودولة القوة، ودولة المال والثروة.



- فالمصادر المادية تشمل المال والسلع والأموال، وهي تمنح الشخص قدرة شراء ما يرغب وتمكنه من طلب خدمات الآخرين، كسلطة الأمير أو حتى سلطة الشيخ (السلطة التقليدية) وحتى نفوذ العائلات والأسر في الحواضر الجزائرية.

- أما المصادر البشرية فهي تمنح النفوذ وتشتمل على الذكاء، والمعرفة، والمهارة، والهبة، والوضع الاجتماعي، والشجاعة، والجاذبية، والشخصية، وتصبح هذه الصفات مصدر للسلطة عندما يتمكن الشخص من القيادة والتأثير أو السيطرة والتحكم بأشخاص آخرين<sup>1</sup>، كالسلطة المذهبية، والشريفية أو الكاريزمية، ومن خلال هذه الأسس حددت أنواع متعددة للسلطة حسب علماء الاجتماع تمثلت فيما يلي:

أ- سلطة الإلزام والإكراه: توجد داخل المجتمعات، مثلما حددها كل من جان جاك روسو (jane jacobin)، وكلود ليفي (claude livie)، ولونسان (lonsenne)، وبحسبهم فأنت السلطة قد تضطر لاستعمال الإكراه لفرض قوتها وبسط نفوذها.

ب- سلطة طبيعية: تتركز على القوة، والبطش، والقهر، والعنف الطبيعي، وكان البقاء في الحياة للأقوى والأصلح، والكل يحارب الكل، حيث يرى هوبز (Hopze) بعد مرحلة الوضع الطبيعي للناس، كانت الطبيعية تعطي كل شيء لكل الناس، وكان الناس متساويين من الناحية الجسدية والروحية لذلك كان الجميع يحارب ضد بعضهم البعض، وأمام هذا الوضع حاولوا الخروج من المأزق وتوصلوا بضرورة إقامة السلام بالتعاقد وإقامة الدولة، وبذلك تمكنت الدولة من إقامة السلام بفضل تخلي الناس عن حقوقهم الطبيعية، والدولة في رأي هوبز ينبغي أن تكون شيئاً يشبه التين<sup>2</sup>.

ج- السلطة الدكتاتورية المستبدة والاستعمارية: كما يصفها ميشو بنجمان كونشان (konchaine) بأنها قائمة على القهر والتسلط والتجبر والحكم في رقاب العباد قهراً وجبراً<sup>3</sup>.

د- سلطة ديمقراطية أرستقراطية، أو أليغارشية (حكم الأقلية): ومن خلالها تنشأ الشرائع والدساتير سواء عرفية أو مكتوبة من أجل تقنين سلطة الحاكم أو المحكوم في إطار الحقوق والواجبات<sup>4</sup>، قد ينطبق هذا الشكل على حكم الأقلية العثمانية في الجزائر خلال الفترة الحديثة، وكل هذه الأنواع تجسدت في واقع الجزائر، وهذا ما سنبينه من خلال إبرازها في الفصول اللاحقة من خلال مؤسساتها

<sup>1</sup> - جميل حمداوي، "جدلية المثقف والسلطة"، المناهل، العددان 62-63، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية، المغربية 1974، ص. 171.

<sup>2</sup> - محمود شاكر، موسوعة الحضارات القديمة والحديثة وتاريخ الأمم، ج 2، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط. 1، الأردن عمان 2002، ص. 583.

<sup>3</sup> - جميل حمداوي، "جدلية المثقف والسلطة"، المناهل، المرجع نفسه، ص. 171.

<sup>4</sup> - جميل حمداوي، المرجع نفسه، ص. 171 وروزنتال (م) بودين (ب)، الموسوعة الفلسفية، ص. 249.

وسياستها، سواء من خلال الدولة العثمانية أو الفرنسية، أو حتى بقية السلطات من خلال قوانينها العرفية وممارسة سلطتها على أرض الواقع.

إن هذا العرض يمكننا من التعرف على السلطات التي حافظت على ثوابتها، أو التي تحولت في ظل السلطة الاستعمارية الفرنسية، وذلك من خلال الإجابة على الإشكاليات التالية، أي نوع من هذه السلطات وجدت في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي؟

وهل السلطات المحلية التي وجدت خلال العهد العثماني في الجزائر استمرت خلال الفترة الاستعمارية؟

## 2- أشكال تطبيق السلطة:

للسلطة أشكال متنوعة في تطبيقاتها لذلك قام كثير من المفكرين بتقسيمها كالاتي:

### أ-السلطة السياسية الاستبدادية:

تتمثل في السلطة المطلقة التي يمارسها الحاكم المستبد على أفراد شعبه وقدرته السحرية الماكرة على تطويع الناس لأن يكونوا خدما أذلاء تابعين له، منقادين لأوامره انقيادًا مطلقًا جعلت كثيرا من الناس في العصور القديمة يتصورون أنه لا بد أن يكون الحاكم من طبيعة غير طبيعة البشر، وهو يحكم بتفويض مباشر أو غير مباشر من الله<sup>1</sup>، أي أن هذا اعتقاد كاريزمي.

- وقد أطلق الفرنسيون على هذا النوع من السلطة اسم السيادة أي سلطة الدولة، لأنها سلطة عليا تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها على الجميع<sup>2</sup>، وقد يكون هذا النوع من السلطة هو الذي أرادت بعض الاتجاهات الفكرية الفرنسية التي رافقت الحملة تطبيقه في الجزائر مثلما سيأتي ذكره، خاصة وأن النخبة الحاكمة الفرنسية مقتنعة بأن السلطة لا تتجسد إلا من خلال الدولة.

وتتمثل تطبيقاتها فيما يلي:

1- إبقاء شعوبها جاهلة لأنها ترى فيها شرطا من الشروط الأساسية التي تمثل قوتها.

2- تعزيز فكرة قبول التقاليد الدينية لدى هذه الشعوب حتى تصبح هذه التقاليد ضربا من

<sup>1</sup> - عبد الفتاح إمام، "الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي"، المعرفة، العدد 183، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1414هـ/1994، ص. 9.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح إمام، المرجع نفسه، ص. 17.



العادات الذهنية الأخلاقية الأقوى في معظم الأحيان<sup>1</sup>.

وعادة ما تعمل السلطة الاستبدادية على ترسيخ قيم استبدادية إلى حد كبير ومن ثم يصبح المجتمع أكثر تقبلاً لذلك الاستبداد، وهذا النوع من السلطة هو الذي أرادت فرنسا تطبيقه في الجزائر أي فرض سلطتها بالقوة العسكرية، والسؤال هل تمكنت فرنسا من فرض سلطتها في الجزائر؟

#### ب- السلطة الاقتصادية:

هي نوع من السلطة الاجتماعية ترتبط بنمط الإنتاج وعلاقاته، ففي المجتمع الريفي كان ملاك الأراضي يمارسون سلطتهم على الفلاح، أما في المجتمع الصناعي كانت سلطة صاحب العمل وسلطة صاحب المال هي التي تتحكم في موازين السلطة السياسية، وقد تكون السلطة الاقتصادية مرادفة للسلطة السياسية وهي التي توجهها ففي معظم الأحيان يحاول السياسي أن يضع يده على السلطة الاقتصادية، إذن فالعمل السياسي دون أرضية اقتصادية لن يستمر أبداً<sup>2</sup>، وقد يفسر هذا سر مقاومة المجتمع الريفي الجزائري للاستعمار الفرنسي، وذلك لأن الاستعمار الفرنسي مسّ أهم مثنى لهويتهم وشخصيتهم والمتمثل في الأرض التي في مخيال الجزائريين هوية أكثر مما هي مورد مادي.

#### ج- السلطة النفسية:

وهي ما يطلق عليها اسم السلطان الشخصي وتتمثل في قدرة الإنسان على فرض إرادته على الآخرين، نظراً لقوته الشخصية وشجاعته وقدراته العقلية المتفوقة، هذا النوع يمكن أن أصنف من خلاله سلطة شيوخ القبائل، وهي السلطة التي سبقت السلطة العثمانية الحاكمة، وقد استعان العثمانيون والفرنسيون بسلطة هؤلاء لتوسيع نفوذهم، لأنهم أدركوا أنهم لن يتمكنوا من التغلغل في هذا المجتمع وبسط نفوذهم دون أن يستعينوا بالقوة والسلطة التقليدية التي امتلكها شيوخ القبائل سواء في المناطق الشمالية أو الجنوبية على السواء، فهل حافظ هؤلاء الشيوخ على سلطتهم أم حدث تحول بعد الاحتلال الفرنسي؟ وهل تمكنت فرنسا من استغلال هذه السلطة لصالحها؟

#### - السلطة الشرعية:

وهي السلطة المعترف بها في القانون كسلطة الحاكم والوالد والقائد، وهذا النوع من السلطة عادة ما يفرض سلطته بالخضوع؛ بالقوة العسكرية أو بالقوانين المدنية، لهذا نجد نفوذه محدوداً خاصة في المدن

<sup>1</sup> - بوكوست ميخائيل، الإله والدولة، تعريب جلال يحيى، دار المعارف، ط. 1، تونس، 1982، ص. 22.

<sup>2</sup> - محمد زيعور، الفكر السلطوي، العلمانية، الإسلام، الماركسية، ص. 28، 29.

وهذه السلطة تبدو على شكل تقنية تستعملها السلطة السياسية في ممارسة سلطتها وتثبيت دعائمها (قائد يحفظ مواد القانون)، إضافة إلى وجود مواد قانونية التي تسمح بتنميط الاحتمالات المختلفة<sup>1</sup>.

فرغم أن الحكام العثمانيين استمدوا شرعية وجودهم من الشريعة الإسلامية بشكل صوري لكن سلطتهم كانت محدودة، وأن سرّ بقائهم أكثر من ثلاثة قرون هو أنهم حكموا دواخل البلاد بأبناء البلاد. والسؤال الذي يمكن طرحه هو هل تمكن الاستعمار الفرنسي من القضاء على شرعية السلطة العثمانية والحلول محلها بإحداثها لعدة تحولات من خلال قوتها وقوانينها المدنية التي كانت دخيلة على المجتمع الجزائري.

### د- السلطة الدينية:

وهي مستمدة من الوحي الذي أنزله الله على أنبيائه ومن سنن الرسل وقرارات الجامع الدينية المقدسة واجتهادات الأئمة<sup>2</sup>، وتمثلت هذه الاحيرة في دور الفقهاء والمرابطين والطرقين، حيث إن مكانة هؤلاء في هذا المجتمع جعلت الاستعمار الفرنسي يخصوصها بدراسات انثربولوجية منفردة بمجرد احتلالهم للجزائر، أما العثمانيون فلم يجدوا مفرًا من الاستعانة ببعضهم ومحاولة استغلال نفوذهم لصالحهم، والسؤال المطروح هو ما مدى قوة هذه السلطة الروحية خلال العهد العثماني وهل استمرت قوية أمام الدخيل الأوروبي؟

### و- سلطة الأجهزة الاجتماعية:

إن السلطة السياسية والتربوية والقضائية وغيرها تتشكل من المؤسسات الاجتماعية والإدارية<sup>3</sup>، فبدخول المستعمر الفرنسي للجزائر تطورت الحياة المدنية، وصار مصير الفرد والمجتمع مرتبطًا بالسلطة والدولة، فالدولة الاستعمارية هي التي تولت مهمة التربية والتعليم، والمسئولة عن المؤن والنظام، وبهذا طرأت على المجتمع الجزائري تحولات.

- أما أشكال السلطة عند ماكس فيبر فقد قسمت إلى ثلاث:

### 1- سلطة تقليدية (Autorité traditionnelle):

وتقوم على الاعتقاد بقدسية صاحب السلطة، وبوجود عقوبات تعرض كل من يخالف قدسية

<sup>1</sup> - محمد زيعور، الفكر السلطوي، العلمانية، الإسلام، الماركسية، ص. 29.

<sup>2</sup> - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج. 1، دار الكتاب اللبناني، مكتبة الدراسة، بيروت 1982، ص. 670.

<sup>3</sup> - جميل صليبا، المصدر نفسه، ص. 670.

صاحبها إلى الغضب الإلهي<sup>1</sup>، والحاكم عادة ما يتم تعيينه بموجب قانون موروث، وتكون له الطاعة بموجب المنصب الذي تمنحه له التقاليد والشخص المالك للسلطة ليس رئيسا وإنما هو سيد<sup>2</sup>، وهذه من أكثر السلطات المنتشرة في المجتمع الجزائري.

## 2- السلطة العقلانية (Autorité rationnel):

هي السلطة التي تقوم على أساس قانوني صادر عن العقل والمنطق وتمثل في السلطة الحاكمة، مثل السلطة الفرنسية القائمة على القانون المدني .

## 3- السلطة الكاريزمية (Autorité charismatique)<sup>3</sup>:

والمقصود بالكاريزما القابليات والخصائص غير الاعتيادية التي يملكها الفرد، سواء كانت هذه الصفات حقيقية أو وهمية، وهي تكتسب عن طريق ديني أو حركة دينية مثل سلطة المرابطين\*، وأرى الأمر مناسباً في الاعتماد على مفهوم ماكس فيبر للسلطة وأشكالها، حتى أتمكن من توضيح الثابت في كل من السلطة التقليدية والكاريزمية، والمتحول من خلال السلطة العقلانية.

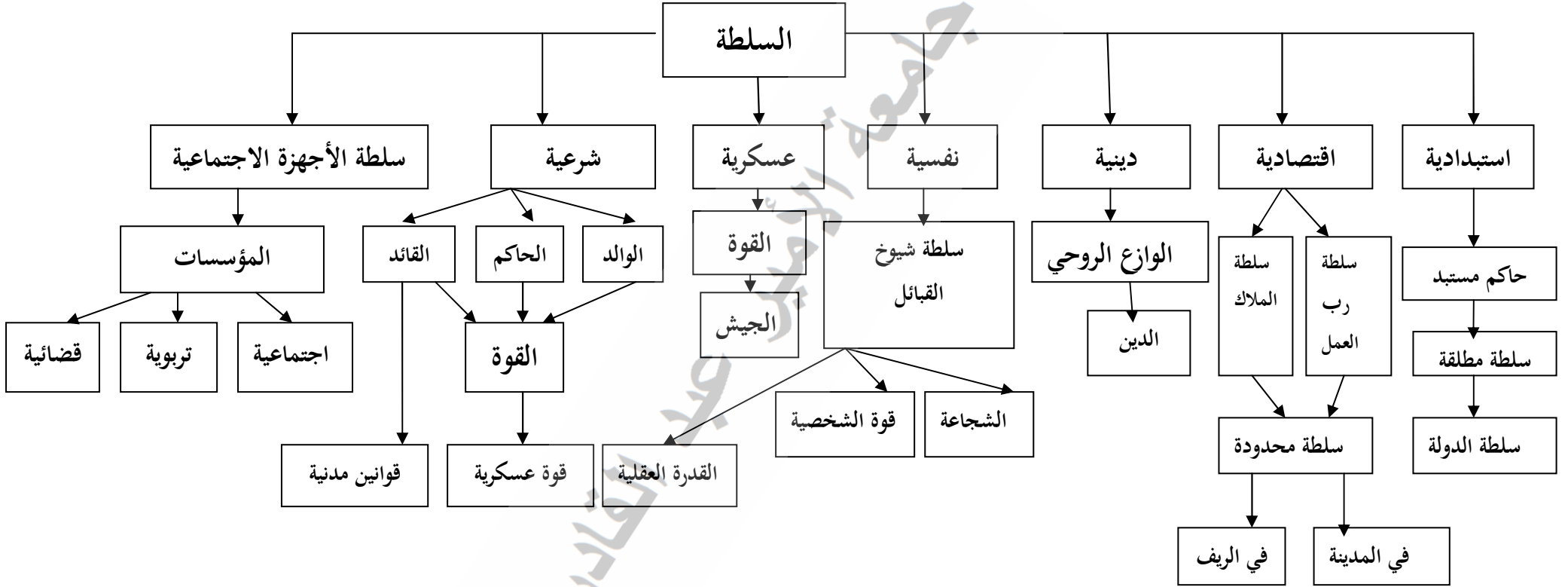
<sup>1</sup> - أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص. 570، 571.  
<sup>2</sup> - (M) Weber, *Economie et société*, t. 1, traduit par Julien Freund, Plon. Paris 1971, p. 232.

<sup>3</sup> - إسماعيل علي سعد، السياسة والمجتمع، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، ط. 1، بيروت 1989، ص. 169.

\* - لاحظ روجيه كايوا في متابعته لمفهوم فيبر الخاص بالشخصية العظيمة، أو السلطة الباهرة التي يتولاها شخص تاريخي، أو قائد عظيم، أو زعيم، أنها سلطة تقوم على الموافقة والرضا غير أن هذا الأخير وحسب ما يلاحظه علماء الاجتماع يجب أن تتوفر فيه شروط القيادة المتمثلة في:

1- قوة الزعيم غير خاضعة لأي ضابط أو رقيب.  
2- قبولها من الشعب لأنها تتركز على القوة الخارقة التي يمارسها القائد على جماهيره.  
3- أوامر الزعيم اعتبارياً، لأنه يعتبر نفسه الوحيد القادر على السيطرة، ويظهر في صورة القديس، وعادة ما تختص هذه الزعامة بمجتمع متحرك ومتحول على صعيد مرتكزاته الاجتماعية، خليل أحمد خليل، العرب والقيادة، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981، ص. 21، 22.

مخطط توضيحي لأشكال تطبيق السلطة



#### رابعاً - وسائل السلطة:

حاولت هيئات السلطات السابقة الذكر أن تجسد سلطتها باستعمالها أساليب مختلفة للوصول إلى أهدافها المتمثلة في احترام القوانين المتعددة المظاهر، سواء كانت مسلحة أو مادية، ونوجزها فيما يلي:

1- القمع: تعتمد على مفاهيم القمع والكبت، ولكنها تستند على القانون العام أي السلوكية المحدثة في مجال الثواب والعقاب، ويعتمد هذا الأخير على مبدأ التحفيز المتوجه نحو الدوافع، أي استعمال المكافأة، وثمة مبدأ آخر هو الحرب النفسية كأسلوب في العقاب ومعرفة الخصم.

2- حق الإنسان أي الفرد الذي يعيش في مجتمع ما في تفتح وانطلاق دونما حاجة إلى عقاب وتقوم على إطلاق الطاقات<sup>1</sup>، وهو يمتلك قدرة ذاتية في ممارسة السلطة حيث إن صاحب السلطة هذا يستطيع التأثير مادياً ومعنوياً ونفسياً وعاطفياً على العناصر التي يمارس عليها السلطة، فهو إذن يؤثر بالتحويق والمحبة والتفاعل وبالتالي فهو يترك بصماته الذاتية على مرؤوسيه استناداً إلى طريقته في الممارسة. وصاحب السلطة في المجتمع من خلال إعطائه لنفسه هبة أو هالة مقدسة في علاقته بالأفراد<sup>2</sup>.

وفي نظر ابن خلدون فيبين أن القبائل تبسط بالعصبية، هذه الأخيرة تتأسس من خلال التعاون القبلي أو الحرب، كما تعتمد على المال والدعوة وأن هذه القواعد الثلاث هي أساس الملك\*.

أما بالنسبة لصاحب الدولة الحائز على الملك فتخضع له مختلف الأقاليم من خلال دفعها الضرائب، وهذا يزيد من قوته وملكه، وحسب ابن خلدون فالثروة تحل مكان العصبية خلال فترة من الزمن، كوسيلة للحكم، ورؤساء القبائل يتسلمون الأموال كتعويض عن فقدان امتيازاتهم السياسية.

كما يعتبر ابن خلدون الجيش وسيلة من وسائل فرض الحاكم لسلطته حيث يقول يستطيع صاحب الدولة الاستغناء عن الدعم العسكري للقبائل لأنه يستطيع أن ينفق على جيش خاص<sup>3</sup>، ويضيف إلى هاتين القاعدتين التعاون الديني حيث قال «في المغرب كان من القبائل كثير من يقاومهم

<sup>1</sup> - محمد زيعور، الفكر السلطوي، العلمانية، الإسلامية، الماركسية، ص.ص. 32، 33.

<sup>2</sup> - محمد زيعور، المرجع نفسه، ص. 34.

\* - إن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما، الأول الشوكة، والعصبية وهو المعبر عنه بالجنود، والثاني المال الذي هو قوام أولئك الجنود، ينظر: ابن خلدون، المقدمة، مج1، ص. 287.

<sup>3</sup> - ابن خلدون، المصدر نفسه، مج. 1، ص.ص. 274، 275.

في العدد والعصبية إلا أن الاجتماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالاستبصار والاستماتة فلم يقف لهم شيء<sup>1</sup>، وعادة ما يلجأ ممثلو هذه السلطة للخطاب الديني المقدس، من أجل تحقيق أهدافهم، ففي الإسلام مثلاً شكل الخطاب الديني المرجعية الشرعية للسلطة السياسية بإضفاء طابع القداسة عليها<sup>2</sup>.

وقد أدرجنا هذه التفاصيل لنبين أنه لكل سلطة وسائل معينة تمكنها من تثبيت حكمها، وأنه من خلال هذه الوسائل يمكنني أن نلمس قوة السلطات الفعلية في الجزائر خلال الفترة الحديثة، ونوع الوسائل التي مكنتها من بسط نفوذها، كما يمكننا التعرف على نوع السلطة السائدة في الجزائر قبل الاحتلال وبعده وذلك لنتمكن من الوصول إلى الثابت والمتغير في المجتمع الجزائري.

مما لا شك أن وظائف السلطة السياسية (الدولة) هو تحقيق الأمن والخير والرفاهية وتوفير الحاجيات العامة للأفراد والمجتمعات وذلك باستعمالها وسائل متعددة منها:

### 1- السياسة الجبائية:

حيث يؤكد ابن خلدون علي ضرورتها بقوله«اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع، كثيرة الجملة واخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة»<sup>3</sup>

تفرض هذه الأخيرة على أفراد المجتمع، وقد فرضتها السلطة العثمانية على المجتمع الجزائري، منها الزكاة، والحكر، والعشر والسؤال الذي يمكن طرحه كيف تعاملت السلطة الفرنسية مع هذا النوع من الضرائب؟ كما نظمت فرنسا ضريبة الترتيب وتؤدي هذه الأخيرة في البوادي وعلى الموانئ والمزروعات حسب المساحة والإنتاج والمردود، وكذلك في المدن حيث توجد ضرائب مباشرة كالضريبة المهنية وضريبة السكن والضرائب غير المباشرة كحقوق الأبواب والأسواق.

### 2- تشييد التجهيزات والأشغال العمومية:

تحاول الدولة فرض سيادتها بمد نفوذها على المجتمع من خلال إنشائها لمختلف المؤسسات خدمة للسكان، فالدولة العثمانية مثلاً حاولت تثبيت نفوذها من خلال إنشائها للمساجد والثكنات والطرق والحمامات والأسواق.. الخ، وأقامت السلطة الفرنسية إصلاحات عمومية كالطرق المعبدة والطرق

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المصدر السابق، مج 1، ص. 278، 279.

<sup>2</sup> - ابن خلدون، المصدر نفسه، مج 1، ص. 277. ورجال بوبريك، دراسات صحراوية، المجتمع والسلطة والدين، دار أبي رفاق للطباعة والنشر، ط. 1، الرباط 2005، ص. 114

<sup>3</sup> - ابن خلدون، المصدر نفسه، مج 1، ص. 493.

الثانوية والمدارس والمستوصفات.. الخ.

**3-القوة العسكرية:** تقوم هذه بالحفاظ على سلامة الدولة وأفرادها، وصد العدوان الخارجي وحفظ الأمن وسلامة الأفراد وممتلكاتهم وأموالهم، وتمثلت في الجيش النظامي للدولة العثمانية في الجزائر، وفي قبائل المخزن مثل قبيلتي الدوائر والزمالة، وفي فترة الاحتلال استمر بعضها، واندثر البعض الآخر.

**4- وضع القوانين والقرارات:** لتتمكن أي دولة من تحقيق العدالة بين الأفراد لا بد من وجود قوانين ينص عليها القضاء غير أن هذه القرارات تختلف باختلاف الإيديولوجيات الدينية في إقامة العدل ورد المظالم فعند المسلمين مثلاً تقوم على الشريعة الإسلامية. حيث اعتمدت الدولة العثمانية في سن تشريعها على الشريعة الإسلامية؛ بالمذهب المالكي والحنفي. بجانب ما كان معمولاً به لدى الإباضيين من مذهب خاص وقد استمر حتى بعد الاحتلال الفرنسي، خلاف ما حدث من تحول في العمل بالمذهب الحنفي خلال فترة الاحتلال.

إن الهدف من تقديم هذه النماذج ليس سرد المعلومات عن السلطة وأنواعها، ووسائلها إلاّ بشكل مختصر وإنما هو كيف تعاملت السلطة الفرنسية مع هذه السلطات المختلفة الموجودة في المجتمع الجزائري؟ وهل بقيت ثابتة أم تحولت وتغيرت؟

## الفصل الثاني

### المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة

أولاً - مفهوم المجتمع؛

ثانياً - بنية المجتمع الجزائري؛

ثالثاً - الثورة الفرنسية وأثرها على التحولات السياسية الاقتصادية

والاجتماعية في فرنسا ؛

رابعاً - بنية المجتمع الأوروبي.



إن الهدف من عرض مفهوم وبنية المجتمع، هو التعرف على بنية المجتمع الجزائري والأوروبي وذلك تمهيدا لمعرفة آثار السلطة العثمانية والفرنسية، وما نتج عنها من تحولات اجتماعية في الجزائر من 1830-1848.

## أولا - مفهوم المجتمع:

مجموعة من الناس تعيش في شكل منظم في موقع معين، يرتبطون فيما بينهم بعلاقات ثقافية واجتماعية، يسعى كل واحد منهم إلى تحقيق المصالح العامة<sup>1</sup>.

كما برزت في الإنجليزية كلمة الجماعة المشتركة (communauté) ويقصد بها التجمع أو الجماعة دون العلاقات المتداخلة بين أفراد الجماعة، وبهذا فهو مفهوم يهتم بأن جماعة ما تشترك في الوطن والمأكل دون الاهتمام بالعلاقات التي تربط بين أفراد الجماعة، وقد ينطبق هذا المفهوم على المجتمع الاستيطاني (المستوطنين) الذي أراد الاستعمار الفرنسي إحداثه في المجتمع الجزائري.

ذهب توينيز (Ferdinand Tönnies) إلى أن أهم ما يميز المجتمع هو وجود بنية اجتماعية تتضمن عدة نواحي أهمها الحكم والسيطرة والتراتب الاجتماعي<sup>2</sup>.

أما مفهوم المجتمع المحلي: فهو مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة، يشتركون معا في الأنشطة الثقافية والسياسية والاقتصادية، يكونون وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي متمسكة بقيم، وأمثلة المجتمع المحلي المدينة، والمدينة الصغيرة والقرية، وبالرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية، ويوفر لسكانه الاحتياجات فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية كما هو الحال بالنسبة للمدينة، وليس من الضروري أن يكون كيانا سياسيا مستقلا<sup>3</sup>.

وقد أدرجنا هذه المفاهيم قصد التعرف على مفهوم المجتمع ونوع الثوابت والقيم التي تجعله متماسكا وصلبا، أو تجعله هشاً.

فمن خلال طرح المفاهيم السابقة باختصار للمجتمع أجد بعضها ينطبق على واقع المجتمع الجزائري الذي كان في معظمه قبلها كما سنبينه لاحقا، غير أن الاستعمار الفرنسي أراد أن يقضي

<sup>1</sup>www. Owikipedia-1 وكيديا الموسوعة الحرة.

<sup>2</sup>www. Owikipedia-2 وكيديا الموسوعة الحرة

<sup>3</sup>university of babylon iraqاغني ناصر حسين، القريشي، كلية الاداب، قسم الاجتماع،

على هذا المفهوم بإحلاله لمجتمع جديد ومحاولته الربط بين مجتمعين جزائري وأوروبي يختلفان كل الاختلاف في القيم. على خلاف العثمانيين الذين استمر وجودهم أكثر من ثلاثة قرون بالجزائر ولم يغيروا مقومات وثوابت المجتمع الجزائري، فهل استمر الجزائريون على ما كانوا عليه خلال العهد العثماني، أم حدث تغيير؟ خاصة وأن فرنسا أرادت أن تجعل من الجزائريين والمستوطنين مجتمعاً واحداً؟ رغم أنّ هؤلاء المستوطنين أنفسهم جاءوا من مختلف الدول الأوروبية لا تجمعهم روابط اجتماعية واحدة حسب المفهوم السابق والآتي للمجتمع.

أقول المفهوم الآتي لأن بعض المفكرين قدموا أكثر من صياغة لهذا المفهوم أذكر مثلاً: ابن خلدون الذي يرى في مقدمته أن الاجتماع أمر ضروري<sup>1</sup>، وأن انتقال البدو إلى الحضر هو انتقال من القيم الثابتة إلى تغيير القيم والسلوك، فانتقال سكان الريف إلى المدينة يتم في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية<sup>2</sup>، وهو يرجع أشكال الحياة الاجتماعية إلى شكلين جوهريين تتعلق بهما مفاهيم البادية والحاضرة.

### 1- سكان البدو:

يجمع ابن خلدون تحت هذه العبارة بين مربي الماشية المزارعين، وأهم ما يميز البادية أنهم لا يجتمعون إلاّ تحت لواء القبلية، تربط بينهم علاقات النسب، يرأسهم شيخ ينتمي إلى نسب مهيم. ويميز بين صنفين من القبائل:

-الأول ذو هيئات متساوية يمكن فيها للعشائر المختلفة أن تتصرف بسلطة اجتماعية اقتصادية متشابهة.

- الثاني ذو هيئات اجتماعية غير متساوية تتوصل بها إحدى العشائر لأن تدعي لها ارسنقراطية قبلية<sup>3</sup>، وأهم ما يميز جوهريا التنظيم السياسي القبلي هو أن العلاقات السياسية لا تتجسد في أشكال تنظيمية معينة، إضافة إلى غياب جماعة تحتكر القهر فكل الناس الشرعيين يحتفظون بالسلح وأن دعم

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المقدمة، الباب الأول، مج. 1، ص. 69.

<sup>2</sup> - مصطفى كلوشي، اشكالية علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، نقلت من ملخصات لمداخلات يوم دراسي حول الفكر

الاجتماعي لابن خلدون، [hoslnnas.3as.con/wb.archive/index](http://hoslnnas.3as.con/wb.archive/index)

<sup>3</sup> - عبد القادر جغول، الاشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، ص- ص. 127-183.

النظام يتحقق في الأساس على قاعدة من الاتفاق الخلفي<sup>1</sup>، وهذا أفضل ما يمكنني أن نصف به الحياة القبلية في الجزائر خلال العهد العثماني.

## 2- سكان الحضرة:

يعتمد عبد القادر جغلول على ما ذهب إليه ابن خلدون من أن لفظة الحضرة تجمع بين سكان المدن وكل البشر الذين لم يتحدوا في علاقتهم بالطبيعة؛ بل بالعمل على التحول، فعلى المستوى الاقتصادي يتميزون بالتغيير الجذري في طريق إنتاج الخيرات المادية، أما على المستوى السياسي فأهم ما يميز الحضرة هو وجود الدولة، بوصفها مجموعة مؤسسات سياسية باعتبار أن وحدة أساس الحياة السياسية ليست القبيلة بل مجال الدولة، أما على المستوى الثقافي فهي مكان انطلاق العلم والتقنيات والعلوم والصنائع<sup>2</sup>.

ومن خلال هذا التعريف يمكننا القول إن المجتمع الجزائري هو مجتمع متماسك بثوابته وقيمه لأن أكبر نسبة من السكان يتواجدون في الريف، لهذا نتساءل عن الكيفية التي تمكنت فرنسا وهي دولة أوروبية مسيحية من التعامل مع مجتمع إسلامي أغلبه ريفي وبدوي متمسك بقيمه وثوابته؟ وهل تمكنت من إحداث تحولات في بنية هذا المجتمع؟

حيث وضع مجموعة من المفكرين أسس لبنية المجتمع يتمثل أهمها في ما يلي:

- الاشتراك في القيم والعادات والتقاليد والسلوكيات، بالإضافة للمكان وهذا يقوي الشعور بالولاء.

وكما ذكرنا سابقا فالمجتمعات تختلف وفقا لنوع القيم والتقاليد والسلوك العام، وهي تتطور وفق التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا ما دفع بعض المفكرين إلى تقسيم المجتمع تقسيما جديدا يتماشى مع هذه التطورات والمتمثلة في:

\***المجتمع المدني:** وقد اختلفت مفاهيم المفكرين حول هذا النوع من المجتمع، فهناك من يقول إنه عبارة عن مؤسسات لا تمارس السلطة، ولا تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية، وهي تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية، فهل هذا التقسيم يمكن تطبيقه على المجتمع الجزائري

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المقدمة، مج. 1، ص. 223.

<sup>2</sup> - عبد القادر جغلول، الاشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، ص. 130، 131.

الباب الأول:.....الفصل الثاني: المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة

خلال الفترة العثمانية أو الاستعمارية؟ أي هل المجتمع الجزائري كان مجتمعاً مدنياً خلال الفترة العثمانية، أم أصبح كذلك خلال الفترة الفرنسية؟

ومن الذين قالوا بهذا الرأي:

تعريف غرامشي أنطونيو (A. Gramsci 1891-1919): وظيفة المجتمع المدني هي الهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا، أي هي كل المؤسسات التي تتيح للأفراد الحصول على الخيرات والمنافع العامة دون تدخل وتوسط الحكومة<sup>1</sup>، قد يكون هذا ما أرادت فرنسا تطبيقه في الجزائر من خلال جلب مختلف المجتمعات الأوروبية ودمجها في المجتمع الجزائري لتكون الجزائر فرنسية أرضاً وشعباً.

وقد حاولنا إدراج هذه المفاهيم حتى يمكننا التعرف على أسس بنية المجتمع الجزائري والأوروبي، وكيفية تعامل السلطة الفرنسية مع بنية هذا المجتمع الذي يختلف عن المجتمع الغربي ومؤسساته، لهذا ارتأينا التعرف على بنية المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، مبرزين أهم الفئات التي يتكون منها سواء في الريف أو المدينة، وذلك من خلال الحديث عن تلك التراكمات التي حدثت في الجزائر من خلال مختلف الفئات التي وفدت إليها، عن طريق الأندلس (الأقليات) سواء كانوا يهوداً أو مورسكيين، والتي تقبلها الجزائريون كما سأليناه لاحقاً، إضافة للحديث عن بنية المجتمع القبلي وأهم العناصر المشكلة لهويته، فبتعرفنا على هذه العناصر يمكننا فيما بعد التعرف على ما هو ثابت من حيث التحولات الاجتماعية رغم وجود الاحتلال الفرنسي، إضافة إلى توضيح بنية المجتمع الأوروبي وهذا حتى نتمكن من التعرف على مدى اختلاف المجتمعين، ولتوضيح فيما بعد نوعية الصراع الذي حدث؟ خاصة وأنه من خلال مفاهيم السلطة التي تجسدها الدولة بأروبا، وتعريفات المجتمع قد يكون هذا من أهم المتغيرات التي أرادت فرنسا إحداثها في الجزائر؟ مع العلم أن المجتمع الجزائري بداية الاحتلال لا يزال مجتمعاً قبلياً متمسكاً بثوابته وعصبية كما سنبينه لاحقاً، فكيف تعاملت فرنسا مع مجتمع لا يزال يؤمن بعصبية القبلية ولم يتخمر في مفهومه معنى الجمهوريات والدولة القومية؟

## ثانياً- بنية المجتمع الجزائري<sup>2</sup>:

ان التركيب السكاني في الجزائر هو نفسه سواء في الشرق أو الغرب أو في الشمال، وقد اتخذ

<sup>1</sup> - يراجع: جيوفري سميت، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دار كنعان للدراسات والنشر، ط.1، دمشق 1991.

<sup>2</sup> - ملحق رقم 1.

التنظيم الاجتماعي أواخر العهد العثماني حسب علاقته مع السلطة شكل هرم مقلوب، تحتل أعلى قمته الأقلية التركية وأما قاعدته فتتشكل من الرعية الجزائرية، وهذا الوضع المتدهور المبني على التفرقة نتيجة السياسة المتبعة في تكريس التفاوت الطبقي والولاء للسلطة الحاكمة، أدى لنقمة الطبقة المحرومة المنهكة بالضرائب إلى التخلص من هذا الوضع، ويمكنني القول إن هذا ما سمح للدخيل الأوروبي أي الاستعمار الفرنسي أن يسيطر ويؤثر في مفاهيم وثوابت هذا المجتمع.

وقبل أن أتطرق لهذا علينا التحدث عن مسألة أصل المجتمع الجزائري، فقد أشار شالر (Shaler) بهذا التنوع في الأجناس بقوله: «وهذا الاختلاط له ميزة عظيمة فيما يبدو، حيث أنه لا توجد سوى شعوب قليلة في العالم تفوق سكان الجزائر في هذا المجال، وملاحظهم بصفة عامة قوية التعبير، وألوانهم ليست أعمق من سكان جنوب إسبانيا<sup>1</sup>، ويضيف أنهم عبارة عن خليط من العرب والبربر وبقايا الأجناس التي غزت البلاد عبر العصور والمهاجرين من الأندلس والأترك<sup>2</sup>».

أما فالنسي (Valenci) فتقول عن المجتمع الجزائري إنه مكون من الخلايا الإثنية التي تعيش منظوية على نفسها، فهو مجتمع خال من أي تقسيم طبقي يستحيل فيه تحقيق تراكم للفائض المستخرج من الفلاحين لسبب ضعف التقنيات الزراعية وغياب العبيد\*.

هذا ما سنوضحه من خلال الحديث عن بنية المجتمع أواخر العهد العثماني حتى نتمكن فيما بعد من التعرف على الفوارق بين المجتمع الإسلامي الجزائري والمجتمع الغربي الأوروبي، وتتطلب الدراسة من الفصل بين مجتمع المدينة والريف، خاصة من حيث التنظيم الاجتماعي والأسس التي اعتمدها كل من سكان الريف والمدينة؟ كذلك أهمية الامتيازات التي كانت تتمتع بها هذه الفئات، خاصة أنّ المجتمع الجزائري كان خاليًا من الطبقة بالمفهوم الذي كان سائدًا في أوروبا.

أ- سكان المدن: ارتكز حكم الأتراك العثمانيين في الجزائر بالمدن الكبرى خاصة، لهذا فالتنظيم العثماني أخذ شكلا هرميا أحل بالتوازن من حيث المستوى المعيشي على أساس الثروة.

<sup>1</sup> - وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1824 تعريب وتعليق، إسماعيل العربي، ش. و. ط، الجزائر، 1982، ص. 79.

<sup>2</sup> - وليام شالر، المصدر نفسه، ص. 54.

\*- نرى أن فالنسي لا تقول إن المجتمع الجزائري لم يكن مقسما إلى فئات واضحة التمايز بل أن المدن والارياف كانت تمتاز بوجود خلايا إثنية منظوية على نفسها لم تسمح للرباطات الاجتماعية من التنوع والتفتح، محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو والاحتلال، دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط. 1. الجزائر 2009، 2009، ص. 134.

## 1- تمثلت الفئة الأولى في الأتراك العثمانيين:

تشكل هذه الفئة حسب السلم الاجتماعي من الباشا إلى اليولداش<sup>1</sup>، وهم يمثلون أعلى السلم يدهم سلطة البلاد مثل البشاوات والدايات<sup>2</sup>، إضافة للديوان الذي يتألف من فرق الجند الإنكشارية، وتشكل من الأتراك العثمانيين بالمولد إضافة للأعلاج<sup>\*\*</sup> وهم عثمانيون بالمهنة والمسيحيين بالدم والأصل ويشكلون غالبية طبقة الرياس مثل عالج علي، حسن آغا، ورغم أنهم أجناس مختلفة اللسان والعرق والجغرافية إلا أنهم اتفقوا في الولاء للإسلام والسلطان العثماني، وقد كان الأتراك يتواجدون في كل المقاطعات ولهم امتيازات واسعة، وهم يمثلون الطبقة الأرستقراطية يدهم الوظائف العليا<sup>3</sup>، وعاشت هذه الفئة نسبيًا بعيدة عن المجتمع الأصلي<sup>4</sup>، إلا أن هذا لا ينفي أن تكون هذه الفئة ذات سلطة واسعة في البلاد وحرصت على إبقاء المناصب الحكومية فيما بينها<sup>5</sup>، وكان أغلبهم يفضل كسب عيشه من المرتبات أو إيجار المحلات والبساتين التي يملكونها، كما أنهم يفضلون دوماً استقدام أبناء وطنهم من الأناضول في حالة احتياجهم للرجال<sup>6</sup>. وقد تلاشت هذه الفئة بعد الاحتلال الفرنسي.

أما الأوروبيون فقد وصفوا هذه الفئة بأوصاف الذم والاحتقار، حيث يعتبرون أن كل راعي بقر من أناضوليا أو من أهل جبال ألبانيا أصبح "أرفع وأقوى سيد"، فهذا فرنسيس نايت (F. Knight)

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1500)، ج. 1، دار الغرب الإسلامي، ط. 1. بيروت، 1998، ص. 153.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ج. 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص-ص، 93، 94.

<sup>\*\*</sup> - ويرى أبو القاسم سعد الله أن الأعلاج يضافون كفئة ثالثة في سكان المدن لما لعبوه من دور يفوق دور الكراغلة سواء في منظمة الميليشيا الإنكشارية أو في حكومة الإيالة، ويضيف أنه يجب التمييز بين نوعين من الأعلاج، فهناك الأطفال المسيحيون الذين أسروا أثناء الغارات ثم بيعوا في الغالب إلى أحد الأعيان السادة، ويكون على هؤلاء من السهل التخلي عن دينهم. غير أن محمد العربي الزبيري يؤكد على عدم وجود حواجز طبقية حادة بين المجتمع الجزائري عامة تحت حكم الأتراك، لمزيد من التفاصيل يراجع محمد العربي لزبير: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش. و. ط، الجزائر، 1972، ص. 47. وجون ولف، الجزائر وأوروبا (1830-1500)، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص-ص، 163-165.

<sup>3</sup> - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-180، دار هومة للطباعة والنشر، ط. 2، الجزائر، 2005، ص. 93.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ج. 4، ص. 93، 94.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع نفسه، ج. 4، ص. 93، 94.

<sup>6</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط. 1، بيروت، 1997، ص.

كتب في أوائل القرن 17 يقول بما أمكن ترجمته إن الإنسان التركي هو الذي يحارب من أجل الجميع سواء في البر أو البحر، ونظرًا لسلطته كمحتل فإنه كان يقي على جميع السكان الآخرين تابعين له، غير أنهم لا يتمتعون إلا قليلاً، إذ لا تجلبهم في أحسن الأحوال إلا الحانات والبغايا وليس لهم حق الاستعفاء إلى أن يبلغوا سن التقاعد فيصيرون بولكباشية (أو كبار المليشيا-الانكشارية)، وهناك بعض الأتراك الأغنياء جدًا ولكنهم قليلون<sup>1</sup>، أما السيد دارفيو (D'Arvieux) يخبرنا بأن المليشيا كانت تتألف من صعاليك وعصاة وهارين من دفع الديون، أو من جرائم ارتكبوها ومن شبان رعناء يئس آباؤهم من إصلاحهم فأرادوا التخلص منهم، وباختصار هم حثالة أرض الله<sup>2</sup>.

وأشاطر سعد الله أبو القاسم فيما ذهب إليه بأن هذه صورة غير مشرفة لأولئك الرجال الذين كانوا على رأس الحكم في الجزائر، حيث يبين حمدان خوجة «أن حظوظ الأتراك الذين يبقون بعيدين عن الحياة السياسية أكثر استقرارًا من حظوظ أولئك الذين تدفعهم المطامع إلى كسب الثروة والجاه، وهي مزايا يتعرض صاحبها دائماً للخطر»<sup>3</sup>، فالجنود كانوا يعيشون في حاميات عسكرية<sup>4</sup>، أما المدنيون فكانوا يقيمون في أحياء راقية خاصة بهم، وهذا ما جعل صلاح العقاد يقول «إن العثمانيين في الجزائر، كانوا أشد انعزالاً عن المجتمع الجزائري بالقياس إلى غيرهم من أتراك الأقطار العربية التي خضعت للحكم العثماني»<sup>5</sup>، وهذا الانعزال أدى إلى ضعف تأثيرهم الحضاري بالرغم من المدة الزمنية الطويلة اللهم بعض التأثيرات الخفيفة في الملبس والمطبخ ومراسيم الاحتفالات<sup>6</sup>، ويمكن إضافة مؤثرا لهم تمثل في نشر المذهب الحنفي. وقد تغيرت كثير من هذه الثوابت الخاصة بالعثمانيين وقت الاحتلال.

ويضيف حمدان أن أهم ميزة للعنصر التركي هي الانضباط والطاعة، فهم يحترمون تعاليم الدين، ولم يحاولوا أبدا فرض عاداتهم وتقاليدهم على السكان، بل حافظوا على ما هو موجود في الجزائر، كما

<sup>1</sup> - جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 160، 161.

<sup>2</sup> - جون وولف، المصدر نفسه، ص. 161.

<sup>3</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريب محمد العربي الزبير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط. 2. الجزائر، ص. 57.

<sup>4</sup> - (M). T'édenta, **Mémoire de Fructidor on X**, in mémoire et document Algérie 1790-1824, T. 14, A. R. M. R. E, France.

<sup>5</sup> - صلاح العقاد، "الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبل الغزو الفرنسي"، المجلة التاريخية المصرية، العدد 12، القاهرة 1964-1965، ص. 119.

<sup>6</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519م-1830م، ص. 163.

الباب الأول:.....الفصل الثاني: المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة

أنهم تميزوا بالتسامح الديني مع كل الفئات<sup>1</sup>، لدرجة أنّ هناك من كان يرافق عبيده من الأسرى لأداء الشعائر الدينية بالكنيسة<sup>2</sup>.

وقد استمر عدد الأتراك العثمانيين في التقلص حتى أصبح في عام 1246هـ الموافق 1830م لا يتجاوز أربعة آلاف نفر\*، وجاء في أحد التقارير أن الفرنسيين لما احتلوا الجزائر قاموا بترحيل ألفين وخمسمائة من الانكشارية على أربع سفن فرنسية، أبحرت بهم إلى آسيا<sup>3</sup>. بجانب العدد الكبير منهم الذين رافقوا الحاج أحمد باي حين عاد إلى قسنطينة، وهذا يعد تحولاً هاماً في حياة الجزائر العاصمة. مع هذا لا يمكن إنكار ما كان للأتراك من دور ايجابي، إذ تمكنوا من وضع أسس للدولة الجزائرية الحديثة، وضمنوا الاستقرار الداخلي، كما تمكنوا من الحفاظ على سلطة الحكم (السلطة السلطانية) في الجزائر، وأوافق أرزقي شويتام فيما ذهب إليه بأن عدم انتشار التأثيرات العثمانية بشكل كبير في المجتمع الجزائري، يعود إلى قلة وجود العنصر النسوي العثماني في الجزائر<sup>4</sup> وذلك بسبب ما للمرأة من أثر كبير على المجتمع.

## 2 / أما الفئة الثانية وهم الكراغلة:

وهؤلاء هم المولدون من الجند الإنكشاري ورياس البحر بالنساء الجزائريات، لأن العثمانيين أدركوا أن بقاءهم في البلاد لا يتم إلا بتوطيد علاقاتهم بالأهالي والتقرب منهم عن طريق المصاهرة مع الأسر الجزائرية ذات المال والجاه على الخصوص. كأسرة المقراني بمجانة، وابن قانة بالزيان<sup>5</sup> وابن القاضي بالزاوية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، تحقيق محمد العربي الزبير، ص. 119.

2- (M). Rozet, *Voyage Dans la Régence d'Alger ou Description du Payé Occupé Par l'armée française en Algérie*, Arthur Bertrand, Paris 1833, T. 3, p. 52.

\* - أمّا عمار بوحوش، فبيّن عدد أفراد هذه الجالية لم يتجاوز سنة 1830م عشرين نسمة، وكانت قوية وذات نفوذ واسع في البلاد،

يراجع: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، المرجع السابق، ص. 73.

<sup>3</sup> - م. م. و. أ. ج، وثائق سياسية "تقرير عمر لطفي محتسب أزمير إلى الباب العالي «رقم الوثيقة 22530، السنة 1246هـ/1830م

<sup>4</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالته في العهد العثماني 1519م-1830م، ص. 166.

<sup>5</sup> - (L. C) Féraud, « Notes historiques sur la province de Constantine, les Beni Djelleb, Sultans de Touggourt ». in *R. A*, N° 24 Alger 1880, p-p. 105-106.

لمزيد من المعلومات عن أسرة بني جلاب يراجع: حميدة عميرواي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، ط. 2، عين ميلة، 2004، بداية من صفحة 180.

<sup>6</sup> - (A) Des Jobert, *La Question d'Alger Politique, Colonisation et Commerce*, du Ford Lib, Paris 1837, P. 21, 22.



مكنت هذه العلاقات العثمانيين من بسط نفوذهم على المناطق الداخلية، وكان لعامل الدين والخطر الخارجي دور في خلق التقارب، فالمصلحة المشتركة هي العامل الرئيسي الذي وحد بين العثمانيين وبعض الفئات من المجتمع الجزائري، غير أن الكراغلة رغم أنهم من صلب العثمانيين فإن نسبهم ارتبط بنسب أحواله عبر مختلف مراحل الحكم العثماني<sup>1</sup>، وقد علق القنصل الأمريكي شالر عن وضع الكراغلة قائلاً: «الكراغلة لا يتمتعون بحقوق أكثر مما يتمتع به الجزائريون فيما يتعلق بالمناصب في الدولة، لكن يمكنهم الرقي في البحرية كما يمكنهم الوصول إلى مناصب القائد والباي... كما يتمتعون بامتيازات لا قيمة لها، ولكنه لا تربطهم أية علاقة بالأتراك، وقد رفضهم العنصر التركي رفضاً قاطعاً واعتبرهم من جنس السكان الجزائريين»<sup>2</sup>.

وهذه الفئة كانت تطمح للارتقاء للمرتبة الأولى في المجتمع لكن الحكام العثمانيين منعوهم من ذلك، وظهرت لأول مرة هذه الطائفة بالمدن التي يقيم بها الأتراك خاصة الجزائر، وقسنطينة، وتلمسان، وعنابة، وبسكرة<sup>3</sup>، وهم يشكلون الطبقة الوسطى، يمارسون العديد من الوظائف التجارية، والمهام الإدارية المتوسطة، بالإضافة للعمل في صفوف الجيش، ومع مطلع القرن 19 أصبحت معظم المهام الإدارية من اختصاصهم، حتى أن بعضهم وصل إلى مرتبة الباي<sup>4</sup>، وقد قال حمدان بن عثمان خوجة عن تعيين البايات أواخر العهد العثماني ما يلي: «لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتجه لأقارب أحمد باشا 1220هـ/1805م - 1223هـ/1808م ويمدهم بالمال، لقد كانت تلك المناصب تباع وتشتري»<sup>5</sup>، وقد احتفظ الكراغلة بمناصبهم حتى عام 1246هـ/1830م<sup>6</sup> خاصة وأن جهودهم أواخر العهد العثماني ارتكزت في كيفية الحفاظ على امتيازاتهم، لذلك قيل إن الكراغلة أصبحوا يشكلون طبقة بورجوازية في المدن<sup>7</sup>، وهم لا يختلطون بالأهالي واقتصرت مهمتهم على تقلد المناصب الإدارية العسكرية

<sup>1</sup> - (M). Rozet et (E) Carette, **Algérie état Tripolitain**, ed Bouslama, Tunis 1980, p. 13.

<sup>2</sup> - وليام شالر، مذكرات، تحقيق وتعريب إسماعيل العربي، ص. 184.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص. 44.

<sup>4</sup> - (VD) Paradis, **Alger au 18è siècle**, edité par E. Fagnar, France 1979, p. 180.

<sup>5</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 150، 151.

<sup>6</sup> - Boyer, " le problème koulroughli dans la régence d'Alger", in **R. O. M. M**, N° spécial AIX, 1970, P. 90.

<sup>7</sup> - (A) Raymond, **les grandes villes arabes à l'époque ottoman**, Sindibad, Paris, 1985, p. 78.

في الدولة<sup>1</sup> وجمع الثروات<sup>2</sup>، وتنشيط التجارة وهكذا أدت هذه السياسة إلى حدوث أثر نسبي في العلاقة بين الكراغلة والأهالي ولم يعبروا عن طموحات الأهالي<sup>3</sup>، لهذا نتساءل عن الوضعية التي آلت إليها هذه الفئة بعد الاحتلال الفرنسي؟ هل رحلت مع الأتراك أم بقيت في الجزائر وحاولت الحفاظ على مراكزها وثرواتها باعتبارها جزءا من المجتمع الجزائري. ومهما يكن فقد تغيرت أحوالهم، وخير مثال على هذا ما وقع لحمدان خوجة.

### 3/الفئة الثالثة وهي الحضرة:

وتسمى أيضا (البلدية)، وهي المجموعات السكانية الأصلية التي تسكن المدن الجزائرية وترجع أصولها إلى الفترة الإسلامية، من أندلسيين وأشراف ويشكلون العلماء والتجار وأصحاب الحرف، الصناعات، الكتاب\*، وكان لهذه الفئة الاجتماعية دور اجتماعي واقتصادي وعسكري، كانوا سياسيا في المرتبة الثالثة بعد الأتراك والكراغلة<sup>4</sup>، إلا أنها محرومة من الوظائف السياسية<sup>5</sup>، وكان الأتراك ينظرون إليهم نظرة احتقار خفيف، ذلك أنهم كانوا لا يصلحون للجندي، وغير قادرين على الدفاع عن مصالحهم الخاصة حتى أنهم يطلقون عليهم مثلا «إذا نبحت الكلاب هرب البلدية»\*، ومن أهم العناصر المشكلة لهذه الفئة عنصر الجالية الأندلسية وطبقة الأشراف.

<sup>1</sup> - (M), Émérite, « les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIXe siècle » in *Annales économiques, Société, Civilisation* 21e n° 1, janvier-février 1966, p. 46.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ص. 96.

<sup>3</sup> - ناصر بن سعيدوني، المرجع نفسه، ص- ص. 93-74.

\* - ويشير إبراهيم مياسي إلى أن سكان الحضرة بالزيبان هم أناس صناعيون مسلمون يهتمون بالتجارة والفلاحة ويحتاجون للنظام والأمن. إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص. 64.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط.. الجزائر 1982، ص. 65.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ص. 149. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 155.

\* - نتج هذا المثل عن حكاية حول مجموعة من الحرس تتألف من البلدية وحين نبحت عليهم مجموعة من الكلاب هربوا جميعهم تاركين كل شيء وراءهم، جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله. ص. 165.

## الأشراف\*\*:

وهي فئة قليلة العدد تعود في نسبها إلى أهل البيت، وقد اشتهر معظم أفرادها بالاحترام والتقدير للحكام وباقي السكان، واقتصر نشاطهم في المحافظة على امتيازاتهم وعدم تأثيرهم على الحكم<sup>1</sup>، وهم أحسن وضعية من الأهالي، إلا أن الحكام العثمانيين تعاملوا معهم بجذر خاصة أواخر العهد العثماني، ونلمس ذلك من إحدى الرسائل التي وجهها حسن باي قسنطينة لبعض الأعيان والمشايخ في المدينة 1221هـ/1806م عند استعداده للقيام بحملة ضد تونس، حيث وعدهم بأنه إذا تم له الاستيلاء على تونس سيشتد لهم دارا ويصلح مسجدهم، ويخصص لهم أوقافا، وقد يدل هذا على تمسكه بكسب ود الأعيان والمشايخ<sup>2</sup>، كما قد يدل على شيء آخر وهو انعدام الثقة بين الحكام والسكان في الفترة الأخيرة<sup>3</sup>.

## الجالية الأندلسية:

يعتبرون من أقوى العناصر السكانية في الجزائر نظرا لقوتهم العددية وتأثيرهم في شتى مجالات الحياة، لكونهم أكثر ثقافة وتطورا ونشاطا، واستقرت هذه الجالية خاصة في شرشال دلس ومستغانم، وكان لهم اسهامات كبيرة في النشاط التجاري والاقتصادي بتطويرهم لمختلف المهن والأشغال اليدوية كالخياطة والنجارة، الفخار، صناعة الحرير، بناء السفن... إلخ<sup>4</sup>، وهناك من لاحظ أن الازدهار الذي عرفته الجزائر يعود أساسا للأندلسيين<sup>5</sup>، إضافة لتأثيرهم على الحياة الاجتماعية بتقاليدهم وعاداتهم، حيث تميزوا بركة

\*\* - كانت للشريف مكانة فاعلة لدى العوام والخواص وحتى لدى الحكام، فكلمته مسموعة ورأيه مقبول ومكانته مرموقة وكرامته مصونة، وأموره المادية مضمونة وغير ذلك، غير أنه في العهد التركي كثر الانتساب للشراف حيث أصبح الشريف يأخذ 50 دينار سلطاني، ويكتب الشجرة لمن أُرادها من واحد أو جماعة أو عائلة أو قبيلة ليتخلصوا بذلك من الظلم. سليمان الصيد، ص. الحج بن مهنا القسنطيني، حياته، تراثه، دار البعث، قسنطينة 1983، ص- ص. 84-87.

<sup>1</sup> - نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، مطبعة البعث، ط. 1، قسنطينة، 1965، ص. 286، وأبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 155.

<sup>2</sup> (Ch)- Féraud, « Un vœu d'Hussein Bey », in R. A n° 7, Alger, 1863, P. 91, 92.

<sup>3</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني، (1246-926هـ/1519م-1830م)، المرجع السابق، ص. 130، 131.

<sup>4</sup> - جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، ص. 163.

<sup>5</sup> - مولاي بلحميسي، "جانب من جوانب الصراع الجزائري الأوروبي، الجوسسة الغربية في الجزائر، 1830-1518"، مجلة الباحث، العدد. 3 ص-ص. 16-29.

الذوق في المأكولات والملبس كاللحم الحلو والقفظان، إلا أنهم أبدا لم يطمعوا في المناصب السياسية<sup>1</sup>. وقد قيل عنهم «أنهم كانوا رجالاً مهرة، وفنيين في العديد من المهن مثل صناعة الحديد، والذهب والفضة والنقش على الخشب والبناء والفلاحة وأساليب السقي الفنية»<sup>2</sup>. وبهذا حدثت ميثاقفة (Acculturation) في الجزائر، التي تعني ما حدث من تكامل بين ما كان سائدا ثقافيا في الجزائر وما جاء به الأندلسيون من ثقافة، فتأسست ثوابت استمرت أثناء الاحتلال وصمدت.

أما عن علاقتهم بالسلطة العثمانية والفئات الاجتماعية الأخرى، فإن التطورات التي عرفتتها الجزائر أواخر القرن 9هـ/15م ومطلع القرن 16م/10هـ جعلتهم يربطون مصيرهم بمصير الأتراك باعتبارهم قوة تحميهم من التقلبات الداخلية والخارجية خاصة بسبب رد فعل بعض المغاربة العدائي، حيث يقول عن ذلك أحمد بن محمد المقرئ «فتسلط عليهم الأعراب ومن لا يخشى الله تعالى في الطرقات، ونهبوا أموالهم، وهذا ببلاد تلمسان وفاس، ونجا القليل من هذه المعركة»<sup>3</sup>، غير أن هذا لا ينفي استقبال البعض الآخر بود كبير، حيث شكلوا في المدن الجزائرية فئة اجتماعية متماسكة ومتضامنة، وهذا ما جعل حمدان بن عثمان خوجة يقول عنهم إنهم «ساعد في تنظيم الحكومة وعلى تقدم الحضارة»<sup>4</sup>، كما يشير سعيدوني بأن هذه الفئة حافظت على عاداتها وتقاليدها حيث عاشوا ضمن أحياء خاصة بهم، ويتزوجون فيما بينهم مما جعلهم لا يندمجون مع بقية الفئات الاجتماعية، مع هذا يؤكد سعد الله أن هؤلاء المهاجرين من الأندلسيين كانوا أناسا أشداء، ورغم قتلهم فإن بعضهم كانوا يخرجون إلى البحر في أساطيل قرصانية مهاجمة صغيرة، ويغيرون على بلاد أجدادهم القديمة بالأندلس بمهارة لا تتم إلا بمعرفتهم للبلاد كما نال الثغريون شهرة بدفاعهم المستميت ضد محاولات الإنزال الإسبانية<sup>5</sup>، ورغم ثرائهم فهم لم يشاركوا في الحياة السياسية وقد يعود هذا لمعاملة الحكام القاسية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1830-1962، ص. 57.

<sup>2</sup> - عبد الجليل التميمي، الدولة العثمانية وقضية المورسكيين الأندلسيين، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية، زغوان 1989، ص. 60.

<sup>3</sup> - أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، ج. 4، دار الكتاب، بيروت 1988، ص. 527.

<sup>4</sup> - حمدان بن خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 109.

<sup>5</sup> - جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، ص. 166.

<sup>6</sup> - (A). Devoulx, " Notes Historiques Sur les Mosquées et autre édifices Religieux d'Alger", in R .A N° 5, 1861, p. 392.

غير أن هذا لا ينفي أن كثيرا من الحضرة عملوا في بعض المناصب الإدارية كالقضاء والإفتاء والإمامة وغيرها<sup>1</sup>، مع هذا لم يكن لهم دور بارز في الحياة السياسية، حتى أن سعيدوني رأى أن انشغالهم الأساس هو تنمية ثرواتهم، وهم بذلك يشكلون برجوازية المدن الصغيرة خاضعين لإدارة الحكام<sup>2</sup>، ومنه فضعف دور الحضرة السياسي يمكن إرجاعه إلى انصهارهم مع الفئة الحاكمة وتأثرها بعاداتها وتقاليدها<sup>3</sup> إضافة إلى أن مصالحهم لم تكن مهددة، فهم كانوا يعيشون في وئام مع السلطة ومعظمهم كان متمسكا بالدين الإسلامي الذي يحرم الاقتتال بين المسلمين خاصة الأشراف، وما يؤكد ذلك أنه عندما تعلق الأمر بالاحتلال الفرنسي كان سكان المدن الحضرة على رأس المقاومين<sup>4</sup>.

4/ فئة البرانية: هم سكان المدينة المؤقتين أي العناصر السكانية الوافدة إلى المدينة من مختلف الأقاليم وحتى من داخل البلاد المجاورة<sup>5</sup>، وهؤلاء عادة ما يظلون غرباء برانيين في الوسط الحضري، وهم يستغلون كرهائن إذا ما تسبب آباؤهم في اضطراب ما ضد الدولة، ولا يطلق سراحهم إلا إذا اعترفت قبيلتهم بذنبها، وعادة ما يحضرون للمدينة بغرض العمل ويعرفون باسم موطنهم الأصلي يرأس كل فئة منهم أمين مكلف بالسهر عليها وعلى حماية مصالحها ويساعده في ذلك أعوان، وكان هؤلاء الأمناء يتمتعون ببعض الامتيازات المادية كاستئجارهم للعقارات الموقوفة<sup>6</sup>، وحصولهم على مثل هذه الامتيازات يبين أنهم كانوا يساعدون الإدارة في مهامها لمراقبة الجماعات البرانية والحفاظ على الأمن والاستقرار داخل المدينة<sup>7</sup>، وقد اختصت كل فئة في المدينة بعمل معين يمكنها من احتلال مكانتها حسب ثقة الحكام فيها<sup>8</sup>، ومن هذه الجماعات:

- 
- 1- وليام سينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق عبد القادر زيادية، ص. 81.
- 2- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ج4، ص. 97.
- 3- (M). P, Rozet et Carette, **Algérie**, Didot frères, Paris 1850, p. 80.
- 4- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليتته في العهد العثماني، ص. 134.
- 5- (T) Shuval, **La Ville d'Alger Vers la Fin du 18 Siècle, Population et Cadre Urbain**, Paris, C. N. R. S, 1998, p. 126.
- كما بين وليام شالر أن معظمهم كانوا يأتون إلى المدن وفي ذهنهم فكرة العودة إلى مواطنهم الأصلية، وليام شالر، مذكرات فنصل أمريكا في الجزائر 1816، تعريب وتحقيق إسماعيل العربي، ص. 117.
- 6- م. ك. إ. ج سلسلة بيت البايك، علبه 280 إلى 290، رقم السجل 376، السنة 1220-1223هـ/1805-1808م.
- 7- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليتته في العهد العثماني، ص. 138.
- 8- أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص. 138.

أ- جماعة البساكرة: تتكون من أهالي مدينة الزيبان ووادي ريغ ووادي سوف وتقرت<sup>1</sup> من أهم أعمالهم حراسة المدينة، غلق أبواب أحيائها بعد صلاة المغرب<sup>2</sup>، إضافة لحفر الآبار وجمع الأوساخ وحمل البضائع... إلخ<sup>3</sup>، وكان معظمهم يشتغلون في الميناء في عملية شحن وتفريغ السفن من بضائعها<sup>4</sup>.

ب- جماعة بني ميزاب: وهم سكان غرداية وبني يزقن ومليكة والقرارة ومناطق الشعانبة وورقلة وهم من أتباع المذهب الإباضي<sup>5</sup>، يشتغل أصحابها بالحمامات ومطاحن الحبوب والبقالة، إضافة إلى العمل في المقاهي والدكاكين والتجارة<sup>6</sup> وقد اشتهرت هذه الفئة بتفانيها في العمل ونزاهتها، وقد منحهم الداوي محمد بن عثمان حق احتكار الحمامات والقصابات والطواحن وكانوا يتمتعون بهذا الامتياز في كل المدن الجزائرية ما عدا تلمسان<sup>7</sup>، أمّا حمدان خوجة فيذكر أن هؤلاء يأتون إلى مدينة الجزائر ليشغلوا بالمهن الوضيعة، وأنه حفاظاً على الأمن العمومي تعين الشرطة أمين بني ميزاب أو مسؤول الطبقة الشغيلة<sup>8</sup>، كما بلغ عددهم في مطلع القرن 19م حوالي 1000 نسمة. وهم يكونون مجموعات مستقلة أو شبه مستقلة، يسكنون في بعض الواحات من جنوب الجزائر، يجتمعون وفق نظام العشيرة\* وتقوم هذه الأخيرة على إحدى المؤسسات الثلاث أو عليها جميعاً وهذه المؤسسات هي العزابة ومجلس العشيرة ومجلس المكاريس (إمصوردان)<sup>9</sup> يتمتعون باستقلالهم الذاتي أيام الحكم العثماني تربطهم تبعية اسمية فقط على أن يدفعوا إليها سنوياً «أثني عشر عبداً أو اثنتي عشر أمة»، ويفضلون إدارة شؤونهم بأنفسهم دون تدخل العثمانيين<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ج. 4، ص. 100.

<sup>2</sup> - سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة وتعليق عبد القادر زيادة، ص. 83.

<sup>3</sup> - علي عبد القادر حلمي، مدينة الجزائر، ص. 266.

<sup>4</sup> - (VD) Paradis, *Alger au 18e siècle*, p. 119.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، الجزائر في تاريخ، ج. 4، ص. 99.

<sup>6</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر 1830-1962، ص. 75.

<sup>7</sup> - (W) Esterhazy, *Domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger*, Lib, Charles Gosselin, Paris 1840, p. 314.

<sup>8</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ترجمة وتقديم محمد العربي الزبيري، ص. 38.

\*-لمعرفة شيء عن العشيرة يراجع: موسى بن إبراهيم حريزي، "نظام العشائر في المجتمع المزابي"، مجلة الحياة، العدد 7، ص-ص، 107-136.

<sup>9</sup> - معمر علي يحيى، الإباضية في موكب التاريخ، ج. 2، تصحيح أحمد عمر أوبكة، غرداية (د. ت)، ص. 576. وموسى بن

إبراهيم حريزي، مجلة الحياة، المرجع نفسه، ص. 108

<sup>10</sup> - محمد عيسى النوري حموا، نبذة عن حياة الميزابيين الدينية والسياسية والعلمية من سنة 1505هـ إلى 1962، دار الكروان

ج- **الجماعة الجيجلية:** من أقدم العناصر البرانية انتقلوا إلى المدن منذ استقرار الأخوين عروج وخير الدين للبحث عن العمل واختصوا بالعمل في المطاحن والمخابز<sup>1</sup>، وكان وضعهم لا يختلف عن وضع الأتراك العثمانيين، ما عدا الأجرة فقد سمح لهم برفع السلاح وارتداء الملابس المطرزة وهو ما لا يسمح لغيرهم من البرانية، حتى أنه أثناء مشاجرتهم مع العثمانيين لا تكون محاكمتهم إلا على يد الداي<sup>2</sup>.

د- **جماعة الأغواطيين:** ينتسبون إلى مدينة الأغواط وقبيلة الزناجرة وأولاد نايل وهم قليلي العدد ويمارسون الأعمال المتواضعة كاستخلاص الزيوت والمتاجرة فيها والكيل والوزن في الأسواق، إضافة لأعمال التنظيف<sup>3</sup>، ومنهم من يشتغل في الحمامات العمومية<sup>4</sup>.

هـ- **جماعة القبائل:** ومعظمهم من المناطق القريبة من مدينة الجزائر العاصمة كما أنهم يأتون من قرى جرجرة وبجاية<sup>5</sup>، بلغ عددهم خلال القرن 19م نحو 4 آلاف اشتغلوا في الدكاكين والبساتين وتجارة الفحم والألبان والزيوت<sup>6</sup>، وهناك من يشتغل في القنصليات الأوروبية وعند الأسر الثرية، كما أنّ هناك من انضم إلى صفوف الانكشارية في فرق الزواوة<sup>7</sup>. وبقيت هذه الفئة وقت الاحتلال وتأسس منها جيش الزواوة.

غير أن أكثر ما يميز هذه الفئة أنهم لا يستقرون بالمدينة استقرارا كلياً، بل كان أغلبهم يعودون إلى قبيلتهم أي إلى (أرضه) التي تمثل في حقيقة الأمر هويته، لذلك فهذه الفئة (البرانية) رغم ممارستهم لمختلف المهن في المدينة فهم أبداً لم يحاولوا الاستقرار النهائي بها، بل كان مرجعهم دوماً إلى أصلهم (القبيلة والأرض)، فهل حافظت هذه الفئة على تماسكها بأرضها أي بهويتها وهل تنقلها للمدينة كان

للطباعة والنشر، باريس (د. ت)، ص. 284.

<sup>1</sup> ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ج 4، ص. 101.

<sup>2</sup> - (VD) Paradis, *Alger au 18 siècle*, p. 119.

<sup>3</sup> ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، المرجع السابق، ص. 200. وناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ص. 45.

(T)Shuval, *ville d'Alger vers la fin de Paris1988*, P. 149

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، "دفتري محكمة المدينة، الجزائر أواخر العهد العثماني" في الملتقى عن الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها ووثائقها في العهد العثماني، م. م. و. ب زغوان 1986، ص. 154.

<sup>5</sup> - (F) Haedo, " Topographie et histoire d'Alger", trad. de l'espagnol par A. Berbugger et Monnereau, in *R .A n° 14 Alger 1870*, p. 492.

<sup>6</sup> - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص. 359.

<sup>7</sup> - (F) de Haedo, *op cité*. p. 492.

بنفس الدافع بعد الاحتلال الفرنسي أم كان هناك تغيير؟

## 5/ فئة الدخلاء:

أ- اليهود: وهم من أهم العناصر الدخيلة في المدينة ويتشكلون كآلاتي:

- اليهود الأهالي: التوشاييم، وجودهم منذ العهد الروماني<sup>1</sup> ثم عرفوا باليهود العرب عند المسلمين.
- يهود الجزائريين الميغورشييم: عرفوا باليهود الأندلسيين، إضافة إلى يهود الإفرنج والنصارى الذين جاؤوا من البلدان الأوروبية خاصة إيطاليا ويهود ليفورن... إلخ<sup>2</sup>.

يتولى تسيير شؤونهم مقدم، وقد مارسوا كثيرا من الحرف أهمها التجارة، بالإضافة إلى صك العملة وصناعة المجوهرات كالحلي والمرجان، وبيع الغنائم البحرية، والخمور واللحوم<sup>3</sup>، والوساطة التجارية إلى أن أصبحوا من كبار الأغنياء مما جعلهم يحتكرون التجارة الخارجية خاصة من طرف عائلتي بكري وبوشناق، وتذكر المصادر أن اليهود كانوا يتواجدون في معظم جهات البلاد دون قيد أو شرط مع دفعهم للجزية باعتبارهم ذميين، سمح لهم بممارسة عقيدتهم الدينية، والخضوع لقوانينهم الدينية في أحوالهم الشخصية<sup>4</sup>، أما إذا ارتكب اليهود جنحة أو مخالفة فهم يمتلكون أمام قوانين البلاد وفقا لطبيعة الجنحة<sup>5</sup>، كما أجمعت المصادر على أن اليهود في الجزائر كانوا يعاملون معاملة حسنة، وهذا القول يناقض ما قاله الكتاب الفرنسيون عن اليهود بأنهم أصبحوا عبيداً تحت حكم الأتراك، ولم يحرروا من قيودهم إلا بعد دخول الجيش الفرنسي 1246هـ/1830م<sup>6</sup>.

كما أنّ هناك من يرى أن اليهود كانوا يعيشون إلى جوار المسلمين دون أن يكون هناك تبادل للأفكار والمعارف وانحصرت معاملتهم في المجال التجاري<sup>7</sup>، وأساطير شويتام فيما ذهب إليه بأن اليهود لا يمكنهم أن يكونوا بمنأى عن الحياة الاجتماعية، فهم أثروا وتأثروا لاسيما في المجال الحرفي وفي بعض

<sup>1</sup> فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولين، دار قرطبة، الجزائر 2005، ص. 120.

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 146.

<sup>3</sup> عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص. 67.

ولمعرفة تفاصيل هامة عن دورهم كوسيط فعال يراجع: بيلامي وداد، النفوذ الاقتصادي- السياسي ليهود الجزائر (1516-1830)، ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة 2005.

<sup>4</sup> وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، تعريف وتعليق إسماعيل العربي، ص. 80.

<sup>5</sup> (D S) Juchereau, **Considération Statistique, Historique Militaires et Politique Sur la Régence d'Alger**, de l'Anay Lib, Paris 1831, p. 45.

<sup>6</sup> (M. P), Rozet et Carette, **Algérie**, Didot Frères, Paris 1850, P. 13.

<sup>7</sup> (A. H. E) Benmansour, **Alger XVI-XVII e siècle**, Journal de j. B Gramaye évêque d'Afrique, du chérif, Paris 1998, p. 113.



العادات والتقاليد، وقد لاحظ روزيه ذلك بقوله إن عادات وتقاليد الفئات اليهودية بمدينة الجزائر تكاد تكون متشابهة<sup>1</sup>، إضافة لمساهمتهم في الحياة السياسية والاقتصادية خاصة في المراحل الأخيرة من الحكم العثماني<sup>2</sup>، وهذا ما جعل أحد معاصري الفترة الأخيرة من الحكم العثماني يقول عنهم «وهكذا فإن اليهود قد ارتبطوا بالأترك من أجل المصلحة، وقد جمعوا في تلك الظروف أموالا طائلة»<sup>3</sup>، وقد أكد شارل أندري جوليان ذلك عند ما كتب أن "نفظالي بوشناق" الذي قاد السياسة والاقتصاد في الجزائر خلال ربع قرن [1780-1805] كان يستقبل مبعوثيهم ويفاوض باسم الداوي، وكان القناصل يخشون نفوذ السلطة التي يمثلونها<sup>4</sup>، وممن شهدوا هذه الحوادث كذلك أحمد الشريف الزهار الذي نقل أن الخزناجي يعني مسؤول خزينة الدولة كان صديقا لليهود ورئيسهم بوجناح كان يتمتع بسلطة كبيرة إلى جانب الباشا والخزناجي<sup>5</sup>، كما وجدت شكاوي كثيرة من أوروبي القرن 18 ضد هؤلاء التجار تقول بأن حكومة الجزائر أصبحت تعتمد على كثير منهم لتحقيق استقرارها المالي<sup>6</sup>، ورغم تمكنهم من الاطلاع على أسرار الخزينة فقد بقيت هذه الطائفة من أدنى الطوائف الحرة في المجتمع الجزائري<sup>7</sup>، لأن أكثر ما ربطهم بالجزائر هي علاقات تجارية منفعية أكثر منها روحية عضوية. وبمجيء الاحتلال تغيرت أحوالهم وتحسنت وأصبحوا وسيطا هام ساعد السلطة الفرنسية أن تتوسع وتتمكن من بسط نفوذها.

**ب-المسيحيون:** تضم هذه الفئة الأجانب والقناصل ورجال البعثات الدينية والتبشيرية، وكانت أسماءهم تقيّد في سجلات قنصلياتهم، وعادة ما يقيمون في فنادق المدينة حيث يشرف القنصل على نشاطهم وتسوية وضعيتهم الجمركية وحماية تركاتهم إضافة لحل خلافاتهم<sup>8</sup>.

وقد اعترف غرامي (Jean Batiste Gramaye 1579-1634) الذي كان أسيراً في الجزائر في مطلع القرن 11هـ/17م بالحرية التي يتمتع بها التجار الأوروبيون حيث ذكر أنهم كانوا يتمتعون بحرية

<sup>1</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519م-1830م، ص. 194.

<sup>2</sup> - سبنسر وليم، الجزائر عهد رياس البحر، ترجمة وتعليق عبد القادر زبادية، ص. 89.

<sup>3</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 158.

<sup>4</sup> - (CH) Julien, *Histoire de l'Algérie Contemporaine la Conquête et les Débuts de la Colonisation*, 1827-1871 puf, France, 1964, p. 12.

<sup>5</sup> - أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980، ص. 87.

<sup>6</sup> - جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، ص. 168.

<sup>7</sup> - فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولين، ص. 134.

<sup>8</sup> - (E). Watbled, « Aperçu sur les premier français dans le Irant et les états barbaresques » in **R. A**, N° 16, Alger 1872, P. 23.

الباب الأول:.....الفصل الثاني: المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة

وتطبق عليهم قوانين بلدانهم كما كان لهم قساوسة وأماكن للعبادة<sup>1</sup>، وكذلك أماكن خاصة لدفن موتاهم<sup>2</sup>، وعادة ما تكون فئة الأحرار\* هاته غير مجبرة على دفع الضرائب لأنها لا تخضع للقوانين المعمول بها في البلد.

إضافة لنشاط الأسرى المسيحيين<sup>3</sup>، فقد عمل هؤلاء في النشاط البحري والمزارع وشق الطرق ورعاية البساتين وخدمة قصور الدايات حيث بلغ عددهم في القرن 18م نحو 1800 إلى 2000 أسير جاءوا من فرنسا وإيطاليا، إسبانيا، روسيا. وقد كان هؤلاء الأسرى يحققون أرباحا مملكتهم من خلال أعمالهم في الورشات والحقول والقنصليات الأوروبية والسفن وكانت أجورهم يتلقاها عنهم أسيادهم وقد قدرت تلك الأجور بحوالي نصف دينار سلطاني في الشهر الواحد<sup>4</sup>، كما كانوا يستغلون في المنازل وفي هذه الحالة يمثلون علامة الغنى بالنسبة إلى الأسر خاصة أواخر العهد العثماني بعدما قل عددهم وارتفع سعرهم حتى أنه في بعض الأحيان ومن أجل توفير الخدمة أصبحن يشكلن الصداق لدى بعض الأسر<sup>5</sup> وحسب فالير فالأسرى يصنفون حسب مهنتهم حيث يشكلون أربع مجموعات هم: الحرفيون، الملاحون، الحمالون، والمكلفون بالأشغال العامة<sup>6</sup>، وقد مكنتهم أعمالهم هذه من ربح مبالغ مالية وافتداء أنفسهم بها<sup>7</sup>، كما أنّ البعض من الأسرى وبعد خروجهم من السجن

<sup>1</sup>- (A. E. H), Ben Mansour, *Alger XVI-XVII siècle*, Paris 1998, p. 125.

<sup>2</sup>- (H). Klein, *Feuillets del-Djezaïr, comité du vieil Alger, du tell*, Blida, Algérie 2003, T2, p. 43.

\*-ويذكر نور الدين عبد القادر أنه كان يوجد تجار من الإفنج يسكنون بالجزائر، ولهم دكاكين للبيع والشراء وكان منهم أفراد من مارسيليا وهذه المدينة معاملات تجارية مع بلدان الشرق الإسلامي، كما أن قنصل فرنسا بالجزائر كان يتقاضى مرتبا من غرفة التجارة بمرسيليا لأنها تستفيد من هذه المعاملات، كما أن الجزائر كانت تسمح بفتح حانات الخمر لبعض الإفنج، يطرقها النصارى غير أنها ممنوعة على الأهالي المسلمين، ولهم حق إقامة شعائرهم الدينية والاحتفال بأعيادهم، وهذا يؤكد على رحابة صدر الدولة الجزائرية في تلك الفترة وتسامحها. نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر، من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965، ص. 138.

<sup>3</sup>- وقد قسمهم أرزقي شويتم إلى مجموعتين: الأوروبيين والأحرار أو الطلقاء والأسرى المسيحيون، يراجع: المجتمع الجزائري وفعاليتها في العهد العثماني، ص. 196.

لمزيد من المعلومات يراجع احميدة عميراي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر، خلال العهد العثماني، دار الهدى-عين مليلة، الجزائر 2003.

<sup>4</sup> - (v) Paradis, *Alger au x 18 siècle*, p. 152.

<sup>5</sup>-خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، المجلد الثالث، ص. 101.

<sup>6</sup>- (L) Chaillou, *Alger au XVII e siècle*, I oc, France 1979, P. 45.

<sup>7</sup>- (V) De Paradis, *Alger au x 18 siècle*, P. 153.

تمكنوا من تقلد بعض الوظائف في الدولة رغم احتفاظهم بدينهم منهم الأسير الألماني سيمون بفايفر (1241هـ/1825م-1246هـ/1830م) وكان هذا الأخير يشتغل طبائحا وطبيبا لدى حكومة الداى<sup>1</sup>، كذلك الأسير الأمريكي كاتكارت الذي تولى منصب في القصر خلال عهد الداى حسن<sup>2</sup>. ومنهم تيدنا الذي تولى منصب وزير للباي محمد الكبير بمعسكر<sup>3</sup>، وقد قام هؤلاء الأوروبيين بمختلف شرائحهم بعدة أدوار فالأحرار منهم إضافة لقيامهم بالدور الرسمي سواء كان دبلوماسيا أو تجاريا أو دينيا قام البعض منهم بالتجنس لصالح حكوماتهم<sup>4</sup>، أمّا عن الأسرى فقد ساهم هؤلاء بخبرتهم وعملهم في تطوير بعض القطاعات كصناعة السفن والأشعة والمنشآت العمرانية والدفاعية<sup>5</sup>. يبين هذا أن الجزائريين والأوروبيين كانت تجمعهم علاقة مع بعضهم البعض ولم يكونوا في عزلة تامة قبل الاحتلال الفرنسي. وبحيء هذا الاحتلال تغيرت هذه العلاقة بدم أغلب الثوابت التي كان يمارسها العثمانيين تجاه المقيمين الأوروبيين.

ج- **الزنج:** تتكون من الأحرار والعبيد السود الذين جاءوا عبر الواحات الصحراوية بحثا عن العمل<sup>6</sup>، من السنغال والسودان وقد بلغ عددهم في القرن 18م ما بين 2000 نسمة إلى 3500 نسمة بمدينة الجزائر وحدها ويشغل هؤلاء خاصة بالأعمال المنزلية كالتنظيف والغسيل، كما أن العبيد بدورهم يقومون بالخدمة في المنازل لكنهم من صنف خاص وهم الخصيان وهو ما أشار إليه هايدو عندما ذكر أن وجهاء المدينة الأتراك يراقبون زواجهم باستمرار بواسطة خصيان زنج يسمون كل واحد منهم آغا وهؤلاء وحدهم لهم الحق في الاتصال بالزوجات داخل المنازل ويقومون بالأشغال الخارجية التي

<sup>1</sup> سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، ش. و. ن. ت، الجزائر 1974، ص. 50.

<sup>2</sup> سيمون بفايفر، المصدر نفسه، ص. 138.

<sup>3</sup> لمزيد من التفاصيل يراجع: امحيدة عميراي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني. دار الهدى - عين مليلة، الجزائر 2003

<sup>4</sup> (M). Belhamissi, **les captifs algériens et l'Europe chrétienne (1518-1830)**, Alger, E. N. A. L 1988, p. 35.

مولاي بلحميسي، "جاناب من جوانب الصراع الجزائري، الأوروبي، الجوسسة الغربية في الجزائر، 1518-1830"، مجلة الباحث، العدد 3، ص- ص. 16-29.

<sup>5</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته خلال العهد العثماني، ص. 205، 206.

<sup>6</sup> ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ج. 4، ص. 144.

يطلبونها منهم<sup>1</sup>، وحسب خليفة حماش هؤلاء من تجدر الإشارة إليهم في عقود المحكمة الشرعية باسم قائد الدار مثل ما ورد في أحد العقود الذي يعود إلى أواخر ذي القعدة 1225هـ (1810م) حيث "اعتقت الحرة السيدة عائشة بنت المرحوم حسن باشا كان، على لسان قائد دارها المكرم علي قائد الدار، جميع أمتها المسماة زيد المال"<sup>2</sup>.

أما الأحرار فكانوا يشكلون جماعات يرأسهم أمين يدعى قائد الوصفان<sup>3</sup>، مارسوا عدة مهن منها البناء، والنسيج، والغناء، والرقص والموسيقى.. الخ<sup>4</sup>، ومنهم من كان يعمل في الحمامات العمومية، والتجارة في مادة الجير، وتبييض المنازل<sup>5</sup>، كما انضم البعض منهم إلى الفرق العسكرية وعرفوا بفرقة العبيد<sup>6</sup>، إضافة لوجود مجموعة من العبيد هي ملك للدولة والخواص حيث كان الدنوش يتضمن عدد من العبيد<sup>7</sup>، إضافة إلى المواد الزراعية والمواشي والنقود، وقد ذكرت المصادر أنّ شيوخ ورقلة وتوقرت يرسلون إلى الداى ثلاثين عبداً من ورقلة و15 من توقرت<sup>8</sup>، وحسب شويتام فقد اتضح من خلال الوثائق أن الداى كان يتولى الإشراف على العبيد والآمات ويعتبرون ملكاً للدولة، فكان الداى يقوم بتوزيع عدد من الآمات والعبيد على الموظفين للقيام بالتنظيف وأشغال أخرى<sup>9</sup>، غير أن الزنوج كانوا يعيشون مع الأهالي في حرية تامة خاصة بعد اعتناقهم الإسلام<sup>10</sup>، مع احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم خاصة بعد انتشار ظاهرة العتق الجماعي للعبيد بواسطة الوصية نذكر حالة السعدي المزوار الذي أوصى هو الآخر كما جاء في عقد لبيت المال في أواسط شعبان 1245هـ (1830م) "بعق جميع ما على ملكه من العبيد حسبة لله تعالى" وقد نفذ ناظر بيت المال وصيته تلك بأن "أشهد على نفسه

<sup>1</sup> - (D) Haedo, *Topographie et Histoire Générale d'Alger*, tr de l'espagnol, nulle éd Paris Bouchene 1983, p. 135.

<sup>2</sup> - ع 53، م 6، ق 9، سنة 1225 عن خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر، ص. 102.

<sup>3</sup> - نور الدين عبد القادر، ص. فحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ص. 138.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ج. 4، ص. 99.

<sup>5</sup> - (J) Duval, *L'Algérie, Tableau historique, descriptif et statistique*, hachette, Paris 1859, P. 56.

<sup>6</sup> - لمزيد من التفاصيل ينظر:

(H) au capitaine, « Colonies Noires en Kabylie » in *R. A N°4*, Alger 1859- 60, P. 377.

<sup>7</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليتيه خلال العهد العثماني، ص. 154.

<sup>8</sup> - (A. E. H) Ben Mansour, *Alger XVI-XVII e siècle*, P. 120.

<sup>9</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليتيه خلال العهد العثماني، ص. 155.

<sup>10</sup> - (M) Rozet et Carette, *Algérie*, Didot Frères, Paris 1850, P. 108.

أنه أنجز عتقهم وصيرهم أحرارا من حرائر المسلمين»، وقد كان العتق موجود بشكل كبير في الأسر الجزائرية، وهي موجودة بعدد معتبر في أرشيف المحكمة الشرعية<sup>1</sup>.

وحسب خليفة حماش كانت مدينة الجزائر واحدة من أكبر المدن التي توجد بها تلك الظاهرة لارتباطها بأفريقيا جنوب الصحراء التي تشكل المصدر الأساسي للعبيد الزوج وبالتالي صاروا فئة بارزة في المجتمع سواء من حيث العدد أو من حيث النشاطات المختلفة التي كانوا يقومون بها في المدينة، كما يشير حماش انه يجب النظر إلى نظام الملكية التي يخضع له هؤلاء العبيد وتنظم العلاقة بينهم وبين يملكهم من الأسياد، ونظرا إلى المنافع المتنوعة التي كان يحققها هؤلاء العبيد لمن يملكونهم كما أن الملكية لم تقتصر على الرجال وحدهم وإنما يشاركون فيها النساء أيضا غير أن النساء كان ميلهن لامتلاك الإماء أكثر من العبيد والرجال فكان ميلهم للجنسين معا وكثيرا ما كان يحدث النزاع بين أفراد الأسرة الواحدة منها ما حدث في أواسط رجب 1244هـ/1829م وحدث بين والي شعبان الانكشاري الزيتوني ابن حسن وبين خدوجة بنت محمد وكان ذلك بعدما ابتاع الرجل المذكور من المرأة المذكورة أمتها المسماة مبروكة بثمن قدره 55 دينارا ذهبيا سلطانيا وقبضت منه 40 دينارا "برسم الحلول وحكمه" وبعد تسعة أشهر من ذلك رام زوج خدوجة وهو أحمد الشريف الجعدي أن يقبض من المبتاع الجزء الباقي من الثمن فامتنع هذا الأخير من ذلك وأراد الرجوع في الثمن الذي ابتاع به الأمة محتجا بأنه كان بها عيب حين ابتاعها وأنها توفيت بسببه، وأنكره في ذلك الزوج المذكور محتجا عليه أن زوجته باعت منه الأمة «بيع بت وبراءة على المذهب الحنفي» ويقصد بذلك البراءة من كل عيب. وترافع الجانبان حول ذلك إلى المجلس العلمي حيث طلب العلماء من الزوج إثبات ما ادعاه من البراءة من العيب فأثبت ذلك بشهادة رجلين شهدا بأنهما حضرا حين حدوث البيع، وأن البائعة عينت للمبتاع كل عيب في الأمة على المذهب الحنفي وبناء على تلك الشهادة حكم العلماء بصحة البيع الذي حدث في الأمة وأن لا وجه لبطلانه، "وليس للسيد شعبان المذكور سوى دفع ما بقى بدمته [من الثمن] لمن ذكر بحيث لا تسمع له دعوى ولا تقبل له شكوى أصلا"<sup>2</sup>.

كما أشارت بعض العقود أن العبيد كانوا يوقفون مثل بقية الممتلكات غير أن هذه الحالات كانت بنادرة مثل الفقيه محمد كاتب يحي أغا الأصباحية ابن عبد الرحمان الذي وقف في أوائل جمادي الأول

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر في العهد العثماني، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر 2015، ص-ص، 104-109.

<sup>2</sup> - ع 109-110، م 1، ق 8، سنة 1244، نقلا عن خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر، المجلد الثالث، ص. 93، 94.

1232هـ (1823م) «جميع ما على ملكه من أرض حرثة وغيره مع جميع مواشيه مع ما احتوت عليه داره من قش ومصوغ ونحاس وعبيد ذكورا واناثا وزرع وغير ذلك»<sup>1</sup>.

وقد كانت ملكية العبيد تحقق لأصحابها منافع متعددة كما تحقق لهم بقية عناصر الملكية من عقارات فلاحية وتجارية لذلك فهم يعتبرون رصيذا نقديا مدخرا، لأنه كان يتم بيعهم بواسطة عقود تحرر في المحاكم الشرعية بين البائع والمبتاع<sup>2</sup>.

يتضح لنا من خلال هذه الفئات المختلفة التي تعيش في المدن الجزائرية هي التنوع في الأجناس البشرية وتعايشها مع بعضها البعض سواء سياسيا أو اجتماعيا وحتى دينيا، فهذا قد يبين قابلية المجتمع الجزائري للآخر، وأنه يمكنه تقبل الآخر رغم اختلافه عنه في العرق والجنس والدين وقد يكون هذا لتمسك الجزائري بدينه والذي يدعو للتسامح الديني أو بسبب تعاقب عدة حضارات على الجزائريين جعلتهم متفتحين على العالم، كما قد يكون ذلك بسبب موقعها الجغرافي والمصالح التي تجمعها مع مختلف الدول سواء كانت أوروبية أو إسلامية فالجزائري إذن كان على دراية ولو نسبيا بما كانت عليه أوروبا خلال الفترة الحديثة.

ومن خلال كل ما سبق يمكننا القول وعلى رأي ابن خلدون إن أساس الحياة بين سكان الحضر هو إمكانية التغيير الجدري بسبب تواجد هذه المجموعة السكانية في مجال سياسي مشترك تربط بينهم مصلحة واحدة، والغرض من ذكر كل هذه التراكمات التي حدثت في الجزائر كما بينت سابقا، ليس سرد المعلومات مستفيضة، وإنما لمعرفة سبب قابلية المجتمع لهذه التراكمات خلال الفترة العثمانية وكيفية تعايشها، وهل استمرت في الحفاظ على ثوابتها خلال الاحتلال الفرنسي أم تغيرت؟

## ب- سكان الريف:

حافظ المجتمع الريفي على بنيتة القبلية خلال الفترة الحديثة، حيث يشكل الريف أغلبية المساحة، وتشكل القبيلة والأسر الموسعة أساس سكان الريف إضافة إلى الأرض، ويتميز عن المدينة بكونه قائم على ملكية الأرض الشاسعة المساهمة في اقتصاد البلاد، فالأرض تعتبر محل نشاط القبائل والعشائر، وهي أساس الحياة الاجتماعية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي لذلك يجب التعرف على مكانة الأرض وأنواعها لتتمكن من التعرف على مدى تأثير سياسة كل من العثمانيين والفرنسيين اتجاه سكان الريف،

<sup>1</sup> ع 2/19، م 4، ق 19، سنة 1238، نقلا عن خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر، المجلد الثالث، ص. 94، 95.

<sup>2</sup> -خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ص. 98، 99.

خاصة أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للريف لا يمكن أن تحدد بشكل مطلق بالقبيلة، إنما كانت تحدد أيضا في النظام العقاري (الأرض)، وقد ذهب عميراوي حميده إلى اعتبار أن الأرض بالنسبة للريفي هي هوية بقدر ما هي مردود مادي، ولعلّ هذه القناعة هي التي دفعت نوشي إلى اعتبار النظام العقاري في الجزائر هو السبب في وجود توازن بارع ساد بين الفرد والجماعة من جهة، وبين الإنسان والتقنيات من جهة أخرى وبينهما الأرض من جهة ثالثة، واستمر هذا التوازن إلى أن جاءت الحملة الأوروبية عام 1830<sup>1</sup>.

أما غاليسو (Gallissot) فذهب إلى اعتبار أن النمط الذي يتحكم في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر هو النظام الإقطاعي حيث تتحكم فيه أرستقراطية ريفية، غير أن البرجوازية فيه ضعيفة بالمقارنة مع ما كانت عليه في أوروبا<sup>2</sup>.

في حين اعتبر ماركس (Marx) النظام العقاري الذي ساد الجزائر قبل الاحتلال مشابها للنظام العقاري الجرمني القائم على المزوجة بين الملكية الأسرية بالريف والملكيات المتواجدة بأحواز المدينة أي على الملكية الفردية<sup>3</sup>.

-بينما أقرت فالنسي وجود نمط عتيق (Archaique) في الجزائر قبل الاحتلال باعتباره يقوم على وحدة الدم واللغة والعادات والتقاليد، وتكون الأرض فيه ملكية جماعية غير مجزأة، وهذا النمط يقوم على أساس استغلال الإنسان للإنسان<sup>4</sup>.

أما جغلول فاعتبر ما كان سائدا في الجزائر من ملكيات للأرض، فهو على النمط الآسيوي القائم على الاستغلال ذي الوجهين للأرض والإنسان، على أساس أن ملكية الأرض كانت بيد الدولة التي

<sup>1</sup> - حميده عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط. 2، دار الهدى-عين مليلة 2007 بداية من صفحة 36. ولمزيد من معلومات أكثر يراجع:

(A)Noushi, **Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'à 1919**, Paris, 1961

<sup>2</sup> - (R) Gallissot, "Féodalité et Mode de Production Féodal de la France au Maghreb précolonial", in sur féodalisme, **C. E. R. M**, Paris, 1971, p-p. 127-170.

<sup>3</sup> - (M) Godelier, **sur les sociétés précapitalistes**, textes choisis, Marx Englis et Lénine, édition social, Paris, 1978, p. 210.

<sup>4</sup> - (L) Valensi, **le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830**, Flammarion, Paris, 1969, p. 175.

كان لها حق جباية الضرائب ولل فرد حق الانتفاع بالمرود فقط<sup>1</sup>.

وإني أذهب إلى رأي مفاده أن رجال الحملة الفرنسية وبخاصة مفكريها، وأغلبهم من البرجوازية، ومن التيارات الفكرية العقديّة كانوا يرون الوجود العثماني في الجزائر إقطاعيا، محففا، وكأن عليهم واجب القضاء على هذا النمط مثلما تمكنوا من القضاء على الإقطاع في أوروبا، وهذا ما يفسر سرعة القضاء على النظام الحاكم القائم، والشروع في مصادرة الأراضي الأمر الذي أدى إلى صدام عنيف بين المحتل والجزائري، وبالتالي إلى حدوث تغييرات كثيرة؛ وقد يكون منظور السياسة الفرنسية للأرض قبل الاحتلال أسس وفق هذه النظريات، لذلك تعرضت للاصطدام بسكان الريف خاصة بسبب تطبيقها لسياسة مصادرة الأراضي والاستيطان على حساب الأهالي كما سأبينه لاحقا.

فمن خلال الدراسة للتكوين الاجتماعي الجزائري يصعب الحكم بوجود نمط اقتصادي معين من الأنماط السابقة الذكر، فالنظام الإقطاعي الموجود في أوروبا لا يمكن الإقرار به في الجزائر، لعدم وجود الأراضي ذات مرود منتظم كاف للتملك الخاص، وأن القبيلة هي التي تتولى إدارة هذه الملكية والدفاع عنها الأمر الذي حقق الاكتفاء الذاتي<sup>2</sup>.

كما لا يمكن القول بوجود نمط عتيق خال من الطبقيّة، وذلك لأن المجتمع الجزائري تستقل فيه السلطة الارستقراطية عن السلطة المركزية العثمانية خلال معظم مراحل الحكم العثماني وهو الرأي الذي قال به فنتان جون كلود (J. C. Vatin) من أن النمط الإنتاجي السائد في الجزائر قبل احتلالها لم يكن أسيويا<sup>3</sup>.

ونوافق عميراوي حميدة فيما ذهب إليه بأنه لا يمكن القول بوجود نوع محدد من هذه الأنماط الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، فالثابت اذن أن نظام الارض في الجزائر لم يكن نمطا عتيقا ولا إقطاعيا ولا جرمانيا ولا أسيويا، وهو يتفق مع ما ذهب إليه نوشي بما يمكن ترجمته ليس من الضروري بما كان وليس مفيدا أيضا أن نقيم وضعية الجزائر بقياس يجعل منها مطابقة لما عرفته أوروبا من علاقات إنتاج إقطاعية أو جرمانية، إنه بالنسبة لنا لا أرى فائدة من هذا الإدماج، وبناء عليه نفضل ترك المغرب

1- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، ط. 2، بيروت، 1982، ص. 40.

2- حميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ص-ص، 38-40.

3- (J. C) Vatin, L'Algérie politique, histoire et société, Armand colin, Paris, 1974, p. 68



العربي عامة والجزائر جزء منه في خصوصيته وأصوله<sup>1</sup>. إن هذه الأحكام الغربية على واقع الجزائر، وعلى وجود هذه الأنماط الاقتصادية هي التي أتت بدافع الاحتلال، لأن رجال الاحتلال يعتبرون غزو الجزائر وسيلة حضارية أنتجت البرجوازية الثورية من أجل حفر قبر الإقطاعية مثلما وقع في أوروبا، وجاءت إلى شمال إفريقيا لتتم رسالتها بالقضاء على هذا المجتمع الإقطاعي أو العتيق أو الأسيوي. كما يؤكد عميراوي حميدة<sup>2</sup>.

ولا يمكن الحديث عن أغلب التحولات في الجزائر خلال الوجود العثماني والفرنسي دون دراسة موضوع الأرض، واعتمادا على ما تشير إليه المصادر والمراجع فهناك خمسة أنواع من الأراضي سادت الجزائر أواخر العهد العثماني وهي أرض ملك وأرض العرش وأرض مخزن وأرض صحراوية أو موات وكذلك أرض البايك. ويعد هذا تبريرا للاستيلاء على الأرض ذات الأنواع كأرض الملك التي قدرها واري (Warnier) بحوالي أربعة ملايين ونصف المليون هكتار<sup>3</sup>، وكان هذا النوع من الأرض بيد الأسر الموسعة ذات القوة والمنعة فهو نوع خاص بها وبأفرادها، كما لعب هذا النوع من الملكية دورا هاما في الحفاظ على وحدة الأسر وتماسكها داخل التكوين الاجتماعي الجزائري، وقد حرم على المرأة امتلاكها حفاظا على استبقاء الملكية مثلما هي حتى لا تنتقل الأرض إلى من هو غريب عن الأسرة بانتقال المرأة عن طريق الزواج إلى أسرة أخرى<sup>4</sup>، وبمجيء الاحتلال تمت مصادرة أراضي الملك، ونفقت أسر كثيرة، وانهارت العلاقة التي كانت تربط النظام الاجتماعي الجزائري بنظام السلطة لعثمانية، وتحولت إلى علاقة مواجهة ضد السلطة الفرنسية. والأمر نفسه حدث مع النوع الثاني من أراضي الجزائريين، وهو أرض العرش، وقد قدر واري مساحتها سنة 1830 بحوالي خمسة ملايين هكتار<sup>5</sup>. وحسب عميراوي فالمتتبع لحركية المجتمع الجزائري يمكن أن يستنتج أن انتشار هذا النوع كان بكثرة، وذلك لجملة من الأسباب منها ما يتعلق باقتطاع الضريبة على الأرض الذي لم يكن يفرض بشكل مطلق إلا على الملكية الخاصة، إضافة أن الملكية الخاصة كانت تتطلب قدرة الفرد في الدفاع عنها وهو أمر لم يكن سهلا على الفرد الجزائري

<sup>1</sup> - حميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية، ص. 39.

<sup>2</sup> - حميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص. 39، 40.

<sup>3</sup> - (E) Larcher, **Traité alimentaire de législation algérienne**, 3eme édition Arthur rousseau, Paris, 1923, p. 7

<sup>4</sup> - الحسين بن محمد الورتيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق ونشر محمد بن أبي شنب، مطبعة بيروفونتاننا، الجزائر 1908، ص. 110، 111.

<sup>5</sup> - (E) Larcher , **Traite Elémentaire de Législation algérienne**, p. 22.

آنذاك، لهذا كان الميل إلى الملكية المشاعية (العرش) التي تتولى القبيلة الدفاع عنها دون الالتزام بدفع الريع العقاري وبالتالي نلاحظ أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، تميزت بنمط خاص بعيدا عن الأنماط الأخرى التي سادت أوروبا وآسيا وقد كان لهذا النوع دور كبير في تحديد العلاقة بين الجزائريين والسلطتين العثمانية والفرنسية<sup>1</sup>. وقد حدث تحول كبير في هذا النمط في فترة الاحتلال، إذ تمت مصادرة أملاك القبائل الثائرة.

وهو الأمر نفسه الذي حدث فيه تحول، وأعني به النوع الثالث الخاص بأرض المخزن التي صارت وقت الاحتلال ملكا للدومين بحكم الغلبة العسكرية. وتمت مصادرة النوع الرابع وأعني به أرض موات، وقدره واري بجوالي 26 مليون هكتار، يفلح منها حوالي 3 ملايين هكتار فقط، وهو النوع الذي لم تصل إليه السلطة الفرنسية إلا بعد عام 1848<sup>2</sup>.

**النوع الخامس** هو أرض البايك وقد قدر واري مساحتها بـ 9 ملايين هكتار<sup>3</sup> حيث حدث تحول في هذا النوع، وأصبح بيد السلطة الفرنسية بحكم قوة الغالب.

أما التركيبة البشرية لهذه العناصر الريفية فتتكون من المجموعات التالية:

-**القبيلة**: تأتي بعد الأسرة وهي قاعدة الهرم الاجتماعي، وتتألف من مجموعة أسر متعددة، تنحدر كلها من جد واحد ولرئيس القبيلة سلطة كبيرة تجعله ويدافع عن مصالحها، فالقبيلة بالنسبة لابن خلدون تتحد بروابط جغرافية اجتماعية سياسية، وأكثر ما يستدعي تكتل أعضاء الجماعة هو حصولهم على أرض الجماعة إلى جانب ملكيتهم العائلية، لذا كانت هذه الملكية الجماعية والدفاع عنها ضد مهاجميها من مرتكزات الحياة القبلية، كما أن المكانة الرمزية والدينية حسب ابن خلدون يمكن أن تكون هي أيضا مصدر للجاء، إضافة لتمسك أفراد القبيلة بالعصبية، فالقوة الدينية والعصبية في نظر ابن خلدون هما كذلك مصدر للسلطة عند القبيلة<sup>4</sup>، وعادة ما تكون لرئيس القبيلة سلطة كبيرة وواسعة يقوم بتمثيلها لدى القبائل الأخرى ويدافع عن مصالحها.

<sup>1</sup> - حميدة عميراي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ص. 48، 49.

<sup>2</sup> - (L)Rinn, " le RoyaumeDalgèr sous le DernierBey", In R.V 1879 ,P.131

<sup>3</sup> - حميدة عميراي، موضوعات في تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى، ط. 2003، 1، ص. 46.

<sup>4</sup> - المختار الهراس، "القبيلة، والدورة العصبية، قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة، ع. 98، أبريل 1987، ص-ص، 66-47.

- العشييرة: وتأتي بعد القبيلة في الكبر والحجم وتتألف من مجموع قبائل متعددة تنحدر كلها من أصل واحد، ولكن بمرور الزمن وتباعده يصبح لكل منها شخصيتها وجدها الخاص بها، وعادة ما تحتل العشييرة منطقة جغرافية أوسع من القبيلة وتتألف من عدة قرى ومداشر<sup>1</sup>.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول إن الفرد ككيان مستقل لم يكن موجودا قبل الاحتلال، وما كان موجود هو القبيلة، هذه الأخيرة تتكون من أفراد تجمعهم مصلحة واحدة يدين لها أفرادها بالولاء\*، وعادة ما يستند التجمع القبلي إلى قاعدة أرضية.

في بعض المناطق الحضرية كانت الأسرة تقوم بالدور الأساسي في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وكان الشيخ يأتي على رأس الهيئة التنفيذية بالمنطقة، بينما القرية في بلاد القبائل الكبرى هي التي تقوم بالدور الأساسي في تنظيم الحياة الاجتماعية، حيث يكون على رأس كل قرية أمين يعين من طرف الجماعة وتعتبر هذه الجماعة أعلى هيئة قضائية وتنفيذية<sup>2</sup>، أما في الجنوب فكانت تتقاسم النفوذ الأسر الموسعة وأهمها أسرة ابن قانة وبوعكاز وبني جلاب والبوازيد وأولاد نايل وأولاد سيدي الشيخ والشعانية، وكان الصراع دائما فيما بينها من أجل بسط النفوذ<sup>3</sup>، وطبعًا كان لهذا الوضع دور في توجيه السياسة العثمانية والفرنسية على السواء كما سنبينه لاحقًا.

هكذا يمكننا القول إن التركيبة الاجتماعية للريف الجزائري تتمثل في الدوار كأكبر تجمع والفرقة كأصغر وحدة للقبيلة، ويمكنهم تنظيم حياتهم وحل مشاكلهم دون تدخل أي فاعل أجنبي والغرض من سرد هذه المعلومات هو التعرف على الثوابت التي تمكن من خلالها المجتمع القبلي الحفاظ على وجوده

-يجي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر من الملتقيات الوطنية والدولية، ص. 321، 320.

\* - ينقسم سكان الريف من حيث الولاء كالتالي، قسم متحالف مع السلطة مقابل الحصول على مادية أديبة كقبائل المخزن، وقسم خاضع لسلطة مباشرة وهم قبائل الرعية، الفئة المستقلة عن السلطة وهي الفئة المتحصنة في الجبال أو في الجنوب الجزائري وهؤلاء ينتمون إلى مجموعات قبلية تعتمد في فرض سيطرتها على السلطة الروحية أو ممارسات الحرية وغياب السلطة المركزية العثمانية أدى تعدد أنواع النفوذ الواسع من الأسر المرابطية أو الأسر العسكرية، لمزيد من المعلومات يراجع: قاسي فريدة، الدولة في فكر الأمير عبد القادر 1832-1847، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر، قسم التاريخ، معهد الحضارة الإسلامية، 1999، ص. 34، 35.

<sup>2</sup>- (M) Reymond, " L'élargissement des droits politiques des indigènes", in R .A 1927, p-p. 213-253.

<sup>3</sup>- حميدة عميراي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار الهدى-عين مليلة، الجزائر 2002، ص. 21.

وتماسكه طوال العهد العثماني، حتى نتمكن من معرفة الثابت الذي حافظ عليه هؤلاء السكان والذين يمثلون 95% من المجتمع الجزائري على وجودهم، والمتغير الذي مسّ هويتهم وبنيتهم خلال الاحتلال الفرنسي؟ خاصة وأن الفرنسيين قد أحصوهم بدراسة أنثروبولوجية مست جميع جوانب حياتهم، فنجد مثلاً ألكسي دوطوكفيل قد فصل بين التركيبة القبلية للقبائل العربية والبربرية، وهذا بقوله «إن العرب ليسوا مستقرين فوق الأرض وأرواحهم أكثر حركة من مساكنهم ومن أنهم مغرمون بالتمسك بحريتهم فإنهم يقدرون حكومة قوية ويحبون تشكيل أمة كبيرة. ويبدو أنهم يرون في المملدات الغير مادية أجراً كبيراً في نظرهم<sup>1</sup>» ويضيف أن العرب يحبون التيهان في فضاءات حرة على البقاء تحت الاستبداد، أما بالنسبة لقبائل البربر فمن الواضح أنه غير ممكن غزو بلادهم أو احتلالها فجبالهم<sup>2</sup> يصعب على قواتنا اختراقها في الظرف الراهن، فبلاد القبائل مغلقة أمامنا غير أن أرواحهم مفتوحة وليس مستحيل السيطرة عليها خاصة وأن القبائلي أكثر إيجابية وأقل حماساً من العربي، فالفرد عند القبائل هو كل شيء تقريباً والمجتمع لاشيء تقريباً، وهو بعيد عن الخضوع بشكل موحد لقوانين حكومة واحدة، وعشقه الكبير هو المملدات والشهوات المادية ومن هنا يمكن السيطرة عليه، والدليل على ذلك أن البعض منهم لا يجد حرجاً في التعامل والتسوق مع الأوروبيين، ومن السهل ترويض أشخاص كهؤلاء<sup>3</sup>، غير أنه يستحيل وحتى أمد طويل إزالة النظام القبلي باعتباره أكثر المؤسسات الإنسانية ثباتاً.

ومن ثم يمكننا طرح سؤال كيف حاولت فرنسا إخضاع هذا المجتمع القبلي؟ وإذا كان ذلك ممكناً هل تم الانتقال من التنظيم القبلي إلى تنظيم الدولة؟ وللإجابة على هذا التساؤل انطلقنا من فكرة ماكس فيبر المتمثلة في مفهوم السلطة التيقراطية أي التقليدية والسلطة الكاريزمية والعقلانية. فالمجتمع القبلي يعيش في إطار هاتين السلطتين<sup>4</sup> التقليدية والكاريزمية، أما الحضرة فكانوا في عهد الدولة العثمانية يخضعون للسلطة السلطانية وتحول الأمر فخضعوا للسلطة العقلانية الفرنسية، وحتى نتمكن من تحليل واقع السلطة في الجزائر أدرجنا مختلف البنى الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني لتعرف على أهم الثوابت التي حافظ عليها المجتمع والمتغيرات التي طرأت عليه بعد الاحتلال الفرنسي، وهذا من

<sup>1</sup> - ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص. 22، 23.

<sup>2</sup> - ألكسي دو طوكفيل، المرجع نفسه، ص. 31.

<sup>3</sup> - ألكسي دو طوكفيل، المرجع نفسه، ص. 23.

<sup>4</sup> - (R) Montagne, *Les Berbères et le makhzen dans le sud marocain*, Felix Alcan, Paris 1930, p. 419.

خلال طرح الإشكالية التالية: كيف هي الهياكل القبلية في فترة ما قبل الاستعمار؟ وما مدى قابليتها واستعدادها لمسايرة مقتضيات التغيير الاجتماعي الذي أرادت فرنسا أحداثه بعد الاحتلال؟

حيث يمكن القول إن المجتمع القبلي تمت صياغة التركيبة النهائية له على النحو التالي:

**1-الشرفاء:** ويتربع هؤلاء على قمة الهرم الاجتماعي، ويرجع نسبهم إلى آل البيت لذلك يحظون باحترام وتقدير بقية الطبقات الاجتماعية، لأنهم يعتبرون أنه في طاعتهم ومحبتهم والولاء لهم<sup>1</sup> طاعة ومحبة وولاء لرسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقا لقوله «من أبغض أهل البيت فهو منافق»<sup>2</sup>.

ففي تنظيم الجنوب الجزائري مثلا كانت أغلب البساتين لهم، وهم أهل الحل والعقد والشورى بها، يتكلفون بإيواء وإطعام الضيوف وعابري السبيل في دار تسمى الزاوية<sup>3</sup>، تم بنائها خصيصا لهذا الغرض ومن أشهر أشرافها قبيلة أولاد علي موسى بفروعها الثلاث أولاد الحاج محمد أولاد باعمر، أولاد باحمو<sup>4</sup>، وبالتالي فهؤلاء يمتلكون سلطة روحية على المجتمع قد ترقى إلى ما أسماه علماء الاجتماع إلى السلطة الكاريزمية أو السلطة التقليدية.

**2-المرابطيون\*:** ويحتل هؤلاء المكانة الثانية في السلم الاجتماعي القبلي، يتمتعون بوضع اجتماعي ومادي مريح، دورهم كان دينيا على الخصوص، وقد أطلق عليهم يحيى بوعزيز فئة المرابطين الأشراف، وكان لكل منهم مكانة اجتماعية وسياسية في المنطقة التي يقطنها، ولا يجراً أحد على سبهم أو إيذائهم أو إلحاق الضرر بهم، وعادة ما يكون لهم شجرة نسب لرسول الله صلى الله عليه وسلم نقشت على جلد أو مكتوبة في كراس يتوارثه الأبناء<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد مريوش، الحية الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، دار القصة، الجزائر 2001، ص. 216

<sup>2</sup> - أخرجه الترمذي والنسائي.

<sup>3</sup> - أبو عبد الله محمد الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط. 1، بيروت 1989، ص. 34.

<sup>4</sup> - أحمد مريوش، الحية الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ص. 216، 217.

\* - محمد الطيبي أن المرابطين أصلا حركة إصلاحية مالكية جمعت بين الشوكة الصنهاجية عصبية والمالكية مذهباً ودعوة، فثمة ثلاثي دلالي من الجهاد والدعوة والمرابطة استعمل مشروعا ايدولوجيا لقيام دولة ونظام سياسي إدماجي معاكس تماما للتوجه التقسيم الذي كانت الشوكة القبلية البربرية بخاصة تقوده. الجزائر عشية الغزو الاحتلالي دراسة في الذهنيات والبنىات والمآلات، ص. 71.

<sup>5</sup> - يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص. 340.

لمزيد من المعلومات يراجع: عبد الله عباس، التأثيرات الحضارية لمنطقة توات في بلاد السودان الغربي، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف موسى القبالي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، سنة 1997-1998، ص. 31.

كما أن هؤلاء المرابطين يحظون بمكانة هامة في المجتمع القبلي، فهم من يقوون بتعليم الأخلاق وتفسيرها، ويعلمونهم الصلاة ومكارم الأخلاق، وبالمقابل يحصلون على الطاعة المطلقة المحفوفة بالاحترام. من أشهرهم سيدي علي بن عيسى الذي يقطن قرية فرومة بالأخضرية تبعد بحوالي 70 كلم عن العاصمة\*\*. فمن أشهرهم في تمنطيط مثلا عائلة البكريين وهذه الأخيرة أمدت المدينة بكثير من العلماء والفقهاء<sup>1</sup>.

3- إضافة لفئة القبائل وهؤلاء عادة لا يملكون شجرة أجداد ينحدرون منها<sup>2</sup>، ومنه نجد أن المجتمع القبلي يقوم على قاعدة الاتفاق الأخلاقي كما أشار إليها ابن خلدون وذلك بسبب علاقات النسب والترابط التي تجمع بين أفرادها، ونشاط محمد الطيبي فيما ذهب إليه في وصف التشكيلة الاجتماعية قبل الاحتلال بما يلي:

-علاقات إنتاج سلالية مبنية على أشكال جماعية للحيازة العقارية وللإنتاج الزراعي.

-علاقات إنتاج اجتماعية قائمة على أشكال للملكية الخاصة للأرض ووسائل الإنتاج<sup>3</sup>.

غير أن الفرنسيين ومن خلال دراستهم الواسعة للمجتمع الجزائري قبل الاحتلال حاولوا أن يقسموه إلى فئات اجتماعية على أساس عرقي، المتمثلة في فئة الأتراك كطبقة أرستقراطية مرموقة، ثم فئة البربر وهم السكان الأصليون، ثم اليهود<sup>4</sup>.

غير أنه لا يمكن أن ننكر ما كان يؤلف من علاقات بين سكان الهضاب العليا مثلا حضرا كانوا أو قرويين، فقد كانوا يتقاسمون نفس العادات والتقاليد التي تقرهم جدا من بعضهم البعض بسبب مصالحهم المشتركة وعلاقاتهم اليومية، وهذا النسيج الاجتماعي المتين ناتج أصلاً عن العلاقات الدموية بين الأسر الحضرية والأسر الريفية وعلاقات المصاهرة التي كانت تعقد بكثرة بينهما<sup>5</sup>.

وخلاصة القول إن المجتمع الجزائري رغم تعدد فئاته فهو يتحرك في إطار أسري، ينقاد أفراده لمن

\*\* - لهذا الشيخ أكثر من دور فاعل، وقد وصف علي بن حمدان خوجة مكانته وصفا دقيقا حين التقى به عام 1832، وكتب عنه مذكرة يمكن مراجعتها: وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال 1832، ترجمة عميراي حميده، المكتبة الجامعية، غريان ليبيا 2003.

<sup>1</sup> - يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، ص. 340.

<sup>2</sup> - يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص. 340.

<sup>3</sup> - محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، دراسة في الذهنيات والبنىات والمآلات، ص. 134.

<sup>4</sup> - (A) Charles Robert, *Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1976)*, O. P. U. Alger 1986, P. 44.

<sup>5</sup> - محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد الصغير بناني، دار النشر دحلب، الجزائر-سوريا 2009، ص. 724.

هو أصلح لقيادتهم، مما أدى للحفاظ على وحدة المجتمع ومقوماته، ويبقى المجتمع وفق بنيته وتركيبته يتفاعل بهذه التدفقات ويتأثر بها متميلا بين مراجعها، حيث يترتب عن هذا التآرجح حراك مجتمعي تنامي قوته وفق منحنيات صناعة المعيار وسيادة القيم ومن هنا يتضح لنا أن البنى الاجتماعية تكون نتيجة لمضامين الفكر والنظام والقيم التي توارثتها مختلف الذهنيات، ونتيجة لمختلف الثقافات المتتالية وما تركته من تجارب ومعارف، فإما أن تندمج في قيم ومعايير رأتها تتماشى مع ذاتها وذاتيتها (الدين الإسلامي واللغة العربية)، أو تقاوم وترفض قيما أخرى حتى تحافظ على ما هي عليه ورفضت أن تكون ما أريد لها أن تكون عليه، فكل فئات المجتمع الجزائري السابقة الذكر قد طال وجودها لأنها تمتلك مبرراتها القانونية، وقواعدها المنطقية المشروعة تمتد روحها إلى مراجع ايدولوجية تتمثل في الخطاب الديني السائد، والاجتهادات والأعراف إضافة للخرافات والذهنية المتحجرة الغيبية، حتى أن كل المحاولات لتصحيح هذه القواعد القانونية سواء عرفيا وشرعيا، قد أعطت هذه الجماعات شرعيتها في السيادة وفي السيطرة السياسية.

ومنه يتضح لنا أن المبدأ الذي تتوجه وتتوافق فيه مصالح الأعيان والسيادات التركية والقبلية والطرقية هو المصدر التي تجدد فيه كل سلطة شرعية سيطرتها، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال طرح ماكس فيبر لمختلف السلطات التي تكون ضمن منظومات متعددة.

وآخر ما يمكننا قوله أن هناك عناصر خارجية تتحكم في طباع المجتمعات وأتماط العيش كالبداوة والريف والمدينة وذلك لأن هذه الفضاءات تبلور لساكنيها مقومات الهوية القبلية والحضرية، وبمأن تصور الفرد لوجوده في الجزائر كانت ترسمه الرؤية القبلية أكثر كما أن تصور الفرد للمؤسسات الثقافية والدينية والإدارية مبلور ومرسخ ضمن القبيلة ومن خلال الانتماء للطرقية، فهل استمرت بنية المجتمع الجزائري على ما هي عليه من ثوابت وقيم كانت السبب في استمراريتها طوال العهد العثماني أم حدث سجل بين قيمها وثوابتها وبين الاحتلال الفرنسي؟

## ثالثا- الثورة الفرنسية وأثرها على التحولات السياسية والاقتصادية

### والاجتماعية في أوروبا

بعد أن حددنا بنية المجتمع الجزائري وأهم فئاته، ونظراً لطبيعة بحثنا وحتى نتمكن من استخلاص أهم المفارقات بين المجتمع الأوروبي والجزائري، سنحاول التطرق وبإيجاز إلى أهم التنظيمات السياسية والاجتماعية التي كانت في أوروبا أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، وبالتركيز على بنية هذا المجتمع الأوروبي، وتعمدنا الحديث عن الأوروبي وليس الفرنسي حتى نتمكن فيما بعد من معرفة أهم الفئات الأوروبية التي استوطنت الجزائر بمختلف أوضاعها السياسية والثقافية والاقتصادية، إذن فالهدف من حديثنا عن الأوضاع بأوروبا عامة وفرنسا خاصة ليس لسرد الأحداث وإنما الهدف هو إدراجها في فهم مختلف الأساليب والمؤسسات والتغيرات التي حاولت فرنسا تطبيقها في الجزائر.

وقد ارتأيت أن أنقل أحداث الثورة الفرنسية عن ابن سحنون حتى أبين أن العلماء العرب في المغرب والمشرق الذين عاصروا الثورة الفرنسية كانوا على دراية بما كان يجري في أوروبا خلال نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، حيث أورد ابن سحنون تحليلات ذات قيمة للحدث الذي غير مجرى التاريخ الأوروبي؛ فقد اعتبر أن انعقاد جمعية العموم في ماي 1789 بطلب من الملك الفرنسي لويس السادس عشر لمعالجة الأزمة المالية تعتبر سببا من أسباب اندلاع الثورة، وقد اتفق المؤرخون المعاصرون مع ابن سحنون باعتبار أن انعقاد هذه الجمعية وتحويلها إلى جمعية وطنية بعد خروج وفد البناء كان بمثابة الحدث الثوري الأول الذي أدى إلى تقويض أسس النظام الملكي المطلق بفرنسا، وأن اعتماد الجمعية التصويت الفرعي قد كرس مفهوم السيادة الشعبية؛ وزعزع المشروعية للملكية المبنية على الحق الإلهي، كما أشار ابن سحنون إلى أهم الأحداث التي وقعت في صائفة 1789 من أهمها الاستيلاء على قلعة الباستيل في 14 جويلية وإلغاء الضرائب الإقطاعية في ليلة 4 أوت وبداية هجرة النبلاء ورجال الكنيسة حيث يقول: «لقد قام هذه السنة الجنس المعلوم بالفرنسيين وهم الفرنج على جميع علمائهم وأشرفهم فنفوههم من البلاد إلى بلاد الإسبنيول وغيرها.. . فحملوا يوما على برج لهم عظيم شديد التحصين بحيث لا يرام فهدموه في أقرب مدة.. . وأبطلوا جميع المكوس والوظائف السلطانية وأخذوا جميع ما بأيدي علمائهم "رجال الكنيسة" من الأحباس والأموال.. .»<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ابن سحنون الراشدي، الثغر الجمانى لابتسام الثغر الوهراني، تحقيق: المهدي البوعبدلي، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ط. 1، الجزائر، 1973، ص. 224 225.



يبين ابن سحنون أهمية الثورة في قلب الأوضاع الاجتماعية وقضائها على أسس المجتمع الإقطاعي كتصنيفية الضرائب الإقطاعية والكنائسية، وبالتالي القضاء على طبقة النبلاء والأكليروس، كما بين لنا أن هذه الثورة أدت إلى سقوط النظام الملكي بفرنسا قائلًا: «وتغلبوا على ملكهم فبقي تحت يد قهرهم فأجروا عليه رزقا تكفيه مؤونته وفصلوه عن الأمر والنهي، واتفقوا على أن يكون الأمر للديوان، وازداد التضيق على ملكهم فهرب منهم فظفروا به، ثم آل الأمر أن عزلوه عن الملك بالكلية وصيروه من جملة السوقة لا يلقب بألقاب الملك ولا غيرها ليكون لهم العذر إذا قتلوه بأنهم لم يقتلوا ملكا وإنما قتلوا شخصا من عوام الناس، ثم قتلوا ملكهم»<sup>1</sup>.

كما أن ابن سحنون أشار إلى الأزمة المالية الناتجة عن مصاريف القصر الباهظة وإلى المحاولات التي أجراها القائمون بالثورة لتجاوز هذه الأزمة كإصدارهم للعملة الورقية<sup>2</sup> للتخفيف من حدة الأزمة المالية.

إضافة لقيام سلسلة من الثورات بأوروبا كرد فعل للسياسة المحافظة وما يرافقها من تدخل في شؤون الدول الصغرى من قبل مترنيخ وزير خارجية النمسا وقصر روسيا بصورة خاصة، وهذا لأن نابليون بونابرت كان قد أدخل في كل بلد دخله بجيشه أفكارا ومبادئ تحررية؛ وقد تولت الطبقات البرجوازية الدفاع عن هذه الأفكار، إضافة لانتشار مبدأ القوميات الذي لعب دورًا كبيرًا في ثورات 1830 وخاصة في البلدان التي خضعت للحكم الأجنبي بموجب قرارات مؤتمر فيينا كبلجيكا وبولونيا لذلك اتخذت الثورات شكلاً دموياً<sup>3</sup>

### اعتلاء شارل العاشر عرش فرنسا:

بوفاة لويس الثامن عشر أصبح التاج الفرنسي من حق الكونت دارتوا سنة 1824م؛ وقد ارتقى العرش باسم شارل العاشر وبذلك باتت سيطرة الملكيين المتطرفين كاملة على أجهزة الحكم والدولة، فبدأت الحكومة في عهد التحول الفعلي بكل المؤسسات والنظم الفرنسية إلى ما كانت عليه قبل 1789م، حيث استعاد النبلاء بعض امتيازاتهم وسمح للأبائ اليسوعيين بالعودة للبلاد ووضعت

<sup>1</sup> - ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص. 225.

<sup>2</sup> - ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص. 225.

<sup>3</sup> - عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، ص. 175.

الباب الأول:.....الفصل الثاني: المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة

الجامعات ومؤسسات للتعليم تحت رئاسة إكليريكي\* . أثارت هذه السياسة المتطرفة موجة من الغضب وتوزعت المعارضة على ثلاث جبهات.

- فئة اليساريين: تشكلت هذه من المثقفين والكتاب والصحافيين الشديدي التعلق بالجمهورية ومبادئ الثورة الفرنسية، كان غضب هؤلاء شديدا خاصة بعد إلغاء الحرس الأهلي؛ وهو آخر ما تبقى من مؤسسات الثورة الفرنسية، إضافة لطرده بقايا ضباط نابليون من الجيش.

- فئة المعارضين: هذه الأخيرة تتألف من جماعة الملكيين الدستوريين المؤلفة من فئات المثقفين وكبار التجار والصناعيين.

- أما الفئة الثالثة: فكانت في أقصى اليمين وتتألف من فئة الملكيين المتطرفين بزعماء شاتويريان بسبب إبعادهم عن مراكز الحكم والسلطان.

وقد قام الملك بجل البرلمان ودعا لانتخابات جديدة جرت في 1828م، حيث فاز الملكيون الدستوريين وبعض الأحرار والجمهوريين المعتدلين بأغلبية المقاعد في البرلمان، وبذلك أصبح الملك ملزماً بتطبيق سياسة معتدلة استدعى لتنفيذها مارتيناك وجعله رئيساً للوزراء، غير أن هذا الوزير فشل في إرضاء الأحزاب المعارضة واضطر للاستقالة 1829م.

عندها استدعى الملك بولينياك سفير فرنسا في لندن هذا الأخير المعروف بعداؤه الشديد للنظم المتحررة وقد عين رئيساً للوزراء وحكم البلاد دون أن يجمع البرلمان رغم المعارضة الشديدة، إلا أن الانتخابات التي جرت بعد ذلك أعطت الأحرار نصراً قوياً وزاد عددهم 50 نائباً؛ حيث جرت عملية الاحتلال الجزائر في هذه الفترة، وكانت حجر الأساس في بناء إمبراطورية فرنسية بالمغرب، تجرأ بعدها شارل العاشر على إصدار أربع مراسيم قضت بجل المجلس الجديد وتقييد حرية الصحافة وتعديل قانون الانتخاب، وأصبحت فئة مالكي الأراضي من جديد أكثر فئة الناخبين وذلك في 25 يوليو 1830<sup>1</sup>.

وفي 27 يوليو 1830م تم التفاهم بين الجمهوريين والجمعيات العالمية على ضرورة العصيان المسلح، واحتل قصر الملك (التويلري) في اليوم الموالي وقد حاول الملك أن يرضي الجماهير بالعودة عن المراسيم السابقة الذكر غير أن رجال الثورة أصروا على خلعه فهرب إلى الخارج، حينها دعي الذوق دورليان زعيم

\* - إكليريكية: مدرسة تعلم وتفقه الفتان للارتقاء إلى الكهنوت.

<sup>1</sup> - عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، ص - ص.

الباب الأول:.....الفصل الثاني: المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة

عائلة أورليان العريقة إحدى فروع آل بوريون ليكون ملكا على الفرنسيين، وقد فرض على هذا الأخير أن يحكم في ظل علم الثورة المثلث الألوان<sup>1</sup>.

ليس غرضنا من عرض هذه الأحداث السرد وإنما لنبين نوعية (السلطة) التي كانت سائدة بأوروبا عامة وفرنسا خاصة، حيث أمكننا أن نستخلص أن السلطة كانت بيد الدولة أي أن السلطة تركز في الدولة ومؤسساتها، إضافة لوجود سلطة دينية غير أنها كانت مسخرة لصالح السلطة السياسية حتى تتمكن من السيطرة والنفوذ وسط المجتمع الأوروبي والفرنسي ورغم كل الصراعات التي وجدت غير أن السلطة لم تخرج من يد الدولة سواء كانت في ظل نظام ملكي دستوري أو نظام جمهوري.

### - الحياة الاجتماعية:

رغم انتشار الثورة الصناعية في أوروبا فهي لم تنزل يغلب عليها الطابع الريفي الذي لازمها منذ عهود بعيدة؛ ففي فرنسا مثلا تمثل التربة أحماص الثورة الوطنية وهذا يعني أن معظم الأفراد كانوا يعتمدون في معاشهم على الأرض، كما اعتمدوا على تربية الماشية التي تعتمد على تربية الخنزير والبقر والخروف، وقد كان النظام الاقتصادي يقوم على موسم الحبوب والذي كان عرضة دوما للتقلبات محيرة أساسها ضعف معدل إنتاجية الأرض، إذ يكفي ظهور موسم عاقل لحدوث الأزمة عندما برزت أزمة عام 1816 ارتفع ثمن الهكتوغرام من القمح في فرنسا من 22 إلى 43 حتى بلغ 46 فرنك في بعض الأماكن وقد ألقى الناس اللوم على المحتكرين حيث جرت أعمال عنف ضد النبلاء وضد جباة الضرائب<sup>2</sup>.

أما عن الحياة الدينية فقد ظهرت دعوة بتحرير النفوس من التبعية الدينية، حيث ظهرت في لومبارديا جماعات من الأهالي أخذوا يتهكمون على الديانة المسيحية.

إن أغلب ما جرى في أوروبا بعامة وفي فرنسا بخاصة له علاقة بالحملة الفرنسية التي لم يكن منظورها ومنفذوها أصحاب اتجاه فكري واحد بل كانوا انعكاسا لهذا الوضع الذي تحدثنا عنه.

<sup>1</sup> - عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد ننعني، المرجع السابق، ص ص. 181-183.

<sup>2</sup> - روبرت شنيرب، تاريخ الحضارات العام "القرن 19"، نقله إلى العربية يوسف أسعد، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت لبنان، 2006، ص-ص، 15-19.

## رابعا - بنية المجتمع الأوروبي:

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه للأوضاع السياسية والاقتصادية في أوروبا علاقة كبيرة بتغيير الجدري الذي حصل للمجتمع الأوروبي خلال القرن 19 والتي من خلالها نحاول تقسيم المجتمع الفرنسي كالتالي.

أ- رجال الدين: وهؤلاء يمثلون أولى الطبقات الاجتماعية الموجودة في فرنسا، وبعد بداية عهد الاضطراب الديني في نوفمبر 1789م بإصدار قرار مصادرة أراضي الكنيسة لتسديد الديون الذي اقترن بقرار إعلان الجمعية الوطنية بتخصيص اعتماد لدفع نفقات الشعائر العامة ومرتببات الاكليروس وغوت الفقراء، وقد أدى هذا المشروع مما تضمنه من خفض لدخل رجال الدين إلى إيغار صدورهم؛ وزاد من سوء الحالة القرار الصادر في ديسمبر بإعلان بيع ما قيمته 400 مليون جنيه من الممتلكات المنزوعة من الكنيسة، وزادت الحدة عندما أصدر 30 من الأساقفة في الجمعية الوطنية النشرة الشهيرة التي تضمنت مبادئ الدستور المدني لرجال الدين؛ حيث أعلن اليعقوبيون في الأقاليم تأييدهم للدستور المدني لرجال الدين، مع هذا احتفظت الكنيسة في فرنسا بثرواتها وامتيازاتها، أما رجال الدين فكانوا يمثلون أقلية صغيرة وقدر عددهم ب حوالي 130 ألف شخص؛ ونظرا لنفوذ رجال الدين كان النبلاء يعينون أبناءهم في الأسقفيات والأبرشيات والكنائس<sup>1</sup>، وبهذا يمكننا القول أنهم يمتلكون سلطة تتمثل حسب علماء الاجتماع في السلطة الدينية الروحية التي بدورها تمتلك نفوذ روحي على بقية الفئات الاجتماعية.

ب- النبلاء والأشراف: يمثلون أغلبية في فرنسا حوالي 110 ألف نبيل وهم نبلاء بالوراثة؛ حاولوا أن يحافظوا على دمائهم نقية، حيث كانت المناصب تباع لهم من طرف الملك إما بالوراثة أو شخصية، ومن أهم وظائفهم القضاء والإشراف على الأمن في القرى وبعض الاحتكارات مثل الصيد وبعض الضرائب والسخرة وخدمة الأراضي، وقد كانوا في تنافس مستمر على السلطة مع السلطة الملكية والبرجوازية، بسبب الامتيازات الكثيرة منها<sup>2</sup> الإعفاء من ضريبة التاي (Taille) وهي الضريبة العقارية المفروضة على الأراضي والمسكن؛ ومن السخرة الملكية لبناء الطرق وصيانتها وضريبة الرؤوس (Capitation) وضريبة الدخل (Vingtième)؛ وهذا ما جعل الفلاحين لا يسخطون على النبلاء

<sup>1</sup> - فرغلي علي تسن، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، بيروت 2002، ص. 98.

<sup>2</sup> - جلال يحيى، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، ط. 3، الأسكندرية 201، ص-ص. 211-

فحسب بل على النظام نفسه<sup>1</sup>، غير أن الأوضاع بدأت تتغير مع بداية القرن 18 بسبب تغير الأوضاع الاقتصادية وبداية التصنيع وانتشار الأفكار الجديدة التي شكلت عبئا على الفرنسيين<sup>2</sup>، ويمكننا القول إن سلطة هؤلاء هي سلطة تقليدية توارثوها أبا عن جد مما سمح لهم بالسيطرة والنفوذ على المجتمع لأوروبي مشكلين حلغا مع السلطة الحاكمة وفق ما يخدم مصالحهم.

**ج- البرجوازية:** لم تكن هذه الأخيرة تكون جماعة ولا هيئة ولكنها الأكثر ثروة والأكثر قدرة وهذه الأخيرة تنقسم إلى فئتين:

1- برجوازيين من رجال المال يمتلكون ثروة وكانوا من الموظفين الذين حصلوا على عقود شراء لوظائفهم ومنهم من حصل على ألقاب النبيل<sup>3</sup>، وبالتالي سخروا أموالهم بغرض الحصول على النفوذ والسلطة وقد يمكن تصنيفها ضمن السلطة لتقليدية حتى يتمكنوا من خدمة مصالحهم والحصول على نفوذ واسع يضمن لهم القوة والثراء.

2- أما الثانية من البرجوازية فسلطتها أقل رغم أن ثروتها أكثر، وتضم رجال المال المشرفين على الشؤون الاقتصادية والموردين؛ وقد مرّ الكثير منهم إلى صفوف النبلاء ورجال الصناعة وأعضاء الفرق التجارية<sup>4</sup>.

**د- الطبقة الوسطى:** أو صغار البرجوازية وقد كان الأعيان يسمونهم بالشعب، ومنهم وكيل البريد والمقاول وبائع الكتب وصاحب بنك الرهانات وبعض الجراحين وغالبيتهم كانوا من الفقراء<sup>5</sup>، أي ليس يدهم أي سلطة وظهرت بين أبنائهم فيما بعد فئة من المتعلمين برعوا في فنون الطب والهندسة والقانون والفلسفة؛ ولم يمضي وقت طويل حتى أصبحوا يزاخمون الأشراف وكان منهم خلال القرن 18م الكتاب العلماء والفلاسفة الذين ساهموا في تنوير الجماهير<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم المعاصر الحديث، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. 1، مصر 1997، ص. 299.

<sup>2</sup> - عبد العزيز سليمان نواز، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، ص. 23.

<sup>3</sup> - جورج ليفير، عصر الثورة الفرنسية، تعريب جلال يحيى الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية 1979، ص. 59، 60. ويشير عبد العزيز سليمان في كتابه التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية إلى أن أكثر ما كان يثير حفيظة الفرنسيين أن هذه الأموال لم تكن تصرف لصالح المسيحية، ص. 24، 25.

<sup>4</sup> - فرغلي علي تشن، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ص. 99.

<sup>5</sup> - جلال يحيى، فجر التاريخ الحديث، ص. 217، 218.

<sup>6</sup> - عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد النعيمي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، ص. 24، 25.

هـ- الفلاحون: استمر نظام عبودية الأرض في المناطق الغربية من القارة الأوروبية، أما في فرنسا فقد حرر لويس 16 عبيد الأرض مما جعل ثلث الأراضي تقريباً في أيدي الفلاحين، غير أنه بالنسبة للبرجوازيين وسكان المدن والنبلاء فالفلاح ظل في نظر هؤلاء هو ذلك العبد الذي يخدم الطبقة الحاكمة، وكان كل سكان القرية يتحملون سلطة السيد والتزاماته الشخصية، إضافة للضرائب الخاصة بالملكية والإيجار ونسبة من المحصول وضريبة خاصة بالنقل من أرض إلى أرض والخاصة بالبيع، إضافة لضريبة العشور لصالح رجال الدين.

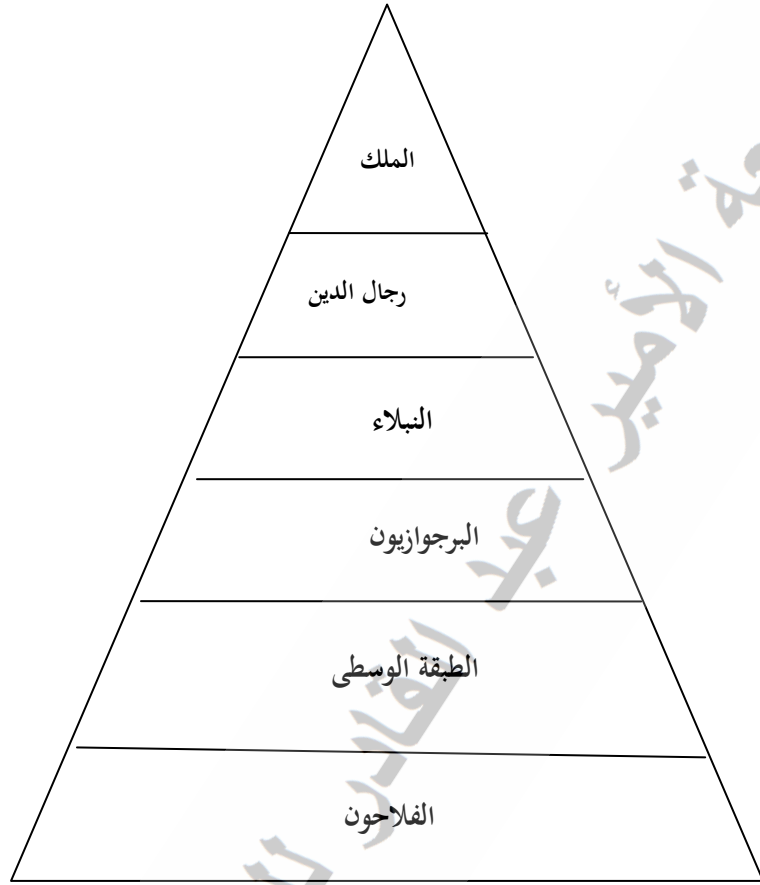
وبهذا نجد أن الريف تقريباً يدفع كل شيء بينما النبلاء لا يدفعون إلا نسبة ضئيلة، أما البرجوازيين فهم معفون؛ ورجال الدين اقتصرُوا على دفع الهبات دون إلزام، وأكثر ما كان يثير حفيظة الفلاح هي ضريبة الملح والمعونات التي يجبر على دفعها<sup>1</sup>.

مما تقدم يمكننا القول إن المجتمع الفرنسي بعد الثورة الفرنسية بدأت تتلاشى فيه هيمنة الاكليروس على المجتمع وكذلك انتهت بأزمة طبقة النبلاء نتيجة انفلات الثروة من يدها وتسرب العوام إلى مرتبتها كما تميزت البرجوازية بتحكمها في شبكات الرواج التجاري والمالي غير أنها من دون أفاق لأن الارستقراطية حافظت على موقعها في قمة هرم الدولة، أما الأوساط الشعبية من فلاحين وصناع عرفت اضطراباً، وهكذا ظلت البنية الاجتماعية لفرنسا في القرن الثامن عشر ذات طبيعة ارستقراطية، اذ كان النبلاء ورجال الدين هم المتحكمون في البلاد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جورج ليفر، عصر الثورة الفرنسية، تعريب جلال يحيى، ص- ص. 63-65.

<sup>2</sup> - محمد حبيدة، تاريخ أوروبا من الفدرالية إلى الأنوار، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 2010، ص. 185، 186.

### بنية المجتمع الفرنسي



والغرض من سرد هذه المعلومات هو التعرف على الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع الأوروبي عامة والفرنسي خاصة لنتمكن من التعرف على الهوية الموجودة بين المجتمعين الفرنسي والجزائري والتي أحدثت الصدام بين ثوابت المجتمع الجزائري المسلم المغايرة للمجتمع الفرنسي الأوروبي المسيحي، وهل الصراع الذي حدث بين الاحتلال الفرنسي والمجتمع الجزائري كان نابعا من خلال هذه الثوابت التي أراد المجتمع الجزائري الحفاظ عليها من كل المتغيرات التي أرادت فرنسا إحداثها.

## خلاصة الباب الأول :

أدرجنا هذه المفاهيم حول السلطة والمجتمع لنتمكن من معالجة وع موزالسلطة في الجزائر وفق ما يقارب هذه المفاهيم، وذلك من خلال القناعات السابقة والمتجسدة إما في سلطة الدولة أو في سلطات أخرى تنبع من المجتمع، وذلك انطلاقاً من فكر ماكس فيبر عن السلطة التقليدية والكاريزمية التي لمسناها من الحديث عن التنظيم القبلي للمجتمع الجزائري، إضافة للسلطة السلطانية والتي تشكلت خاصة في المدن وذلك حتى نتمكن من البحث عن التحول الذي حدث للسلطة والمجتمع في ظل الاستعمار الفرنسي، وعن الثابت الذي استمر.

ومن خلال الحديث المختصر عن بنية المجتمع الجزائري والأوروبي تبين لنا الاختلاف في الدين والعادات والتقاليد؛ فحديثنا عن أهم العوامل المحركة للمجتمع في العهد العثماني يمكننا التوصل إلى ما إذا استمرت هذه الثوابت رغم وجود الاحتلال الفرنسي؛ أم تحولت بسبب ما جاء به الاستعمار من قانون مدني؟

حيث لاحظنا أنّ فرنسا قد مرت بعدة تقلبات سياسية اجتماعية اقتصادية أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، فقد عرفت عدة أنظمة ابتداءً من العودة إلى النظام الملكي الذي جاء كحتمية مفروضة على فرنسا بعد مؤتمر فيينا؛ حيث حكمت أسرة آل بوربون ممثلة في لويس الثامن عشر وشارل العاشر، ومن المؤكد أنّ كل هذه التقلبات السياسية سوف تؤثر على السياسة الداخلية والخارجية لفرنسا؛ فالسلطة في فرنسا نفسها لم تكن واحدة وتعدد هذه السلطات سوف يبين لنا فيما بعد مدى الاختلاف حول السياسة التي أرادت فرنسا تطبيقها في مستعمراتها وخاصة في الجزائر.

كما تبين لنا أنّ المجتمع الجزائري يختلف عن البيئة الأوروبية وعلى الأنماط التي عرفتها أوروبا؛ الأمر الذي سيولد صراعات بين أنماط الحياة الاجتماعية الأوروبية الدخيلة والأنماط السائدة في الحياة الاجتماعية الجزائرية، كما أن احتكار الأتراك العثمانيين للمناصب الإدارية والعسكرية وتطبيقهم لنظام صارم في معاملتهم مع الفئات الاجتماعية هي عوامل ساعدت على عدم بروز العنصر المحلي.



## الباب الثاني

### أوضاع الجزائر أواخر العهد العثماني

- تمهيد

#### الفصل الأول: السلطة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

أولاً- نظام الحكم العثماني في الجزائر

ثانياً- التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني

1- الإدارة المركزية

1- الإدارة الإقليمية

ثالثاً- التنظيم العسكري والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر العثمانية

#### الفصل الثاني: سلطات الجزائر المحلية أواخر العهد العثماني

أولاً- السلطة التقليدية

ثانياً - السلطة الطرقية

ثالثاً- السلطة المذهبية

خلاصة الباب

## تمهيد:

نحاول في هذا الباب تأمين مداخل نظرية ومنهجية كاشفة لمختلف السياقات الاجتماعية والتاريخية التي أسهمت في تشكيل وتكوين بني المجال السياسي العام التي احتضنت عملية انبثاق السلطة وأنواعها وبنية المجتمع الجزائري، وسنحاول في هذا الباب التعرف على واقع السلطة في الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا أواخر العهد العثماني لنتمكن من التعرف على ما بقي ثابتا وما تغير أثناء الاحتلال الفرنسي؛ على أن تكون الاستعانة بما توصلنا إليه من نتائج في رسالة الماجستير حول واقع السلطة السلطانية وعلاقتها ببقية السلطات الجزائرية، وهذا اعتمادا على تصنيف ماكس فيبر للسلطة المشكل من السلطة التقليدية والعقلانية والكاريزمية.

وكما سبق وأشرنا في الباب الأول أن القوة السياسية تبسط نفوذها بواسطة القوة والردع، وتحتكر مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية وقد ينطبق هذا المفهوم على واقع السلطة العثمانية في الجزائر والتي أرادت المدرسة الكولونيالية انكارها فالثابت أنه كانت للجزائر مؤسسات وهيكل ثابتة تمكن العثمانيون من خلالها الاستمرار أكثر من ثلاث قرون والتي سنشير إليها لاحقا لنبين أن العثمانيين سبروا الجزائر من خلال مؤسسات خاصة بهم وأنهم لم يعيشوا في فوضى وتنافر دائمين، وذلك من خلال طرح الإشكاليات التالية: هل كانت السلطة العثمانية ذات سيادة فعلية على كامل التراب الجزائري؟ وما نوعية النظام الذي وضعه الأتراك العثمانيون في المدن والأرياف الجزائرية؟

من المتعارف عليه أن الجزائر صارت تابعة للدولة العثمانية بداية من القرن 16<sup>1</sup>، ومرت بمراحل عدة في نظم الحكم آخرها مرحلة الدايات حيث مثل السلطة الحاكمة الدايات والذي يمكن اعتباره ممثل السلطة السلطانية حيث تمكن هذا الأخير من الاستمرار في بسط نفوذه بالجزائر من خلال سلطات نبعت من واقع المجتمع متمثلة في السلطة التقليدية والطرقية (الروحية) وحتى المذهبية.

ويمكن التساؤل عن نوع المؤسسات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي سبغت المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي؟ وكيف تعاملت السلطة الحاكمة مع السلطات المحلية الجزائرية والتي تمكنت من الاستمرارية مع الحفاظ على ثوابتها طوال التواجد العثماني؟

<sup>1</sup> - يرى أندري أدري برينان، أنّ الأتراك هم الذين حملوا فكرة السيادة، وثبتوا الحدود الشرقية والغربية للجزائر. لمزيد من التفاصيل يراجع لاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رايح اسطمبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص. 11، 12.

## الفصل الأول

### السلطة العثمانية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

أولاً- نظام الحكم العثماني في الجزائر

ثانياً- التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني

1- الإدارة المركزية

2- الإدارة الإقليمية

ثالثاً- التنظيم العسكري والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر العثمانية

يقول جان جاك روسو «... . كما تمنح الطبيعة كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه، فإن الميثاق الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية سلطة تحمل اسم السيادة... »<sup>1</sup>.

وإذا تحدثنا عن مفهوم السلطة في المدينة خلال العهد العثماني نجد معنويا في حين نجده في الريف مباشرة، فالطاعة في الجزائر للسلطة تكون في إطار السن والاحترام في حين يرى الفلاسفة والمفكرون أن سلطة الحكم يجب أن لا تهدف إلى مصلحة القبيلة بل إلى مصلحة الجميع، فالهيئة الحاكمة هي التي تقدر مصلحة العامة، فأفلاطون مثلا اعتبر الفرد لا شيء والدولة كل شيء، كما أن أرسطو اعتبر الدولة هي صاحبة التفكير والتدبير وصاحبة الإدارة والسلطان، وتقوم بالاستبداد تحت اسم منطلق الدولة<sup>2</sup>، فالدولة تمثل القوة حسب بعض علماء الاجتماع كما أشرنا في الباب الأول منهم دوركايم وهيغل وفريدريك وابن خلدون... الخ ومن خلال هذا يمكننا القول أنه حسب قول هؤلاء المفكرين أن الحاكم الفعلي للسلطة هي الدولة أي السلطة العثمانية والتي تمثل السلطة السلطانية حسب ما وضعناه في الباب الأول، فكيف تمكنت هذه السلطة إداريا من بسط نفوذها على المجتمع الجزائري وما هي أهم المؤسسات التي اعتمدها في ذلك؟ وهل شمل نفوذها كامل التراب الجزائري؟ أم كان يختلف بين المدينة والريف؟ وغرضنا من طرح هذه الإشكاليات هو إبراز السلطة السلطانية، وأهم العوامل المحركة للمجتمع أواخر العهد العثماني، حتى نتمكن من توضيح الثوابت التي استمرت رغم وجود الاحتلال الفرنسي وما الذي تحول في إطار القانون المدني الفرنسي.

## أولا- نظام الحكم العثماني في الجزائر:

قبل التطرق إلى نظام الحكم ارتأينا التطرق إلى مفهوم الحدود حتى نتمكن من فهم التحولات التي طرأت عليها بعد الاحتلال، فالدارسون يؤكدون أن الحدود تتبلور ضمن السلطة الحاكمة من استراتيجيات قصد تدعيم تخطيط الحدود وتدعيم مراقبتها للمجال واحكام سيطرتها عليها؛ وبهذا المعنى يقول بادي "تستمد الدولة صلاحياتها على المجال الترابي من القيمة المؤسساتية للحدود التي ترسم الاطار الخارجي لسيادة الدولة وتلغي كل أشكال التداخل مع كيانات سياسية أخرى ذات سيادة، وهو تداخل من

<sup>1</sup> رابح كعباش، النظم السياسية والتحويلات الاجتماعية في الريف الجزائري، رسالة دكتورا دولة في علم الاجتماع والتنمية، جامعة منتوري قسنطينة 1999-2000، ص- ص. 33-35.

<sup>2</sup> هيثم عطية، "دراسات في تطور الروابط بين الفرد والسلطة في الفكر الغربي"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، مجلد. 8، عدد 38، 6 مايو 1964، ص- ص. 75-104. ويضيف هذا الأخير أن الجزائر في هذه الفترة كانت عبارة عن إيالة ورغم هذا فهي تمتلك مقومات السيادة.

شأنه أن يؤدي إلى تعدد ولاء الفرد نحو أكثر من سيادة" ومن خلال هذا يتضح الترابط الشديد بين الدولة ومفهوم الحدود<sup>1</sup>؛ كما تشكل الحدود مرحلة ذات أهمية بالغة في سيرورة الانتماء والمغايرة بالنسبة للأفراد والجماعات، اذ يتولد عن تشكلها ووعي بالانتماء إلى كيان جغراسياسي معين يتبعه اعتراف من طرف الآخر بوجود هذا الكيان، غير أن أغلب الدراسات اعتبرت هذا التطور لم يتحقق الا في اوروبا في الفترة الحديثة وخارج هذا المجال لم تعتمد بقية بلدان العالم ومن بينها البلدان العربية والإسلامية، مبدأ الحد الفاصل بين سيادتين متجاورتين الا في القرن التاسع عشر وذلك في اطار حركة التوسع الاستعماري<sup>2</sup>، الا أن أحد الدارسين يؤكد عن الدور التاريخي الذي لعبه الاتراك منذ القرن 17 بادخالهم مفهوم الحدود إلى المنطقة<sup>3</sup>، ويظهر ذلك من خلال العلاقات التي سادت بين المغرب الاقصى والجزائر فبعد قيام الدولة العلوية جد أمر في العلاقات بين المغرب والسلطة التركية في الجزائر، والتي ظل السعديون يرفضونها فمند وصول مبعوث السلطان العثماني الشيخ أبو عبد الله الخروبي الطرابلسي إلى السلطان محمد الشيخ السعدي بين سنتي 1554 و1555 واقتراحه وضع حدود جيوسياسية بين المغربين، ذلك أنه بحلول محمد بن الشريف العلوي بثلسمسان 1665 عبر المناطق الشرقية للمغرب، ثارت قبائلها على سلطة الاتراك وقدمت له البيعة، وعندما عاد إلى سجلماسة لحقت بالمغرب عدة قبائل جزائرية فتعرض الاقتصاد التركي إلى أزمة كبيرة دفعت بالأتراك إلى مناشدة المولى محمد بقبول الصلح واقناعه بضرورة التخلي عن هذه الثورة كي ترجع القبائل التي لجأت إلى المغرب وبالفعل تخلى عنها لان حركته مازالت في بدايتها كما تعهد بجعل وادي تافنة حدا فاصلا بين المغرب والجزائر بقوله «وأعطيتم ذمة الله وذمة رسوله لا قطعت وادي تافنا إلى ناحيتكم الا فيما يرضي الله ورسوله»<sup>4</sup>

كما تتميز نظام الحكم العثماني في الجزائر بتعاقب عدّة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية تنقسم إلى أربع مراحل هي:

#### 1- عهد النيابة أي فترى البيلربايات 923-977هـ/1520-1587م.

<sup>1</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2009، ص. 79.

<sup>2</sup> - فاطمة بن سليمان، المرجع نفسه، ص. 80.

<sup>3</sup> - محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيوناريخية وقانونية لمسألة الحدود العربي، نشر افريقيا الشرق، بيروت لبنان 1999، ص. 40.

<sup>4</sup> - محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962 مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقرق، ط. 1، الرباط 2008، ص. 33.

2- فترة الباشوات 997-1070هـ/1588-1659م.

3- حكم الأغوات 1070-1082هـ/1659-1672م<sup>1</sup>.

4- فترة حكم الدايات: 1082-1264هـ/1671-1830م: انتقلت السلطة الفعلية في هذه الفترة إلى رجال البحرية، ونظام الدايات يعتبر نظام قائم على مبدأ الانتخاب دون تحديد المدة الزمنية<sup>2</sup> وقد تميزت باستمرار السلطان بإسطنبول بإرسال الباشوات الذين يمثلونها في الجزائر حتى قرر الدايا علي\* إخراج الباشا من البلاد، ومنذ ذلك الوقت حمل الدايات لقب الباشا مع لقب الدايا وأضحى حكام الجزائر يلقبون في فرمان الوارد من اسطنبول "إلى أمير أمراء الغرب ودايها"<sup>3</sup> واتسمت هذه الفترة بأنها أطول الفترات كما اعتمدت على النظام العسكري<sup>4</sup> لفرض سلطتها ويتضح ذلك من خلال كتابات أحمد شريف الزهار بالعبارات التي تدل على ذلك حيث نقرأ "استقدمه العسكر لدار الإمارة.. ." "وبعدما ثار العسكر وقتلوه.. ." "الخ<sup>5</sup>، ورغم حالة عدم الاستقرار التي عرفتها هذه الفترة، فقد نجح بعض الدايات الأقوياء أن يعيدوا للدولة هيبتها منهم علي باشا (1809-1815م) والدايا علي خوجة (1817-1818م) والدايا حسين (1818-1830م).

حيث شهدت البلاد في عهد الدايا الأخير استقراراً سياسياً دام حوالي 12 سنة وقد انصبت جهوده خلال هذه الفترة على تنظيم أمور الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار وقد تمكن من القضاء على التمردات الداخلية منها الثورة التيجانية بناحية عين ماضي غير أن الضغوطات الخارجية التي جسدتها قرارات مؤتمر أكس لاشبيل القاضية بإلغاء ممارسة الاسترقاق والتوقف عن ممارسة الغزو البحري والحملة الإنجليزية عام 1824م ثم الحصار الفرنسي م1827، عجلت بالقضاء على الكيان السياسي للجزائر<sup>6</sup>، وخصصنا هذه الفترة بالدراسة لأنها مثلت آخر تواجد للسلطة العثمانية بالجزائر، فقد مثلت السلطة

<sup>1</sup> - مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج. 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964، ص. 171.

<sup>2</sup> - عائشة غطاس وأخريات، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر 2007، ص. 55  
\* تمكن علي شاوش عام 1710 من إلغاء منصب الباشا ممثل السلطان إذ عندما حل الباشا إبراهيم شركان كأمر للأمرء بالجزائر عارض استقباله وتمكن من إقناع السلطان أحمد الثالث بمساوئ ازدواجية السلطة

<sup>3</sup> - عزيز سامح التري، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت 1984، ص. 230.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص. 31.

<sup>5</sup> - أحمد شريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف، المرجع السابق، ص. 80، 81.

<sup>6</sup> - عائشة غطاس وأخريات، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ص. 60.

السلطانية لهذا ارتأينا التفصيل في الأسس التي اعتمدها الدايات ليتمكنوا من التعامل مع مختلف السلطات (الروحية، المذهبية، التقليدية) ومع مختلف التركيبات الاجتماعية الجزائرية سواء في المدينة والريف، خاصة وأنه كما سبق ووضحنا في الباب الأول أنّ البنية الاجتماعية في الجزائر تألفت من عدة أقاليم تمكنت من الانصهار في ظل هذه السلطة، والغرض من ذلك هو التعرف فيما بعد على الثوابت التي تمسك بها المجتمع الجزائري، والتحويلات التي طرأت عليه في إطار سلطة حكم عقلاني أوروبي تمثله السلطة الاستعمارية الفرنسية.

## ثانيا- التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني

احتفظ الدايات بالتقسيم الإداري الذي سبقهم واكتفوا بوضع تقسيم إداري مرن يتكيف مع الأحوال المختلفة للبلاد وطبيعة سكانها، فقد أبقوا على نظام القبائل ونظام العروشية، وهذه أحد أهم الأسباب التي حالت دون تطور نظام الدايات إلى حكم مركزي قوي<sup>1</sup>، حيث انقسمت السلطة الإدارية إلى قسمين:

### 1- الإدارة المركزية

### 2- الإدارة الإقليمية

وكانت هناك علاقة جدلية وثيقة بين الإدارتين المركزية والمحلية، ولا يمكننا فهم ميكانيزمات عمل المؤسسات الإدارية الإقليمية دون معرفة طرق تنظيم وعمل المؤسسات المركزية السياسية والإدارية بالعاصمة والمتمثلة فيما يلي:

**1/ الإدارة المركزية: ويمثلها الداوي<sup>2</sup>:** الذي يمثل السلطة العليا بالبلاد بمساعدة مجالس، وعلى رأي حمدان خوجة في مذكراته أن الجزائريين اختاروا مبدأ الحكم الجمهوري ورئيس الجمهورية هو الداوي<sup>3</sup>، لكن كما أكد الواقع التاريخي أنّه لم يكن هناك دستور جزائري وإنما كان هناك حكم فقط من نوع خاص<sup>4</sup>، فالدولة الجزائرية كانت مستقلة السيادة في اتخاذ جميع قراراتها وأفضل وصف للداوي هو وصف إمریت «مستبد وليس له حرية، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - مبارك محمد الهلايلي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج. 3، ص. 217، 218.

<sup>2</sup> - ينظر: الملحق رقم 2

<sup>3</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تحقيق وتقديم محمد العربي الزبيري، ص. 51

<sup>4</sup> - فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر، ماجستير، تاريخ حديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة

1999، ص. 21

<sup>5</sup> - (MEmerit. , "le voyage de l'académie à Alger en 1731" , in R A 1954, p. 292.

كان الدايات ينتخبون من طائفة الرياس خلال 1671-1689م ومن الأوجاق من 1689م إلى 1830م<sup>1</sup> عن طريق الاقتراع وأحياناً برفع الأيدي<sup>2</sup>، أمّا في الثمانينات من القرن 18 أصبح الدايا يختار من ضمن الوزراء الثلاثة وهم الخزناسي وآغا المحلة وخوجة الخيل<sup>3</sup>، وكانت سلطة هذا الأخير مطلقة تتمثل في تطبيق القوانين المدنية والعسكرية والإشراف على حصون المدينة وتنظيم الجيش وعلى التنظيم الإداري وتعيين أعضاء حاشيته<sup>4</sup>، كما كان يتصرف في مقاطعة دار السلطان وباقي البايلاكات عن طريق آغا العرب القياد والبايات فإليه يعود عزل أو تولية الموظفين الكبار وعادة ما يوكل صلاحيته لهؤلاء الموظفين ونادراً ما يتدخل في القضايا التي تهم السكان أو تتصل بالإجراءات الإدارية، لأنها حسب العادة كانت من اختصاصات الموظفين وهو المسؤول عن النظام العام والأمن بالبلاد وتوفير المداخيل المالية للخزينة العامة، إضافة لحل المشاكل الخارجية فهو المسؤول عن العلاقات الدبلوماسية<sup>5</sup>، فالدايا هو الممثل الوحيد للسلطة (السلطانية) بالجزائر. وقد كان للدايا مساعدين في مهامه منهم:

أ- **الديوان:** من المؤكد أن هيئة الديوان "أضحت أهم مؤسسة على مستوى الحياة السياسية ابتداء من مطلع القرن 17م، إذ ذكر الدبلوماسي الفرنسي دي بري (Debré) أن جل القضايا المتصلة بالسياسة الخارجية والأوامر السلطانية وما إلى ذلك فهي تعرض على الديوان<sup>6</sup> الذي ينقسم إلى:

**1- الديوان العام الكبير:** يتشكل هذا الأخير من الضباط المتقاعدين ويضم ممثلي السلطة الدينية كما يحضره ممثلون عن طائفة رياس البحر وعدد من أعيان ووجهاء المدينة ويرأسه القائد الأعلى للجيش الإنكشاري وينفذ أوامر الديوان الخاص، وهذا الأخير لا يجتمع إلا في المناسبات الرسمية والمواسم الدينية<sup>7</sup>، غير أنه فقد أهميته بمرور الزمن<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج. 4، ص. 15.  
<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج. 2، دار الغرب الإسلامي، ط. 2، بيروت 1996، ص. 320.  
<sup>3</sup> - Venture De Paradis, Alger au 18 siècle, p. 205.  
<sup>4</sup> - حمدان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 125، محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط. 1، الجزائر 1972، ص. 109.  
<sup>5</sup> - العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية- البلدية 1516-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، الجزائر 2011، ص. 17.

<sup>6</sup> - (L) de Brèves, Relation des voyages de Brèves tant en Grèce, terre sainte qu'aux Royaumes de Tunis et d'Alger, Grasse Paris, 1682, P. 374, 375.

<sup>7</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج. 4، ص. 16.

<sup>8</sup> - (v)De Paradis, Alger au XII siècle, P. 115, 116.

كما يشير سعيدوني أن تعاضد سلطة الدايا وتوسع نفوذه أدى إلى تغيير موازين القوة في المؤسسة العسكرية في الجزائر، فلم يعد الديوان



الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

**2- الديوان الخاص:** يتشكل من الداوي والمجلس الوزاري، ولا يجتمع إلاّ بشأن القضايا الهامة كالحرب والسلم<sup>1</sup>.

**ب -المجلس الوزاري:** ويعاون الداوي في مهامه مجموعة من كبار الموظفين الذين يمارسون مهامهم بأمر من الداوي وتحت إشرافه مثل:

**آغا العرب:** قائد فرق الحماية<sup>2</sup>، والوجاق وجماعات فرسان المخزن والصبايحية، ويتلق أمره من الداوي مباشرة<sup>3</sup>.

**خوجة الخيل\*:** وهو المتصرف في أملاك الدولة<sup>4</sup>، ويعتبر من أهم الذين تحكموا في القبائل المقيمة بعزل البايك وأراضي الدولة الواقعة بدار السلطان مثل عشائر رحمان والزناخرة وأولاد سيدي عمر...<sup>5</sup>.

**الخنزاجي:** القائم على الخزينة.

**وكيل الحرج:** وهو المكلف بالبحرية والشؤون الخارجية.

**القبطان رايس:** وهو القائد العام لجند البحر.

**الباش كاتب:** رئيس ديوان الإنشاء.

**البيت مالجي\*\*:** مهمته مصادرة أملاك الجنود وموظفي الإيالة الذين لا يتركون ورثة لهم<sup>6</sup>؛ ومن يطول غيابه كما أنه لا يؤذن بدفن أي ميت إلاّ بأمر من البيت مالجي<sup>7</sup>.

---

الكبير خلال القرن 18م هيئة استشارية شرفية بل انحصرت صلاحياته في المناسبات الدينية والأعياد، ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000، ص. 171.

<sup>1</sup> - أبوالقاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ص. 50.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص. 171.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورفات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، ط. 1، بيروت 2000، ص. 228، 229.

<sup>\*</sup> - وهو وزير الحرب كما يشير إلى ذلك ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج. 4، ص. 16.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص. 171.

<sup>5</sup> - Ferdenann et au capitaine, " Notice sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titteri", in R. A, 1865, p-p. 280-302.

<sup>\*\*</sup> - ويساعد البيت مالجي في تسيير مؤسسة بيت المال مساعدون منهم قاض وموثقان وكاتبان ومسجلون، حيث كان الموثقان يتوجهان إلى مقر إقامة المتوفي لتتم عملية إحصاء وجرد ما اشتمل عليه البيت من مكونات وتحفظ الأشياء الثمينة من مجوهرات وغيرها خشية ضياعها إلى غاية حضور جميع الورثة، حمدان خوجة، المرأة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ص. 134.

<sup>6</sup> - (v) De Paradis, **Alger au XII siècle**, p-p. 115-119.

<sup>7</sup> - حمدان خوجة المرأة، ص. 134.

القياد<sup>1\*</sup>: تسند هذه الوظيفة للعناصر التركية والكرغلية على أساس العضوية في الوجاق<sup>2</sup>، ما عدا أواخر العهد العثماني تقلد هذه الوظيفة بعض الأهالي وذلك بسبب تدمرهم من العنصر التركي، التجأت السلطة العثمانية إلى إسناد الإدارة إلى أحد أفراد القبيلة ومكنته من صلاحيات القيادة مثلما حدث عندما ثار ولاذ عبد النور على القايد التركي عهد الباي مصطفى الوزناجي وعين الطاهر بورقوك كقائد وكان هذا الأخير من أهالي مدينة قسنطينة<sup>3</sup>، ويتم تعيين القيادة على مستوى الأوطان من طرف البايات في المقاطعات الثلاث عن طريق أغا الصبايحية بتسليمهم الفرمان وكذلك الخلعة ممثلة في البرنوس الأحمر<sup>4</sup>، كما تقدم لهم بعض الأغراض الأخرى مثل اللباس والفرش البندقية.. الخ<sup>5</sup> تتمثل مهامهم في جباية الضرائب والإشراف على أراضي البايك إضافة لتدعيم فرق الجيش وهم دائما يستعينون بشيوخ القبائل والدواوير والأعراش وقبائل المخزن كما يتولون مراقبة طائفة الحضر وأخذ الرسوم من أمناء النقابات المهنية ورؤساء المجموعات العرفية<sup>6</sup>، ومن هؤلاء نذكر قائد العبيد وقائد الفحص وقائد الدخان<sup>7</sup>. وهو بمثابة عين للسلطة في المستوى المحلي ومنه يمكننا القول إن توطين العمال مع القبائل هي في الواقع ممارسة عثمانية هدفها اقرار القبائل ومراقبة تحركاتها والمساهمة في تطوير الفلاحة<sup>8</sup>.

ومن خلال هذا نجد أن التنظيم الإداري العثماني يندرج من الداوي إلى الشيخ، وفق قواعد ثابتة حتى يتمكن الداوي من الحفاظ على سلطته المتمثلة في السلطة السلطانية من خلال الحفاظ على مؤسسات ونظم الدولة.

\* - لفظة القيادة لا وجود لها في الأناضول ولا في المشرق العربي وقد وجدت في نظم أترك الجزائر في صورتها القديمة، كوظيفة عسكرية بالدرجة الأولى، ثم تطورت منذ منتصف القرن 17م لتصبح وظيفة إدارية بحتة. سعيد شريدي، تطور وظيفة القايد في الجزائر خلال الفترة العثمانية، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة 2007، ص. 35.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الرائد، عالم المعرفة، طبعة خاصة 2009، ص. 51.

<sup>2</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 131.

<sup>3</sup> - (ch) Féraud, " Monographie du ouled Abdenour , " in. R. S. A. C, 1864, p. 57et p. 116.

<sup>4</sup> -لمزيد من التفاصيل يراجع أحمد شريف الزهار، مذكرات، ص. 48.

- (L) Baudricourt, **La guerre de gouvernement de l'Algérie**, Paris 1853, p. 247.

<sup>5</sup> - (A) Devoulx, **Tachrifet**, p. 50.

<sup>6</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورفات جزائرية، ص. 263. ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج. 4، ص. 22-14.

<sup>7</sup> - الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة بيت المال، دفتر رقم 74، 77.

<sup>8</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، ص. 186.

**2/ الإدارة الإقليمية:** بعد أن استتب الحكم للنظام المركزي بدار السلطان، فكرت السلطة العثمانية (السلطانية) في بسط سلطتها على كل مناطق البلاد، والعمل على تقسيمها إلى مقاطعات إقليمية حيث تشكل من ثلاث بايلكات، بايلك الشرق الجزائري، بايلك الغرب الجزائري، بايلك التيطري<sup>1</sup>، وكانت هذه البايكات مقسمة بطريقة مقننة، حيث إن لكل مقاطعة حدودها الإقليمية المعروفة والمعلومة، والحد بينهم يقال له سراط<sup>2</sup>.

وهذه البايكات قسمت إلى مقاطعات وكل مقاطعة قسمت إلى وحدات إدارية صغيرة أطلق على كل منها اسم الوطن يحكمه قائد، والوطن في حد ذاته مقسم إلى وحدات إدارية أصغر، تسكن كل منها عشيرة أو مجموعة من العشائر برئاسة شيخ وكل وطن أو مشيخة<sup>3</sup> تقطنه مجموعة من القبائل<sup>4</sup> والدواوير يتولى إدارتها قائد<sup>5</sup>، يختاره الباي وتكلفه الشرطة بتقسيم الأراضي وجباية الضرائب<sup>6</sup>، أما الدواوير فيتولى قيادتها الشيوخ<sup>7</sup>، هذا الأخير الذي يخضع بدوره إلى قائد من أصل تركي أو كرغلي.

أمّا المدن فتسير تسييراً دقيقاً لوجود فئات اجتماعية مختلفة كما سبق وفصلناها في الباب الأول، تمارس مختلف الأنشطة التجارية والصناعية<sup>8</sup>، وقد حافظت على وضعها حتى الاحتلال الفرنسي<sup>9</sup>، لأن أهم ما يميز السلطة السلطانية العثمانية هو المرونة اتجاه القيادات المحلية؛ الأمر الذي جعل عدداً كبيراً من الأسر تحافظ على نفوذها بالبلاد طيلة الحكم العثماني، كما أنهم قاموا بتشجيع القبائل على الاستقرار التدريجي بضواحي المدن وذلك بإسناد مهام عسكرية واقتصادية لها يجعلها قبائل مخزنية<sup>\*</sup>،

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، وراقات جزائرية، المرجع السابق، ص. 228، 229.

<sup>2</sup> - أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب اشراف الجزائر، المرجع السابق، ص. 48.

<sup>3</sup> - خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي منذ (1798-180)، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الجزائر، القاهرة، 1988، ص. 85.

<sup>4</sup> - ملحق رقم 3.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني وراقات جزائرية، ص. 228، 229.

<sup>6</sup> - أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، دار العلم، ط1، بيروت، 1958، ص. 19.

<sup>7</sup> - ناصر الدين سعيدوني، وراقات المرجع السابق، ص. 228، 229.

<sup>8</sup> - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص. 85.

<sup>9</sup> - ناصر الدين سعيدوني، وراقات، المرجع السابق، ص. 228، 229.

\* -قبائل مخزنية: هي مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به وتؤديه من أدوار وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد، أو أصل مشترك بل هي في الواقع تجمعات سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي، فمنهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء، وسكان الهضاب والجبال، وتشكل قبائل المخزن نظراً لارتباط مصالحها بالبايلك حلقة وصل بين الأهالي في الأرياف والحكام في المدن، ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ج. 4، ص. 105.

وبالتالي حكموا البلاد عن طريق الوسطاء والأعيان كما سنبينه لاحقاً.

وكانت هذه المقاطعات تدير وفق سلطة البايات الذين يعينون حسب اختيار الداوي، غير أنهم لا يخضعون لسلطة الداوي إلا فيما يتعلق بجمع الضرائب والدنوش ويساعده أعوان كثيرون منهم الخليفة، آغا العرب، القائد، وتتلخص مهام الباوي<sup>1</sup> في حفظ الأمن\* وجباية الضرائب ومراقبة الطرق وتعيين القواد والحكام، يمتاز عادة بامتلاك سلطات مطلقة ضمن حدود البايلك الترابية بتفويض من الداوي، غير أنه كان عليه القدوم إلى دار السلطان مرة كل ثلاثة سنوات لتقديم فروض الطاعة والهدية والدنوش، وعادة ما يعين لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة لتجديد<sup>2</sup>؛ يساعده في مهامه حامية عسكرية ومجلس إداري يدعى الديوان يشكله موظفون إداريون من العناصر التركية والمحلية<sup>3</sup>، ونظرًا لأن المجلس يتشكل من فقهاء وعلماء وخيرة الموظفين والعسكريين فمداولاته الصائبة عادة ما كانت تحترم وتنفذ من قبل الهيئة التنفيذية والممثلة في الباوي وموظفيه، ومن خلال هذا يمكننا القول إن السلطة السلطانية في الجزائر هي ممثلة من طرف الداوي والباوي.

بالإضافة لهذا الديوان، يتوفر البايلك على مجموعة من المصالح والموظفين تتشكل منها الإدارة المحلية ومن أهمها:

أ- الخليفة "الخليفك": ينوب عن الباوي في الحضور إلى الجزائر لتقديم العوائد والدنوش الصغرى مرتين في السنة الربيع والخريف<sup>4</sup>، وهو مفوض للاتصال بقيادة البايلك وبعض رؤساء العشائر، من صلاحياته إقرار الهدوء وفرض نفوذ السلطة خارج مراكز البايلك أي التصرف في شؤون الأوطان<sup>5</sup>.

ب- الخزناسي: يعين من طرف الباوي مهمته حفظ خزينة الباوي وهو بذلك يتكفل بدخل البايلك

<sup>1</sup> - ملحق رقم 4 و5 و6.

\* - حيث يشير حمدان خوجة أنه يقوم بذلك حتى يستطيع الضعيف أن ينتقل من مكان لآخر دون أن يحتاج لحماية القوات المسلحة، وقد كانت كل قبيلة مجبرة على مساندة ذلك لإجراء لكي يستتب الأمن بها، حمدان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 161.

<sup>2</sup> - (P) Boyer, *L'évolution de L'Algérie Médiane de 1830-1856*, Toureau brilles Paris 1961, p. 27.

<sup>3</sup> - إحسان حقي، الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت 1961، ص. 108.

<sup>4</sup> - (P) Boyer, *L'évolution de l'Algérie Médiane*, p. 27 et Vaycette, « histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837 » in *recueil des notices et mémoires, société archéologique de la province de Constantine*, T. 11, p. 249, 250.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص. 242.

الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

والنفقات الناتجة عن النشاطات الاقتصادية والمالية<sup>1</sup>؛ يساعده خوجة يرأس أمانته إلى جانب محامين يختارون عادة من اليهود<sup>2</sup>.

ج- خوجة الخيل: وهو قائد فرسان العرب التابعين لسلطات البايك، توسعت مهام هذا الأخير إلى أن أصبح يتحكم في كل الفرق العسكرية، حيث أوكلت إليه مهام مراقبة الباي وكتابة التقارير عنه للداي، كما كان يشرف على تنصيب البايات وتنفيذ أوامر العزل الصادرة ضدهم<sup>3</sup>.

د- الباش كاتب: مكلف بكتابة رسائل الباي ويحتفظ بمدخرات البايك المالية وسجلاته العقارية.

هـ- الباش سيار: مكلف بمراقبة الاصطبلات وتجهيز حصان الباي الخاص<sup>4</sup>.

و- قايد الدار: مكلف بإدارة وشرطة المدينة وتموين الجيش شهرًا إضافة لتجهيز الفرق العسكرية عند تحركاتها، كما أنه يدير القسم الأكبر من الأملاك الريفية التابعة للباييك إضافة لسهره على توفير المعاش اليومي للقائمين على المساجد وبعض موظفي المدينة وهو المسؤول عن إصدار الحكم إلى المتهمين بالمدينة ما عدا حالة الإعدام فهي تعود للباي<sup>5</sup>.

ي- شيخ البلد: لقد أكد الأسير الإسباني هايدو (Haedo) أنه خلال القرن 16م لم تكن توجد بالجزائر أي مؤسسة بالمدينة تسهر على المصلحة العامة، وكذا عن أية سلطة شبيهة بسلطة شيوخ البلد أو رؤساء النقابات أو أي نوع من الإدارة المدنية<sup>6</sup>، غير أن مصادر القرن 17 سواء كانت رسمية أو غيرها فهي تؤكد وجودها حيث وردت إشارة إلى منصب مشيخة البلد في مخطوط "قانون على الأسواق، إذ جاء فيهما ذكر شيخين في آن واحد وهما سي محمد الفقير والحاج محمد بن النيا في الصلح الذي تم بين أمين التبانين وأمين الصباغين عام 1625<sup>7</sup>.

ويظهر من استقراء اتفاقيات ومحاضر الجماعات الحرفية التي تضمنها القانون وغيرها أن الشيخين

<sup>1</sup> - (P) Boyer, *L'évolution de l'Algérie Médiane*, p. 28.

<sup>2</sup> - (P) Boyer, *ibid.* p. 28

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص. 244.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 245.

<sup>5</sup> - (E)Vayssette, *Histoire de Constantine sous la Domination Turque de 1516 à 1837*, Challonel, Constantine 1869, p. 468.

<sup>6</sup> - (FD) Haedo, " topographie et histoire générale d'Alger", traduire l'espagnol par berberuger et etnonneau. **R. A.** 1870, p. 468.

<sup>7</sup> - قانون على الأسواق وسلسلة المحاكم الشرعية، العلبة التالية 40-50، 129 وغيرها. نقلا عائشة غطاس، الدولة الجزائرية ومؤسستها، ص. 123.

عملا معا فقد ساهما في البث في النزاعات والخلافات التي كانت تنشب بين الجماعات الحرفية، كما قاما معًا بجباية الضرائب المستحقة على الحرف، وقد امتدت صلاحيات شيخ البلد حتى المجال العقاري أحيانًا، وحسب عائشة غطاس فمؤسسة مشيخة البلد ميزها تسيير ثنائي جماعي مع صلاحيات محددة لكل منهما ولعل أحدهما له صلاحيات اقتصادية وثانيها له صلاحيات إدارية اجتماعية مثل الخدمة العمومية وما يتصل بها<sup>1</sup>، وعادة ما يعين من طرف الباشا أو الداوي وقد كان للعنصر الأندلسي الدور البارز في الوظائف الحضرية بمدينة الجزائر مثلا حتى أن الغلبة كانت له وهذا يدفع للتساؤل عن سبب غياب الأسر المحلية كأسرة سالم التومي والثعالبي وأسرة سيدي السعدي وكيوان ومحمد الشريف الزهار وغيرها ومن أشهر الأسر التي تولت هذا المنصب بمدينة الجزائر أسرة الشيخ إبراهيم التمام وأسرة عاثير الأندلسية، وأسرة بوضربة الأندلسية، وعائلة بن الطبال الأندلسية<sup>2</sup>، وهذا يدفعنا للتساؤل عن التحول الذي يحدث ضمن هذه الجالية الأندلسية بعد الاحتلال، هل استمرت في المدن محافظة على نفس المميزات التي كانت لها خلال الحكم السلطاني العثماني أم حدث لها تحول؟ خاصة وأنه كان لهذا الشيخ مهام عديدة منها:

- الإشراف عما يحدث في المدينة بالاشرف على الجانب الأخلاقي بمعاينة المستهترين حيث وضع تحت تصرفه سجن خاص لذلك؛  
- مراقبة الحرف والبضائع وجباية الضرائب.

وبالتالي فشيخ البلد كان بمثابة همزة وصل بين سكان المدينة والسلطة، تخضع لإشرافه مختلف المصالح في المدينة من نظافة وصيانة الطرقات وتوفير المياه وما إلى ذلك، حيث وضع تحت تصرفه جميع الموظفين الساهرين على تلك المصالح والذين عرفوا بـ "القياد"، كقائد العيون وقائد الشوارع وقائد الزبل.. الخ، كما أن وليام شالر أشار إلى هذه المؤسسة في مذكراته بقوله «توجد حكومة محلية تشمل شيخ البلد، أو الحاكم المدني وجميع الموظفين في هذه الإدارة من الأهالي»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ص. 124.

<sup>2</sup>- ينظر عائشة غطاس، "التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية 1686-1830"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 61-62، تونس 1991، ص-ص. 126-136

كما أشار ابن عبدون أنه "يجب أن يكون صاحب المدينة إلاً رجلاً غنيًا، فقيهاً، وشيخاً لأنه في وضع حساس ومغري... الرشوة وأخذ الأموال"، ابن عبدون، ثلاث رسائل أندلسية في أدب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة 1955 نقلا عن حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر، ط. 1، الجزائر 2008، ص. 89.

<sup>3</sup>- وليام شالر، مذكرات فنصل أمريكا، ترجمة وتحقيق إسماعيل العربي، ص. 77.

وهذا يعني أن شيخ البلد يصبح بمهامه الاجتماعية وسلطته الأدبية أداة وصل بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية من جهة، وبين سلطات الإيالة من جهة أخرى<sup>1</sup> وعادة ما يساعد شيخ البلد في تسيير المدن رئيس الشرطة.

ن-رئيس الشرطة: عادة ما تستخلص القضايا المتعلقة بمسائل الأمن والشرطة من كتب القناصل والرحالة والأسرى الذين مكثوا في الجزائر خلال الفترة العثمانية، بالإضافة إلى تقارير الجواسيس والمغامرين الفرنسيين الذين حاولوا فهم طبيعة الحكم العثماني في الجزائر.

حيث تحدث شالر عن رئيس الشرطة الذي تمتد صلاحياته إلى مراقبة الحمامات وأماكن الدعارة<sup>2</sup> وقد يقصد به الكاهية الذي كان بمثابة المحافظ العام للشرطة، حيث كانت الشرطة النهارية تحت رقابة كاهية الخزناجي، أما الشرطة الليلية فتحت رقابة المزوار ويساعده قائد الزواوة وهذا الأخير كان تركي الأصل، وقد نوه القنصل الأمريكي شالر بفعالية نظام الشرطة الذي جعل المدينة تعيش في أمان حيث قال «لا توجد مدينة في العالم تبدي فيها الشرطة أكبر مما تبديه الشرطة في الجزائر التي لا تكاد تفلت عنها رقابة جريمة، كما أنه لا توجد بلد يتمتع فيها المواطن بممتلكاته بأمن أكبر»<sup>3</sup>.

أما القنصل الفرنسي فالير (Vellière) الذي زار مدينة الجزائر 1781 فقد وصف الوضع العام للجزائر بما يلي: «... ولا وجود للصوص إلا نادراً والجرائم والاختيالات تكاد تكون منعدمة ولا يمكن أن تفلت أي جريمة، وتير المدينة مصايح خافتة قليلة وتعلق الشوارع تقريباً بباب وهو الشيء الذي وفر الأمن والراحة للمواطن في منزله... ولا يمكن للمواطنين الاتصال ببعضهم البعض من خلال الأحياء السكنية وفرق الحراسة الوحيدة التي يسمح لها بفتح الأبواب ليلاً وهي خير دليل على التنظيم المحكم للأمن من المجرمين للصوص...»<sup>4</sup>.

وكان الخزناجي هو من يشرف على الرقابة العامة للشرطة، كما يوجد موظف آخر هو "قول آغا" أو "آغا القل" وهو مدير الشرطة الذي كان يشرف على نحو أربعين شخصاً مكلفين بالشرطة الداخلية للمدينة أثناء الليل<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورفات جزائرية، ص. 238 وحفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر العهد العثماني، ص. 89.

<sup>2</sup> - وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا، ترجمة وتحقيق اسماعيل العربي، ص. 77، 78.

<sup>3</sup> - وليام شالر، المصدر نفسه، ص. 77.

<sup>4</sup> - (Q, P, H) Vallières, *Mémoire sur Alger en 1781*, publié par Lucien chaillon Toulon, impnouvelle, p, 14, 15.

<sup>5</sup> - (E) Vayssette, *Histoire de Constantine sous la Domination Turque de 1516 à 1837*, Constantine 1869, p. 225.

فالمزور كان يقوم بمهام شرطة الأخلاق والمخالفات الاجتماعية بمساعدة أعوانه من الحرس وعلى رأسهم السركاجي وقائد الفحص كما كان للمزور الحق في مراقبة أهل الدعارة وتطبيق العقوبات الجسدية على المخالفين العصاة وتنفيذ عقوبة الإعدام إذا تلقى الأمر من الباي، إضافة للسهر على أمن شوارع المدينة وحراسة الزنانات (السجون)<sup>1</sup>.

أما قائد الفحص: فهذا الأخير كان رجلاً يسهر على الشؤون أقاليم الفحص، حيث يقول سعيدوني أن قائد الفحص يعتبر بمثابة رئيس الشرطة بضواحي المدن الرئيسية<sup>2</sup>، وهو مكلف بتنظيم الأعياد والمواسم وتنفيذ أحكام الشنق عندما تكون الأوامر من آغا العرب.

وقد أشاد الفرنسيون في أوائل الاحتلال بنظام الشرطة وفعاليتها حيث تبين أن الشرطة قبل الاحتلال كانت مهابة وحازمة مما جعل الناس لا يعرضون أنفسهم لتحمل العقوبات إلا نادراً<sup>3</sup>.

ك- المحتسب: ارتبطت مهمته بالحسبة وهو يستمد سلطته من الدين الإسلامي فهو المسؤول عن السير الحسن للمدينة على المستويين المادي والأخلاقي، حيث ارتبطت وظيفته بالأسواق<sup>4</sup>، فقد حصر دفتر التشريعات صلاحيات هذا الأخير في تنفيذ أسعار الأسواق ومراقبة جودة الخبز ومعاينة المحلين بالنظام بالجلد على الفور<sup>5</sup>، كما يسهر على المصلحة العامة للمدينة كصيانة الشوارع، وله صلاحيات بتدمير البنايات القديمة وإنارة المدينة<sup>6</sup>.

م- آغا الدائرة: هو أحد فرسان المخزن وكان مسؤولاً على فرق (القوم) (Gom) أي الفرق الغير نضامية حتى أنه في بعض الأحيان توكل إليه مهمة معاينة القبائل المتمردة<sup>7</sup>. ويضاف إلى هؤلاء الموظفين السامين موظفين آخرين مساعدين يديرون شؤون البايلك، غير أنهم

<sup>1</sup> - نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء العهد التركي، كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث قسنطينة 1965، ص. 76.

<sup>2</sup> - (N) Saidouni, *L'Algéroise Rural à la Fin de L'époque Ottoman (1791-1830)*, Ed par A2, CHAR Bal, islam Beyrouth 2001, p. 204.

<sup>3</sup> - (G) Dubussay, de *L'établissement des Français dans la Régence d'Alger*, t2, Paris 1839, p. 404.

<sup>4</sup> - Marsis, « considération sur la ville Musulmane te le Mutais » *recueil de la société Jean Bourdin*, vol 6 1954, p. 256.

<sup>5</sup> - موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، ش، و، ن، ت، الجزائر 1971، ص. 150

<sup>6</sup> - (A) Dévolu, *Tachrifât*, p. 22.

<sup>7</sup> - (F) Assette, *Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1516 à 1837*, p. 251.



الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

لا يتصلون بالباي مباشرة إلا عند الضرورة منهم آغا الصبايحية، شاوش محلة الشتاء، باش العلم، باش الطبل، باش المكاحلي، باش خزناجي، إضافة لموظفين القصر كقائد المقصورة، باش فراش، قائد الخبرة، الباش قهواجي... الخ.

وآخر ما يمكننا قوله أن هذه التنظيمات تميزت بالدقة كما أن التأثيرات العثمانية تبدو واضحة، حيث إن المراكز السياسية كانت حكراً على العنصر العثماني أمّا مساهمة العنصر المحلي في تسيير المؤسسات الحضرية فكانت ضئيلة.

والغرض من سرد كامل هذه التفاصيل حول التسيير الإداري للدولة العثمانية، هو التذكير بخصوصية التنظيم الإداري للسلطة العثمانية المتمثلة في الأقلية التركية حتى تتمكن من التعرف على مصير هذه الأقلية الحاكمة الممثلة للسلطة (السلطانية) في الجزائر بعد الاحتلال مباشرة وعن كيفية تعامل فرنسا مع هذه النظم الإدارية، هل احتفظت بها أو كان مصيرها هو نفس مصير الأقلية العثمانية الحاكمة واندرت هذه النظم بمجرد انهيار الحكم العثماني بالجزائر؟

هكذا كان تسيير المدن في مختلف البايكات، فكيف كان تسيير الريف خاصة وأنه كما سبق وأشرنا أن المجتمع الجزائري معظمه كان ريفياً؛ تشكل القبيلة فيه وحدة سياسية للمجتمعات الريفية لذلك احتاجت الإدارة العثمانية إلى إدارة محكمة لتسيير القبائل المشكلة للأغلبية الساحقة، حيث أدرك العثمانيون أنه لا يمكنهم السيطرة على الريف بنفس التنظيم الإداري للمدن لذلك حاولوا تسيير الأرياف بطرق مختلفة فقسموا البلاد إلى عدة أقاليم كالتالي:

### 1/ إقليم دار السلطان:

يشمل مدينة الجزائر والساحل من تنس غرباً إلى دلس شرقاً وهو يشكل جزء الإيالة الخاضعة لسلطة الداى مباشرة<sup>1</sup>، حيث يتصرف في شؤونها وإدارتها آغا العرب، وهي تتكون من ثلاث مناطق فحص مدينة الجزائر الذي يشمل على السفح الشرقي للساحل مكوناً ريف مدينة الجزائر الذي يحتوي على أملاك أعيان الأتراك وينقسم هذا الفحص إلى سبع دوائر على رأس كل منها شيخ وهي فحص بوزريعة، فحص بئر مراد راييس، فحص زاوة، فحص عين زبوجة، فحص بئر خادام، فحص القبة، فحص الحامة، ويوزع الباقي على الأوطان<sup>2</sup>، حيث قسمها بوني (bony) وبونتون (pontain) ويakonو (yacono) وغيرهم إلى أربعة أوطان مددوها شرقاً وغرباً بثلاثة مناطق عازلة

<sup>1</sup> - (p). Boyer, *L'évolution de l'Algérie Médiante Ancien Département D'Alger de 1830 à 1956*, p. 18.

<sup>2</sup>- (N) Saiedouni, *L'Algérois Rurale à la Fin de L'époque Ottomane (1791-1830)*, Dar-Al-Harb Al Islam, Beyroust 2001, p. 136.

لأسباب أمنية بين مدينة الجزائر وبايلك الغرب وهي كالتالي شرشال، قبيلة بني مناصر، وشرقاً قيادات سباو أوطان يسر في حين قسمها بوديكور إلى سبعة أوطان<sup>1</sup>، أما سعيدوني فقسمها إلى 8 أوطان وهي كالتالي الخشنة، بني موسى، بني خليل، السبت، بني جعاد، بني خليفة، وأخيراً وطن بوحلوان، حيث يقول سعيدوني أن هذا التنظيم الإداري لم يكن ناتجاً عن تعليمات الباب العالي، وإنما جاء نتيجة ممارسات محلية وقوانين معروفة حتى قبل الفترة العثمانية وهذا لا يعني أنهم لم يؤثروا بل بقيت الكثير من هذه التنظيمات إلى يومنا هذا حيث يقول بواي إن هذه التنظيمات اندمجت في تقاليد الجزائر واحتفظ بالكثير منها<sup>2</sup>.

وقد خضعت هذه الأوطان خضوعاً كلياً بحكم قربها من الإدارة المركزية ؛ من أشهرها أوطان متيجة حيث عرفت القبائل تفككاً وقهرت وفقدت شخصيتها وتركت مكانها لمجموعة صغيرة من السكان تخضع مباشرة للشيخ، وتعرف في العادة باسم الجماعة التي تعيش بالأحواش ومزارع متيجة والساحل وقد قبلت العيش تحت زعيم واحد، حيث تم المزج بينها حتى أن الوطن لم يعد يسمى باسم القبيلة الأكثر عدداً وإنما يسمى باسم اليوم الذي يعقد فيه السوق مثلاً أوطان السبت حجوط غرب البليدة غير أنه المثل الوحيد الذي يمكن ذكره<sup>3</sup>، وحسب المؤرخ بوديكور (baudicourt) فالوطن يتكون من عدة قبائل يحمل اسم القبيلة الأهم أو اسم الجبل أو الواد أو الناحية<sup>4</sup>، وفي أغلب الأحيان لم يعد الوطن إلا إقليم لقبيلة معينة وهذا النموذج من الأوطان يوجد بالمدينة حيث القبائل التي يشملها يحكمها قياد أترك<sup>5</sup>، وتشكل القبائل النمط الحقيقي للمجتمع السكاني وقبل تصنيف هذه القبائل وجب علينا تناول السياسة المتبعة من قبل الأترك إزائهم حيث اتبعوا سياسة فرق تسد، كما حاولوا دمج بعض القبائل مقدمين بعض الإغراءات وذلك لأمرين إما لقرب هذه القبائل من مركز السلطة أو لقوتها، وهذا طبعاً على حساب بعض القبائل الأخرى ومنه يمكننا تصنيف القبائل كالتالي:

أ-قبائل متحالفة: وهي قبائل المخزن المتعاونة مع الأترك التي اعتمدوا عليها في نشاطاتهم العسكرية\*، وقد وزعت على المواقع الإستراتيجية القريبة من المناطق الجبلية وبلاد القبائل، حيث طوقت

<sup>1</sup> - (L) de Baudricourt, **La Colonisation de L'Algérie**, Ses éléments, Paris, le coffre 1856, p. 271.

<sup>2</sup> - (N) Seidouni, **op cite**, p. 58.

<sup>3</sup> - (L) Boudicourt, **op cite**, P. 15, 16.

<sup>4</sup> - (L) Baudicourt, **ibid.** p. 272.

<sup>5</sup> - (L) Baudicourt, **ibid.** p- p. 267-271.

\* - يعتبر هذا الأسلوب، أسلوب عمل إداري وتقاليد قديمة بالجزائر، وهي التقاليد التي طبقها الموحدون واتبعها فيما بعد الزيانيون

تلك المناطق بحزام أمني على شكل حصون وأبراج مثل برج منايل، برج سابا وبرج تيزي وزو، برج بوغني، برج حمزة، برج سور الغزلان، وبالتالي أصبحت تشكل مناطق عازلة بين مناطق الرعية والقبائل المستقلة، كما وجد اتفاق بينهما وبين البايك مقابل بعض الإتاوات وإدارة شؤونها البحرية، ومن أهم المهام التي أوكلت إليها إبقاء قبائل الرعية تحت رحمة الأتراك والقيام بحراسة الطرق والممرات وعادة ما يكون قادتها من الأتراك<sup>1</sup>.

**ب- قبائل مستقلة:** وهي تتمركز في المناطق الجبلية كبلاد القبائل، الظهرة، الونشريس، والتخوم الشبه صحراوية تدين بالطاعة لزعمائها المحليين، حيث قام العثمانيون بالحفاظ على الخلافات فيما بين هذه القبائل سعياً لإضعافها ومنعها من التكتل<sup>2</sup>.

**ج- قبائل الرعية:** تتمركز في المنطقة الممتدة من بوحلوان غرباً إلى يسر شرقاً وكان يشرف عليها الآغا بواسطة القيادة، حيث كان الداوي يمنحها أراضي زراعية وحيول وأسلحة مقابل خدماتهم، مع إعفاءهم من المطالب المخزنية، وكان يرسل إليهم فرقا من الزمول مثل سباو لمراقبة حركتها<sup>3</sup>.

## 2/بايلك التيطري\*:

يعتبر هذا الأخير الأقرب إلى دار السلطان، وهو من أصغر البيلاكات وأفقرها وأكثرها ارتباطاً

---

بتلمسان والحفصيون ببجاية وقسنطينة، وقد عمل الأتراك على الإبقاء على هذا النوع من القبائل المتعاونة عندما تيقنوا من أهميتها في استخلاص الضرائب ومعاينة المتمردين، ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج. 4، ص. 106.

<sup>1</sup> ناصر الدين سعيدوني، "وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي تتركب عليها"، المجلة التاريخية المغربية، 7، 8، 9، 1977، ص-ص. 69-77.

<sup>2</sup> - (L) de Boudicourt, *La Colonisation de L'Algérie*, p. 278.

<sup>3</sup> - أحمد شريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف، تحقيق أحمد توفيق المدني ص. 48.

\* - حيث تم تقسيمه إلى 3 مناطق يعد سهل شلف من أكثر المناطق خصوبة تمتد جذوره الشرقية إلى إقليم دار السلطان حتى أنه ونظراً لأهميته في إدارة الرعية به أوكلت لخليفة الباي أما بقية المناطق فيتصرف فيها الغوات وقياد الدواير والزمول والمكاحلية كما كانت بعض القبائل التابعة مباشرة للباي بينما قبائل الرعية اليعقوبية بفرعيها الغرابية والشراقة تحت إدارة آغوات الدواير والزماله، أما قبائل بني عامر ومهاجر فكانت تابعة للباي، أما قبائل تلمسان السهلية والجبلية يتولى أمرها قائدان ونفس الشيء لقبائل جندل وخليفة فكانت تسير عن طريق القيادة، وهذه الأخيرة كانت تحتوي على مجموعة من قبائل الرعية منها حسين بن علي، ووزرة، وبني عيش وهوارة وريغة وحناشة وامري، وبني بويعقوب، أولاد سيدي ناجي، أولاد ديداد، بني حسين، أولاد معرف، أولاد علان... الخ، وكانت هذه القبائل بضواحي المدينة لذلك خضعت مباشرة للباي بينما القبائل البعيدة كان يعين عليها قياد وشيوخ.

(w). Esterhazy, *Domination Turque Dans L'ancienne D'Alger*, lib Charles, Gosselin, Paris 1840, p-p. 266-271.

(L)Rinn, " le royaume d'Alger sous le dernier dey", IN. R A1837, T41, p. 75.

بالسلطة المركزية<sup>1</sup> يحده شمالاً الجزائر ومن الشرق الزاب ومن الجنوب بلد الجريد ومن الغرب معسكر مساحته من الشمال إلى الجنوب 70<sup>2</sup> فرسخ ومن الشرق إلى الغرب 40 فرسخ<sup>3</sup> وهو ينقسم إدارياً إلى أربع قيادات، قيادات تل الظهرأوي، قيادات تل القبيلة، قيادات الديرة، قيادات الجنوب، وهذه بدورها تنقسم إلى قبائل العزل أو الرعية وكان على هذه الأخيرة نقل الحبوب المزروعة إلى أراضي الجزائر إضافة إلى 25 جمل والرعاة الذين يهتمون بهم<sup>4</sup>، وهذه الأخيرة تعتبر مناطق حاجزة بين منطقة الرعية والقبائل المستقلة وهي تابعة مباشرة للجزائر، إضافة لقبائل المخزن حيث تعتبر هذه الأخيرة همزة وصل بين الحاكم والمحكوم وكانت تقوم بمهام عسكرية وأخرى إدارية أما القبائل المستقلة فهذه الأخيرة ورغم التنظيم الذي وضعته الإدارة التركية غير أنها بقيت مستقلة عنها رغم دفعها للضريبة نتيجة ممارستها للتجارة في المدن والأسواق التابعة للمخزن<sup>5</sup>، ويقول رين (Rinn) أن باي التيطري يعتبر من أقل البايات سلطة رغم منصبه وعسكره وأعلامه السبعة<sup>6</sup>، حيث يشمل على المدن والمناطق التالية: المدية، الجلفة، الأغواط، بوسعادة، سور الغزلان، تيزي وزو<sup>7</sup>.

### 3/بايلك الشرق:

يحد هذا البايك من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء الكبرى، ومن الشرق الحدود التونسية ابتداء من وادي سوف ومروراً بتبسة ومن الغرب جبل البيان وقرى بني منصور ومن الجنوب الغربي القرى الصغيرة لسيدى هجرس وسيدى عيسى التي تفصله عن بايلك التيطري<sup>8</sup>، ويشمل المدن والمناطق التالية: قسنطينة، عنابة، سكيكدة، جيغل، تبسة، الأوراس، المسيلة، سطيف، بجاية، برج حمزة، البويرة، بسكرة، ورقلة<sup>9</sup>، وفي هذا القسم يعتبر تأثير الباي محدوداً إذ اقتصر على المدينتين

<sup>1</sup> - ناصر الدين سيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، المرجع السابق، ص. 120.

<sup>2</sup> - Shaw, *Voyage Dans La Régence D'Alger*, trad. de l'anglais, mac Cathy, Tunis, Paris 1830. p. 316.

<sup>3</sup> - (F) Pharaon, « notice sur les tribus de la subdivision de Médéa », **RA.** 1857-1858. T2. P. 47.

<sup>4</sup> - (B) Aucapitaine Fedenenn, « Notice sur histoire et désignation de Beylik de Titrai », **R. A.** 1865, p. 115.

<sup>5</sup> - (LRinn, «le royaume d'Alger sous le dernier dey» , in **R. A.** 1837 T 41, p. 124.

<sup>6</sup> - (L) Rinn, **ibid.** p. 135.

<sup>7</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، الجزائر 2011، ص. 26.

<sup>8</sup> - Vaysette , « Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837 » , **in recueil des notices de société archéologique** p-p. 264-265.

<sup>9</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية الجزائرية الولاية -البلدية 1962-1516، ص. 26.

الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطنة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

الرئيسيتين قسنطينة وعنابة والأرياف القريبة ويعود السبب إلى شاسعة البايك، وإلى وجود عائلات قوية تتقاسم ملكية الأراضي الزراعية واستغلالها مع الإدارة العثمانية أمثال أولاد دراج، أولاد سيدي الشريف أمزيان، أولاد مقران<sup>1</sup>، أولاد سيدي عبيد المقيمون في البلاد الجزائرية يحتلون كامل المجال الواقع جنوب مدينة تبسة، ويضم هذا الفضاء قرية قنيس التي تقع على حوالي 100 كم غرب تبسة وقد ظهرها في البداية كعائلة مرابطية محدودة عدديا بالمثلث الذي تحتله القبيلة وهو قنيس وبئر العاتر وجبل فوة<sup>2</sup>، كما اعتمدوا على سياسة الصفوف منهم قبائل الحراكتة ضواحي عين البيضاء، وكانت قبائل الرعية بهذا البايك تتمركز في المناطق السهلية الداخلية مثل عين مليلة، ميله، سطيف، عين بسام، واد زناقي، المسيلة، العلمة، ساحل عنابة إيدوغ، سكيكدة<sup>3</sup>، كما أن التنظيم الأكثر انتشارًا في باييك قسنطينة هو نظام العزلية<sup>4</sup>.

#### 4/باييك الغرب:

استنادًا إلى استرهازي (Esterhazy) فإن باييك وهران أسس عام 1563م<sup>5</sup>، على يد حسن باشا بن خير الدين\*، وتمتد حدوده من الحدود المغربية غربًا حتى حدود ولاية عين الدفلة حاليًا وتشمل المدن والمناطق وهران وتلمسان، معسكر، مستغانم، غليزان، سعيدة، الشلف<sup>6</sup>، وعلى أية حال فإن أول تنظيم إقليمي للبلاد كان في هذه المرحلة، حيث رأى الحكام العثمانيون ومنهم حسن بن خير الدين (1544-1552) أنه لا يمكن حكم البلاد الشاسعة إلا من خلال تنصيب ممثلين للحكومة في الأقاليم البعيدة لتدعيم سلطة الباي في هذه المناطق وذلك بهدف:

- استتاب الأمن العمومي وقمع الانتفاضات المحلية.

<sup>1</sup> - (L). Féraud, Charles, **Histoire des Villes de la Provence de Constantine Bougie**. Arnolet, 1869, p. 299 .

<sup>2</sup> -الازهر الماجري: القبيلة الولائية والاستعمار اولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830-1890، مسار التفكيك وآليات المقاومة، المطبعة المغاربية للطباعة والاشهار الشرقية 2. ت تونس 2013، ص. 22.

<sup>3</sup> - لمزيد من التفاصيل عن قبائل الرعية بباييك الشرق ينظر:

(L). Rinn, «Le Royaume d'Alger Sous Le Dernier Dey», **R A.** 1837, T. 41, p. 149.

<sup>4</sup> - (M). Emérite, « Les Liaisons Terrestres Entre Le Soudan et L'Afrique du Nord au XVIII siècle » **extrait des travaux de recherche Saharien TXI**, Alger 1954, p. 55.

ويؤكد أن البايك كان يؤجر الأراضي لبعض القبائل والخواص مقابل دفع الضرائب وتأدية بعض الخدمات.

<sup>5</sup> - (p) Boyer, **Beys et Beyliks**, essais sur les origines de l'administration provinciale dans la régence d'Alger, p. 166.

\* حسن بن خير الدين هو أحد بيلربايات الجزائر وقد حكم ثلاث مرات.

<sup>6</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية الجزائرية، الولاية - البلدية 1516-1962، ص. 26.

- تزويد خزينة الدولة بموارد مالية محلية.

- الحضور الدائم للدولة بالمناطق الداخلية والبعيدة بعد إحداث الإدارة المحلية للبايات.

ورغم أن البايات كانوا يتمتعون بسلطات كبيرة ضمن حدودهم الإقليمية بتفويض من الداوي، فهي لم تكن مطلقة بل مقيدة بمجموعة من القرارات خوفاً من تطورها إلى الاستقلالية<sup>1</sup>، وكان يساعد الباي في تسيير الأرياف موظفين تابعين للجهاز المركزي الخاضعين للموظفين السامين وهم على التوالي:

أ- الآغوات: غالباً ما كان هؤلاء يختارون من العنصر المحلي على عكس البايات حيث كانوا يقومون بدور الوساطة بين الباي والأهالي إذ يستمعون إلى شكواهم ويعرضونها على الباي، وقد حضوا بامتيازات مادية عديدة مما يجعل منصب الآغوية في أغلب الأحيان محل منافسة شديدة<sup>2</sup>، كما أنه كان يقوم بمراقبة الباي وإرسال تقارير منتظمة عنه إلى الداوي وتنفيذ حكم الإعدام فيه إذا صدرت أحكام بذلك<sup>3</sup>، وقد كان يتكفل بالمحافظة على الأمن العمومي واستتاب النظام والهدوء، وذلك بواسطة القيام بالحملة التآديبية ضد السكان والعشائر المتمردة<sup>4</sup>.

ب- القيادة: يختار من طرف الآغا ويعين من طرف الباي بتلقيه البرنوس الأحمر<sup>5</sup>، يتمتع هؤلاء بسلطات متنوعة مدنية، عسكرية، أمنية، قضائية وجنائية<sup>6</sup>، سواء كانوا أتراكاً أو كراغلة والبعض يقول أنهم يختارون من العائلات الكبرى ذات النفوذ إذ أثبتوا كفاءتهم، وهؤلاء يحكمون في الأوطان ويمثلون الأوجاق وعادة ما كانوا يعقدون اجتماعات دورية لتنسيق سياستهم<sup>7</sup>، وتمثل مهامهم في مراقبة القبائل والشيوخ ورؤساء الفرق الذين يديرون القبائل مباشرة ويفرضون الغرامات، حتى أنهم يجبرون الأهالي على القيام بأعمال الصخرة وهؤلاء القيادة عادة لا يتلقون مرتباتهم من الحكومة، بل يأخذونها بسخاء كبير من رسومات الجباية والغرامات<sup>8</sup> كما أنهم يشرفون على الأمن والحد من النزاعات والمشاجرات بين أفراد

<sup>1</sup> - محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص. 74.

<sup>2</sup> - (L) Baudricourt, **La Guerre et le Gouvernement de L'Algérie**, Sagnier et Bray, Paris 1853, p. 276.

<sup>3</sup> - Colombé, **L'Algérie Turque**, Paris 1875, p. 87.

<sup>4</sup> - Ferdemann et capitaine, « Notice Sur l'Histoire de L'administration de Beylike du Titteri » , IN R A. 1865. T. 9, p. 280.

<sup>5</sup> - (P) Boyer, **L'évolution de l'Algérie médiane**, p 34. et Baudricourt, **La Colonisation de l'Algérie**, Jacques le Coffre Paris 1856, P. 272, 273.

<sup>6</sup> - (P). Boyer, **Ibid**, p-p. 271-273.

<sup>7</sup> - (P) Boyer, **Ibid**, p. 34. et Baudricourt, **La Colonisation de L'Algérie**, p, 272, 273.

<sup>8</sup> - (C) Bontemps, **Manuel des Institution algériennes de La Domination Turque à L'indépendance**, Paris, Ed. Cujas. Vol1, Paris, p. 48.

القبائل والشيوخ حيث كان لهم مساهمة في المجال القضائي والجنائي<sup>1</sup>.

كما لا يفوتنا الذكر أنّ هؤلاء القياد بدورهم لم يكونوا بعيدين عن تعاطي الرشوة، حيث إن بعض القبائل تشتري حمايتهم وسكوتهم فيما يخص الضرائب<sup>2</sup>، وفي حالات كثيرة كان شيخ القبيلة يجمع بين لقب شيخ القبيلة ولقب قائد "الوطن"<sup>3</sup> لأن الباي كان يختار القائد من القبيلة نفسها، وهذه السياسة كانت من أهم الوسائل الناجعة لضمان تعبئة أفراد القبيلة وذلك حتى لا تشعر القبيلة بضغط أجنبي عليها ما دام شيخ القبيلة نفسه يقوم بدور القائد، بل أنه في بعض الأحيان يحتفظ باسم "الشيخ"<sup>4</sup> هذا طبعاً بالنسبة للمناطق الخاضعة، بينما الجهات التي لم يصلها نفوذ السلطة المركزية وحافظت على استقلالها فقد كان لشيوخها حق التصرف المطلق في شؤونها، وليس عليهم إزاء الحكام سوى تقديم ضريبة رمزية كلما اضطرتهم الظروف إلى ذلك<sup>5</sup>.

ومما سبق نستخلص أنّ مهام القائد متعددة، فوظيفته لها طابع سياسي واقتصادي وقضائي في آن واحد وهو شخصية مهمة في إرساء وتدعيم سلطة الدولة من خلال التعاون مع حكم البايلك، كما أن العمل بأسلوب القياد كان له التأثير في تسيير السكان وتأطيرهم لفائدة السلطة والحكم آنذاك في المدن الكبيرة البعيدة عن مقر البايلك، وعادة ما يساعد القائد في تسيير الأرياف.

**ج-الشيخ:** يختار هؤلاء عادة من بين أفراد القبيلة، وينصبون بارتدائهم برنوساً من الصوف الأبيض فوق برنوسهم العادي<sup>6</sup>، وعادة ما يكونون مسئولين عن شؤون القبيلة باعتبارهم وسطاء بين الرعية والقياد؛ وتتمثل مهام هذا الأخير فيما يلي:

1- تمثيل القبيلة ورئاسة مجلس الأعيان أين يتم اتخاذ القرارات بالإجماع.

2- إضافة لمهام متداخلة اقتصادية، اجتماعية، أمنية، وقضائية، كمراقبة الحرث والحصاد، توزيع

<sup>1</sup> - (N) Saidouni, *L'Algérie Rurale à La Fin de L'époque Ottomane*, p, 131, 132.

<sup>2</sup> - (L) de Baudricourt, *La Colonisation des Institution de la Domination Turque à L'indépendance*, pariât vol 1, p-p. 272, 273.

<sup>3</sup> - (L) Rinn, «Le Royaume D'Alger Sous le Dernier Dey», IN. **R A. 1898**. P. 149.

<sup>4</sup> - (M) Bodin, *La Brève Chronique de Bey Hassan*, extraite et traduite de Tal'sad isso'oud de Mazari BSGAO , 1924, p. 30.

\* - وكان هؤلاء القياد يتعاملون مع شيوخ قبائل الرعية الذين كانوا يتولون عملية جمع الضرائب وضبط سجلات الضرائب الخاصة بأسماء الأعراس والقبائل والأفراد.

<sup>5</sup> - (L)Baudricourt, *La Guerre et Le Gouvernement de L'Algérie*, p. 174.

<sup>6</sup> - (N. E) Saidouni, , *L'Algérie Rural à la Fin de L'époque Ottomane (1791-1830)*, par Al- Harb-Al-Islami, Beyrou 2001, p. 134.

الأعمال للعائلات وتقسيم الأراضي، جباية الضرائب كل هذه المهام تحت رعاية القيادة؛ كما كان كل شيخ حريص على توجيه ما يتحصل عليه من جبايات لمخازن البايك<sup>1</sup>، وحسب سعيدوني كان بإمكان الشيخ أن يلقب بشيخ الشيوخ من طرف آغا العرب، وأن بعض الشيوخ قد تمكنوا من الاتصال مباشرة مع آغا العرب دون الرجوع إلى قياد الأوطان.

د- قائد الدوار: يلي شيخ القبيلة، له صلاحيات محدودة إذ لا تتجاوز نطاق الدوار<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن سلطة الأتراك العثمانيون ونفوذهم في الريف الجزائري، كان مقصوراً على القيادة والأغوات والمحلات العسكرية التي كانت تجوب الأرياف في مواسم محددة والحاميات العسكرية المرابطة في الأبراج وقد كان عددهم ضعيف مقارنة بمساحة البلاد وعدد السكان القاطنين، ولهذا أشاطر أرزقي شويتام فيما ذهب إليه بأن الأرياف كانت بيد القوى المحلية المتمثلة في قبائل المخزن والزعامات القبليّة<sup>3</sup>، لذلك أوجد العثمانيون في الجزائر طريقة إدارية محكمة تمثلت في حكم الجزائريين بالجزائريين دون تدخل مباشرة منهم إلا عند الضرورة القصوى، وقد يكون هذا من بين أهم الأسباب التي أبقت على السلطات المحلية النابعة من المجتمع والتي ساهمت بدور كبير في الحفاظ على ثوابت المجتمع الجزائري ممثلة في السلطة التقليدية والكارزمية كما وضحتها ماكس فيبر، وهذه السلطات هي التي دخلت في صراع مع السلطة الاستعمارية فيما بعد ولم تسمح باختيار المجتمع الجزائري بمجرد سقوط سلطة العثمانيين (السلطانية) سنة 1830م.

هذه كانت أهم المؤسسات الإدارية سواء في المدن أو الريف الذي أوجدها العثمانيون في الجزائر فهل غيرت فرنسا هذه التنظيمات أم أبقتهما؟ وما الذي تحول في تنظيم الجزائر إدارياً بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر؟ فنظام الحكم العثماني كما سبق وأشرنا في رسالة الماجستير ينقسم إلى قسمين: الصبغة المدنية تتمثل في الداى الذي عادة ما يلجأ إلى العلماء لحل المشاكل العويصة، أما الصبغة العسكرية فتتمثل في الديوان والذي يتشكل من غالبية عسكرية عادة ما تتحكم في عزل الداى أو إقراره، وأهم ما يتميز به هذا النظام أنه لا مركزي في تسيير شؤون الإيالة، إضافة إلى تميزه بالقسوة في العقوبات الشرعية والتقاضي وتنفيذ الأحكام، وقد تميز في أواخر عهده بالفوضى والاضطرابات

<sup>1</sup> - (P). Boyer, *L'évolution de L'Algérie Médiane* (ancien département de l'Algérie de 1830 à 1956, Paris , Maisonnrie 1960, p. 36.

<sup>2</sup> - (C) Bontems, *Manuel des Institutions algériennes*, p. 60.

<sup>3</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته 1830-1519، ص. 301.



الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطنة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

والقلائل<sup>1</sup> مما زاد في انعدام الأمن والاستقرار في البلاد<sup>2</sup>، خاصة في النصف الثاني من القرن 18م، إضافة إلى انتشار التعفن الإداري والاجتماعي كالرشوة والتوكل والغش، وقد بلغ فساد الإدارة العثمانية غايته عند مطلع القرن 19م، وعلى رأي سعد الله كيف يكون موقف الفرنسيين من هذه الإدارة بعد احتلالهم للجزائر؟ وما الجديد الذي أدخلوه عليها<sup>3</sup>؟

### ثالثا-التنظيم العسكري والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر العثمانية

هذه كانت حال المؤسسات الإدارية التي تمكن أو حاول العثمانيون من خلالها التحكم في القطر الجزائري، لكن الأكد أن المؤسسات الإدارية هذه بحاجة إلى مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية ليتمكن العثمانيون من بسط سيطرتهم وسلطتهم على هذا المجتمع من جميع جوانبه لذلك يجب أن نتعرف على أهم المؤسسات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ساندت وسيرت المجتمع الجزائري في ظل الحكم العثماني.

#### 1- المؤسسة العسكرية:

من خلال ما سبق يمكننا القول إن الديوان الخاص يشكل المؤسسة العسكرية لسلطة الدايات وهو يعمل على تطبيق قوانين وقرارات سلطة الدايات؛ وأن أهم ما يميز المؤسسة العسكرية للدولة العثمانية في الجزائر ما يلي:

يرسل أغلبية عناصر الجيش من منطقة آسيا الصغرى، حيث كان الدايات يرسلون العملاء إلى الشرق ويقوم هؤلاء بتوزيع النقود وتقديم إجراءات كثيرة في الجزائر كالفتيات الحسان والشوارع المرمرية، وقد كان عدد المتطوعين يختلف من سنة لأخرى حسب الوضع الاقتصادي للبلاد حيث قدرت نسبة المتطوعين بين سنتي 1800-1830 بحوالي 200 شخص سنويًا<sup>4</sup> ويتشكلون من عدة فرق منهم.

أ-الانكشارية: سيطر هؤلاء على جميع مقاليد الدولة في الجزائر، وغالبًا ما كان الدايات نفسه يعين

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 55.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير (1779م-1796م)، دبلوم الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، قسنطينة 1979، ص. 29.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 55.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 48.

من هذه الطبقة بعد حدوث ثورة داخل القصر<sup>1</sup>.

أما عن كيفية تجنيدهم فإنها تتم بطلب من الداى، ويكلف بالمهمة وكلاء الجزائر المقيمين ببعض مدن آسيا الصغرى أو جزر بحر إيجه منها مدينة سيرين وكريت وجنقاله، أو وفود مكلفون بمهام من أفراد الجيش ويتأس كل وفد ضابط، وكانت عملية التجنيد في الأراضي العثمانية تكلف الكثير للجزيرة الجزائرية خاصة وأن هؤلاء المجندون يجلبون من مختلف المدن حيث ذكر فوننوردي بارادي

(Venture de Paradis) في القرن 18 بأن الجند يأتون من سمين وقاراماتي وأوستناش<sup>2</sup>، كما أن التجنيد يشمل جميع المقاطعات التابعة للدولة العثمانية سواء المتواجدة بأوروبا أو آسيا، فبالنسبة للمقاطعات الواقعة بالقسم الأوروبي نذكر روملي ومورة إضافة إلى مدن تكيرداغ وسيلقري ومالقرة وادرنة وصوفيا... الخ، أما مدن جزر بحر إيجه فنذكر تدينوس زميتلاندا وأوبه وقوس وكريت وقبرص ورودوس<sup>3</sup>، غير أن أكبر الأعداد من المجندين كانت تأتي من الأناضول أي من فارس وفان وأراضي الروم وطرابزون وديار بكر وفيزيسوم وقربوت ومالطية... الخ<sup>4</sup>، إضافة إلى عناصر أخرى أتت من تونس وطرابلس وجبل طارق وليفورنة<sup>5</sup> خاصة في الأعوام الأخيرة من تاريخ الجزائر العثمانية حين قل التجنيد من الأراضي العثمانية وبالأخص حين فرض الحصار على الجزائر ابتداء من عام 1827م، وقدوم هؤلاء الجنود من مختلف بقاع العالم يبين لنا نوعية الفئة التي حكمت الجزائر لأن الداى فيما بعد يختار من الأوجاق، وبالتالي فلا نستغرب الصراعات والفساد الذي أصاب جهاز الحكم العثماني في الجزائر خاصة أواخر عهد الدايات، فهم لم يكونوا في المستوى الذي يطمح فيه الأهالي وبعيدين كل البعد عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه السكان لذلك حلت محلهم السلطات الأخرى المتمثلة في الكاريزمية والتقليدية، وهي من تولت لواء الدفاع عن ثوابت هذا المجتمع بعد الاحتلال الفرنسي لأن هؤلاء الأتراك لم تكن تجمعهم بالمجتمع سوى سلطة الحكم، وبمجرد انهيارها لم يعد هناك سببا لبقائهم في الجزائر.

أما عن وسطهم الاجتماعي وحسب ما أشارت إليه زكية زهرة أننا لا نملك عن ذلك إلا ما ذكرته بعض المصادر الأجنبية، والتي وصفتها في بعض الأحيان بنوع من المغالاة « فهم رعاة متشردون وبؤساء

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 49.

<sup>2</sup> - (V) Paradis, *Alger au 18siècle, Tunis*, p. 58.

<sup>3</sup> - (M)Colombe, "Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence d'Alger", in **R. A. 1943**, p, 171, 174.

<sup>4</sup> - (M)Colombe, **Ibid.** p. 179.

<sup>5</sup> - عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص. 72.

وأشقياء يأتون إلى الجزائر بحثًا عن المال والشهرة، وبالتالي ما يمكن قوله أن هؤلاء الجند كانوا ينحدرون من أوساط فقيرة، وقد كان التجنيد بالنسبة لهم فرصة لهم للخروج من الوضعية المعاشية في ديارهم»<sup>1</sup>، مع هذا كانوا يتميزون بالانضباط والشجاعة والتواضع إضافة للخشونة والتهور نحو المواطنين حيث يسكون العمود الفقري للنظام القائم\*، وقد كان الجزائريون يطلقون عليهم كباش أنضوليا لكونهم حمرا سمنا أما تسميتهم الرسمية فهم اليولداش<sup>2</sup>، يرأسهم الآغا وهو القائد الأعلى للجيش يعين في منصبه لمدة شهرين فقط لذا يعرف بآغا الهلالين، ثم يحال بعدها على التقاعد حيث يصبح يدعى بمنزول آغا أو معزول آغا، هذا خلال مدة تولية المنصب يقيم في منزل خاص، تسلم له كل مساء مفاتيح المدينة، كما تعطى الأوامر باسمه إلى فرق الجيش ولا يغادر منزله إلا لحضور اجتماعات الديوان ودفن أجور الإنكشارية، ومن صلاحيات كذلك معاقبة الأتراك سريعًا بمنزله سواء بالسجن أو بالضرب أو بالقتل إذا أمره الداي بذلك، وحتى بعد إحالته على التقاعد فهو يحظى بكل الاحترام<sup>3</sup> ويكون له حق حضور اجتماعات الديوان لكن كملاحظ فقط؛ وكثيرًا ما أوكلت لهم بعد تقاعدهم مهام الإشراف على مؤسسات الأوقاف على سبيل الخيرات كوكلاء.

وتتمثل مهام الانكشارية فيما يلي:

- 1- حماية الدولة للحفاظ عليها من أي عدوان خارجي.
- 2- حراسة النوبة وهذه الأخيرة تقوم بحراسة القلاع والحصون والأبراج، وتتواجد في كل قطر من الإيالة.
- 3- تشكيل فرق المحلة وهي فرق من الجيش الإنكشاري التي تتوجه إلى البايلكات الثلاث سواء لجباية الضرائب والتي تتم في شهر أفريل أو معاقبة القبائل الثائرة، وعادة ما ينقسم الجند في المحلة إلى خيم وكل خيمة إلى مجموعة من العشرات، ويترأس كل محلة ضابط برتبة باياباشي ويلقب أثناء أداء

<sup>1</sup> - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص. 72.

\* - عند وصول الجنود الجدد إلى الجزائر فهم يسجلون من قبل الباش كاتب في سجلات الانكشارية حيث يقيد الاسم والبلد وبعض أوصافه كلون بشرته وقامته وتاريخ انخراطه واسم الثكنة التي يعين فيها ورقم الأوجاق الذي ينظم إليه واسم الأردن باشي الذي يخضع لأوامره ولأجره الذي يستلمه.

Venture de Paradis, **Alger au XVIII e siècle**, p. 57.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 49.

<sup>3</sup> - (J) Deny. « Le Registre de Solde des Janissaires Conservé à la Bibliothèque Nationale D'Alger », IN R. A. 1943, p. 43.

مهمته بأغا المحلة وعادة ما يؤدي الإنكشاري مهامه في المحلات ثم يعين بعد ذلك في النوبات<sup>1</sup>.

وآخر ما يمكننا قوله عن هذا التنظيم، أنه أدى دوره في الجزائر كتنظيم عسكري سير وفق قوانين خاصة، وأبرز بسالته في القتال في عدة معارك، كما ساهم كقوة من الفئات الاجتماعية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال نشاطه الحربي التجاري الذي مارسه خارج الثكنات أو من خلال أعماله الخيرية في مجال الأوقاف، غير أن أكثر ما يعاب على هذه الفرقة هي حرمان العنصر المحلي من الانخراط في صفوفها إذ بقيت حكرًا على العنصر التركي والكرغلي فكبرت بذلك الهوة بين الحاكم والمحكوم، أضف إلى ذلك أن هذه الفرقة كانت وراء اغتياالات الحكام في الجزائر ولذلك قام الداوي علي خوجة\*، باستئصال شوكة الجيش الإنكشاري ووضع حد لتجاوزاته، فكان ذلك مؤشر لنهاية هذا التنظيم العسكري الذي قضى عليه نهائيًا في الدولة العثمانية عام 1826 في الواقعة الخيرية على يد السلطان العثماني محمود الثاني<sup>3</sup>.

**ب- فرق الزواوة:** وهؤلاء يقومون بمساعدة الجيش الإنكشاري، وهم ليسوا جيش نظامي بل رجال توفرهم القبائل الموالية للبايالك، وعادة ما تستدعى هذه الفرق للانضمام إلى الجيش الإنكشاري في حالات خاصة كاندلاع الحرب بين الجزائر وبلد آخر<sup>4</sup>، أو عند خروج الجيش في محلة ضد القبائل الثائرة ولجمع الضرائب، ويشكل فرق الزواوة الفرسان بينما الأتراك والكراغلة فيشكلون المدفعية<sup>5</sup>، وهم يقيمون في المحلات في خيم خاصة يقدم لهم البايلك عدة امتيازات كإعفائهم من الضرائب<sup>6</sup>، وما يمكننا قوله أنهم يمثلون القوة المحلية للأهالي ويمثلون السلطة الحاكمة (السلطانية) من خلال فرض قوتها العسكرية، فكيف سيكون مصير هؤلاء بعد الاحتلال؟ هل سيحافظون على قوتهم ضمن السلطة الفرنسية (العقلانية)؟ أو يحاولون أن يشكلوا قوة محلية تحاول الصراع للبقاء في ظل هويتها الجزائرية؟

<sup>1</sup> - (V)de Paradis, **Alger au XIIIe siècle**, p. 64.

\* - علي خوجة الذي تولى الحكم ( 1816-1818 ) حيث كان على دراية أن الجنس الإنكشاري الذي ولاه سوف يعمل على تنحيته حيث قام بنقل مقر الحكم من قصر الجينية إلى القصبة وأحاط به كل من يثق بهم كما ولى العديد من الجزائريين حمايته، وعندما حاول الإنكشارية تصفيته قام بتصفيتهم حيث لقي الكثير من الإنكشارية حتفهم وقد بلغ عدد قتلاهم حوالي 500 رجل، أحمد شريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف، تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980، ص. 136، 137.

<sup>3</sup> - عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ص. 90.

<sup>4</sup> - (A) Dévolu, **Tachrifât**, p. 26.

<sup>5</sup> - وليام شالر، مذكرات، تحقيق وتعريب إسماعيل العربي، ص. 55.

<sup>6</sup> - (V)De Paradis, **Alger au XVIII e siècle**, , p. 13.

ج- طائفة رياس البحر: تشمل بالدرجة الأولى الرياس مالكي السفن وكذلك البحارة وعمال الصيانة كالنجارين والجلافطة\* ، وقد تكونت من خليط ممتاز من العناصر المحلية إضافة إلى أعلاج أوروبا الذين أسلموا وانضموا إلى بحرية الجزائر وكذلك البحارة الذين قدموا من المشرق الإسلامي وآخرون قدموا من الأندلس<sup>1</sup>، ولم يكن رجال طائفة رياس البحر عاديين باعتراف الكتاب الغربيين أنفسهم حيث أجهرتهم حنكتهم وشجاعتهم ونظامهم إذ يذكر هايدو (Haedo) أن رجال البحرية الجزائرية كانوا يجوبون البحار من الفجر إلى الغروب وخلال الشتاء والربيع دون خوف ويسخرون من السفن المسيحية وكأنهم يخرجون لصيد الأرناب<sup>2</sup>، وبالتالي فقد كان لهذه الفئات دور في تثبيت السلطة الحاكمة (السلطانية) في صراعها مع مختلف الدول الأجنبية، وهذا يجعلنا نتساءل حول مصير هؤلاء بعد سقوط الحكم العثماني في الجزائر؟ هل حولوا ولائهم إلى السلطة الجديدة أم بحثوا عن سلطات أخرى نابعة من مجتمعهم حتى تساعدهم في الحفاظ على ثوابتهم ضد كل التحولات التي أرادت السلطة الاستعمارية (العقلانية) فرضها من خلال مختلف القوانين التي أحدثتها. ؟

فقد كان النظام البحري في الجزائر محكما، إذ شكلت بحرية إيالة الجزائر مدرسة لتكوين الرجال، حيث إن الاستعدادات والتدريبات لا تنقطع ويصور غرامون جيدا هذه الوضعية إذ يقول أنّ الرياس يعتبر القائد الأوحده على متن سفينته، سواء كان مورسيكيا أو أسودا أو كرغليا، فقد كان الجميع يخضعون له حتى الإنكشاريون الذين على ظهر السفينة<sup>3</sup>؛ وقد كان لهذه الطائفة دور كبير سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

د- المخازنية: هم قبائل المخزن المتحالفة مع السلطة، تتمتع بامتيازات عديدة مقابل التزامات وخدمات تؤديها للسلطة<sup>4</sup>، كما يعرفها سعيدوني بقبائل الاصطناعية، حيث تحظى بحق استغلال الأراضي مع إعفائها من الضرائب مقابل تأديتها للخدمات العسكرية، وقد انتشرت في البايليكات الثلاثة وضواحي دار السلطان حيث تتمركز بصفة خاصة في الأراضي الزراعية السهلية بالقرب من

\* - الجلافطة: هم الذين يسدون خزوز السفن بالزفت أو بمادة عازلة.

<sup>1</sup> - (A) Dévolu, « La Marine de la Régence D'Alger, », in R. A. 1869. T 31 1869, p. 387.

<sup>2</sup> - (F D)Haedo, «Topographie et Histoire Générale d'Alger», trad de l'espagnol par dr Monereau et A. berberugger, R. A. No 83, 1870, p. 45.

<sup>3</sup> - (H. D) de Grammont, « La Course L'esclavage et La Rédemption à Alger » in **Revue Historique**, mai – août 1984. T 25, Paris ancienne librairie, guerre baillière et cie, Alacon, 1884, p. 19.

<sup>4</sup> - (L) Rinn, « Le Royaume d'Alger Sous le Dernier Dey », IN R. A. 1898, p. 127.

الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

الأبراج وفي الأماكن التي تقام بها الأسواق الأسبوعية وفي أهم الطرقات التي كانت توجد بها المنشآت الإستراتيجية مثل الجسور ومطامر تخزين الحبوب والطواحن<sup>1</sup> وغيرها.

فبالنسبة لبايلك التيطري هناك قبائل العبيد والدواوير وهم يشكلون قوما من 600 فارسا دائمي الاستعداد لخدمة السلطة، وعادة ما يستعملون لضمان أمن الطرقات وجباية الضرائب وقمع القبائل الثائرة، إضافة إلى أولاد مختار، كما أن الباي كان يأخذ من قبائل الرعية أثناء الحملات الكبرى كتائب مسلحة تدعى خطأ مخزن<sup>2</sup>.

أما ببايلك الغرب فتنقسم قبائل المخزن إلى مخزن أعلى (المخزن الكبير) وإلى مخزن أسفل (المخزن الصغير)<sup>3</sup>، حيث يضم الصنف الأول قبائل "الدواير" و"الزمالة" وهي دون غيرها تتمتع بكامل الصلاحيات، بينما الصنف الثاني يضم عدداً كبيراً من القبائل غير أنها ليست في خدمة السلطة بصفة دائمة حيث لا تستدعى إلاّ عند الحاجة للقيام ببعض الخدمات العسكرية منها قبائل الغرابة والبرجية وبني شقران وسحرارة والمكاحلية وعكرمة والحشم.. الخ<sup>4</sup>.

أما عن بايلك قسنطينة فيوضح ابن العطار ان انخراط حضر قسنطينة وعائلة الفقون، قد شجع العثمانيين على التوغل في الداخل وتوفير الطاعة بالمناطق الداخلية والتقدم نحو الجنوب الشرقي، إضافة إلى تحسن ولاد صاولة بجبال الزاب، أما الدواودة فكان مجالهم الجهة الجنوبية الشرقية، بينما تقاسم السلطة الحنانشة التي تسيطر على الطريق التجاري بين قسنطينة وتونس<sup>5</sup> وحلفاؤهم مثل النمامشة وقرفة ومرداس بالمناطق الأكثر انفتاحا على شمال عنابة وسوق أهراس إلى فيصل ولاد صاولة<sup>6</sup>، وتمثل دور هذه الأخيرة في الأرياف خاصة حيث كانت تمثل الجهاز الاقتصادي والعسكري والإداري\* الذي اعتمدت

<sup>1</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519-1830، ص. 239.

<sup>2</sup> - (L) Boyer, , **Evolution de l'Algérie médiane**, P. 30, 31.

<sup>3</sup> - أحمد بن يوسف الزباني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقدم وتعليق المهدي بوعبدلي، شركة النشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص. 239.

<sup>4</sup> - (v)Dejardins, " La Commune de Dublineau", in **B. S. G. A. O.** , 1950 t. 73, P. 42. 43.

<sup>5</sup> - (I) Graneraudous, **Histoire Sociale de L'Islam Méditerranéen** , Histoire Sociale de Constantine au 18 è siècle , section de madame luceti, p. 22.

<sup>6</sup> - احمد مبارك العطار، تاريخ قسنطينة، تحقيق عبد الله حمادي، دار الفاتر للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر 2011، ص. 57.

\* - تنظيمها: وكانت تسير هذه الأخيرة وفق تنظيم محكم، حيث كان الدايات والبايات يعينون على رأسها شيوخاً وقياداً وأغوات وخلفاء البايات، وطبعا هذه التعيينات تخضع لمقاييس معينة، فالقبائل القوية عادة ما يسمح لها بتعيين شيوخها بنفيها أما قبائل الزمول والعبي والدواير فالإدارة هي من كانت تتولى تعيين رؤسائها وعليهم بتقديم مبلغ حق تقليد القندورة، وقد تركت لبعض قبائل المخزن حرية

الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطنة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

عليه الإدارة العثمانية لاستخلاص الضرائب واستغلال الأراضي الزراعية وحفظ الأمن والاستقرار إضافة لتسيير شؤون المجتمع الريفي، حيث كانت تساهم في تزويد البلاط بقسط وافر من الإنتاج الزراعي والحيواني، كما أنها توفر جزءًا كبيرًا من المواد المالية المستخلصة من مختلف أنواع الضرائب مثل الزكاة والعشور والحكور وغيرها<sup>1</sup>، إضافة طبعًا لدورها العسكري حيث كانت الوظيفة الرئيسية لهذه القبائل تتمثل في ضمان لأمن في البلاد ويتضح هذا من نقاط تركزها إذ غالبًا ما تتواجد قرب الأسواق الجهوية وفي الطرق الثانوية والرئيسية، كما أنها أدت دور الشرطة بكل يقظة وكانت أجمع الأساليب في تدعيم الحكم العثماني بالمنطقة والجدول التالي يوضح عدد القبائل المخزنية:

نوع القبائل	دار السلطان	بايلك التيطري	بايلك الغرب	بايلك قسنطينة
قبائل مخزنية محاربة	19	09	36	25
مخزنية غير محاربة	7	05	10	22
قبائل رعية	11	23	56	14
قبائل حليفة	20	12	29	25
قبائل مستقلة	23	13	26	<sup>2</sup> 138

ومما لاشك فيه أن هذه القبائل قد أدت دور الشرطة بكل يقظة وكانت من أجمع الأساليب في تدعيم الحكم العثماني بالمنطقة، حيث اعتبر الكثير من المؤرخين في هذه الفترة أن قوة الوجود العثماني تكمن في الاستناد إلى هذه المؤسسة.

إضافة لدورها الإداري فهي كانت تمثل الجهاز السياسي الحقيقي للعثمانيين في الريف فكانت بمثابة حلقة وصل بين الحكام والأهالي، كما تمثل دورها في توفير الأعوان الإداريين المكلفين بجمع الضرائب من قبائل الرعية، ومراقبة وتسيير شؤونها وإحصاء وجود أفرادها وبالتالي فهي تقدم الدعم

تسيير شؤونها الداخلية للضمان ولائها لها.

(M). Emérite, « Les Tribus Privilégiées en Algérie Dans La Première Moitié du XIX siècle », IN A. E. S. C, N°1, Paris, janvier-février 1966, P-P. 44-58.

(W). Estrhazy, **Domination Turque Dans L'ancienne Régence D'Alger**, Lib Charles Gosselin, Paris 1840, p. 273.

<sup>1</sup> - (E). Mercier, **Histoire de L'Afrique Septentrionale (Berbère) Depuis Les Temps les Plus Reculés Jusqu'à la Conquête française 1515-1830**, T. 3, ERNEST LEROUX , Paris 1891, p. 138.

<sup>2</sup> - عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص. 232.

الأساسي للعثمانيين، حتى تضمن السلطة العثمانية عدم تحالف هذه القبائل، واعتمدت على سياسة الصفوف، وذلك بتأليب قبيلة ضد الأخرى وتمكنت بهذا الأسلوب من فرض سيطرتها على هذه القبائل وجعلها أداة فاعلة لإخضاع جزء كبير من سكان الأرياف، وبالتالي نلاحظ أن تثبيت السلطة العثمانية في الأرياف الجزائرية، تولتها القبائل المخزنية سواء الاضطنعية أو من أبناء البلد، وبالتالي يمكننا القول إن السلطة العثمانية (السلطانية) اعتمدت على السلطة المحلية لهؤلاء في تسيير شؤون بلدهم وتثبيت نفوذها، وذلك عن طريق جعلهم ضمن مؤسستهم العسكرية حتى يسخروا سلطتهم لصالح السلطة السلطانية، وقد أسردنا هذه المعلومات لنتمكن من معرفة مصير هذه القوة بعد انهيار حكم السلطة العثمانية في الجزائر، هل غيرت ولائها حتى تحافظ على امتيازاتها في إطار سلطة جديدة مثلتها السلطة الفرنسية؟ أم حاولت أن تدافع عن سلطتها المحلية من خلال قناعتها في الحفاظ على ثوابتها العربية أو الأمازيغية في إطار سلطتها المشيخية (التقليدية)؟

إضافة إلى اهتمام العثمانيون بجهازهم العسكري، فهم اهتموا كذلك بالجانب الاقتصادي، لأنه يعتبر أساس التطور لأي دولة، فكيف هي المؤسسة الاقتصادية للدولة العثمانية؟

## 2- المؤسسات الاقتصادية:

تخضع تنظيمات مصادر الخزينة الجزائرية خلال العهد العثماني في جوهرها لأحكام الشريعة الإسلامية فهي تقر حق العشر والزكاة والجزية والخراج، خاصة وأن الجزائر كانت تتمتع بإمكانات اقتصادية ضخمة خلال العهد العثماني، ففي الميدان الفلاحي تميزت بتنوع المنتوجات وغزارة البساتين إضافة لساعة الأراضي وشبكات لصرف المياه من سواقي للري والآبار تدر أنواع مختلفة من الحبوب والخضر والفواكه حيث وصفها أحد الضباط الفرنسيون بقوله «إن هذه الأراضي التي كانوا يقولون لنا عنها، أنها قفر دون سكان، هي في الواقع مغطاة بأجمل الديار التي تحبب بها البساتين الخضراء... . أما العيون والسواقي ومجاري المياه في هذه البساتين فقد صبرت فيها الخضر والفواكه ذات كثرة عجيبة»<sup>1</sup>.

كما أنّ العثمانيين لم يستحدثوا أية اصلاحات بشأن وضعية الأراضي ولم يحدثوا أية تحويلات فيما يخص الملكيات الزراعية<sup>2</sup> حيث أبقوا على ملاك الأراضي في غالب الأحيان؛ وأقروا العشائر المتعاملة معهم على الأراضي التي استحوذوا عليها وذلك بغية الحصول على تأييد شيوخها؛ وعادة ما تستغل هذه الأراضي عن طريق الملاك الذي يعتبر كمدبر للمزرعة يساعده عمال ورعيانا\* وهؤلاء لا يملكون

<sup>1</sup> - عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر مرآة التاريخ، دار البعث قسنطينة 1965، ص. 147.

<sup>2</sup> - ملحق رقم 7

\* - وغالبا ما نرى رجلا يتزوج عدة نساء لمساعدته في عمله



شيئا وتقدر حصة كل واحد منهم حسب عمله، ويمنح الملاك لكل عامل بدل أتعابه الجزء الخامس من الغلال وإذا لم تكفه تلك الأرباح، يعقد عنها قروضا لحسابه إنها دائما بشكل حبوب شعير أو قمح<sup>1</sup>. وقد استمرت الأوضاع الفلاحية على حالها طوال العهد العثماني، حيث كان سكان الحضر يسيطرون على الكثير من المساحات الزراعية بضواحي المدن التي يستغلونها عن طريق نظام الخماسة\*، أما بالريف فالأراضي كانت ملكا مشاعا للقريّة يخرج شيخها كل سنة فيوزع قطعها على الأسر تحريثا وتحصدها\*\* بطريقة جماعية<sup>3</sup>.

ومنه نستنتج أن العقارات في الجزائر كانت متنوعة؛ فمنها العقارات الفلاحية التي يعتمد عليها في توفير الأغذية النباتية والحيوانية وذلك بما تنتجه من حبوب وخضر وفواكه وما يربى فيها من حيوانات؛ والمجموعة الثانية هي العقارات التجارية التي يعتمد عليها في توفير المواد المصنعة وشراء الاحتياجات اليومية المختلفة وذلك بما يمارس فيها من حرف وبيع فيها من سلع ففي المدن مثلا نجد الجنائن هذه الأخيرة التي تستغل لا نتاج مواد غذائية كثيرة تحتاج إليها الأسرة في معيشتها من خضر وفواكه وحبوب<sup>4</sup> علاوة على تربية الحيوانات<sup>5</sup>، ونظرا إلى أهمية الجنائن في توفير المعيشة للأسرة فإن ملكيتها لم تكن

<sup>1</sup> - عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون دار الحداثة، ط. 1، الجزائر 1984، بيروت لبنان، ص. 150، وحمدان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 156.

\* - يعد نظام الخماسة واحدا من الأنظمة المتعددة التي اعتمدت منذ القدم في استغلال الأراضي الزراعية في مناطق مختلفة على سطح الكرة الأرضية، وقد استمر العمل به حتى بعد الاحتلال الفرنسي على الرغم من معارضة بعض الفقهاء له باعتباره اجارة فاسدة ويقوم ذلك النظام على قواعد متعددة تختلف من منطقة إلى أخرى في بلاد المغرب وهي على العموم عقد عمل يرم بين صاحب الأرض وافلاح الذي يلتزم بموجب ذلك بفلاحة الأرض من حرث وزرع وتنقيته من الحشائش والاعشاب الضارة وكذلك الحصاد والدرس وجمع التبن والاعتناء بالحيوانات علاوة على أعمال أخرى يلزم بها صاحب الأرض الفلاح الذي يعمل لديه وفق ذلك النظام، وذلك حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعادة ما يأخذ الفلاح في نهاية الموسم الفلاحي نصيبا من الحبوب يقدر بالخمس لكنه قد يستفيد من منتجات أخرى مثل الخضر والفواكه سواء يعطف صاحب الأرض عليه أو باتفاق معه حول ذلك. لمزيد ينظر: خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، المجلد الثالث، ص. ص. 66، 67.

\*\* - هذا دون أن ننسى أن الفلاح الجزائري، عامة احتفظ بأساليبه التقليدية في استغلال الأراضي، ولم يطور وسائل إنتاجه، فقد كان يعتمد على الآلات البسيطة، كالمحراث الخشي والمنجل البسيط والالتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة وروث الحيوانات لإخصاب التربة أو ترك الأرض لمدة سنة أو أكثر لاستعادة خصوبتها. ناصر الدين سعيدوني، ملكية الأراضي بالجزائر اواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف، اعمال الملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب "ج. 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983م، ص. 218.

<sup>3</sup> - عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، ط. 1. الجزائر 2012، ص. 422.

<sup>4</sup> - ملحق رقم 10.

<sup>5</sup> - خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، المجلد الثالث، ص. 50، 51.

تقتصر على فئة اجتماعية واحدة؛ وانما كانت تشمل مختلف المسؤولين في الدولة وعسكريين وعلماء وحرفيين وتجار وغيرهم وحتى النساء كان لهم ملكيات خاصة من الجنائن<sup>1</sup>، كما هناك الرقاع وهذه الاخيرة عبارة عن قطعة من الأرض داتا مساحة صغيرة أو متوسطة وعادة هي الأراضي التي تحمل وتقتلع أشجارها، وعادة ما تقوم هذه الاخيرة بإنتاج الحبوب وذلك ما يوضحه الشرط الذي وضعه حمدان بن عثمان خوجة في الحبس الذي عقد في أواسط محرم 1244هـ الموافق 1828م في اللجنة بفحص عين الأزرق (كذا) حيث «فسر الحبس المذكور بأن تجبسه هذا تجبيس ووقف لا يجوز لأحد من الحبس عليهم ولا من غيرهم أن يستبدلوه ولا أن يعطيه (كذا) بالعناء ولو خربت اللجنة ولو صارت رقعة للحرث أو غيابة للاحتطاب»<sup>2</sup>.

من أهم الملكيات كذلك الاحواش ومفردها الحوش وهي الأرض الزراعية الواسعة التي تجتمع فيها شتى أنواع العقارات الفلاحية الكبيرة والصغيرة مخصصة لزراعة الحبوب وأخرى لرعية المواشي وجنائن لا نتاج الخضر والفواكه والثمار والى جانبها المياه التي تستخدم في السقي، ثم المنزل الذي تقيم به الاسرة والحخدم والزرائب والاسطبلات التي تأوي إليها الحيوانات وقد أشارت عقود المحكمة الشرعية<sup>3</sup> إلى عدد معتبر من الأحواش التي كان يملكها أهل الجزائر بعضها يقع في الفحوص القريبة من المدينة وبعضها الآخر في مناطق بعيدة عنها وكان بعض تلك الاحواش يملكها رجال السلطة مثل أحمد باشا بن مصطفى الذي كان له حوش في وطن موازي، كما امتلك بعض العلماء للأحواش منهم محمد بن العالم مسلم أفندي الذي كان له حوش بمنطقة بودردور بوطن بني خليل<sup>4</sup>.

- ومن خلال هذه المعلومات يمكننا القول وعلى رأي احميدة عميراوي أن مكانة الأرض عشية الاحتلال الفرنسي تحتل المرتبة الأساسية في المجتمع الجزائري إلى جانب القبيلة<sup>5</sup>، ولهذا الأخير خصوصيته خصوصيته فالأرض بالنسبة له من أهم الثوابت التي مكنته من الحفاظ على وحدته القبلية، والعثمانيين

<sup>1</sup> - خليفة حماش، المرجع السابق، ص-ص، 52-56.

<sup>2</sup> - ع 2/42، م، 4، ق، 14، سنة 1244 عن خليفة حماش، المرجع نفسه، ص. 62، 63.

<sup>3</sup> - ملحق رقم 8 و 9.

<sup>4</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص-ص، 71-73.

<sup>5</sup> - احميدة عميراوي، من الملكيات التاريخية الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، 2000، ص-ص. 37-55، وهذا يناهني ما قاله طوكفيل بان العرب يملكون حيزا أكبر من المكان حتى أنهم لم يتمكنوا من زراعته لهذا يبيعون الأرض بارتياح وبأثمان زهيدة وان السكان الأجانب يستقرون إلى جانبهم دون معاناة. الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص. 29.

أبدا لم يحاولوا المساس بهذا الموروث المقدس، فالمجتمع الجزائري كان ريفي في معظمه مع هذا لم تهتم الدولة بتطوير وسائل الإنتاج إضافة لعدم التوزيع العادل لهذه الأراضي الزراعية بين أفراد المجتمع، فأجود الأراضي كانت بيد الأقلية الحاكمة والقبائل الخاضعة لها وبعض الأسر القوية أمّا الأهالي فكانوا يستحوذون على الأراضي الجبلية ذات المردود الضعيف وهذا قد قلل من قدرات الجزائر الزراعية وطبعا فالمتضرر الأول من هذا النظام هو الفلاح البسيط والخماس، وهذا فان هذا النظام الجماعي للملكية الأرض هو أحد أهم أسباب تماسك المجتمع الجزائري الذي أرادت السلطة الفرنسية (العقلانية) القضاء عليه من خلال إصرارها على اصدار مختلف القرارات لمصادرة هذه الأراضي التي اعتبرتها أهم عثرة في وجه التحولات التي أرادت إحداثها.

- أما عن المجال الصناعي فقد عرف هو الآخر تطورا ملحوظا وانتشارا خلال العهد العثماني، برغم من أنّ المجتمع الجزائري كان فلاحيا بالدرجة الأولى فقد اهتم بالصناعة كذلك غير أنّ هذه الاخيرة تستمد خامتها الأساسية من الإنتاج الزراعي والحيواني فمدينة الجزائر مثلا عرفت العديد من المهن والصناعات التقليدية التي انتشرت في أزقة عرفت بأسماء الصناعات التي اقتصت بها مثل الشواشية (القلانس) والبشامقجية (البلاغجية)، القزادرية المقاييسية (الاسوار)، جشا قماجية (صانعي البنادق)، الخراطين، الفخارين، الصباغين، النحاسين، السمارين، الشماعين، الحدادين، الدباغين، الدوابين، النجارين، الرصاصين، العطارين... الخ، كما احتوت مدينة الجزائر على ممتلكات متنوعة منها الحممات والكوشات والافران والفنادق ومذابح الجزارين ودور الصناعة والحوانيت والدكاكين<sup>1</sup>؛ ويشير حماش أن أغلب تلك الحوانيت والدكاكين يوجد داخل المدينة لا نأها ترتبط بالحياة اليومية للسكان من جهة ولأنها من جهة ثانية عقارات صغيرة ونظيفة لا يؤثر العمل فيها على الصحة العمومية، كما كان العديد منها موزع على الاسواق، ويمكننا القول إن هذه الاسواق لم تكن لتبادل الاقتصادي فحسب بل مكان يلتقي أثنائها أشخاص يفتدون عليه من أفاق شتى فتبادل فيه الاخبار ويكون كذلك مجالا للتناظر والتبارز في الشعر البدوي والريفي والروايات والقصص القبلي<sup>2</sup>، كما كانت هناك مجتمعات صغيرة تدعى السوقية وكانت موزعة على الأحياء السكنية ومشكلة من عدد صغير من الحوانيت من أشهرها سوقية عمور، سوقية باب الواد.. الخ كما تسمى في بعض الأحيان بالحوانيت، كما توجد الفنادق وهي

<sup>1</sup> - (T) Chaval, *La Ville d'Alger vers la fin du 18siecl*, paris, CNRS, 1998, p-p. 182-210.

<sup>2</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1881-1574، المرجع السابق،، ص. 341

بنايات كبير تحتوي على عدة طوابق يقصدها التجار للمبيت وحفظ أمتعتهم وحيواناتهم<sup>1</sup>.

كما تميزت في مجال المبادلات التجارية باعتبارها مركزا تجاريا هاما وسوقا رئيسية، فعن طريق مرساها يتم تصدير واستيراد أغلب البضائع والسلع لمختلف الأقاليم الجزائرية من الحبوب\* والمواشي ومختلف المواد الاستهلاكية وتعرض في أسواق مختلفة مثل سوق اللوح، سوق الزيت، سوق السمن، سوق الصوف... الخ، وقد تميزت كل منطقة بصناعتها منها الصناعة النسيجية الحريرية، والقطنية والجلدية والمعدنية والخشبية والفخارية<sup>2</sup>، كما كانوا على دراية جيدة بطرق استخراج المعادن، خاصة الحديد والرصاص وملح البارود بجانب إجادتهم لصناعة النقود حتى كانوا يقلدون النقود الأجنبية<sup>3\*\*</sup>، كما عرفت الحرف تنظيمًا محكمًا في مختلف المدن حيث كان على رأس كل حرفة أمين يتولى تنظيم الحرفة ومراقبة الإنتاج والسهر على الجودة وترقية الحرفيين من عامل إلى معلم إضافة إلى تقييد العمال الجدد، كما يقوم بجمع الأموال المقررة على حرفته وتسليمها لشيخ البلد<sup>5</sup>، وكانت كل حرفة تحتل شارعًا معينًا في المدينة كما أشرنا إليه سلفًا، وغالبا ما كان كل شارع يحمل اسم الحرفة الموجودة به<sup>6</sup>، ومن خلال ما سبق يمكننا القول إن المجتمع الجزائري قد مارس مختلف الأنشطة الصناعية وقد اختلفت جودة مصنوعاته من صناعة إلى أخرى، محافظين على طابعها التقليدي، ففي منطقة الوادي مثلا تميز الاقتصاد بالبساطة وانحصار الحرف في بعض العائلات مثل صناعة المنسوجات لتوفر المادة الأولية الصوف

<sup>1</sup> - خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر، ص-ص، 80-83.

\* - بالإضافة إلى معرفتهم بكيفية حفظ الحبوب بباطن الأرض لمدة سنوات

<sup>2</sup> - (v) de Paradis , **Alger au 18 è siècle**. P. 245.

<sup>3</sup> - حمدان حوجة، المرأة، ص. 160.

\*\* - يؤكد أبو القاسم سعد الله أنه الكثير من المؤلفات تحدثت عن وجود النقابات الحرفية قبل الاحتلال منها مدينة الجزائر وقسنطينة، حيث كان أصحاب الحرف منخرطين في نقابات تجمعهم مصالح واهتمامات واحدة يشرف عليهم الامين وكان هذا الأخير الواسطة بينهم وبين السلطة وكانت لهم مسؤوليات كبيرة في حفظ الأمن والتنظيم الاجتماعي وجمع الضرائب، وقد كانت النقابات تشمل حوالي عشرين حرفة في المدينة الواحدة وقد كانت هذه النقابات تشكل قيمة اجتماعية كبيرة فهناك نقابات الحلاقين والخياطين والبنائين والصباغين والعطارين.. الخ. و كان كل أمين ينظر ما يصنعه صاحب الحرفة المسؤول عنه وكان كل دكان يدفع شهريا ما عليه من ضرائب للأمين نفسه وهو يدفع بدوره إلى قائد الدار. لمزيد يراجع أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج. 1، الجزائر 2009، دار الرائد عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ص-ص، 102-104.

<sup>5</sup> - (V) de Paradis , **op cité**, P245.

<sup>6</sup> - محفوظات المكتبة الوطنية الجزائرية (م. م. و. ا. ج) سلسلة بيت البايك العلبة 280 الى 291، رقم السجل 376 سنة 1220هـ 1223 هـ/1805م-1809م، العلبة 184 الى 187، رقم السجل 187 السنة 1228هـ/1237هـ-1813م-1821م.

### لصناعة البرنس والحياك والزربية<sup>1</sup>.

أما عن النظام التجاري فالأكيد أن نشاط المجتمع الجزائري في المجال التجاري هو نشاط موازي لنشاطه في المجالين الفلاحي والصناعي، حيث كان للجزائر نظام داخلي تجاري مضبوط وصناعة ترتقي ببطء لكن بخطى ثابتة<sup>2</sup>، وتسوق هذه المنتوجات من خلال الأسواق الأسبوعية حيث ينقل الفلاحين إلى الأسواق كل أنواع المنتوجات من الفواكه والخضر والحبوب والحيوانات والعسل والزيتون والأصواف والجلود... الخ ويشترى من سكان المدن المحارث والمناجل والأقمشة والأواني والحلي والمواد الغذائية المستوردة من الخارج كالقهوة والسكر، وكانت هذه الحركة التجارية باعتراف المستعمر الفرنسي نفسه مزودة بطرق واضحة معروفة إلى جانب التبادل الداخلي، ومن أشهر المدن التي كانت تتعامل معها الجزائر هي المغرب وتونس فقد كانت تستورد عن طريق المغرب الحرير وخشب وصنع البنادق، أما من أفريقيا فكانت تستورد ريش النعام ومنتوجات أخرى، وتقوم بتصدير عدة أنواع من المصنوعات منها دبغ الجلود، صنع الأحذية السروج ونسيج الأصواف، القطن والحرير وصنع الأواني والزجاج ومواد البناء وآلات الطحن والصناعة الخشبية، إضافة إلى الجلود المطرزة والزرايب الجميلة، البرانس الخيام، الأغطية... الخ<sup>3</sup>.

وبحسب يحي بوعزيز فالتجارة تنقسم إلى قسمين داخلية وخارجية فأما الداخلية: فهي الأهم بالنسبة للسكان وتنتشر في كل القرى والمداشر العمرانية، وفق تنظيم محكم يكون المسئول عنها صاحب الرحبة\* الذي يسجل ما يتفق عليه المكلفون بمراقبة ما يعرض في السوق من سلع وأسعارها، تنشط التجارة في هذه الأسواق خاصة في فصول الربيع والصيف والخريف ولها أهمية كبيرة تتمثل في المبادلات التجارية وتحقيق التعارف بين مختلف فئات المجتمع ومن ثم فهي تلعب دورا بارزا في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسية، كما أن أكثر ما يميز النشاط التجاري للجزائر في هذه الفترة التعامل بنظام الشحاة\*\*، وللمحتسب صلاحية النظر في الخلافات وإقرار ما يتم في شأنها

<sup>1</sup>-لمزيد من التفاصيل يراجع ابراهيم العوامر، الصروف في التاريخ، الصحراء وسوف، تعليق الجيلالي العوامر، الدار التونسية لنشر، الشركة الجزائرية لنشر والتوزيع، الجزائر 1977ص230، وناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1830-1792، ط2، ش. و. ن. ت، الجزائر 1985، ص-ص، 194-198.

<sup>2</sup>- عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر مرآة التاريخ، المرجع السابق، ص. 151.

<sup>3</sup>- عبد الله شريط ومحمد الميلي، المرجع نفسه، ص. 151، 152.

\* - أو الموظف الرئيسي المكلف من قبل المحتسب وشيخ البلد

\*\* - الشحاة تنشط خاصة في فصل الصيف والخريف وهي تبادل منتوجات

## الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطنة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

من تسوية وتحت إشراف شيخ البلد وبحضور أمناء الحرف ومقدمي الجماعات<sup>1</sup>، كما له الحق في مراقبة الأسواق والسهر على جودة السلع واحترام المكييل والمقاييس والأوزان وكذلك الأسعار، أما شيخ البلد فينظر في قضايا السكان وأمين الأمناء المشرف على الحرفيين وأصحاب المهن والصنائع، إضافة إلى القاضي الذي يعود إليه الحكم في المخالفات والنظر في الأحكام المتعلقة بالمبادلات، أما صاحب الجمارك فمسؤوليته تتحدد في حفظ الرسوم المفروضة على السلع وصلاحياته في استخلاص ما يتوجب على التجار والحرفيين من رسوم وغرامات، وحسب الأستاذ سعيدوني فنظام الحسبة أذاك هو الذي عمل على الحد من الشكاوي وإنصاف المتضررين وحفظ حقوق الدولة<sup>2</sup>.

إلا أنه وفي الحقبة التي سبقت الغزو الفرنسي ساءت الأحوال الاقتصادية حيث أصبح الداي هو الذي يحتكر البيع والشراء ويحدد أسعار جميع الواردات كما يحظر تصدير جميع المنتوجات المحلية، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تدمير التجارة وخراب الزراعة<sup>3</sup>.

أما عن التجارة الخارجية: تقوم على احتكار تجارة بعض المواد الأولية منها القمح، وقد وصل الأمر بالداي إلى مصادرة ما يتوفر من الإنتاج عنوة لوضعه في يد المحتكرين الأجانب من تجار الوكالات الأوروبية في مقدمتهم شركة الاحتكارات الفرنسية والبيوتات التجارية اليهودية المرتبطة بأسواق المدن الأوروبية، وقد كانت الأرباح كبيرة من الاحتكار التجاري للحبوب سواء لإدارة البايلك أو للتجار الأجانب، وذلك لحصولهم على المواد الأولية من الفلاحين بأثمان زهيدة وقد سلكوا في ذلك أساليب تقوم على الإكراه والقمع، وفي المقابل كان التجار اليهود والأوروبيين يحققون أرباح طائلة عندما يعيدون بيع القمح الجزائري في أسواق مارسيليا وليفون وجبل طارق بثمن مرتفع، وهكذا ضل الفلاحون الجزائريون بفعل هذه الإجراءات الإدارية يعانون الفقر والحرمان<sup>4</sup>، أما عن دور المجتمع الجزائري في التجارة الخارجية فكان محدودا نظرا للعراقيل والحصار الذي فرضته عليه الدول الأوروبية، إضافة للإمكانيات المادية المحدودة التي لم تكن تسمح له بمنافسة الشركات العالمية، لذلك معظم الأرباح كانت من نصيب اليهود والأوروبيين.

<sup>1</sup>- ناصر الدين سعيدوني، مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، لعبد الله محمد بن الحاج الشويجات، حوليات جامعة الجزائر، ع. 5،

ديوان المطبوعات الجامعية 1990-1991، ص. 117.

<sup>2</sup>- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 121.

<sup>3</sup>- جون غلبيتي، الجزائر النائرة، ترجمة خيرى حماد، بيروت، دار الطليعة، بيروت 1961، ص- ص. 27-29.

<sup>4</sup>- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830، ص. 106.

وكانت المبادلات التجارية تتم بواسطة قوافل التجارة الصحراوية التي تنتقل بين موانئ الشمال البحرية وأسواق وواحات أعماق الصحراء في تشاد، نيجر، مالي، إفريقيا الوسطى، السنغال، السودان، ومن أهم مميزاتهما أنها تتاجر بالبضائع المحلية وبضائع أوروبا المستوردة<sup>1</sup>، إضافة للمبادلات التجارية التي كانت تمارسها الجزائر مع العديد من البلدان الأوروبية مثل فرنسا وإنجلترا وهولندا والسويد والمدن الإيطالية وبعض الأقطار السلامية مثل المغرب الأقصى، تونس، طرابلس الغرب ومصر والشام، أقاليم الأناضول والبلقان وبلدان السودان فقد كانت مدينة الجزائر تصدر نحو الموانئ الأوروبية وفي مقدمتها ليفورن ومرسيليا وجنوة كميات كبيرة من فائض إنتاج الحبوب من قمح وشعير وكميات معتبرة من الزيت والشمع والصوف والجلود والتمر والدخان وريش النعام وغيرها، بالمقابل كانت تستورد ما كانت في حاجة إليه من مواد معالجة أو مصنعة كالأقمشة والرصاص والزليج والبن والسكر.. الخ.<sup>2</sup>

وقد كانت هذه الامتيازات التجارية التي منحها الدايات للأوروبيين\* أحد أهم أسباب طمع الدول الأوروبية وخاصة الفرنسيين للدخول إلى الجزائر والسيطرة عليها، حيث لاحظ الرحالة والزائرون مناجم الحديد والرصاص والملح وغابات كثيرة تفيض عن الحاجات المحلية لبناء السفن والتسخين، إضافة للموانئ الكثيرة الواسعة التي كانت تستقبل وترسل السلع والبضائع من أوروبا والشرق<sup>3</sup>، وبناء على ما سبق يمكننا القول إن التجارة في الجزائر لم تسمح بتطور البلاد وذلك لعدة أسباب منها شبكة المواصلات السيئة، إضافة إلى أن النظام العثماني الذي شكل حاجزا أمام التطور التجاري.

- كما أنّ العملة تعتبر من الدعائم الأساسية للنظام المالي لأي دولة، لذلك فكل سلطة عادة ما تسعى لبسط نفوذها المالي والضريبي وكذا عملتها على كامل أراضي الدولة، ومن المعروف تاريخيا أنّ السلطة الإسلامية سعت للتأكيد على شرعيتها بواسطة أمرين مهمين هما الدعاء للأمير والخليفة على

<sup>1</sup> - يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص. 333.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 124.

\* - فقد كانت معظم المبادلات التجارية تتم مع الدول الأوروبية ولا سيما فرنسا التي كانت من أوائل الدول الأوروبية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر وذلك في القرن 7هـ/1م حيث كانت تمثلها غرفة مرسيليا التجارية، كما استقرت الدولة العثمانية بعدها في سياسة الانفتاح مع أوروبا وعقد الاتفاقيات مع الدول الأوروبية منها البندقية في 1521م وفرنسا 1528م ومعاهدة 1835م والتي حولت لفرنسا امتيازات واسعة في الولايات العثمانية، كما أسس تاجران من مرسيليا عام 1591م مؤسسة تجارية ومركز لصيد المرجان في القالة التي عرفت فيما بعد بحصن فرنسا

(A) Devoulx, *Les Archives de Consulat Général de France à Alger*, Imp. marin olives, Marseille 1863, p. 2.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 150.

أعواد المنابر إضافة لضرب السكة باسمه، فالنظم المالية تعتمد على العملة باعتبارها حجر الزاوية في كل التعاملات، وارتأينا التعرف على أهم التطورات للعملة أواخر العهد العثماني حتى نتمكن من معرفة مجمل التحولات التي مرت بها بعد الاحتلال وسقوط السلطة السلطانية (العثمانية).

وقد تطرق ناصر الدين سعيدوني إلى مسألة النظام المالي بإطنا ب فالحكام العثمانيين ضربوا عملتهم الخاصة بهم بعدما أسسوا لها دار للسكة قرب قصر الداوي والتي انتقلت بعد ذلك إلى القصبة ابتداء من 1817م، وأهم ما يميز العملة الجزائرية خلال العهد العثماني خلوها من صور الحكام والشعارات والرموز إضافة إلى شكلها المستدير مقلدًا بذلك العملة التركية<sup>1</sup>، وهي مزينة بحروف عربية على الوجهين فنجد على وجه الريال بوجود هذه العبارة «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان محمود خان عز نصره» وعلى الوجه الآخر يوجد عبارة «ضرب في الجزائر فقد تعددت من عملات ذهبية، فضية وبرونزية وكذلك نحاسية<sup>2</sup> غير أن شح المعادن في الجزائر لأسباب كثيرة منها عدم وجود مناجم كبرى بها وكذلك لانقطاع ذهب السودان منذ القرن 17م خاصة بعد تزايد نشاط البرتغال غرب إفريقيا جعلت حكام الجزائر يدعمون دار السكة مباشرة من المعادن المكدسة في خزانة الدولة فشحت العملة مما جعل الناس يلجئون إلى نظام المقايضة البدائي، كذلك من أهم ما ميّز التطورات النقدية خلال العهد العثماني فتحهم للأبواب على مصراعيها أمام تدفق العملات<sup>3</sup> الأوروبية والأجنبية في السوق الجزائرية، خاصة الإسبانية<sup>4</sup> إضافة لتونسية والمغربية والنمساوية البرتغالية والفرنسية منها الدينار (الدبلون) والدوكة وكانت هذه الأخيرة تعادل دينار ذهب، الكورونة وكانت من الفضة الخالصة، الدورو الإسباني، الريال وبعدها العملات التونسية منهم الدرهم الناصري، الريال الفضي، والزياني الذهبي، إضافة للعملة المغربية منها البندقي العشراوي، نصف البندقي العشراوي المثقال الموزونة، الفلس، الريال، الدرهم وكذلك العملات التركية العثمانية منها المحبوب، نصف المحبوب، ربع المحبوب الذهبي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني، ص. 200.

<sup>2</sup> ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 203.

<sup>3</sup> -ملحق رقم 11.

<sup>4</sup> -ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 211.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 200.



### أهم العملات المحلية أواخر العهد العثماني<sup>1</sup>

العملات النحاسية	العملات الفضية	العملات الذهبية
الخروبة، غرامس دراهم صغار، صغير، زوج غرامس صغار، أسبر شيك، أو دراهم صغار.	ريال، بوجو، زوج بوجو، دورو، ربع بوجو، ثمن بوجو، موزونة، زوج موزونة، الاسبر الفضي. بدقة قوردة أو قرش الجزائر، زوج موزونة، بدقة شيك أو ريال درهم، نصف بدقة شيك، الصائمة.	السكة أو السلطاني نصف سلطاني ربع سلطاني السلطاني الجديد

كما أكد خليفة حماش أنواع هذه العملات من خلال الوثائق التي أمدتنا بها عقود المحاكم الشرعية، وذلك من خلال الأموال التي تدخرها الأسرة على شكل النقود بجميع أصنافها من محلية وأجنبية، فالدرهم هو عملة فضية ويطلق عليها الأوروبيون لفظة (Aspre) وهو قطعة فضية صغيرة ضربها العثمانيون لتحل محل الدرهم المحلي الذي كان يضرب قبلهم في بجاية وتونس وهي تعادل العملة العثمانية المسماة أفجة ويؤكد خليفة حماش أنه يوجد منها قطعتان محفوظتان في متحف استنبول ؛ وقد كان لدرهم العثماني بالجزائر وحدات جزئية هي نصف الدرهم وثلث الدرهم وسدس الدرهم وقد كانت الوحدة الأخيرة تعادل قطعة نحاسية تسمى الخروبة ويطلق عليها الأوروبيون اسم ( La Bourbe ) ولكن تدهورت قيمة هذا الأخير حتى أصبحت قيمة الخروبة تعادل 14 درهم ومن ثم أصبحت تستعمل وحدات حسابية وهمية مثل الدينار الجزائري الخمسيني الذي يساوي 50 درهم وهو نفسه الصائمة في سجلات بيت المال ولما استمرت قيمة هذا الأخير في التدهور فقد تم التخلي عن الدينار الجزائري الخمسيني كوحدة نقدية حسابية وصار يستخدم بدلا منه الريال المثلث دراهم صغار ويطلق عليهم الأوروبيين (Pataque-chique)، إلى جانب العملة الذهبية التي يطلق عليها الدينار الذهبي السلطاني غير أنها كانت تستعمل خاصة في المعاملات المالية وقد استمر استعمالها إلى غاية نهاية العهد العثماني 1830م.

إضافة إلى استعمال بعض العملات الأجنبية منها الدينار البندقي والريال الكرنيط<sup>2</sup>. كما يتضح لنا من خلال النظام النقدي في الجزائر خلال العهد العثماني أنّ الايالة الجزائرية تتمتع باستقلال تام عن الدولة العثمانية فمظاهر السيادة الجزائرية تتضح في المجال المالي خاصة من خلال

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص- ص. 193-196.

<sup>2</sup> - خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر، المجلد الثالث، ص-ص، 14-19.

وجود دار السكة<sup>1</sup>.

أمّا عن النظام الاقتصادي الذي كانت الدولة العثمانية تعتمد في تسيير الشؤون الاقتصادية فقد اعتمدت على عدة مؤسسات منها:

-مؤسسة بيت المال: تعود أصول هذه الأخيرة إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب وأعطاهها صلاحيات واسعة<sup>2</sup>، وقد ظلت تتدعم وتنمو بالمغرب الأوسط حتى وضع الاحتلال الفرنسي حدًا لها\*، وبالنسبة لبيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني فقد كان منفصلاً عن خزينة الدولة وقد كان مقرها داخل دار الإمارة حيث يقيم الباشا ويجتمع الديوان<sup>3</sup>، وكان بيت المال مقره خارج أسوار دار الإمارة وكان يشرف عليها موظف يعرف باسم أمين بيت المال أو ناظر بيت المال أو كما يسمى في اللغة التركية "بيت مالجي" وكان تحت إشراف الباشا.

ويتمثل نشاط هذه المؤسسة في الاعتناء بتسيير الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية، فبنسبة لعلاقته بالميراث فحسب فقهاء الحنفية بان بيت المال ليس وارثاً إلا لمن لا ورثة لهم وإنما هي مؤسسة تحفظ فيها الاموال الضائعة، وذلك عكس فقهاء المالكية الذين قالوا بأن بيت المال هو وارث لمن لا وارث له<sup>4</sup>، ويرث بطريق العصوبة ويعني أنه يستحق باقي التركة أو التركة كلها كما يستحقها أي عاصب من أفراد الأسرة، وبذلك فتحوا له الباب على مصراعيه لكي يتدخل في الورث إلى جانب أفراد الأسرة ويستفيد مثلهم من التركة، ولذلك فبيت المال كثيراً ما كان يشترك مع الاسر المالكية في ميراثها<sup>5</sup>، وبالتالي فمؤسسة بيت المال ذات صبغة حكومية وذلك لمشاركتها في جزء من مصادر دخل الخزينة وهي تساهم في وجوه الإنفاق نيابة عن خزينة الدولة كتقديم هدايا في المواسم والأعياد إلى الداي وكبار الضباط وخدم القصر وإخراج الصدقات وتوزيعها على الفقراء، كذلك التكفل بنفقات دفن المسيحية<sup>6</sup>، ويشير حمدان أنها ظلت ذات شأن إلى

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني، ص. 233.

<sup>2</sup> - علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي في الدولة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة 1968، ص. 268.

\* - وذلك بإلحاق ممتلكاتها بإدارة الأملاك العمومية بقرار رسمي الصادر في تاريخ 7 ديسمبر 1830.

<sup>3</sup> - (v) Paradis, Alger au 18 siècle, p. p205, 206.

<sup>4</sup> - خليفة حاش، الأسرة في مدينة الجزائر، ص. 192، 193.

<sup>5</sup> - خليفة حاش، المرجع نفسه، ص. 213.

<sup>6</sup> - أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص. 66.

غاية الغزو الفرنسي<sup>1</sup>.

- كما اعتمدت السلطة العثمانية على نظام ضريبي محكم حيث اعتمد العثمانيون منذ بداية عهدهم في الجزائر على جمع الأموال لدعم الجهاز العسكري لضمان استقرار الدولة، فلذلك لم يكن نظامهم الضريبي في الجزائر عشوائيًا غير أنّ نجاعته وفعالته اختلفت من فترة لأخرى ومن منطقة لأخرى، فهو يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية، حيث إن السلطة الحاكمة كانت تراعي أثناء فرضها للضرائب وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، كما أنّها كانت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد<sup>2</sup>؛ وبمكّم النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الرعية فقد كانت الضرائب متنوعة فهناك الرسوم، الغرامة، اللازمة، المعونة والضيعة، وكل نوع من هذه الضرائب يفرض على القبائل حسب موقعها الجغرافي وطبيعة نشاطها الاقتصادي<sup>3</sup>، فالمناطق التلية تفرض عليها ضريبة العشر، أما الجبلية فتطالب بدفع المعونة، كما فرضت الغرامة والمعونة على المناطق الهضابية بينما المناطق الصحراوية فتدفع المعونة والعسة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ترجمة وتحقيق محمد العربي الزيري ص. 135. كما يشير إلى أن الكثير من الأتراك لا يتزوجون عمدًا ليرثوا ثرواتهم لبيت المال.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1830، ص. 118.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 87.

<sup>4</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريف وتحقيق: محمد العربي الزيري، ص. 143. وكذلك ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 119.

### أنواع الملكيات والضرائب المفروضة خلال العهد العثماني<sup>1</sup>:

أنواع الملكية	كيفية استغلالها	موقعها	أنواع الضرائب المفروضة عليها
الملكيات الخاصة	يستغلها أصحابها مباشرة	تقع في المناطق الجبلية المكتنزة بالسكان أو بجوار المدن	ضريبي العشور والزكاة تحدد حسب الجادات أو الزيوجات يؤخذ على كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير
ملكيات البايك	تعود ملكيتها للدولة مباشرة، تستغل عن طريق الخماسة، أو عن طريق أعمال التوزيع، أو تمنح لبعض قبائل المخزن مقابل دفع ضريبة العشور	توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران وقسنطينة	يؤخذ منها محصول عيني اذا استغلت بكراء سنوي يعرف بالحكور
الاراضي المشاعة وفي المناطق الشرقية (اراضي العرش) والنواحي الغربية (اراضي السبيقة)	وهذه الملكيات تستغل جماعيا، ويعود حق التصرف فيها لشيخوخ الدوار أو مجلس الجماعة	في المناطق الجبلية أو الجهات الصحراوية	تفرض عليها غرامة سنوية (نقدا) وتأخذ منها في بعض الاحيان الزمة أو المعونة (عينا) أو الخطية اضافة إلى الضرائب الفصلية التي تعرف بالعوائد مثل ضيفة الباي وضيفة الدنوش هذا وكانت هذه الضرائب غير مستقرة وغير قارة
أراضي الوقف	وهي الأراضي التي حبست على الاعمال الخيرية أو المؤسسات الدينية .	ترتكز قرب المدن الكبرى وقد بلغ عددها قبل الاحتلال حوالي 1600 ملكية	لا تخضع لقوانين البيع وأحكام الوراثة ولا تفرض عليها أي ضريبة أو رسم ولا تتعرض للمصادرة من طرف الحكام
اراضي الموات	تركت دون استغلال وهي غير صالحة للفلاحة تستغل للرعي	تنتشر في المناطق الريفية	

<sup>1</sup>-ناصر الين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001، ص-ص. 295-

### رسوم تتعلق بالحياة الاقتصادية في المدن<sup>1</sup>

أنواع الرسوم	قيمتها
الذنوش والعوائد	وتساهم بها البايكيات بالإضافة لقيادة سباو وأوطان دار السلطان وتكون في شكل ترضيات عينية ونقدية
ضيعة دار الباي ضيفة دار السلطان	الأولى تؤخذ من سكان المدن التي ليس بها نوبة معسكرة وتتراوح ما بين 800 إلى 200 ريال، أما الثانية فيقدمها شيخ البلد بمناسبة استبدال الحامية المعسكرة في المدينة تختلف قيمتها من مدينة لأخرى.
الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى	يتكفل بها أمين الجماعة بمعدل قرش واحد عن كل فرد.
رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية	حيث يفرض على دكان ضريبة شهرية تقدر 30 سنتيم حسب العملة الفرنسية لتلك الفترة، أما الحانات فتفرض عليها 2 دورو اسباني شهريا أي حوالي 30 فرنك.
الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري	وهي التي تفرض من حقوق الجمارك ورسوم المكس على الأسواق وعوائد تصدير المواد الاولية التي تحتكرها الدولة وقدرت ب5. 12% على الواردات و2% على الصادرات.

وكانت لهذا النظام الجبائي آثار كثيرة، حيث جعل الدولة أداة استهلاك تعيش على موارد البلاد دون أن تسعى لتنميتها، فكل ما تنتجه البلاد أصبح يستهلك في دفع رواتب المجندين والموظفين أو يودع في خزانة الدولة، كما أنه من أهم آثاره التوسع في استخلاص الأموال والثروات حيث أصبحت الضرائب والرسوم تمس المهن والوظائف، حتى أن الفئات الاجتماعية التي كانت تحتل آخر رتبة في السلم الاجتماعي مثل الدلال والقصاب والمداح مطالبة بدفع الضريبة رغم دخلها المحدود، وأهم ما يميز النظام الضريبي أواخر العهد العثماني أنه أصبح لا يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد والأهالي، وبالتالي تسبب في تمردات القبائل بمختلف أصنافها وذلك عند امتناعها وعدم امتثالها لمطالب الإدارة التركية المتزايدة، خاصة تلك التي تنتج عن قبائل الرعية التي تحملت الجزء الأكبر من الضريبة إلى درجة تحول معظم أعضائها إلى مستأجرين أو إلى ممارسة الرعي والترحال الموسمي، أمّا من فضل البقاء في أرضه

<sup>1</sup>- ناصر الين سعيدوني، المرجع السابق، ص- ص. 308-318.

فيجب أن يدفع الضريبة أو يتعرض للغضب كاستظهار رؤوس القبائل المعادية آغا العرب وذلك كبرهان للحصول على مكافآت مقابل ما فعلوه<sup>1</sup>.

وهذا التنظيم الضريبي الذي لم يراع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي خاصة أواخر العهد العثماني كن سببا في نفور وتدمير السكان من الحكام العثمانيين، مما تسبب في ظهور عدة ثورات تزعمتها مختلف السلطات المحلية الجزائرية سواء مشيخية أو كارزمية، وذلك لتحافظ على ثوابتها العربية الأمازيغية ضمن هويتها والمتمثلة في الأرض التي أحست بفقدانها تدريجيا بسبب هذه السياسية الضريبية، فالأرض كما سبق ووضحنا في الباب الأول ليست مجرد مردود مادي بالنسبة للجزائريين بل هي تمثل هويته وأساس ترابطه وتماسكه، باعتبارها من الثوابت التي لا يمكن التخلي عنها أبدا.

وآخر ما يمكننا قوله بشأن هذه الضرائب بأن الدولة العثمانية لم تستثمرها في تطوير اقتصادها وتعزيز قوتها الدفاعية، وإنما احتفظت بنظمها التقليدية، ولم تحاول مسايرة الركب الحضاري الأوروبي<sup>2</sup>.

وليست المؤسسات الاقتصادية وحدها مسؤولة عن تسيير أمور الرعية بل هناك مؤسسات أخرى منها المؤسسات الاجتماعية وهذه الأخيرة التي تمكن العثمانيون من خلالها مد سلطتهم ونفوذهم داخل المجتمع الجزائري.

### 3-المؤسسات الاجتماعية

أهم ما ميز الحياة الاجتماعية في الجزائر هو الوحدة الأسرية التي جعلت المجتمع الجزائري يسير وفق قوانين وضوابط تسيير وفقها العلاقات وتحدد المسؤوليات وتفكك النزاعات وتترابط الأسر وتنشأ المصاهرات، لذلك أردنا أن نبرز حراك المجتمع والفرد داخل أسرته ومحيطه، حتى نتمكن من معرفة مدى التحولات التي طرأت على توثيق عقود الزواج<sup>3</sup> فيما بعد والصداق.. الخ، وقد كان المجتمع دوما حريصا على توثيق عقود معاملاته خلال القرن 19م، كما تدل مجموعة العقود التي تشكل أرشيف المحكمة الشرعية، فالأسر لم تكن تكتفي بعلاقات المصاهرة فيما بينها وتكتفي بالعقود الشفوية وإنما كانت تحرص على توثيقها على يد العدول، إضافة إلى وجود العلامات الرسمية على عقود الزواج من خلال علامة القاضي الذي أشرف على تحرير العقد وشهد بصحته وهي عبارة عن توقيع الشخص الذي

<sup>1</sup> (N)Saidouni, L'Algérois Rurale à La Fin de L'époque Ottomane (1791-1830) , Dar-Al-Hard-AL-Islami, Beyaoud 2001, P. 360, 361.

<sup>2</sup> - (L) Valensi, Le Maghreb Avant La Prise d'Alger, Flammarion, Paris 1969, p. 62.

<sup>3</sup>-ملحق رقم 12 و13.

يأتي أسفل العقد ويتضمن اسمه ونسبه وكذلك توقيع العدلين اللذين حررا العقد وشهدا على صحة انعقاده بين الزوجين<sup>1</sup>، فقد أولت الاسر في الجزائر اهتماما كبيرا لعقود الزواج لاستخدامها وقت الحاجة باعتبارها دليلا على زواجهما حتى لا يرجع أحد فيما عقده على الآخر، كما أنه وثيقة ترجع لها الزوجة لإثبات حقوقها من الصداق الذي جرى دفعه على أقساط ويبقى عالق في دمة الزوجة؛ وكذلك بعض الشروط اما أن تكون من الزوج أو الزوجة وهو يحرر على يد العدول بأحد المحكومتين المالكية أو الحنفية وكان تحريره يخضع لضوابط دقيقة تقوم على تقسيم نصه إلى فقرات مرتبة تتضمن العناصر التي تتطلبها الأحكام الشرعية<sup>2</sup>، كما أنّ بعض العقود بينت الحالة الاجتماعية الميسرة لبعض الأسر خاصة في المدن منها هبة من أحمد السكاكري ابن الحاج محمد اللمداني لابنته باية في أواخر ذي الحجة 1242هـ الموافق 1827م ومما تضمنته تلك الهبة "جميع سبعون (كذا) دينارا ذهباً سلطانية {من ال} سكة القديمة التي بشاشيتها"<sup>3</sup>، كما كشفت الوثيقة التي خلفها عبد الرحمان صايحي بدار الإمارة ابن الحاج محمد بن القاضي كما ورد في فريضته التي أقيمت في أواخر ربيع الأول 1236هـ الموافق 1820م وبلغت قيمته 113070 ريالا مثمناً دراهم صغار ويعادل ذلك 8376 دينارا ذهباً سلطانياً، زنتها ذهباً 28900 غراماً وقيمة ذلك نحو مليارين وثلاثمائة مليون سنتيم بالعملة الجزائرية الحديثة<sup>4</sup>.

غير أنّ السلطة السياسية كما أشرنا سابقاً كانت بأيادي عثمانية من الداي إلى الجندي، وكان الجزائريون يجندون ليخدموا في الجيش؛ كما كانوا يعينون في المراكز الدينية مما يوجب عليهم دفع الضرائب تأييداً للدولة مع الاعتراف بالخلافة حتى يتمكنوا من جمع الثروة\*، لذلك كان الكثير من الجزائريين ساخطاً على الأوضاع بسبب الظلم والفساد الذي انتشر أواخر العهد العثماني، وهذا ما استعمله الفرنسيون كعامل نفسي ضد الجزائريين.

وكانت اللغة العربية هي لغة الجمهور، والتركية هي اللغة الحكومية أمّا الفرنسية فكانت شائعة بين النخبة الجزائرية، والإسلام هو الدين الرسمي الغالب على البلاد إضافة لوجود اليهود والمسيحيين<sup>5</sup>، أما عن الحياة الاجتماعية أواخر العهد العثماني فقد اتسمت بالفوضى والاضطرابات؛ إضافة إلى انتشار الأمراض

<sup>1</sup> -خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر، ص. 55.

<sup>2</sup> -خليفة حماش، المرجع نفسه، ص. 55-66.

<sup>3</sup> - ع 6، م 3، ق 5، سنة 1206، عن خليفة حماش، المرجع نفسه، ص. 23.

<sup>4</sup> - خليفة حماش، المرجع نفسه، ص. 23.

\* - إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض الثورات من خلال الطرفين مثل ثورة دقاوة وثورة التيجانية.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص. 247.

والأوبئة وحتى الكوارث الطبيعية\* ، وكان السكان في الريف إلى جانب قسوة الظروف الطبيعية في عرضة دائمة للغارات من السلطة العثمانية (السلطانية)، لعدم استجابتهم للضرائب المفروضة عليهم، أو بسبب الصراعات الدموية بين القبائل نتيجة السياسة العثمانية المنتهجة، والتي كانت تهدف للحيلولة دون وحدتها لأنها تشكل خطرا عليها بوحدها (سياسة فرق تسد) خاصة وأنه من أبرز مميزات المجتمع الريفي تأصل العقيدة الدينية به واهتمامه بحفظ القرآن الكريم، وتعلم اللغة العربية وقواعدها وآدابها، وهذا ما يفسر المركز الممتاز الذي يحتله لديهم المفتي والقاضي والإمام ومعلم القرآن والمرابط، إلا أن هذا الأخير صحبته مظاهر سلبية تتمثل في انتشار الدروشة والشعوذة والخرافات منها الإيمان بقدرة الموتى على رزق الأحياء والشفاء من الأمراض والإيمان بجدوى التمامم والتعاويد، التواكل... الخ<sup>1</sup>، ومن العادات الأخرى المنتشرة بين سكان الريف والتي يمكن اعتبارها من الثوابت الإيجابية التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين الأسر والقبائل والأعراش، كظاهرة الملكية الجماعية للأرض كما بيناه في الباب الأول، إضافة للحيوانات ومياه السقي وأعمال التوزيع الجماعية في مشاريع العمل الكبرى كالحرث والحصاد وجني الزيتون، البناء وجلب المعاصر والرعي الدوري للحيوانات وجمع العلف اليابس، إضافة إلى أن رب الأسرة وزعيم القبيلة والعشيرة يتمتع بالاحترام والطاعة حسب السن والمستوى الثقافي والغنى والمكانة الاجتماعية<sup>2</sup>؛ أما عن المرأة فتختلف مكانتها بين المدينة والريف ففي المدينة هي سيدة بيتها محرومة من الشارع ومن مشاركة الرجال في الحياة العامة، أما في البادية فهي سافرة وتتقاسم مع الرجل كل متاعب العمل إضافة لعمل البيت، ولكن في كلتا الحالتين تتمتع بالاحترام والتقدير<sup>3</sup>، والأكد أن المجتمع الجزائري قد تمكن من الحفاظ على كل هذه المقومات والثوابت خلال العهد العثماني من خلال مؤسسات اجتماعية تمثلت فيما يلي:

أ- **مؤسسة الوقف**: يقوم الوقف الإسلامي على الوازع الديني فهو صدقة جارية يهدف إلى التقرب من الخالق عز وجل، وقد عرفها أبو القاسم سعد الله على أنها نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمع، واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض؛ كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب، ويرمز هذا النظام إلى التكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين غنيهم وفقيرهم، كما

\* - هذه الكوارث الطبيعية تسببت في عدة أضرار اقتصادية وتناقص عدد السكان منها زلزال 1716 إضافة للفيضانات مثل فيضان

1816.

<sup>1</sup> - يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، ص. 336.

<sup>2</sup> - يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص. 339.

<sup>3</sup> - عبد الله شريط ومحمد الملي، الجزائر مرآة التاريخ، ص. 156.



يعتبر المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين<sup>1</sup>، وحسب ما ذكره العيد مسعود وهو من المتخصصين في تاريخ الجزائر العثماني أنه لا يوجد قبر من قبور صانعي المعجزات الشعبية، ولا زاوية يديرها أحد ذريتهم إلا ويحيط بها عدد كبير من الهكتارات الخصبة في شكل أوقاف محبوسة<sup>2</sup> على هذه المؤسسات الدينية، وقد قدرت عشية الاحتلال بـ 9 ملايين هكتار من أراضي خصبة في شكل أوقاف محبوسة على مختلف المؤسسات الدينية، إضافة إلى الأضرحة والزوايا والمرابطين والطرقين<sup>3</sup>، كما يعتبر إحدى وسائل نقل الملكية بين أفراد الأسرة وله أشكال مختلفة منها حرمان جميع أفراد الأسرة، حرمان الزوجات، حرمان البنات، حرمان بعض الأولاد، هناك وقف مع الاستفادة المؤقتة والوقف مع الاستفادة المؤجلة والوقف مع الاستفادة المقيدة بشرط أو ظرف، وكانت أغلب تلك الأنواع تأتي مخالفة لقواعد الميراث وكان أكثر من يتضرر من الوقف الزوجات والبنات، ونظرا لتمييز الذي كان يحدثه الوقف فقد تسبب في حدوث نزاعات متعددة بينهم أو وبين وكلاء الوقف وكانت الأطراف المتضررة من الوقف هي التي تبادر إلى إثارة تلك النزاعات مغتمة بالخطأ التي يقع فيها الواقفون مثل الوقف في وقت مرض الموت، وعدم حدوث الحوز، وعرض الوقف للبيع وفي بعض الأحيان ينجح بعضهم في ابطال الوقف ليقسم حسب قواعد الميراث والبعض يفشل<sup>4</sup>، كما أن العقد يعد في الجزائر خلال العهد العثماني من أهم الخصائص المميزة للملكية ويظهر ذلك من خلال العقود المتعلقة بالوقف ضمن أرشيف المحكمة الشرعية، وكان يشارك في الوقف كل أفراد الأسرة الابن والولد والأم وكذلك بصورة جماعية ومنفردة وكان يشمل العقارات وكذلك المنقول المتمثل في الحلي والحيوانات والعييد وأدوات العمل، كما أن الوقف لم يكن فقط هدفة حماية الأملاك من المصادرة كما ذهب إليه بعض الباحثين، وإنما هدفة من جهة نقل الملكية بطريقة معينة يختارها صاحب الملكية نفسه، ومن جهة ثانية تسخير الملكية في الخدمة الاجتماعية من خلال توظيفها في الخدمات التي يحتاج إليها الصالح العام، ويتضح ذلك من خلال المؤسسات التي كانت تختار لتكون مراجعة للوقف<sup>5</sup>، وكثيرا ما كان الوقف يستخدم لمختلف الخدمات الاجتماعية كما انّ

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ص. 153.

<sup>2</sup> - ملحق رقم 14

<sup>3</sup> - أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ص. 157.

<sup>4</sup> - خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر، ص. 259، 260.

<sup>5</sup> - خليفة حماش، المرجع نفسه، ص. 399، 380.

الإقبال عليه بصفته صدقة جارية يوصي بها الدين وقد امتدت فوائده حتى إلى خارج الجزائر مثل رعاية فقراء الحرمين الشريفين في الحجاز<sup>1</sup>.

وبالتالي يمكننا اعتبار هذه الأخيرة من أهم المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بل والإدارية أيضا وقد انتشرت بكثرة خاصة أواخر العهد العثماني، لأنه يعتبر النظام القانوني الأفضل الكفيل بحماية القصر والعجزة وهي متعددة منها:

أ-1-الأوقاف الإسلامية العامة: وهذه الأخيرة حسب سعد الله أبو القاسم يصعب تعريفها بشكل دقيق، وتكمن الصعوبة في كون بعضها يدخل في الأوقاف العامة لكنه حكر على فئة معينة من المجتمع دون غيرها وتشمل على أوقاف بيت المال وأوقاف الطرقات وأوقاف العيون والمياه وأوقاف الأندلس وأوقاف الأشراف وأوقاف سبل الخيرات<sup>2</sup>، إضافة إلى أوقاف مكة والمدينة وهذه الأخيرة مخصصة لإيواء فقراء مكة والمدينة مجاناً والفائض منها لفقراء الأماكن المقدسة<sup>3</sup>، ولكل منه مميزاتا والمتمثلة في:

أ-1-1مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين: وهذه الأخيرة احتلت الصدارة حيث لاحظ فيليب فالير قنصل فرنسا بالجزائر أواخر القرن 18 مدى اتساع وانتشار أوقاف الحرمين الشريفين حيث كتب ما نصه: «... إن أوقاف الحرمين واسعة الانتشار بمدينة الجزائر وسيأتي اليوم الذي تستحوذ فيه مؤسسة أوقاف الحرمين على جميع العقارات... وتكاد تكون جميع دور المدينة والبساتين المنتشرة بضواحيها تابعة لمرجع الحرمين...»<sup>4</sup>، كما ذكر دوفولكس (Devoulx) الذي اشتغل سنوات طوال في الوثائق الجزائرية أن مؤسسة الحرمين الشريفين استحوذت على ثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة في الجزائر، وطبعاً هذا لم يكن مقصوراً على العاصمة وحدها بل معظم المدن شهدت ذلك منها شرشال والبليدة ومليانة والمدية وتلمسان وقسنطينة ومستغانم ووهران... الخ<sup>5</sup> وقد أسهمت في أوقاف الحرمين الشريفين

<sup>1</sup> - خليفة حماش، المرجع السابق، ص. 404.

<sup>2</sup> - أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واثرها الإصلاحية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص. 59.

(CH) Roussel, **La Justice en Algérie**, extrait de la Revue des deux mondes, édition maison neuve et la rose val monde, Paris 1 er avant 1876, p-p. 293-295.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 160.

<sup>4</sup> - (PH), Vallières, **L'Algérie en 1781-Mémoire** - publiée par le père Lucien chaillou , Toulon, S. D, p- p. 28-30.

<sup>5</sup> - (A) Devoulx, **Notice Sur Les Corporation Religieuses**, Bastide, Alger 1870, p. 15.

مختلف شرائح المجتمع من حضر وأتراك وكراغلة...الخ.

أ-1-2-أوقاف المذهب الحنفي: تستغل عن طريق الكراء وتحدد مدته في العقد وفق أحكام الوقف<sup>1</sup>، وكان لهذه الأخيرة دور اجتماعي واقتصادي في آن واحد، وذلك بمساهمتها في الحياة العلمية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة لمساعدتها لعابري السبيل والمعوزين.

أ-1-3-مؤسسة الجامع الأعظم: وقد لعبت مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم دورًا هامًا في مختلف المجالات منها الحفاظ على الجامع الأعظم كمعلم وتأدية وظائف ثقافية ودينية واجتماعية حيث كانت أمواله تصرف في البر على الفقراء والمساكين والمحتاجين<sup>2</sup>.

أ-2- الأوقاف الخاصة: ويقصد بها تلك الأوقاف التي تستعمل لمسجد أو جامع أو زاوية أو قبة دون غيرها، وتشمل أوقاف الشيخ الثعالبي، أوقاف الجامع الكبير، إضافة لأوقاف مختلف المساجد والزوايا والقباب<sup>3</sup>.

أ-2-1-أوقاف الزوايا والأضرحة: لقد حرص الحكام العثمانيين في الجزائر دوما على التعاون لكسب أصحاب الطرق الدينية، وقد كانوا يتقربون إلى المرابطين بشتى أنواع الوسائل، كبناء الأضرحة والزوايا والوقف عليها وحسب ابو القاسم سعد الله فقد ساعد هذا على انتشارها وضعف مستوى التعليم الذي مهّد لظهور المرابطين وانتشار الأضرحة والقباب ومزارات الأولياء، خاصة في المدن الكبرى كجاية وتلمسان ووهران وقسنطينة ومدينة الجزائر مما أغرق الجزائر في الدروشة والتصوف<sup>4</sup>، كما أن هذه الزوايا قد تولت عبئا كبيرا من اختصاص الدولة، حيث كانت أغلب الأراضي بضواحي المدن موقوفة وفقا خيرا، ومخصصة أساسا للإنفاق على المساجد والزوايا والأضرحة، وكان أتباع الزوايا يقومون بتوفير حاجة زواياهم، برعاية شيوخها وخدامتهم والتابعين لها كزوارها، لذلك خصص الناس أوقاف للإنفاق عليها بالأخص القريبة من المدن<sup>5</sup>، من أشهر هذه الزوايا:

<sup>1</sup> - Luccioni, **Les Habous ou Waqf malékite et hanéfite**, IMP. Reunies 1942 , p. 79.

<sup>2</sup> - (S), Chergui, « L'entretien et La Conservation du Patrimoine Religieux d'Après les documents Wakfs (xVI esIXes) cas de la grande mosquée d'Alger » in **dirassa tusania numéro spécial**, université d'Alger, 2001-2001. , p , p. 156, 157.

<sup>3</sup> - (CH) Roussel, **la justice en Algérie** , p-p. 293-295.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 476.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، بيروت، دار الغرب، 2001، ص-ص، 246-277.

زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي تقع قرب ضريحه بباب الواد<sup>1</sup>، وزاوية كتشاوة، زاوية المرسى، زاوية سيدي الصيد، زاوية مسجد السيدة، زاوية سيدي بحة، زاوية الأندلس.. الخ<sup>2</sup>.

أمّا عن طبيعة الأوقاف في المدن فتتمثل في الأملاك العقارية من دور ومحلات سكن وحوانيت وأفران وحمّامات وفنادق، أما خارج المدن فنجد الضيعات والحدائق والجناين والمساحات الزراعية، وعادة ما تسيّر هذه المؤسسات عن طريق أجهزة إدارية قائمة بذاتها، ولكل مؤسسة إدارتها الخاصة وتتمتع باستقلال عن الأخرى، حيث يشرف عليها الوكلاء والنظار والعدول، أمّا المشرفين على الحسابات فيدعون بـ "الصايحي" أو العداء بالإضافة إلى الشواش الذين يسهرون على مراقبة الممتلكات الموقوفة لصالح الحرمين ومراقبة المداخل<sup>3</sup>. وتتمثل أهميتها فيما يلي:

- ساعدت مداخل هذه الأوقاف في سد حاجيات المصالح التعليمية والثقافية وغيرها من المصالح الضرورية للحياة، كما أن مصلحة الأوقاف كانت تسهر على صيانة ورعاية المؤسسات المستفادة منها وضمان سيرها الجيد كالإنفاق على خدماتها وحاجياتها اليومية، إضافة إلى التصديق على فئات من المجتمع الجزائري، والإنفاق على رجال سلك الدين والمصالح الثقافية والقائمين على بيوت الله بالمساجد والأضرحة والزوايا، فالمصالح التعليمية تتكفل بكل من له علاقة بتعليم، أمّا المصالح الاجتماعية فمهمتها مساعدة الفقراء والمعوزين واليتامى والأرامل وعابري السبيل والأجانب المسلمين<sup>4</sup>، كما أنّها تعتبر أداة فعالة في تماسك الأسرة وفي المحافظة على حقوق الورثة والقصر والعجزة، وعاملاً للحد من المظالم والأحكام التعسفية المترتبة على قرارات العزل والمصادر والتغريم<sup>5</sup>، إضافة إلى هذا شكلت أراضي الوقف قاعدة مادية لوجود فئة اجتماعية ذات نفوذ سياسي وإيديولوجي جعلها تتحكم في استثمار الأراضي وتوزيع منتجاتها، حتى أنّ مساحة هذه الأراضي وصلت عشية الاحتلال ملايين الهكتارات حوالي 1558 ملكية مختلفة يبلغ مردودها السنوي حوالي 43222,70 فرنك<sup>6</sup>، يستحوذ عليها المرابطون

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 462.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع عائشة غطاس وأخريات، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ص. 297-300.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، ص. 211.

<sup>4</sup> - (A) Devoux, " Les Edifices Religieux de L'ancien Alger", in R. A 1862, p. 372.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، ص. 206.

<sup>6</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص. 40.

والطريقون ترى فيها الجماهير الفلاحية أنها أراضى مقدسة محرمة تابعة لله والمرابط.

وباختصار فهي ساهمت بقسط كبير في خدمة العملية التعليمية والثقافية وتعميق الضمان والتضامن الاجتماعيين، خصوصاً أثناء الاضطرابات التي عرفتتها إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني.

كما أن الأوقاف ظلت تعرف في أقطار المغرب العربي بأنها تقليد إسلامي، تشكل إحدى مظاهر الحضارة العربية الإسلامية التي تميز بها العهد العثماني بالجزائر وتأثرت بها أوضاع البلاد الجزائرية، ويمكننا القول إن هذه المؤسسة خلال الفترة العثمانية اعتبرت كوزارة للثقافة والتعليم والدين والشؤون الاجتماعية.

**ب- مؤسسة القضاء:** يعتبر القضاء\* من أهم المؤسسات الاجتماعية وكان يستمد جل أحكامه من الشرع الإسلامي وهو لم يكن مستقلاً عن السلطة التنفيذية، وكان المذهب المالكي هو المطبق على الأغلبية من السكان مع وجود أقلية تركية تتبع المذهب الحنفي، وكان يوجد بالجزائر نوعان من القضاء مدنيا يطبق على المدنيين وعسكرياً على العسكريين<sup>2</sup>.

ويبدو جلياً من خلال وثائق المحاكم الشرعية أن دائرة مهام القاضي اتسعت بشكل ملحوظ حيث يعتبر قاضي الأحوال الشخصية والمشرف على الأوقاف وعلى البيع والشراء بالمحكمة يتم تسجيل عقود البيع والشراء، والقروض ويتم إضفاء الشرعية على تلك المعاملات<sup>3</sup>.

كما أن معظم الملاحظين من هايدو إلى بارادي، امتدحو القضية الذين يحكمون في القضايا المدنية، حيث كانت الشريعة الإسلامية هي دليلهم، غير أن القضية وتكاليف قليلة، حيث يقول درافيو « انه من العجب شعبا في تلك الحالة من القسوة والغلظة، يحافظون على النظام والعدالة في

\* - يعتبر من الأجهزة الأساسية في نظم الحكم العثماني وتتشكل من ثلاث هيئات:

-المحكمتان الشرعيتان، المالكية والحنفية، وثانيتها المجلس العلمي، وثالثتها مجلس الباشا،

فبخصوص المحكمتين الشرعيتين المالكية والحنفية فأنهما كانتا محكمتين ابتدائيتين يرأس الأولى منهما القاضي المالكي، ويرأس الثانية القاضي الحنفي، وكان مقر الأولى في وسط المدينة حيث يوجد بالمركز الاقتصادي، أما المحكمة الثانية وهي الحنفية فكان مقرها بالرحبة القديمة وهي إلى الشمال من المحكمة المالكية، وكان تدخل السلطة في الاحكام القضائية في الجزائر خلال العهد العثماني يأتي من تبعية الجهاز القضائي لها بحكم بن الباشا هو الذي يتولى تعيين أعضاء ذلك الجهاز من قاض ومفت من كلا المذهبين المالكي والحنفي، ويتمثل مصدر تلك التبعية من خلال العلاقة بين القضاء والامن الداخلي من خلال الفصل في النزاعات وتنظيم المعاملات في المجتمع.

خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ص. ( T)SHUVAL , La Ville d'Alger Vers La

Fin du 18siecle, p. 191 وخليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ص-ص، 511-520.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 53.

<sup>3</sup> - عائشة غطاس، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، مجتمع مدينة الجزائر في العهد

العثماني"، مجلة إنسانيات، وهران، عدد 3، 1997، ص-ص، 71-79.

لصصيتهم وبينما هم غير عادلين مع أي كان، فإنهم يمارسون العدالة مع أنفسهم اجتهدوا واستعملوا في أحكامهم معايير أساسية للعدالة وكان الشرع يطبق بسرعة وبإنصاف «، ونفس هؤلاء الكتاب يخبروننا أن القانون الجنائي كان قاسيا، حيث يجلد الإنسان على قدميه بمائة جلدة أو أكثر، كما يعتبر الحرق حيا من الأحكام الشائعة، والتدلي من مخطاف في جدار المدينة، وقطع الرأس والخنق، أما الانكشاري الذي ارتكب جريمة فيحاكم من قبل محكمة خاصة، فإذا كان مدنيا فيحكم بخنقه أو قطع رأسه بعيدا عن الناس، أما البقية فتتفد الأحكام فيهم أمام الملاء<sup>1</sup>.

ويشرف على هذه المؤسسة، كل من القاضي والعدل والعون والوكيل وعادة ما يختارون من بين العلماء بعد أن يجتازوا امتحانا خاصا، وهم على قدر كبير من العلم والمعرفة والنزاهة والاحترام والاستقامة<sup>2</sup>، حيث تعتبر وظيفة القاضي دينية في الأساس، وقد امتدت صلاحياته إلى مختلف مجالات الحياة فهو يفصل في الخلافات، وينظر في الاحتجاجات، ويراعي شؤون القاصرين، كما يسهر بنفسه على النساء والأرامل واليتامى، وذوي الحقوق ويعتبر القاضي من الموظفين السامين في الدولة فالقرارات الصادرة عن السلطة المركزية والباب العالي المتعلقة بالحياة الاقتصادية عادة ما توجه إلى جهاز القضاء<sup>3</sup>، كما يسير جهاز العدالة من قبل مفتشين وقاضين واحد مالكي لأغلبية السكان، وذلك لكون أغلبية سكان شمال إفريقيا على المذهب المالكي، والآخر حنفي للأتراك العثمانيين والكراغلة وبعض الأشخاص على المذهب الحنفي، وكذلك قاضي بني ميزاب حيث يعين هذا الأخير من طرف الباي<sup>4</sup>، وهؤلاء هم من كانوا يشكلون مجلس العدالة، وعادة ما يجتمعون كل يوم جمعة للنظر في مختلف القضايا المطروحة عليهم، ويرأس هذا المجلس الباي أو قايد الدار في حالة غياب هذا الأخير<sup>5</sup>، وقد كانت أجور القضاة أقل من رواتب موظفي الدولة المعادلين لهم حيث كان القاضي يأخذ موزونة واحدة على كل الوثائق التي يخطمها<sup>6</sup>، مما ساعد على انتشار الرشوة ودفع بعض القضاة إلى الانحراف في بعض الأحيان بعد أن ضاقت بهم سبل العيش فهم لم يلقوا العناية اللائقة من الحكام مثل بقية الموظفين الآخرين<sup>7</sup>، أما العدول

<sup>1</sup> - جون ب ولف، الجزائر واروبا 1500-183م، تعريب سعد الله أبو القاسم، ص. 172، 173.

<sup>2</sup> - (CH) Roussel, **La Justice en Algérie**, extrait de la Revue des deux mondes, p. 301.

<sup>3</sup> - حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر، ط. 1، الجزائر 2008، ص. 82.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص. 72.

<sup>5</sup> - (M) Emerit, **Histoire de l'Afrique Septentrionale Depuis les Temps les Plus Recul jusqu'à la Conquête Française**, t3, le roux, , Paris 1883, p. 256.

<sup>6</sup> - (V) De Paradis, **Alger au 18e siècle**, p. 260.

<sup>7</sup> - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج. 4، ص. 23.

الذين يساعدون القاضي فكانوا يمنحون على كل قضية نصف ريال دراهم إلى ريالين<sup>1</sup>، وقد كان كبار الموظفين في الدولة والقادة العسكريين بعد أن يحالوا على التقاعد ويحتفظوا بمرتباتهم كاملة يتحولون للقضاء وهذا النوع من القضاة كانوا في غنى عن اللجوء للرشوة لأنهم كانوا يحتفظون بأجورهم، كما أن المناصب السامية التي تقلدوها بالدولة تجعلهم على اطلاع بخبايا السلطة ولا يتأثرون بأي إغراء أو تهديد<sup>2</sup>، وكان هؤلاء القضاة الذين كانوا موظفين سامين وتقاعدوا عادة ما يجرون تربيصاً إضافياً على يد قضاة قدماء وفقهاء حول الشريعة، قبل التحاقهم بسلك القضاء.

إضافة إلى الشاوش في المحكمة ويتمثل دورها الأخير في المحافظة على الأمن خلال جلسات المحكمة والإشراف على تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي<sup>3</sup>، إذن فالمؤسسة القضائية كانت تسيير وفق تنظيم محكم، مكن السلطة الحاكمة (السلطانية) من تثبيت حكمها خاصة في المدن بين مختلف الفئات لتي تشكل سكان المدن كما بيناه في الباب الأول، لكن هؤلاء القضاة لم يكونوا كلهم علماء بل منهم من كان من الموظفين السامين وطبعاً كان هؤلاء فيما بعد الأثر السلبي في تطبيق القوانين الشرعية على المجتمع خاصة وأن مؤسسة القضاء تعتبر أحد أهم الوسائل كما بيناه سلفاً لتطبيق وتنفيذ قرارات السلطة الحاكمة (السلطانية) على المجتمع لإخضاعه.

**ب-1- المحاكم القضائية:** تحكم هذه المحاكم خلال العهد العثماني وفق المذهبين الحنفي والمالكي، حيث كان يوجد محكمة حنفية\*، وأخرى مالكية بها مفتون وقضاة أحناف ومالكين ومجلس مشترك<sup>4</sup>، كما كان يوجد نوعان من القضاة، قضاء مدني يطبق على المدنيين وقضاء عسكري يطبق على العسكريين؛ فالجيش كان يحاكم في محاكم خاصة به وتنفيذ الأحكام كذلك يتم في أماكن عسكرية، وحتى عند تطبيق الأحكام التي تتصل بالمخالفات نجد هناك تميزاً بين الأتراك وبقية السكان، حيث تطبق العقوبات الصادرة في حق الأتراك سرياً في دار آغا الانكشارية<sup>5</sup>.

كما لا يفوتنا التذكير بأن القضاة كهيكل وتنظيم متواجد بالحوضر الكبرى، بينما الأرياف

<sup>1</sup> - (V)De Paradis, **Alger au 18e siècle**, p. 260.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ج. 4، ص. 23.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 71.

\* ويشير حمدان حوجة أن الجندي هو الذي يتولى الرئاسة لأن الباب العالي من تولى الرئاسة، وقصره يعتبر محكمة عليا وحكمه لا رجعة فيه، المرأة، ص. 110.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 59.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج. 4، ص. 23.

والبوادي فهي تخضع لحل منازعاتها فيها يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية والأعراف المحلية التي لا تخالف الشريعة للفقهاء وأئمة المساجد وشيوخ الزوايا<sup>1</sup>، وقد كان القضاء في هذه الفترة تابعا للسلطات العامة سواء بالعاصمة أو بالمقاطعات، مما أفقده أي استقلالية باستثناء القضاء المرتبط بالحبوس<sup>2</sup>.

كما أن السلطة العثمانية (السلطانية) اهتمت بالرعايا غير المسلمين حيث أوجدت قضاة لليهود وهم الأحرار وأما المسيحيون فكانوا يحاكمون في القنصليات الموجودة بالجزائر ولا تتدخل الدولة إلا إذا لزم الأمر خاصة في القضايا الجنائية<sup>3</sup>، ونستنتج من خلال ما سبق أن القضاء يخص كل الفئات الاجتماعية بالمدن منها الأقلية التركية، الحضرة، اليهود، البرانية، وحتى الدخلاء، وأن كل فئة كانت تتقاضى وفق المذهب والديانة التي تتبعها، فالقضاء يعتبر من أهم الوسائل التي اتخذتها السلطة الحاكمة في تثبيت نفوذها خاصة بالمدن، ومع أنه يعتبر من أهم الوسائل لتثبيت سلطتها، فهي لم تحاول النفوذ إلى الأرياف من خلال القضاء، بل تركت المجتمع القبلي محافظا على أعرافه من خلال تطبيق سلطة شيوخه وهذا ما أمدّها قوة أكثر على الأرياف لأنها أدركت أن استغلالها لسلطة هؤلاء الشيوخ سوف تكون أقوى من فرض سلطتها القضائية على مختلف المناطق القبلية\*.

كما يُوجد بنظام القضائي في الجزائر في العهد العثماني؛ نظام للطعن يرفع لمحكمة استئناف يسمى المجلس الشريف الذي يضم القاضين والمفتين الحنفيين والمالكيين، حيث كان يجتمع كل يوم جميع أعضاء المجلس في الجامع الكبير بالجزائر العاصمة، وعادة ما ينظر في الطعون المقدمة داخل المسجد أمّا إذا كان المتخاصمين من غير المسلمين فإن القضاة يخرجون إلى صحن الجامع لكي يستمعوا إلى المشتكين<sup>4</sup>، وقد أشارت إحدى الوثائق أن الجلسات الأولى للمجلس كانت تعقد بضريح الولي الصالح سيدي عبد

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعدي، المرجع نفسه، ص. 23.

<sup>2</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسة المحلية في الجزائر، الولاية- البلدية 1516-1562، ص. 50.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 53.

\* - ففي مدينة الوادي مثلا لم تعرف مدينة الوادي هيئة قضائية رسمية قبل النصف الثاني من القرن 19م، حيث كان السكان يرجعون في قضاياهم الخطيرة إلى ما يسمى (الميعاد) وهو عبارة عن مجلس قضائي يختاره أفراده بين أعيان وكبراء القرى والقبائل يصدرون الأحكام المختلفة من دفع دية الميت أو المقتول إلى تنفيذ أحكام الإعدام، كما كانت هناك ساحات عامة لتقاضي بكل عرش وعادة ما يجتمع أفراد العرش تحت رئاسة الاعيان كما كانوا يحتكمون للفقهاء وأهل العلم الذين كانوا يفصلون في مختلف الخصومات وأواخر العهد العثماني، وقد بقي التاضي على هذه الشاكلة إلى أن احتلت فرنسا البلاد حيث ظهرت المحكمة الشرعية في مطلع الخمسينات من القرن 19م. لمزيد من التفاصيل يراجع علي غنابزة وآخرون، **مفكرة نهاية القرن 20 (1999-2000)**، المطبعة العصرية، الجزائر 2000، ص. 57، وبن سالم الهادف، **سوف تاريخ وثقافة**، مطبعة الوليد، الوادي، الجزائر 2008، ص. 118.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي**، ص. 71، 72.



الرحمن، ثم انتقل مقره إلى دار الإمارة 1036هـ/1636م وبعدها انتقل إلى الجامع الأعظم سنة 1099هـ/1670م، وقد ظل كذلك إلى غاية الاحتلال، حيث يجبرنا فانور دو بارادي أن جلسات المجلس كانت تعقد يوم الخميس وهي أسبوعية، ويسند إليه الفصل في الخلافات والنزاعات العالقة التي يعجز القاضي عن الفصل فيها<sup>1</sup>، أما في القرى والمناطق النائية، كان القاضي يقوم بتدريب المساعدين له ويرسلهم إلى القرى الصغيرة لكي ينظروا في القضايا المعروضة عليهم ويصدروا الأحكام نيابة عنه ويطلق عليهم الوكلاء.

**ب-2-مميزات الأحكام القضائية:** أهم ما يميز الأحكام العثمانية خلال العهد العثماني سرعة التنفيذ والعقاب الصارم، أما عن العقوبات فهي تختلف حسب الجنس والطبقة الاجتماعية فالأتراك يخنقون أو يجلدون سرًا في دار رئيس الإنكشارية وأغا القمرين، أما العرب فيعاقبون إما شنقًا أو بقطع الرأس في باب عزون، وإذا كانت القضية خطيرة فعادة ما يرمى بالشخص حيا من أعلى الجدران جهة البحر<sup>2</sup>، وكان الداي يفوض إلى القضاة لينظروا في القضايا والمنازعات المعروضة عليهم، وتنفيذ الأحكام بسرعة أما بالنسبة للمسائل الجنائية مثل القتل والسرقة والخيانة والتآمر... الخ. فكانت من اختصاص الباي أو الداي\* الذي يصدر الحكم حيث يفوض خوجة الخيل لمحاكمة العرب والأندلسيون من طرف الكيخيا والأتراك من طرف الآغا<sup>3</sup>، وبالنسبة لليهود فكانوا يعاقبون عن طريق الحرق أمام باب الواد<sup>4</sup>، أما المسيحيون فشنقًا<sup>5</sup>، حيث تتم عملية الشنق في باب عزون، أما العبيد فيشنقون أمام السجن<sup>6</sup>، ومن ثم فإن العقاب الذي تفرضه السلطة الحاكمة (السلطانية) كان شديدًا ومروعًا يتمثل في قطع اليد والقتل والإعدام والأعمال الشاقة في أراضي البايك، أما السجن فكان فقط للتهذيب، بينما

<sup>1</sup> - ( V)Paradis, *Alger au x 18 siècle*, p. 25.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 54.  
\* - وعادة ما يوجد لداي 11 شاوش يرتدون اللباس الأخضر هم الذين يقومون بتنفيذ حكم الإعدام في المسلمين الغير أتراك وذلك أمام دار الحكومة. عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، ص. 72.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 72.

<sup>4</sup> - محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية، العربي للإعلان والنشر والطباعة، دمشق 1977، ص- ص. 65-67. و

( V)Paradis, *Alger au x 18 siècle*, p. 97.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 54.

<sup>6</sup> - محمود إحسان الهندي، المرجع السابق، ص. 67.

الإنكشارية فعادة ما يعاقبون\* سرا في منزل الآغا ويشنقون أحيانا<sup>1</sup>.

وكان لهذه المؤسسة الاجتماعية سجلات ووثائق كانت عبارة عن لفافات، فالقضاة لم يعمدوا إلى تسجيل القضايا في سجلات أو دفاتر، مما جعلها معرض لإهمال وإتلاف كبيرين من طرف السلطات الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية<sup>2</sup>.

**ب-3- دور القضاء وأهميته:** يعالج القضايا الاجتماعية والدينية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بحياة المجتمع الجزائري في كل مجالاتها، وقد كان القضاء أواخر العهد العثماني متدهوراً، لإهماله من طرف السلطة العثمانية (السلطانية) غير أن حمدان أكد في كتابه المرآة بان الأتراك عملوا على اكتساب ثقة الأهالي وذلك بتطبيق العدالة والإنصاف اللذان يعتبران أساسا لجميع الحكومات<sup>3</sup>.

كما لا يفوتنا الإشارة ونحن نتحدث عن أهم المؤسسات التي سيرت الجزائر العثمانية إلى أن هذه الأخيرة كانت تسيّر طبقا لقواعد وضوابط معينة مكتوبة متعارف عليها وتمثل هذه الضوابط الشكلية في الأختام والطوابع الرسمية والسجلات الرسمية الخاصة بكل قطاعات الدولة وتتمثل فيما يلي:

**1- الأختام والطوابع الرسمية:** فقد كان لكل الموظفين السامين بالدولة أختامهم الخاصة، وعادة ما تستعمل هذه الأختام في المراسلات الرسمية والقرارات الإدارية الصادرة عن هؤلاء الموظفين، وكانت هذه الأختام والطوابع تطبع باللغة العربية حتى وإن كانت المراسلة باللغة التركية.

**2- السجلات الرسمية الخاصة بكل قطاع:** وهذه الأخيرة تعتبر وسيلة عمل ضرورية وكانت مبنية حسب نوعية النشاط، وقطاعه بصورة مضبوطة ودقيقة، منها سجلات تتعلق بقيادة الجيش وسجلات السواقي والعيون، وسجلات أملاك الأوقاف.. الخ، وقد احتوت هذه الأخيرة على جميع الأنشطة الإدارية للدولة الجزائرية بشكل دقيق ومنظم مستوف لجميع الشروط.

\*-عادة ما تكون العقوبة بين الحكم بالإعدام الذي يصدر من طرف الداي أو السجن أو الجلد بالعصا أو القيام بجولة شاقة في شوارع الجزائر.

(V)Paradis, Alger au x 18 siècle, p, 97

<sup>1</sup>- (L) Galibier, L'Algérie Ancienne et Moderne Depuis La Première Etablissements des Carthaginois jusqu'à La Prise de la Zmala d'Abd El Kader, Paris 1844, p. 348.

<sup>2</sup>- عائشة غطاس، "دور القضاة الأحناف بمدينة الجزائر، 1560-1850"، المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، تونس، العددان 17-18، 1998، ص-ص، 371-377.

<sup>3</sup>- ناصر الدين سعيدوني المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج. 4، ص. 23.

بالإضافة إلى أن مؤرخي هذه المرحلة والمختصين في الفترة العثمانية، وضحو أنّ المؤسسات الحكومية والإدارية المختلفة عرفت الأدوات القانونية والتنظيمات، ومبدأ تدرج النصوص القانونية خاصة فرمان\*، كما عرفت الظهير بالبايلكات وهو بمثابة القرار الولائي حاليًا، ويؤكد ذلك أحد مؤرخي المرحلة حيث يقول «وتحتوي الملفات على ستين وثيقة في شكل فرمانات»<sup>1</sup>، كما علق مؤرخ آخر على الفترة الممتدة من 1754 إلى 1829 ما يلي: «وهي تحتوي على 25 فرمان ورسائل كثيرة من وكالة الإيالة الجزائرية»<sup>2</sup>، وقد توصل السيد دوبي محافظ الأرشيف بالجزائر سنة 1921م عند تعليقه على محتويات الدفتر رقم 6 الموجود ضمن الأرشيف «يتضمن العديد من القوانين والأوامر والمذكرات الرسمية لحكومة الدايات»<sup>3</sup>.

ومن خلال هذا يظهر جليًا أن المؤسسات الإدارية والحكومية، في هذه المرحلة أسست على جوانب قانونية شكلية رسمية، حيث لاحظنا من خلال عرضنا لأشهر المؤسسات التي حاولت السلطة الحاكمة من خلالها فرض سلطتها على الجزائر، أن المؤسسات كانت عسكرية أكثر منها مدنية حسب وصف بعض الكتاب وهذا طبعًا يعود لظروف تاريخية وبالتحديد إلى عوامل خارجية وداخلية، فالعوامل الخارجية تتمثل في التهديد الخارجي المستمر الذي عرفته البلاد في هذه الحقبة من جراء الهجمات المباغتة والدائمة للأساطيل الأوروبية على السواحل والمدن الجزائرية، أما العوامل الداخلية فتتمثل في الثورات والانتفاضات والعصيان المدني، والتي فرضت على الحكام الاستعداد والتأهب لإخمادها ببناء وتعزيز الجهاز العسكري القادر على التحكم في السكان وفرض سلطة البايلك، وخير وسيلة لاستخلاص الضرائب من الأرياف وتزويد خزينة الدولة بمداخيل كافية<sup>4</sup>، بالإضافة إلى أن العمل العسكري هو أفضل السبل لنيل أعلى المناصب وأرقى المهام وهذا لأن الدولة دوما تسعى لفرض سلطتها من خلال القوة، لأنها تراها أجمع وسيلة لفرض سلطانها على حد تعبير دوركايم وميشال وهيجل وحتى ابن خلدون غير أن هذا الأخير يجعل سلطة الدولة تقتصر في الحضر (المدينة) دون الريف.

- ويتضح من خلال هذا أن النظام العثماني يتميز بسياسة إدارية لم تكن لصالح غالبية السكان،

\*-وقد يكون هذا المرسوم تنفيذي أو تشريعي وذلك حسب الموضوع الذي يتناوله

<sup>1</sup> - عبد الجليل التميمي، "فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد2، ص. 138.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ص. 17.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 21.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، "موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر. حياتهم الإدارية مهامهم الاقتصادية والاجتماعية"،

مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، بغداد 1987، ص. 200.

رغم محاولات بعض الدايات تقريب الأهالي من سلطة الحكم وإشراكهم فيه مثل الدايات علي خوجة وحسين داي إلا أنّ الاضطرابات وعدم الاستقرار أواخر العهد العثماني لم تكن لصالح السلطة السلطانية؛ بسبب عدم تجاوب أغلبية الشرائح الاجتماعية المتمثلة في زعماء القبائل وشيوخ الزوايا مع الإدارة المحلية للبايلك التي أدت في بعض الأحيان إلى إعلان العصيان والتمرد خاصة في المناطق الجبلية.

وفي هذا الإطار عبّر الأمير عبد القادر في إحدى رسائله للسلطان عبد الحميد في تاريخ 26 ديسمبر 1838م، إنّ ما حلّ بالجزائر يرجع سببه إلى ظلم الحكام العثمانيين وتعسف الجند الانكشاري فقد جاء في رسالته «... إن الانكشارية الذين كانوا في الجزائر لما خرّجوا على طاعة أمير المؤمنين والدك المرحوم، عاقبهم الله بسوء فعلهم وسلط عليهم من لا يرحمهم، العدو الكافر الغشوم، فبدد شملهم واجتث أصلهم، وملك القرى والمدائن،... وأهل هذا الوطن بالأصالة، ضعاف، منذ أن عاملهم عمال الجزائر في السابق، بالظلم الكبير»<sup>1</sup>.

كما وصف الفرنسيون حكمهم بالمستبد مثل ميلو (L. Milliot): «أن العامل الأساسي في أوضاع الجزائر، هو تلك الحالة غير المهيكلة التي وجد الفرنسيون عليها الجزائر».

« Le fait primordial et l'état quasi organique dans lequel nous avons trouvé l'Algérie »

أمّا فايست (E. Vaysette) فيقول «إن كاهل العرب ناء تحت حكمهم الإرهابي، واستبدادهم الشنيع الذي جعل الجزائريين لا يقبلون على التفتح ويهملون الثقافة، ولم يعودوا يفكرون إلا في خلاص أملاكهم وأنفسهم من جشع المستبدين»<sup>2</sup>.

ورغم هذا لا يمكننا التسليم، وخاصة بعد دراستنا بالتفصيل للتنظيم الإداري العثماني خلال رسالة الماجستير، بأن العهد العثماني كان عهد فوضى عامة بل تخللته بعض الإيجابيات والتطورات التي جعلت من الجزائر سيدة البحر المتوسط، والتي تدل على أنه حكم فعّال لدرجة أن الفرنسيين احتفظوا ببعض الهياكل الادارية كما سنتطرق إلى ذلك فيما بعد، كما لا يمكننا إغفال الروابط الدينية والروحية التي كانت تجمع بين الطبقة التركية الحاكمة والطبقة الشعبية المحلية خاصة أن الانتماء للإسلام كان من أهم العوامل المعبرة عن ترابط الأمة الإسلامية وولائها للخلافة العثمانية، ورغم تمكن البايات من بسط نفوذهم في كامل القطر الجزائري وفق هذا التنظيم الإداري، إلا أنهم أبدا لم يتمكنوا من بسط نفوذهم على مجتمع قبلي إلا بإقرارهم للحكم المحلي ويتضح لنا ذلك من خلال الأوضاع التي آلت إليها الجزائر

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، ص. 175.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 176.

الباب الثاني:.....الفصل الأول: السلطة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

في أواخر القرن 17م عندما حاولوا بسط نفوذهم بالقوة وسط المجتمع القبلي متجاهلين أحوال الأهالي ورجال الدين بسبب انخفاض غنائم الجهاد البحري قد تسبب هذا في حدوث الاضطرابات والثورات في أغلب جهات الوطن<sup>1</sup>.

وقد أدرجنا هذه المعلومات لتمكن من فهم المرحلة الانتقالية للجزائر من العهد العثماني إلى فترة الاحتلال الفرنسي؟ وما مصير السلطة الحاكمة (السلطانية) ومؤسستها؟ وهل الصراع كان سياسي فقط حيث تمكنت فرنسا من الاستقرار في الجزائر بمجرد انهيار السلطة العثمانية؟ وهل ستنتهج السلطة الفرنسية (العقلانية) نفس التنظيم الإداري والسياسي للسلطة السلطانية، أم يحاولون التغيير للأفضل مراعين البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري؟

عبد القادر للعلوم الإسلامية

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، 1837-1939، دار هومة، الجزائر 2012، ص. 92.

## الفصل الثاني

### سلطات الجزائر المحلية أواخر العهد العثماني

أولاً- السلطة التقليدية

ثانياً- السلطة الروحية

ثالثاً- السلطة المذهبية

يتشكل النظام الاجتماعي في الجزائر من قسمين سكان المدن والريف، حيث ينطلق المجتمع الريفي من القبيلة إلى العرش بزعامة الشيخ الذي يتولى شؤون الجماعة، أما المدينة فتبرز فيها مجموعة من الفئات تشكلت من خلال الأقليات التي وفدت للجزائر تتمثل في الأقلية التركية والكراغلة والأندلسيين واليهود والمسيحيين، إضافة إلى الأهالي المحليين سواء من العائلات التي تقطن المدن أو الجماعات التي وفدت من مختلف المناطق القبلية بحثا عن ظروف معيشية أفضل والتي خضعت لسلطة الداوي والباي مباشرة وفق المؤسسات والتنظيمات السالفة الذكر، كما لا يمكننا إغفال أنّ نزعة الولاء للقبيلة في المجتمع الجزائري أدّى إلى انحصار نفوذ السلطة العثمانية في المدينة وأطرافها، مما يصعب علينا القول بوجود سلطة حاكمة (سلطانية عثمانية) محسوسة في المدينة والريف معا.

هذا الأمر جعل بعض المؤرخين يقولون بأن الحكم العثماني لم يتعد سدس البلاد وأدى بالبعض الآخر إلى نفي أن تكون للعثمانيين سياسة إدارية واضحة المعالم في الداخل، وحول هذا الموضوع بالذات نجد الآراء متعارضة، فالمؤرخون الفرنسيون يقولون بأن الأرياف النائية والجبال الوعرة، كانت مناطق ممتنعة عن سلطة الدولة العثمانية، حتى أن النشرة الرسمية<sup>1</sup> للحاكم العام بالجزائر المنشورة بالجريدة الرسمية في تاريخ 28 فيفري 1894م حول مناطق ميلة والقل وموقف سكانها، تشير إلى أن هناك عائلة «بأولاد عاشور مارست السلطة المطلقة دون رقابة ولم تعترف بسلطة الاتراك طيلة عهدهم»<sup>2</sup>، كما بينت نفس الوثيقة عن منطقة القل ما يلي «هذه القبيلة كانت دائما تعيش في استقلال تام في عهد الحكم التركي الذي حاول دون جدوى إخضاعها»<sup>3</sup>.

غير أنّ هذه الوثائق نفسها هي التي تبين مدى التلاحم الذي كان موجودا بين سلطات البايك وهؤلاء السكان؛ ففي نفس التقرير نجد الكاتب يبين مدى إخلاص بوعكاز بن عاشور للحاج أحمد باي قسنطينة وقد كان على رأس قومه أثناء احتلال الجزائر سنة 1830م للدفاع عنها، كما كان إلى جانب الباي أثناء الهجوم على قسنطينة بين 1836-1837<sup>4</sup>؛ ونفس الشيء بباييك وهران والتيبيري، ومن خلال هذا يتضح لنا أن سلطات البايك قد امتدت إلى أكثر المناطق الجبلية صعوبة حتى وإن لم تقر بذلك الوثائق الفرنسية فالسلطة العثمانية (السلطانية) كانت متواجدة على كامل إقليم البلاد وعادة

<sup>1</sup> - Bulletin officiel du gouvernement Général de l'Algérie, 1860-1890.

<sup>2</sup> - علي حنوف، السلطة في الأرياف الشمالية لباييك الشرق، الجزائر، مطبعة العناصر، الجزائر 1999، ص. 61.

<sup>3</sup> - علي حنوف، المرجع نفسه، ص. 61.

<sup>4</sup> - علي حنوف، المرجع نفسه، ص. 62.

ما يعلو فيها نفوذ السلطان على الحدود الجغرافيا ويتحرر من قيودها وذلك لأن نفوذ السلطان يشمل كل الذين تجمعهم العقيدة الإسلامية<sup>1</sup>؛ حيث فرضت السلطة العثمانية إدارتها من خلال تتمتعها باستقلال نسبي وبتفويض من الحكومة نفسها، لهذا سنحاول توضيح إلى أي مدى كانت هذه الإدارة موجودة بالأرياف الجزائرية؟ والسؤال الذي يمكننا طرحه هو ما نوع السلطات التي اعتمدها العثمانيون في تسيير الريف الجزائري؟ وذلك من خلال الاعتماد على ما نظر له ماكس فيبر وغيره من علماء الاجتماع بأن السلطة تكون ضمن منظومات متعددة ونبتت من داخل المجتمع منهم فولر، موريس، غولديه وابن خلدون إضافة لماكس فيبر الذي فصل فيها يجعلها كإرادية وتقليدية وعقلانية، وقد ارتأينا الاعتماد على ماكس فيبر في التقليدية والكارزمية لإبراز نوع السلطات التي سيطرت على المجتمع القبلي في الجزائر والمتمثلة في السلطة المشيخية والكارزمية وذلك لتمكن من البحث عن ما حدث في باب التحول الذي جاء به القانون المدني الفرنسي؟ والأکید أننا لن نتمكن من توضيح التحولات والتغيرات التي أحدثتها الاستعمار الفرنسي داخل المجتمع الجزائري دون إبراز الثوابت التي احتفظ بها هذا المجتمع طوال الحكم العثماني سواء من حيث تركيبته الاجتماعية أو سلطاته المحلية .

لهذا سنحاول بداية التطرق لأهم السلطات التي تواجدت بالمناطق الريفية والتي ساهمت في تثبيت السلطة العثمانية (السلطانية) أو محاربتها وتمثلت فيما يلي:

### أولاً-السلطة التقليدية:

حسب التقسيم الإداري للريف الجزائري فالقبيلة\* هي أساس هذا التقسيم، يشرف على إدارتها قياد، يشرفون على تعيين شيوخ الدواوير المسؤولين عن رعاية مصالحها<sup>2</sup>، وكما أشرنا في دراستنا لرسالة الماجستير أن سلطة الشيخ في المجتمع سبقت سلطة الحكومة المركزية السلطانية، لهذا عمل الأتراك على استمالة هؤلاء الشيوخ لصالحهم، وقد أكد سعيدوني أن الأتراك عملوا على إبقاء سلطة الأرياف عمليا في يد شيوخ القبائل، وسنحاول من خلال عرضنا لمكانة هؤلاء الشيوخ والتذكير بأن السلطة في الجزائر

<sup>1</sup> - رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، دار الطليعة بيروت، 1991، ص. 28.

\* - لقبيلة وحدة سياسية واجتماعية لعبت الادوار المركزية في حركة المجتمع من خلال العصبية أو القاعدة الصلبة لقيام الدول وإمارات مستقلة متغلبة خارج دائرة السلطة المركزية وغالبا ما تمتد في المناطق الداخلية والصحاري البعيدة عن السلطة محمد بن محمد بن عمر العدواني تاريخ العدواني، تقدم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الاسلامي، ط. 1، بيروت 1996، ص. 12.

<sup>2</sup> - أحمد بن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير باي المغرب إلى الجنوب الصحراوي، الجزائر، تحقيق ونشر محمد بن عبد الكريم، القاهرة، 1969، ص. 81.



كانت بيد جهات متعددة من أهمها شيوخ القبائل الذين مثلوا السلطة التقليدية وفقا لمفهوم ماكس فيبر.

**1- سلطة شيوخ القبائل:** من المتعارف عليه في المجتمع الجزائري أن لكل قبيلة شيخ يتولى إدارتها تتوفر فيه شروط اختيار الشيخ كأن يكون من ذوي العصبية<sup>1</sup> ومن ذوي النفوذ والمال والشجاعة والنسب الشريف<sup>2</sup> وكذلك الزعامة الدينية<sup>3</sup>؛ وعادة ما يختار عن طريق أغلبية الأصوات<sup>4</sup>.

فسلطة شيخ القبيلة في المجتمع الجزائري هي سلطة مشدودة إلى قيم المجتمع الذي وجد فيه ويمكن إدراجها في مفهوم السلطة التقليدية حسب ماكس فيبر<sup>5</sup>، وتعتبر وظيفة المشايخ من المؤسسات الموروثة عن الفترات السابقة للعهد العثماني، فقد لعب الشيوخ دورا بارزا في المجموعات المحلية لا سيما القبلية منها باعتباره رئيس قبيلة يقوم بتسيير أفراد عشيرته في الحرب كما يسير شؤون حياتهم اليومية بتطبيق الأعراف مستعينا بالوجوه البارزة في الوسط القبلي، كما نجح الأتراك إلى حد ما في احتواء العنصر المشيخي حيث أصبح الارتقاء إلى وظيفة المشيخة يمر عبر موافقة الحاكم العثماني فأفراد القبيلة يختارون شيوخهم لكن القرار النهائي يكون للباي، كما يلزمهم بدفع غرامة المشيخة.

ومن ثم ومن خلال الدراسة يتجلى لنا دور المجموعات القبلية وعلاقتها بالسلطة العثمانية وربط الجماعات المحلية ببعضها وبسلطة الدولة، كما كانت المؤسسات القبلية تتولى تنظيم علاقاتها بالمجالات الأخرى وإليها يعود فض النزاع في صلب العرش لا سيما الغارات وما يعقبها من اضرار تمس الأشخاص والممتلكات بالرجوع إلى الأعراف المتوارثة أو المستنبطة من القوانين العرفية<sup>6</sup>، لقد كان هاجس السلطة العثمانية الحصول على الموارد المادية اللازمة لسير المؤسسات المتحكمة في البلاد، ولم يكن التقسيم والتنظيم الداخلي للبلاد سواء إلى تجمعات حضرية وأخرى قبلية يعرقل هذه العملية كما تكشف مرونة التعامل مع المجموعات الداخلية عن عمق معرفة السلطة بالبلاد.

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المقدمة، ص. 225، 226.

<sup>2</sup> - (I) Babes, **Mythe d'origine et structure tribale**, dans le Constantinois, sous la domination Turque, thèse doc. 3è cycle, Aix-en-Prce. 1984, p. 96.

<sup>3</sup> - الحسن بن محمد الورتلاي، الرحلة نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهور بالرحلة الورتلاية، تحقيق محمد بن أبي شنب، دار الكتاب العربي، ط. 2، لبنان 1974 ص. 11.

<sup>4</sup> - فرج محمد فرج، إقليم توات خلال القرن 18م-19م، دكتوراه دولة في التاريخ ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، إشراف أبو اقسام سعد الله، الجزائر 1988، ص. 13.

<sup>5</sup> - احميده عميراي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة 2000، ص. 98.

<sup>6</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس المرجع السابق، ص. 195.

وقد كان هذا النوع منتشرًا في المجتمع الجزائري خاصةً أن العلاقة القبلية تقوم على السيطرة والولاء<sup>1</sup>، كما تمثل دور الشيخ في الإشراف على الحياة القبلية بمناطق نفوذه إذ كان يمثل همزة وصل بين الحكام والرعية والحفاظ على أمن البلاد وترسيخ الحكم العثماني عن طريق جباية الضرائب إضافة إلى مراعاة مصالح أتباعها وأمنهم الداخلي<sup>2</sup>، وأهم ما يميز الفرد القبلي هو الطاعة والولاء لشيخ القبيلة؛ وقد ذكر ابن حوقل عن سكان بلاد المغرب، أنهم يطيعون رؤسائهم ولا يعصون لهم أمرًا<sup>3</sup>، إضافة لتمسك المجتمع القبلي وارتباطه بالأرض التي يعتبرها كما وضعنا في الباب الأول هوية أكثر منها مردود مادي وهي أساس ترابطه وتماسكه، وتمثل المهمة الأولى للشيخ في الحفاظ عليها حتى تتمكن القبيلة من الحفاظ على وجودها وقد يكون هذا السبب الرئيسي في تمسكه بشيوخه الذين يتمتعون بسيادة حقيقية وقد أدركت السلطة العثمانية (السلطانية) ذلك لهذا حاولت أن تستفيد من سلطة هؤلاء الشيوخ لتثبيت نفوذها عبر مختلف المناطق الجزائرية، دون المساس بثوابت هذا المجتمع سواء في ما يخص تسييره من خلال شيوخه والابقاء على وضعية الممتلكات العقارية كما هي خاصة فيما يخص الأرض التي تعتبر المثلث الأساسي للمجتمع القبلي الجزائري، كما يمكن من خلالها تحديد المجال القبلي.

خاصة وأن أشكال التملك كانت متنوعة فأما أن تكون بعقود مكتوبة مثل عقود الملكية، أو عرفية أي بواسطة اعتراف جماعي وفي إطار طقوس اجتماعية معينة، وسواء كان ترتيب ملكية الأرض عن التقاليد أو عن عقود مكتوبة غير أن هذه الأشكال لا تقل أهمية الواحدة عن الأخرى<sup>4</sup>.

وبهذا تمكن العثمانيون (السلطة السلطانية) من كسب ثقة الأهالي فلما أدرك هؤلاء أن هذه السلطة لن تتحرش بثوابتهم وخصوصياتهم خضعوا لها عن طريق الولاء حتى وإن كانوا يختلفون عنهم في هويتهم العربية الأمازيغية لهذا لم يحدث صراع مستمر بين السلطة السلطانية والسلطة التقليدية لأن هذه الأخيرة لم تحس بخطر يهدد وجودها وثوابتها ومن خلال هذا يمكننا تصنيف شيوخ القبائل وفق تعاملهم مع الإدارة العثمانية كالتالي:

<sup>1</sup> - احمد عميراي، المرجع السابق، ص. 98.

<sup>2</sup> - خليفة حاش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 85.

<sup>3</sup> - ابن حوقل أبو القاسم محمد علي البغدادي، 280هـ/990هـ، المسالك والممالك المعروف بصورة الأرض، دار الحياة، بيروت، دون تاريخ، ص. 97.

<sup>4</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، ديسمبر 2009م، ص. 340، 341.

## 1-1- شيوخ يسيرون إدارة الأرياف:

وذلك بتفويض من الإدارة العثمانية لتسيير شؤون قبائلهم، مقابل التزامهم بدفع ضريبة معينة، منهم شيخ بلزمة، الأوراس، فرجيو<sup>1</sup>،.. الخ وعادة ما يقترح هؤلاء الشيوخ من طرف مجلس القبيلة؛ ويركز ذلك الاختيار قائد الوطن أو الباي إلا أن هذه الوظيفة أصبح يتولاها من يدفع أكثر للبايات، مما جعل المشيخة لا تلتزم بالمعايير السابقة الذكر بل للمصالح الخاصة أي بعبارة أخرى لمن يدفع أكثر<sup>2</sup>، وقد تكون هذه من الأسباب التي سهلت توغل المستعمر لداخل الجزائر، لأن هؤلاء الشيوخ لا يمثلون حقيقة المشيخة التقليدية، لافتقادهم للمقومات الحقيقية التي يمتلكها شيخ القبيلة إضافة لهذا فوصولهم للسلطة لم ينبع من أفراد القبيلة، لذلك لا يمتلكون الروابط الاجتماعية الحقيقية بين الشيخ وأفراد القبيلة التي تجعله يستमित ويتخلى عن كل ما يملك في سبيل أن يبقى أفراد القبيلة بأمان وبالتالي فوصول بعض الرعايا إلى مشيخة القبيلة أسوأوا للسلطة المشيخية الحقيقية.

## 1-2- شيوخ القبائل المستقلين عن السلطة العثمانية: تتمثل مهمتهم اتجاه السلطة المركزية

(السلطانية) في أمرين أساسيين يشترك فيها معظم شيوخ القبائل كجباية الضرائب من القبائل التابعة لها وحفظ الأمن بمناطق نفوذها<sup>3</sup>، وكان هؤلاء الشيوخ يتصرفون في أمور رعيتهم بكل حرية ولهم جيوش خاصة بهم تأتمر بأوامرهم ويعتبرون الحكام الشرعيين المدافعين عن مصالح الأهالي أمام الحكام العثمانيين من أشهرهم، شيوخ الحنانشة الذين يتمتعون باستقلال إداري تام عن سلطة الباي بقسنطينة<sup>4</sup>، والسلطان بوزيد وهو شيخ القبائل العربية ويتمتع بمكانة عالية لدرجة أنه لا أحد يجراً على سب أفراد أسرته<sup>5</sup>، ومشيخة أولاد مقران الذين يتمتعون باستقلال ونفوذ واسع<sup>6</sup> مع هذا يبقى نفوذ هؤلاء الشيوخ محدوداً إن لم يكونوا طرقيين<sup>7</sup>، ومثل هؤلاء الشيوخ هم حقيقة من مثلوا السلطة التقليدية في الجزائر، لأنهم حاولوا الحفاظ والدفاع عن هويتهم وثوابتهم سواء فيما يخص الأرض أو الترابط الاجتماعي ضد

<sup>1</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق من القرن 10 هـ (16م) إلى القرن 13 هـ (19م) دراسة اجتماعية سياسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف دحمان حسين، 1991/1990، ص. 153.

<sup>2</sup> - (L) Féraud, "les Harare seigneur de Hanancha", R .A 1874, p. 17.

<sup>3</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، ماجستير في التاريخ الحديث (1990-1991)، ص. 139، 140.

<sup>4</sup> - جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص. 153.

<sup>5</sup> - Payssonel et des Fontaines, Voyage dans la Régence de Tunis et d'Alger, p. 211.

<sup>6</sup> - Payssonel et des Fontaines, Ibid. , P. 232, 233.

<sup>7</sup> - (L)Féraud, "les Harare Seigneur de Hanancha", R .A 1874, p. 17.

السلطة السلطانية وذلك من خلال التزامهم بالخضوع للسلطة الحاكمة بحكم أنها تمثل الخلافة ومن أهم المثلثات للمجتمع الجزائري أنه يجب طاعة الحاكم لأنه ولي الله في الأرض ولا يجب الخروج عن طاعته، كما يعتبر الدين من أهم الثوابت والمثلثات التي حافظ عليها المجتمع الجزائري ودافع عنها بكل ما يملك وهو من أهم العوامل التي حالت أن يكون هناك صراع بين سلطة الشيوخ والسلطة السلطانية بحكم أنهم مسلمون تحكمهم شريعة القرآن ويسعون للحفاظ على ثوابت الأمة الإسلامية.

**2- مجال سيادة القبائل<sup>1</sup>:** ظلت بعض الأسر القوية دائما تحتفظ بعلاقتها مع البايك وتعتبر نفسها الأقوى مثل قبيلة أولاد ساولة التي لم يتمكن العثمانيون الحد من عدوانها نظرًا لشجاعتها<sup>2</sup>، كما أن العائلات في الجنوب كانت تعين مشايخها بسبب قوتها مثل قبيلة الدواودة، ابن قانة، بن جلاب<sup>3</sup>، وعادة ما تكون مكانة هؤلاء الشيوخ حسب قوة القبيلة ونفوذها ومن أشهر المشايخ في الجزائر؛ شيخ العرب في الصحراء وقد ضل هذا اللقب لفترة طويلة حكراً على عائلة بوعكاز من 1737م إلى أن انتقل هذا اللقب نهائياً إلى أسرة بن قانة ابتداء من 1826م، حيث بسط بن قانة نفوذه على منطقة الزيبان وبما في ذلك الزاب الشرقي فشمّل المحاولة والشراقة والسحاري، وأهل بن علي والشركة وأولاد زكري وأولاد بوزيد وبني إبراهيم أي حوالي 11 قبيلة ولهذا الشيخ سلطة تغطي مساحة واسعة وتمتد إلى غاية جنوب البلاد من منطقة سوف إلى أطراف الصحراء<sup>4</sup>، إضافة لوجود عدة عائلات مثلت السلطة المشيخية (التقليدية) وكان لها نفوذا واسع منها:

**2-1- أسرة أولاد مقران\*:** كان نفوذها واسعا وهيمنة على أكبر أنحاء شرق البلاد خاصة منطقة بجانة حيث تقع قيادة أولاد مقران في الأقاليم الممتدة ما بين مشيخة فرجيوة شرقاً وقيادة شيخ العرب جنوباً ومقاطعة التيطري غرباً، وقد كان الخليفة المقراني يحكم جميع القبائل المتواجدة ما بين مدينة

<sup>1</sup>-ملحق رقم 3.

<sup>2</sup> - (T) Show, **Voyage dans Plusieurs Provinces de La Barbarie et du Levant**, traduit par Jean Neaulme, T1, Bourdeau 1743 , P. 125.

<sup>3</sup> - (L) Féraud, **le Sahara de Constantine**, notes et souvenir, Adolphe Jourdan, Librairie éditeur Alger, 1881, p. 231.

<sup>4</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 93.

\* - وقد ذكر ابن خلدون أن هذه الأسرة تنتسب إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول (ص)، وقد استقر كل أفرادها بجبال قلعة بني حماد شمال المسيلة، وجنوب شرق مدينة برج بوعريجة، عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، مجلد. 6، بيروت 1969، ص- ص. 252-296.

(CH). Féraud, **Histoire des Villes de la Province de Constantine 1871-1872**, p. 199.

سطيف والبيان عند مقاطعة الجزائر العاصمة<sup>1</sup>، رغم محاولة صالح رايس إذابة كل الإمارات المحلية في إطار السلطة السلطانية لكنه لم يوفق في ذلك، إضافة إلى محاولة أحمد باي توطيد علاقته بتلك العائلة إذ تزوج من السيدة عيشوش ابنة الحاج محمد بن عبد السلام العايب المقراني، إلا أن المشاكل لم تنته بينه وبين أفراد هذه الأسرة حتى اعتقل صهره بالذات مع عدد من أفراد الأسرة عام 1825م، ووضعه في السجن إلى أن احتل المستعمر تلك المدينة ففر من سجنه 23 أكتوبر 1837<sup>2</sup>.

وأهم ما يميز استقلالية هذه الأسرة تسيير شؤون قيادتها بنوع من اللامركزية وذلك لعدم ارتباطها مع الباي إلا بتقديم الضريبة كل سنة ولم تكن تلك الضريبة تتجاوز 700 فرنك حسب فيرو<sup>3</sup>، أما رين فذكر أنه دفع شيخها 10000 بوجود مقابل تعيينه لحكم بجانة<sup>4</sup>، ويتزعم هذا الأخير بجانة ويدير 15 قبيلة<sup>5</sup> ولهذه المشيخة نفوذ واسع في كامل جهات البلاد<sup>6</sup>، ولم يخضع خضوعا كليا للسلطة العثمانية الحاكمة<sup>7</sup>، كما أن هذه الأسرة شاركت إلى جانب أحمد باي في صد الحملة ضد الجزائر عام 1830م وهكذا يمكننا القول إن هذه الأخيرة كانت سندا قويا للوجود التركي ودعمًا لنفوذه، فالسلطة المشيخية حافظت على وجودها وكيونتها جنبا إلى جنب خلال الحكم العثماني الذي مثل السلطة السلطانية، وهذا يجعلنا نتساءل هل احتفظت أسرة المقراني بمكانتها وسلطتها بعد الاحتلال الفرنسي (السلطة العقلانية)؟ وكيف تعامل الفرنسيون مع هذه المشايخ والعائلات؟

**2-2-2-مشيخة النمامشة جنوب تبسة<sup>8</sup>:** ويصفها عبد الحميد زوزو بأنها قبيلة عنيذة وثرية، كما أكدت ذلك الوثيقة التي نشرها نادي بسكرة في 7 ديسمبر 1845، أن العدد الإجمالي لأفرادها يناهز 8000 نسمة كلهم من أصل شاوي، بينما يقول كاريت (Carette) برقم 18000 نسمة كلهم من

<sup>1</sup> - (CH) Féraud, *le Sahara de Constantine*, P. 312, 313.

<sup>2</sup>- (M) Emerit, " Les Mémoire d'Ahmed Bey, Dernier By de Constantine", R .A , 1949, p-p. 65-125.

<sup>3</sup> - (CH) Féraud, *Histoire des Villes de La Province de Constantine 1871-1872 de la 2eme série*, p. 199.

<sup>4</sup> - (L)Rinn, *Le Royaume d'Alger sous le Dernier dey*, Orgotten Books, Paris 1838, P. 289, 290.

<sup>5</sup> - (E)Mercier, *Histoire de Constantine*, P. 197, 198.

<sup>6</sup> - محمد المهدي بن علي شعيب، أم الحواضر في الماضي والحاضر، تاريخ مدينة قسنطينة، مطبعة البعث قسنطينة الجزائر 1400هـ/1980م، ص. 284.

<sup>7</sup> - مختار الطاهر فيلاي، رحلة الورتلاني، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، د. ت. ص. 38.

<sup>8</sup> - نور الدين عبد القادر، ص. فحات من تاريخ مدينة الجزائر، ص. 90.

أصل عربي وبربري<sup>1</sup>.

2-3- مشيخة الحنانشة (الأحرار) بشرق البلاد: وهؤلاء على اتصال دائم بتونس وقسنطينة<sup>2</sup>، فنجد أن أبي دينار مثلا يذكر أن الشيخ خالد بن نصر الحنانشي كان «يتشامخ بأنفته على العمالة التونسية ويمتد في وطنها»<sup>3</sup>، وكذلك يشير العدواني إلى ذلك بقوله حيث خاطب شخص أحد مشايخ الحنانشة قائلاً «يا حنانشي أنت لك نصف افريقية ولك نصف قسنطينة»<sup>4</sup>، كما ان تونس<sup>5</sup> كانت تقدم لأعيان الحنانشة حتى أواخر القرن الثامن عشر مثل حكام الجزائر على عوائد وإحسانات وهي عبارة عن مواد متنوعة كالسروج المطرزة والكساوي الثمينة، وقد ذكرت احدى المصادر الجزائرية العائدة إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ان «شيخ الحنانشة كان له شأن عظيم له سناجق وطبول ويلبس قفطان وأما سيرته مع سلطان تونس كانت بينهما الهدايا العظيمة والمودات الكثيرة»<sup>6</sup>

وقد كان شيخها\* يشرف على 16 قبيلة وهي قبيلة عربية عنيدة تقطن نواحي الاوراس وتبسة وسوق أهراس وشمال غرب تونس، وكانت ذات نفوذ كبير؛ من ابرز العائلات بها أولاد خليفة وأولاد نصر وأولاد سلطان وأولاد بوعزيز وأولاد إبراهيم<sup>7</sup> وكان لهم الحق في استعمال الطابع الذهبي وقرع الطبول ورفع الأعلام الخاصة أثناء سير حاميته، ولا يلتزم للباي إلا بدفع ضريبة سنوية تقدر بـ 10 الالف بوجو كرمز لولايته للحكم المركزي بقسنطينة<sup>8</sup>، وحسب شهادة ابن العطار فقد وقع توافق في توزيع السلطة في إقليم الشرق الجزائري وذلك بأن كانت إمارة الإقليم من مسؤوليات الأتراك تساعدهم العائلات الوجيية داخل مجلس الجماعة وقد تمكنت السلطة العثمانية من خلال هذه السياسة باستمرار

1- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية الفرنسية، ص. 83.

2- جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، رسالة ماجستير، ص-ص، 130-134.

3- محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني، المؤنس في أخبار افريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام، المكتب العتيقة ط. 3، بتونس 1387هـ/1967م ص. 236.

4- محمد بن محمد بن عمر العدواني، تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، ط. 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1996، ص. 211.

5- ملحق رقم 16.

6- محمد الطاهر بن أحمد النقاد، ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أمير قسنطينة، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 232، الورقة 17 وجه.

\* - وقد احتلت عائلة الرزقي منذ 1830م رأس مشيخة الحنانشة.

7- محمد بن محمد بن عمر العدواني، تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، ص. 175.

8- (CH) Féraud, "les Hrar Seigneurs des Hnancha" in R. A 1874, p. 346.

العروش في الحفاظ على ثوابتهم ونفوذهم، حيث يكون الترك بقسنطينة ويكون تصريف الوطن ثلثه لابن علي شيخ العرب وثلثه لشيخ نجع الحنانشة وثلثه لحاكم الترك وتعاهدوا على هذا ومن ذلك الوقت بقيت العادة فالباي إذا أتته خلعة الولاية من الجزائر يلبسها هو الأول ثم يبعث بها إلى شيخ العرب وبعده إلى شيخ الحنانشة، وولاية هذا الأخير كولاية الباي<sup>1</sup>.

**2-5-مشيخة بوعكاز بالجنوب:** يرأسها أحمد بوعكاز شيخ فرجية وقائد البابور، يستمد أصوله من عائلة ابن عاشور التي ظلت ولمدة قرون تمارس سلطتها بهذه المنطقة القبائلية وترجع جذور هذه العائلة إلى قبائل صحراوية<sup>2</sup>، وقد حظيت بمكانة كبيرة ومرموقة خاصة في الجانب العسكري وهذا لأنها من الأسر النبيلة التي لها تأثير كبير على القبائل التابعة لها؛ يمتد نفوذها على أكبر جزء من المناطق الجبلية التي تشمل منطقة القبائل الصغرى وتقع بمحاذاة البحر لتصل إلى حدود دائري بجاية وسكيكدة، وكانت قيادتها تغطي المساحة الواقعة ما بين قسنطينة إلى غاية سطيف خاصة فرجية والبابور وكثيراً من القبائل منها بني مساعد، زرارة، بني عزيز، أولاد عامر، بني مجيد، عرب الواد، بني فوغال، طلحة، مويه، أولاد سيدي علي بلعز، بني مجلد، جميلة... الخ<sup>3</sup>.

**2-6-مشيخة أولاد سيدي الشيخ:** هؤلاء هم سادة الصحراء يقومون بعدة وظائف اجتماعية ودينية، وذلك لأنهم أجواد ومرابطون وهي تتفرع إلى طائفتين أولاد سيدي الشيخ الغرابية وأولاد سيدي الشيخ الشراقة، فالأولى تقطن بالتراب المغربي والثانية بالتراب الجزائري<sup>4</sup>.

**2-7-مشيخة الدواوة بالجنوب:** وهم أبناء عمومة أولاد صاولة، وكان هؤلاء يحكمون الجبال التي تفصل بين الأراضي المزروعة والصحراء وجبال الأوراس، وتضم هذه الأخيرة أربعة قبائل ولا يمكن للباي الحصول منها على الغرامة المالية إلا بالقوة العسكرية<sup>5</sup>.

**2-8-مشيخة أولاد بوضيف بالأوراس:** يدفع شيخ هذه القبيلة حوالي 3000 بوجو حق تعيينه

<sup>1</sup> - احمد مبارك العطار، تاريخ قسنطينة، ص. 56، 57.

<sup>2</sup> - (Ch.) Féraud, " Frdjioua et Zouaa Notes Historique Sur La Province de Constantine", R .A 1878, p-p. 86-93

<sup>3</sup> - (L ChFéraud, Ibid, p-p. 90-93.

<sup>4</sup> - محفوظ السماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة أ. محمد الصغير بناني و عبد العزيز بو شعيب، دار النشر حلب، د. ت. ص. 59.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، دراسات في أبحاث وتاريخ الجزائر 1984، ص. 289.

وتحت إمرته 11 قبيلة معظمها في الجبال<sup>1</sup>.

## 2-9- مشيخة أولاد عاشور بفرجوية: تمتد سلطته بين الحشنة وجميلة<sup>2</sup>.

ومن خلال ما سبق ومن خلال النتائج التي خلصت إليها في رسالة الماجستير يمكننا القول إن منصب المشيخة مهما كانت نسبة استقلاليتها هو أكثر ارتباطاً بالسلطة المركزية، وقد ذل على هذا تمسك الشيخ بتزكية الباشا والباي وهؤلاء الشيوخ في حقيقة الأمر يسيطرون على أتباع يدينون لهم بالولاء باسم التضامن القبلي، فشيخ القبيلة هو في قلب المجتمع يفوق سلطانه قوة الحاكم أي السلطة السلطانية رغم كل الوسائل التي يمتلكها الحاكم لفرض سلطانه، فالقبائل لا تعترف إلا بسلطة شيوخها الذين كانوا في نظرهم يمثلون السلطة الحقيقية والمباشرة، لذلك حاولت الإدارة دمج بعض القبائل في نظامها العام مثل الزمول، والدواير والعبيد وبني عباس، وأولاد مقران، وبني جلاب، بوعكاز وابن عاشور والحناشنة والحراكتة بقسنطينة، وآل قاضي بمنطقة القبائل، وأولاد سيدي الشيخ والحشم في بايلك الغرب، وأولاد نايل ببايلك التيطري<sup>3</sup>.

وما يهمنا هو أنه مهما كان دور هذه الزعامات والمشيخات التي مثلت السلطة التقليدية، فالسلطة السلطانية حاولت أن تستغل نفوذها من خلال ربط هذه العائلات بعلاقة المصاهرة أمثال آل قاضي وآل مقران وابن قانة<sup>4</sup>، إضافة لاستعمالها القوة ضد كل من حاول الخروج عن طاعتهم أمثال بني عباس<sup>5</sup> وبني جلاب<sup>6</sup> وغيرهم، وأشاطر الرأي كلود بوتان (Botems) الذي يقول بأن اختلاف مصالح تلك الزعامات ترتب عنه المحافظة على التوازن السياسي الذي كان في صالح العثمانيين<sup>7</sup>، كما أن العلاقة بين هؤلاء الشيوخ والسلطة المركزية هي علاقة تعاون وتحالف وليست علاقة تابع بمتبوع وخير

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 289.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 289.

<sup>3</sup> - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليتها في العهد العثماني 1830-1519، ص. 245.

<sup>4</sup> - Vaysette, **Histoire de Constantine Sous la Domination Turque de 1517-1837**, p. 117.

<sup>5</sup> - (E) Mercier, **Histoire de l'Afrique Septentrionale**, T3, Berbère , de Puis le temps les plus recules jusqu'à la conquête français 1830, Paris 1897, p. 28.

<sup>6</sup> - (CH) Féarud, "Notes Historique sur la province de Constantine les Beni Djellab, Sultan de Teggourt", in **R. A**1880, n°24 Alger, p. 111.

<sup>7</sup> - (C) Botems, **Manuel des Institution algériennes de la Domination Turque en Algérie**, Ed CVJAQ, Paris 1976, p. 62.



ذليل على ذلك هي بعض الخصومات التي تحدث بين الطرفين في محاولة السلطات المحلية الحفاظ على استقلالها الذاتي ؛ فالسلطة المشيخية (السلطة التقليدية) استمرت رغم وجود السلطة السلطانية التي مثلتها السلطة العثمانية والتي حاولت أن تتعامل مع هذه السلطة وفق ما يخدم مصالحها حتى لا تدخل في صراع يفقدها التغلغل والنفوذ وسط مجتمع 95% منه قبلي يخضع لسلطته المحلية عن طريق الولاء وليس القوة.

كيفية سيكون موقف السلطة الفرنسية (العقلانية) من هذه المشايخ؟ هل سيقم الوضع على ما هو عليه أو تدخل في صراع معها؟ وذلك لان السلطة الفرنسية لم تحترم أهم مثن لهذا المجتمع والممثل في الأرض والدين كما سنوضحه في الباب الثالث، فما هو الثابت والمتحول الذي سيحدث لهذه السلطة المشيخية في ظل الاحتلال الفرنسي الذي يؤمن بشيء مغاير لمعتقداتها الدينية والعرفية.

### ثانيا- السلطة الروحية (الكارزمية):

كما سبق وأشرنا فالمجتمع الجزائري هو مجتمع بسيط في تركيبته وبنيته وأفكاره؛ تطورت فيه الحياة الثقافية والفكرية بظهور التيارات الصوفية<sup>1</sup> وكان ولاءهم لشيخ المرابطين والطرفين قد بلغ درجة القداسة حيث لعبت الجماعات الدينية خلال العهد العثماني وفي مقدمتها المرابطين والطرفيين دورا كبيرا في حياة المجتمع الجزائري على مدى قرون عديدة، وقد كان لهم سلطة روحية ودينية ومدنية وقضائية مكنتهم من تقديم عدة خدمات اجتماعية وثقافية، كالتوسط في النزاعات وإقرار أحكام الشريعة الإسلامية والتكفل بشؤون العبادات والتعليم، وقد أشار ابن خلدون إلى المكانة الرمزية والدينية بأنها مصدر للجاه بكل ما يرتبط به من اكتساب للثروة واحتلال لأعلى المواقع في السلم الاجتماعي، لكنه يؤكد أنها لوحدتها غير قادرة على التغلب والانتصار على الخصم ما لم تلجأ إلى استعمال العصبية والعشائر<sup>2</sup>، وقد وضحت ليلي باباس أن السلطة التي اعتمد عليها هؤلاء هي سلطة تطبيق حيث عمل هؤلاء على التدخل في مختلف الصراعات والعمل على خلق التعاون والتجانس داخل القبيلة<sup>3</sup>، كما سبق ووضحنا في الباب الاول فهذه السلطة الدينية يجب أن تتوفر فيها شرطان:

<sup>1</sup> -ملحق رقم 15.

<sup>2</sup> - (G) labica, **Esquisse D'une Sociologie de La Religion Chez Ibn Kaldoun**, la pense n° 123 octobre 1965, p-p. 6 et 23..

<sup>3</sup> - (L) Babas, **Mythe D'origine et Structures Tribales Dans le Constantinoise Sous Domination Turque**, essai sur le fondement du pouvoir politique, thèse pour le doctorat de 3 e siècle, spécialité, étude politique, Aix en province 1984, p. 144.

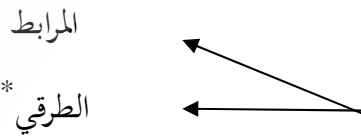
1- السلطة الكاريزمية كما وصفها ماكس فيبر ذات القوى الخارقة، وهذه الشرعية منحها سكان القبيلة إلى الشخص الذي يعتقدون فيه صفات كاريزمية خارقة.

2- الخطاب: وتتمثل في قدرة الشخص على التعبير الشفوي بعبارات رمزية فوق العادة واستثنائية<sup>1</sup> سواء عند المرابطين أو الطرق الصوفية.

وسنحاول التذكير والاستعانة ببعض النتائج التي توصلنا إليها، في رسالة الماجستير حول نفوذهم وتأثيرهم الاجتماعي والسياسي وعلاقتهم بالحكام الأتراك ومعرفة مدى خضوع المجتمع وولائه؟ إضافة إلى علاقة هؤلاء المرابطين والطرقين بالسلطة الحاكمة (السلطانية)؟ حتى تتمكن فيما بعد من التعرف على التحول الذي طرأ على سلطة هؤلاء الشيوخ المتمسكين بثوابت الإسلام والرافضين لكل دخيل على المجتمع الجزائري، حتى ولو كان مسلماً إذا مسّ بسطانهم ومعتقداتهم فما بالك بالمستعمرين الكفرة؟ هل سيتعامل هؤلاء الطرقين والمرابطين مع السلطة الاستعمارية الفرنسية مثلما تعاملوا مع العثمانيين؟ أو يرفضونهم رفضاً كلياً؟

- وحتى يمكننا الوصول إلى نتائج ترضي فضولنا حول الثابت والمتحول في سلطة هؤلاء الشيوخ في ظل الاحتلال الفرنسي ارتئينا توضيح الثوابت التي اعتمدها هؤلاء الشيوخ بترسيخ سلطتهم الكاريزمية إلى جانب السلطة السلطانية سابقاً؟ وهل حافظوا على ولاء المجتمع الريفي رغم الظروف الصعبة والتحويلات؟

افالنفوذ الروحي في المجتمع الجزائري خلال الوجود العثماني يتقاسمه كل من:



## 1- نفوذ المرابطين:

لقد ذكر معظم الباحثين أن للمرابطين نفوذاً عظيماً يفوق نفوذ الأجواد أنفسهم، خاصة في البنية

<sup>1</sup> - (L) Babas , Ipid, p. 145.

\* - الطريقي: - هذا الأخير غالباً ما يكون شريفاً، أو ينتهي إلى مؤسسة طرقية لكل الناس رجالاً ونساءً، وبداية من القرن 11م ولهم قداسة كبيرة بين القبائل، وقد كانوا يقومون بإعادة تنظيم القبيلة نفسها، وبالتالي يكون دورهم أكبر من شيخ القبيلة نفسه، وتمتد سلطتهم على عدة قبائل

(L) Bales, Mythe D'origine et Structure Dans Le Constantinois Sous La Domination Turque , P. 68, 69.

الريفية التي تشكل أغلبية المجتمع الجزائري كما ذكرنا آنفاً، فحسب باباس ليلي أن الاعتقاد الشديد بالمرابط له خاصية لاهوتية، فقداسة هؤلاء هي لوحدها قادرة على تحقيق التوازن وتماسك الجماعة<sup>1</sup>، كما أشار إلى ذلك حمدان بن عثمان خوجة الذي عاصر الفترة الثقافية في أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال، حيث ذكر أن سطوة المرابطين الخارقة للعادة قد أثرت في أفكار البرابرة الضيقة، إذ يبدو لهم إن الله هو بذاته يسوق هؤلاء المرابطين ويأمرهم؛ وهكذا فعلى سخط أو على بركة المرابط تتوقف سعادة الشخص<sup>2</sup>، كما أكدت الدراسات الفرنسية إن عائلات المرابطين قد انتشرت خلال العهد العثماني، وظلت موجودة حتى بعد الاحتلال الفرنسي، فبعد نصف قرن من الاحتلال نشرت دراسة من طرف أحد الباحثين الفرنسيين لويس رين (L.Rinn) مفادها إن حركة الجهاد مرتبطة أساساً بالمرابط، وأنه كان في الجزائر حوالي 115 عائلة مرابطية منها 20 في إقليم وهران و55 في إقليم الوسط و40 في إقليم قسنطينة، وقد كان للمرابط نفوذ قوي فاق سلطة السلطة الحاكمة (السلطة السلطانية) في كثير من الأحيان<sup>3</sup>، ومعظم هؤلاء المرابطين ذوي نسب شريف من عائلات ذات أصل ديني وقد حقق بواسطة هذا النفوذ الديني السلطة السياسية بين القبائل مثل بن علي شريف من الغرب إلى الشرق، المقراني، بن عبد مولاي الشقفة، وفي الجنوب نجد بن نصير من خنقة سيدي ناجي<sup>4</sup>، وقد أوردت باباس ليلي نماذج عن سلطة بعض القبائل المرابطية فذكرت أنه من النواحي الساحلية لعنابة توجد سلطات دينية تتشابه مع السلطات السياسية فهناك جزء لأولاد مقران مع أن سلطته لم تتجاوز الإطار الديني<sup>5</sup>، وقد كان لكل قبيلة مرابطها الخاص الذي تلجأ إليه في حل القضايا الصعبة<sup>6</sup>، ومنه نجد أن للمرابطين دور كبير في العهد العثماني خاصة أنه كما أشرنا سابقاً أن السلطة العثمانية حافظت على الأوضاع الاجتماعية كما هي في الجزائر ولم تجرأ على تغييرها بل سخرتها لصالحها، وهذا من أهم الأسباب التي مكنتها من الاستمرار أكثر من ثلاثة قرون؛ فهؤلاء المرابطين كان لهم دور كبير في حل مختلف المشاكل وملاً الفراغ الثقافي الذي يعاني منه المجتمع الجزائري خاصة أنه وكما سنوضحه فيما بعد أن العثمانيين أهملوا الناحية الثقافية وانشغلوا عنها بمصالحهم الخاصة، لدرجة أن بعض المرابطين أصبحوا أساتذة ومعلمين للدين

<sup>1</sup> - (L) Babes, *Mythe D'origine et Structure Dans Le Constantinois Sous La Domination Turque*, p. 144.

<sup>2</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 52.

<sup>3</sup> - (L) RINN, *Les Marabout et Khouane*, P. 14.

<sup>4</sup> - (L) Babes, *op cité*, p. 144.

<sup>5</sup> - (L) Babes, *Mythe d'origine et structure dans le constantinois sous la domination turque*, p. 102.

<sup>6</sup> - حمدان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص- ص. 54-57.

وكذلك أطباء لمعالجة مختلف الأمراض<sup>1</sup>؛ كما كان للمرابطين مهام أخرى حيث يكلفون أحيانا بإيصال جريات الجند المقيمين في الحاميات العسكرية وتؤكد ذلك إحدى الرسائل التي وجهها أحمد القلي باي قسنطينة في عام 1170هـ/1756م والتي جاء فيها ما يلي "قد كلفنا سيدي أحمد المكّي بالإشراف على كل أمورنا، ونقل مراتب حاميتنا بجيجل المحروسة"<sup>2</sup>، إلى درجة أن دورهم تحول من سلطة دينية إلى سلطة سياسية<sup>3</sup>، كما ساهم هؤلاء إلى حد كبير في إخماد الثورات التي قامت ضد الحكم العثماني خاصة من طرف سكان الريف وأحسن دليل على ذلك هو لجوء يوسف باشا حاكم الجزائر إلى مراسلة المرابطين بالشرق الجزائري وفي مقدمتهم حامد بن عيسى ليساعده في إخماد الثورات التي عجز البايك عن وضع حد لها<sup>4</sup>، ومن أهم النماذج كذلك على نفوذ هؤلاء المرابطين مقدم بلزمة هذه الزاوية المرابطية التي تستقبل أعدادا كبيرة من طلبة العلم وتأويلهم وتنفق عليهم الهبات التي تتلقاها إلى درجة أن البايك اضطروا إلى إعفاء زاوية بلزمة من دفع شتى أنواع الضرائب بسبب مكانتها في نفوس الناس وعرفانا لدور شيوخها وسط السكان وسعيهم للمحافظة على أسباب السلم وتأكيد وجوب طاعة السلطة<sup>5</sup>، لذلك حرص الأتراك على الاهتمام بالمرابطين والزوايا وذلك لحرصهم على أن يكون نظامهم مطبوعا بالطابع الديني، ولا يسعنا في هذا المقام ذكر تفاصيل كبيرة عن نفوذ هؤلاء المرابطين لأنه ليس الهدف من الدراسة إنما فقط أردنا أن نشير إلى مدى مكانتهم في المجتمع الريفي من حيث التعليم والتوجيه والرعاية ومنع إراقة الدماء على الرغم من مساهمتهم الكبيرة في نشر الشعوذة والخرافات<sup>6</sup>، وهذا ما دفع الحكام

<sup>1</sup> محفوظ رموم، الثقافة والمناقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني 1519-1830، مذكرة ماجستير، تاريخ الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة 2002، ص. 10.

Robin, "note sur yahia Agha", R à 1874, p-p. 59-87

(y) Turin, **Affrontement Culturels dans l'Algérie Colonial Ecoles, Médecine, Religion 1830\_1880**, collection texte al'oppu, Maspero, Paris 1971, p, 10, 11

<sup>2</sup> -محففوظات المكتبة الوطنية الجزائرية، وثائق عثمانية قرار تعيين سيدي أحمد المكّي على جيجل "الملف 3204، رقم الوثيقة 39، سنة 1170هـ/1756م.

<sup>3</sup> - وحسب باباس ليلي أن سيدي بن علي شريف هو الذي ساهم في تحويل السلطة المرابطية إلى السلطة السياسية، فقد كان حاميا لسلطة العثمانية، لأنه في عام 1823 كان له دور كبير في إخماد الثورة في الساحل التي قامت بقيادة أولاد دراج، وقد ساعد سيدي سعيد يحي آغا إمّا عن طريق الخطابات أو العساكر لتساعده في إخماد الثورات.

<sup>4</sup> - (A) Nadir, " Les Ordres Religieux et La Conquête française 1830-1851, **Revue Algérienne des sciences juridique économique et politique**", Vol II décembre 1972, p. 822.

<sup>5</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 100.

<sup>6</sup> - العيد مسعود، "المرابطون والطرق الصوفية"، مجلة سيرتا، العدد 10، ص. 4.

العثمانيين إلى جعل هؤلاء الشيوخ والمرابطين واسطة بينهم وبين الأهالي؛ وقد تحول بعضهم أداة لسيط نفوذ البايات والتحكم في القبائل القوية بالمنطقة<sup>1</sup>، فالثابت إذن أن المرابطين كان لهم دور كبير في الحفاظ على ثوابت المجتمع القبلي بالجزائر خلال الحكم العثماني حيث اضطر العثمانيين لتسخير سلطة هؤلاء الكاريزمية رغم بساطتها وفقدانها لمؤسسات وإدارة لصالح تثبيت سلطتهم السلطانية، وقد يكون ذلك لإدراكهم أن سكان الريف وعلى رأي ابن خلدون تربطهم علاقات النسب وأساس اجتماعهم هو الاتفاق الأخلاقي الذي يكون تحت لواء هؤلاء الشيوخ سواء كانوا مرابطين أو طرفيين عكس سكان المدن الذي كانت تسيرهم مباشر، وذلك لأن سكان الحضر يتميزون عن سكان البدو وحسب تعبير ابن خلدون بقبول التغيير الجذري لأن أساس حياتهم هو مجال الدولة وليس القبيلة.

## 2-نفوذ الطرق الصوفية في المجتمع الجزائري:

إن حركة الطرق الصوفية قد شملت بلاد المغرب منذ عهد الموحدين، وقد زار الجزائر في عهود مختلفة العديد من شيوخ المدارس الصوفية جاءوا إليها من الأندلس واستقروا بها نهائيا كابي مدين شعيب\*، فالتصوف في الجزائر قد انتشر في المدن قبل الأرياف مثل مدينة بجاية، تلمسان\*\*، وهران، قسنطينة ألا أنه ومع فساد الحياة السياسية انتقل التصوف إلى المناطق الداخلية في البلاد<sup>2</sup>، خاصة وان الطريقة كانت سلطة دينية روحية مدنية وقضائية لها من الولاء الشعبي ما يفوق الولاء للحاكم، وكان لهذه الأخيرة نظام إداري يشبه النظم الإدارية للحكومات ولا سيما فيما يتصل بالمناصب وجباية المال وتسخير الأتباع، ولها أسرار كأسرار الدولة لم يكن يطلع عليها سوى الذين يتولون شؤونها من رجال

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورفقات جزائرية، ط1، 2000، ص. 492.

\* للمزيد حول هؤلاء الإعلام المتصوفة ومكانتهم الدينية مراجعة ابن مریم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق محمد بن أبي شنب، مطبعة الثعالبية، الجزائر 1908، ص-ص. 108-156.

\*\* - إن التصوف في الجزائر بدأ تصوفاً نظرياً، ثم تحول ابتداء من القرن 10 هـ إلى الناحية العلمية، وأصبح يطلق عليه تصوف الزوايا والطرق الصوفية، ومن أوائل أوتاد الطرق الصوفية الجزائرية الشيخ أبو مدين شعيب بن الحسن الأندلسي وازدادت نشاطا على يد تلميذه عبد السلام الشاذلي، وكان لتعاليم الشاذلية في الجزائر الأثر الأكبر حيث يكاد يجزم الباحثون أن معظم الطرق الصوفية التي ظهرت بعد القرن 18 تتصل بطريقة أو بأخرى بالطريقة الشاذلية، وقد كانت الصوفية على مر العصور رمز لوحدة المجتمع والمطالبة بحقوق المجتمع، فالصوفي كان يمثل قوة ونموذج يتطلع إليه أفراد المجتمع ولعل أبرز النماذج في الفترة التي تخص بحشنا الأمير عبد القادر.

-العربي إسماعيل، ولاية أحمد بن سالم، "خليفة الأمير عبد القادر على بلاد القبائل"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 35، 36، سنة 1984 ص-ص. 45-86.

<sup>2</sup> - سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ص. 468.

الطريقة بينما لا يوجد شيء من ذلك عند المرابطين<sup>1</sup>، إضافة إلى هذا فالتصوف يؤهل المشايخ إلى الانتماء إلى مجتمع يؤمن بالأولياء الصالحين وذلك لامتلاكهم قدرة تبليغية رمزية هائلة، تشبع بها خطب الأقطاب وسلوكيات المشايخ ترويضها الشفهية المتخصصة في توصيل المناقب والكرامات<sup>2</sup>.

وقد مرّ التصوف في الجزائر بمرحلتين:

أ- مرحلة التصوف النخبوي 6هـ-7هـ: وكان التصوف في هذه الفترة محصورا في المدارس خاصة واقتصر على طبقة معينة من المتعلمين.

ب- فترة التصوف الشعبي 9هـ: وهو الانتقال من التصوف الفكري إلى الشعبي أي الانتشار الكبير للزوايا والرباطات في الريف والمدن، وانضواء الآلاف من الناس تحت لوائه ومن ثم ظهرت الطرق الصوفية الكبرى وانتشرت في مختلف أرجاء القطر<sup>3</sup> كالفقارية والرحمانية والتجانية والطيبية والدراوية، فالتصوف يعتبر رمز من رموز الوحدة في المجتمع الجزائري والمطالبة بحقوق الشعب ومصالحه.

### 3 - العلاقة بين الصوفية والمجتمع:

إن تأثير هذه الطرق كان في الريف أكثر من المدينة<sup>4</sup>، كما كان لكل طريقة من الطرق السابقة الذكر وزنها وخطرها السياسي فهي قوية السمعة كثيرة المال والأتباع حتى أن بعضها قد أخاف الحكام أنفسهم<sup>5</sup>، زيادة على ذلك فإن انتماء شيخ القبيلة إلى طريقة معينة كان يدفع كل أفراد القبيلة بفعل الروابط والالتزامات إلى الانضمام إلى نفس الطريقة وهذا ما يفسر تأثير هذه الأخيرة على المجتمع الريفي<sup>6</sup>، والهدف من حديثنا على هذه الطرق الصوفية هو ليس إبراز مكانتها كعقيدة فلسفية دينية بقدر ما هو إبراز دورها الثقافي والاجتماعي والسياسي سواء من حيث علاقاتها بالحكم أو نفوذها وسط السكان، حتى ندرك مكانة السلطة الروحية (الكاريزمية) داخل المجتمع الجزائري ومدى خضوع

<sup>1</sup>- العيد مسعود، "المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني"، سيرتا العدد 10، مجلة يصدرها معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة، الجزائر 1988، ص. 19.

<sup>2</sup>- محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، المرجع السابق، ص. 48.

<sup>3</sup>- إسماعيل العربي، "ولاية أحمد بن سالم، خليفة الأمير عبد القادر على بلاد القبائل"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 35، 36، سنة 1984، ص- ص. 45-86.

<sup>4</sup>- Depont et Coppolani, **Les Conférenciers Religieuses Musulmanes**, Adolphe Jourdan Alger 1897, P. 211, 212

<sup>5</sup>- وات مونتغمري، الفكر السياسي الإسلامي، ترجمة سعيد حديدي، دار الحداثة، بيروت 1981، ص. 106.

<sup>6</sup> - (M) Adala, **La Place de La Culture Musulmane Dans La Vie Sociale Politique**, Inspiration 1992, p. 53.

المجتمع لها عن طريق الولاء لمكانتها الاجتماعية والثقافية ومساهمتها في تلبية كل ما يحتاجه السكان من متطلبات سواء حول حياتهم اليومية أو السياسية وحتى الثقافية، وذلك من خلال إبراز مدى تفاعلها مع السلطة السلطانية وأن المجتمع الجزائري استمر في التفافه حول سلطة شيوخه الروحيين رغم وجود سلطة سلطانية مثلتها السلطة العثمانية.

- فالتصوف أصبح يعتبر شكلا من أشكال التعبير، عن الغضب الشعبي والتمييز الطبقي بين الأغنياء المترفين وطبقة الفقراء، خاصة أن المتصوفة الأوائل عانوا من اضطهاد الحكام ولهذا وقع الالتقاء بينهم وبين الشعب في مواجهة السلطة، كما اعتمد عليهم العامة في مواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تحل عليها من حين لآخر، والتي تعجز عن حلها وبمرور الزمن ترسخت القناعة لدى العامة أن الصوفية هم اقدر الناس على حل المشاكل وتقديم مساعدات للطبقات المحرومة، كما أنها قامت بدورها في تحقيق التوازن الاجتماعي الجزائري والحفاظ على المقومات العربية الإسلامية.

- لقد اعتمد هؤلاء الطريقيون على مؤسسة هامة هي الزاوية هذه الأخيرة التي تعتبر ملجأ للفقراء ومحطة لعابري سبيل؛ ومأوى لليتامى وهي قبلة للمتخاصمين من أجل فض نزاعاتهم، كما تمثل مزارات الأولياء إحدى القواسم الثقافية المشتركة بين المجموعات الداخلية القبلية والحضرية تبت فضاءات الزوايا عبر المجالين القبلي أو الحضري وهي الأماكن التي يجتمع عندها أفراد القبيلة، وبالتالي يكون فضاء الزاوية عبارة عن نقطة التقاء يؤمها زوارها من أوساط متنوعة، حيث كانت تبرم الصفقات كسواء الأراضي قرب الضريح كما تمثل المواسم مناسبة لانتصاب أسواق نشيطة، كما تلعب دورا اجتماعيا مثل الزواج والختان واحلال الصلح بين المتنازعين وبالتالي يمكننا القول إن الزوايا ساهمت في التقريب بين فئات اجتماعية ومناطق مختلفة من البلاد<sup>1</sup>؛ ومركز للإشعاع بحفاظها على تقاليد المجتمع وعاداته وأصالته وتنقسم هذه الزوايا لعدة أنواع منها:

- زوايا خدمت السلطة: كزاوية بلزمة التي أعفيت من دفع شتى أنواع الضرائب في شكل حكر وعشور، رغم وجودها بعيدا عن مركز السلطة الإقليمية<sup>2</sup>.

- زوايا تقوم بدور الوساطة بين السكان والسلطة التركية على المستوى المحلي والقبلي مثل زاوية بلقاضي قرب باتنة وزاوية بن سعيد في واد طاغا، وزاوية مدني وسي الحاج بن عمور في "زانا".

<sup>1</sup>-فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، ديسمبر 2009م، ص. 341.

<sup>2</sup>- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 101.

- زوايا لم تستفد من أي امتيازات، إما لضعف نفوذ شيوخها أو لعدم تمثيلها أية خطورة في نظر البايك، ولأن بعضهم كان يرفض ما يعرض عليه من مزايا مقابل بعض الخدمات<sup>1</sup>.

ومنه يمكننا القول بأن الزوايا ذات الشأن الكبير لعبت دور سياسي، بينما الأعمال ذات الصبغة الاجتماعية والدينية أو الثقافية فكانت من نصيب الزوايا الأقل شأنًا، وذلك حسب مركز كل زاوية<sup>2</sup>، وقد استجابت هذه الزوايا إلى ما يقتضيه حال المجتمع فنهج بعضها منهج الخدمة الاجتماعية المحضة حيث كانت زاوية سيدي أبي عتيقة تستقبل الفقراء والمرضى والعجزة، وكانت زاوية سعيد قدورة مخصصة لاستقبال فقراء العلماء، وزاوية شيخ البلاد لا يسكنها إلا الطلبة العثمانيين كما أن جل هذه الزوايا كانت تمثل ملاذ للهاريين من كل أنواع المتابعة والعقاب<sup>3</sup>.

كما كان للطرق الصوفية دور كبير في تنشيط الثقافة والحركة العلمية في الإيالة وضمنان توجيهها، وعلى ما يبدو أن السلطة الحاكمة (العثمانية) لم تعمل على تحويل العقلية الخرافية إلى عقلية علمية باعتبار أن للطريقة دورا كبيرا في ضمان الوحدة الفكرية<sup>4</sup> وقوة تأثير على المخيال الاجتماعي أساسا، وقد حاول حمدان خوجة سنة 1833م أن يعطي صورة صحيحة عن مكانة هذه الطرق الصوفية في بنية المجتمع بأكمله موضحا أن سيطرة هذه الطرق راجع إلى ثقافة المجتمع وأفكاره المنتشرة آنذاك وأن العثمانيين حافظوا على الأوضاع كما هي، إضافة لمحافظةهم على الزوايا والأضرحة التي يعتبرها المجتمع الريفي أمرا مقدسا، وأن الفرد القبلي مستعد لقتل أصدقائه وآبائه إن علم عن احتقارهم للمرابطين أو الطريقين أحياء أو أمواتا<sup>5</sup>، كما ساهمت الطريقة في الحفاظ على الحركة التعليمية من خلال تكثيف نشاط الزوايا والكتاتيب القرآنية ونشر العلم وتشجيع العلماء وبالتالي المحافظة على بقاء القرآن وتحفيظه للأجيال، مما أسهم في وجود الكثير من الشباب ممن يعرف القرآن كتابة وحفظا وتلاوة وتجويدا بهدف إبعاد يدي الأجنبي على ضياعه وتحريفه، ويعد ذلك إرثا ثقافيا قاوم الاحتلال الاستعماري على السواحل الجزائرية خلال القرن 19م، وهذه المرجعية الدينية هي التي مكنت المجتمع الجزائري من الصمود في وجه المد الاستعماري، غير أن هذا لا ينفي السلبات التي تركتها بعض الطرق الصوفية المنحرفة منها

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص. 100، 101.

<sup>2</sup> - عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص. 101.

<sup>3</sup> - ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10هـ-14هـ، ش. و. ط، ص. 270.

<sup>4</sup> - (L) Rinn, Marabout et Khouron, Alger, p. 413.

<sup>5</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايالك الشرق، رسالة ماجستير، تاريخ الحديث، ص. 121.



شيوخ ظاهرة الدروشة وظاهرة الاعتقاد دون الانتقاد وكثرة التدجيل باسم الدين الحنيف<sup>1</sup>، كما أن ثقافة الحكام البسيطة ساعدت على انتشار الدروشة بالطرق الصوفية وقد وصفهم عبد الكريم الفقون بادعائهم التصوف والولاية واتخاذهم الوعدة والحضرة وأكلهم الحشيش والاجتماع على الرقص الصوفي والغناء بهدف الحصول على المال واستغلال العامة والتحالف مع السلطة<sup>2</sup>؛ فأهم ما حققته هذه الطرق هي الوحدة الروحية بين أفراد المجتمع وذلك ما يعارض سياسة الحكام، كما جعلت الشعب يدرك أن العثمانيين الذين سلموه القيادة أصبحوا عاجزين عن دورهم الأساسي في إدارة البلاد وحمايتها، ومنه أدار الشعب ظهره للحكم المركزي (السلطة السلطانية) والتف حول الطرق الصوفية<sup>3</sup>، وتشهد على ذلك الثورات التي قام بها الشعب مع الطرق الصوفية ضد الحكم العثماني منها ثورة ابن الأحرش 1804 م<sup>4</sup>، ثورة درقاوة (1804-1805م)<sup>5</sup>، ثورة التيجانية 1818م<sup>6</sup>.

والمؤكد تاريخياً أنّ هذه الطرق الصوفية حظيت بدعم شعبي، أكثر من مجرد أداء فروض العبادة المنصوص عليها في الشريعة<sup>7</sup>، خاصة وأنّ الوجود ظل على السياسة السلبية حتى أواخر العهد العثماني في جباية الأموال والضرائب، فملاً الطريقون الفراغ الذي كان سائداً في المجتمع الريفي المنعزل عن الحكومة<sup>8</sup>، حيث عرفت مرحلة الدايات (1671م-1830م) مع مستهل القرن 19م أخطر انتفاضة شعبية قادتها الطريقة القادرية بقيادة ابن الشريف الدرقاوي سنة 1805م، والتي كادت أن تعصف بالحكم العثماني حسب ما ذكره مسلم بن عبد القادر فإن ابن الشريف قد وجد من الظروف الكافية لإعلان الثورة بعد أن رحب بها الشعب والقبائل في منطقة إقليم الجنوب الغربي من الصحراء، التي لقنها الشعائر الدينية وبذلك أولت له الاحترام وقدمت له العطايا والهبات وشكته من أضرار المخزن فكان

<sup>1</sup> - أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ص. 144، 145.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص. 523.

<sup>3</sup> - مسعود العيد، "المرابطين والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة سيرتا، العدد 10، معهد العلوم الاجتماعية قسنطينة 1988م، ص. ص. 11-17.

<sup>4</sup> - (ch) Féraud, " Histoire des Villes de Constantine Djidjeles", R. S. A. S, 1870, p. 184.

<sup>5</sup> - محمد يوسف الزباني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم المهدي بوعبدلي، ص. 37.

<sup>6</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج. 4، المرجع السابق، ص. 39.

<sup>7</sup> - وات مونتغمري، الفكر السياسي والإسلامي، ترجمة سعيد صبحي حديدي، ص. 106.

<sup>8</sup> - مختار الطاهر فيلاي، نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، ص. 62، وأبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ص. 120، 121.

يعدهم بالفرج القريب<sup>1</sup>، إضافة لثورة ابن الاحرش التي عرفها الشرق الجزائري؛ وبضبط في منطقة الشمال القسنطيني وهو ينتمي إلى الطريقة الدرقاوية، حيث يقول الناصري عنها ما يلي « ثم عمتنا فتنة درقاوة وان لم تكن فيها أتقياء بررة ولا أقوياء فجرة.. . فاتصلت علينا واوجد النكبات من الخوف والجوع والروع الذي في الفؤاد مودوع »<sup>2</sup>.

وأوافق محمد الطيبي، فيما ذهب إليه بان التصوف ليس مجرد منظومات فكرية ورمزية توجه المعتقد وتصنع الرأي وتشرع للتحالفات، وإنما هي كذلك قوة اجتماعية من حيث قابليتها الفائقة للسلطة والطاعة وقوة اقتصادية من حيث إن أتباعها وعلى اختلاف مكانتهم يدعمونها دعما اقتصاديا في توسيع نشاطها الديني والسياسي<sup>3</sup>، كما أن تطورها أثر في المنظومات البشرية المغاربية كلها، متجاوزا أنماط الولاءات السياسية والقبلية التقليدية، فرسخ قوتها ولا يزال يرسخ في الخيالات الجماعية واقعا ثقافيا وروحيا وتنظيما<sup>4</sup>.

وقد ارتأينا أن نوضح مكانة المرابطين والطرقيين خلال العهد العثماني ولو بإيجاز لتأكيد وإبراز خضوع المجتمع لسلطة هؤلاء الطرقيين والمرابطين الذين مثلوا السلطة الكاريزمية اعتماد على مفهوم ماكس فيبر وأنهم أبدا لم يفقدوا مكانتهم طوال فترة الحكم العثماني بل على العكس، اضطر الأتراك للتعامل معهم حتى يتمكنوا من الاستمرارية في بسط نفوذهم\*، وقد أحاطوا كثيرا من زعماء الطرق الصوفية بمظاهر الاحترام ورفعوا من شأنهم لدرجة أن أعلام شيوخ الطرق ترفع إلى جانب العلم الجزائري، وعلم الدايا أثناء تجهيز الأسطول للخروج<sup>5</sup>، فسلطة هؤلاء الشيوخ إذن كانت من الثوابت التي حافظت

<sup>1</sup> -مسلم بن عبد القادر، انيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، ط. 1، الجزائر 1974 ص. 50.

<sup>2</sup> -ناصر الدين سعيدوني، "ثورة ابن الاحرش بين التحول المحلي وانتفاضة شعبية"، مجلة الثقافة، عدد78، ديسمبر 1983 الجزائر، ص. 200.

<sup>3</sup> -محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ص. 51.

<sup>4</sup> -محمد الطيبي، المرجع نفسه، ص. 63.

\* -إن الأتراك على دراية تامة بأن الإسلام هو مصدر قوتهم، لكن الإسلام الذي اعتنقه العثمانيون ليس هو إسلام الحلفاء، بل كان إسلاما مشوبا بالتقاليد والعقائد الجديدة مما مارسه الدراويش، خاصة وأن معظم الجنود الانكشارية كانوا من أتباع الطريقة البكداشية من دراويش روماليا، أنضوليا، لهذا اعتمدوا على الالتفاف حول الزوايا والاضرحة ليحصلوا على بركة الأولياء وهذا ما يفسر علاقة العثمانيين مع المرابطين والطرقيين سواء في المدن أو الأرياف، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج ، ص. 190. ويؤكد لوسي سير "أن اعتقادهم في الأولياء لا من باب طقوس العبور لتسهيل الوصول إلى أهداف سياسية" لوسي مير، الأنثروبولوجية الاجتماعية، ترجمة شكري مصطفى سليم، منشورات وزارة الثقافة، مصر 1983 ص. 288.

<sup>5</sup> -كاتكارت، مذكرات قنصل أمريكا، المرجع السابق، ص. 77.

على تماسك وترابط المجتمع الجزائري في ظل السلطة العثمانية (السلطانية)، فكيف سيكون موقف شيوخ السلطة الروحية من السياسة الاستعمارية الرامية إلى طمس معالم المجتمع الجزائري؟ وهل ستحاول فرنسا تسخير سلطة هؤلاء الشيوخ الروحية لفرض سلطتها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه لاحقاً.

### ثالثاً-السلطة المذهبية

استمد الشيخ مكانة مرموقة وسط المجتمع الجزائري من خلال السلطة التقليدية أو الروحية؛ حتى أنه في بعض الأحيان يخرج من الإطار التقليدي إلى الطريقي الروحي، ليدخل في إطار السلطة الكاريزمية حتى يتمكن من كسب ولاء أفراد المجتمع القبلي هذا عن سكان الريف، أما في المدن فالوضع يختلف بسبب قرب هذه الأخيرة من السلطة الحاكمة وكذا بسبب الفئات التي يتشكل منها سكانها، سواء كانوا أتراكاً أو كراغلة أو حضر بما فيهم الأندلسيين والأهالي فهؤلاء لم يكونوا بسداحة وبساطة سكان الريف حيث كان فيهم العلماء والمفتيون والقضاة سواء من الأتراك أو الأندلسيين أو الأهالي الذين اشتهروا بالبيوتات العلمية، فالأتراك أسسوا الجوامع والمدارس، كما اهتم كثير من البايات بنشر العلم منهم صالح باي الذي أسس مجموعات ثقافية كبيرة في منطقتهم وتشمل جامعا للتدريس ومدرسة وكتابا ودار، كذلك بيات وهران وكانت دروس هذه الأخيرة في مرتبة عالية من التفسير والحديث والفقه والأصول واللغة والأدب<sup>1</sup>، وطبعاً كان لهذه المؤسسات الأثر الطيب في نشر العلم والثقافة وسط سكان المدن كما كان للعلماء دور كبير في الحفاظ على ثوابت سكان الحضر وتثبيت السلطة الحاكمة، وما يهمنا من خلال طرحنا هذا هو التعرف على مكانة العلماء في الجزائر وفيما تمثل دورهم ونفوذهم داخل المجتمع الحضري والقبلي، فهل كان لهم نفس الدور الذي لعبه الشيوخ المرابطون والطريقيون في المجتمع الريفي؟ أم اختلفت سلطتهم حسب علاقتهم بالحكام؟

- فقد اعتمد العثمانيون في تأسيس دولتهم على العلماء خاصة وأن المغرب الأوسط كان يتمتع منذ العهود الرستمية والأغلبية والزيرية والحمادية والحفصية والزبانية، بمراكز في المدن تشع منها الثقافة والعلم والفكر وهي مدن تلمسان وقسنطينة وبجاية ومازونة ووهران والجزائر وعنابة وبسكرة، وقد اشتهرت في كل مدينة من هذه المدن عائلات كعائلة المقرري والعقباني في تلمسان وابن باديس والقنفذ بقسنطينة وعائلة المنجلاني والشدالي في بجاية وعائلة ابن السكات بمدينة الجزائر.. الخ<sup>2</sup>، وقد ساعدت

<sup>1</sup> - عثمان عكاك، محاضرات مراكز الثقافة في المغرب من القرن 16 إلى 19، جامعة الدول العربية، 1970، ص- ص. 78-

.81

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 44، 45.

الباب الثاني:..... الفصل الثاني: سلطات الجزائر المحلية أواخر العهد العثماني

مساندة هؤلاء العلماء للعثمانيين على منحهم الشرعية السياسية للتواجد بالجزائر؛ غير أنّ مجال نفوذ هؤلاء العلماء كان محدودا في مناصب معينة مثل القضاء والإفتاء والإمامة والتعليم إضافة لمعالجة بعض القضايا الاجتماعية.

- وقبل أن نتحدث عن دور ونفوذ هؤلاء العلماء، يجب أن نوضح ولو بإيجاز أهم المذاهب التي توجد في الجزائر قبيل الاحتلال والتي تتضح من خلالها مكانة هؤلاء العلماء في المجتمع.

### 1-أهم المذاهب الإسلامية في الجزائر:

لقد كان المذهب المالكي هو الأقوى في الجزائر وهو المسيطر في عمق المجتمع الجزائري وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية<sup>1</sup>، ويقول بيرم «... في هذه البلاد المسلمون أغلبهم على مذهب أهل السنة، في العقيدة وعلى مذهب الإمام مالك في الفروع، ونسل الترك على مذهب الإمام أبي حنيفة وبعض السكان على مذهب الاعتزال كبنّي ميزاب»<sup>2</sup>.

- أمّا المذهب الثاني فتمثل في المذهب الإباضي\*، ويحتفظ أصحاب هذا المذهب بمقومات ثقافية مميزة جعلتهم يحضون بعلاقة خاصة مع الأتراك حيث تسالموا معهم دون أن يستسلموا<sup>3</sup>.

أما بالنسبة للأتراك فقد اتخذوا المذهب الحنفي مذهبا للدولة والقضاء والإفتاء<sup>4</sup>، ومنه فوجود كل هذه المذاهب سمح بتعميق الروح الدينية في أخلاقيات المجتمع الجزائري، وعلى رأي الأستاذ الدكتور عميراي فوجود الإباضية في الجنوب والمالكية في الشمال كانت أحد الوسائل الهامة في الحفاظ على استمرارية وحدة الشعب وفي تكوين ضميره الجمعي، وإحداث التوازن بين أفرادها ومنع التطرف فيه<sup>5</sup>،

<sup>1</sup>- (J) Berque, *Ulémas Fondateurs, Insurgés du Maghreb XIII*, sindbad Paris1982, p. 242.

<sup>2</sup>- محمد بيرم الخامس، ص. ور الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج. 4، المطبعة الإعلامية، ط. 1، مصر 1302هـ، ص. 120.

\* - الإباضية هي فرقة من فرق الخوارج التي تنتسب إلى عبد الله بن اباض التميمي، إلا أن الإباضية تختلف على جمهور الخوارج في كونهم لا يحكمون بتكفير مخالفينهم من المسلمين، ويعتبرون التزاوج والميراث معهم حلال، وكان أول داعي للمذهب الخارجي في المغرب سلمة بن سعد وقد تحقق له ذلك بإنشاء الدولة الرسمية الإباضية 160هـ، إبراهيم تهايمي، جهود علماء المغرب في الدفاع عن العقيدة أهل السنة، دار الرسالة، بيروت 2005، ص. 471

<sup>3</sup>- احמידة عميراي، بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة 2001م، ص. 79.

<sup>4</sup>- عبد الجليل التميمي، الحياة الفكرية في الولاية العربية أثناء العهد العثماني، منشورات الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيقة والمعلومات، زغوان 1990، ص. 380.

<sup>5</sup>- احמידة عميراي، فواصل من الفكر والتاريخ، 2002، دار البعث، 2002، ص. 88.

فالأترك إذن اختلفوا عن الجزائريين فقط في المذهب، ومع أنهم يمثلون الفئة الحاكمة (السلطة السلطانية) فهم لم يتمكنوا من فرض مذهبهم على السكان المحليين بل احترموا خصوصية الجزائريين وجعلوا المذهب المالكي جنبا إلى جنب مع المذهب الحنفي كما سنبينه لاحقا إضافة إلى المذهب الإباضي لبني ميزاب، وقد تكون سياسة الأترك هذه نوعا من الاحترام لثوابت هذا المجتمع وهذا ما تسبب في خضوع الجزائريين لسلطتهم أكثر من ثلاثة قرون.

- والسؤال الذي تبادر إلى ذهننا كيف كانت مكانة العلماء، في ظل هذه الاختلافات المذهبية؟ وهل حافظوا على مكانتهم حتى بعد الاحتلال الفرنسي؟ لكن قبل التطرق إلى ذلك ارتأينا أن نشير ولو بإيجاز إلى مكانة العلماء أواخر العهد العثماني وعن نفوذهم وسط المجتمع الجزائري، وهل تقلص نفوذهم بعد ذلك أو استمر؟ تساؤلات كثيرة تستوقفنا وسنحاول إن شاء الله الإجابة عنها.

## 2-مكانة العلماء خلال الوجود العثماني:

كما سبق وأشرنا فالمدينة تعتبر مركز تجمع ثقافي مهم ، وقد حاول العثمانيون احتواء علماء المدن بتوريثهم في المشاركة في السلطة عن طريق المناصب والوظائف وذلك لاستغلال سلطتهم الروحية والدينية على المجتمع لصالح السلطة العثمانية (السلطانية)، وقد مارس العلماء في الجزائر سلطتهم إما من خلال الإطار الوظيفي أو خارج الإطار الوظيفي على النحو التالي:

### 2-1-الإطار الوظيفي:

أ- الإفتاء: جعل العثمانيين الإفتاء وظيفة رسمية على المذهبين الحنفي والمالكي، وسوف نخص بالذكر المفتي المالكي لأنه يتعلق بالفترة التي تخص بحثنا، حيث يعين هذا الأخير من طرف باشوات الجزائر<sup>1</sup>؛ ومن أهم الشروط فيه المكانة والشرف<sup>2</sup> والتعمق في مسائل الفقه ومعرفة قوية للقرآن وعلوم الحديث والقياس<sup>3</sup>، حيث كان يتولى التدريس ووكيل الأوقاف والإمامة والخطابة<sup>4</sup>.

ب- وظيفة القضاء: عرف القضاء ازدواجية بين القاضي الحنفي والقاضي المالكي وتعد وظيفة

<sup>1</sup> - خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من 1798م-1830م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر تحت إشراف الدكتور خليل عبد الحميد عبد العال، ص. 76.

<sup>2</sup> - (V)De Paradis, *Alger au 18siècle*, P. 11, 12.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 391، 392.

<sup>4</sup> - ( Ch.) André Julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, P. 64, 65.

هذا الأخيران أخطر المهام في الدولة لأنه يعد ركن أساسي في دعم واستقرار أي كيان سياسي<sup>1</sup>، ومن أهم مميزات القضاء في الجزائر هو ارتباطه بالحكم وبساطته وسرعته في إصدار الحكم بين مختلف الجهات الاجتماعية، كما يعالج الكثير من القضايا منها عقود الاستفادة من الأرض<sup>2</sup>، الحكم بين الناس في عقودهم ومعاملتهم ويعتبر سلطة تنفيذية بالدرجة الأولى<sup>3</sup>، كما يقوم بتثبيت مشايخ الحرف ويشرف على الأوقاف وبعض المتولين عليها، أيضا توزيع الأعطيات على الذين يقومون بمهام الخطابة والإمامة والآذان والإقامة والقراءة والوعظ والتدريس<sup>4</sup>، كما أن النظام القضائي في الجزائر يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية<sup>5</sup>، ويؤكد شالر« أن الانتشار الأفقي والعمودي للجهاز القضائي وتعميم الهيكلية الإدارية، للتنظيم على الإقليم والمدن جعله أكثر الأجهزة استعانا بطبقة العلماء والمثقفين، بما كان يوفره من مناصب شغل كما سهل مهمة الفصل في القضايا وقرب جهاز العدالة أكثر من المواطنين...»<sup>6</sup>، فالإيالة إذن كانت مغطاة بشبكة قضائية واسعة، حيث كان لكل مدينة محكمة تساعد السكان على حل مشاكلهم، إلا أنه في أواخر العهد العثماني أصبح المفتي والقاضي موظف خاضع للحكومة الجزائرية وليس له أي سلطة سياسية<sup>7</sup>، كما كانت هناك طبقة من العلماء نالت قدرا من احترام العامة ورجال الحكم<sup>8</sup>، ولهم نفوذ واسع في مجال القضاء حتى أن الأحكام التي كانوا يصدرونها لا رجعة فيها، من أشهرهم ابن العنابي سيدي محمد العنابي وكان هذا الأخير قد حذر الحكام الأتراك من سيطرت الأهواء والأخطاء على نفوسهم مقدما لهم النصح بالعودة إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابتعاد عن تقليد الغرب، إلا فيما يتعلق بالأمور العلمية والحربية فهو يقول «إن ما عليه الكفرة من ساستهم العقلية، فنحن في غنى عنه لأن للمسلمين الكتاب والسنة وفيها من التشريعات ما يغني عن

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المقدمة، ص-ص. 129-131.

<sup>2</sup> - ( M) Boudia, **La Formation Sociale Algérienne Précoloniale**, Essai d'analyse théorique, Magister, p. 113.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 400..

<sup>4</sup> - خالد زيادة، "السلطة المدنية من خلال وثائق المحكمة الشرعية"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 39-40، ص. 510، 511.

<sup>5</sup> - (Ch.) André Julien, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, p. 5.

<sup>6</sup> - وليام شالر، مذكرات، تحقيق إسماعيل العربي، ص-ص. 47-49.

<sup>7</sup> - وليام شالر، المصدر نفسه، ص. 11.

<sup>8</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج. 1، ص-ص. 160-166.

قوانين أوروبا الوضعية»<sup>1</sup>.

**ج- وظيفة نقابة الأشراف:** وقد خص العثمانيون الأشراف بمكانة مرموقة في مجتمعهم، وكانوا منذمجين في جميع الشرائح الاجتماعية، حيث نجد منهم العلماء والجنود والتجار والأغنياء والفقراء والشحاذين<sup>2</sup>، يختار من طرف أعيان البلد ويعين مدى الحياة، وعادة ما يختار من أعيان الأسر الكريمة ذات النفوذ القوي أو العائلات المرابطية<sup>3</sup>، ويذكر حمدان أن هذا الأخير نقيب الأشراف يجمع في بيته كلما وقعت حادثة شيخ البلد وسائر الأبناء للبحث عن الحلول الملائمة<sup>4</sup>.

**د- وظيفة أمير ركب الحج:** من أشهر من مارسوا هذه الوظيفة عبد الكريم الفقون، وتعود هذه الوظيفة على صاحبها المال، الجاه، المكانة العالية<sup>5</sup>.

**هـ- إدارة الأوقاف:** يتولى هذه الوظيفة كذلك القضاة، حيث كانوا ينوبون الحكام في إدارة الأوقاف وحماية الأملاك، وضمن توجيه عوائدها بما يخدم مصالح المسلمين، في جميع أنحاء الدولة<sup>6</sup>.

**و- وظيفة الإمامة:** ولهذه الوظيفة أهمية وشرف كبير، وأهم ما يميزها في الجزائر، أنه كان لكل فريق مسجده وحرمته، وقد أكدت ذلك فاطمة الزهراء قشي في رسالتها للدكتوراه<sup>7</sup>.

كما تجب الإشارة إلى أن الوظائف السابقة الذكر غالبا ما كان يتقلدها علماء من نفس العائلة، لذلك غلب على بعض الأسر العلمية الجزائرية الثراء مما جعلهم يعارضون السلطة الحاكمة دائما منهم أسرة الفكون وأسرة ابن باديس، عائلة ابن العنابي التي توارثت الإفتاء مدة قرن من الزمن<sup>8</sup>.

- وقد أدرجنا هذه المعلومات، لنبين أن هؤلاء العلماء شكلوا وساطة وحلقة وصل بين السلطة

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي، ص. احب كتاب النهي المحمودي في نظام الجنود، دار الغرب الإسلامي، ط. 2، بيروت 1990، ص. 78.

<sup>2</sup> - (H) Mouradjea, **Tableau Général de l'Empire Ottoman**, T 2 , imprimerie des monsieurs, t2, Paris1970, p. 275.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص. 212.

<sup>4</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ترجمة وتحقيق محمد العربي الزبيري، ص. 99.

<sup>5</sup> - عبد الكريم الفقون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987، ص. 12.

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 225، 226.

(V)De Paradis, **Alger au 18 siècle** , p. 113.

<sup>7</sup> - فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع، دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة تونسالأولى، تونس 1993، ص. 57.

<sup>8</sup> - ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج. 1، ص. 399، 400.

الباب الثاني:..... الفصل الثاني: سلطات الجزائر المحلية أواخر العهد العثماني

والعامة وأكسبوا السلطة الحاكمة الصبغة القانونية لاستمرارها<sup>1</sup>، فسلطة هؤلاء العلماء الروحية المذهبية ساندت السلطة السلطانية، هذه الأخيرة التي أدركت أن الدين هو من أهم الوسائل لتثبيت سلطة حكمها، فالقوة السياسية وحدها لن تكون كافية ما لم تساندها (السلطة الروحية)، فالسلطة الروحية كانت موجودة إلى جانب السلطة السلطانية (الحاكمة) فالثابت إذن أن العثمانيون حاولوا تسخير سلطة العلماء المذهبية لصالح تثبيت نفوذهم فما هو التحول الذي ستعرفه السلطة المذهبية (العلماء) إثر القانون المدني الفرنسي الذي يمثل سلطة تؤمن بشيء آخر مغاير تماما لمعتقدات وثوابت المجتمع الجزائري؟

## 2-2- مكانة العلماء من خلال الإطار الغير الوظيفي:

- يعتبر العالم أهم ممثل يستمد منه المجتمع تعاليم دينه وينظر له الجميع باحترام وتقدير لمكانته وتمثيله للسلطة المذهبية حتى وإن كان خارج الإطار الوظيفي التي اكتسبها عن طريق:

### أ- الانتماء الأسري:

من أشهر الأسر التي توارثت الوظائف العلمية عائلة ابن الفقون، عائلة المرتضى، عائلة الزهار، عائلة ابن المبارك بالقليعة، أسرة المقراني، أسرة الونشريبي، عائلة الفقون... إلخ<sup>2</sup>، وهذه المكانة الدينية لبعض الأسر فرضت على الحكام احترامها والاعتراف بهم كوسطاء<sup>3</sup>.

### ب- السفراء:

أكدت المصادر أنّ الحكام العثمانيين استعملوا في عدة حوادث العلماء ليكونوا سفراء أو وسطاء بينهم وبين العدو، مثل سفارة محمد علي الخروي الطرابلسي إلى المغرب أكثر من مرة مبعوثا من باشوات الجزائر إلى سلاطين المغرب لتحديد حدود وتأمين العلاقات بين البلدين، وسفارة محمد بن العنابي إلى المغرب الأقصى عقب حملة إكسموث الإنكليزية سنة 1231هـ/1816م<sup>4</sup>، كما هناك بعض العلماء يقومون بالإصلاح دون تكليف من الحكام ومن أكثر النماذج على ذلك الشيخ الورتلاني ويرى هذا الأخير أنه ملزم بدور التهدئة نيابة عن السلطة التي ضعف نفوذها ورفض الأهالي الجبليون خاصة

<sup>1</sup> - (R) Gaillis, " Abdelkader et la nationalité Algérienne", in R. A, 1965, p. 343.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 405، 406.

<sup>3</sup> - عبد الكريم الفقون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، ص. 260.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج. 1، ص. 398.



الخضوع لها ومن ذلك قوله «... وحكم السلطان غير نافذ فيهم، إذ لا يقدر عليهم وإن كانوا قريبا من الجزائر، لكونهم تحصنوا بالجبال،.. فيهم إلا همة الصالحين وأهل الخير، فيجب على من يقبل منه أن يذهب إليهم، ويصلح حالهم ليرتفع ما فيهم من العصبية...»<sup>1</sup>.

وما يجب أن ننوه به أن هؤلاء العلماء كي تستمر مكانتهم في المجتمع كان يجب عليهم الانضمام إلى الطرق الصوفية ليتمكنوا من النفوذ والإصلاح، وهذا يعني أن العلماء لما أحسوا بالخطر على نفوذهم وسلطتهم داخل المجتمع حاولوا أن ينخرطوا في صفوف السلطة الطرقية حتى يتمكنوا من اكتساب شعبية وسط مختلف فئات المجتمع فالسلطة المذهبية إذن استمرت جنبا إلى جنب مع السلطة الطرقية وإن كان كليهما ضمن السلطة الدينية (الكاريزمية) حسب تعبير ماكس فيبر، فالثابت إذن أنه كان للعلماء سلطة حاولوا من خلالها الحفاظ على هوية المجتمع الجزائري من خلال جعله يتمسك بدينه ولغته في إطار الشريعة الإسلامية فكيف سيكون موقفها من الاحتلال الفرنسي؟ وما هو الثابت والمتحول الذي سيطرأ على سلطة هؤلاء العلماء؟

### 3- دور العلماء خلال العهد العثماني:

أردنا أن نورد هذه المعلومات لتكون نظرتنا أوضح حول واقع العلماء في العهد العثماني حيث لاحظنا أن مواقف العلماء كانت متباينة، فهناك من تفاعل مع السلطة الحاكمة من خلال الإطار الوظيفي وذلك حسب الظروف السياسية وحسب الشخصيات وهؤلاء يطلق عليهم علماء إداريون، فسياسيا كان للعلماء دور كبير في تثبيت النفوذ العثماني ابتداء بأسرة آل فكون وآل عبد المؤمن<sup>2</sup>.

وهناك بعض العلماء اكتفوا بالنصيحة فليس على العلماء حسب أغلب الفقهاء أن يثيروا على الحاكم حتى ولو تفاقم جور هذا الأخير بل عليهم فقط أن يقدموا النصيحة على النحو الذي لا يثيروا فيه الرعية<sup>3</sup>، وقد امتاز معظم علماء الجزائر بالطمع في المال والوظيفة<sup>4</sup>، وبالرغم من قرب هذه الوظائف من الشعب فإن العلماء وخصوصا في المدن ابتعدوا عن الأهالي ونظروا إليهم نظرة فوقانية<sup>5</sup>، حيث إن

<sup>1</sup> - حسين بن محمد الورتلاني، الرحلة الورتلانية، تحقيق محمد بن أبي شنب، ص. 80.

<sup>2</sup> - محفوظ مرموم، الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري خلال العهد العثماني 1519م-1830م، ماجستير، قسنطينة 2002.

<sup>3</sup> - علي أوميل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز الدراسات، الوحدة العربية، ط2، بيروت 1998، ص. 11، 12.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 410.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 410.

المفتي والأئمة ظلوا ملتزمين بالنصوص واقتصر اهتمامهم على القضايا العلمية والفلسفة التي ظلت مجهولة لدى العامة من الناس، كما أنه ليس لهؤلاء الأئمة بركات يتوسطون بها بين العبد وربّه في مفهوم العامة بالإضافة إلى أنهم موظفون لدى السلطة العثمانية التي أصبحت هي الأخرى من المغضوب عليهم أواخر العهد العثماني، ونلمس ذلك من خلال التمردات والثورات الشعبية.

كما أن هناك كثيرا من العلماء ممن فضل الهجرة، وذلك لعدة أسباب منها الوضعية المعيشية المضنية<sup>1</sup>، وقد تسببت هذه الهجرة في تدني الإبداع الفكري في الجزائر مما أوجد فراغا تسلسل منه الاستعمار لحكم بلاد الجزائر<sup>2</sup>؛ لذلك لم يستطيعوا وهم من السكان المحليين أن يشكلوا قوة محلية تحمي الأهالي من ظلم الحكام واقتصر أغلبهم على تسويغ تصرفات الحكام، وإصدار الفتاوى التي تزيد من فرض هيبتهم<sup>3</sup>، وذلك من خلال مؤسسات دينية تتألف من شيخ الإسلام، العلماء، القضاة، المفتين، الأئمة، المدرسين، وشيوخ الزوايا<sup>4</sup>، إذن فنفوذ السلطة المذهبية كان في أغلبه يسعى إلى تكريس السلطة السلطانية (الحاكمة) لذلك فنفوذهم كن محدودا مقارنة مع سلطة المرابطين والطريقين رغم أن كليهما يمثلان السلطة الدينية، غير أن السلطة الروحية المذهبية احتاجت إلى مؤسسات متعددة لتثبيت نفوذها وسط الأهالي سواء بالمدينة أو الريف، وذلك ليتمكنوا من ترسيخ مختلف الثوابت والقيم بين أفراد المجتمع، لهذا راح الفرد الجزائري يسعى بنفسه وبكل ما لديه من إمكانيات مادية ومعنوية لإقامة هذه المؤسسات مما ساعد على انتشارها في مختلف ربوع الجزائر خاصة أواخر القرن 18م، وحتى نتعرف على حقيقة التطور الثقافي الذي ميّز المجتمع الجزائري لا بد من التعرف على تنوع هذه المؤسسات الدينية كالربطات والزوايا والكتاتيب والجوامع والأضرحة والقبب والمدارس القرآنية وهذا ما جعل الجزائر أنداك تشكل لبنة حضارية قوية ذات طابع عربي إسلامي في قالب أندلسي عثماني، حيث حضت الثقافة العربية الإسلامية باهتمام الأتراك بعد اعتناقهم الإسلام وحافظت على اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم<sup>5</sup>؛ التي تعتبر من مقومات المجتمع الجزائري والتي أزعجت فيما بعد إلى حد كبير الاحتلال الفرنسي، فكانت هي العائق الكبير بالنسبة إليه في عدم تمكنهم من إخضاع الشعب الجزائري، وعلى الرغم من بساطة هذه المؤسسات فالإدارة الاستعمارية لم تستخف بها واعتبرتها الرابط القوي الذي يربط

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 59، 60.

<sup>2</sup> - أحمد عميروي، مواقف نضالية وإصلاحية، دار الهدى للطباعة، عين مليلة-قسنطينة 2009، ص. 63.

<sup>3</sup> - خالد زيادة، "السلطة المدنية من خلال وثائق المحكمة الشرعية"، المجلة التاريخية، العدد 39-40، ص. 511.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، 1982، ص. 445.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 120هـ إلى 14هـ/16م-20م، ص. 17.

أفراد المجتمع الجزائري في مواجهة أي تيار غريب عن الوطن، حيث كان عددها كبيرا وذلك حسب إحصائيات الفرنسيين أنفسهم فحسب إحصائيات راييموند أندري (Raimant Andry) فقد وصل عددها سنة 1830م في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران وتلمسان والبليدة إلى أكثر من 176 مؤسسة دينية، وأكثر ما يمكننا الإشارة إليه هو غياب الحرص على تحقيق الوحدة التعليمية، فكل مدرس يدرس ما شاء من الدروس وبطريقته الخاصة حيث اختلفت الدروس من مسجد لآخر كما غاب التدرج التعليمي والاهتمام بالجانب العلمي التقني، مع هذا لا يمكننا إنكار أن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت تتمتع بقسط من المعارف والعلوم والثقافة وكانت الأمية تقريبا منعدمة، لهذا وجب علينا التعرف على أهم المؤسسات الثقافية في الجزائر قبل الاحتلال وأهم العلوم التي درست بها لتتمكن من التعرف على الوضع الثقافي بالجزائر قبل الاحتلال وذلك من خلال التساؤلات التالية ما هي أهم المؤسسات الثقافية بالجزائر خلال العهد العثماني وكيف كان مستوى التعليم بها؟ وما دورها في الحفاظ على مقومات وثوابت المجتمع الجزائري؟ فالتعليم من أهم النشاطات التي قام به العلماء والشيوخ الطريقين والمرابطين قبل الاحتلال الفرنسي، حيث وجدت عدة مؤسسات اهتمت بنشره بين مختلف أفراد المجتمع خاصة أن الجانب الروحي هو الذي يضمن بقاء الشعوب ويدعم قوتها لأنه قوة الشعوب ودعامتها تكمن في العلماء والمرييين والمرشدين، فقد قامت هذه المؤسسات الدينية بالحفاظ على الجانب الروحي، وتمسكت بالقيم الدينية والاجتماعية، لذلك سنحاول التطرق لأهم المؤسسات ومدى دورها في نشر الثقافة الإسلامية بالقرى والمدن الجزائرية من أهمها:

**3-1- المساجد\*:** تعتبر من أهم المؤسسات الدينية التي حافظت على مقومات الشعب الجزائري بتحفيظ القرآن وتعليم الفروض الدينية ومختلف العلوم الأخرى، المتعلقة بحياة المسلمين والتعريف بشؤون الناس ومعالجة بعض المشاكل والقضايا المتعلقة بالحياة اليومية للمجتمع<sup>1</sup>، وكان يحدد نوعها بناء على مؤسسها فهناك نوع قام ببنائه الحكام والأثرياء، ونوع آخر قام ببنائه الجمعيات الخيرية، والاهتمام بالمساجد يعتبر ميزة لدى المجتمع الجزائري باعتباره ملتقى للناس ومبعثا للنشاط العلمي والاجتماعي، كما يمكن اعتباره الرابطة بين أهل القرية والمدينة، وقد كان بعضها يتميز بجمال يفوق جمال الكنائس

\* - اسم الجامع والمسجد والزواوية وكان التداخل فيما بينهم من حيث التسمية غير أن المسجد أو الجامع تتمثل وظيفته بالدرجة الأولى في المكان الخاص الذي يؤدي فيه المسلمون الصلوات الخمس والجمعة وصلاة العيدين.

<sup>1</sup> - أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، الأعضاء خوتية محمد وأحمد بن جابوا، دبوب محمد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر 2007، ص. 12.

كمساجد وهران وبجاية والجزائر ومعسكر وقسنطينة<sup>1</sup>، ويدرس فيها المستوى الثانوي والعالي وكان التعليم الثانوي مجانا، ويعين المدرس من الباي باقتراح من الناظر وعادة ما يتلقى المدرس أجره من الأوقاف، كما أن هناك علماء تطوعوا للتعليم احتسابا للأخرة<sup>2</sup>.

### 3-2-المدارس العلمية:

وهذه الأخيرة عبارة عن مؤسسات ثقافية تتمثل وظيفتها الأساسية في تعليم مختلف العلوم الدينية والغير دينية، وذلك لاقتباس المعارف والعلوم المتنوعة والاستفادة من مختلف المعارف الضرورية لحياة المسلمين، وتذكر المصادر أن مدينة الجزائر لوحدها تتوفر على ثلاث مدارس للمذهب المالكي<sup>3</sup>، إضافة لانتشار المدارس الابتدائية في معظم المدن والقرى وحتى بالبوادي والجبال والمناطق النائية، فتلمسان لوحدها كانت تتوفر على خمس مدارس ثانوية وعالية حيث يشير الفرنسيون أنفسهم أنه بعد احتلالهم لتلمسان وجدوا بها حوالي 50 مدرسة ابتدائية ومدرستين لتعليم الثانوي والعالي وهي مدرسة أولاد الإمام ومدرسة الجامع الكبير<sup>4</sup> أما مدينة قسنطينة فقدر عدد مدارسها بحوالي 90 مدرسة و7 مدارس للتعليم الثانوي والعالي<sup>5</sup>، ويذكر أبو ناصر أن المدرسة مكان مخصص فقط للتعليم وحده، كالمدرسة القشاشية بالعاصمة والمدرسة المحمدية بمعسكر التي شيدها الباي محمد الكبير، وقد وصفها ابن سحنون بأنها «مدرسة كاد العلم أن ينفجر من جوانبها»<sup>6</sup>، ومدرسة الكتانية بقسنطينة التي أنشأها صالح باي وقد كانت هذه الأخيرة تنشر تعليما في المستوى الثاني والعالي وقد لعبت دورا أساسيا في الحياة الثقافية بالجزائر في العصر الحديث ولا تزال قائمة إلى يومنا هذا<sup>7</sup>، وقد اهتمت هذه المدارس بالعلوم الدينية كتعليم القرآن وتفسيره وشرح الحديث وتعليم الفقه، والتوحيد وعلوم المنطق إضافة إلى اهتمامها ببعض العلوم الطبيعية والتجريبية كعلم الفلك والحساب والطب وعلم الصيدلة وعلم اللغة والأدب<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 16م-20م، ج. 1، ص. 245، 255.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ المغرب الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط. 3، الجزائر 1990، ص. 163

<sup>3</sup> - (v) de Paradis , **Alger au 18èsiècle**, p-p. 158-160.

<sup>4</sup> - (M) Emerite “, Mémoire d’Ahmed Bey”, in **R .A** 1949, p-p. 65-125.

<sup>5</sup> - (M) Emerite, **Ibid**, p-p. 65-125

<sup>6</sup> - أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي بوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأهلي والشؤون الدينية، البعث قسنطينة، الجزائر 1967، ص. 10.

<sup>7</sup> - أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، داي الجزائر (1766-1791)، المكتبة المصرية، 1937، ص. 153.

<sup>8</sup> - أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ص. 17.

**3-3-الكتاتيب القرآنية:** تتمثل الوظيفة الأساسية لهذه الأخيرة في تحفيظ القرآن الكريم للأطفال وترتيبه، واغلبها مؤسس من طرف حفظة القرآن الكريم بغرض الحصول على لقمة العيش وهي منتشرة في القرى والمدن على السواء<sup>1</sup> والملاحظ أن جميع الجزائريين كانوا يقبلون على إرسال أبنائهم إلى هذه الكتاتيب، دون تهاون أو تردد لان ذلك يعتبر في نظرهم رمزا لإسلام الجميع<sup>2</sup>؛ وقد ساهمت هذه الكتاتيب بدورها في إعداد شعب متعلم ومحافظ على خصوصيته العربية الإسلامية أي الحفاظ على ثوابته ضد أي تحولات تتنافى ومبادئ الشريعة الإسلامية.

**3-4-المعمرات:** هذه الأخيرة عبارة عن مؤسسة ثقافية منتشرة في الأرياف والقرى الجبلية خلال الفترة العثمانية، وترتكز على حفظ القرآن وتعليم بعض العلوم الدينية واللغوية والتفسير وبذلك لعبت دورا كبيرا في الحفاظ على ثوابت المقومات العربية الإسلامية، بين الأجيال المتعاقبة إضافة لإيوائها للمساكين وتقديم المساعدات المادية، مثل معمرة ساحل دلس ومعمرة سيدي أحمد بن دريس بمنطقة العازقة، ومعمرة الشرفة قرب العازقة.. الخ<sup>3</sup>، وهذا النوع من المعاهد لا هي زاوية ولا رباط أي أنها عرفت بمنطقة القبائل (المعمرات) وهذه الأخيرة لها أحباس هامة وقوانين داخلية<sup>4</sup>.

**3-5-الزوايا:** وتلعب هذه الأخيرة دور في توطيد وتماسك الحياة الاجتماعية، عن طريق نشر التربية الدينية ونشر العلم والإحسان إلى الفقراء وإيواء اليتامى وعادة ما تكون في طرف المدينة أو خارجها مثل الزاوية التجانية في نواحي تقرت، زاوية الهامل، سيدي خالد، طولقة... الخ<sup>5</sup>، وكان التعليم يتم على مرحلتين اثنتين الأولى تشمل التعليم الابتدائي والثانية على التعليم الثانوي<sup>6</sup>.

وقد كانت النتيجة من وراء كل هذه المؤسسات هو انتشار الروح الدينية بين الجميع وبالتالي يتربون على البطولة والرجولة، مع التزود بنصيب وافر من علوم الدين<sup>7</sup>، بالرغم من أن الأتراك كانت

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 1، ص. 276، 277.

<sup>2</sup> - نجيب بن خيرة، "الزوايا في الجزائر وفريضة التعليم الغائبية"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، عدد 8، ماي 2001م، ص- ص. 157-170.

<sup>3</sup> - احمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ص. 20.

<sup>4</sup> - المهدي بوعبدلي، "الرباط والفداء في وهران والقبائل الكبرى"، مجلة الاصاله، العدد 13، تلمسان 2011، ص-ص. 19-37.

<sup>5</sup> - محمد علي دبو، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج. 1 المطبعة التعاونية، الجزائر 1965، ص. 42، 43.

<sup>6</sup> - بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر 2010، ص. 127.

<sup>7</sup> - ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ص. 162.

متابعتهم العلمية تنقص تفوقهم العسكري فان الجزائريين ابقوا ارتباطهم بالدين الإسلامي وقيمهم ثابتاً<sup>1</sup>، وكانت نفقات هذه المؤسسات صيانتها والاعتناء بها تؤخذ من عائدات الأحباس، أما الأستاذ فيعين من الناظر المتصرف في الأوقاف، في حين نجد الزوايا هي التي كانت تتولى التعليم في البوادي والنفقات تؤخذ من الأحباس<sup>2</sup>، وكثيراً ما ينفق المجتمع الريفي بسخاء على التعليم والمؤسسات العلمية، ورجال العلم والدين فيحسبون وينفقون عليهم أموالاً طائلة، ومتنوعة كأراضي الحرث، البساتين، الأشجار المثمرة، المحلات التجارية، الحيوانات، الحمامات وغيرها... الخ<sup>3</sup>، أما المواد التعليمية فتقتصر خاصة على القراءة والكتابة وحفظ القرآن، وبالنسبة لدروس العليا فتتمثل في النحو، الفقه، التفسير، الحديث علم الحساب والفلك والطب<sup>4</sup>، وهذا يدل دلالة قاطعة على الوضع الصحي للجانب الثقافي.

مع هذا أشاطر سعد الله ابوالقاسم بأن الحياة الثقافية خلال العهد العثماني تميزت بالركود شأناً بشأن بقية البلاد العربية حيث أنه لم تكن هناك حركات تجديد فكرية ولا انتفاضات علمية ذاتية أو متأثرة بالبلاد الأوروبية<sup>5</sup>، فا الدراسة كانت تساعد في إخراج الموظفين في المجال الديني والكتابة لكنها لا تساعد على إخراج المنتجين في ميدان الفكر والأدب<sup>6</sup>، مع هذا فهناك من يرى أن الإرث الثقافي للجزائر العثمانية كان أحسن حال عما آل إليه بعد الاحتلال الفرنسي فالوجود العثماني لم يشكل ظاهرة الصراع الفكري بين طبقات المجتمع الجزائري، وقد أشار إلى ذلك عبد المجيد مزبان بقوله أنّ المجتمع الجزائري قبل الاصطدام مع الاستعمار أي الفترة العثمانية كان مجتمعاً إسلامياً بالمعنى الكامل، لهذا المفهوم أي إن بنيته الحضارية في جميع مظاهرها من نظم اجتماعية وتشريعات وثقافة كانت تعتمد على ميادين الإسلام<sup>7</sup> خاصة بسبب الدور الثقافي الهام التي قامت به الزوايا والطرق الصوفية حيث أشار إلى ذلك أبي شنب وأوضح أن الزاوية اشتركت مع المدرسة في تنمية الحياة الثقافية فلم يكن حب العلم

1- عبد الله شريط ومحمد الملي، الجزائر مرآة التاريخ، ص. 156.

2- عبد الله شريط ومحمد الملي، المرجع نفسه ص. 156.

3- يحيى بوعزيز، تاريخ الجزائر، ص. 337.

4- جون غليس، الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، دار القليعة، بيروت 1965 ص. 29. في حين يرى مصطفى الأشرف إن مرحلة التعليم الثانوي كانت من تخصص الزوايا، أما الكتابات فقد انحصرت أهميتها في تعليم الحروف الأبجدية وحفظ القرآن، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 417. يراجع عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق 984، ص. 218، 219.

5- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ص. 159.

6- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 166.

7- عبد المجيد مزبان، "الازمات الثقافية في الجزائر"، مجلة المجاهد الثقافي، العدد 7 جوان، جويلية 1968م، ص. 72.

منحصرا في عواصم البلد بل كانت القرى بدورها تشارك في الحياة الثقافية وتأخذ نصيبها منها<sup>1</sup>، فالإسلام لم يكن مجرد دين للعبادة بل كان مصدر الثقافة والنظم القانونية والعلاقات الاجتماعية وهو أهم عنصر من عناصر المقومات الجزائرية حيث إن كل المؤسسات التعليمية السابقة الذكر قامت بمهمتها في تعليم الشعب وأنشأته ونشأة عربية دينية صالحة وقد لاحظ الجنرال فيالار (VIALLERRE) ذلك سنة 1834م بقوله «إن العرب كانوا يتقنون كلهم القراءة والكتابة، وفي كل قرية توجد مدرستان، أما عدد المدارس فقد كان يناهز 2000 مدرسة، كما توجد معاهد وجامعات في الجزائر العاصمة وقسنطينة ومارونة وتلمسان ووهران، أن التعليم في الزوايا الكبرى كان زاهرا وكان لكل طريقة دينية عدة مدارس منتشرة في القطر»<sup>2</sup>.

وأهم ما يمكننا استخلاصه أن تأثير الدين كان في كل مظاهر الحياة الاجتماعية وأن تأثير الدين كان أقوى بكثير من أي تأثير آخر فالجتمعي الجزائري كان غنيا بأراضيه وتاريخه وقيمه بفضل علمائه وشيوخه ومؤسساته التي ساهمت في الحفاظ على تقاليده وعاداته الموروثة، لا يندفع بسرعة إلى التغيير ولعل هذا ما جعله يحتفظ بترائه الثقافي والحضاري أثناء فترة الاحتلال الفرنسي، وأردنا إدراج هذه المعلومات لنوضح أن الجزائر التي دخلها الفرنسيون سنة 1830م لم تكن تعيش دون حضارة وبيئة اجتماعية متماسكة ذات مقومات عربية إسلامية عريقة وأن هذا التمسك بالدين هو أحد أهم أسباب التي حفزت السكان على مقاومة السياسة الاستعمارية ضد التنصير والسيطرة الاستعمارية فيما بعد<sup>3</sup>.

فكيف يا ترى سوف يكون مصير هؤلاء العلماء بداية الاحتلال الفرنسي؟ وهل سيحاولون الاحتفاظ بنفس المميزات خاصة أنهم سيتعاملون مع دولة كافرة وليس مع دولة إسلامية؟ وما موقف إدارة الاحتلال من التعليم ومؤسساته؟ وما هو الثابت فيها وما هو المتحول؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه لاحقا.

<sup>1</sup> - سعد الدين بن ابي شنب، " النهضة العربية في الجزائر " مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1964، ص. 41.

<sup>2</sup> - فرحات عباس، ليل الاستعمار، تعريب أويكرحال، مطبعة فضالة المحمدية المغرب، د. ت. ص. 60.

<sup>3</sup> - يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، ص. 336.

## خلاصة الباب الثاني

ومما سبق يمكننا القول إن السلطة السلطانية مرتبطة إيديولوجيا فكريا بالأعيان ولم يكن افقها السياسي يتجاوز مصالحها الحاضرة؛ فهي لم تكن تمارس الحكم إلاّ حفاظا على السلطة ولم تأخذ بعين الاعتبار هموم السكان، وهذا الاتجاه السياسي لم ينتج سوى النهب والمصائب والتمزق في مقومات النسيج الاجتماعي فالداي كان يعمل في اتجاه توسيع نفوذه وتقوية قبضته على البلاد، ما دفعه للاصطدام بطموح الجماعات الطرقية في مطلع القرن 19 وبدأ التصدع كما اشرنا سلفا في علاقات الأتراك بالجماعات الطرقية للمجتمع الجزائري، حيث إن السلطة خلال هذه الفترة لم تكن مركزة في يد الأتراك وحدهم، بل كان للقبيلة وأعيانها والزواوية والطرقية ومشايخها سلطتهم كما أن المرجعية الصوفية ظلت تؤكد حضورها في إنتاج الخطاب الفكري والديني على وجه الخصوص.

على أساس هذا يتبين أن الحكم العثماني في الجزائر هو فترة قائمة بذاتها فرض سلطته على البلاد بتنظيم إداري شمل أغلب أنحاء الجزائر، فمن الثابت أن الحكام العثمانيون لم يمسوا التنظيم الداخلي للمجتمع المحلي أو بالمؤسسات التي تسيروها كالمشيخة بل أخضعوها لنفس المنطق وقد تمتع أصحاب هذه المناصب بمعاملة متميزة ولكنهم باتوا سندا لأولئك الحكام ومثابة العيون في الفضاءات الداخلية<sup>1</sup>. فبنية التنظيم الجزائري على المستوى الداخلي هو تنظيم إداري محكم منبثق من التعظيم الإداري العثماني سواء فيما يخص الايالات أو المقاطعات لا نه يخضع لتنظيم المعمول به في الدولة العثمانية.

لكن كما اشرنا آنفا فالسلطة العثمانية (السلطانية) لم تكن تسيطر سيطرة مباشرة على أكثر من عشر مساحة البلاد وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، فالجتمعي الجزائري لم يكن خاضعا خضوعا مباشرة للحكومة العثمانية بل كان له استقلال داخلي ونجد الداوي نفسه كانت تشاركه في حكمه مجالس لها مشاركة فعالة في الحكم.

حيث أكد ذلك صاحب كتاب تحفة الزائر، في سياق كلامه عن السياسة التركية في الجزائر إذ يقول «.. وقد كان نفوذها مع استبدالها قاصرا ليتعدى المدن والقرى إلى البادية فان لهم إدارة تخصهم موكل أمرها إلى زعمائهم ولما كانت الحكومة غير قادرة على فرض الطاعة ألفت بينهم دسائس العداوة والبغضاء فتفرقت كلمتهم وضعفت شوكتهم وبهذا كان استحواذها عليهم وهذه السياسة من أكبر الوسائل التي تتوصل لها الأمة القليلة الأجنبية إلى الاستيلاء على الأمة الكبيرة.. كما قيل فرق

<sup>1</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، ص. 164



واحكم..»<sup>1</sup>.

فقد كان إلى جانب الحكام، رؤساء العائلات والشيخ والقبائل إضافة إلى العلماء وكان لكل منهم اتجاهاته وزعمائه، أي أن البلاد فيها أنواع مختلفة من السلطات وقد استعانت بها الإدارة التركية ولم تحملها بكل أنواعها، فقد ابقوا على سلطة شيخ القبائل ورؤساء العشائر خاصة أن المجتمع الجزائري هو مجتمع قبلي بطبعه يخضع لشيخه بالولاء محب لحرية وكان أغلب الشيخ يختارون لمعايير معينة كما أشرنا في الباب الأول فهم عادة ما ينتسبون للأسر الشريفة أو العائلات المرابطية والطريقين، فنجد القبائل مثلا ذات سلطة جغرافية إقليمية تضم عدة عناصر سواء كانت إسلامية أو يهودية وحتى بعض المسيحيين، تدافع عنها السلطة القبلية بدافع الإقليم الجغرافي القبلي وليس العربي إضافة لتدعيم مرابطي الطرق وشيوخ الزوايا، وهذا ما أدى إلى تدعيم أثنائية السلطة وقد اكتفى فيها الأتراك بالإشراف الغير مباشر

وبالتالي تمكن الجزائريون في ظل هذا الحكم من صيانة كيانهم بالاعتماد على الوحدات الصغرى التي يتألف منها المجتمع كالعصبيات المحلية والزعمات الإقطاعية والطوائف الحرفية والصوفية وغيرها، كما تميزت الإدارة العثمانية بالمحافظة والتمسك بالتقاليد الاجتماعية والدينية ولم تقدم على تغيير النظام الموروث معتمدا على تسيير المجتمع وفق مؤسسات سياسية قائمة خضعت للداي أو الباي من خلال السلطة المركزية، إضافة إلى مؤسسات اجتماعية منها ما خضع للشيخ والعلماء والمرابطين والطريقين، فهل حدثت استمرارية لهذه المؤسسات بعد الاحتلال الفرنسي؟ فالسلطة الدينية مثلا كانت تعني جامع وفتوى (الحكم القضائي) مرابط، طرقي، فهل حافظ المجتمع الجزائري على هذا النسق الاجتماعي حتى بعد الاحتلال؟ خاصة وأن مؤسسات السلطة السلطانية عرفت أواخر عهدها تعفن إداري واجتماعي كالرشوة والتواكل والغش، حيث كان للنظام سلبياته التي تمثلت في ارتكازه على العنصر التركي، الذي مثل الطبقة العليا الحاكمة (السلطانية) متجاهلا الجزائريين الذين همشهم وأبعدهم عن تحمل أي مسؤولية في الدولة ولو كانت بسيطة بعيد عن هموم المواطنين كما أن النظام العثماني أهمل تطوير المجتمع في الداخل وتركه لشأنه اقتصاديا وتعليميا وثقافيا واجتماعيا يسير شؤونه بإمكانياته الذاتية، من أوقاف وزكاة وغيرها حيث أجمع بعض المؤرخين بان الإدارة تتلخص في المجلسين المالي والعسكري، فالعلاقة إذن بين السلطة السلطانية والسكان كانت ذات طابع عسكري، تتمثل في أسلوب تسيير إداري تنظيماته من التقاليد العثمانية وذلك من أجل تحقيق ثلاثة أهداف تتمثل فيما يلي، إقرار الأمن والمحافظة على

<sup>1</sup> -محمد الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وإخبار الجزائر، شرح وتحقيق ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، ط. 2، بيروت 1964، ص. 95.

الهدوء والطاعة ولو باستعمال العنف واستخلاص الجباية والمحافظة على الوضع الاقتصادي، وقد أدى هذا الأسلوب في التعامل إلى انعزال الحكام عن غالبية السكان، مع عدم تجاوب اغلب ممثلي الشرائح الاجتماعية المتمثلة في زعماء القبائل وشيوخ الزوايا، حتى انه أدى في بعض الأحيان إلى إعلان التمرد من طرف بعض الطرق الدينية كدرفاوة والتيجانية، أما الوضعية الاجتماعية فقد تضمنت امتيازات للجماعات الحاكمة ونفوذ المتعاونين معها غير أن احتدام التناقض وتعمق الخلافات بين السلطة السياسية التركية والقيادات الجزائرية قد اضطررها إلى إعلان الطلاق بينها في القرن 19م وذلك بسبب الضغط الاجتماعي والتعفن الاقتصادي، وعادة ما يكون الوضع الداخلي مرتبط بالظروف الخارجية حيث طرأت متغيرات دولية جديدة لم تكن في صالح الجزائر، تمثلت في انعقاد مؤتمر فيينا واكس لاشابيل لمواجهة القرصنة الجزائرية، تسبب في فقدان السلطة السلطانية في هذه الفترة لقدراتها المنتظمة سواء اتجاه الفئات القيادية الجزائرية أو اتجاه الفئات الاجتماعية خصوصا قوى عالم الريف (السلطات المحلية) لذلك اتبعت سياسة المنع المطلق والتحریم الكامل والخداع تجاه مطالب السكان، وطبعا كل هذا أدى بالسلطة السلطانية إلى فقدان قوة الخلق والإبداع السياسي الذي يكون أساس التحويل والتأثير على مجريات الأحداث، حتى أن الكثير منهم أصبح ولاءه للسلطات الكازمية أو التقليدية أقوى من ولاءه للسلطة السلطانية، واستمر الوضع كذلك إلى أن عجزت هذه الاخيرة للدفاع عنهم وخضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي.

وآخر ما يمكننا قوله في نهاية هذا الباب إن النظام العثماني لم يكن قويا والأترك لم يعملوا على تدويب هذه الروح القبيلية، فقد أبقوا على سلطة شيوخ القبائل ورؤساء العشائر ودعموا مرابطي الطرق وشيوخ الزوايا، وهذا ما أدى إلى تدعيم السلطة التي اكتفى فيها الأترك بالإشراف الغير مباشر، فالثابت إذن أن هناك أكثر من سلطة حاولت الدولة العثمانية التعامل معها مع احترامها لثوابت هذا المجتمع والتأقلم مع واقعه، فالدولة العثمانية والنفوذ السلطوي حاول إثبات ثوابت المجتمع الجزائري من خلال فرض سلطتها وفق ما هو ثابت في المجتمع مع إيجابها لتنظيم إداري يتناسب مع متطلبات هذا المجتمع، إضافة لاحترامها لعاداته وتقاليده وثوابته وهذا من أهم الأسباب التي مكنت الدولة العثمانية من الاستمرار أكثر من ثلاثة قرون في الجزائر، بينما بقي المجتمع الجزائري متمسكا بمقوماته وولاءه لشيوخه.

والهدف من تقديم هذا الموجز عن الجزائر خلال العهد العثماني لنتمكن من التعرف على أهم التحولات التي شهدتها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، خاصة أن الجزائر التي احتلها الاستعمار الفرنسي سنة 1830م لم تكن تعيش دون قانون وثقافة وحضارة بل كان مجتمعا متمسكا بمقوماته ودينه وثقافته العربية الإسلامية إضافة لولائه وخضوعه لعدة سلطات سواء كانت سياسية أو دينية أو مشيخية

الباب الثاني:..... الفصل الثاني: سلطات الجزائر المحلية أواخر العهد العثماني

وفق مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية منظمة تنظيما محكما كما اشرنا سابقا، فهل بقي المجتمع الجزائري متمسكا بمقوماته وولائه لشيخوخه بعد الاحتلال الفرنسي؟ وما موقف السلطة الفرنسية من هذه الإدارة بعد احتلالهم للجزائر؟ وما مصير السلطة العثمانية (السلطانية)؟ وما التحول الذي شهدته المجتمع الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي بعد قضائه على السلطة العثمانية؟ وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الباب اللاحق.

## الباب الثالث

### بداية السياسة الاستعمارية في الجزائر

تمهيد

#### الفصل الأول: مشاريع الاحتلال والتوسع الفرنسي في الجزائر

أولا- مشروع الاحتلال الأوروبي في الجزائر

ثانيا- وضع فرنسا أثناء احتلال الجزائر

ثالثا- مجال التوسع والنفوذ الفرنسي في الجزائر

#### الفصل الثاني: سياسة السلطة الاستعمارية في الجزائر

أولا- السياسة العسكرية

ثانيا- السياسة الإدارية

ثالثا- السياسة الدينية

رابعا- السياسة الاستيطانية

خامسا- السياسة التعليمية

#### الفصل الثالث: أهم التحولات في المجتمع الجزائري

أولا- أهم التحولات في السلطة الجزائرية الحاكمة والشعبية

ثانيا- أهم التحولات في البناء الاجتماعي

ثالثا- أهم التحولات في الحياة العلمية والتعليمية

رابعا - أهم التحولات في الحياة العمرانية

خلاصة الباب الثالث

## تمهيد:

عرفت الجزائر تطورات كثيرة أوائل القرن 19 على المستوى السياسي أدت إلى تغيير مكانة الجزائر الدولية، حيث توترت العلاقات بين الداي وحكومة باريس بسبب بعض الأمور العالقة بينهما أدت إلى احتلال العاصمة في تاريخ 5 جويلية 1830 وأجبرت الداي على الرحيل وبمغادرة هذا الأخير زال الحكم السلطاني في الجزائر وانهارت معه جل المؤسسات الرسمية العثمانية.

وبمجيء الاستعمار الفرنسي للجزائر بدأت مرحلة جديدة مسّت جوانب الحياة المختلفة وشكلت نقطة تحول مهمة في حياة الجزائريين، الذين انتقلوا من سيادة الحكم العثماني (السلطاني) الذي يمثل السلطة الإسلامية إلى ظل السلطة الفرنسية (العقلانية) وهما حكمان مختلفان لكل واحد منهما مبادئه وثقافته الخاصة؛ ومصادر تشريعه التي يعتمد عليها في ممارسة القيادة والحكم، ظف إلى ذلك السلطات المحلية التي كان المجتمع الجزائري يخضع إليها والمتمثلة في التقليدية والكاريزمية وقد حاولت السلطة الاستعمارية أن تحل محلها حيث فهم منظرو المشروع الاحتلالي الفرنسي أنّ بنية المجتمع الجزائري تركز في اجتماعها على المنظومة الطرقية كمرجع ديني وعلى النظام القبلي والأرض كانتماء وهوية وبين هذا المتغير وذاك تأخذ الأرض بعدا آنيا في ترابط المجتمع الجزائري<sup>1</sup> كما وضحنا في الباب الثاني، وقد يرجع عدم وضوح سياسة السلطة الفرنسية بداية الاحتلال لاصطدامها بعدة سلطات في الجزائر استمرت خلال العهد العثماني، وكذلك لعدم وضوح سياسة الحكومة الفرنسية نفسها حتى تتمكن من بسط نفوذها بأسلوب واحد وفكر واحد، ويظهر ذلك من خلال تغيير أسلوبها لتعدد الايديولوجيات والاتجاهات التي رافقت الحملة.

كما أن الجهل بالآخر<sup>\*</sup> جعل المجتمع الفرنسي وحكومته يختلفان بين مؤيد ومعارض، بشأن الاحتلال الجزئي أو الشامل وبين الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها نهائيا، وقد ظلت فرنسا طيلة 1830-1834 في فترة تردد حول الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها؛ إلى أن أقرت اللجنة الإفريقية التي

<sup>1</sup> - محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ص. 197.

\* - حيث يقول طوكفيل «إن الفرنسيين كانوا يجهلون جهلا مطلقا اسم هذه المليشيا العربية التي تقوم دون البوليس وتحصل الضرائب للترك، كما كانوا يجهلون تركيبها واستعمالاتها، كما انه لم تكن لديهم أي فكرة عن القبائل والعشائر، اما عن شيوخ رجال الدين الاولياء فقد بقوا فترة طويلة لا يعرفون عندما ما يرد ذكرهم ما اذا كان الامر يتعلق بقبر ام برجل، ويضيف طوكفيل بصراحة أكثر انهم لم يهتموا بمعرفتها» الكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم ابراهيم صحراوي، ص.

قدمت للجزائر سنة 1833 الاحتفاظ بالجزائر إلى الأبد وأطلقت عليها اسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا<sup>1</sup> والذي أطلق عليها فترة الاحتلال الضيق ما بين 1834-1840م، ثم فترة الاحتلال الشامل التي بدأت عام 1840م، فالمشروع الاحتلالي الفرنسي إذن لم ينحصر في أعمال العنف العسكري وإنما قوته كانت في عمله البنيوي حيث هدفت السياسة الفرنسية وعن طريق استعمال القوة إلى هندسة مشروع يهدف إلى تبديل شعب بشعب وتاريخ مكان تاريخ وتعمير فضاء كان أصلا عامرا وصياغة معالم هوية ضاربة في جذور الأرض والذاكرة<sup>2</sup>.

وأكثر ما يهمننا في هذا الباب هو إبراز كيف تمكنت السلطة الفرنسية (العقلانية) حسب تعبير ماكس فيبر من زحزحة السلطة العثمانية (السلطانية) وكيف تعاملت هذه السلطة الاستعمارية ذات الفكر العقلاني مع بقية السلطات الموجودة والمتأصلة داخل المجتمع الجزائري (سلطة مذهبية وطرقية (كاريزمية)، مشيخية) وما هي التحولات التي حدثت داخل هذه السلطات؟ فهل حافظ المجتمع الجزائري على الوضع التقليدي لمؤسساته التي ورثها عن السلطة السلطانية؟ خاصة وأن المستعمر وجد نفسه يجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليدته وطبيعة بلاده الجغرافية؟ ونوع الحكومة التي يمكن أن تحل محل الحكم السلطاني؟

فالحكم على الأشياء هو كما يقول علماء المنطق فرع من تصورها ومنه فمن المفيد أن نتحدث عن تصور الجندي الفرنسي للمجتمع الجزائري وبناه الأصلية، فحمدان خوجة اعتبر الحملة الفرنسية على الجزائر صدفة تاريخية (coïncidence Historique) وأرجع أسباب الخصومة بين الحكومة الفرنسية وداي الجزائر، إلى تشابك معقد للأخطاء سببها سوء الفهم المتبادل بين الطرفين، وقد ذكر المؤرخون أن هؤلاء الأوروبيون لم يتمكنوا من فهم طبائع الشعوب الإسلامية إذ كانوا يجهلون بنية المجتمع الجزائري دينا وإدارة، وهذا الجهل بالآخر جعل القادة العسكريين الفرنسيين يعانون لفترة طويلة من التخبط الإداري والفوضي في تثبيت وجودهم بالجزائر؛ إذ أنّ هذه السلطة العقلانية الأوروبية حين قدومها للجزائر حدث صراع بينها وبين السكان المحليين سواء في المدن أو الأرياف لأن هذه الأخيرة أتت بقانون مدني يخدم مشاريعها الاحتلالية كما سنبينه في هذا الباب فهؤلاء الأوروبيين قدموا بمفاهيم تتعلق بالسلطة هي مفروضة عليهم من أنظمتهم الخاصة، وهي التي فرضت عليهم أي نوع من السلطة يطبق في الجزائر باعتبار أنّ السياسة الفرنسية ما هي إلا امتداد للسلطة الأوروبية، وقد بينا في الباب

<sup>1</sup> صالح فركوس، تاريخ الجزائر منذ ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص. 244.

<sup>2</sup> محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ص. 11.

الأول أنه ظهرت في أوروبا مفاهيم جديدة عن الدولة والقوميات وهذا ما لم يكن موجود في الجزائر التي لا يزال سكانها يحتفظون بهويتهم القبلية في ظل تمسكهم بالأرض وسلطاتهم المحلية المشيخية والمذهبية والطرقية، فكيف ستتعامل مع مجتمع لا يزال يؤمن بالعصبية القبلية ولم يتحمر في مفهومه معنى الجمهوريات والدولة القومية؟ وهذا ما تسبب في رفضهم من طرف الجزائريين<sup>1</sup>، خاصة وأنه من أهم الأفكار الاستشراقية التي كانت رائجة في أوروبا في تلك الفترة بأن العربي لا يخضع إلا لمن يخضعه بالقوة<sup>2</sup>، كما تشهد المصادر الفرنسية أن صورة المجتمع الجزائري لدى رواد الغزو كانت تصدر عن الخيال أكثر مما تصدر عن الواقع وقد عبر بعضهم عن هذه الصورة الغامضة بالسراب الجزائري *Mirage (Algérien)* الذي استمر طويلا لذلك سنحاول عرض أهم الأسس والمؤسسات التي اعتمدها السلطة الفرنسية خاصة وأن هذه الأخيرة أتت بقانون مدني مخالف للشريعة الإسلامية والعرف الجزائري، فهل يمكننا القول إن الدعوة للسلطة الفرنسية (العقلانية) كانت على حساب واقع السلطات المحلية للمجتمع الجزائري؟ وذلك حتى نتمكن فيما بعد لمس التحول الذي طرأ على المجتمع الجزائري في ظل السلطة الاستعمارية.

لهذا سنحاول الإجابة على جملة من التساؤلات منها فيما تمثلت الاتجاهات الفكرية الإدارية للسياسة الفرنسية بداية الاحتلال؟ خاصة وأنها تحمل في طياتها مبادئ الثورة الفرنسية والبرجوازية التي بيناها في الباب الأول المغايرة للمبادئ الإسلامية والعرفية السائدة في الجزائر، وما نوع الخطاب التي ستحاول فرنسا من خلاله تثبيت وجودها ومشاريعها؟ والذي من خلاله تحاول طمس الخطاب الديني العثماني السائد قبل احتلالها للجزائر، كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال إدراج السياسة الفرنسية في الجزائر مبرزين أهم التحولات التي طرأت على واقع المجتمع الجزائري على مستوى السلطات (العثمانية والمحلية)، وتأثير ذلك على الحياة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية خاصة وأن السلطة الأوروبية مغايرة في بناءها الفكري والاجتماعي عن السلطة العثمانية المشدودة للنصوص الفقهية الإسلامية المتماشية مع عقيدة المجتمع الجزائري.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 157.

<sup>2</sup> - (J), Radouanes, *L'orient Arabe Vue Par Les Voyageurs Anglais*, E. N. A. L. Alger 1988, p. 22.

## الفصل الأول

### مشاريع الاحتلال والتوسع الفرنسي في الجزائر

أولاً- مشروع الاحتلال الأوروبي في الجزائري

ثانياً- وضع فرنسا أثناء احتلال الجزائر

ثالثاً- مجال التوسع والنفوذ الفرنسي في الجزائر.



قبل التطرق لسياسة فرنسا الاستعمارية ارتأينا طرح أهم المشاريع الاروية التي استمدت فرنسا منها مختلف أساليبها الاستعمارية

## أولاً- مشروع الاحتلال الأوروبي في الجزائر:

الجزائر لم تكن أرضاً شاغرة يمكن الاستقرار فيها دون صدام مع السكان الأصليين وإزالة هذا العائق طرح الاستعمار الفرنسي السؤال التالي ماذا نفع بالشعب الجزائري؟ ومن الطبيعي أن تختلف المقترحات والمشاريع باختلاف الإيديولوجيات والعناصر المشاركة في الغزو، من الجيش والكنيسة والبرجوازية وطبقة كادحة مهاجرة ومنفيين سياسيين، وأفكار اشتراكية وشبه اشتراكية وملكيين وجمهوريين وإنسانيين وشيوعيين وملحدين، وكل هذه الإيديولوجيات تهدف إلى أمر واحد هو إحلال أمة مكان أمة أخرى مروراً بالإبادة العرقية ومن أهم التساؤلات التي يمكننا طرحها؛ من من هذه التيارات حاول الأوروبيون تكريسها على أرض الواقع في الجزائر؟ خاصة وأن كل هذه التيارات حاولت جعل الجزائر أرضاً خصبة لتكوين وتثبيت سلطتها العقلانية، هذه الأخيرة التي تعتبر دخيلة على المجتمع الجزائري الإسلامي المخالف للفكر الأوروبي، وما نوع الخطاب الذي كرسته السياسة الفرنسية من أجل تطبيق سياستها الاستعمارية ومشاريعها بالجزائر؟ وحسب رأي أحميدة عميراي فالخطاب يكون في التفكير العقلي ضمن إطار منهجي إيديولوجي؛ ويتحدد بملفوظات خطابية تنم عن اتجاهات فكرية في أشكال خطابية كلامية وفي ممارسات نظيرية وكلها مشدودة إلى مرجعية ثقافية<sup>1</sup>، إلا أننا سنحاول التركيز في مقامنا هذا على نوع الخطاب الذي استعملته فرنسا في خطابها الفكري، السائد في العالم والمبني على أسس عقلانية سادت العالم الغربي تتحكم فيه عدة تيارات فكرية تحكمت في الخطاب الفكري الغربي والمتمثلة فيما يلي:

### 1- الاتجاه الليبرالي \*\*:

ظهر هذا المذهب في أواخر القرن 17 بإنجلترا ويقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية في المجال الاقتصادي والحريات الفردية والسياسية وقد انحصرت مبادئ الليبرالية في فكر الثورة الفرنسية فأصبحت

<sup>1</sup> -حميدة عميراي، مواقف نضالية وإصلاحية، دار الهدى، ط. 1، عين مليلة، 2009، ص. 105.

\*-الفكر هو الشيء الذي حوله التفكير ومهمته معالجة القضايا بالتأمل وبالحكمة والتمييز قصد الوصول إلى رأي معين وبالتالي إلى موقف معين اتجاهاً قضائياً خارجياً عن الذات، أحميدة عميراي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، ط. 2، عين مليلة، 2004، ص. 108.

\*\* - الاتجاه الليبرالي: قام هذا الأخير على الاقتصاد والادب والفلسفة والقضايا الاجتماعية وهدف إلى إقامة حكومة برلمانية للحد من نفوذ الانظمة الملكية المحافظة وسلطة الكنيسة بفتح المجال لحرية التجارة الخارجية. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط. 3. مصر 1968، ص. 1077، 1078.

إيديولوجيات البرجوازية ضد الأنظمة الاستبدادية، تلخصت في شعار الثورة الفرنسية، الحرية، المساواة، الإخاء، وأصبحت فرنسا تتزعم التيار الليبرالي التحرري خاصة بعد سيطرة نابليون بونابرت على السلطة في فرنسا عقب انقلابه ضد حكومة الإدارة، تمثلت سياسته في ترويج الأفكار العلمانية القائمة على أساس الفكر الليبرالي مع التركيز في العالم الإسلامي على فصل الدين عن الحياة، وقد أدرك هؤلاء الليبراليون ومنهم لوروا بوليو (Leroy Beaulieu) في نهاية القرن 19 بأن الجزائر ونظرا لدرجة تقدمها وثروتها وإمكاناتها البشرية لا يمكن أن تعد من البلدان القابلة للاستعمار<sup>1</sup>، حيث عملوا على المطالبة بأن يكون الفرد والإنسان هو المركز لكل شيء وسعت إلى خلق مجتمع جديد بالدعوة إلى قطع الصلة بالماضي وذلك بواسطة الاعتراف بحقوق الأفراد في الملكية كحق طبيعي والمساواة بين جميع الأفراد<sup>2</sup>، ومع ذلك عملوا على تشجيع العنف واستعمال القوة خاصة وأن البلاطات الأوروبية هي التي كانت تتحكم في توجيه الاستعمار، ومن بين موجهيها البرجوازية الليبرالية\* التي كانت تتحكم بدورها في سياسة المال والمهن الحرة، فهؤلاء الليبراليون هم الذين مولوا الحملة ومن ثم فالاستعمار لم يكن حكوميا وإنما كان من منظرين وفي مقدمتهم التجار والبنوك، وعلى رأي عميروبي يعتبر فكرة إيديولوجية عنصرية<sup>3</sup>، كما لوحظ فيما بين 1830م -1848م أن الاقتصاد الرأسمالي في فرنسا قد أخذ انطلاقة واسعة وهذا لان البرجوازية في الجزائر وجدت مرتعا لها وقد حاولت جاهدة تحويل الحملة إلى احتلال كامل للقطر الجزائري<sup>4</sup>، ذلك لأنها رأت أن احتلال الجزائر سوف يجلب لها الكثير من الخير باعتبارها

<sup>1</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 267، 268.

<sup>2</sup> - حميدة عميروبي، بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة 2001، ص. 115.

\* - البرجوازية هي طبقة اجتماعية ظهرت في القرنين 15 و16 م تمتلك الانتاج والحرف والقدرة على الإنتاج والسيطرة على المجتمع ومؤسسات الدولة للمحافظة على امتيازاتها ومكانتها بحسب نظرية كارل ماركس، وهذه الطبقة هي المسيطرة والحاكمة في المجتمع الرأسمالي وتعتبر طبقة غير منتجة تعيش من فائض قيمة عمل العمال وهي المسيطرة على المجتمع الرأسمالي، كما يجدر بنا الذكر أن هذه الطبقة هي التي قامت بالثورة الفرنسية بالتحالف مع طبقة العمال والفلاحين، وبعد ذلك انقلبت على مبادئ الجمهورية الأولى بدعم الجيش تحت قيادة نابليون بونابرت وبالتالي سيطرة البرجوازية على إدارة الثورة الفرنسية بعدما أطاحت بطبقة النبلاء ورجال الدين الاكليروس وتمكنت بالتحالف مع الجيش من السيطرة على الأوضاع وإخماد غضب الطبقة الكادحة بعد تصدير الأزمة الداخلية والصراع إلى الخارج باحتلالها للجزائر، أما معناها في الثقافة الفرنسية وأصلها من كلمة (Bourg) أي المدينة، فالسكان يتمتعون بالحقوق المدنية ولهم حق العيش داخل المدن وهم أعلى شريحة في الطبقة المتوسطة ومنهم الموظف والتاجر. وكيبيليا الموسوعة الحرة.

<sup>3</sup> - حميدة عميروبي، وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، 1844-1916، دار الهدى، الجزائر 2009، ص. 29، 30.

<sup>4</sup> - فكري طونا، "النظرة الفرنسية إلى اراضي الجزائر من حيث جودتها وقيمتها الاستراتيجي"، مجلة التاريخ، عدد 18. الجزائر 1985، ص. 169.

سوقا لبضائعها وموردا هاما للمواد الخام؛ خاصة في الجنوب الغني بالمعادن كما أنه يجلب الأيدي العاملة الرخيصة إضافة لتوطين الفئاض من سكان فرنسا وحتى أوروبا<sup>1</sup>.

وقد عبر أنجلز (Friedrich Engels) عن ذلك بقوله أن البرجوازي الفرنسي الحديث مزود بالحضارة والصناعة والنظام وبعض الثقافة، سيكون أفضل لهذا المجتمع المهمحي من السيد الجزائري الإقطاعي أو اللص قاطع الطريق<sup>2</sup>، إذن تعتبر البرجوازية كتيار فكري هي الداعم الرئيسي لتثبيت السلطة الاستعمارية في الجزائر غير مبالية بشعارات الثورة الفرنسية التي دعمت وجودها مشجعة القوة والعنف (القوة العسكرية)، لتحقيق طموحاتها الاستعمارية وزحزحة السلطة العثمانية (السلطانية) وإن كان على حساب مبادئ الثورة الفرنسية، فالسلطة إذن حسب الاتجاه الفكري البرجوازي لا تكون إلا عن طريق الدولة من خلال تطبيقها للقوة العسكرية وبالتالي يمكننا القول أنهم طبقوا مبدأ الفلسفة الكلاسيكية التي تؤكد أن السلطة لا تكون إلا بيد الدولة\* وهي لا تقوم إلا على الوسائل القمعية.

## 2- الاتجاه السان سيموني :

السانسيمونية كغيرها من المذاهب السياسية والاقتصادية تطمح لتحقيق سعادة الإنسانية والنفع العام دون النظر لمصالح الأفراد<sup>3</sup>، وقد كان للفكر السانسيموني الذي ظهر بعد الثورة الفرنسية مشاريع

<sup>1</sup> - فكري طونا، "النظرة الفرنسية إلى اراضي الجزائر من حيث جودتها وقيمتها الاستراتيجي"، المرجع نفسه، ص. 169.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ش. و. ط، الجزائر 1978، ص-ص، 79-82.

\* - من الفلاسفة الذين أكدوا بأن السلطة لا تمثلها إلا الدولة كما أشرنا في الباب الأول هيغل، فريدريك، دوركام، ميكيايلي أما ماكس فيبر فقد جعلها بيد السلطة العقلانية إضافة إلى السلطات النابعة من المجتمع.

\*\* - السان سيمونيون: هم أتباع سان سيمون الفيلسوف والاقتصادي الفرنسي (1760-1825) الذي كان يدعو إلى أن السلطة يجب ان تسلم إلى الصناعيين لا إلى العلماء، وكان الكونت هنري دي سان سيمون (Comte Henri de Saint-Simon) من أول من لاحظ ضرورة القيام بنظام اقتصادي جديد نظرا لسيطرة الظواهر الاقتصادية في العالم، حيث تساءل سان سيمون منذ 1802 حول أزمة الدول الأوربية وحول آثار تطور العلوم والصناعة على تنظيم المجتمع المستقبلي ونظرا لتحول المجتمع بأكمله ووجب وضع تنظيم اجتماعي جديد قائم على الصناعة. أدرك سان سيمون الحاجة الملحة للقيام بعمل نظري يقوم أساسا على إقامة نظام جديد يقوم عن طريق التحول التدريجي للطبقات الاجتماعية لكنه لم ينف التنظيم الاجتماعي القائم فقد طمحت السانسيمونية إلى إعادة تشكيل الاقتصاد السياسي باعتماد أسلوب جديد له ميزتان أساسيتان هما الميزة الاجتماعية والتاريخية تتمثل الأولى في عدم فصل معرفة ظاهرة اقتصادية عن جميع المؤسسات السياسية والقانونية التي تضعها في زمن وبلد ما، أما الثانية فتتطلب البحث في تاريخ المجتمعات عن علم تطورها، وقد أثرت هذه الأفكار في بناء السلطة إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، يراجع: سعيد علمي، الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، ترجمة نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، ج. 1، دار الخطاب الجزائري، 2013، ص-ص، 32-38.

<sup>3</sup> - ( M) Emerit, Les Saint Simoniens en Algérie. 1941 p. 15.

كثيرة منها، مشروع إنشاء البحيرة الكبرى في العرق الشرقي الكبير من الصحراء الكبرى، وهي تؤمن بوحدة العالم وبوحدة المعرفة الإنسانية، إضافة إلى دعوتها لحرية المعتقد دون إكراه بهدف إحداث تقارب وتوحيد بين مختلف الأجناس في العالم ولتحقيق هذا الهدف لا بد من توحيد العالم، بعبارة أخرى يريدون إحداث مجتمعات تنعدم فيها الملكية والحياة الفردية<sup>1</sup>، وجاء هذا التيار بشعار تمثل في نشر الحضارة والسلام أي خدمة الإنسان والإنسانية وكان من أهدافه استعمار الجزائر أوروبيا، وتأسيس نظام حكم فيها وكذلك مصر، لتكون وسيلة ربط بين العالم العربي والعالم الإسلامي وتوحيدها فكريا واقتصاديا وحتى جغرافيا عن طريق ربط القارات بعضها ببعض لذلك كان هذا التيار في صراع ضد الحكومة الفرنسية وضد المسيحية الكاثوليكية<sup>2</sup>، كما اعتبر هذا المذهب الملكية الفردية غير عادلة<sup>3</sup>، وقد توضحت أهدافها من خلال المفكر السانسيميوني أنفانتان \* (Prosper Enfantin) بأن التعمير سوف يكون له أثر حسن في تقدم البشرية جمعاء، خاصة إذا عرفنا بأن التعمير سوف يفتح المجال لتطبيق التجارب الاجتماعية جمعاء التي تحتاجها فرنسا والتي سوف يصبح من الممكن تنميتها في فرنسا إذا أثبتت أنها ناجحة، إن إفريقيا الشمالية بهذا الاعتبار هي أرضا للتجارب من أجل تصور جديد للإنتاج والمجتمع

<sup>1</sup> -الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر ابراهيم صحراوي، ص. 72.

<sup>2</sup> -احميدة عميراي، "اسماعيل عريان والسياسة الفرنسية"، مجلة سيرتا، العدد4، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 1981، ص. 126، 127.

<sup>3</sup> - اديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847، ج 1، ط. 1، دار اقرأ، الاسكندرية 1983، ص. 600.

\* - فبعد وفاة سان سيمون قامت مجموعة من تلاميذ المدرسة بمتابعة أعماله غير أن هذه الأخيرة أخذت اتجاهات مختلفة مما أدى إلى نشوب أزمة في 1830م بين بازار وانفانتان الزعيمان الجديان للمذهب والذنان قاما بالفصل بين الموضوعين الاقتصادي والديني فبينما عمل الأول على تطوير المسألة الاقتصادية سعى الآخر إلى تعزيز الدين الجديد حيث دعا انفونتان بضرورة المساواة بين كل البشر التي دعت إلى التبادل باسم المصلحة العامة والإثراء المتبادل الذي يحتويه التفوق بين الثقافات<sup>4</sup>.

-لقد تميز موقف السانسيميونية اتجاه المسلمين بنوع من العرفان حيث إن هؤلاء أدركوا الفارق التاريخي والثقافي القائم بينهم وبين المسلمين فقد كان يؤمن هؤلاء أنه لا يمكن تجاهل أية ثقافة لاعتبارها ثمرة تجربة طويلة لذلك وجب منح كل الاعتبار للثقافة الاسلامية التي قد تشكل مصدر الهام مهم وقال انفونتان في هذه الصدد "تمنحنا الجزائر أمثلة يمكن استغلالها، إضافة إلى توفير مناهج تتبع من خلال سكانها المحليين " كما أكد انفونتان "يمثل سكان مدن الجزائر... إطار التنظيم المدني المستقبلي للجزائر بأكملها" كما أشار إلى أهمية العامل العرقي في التوزيع الاجتماعي للسكان، كما اعتبر انفونتان أنه ينبغي أن يشكل المغاربة الذين يشغلون أعالي حي القصبة "قاعدة سكان القرى الخلية" التي ينبغي إقامتها بجانب المستوطنات المدنية الأوروبية كما أكد على ضرورة جمع أهالي بسكرة والمزابيين والزنوج في ضواحي خاصة، كما اهتم انفونتان بالسكان الأروبيين للمدن الذين يمكن توزيعهم على عدد من الجمعيات سعيد علمي، الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، المرجع السابق، ص-ص، 32-38.

والدولة<sup>1\*</sup>، وقد كانت الأفكار السانسييمونية في بداية الاحتلال تجذب إليها عددا من رواد الغزو العسكريين الذين كانوا يتبادلون الأحاديث في مجتمعاتهم العسكرية بأنه من المستحيل نشر أفكارهم في الأوساط العربية وأن مجرد التفكير في برنامج كهذا يثير الضحك والسخرية<sup>2</sup>، لكن بعد قدوم أنفانتان (Anfantain) الأب الأكبر للسانسييمونية إلى الجزائر حاول نشر مذهبه عن طريق لامورسيار (Lamorsier) والدوق دورليان (Dorilien) وبيجو (Bijout) ودومال<sup>\*\*</sup>، وهذا الأخير أوهم أتباعه أنه من حق الدولة أن تنتزع من الجزائريين أراضيهم وهذا ما كان يقول به كثير من العسكريين وبعض المدنيين التابعين لمذهبه<sup>3</sup>، حيث كتب الكولونيل لاموريسر سنة 1834م وهو من أتباع سان سيمون «إن الحرب عمل تبشيري ضد قوم لا ينفع معهم الكلام المعقول إلا إذا كان معززا بالخراب»<sup>4</sup>، وبالتالي نلاحظ أن هذا الاتجاه جاء بفكر توحيد الإنسانية غير مبالٍ بخصوصية المجتمع الجزائري، الذي كما سبق ووضحنا في الباب الأول أن الأساس في وحدته وتماسكه وخضوعه وولائه هو احترام أهم مقوم له المتمثل في الأرض، وأنه مجتمع قبلي خضع لسلطته الجغرافية الإقليمية وأن السلطة الروحية الطرقية هي الوحيدة التي حررتة من سلطته الإقليمية، وأن السبب الوحيد الذي مكن العثمانيين من الاستمرار أكثر من ثلاث قرون أنها فرضت سلطتها وفق ما هو ثابت في المجتمع، فكيف سيكون موقف الجزائريين من هذا البناء الفكري السياسي الاجتماعي المغاير تماما لبيئتهم الفكرية والعقدية والاجتماعية؟

\* - حيث أنه بعد احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 انتقل افنتان وعدد من أتبعه إليها، وتجدد حلمه في بحثه (شرق جديد) فاندفع يكتب عن الجزائر كمادة للدمج والاستغلال، وفضاء للافتتان والتصوف حيث تحول هناك مع أتباعه للدعوة إلى الاستعمار الاستيطاني وذلك بذريعة أن ما يضيفي الشرعية على وجود شعب في أرض معينة يتمثل في قدرته على استثمارها لا في حيازته لها.

<sup>1</sup> - ( M) Emerit, **Les Saint simoniens en Algérie**, Paris 1941, p. 108.

<sup>2</sup> - ( M) Emerit, **ibid** , p. 63.

<sup>\*\*</sup> - وحسب فريدة قاسي بأنه من غير المستبعد أن يكون ديميشيل سان سيمونيا حيث دعا إلى ضرورة الإنصاف في حق الجزائريين بأن يكون لهم نظام حكم في إطار الوحدة الإنسانية وهو الأمر الذي كان يرفضه المستعمرون المستوطنون المتطرفون، ويتضح ذلك من خلال خطاباته وتصريحاته في 9 جوان 1836 إلى غرفة النواب و5 جويلية إلى غرفة باريس حيث صرح برفضه تحطيم القومية العربية، وأن الأمير هو الممثل المتميز لهذه الوطنية، الدولة في فكر الامير، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 299.

<sup>3</sup> - مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع، ص. 267، 268.

<sup>4</sup> - ( M) emerit, **Les Saint simoniens en Algérie**, p. 59.

### 3- الاتجاه الكاثوليكي:

تشبع أنصار هذا الاتجاه بالأفكار المسيحية لإعلاء كلمة الله ونشر المسيحية، وتأييدهم للعنف واستعمال القوة في سبيل نصر المسيحية ونشر الحضارة، من هؤلاء لويس فيبو (Louis) الذي ما إن وطأ أرض إفريقيا كمسافر عادي حتى صاح «كم كنت أتمنى في هذه اللحظة أن ألبس بذلة جنودنا وأن أحس بالسيف يقارع ركبتي، إنه سيف الله نضرب به عدوّه»، كذلك بوجولا (Poujoula) حين زار الجزائر كان حماسه ملحميا متشعبا بروح التعصب فهو صاحب الكلام التالي «إن الله، من أسمائه الحسنی، إله الجيوش وإله المعارك والمجتمعات لا تقوم إلا على الدمار والدموع... إن الهدف من حربنا في إفريقيا هو أقدم وأسمى من حروبنا في أوروبا» لأنه حسب قوله الصراع هو حول القضية المقدسة المسيحية التي كتب الله لها أن تؤسس على أساس العبقريّة الفرنسية لتكون لها سندا قويا<sup>1</sup>، فالمفكرون الكاثوليكيون اتفقوا مع بيجو على أنّ التعمير لا يكون بالزهد في الدنيا والكفاف عن العيش لذلك وجب استعمال القوة وإراقة الدماء من أجل نصرّة المسيحية والتكفير عن الذنوب<sup>2</sup>، وتمثل هدفهم الاسمي في نشر الديانة المسيحية في مجتمع بدائي حسب ادعائهم بهدف إحياء مجد العهد الروماني ومن وراء هذا المشروع لافجيريه (Lavigerie) ولاندونان (Landone) وديفوكو (Divogot) وقد تمكن رجال هذا المشروع من تحويل عدد كبير من المساجد إلى كنائس وتنصير كثير من أبناء الجزائر مثلما تمكنوا من مساعدة جيش الاحتلال على التوسع والاستيطان عن طريق التبشير<sup>3</sup>، ومنه يمكننا القول إن هذا الاتجاه حاول أن يعطي الشرعية للسلطة الاستعمارية وذلك بتعبئة الأوروبيين للمشاركة في تلك الحملة باعتبارها مقدسة محاولة استغلال الخطاب الديني المسيحي للقضاء على الإسلام والمسلمين في الجزائر.

### 4- موقف الاشتراكيين:

يرى مصطفى الأشرف أن موقف هؤلاء كان غامضا من احتلال الجزائر، وهم لم يهتموا إلا بالاضطرابات الاجتماعية وعلى الكفاح المتغير الذي يخوضه الكادحون، وكان اهتمامهم قليلا بحروب الاستقلال حتى في أوروبا<sup>4</sup>. وإن كان الباحث عميرايو احميده قد ذهب بالرأي إلى أن الاشتراكيين وفي

<sup>1</sup> -Poujoula, Voyage en Algérie, Paris 1845, p. 10.

<sup>2</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 278.

<sup>3</sup> -حميدة عميرايو، من الملتقيات التاريخية، ص. 165.

<sup>4</sup> - مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص. 267، 268.

مقدمتهم أنجلز(Anglez) قد باركوا الاحتلال بهدف القضاء على ظلم الأتراك العثمانيين، ومن ثم القضاء على الإقطاعيين.

### 5-الفكر الفيزيوقراطي:

كان للثورة الصناعية في أوروبا الأثر الحاسم في تغيير نمط الإنتاج، حيث ظهر وانتعش وتطور اقتصاد تسوده علاقات الملكية الخاصة الرأسمالية، فقد اتجهت إنجلترا إلى الصناعة أمّا فرنسا فقد كان الميل فيها إلى النشاط الزراعي لكونها تتوفر على شروط طبيعية ملائمة للفلاحة وهذا التطور في البنية التحتية بالمفهوم الاشتراكي صاحبه تطور على مستوى البنية الفوقية، وهو ظهور سيادة فكر الطبيعيين أو الفيزيوقراطيين الذين يمجّدون الزراعة؛ كقطاع منتج وحيد في إطار الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وقد كانت هذه النواة الأولى لبروز نظام الرأسمالية الزراعية<sup>1</sup>، لذلك تطلع هؤلاء الفرنسيون إلى اختيار أفضل البلدان التي تقدم لهم أحسن الشروط الطبيعية وقد وجدوها في الجزائر<sup>2</sup>، وقد يكون هؤلاء هم من حاولوا فرض السياسة الاستيطانية في الجزائر عن طريق وضع قرارات لاغتصاب الأراضي الجزائرية غير مراعين خصوصية هذا المجتمع ومكانة الأرض بالنسبة له فهي كما سبق ووضحنا في الباب الأول ليست مردود مادي فحسب بل أساس ترابطه وتماسكه وبالتالي حدث الصراع بين الطرفين المجتمع الجزائري والاستعمار الفرنسي.

### 6-الاتجاه الماسوني\*:

جاء في تعريف الموسوعة الكبيرة للماسونية أنها مؤسسة بشرية تحاول تحقيق مثال الحياة

<sup>1</sup> - أحسن بملول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المرجع السابق، ص. 9.

<sup>2</sup> - (P) Bourbo, **La Dernière Conquête du Roi Alger**, 1830, paris 1930, 2volume , p. 21.

\* - وقد بدأت الماسونية في تلك الفترة كنوع من الشدود، إذ إن الدين لم يعودوا يريدون الكنيسة اختلقوا كنيسة صغيرة مظلمة التجأوا فيها إلى بعض الرموز والطقوس كالتدشين والاعمدة واللوح المصورة التي تمثل معبد سليمان والنجمة الساطعة والزاوية والبرجل وميزان الماء وكان قسمهم كالتالي «إنني اتعهد وألزم نفسي أمام المهندس الاعظم للكون وأمام هذه الجماعة المحترمة الآ افشي البتة إسرار الماسونين والماسونية والا اكون السبب المباشر أو غير المباشر لا فشاء تلك الإسرار أو نقشها أو طبعها بأية لغة أو أية اشارة كيفما كانت... .. فهم عادة ما يؤيدون تغيير المجتمع لكن ليس لديهم السلطان، كما انه لا يوجد احد منهم أضماً إلى الحرية السياسية ومن شعاراتهم "ان الماسوني رجل حر، وهو صديق الثري والفقير على السواء إذا كان من ذوي الفضيلة «وهو ضد المسيحية اذ كان ينادي بالذين العام الذي اتفق عليه جميع الناس وهو الذين الطبيعي،، وقد كانوا يتحولون تجارا وسياسيين وبحارين وجنودا حيث أسسوا محافل في مواضع مرورهم أو إقامتهم. بول هازار، **الفكر الأوروبي**، نقله للربية محمد غلاب، دار الحدائثة، ط2، لبنان 1985، ص. 338، 340.

الاجتماعية وهي رابطة أو أخوية متأثرة بجمعيات القرون الوسطى العمالية، نظمت في القرن 18 بأفاق أوسع والماسونية ليست جمعية سرية بل مغلقة فحسب<sup>1</sup>، وقد عبر عن ذلك الماسوني الكونت دالفيلا « إن فكرة البناء الحر الفلسفية هي ثمرة مزج طائفة البنائين في القرون الوسطى وفرقة سرية من تلاميذ الفلسفة قدمت إليها الشكل وقدمت إليها الثانية الذهن<sup>2</sup>»، ويعتبر هذا التيار نموذج لمعظم مؤسسات الإخوة ونوادي الخدمة ولكنها تهتم بالشخصية دون الاهتمام بالقضايا السياسية والعرقية والدينية تعمل على نشر أفكارها من خلال قيامها بمختلف المحافل التي تعمل مستقلة عن بعضها وتبادل المراسلات هو النظام التقليدي بين المحافل العظمى، وعادة ما تعتمد في الغالب على رموز توضيحية وكان رمزها الرئيسي هو هيكل الملك سليمان<sup>3</sup>، وقد ارتبط الفكر الماسوني منذ البداية بالفكر الليبرالي الانكليزي وبفكر الطبقة المتوسطة في مرحلة نشوء وانتصار الرأسمالية وهو فكر يؤكد أهمية التسامح الديني والإيمان بالحرية والإخاء والمساواة والملكية الفردية، وعلى الرغم من أن محتوى الفكر الماسوني كان ليبراليا فقد ظل ارستقراطيا زراعيا وقد شجع هذا الشكل الإقطاعي الكثير من النبلاء والأرستقراطيين على الانخراط في سلك العضوية الماسونية، حيث ادخل راسي (Rassé) الإيمان والكاثوليكية الانجيلية إلى الفكر الماسوني في خطابه الذي نشر 1738 بقوله «ان أجدادنا الصليبيين أرادوا جمع أبناء الامم كافة في أخوة واحدة ولتكوين أمة روحية فيما بعد يخلق فيها شعب جديد يدمج الواجبات التي يفرضها تنوع الامم بروابط الفضيلة والعلم»<sup>4</sup>، فهو إذن تيار فكري علماني عالمي غامض\* هدفه الظاهري عالمية المعتقد لخدمة الإنسان بالخلق والإبداع وبالإخاء والمساواة، وقد كان يسعى لضرورة احتلال الجزائر واستعمارها من طرف كل الدول الأوروبية وهذا ما تم فعلا عن طريق تحقيق الاستيطان الأوروبي<sup>5</sup>، وقد انتشرت محافلها في العالم كله فبلغت 412 محفل ضمت ما بين 23 و26 ألف منخرط بما فيها الجزائر خلال النصف الأول من القرن 19، لها علاقة بأهم الأحداث في كبريات الدول عبر مراحل تاريخية وفي مختلف أنحاء العالم، لقد عقد الضباط الماسونيون اجتماعا لهم في 15 جوان 1830 أي قبل احتلال سيدي فرج

<sup>1</sup> -بول نودن، الماسونية (البنائون الاحرار)، ترجمة ناجي نعمان، بيروت المنشورات العربية، المطبعة البولسية، ص. 5.

<sup>2</sup> -محمد عبد الله عنان، تاريخ الجمعيات السرية والحركات، مطبعة التأليف والنشر ط. 2، مصر 1954، ص. 89.

<sup>3</sup> - (F) Charles, **Encyclopedia International**, vol 11, copyriht1975, p. 409.

<sup>4</sup> -حسين عمر حمادة، الماسونية والماسونيون في الوطن العربي، دار الوثائق دمشق، 1433هـ/2012م، ص-ص، 24-31.

\* - نظامها سري جدا، انتشرت عبر أنحاء العالم بما فيها العالم العربي خاصة المشرق منه، يتكون هذا النظام من ثلاث مستويات موزعون في ثلاثة وثلاثين درجة هدفها الباطني هو أن يقتل الإنسان نفسه بإرادته وقناعته عملا بشعارات لامعة ظاهرها خدمة الإنسانية.

<sup>5</sup> - لمزيد من المعلومات يراجع حميدة عميراي، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، ص. 173.



بنصف شهر وكان موضوع الاجتماع حول ملكية الأراضي البربرية باسم الحضارة والتسامح والتقدم، وقد تطور نشاط الماسونية في الجزائر انطلاقاً من تأسيس المحافل إذ بعد أن كان عام 1832م يوجد محفل واحد في الجزائر العاصمة ولا يتجاوز عدد المنخرطين 79 فرداً؛ وبلغ عدد المنخرطين 460، وبعدها انتشرت المحافل في كل أنحاء البلاد فكان في عنابة محفل الاب اسماعيل عام 1833-1845 ومحفل الفنون غير المنفصلة الذي تأسس عام 1845م وسييون في جيجل 1841 وأبناء مارس في سطيف عام 1841م<sup>1</sup>.

### 7-الاتجاه الملكي المحافظ:

كان منظرو هذا المشروع كثيرين أمثال دي بولونياك (Poloniac) ودي بورمون (Débormone) وييجو (Bugau).. الخ وقد قام على إلحاق الجزائر بفرنسا وذلك بتدعيم شعبية الملك وحماية المسيحيين، وتحرير العبيد بالقضاء على نشاط القرصنة وحماية التجارة الفرنسية والتخلص من دفع ديون الجيوب، ومنافسة بريطانيا في المجالات الاستراتيجية، مع تطبيق مشروع تعليمي أوروبي بدأ بتدمير كثير من المؤسسات الجزائرية وتعويضها بمشاريع عمرانية وتأسيس مدارس ومؤسسات أوروبية محل المؤسسات التعليمية الجزائرية<sup>2</sup>.

### 9-الحركة الرومانتيكية الأوروبية:

تحمل في أفكارها الدفاع عن الإنسانية بلا حدود وعلى القومية حبا في (الأنا) الأعلى للأمة، كما تؤمن بتواجد المثل العليا للحضارة في شكلها الإنساني الطبيعي الخيالي، وحسب سعد الله فكثيراً من ضباط الحملة الفرنسية الذين رافقوها أو الذين التحقوا بها بعد ذلك، كانوا مدفوعين بهذا التيار القومي الرومانتيكي بقطع النظر عن مخططات رجال السياسة والدبلوماسية والاقتصاد في بلادهم<sup>3</sup>.

- فالحملة الفرنسية إذن ضد الجزائر لقيت معارضة ومؤيدين فالمعارضة في البرلمان الفرنسي قد عارضت الحرب ونادت بالسلام وقام بها الاشتراكيون والجمهوريين عموماً<sup>4</sup>، ومن خلال كل هذه الأفكار والصراعات أثبتت الأحداث أن الحكومة الفرنسية عندما أرسلت قواتها لغزو الجزائر؛ لم يكن

<sup>1</sup> - حميدة عميراي، بحوث تاريخية، المرجع السابق، ص. 126، 127.

<sup>2</sup> - حميدة عميراي، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، ص. 168.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص. 102.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص. 263.

لديها مشروع واضح بهذا الشأن<sup>1</sup>، وكل هذه الأفكار لم يكن لديها برنامج واضح من خلال مختلف الأيديولوجيات السابقة الذكر، فلنا أن نتصور جميع المشكلات التي يمكن أن تحدث من جراء هذا الصدام<sup>2</sup>، وذلك رغم طموحات هؤلاء القادة بتياراتهم في نشر الحضارة عن طريق الغزو العسكري لكن هناك خطر ينبغي أن يتوقعه كما يقول ايفون توران (Turin) وهو احتمال الاصطدام بحضارة أخرى<sup>3</sup>، وغرضنا من إدراج هذه التيارات حتى نتمكن من بناء معلومات دقيقة حول سلطة الاحتلال وأنها لم تكن ملكية فرنسية فقط بل تحكمت فيها عدة تيارات ساهمت في ترسيخ الاحتلال الفرنسي بالجزائر، عن طريق ترسيخ سلطة اسـتعمارية دخيلة بشقيها النظري والتنفيذي، حيث اعتمد فيها المنظرين على التيارات السالفة الذكر لتحقيق الاحتلال الفعلي للجزائر أرضا وشعبا وذلك من خلال الاعتماد على سلطة تنفيذية مدنية وعسكرية.

### ثانيا: وضع فرنسا أثناء احتلال الجزائر

بتولي الملك شارل العاشر عرش فرنسا سنة (1824-1830م)، تعاطف مع الملكين وأيدهم تأييدا كاملا رغم وجود عدة اتجاهات منها الليبرالية والجمهورية والاشتراكية والبونابرتية.. الخ كل هذه الاتجاهات جعلت الملك يتحول إلى الرجعية بتأييد رجال الدين، حيث قام بإعطاء طبقة الأشراف مليوناً من الفرنكات لتعويضهم عما فقدوه أثناء الثورة كما أعطى المزيد من الامتيازات للاكليروس وطبقة النبلاء وألغى حرية الصحافة كما جرد معظم فئات الطبقة الوسطى من حق الانتخاب<sup>4</sup> مما أوجع لهيب المعارضة؛ ومن حينها تعود الفرنسيون للخروج في مظاهرات إلى الشوارع ضد الملك والجماعات الحاكمة كما قام الملك شارل العاشر في 17 ماي 1830 بإصدار أمر ملكي بجل مجلس النواب الذي يسيطر عليه الليبراليون وأمر بتنظيم انتخابات جديدة وذلك بدعوة المجالس الانتخابية للاجتماع في شهر جوان وجويلية، لإجراء انتخاب مجلس الشيوخ والنواب في الثالث أوت من نفس السنة<sup>5</sup> وقد كانت هذه الأوضاع من بين الأسباب للتفكير في إعداد حملة ضد الجزائر حيث كان الملك وجماعته

<sup>1</sup> - (I) Hamet, *Les Musulmans Français du Nord de L'Afrique*, Ed Armand colin, Paris 1906, P. 116, 117.

<sup>2</sup> - (M)Lachoraf, *L'Algérie Nation et Société*, S. N. E. d'Alger 1976, p. 25.

<sup>3</sup> - (y) Turin, *Affrontement Culturel dans L'Algérie Coloniale*, p. 7.

<sup>4</sup> - ريكاردو البيري، التاريخ الوسيط والحديث، ص. 199. وعفرون محرز، ال روتشيلدوال بكري وتاليران، الملفات السياسية السرية في تاريخ الشعوب، ترجمة مسعود حاج مسعود، مطبعة دار هومة، الجزائر 2011، ص. 84، 85.

<sup>5</sup> - أبوالقاسم سعدالله، أبحاث وآراء في تاريخ لجزائر، ص. 64.

الرجعية يؤملون بأن الحملة ضد الجزائر قد تغير نتيجة الانتخابات السابقة وتجعلهم يفوزون بالأغلبية في مجلس النواب الجديد غير أن ثورة جويلية\* في باريس بزعمامة البرجوازية غيرت الأوضاع وجاءت بلويس فيليب (1830-1848م) الذي قضى على الثورة؛ وكان حكمه هو الآخر مستبدا سواء داخل فرنسا أو في الجزائر<sup>1</sup>، وصفوة القول إن ثورة سنة 1830م قام بها الجمهوريين بتأييد من الملكيين الأحرار وبالرغم من أن فكرة الجمهورية كانت قائمة إلا أن هذه الثورة التي قام بها الجمهوريين الأحرار انتهت بانتصار الملكيين، واستمرت الملكية في أسرة أورليان واستمر حكم هذا الأخير إلى غاية 1848م حيث حكم في ظل العلم الملكي الأبيض وقد حرم من السلطة المطلقة في إصدار القوانين إلا في الظروف الاستثنائية وأصبح حق اقتراح القوانين مقتصرًا على مجلس النواب، فالثورة الفرنسية الثانية اذن أقامت ملكية دستورية راسخة من دون إراقة دماء كثيرة، رغم افتقاد الفرنسيون في عهد الملك لويس فيليب للحرية والمساواة والانتصارات الباهرة على ملوك وأمراء أوروبا وهكذا انتهى حكمه بالفشل<sup>2</sup> بسبب حدوث ثورة 24 فيفري 1848 بفرنسا ضد نظام حكمه وعزل وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الثانية، وبذلك تحول نظام الحكم بفرنسا من الملكية إلى الجمهورية حيث تقرر فعليًا إقامة إدارة مركزية بباريس وأعيدت أمور تسيير الجزائر إلى رئيس الدولة الذي له وحده صلاحيات إصدار المراسيم المتعلقة بالجزائر<sup>3</sup>، وتعد هذه ثاني جمهورية في تاريخ الفرنسيين حيث تعهدت هذه الأخيرة بوضع دستور لفرنسا وبسيادة الشعب وتحرير الاقتصاد وقد عرفت بالجمهورية البرجوازية لأنها قامت بتشجيع رأس المال والبحث عن الأسواق والمواد الخام للمشاركة الاقتصادية وبهذا ساهمت في زيادة قهر الشعب الجزائري واغتصاب أرضه ومنحها للأوروبيين لزراعتها وامتلاكها، ولذلك فهذا النظام الجمهوري الذي ولد من جديد سنة 1848 في فرنسا كان بالنسبة للجزائر يمثل عهدًا قديمًا من الاضطهاد واللامبالاة بحق الجزائريين في الحرية والاستقلال<sup>4</sup>، رغم إعلان فرنسا عن حق الجزائريين في انتخاب 4 نواب لمجلس الأمة و3 للمجلس العالي من الفرنسيين<sup>5</sup>.

\* - ثورة جويلية معروفة بالأيام الماجدة الثلاث، نسبة إلى المظاهرات العارمة التي انتظمت في 27 و28 و29 جويلية 1830 وادت إلى

تنازل شارل العاشر عن العرش وللجوء إلى انكلترا

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 64.

<sup>2</sup> - جلال يحيى، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1983، ص-ص، 94-96.

<sup>3</sup> - لمعرفة أكثر حول تولي نابليون رئاسة فرنسا عام 1848م، ينظر أبو القاسم سعد الله، أبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، ص. 99، 100.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 333.

<sup>5</sup> - أحمد توفيق المدني، الجزائر في التاريخ، دار المعارف، ط. 2. الجزائر 1963، ص. 57. كما أشار أنه بعد حدوث الثورة اراد

هذا عن الأوضاع السياسية الفرنسية أما عن الأوضاع الاقتصادية فبعد ظهور الثورة الصناعية بأوروبا، ظهر في فرنسا فكر الفيزيوقراطيين الذين مجدوا الزراعة؛ خاصة وأن فرنسا تتوفر على شروط طبيعية ملائمة للفلاحة، لذلك حاول هؤلاء تمجيد الزراعة كقطاع وحيد في إطار الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، فكانت هذه الشروط المادية وسيادة الفكر الفيزيوقراطي هي النواة الأولى لبروز نظام الرأس مالية الزراعية<sup>1</sup>، لذلك تطلع الرأس ماليون إلى اختيار أفضل البلدان التي تقدم لها أحسن الشروط الطبيعية وقد وجدوها في الجزائر<sup>2</sup>، كما صاحب هذا التطور الصناعي الرأس مالي بروز فكر يدعو الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات<sup>3</sup> والعمل على تكوين جيش قوي يربح ويتدخل في البلدان التي تتعرض فيها مصالح الدولة التجارية للخطر، هذا في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الجزائري موجهًا إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية تتحكم فيه ميكانيزمات السوق لأن المبادلات كانت تتم بشكل عيني أكثر من نقدي، وهذا الوضع الذي كان عليه الاقتصاد الجزائري من تنظيمات ضعيفة جعل الاحتلال العسكري الفرنسي ما هو إلا تعبير عن غزو اقتصادي رأسمالي متطور يحكمه قانون الريج ممثلاً في الهيكل الاقتصادي الفرنسي<sup>4</sup>

وقد أدرجنا هذه الأوضاع لنتمكن من توضيح السياسة الفرنسية في الجزائر فيما بعد، فهل أوضاع فرنسا الداخلية وهذه الأزمات التي تتخبط فيها تسمح لها بوضع إستراتيجية محكمة لإخضاع هذا الشعب وتطوير هذه الأمة كما تدعي؟، وهذا يفسر كما سنلاحظ فيما بعد الارتباك التي وقعت في بداية الاحتلال للجزائر بين الفرنسيين أنفسهم بين مؤيد ومعارض وجعلت من الجزائر حقل للتجارب الفرنسية في مختلف الميادين، فهل يعقل أن دولة تتخبط في صراعات إيديولوجية مختلفة أن تخلص دولة أخرى من أزماتها كما تدعي وهل يعقل أن ينقد غريق آخر؟

وكيف يعقل لحكومة في غاية التعفن والفساد والاستبداد والرجعية أن تعين شعب على التخلص

---

المجلس الوطني الفرنسي التخلص من العمال البارسيين العاطلين فصادق بتخصص 50 مليون فرنك وارسال 12000 من البارسيين بالأراضي الجزائرية وكل مستعمر منهم ينقل مجاناً للجزائر ويأخذ من 2 إلى 10 هكتارات وكل ما يلزمه للبدو والحراث وقد وصل عددهم 20 الف غير ان الغالبية لا تعرف الفلاحة فعادوا لبلادهم.

<sup>1</sup> - حسن بملول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر 1984، ص. 9.

<sup>2</sup> - (P) Bourbo, *La Dernière Conquête du Roi -Alger 1830*, Paris 1930, p. 21.

<sup>3</sup> - فؤاد حيدر، المظاهر التاريخية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، التنمية والتخلف في العالم العربي، الفكر العربي، بيروت، 1990، ص. 49، 50.

<sup>4</sup> - حسن بملول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، ص. 19.

من استبداد الأتراك حسب ادعاءات الحكومة الفرنسية سنة 1830؟ وما هي الفوائد التي سوف تحققها للمجتمع الجزائري خاصة أنّ الحملة لم تكن ملكية فرنسية فقط بل حملت معها الكثير من الايديولوجيات؟

### ثالثا-مجال التوسع والنفوذ الفرنسي في الجزائر:

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ولاية تابعة شكليا للسلطة العثمانية يحكمها الداى حكما مطلقا كما وضحنا في الباب الثاني، وقد استطاعت فرنسا احتلال الجزائر<sup>1</sup> بتدعيم من البرجوازية الفرنسية التي تبحث عن أسواق جديدة إضافة للأوضاع الداخلية التي تهدد عرش ملكها شارل العاشر، معتمدا على عدة عوامل وأسس لربط الجزائر بفرنسا، وتجسيد مفهوم الجزائر الفرنسية ميدانيا وعلى أرض الواقع، ومن هذا المنطلق فان قرار الحفاظ على الوجود الاستعماري، في كل التراب الجزائري منذ بداية الاحتلال عام 1830م، لم يكن قرارا ذا إجماع فرنسي من الإدارة المركزية الاستعمارية في باريس، وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كانت عليها هذه الإدارة كما وضحنا سلفا أي النزاعات السلطوية لذلك فيمكننا تقسيم بداية الوجود الفرنسي إلى المراحل التالية:

#### المرحلة 1: من 1830 إلى 1833م

تعرف هذه الأخيرة بمرحلة التردد، وأكثر ما ميزها هو تردد الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الاحتفاظ بالجزء الشمالي المحتل من الأراضي الجزائرية وبالتحديد الجزائر ووهران، وقد حاولت في الكثير من المرات استدعاء جنود الحملة للمغادرة بسبب قوة المقاومة الشعبية.

#### المرحلة 2: من 1833 إلى 1840م

أطلق عليها مرحلة الاحتلال الضيق، وقد تطابقت مع اقتراحات اللجنة الإفريقية التي كانت لها أول زيارة للجزائر عام 1833م، ومن مميزات هذه المرحلة أنّ أغلبية أعضاء البرلمان الفرنسي وافقوا على الانسحاب من الجزائر، في حين رفضت المعارضة الاقتراحات وطالبت بالاحتلال الشامل وهذا الضغط انتهى إلى اتفاق وهو الاحتفاظ بالأراضي التي احتلت فعليا ورفض السير إلى المجهول<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-ملحق رقم 17.

<sup>2</sup>- بوعزة بوضرساية، وآخرون، الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، المرجع السابق، ص. 39، 40.

### المرحلة الثالثة: وتبدأ من 1840م

مرحلة الاحتلال الشامل والتي بدأت منذ 1840 حيث صرحت غرفة النواب بباريس، على لسان أعضائها بأن الجزائر أرض لا يمكن لفرنسا تركها أو مغادرتها، وهذا التصريح يعني القبول بفكرة الاحتلال الشامل لهذا دّعمت الإدارة الاستعمارية القوات العسكرية في الجزائر بقوات إضافية قوامها عشرون ألف بقيادة الدوق دورليان، وبتعيين بوجو في نفس السنة وتقديم كل الوسائل المادية والمعنوية له ليصل عدد قواته إلى مائة ألف جندي<sup>1</sup>، وقد انتهت هذه المرحلة بعد احتلال الصحراء كآخر محطة في الاحتلال الفرنسي للجزائر<sup>2</sup>.

غير أن التغلغل الفرنسي للمدن الداخلية كان منذ البداية حيث كانت أول محاولة للاستيلاء على قسنطينة سنة 1830 من طرف الجنرال كلوزيل (Clauzele)، كما استولى على بونة سلميا وبمساعدة أهلها ومنها إلى قالمة ثم إلى مجاز عمار، أما بالنسبة لغرب البلاد فان الباي حسن\* الذي كان يحكم إيالة الغرب قد تخلى عن السلطة يوم 7 جانفي 1831م، وذهب ليعيش في المنفى الإسكندرية ثم مكة وقد استسلم هذا الأخير بعد احتلال ميناء المرسى الكبير يوم 4 جانفي 1831م، كما قام مولاي سليمان سلطان المغرب الأقصى باحتلال تلمسان 7 نوفمبر 1830م وفي وقت لاحق قام كلوزيل بتعيين باي تونس لكي يحكم وهران بحيث يكون المقر بالعاصمة ويدفع أموالا كبيرة مقابل ذلك إلى فرنسا، غير أن المغاربة قد انسحبوا من تلمسان في مارس 1831م بسبب مقاومة الكراغلة وكذلك ضغط فرنسا على سلطان المغرب<sup>3</sup>، إضافة إلى دخول الاستعمار الفرنسي إلى معسكر كما ركز حاميته في تلمسان\*\*،

<sup>1</sup> - (T) Bugeaud, de La Colonisation de L'Algérie, Paris édition challamel1849, p. 80.

<sup>2</sup>-بوعزة بوضرساية، وآخرون، المرجع السابق، ص. 40.

\* - إن هذا الباي قد استجاب للجنرال بورمون واستسلم لفرنسا وعلن ولاءه وباستسلامه يكون هذا الباي قد قطع كل علاقة ودية مع القبائل وكان هذا الأخير مسن ومسالم ولم يعد ينتظر إلا الوعود التي ضرب له واستمر في الحكم سبعة أشهر تحت ولاء الفرنسيين وقد غادرها دون أن يجازى أو تدفع له مصاريف حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ص. 240، 239.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص. 108.

\*\* - وحسب حمدان خوجة فعند دخول الفرنسيين حدث صراع بين الأتراك والعرب في تلمسان، وحتى لا تسود الفوضى طلبوا من سلطان المغرب (عبد الرحمان) أن يتدخل ليضع حدا لهذه الحرب الأهلية، وقد قبل السلطان هذه الدعوة لكن بدل أن يحمي السكان سلط عليهم ظلما أدهى وأمر، فقد أبعده عشرين من الأعيان ولم يطلق سراحهم الا بعد أن استولى على ممتلكاتهم، ولما رأوا أن السلطان بغى عليهم، وكان الفرنسيون بدورهم قد سلطوا عليهم حكما جائرا فقاموا بإبرام الصلح فيما بينهم، وكانت فرنسا في هذه الفترة قد أرسلت السيد دوميني في مهمة لدى سلطان المغرب قصد الحصول على الانسحاب من هذه المقاطعة التي تحتلها الجيوش المغربية، وفي أثناء الانسحاب

مصمما على احتلال قسنطينة بالقوة العسكرية<sup>1</sup>، وبعد احتلال عاصمة الشرق قسنطينة في أوائل أكتوبر في 1837 قررت الاحتلال العسكري للمقاطعة، حيث في 8 أكتوبر 1838 وفي 13 ماي 1839 احتلت وحدات فالفي (Vallé) مدن فيليب فيل وجيجل وبجاية وسيطرت على مناطقها المجاورة في شاطئ البحر المتوسط من الحدود التونسية حتى حدود مقاطعتي الجزائر والتيطري، وذلك طبعا بمساعدة بعض شيوخ المنطقة كما سنتطرق إلى ذلك فيما بعد، حيث امتد نفوذهم إلى السهول الممتدة بين إيدوغ وجيجل، فرجيو، مدجانة بين سطيف والبيان<sup>2</sup>، إلا أنه ومن خلال دراستنا يتضح لنا أن السلطة الفرنسية لم تتمكن من فرض وجودها على كامل منطقة الجزائر رغم استعمالها لعدة أساليب، لتوجيه حملاتها التوسعية على كامل الجزائر كالضابط لابي (Lapie) الذي صنع خريطة عامة للجزائر أبرز من خلالها تضاريس المنطقة الجنوبية<sup>3</sup>، كذلك قاموا بتوظيف الجانب العلمي في دراسة الصحراء إذ اهتم أفراك (Avezac) بدراسة المنطقة وأنجز عام 1836م دراسة جغرافية عن الصحراء ووضع عليها طرق المواصلات القديمة مع تقديم تصور لكيفية استغلالها، إضافة لدراسة الضابط دوماس (Daumas) (وكاريط (Carette) )<sup>5</sup>، وقد تمكنت من احتلال بسكرة في مارس 1844م<sup>6</sup>، وتوسعت في عين ماضي 1844/4/22م، الأغواط 1844/4/25م<sup>7</sup>، وبالتالي أصبح كل من أحمد باي والفرنسيون والأمير عبد القادر، يتقاسمون النفوذ فيها كما تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على منطقة الزعاطشة\*، وبعدها بسكرة سنة 1844م على يد دومال (Dumal)<sup>8</sup>.

---

شكل الأهالي حكومة مستقلة مكونة من أشخاص محنكين أي أن الحكم أصبح بيد جمعية من أعيان المقاطعة. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ص. 94.

<sup>1</sup> - يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص. 38.

<sup>2</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري لدولة الأمير، ج. 2، ص. 188.

<sup>3</sup> - (B) au Gustin, et Lacroix, **Histoire de la pénétration saharien**, Alger 1900, p.

3.

<sup>4</sup> - Daumas, **Le Sahara algérien, Etude Géographique Statistique Historique Su Sud**, Paris 1845, P. 114.

<sup>5</sup> - Carette, **Recherche Sur La Géographie et Le Commerce de L'Afrique Méridionale**. P212.

<sup>6</sup> - حميدة عميراي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ص. 33.

<sup>7</sup> - (Al) Arnaud, **Les Premières Années de L'Algérie Française**, l'effon, R. lours, 1978. P. 120.

\* - واحة الزعاطشة وتقع في القسم الأوسط حتى الصحراء شمالا كل من تقرت والوادي، الأغواط، غرداية، ورقلة، إلى أقصى الجنوب الجزائري، وهي تقع بمنطقة الزاب الظهراوي على بعد 35 كم جنوب غرب بسكرة، حميدة عميراي، المرجع السابق، ص. 38.

<sup>8</sup> - حميدة عميراي، المرجع نفسه، ص. 70.

كما أن أكثر ما يلفت الانتباه أن مسألة المجال والحدود في هذه المرحلة شكلت هاجسا لدى قوات الاحتلال الفرنسي خاصة بعد احتلالها لمدينة قسنطينة 1837م، فقد أصبحت المراسلات الفرنسية الموجهة إلى باي تونس تؤكد على ضرورة رسم خط حدودي بين الايالتين تكون وظيفته الفصل بينهما وتكريس المراقبة على حركات العبور وتنظيمها لا سيما بداية الاحتلال، حيث اتهمت التقارير الفرنسية السلطة في تونس بتوفير الاسلحة والذخيرة للمقاومة المحلية بالجزائر، كما اعتبرت احتماء بعض المجموعات القبلية الجزائرية بتراب الايالة التونسية وتحالفها مع العروش القريبة من الجزائر مصدرا لانعدام الامن، إضافة إلى أن التنقل الحر للسكان عبر الحدود أثار احتجاج السلطة الفرنسية التي قرأت في التواصل بين الرعايا في الايالتين مظهرا من مظاهر الفوضى والتصرفات البدائية، حيث خاطب القائد العسكري بالقالة عرش بني مازن يدعوهم إلى الامتناع عن دفع الضرائب إلى محلة الباي مبينا أنه "لا بد واحد يخدم سيد واحد ليس يخدم زوج أسياد" لذلك اعتبرت السلطة العسكرية الفرنسية أن التحديد هو الحل الامثل للقضاء على حالة التداخل والضبابية التي تكتنف المنطقة الحدودية بين الايالتين<sup>1</sup>، وقد تم سنة 1845م لأول مرة رسم خط حدودي في معناه الحديث بين المستعمرة الجزائرية وايالة تونس<sup>2</sup> وحمل هذا الحد في الوثائق الفرنسية اسم الجنرال رندون الفاعل الاساسي في انشائه وكان في هذا التاريخ حاكما على عنابة والقالة<sup>3</sup>، ولم تكن المنطقة الساحلية هي نقطة الخلاف الوحيدة بين الطرفين المتفاوضين فقد امتد التباين إلى المناطق الداخلية ففي اكتوبر 1843م أعلم صالح بن محمد كاهية الباي أن الحد كما يريد رندون يشمل "في جهة بلد الحنانشة واد سراط وملاق إلى أولاد علي بدءة وأخذ من أرضهم جانبا من التحديد المذكور إلى أن بلغ بالتحديد إلى عرش نهد فحازهم كلهم إلى العمالة الغربية وحتى الحنانشة من جهة واد سراط وملاق حاز فيها أولاد بوغانم بتمامهم والبعض من عرش ورغة ونحو النصف من شارن"، ومن الملفت للانتباه أن هذا المشروع يستبعد في خطوطه العريضة اتفاقية الحد بين ايالتي تونس والجزائر العائدة إلى سنة 1628م، فقد حاول القادة العسكريين حمل حدودهم إلى داخل تونس مرتين فالأولى كانت سنة 1838م ادعى الجنرال رندون (Rendon) أن «حد ترابه هو واد غزالة الذي في بلاد غزوان ظهرة ربيعة (أي في الغرب) التي هي من وطن جندوبة والعيادة وذكر لهم أن كل من هو نازل في هذا الحدود يؤدون له الغرامة» ثم تكرر نفس المطلب سنة 1840م<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس، ص. 272، 273.

<sup>2</sup> - ملحق رقم 16.

<sup>3</sup> - فاطمة بن سليمان، المرجع نفسه، ص. 286.

<sup>4</sup> - فاطمة بن سليمان، المرجع نفسه، ص. 290.



كما ان هذه الاجراءات أدت إلى تبلور مفهوم الحدود اذ أن الوافدين على البلاد التونسية من الجزائر في اطار اللجوء إليها من عسف الاحتلال الفرنسي أو اطار الانتجاع والذين كانوا في السابق لا يتميزون في شيء عن أهالي الايالة فقد تحولوا في هذه الفترة وفي نظر السلطة إلى أجنبى وفي هذا الاطار يمكن أن ندرج تلك الاوامر الموجهة من الباى إلى العروش الحدودية تحدرهم من استقبال الفارين من الحكم الفرنسي واللاجئين اليهم أفراد كانوا أو مجموعات، ففي سنة 1846م انتقل البعض من النمامشة كعادتهم إلى تراب الايالة التونسية فخاطب أحمد باي قائد الهمامة وأعيانهم بمنعهم من قبول أحد من النمامشة أو تسريحهم للنزول بقرب عمالتنا مطالباً اياهم بطردهم من قرب عمالتنا وبذلك تغلبت المصالح السياسية المنحصرة في اطار العمالة أي المجال التابع للحكم على مبادئ القرابة الدموية والمبادئ الدينية والتقاليد الاجتماعية القائمة على حماية المسلم الفار من بطش عدوه<sup>1</sup>.

كما أبقت السلطة الاستعمارية على وادي تافنة كحد والذي وقع عليه التوافق بين السلطة العثمانية والمغربية<sup>2</sup>؛ كما أشرنا اليه في الباب الثاني وقد ظل هذا الحد قائماً إلى أن تجاوزت القوة الفرنسية إلى وادي عجرود على أبواب وجدة في سنة 1844م<sup>3</sup>.

لذلك أخذت السلطة المخزنية المغربية تتحرك على واجهتين فعلى المستوى الدبلوماسي كان يخوض الجدل حول شرعية تدخله في مجال ترابي تعتبره فرنسا تابعا لها، وذلك باعتبار فرنسا استمدت الشرعية من مصادرتها لسلطة الحاكم التركي، فقد كان المغرب يرى من وقائع مغايرة مستمدة من العوامل المتحكمة في توزيع شرعية امتلاك السلطة ببلاد الجزائر، فسلطان المغرب لم يكن يجادل فرنسا في كونها صاحبة السلطة الشرعية بالجزائر العاصمة اما بقية المناطق فقد اعتبرها السلطان مسترجعة لحريتها بموجب زوال السلطة العثمانية وكون فرنسا تستمد شرعيتها من مبدأ الغلبة فهذا لا يعطيها حق السيادة حيث تمكنت من فرضه بالقوة، وهذا يعني أن الجماعات الجزائرية التي لم تخضع بعد للحكم الفرنسي تكون لها حرية تقرير مصيرها<sup>4</sup>.

كما احتاجت فرنسا إلى وضع قوانين مدنية وتأسيس مؤسسات تتمكن من خلالها تسيير هذا

<sup>1</sup> - فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 305، 306.

<sup>2</sup> - علي المحمدي، النسق المخزني ومسألة الاستمرار التقليد والتجديد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب 2010، ص. 2.

<sup>3</sup> - محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، تحقيق محمد لبنيب، دار أبي رقرق، الرباط 2008، ص. 33.

<sup>4</sup> - علي المحمدي، المرجع السابق، ص. 4.

البلد، لهذا سنجاول إبراز هذا التحول الذي حدث في المؤسسات الجزائرية في ظل سلطة استعمارية دخيلة مشدودة إلى تيارات فكرية مختلفة كل الاختلاف عن مفهوم السلطة السلطانية التي خضعت لها الجزائر مشدودين إليها من خلال النصوص الفقهية أي (سلطة الرعية والراعي) والتي اصطدمت بها فرنسا بمجرد دخولها العاصمة، والتي مثلها الأتراك وتمكنت من زحزحتها واصطدمت بقوى وسلطات محلية هي المسيطرة الفعلي للبلاد كما بيناه في الباب الثاني بعد أن تحولت من الاستعمار الجزئي للشامل، فما هي التحولات التي ستحدثها هذه السلطة العقلانية الفرنسية على السلطات المحلية المسيطر الفعلي على المجتمع الجزائري؟

## الفصل الثاني

### سياسة السلطة الاستعمارية في الجزائر

أولاً- السياسة العسكرية

ثانياً- السياسة الإدارية

ثالثاً- السياسة الدينية

رابعاً- السياسة الاستيطانية

خامساً- السياسة التعليمية

حرصت فرنسا منذ احتلالها الجزائر أن تدمج الجزائر في الحضارة الأوروبية وفي النظام الإداري الفرنسي لذلك واجهتها عدة مشاكل، كمشكل إدارة شؤون الأهالي؟ وإلى أي حد يمكن بسط السيطرة على المجتمع الجزائري؟ كما حاولت إيجاد مؤسسات لتسيير الجزائر، غير أن المؤسسات التي كانت موجودة في فرنسا تعمل طبقا لمبادئ الثورة الفرنسية، بينما التي أوجدتها في الجزائر فهي وليدة احتلال أجنبي واستعمار استيطاني وبالتالي فيكون هدفها قهر الجزائريين وتجريدهم من أملاكهم لفائدة المعمرين باستعمال القوة العسكرية والبطش والاعتقالات، لذلك سنتناول بنية الإدارة المركزية الفرنسية في الجزائر خاصة وأن المستعمر وجد نفسه يجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية، وهذا الجهل بالآخر جعل القادة العسكريين الفرنسيين يعانون لفترة طويلة من التخبط الإداري والفوضى في تثبيت وجودهم في الجزائر، وهذه من بين أهم الأسباب التي جعلتهم يتعرضون للرفض و المقاومة من طرف الجزائريين خاصة وأنه حسب تصريح بعض الكتاب فالغرب لا يندمجون كليا إلا في الأمة التي يفرضون عليها في كل مكان لغتهم ودينهم<sup>1</sup>، وهذا المنطق كما سنبينه هو الذي سيوجه مشروعات الاستعمار ضد البنى الأصلية للمجتمع الجزائري.

لذلك حاولت فرنسا استعمال عدة أساليب ومؤسسات، لبسط سيادتها على الجزائر أرضا وشعبا سواء سياسيا، إداريا، اجتماعيا، اقتصاديا وحتى عسكريا، من خلال نظام الدومين الذي حاول إيجاد نظم جديدة لم تكن موجودة مع الاستعانة ببعض التنظيمات التي وجدت من قبل في الجزائر العثمانية، وهذا حتى تتمكن من تبين المستجد في السياسة الفرنسية لفرز المتحول والثابت في المجتمع الجزائري تحت ظل السلطة الفرنسية (العقلانية):

## أولا- السياسة العسكرية

لم تكن فرنسا تعرف عن الدولة الجزائرية سنة 1830م إلا الشيء القليل كما سبق وأشرنا، لذلك حاولت فرض سلطتها على الجزائر عن طريق القوة العسكرية\*، والدليل على ذلك تعدد جرائم الإبادة في مرحلة الحكم العسكري منها إبادة سكان البليدة 26 نوفمبر 1830م وقد وقعت هذه الجريمة إثر الهجوم الذي نظمه المقاومون ضد الحماية الفرنسية بالمدينة، وبعد انسحاب المقاومون قامت القوات

<sup>1</sup> - الطاهر عمري، دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي 1830-1900، ماجستير في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص. 13.

\* - يقول السيد دوطوكفيل "أهم جنرالنا الدين يحكمون، عمالم الأساسيون هم ضباط المكاتب العربية"، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة إبراهيم صحراوي، ص. 123.

الفرنسية بالانتقام من السكان العزل وفي 26 نوفمبر 1830م، أقدم الضابط ترولير (Trulir) إلى إصدار أمر إلى وحداته العسكرية بمحاصرة بلدة البلدية الآمنة، كما يؤكد دوكا سيتلان (de Castellane) في رسالته 28 مارس 1844م بقوله «العرب لا يخضعون إلا للقوة الغاشمة»<sup>1</sup>، فقد كانت تعليمة 22 جويلة 1834م من أهم النصوص التي نظمت الإدارة الاستعمارية في الجزائر حيث أنشأت منصب الحاكم العام العسكري الذي يمارس الوظيفتين المدنية والعسكرية لدرجة انه شبه بنائب ملك<sup>2</sup>، تحت إمرة الوزير كاتب الدولة للحربية ويساعده مجلس استشاري أعضاؤه فقط من الموظفين<sup>3</sup>، وبهذه التعليمة أطلقت يد العسكريين في الجزائر.

كما نشأت النواة الأولى للإدارة المدنية بعد تجارب سابقة في مدينة الجزائر بصفة خاصة وذلك حسب قرار سبتمبر 1834م، حيث وضعت التنظيمات المدنية للمدن ذات الكثافة السكانية الأوروبية العالية فقد عين متصرف مدني في مدينة الجزائر ونائب متصرف في عنابة ووهران، وكان لهذا المتصرف صلاحيات عامل العمالة في فرنسا لكن دون المسائل المتعلقة بالشرطة والقمع والدومين ولهذا المتصرف محافظون في القليعة والدويرة وبوفاريك ابتداءً من 1840م<sup>4</sup>، أي أن الحكم المدني مسّ فقط الدخيل الأوروبي (المستوطنين)، وحتى تتمكن من توضيح هذه السياسة ارتأينا تقديم نماذج عن الأساليب التي استخدمها قادة السلطة العسكرية في الجزائر والذين يمثلون سلطة الحكم العقلاني (السلطة العقلانية) بمفهوم الماركسي الفيبري، حتى يؤكدوا أن ترسيخ الاستعماري الجزائر لا يكون إلا بقوة الجيش وعن طريق مؤسساته العسكرية متمثلة في:

#### -الحاكم العام<sup>5</sup> (Gouverneur Général) :

يعين من المجلس الوزاري الفرنسي من بين ( المحافظين) أو حكام المستعمرات أو كبار ضباط الجيش، وقد تبدلت تسميته حسب الأوضاع الداخلية في فرنسا والجزائر حيث نجد أنّ حكام الجزائر الفرنسيين قد عملوا على تسلسل الألقاب التالية القائد العام لجيش افريقيا ( commandant en chef de l'armée d'Afrique) بين (1830-1834)، بعدها الحاكم العام للممتلكات الفرنسية في

<sup>1</sup> - (P) de Castellane, **Compagnes d'Afrique (1835-1848)**, Paris 1898, p. 338.

<sup>2</sup> - (J) L'Ambert, **Manuel de Législation Algérienne**, alger 1952, p. 159.

<sup>3</sup> - (R) Estoublon , **Le Febvre. Code de l'algerie**. jourdan-librairie éditeur 1869, p-p. 6- 8.

<sup>4</sup> - (C) Claude, **Les Institution de L'Algérie Durant La Période Coloniale (1830-1962)**, P. 35, 36.

<sup>5</sup>-ملحق رقم 18.

شمالي افريقيا Gouverneur général des possessions françaises dans le nord de l'Afrique  
Gouverneur général de (1834-1845) وكذلك الحاكم العام للجزائر (1845-1858)<sup>1</sup>، ويكون هذا الأخير هو القائد العام يتمتع بالسلطتين المدنية والعسكرية وقد وصف بأنه حاكما عاما وقائدا أعلى للجيش وبالتالي ظلت إدارة الجزائر مرتبطة بوزارة الحرية يساعده في مهنته الوكيل وهو موظف مدني إضافة لقائد الأسطول ومدع عام، ومدير المالية، وقد حرص الحكام العامون على أن يكون هذا الوكيل موظف تحت إمرتهم وليس مراقبا عليهم، كما أصدرت الحكومة مرسوم سنة 1834م يقضي بمنع الوكيل من حق الاتصال المباشر بباريس<sup>2</sup>، وحسب دوطوكفيل فالنظام يجب أن يرتكز على جملة من المبادئ وضعها جزئيا الجنرال بيجو، حيث إن السلطة السياسية التي تعطي الأوامر ينبغي أن تكون بيد الفرنسيين في كل مكان أما معظم السلطات الثانوية للحكومة فيقوم بها سكان البلد محاولة إزاحة الارستقراطية الدينية والعسكرية في البلد ووضع عائلات جديدة بدلها وذلك لإيجاد تأثيرات تكون من صنع الفرنسيين وحدهم<sup>3</sup>، وقد يكون هذا من أهم الأسباب التي جعلت الصراع لا يكون سياسي فقط أي بين السلطة العقلانية والسلطانية بل تعدتها لتتصدم بواقع المجتمع الجزائري التي أرادت أن تقضي على وجوده وهويته وبالتالي حدث صراع بين هذه السلطة الدخيلة الاستعمارية بأفكارها ومؤسساتها وبين السلطات المحلية التي نبتت من داخل المجتمع الجزائري، المتمثلة حسب ماكس فيبر في السلطة الكاريزمية والسلطة التقليدية والتي تسببت في المقاومة المستمرة للجزائريين هذا ما جعل السلطة الاستعمارية الفرنسية تتخذ الشكل العسكري باستمرار، وقد كان الحكم الفرنسي في بدايته غير منظم بل كان حكما إرهابيا واستعبادا قائما على سياسة الحكم العسكري وأعوانه<sup>4</sup>، حيث اعتمدت السلطة الاستعمارية (العقلانية) على القوة العسكرية بشكل كبير لدرجة اعتمادها على عساكر أجنبية لمد نفوذها على الأراضي الجزائرية وبذلك برز للوجود قانون 9مارس 1831م الذي سمح بتكوين فريق الليف الأجنبي خارج التراب الفرنسي<sup>5</sup>، ومن أهم الشخصيات الذين عملوا على بسط النفوذ الاستعماري بمختلف الأساليب وتجسيد السلطة الفرنسية

<sup>1</sup> - احسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1977، ص. 98، 99.

<sup>2</sup> - إحسان حقي، الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، منشورات المكتب التجاري بيروت 1961م، ص. 91، 92.

<sup>3</sup> - الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة ابراهيم صحراوي، ص. 125.

<sup>4</sup> - احسان حقي، المرجع السابق، ص. 93.

<sup>5</sup> - عمار هلال، ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت.

ص. 67.

(العقلانية) على أرض الواقع الجزائري:

**1- سياسة دي بورمون (De Bourmont)\*:** من 5 جويلية 1830-12 أوت 1830: ورغم فترة حكمه القصيرة فقد حاول التوسع إلى المناطق الداخلية حيث تمكن من إخضاع باي التيطري للسلطة الفرنسية<sup>1</sup>، كما حاول طمس معالم السياسة الداخلية العثمانية واستبدالها بسياسة تتماشى ومصالح فرنسا فقد سارع إلى إنشاء لجنة حكومية في 6 جويلية 1830م<sup>2</sup> تقوم هذه الأخيرة بمعاينة احتياجات الجزائر وإمكاناتها والوقوف على أنجع السبل لتحقيق ذلك، وقد كان يرأس اللجنة وكيل التموين وتضم الجنرال تولوزي (Reverso) والجنرال فيرينو (Verano) والقنصل الفرنسي السابق في عنابة الاسكندر دوفال (Duval)\*\*، أمّا كاتبها فهو دي بوسسير (De Bossier) الذي كان من موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ويساعده مترجمان هما جيراردان (Gerardan) والمستشرق الشهير دي سال (Desal)<sup>3</sup>، حيث حاولت اللجنة أن توفر الغذاء للمدينة بتنظيمها للمكوس والجمارك غير أن جهل الموظفين بمهمتهم زاد الأوضاع سوءا في المدينة وقد كادت المدينة أن لا تجد حتى المواد الأولية كالملاح، كما حاول الفرنسيون تنظيم الشرطة ووضعها تحت مسؤولية دوينوز وكان تحت إمرة هذا الأخير مفتش شرطة ومحافظون وفرقة عربية من 20 شخص يرأسها المزوار، الذي تحدثت عنه في الباب الثاني ورغم هذا فقد عرفت الجزائر فوضى وسرقات لم تشهد لها مثيل، ويعلل الفرنسيين ذلك لرخاوة العرب لذلك استبدلوهم بشرطة فرنسية وبهذا اعتقدوا أنهم جعلوا السكان يحترمونهم بالقوة<sup>4</sup>، كما اعتمدوا على بعض أعيان مدينة الجزائر في تسيير شؤونهم<sup>5</sup> منهم الحاج علي بن أمين السكة وابن مرابط وأحمد بوضربة غير أن دورهم استشاري فقط، فقد ركز الكونت ديبرمون (De Bormon) بشكل أساسي على الهيئة المركزية التي تعتبر بمثابة المجلس البلدي؛ وهذا الأخير يدير الشؤون الداخلية للغرض

\* - وقد كتب هذا الأخير في بيانات متعددة يومه الشعب بان الجيش الفرنسي لن يبقى في الجزائر أكثر من 6 أشهر يشرع بعدها في الجلاء ويترك البلاد لأهلها وهذا ما دفع بعض الأعيان الطامعين في الحكم إلى التقرب من فرنسا لتسلمهم مقاليد الحكم بعد خروجها.

حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ص. 37.

<sup>1</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 1، ص. 52.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفاصيل عن اللجنة ينظر أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، دار الرائد، الجزائر 2009، ص. 57.

\*\* - لا يقصد دوفال صاحب قصة المروحية فهذا الأخير مات أثناء الحصار.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 57.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 58.

<sup>5</sup> - (G) Esquer, La prise D'Alger 1830, nouvelle édition, paris 1929, p. 408.

نفسه إضافة إلى فرض الأمن الداخلي من خلال إنشاء فرقة الشرطة من الجزائريين للعرض نفسه\* ، وكذلك لجنة دينية مالية تقوم بالسهر على الأوقاف ومواردها سميت باللجنة الخيرية للعثوث وهي مؤلفة من تسعة أشخاص<sup>1</sup>، وكان للجنة هدفان جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للاستفادة منها في الإدارة الجديدة وتوفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي غير أن اللجنة لم تستطع أن تحقق أي شيء بالنسبة للنقطة الأولى لأن سجلات ووثائق الإدارة السابقة قد اختفت، وعن المعلومات التي توصلت إليها حول المداخل فلم تكن إلا من أفواه الناس<sup>2</sup>، أما مهمة الهيئة المركزية فتمثلت في محاولة إنشاء إدارة محلية وتوفير الحاجات العاجلة للجيش ومعرفة قدرات وطاقات البلاد عامة ومدينة الجزائر خاصة<sup>3</sup>، ونلاحظ أن هناك تداخل بين مهمة المنظمين غير أن هدفها واحد وهو خدمة الاستعمار ومن خلال هذا نلاحظ أن السلطة الفرنسية (العقلانية) حاولت إحلال العنصر الفرنسي محل العنصر التركي في إدارة المناطق التي احتلتها وقد اقتضت على المدن مستعينة بالعنصر المحلي كهيئة استشارية، وهي بهذا تكون استمرت تقريبا في نفس السياسة العثمانية، وقد يكون السبب في ذلك أنها لم تستقر بعد على نوعية الحكم النهائي في تسييرها للجزائر لهذا اقتصر دورها في البداية على محاولة إحلال العنصر الفرنسي محل العنصر التركي حتى تقضي على الحكم السلطاني وتؤكد على انهياره لذلك جعلوا سلطة الحكم بيد الجنرالات الفرنسيين أنفسهم، وهذا أول متحول عرفه الجزائريون في ظل الاحتلال الفرنسي أي إحلال السلطة الفرنسية (العقلانية) مكان السلطة العثمانية (السلطانية) خاصة وأن هذه الأخيرة تستمد شرعيتها من الخلافة وقد خضع لها المجتمع الجزائري عن طريق الولاء باسم الدين أمّا السلطة الاستعمارية فقد اعتمدت على تلك التيارات الفكرية السالفة الذكر في اتخاذ قراراتها وإنشاء مؤسساتها.

## 2- سياسة كلوزيل (Clauzel) :

كان هذا الأخير أول جنرال حاكم للجزائر بقي في منصبه 6 أشهر ما بين سبتمبر 1830 وفيفري 1831م وهو من أكبر المؤيدي للاحتلال الشامل لذلك قام باتخاذ قرارات فردية دون العودة إلى إدارته المركزية في باريس، منها إعلانه سقوط مدينة المدية عاصمة بايلك التيطري وهروب صاحبها بومرزاق

\* - أنشأ دبيرمون أمين الشرطة في الجزائر وعين عليها دوبيونوز بعد الحملة مباشرة ينظر في الموضوع أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 60

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 27.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 58.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 59.



هذا الأخير الذي رفض الخضوع لسلطة فرنسا معلنا نفسه باشا ورئيسا مستقلا للولاية، وبالفعل فبتاريخ 23 نوفمبر 1830م قام الجنرال كلوزيل بتعيين مصطفى بن عمر وابن خال زوجته حسين باشا بايا على التيطري غير أن هذا الأخير لم تكن له القدرة على التنظيم ولا على الحكم، خاصة وأن الجنرال قد أمره بأن لا يغير شيئا من الإدارة السابقة وأن يعمل كأنه باي قديم<sup>1</sup>، وبذلك وجد الباي الجديد نفسه وجها لوجه مع السكان ولا يملك أي جيش يساعده على تدعيم سلطته لذلك جمع الضرائب بنفس الطريقة القديمة غير أن سكان المدينة رفضوه ولم يكن لهذا الأخير الوسائل الكافية لإرغامهم، فظف إلى ذلك كانوا يخشون البدو أكثر مما يخافون السلطات الاستعمارية الفرنسية<sup>2</sup>، فطلب المساعدة من القائد الفرنسي الجديد بيرتوزين الذي قرر إنهاء مهامه وجلبه للجزائر<sup>3</sup> والقيام باتصالات مكثفة مع باي تونس؛ تم بموجبها اقتراح أخوي الباي حاكمين على كل من وهران وقسنطينة لكن هذه السياسة التي انتهجها كلوزيل فشلت وأثارت حفيظة وزير الحربية والشؤون الخارجية لعدم استشارتهما وأن القرار في حقيقة الأمر يعود إلى الحكومة المركزية بباريس، مما أدى إلى استدعائه إلى فرنسا في شهر فيفري 1831م<sup>4</sup>، فالثابت إذن أنها حاولت من خلال سياسة هذا الأخير استغلال سلطة عناصر السلطة السابقة (السلطانية) لتثبيت سلطة فرنسا الاستعمارية.

### 3- سياسة دورو فيقو (Du Rovigo):

وصل هذا الأخير للجزائر في ديسمبر 1831م وقد أحضر معه جيش قوي ومن أول الأعمال التي قام بها هو بناء سلسلة من التحصينات الصغيرة على طول ساحل منطقة الجزائر؛ تبدأ من بوانت بيسكال حتى الحراش مروراً بمرتفعات الحامة ثم القبة وبيير خادم وبوزريعة فدالي إبراهيم، ومد طريق ربط بين هذه النقاط وقد اختزقت هذه الطرق المقابر<sup>5</sup>، ومن أهم مميزات الإجراء مثله مثل كلوزيل (Clauzel)، من أهم أعماله الاستيلاء على المؤسسات الدينية وتحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة كاثوليكية وإنشاء الديوان العربي<sup>6</sup>، ومن أشهر الأعمال الدنيئة التي قام بها مجزرة قبيلة العوفية يوم 1832/4/5<sup>7</sup> بوادي الحراش ومصادرة ممتلكاتها وكان

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 69.

<sup>2</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص. 251، 252.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 26، 27.

<sup>4</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص. 37، 38.

<sup>5</sup> - (CH) , Julien, **Histoire de l'Algérie Contemporaine**. Paris. P. 90.

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص. 54، 55.

<sup>7</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص. 38.

سببها شك فرنسا بأنها قامت بسلب مبعوثي فرحات بن سعيد أحد عملاء فرنسا بمنطقة الزيبان على الرغم من أن التحقيق أكد براءة العوفية، إلا أن الجنرال دوروفيقو الذي يعرف بسياسة العنصرية اتجاه الجزائريين قام بإعطاء أمر بمحاصرة قبيلة العوفية المتمركزة في المنطقة الجنوبية من وادي الحراش وإلقاء القبض على شيخها الربيعة وإعدامه دون محاكمة، ثم قتل جميع أفرادها في مذبحه رهيبة والناس نيام قيل ما بين 80 و100 فرد وهم جل أفرادها<sup>1</sup> كما عمد دي روفيقو (Du Rovigo) إلى عهد جديد لسياسة العنف نحو الأهالي فبعد حادثة العوفية حاول القضاء على الآغا محي الدين بتكليف أحد المترجمين بالبحث عن شخص يقوم باغتيال الآغا كما قرر معاقبة مدينتي البليدة والقلعة على تعصيدهما للثورة بغرامة قدرها مليون ومائة ألف فرنك<sup>2</sup>، كما قرر تعيين رؤساء جدد على القبائل غير موالين للآغا محي الدين فعين على بن موسى ابن رباح وعلى بن خليل سي حمود وأبقى على الحشنة السيد الحاج المحفي<sup>3</sup>، هذا يعني أن السلطة الفرنسية بداية الاحتلال حاولت فرض هيبتها ونفوذها من خلال الشكل الاستبدادي التي تعتمد الدولة عادة في تطبيق سلطاتها، ورغم أنها استمرت في الاعتماد على الأهالي في علاقتها مع السكان المحليين إلا أنها لم تحترم معايير اختيار هؤلاء الشيوخ والتي سبق أن ذكرناها في الباب الأول والتي يختار الجزائريون شيوخهم وفقها، وحاولت أن تعين الشيوخ وفق ما يخدم سياستها العسكرية مهمة ما يمثل هؤلاء الشيوخ باعتبارنا سلطتهم تنبع من أفراد قبيلتهم والتي ذكرها ماكس فيبر باسم السلطة التقليدية، بحكم أن المجتمع الجزائري مغاير في خصوصيته للمجتمع الأوروبي، فسكان البدو كما ذكر ابن خلدون تربطهم علاقات النسب ويجمعون على قاعدة الاتفاق الأخلاقي وبالتالي يكونون عادة أكثر حفاظا على ثوابتهم بينما سكان الحضر يتميزون بالتغيير الجذري لأن أساس الحياة عندهم ليس القبيلة بل مجال الدولة، وهذا ما لم تدركه السلطة الفرنسية (العقلانية) وأرادت أن تكون سياستها في المدن هي نفسها في الريف الجزائري.

#### 4- سياسة برتزين (Pertsin):

تولي هذا الأخير الحكم في الجزائر اشتدت في عهده المقاومة من طرف الحاج سيدي سعدي بجبال زاووة، حيث قام بجمع عدد من أعيان العرب والبربر وطلب منهم ترشيح من يصلح منهم للولاية على العرب والبربر داخل البلاد، بعد أن تأكد له أنه يستحيل عليه السيطرة داخليا مباشرة فرشحوا محي الدين بن السيد علي مبارك من زاوية القليعة وقدمين برتزين آغا للعرب وكان شرطه «اقبل بشرط أن

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص. 23.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص. 93.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 94.

يبقى العرب في أماكنهم ويبقى الفرنسيون في أماكنهم» غير أن الحاج سيدي سعدي حال دون فرض محي الدين لسلطته، أي لم يتمكن من فرض السلطة الفرنسية خارج مدينة الجزائر ونواحي القليعة وبالتالي ماكان على القائد العام إلا التركيز على الوجود الفرنسي داخل مدينة الجزائر وسحب سائر الحاميات من المدن الأخرى، كماعين على مدينة وهران الجنرال بويه(Boyer) حاكما وقد انحصر نفوذ هذا الأخير بمدينة وهران وحدها وأمام هزومات هذا الأخير المتكررة قررت الحكومة الفرنسية في نهاية 1831م إعفاء الجنرال من منصبه<sup>1</sup>، وهذا يعني أن فرنسا بداية الاحتلال اضطرت لاستعمال الأهالي ولم تتمكن من الاستغناء عن القيادة الغير مباشرة بواسطة الأهالي، قد يبين هذا مدى إدراك الفرنسيين لمكانة السلطة المرابطية والمشيعية (الكاريزمية والتقليدية)وقوتها وسط الأهالي وأن هناك سلطات أخرى غير السلطة السلطانية المنهارة التي كانت يخضع لها المجتمع الجزائري عن طريق الولاء ولذا كان على الاستعمار الفرنسي تسخير هذه السلطات من أجل تثبيت سلطتها العقلانية وفق ما يخدم أهدافها الاستعمارية.

#### 5- سياسة ديرلون(Derlion) :

عين هذا الأخير حاكما عاما على الجزائر في سنة السبعين في نهاية يوليو 1834 وكان كبير السن عاجز حتى على تبديل ثيابه بنفسه، وعند وصوله إلى الجزائر كان الجيش الفرنسي ما يزال محاصرا في بعض المدن الساحلية خصوصا وهران، لذلك اکتفى بتنظيم البلديات في المراكز التي كانت تحت سلطة فرنسا وقد حاول احتلال البلدة وفشل، فاكتفى بإقامة معسكر في الديورة وآخر في حوش شاوش قرب بوفاريك<sup>2</sup>.

#### 6- سياسة كلوزيل(Clauzel):

وهذا الأخير وصل إلى الحكم مرتين، حيث دامت فترة حكمه في الفترة الأولى 6 أشهر من 12 اوت 1830 إلى فيفري 1831<sup>3</sup>، كما أشرنا سلفا وقد حاولت السلطات الفرنسية التوغل داخل البلاد لكن واجهتها القبائل الجزائرية بكل ما لديها من قوة، وبسبب بعض ملاحظته عن صعوبة الاحتلال اقترح الاحتفاظ بالإدارة المباشرة في مقاطعة الجزائر وحدها مع خلق دولتين تحت الحماية في كل من

<sup>1</sup> - عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص. 471.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية في الجزائر، ج. 1، ص. 52، 53.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 52، 53.

مقاطعتي قسنطينة ووهران، إضافة للاستعانة بأمرء من البيت التونسي لتنفيذ سياسته الجديدة<sup>1</sup>، وقد هدف كلوزيل من خلال سياسته إلى ما يلي:

أ-الدفاع عن العاصمة وضواحيها بكافة الوسائل؛

ب-وضع أسس إدارية ونظم حديثة لتطوير البلاد وبسط السيادة الفرنسية؛

ج-وضع أسس وقواعد للاستيطان الدائم للأوروبيين والفرنسيين على السواء<sup>2</sup>، حيث جاء كلوزيل بفكرة توطين أوروبيين بهذا البلد الواسع والغني مع تطبيق ما طبقه الإنسان الأوروبي بالعالم الجديد إما بإبادة الجزائريين أو بطردهم للصحراء، وقد ركز اهتمامه بداية على المتيجة حيث اختار المتطوعين للاستيطان من الجنود السابقين، كما أقام مزرعة نموذجية بالحراش وهي مزرعة ( مزرعة حوش حسن باشا) التي تضم 1000هكتار، واشترى لحسابه الخاص ثلاث مزارع وقد وجه جنودا وضباطا لخدمتها<sup>3</sup>، إلا أنه وبعد إدراك كلوزيل (Clauzel) أن احتلال البلاد بحكام غير فرنسيين صعب جدا إذ لم يجد من يقبل بمهمة مثل هذه المهمة غير باي تونس فولاه مدينة الجزائر سنة 1831، وهذا الأخير طلب من السكان الأتراك مغادرة المدينة إلى معسكر وتلمسان وطلب منهم الولاء لدولة فرنسا غير أنّ هذه السياسة الفاشلة تسببت في عزل كلوزيل (Clauzel)<sup>4</sup> وتعين بيرتوزان خلفا له.

لكن بعد عودة كلوزيل (Clauzel) للجزائر سنة 1835م خلفا لديرلون (Derlion)، وعد الجزائريين بتنفيذ وعوده لسنة 1830م وذلك برفع الحجر على الأملاك المصادرة وتحرير المالكين من السكان العسكريين وتعويض المالكين حين تسمح الوسائل المالية كما حاول تهديدهم ونصحهم بأن الفرنسيين يعملون على رفع مكانتهم ومن أبرز أقواله هذه المرة أن دينكم هو الذي ينص على وجوب الطاعة عند الضرورة وأنّ القادر على الحماية قادر على العقاب، ومن خلال هذا القول نجده أنه تحول إلى مفتي للإسلام باستعماله للخطاب الديني، كما عمل على تشجيع الهجرة للأوروبيين وفتح أبواب التجارة والأعمال الاستعمارية واستغلال الأرض<sup>5</sup>، إضافة لمحاولة كلوزيل (Clauzel) جعل الجزائر مستعمرة تعج برؤوس الأموال الأوروبية وتوزع فيها الأراضي على كل قادم من أوروبا، ومن أهم

<sup>1</sup> - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1900، دار المعرفة، القاهرة 1959، ص. 88.

<sup>2</sup> - اديب حرب، التاريخ الاداري والعسكري للأمير عبد القادر الجزائري، ج. 1، ص. 52. وجلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1960، ص. 120.

<sup>3</sup> - (CH). Julien, *Histoire de L'Algérie Contemporaine*, p. 77.

<sup>4</sup> - عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر مرآة التاريخ، مكتبة البعث، ط. 1، قسنطينة 1965، ص. 176، 177.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 61، 62.

الحمالات التي قام بها حملته على معسكر سنة 1835 وحملته ضد تلمسان في فبراير 1836م، وقد فرض على أهل تلمسان عقوبة صارمة يجعلهم يدفعون ضريبة حرب وغرامات أخرى قاسية مما جعل السكان يزدادون نفورًا من الاستعمار الفرنسي<sup>1</sup>، وحتى يتمكن كلوزيل من تحقيق سياسته استعانة بجيش هام يقدر بحوالي عشرة آلاف جندي ليتمكن من التغلغل داخل الجزائر حيث عسكر في البليدة والمدية غير أن المقاومة الشديدة للجزائريين حالت دون تمكنه من التغلغل داخل البلاد لأنه مسّ بأهم مئمن للمجتمع الجزائري المتمثل في الأرض كما سبق وأشرنا إليه في الباب الأول وبذلك لم يتمكن من تحقيق النجاح الذي كان يصبوا إليه، وأمام عجز فرنسا عن إمداد كلوزيل (Clauzel) بالقوة العسكرية التي يحتاجها طلب من حكومته السماح له بتجنيد جزائريين من قبائل زواوة وقد تمكن فعليا من إنشاء هذه الفرقة، وجعلها ضمن المؤسسة العسكرية الفرنسية حيث تشكلت هذه الوحدات من ضباط فرنسيون منحت لهم بمراتب أعلى من المراتب التي تعطى لضباط الجيش، وقد صرفت لهم أجورا مغرية حتى يغري الجزائريين للانضمام إليها ؛ وقد اتخذت هذه الأخيرة زيا خاصا بها مستمد من الزي التركي والمملوكي وقد سمي هذا الجيش (بالزواف) نسبة إلى قبائل زواوة، ويمكن اعتبار هذا من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري بأن يخدم تحت سلطة دولة استعمارية كافرة، غير أن هذه الوحدات لم تحقق في البداية نجاحا كبيرا واصطدمت بهروب جنودها وعدم تأقلمهم مع القيود التي يفرضها عليهم نظام الجيش الفرنسي وانضمت للمقاومة الجزائرية<sup>\*\*</sup>، وقد يكون ذلك ليس بسبب قيود الجيش الفرنسي ولكن بسبب نظرة الأهالي لهم ومساعدتهم للسياسة الاستعمارية (الكافرة) التي اغتصبت أراضيهم وممتلكاتهم، لذلك فروا من خدمة السلطة الفرنسية وانضموا للمقاومة حفاظا على هويتهم ومكانتهم وسط أهلهم.

## 7- سياسة فالي (Vallée):

أقرّ فالي عند احتلاله لبابليك قسنطينة أنه لا يستطيع إدارة هذا الإقليم بنفسه والذي كانت تمتد عليه سلطة الحاج أحمد باي، وذلك نظرا للعجز العددي لقوات الجيش التي كانت عددها 48000 عسكري وقد كانت الحكومة الفرنسية تريد تقليصه إلى 38000، وحسب فالي فهذا التعداد لا يسمح ببسط نفوذه على كل مقاطعات بابليك الشرق<sup>2</sup>، لذلك حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص. 62، 63.

\* - منها مقاومة مصطفى بومرزاق

\*\* - لأن المقاومة اتخذت هذه الوحدات وسيلة لجلب السلاح فكا نوا يرسلون متطوعين يقيمون فترة في الثكنات والمعسكرات ويهربون بالأسلحة بعد ان يكونوا قد تدربوا. عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص. 462.

<sup>2</sup> - Valée au ministère de la guerre , 30 novembre 1838.

الاعتماد على نفس الفرق العسكرية التي كان يعتمد عليها النظام البايلكي وتأطيرها في الإدارة الفرنسية ووفق هذا النظام يكون فالي (Vallée) قد اعتمد على نفس الأسس التي قام عليها النظام البايلكي كما وضحنا في الباب الثاني حيث حاول خلق قوات مساعدة خارج القبيلة المخزنية ولا يسمح لها بالاندماج في الجيش الفرنسي مع المحافظة على هياكلها التقليدية: وتعتبر هذه القوة من الأهالي المساعدين يجب أن تخضع لمبادئ تتوافق مع التنظيم القديم بمعنى أنها تكون منعزلة عن التنظيم العسكري الفرنسي، غير أنه جعل تغييرات على البعد الجيوستراتيجي والإداري كان الهدف منها القضاء على القبيلة العسكرية وإضعاف رؤساء الأهالي وذلك حتى تتوافق هذه التغييرات مع مبدأ الاستيطان، حيث انشأ قوات مساعدة أهلية خارج القبيلة المخزنية وبعيدة عن التنظيم الفرنسي والذين أصبحوا فيما بعد يسمون بفرسان إفريقيا<sup>1</sup>، كما حافظ فالي بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1838م على شيوخ القبائل المستقلة وفق ما كانت عليه خلال السلطة العثمانية (السلطانية) منهم القوة العسكرية لقبيلة الداوودة، وقبيلة الحشم التي تشكل القوة العسكرية لقبيلة أولاد أمقران إضافة إلى قبيلة أولاد مولت التي اعتمدت عليها أسرة بني جلاب وقد ضمت هذه القوات كقوات مساعدة للقوات الفرنسية وبالتالي يكون فالي قد استعمل القوة نفسها التي كان يعتمد عليها بايات قسنطينة لمواجهة مقاومة الحاج أحمد باي والأمير عبد القادر، كما قام فالي بمد نفوذ الإدارة الفرنسية بهذه المناطق الغير الخاضعة وتأمين جباية الضرائب معتمدا على مصادرة أراضي البايلك المحيطة بعاصمة القيادة الشرقية وكان هدفه من ذلك إمكانية تأسيس مستعمرات استيطانية ومنحها بالمجان للمهاجرين الأوروبيين، كما جرد كذلك قبائل زمول والدواير من أراضي العزل التي تعتبر قاعدتها الأساسية، وبالتالي ففالي أراد استغلال واستثمار القيمة الحربية لقبائل المخزن وليس الحفاظ على قبائل المخزن التقليدية، فقد أراد أن يكون إدماجهم عن طريق التعاقد الحر مقابل مرتب مع الاحتفاظ بأسلحتهم وهياكلهم التقليدية خارج الجيوش الفرنسية، وبذلك يكون الهدف الاستراتيجي لمشروع المارشال فالي يتمحور حول تفكيك القبيلة وقد تسبب هذا النظام الاستعماري إلى ظهور القرية الاستعمارية (Le village colonial) كبديل للقبيلة<sup>2</sup>. ويمكننا القول إن هذه من أهم المتغيرات التي طرأت على البنية القبلية التقليدية للمجتمع الجزائري وقد عمل هذا الأخير طيلة بقائه حاكما عام على الجزائر فيما كان يسميه الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا (1837-

<sup>1</sup> - أحمد سيساوي، اشكالية القبيلة كمعلم سياسي في البعد البايلكي من خلال رؤية المارشال فالي 1838-1841م، مخبر الدراسات والبحوث حول حركات الهجرة، جامعة منتوري قسنطينة، ص. 85.

<sup>2</sup> - احمد سيساوي، المرجع السابق، مخبر الدراسات والبحوث حول حركات الهجرة، ص. 107، 108.

1841م) إلى استئناف الحرب مع الأمير<sup>1</sup>، مع هذا كان من المعارضين لسياسته الاستعمارية حيث استنكر الاعتداءات والمضاربات المالية التي تعرضت لها أملاك الجزائريين وأراضيهم والعمل التخريبي المتمثل في الغارات الفرنسية<sup>2</sup>، مع هذا توطأ فالي لخرق معاهدة التافنة وتدمير القرى والمداشر وقد يعود هذا التناقض كما أشار إليه مصطفى الأشرف لضرورة خضوعه لحكومته<sup>3</sup>.

#### 8- سياسة بوجو (Bugeaud):

حكم الجزائر من 1841-1847 وقد سلك خلال الشهور الأولى سياسة القهر والعنف نحو الجزائريين وسياسة الحرب والإبادة، ويمكن الفصل بين أسلوبين في سياسته المدنية والعسكرية.  
أ- سياسة بيجو المدنية:

عمل بيجو منذ قدومه للجزائر على الإدماج والقضاء على مقومات الجزائريين في المدن، ومن أجل ذلك أصدر قوانين جائزة كضرورة عقد الأسواق للتبادل التجاري بين الجزائريين والأوروبيين، وحشد المفصولين عن المقاومة في مجتمعات سكنية جديدة يحاصرها الجيش ويجرم الخروج منها، تجريد كل القبائل من محاصيلها الزراعية وماشيتها وما ملكت أيديها، كما وسع في صلاحيات المكاتب العربية وهي الأداة الرئيسية في تنفيذ سياسته مع الأهالي كما سنرى لاحقاً<sup>4</sup>، وتمتد هذه السياسة على الشريط الساحلي من القالة شرقاً حتى جامع الغزوات غرباً، ويشرف على إدارته مجموعة من الأوروبيون المدنيون<sup>5</sup>.

- كما لا يفوتنا الذكر بأن بيجو التجأ إلى الاستعانة بأهل الطرق الدينية وذلك لعزل الأمير عن قومه الجزائريين خاصة والعرب والمسلمين عامة وذلك بحصوله على فتوى دينية تجعل المسلمين الجزائريين ينفضون حول الأمير\*، وهذا يدل على فهم بيجو إلى بنية المجتمع الجزائري وتركيبته ومكانة هذه السلطة

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 227.

<sup>2</sup> - (G) Yver, *Correspondance du Maréchal Valée*, oct. 1837, mai 1838, Paris 1849, t. 1, p. 238.

<sup>3</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الامة والمجتمع، ص. 353.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 228.

<sup>5</sup> - أديب حرب، التاريخ الاداري والعسكري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847. ج. 2، ص. 344.

\* - وقد كلف بذلك ليون روش وهو أحد مساعدي الأمير السابقين، حيث لبس هذا الأخير لباس مقدم من الطريقة التيجانية وسمي باسم عمر بن عبد الله الجزائري، ورافقه على رأي الأستاذ سعد الله عدد من بلهاء الجزائر منهم محمد التيجاني مقدم إحدى الطرق في سيدي عقبة ومحمد المزارى، آغا الدوائر، المشهور وميلود بن سالم الأغواطي مقدم الطريقة التيجانية بالأغواط وقد توجهوا إلى القيروان للحصول على نص الفتوى وبعدها إلى علماء الأزهر، ثم علماء الحرم، ومفادها "أنه يجوز للمسلم وقف الجهاد إذا كان يعرف أنه لا قبل له بالعدو، وأن الجهاد في هذه الحالة يصبح ضرباً من الانتحار لا يجوز الإقدام عليه ويجب الرضى بقدر الله وقضائه، جائز وواجب ولو لفترة..". نقلاً عن أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 247.

الطرقية في المجتمع الجزائري، وأنه حتى يتمكن من توسيع نفوذه عليه التغلغل وسط هذا المجتمع والسيطرة على مقاوماته، كما لجأ إلى إجبار بعض الجزائريين على زيارة فرنسا والتي بدأت في عهد كلوزيل حيث كان يلجأ بوجو إلى القبض على الشبان الذين ينتمون إلى العائلات البارزة ثم يرسلهم إلى فرنسا كرهائن ويطلب بعدها من ذويهم وضع السلاح مقابل أولادهم ويصبح هؤلاء فيما بعد وسيلة تأثير حضاري على عائلاتهم وبلادهم في المستقبل<sup>1</sup>.

ب- سياسة بيجو العسكرية:

أراد بيجو أن تكون هذه السياسة خاصة في المناطق الداخلية، وأكد أنّ الجندي هو أقدر الناس على تنفيذ هذه السياسة للاستعمار الكامل وهو وحده يستطيع الدفاع عن أرضه وقرينته ضد القبائل<sup>2</sup>.

وقد رسم مخططاً لتنفيذ هذا الأسلوب العسكري يتمثل في 3 مراحل:

**المرحلة 1:** السيطرة على الساحل الجزائري، وإنشاء قواعد رئيسية على طولها وتكون هذه الأخيرة بمثابة مراكز انطلاق للقيام بحملات عسكرية.

**المرحلة 2:** احتلال التل وحمائته من الهجمات وأهم مراكزها المدية، معسكر، تلمسان، مليانة، تاغدامت.

**المرحلة 3:** إنشاء مراكز متقدمة في أقصى الجنوب لمراقبة عبد القادر<sup>3</sup>.

وقد حصل بيجو على إمكانيات ضخمة لم يحصل عليها أي حاكم آخر، إذ بلغ عدد جيشه 108 ألف جندي، أي ما يعادل ثلث الجيش الفرنسي وقد اتبع أسلوب الإبادة، حيث يرى أن الاحتلال يجب أن يلحق بوجو من الرعب تستحيل فيه الحياة للجزائريين، لذلك وجب مضاعفة عدد القوات العسكرية في إفريقيا، لأن حقد العرب سوف يزداد على فرنسا بسبب زيادة عدد المعمرين وأن هؤلاء سوف يضايقون الأهالي بممارستهم للفلاحة وسوف يعتبرون أنفسهم مظلومين وهذا حق من حقوقهم، فمن أراد أن يكون ظالماً عليه أن يكون قويا وقد كتب «علينا أن نكون ظالمين في إفريقيا كي

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 246، 247 و

(M), Emerit, « Les Mémoire D'Ahmed Bey Dernier Bey de Constantine », in RA 1949, P. 67.

<sup>2</sup> - ادیب حرب، المرجع السابق، ج. 2، ص. 344.

<sup>3</sup> - (P) Ahan, L'armée d'Afrique 1830a1852, paris 1936, p-p, 120-124.



لا نكون مظلومين في فرنسا...<sup>1</sup>، ويضيف قائلاً «بما أن الجيش هو كل شيء في إفريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية»<sup>2</sup>، كما انتهج سياسة إيقاع العقاب بالثائرين ومصادرة أراضيهم والاستيلاء على ملكياتهم وقد عرف هذا الأسلوب بسياسة الأرض المحروقة أو طريق الفتح بالسيف والحراث، لذلك عرف بيجو بجلاد الجزائر وكان تحت قيادته 107000 جندي أي ما يساوي ثلث الجيش<sup>3</sup>، كما استعمل الوحدات الخفيفة والسريعة الحركة<sup>4</sup>، ومن تصريحاته قوله «أمرت قبل توجهي إلى وهران الجنرال بارباريجو (Peperregiaux) بالإغارة على الغرابة وتدميرهم، وأبعدناهم إلى الصحراء وغنمنا 6000 رأس من الماشية و500 سجين إضافة إلى ما أخذه خلفاؤنا الصباحية من زرايبي وخيام وحلي، وجعلناهم يعيشون في وضع مزري ورغم هذا لازالوا متمردين وممتنعين، إنه شعب يرضى بالموت على أن يخضع لسلطة أجنبية...<sup>5</sup>، والملاحظ أن حجم الغارات على الجزائريين كان كبير جدا في فترة حكم بيجو، لذلك عانت البلاد طويلا من هذه السياسة الاستعمارية\* في كل المناطق سواء في الغرب والوسط أو الشرق، حيث حلّ الدمار وطرّد السكان بأعداد كبيرة وقضي عليهم من قبل فرق بيجو بسبب انتقامه من قادة الجهاد<sup>6</sup>.

وقد اعترف الماريشال بيجو (Bugeaud) نفسه بارتكابه لهذه الغارات بقوله «إن عبور الجبال ومحاربة الجبلين مرة أو مرتين غير كافٍ، فللقضاء عليهم يجب مهاجمة مصالحهم بالتركيز على منطقة كل قبيلة والمكوث مدة تسمح بتدمير كل القرى وقطع الأشجار المثمرة، مع حرق أو تدمير المحاصيل وتفريغ المطامير والبحث جيدا في الصخور والمغارات لأخذ النساء والأطفال والشيوخ الهاربين كرهائن

<sup>1</sup> -Bugeaud. **Aperçus Sur Quelque Détail de La Guerre Par Le Maréchal Bugeaud**, d'Isly. n2. Paris 1864. p. 153.

<sup>2</sup> - ( H) d'ideville, **Le Maréchal Bugeaud**,. Hachette P. U. F. Paris 1885, p 367 , 368.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، ص. 24.

<sup>4</sup> - أديب حرب، التاريخ الإداري والعسكري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 352.

<sup>5</sup> - (C) Cassaigne, **Le Colonel Cassaigne, D'après Sa Corespondance et Cette de Ses Amis**, mont de Marsan imprimerie j'acquis Régis Paris, 1898, P. 28, 29, p. 42.

\*- الغارات هي هجمات قصيرة ومتكررة يقوم بها الجيش الفرنسي لإخضاع الأهالي مع سلب كل ما يملكونه مثلما قام به الكولونيل بيلسي في 1845 بقبيلة أولاد رياح، قد لاذوا مع نسائهم وأطفالهم بالمغارات فهلكوا فيها اختناقا

(C). Rousset, **La conquête de L'Algérie**, t II, p. 23.

<sup>6</sup> - (p). Boyer, **et D'autre, La Révolution de 1848 en Algérie**, Edition la rose, Paris 1949, p. 24.

والسطو على مواشيمهم وبهذه الطريقة فقط يتمكن من إخضاع كل الجبلين»<sup>1</sup>، وقد مثلت هذه الغارات سياسة الدولة الفرنسية باتخاذها وسيلة ردع ضد الأهالي، ومن خلال هذا يتبين لنا أن بيجو أراد فرض سلطة الدولة الكاملة عن طريق القوة العسكرية مستعملا الوسائل القمعية مطبقا بذلك مبدأ الفلسفة الكلاسيكية متجاهلا أدنى حقوق الإنسانية للجزائريين محاولا اقتلاع الجزائريين من جذورهم خاصة عندما طبق سياسة الأرض المحروقة، حيث تسبب في تشريد الكثير من الجزائريين خاصة وأنّ الأرض بالنسبة لهم موطن وهي السبب في تماسكهم ووحدتهم وليست مجرد موروث مادي كما بيّناه في الباب الأول، لذلك فالصراع بين السلطة العقلانية الفرنسية والسلطة السلطانية العثمانية لم ينته بمجرد انهيار الحكم العثماني والقضاء عليه في الجزائر العاصمة، بل انتقل الصراع بين شيء ثابت متمثل خاصة في الهوية العربية والجزائرية الأمازيغية المتمثلة في العرف والتي استمرت عن طريق مجالس العروش (السلطة التقليدية) إضافة للسلطة الكارزمية وذلك لأن فرنسا لم تكتفي بسلطة الحكم بل حاولت التغلغل والنفوذ إلى داخل المجتمع الجزائري منتهكا بذلك خصوصياته وثوابته التي حافظ عليها طوال التواجد العثماني والتي يعتبرها من المقدسات، لهذا فالصراع لم يكن سياسيا فحسب بل بين سلطة عقلانية (فرنسية) تؤمن بأفكار وإيديولوجيات معينة وسلطات جزائرية تؤمن بمعتقدات ومثمنات أخرى متمثلة في السلطة الكارزمية والتقليدية وحتى السلطانية.

ففي الغرب طبق القائد بواسي (Poissier) سياسة السيف بالسيطرة التامة للسلطة العسكرية مع التغيب الكلي للسلطة المدنية وتمثل سياسة السيف بالنسبة لبوجو في تدجين وإرهاب وقتل جماعي<sup>2</sup> واحتجاز الرهائن والتجويع والتعطيش وإقامة المحتشدات، إضافة لسياسة المحراث وذلك عن طريق الاستيطان واغتصاب الأراضي وإعطائها لمهاجرين فرنسيين وأوروبيين، ومن بين الأراضي التي سلمها للمستوطنين أراضي الثائرين ضد فرنسا والذين اتبعوا الأمير عبد القادر، وقد اشتهرت طريقة بوجو هاته باسم زواج الطبول إذ كثر دق الطبول العسكرية وعزف الموسيقى؛ للاحتفال بزفاف الجنود وتوزيع الأراضي عليهم وتقليدهم رمزا يتمثل في السيف باليد اليمنى والمحراث باليد اليسرى ليستقروا ويدافعوا عن أنفسهم ضد العرب المتوحشين<sup>3</sup>، كما انتهج سياسة الطرد والنفي من الجزائر إلى جزيرة سان مارغريت سنة 1842م، ومن الأمثلة على ذلك طرد سعيد بجوش باتمامه متابعة سي زغدود في ناحيته،

<sup>1</sup> - Le maréchal Bugeaud, **Instructions Pratiques du Maréchal Bugeaud Pour Les Troupes en Compagne**, le neveu libraire pour l'art militaire, Paris 1854, p. 33.

<sup>2</sup> - ( J ) vaillard, **Alger 1830-1839 Personnalités Indigènes et Administration Française**, appétits et intrigues 1985, Pris, p. 163.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 241.

طرد الأخوين الفكون (حمودة ومحمد) من قسنطينة إلى الإسكندرية متهما إياهما بالتآمر ضد فرنسا سنة 1842م، كذلك نفي المفتي المالكي مصطفى بن الكبايطي من العاصمة سنة 1843م إلى سان مارغيت<sup>1</sup>، كما قام ديمونياك (Demontegniac) وهو من تلاميذ بيجو بالتحدث في مراسلاته عن ترحيل الشعب الجزائري كله إلى جزر ماركيز كما اقترح القائد العسكري ريشارد (Richard) وهو من تلامذة بيجو كذلك سنة 1845م حشر الشعب الجزائري خلف الأسلاك الشائكة<sup>2</sup>، والأكد أن كل هؤلاء العسكريين لم تكن سياستهم من فراغ، بل جاؤوا من فرنسا متشبعين بأفكار وإيديولوجيات مختلفة عن الطرق المثلى لاحتلال الجزائر، لهذا نجد كل هذه المشاريع الاستبدادية تخفي وراءها الأفكار السالفة الذكر سواء ليبرالية أو سانسيمونية أو كاثوليكية، فيزيوقراطية، ماسونية، ملكية محافظة، وحتى الرومانتكية.

وقد هدفت السياسة العسكرية القضاء على كل مقاومة للاحتلال وتنفيذ مشاريعها باستعمال كل الوسائل الممكنة، فمن بين المظاهر التي استعملها بيجو لتنفيذ سياسته العسكرية نظام المكاتب العربية، ويعلق جوليان (A. ch. julien) عن السياسة العسكرية لمختلف القادة بقوله «وتنتشر الرزايا فتصير أسلوبا للتدمير المنظم والمنهجي الذي لم يسلم منه لا الأشخاص ولا الأشياء، ان جنرالات جيش افريقيا لا يحرقون البلاد خفية، انهم يستعملون ذلك ويعتبرونه مجدا لهم سواء أكانوا ملكيين أم جمهوريين أو بونابارتين..»<sup>3</sup>.

وهنا نعيد طرح التساؤلات التي وجدت السلطات الاستعمارية نفسها أمامها إثر احتلال العاصمة وهو مشكل إدارة الأهالي وكيف يمكن التحكم في تلك الإدارة؟ وما هي طبيعة التنظيم الإداري لتسيير الجزائر وكيف يمكن أن يكون؟ وإلى أي حد يمكن بسط نفوذها أمام تلك السلطات التي يخضع لها المجتمع الجزائري كما بيناه في السابق؟ خاصة وأنّ هذا المجتمع ينقسم إلى مجتمع ريفي ومجتمع مدني كما سبق وأشرنا.

كما أنّ المستعمر وجد نفسه يجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليدته وطبيعة بلاده الجغرافية، وقد نتج إثر ذلك فوضى سيطرت على البلاد في بداية الاحتلال، حيث كان التنظيم الإداري والسياسي

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 235.

<sup>2</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة لبائلك الشرق من القرن 10هـ (16م) إلى القرن 13هـ (19م)، دراسة اجتماعية رسالة لنيل الماجستير تحت اشراف حماد حسين، السنة الجامعية 1990-1991م، ص. 84.

<sup>3</sup> - (A. ch. ( julien, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Paris. 1964, p. 363.

للمستعمرة هو الموضوع الأساسي باعتباره أداة لصيانة المصالح؛ حيث احتفظت فرنسا في البداية بالنظام الذي أقامه الأتراك في الجزائر فيما يتعلق بالجزائريين بينما أقامت نظاما متميزا خاصا بالفرنسيين خاصة وبالأوروبيين عامة، فقد تم تعيين بايات من الأهالي أو من التونسيين في كل من وهران والمدية وقسنطينة كما كان الحال في العهد العثماني غير أن ذلك فشل إذ لم تنجح المحاولات مع أتراك تونس بخصوص باي وهران وباي قسنطينة، كما قام الاستعمار بتعيين آغا العرب من الأهالي غير أنه انقلب عليهم بعد مدة قصيرة لذلك فشلت هذه السياسة بدورها، حينها قامت الحكومة الفرنسية بتعيين قادة من ضباطها كما احتفظ الفرنسيون بنفس التنظيم الذي تركه أحمد باي؛ حيث احتفظوا بنفس القادة وخاصة العائلات ذات النفوذ القوي فقد بقي المقراني في إمارته بمجانة وبوعكاز بفرجيوة وابن غانة شيخ العرب في الجنوب الشرقي من البلاد وقادة ولاد سيدي الشيخ في المنطقة الغربية كما أنهم لجأوا إلى استخدام قادة المخزن التركي وقبائله من الدوائر والزماله، غير أن الفارق كون هؤلاء القادة أصبحوا يستلمون رواتبهم من فرنسا تتمثل مهامهم في قيادة الأهالي وجمع الضرائب؛ والقيام بدور القضاء وفرض الغرامات إضافة إلى أن هؤلاء القادة لم يكونوا أحرارا في أخذ قراراتهم بل يخضعون للضباط العسكريين<sup>1</sup>.

وبالتالي يمكننا القول إن السلطة الاستعمارية الفرنسية لم تتمكن من أحداث تغيرات كبرى في التنظيمات التي تحكم الجزائريين منذ بداية الاحتلال بل حاولت إبقائها والاستفادة منها، لذلك فالجتمعات الجزائرية استمر في ظل ثوابت كانت مستمدة من السلطة السابقة (السلطانية) غير أن هذه التنظيمات لمست متغيرا في ولائها المتمثل في السلطة الفرنسية (العقلانية) المغايرة للسلطة السابقة مما جعل البعض من هذه التنظيمات يستمر والبعض الآخر يندثر.

كما حاول الاستعمار إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين فرنسا والأهالي، فأحدث الدوق روفيقو الحاكم العام للجزائر عام 1833م فرعا أطلق عليه اسم المكتب العربي ويعتبر من أهم المؤسسات لتطبيق السياسة الفرنسية التي أسندت إدارتها إلى النقيب لامورسيار 1833-1834 لأنه يحسن التكلم باللغة العربية<sup>2</sup>، وقد طور هذا الأخير المكتب إلى أن أصبح نقطة لجمع المعلومات والدعاية للاستعمار، إضافة لتسهيل عملية الاتصال برؤساء الأهالي وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة

<sup>1</sup> - (C) Claude. **Les Institution de L'Algérie Durant La Période Colonial 1830-1962**, N, R, S, O, P, U, PARIS 1987, P. 32, 33.

<sup>2</sup> - (X) yacono, **Les Bureau Arabe et L'évolution des Genres de Vie Indigènes Dans L'ouest du Tell Algérois**, Paris 1953, p. 11.  
(R) Germain, **La Politique Indigène de Bugeaud**, Paris 1955, P. 194, 195.

باحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد وتوفير الأمن في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم<sup>1</sup>، أي عمل على ازدواجية السلطة بين الأهالي والفرنسيين وقد تحولت هذه الهيئة إلى "إدارة الشؤون العربية"<sup>2</sup>، وتعد هذه الأخيرة دعامة أساسية للسلطة العسكرية كما تعتبر إحدى الحوافز الأساسية لثورات القرن 19<sup>3</sup>، ومن خلال هذا نلمس أنه بدأت تظهر علاقة التأثير والتأثر أو التلاقح بين السلطة العقلانية (الفرنسية) والسلطات الجزائرية فهل تمكنت هذه السلطات من الاستمرار في ظل سلطة عقلانية مغايرة تماما في أفكارها ومعتقداتها للسلطة السلطانية؟

خاصة بعد مجيء الجنرال بيجو (Bugeaud) الذي أحدث تصورات جديدة في مسألة الإدارة، وذلك بإعادة تأسيس الشؤون العربية في تاريخ 16 أوت 1841 برئاسة دوماس<sup>4</sup>، وقد استكملت المكاتب العربية تنظيمها بفعل القرار الوزاري الصادر في 1 فيفري 1844م؛ والذي حدد مهام مدير الشؤون العربية لإدارة مصالح وشؤون الجزائريين خارج المدن تحت إمرة ضابط برتبة عقيد وهو الحاكم العام في كل منطقة، بالتالي أصبح المكتب العربي حسب الأستاذ سعيدوني خلية من الضباط المساعدين والمترجمين والجواسيس والجنود وكاتب عربي يعرف بالخوجة وطبيب ومجموعة من الفرسان الصبايحية والشواس<sup>5</sup>، وحسب هذا النظام الجديد الذي أقره بيجو (Bugeaud) فإن هذه المكاتب قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى ثلاث مقاطعات الموجودة بالجزائر، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة إدارات محلية لها دور في بنية المجتمع الريفي<sup>6</sup> حيث تقوم بتسيير المناطق العربية وقد لخصت هذه الوضعية

<sup>1</sup> - (ch.) Duval, et (A) Warnier, **Bureaux Arabes et Colons-Réponse au Constantine Pour Faire Suite au x Lettres Amrouher**, Paris 1869, p. 190.

<sup>2</sup> (-C) BONTEMP, **Manuel des Institutions Algériennes**. Paris, Edition 1976. P. 232.

<sup>3</sup> -Esterhazy, **Notice Historique Sur Le Maghzen D'Oran**. Extrait de livre l'accord d'Evian. Shallnel, PARIS 1849, p. 119.

<sup>4</sup> - (F)Hugonnet, **Français et Arabe en Algérie**, Paris 1860, p. 181.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، **منطلقات وآفاق**، ص. 26، 27. وحسب كلود كولو فهذه التعليمات قسمت الأقاليم المختلة إلى ثلاث نواحي على رأس كل منها ضابط جنرال يساعده مكتب خاص بالشؤون العربية على مستوى الناحية، وكل ناحية قسمت إلى احواز على رأس كل حوز مكتب خاص بالشؤون العربية يقوده ضابط برتبة كولونيل ويعين قادة القبائل باقتراح من مكتب الدائرة الخاص بالشؤون العربية ومكتب الدائرة هذا يقوده ضابط برتبة كابتان، وكل مكتب دائرة يضم قائد للمكتب يعاونه ضباط نواب وقائد جزائري وكاتب فرنسي وكاتب عربي ومترجم وشاوش ومن ثم يمكننا القول إن هذه المكاتب العربية على مستوى النواحي والاحواز والدوائر هي التي بيدها السلطة الحقيقية ويبقى هذا التنظيم قائما إلى ما بعد 1848 بعد انشاء العمالات.

(C) Collot, **Les Instituons de L'Algérie Durant La Période Coloniale 1830-1962**, Paris 1987, p-p. 33-35.

<sup>6</sup> -مصطفى الاشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ص. 33.

القانونية للمؤسسات في الجزائر، جريدة القسنطيني في ابريل 1848م حيث جاء فيها مايلي: «للفرنسي القانون الفرنسي وللأجانب القانون الدولي وللأهالي القانون العسكري»<sup>1</sup>، وقد اعتبرت المكاتب العربية أهم مؤسسة في الإدارة المحلية للأهالي حيث سبق وجودها الميداني الوجود القانوني، حيث صدرت مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية وكان أول نص تنظيمي صدر في الموضوع هو القرار المؤرخ في 16 اوت 1841م<sup>2</sup> المتضمن إنشاء مديرية القضايا العربية، ثم جاء بعده قرار 1844م المتضمن تنظيم إدارة الأهالي وبعدها قرار 1ماي 1848م المتضمن تحويل مكتب الأعمال الخيرية إلى مصلحة الإدارة المدنية للأهالي<sup>3</sup>، وقد اعتبرت هذه المكاتب منذ البداية إجراء جيد وهادف لمراقبة وتأطير رؤساء الأهالي<sup>4</sup> وذلك ما نلمسه من خلال هذه الإجراءات القانونية فالفكر العقلاني للسلطة الفرنسية أدرك أن السلطة في الجزائر لم تكن فقط بيد (السلطة السلطانية) وأن هؤلاء السكان الذين نعتبرهم متوحشين وغير متحضرين وغيرها من الأفكار التي حملها قادة الحملة وجنودها معبئة بأفكار سان سميونية وماسونية ورومانكية، اصطدمت بواقع هذا المجتمع الذي تتحكم فيه سلطات نبعت من داخله؛ وهي الوحيدة التي يخضع لها بالولاء وليس الإكراه لذلك يجب عليها أن تحاول تسخير هذه السلطات لصالحها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها الاستعمارية.

#### ب1- نظام سير المكاتب العربية: وقد سيرت المكاتب العربية وفق النظام التالي:

1- المكتب من الدرجة الاولى: يتولى رئاسته ضابط برتبة نقيب، له نائبان برتبة ملازم أول وطبيب وخوجة وشاوش وبعض الفرسان الصبايحية.

2- المكتب الثاني: يسير بنفس الهيئة غير أن رئيسته يكون ملازم أول<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - (CH) benakezoul, **La Décentralisme Alger Office des Publication Universitaires 1984, Administration d déconcentration Algerie**, T, N, B, N, B, D 1830, p. 7.

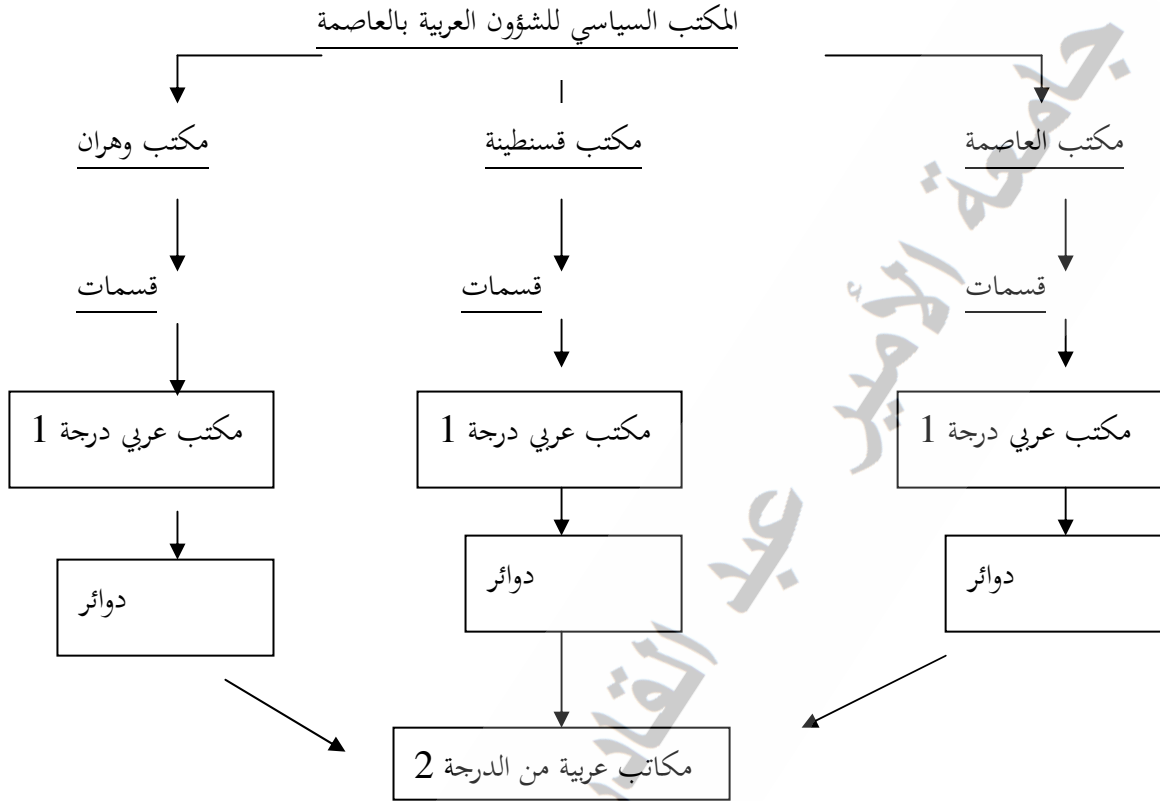
<sup>2</sup> - (M. P) de meneville, **Dictionnaire de La Législation Algerienne 1830-1870**. p. 59.

<sup>3</sup> - (F) Hugonnet, **Souvenir D'un Chef de Bureau Arabe**, Paris. pevy1870, p. 174.

<sup>4</sup> - صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م- 1871م منشورات جامعة باجي مختار، عنابة 2006م، ص. 18.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 25، ولمزيد من التفاصيل يراجع إبراهيم مياسي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر، ص- ص. 117-119.

ويمكن تقسيمه كالتالي:



يخضع المكتب الرئيسي للحاكم العام مباشرة، وهذا الأخير على اتصال مستمر بقيادة المقاطعات<sup>1</sup>.

## ب-2- دور المكاتب العربية:

يتمثل دورها الرئيسي كما سبق وأشرنا، إلى إخضاع القبائل الجزائرية باستعمال عدة مكاينزمات لتحقيق شعار الجزائر فرنسية وتمثلت أدوارها فيما يلي:

### **1- الميكانيزما العسكرية:**

تعتبر المكاتب العربية جزء لا يتجزأ من المؤسسات العسكرية، وهي تهدف إلى إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية ومراقبة الزوايا والقادة الروحانيين، مساعدة القادة العسكريين لإدارة البلاد، وتنفيذ

<sup>1</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 26، 27.

أوامرهم، استنزاف كل ثروات وخيرات البلاد<sup>1</sup>، كما كانوا يقومون بمراقبة تحركات القبائل والتوغل في أوساطهم مثل النقيب دونوفو، دسفو، فورنيال وكلهم كانوا يحسنون التكلم باللغة العربية حيث قاموا بزيارة منطقة الزيبان من أجل مسائلة مجالس الجماعة للأعيان والأشراف قصد جمع المعلومات الضرورية التي يمكن للمستعمر الاستفادة منها سواء في الناحية السياسية أو الاقتصادية، إضافة لتمكين القائد الأعلى العسكري لمدينة بسكرة من مراقبة ممارسات شيخ العرب وسلوكياته في إدارة شؤون قبائله<sup>2</sup>، كما عملت على تطبيق سياسة فرق تسد عن طريق إشاعة التناحر<sup>3</sup>، وقد استمرت هذه المكاتب في نفس السياسة حتى بعد ثورة 1848م التي حدثت في فرنسا بين النظام الملكي والجمهوري حيث استمرت في سياسة القهر والقمع كقيام هاري بعمليات التمشيط والتخريب خاصة في الجنوب ضد أولاد نايل، ومستغانم، معسكر، وهران، كما قام كاروبير بحملات درامية الخ<sup>4</sup>، وبالتالي فالسلطة الفرنسية قد استخدمت سلطة هؤلاء الشيوخ ليس تقديرا لمكانتهم أو احتراماً لمعتقدات وأعراف السكان المحليين إنما هدفها الوحيد هو استغلال سلطة هؤلاء الشيوخ سواء التقليدية أو الروحية من أجل خدمة أهدافها وأفكارها الاستعمارية وقد كان شعار قادتها الغاية تبرر الوسيلة.

## 2- الميكانيزما الاستيطانية:

لعبت هذه المكاتب دوراً بارزاً في طرد الأهالي من أراضيهم وديارهم وتهيئتها للمعمرين<sup>5</sup>، كما سببته لاحقا عند الحديث عن السياسة الاستيطانية لفرنسا بالجزائر وبالتالي نلاحظ أنها عملت على ترسيخ الفكر الماسوني من خلال تجسيدها لفكرة الاستيطان ميدانيا.

## 3- الميكانيزما الاقتصادية:

تمثل دور المكاتب العربية في الناحية الاقتصادية بإجبار الفلاحين على الزراعة الصناعية لتطعيم الفلاحة التقليدية ليكون المردود لصالح الاستعمار، مما جعل الفلاحين يعانون الأزمات الاقتصادية والمجاعات والأوبئة، خاصة بعد مصادرة أراضيهم وإجبارهم على إصلاح الأراضي البور والقروض

<sup>1</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 18، 19.

<sup>2</sup> - Les Ben Ganah, Depuis La conquête Française, Paris 1879, P. 92, 93.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء المكاتب الشرق البلاد، ص. 305.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 339.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 15.



الربوية<sup>1</sup> إضافة إلى جمع الضريبة<sup>2</sup>، هذا أثر كثيرًا على البنية الاجتماعية والاقتصادية للأهالي، خاصة وأن هذا المجتمع كما تطرقنا إليه في الباب الأول هو مجتمع قبلي يعتمد على الأراضي في تماسكه وترابطه، فقد لاحظ قالبوا (galboit) في تقريره في تاريخ 26 أوت 1839م أنّ الضرائب كانت قليلة جدا بالنظر إلى غناء الإقليم، إذ لم تكن تدر على الباي أكثر من 2% من المدخولات، وقد ذكر ريتشارد شارل «أن الضريبة التي كانت المكاتب العربية تستخلصها من القبائل تشكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبة لثروات الأراضي وهي تثقل كاهل الفقراء الذين يتحملون الجزء الأكبر منها»<sup>3</sup>. فالمكاتب العربية هي الوحيدة التي تشرف على جباية الضرائب العينية والعقارية وضباط هذه المكاتب لهم الحق في رفع أو تخفيض الضرائب ومن المفارقات العجيبة أن يصبح هؤلاء الضباط قابضين ومراقبين في نفس الوقت<sup>4</sup> وبعد جمعهم لضرائب يقومون بأرسال تلك المبالغ إلى الخزينة العامة<sup>5</sup>، وقد كانت هذه الضرائب تثقل كاهل الأهالي خاصة الفقراء منهم لكن السلطات لم تكن تكثر لهذا وقد كتبت جريدة الأخبار الجزائرية حول جباية الضريبة بشرق البلاد في 15 جوان 1845م، أنه ليس هناك أي شيء يدل دلالة قاطعة على تقدم سيطرتنا سوى ارتفاع الضريبة الإقليمية التي لم تشهد أي تطور بالمقاطعة<sup>6</sup>، حيث قدرت تلك الضريبة آنذاك 21228002 فرنك<sup>7</sup>، هذا بالإضافة إلى الضرائب الحربية التي كانت تفرض على الأهالي والتي جعلتهم يعانون من الضغط في الوقت الذي انتفع بها المعمرون في تحسين شروط حياتهم<sup>8</sup>، وبمكنا من خلال هذه السياسة لمس الفكر الفيزيوقراطي والماسوني والسانسيموني وحتى البرجوازي وذلك من خلال إحداثها لتحول في البنية الفلاحية للجزائر لصالح الاستعمار، وفرضها الضرائب الثقيلة التي كانت كما بيناه في الباب الثاني أحد أهم أسباب النفور من السلطة السلطانية

<sup>1</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 15.

<sup>2</sup> - لتفاصيل أكثر الرجوع إلى رسالة تحقيق حول مستوى معيشة الجماهير القسنطينية ابتداء من الاحتلال إلى غاية 1919 من طرف الأستاذ نوشي

(A), Nouchi, **Enquête Sur Le Niveau de Vie des Populations Rurales Constantinoises de La Conquête Jusqu'à 1919**, Paris 1961.

<sup>3</sup> - (ch.), Richard, **du Gouvernement Arabe et de L'institution Qui Doit L'exercer**. Alger 1848, p. 51.

<sup>4</sup> - (F) Hugonnet, **Souvenir D'un Chef de Bureau Arabe**, Paris. 1858, p. 169.

<sup>5</sup> - (F) Hugonnet t, **Ibid**, P. 10, 11.

<sup>6</sup> - **Le Moniteur Algérien du 15 juin 1845**.

<sup>7</sup> - (CH). r. Agéron, **Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919) T. 1**, p. u. f, PARIS 1968, p. 251.

<sup>8</sup> - (A), Nouchi, **Enquête Sur Le Niveau de Vie des populations Rurales Constantinoises de Conquête Jusqu'à 1919**, Paris 1961.

والقيام بثورات ضدها من طرف السلطات الضريبية المحلية، فكيف سيكون موقف هذه السلطات من السياسة الاستعمارية؟ هل استمرت في موقفها وهو رفض كل ما يمس هويتها وثوابتها أم رضخت واستسلمت.

#### 4- ميكانيزما الثقافة والتعليم:

اقتضت الضرورة الاستعمارية معرفة كل شيء عن المجتمع الجزائري، فاضطر ضباط المكاتب العربية لتعلم اللغة العربية ومعرفة عقيدة وتقاليد وعادات المجتمع الجزائري وذلك بهدف السيطرة عليه<sup>1</sup>، وكتبوا الكثير عن الهدف الاستعماري حيث حاولوا تشكيل الفكر الأهلي حسب التصور الاستعماري أي تحقيق ما يسمى "الاستعمار الفكري"<sup>2</sup>، فالنقيب دنفو (Denevut) مثلا درس الزوايا وعلاقتها بالأهالي وخلص بأنها الأساس في توطيد العلاقات بين الأفراد، وبذلك حاول ضباط المكاتب العربية معرفة طبيعة العلاقة بين المجتمع الجزائري بتلك المؤسسات وجماعتها المعروفة آنذاك بلقب "الإخوان"، إضافة للعلاقة التي تربط هذا المجتمع بمختلف الطرق الدينية وهي في نظر ضباط المكاتب من أهم المسائل التي تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لشعب يجد في القرآن -الكتاب الديني- قانونه السياسي والعسكري<sup>3</sup>.

كما تلقى ضباط المكاتب تعليمات بمقتضى منشور صادر من الحاكم العام في 27 نوفمبر 1847 لجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها ومراقبتها مراقبة محكمة، كما بيّن هذا المنشور حقيقة اقتنعت بها السلطات الاستعمارية بأن أحاسيس وتوجهات المجتمع الجزائري يسيرها ويوجهها زعمائها الروحانيون<sup>4</sup>، لذلك حاول ضباط المكاتب العربية معرفة كيفية التعامل مع هذه الزوايا؟ وإلى أي حد كانت تنسق مع الثائرين ضد الاستعمار<sup>5</sup>؟ ولا تفوتنا الإشارة بأن اختصاصات هذه المكاتب كانت واسعة وغير مراقبة حيث كانوا يتدخلون في اختصاصات القضاء ويفرضون الغرامات والعقوبات الجسدية<sup>6</sup>، كما يقومون بمراقبة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الإسلامية ويقررون الوقت

<sup>1</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 418.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 251.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال والمراحل الكبرى، د. ط. الجزائر. دار العلوم، ص. 278.

<sup>4</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 279.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 73.

6 - (p) Boyer, *La Vie Quotidienne à Alger à La Veille de L'intervention Française*, Paris. hachette 1963, p. 123.

المناسب لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم المدنية<sup>1</sup>.

وخلاصة القول إن مهمة هؤلاء الضباط لا تقف عند مراقبة تحركات الأهالي، بل تستهدف ربط الجزائر بفرنسا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وينطبق عليها وصف أحد المؤرخين بقوله أن المكاتب العربية تستعلم حول الأهالي، وتساعد القوات العسكرية على التدخل المحتمل وتضمن أعمال الشرطة وتنفيذ الأحكام القضائية وتراقب المداخل الضريبية كما توجه الأشغال العمومية وتعين وضعية الملكية العقارية، حتى يتسنى لها نزع الأراضي الخاصة بالاستيطان وتفتح تعيين أو عزل الموظفين الأهالي<sup>2</sup>، وبالتالي وحسب صالح فركوس فقد ظلت هذه المكاتب العربية مجرد مؤسسة وصية استعمارية ترعى مصالح الاستعمار وتحافظ على الوضع الراهن لتكريس سيادة الدولة الفرنسية، ولم يكن يعينها تغيير وضع القبائل المهم إبقائها خاضعة لها بشكل أو بآخر<sup>3</sup>، وهذا يعني أنها لم تحترم السلطات المحلية التي كانت تسيّر المجتمع وتبسط نفوذها على كامل القطر الجزائري لذلك لم تتمكن من الوصول إلى فرض السلطة الفعلية على المجتمع الجزائري الذي يختلف تماما عن المجتمع الأوروبي في أفكاره ومعتقداته وحتى بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالسياسة العسكرية إذن أرادت فرض السلطة العقلانية الفرنسية (حسب تعبير فيبر)، معتمدا على القوة باعتبار أن السلطة لا تكون إلا من خلال الدولة متأثرة بذلك بأفكار فريدريك، هيغل، مكيافلي وغيرهم، وحتى ابن خلدون غير أنّ هذا الأخير يجعل مجالها يقتصر على الحضرة لأنه مدرك لبنية المجتمع المغربي، وحسب هذا الأخير لا يمكن للدولة رغم كل مؤسساتها أن تتحكم إلا في سكان الحضرة أمّا سكان الريف (البدو) حسب تعبيره فهم يخضعون لسلطات أخرى كما بينا في الباب الأول.

### ثانيا- السياسة الإدارية

سعت السلطات الاستعمارية جاهدة بعد احتلالها للجزائر إلى إصدار عدة قرارات حتى تصبح الجزائر أرضا فرنسية، وأهم ما يميز السياسة الإدارية الفرنسية أنها كانت مزدوجة بين السياسة المدنية والعسكرية، خلاف ما كانت عليه خلال العهد العثماني حيث كانت سياسة إدارية سلمية من الباي إلى الشيخ، وقد يعتبر هذا من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري وعليه فان التصورات حول الإدارة المركزية للجزائر تكاد تكون متنوعة سواء تعلق الأمر بالاحتلال الضيق، أو بالاحتلال

<sup>1</sup> - (C). Bontems, **Manuelle des Institutions Algériennes de La Domination Turque à L'indépendance**, T. 1, p. 233.

<sup>2</sup> - (CH) Julien, **Histoire d'Algérie Contemporaine**, p. 335.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 104.

الشامل في ظل السلطات والوسائل التي سخرت للحاكم العام.

فالجانب الإداري إذن بداية الاحتلال لم يؤخذ بعين الاعتبار، وعليه يمكننا القول إن الإدارة خلال مراحل الاحتلال الأولى كانت تعاني من التسيب والفضى رغم أنه تم تحديد مؤسسات الإدارة المركزية ما بين سنوات 1830-1832م وعام 1834م و1838م، إلى جانب التعليمات الوزارية حيث جرت عدة محاولات لربط الجزائر بفرنسا إداريا، من خلال القادة العسكريين منهم الكونت ديبرمون الذي وجد صعوبة كبيرة في إدارة المدينة نفسها خاصة وأن معاهدة السلام المبرمة مع الداى حسين قضت على كل الهياكل القاعدية التي كانت عليها الجزائر العثمانية، وبالتالي لم يكن من السهل عليه تأسيس إدارة جديدة بداية من 6 جويلية 1830م لذلك دعا إلى تأسيس لجنة حكومية لهذا الغرض<sup>1</sup>، وقد كان هدف هذه اللجنة هو دراسة احتياجات المنطقة المحتلة ومواردها الطبيعية وكذلك المؤسسات التي يجب إزاحتها أو تعويضها، ورغم جهل القادة الفرنسيين الكبير بمؤسسات الدولة الجزائرية سابقا غير أن جل أعضاء هذه اللجنة كان هدفهم هو الاستحواذ على خيرات الجزائر فقط وهم على التوالي:

1- المقتصد العسكري للحملة السيد "دينى".

2\_ مسؤول الخيالة مارشال ديكان والسيد طولوزي.

3- امين المال السيد فيرينو.

4- القائد العام للشرطة السيد دوينوزك

5- كاتب اللجنة

6- مترجمان<sup>2</sup>

غير أن هذه اللجنة لم تحقق الأهداف المرجوة منها، والمتمثلة في تأسيس إدارة فرنسية محضة في الجزائر، حيث قام كل من دينى(Déniée) وفيرينو (Firino) بسرقة كنوز القصبية أما كلوزيل فقد حاول تنظيم الشؤون الداخلية بإنشائه في 16 أكتوبر 1830م، لجنة حكومية تتكون من 5 أعضاء تنحصر مهامهم، في القضاء والداخلية والمالية، وقد تم تعيين الأعضاء باسم القائد الأعلى وكان لأول مرة يتم الفصل بين مصاريف الطرف المدني والعسكري غير أن التقلبات التي حدثت في باريس بسبب ثورة

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 223.

<sup>2</sup> - (X) Yacono, *Histoire de La Colonisation*, p. u. f. paris 1989, p. 178.

جويلية 1830م حالت دون إتمام مهام هذه اللجنة<sup>1</sup>، وبعدها حاول النظام الملكي في باريس إيجاد حل لربط الجزائر بفرنسا إداريا فقام بإصدار التعليمات الملكية في 1 ديسمبر 1831م وذلك بفصل السلطات المدنية والعسكرية لكن هذه السياسة فشلت فشلا ذريعا، مما أدى إلى نوع من الغموض في السلطات التي أصبحت في يد شخص واحد وهو الحاكم العام حيث حاولت الإدارة العامة لشؤون الجزائر تسييرها عن طريق ثلاثة أجهزة هي المقتصد المدني وقائد القوات والمستشار الإداري.

### 1- المقتصد المدني:

وهو كازمير بيرري (Casimir Perier) يعين من طرف رئيس مجلس الوزراء يقوم بتسيير كل المصالح المدنية، تخضع له عدة هيئات منها القضاء والشؤون الخارجية والحرب والثقافة والبحرية والتجارة والمالية<sup>2</sup>.

### 2- قائد قوات احتلال إفريقيا:

مسؤول مسؤولية كاملة عن القوات المسلحة، والعمليات العسكرية وأخذ الاحتياطات اللازمة اتجاه القضايا السياسية وكذلك الشرطة<sup>3</sup>.

### 3-المستشار الإداري:

ساعد المقتصد المدني والقائد الاعلى لقوات الاحتلال لجنة استشارية، تشكلت من عسكريين اثنين ومدنيين فالعسكريان كان أحدهما مسئول البحرية والأخر المقتصد العسكري، بينما المدنيان فهما المقتصد العام للجمارك ومدير الأملاك غير أن الخلافات التي كانت بين أعضاء اللجنة أنفسهم تسببت في فشل اللجنة، وبالتالي لم تدم فترة فصل السلطات سوى ستة أشهر فقط لتصبح فيما بعد غير قابلة للتطبيق<sup>4</sup>، وهذا ما جعل المؤسسات الاستعمارية يطغى عليها الغموض خلال فترة الحكم العسكري، مما سبب كثرة الشكايات من تعسف القادة العسكريين وإصرارهم على عزل المدنيين وعدم السماح لهم بالتدخل في الشؤون الإدارية وهذا دفع بالحكومة في 7 جويلية 1833م إلى إنشاء اللجنة الإفريقية لتحقيق في الموضوع وقد قامت بذلك فعليا ما بين 1833/9/2م إلى 1833/10/25م، وعادت إلى فرنسا يوم 9 نوفمبر 1833م وقدمت تقريرها إلى الحكومة الفرنسية مقترحة احتفاظ فرنسا بالجزائر تحت

<sup>1</sup> - مزيد من التفاصيل يراجع (M)Rozet, Voyage Dans La Régence D'Alger, paris 1833

<sup>2</sup> - (CH)Julien, Histoire D'Algérie Contemporaine, p. 267

<sup>3</sup> - بوعزة بوضرساية، السياسة الفرنسية المرجع السابق، ص. 57، 58.

<sup>4</sup> - بوعزة بوضرساية، المرجع نفسه، ص. 57، 58.

اسم "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا".

وفي 12 ديسمبر 1833م تشكلت لجنة الثانية موسعة تتألف من 19 شخصية عسكرية ومدنية، برئاسة الدوق ديكايزيس (Decazes) وكان هذا الأخير عضو بمجلس الشيوخ الفرنسي وبعد 56 جلسة، أكد أعضاء اللجنة الثانية على اقتراحات اللجنة الأولى ونصحوا الحكومة الفرنسية ببسط السيادة على كامل القطر الجزائري<sup>1</sup>، وقد اشتمل تقرير اللجنة الثانية الذي قدمته للحكومة الفرنسية في 10 مارس 1834 م على الاقتراحات التالية:

1- خلق منصب الحاكم العام بالجزائر واعتباره مسئولاً عن الشؤون المدنية والعسكرية.

2- إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي.

3- إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر وهران وعنابة.

4- إنشاء ميزانية خاصة للجزائر.

5- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000 جندي<sup>2</sup>.

- حيث كان التنظيم الإداري الفرنسي طوال الفترة الممتدة بين 1830 و 1847 يرتكز على حكام عامين، وقد أحدث هذا المنصب بعد صدور قرار 22 جويلية 1834م الذي نصّ على ضم الجزائر لفرنسا وكان يختار هذا الأخير من كبار الضباط الذين عملوا في الجزائر وحاربوا أهلها لسنوات طويلة مما أكسبهم خبرة عن عادات ولغة البلاد، وكانت له السلطة الكاملة في كل أمور الجزائر السياسية والاقتصادية والعسكرية والقضائية، كما أنه يشرف على جمع الضرائب وفرضها ومعاقبة من لا يدفعها وكذلك قضايا الأمن والشرطة<sup>3</sup> يوجد مقره بالجزائر العاصمة تحت إمرته مجموعة من الجنرالات قادة المدن الكبرى مثل وهران وبجاية وغيرها<sup>4</sup>، أما الإقليم الجنوبي فيديره ضابط القوات الفرنسية العسكرية وذلك حسب قوانين أيام الحرب كما تم اقتراح جمع السلطات المدنية والعسكرية تحت إدارة الحاكم العام وقد قننت هذه المبادرات التعليمات الملكية منها التعليمات المؤرخة 22 جويلية 1834م وتبعتها تكملة لنص

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبير، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1973، ص-ص، 130-140.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص. 122.

<sup>3</sup> - (C) Bomtems. *Manuelle des Institutions Algériennes de La Domination Turque à L'indépendance*, T. 1 , P. 183 , 184.

<sup>4</sup> - بوعزة بوضرساية، الجزائر الفرنسية، المرجع السابق، ص. 51.

التعليمية بقرارات وزارية بقيت سارية المفعولة إلى غاية 1845م، وكل هذه السلطات الواسعة التي أشرنا إليها آنفا والتي يتمتع بها الحاكم العام يساعده فيها موظفون سامون بلغ عددهم ستة منهم ثلاثة على درجة كبيرة من الأهمية وهم على التوالي قائد القوات العسكرية والضابط العام قائد البحرية والمقتصد العسكري، أما البقية فهم المقتصد المدني ومدير المالية والنائب العام (قاضي القضاة) فبالنسبة للمقتصد المدني\*، فمهمته ذات طابع مدني وهو تحت سلطة الحاكم العام، ويكون مسئول على الإدارة المدنية ويتم تعيينه من طرف الملك باقتراح من وزير الحرب وقد تمت تغيير تسميته عام 1838م إلى مدير الداخلية، أما النائب العام فهو المسئول عن المنظومة القضائية يكون تحت مسؤوليته كل القضاة في الجزائر وهو الذي يقترح على الحاكم العام التعيينات والتسبيقات المالية وكذلك التحويلات والعزل المتعلقة بإدارة المصالح القضائية\*\*، أما بالنسبة إلى مدير المالية فأوكلت له مهمة تسيير كل القضايا المالية منها تحضير الميزانية وتغطية الضرائب ودفع المصاريف كذلك كاتب الحكومة وهذا الأخير مهامه التكفل بالمراسلات بين كافة القطاعات وقد احتل مكانة هامة بسبب اطلاعه على مختلف القضايا وأصبح من أهم الدعائم الأساسية التي تركز عليه الإدارة المركزية<sup>1</sup>، إضافة لوجود "مجلس إداري"\*\*\* يتضمن بدوره اجتماع الموظفين السامين كما يسمح لبعض المسئولين الإداريين أن يكونوا كنواب، بناء على طبيعة القضايا المطروحة للمناقشة وللحاكم العام وحده صلاحية توسيع المجلس ومن مهامه النظر في الميزانية والأسعار الجمركية والشرطة إضافة إلى مراقبة الشعائر الدينية، وبالتالي لا يمكن للحاكم العام اتخاذ أي قرار يخص الجوانب الأخيرة إلا بموافقة المجلس، وهذا ما جعل المجلس يكون بمثابة منظم للإدارة المدنية طبعا عدا القضايا العسكرية والتي ليست من صلاحياته التطرق إليها، غير أن اقتراحات وآراء المجلس لا

\* - أوالمسؤول الإداري المدني.

\*\* - النائب العام غير أن أهم مشكلة واجهت هذا الأخير أن المعمرون كانوا يطبقون القانون على أنفسهم بالطريقة التي تحلوا لهم ولم يكن في إمكانه الوقوف في وجههم.

<sup>1</sup> - (C) Bomtems , *Manuelle des Institution algériennes de La Domination Turque à L'indépendance*, T. 1 p. 185.

\*\*\* - وفي حقيقة الأمر كان يساعد الحاكم العام في مهامه مجلسان هما المجلس الاستشاري والمجلس الأعلى للحكومة وكانت وظيفة الأول دراسة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية أما الثاني فتتلخص وظيفته في دراسة الضرائب وتحضير الميزانية إضافة إلى مراقبة قواد المقاطعات الثلاث وكان كل ضابط تحته أقسام متعددة ويكون تحت إمرتهم مجموعة من الموظفين الجزائريين لهم طابع عسكري بألقاب إدارية قديمة وهي الخليفة من أشهرهم أحمد بن سالم الذي كان على صلة دائمة بالفرنسيين وبالشيخ التيجاني وفي عام 1834م راسل بوجو وطلب الخلافة لنفسه وقد عين خليفة على الاغواط ونواحيها والأغا والقايد والشيخ ويحكمون بواسطة إدارة محلية كما اشرنا سابقا. أبو القاسم سعد الله، *الحركة الوطنية*، ج1، ص. 335، 334 ص236. وكذلك صالح فركوس، *تاريخ الجزائر*، ص. 224.

تلتزم الحاكم العام في شيء وقد اقتصر دوره في نقل هذه الآراء والمقترحات إلى وزير الحرب باعتباره الهيئة الوصية في اتخاذ القرارات وبالتالي فالجزائر مستعمرة خاضعة لفرنسا تحت سلطة الحاكم العام غير أن الحكومة بباريس حاولت وتفنتت في كسر هذه السلطة من خلال إعطاء بعض القادة العاملين في بعض المدن الجزائرية كوهان وبجاية استقلالية أوسع وأكبر بين عامي 1834-1845م<sup>1</sup>، وتعتبر هذه التنظيمات السياسية والعسكرية التي حاولت السلطة الاستعمارية تطبيقها من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري حيث وجد نفسه يخضع لسلطة وقوانين مدنية جديدة لم يعود عليها في ظل السلطة السلطانية (العثمانية)؛ هذه الأخيرة وإن حدث بينها وبين المجتمع الجزائري نفور أواخر العهد العثماني كما بيناه في الباب الثاني إلا أنها كانت تخضع في قوانينها وقراراتها المدنية للكتاب والسنة وهذا ما يتماشى مع معتقدات وأعراض البنية الفكرية والاجتماعية للجزائريين، إذن فالخضوع لسلطة حاكم عام فرنسي عسكري بدل الداوي والباي يمكن اعتبارها أهم تحول حدث على مستوى السلطة السياسية في الجزائر، فهل سقوط السلطة السلطانية سوف يؤثر على بقية السلطات المحلية وهل موقف هؤلاء من سلطة الحكم الفرنسي الاستعماري سوف يكون مثلما كان من السلطة العثمانية؟

إضافة إلى ظهور المجالس البلدية<sup>2</sup> بداية الاحتلال، والتي عرفت باللجان البلدية في المدن الكبرى وتمثل فيما يلي:

### 1- نظام المكاتب البلدية:

هي وحدات لإدارة القبائل وكان المسئولون الفرنسيون يقومون بزيارات أسبوعية لهذه القبائل، حيث يديرون القضاء ويفرضون الضرائب والعقوبات والغرامات، وفي نفس الوقت يقومون بجمع المعلومات وكان المسئولون عنها هم القايد أو ما يسمى المساعد البلدي، وكانت مهمة هذا الأخير مساعدة المبعوثين الفرنسيين في جمع الضرائب وإحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين.

<sup>1</sup> - بوعزة بوضرساية، الجزائر الفرنسية، المرجع السابق، ص. 63.

<sup>2</sup> - يرى بوتان أن البلديات الخاضعة للنظام المدني في تنظيمها الإداري المحلي مرّ بعدة مراحل في 1830-1833 قامت فرنسا بإنشاء ما يسمى لجان البلدية لإدارة مدينة الجزائر والمدن الكبرى التي استولت عليها القوات العسكرية غير أن هذا التنظيم لم يستمر بعد اقتراحات التي قدمتها لجنة التحقيق البرلمانية والخاص بإنشاء نظام جديد ببلديات بالجزائر وعلى ضوءها تم إنشاء بلديات جديدة في الجزائر سنة 1834م.



## 2- لجنة مالية:

برئاسة المتصرف المدني وجعل أعضائها من الفرنسيين والعرب واليهود وأبعدت منها العناصر التركية، وكانت مهمتها تسيير شؤون المدينة وتوفير الحاجات للجيش والسكان والمحافظة على الأمن، ومن أعضاء اللجنة البارزين دوينوس وهو مكلف بالشرطة، وقد كانت الشرطة بداية الاحتلال مضرب للغش والإهمال والمتضررين الأوائل طبعاً الجزائريين المسلمين<sup>1</sup>.

## 3- لجنة البلدية:

التي برزت في عهد بورمون (DeBormon) وكانت وظيفة اللجنة البلدية تقوم بها مشيخة المدينة، وقد عين فيها بورمون أعضاء من الحضرة\* ومن كبار اليهود\*\*، وجعل رئاستها لأحد الفرنسيين فصارت

<sup>1</sup> - إنشاء القائد العام لمجلس بلدي يتكون من أغنياء المدينة للمحافظة على الحقوق والنظم بين المسلمين، سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية في الجزائر، ابو العيد دودو، ش. و. ط. ن، الجزائر 1974، ص. 109.

\*- ولا يفوتنا نذكر بجماعة الحضرة تشكل من العائلات الجزائرية والأندلسية، وهؤلاء رغم أنها خلال العهد العثماني احتفظت بعاداتها وتقاليدها وخصائصها التي تميزت بتأثيرات الأوروبية والتركية والأوربية غير أنها لم تحاول أن تنفصل عن الجزائريين وتندمج في ظل الحضارة الفرنسية، قد يعود هذا لوحدة المعتقد والرابط الذي يمثل أقوى الروابط بالنسبة للمسلمين. لمزيد من التفاصيل يراجع سلفاتوري بويو، "وضع الجاليات الأوروبية في المغرب العربي قبل الاستعمار"، الأصالة، 25 ماي 1975، ص. 144.

\*\* - وقد يكون السبب في احتلال اليهود لمكانة مرموقة أثناء الاحتلال، غير ما كانوا عليه خلال العهد العثماني اعتبارهم من أوائل الذين رحبوا بالاحتلال الفرنسي، فعندما ضرب ديرمون المدينة فقد فرّ أغلب اليهود إلى الجبال خوفاً، ثم تسللوا ليلاً إلى المعسكر وأمدهم بالمواد الغذائية والمعلومات الكافية التي تسهل لهم الصعود إلى الجبال في 29 جوان 1830 التقت طليعة القسم الأولى من الجيش الفرنسي على منحدرات بوزريعة بجماعات يهودية هاربة أرادت أن تختفي بالجبال، والتي فرت بمجرد رؤيتها للجيش الفرنسي مما أدى إلى إطلاق النار عليها لأن الجنود ظنوهم أعداء وبعد أن كشف هؤلاء عن هويتهم، أقبوا نحو الفرنسيين يزحفون على ركبهم يقبلون أرجل وأيدي وملابس الجنود ويصرخون تحيا فرنسا ومن بين هؤلاء عائلي بكري ودوران حيث قدما خدمتهما للقائد العام وأمد السلطات الفرنسية بكثير من المعلومات عن الجزائريين، حيث صرح قائد الطائفة اليهودية نفسه، «نحن ندافع عن أنفسنا بدفاعنا عن فرنسا» وكان موقف اليهود هو نفسه سواء في العاصمة وهران ومعسكر وحتى قسنطينة، فيهود معسكري عند سقوط المدينة عام 1835 كانوا الوحيدة المتبقين عندما أعطى الأمير الأوامر لإحلالها، وقد قبل اليهود الوجود الفرنسي بسهولة كبيرة وظهر الاندماج الثقافي والاجتماعي لهم في المجتمع الجديد وأصبح الشباب اليهودي يتردد كثيراً على المؤسسات الفرنسية إضافة إلى تحسن مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ومن أهم العائلات اليهودية الجزائرية التي ساعدت على احتلال الجزائر ماكور، باروخ، لويوزوا، زاكوتو، العارنيجا، سفرونو، بوشعرة، بوجناح، وكوهين، وهذا يبين انشغالهم عن المسلمين رغم ما كانوا يتمتعون به من مكانة اجتماعية واقتصادية في المجتمع الجزائري لمزيد من التفاصيل يراجع:

(M) Claude, **Les Israélites Algériens de 1830 à 1902**, édition irakles, Paris 1936, p , p. 40, 41.

(A) Richard, en nouvel exode, **Les Juifs d'Algérie en L'lendemain de L'indépendance**, extrait de livre l'accord d'Evian édition casbah, Alger 1977, p. 108.

الفئات الاجتماعية للجزائر يلعب فيها اليهود دورا بارزا عددا ونفوذاً؛ وقد هدفت فرنسا إلى إدخال تغييرات حول الفئات التي تسكن المدن الجزائرية وذلك بدءاً باليهود حيث غيروا وضعهم القانوني واعتبروهم أمة (أمة يهودية وأمة مسلمة) وبذلك ألغت السلطات الفرنسية قانون أهل الذمة، الذي كان يخضع له اليهود في الجزائر وذلك بمحاولة إشراكهم في كل التنظيمات الإدارية<sup>1</sup> كما بيناه، إضافة لتكليف السيد جاكوب رئاسة الطائفة اليهودية في تاريخ 16 نوفمبر 1830م من طرف كلوزيل<sup>2</sup> وفي 21 جوان 1831 أصدر الجنرال برتزين (Berthezen) قرار يقضي بإنشاء مجلس عبري<sup>3</sup>، وفي 28 سبتمبر 1847 صدر تنظيم ملكي أوضح طريقة تعيين أعضاء البلدية؛ وسمح للمسلمين واليهود بأن يكونوا مستشارين يتنافسون على ريع المقاعد<sup>4</sup>، وبالتالي فالسياسة الفرنسية أتاحت لليهود فرصة الاندماج في الإدارة الفرنسية بالجزائر لكن بحذر شديد، كما نجح الاستعمار الفرنسي في عزل يهود الجزائر عن المجتمع الجزائري وفصلهم عن المسلمين وتحولوا إلى جماعة بشرية مستوطنة حالها حال بقية المستوطنين حيث عملت السياسة الفرنسية كما سنبينه لاحقاً على زعزعة كل التنظيمات والمؤسسات التقليدية للمجتمع اليهودي وهذا التصرف من طرف الفرنسيين جعل الجزائريين يتخوفون ويتعدون عنها ويشككون في نواياها<sup>5</sup>، ومن الأسماء الجزائرية التي شاركت فيها أحمد بوضربة، حمدان خوجة، إبراهيم بن مصطفى باشا<sup>6</sup>، وكان كل منهم مكلف بمصلحة معينة داخل هذه اللجنة<sup>7</sup>، ولم يكن لهذه الأخيرة اختصاصات محددة لأنها لم تعمل وفقاً لنص قانوني، ماعدا مصلحة المزوارية التي كانت تابعة للبلدية في العهد العثماني فقد كلف بها ضابط سامي بالجيش الفرنسي كقائد للشرطة العامة، وبعد قرار الحاكم العام

---

وكذلك عيسى شوف، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة الجزائر، ص. 83 ومحمد بن ميمون الجزائري، تحفة الزائر، ص. 284.

<sup>1</sup>- (C) Bomtems, **Manuelle des Institutions algériennes de La Domination Turque à l'indépendance**, T1, p. 269.

<sup>2</sup>- (A) Chouraki, **Les Juifs d'Afrique du Nord, Narchi Vers L'occident**, P. U. F, 1952 P. 100.

<sup>3</sup>- (M) Franque, **Lois de L'Algérie du 5 juillet 1830, au 1er janvier 1841**, voll arréad, editeur Paris, 1844, p. 15.

<sup>4</sup> - (C) Bomtems, **Manuelle des Institutions algériennes de La Domination Turque à l'indépendance**, T. 1, p. 272.

<sup>5</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية في الجزائر، ج. 1، ص. 78.

<sup>6</sup>- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 29، وصالح فرкос، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 102.

<sup>7</sup>- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 120.

المؤرخ في 1 سبتمبر 1834م المتضمن لتنظيم البلدي تمت تقسيم الجزائر إلى 5 بلديات هي الجزائر وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، حيث زودت الثلاث بلديات الأولى بمجلس بلدي، أما بجاية ومستغانم فقد حصلت على محافظ شرطة مدنية، وكان الوصي على هذه البلديات هو المقتصد المدني التابع للسلطات العسكرية، وكانت المجالس البلدية تتألف من رئيس بلدية ومساعدين فرنسيين ومسلمين ويهود ومستشارين بلدين (10 فرنسيين، 6 مسلمين، 3 يهود) وكلهم يعينون من طرف الحاكم العام وتمثل صلاحيات أعضاء المجلس فيما يلي: تحضير ميزانية البلدية، الحالة المدنية، الشرطة البلدية<sup>1</sup>، وقد تمكن الجزائريون من الترشح والانتخاب لهذه المجالس بعد قرار 16 اوت 1848م، الذي نص على أن ترسيم أعضاء المجالس البلدية يتم بواسطة الانتخاب<sup>2</sup>، على أن لا تتجاوز نسبة الجزائريين الثلث كما لا يحق للجزائريين أن يكونوا رؤساء بلديات أو مساعدي رئيس البلدية<sup>3</sup>، غير أن الجيش الفرنسي أحبط هذه الخطة حيث قام بتزوير الانتخابات التي جرت يوم 29 أكتوبر 1848م كما أن البلديات قد أصابها الإفلاس نتيجة لعدم وجود مداخيل مالية كافية لتسيير هذه الإدارة المحلية<sup>4</sup>، وأهم ما نلمسه من خلال هذا التنظيم البلدي أن الجزائريين لمسوا أهم متحول بعد تغيير السلطة السلطانية إلى سلطة عقلانية هي ظهور هذه المجالس البلدية والانتخابات التي لم تكن موجودة في الجزائر، إضافة إلى هذا وصول اليهود إلى السلطة الإدارية مثل الجزائريين بعد أن كانوا أهل ذمة خلال العهد العثماني وبالتالي ففرنسا أحدثت تغيير داخل الفئات السكانية للمدن الجزائرية وفق أنظمتها الخاصة.

**5-اللجنة الدينية (المالية):** تقوم هذه الأخيرة بالسهر على الأوقاف ومواردها وقد سموها اللجنة الخيرية للغوث، عدد أعضائها 9 أشخاص تحتوي على 5 من الجزائريين منهم حمدان بن عثمان خوجة وعبد الرحمن اسطمبولي ومصطفى السانجي وأحمد بن شيطاب ومحمد بن عبد الله... الخ<sup>5</sup>، كما احتاجت فرنسا بسبب شساعة مساحة الجزائر إلى تقسيم الجزائر تقسيما إداريا محكما ليسهل إدارتها، حيث قسمت مدينة قسنطينة إلى عدت وحدات إدارية وكل وحدة إدارية، تشكل دائرة، وكل 4 أو 5 دوائر تشكل مقاطعة قسنطينة لوحدها تشكل أربع قسامات و18 دائرة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية-البلدية 1516-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ص. 172.

<sup>2</sup> - De maneville, *Dictionnaire de La Législation Algérienne 1830-1887*, p. 216

<sup>3</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، ص. 173.

<sup>4</sup> - (C) Bomtems, *Manuelle des Institutions algériennes de La Domination Turque à L'indépendance*, T. 1, p. 287.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ص. 29.

<sup>6</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في الجزائر، ص. 22.

كما اقترح فالي في أوائل 1839 تقسيم الجزائر إلى 3 مناطق تختلف في نوع إدارتها:

أ- مناطق ساحلية: وهي المدن والمزارع المجاورة لشاطئ البحر المتوسط، ويشكل الأوربيون فيها أغلبية السكان، حيث خضعت هذه المناطق لإدارة مدنية وطبقت عليها نفس القوانين المعتمدة في فرنسا<sup>1</sup>.

ب- مناطق مختلطة: يسكنها الجزائريون والأوربيون، وكان عدد الأوربيون محدودا في مراكز معينة، بينما شكّل الجزائريون الأغلبية حيث طبقت عليهم القوانين العسكرية، بينما طبقت القوانين المدنية على الأوربيون<sup>2</sup>.

ج- المناطق العسكرية: وهذه المناطق يقطنها جزائريون يخضعون للحكم العسكري.

- كما سبق وأن طبق فالي (Valée) الأنظمة العثمانية التي كانت سائدة قبل الاحتلال؛ حيث قسمت إلى 6 وحدات إدارية يرأس كل منها باشا أو آغا، وكل وحدة تقسم إلى عدة دوائر تضم عددا من القبائل وكل دائرة يحكمها شيخ يمارس السلطة باسم الباشا شرط أن يضبط الأمن والنظام ويجمع الضرائب<sup>3</sup>.

وقد يعني هذا أن فرنسا في بداية احتلالها كانت عاجزة عن وضع سياسة واضحة، لذلك لجأت إلى نفس التقسيم الإداري العثماني لضمان السير الحسن لهذه البلاد غير أنه يسير وفق قوانين فرنسية، رغم أن السلطة الاستعمارية الفرنسية في بداية الاحتلال حاولت أن تشرك الجزائريين في تسيير شؤونهم وفق ما كان عليه الوضع خلال العهد العثماني؛ إلا أنها لم تتمكن من ذلك لأنها تهدف لتطبيق مشاريع وفق إيديولوجيات مختلفة تمارس من خلالها السلطة، ففي مدينة قسنطينة مثلا اعتمد الجنرال فالي (Valée) الذي خلف دام يرمون (Damrémont) بعد اغتياله في حصار مدينة قسنطينة على شكل الإدارة التركية أي أن تكون إدارة الأهالي من الأهالي، لكن تحت وصاية السلطة العسكرية فنصب سي حمودة ولد سيدي الشيخ، وكان فالي يثق فيه مطلق الثقة حيث أعطاه صلاحية واسعة في إدارة الأهالي لكن نفوذ هذا الأخير لم يتجاوز مدينة قسنطينة رغم انقياد بعض شيوخ القبائل له ولخدمة المستعمر<sup>4</sup>، وبقي الأمر على هذا الوضع إلا أن وجهت إليه تهمة بفرض ضرائب ضخمة على شيوخ القبائل

<sup>1</sup> - du Garail Général, **Mes Souvenir**, tome 1, Paris 1894, p-p. 67-69.

<sup>2</sup> -Depont et Copolani, **Les Confréries Religieuses Musulmanes** , p. 110.

<sup>3</sup> - اديب حرب، التاريخ الإداري والعسكري للأمير عبد القادر، ج2، ص. 180.

<sup>4</sup> - محمد صالح العنتري، الفريدة المؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة، تحقيق يحي بو عزيز، ديوان المطبوعات الجامعية 1991، ص-ص. 143-145.

### الخاضعة للاستعمار الفرنسي<sup>1</sup>.

ومنه أصبحت هذه الوظيفة "حاكم قسنطينة"، كما رآها الفرنسيون عائقا أمام توسعهم في البلاد، مما جعل الجزائرال نيقري (Negrier) قائد المقاطعة يشكك في نظام الحماية هذا\*، وهو من أثار نظام الإدارة المباشر للأهالي وكان يرغب بأن يكون الجزائريون مجرد تابعين خاضعين ومستسلمين للمستعمر<sup>2</sup>، كما احتفظ المارشال فالي بالإدارة المباشرة لمدينة عنابة والقالة وقلمة ومنطقة ليدوغ، حيث أسندت القيادة فيها إلى ضباط فرنسيين يخضع لأوامرهم قياد وشيوخ من الأهالي غيران تسيير هذه الإدارة لم يكن سهلا لأن القبائل كانوا يرفضون رفضا مطلقا أن تحكمهم إدارة المحتل<sup>3</sup>، ونلمس أن فرنسا من خلال إدارتها المباشرة ألغت سلطة الرعية والراعي المشدودة للنصوص الفقهية والتي خضع الجزائريون على أساسها للسلطة العثمانية وحاولت تطبيق السلطة بمفهوم القوانين الفرنسية وهذا الاختلاف في البناء الفكري والاجتماعي سبب النفور من هذه السلطة الاستعمارية الدخيلة بشقيها النظري والتنفيذي.

فسياسة فرنسا ترمي إلى سلخ هذا الشعب عن جذوره إداريا؛ وذلك بجعل الجزائر مقاطعة فرنسية تتجزأ أو تنقسم إلى مديريات أو بلديات مثل المقاطعة الفرنسية وتكون لها نفس الصلاحيات وعليه فالإدماج يلغي كل تمييز بين المقاطعات الفرنسية والمقاطعات الجزائرية<sup>4</sup>، مع هذا لم تكن السياسة الاستعمارية للحكم في الجزائر واضحة بداية الاحتلال، لذلك اعتبرت فرنسا سياسة الإدماج وسيلة فعالة من خلال استعمال وسائل الفرنسة اللغوية والثقافية وبذلك يعتبر الادماج سد منيع أمام أية محاولة من طرف الجزائريين للمطالبة بالاستقلال عن الكيان الفرنسي؛ وعلى رأي الأستاذ أحمد بن نعمان فهو في ظاهره مفيد لتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين والحقوق والواجبات ولكن الواقع مخالف تماما<sup>5</sup>، وقد أنشأت فكرة الإدماج نتيجة تطور الأعمال الفرنسية العسكرية وتفكك الجهاز الإداري

<sup>1</sup> - (p) de Reymont, Amiraies Algérienne, « Paris Sur La Province de Constantine », in R A, TXXII 1878, p. 87.

\* - وقد اتبع فالي هذا الأسلوب لصالح السيادة الفرنسية في حقيقة الأمر وليس من أجل الحفاظ على التنظيم الإداري التقليدي للجزائريين. صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 16.

2 - (E)Vallet, "Constantine Son Passé Centenaire 1837-1937", **recueil des notices et mémoire de la société archéologique de Constantine** édition brah 1937, P. 158, 159.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 17.

<sup>4</sup> - علي حشلاف، المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صفحاتها 1931-1939، ماجستير، جامعة الجزائر، 1994، ص. 28.

<sup>5</sup> - أحمد بن نعمان، "العلاقة الجدلية بين الاستعمار الثقافي والشخصية الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد 49، ص. 121.

الفرنسي وزيادة صلاحيات الجيش الفرنسي في الجزائر، ففي البداية كانت مهمة الجيش الفرنسي تقتصر على النواحي العسكرية البحتة إلا أن هذه المهام امتدت إلى ميادين مدنية وتجاوزت التبعية الملقاة على عاتق العسكريين في مهمتهم الأساسية، وأصبح الجيش يتدخل في شؤون كثيرة لم يكن له علاقة بها، وكان تدخل الفرنسيين العسكريين بالأمور الإدارية ثم احتكاكهم بالمستوطنين الفرنسيين وأصحاب البلاد الشرعيين سببا في طرح هذا التساؤل حول كيفية بقاء فرنسا في الجزائر؟ ولم يرى الجيش سبيلا أو حلا سوى إدماج فرنسا في الجزائر والذي يجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية أو إقليم فرنسي وبالتالي تحويل المواطنين الجزائريين إلى مواطنين فرنسيين<sup>1</sup>.

فالجزائريون من حيث القانون الدولي هم متساوين مع المواطنين الفرنسيين، أمّا من حيث المعاملات فهم في أدنى المراتب بعد اليهود والإيطاليين والإسبان، وهؤلاء جميعهم كانوا أسياداً على أهل البلاد الحقيقيين، كما أن الإدارة الفرنسية حاولت ربط منح الحقوق الكاملة للجزائريين بتخليهم عن أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية وقبولهم أحكام القانون المدني الفرنسي، وقد كلف ضباط المكاتب العربية بتطبيق سياسة الإدماج بما يتماشى ومصالح الاستعمار حيث كتب أحد الضباط قائلاً: «أنني لا أياس.. . أن يتم جمع اليهود والمغاربة والفرنسيين والإيطاليين والإسبان أمام أستاذ واحد وفي نفس الحصص الدراسية، ينبغي تحضير الإدماج.. . داخل المدارس»<sup>2</sup>، وفي عام 1848م أصدر قرار جعل المناطق المدنية جزء لا يتجزأ من فرنسا واحتفظ الحاكم العام بصلاحيات عسكرية أما الشؤون المالية والقضاء والتعليم وبقية القضايا المدنية كانت بيد الوزارات المختصة في باريس<sup>3</sup>.

ورغم محاولات فرنسا الدائمة لإدماج المجتمعين إلا أن هذه السياسة قد فشلت، والسبب في ذلك هو تمسك أفراد المجتمع الجزائري بقانون الأحوال الشخصية الإسلامي وبقيمهم وثوابتهم<sup>4</sup>، كما أن الفرنسيون أنفسهم كانوا يرفضون الإدماج بدافع عقائدي إضافة للتمييز العنصري وخشية هؤلاء على أبنائهم من الاختلاط مع أبناء الجزائريين، وهذا يؤدي على حسب رأيهم إلى انتقال عدوى الأمراض إلى أبنائهم<sup>5</sup>.

كما أحدث بيجو (Bugeaud) تطورات في الإدارة ليتمكن من بسط نفوذ الاستعمار على

<sup>1</sup> -مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، العماد الأول، دار الرائد، الجزائر 2010، ص. 163.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 284.

<sup>3</sup> - جون غلسي، الجزائر الثائرة، المرجع السابق، ص. 16.

<sup>4</sup> - أحمد بن نعمان، "الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية"، مجلة الأصاله، العدد 85-86، ص. 73.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 284.

كامل القطر الجزائري، فقام بتأسيس إدارة الشؤون العربية في تاريخ 16 أوت 1841م وعيّن الضابط دوماس رئيس لها<sup>1</sup>، كما أنشأ بوجو نظام إداري تصاعدي، معتمدا على الزعماء الأهالي بعد تدجينهم مشجعا السكان على الانضمام إلى الزعامات الجديدة، وقد رتب هذه الزعامات كالتالي شيخ الدوار، الفرقة، الخليفة أو الحاكم وله سلطات واسعة في البداية، شملت جمع الضرائب وأعمال الشرطة وإقامة العقوبات ومراقبة الأسواق وتجنيد فرق الفرسان، إذ بذلك أنهى الزعامات المحلية التقليدية والقائمة على السلطة والغلبة<sup>2</sup>، ويمكننا القول إن هذا من أهم التحولات التي حدثت في البنية القبلية للمجتمع الجزائري حيث اختزنت السياسة الفرنسية أهم ثابت من ثوابت المجتمع والمتمثلة في معايير اختيار الشيوخ ووصولهم إلى السلطة المشيخية، وهي بهذا المتحول حاولت تغيير أهم ثابت من الثوابت التي حافظ عليه الجزائريين خلال وقبل الحكم العثماني.

وقد رأى سعد الله أن بوجو (Bugeaud) قد استعار النظام الإداري للأمير عبد القادر، حيث يقول صديقه بوجولا (Boujoulat) إن فرنسا قد اتبعت في الأعماق مثل الأمير عبد القادر في إدارة الأهالي<sup>3</sup>.

- وفي 15 أبريل 1845 أعطى لوي فيليب (L.philipe) صلاحيات التشريع في حقل الإدارة وذلك وفقا لاقتراحات وزير الحربية حيث جعل هذا القرار بقاء الحاكم العام العسكري قائد القوات العسكرية، كما أنشأ منصب مدير شؤون المدينة ومنصب مدير مركزي للشؤون العربية، بالإضافة إلى مجلس أعلى للإدارة أعضاؤه من الموظفين من بينهم ثلاثة مستشارين يمثلون الملك هذا من جهة ومن جهة أخرى قسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات هي الجزائر ووهران وقسنطينة\*، كما أقيم تنظيم بلدي يضم تراب مدني حيث العنصر الأوروبي المدني والبلدية تدار من طرف المدنيين وتراب مختلط حيث يكون عدد الأوروبيين قليلا والإدارة البلدية فيه خاضعة لمحافظين عسكريين يقومون بدور المدنيين<sup>4</sup>، وتراب عربي تكون الإدارة فيه للعسكريين<sup>5</sup>، وبهذا المرسوم منح المدنيون الأوروبيين حق تسيير شؤونهم بأنفسهم وسلمت إدارة الجزائريين للعسكريين عن طريق المكتب العربي الذي تحولت له السلطة دون

<sup>1</sup> - (F) Hugonnet, *Souvenirs D'un Chef de Bureau Arabe*, p. 181.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 232، 233.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 229.

\*- وذلك بمساعدة لجنة استشارية للدائرة الحضرية لتعبر عن رغبات وحاجيات السكان الأوروبيين فيما يتعلق بتدعيم المعمرين

<sup>4</sup> - (ch.) benkzouh, *La Déconcentration en Algérie, du Centralisme au Décentralisâmes*. Alger. o. p. u. 1984. p. 17.

<sup>5</sup> - (CH) julien. *Histoire de L' Algérie Comtemporaire 1827-1871*. puf. paris 1964. p-p. 216-218.

حدود والذي عمل على استغلال الجماهير الشعبية؛ وأجبرها على العمل لمصلحة القوات الفرنسية، وقد اعتبر بيرم كل هذه الإحكام الإدارية استبدادية مادامت تحت الحكم العسكري<sup>1</sup>، أما عن الأقاليم المدنية فهي بصفة عامة وفي الأقاليم الثلاثة وضعت تحت سلطة المدير العام للشؤون المدنية كما أسلفنا الذكر، حيث يقول بوثو كلود (Bomtems) بأن هذا الأخير لا يسير الأقاليم وإنما يدير المرافق العمومية المتواجدة ضمنها، فهو لا يقوم إلا بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية<sup>2</sup>، كما لا يفوتنا الذكر أن كل الأقاليم المدنية قسمت إلى دوائر حضرية على رأس كل دائرة نجد نائب مدير للداخلية وللأشغال العمومية بمساعدة لجنة استشارية للدائرة<sup>3</sup>.

- أما في سنة 28 سبتمبر 1847م، فقد أصدر الملك الفرنسي قرارا يقضي بتنظيم الجزائر بقواعد وقوانين فرنسية أوجد بموجبه في كل بلدة جزائرية مجلس بلدي وهذه الإدارة الإقليمية قد أسست قبل هذه الفترة، حيث كان أول نص تنظيمي لها بقرار من ديبرورمون (DeBormont) المؤرخ في 6 جويلية 1830م المتضمن إنشاء لجنة لتسيير الأملاك والمصالح والمرافق المدنية بالعاصمة\*، وبعد 6 أشهر أصدر قرار آخر في تاريخ 9 جانفي 1831م يتضمن إنشاء لجنة أخرى تسمى المجلس البلدي للأهالي باختصاصات عامة تدور حول الاحتياجات الضرورية المستعجلة، تمول من صندوق ميزانية الدولة واستمر هذا التنظيم إلى غاية 1 سبتمبر 1834م حيث تضمن هذا القرار إدخال هيئة الموظفين البلديين وهم رئيس البلدية ومساعد فرنسي وآخر مسلم وآخر يهودي ومستشارين بلديين يختارون من طرف الأعيان، وهيئة الموظفين البلديين مست الجزائر ووهران، عنابة، بجاية ومستغانم، حيث كان رئيس بلدية الجزائر يعين من طرف وزير الحربية وبقية رؤساء البلديات يعينون من طرف الحاكم العام غير أن سلطة هذا الأخير محدودة، تتمثل في الإشراف على الحالة المدنية<sup>4</sup>، وفي 18 جويلية 1837م أصدر مرسوم يعلن

<sup>1</sup> - محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار، ج. 3، المطبعة الإعلامية، ط 1، مصر 2003، ص. 130. وإحسان حقي، الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، المطبعة الإعلامية، بيروت 1961، ص- ص. 94 - 96.

<sup>2</sup> - (C) Bomtems. *Manuelle des Institutions Algériennes de La Domination Turque L'indépendance*, T. 1. p. 242

<sup>3</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسة المحلية في الجزائر 1516-1962، ص. 155.

\* - ومما جاء في حيثيات هذا القرار ما يلي "اعتبار بأن الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر يجب أن يتبع حالا بالاستيلاء على الأملاك وعلى الإدارة المدنية للبلاد من طرف السلطات الفرنسية واعتبار أنه قبل تحديد قواعد التنظيم الإداري والإقليمي والمحلي يجب دراسة احتياجات وثروات البلاد، والمؤسسات التي يجب تعديلها أو استبدالها، ولهذا تكون لجنة حكومية التي تكلف تحت الرئاسة المباشرة للقائد العام بالسلطة مؤقتا، لدراسة واقتراح تنظيم إداري لمدينة وإقليم الجزائر".

<sup>4</sup> - (CH) Benakzouh, *La Déconcentration en Algérie du Centralisme au Décentralisâmes*. Alger 1984, p. 55.



عن إصلاحات بلدية بدءا بالجزائر وقد سمح للأهالي بأن يكونوا أعضاء شرط أن لا يتجاوزوا نسبة الربع من مجموع الأعضاء للجنة البلدية، واستمر الوضع على حاله إلى غاية تاريخ 31 جانفي 1848م حيث أصدرت الجمهورية الثانية وبعد ثورة 1848 وثيقة تحدد طبيعة الإدارة بالجزائر جاء فيها ما معناه « أيها المعمرون بالجزائر إن الحكومة المؤقتة منشغلة بوضعكم الغير ثابت، الذي يجيم على الجزائر بسبب تخاذل الحكومة السابقة في عدم تنمية أعمال المعمرين، إن الجمهورية ستدافع عن الجزائر باعتبارها ترابا فرنسيا إن مصالحكم المادية والمعنوية ستدرسها وتلببها إن الإدماج المؤقت للمؤسسات الجزائرية بمؤسسات الوطن الأم هو من انشغالات الحكومة المؤقتة وسيكون موضوع مداوات جديدة بالمجلس الوطن »<sup>1</sup>، حيث صدر الأمر التشريعي المتضمن تسيير وتحويل المدن الآتية إلى بلديات هي الجزائر، البلدية، وهران، مستغانم، عنابة، سكيكدة بعدها جاء بنص قانوني جديد سمح بإنشاء الملكية البلدية وذلك في 4 نوفمبر 1848م، وفي 16 أوت 1848م صدر قرار آخر ينص على أن كل الأقاليم المدنية بالجزائر تسيير كبلديات وأن أعضاء المجالس البلدية ينتخبون<sup>2</sup> وهذه الأخيرة تحتوي على 12 عضوا في البلدة الذي ينتخب ميرها، أما في البلدة التي يتم تعيين ميرها يكون أعضاء المجلس البلدي حوالي 8 أعضاء وكان الوالي<sup>3</sup> يختار أعضاء جميع المجالس البلدية لمدة 3 سنوات، أما المدن التي يطبق عليها الحكم العسكري فيتولى المسؤولية فيها الباش أغوات، والأغوات والقواد بتولية من الوالي، أما قواد الدواوير فيكونون مسلمين حتى في المناطق التي يكون فيها الحكم مدنيا ويكون القائد في كل عرش أو دوار من العائلات التي لها منزلة ويقوم بالتصرف في شؤون الأهالي وإطلاع الحاكم الفرنسي بما يحدث في وطنه<sup>4</sup>، وتمثل مهمتهم في إعانة فرنسا على استخلاص الجباية وامتثال الناس لأوامر الحكومة الفرنسية، وتقييد الولادات والوفيات بالعربية في دفتر بخط يده وطابعه كما يرسل تقريرا بما وقع في بلدته وليس له راتب سنوي مقابل خدمته بل يأخذ عشر الغرامات المقبوضة في عرشه أو دواره كما يعاقب على ذنبه إما بالعزل أو بأخذ شيء من ممتلكاته<sup>5</sup>، ونلمس أن أهم متغير لمسه سكان الريف هو الخضوع لقياد بدل الشيوخ رغم أن هؤلاء

<sup>1</sup> - Françoise Durergier. **Collection des Lois et Décrets au 19<sup>Siècle</sup>**, proclamation au x colons de l'Algerie 1948, p. 68.

<sup>2</sup> - (CH) bnakzouk, **La Déconcentration en Algérie du Centralisme au Décentralise**, p. 56.

<sup>3</sup> - محمد بن مصطفى بن خوجة الكمال، مجموع المدني يشمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة، مطبعة فونتانا، الجزائر 1902، ص. 65، 66.

<sup>4</sup> - محمد بن مصطفى بن خوجة الكمال، المرجع نفسه، ص. 95.

<sup>5</sup> - محمد بن مصطفى بن خوجة الكمال، المرجع نفسه، ص. 95، 96.

القياد كانوا من العائلات الجزائرية المرموقة مع هذا فسلطتهم لم ترقى لمكانة السلطة المشيخية (التقليدية) في العهد العثماني قد يكون هذا بسبب خضوعهم لسلطة دخيلة التي يعتبروها الجزائريون كافرة، ولا يمكن لمسلم أن يكون تحت سلطة كافر، ومن ثم خسروا مكانتهم وسط أهلهم وبقيت سلطتهم تقتصر على المهام الإدارية الفرنسية أي أصبحت سلطتهم سلطة خضوع وليست سلطة ولاء كما كان عليه الحال خلال العهد العثماني.

وبالتالي فقد وعدت السلطة الفرنسية المعمرين بالإدماج التدريجي لمؤسسات القطر الجزائري مع مؤسسات فرنسا وكان المعمرون يطالبون آنذاك بالعمل على إنهاء النظام الاستثنائي الذي يطبق عليهم عن طريق القوة العسكرية وقد ألغى التراب المختلط بقرار 09 / 12 / 1848م، فأصبحت العمالة التي خلفت المقاطعة مقسمة إلى تراب مدني و تراب عسكري الأول تحت إدارة العمالة والثاني تحت قيادة جنرال<sup>1</sup>، فهذا التنظيم الإقليمي الجديد أنشئ طبقا للقرار 16 ديسمبر 1848م الذي بمقتضاه تم تحويل الأقاليم المدنية إلى عمالات<sup>2</sup>، وبالتالي انتقلت الجزائر إلى مرحلة العمالات هذه الأخيرة التي ستكون تماثل نظيراتها بفرنسا حيث يتولى إدارتها كل من عامل العمالة\*، الأمين العام للعمالة\*\*، مجلس العمالة\*\*\*، نائب عامل العمالة\*\*\*\*، محافظ الشرطة المدني\*\*\*\*\*، حيث نص دستور الجمهورية على أن الجزائر ثلاثة مقاطعات فرنسية وهذا يعني الدمج القانوني الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وعلى رأس كل ولاية والي مدني وقائد عسكري لما قسمت كل ولاية إلى مجموعة من البلديات وكل بلدية إلى مجلس منتخب وكل الناخبين كانوا فرنسيين وأيضا أعضاء المجالس البلدية باستثناء بعض الجزائريين المرخص لهم،

<sup>1</sup>- (C) Bomtems , **Les Institutions algériennes de L'Algérie durant la Période Coloniale 1830-1962**, p. 37.

<sup>2</sup> - (C) Bomtems , **Ibid** , p. 246.

\* - وهذا الأخير يعين من الرئيس باقتراح من وزير الحربية طبقا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 16 ديسمبر 1848. (le préfet . 1848. عامل العمالة

) C) Bomtems , **Ibid** , p. 246 .

\*\* - ويخضع محافظ المعاملة إلى وزارة الحربية ويتلقى تعليماته من الحاكم العام وبالتالي فمحافظي العمالات للجزائر، وجدوا أنفسهم رهائن نظام يجب ان يكتبوا تقارير بهم عن كل شيء ولا يمكنهم أحد القرار في شيء. محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر 1516-1962، ص. 162.

\*\*\* - الأمين العام للعمالة: وهذا الأخير يمثل المحافظ أثناء غيابه، وعادة ما يختار من أعضاء مجلس المحافظة. محمد العربي سعودي، المرجع نفسه، ص. 163

\*\*\*\* - مجلس العمالة: وهذا المجلس يعتبر كهيئة تعمل على التخفيف من الاعباء على الحاكم العام ويعطي رأيه في كثير من القضايا

\*\*\*\*\* - المجلس العام: وهذا الأخير لم ينشئ الا بعد سنة 1908. محمد العربي سعودي، المرجع نفسه، ص. 166.

كما كان رؤساء البلديات بدورهم يعينون من قبل الحاكم العام وبعدها أصبح من طرف الولاية، وقد ارتبط القضاء والتكوين الشعبي والشؤون المالية بالوزارات الفرنسية إضافة لإزالة منصب الحاكم العام وجعل السلطة العسكرية تابعة للسلطة المدنية، كما جعلت للأنديجانا أو السياسة الأهلية شرطا ضروريا لإعداد القانون الخاص بالأهالي من حيث القضاء، حيث ظلت القبائل التي تعيش تحت الخيام تخضع للإدارة العسكرية<sup>1</sup>، وقد ظلت السيطرة العسكرية هي البارزة وهذا التغيير الإداري مسّ الفرنسيين أما الجزائريون فقد ظلوا يحكمون من قبل المكاتب العربية العسكرية وشؤونهم تابعة لوزارة الحربية<sup>2</sup>، ولعل الدافع لوجود إدارتين بالجزائر هو بحثهم عن مبرر لوجودهم بدافع حكم شعبين يختلفان تماما في العادات والتقاليد والدين ومن الصعب توحيدهما، إضافة لاختلاف القيادات الأوروبية المختلفة ايدولوجيا كما سبق ووضحنا ومهما يكن الأمر فقد حققت الجمهورية الثانية سياستها من خلال:

الخطوة الأولى نحو إقامة النظام المدني في الجزائر من دون مشاركة الجزائريين فالمستوطنون شنوا حملة ضدهم حتى لا يشاركوهم في السلطة وذلك من خلال مستويين من التنظيم الأول: تنظيم اقليمي خاص بالمعمرين ويشمل المؤسسات التالية الأقاليم المدنية، العمالات، البلديات المدنية وهي تخضع للسلطات المدنية.

الخطوة الثانية: وهو التنظيم الإقليمي الخاص بالأهالي أو الجزائريين ويتعلق الأمر بالأقاليم العربية والإدارة المكلفة بتسييره وهي المكاتب العربية والبلديات الخاصة بالأهالي وتخضع للسلطات الاستعمارية العسكرية<sup>3</sup>.

- والملاحظ عن السياسة الاستعمارية الإدارية للجزائر في بداية الاحتلال أنّها حافظت على الوضع القائم ولم تهتم بتعيين أو تغيير أوضاع القبائل، حيث حافظ الاستعمار الفرنسي على سياسة البايلك الذي كانت فيه القبيلة هي الأساس الذي بسط العثمانيون من خلاله نفوذهم لذلك ابقى الفرنسيون على هذا النظام حتى يتمكنوا من إبقاء تلك القبائل خاضعة ورغم محاولات الاستعمار الفرنسي إعداد أنظمة إدارية وموظفين إداريين مؤهلين لتجسيد أفكارها وسياستها، إلا أن البنية الاجتماعية للقبائل خاصة ظلت متماسكة وظلت تشكل المشكلة الرئيسية بالنسبة لهؤلاء الضباط ويظهر ذلك من خلال قول نوشي «... ذلك أن تحطيم النظام الاجتماعي الصلب للقبيلة يعد بمثابة

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 340، 341.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 398، 399.

<sup>3</sup> - J. B. Duvergier, Collections des Lois et Décrets au 19 siecles Proclamation au Colons de L'Algérie PARIS 1925 , p. 73.

مغامرة عشوائية...<sup>1</sup>، ورغم استعانة فرنسا بكبار القبائل لمساعدتها في إدارة البلاد إلا أنها للأسف لم تتمكن من ترسيخ نفوذها وبسط سلطتها وكسب ولاء كل هذه القبائل، والدليل على ذلك هو عزلها المستمر لهؤلاء الشيوخ خوفاً من بسط نفوذهم، ومكانتهم على حسابها إضافة للثورات التي قام بها الأهالي ضدها كما سنرى لاحقاً؛ لذلك حاولت فرنسا تحقيق الإدارة المباشرة لتتمكن من الاستغناء النهائي عن الأهالي، فهذه السلطة الدخيلة إذن بشقيها المدني والعسكري لم تتمكن من تغيير ما هو محلي.

- برغم من أن الحكومة الفرنسية رأت أن استدعاء كلوزيل (Clauzel) يخفف من نقمة الشعب الجزائري ويقلل ضغط المعارضة الداخلية، وذلك من خلال تعيين حكام من أهل البلاد حيث قام بتولية مصطفى ابن عمر على المدينة، وبعث إلى حسين باشا وهو تركي أن يرسل من يوليه الحكم فجاء إلى الجزائر وبعد تأديته ليمين الولاية عينه والياً على وهران، وادعى هذا الأخير بإنشاء حكومة تركية في الجزائر وأنه سيسلمها البلاد فوثقوا به وبعثوا إليه بطاعتهم فانتشر الخبر مما جعل الحكومة الفرنسية تقوم بعزل كلوزيل وتعيين تريزين (Berthezen)<sup>2</sup> في 21 فيفري 1831، حيث قام هذا الأخير بمحاولة التقيد بأوامر الحكومة وتحقيق رغباتها وأهم ما يميز فترته أنه أدرك استحالة القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق لقلة وحداته القتالية إذ بلغ 15 ألف مقاتل وهذا ما جعل فترة حكمه تتميز بقلّة المناوشات وذات أهمية محدودة<sup>3</sup>، وبسبب هذه الاضطرابات وعدم اتضاح السياسة الحاكمة في الجزائر، قررت الحكومة الفرنسية في شهر سبتمبر 1832 إرسال لجنتين لدراسة الحالة في الجزائر، ولتقدم توصيات إلى الحكومة فيما يجب أن تفعله فكان أول ما جاء من اللجنتين هو ضرورة بقاء الحكومة الفرنسية في الجزائر مهما كان الأمر، على اعتبار أنها بلاد غنية يجب استغلال كل خيراتها مطبقة للحكم عسكرياً من 1830-1834م باعتبار أن السلطة وضعت في يد رجال الجيش، وقد حاول الفرنسيون سنة 1831م إيجاد سلطتين مدنية وعسكرية لكن هذه الفكرة فشلت في هذه المرحلة لأن البلاد كانت في حالة حرب مستمرة وظل الحكم بيد القائد العام للجيش الفرنسي حتى سنة 1832م، بعدها أعطيت السلطة إلى قائد جيوش الاحتلال هذا الأخير وبسبب جهله بأوضاع المسلمين الجزائريين وظروف حياتهم اضطر أن يشرك معه شخصاً مسلماً وهو الآغا محي الدين حيث أوكلت لهذا الأخير مهمة رعاية شؤون المسلمين

<sup>1</sup> - (A) Noushi, **Enquête Sur Le Niveau de Vie des Populations Rurales constantinoise de La Conquête Jusqu' à 1919**, Paris 1961, p. 310.

<sup>2</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ص. 58.

<sup>3</sup> - محمد محمد حسنين، تاريخ الاستعمار الفرنسي دار النصر للطباعة والنشر، الجزائر 1986، ص. 131.

تحت إشرافه، ولكن الثنائية في الحكم أحدثت اضطرابا في الإدارة مما اضطر القيادة العامة لإلغاء هذا المنصب وأوكلت المهمة إلى المكتب العربي الذي اعتبر مصلحة إخبارية<sup>1</sup>، وقد يكون هذا من أهم التحولات التي حدثت للمجتمع الجزائري بعد أن كان خاضعا لحكم إسلامي عن طريق الولاء، أصبح يخضع لسلطة فرنسية عقلانية كافرة عن طريق القوة العسكرية.

- بعدها ارتأت الحكومة العسكرية إلى إقامة نظام جديد يحل محل النظام العسكري يتفق مع حاجيات البلاد ومن ثم أصدر البرلمان في 22 يوليو 1834م، قرار ينص على اعتبار أن كل ما استولى عليه الفرنسيون من الجزائر يعتبر أرض فرنسية وأن أهلها مواطنون فرنسيون، وفصل السلطين المدنية والعسكرية بعضها عن بعض وبالتالي دخلت البلاد مرحلة جديدة هي مرحلة الحكم المدني 1834-1840<sup>2</sup>، كما نص على ضرورة متابعة الحرب والتوغل داخل البلاد والاستمرار في القتال تحت وصاية الحاكم العام؛ واعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية<sup>3</sup> وهذا يعني اعتبار الجزائريون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فرنسيون يتمتعون بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها.

### ثالثا-السياسة الدينية:

عرفت الجزائر ازدهارا للمؤسسات ذات الطابع الديني والثقافي المزوج، كما بيناه سابقا بسبب الاهتمام المتزايد من طرف القائمين عليها وقد ارتبطت بالأحياء المتواجدة داخل المدن مثل الجزائر وقسنطينة ووهران وتلمسان والبليدة، والتي وصل عددها عام 1830 إلى أكثر من 176 مؤسسة دينية حسب الإحصاء الذي قام به رايوند أندري (Raymand André)، وقد كانت هذه الأخيرة مركز للجهاد ضد الاحتلال<sup>4</sup> لمعارضتها المستمرة للسياسة الفرنسية خاصة وأنها حافظت على أهم مقوم وثابت للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي؟ مما حال دون تمكن السلطة الفرنسية من إحلال الدين المسيحي لذلك هدفت السياسة الاستعمارية بالدرجة الأولى للقضاء على هذه المؤسسات الدينية المنتشرة في المدن والأرياف والتي تعتبرن أهم ثوابت والمثمنات التي يتمسك بها المجتمع الجزائري. لذلك سوف يكون حديثنا عن التنصير باعتباره المجال الذي تلتقي فيه مجهودات العسكريين ورجال الدين معا،

<sup>1</sup> - إحسان حقي، الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، ص. 90، 91.

<sup>2</sup> - احسان حقي، المرجع نفسه، ص. 91.

<sup>3</sup> - محمد محمد حسنين، المرجع السابق، ص- ص. 127 - 129.

<sup>4</sup> - (A) Raymond, Grand Ville Arabe à l'Époque Ottomane, Collection Editées Par Pierre Bernard, Paris Edition Sendibad 1985 , p. 114.

وبهذا يبرز دور الفكر الكاثوليكي الذي تحدثنا عنه سلفا والذي يشرع استعمال العنف في سبيل نشر المسيحية، حيث تظهر فيه الجوانب الثقافية والروحية بوضوح بعدها نتحدث عن سياسة فرنسا ضد الأوقاف من 1830-1848 وعن موقف فرنسا من القضاء الجزائري، خاصة وأن قادة الجيش الذين تسلموا إدارة الجزائر ولاسيما بعد سنة 1837 لم يتفقوا على إستراتيجية موحدة، حيث اتخذ كل منهم ما كان يراه مناسب لتسيير عجلة الحكم على جميع الأصعدة وفي مختلف الميادين وكان من تصريحات وزير الحرية الفرنسي «ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك، وريث سان لوي، لينتقم للإنسانية والدين والإهانات الشخصية، أو لا يمكن عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي، وتحويلهم إلى مسيحيين»<sup>1</sup>، كما أعلن شارل العاشر بوضوح في خطاب العرش الملكي في 2 مارس 1830 أنّ الهدف الذي يرجى تحقيقه من الحملة الفرنسية يجب أن يرضي فرنسا ويرجع بفضل العناية الإلهية بالفائدة على المسيحية<sup>2</sup>، وعليه شعر المسؤولون العسكريون أن واجبهم هو القضاء على بربرية هذه الشعوب وإسلامها وإحلال المسيحية مكانها حتى يتم تمدينها، وأنه يجب ضم المستعمرة الجديدة تحت راية الصليب<sup>3</sup>؛ كما تعددت التقارير المرسلة إلى وزير الحرية الفرنسي، بأن القوة لا تخلق إلا العبيد أمّا الذبح فيفسد القلوب ويذبل الأرواح وعلى العكس من ذلك أن الدين الكاثوليكي يملك وحده وبدرجة عالية في كل مكان أردناه سر إدخال حضارة هي دون جدال أكثر من غيرها ذات الفلسفات الباطلة، ففي 23 مارس 1843م صدر أمر بجمع ممتلكات الحبوس وأملاك الدولة الخاص بالتعليم العمومي<sup>4</sup>، ممّا جعل أوقاف مكة والمدينة والعيون تحت مصلحة الدومين ولكن بإدارة إسلامية أي تحت نظر الوكلاء كما كان الحال في العهد العثماني، لكن هؤلاء الوكلاء لم يعودوا مستقلين بل أصبحوا يخضعون لمحاسبة وتعيين الدومين نفسه، إضافة لقرار 1848م الذي نصّ على إلغاء وظيفة الوكيل المسلم على الأوقاف وجعل كل الأوقاف الدينية وغيرها تدخل تحت أملاك الدولة مباشرة ودون واسطة<sup>5</sup>، وحسب جميلة معاشي فقد نظر الفرنسيون إلى الأملاك الدينية بمنظار فرنسي فموقفهم نحوها هو نفس الموقف الذي كان حول ممتلكات الكنيسة في الثورة الفرنسية سنة 1789م، فقد أراد الفرنسيون من خلال قراراتهم

<sup>1</sup> - (A) Pons, **La Nouvelle Eglise L'Afrique Ou Le Catholicisme en Algérie en Tunisie et au Maroc Depuis 1830**, Tunis 1930 , p. 106.

<sup>2</sup> - (J) Cooley, **Chris And Mohamed, Religion And Revolution in North Africa**, V. S. A, 1937, p. 168.

<sup>3</sup> - (J) Cooley, **Ibid**, p. 168.

<sup>4</sup> - أيفون توران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005، ص. 123

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج. 1، ص. 256.

الحصول على أملاك الكنيسة ليحصلوا على القوة ويضعفوا مدخولاتها لصالحهم وفي هذا الإطار حاولوا اتخاذ نفس الإجراءات مع الأملاك الدينية بالجزائر؛ متصورين دون شك أن نتائج فقدان هذه الأملاك قد تكون مماثلة لما حققته بالنسبة للكنيسة في فرنسا، وقد تناسى هؤلاء أن وضعية الأملاك الدينية في الجزائر تختلف عن فرنسا<sup>1</sup> ويمكننا اعتبار هذا تدخل لتغيير أهم ثابت من ثوابت المجتمع الجزائري وبمساهمة مست فرنسا أهم مقوم لبنية هذا المجتمع، وقد اعتبر عبد الجليل التميمي القرن 19 من أجل العصور التبشيرية الفرنسية وتعتبر فرنسا من الدول المثالية في هذا الميدان<sup>2</sup>، حيث كان الفرنسيون شديدي العداوة للإسلام خاصة بعد أن أيقنوا أن الإسلام هو قوة المسلمين وأن السبب في تماسك الشعب الجزائري هو تمسكه بالدين الإسلامي، وأن هذا الدين هو الحائل لتوسيع نفوذ فرنسا لذلك عمل الاستعمار منذ الوهلة الأولى على ضرب ركيزة المجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي خاصة أن إدارة الاحتلال أدركت أن دور المؤسسات الدينية هو الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري وبالتالي فالقضاء عليها يعني القضاء على معالم كثيرة في هذا المجتمع منها الثقافية والاجتماعية بسبب تداخل هذه العناصر في التأثير على المجتمع الجزائري، لهذا انتهجت فرنسا في سياستها الدينية حربا صليبية الهدف منها القضاء على الشخصية الدينية للمجتمع وذلك بنشر سياسة التنصير المتمثلة في إخراج المجتمع الجزائري عن دينه إما بإغرائه أو عنوة باستعمال القوة وجعله يعتنق المسيحية؛ وهذا ما يؤيده تصريح سكرتير الحاكم العام الفرنسي حيث قال «إن أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، ونحن إذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكن أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد»<sup>3</sup> لذلك قامت الحكومة الفرنسية في الجزائر بإصدار عدة قوانين تهدف منع نشاط المؤسسات الدينية بالقضاء على دورها الثقافي وإحلال الفرنسية محل العربية؛ بل عمدت إلى القضاء على الإسلام باعتباره الحصن الحصين لهذه الأمة وبمثل شيوخه السلطة الكاريزمية وهي أقوى وأشد من السلطة السلطانية المنهارة، لذلك قامت بتسليم العديد من المساجد إلى طوائف نصرانية وحول البعض الآخر إلى ثكنات للجيش، وهدمت البعض بحجة إعادة البناء أحيانا وتوسيع الطرق أحيانا، كما أن الاستعمار الفرنسي أقام حلف عسكري ديني بين الإدارة العسكرية والمؤسسة الدينية ممثلة في الحركة التنصيرية وذلك من أجل تنفيذ المهمة المقدسة وهي تنصير

<sup>1</sup> - خديجة بقطاش، "أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي" الثقافة 62، أبريل 1981، ص-ص، 75-82.

<sup>2</sup> - عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19"، المجلة المغربية، العدد 1، ص. 23.

<sup>3</sup> - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبي بكر رخال، مطبعة فضالة، الرباط، دون تاريخ، ص. 25.

الشعب الجزائري مستعملا لتحقيق هدفه المقدس عدة أساليب منها:

## 1-أساليب السياسة التنصيرية:

### 1-1-تكثيف نشاط الإرساليات الدينية المسيحية:

ذكر البشير الإبراهيمي أنه من الغريب في الأمر أنّ أوروبا بشكل عام وفرنسا خاصة قامت فيها الثورات ضد الكنيسة والسلطة البابوية اعتراضا على السلطة الكليركية التي كانت تتحكم في كل شيء وطالبوا بإنشاء حكومات فصلوا فيها بين الكنيسة والدين، أي السلطة السياسية والدينية والسؤال الذي يمكننا طرحه كيف لحاكم لا دين له في بلده أن يكون داعيا للمسيحية في الجزائر؟<sup>1</sup>

حيث نشطت الكنيسة إثر الاحتلال مباشرة في تنظيم هياكلها في الجزائر واعتبرت الاحتلال عملية امتداد واسترجاع لسيطرت المسيحية، وكان رجال الدين يظهرون الحماس الصليبي ويعتبرون رسالتهم حربا مقدسة يخوضونها في قلب أفريقية وفي قلب الإسلام، وقد استمر النشاط الديني الصليبي طيلة سبع سنوات الأولى للاحتلال دون هوادة خصوصا في مدينة الجزائر وفي المدن الأخرى مثل وهران وعنابة<sup>2</sup>، حيث وفدت إلى الجزائر جمعيات تبشيرية تحت أشكال وأسماء مختلفة خاصة في المناطق الأكثر فقرا وذلك بإغراء الأهالي بالمساعدات المادية واستدراجهم للتمسك بالدين الجديد متخفين إقما على شكل هيئات تعليمية أو جمعيات خيرية أطلقوا على أنفسهم تسميات عديدة منها الآباء البيض\*، وقد برزت عدة شخصيات تنصيرية في الجزائر منذ 1830 منهم إيميلي دوفيار، والأسقف أنطوان ديبش\*\* (Dupuch) فرنسوا بورغاد (1806-1866)\*\*\* الأب شارل دي فوكو وغيرهم، إضافة إلى تأسيس أول

<sup>1</sup> - محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج. 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971، ص. 134.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 242، 243.

\* - وهؤلاء عادة ما يكون لباسهم مثل الأهالي (برانيس وثياب، وهم بلباسهم هذا يتشبهون بشيوخ الزوايا أكثر من رجال الكنيسة.

\*\* - الأسقف أنطوان ديبش، وقد آمن بضرورة إرجاع الجزائريين إلى دين أجدادهم المسيحية، وذلك بتقديم الخدمات الاجتماعية كاستغلاله لحاجة الناس، إعطاء المال لمن يقبل التعميد، جمع الأطفال المشردين، خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، الجزائر، دار دحلب الجزائر 1992م، ص. 53. كما استمر هذا الأخير بقوله "ان وجود الاسلام في افريقيا قد انتهى وبعد نصف قرن لنا يبق له أثر الا عند المهجرين وستبعث به اروبا إلى الصحاري التي لجأ إليها لينقرض هناك، وبذلك تكمل أوروبا مشروعها الذي بدأت في تنقيده أبان الحروب الصليبية". أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 6، ص. 129.

\*\*\* - فرانسوا بورغاد (Borgad) وقد عمل هذا الأخير كمرشد ديني لفرقة إيميلي دوفيلار عند مجيئه إلى الجزائر سنة 1838، فتح مركز خيرى بمدينة بوفاريك وهو من ألمع رجال التنصير في الجزائر، احميدة عميراي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ص. 125.



أسقفية في الجزائر 8 أوت 1838 وكان لهذه الأخيرة دور كبير في نشر المسيحية وتدعيم الاحتلال<sup>1</sup>، وجعل الدين وسيلة لتوحيد مختلف العناصر الأوروبية المتباينة مما جعلهم يبذلون جهدا كبيرا لتطوير الكنيسة وتأسيس عدة خور نيات بالجزائر من 1833-1846، كما فكروا في وجوب تكوين رجال الدين بصفة منظمة حيث حاول الأساقفة منذ 1842 إنشاء مدارس إكليريكية، إضافة إلى مؤازرة رجال الأكليروكس كما انتشرت عدة جمعيات دينية لتساهم في نشر الديانة المسيحية، منها جمعية الآباء اليسوعيين (les jésuites) التي حلت بالجزائر مع بداية عام 1840م وأكثر ما يميز نشاطها هو إقامة العديد من دور اليتامى منها دار اليتامى ببن عكنون عام 1842م والتي ضمنت عند تأسيسها حوالي 110 أطفال بالإضافة؛ إلى دورهم في علاج المرضى على مستوى المستشفيات وكذلك بالنسبة لجمعية العازارين المسيحية والتي ظهر نشاطها هي الأخرى عام 1842م من خلال إدارة مؤسسات بنات الإحسان وتسييرها للعديد من دور الأيتام، بالإضافة إلى جمعية إخوان القديس جوزيف دومانس والتي جعلت من عناية مستقرا لها تيمنا بسانت أوغستين الذي كان أسقفا هناك عهد الرومان، وجمعية راهبات الثالث (les sœurs trinitaires) وبادرت هذه الأخرى إلى تأسيس مدرسة وملجئ ودار للأيتام، ومأمن شك أن المرحلة الأولى التي قامت عليها السياسة الدينية في الجزائر ارتكزت أساسا على عنصر الأطفال مستقبل الأمة لأنهم أسهل في عملية التنصير من الكبار<sup>2</sup>.

كما أنشأت أسقفية ثانية سنة 1842 وانتشرت 29 خور نية من 1847-1849 بسبب تزايد عدد السكان إلى 115000 نسمة سنة 1848<sup>3</sup>، إضافة لمساهمة القوات العسكرية في مساعدة رجال الفكر الديني منهم الجنرال بيجو الذي قام باستضافة فيجو والمؤرخ بجولا اللذين نزلا عنده ضيفين، كما قدم الكثير من المساعدات للجمعيات المسيحية لتمكينها من الاستقرار في الجزائر، حيث ظهر التعاون بشكل جلي بين السلطة العسكرية والكنيسة بمناسبة تنصيب الإخوة لاتراب (La trappe) في سطاوالي عام 1843م، وقد أشار بيجو في رسالة وجهها إلى الراهب ريجيس رئيس هذه الطائفة الدينية حيث نوه بالمرشال بالعلاقات المتينة الموجودة بين الراهب والجندي، وأكد أنّ الخصال الحميدة التي اشتهرت بها طائفة الإخوة لاتراب سوف تساعد في استمالة قلوب العرب إلينا بعدما أخضعوا بقوة

<sup>1</sup> - خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، ص. 51.

<sup>2</sup> - (L) Godard, *La Nouvelle Eglise d'Afrique*, Paris 1937, p. 67.

<sup>3</sup> - عبد الحميد زوز، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص-ص. 242-244.

السلاح<sup>1</sup>، ويظهرون خلال هذا تأثر رجال الجيش بالاتجاه الكاثوليكي الذي رافق الحملة الفرنسية على الجزائر، وإدراك قادة الجيش لأهمية التعبئة الروحية (الدينية) في تأليب وحشد حماسة الجنود ومدى أهمية الخطاب الديني المسيحي لمواجهة تأثير الخطاب الديني الإسلامي وسلطة شيوخه الكاريزمية في الجزائر.

ومن أكثر المناطق التي نشطت بها الجهود التبشيرية هي بلاد القبائل باعتبارها من الأماكن الهامة التي اهتم بها المبشرون بدعوى أن سكانها من أصل مسيحي<sup>2</sup>، حيث تعرض رجال الإصلاح وشيوخ الزوايا للتضييق والخنق، باعتبارهم يمثلون السلطة الدينية أي السلطة الكاريزمية كما سبق وأشرنا وفتحت الكثير من المدارس التبشيرية وتبنت الكنائس نشاط الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية لربطها بواقع السكان هناك، وما يؤكد هذه السياسة كذلك ما جاء في خطاب الوزير الفرنسي صال فندي (Salvandy) سنة 1846م والذي ألقاه أمام جامع من الأطباء العسكريين، في الجزائر قال فيهمما لا شك فيه أن الحكومة الفرنسية تعترف لكم بجميل إخلاصكم في معاملتكم للجنود، غير أن لكم مهمة أخرى أكثر أهمية أنتم مدعوون إلى القيام بها وهي مؤازرتكم بقسط كبير في العمل على حضارتنا في بيئة القبائل العربية والبربرية، إن تبشيركم سيكون ولا شك القادر على النجاح خلال السنوات الطويلة المقبلة.. . ومن جهتنا سنقوم بكل مجهوداتنا لنوفر لكم كل الظروف وسط المواطنين للعمل على نشر التعليم الطيبي، الذي سيصبح نافعا في نفس الوقت للإنسانية ولتثبيت قوتنا في هذا البلد<sup>3</sup>، وقد يكون هذا من أكبر التحولات التي طرأت في الجزائر بعد الاحتلال، حيث برزت جمعيات ورجال دين من طائفة مسيحية حاولت أن تحل محل لشيوخ الزوايا والمرابطين والطرفيين، إضافة للعلماء أي أن تحل محل أهم سلطة يجتمع حولها الجزائريون واهتمت بجميع شؤونهم الدينية والدنيوية بعد أن نفروا من الحكام العثمانيين وأواخر عهدهم كما سبق ووضحنا في الباب الثاني، والتي تمثل حسب ماكس فير في السلطة الكاريزمية فهل ستجح فرنسا في اقتلاع أهم ثابت للجزائريين وإحلال سلطة دينية مسيحية محل السلطة الدينية الإسلامية؟ وحسب ما وضحناها في الباب الثاني عن مكانة الدين الإسلامي عند الجزائريين فإن هذا يعد من المستحيل.

<sup>1</sup> - Conte d'ideville, **Le Maréchal Bugeaud et 1882**, T. III, p-p. 297-299.

<sup>2</sup> - خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871**، ص. 71.

<sup>3</sup> - عبد الملك خلف التميمي، ناصر الدين سعيدوني، **أضواء على المغرب العربي، رؤية عربية مشرقية**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص. 137.

## 1-1- بث العصبية المذهبية والجنسية\*:

حاولت السلطة الفرنسية لتتمكن من القضاء على سلطة العلماء والشيوخ الدينية كذلك نشر العصبية المذهبية في النفوس، حيث قاموا بتقسيم المسلمين إلى إباضي ومالكي وحنفي وأطلقوا أعوانهم في منابر المساجد والزوايا والأسواق وعن طريق المنشدين الخونة، ليسمعوا أناشيدهم المحشوة بسموم التفرقة العصبية كما قاموا بالتفرقة بين العربي والبربري وقد تمكنوا فعليا من ذلك العداوة والبغضاء بين المسلمين عن طريق نشر العصبية الجنسية بين أبناء الجنس الواحد<sup>1</sup>، وبالتالي فقد استعملوا سياسة فرق تسد والتي استعملها العثمانيون فيما قبل لكن لكسر شوكة العصبية القبلية وليس لخلق الفتنة بين أبناء البلد الواحد كما فعل الفرنسيون وبالتالي يمكننا اعتبار هذه السياسة من أهم التحولات الفكرية التي فرضتها السلطة الفرنسية على واقع المجتمع الجزائري.

**3-1- السعي لإفساد المرأة المسلمة:** وذلك بمحاولة تجريدتها من دينها وعروبته<sup>2</sup>، وهذا يعتبر كذلك أهم تحول لأن المرأة خلال الحكم العثماني تعتبر من الطابوهات التي لا يمكن المساس بها.

**4-1- الاستيلاء على المساجد والزوايا:** من أهم الأوامر التي أعطيت للجيش الفرنسي مع بداية الاحتلال؛ هدم المؤسسات الدينية وتحويل البعض منها إلى كنائس وكاتدرائيات ومرابط للخيل ومستودعات عسكرية، وهذا ما وقع للوهلة الأولى في العاصمة بمجرد احتلالها حيث شهدت غلق 13مسجد من الحجم الكبير و180 مسجد صغير 32 جامع 12 زاوية<sup>3</sup>، كما حوّلت بعض المساجد إلى كنائس منها جامع كتشاوة الذي حوله الدوق دي روفيغو إلى كنيسة رغم اعتراض المواطنين الذين تجمعوا معبرين عن رفضهم لهذا الإجراء بعدد يفوق 10 آلاف محتج وقد حول المسجد فعليا إلى كنيسة

\*- فهم يعتبرون العرب عبارة عن بربر مستعربين وهم مسلمون يقطنون التل والمناطق الجنوبية، إضافة للأندلس والحضر وهؤلاء لم يشكلوا جنس واحد، بل أتوا من أجناس متعددة، فالأتراك من الترك إضافة إلى الكراغلة وهؤلاء يتبعون المذهب الحنفي، أما الأندلس فيتبعون المذهب المالكي إضافة للقبائل وهؤلاء يعيشون في الجبال، قبائل جرجرة ولأوراس أي القبائل الكبرى والصغرى، الشاوية يسكنون الأوراس، التوارق، الصحراء، وهم يتكلمون البربرية وهم مسلمين يحتكمون لعاداتهم عند شيوخ القبائل إلا إذا لم يجدوا حلا في أعرافهم وهم يرجعون للدين الإسلامي، أما بني ميزاب فهم ذوي أصول بربرية يتكلمون العربية والبربرية الزناتية وهؤلاء يتبعون المذهب الإباضي.

(M) Morand, *Droit Musulman Algérien*, Alger, ancien maison marcel bastide Jourdan, Jules Carbonel 1921, p- p. 111-113.

<sup>1</sup>- محمد علي دبو، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ص. 22.

<sup>2</sup>- محمد علي دبو، المرجع نفسه، ص. 24، 25.

<sup>3</sup>- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 3، ص- ص. 10، 11.

17 ديسمبر 1832<sup>1</sup>، ومسجد سوق الغزل بقسنطينة الذي حول هو الآخر إلى كنيسة<sup>2</sup>، وهذا جامع رحبة الصوف حول إلى مخزن وأسقطوا منارته، كما استولت السلطات العسكرية على جامع القصبة وبعض الجوامع حولت إلى ثكنات مثل جامع سيدي بوناب، وزاوية العلوي، جامع سيدي البيازري، جامع سيدي راشد... الخ، وجامع سيدي الغزل الذي حول إلى كاتدرائية كاثوليكية<sup>3</sup>، كما أن بعض المساجد لم تسلم من عمليات الهدم، فقد كان في العاصمة 120 مسجد حسب إحصاء 3 مارس 1833 وأعطى الأمر بتدميرها بأمر من كلوزيل وكان مسجد جامع السيدة هو أول مسجد دمر حيث اعتقد أن كنز الداي به حسب حمدان خوجة كما هدمت ثلاث مساجد خاصة بالأسواق هي القيصرية والمقايسة والقرارية وحوّل غيرها إلى مستشفيات عسكرية، خاصة وأن المساجد تمثل القوة السياسية الخفية وذلك بمحافظتها على استمرارية الثقافة العربية الإسلامية واستعمالها كمراكز ينظم العلماء انطلاقاً منها جميع أنواع المقاومة<sup>4</sup>، ممثلين بذلك بما يمكننا اعتباره السلطة المذهبية وحتى الزاوية هي الأخرى على غرار المساجد والجوامع لم تسلم من سياسة الهدم والتخريب لكونها مؤسسة دينية متكاملة ففيها السكن للطلبة؛ والمربين وتتكفل بالإطعام والتعليم إلى جانب العبادة، بالإضافة إلى دورها الريادي في إعلان كلمة الجهاد ضد الاحتلال لذلك سارعت الإدارة الاستعمارية؛ لمحاصرتها وكانت البداية هي اغتصاب أوقاف هذه الزوايا باعتبارها الممول الرئيسي للعديد من فئات المجتمع الجزائري منها المعلمين والأئمة والعلماء والفقهاء وعامة الناس المعوزين<sup>5</sup>، وقد قدّر الأستاذ سعد الله هذه الزوايا في الناحية الوسطى من الوطن بحوالي 35 زاوية اغتصب منها عام 1833م زاوية الجامع الكبير وقدمت كهديّة لأحد المعمرين الذي حولها حمامات لتهدم مرة أخرى عام 1840م، أيضاً زاوية الشرفة التي صودرت عام 1841م لتهدم عن آخرها قصد بناء مكاتب تابعة للإدارة الداخلية<sup>6</sup>، ونفس المصير عرفته زوايا الناحية الشرقية بقسنطينة وعنابة وبجاية، ففي قسنطينة هناك العديد من الزوايا هدمت وحولت وخربت منها زاوية سيدي علي بن مخلوف وزاوية سيدي بو عنابة وزاوية سيدي الخزري وزاوية ابن جلول

<sup>1</sup> - (J) Vaillard, **Alger 1830-1833 Personnalités Indigène et Administration française Appètes et Intrigues**, 07 aout 1987, p. 163.

<sup>2</sup> - (E) Mercier, **Histoire de Constantine**, éditeur Constantine 1903, p. 476.

<sup>3</sup> - ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 20.

<sup>4</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، رسالة ماجستير، تاريخ حديث، ص. 98.

<sup>5</sup> - ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج. 3، ص. 152.

<sup>6</sup> - كولات وفرنسيس جونسون، الجزائر الثائرة، ترجمة محمد علوي شريف وهنري يوسف، وزارة الإرشاد القومي، القاهرة 1975، ص. 172.

وزاوية ابن رضوان وبيحاية زاوية سيدي محمد التواتي وزاوية لالا فاطمة وزاوية سيدي محمد أمقران<sup>1</sup>، أما زوايا الناحية الغربية فقد تعرض الكثير منها هي الأخرى للهدم خاصة بعد نهاية 1847م أي نهاية مقاومة الأمير عبد القادر<sup>2</sup>.

- وبهذا ازدهرت الكنيسة الكاثوليكية خاصة في عهد بوجو وأصبحت تشكل الطابور الخامس للجيش والإدارة الاستعمارية وتعززت بشبكة من الجواسيس المهرة، حيث كان رجال الدين يظهرون الحماسة الصليبي ويعتبرون رسالتهم حربا مقدسة، كما أن رجال السيف كانوا معتمدين على رجال الدين في كثير من تحركاتهم وهكذا كان الطرفان يكملان بعضهم بعضا<sup>3</sup>.

**1-6- اضطهاد العلماء وتشريدهم:** عمدت السلطة الفرنسية إلى صرف الكثير من الأموال لإجبار العلماء على الهجرة عن طريق تشريدهم، حيث هاجر الكثير منهم إلى الشام والمدينة المنورة<sup>4</sup>، وبالتالي تمكنت السياسة الفرنسية من تقليص سلطة هؤلاء العلماء الذين خشيت على نفوذها من سلطتهم المذهبية لإدراكها مدى أهمية العلم في تنوير العقول وحشد الهمم، غير أن هؤلاء لم يلعبوا الدور المرجو منهم والسبب في ذلك قد يعود لمحدودية نفوذهم في الحضر بسبب علاقتهم مع الأتراك (السلطة السلطانية) كما بيناه في الباب الثاني لذلك فالأهالي استمروا في التفاهم حول السلطة الروحية (للطريقين والمرابطين) بدل العلماء الذي فضل أغلبهم الهجرة.

**1-7- تحريم الاجتماعات العامة وتقييد السفر:** حرمت السلطة الفرنسية الاجتماعات حتى لا يجتمع الجزائريين على شيء فيه صلاحهم وكذلك منعهم من السفر إلا بإذن خاص من رئيس الشرطة أو من القائد وقد يكون ذلك لأن معظم العلماء يتلقون علومهم عن طريق السفر<sup>5</sup> وقد تسبب هذا في تدني المستوى العلمي لعدم تمكن العلماء الجزائريين من توسيع ثقافتهم، فإن السبيل الوحيد هو الاحتكاك بعلماء المشرق العربي كما سبق ووضحنا في الباب الثاني.

**1-8- تشويه دور الزوايا:** تعتبر الزوايا كما سبق وأشرنا هي منبع العلم وأكثر عامل لتماسك

<sup>1</sup>- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص. 51.

<sup>2</sup>- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج. 3، ص. 153.

<sup>3</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 242، 243.

<sup>4</sup>- محمد علي دبور، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ص. 22.

<sup>5</sup>- محمد علي دبور، المرجع السابق، ص. 22.

المجتمع ونشر السلطة الدينية، لذلك عمل الاستعمار على التقليل من شأنها وجعل دورها يقتصر على ملاء العقول بالخرافات، ولا يظهر من شيخها إلا السترة والعمامة الخضراء والسبحة الطويلة، وأصبح شيوخ الزوايا أناس ضعفاء يدعون إلى الكرامات، كما أضافوا لأنفسهم صفات الألوهية (السلطة الكاريزمية) كالسيطرة على الكون بمطر السماء، إرسال العواصف، شفاء المرضى.. إلخ، وقد استغل الاستعمار لهذه المهمة من لا دين له من الشيوخ وسخروهم لنشر الفساد والخرافة والشعوذة ونشرها وسط التلاميذ المقبلين عليها<sup>1</sup>، ويمثل هذه السياسة تمكن الاستعمار من السيطرة على العقول، لأن سرّ التحكم في أي أمة هو تجهيلها، أضف إلى هذا أن هؤلاء الشيوخ قد وجدوا الأرضية ممهدة والتي تسبب فيها إهمال العثمانيون للناحية الثقافية وكذلك تزعم المرابطون والطرفيون لنشر الثقافة في الأرياف مما تسبب في جمودها فكريا، كما سبق ووضحنا في الباب الثاني، كما أن العلماء انحصر دورهم خاصة في الحواضر ولم يتمكنوا من النفوذ إلى البوادي والأرياف لذلك عمّ الجمود والخرافة في الناحية الثقافية بالجزائر حتى قبل دخول الاستعمار، غير أن هؤلاء استغلوا ذلك الجمود لصالحهم وزادوا الوضعية الثقافية سوءا حتى يتمكنوا من فصل هذه السلطة الروحية المسيطرة على الأهالي بتشويه دور شيوخها وإحلال السلطة الكنسية مكانها.

### 9-1- الاستيلاء على الأضرحة والقباب: استولت السلطة الاستعمارية على الأضرحة والقباب

لأنها تمثل رمز من رموز تمسك الشعب بمقوماته اتجاه شيوخه وقامت بتحويل وهدم الكثير منها ضريح سيدي يتقة بالعاصمة حيث احتله مهندسون عسكريون وحولوه إلى مصلحة الجسور والطرق التابعة لهم، ضريح بنت جعفر الكتانية ثم ردمها لتوسيع مدينة الجزائر وكان يوجد خارج باب الواد ضريح سيدي بوحمة هو الآخر تم هدمه لتوسيع الطريق العام بمحاذاة باب عزون، ضريح سيدي السيد تم إلحاقه بثكنة الدرك عام 1833 ليحول سنة 1844م إلى مدرسة الطرز التي كانت تشرف عليها المعمرة لوسي بن عبان، ضريح سيدي فليح كان به مسجدا قبل الاحتلال لكنه مع احتلال العاصمة حول إلى مخزن لقوات الاحتلال مع بداية 1836م وبعد ذلك نقلت ملكيته إلى مصالح دومين عام 1842م... إلخ<sup>2</sup>.

### 10-1- تنصير الوسط: من أهم ما سعى إليه المنصرون أثناء الاحتلال هو تنصير الوسط

الاجتماعي قبل تمسيح الروح، وتمثل ذلك كما سبق وأشرنا إلى إحلال الكنائس والأسقفيات مكان

<sup>1</sup> محمد علي دبور، المرجع السابق، ص. 48، 49.

<sup>2</sup> -بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية، المرجع السابق، ص- ص. 159-162.

المساجد والزوايا إضافة إلى مسح الطابع الإسلامي المميز للمساجد الجزائرية.

## 11-1 استعمال الدين كوسيلة إقناع لقبول الوجود الفرنسي:

والمتمثلة في رحلة ليون روش (L.Roche) إلى الحجاز سنة 1841م وإحضاره لفتوى تبطل الجهاد بموافقة مجموعة من العلماء المسلمين، وعلى رأسهم شيخ الزاوية التيجانية الذي كان الأمير حاصرها سنة 1838م بعين ماضي نظير وقوفها إلى جانب العدو الفرنسي، إضافة إلى مجموعة من العلماء الذين رافقوه إلى الحجاز وعلى رأسهم روش الذي بالغ في التظاهر بالعباد المتسك حتى أقنع مجلس علماء القيروان بالمصادقة عليها، ثم اتجه إلى مصر وأقنع علماء الأزهر بالموافقة على هذه الفتوى، وآخر المطاف لرحلته كان بالحجاز حيث صادق عليها علماء الطائف ومكة، وبعدها أرسل بنصها إلى بيجو وتوجه نحو مدينة روما، وخلاصة ما جاء في الفتوى هو دعوى الجزائريين إلى مهادنة الفرنسيين وعدم التعرض للكفار الذين غزوا بلادهم وأراضيهم بالقوة، وعدم حمل السلاح ما داموا عاجزين عن إخراجهم بالقوة<sup>1</sup>.

- من هنا يتضح لنا مدى إدراك فرنسا لمكانة الشيوخ وتأثيرهم الروحي على الجزائريين (السلطة الكاريزمية)، لذلك تعمدت من خلال سياستها القضاء على هذه السلطة الدينية التي وجدتها اخطر بكثير من السلطة السلطانية.

## 2- مصادرة الأوقاف:

استعملت السلطة الفرنسية أساليب مختلفة للقضاء على الدين الإسلامي إلى جانب التنصير كالقضاء على الوقف وذلك باعتباره أحد المشاكل العويصة التي تحد من السياسة الاستعمارية، ويعتبر جهاز إداري ووسيلة اقتصادية فعالة في العلاقة الاجتماعية للجزائريين فالأوقاف الخيرة وخاصة في أماكن العبادة تؤدي خدمات اجتماعية وثقافية واقتصادية في المجتمع الجزائري تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للجزائريين، وقد وجد فيها الجزائريون وسيلة للحد من مظالم الحكام والتهرب من إجراءات المصادرة ونزع الملكية؛ وهي نوعان الأوقاف الخاصة " العائلية" أو العامة وقد قدر عددها في الأيام الأولى من الاحتلال 2600 ملكية كما أن عددها في المدن الأخرى غير قليل<sup>2</sup>، ولها

<sup>1</sup> - حميدة عميراي، السياسة الاستعمارية في الصحراء الجزائرية، ص. 106، 107.

<sup>2</sup> - لطرش حنان، السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني، ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،

تصنيفات متنوعة كما بيناه في الباب الثاني رغم تأكيد حمدان أن الفرنسيين كانوا يجهلون الدور الاجتماعي والثقافي الذي كانت تؤديه الأوقاف بالجزائر، وذلك حسب ما تصرح به المصادر الفرنسية ويرجع ذلك لانعدام الوثائق الإدارية التي ضاع أغلبها بعد الغزو وقد وضّح حمدان ذلك بقوله «لا يمكن إخضاع القبائل داخل البلاد إلا بالتأثير على العقول والأرواح ولا يكون ذلك إلا بتطمين العرب على مصير مؤسساتهم الدينية»<sup>1</sup>، غير أن الفرنسيون قد أدركوا الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسة الثقافية ولهذا السبب سعت الإدارة الفرنسية جاهدة لإصدار قرارات ومراسيم تنص على نزع صفة المناعة والحصانة على الأملاك المحبسة، وكان الهدف من تلك القرارات إدخال الأوقاف في نطاق التعامل التجاري والتبادل العقاري لذلك قاموا أول الأمر بهدم كل المؤسسات الدينية حتى لا تكون هناك جهة لصرف هذه الأوقاف سواء نقدا أو عقارا ومن ثمّ تكون هناك مبررات للاستيلاء عليها، وقد كانت بداية السيطرة الفعلية على الأوقاف الإسلامية<sup>2</sup> في عهد الوالي العام دي بورمون (DuBormon) حيث أصدر أمرا رسميا في تاريخ 1830/9/8م يقضي بالاستيلاء على الأوقاف وتأميمها وتصبح ممتلكات لإدارة الاحتلال التي لها وحدها حق التصرف فيها<sup>3</sup>، وقد أثار هذا استنكار رجال الدين والعلماء وأعيان مدينة الجزائر الذين رأوا في هذا القرار انتهاك لبنود معاهدة الاستسلام، وكان في طليعة المحتجين المفتي الحنفي ابن العنابي والمفتي المالكي ابن الكبابي مما حال دون مصادرة أوقاف الحرمين.

- مع ذلك استمرت السياسة الفرنسية في مراقبة المؤسسات الدينية وتصفيتها والاستيلاء على الأحباس، بمقتضى مجموعة من القرارات منها قرار 1830/12/7 الذي ينص على مطالبة المفتين والقضاة والوكلاء بتقديم حساباتهم عن الأوقاف والسجلات التي يملكوها إلى مديرية أملاك الدولة وفي حالة عدم استجابتهم تسلط عليهم أشد العقوبات، كما ينص على استيلاء الدولة الفرنسية على أملاك الأوقاف لمصلحة الدومين\*، واختير السيد جيراردن مديرا لإدارة الأوقاف لأنه يجيد اللغة العربية، وقد اعتبر الجزائريون هذا القرار تدخلا صريحا في شؤونهم الدينية وهو اعتداء صريح على بنيتهم الاجتماعية خاصة

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 222.

<sup>2</sup> - ملحق رقم 19.

<sup>3</sup> - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر 1994، ص. 136، 137.

\* - نجد أن النصوص القانونية والحكومية الصادرة ما بين سبتمبر وديسمبر 1830م تشترط أن أملاك الجبوس تصل إلى آخر شخص استفاد من حق الانتفاع، وهذا يعني أن هذه الأملاك قبل ان تصبح ملكا لاحد المؤسسات الدينية بصفة نهائية لا بد أن يتم تسجيلها على أملاك ملك للدولة الفرنسية.



العلماء والمفتين منهم ابن العنابي<sup>1</sup>، وهذا يعتبر من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في ظل السلطة الدخيلة وفق قوانينها المدنية التي حاول الأوروبيون تكريسها في الجزائر كما كلف وزير المالية البارون لويس المفتش المالي بمراقبة الوكلاء بعد أن اتضح أن البعض منهم حول هذه الممتلكات إلى مصالحهم الخاصة<sup>2</sup>، كما استمرت الإدارة الفرنسية بإصدار مجموعة من القرارات لسيطرة الكاملة على كل الأوقاف الجزائرية منها قرار 1832/10/25 حين تقدم المدير العام لأملاك الدولة السيد جيراردان بمخطط عام لتنظيم الأوقاف إلى المقتصد المدني، وبالتالي أمكن السلطات الفرنسية فرض رقابتها الفعلية على الأوقاف وتشكيل لجنة لتسييرها تتألف من الوكلاء المسلمين برئاسة المقتصد المدني الذي أصبح يتصرف ب 2000 وقف موزعة على 2000 مؤسسة ومصالحة خيرية حسب تقرير 1835 /12/10 م وقرار 1839 القاضي بأن الملكية ثلاثة أنواع ملكية الدوميين، وملكية استعمارية، ملكية مصادرة كما نصّ هذا القرار على ضرورة التعويض عند الهدم لكن هذا التعويض أبدا لم يطبق لا للوكلاء الذين يعيشون فيها ولا للورثة، وفي عهد بوجو أدخلت كل المؤسسات الدينية تحت مصلحة أملاك الدولة، وأصبحت كل مدخولاته تصب في ميزانية الدولة سنة 1848، إضافة إلى قرار 1843 الذي أصدره بوجو وينص على طرد المفتي المالكي الكبابطي ويصادر أوقاف الجامع الكبير فكان الجامع الكبير ومدرسته وزاويته أول مؤسسة دينية تخضع للمصادرة دون تعويض<sup>3</sup>، حيث صودرت أحباس الجامع الأعظم إلى الإدارة الفرنسية وهو ما أطلق عليهم اسم الدوميين (domaine) وعلى ضوء ذلك قامت إدارة الاحتلال بحصر شامل لجميع أملاك الجامع الأعظم مع بيان أسماء المحبسين وتحديد أماكن التحسيس والسنة التي فيها عقد التحسيس والغرض من ذلك، مع إعطاء إشارة عن الأملاك التي هدمتها إدارة الاحتلال حيث ذكر في إحدى التقارير أن إدارة الجامع تحتوي على 125 منزل و39 حانوت و19 بستان و107 إيراد<sup>4</sup>، إضافة إلى قرار 1 أكتوبر 1844 الذي جعل الوقف يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأحكام العقارية، الأمر الذي سمح لكثير من الأوروبيين بالاستيلاء على كثير من أراضي الوقف والتي

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 222، 223.

<sup>2</sup> - (A) devoulx, "Edifices Religieux de L'ancien Alger", IN R. A, année 1868 , n° 164, p. 45.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 256.

<sup>4</sup> - عبد الجليل التميمي، "وثيقة عن الأملاك المحبس باسم جامع الأعظم بمدينة الجزائر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 5، ص. 134.

تشكل نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى\*، وتمثلت نتائج هذه القرارات في حدوث ما يلي:

- انخفاض دخل الأوقاف؛
- جهل السلطات الفرنسية أن هذه الملكيات هي للفقراء وأن كرائها لا يكون بثمن مرتفع؛
- استيلاء السلطات الفرنسية لهذه الأملاك واستغلالها للمصالح الخاصة؛
- تحويل معظم هذه الأوقاف إلى كنائس وعدم احترام الديانة الإسلامية وكان مسجد السيدة هو أول مسجد تعرض لمحاولة الهدم<sup>1</sup>.
- ويلخص آجرون هذه الآثار بقوله «لقد تركنا المجتمع الجزائري، بتصرفنا هذا أكثر فقرا وفوضى وجهلا وأكثر بربرية مما كان عليه قبل قدومنا»<sup>2</sup>، إضافة لأثارها الوخيمة على الجانب الثقافي بنقص المؤسسات الخيرية، والمدارس<sup>3</sup>، خاصة وأن تلك القرارات لم تكن مقتصرة على الأملاك في مدينة الجزائر بل شملت كل المدن التي احتلت مثل تلمسان، عنابة، بجاية، المدية، قسنطينة وغيرها إضافة للقطاع الريفي، وآخر ما يمكننا قوله أن تدخل السلطة الفرنسية في الممتلكات الدينية هو اختراق الديانة الإسلامية التي وعدت باحترامها، خاصة وأن هذه الأوقاف ليست موروث مادي فحسب بل هي من المقدسات الدينية للمجتمع الجزائري كما بيناه في الباب الثاني والتي احترمتها العثمانيون وقدسوها، عكس ما ارتكبه الفرنسيون في حق هذه الرموز الدينية التي تعتبر من مقومات الشعب الجزائري سواء كانت مساجد وجوامع ومدارس وزوايا وكتاتيب وأوقاف تسببت في توقيف الحركة العلمية في كل حواضر الجزائر وحتى الأرياف، ويمكننا القول إن ما حدث للمؤسسات الجزائرية الدينية وأوقافها يعتبر من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في ظل التحول التي أحدثته قرارات السلطة الفرنسية (العقلانية) النابعة من مختلف الإيديولوجيات السانسومونية، الماسونية، الكاثوليكية، الملكية، البرجوازية التي أشرنا إليها سابقا.

\* - وتمثل القرار في منح أملاك الجبوس كهبة يعني كذلك المستوطنين الأوروبيين الذين لهم الحق في الحصول عليها ولا تتعارض معهم أبدا. لتفاصيل أكثر الرجوع إلى عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر في البداية إلى غاية 1962، دارا لغرب الإسلامي بيروت 1997.

<sup>1</sup> - خديجة بقطاش، "أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي 1830"، مجلة الثقافة، العدد 62، ص. 80.

<sup>2</sup> - (CH)Agéron, L'histoire de l'Algérie contemporaine, série « que sais-je p, u, f » Paris 1977, p. 233.

<sup>3</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق الجزائري، ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 97.

### 3- القضاء في العهد الاستعماري:

تعهد الاستعمار الفرنسي في معاهدة الاستسلام التي وقعها المارشال بورمون 5 جويلية 1830 أن يحترم الدين الإسلامي ويبقي على التشريع القضائي الذي كان موجودا فهل التزمت فرنسا حقيقة بهذا؟ أكيد لا فحسب ما أوردناه سابقا ما كانت هذه الوثيقة إلا حبرا على ورق.

- فقد كان الحكام المسلمون منذ الفتح الإسلامي إلى آخر العهد العثماني بالجزائر، يحترمون القضاة ويراقبون أحكام القضاة ومن ورائه مجلس الشرع الذي يتشكل من جماعة من العلماء لينظروا في الأحكام وما مدى موافقتها للشرع، كما أن القضاء الإسلامي كما سبق وأشرنا قبل مرحلة الاحتلال الفرنسي يهتم بمعالجة القضايا الاجتماعية والدينية المرتبطة ارتباطا مباشرا بحياة المجتمع الجزائري في كل مجالاتها وكان القضاة المشرفين عليه على قدر كبير من العلم والمعرفة والنزاهة والاحترام والاستقامة<sup>1</sup>، لذلك فمن أهم المشاكل التي طرحت على الحكام الإداريين الفرنسيين بداية الاحتلال هو كيفية إدارة الأهالي من جميع النواحي؟ وأهمها القضاء فهل يترك للجزائريين قانونهم المدني والجنائي المستند على الشريعة الإسلامية ويكتفي الاستعمار بالسيادة سياسيا ويقومون بإخضاع الجزائريين للقانون الفرنسي؟ خاصة وأن المجتمع الجزائري بجميع فئاته يحتكم إلى الكتاب العزيز والقرآن الكريم وهو مجتمع متمسك بدينه ومقوماته وعلمائه بما فيهم القضاة.

- وقد حاولت الحكومة الفرنسية في البداية أن تترك للجزائريين قانونهم الخاص وبعدها تطبق عليهم القانون الفرنسي حيث اعتمد الحاكم العام القاضي المسلم في 05 جويلية 1830، غير أنه في تاريخ 9 سبتمبر 1830م أصدر القائد العام للحملة قرار يقضي بتأسيس المحكمة الخاصة بالجزائر، وقرار 1830/10/22 الذي تأسست بموجبه عدة مجالس كما قسمت اختصاصات المحاكم كما يلي: محاكم القضاة العاديين للمسلمين المالكين ومحاكم الأتراك للمسلمين الأحناف ومحاكم الأحرار لليهود وقد كانت هذه المحاكم مختصة بالحقل المدني والإداري والجنائي على السواء وتصدر قراراتها كالسابق بالدرجة القطعية، ولم يحدث هذا القرار أي تعديل في النظام القضائي السابق إلا بالنسبة للاروبيين حيث أنشأت محكمة مدنية على أسس النظام الفرنسي؛ تقضي في المسائل المدنية والتجارية بين الفرنسيين أنفسهم أو الفرنسيين والأجانب<sup>2</sup>، ثم بدأت الحكومة الفرنسية بالتدخل في ميدان القضاء الإسلامي بتأسيس مجلس

<sup>1</sup> - (CH) Roussel, *La Justice en Algérie, Les Trésors Retrouvés de La Revue des deux Mondes*, op. cité, p. 301.

<sup>2</sup> - احسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، ص. 109، 110.

قضائي ففي 10 أبريل 1834م؛ أصدر الوالي العام كلوزيل قرار يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام المحاكم الفرنسية<sup>1</sup> وكان هذا القرار بداية لتضييق الخناق على القضاة المسلمين بإخضاعهم للقوانين الفرنسية وبالتالي فإن إجراء التعيين لا يكون إلا باسم الملك الفرنسي وأداء اليمين أو القسم<sup>2</sup>، من خلال هذا نلمس التحول الذي حدث على مستوى المؤسسة القضائية الجزائرية في ظل السلطة الفرنسية (الدخيلة)، هذه الأخيرة التي جعلت من القضاة مجرد موظفين يخضعون للقانون المدني الفرنسي؛ بعدما كانوا خلال العهد السلطاني علماء لهم مكانتهم الخاصة لا يخضعون في قراراتهم إلا للكتاب والسنة بينما القرارات التي فرضت عليهم هي قرارات مدنية تخالف الشريعة الإسلامية والعرف الجزائري، وقد وصل عدد القرارات ما بين 1830 إلى 1834م إلى حوالي 245 قرار خاص بالقضاء فموجب المرسوم الصادر في 22 جويلية 1834م ثم تشكيل ثلاث محاكم في كل من وهران والجزائر وعنابة، كما وضعت تعليمة أوت 1834م أسس العدالة الأوروبية في الجزائر انطلاقا من ازدواجية درجة التقاضي والتخصص (المدني، والعقابي، والتجاري) حيث أنشأت ثلاث محاكم ابتدائية، ذات قاضي واحد هو قاضي الصلح وقاضي الشرطة في أن واحد في الجزائر ووهران وعنابة، كما أنشأت محكمة تجارية بمدينة الجزائر ومحكمة عليا بهذه الأخيرة أيضا تتكون من ثلاث قضاة ورئيس ومدعي عام ووكيل نيابة وكلهم فرنسيين باعتبارهم مواطنين<sup>3</sup> مع ترك الجزائريين في المحاكم دون إلغاء المحكمة الإسلامية، حيث أبقت تعليمة أوت 1834م المسلمين يخضعون بخصوص المسائل المدنية والتجارية للقضاة المسلمين الذين يعينون من طرف السلطات الفرنسية وأحكامهم تنظر فيها المحكمة العليا<sup>4</sup>، أما الأحكام الشخصية منقسمة إلى قسمين فما يرجع إلى الوقف والنكاح والطلاق والإرث عند المسلمين له قضاة مسلمون على مذهب مالك وبعض المدن يعين لهم قضاة ومفتون من الحنفية، ويجلس معه عدلان للشهادة على الخصوم وينوبه أكبرهما عند تغييره أما المعاملات الجنائية فترجع إلى مجلس مركب من ثلاثة أعضاء فرنسيين ويحضر معهم عضو مسلم وهذا المجلس يشبه مجالس الأحكام في فرنسا<sup>5</sup>.

غير أن القانون الذي يحكم به مترجم بين مختصر الشيخ خليل وبين القانون الفرنسي، وإذا كان

<sup>1</sup> -يشير حمدان أن اول عمل قام به كلوزيل هو إلغاء ما يسمى المحكمة الحنفية وإقرار محكمة الاسرائيليين، المرأة، المرجع السابق، ص. 241.

<sup>2</sup> - (C) Bomtems, *Les Institutions Algériennes de L'Algérie durant La Période Coloniale 1830-1962*, p. 390.

<sup>3</sup> (C) Bomtems, *Ibid*, p-p. 170-172.

<sup>4</sup> - (C) Bomtems, *Ibid*, p. 172.

<sup>5</sup> - محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار، ص. 17، 18.

الخصمان مسلمان فلهما الاختيار بين فصلهما في هذا المجلس أو لدى القاضي المشار إليه، وأما إذا كانت الدعوة عبارة عن جناية بين مسلم وغيره فلا تفصل إلا بالمجالس، كما أن للمجلس حق التحقيق على القاضي فيما يحكم به في نوازل المعاملات وهذا ما هو جار في كل أرجاء الوطن والأکید أن هذا المتحول في الخضوع إلى قوانين مدنية لا صلة لها بالشريعة الإسلامية من أهم التحولات التي مسّت المجتمع الجزائري، وبالتالي وجد الجزائريون أنفسهم يخضعون لقرارات وقوانين وفق مستجدات فكرية إدارية سياسية دخيلة على معتقداتهم وثوابتهم وهنا نتساءل عن علاقة التأثير والتأثر؟ وعن موقف الجزائريين من هذا التحول؟

أما القبائل فيحكمهم القواد والأغوات\* وكان لكل قبيلة قاضيها ومفتيها<sup>1</sup>، وكان في كل دائرة مجلس يسمى مجلس القضاة الأكفاء له صلاحيات في المحاكم الفرنسية وكذا في مجلس الاستئناف يخضع مباشرة لرئاسة قائد المكتب العربي<sup>3\*\*</sup> والقاضي إما أن يكون أحد موظفي المكتب أو خاضعا لمراقبته<sup>4</sup>، وذلك لأن فرنسا حاولت بسط نفوذها عن طريق القضاء فحرصت على اختيار قضاة مخلصين لفرنسا من أجل سير إدارة المكاتب العربية<sup>5</sup>؛ ومن أبرز هؤلاء القضاة قاضي مدينة قسنطينة محمد الشاذلي القسنطيني\*\*\*.

\*- أما بالنسبة لبني ميزاب فهم يتمتعون باستقلالهم التام لا يخضعون لأي سلطة خارجية خلال العهد العثماني حيث كانوا يدفعون للأتراك جباية سنوية مقدارها 12 عبد و12 أمة ولا يحق لأرباب السلطة التدخل في أمورهم، بل يحمون أنفسهم بأنفسهم بمقتضى المذهب الإباضي وقد استمر الوضع على ما هو عليه بعد الاحتلال وذلك من خلال الاتفاق الواقع في 29 أبريل 1835م، بينهم وبين الوالي العام الكونت راندون (Randan)، حيث أصبحوا تحت حماية فرنسا والتزموا مقابل ذلك بدفع خراج سنوي قدره حوالي 450 ألف فرنك قيمته ما كانوا يؤدونه خراجا للأتراك، وقد كان المزابيون يجمعون الخراج بأنفسهم ويبلغونه إلى مركز الحكومة بالأغواط بواسطة وفد منهم، وهذه حالة بني ميزاب من 1835-1882م حيث صرّح الكومندان دايريبي في 22 أبريل 1835 بما يأتي «إنهم يحافظون على عوائدهم القديمة ويحكمون أنفسهم كما يظهر لهم وأن الأغوات الفرنسيين لا يذهبون إليهم» عمر بن عيسى، وكيل الأمة الميزابية في قضاياها الوطنية، ط1، المطبعة العربية في الجزائر، ص-ص، 43-48.

<sup>1</sup> - محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص. 17، 18.

\*\* - حيث جعلت إدارة القضاء الإسلامي تخضع مباشرة لمراقبة تلك المكاتب

<sup>3</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 310.

<sup>4</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 310.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، محمد الشاذلي القسنطيني (1807-1877م)، الجزائر 1974، ص-ص. 15-21.

\*\*\* - هذا القاضي الذي كان قد تلقى علومه بمدينة قسنطينة وأصبح قاضيا مالكيًا تحت وصاية إدارة الشؤون العربية التي كان يرأسها النقيب بواسوني إلا أن تعاون هذا الأخير جعله منبوذا من طرف أفراد أهله كما أشار إلى ذلك النقيب سادي. عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 313.

- إضافة إلى قراري 28 فيفري 1841م\* و26 سبتمبر 1842م اللذان صدرا عهد المارشال بيجو (Bugaut) حيث عرفت تغييرات في هيكله القضاء، فقد نصت تعليمه 28 فيفري 1841م نزع الاختصاص الجزائي من المحاكم الإسلامية؛ وبدأ بتطبيق قانون العقوبات الفرنسي على كافة سكان الجزائر مهما كانت ديانتهم وأصلهم واقتصرت وظائف القضاة المسلمين منذ ذلك الوقت على القضايا المدنية والأحوال الشخصية (بيع، شراء، زواج، طلاق.. الخ)، كما أن جميع القضاة أصبحوا يعينون من طرف الملك الفرنسي وعليهم أن ينطقوا أحكامهم باسم فرنسا<sup>1</sup> كما نص على أن تكون المحكمة العليا محكمة الاستئناف وأنشأت تعليمه 26 سبتمبر 1842م خمس محاكم ذات قاضي واحد، وحولت المحاكم الابتدائية السابقة إلى محاكم جماعية، وأعلنت تعليمه 10 أبريل 1843م أنّ قانون الإجراءات المدنية الفرنسي قابلا للتطبيق في الجزائر كما أنشأت الموثقين والمنفذين وأبقت المحاكم التجارية أما بقية المسائل العقابية فيبث فيها قضاء الشرطة البسيط (قاضي الصلح)، أما الجرح فمن اختصاص المحكمة الابتدائية المدنية، كما أنشأت لقضايا الإجرام أربع محاكم للجنايات متشكلة من القضاة المختصين فقط ولكن دون محلفين، وهكذا كانت العدالة في الجزائر تندمج يوم بعد يوم في العدالة الفرنسية<sup>2</sup> وقد تمثلت الهيكله القضائية فيما يلي:

أ- مؤسسات قضائية فرنسية؛

ب- محاكم للإسلام؛

ج- محاكم ابتدائية.

وهذه المحاكم مهمتها تطبيق قانون العقوبات الفرنسي في حين ألغي تماما القانون الإسلامي الجنائي<sup>3</sup>، وبالتالي فابتداء من 1841م فصلت السلطات الفرنسية بين القضايا المدنية والقضايا العقابية،

\* - وقد ترتب عنها إنشاء المحكمة الملكية بموجب أمر رسمي في 8 فيفري 1841م يقضي بنزع سلطة القاضي في أحكام الجنايات والجرح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية ثم صدر قانون 26 سبتمبر 1842م حول زيادة انشاء المحاكم في المدن التي تم احتلالها ثم صدر قانون اخر في تاريخ 21 جويلية 1864م يقضي بدوره حل النزاعات العقارية والملكية وتسويتها بالقانون الفرنسي وليس القضاء الاسلامي

(CH)Agéron, L'histoire de L'Algérie Contemporaine, p. 62.

<sup>1</sup> - احسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، ص. 111.

<sup>2</sup> - (C) Claude, Les Institution de L'Algérie Durant La Péri-ode Coloniale (1830-1962), p- p. 170-172.

<sup>3</sup> - (Ch. (, Robert Agéron, L'histoire de L'Algérie Contemporaine, P. 201, 202.

فأسندت مهام قمع كل المخالفات والجنح والجرائم والتي حدّدها قانون العقوبات الفرنسي والنصوص الخاصة بالجزائر إلى المحاكم الفرنسية والإداريين والعسكريين، بالمقابل أبقى على العدالة الإسلامية المدنية ولكنها نظمت بشكل مغاير تماما لما كانت عليه فقد ربطت مؤسسات العدالة بمحكمة الاستئناف، وخفضت تعليمة 26 سبتمبر 1842م بمادتها 37 اختصاصات القاضي المسلم وجعلت منه قاضي اختصاص في الوقت الذي وضع فيه قرار 20 أوت 1848م العدالة الأوروبية في الجزائر تحت السلطة المباشرة لوزارة العدل الفرنسية وبالتالي بقيت العدالة تحت سلطة الحاكم العام<sup>1</sup> وقد ربط هذا القرار الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدل، في حين أبقى العدالة الإسلامية تابعة لوزارة الحرية<sup>2</sup>، كما أنّ قاضي التحقيق هو الذي يوقف المتهمين ويجسهم ويطلب الإجراءات بالقدر الذي يرغب فيه ويوقفها إلى مالا نهاية أو يجعلها سريعة ويمكننا القول إن سيطرة هذا الأخير تمتد حتى الدفاع، ذلك أن مهمة المحاماة لا توجد في الجزائر فالمحامون معوضون ب"مدافعين" نوع من الموظفين العموميين ويضيف طوكفيل بأن «الفرنسي الذي يذهب إلى الجزائر لا يفقد فقط ضمانات المحلفين وثبات القضاة الذين يصعب الاحتفاظ له بهم، بل يفقد أيضا ضمانات أخرى كثيرة مهمة. فهو يوقف بلا أمر يجبس بلا إمكانية إعادة نظر في هذا التوقيف، يحال إلى المحكمة بلا تحقيق. يحاكم من عدد صغير من الرجال غير مستقلين ليسوا أحرارا، وإذا أقلت في النهاية من كل هذه الصعوبات والعراقيل بإمكان الحاكم العام بحسب أهوائه أن يتحفظ عليه ويلقي عليه القبض وينفيه من المستعمرة في الأربع والعشرين ساعة الموالية»<sup>3</sup>.

وقد تكون هذه من أهم الأسباب التي ساهمت في رفض الجزائريين لهذه القوانين وعبروا عن رفضهم لها بكل أشكال المقاومة، كما سنيبه في هذا الباب وظل الكثير منها مستقل في قضائه لشيوعه سواء التقليديين أو الطرقيين، بمقتضى عدم خضوعه للاحتلال هذه كانت السياسة القضائية الفرنسية اتجاه مسلمي الجزائر، وكما تحدثنا في الباب الأول فالجتمعات الجزائرية تشكل من عدة فئات من بينها اليهود فهؤلاء بدورهم كانوا يخضعون للمحاكم الخاصة خلال العهد العثماني فهل استمر الوضع على حاله بعد الاحتلال الفرنسي؟ حيث حاول كلوزيل إنشاء محكمة واحدة في 09 سبتمبر 1830م بالعاصمة تهم بالمسلمين واليهود معا غير أنها ألغيت في 22 أكتوبر 1830م، قرر بعدها بضرورة وجود محكمة

<sup>1</sup> - (C) Claude, **OP CIT** , p -p. 170-172.

<sup>2</sup> - (C) Claude, **Ibid.** , p. 76.

<sup>3</sup> - الكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم ابراهيم صحراوي، ص. 88.

يهودية وأخرى فرنسية وإلغاء المحكمة الحنفية<sup>1</sup>، وبالتالي أصبحت المنازعات بين اليهود ترفع أمام محكمة مشكلة من ثلاث أحبار أو حاخامات حيث لا يستطيع هذا القاضي إصدار حكم بالإعدام إلا بموافقة قائد الحملة<sup>2</sup>.

غير أنه وبعد زيارة اللجنة الإفريقية تغيرت سياستها اتجاه اليهود وظهر تيار إدماجهم حيث ظهرت لجنة مختصة عام 1834، اهتمت بإنجاز مشروع تنظيمي ظهر يوم 10 أوت 1834 م هدف إلى إدخال المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي الفرنسي خاصة فيما يتعلق بالاختصاص والتسلسل القضائي<sup>3</sup>، وفي 28 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842 أصدر مرسوم يقر بنزع الحاخامات كل القضايا المدنية والجنايية ولم تترك لهم إلا مهمة إعطاء آرائهم حول القضايا التي تحتاج أن تخرج من القانون الموسوي، وقضت هذه المراسيم على ما يبقي من استقلال اليهود لأنها أصبحت من اختصاص المحاكم الفرنسية وبالتالي ألغيت المحاكم الدينية الخاصة باليهود، حتى أن الحاخام قلما يعطي رأيه حول النزاعات المتعلقة بالحالة المدنية في الزواج والطلاق، ويقول بوضعية «ليس ثمة من اليهود من يثق في الربانة، ولذلك فهم يفضلون المثلث أمام المحاكم الفرنسية»<sup>4</sup>، وبإصدار مرسوم 20 أوت 1848 أصبح القضاء الفرنسي تابع لوزارة العدل ومعه اليهود لأنهم يتقاضون في المحاكم الفرنسية، وبالتالي اندمج اليهود في ظل المؤسسة القضائية الفرنسية بينما احتفظ المسلمون بكامل مؤسساتهم التقليدية.

### 3-1- مهمة القضاة: لقد كان القضاة المسلمين يعملون كما أشرنا سابقا تحت وصاية المكاتب

العربية، ولكل واحد منهم سجله الخاص يقيد فيه يوميا الأحكام التي صدرها والأحداث الواقعة في القبائل ويعرض هذا السجل على رئيس المكتب العربي، كما أنهم ينزلون للأسواق للفصل في الخصومات، فإن استعصى عليهما الأمر يفصل في المسألة من طرف قاضي المكتب العربي أما الاستئناف فيتم بطلب من رئيس المكتب الذي يجتمع مع مجلس القضاة وينظرون في القضية من جديد<sup>5</sup>، أما القضايا الجنائية فتحال للمجلس الحربي بناء على الوثائق المقدمة من طرف رئيس المكتب

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 241، 242.

<sup>2</sup> - (C) Bomtems, Les Institutions Algériennes de L'Algérie durant La Période Coloniale 1830-1962 , P. 372, 373.

<sup>3</sup> - (C) Bomtems, Ibid, P. 375, 376.

<sup>4</sup> - أحمد باي وحمدان خوجة وبوضعية، مذكرات، تعريب محمد العربي الزبيري، ش. و. ط، الجزائر 1973، ص. 182، 183.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، إدارة المكتب العربي والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1849-1871)، ص. 129.



العربي والمسائل المدنية فالرئيس يفصل فيها بكل حرية إما بالسجن أو الغرامة أو الحجز أو التعويض<sup>1</sup>.

لذلك فمن أول المهام التي كلف به ضباط المكاتب العربية، هو دراسة الشريعة الإسلامية لأغراض استعمارية حيث يخضع القضاء للمراقبة المباشرة للمكاتب العربية، فالقاضي إما أن يكون أحد الموظفين في المكتب أو خاضعا لمراقبته<sup>2</sup> مهمته تزويد المكتب بكل المسائل التي تتصل بالقانون الإسلامي<sup>3</sup>.

### 3-2-أسس التنظيم القضائي \*

فمنذ عام 1834م اتضحت الأسس الأولى للسياسة الفرنسية اتجاه القضاء الإسلامي حيث أرادت أن تنظمه على أساس القضاء الفرنسي، إلا أن فرنسا خصت الجزائر بمؤسسات قضائية فرنسية وأصبحت تطبق قانون العقوبات الفرنسي وألغى تماما القانون الإسلامي الجنائي وهذا يعتبر تغيير جذري لقوانين وتشريعات المجتمع الجزائري<sup>4</sup>، أما المسائل المدنية فرييس المكتب العربي يفصل بكل حرية دون الاعتماد على أية قاعدة مسبقة ويعاقب إما بالسجن أو الغرامة أو التعويضات أو الحجر<sup>5</sup>، وهذا حسب رأينا يعتبر تدخلا في أحكام المسلمين لأنه كما سبق وأشرنا في الباب الثاني فالمجتمع الجزائري يخضع في أحكامه لقوانين يستمدتها من الكتاب والسنة أو أعرافه التي يعتبرها جزء من مقوماته الشخصية التي لا يمكنه أبدا التخلي عنها.

### 3-3-نماذج عن بعض القضاة في الجزائر:

لقد حرصت فرنسا منذ بداية الاحتلال كما أشرنا سابقا على جعل أهم شرط لاختيار القضاة هو الإخلاص لفرنسا، منهم القاضي محمد الشاذلي القسنطيني\*\* الذي عمل قاضي بمدينة قسنطينة وهو قاضي مالكي تحت وصاية الشؤون العربية التي يرأسها النقيب بوسوني<sup>6</sup>، وكان يحكم هذا الأخير في

<sup>1</sup> - ( F) Hugonnet, **Souvenirs Dun Chef de Bureau Arabe** , Paris 1858, p. 9.

<sup>2</sup> - F 80, **499 Cercle de Guelma**, Rapport du Mois de Décembre 1851.

<sup>3</sup> - (CH) Richard, **du Gouvernement Arabe et de L'institution Qui Doit L'exercer**, Alger 1848, p. 89.

\* - لكن هذا القضاء الإسلامي ليس الذي يحكم إليه المسلمون بل الذي يرغب المستعمر في تطبيقه لخدمة مصالحه.

<sup>4</sup> - (CH) Agéron, **Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919)**t1. p. u. f 1968 , P. 201, 202.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 317.

\*\* - وبعد استقرار الأوضاع لفرنسا، عاد الشاذلي إليها طالبا الاستقرار وكانت الوظائف الممكنة له لا تخرج عن الإمامة أو التدريس

والقضاء وكلها أصبحت تحت تصرف الفرنسيين لذلك حاول إيجاد عمل من خلال الرسالة التي كتبها السيد لأكجير (lacier)

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله، محمد الشاذلي القسنطيني، (1807-1877)، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص- ص.

قصر الحاج أحمد باي إضافة إلى قيامه بعدة زيارات إلى المحاكم الفرنسية، والمجالس القضائية ليشارك في كيفية تطبيقات وتشريعات القوانين في فرنسا<sup>1</sup>، كما أن هذا الأخير كان يعقد كل مساء جلساته بالمكتب العربي حيث يجلس الكثير من مستمعيه ليشرح لهم ما تستهدفه إجراءات وقوانين ابن الملك الدوق دومال وذلك لجلب الناس للقضية الاستعمارية<sup>2</sup>، والهدف من ذلك هو جلب هذه النخبة إلى القضية الفرنسية لتأثير على أفراد المجتمع من أجل إخضاعهم إلى الأمر الواقع والمحافظة على الوضع الراهن<sup>3</sup>.

مع هذا لا يمكن إنكار وجود بعض القضاة الذين ضلوا أوفياء، لأمتهم ووطنهم منهم المفتي ابن العنابي الذي ظل موضع مراقبة مستمرة من طرف الاستعمار، حتى حيكت له مؤامرة من طرف كلوزيل سجن المفتي بعدها<sup>4</sup> والتهمة الموجهة له هي تدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم الإسلامي العثماني؛ كما هناك حالات أخرى لتحريض ضد الوجود الفرنسي منها قاضي عنابة السيد محمد العزولي<sup>5</sup>.

### 3-4- دور المكاتب العربية في تنفيذ القضاء:

تعتبر القضايا الإسلامية جزءاً من صلاحيات المكاتب العربية وهي بدورها جزء من القيادات العسكرية، فجميع القضايا توكل إلى الضباط يتولون دراستها والبحث عن الحل الأقرب إلى القسط وإلى العدالة ثم يشيرون بها للقضاة الذين يتكفلون بتقديم حيثياتها بنصوص قانونية، ومعنى هذا أن مهمة القضاة لم تكن إصدار الحكم وإنما إيجاد النصوص المساندة للأحكام التي يفرضها الضباط، ويعتبر هؤلاء الضباط أنفسهم أوصياء على الشؤون القضائية وطبعا أحكامهم كانوا يستنبطونها من ثقافتهم ومبادئهم الأخلاقية العربية ومن مفاهيمهم الفرنسية العدل والقانون ولا يعترفون إلا بما ينسجم مع روح العدالة الفرنسية<sup>6</sup>، والدليل على هذا أن الكثير من القضايا كان يفصل فيها ضباط المكاتب العربية حسب أهوائهم دون الاستناد إلى قانون وضعي أو شرعي وبالتالي زادت الأسرة الجزائرية تدميراً على

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 30.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، ص. 256.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 133.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري، ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي (1775-1850)، الجزائر 1977، ص. 33، 34.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، ص. 135.

<sup>6</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 218.

تدمير<sup>1</sup>، وقد ذكر فردنان هيفونيت أحد النماذج من خلال حديثه عنه حالة زواج عرضت على مكتب القالة تمثلت في قضية رجل من قبيلة الساسي وقد تعهد هذا الأخير بتزويج ابنته المسماة يمينة منذ ولادتها لابن من أبناء أحد أصدقائه من قبيلة عسكر وعند بلوغ سن الفتاة 11 إلى 12 سنة وبلغ بالقاسم 15 سنة، أعلن خطوبته عليها فرفضت الزواج منه بينما الأب لم يفرض الزواج على ابنته، حينها عرضت القضية على المكتب العربي هناك وقد تقدم السيد بالقاسم قائلاً مولاي إنني أحد خدامك وأنت تعرفني وها هي الفتاة من قبيلة الساسي ترفض الزواج مني، فهداها رئيس المكتب للسيد بالقاسم ثم بعد ذلك يطلقها<sup>2</sup>، ونلمس من خلال مثل هذا النوع من القضايا أن تعامل هؤلاء الضباط مع المجتمع الجزائري كان من خلال المستوى الفكري الأوروبي الذي يحمل مختلف الإيديولوجيات، كما نلمس تدخل سلطة الدولة الفرنسية في شؤون القبائل في القضايا الاجتماعية من خلال أفكار وأهواء ضباطها، بينما الثابت في المجتمع القبلي أنه كان يحتكم لشيوخه عن طريق القوانين العرفية التي تستند في أغلبها للشرع أو للشيخو الطريقين الصوفيين كما تلجأ بعض القبائل الخاضعة للقضاء والمفتنين المعينين من طرف السلطة العثمانية، كما أنه من أهم الثوابت قبل الاحتلال أن القضاء (السلطة الدينية) تعني جامع الفتوى فهي الممثلة للحكم القضائي وفرنسا بهذا حاولت إدخال تغيير في نسق هذه المؤسسات الدينية التي تعتمد في قراراتها على الشريعة الإسلامية وإحلال القانون المدني الفرنسي حتى وإن اضطرت لاستعمال القوة من خلال مؤسسات إدارية لا صلة لها بالأحكام والقضاء سواء الفرنسي أو الإسلامي. مع هذا فالكثير من الأهالي كانوا يلجأون إلى قضاء المكاتب العربية الذين يتقون فيهم فقد سجل مكتب قالمة مثلاً في شهر جانفي 1848 جملة من القضايا<sup>3</sup> منها:

زواج	طلاق	وكالة	تركات	دية
81	23	03	337	03

- وقد كان الهدف من القضاء عموماً بداية الاحتلال استغلاله كوسيلة حربية من أجل تدعيم قواعد السياسة الاستعمارية بالبلاد<sup>4</sup>.

وآخر ما يمكننا قوله أن تدخل السلطة الفرنسية في السلطة الدينية ومؤسساتها هو مساس بالديانة

<sup>1</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 137.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 137.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 317.

<sup>4</sup> - (CH), Richard, Du Gouvernement Arabe et de L'institution, Que-Dois L'exercer, Alger 1848, p. 49.

الإسلامية التي وعدت باحترامها وأن تدخلها في الأوقاف والقضاء والمساجد والزوايا، هو نوع من التنصير الذي تعددت أشكاله ومظاهره وقد ارتأينا أن نتحدث عن قوة الحصانة التي يمنحها الدين الإسلامي للشخصية الوطنية من أجل الصمود والبقاء، أمام الهزات العنيفة التي تعصف بها من حين لآخر في خضم الصراع العنيف الدائر بين الثقافات والحضارات، وتعتبر فترة الاحتلال أكبر امتحان لتماسك بنية المجتمع الجزائري ومن ثم يمكننا أن نلمس بقوة أكبر محك للحصانة الدينية للشخصية الجزائرية في الصراع الطويل الذي دار بين الأصيل والدخيل على الساحة الوطنية فكيف تم ذلك الصراع؟ وما هي فاعلية الحصانة الدينية للمحافظة على الشخصية الجزائرية بكل خصائصها المتميزة في شخصية المستعمر الدخيل؟ وهل ستحافظ المؤسسات الدينية على نسقها الاجتماعي رغم التحولات التي حاولت فرنسا تطبيقها على مختلف المؤسسات الدينية، وفق قوانينها المدنية والأفكار التي حملها ضباطها؟ أم أنّ هذه المؤسسات برئاسة شيوخها سوف تحافظ على نسقها الاجتماعي حتى وان اضطرت لاستعمال القوة فهل حدثت مقاومة وحفاظ على الذات أم حدث ذوبان وزوال للقديم.

#### رابعا- السياسة الاستيطانية:

راود إدارة الاحتلال الفرنسي فكرة تقليص عدد المجتمع الجزائري منذ بداية الاحتلال وذلك من أجل إعادة بناء جزائر فرنسية، وقد كانت هذه السياسة الاستيطانية واضحة المعالم منذ بداية الاحتلال، حيث حكمت بوجود نوعين من المؤسسات بالجزائر أثناء الفترة الكولونيالية وهي نفس الاعتبارات التي فرضت وجود نوعين من السكان فالسكان الموجودين بالجزائر خلال فترة الاحتلال لم يكن ينظر إليهم أنهم مواطنون من درجة واحدة<sup>1</sup>، وهذه النظرة طبعا ليست مستمدة من الإيديولوجيات والاختلاف الثقافي والديني فقط بل هو عمل مؤسسي كذلك كما سبق وأشرنا مهيكلا من طرف السلطة الحاكمة، لأن المواطنة كما تعرف في علم السياسة والقانون هي الالتزامات والحقوق التي يحددها القانون على جميع السكان بالتساوي بغض النظر عن الدين والجنس واللون واللغة فالسكان في الجزائر أصبحوا بعد الاحتلال ينقسمون إلى مجموعتين الأولى هم أصحاب الأرض أي الجزائريين الذين أصبح يطلق عليهم الأهالي ولفظة الأهالي يحط من قيمة الشخص وكأن أهل البلد غير مؤهلين لممارسة المواطنة ويمكن أن تعتبر هذا من بين أهم التحولات التي طرأت على واقع البنية الاجتماعية في الجزائر فهم أبدا لم يتعرضوا لمثل هذا الاحتقار والحط من قيمتهم الاجتماعية فكل فرد كان يحظى بمكانته سواء من

<sup>1</sup>-مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1983م، ص. 28 ،

خلال انتمائه القبلي أو الأسري في ظل الحكم العثماني الذي احترم خصوصية المجتمع وأبقى الأوضاع على ما هي عليه كما وضحنا في الباب السابق، أما المجموعة الثانية فتشمل الأوروبيين الذين ينحدرون من أصول اجتماعية متواضعة ومحدودة التعليم، بالإضافة لأفراد الجيش الذين تزاخوا على القدوم إلى الجزائر ووفق السياسة الاستيطانية الاغرائية التي عرضتها عليهم حكومة الاحتلال، وقد توالى مشاهد قدوم جحافل المعمرين وهم يجرون ذبول الفقر والانهلال مكونين النواة الأولى لما يسمى فيما بعد بمجتمع المعمرين كحالة سكانية ستحاول تدريجيا توسيع قاعدتها الاقتصادية وتأكيد مطالبها السياسية أمام مقتضيات السلطة الفرنسية الأم، كما حاولت هذه الفئة شرعه مجتمع المعمرين الذي بدأت مقوماته الديمغرافية والاثنية والإدارية تتكامل تدريجيا جاذبة إليها الجماعة اليهودية الجزائرية التي صارت جزءا لا يتجزأ من مجتمع المعمرين ودعامة من دعائم توسعه<sup>1</sup>، حيث اتفقت أغلب الكتابات أنهم من أوائل الذين رحبوا بالاحتلال الفرنسي وقد عملوا للحفاظ على حياتهم وترتيب أمورهم بما يتناسب والحالة الجديدة<sup>2</sup>، حيث صرح قائد الطائفة اليهودية نفسه بقوله «نحن ندافع عن أنفسنا بدفاعنا عن فرنسا»<sup>3</sup>، وكان موقفهم هذا هو نفسه في وهران وقسنطينة ومعسكر فيهود معسكر عند سقوط المدينة عام 1835 كانوا الوحيدة المتبقين عندما أعطى الأمير الأوامر لإخلائها<sup>4</sup>، وقد قال عنهم أحمد باي « ولقد علمت أن اليهود قد اغتنموا أوقات الاضطراب والفوضى التي لا بد منها أثناء جميع الهجمات ليستولوا على الأشياء الثمينة التي كانوا يعرفون أمكنتها، ومن جملة من نهبوا ابن عيسى فإنه قد فقد كل ما يملك تقريبا»<sup>5</sup>، وكان قبول اليهود للوجود الفرنسي سببا في اندماجهم في المجتمع الاستيطاني لذلك شهدت وضعيتهم الاجتماعية تحسنا وكان يمارسون الحرف التجارية الصغيرة والصناعة التقليدية تمثل مصدر الرزق الأساسي للأغلبية مثل الخياطة الطرز وتصليح الساعات النحاسية والصياغة، حيث سيطرت خلال هذه الفترة العائلات اليهودية الغنية على العديد من أنواع التجارة واختفى الحي اليهودي وتحلت التجارة

<sup>1</sup> - محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ص. 191.

<sup>2</sup> - سيمون بيفايير، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص. 89.

<sup>3</sup> - عيسى شنوف، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، ص. 83.

<sup>4</sup> - محمد بن الأمير، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص. 248.

<sup>5</sup> - أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، مذكرات، المرجع السابق، ص. 76.

\* - ومن أهم العائلات اليهودية الجزائرية التي ساعدت على احتلال الجزائر ماكور باروخ، لويزو، زاكوتو، العارنيجا، سينفورونو، بوشعرة، بوجناح، وكوهين بكر، أحمد محجر، يهود العرب، مجلة الهدف magazine

اليهودية عن طابعها الشرقي من أجل أن تكتسب طرق الممارسة الفرنسية<sup>1</sup>، والذي يشجعهم على ذلك هو اشتغالهم بالتجارة حيث إن السلطة الفرنسية تمنح الامتيازات وتوفر الحماية لكل أقلية مستعدة للتعامل معها على حساب السكان<sup>2</sup>، وبذلك أصبحت أسرة بكري ذات نفوذ كبير وأصحابها من أصحاب الرأي المسموع لدى القادة الفرنسيين، وموضع استشارة في كل كبيرة وصغيرة في شؤون البلاد<sup>3</sup>، حيث أصدر في 16 نوفمبر 1830 قرار يقضي بتعيين أحد أبناء بكري اليهودي في منصب رئيس الأمة اليهودية<sup>4</sup>، حتى أن جاكوب بكري أصبح أحد مستشاري الجنرال دوبرموت ومن المؤثرين في سير القرارات التي يتخذها الجنرال<sup>5</sup>، فبفضل قرار 09 جانفي 1831 أصبح اليهود يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها العرب على حسب قول الفرنسيين حيث قضى بإنشاء المجلس البلدي بالعاصمة والمكون من سبعة أعضاء من العرب واثنان من اليهود، إضافة لسماح الفرنسيين بالمشاركة في الغرفة التجارية المكونة من خمسة أعضاء فرنسيين واثنان من اليهود<sup>6</sup>، كما أن اليهود وصلوا إلى مراتب عالية خلال الحكم الفرنسي فقد ظهروا كمتترجمين وسماسرة وكذلك وسطاء سياسيين<sup>7</sup> حيث لعبوا دورا بارزا في الوساطة السياسية بين القادة الفرنسيين والجزائريين والمعاهدات حتى تمكنوا من الحصول على امتيازات كثيرة لاحتكار التجارة من أشهرها التافنة 30 ماي 1837 والتي نمت بوساطة بن دوران الموسوي والأمير وييجو، والأكد أن موقف اليهود كان دوما مبنيا على قناعة شخصية ودوافع تجارية ومادية وليس هذا بالجديد عنهم أن يتبعوا مصالحهم أينما كانت ومهما كانت الطرق الموصلة إليها وقد اعتبروا أن احتلال الجزائر عهد جديد يحمل رسالة حضارية مستوحاة من مبادئ الثورة الفرنسية فقد رأوا أن الفرنسيين قد قدموا الكرامة الإنسانية لليهود لذلك أصبحوا مرافقين ومدافعين عن السلطة الجديدة<sup>8</sup>.

كما هدفت السلطة الاستعمارية (العقلانية) أن تكون هذه الطائفة عوناً لها في تحقيق أهدافها

<sup>1</sup> - (A) Richard, **Les Juifs d'Algérie au Lendemain de L'indépendance Extraits du Arve Les Accord D'evion**, editor casbah, Alger 19997, p. 108.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص. 370.

<sup>3</sup> - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج. 1. دار البعث، الجزائر، 1991، ص. 130.

<sup>4</sup> - صمويل اينجر، اليهود في البلدان الإسلامية، ترجمة: جمال الرفاعي، رشاد الشامي، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص. 349.

<sup>5</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 216.

<sup>6</sup> - (A) Chouraki, **Les Juifs d'Afrique du Nord, Narchi Vers L'occident**, P. U. F, 1952, p. 36.

<sup>7</sup> - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار المعارف، ط. 2، الجزائر 1963، ص. 139.

<sup>8</sup> - (A) Chouraki, **IPID**, p-p. 89- 99

الاستعمارية والتجارية في الجزائر وذلك لاهتمامها بتنظيمها، حيث غير القانون الفرنسي وضع الطائفة اليهودية<sup>1</sup> واعتبره أمة يهودية مثل الأمة المسلمة وبهذا ألغى قانون الذمة الذي كان يخضع له اليهود خلال الحكم العثماني، كما حاولت إشراكهم في كل التنظيمات الإدارية، ونلمس ذلك منذ عهد ديرمون (Debormont) فعند إنشائه للجنة البلدية لتسيير شؤون المدينة جعل أعضائها من اليهود والمسلمين على السواء<sup>2</sup>، إضافة لإشراكهم في اللجنة المالية برئاسة دينيه (Denie)، كما أصدر برترين (Berthezene) قرار في تاريخ 21 جوان 1831 يقضي بإنشاء مجلس عبري ( Consiel Hébraïque) حيث تعين رئيس الطائفة من طرف القائد لمدة عام، ومن مهامه الإشراف على الشرطة ومراقبة يهود المدينة، أما المجلس العبري فهو مسؤول عن جمع الضرائب ودخل ونفقات الطائفة<sup>3</sup>.

وقد أرادت الحكومة الفرنسية تطبيق نظام البلديات الفرنسية بعد ثورة 1848م، الذي يعتمد على الانتخابات غير أن التجربة فشلت، وبتاريخ 16 أوت 1848 أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قرار أرادت من خلال تطبيق النظام البلدي الموجود في فرنسا بالجزائر إذ أصبح أعضاء المجلس يعينون عن طريق الانتخاب وأصبح اليهود والمسلمين ناخبين ومنتخبين لكن بشروط صعبة وقاسية<sup>4</sup>.

ونلمس من خلال ما سبق أن الطائفة اليهودية عرفت عدة متغيرات خلال العهد الفرنسي، حيث نجحت السياسة الفرنسية في القضاء على العديد من النظم التقليدية اليهودية في الجزائر وفرضت مكانها تنظيمات فرنسية، كما أتاحت لليهود فرصة للاندماج في الإدارة الفرنسية مدخلة عدة تعديلات في إدارة تسيير هذه الطائفة وذلك بإلغائها قانون أهل الذمة وتدخلها في تنظيم القيادة اليهودية كما حددت سلطات رئيس الطائفة ومدة تعيينه، كما أدخل نظام الترشيح لتوظيفه وتشكيل مجلس عبري لمساعدته وقد تقلصت مهامه إلى أن ألغى المنصب نهائيا ونقلت مهامه إلى المساعد اليهودي لرئيس البلدية، وبهذا تكون أوضاع اليهود قد تغيرت تماما في ظل الاحتلال الفرنسي حيث تم إدماجهم في المجتمع الفرنسي (المستوطنين)؛ وتعتبر هذه من أهم المتغيرات التي صحبت التنظيمات الفرنسية وعلى كل حال فقد تسبب الاحتلال الفرنسي للجزائر في زعزعة وانحيار التنظيم القديم ليهود الجزائر، كما عرف المجتمع اليهودي في هذه الفترة تغييرات أهمها الزيادة العددية التي كانت نتيجة للمواليد والهجرات

<sup>1</sup> -ملحق رقم 21

<sup>2</sup> - (C) Botent, **Manuel des Institutions**, T1, Edition Cujus, P. 269.

<sup>3</sup> - (M) Franque, **Lois de L'Algérie du 5 juillet 1830 au 1 Janvier 1841**, Vol1, Arred Editeur, Paris, 1841, P. 15.

<sup>4</sup> - (C) Botent, **Manuel des Institutions**, T1, P. 272.

كما ظهرت مظاهر الاندماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لليهود في المجتمع الفرنسي، وبالتالي انفصلوا عن المسلمين الجزائريين وتحولوا إلى جماعة بشرية مستوطنة في وطنها حالها حال بقية المستوطنين، وذلك لأنّ السياسة الفرنسية منذ الوهلة الأولى عملت على فك الصلة بين اليهود ومجتمعه ووطنه وربطته بوجودها، فقد عملت السلطة الفرنسية (العقلانية) بتركيز شديد على زعزعة كل التنظيمات والمؤسسات التقليدية للمجتمع اليهودي وعلى إحداث القطيعة بينهم وبين المسلمين ولذلك شهدت علاقتهما خلال الأربعين السنة الأولى من الاحتلال تغييرا ملحوظا سادته جو من التوتر بين الطرفين.

كما تمثلت سياسة التعمير الفرنسية لإسكانهم إغراء هؤلاء المستوطنين<sup>1</sup> بالاستيلاء على أراضي الأهالي من طرف المعمرين وهو على رأي الأستاذ صالح فركوس «اعتبر الفرنسيون ذلك تعميراً وهو في الواقع تدمير وسموه كذلك استيطان وهو في الأصل استكثار في الأرض بغير حق»<sup>2</sup>، أما طوكفيل فيرى أنه بإحلال السكان الأوروبيين في إفريقيا فالحرب ستكون أكثر سهولة، وأقل تكلفة وأكثر حسماً لأنهم سيكونون قاعدة صلبة لعمليات الجيش الفرنسي<sup>3</sup>، وقد استهدفت هذه العملية الاستيطانية تجريد القبائل من أراضيهم مع تجنب حالات الغضب وسخط الأهالي<sup>4</sup>، وكان هذا المتحول لمس البنية القبلية الجزائرية فالأرض بالنسبة له وكما وضعنا في الباب السابق هوية أكثر منها مادي، وبالتالي بدأ الصراع بين شعب يحاول التمسك بهويته وثوابته وبين سلطة أجنبية تحاول تطبيق إيديولوجيات وأفكار هي دخيلة على مجتمع بسيط لا يؤمن إلا بما وجد في الكتاب والسنة من خلال شيوخته سواء التقليديين أو الروحيين، كما تميزت السياسة الاستعمارية الاستيطانية بثلاث اتجاهات سياسة الإخضاع (Ia domination)، سياسة الإدماج (Assimilation)، وسياسة الاستقلال الذاتي (autonomie) وبناء على هذا ففرنسا قامت بإحلال قوة أجنبية في الجزائر بتكريس مشروع منظم عن طريق هجرة المستوطنين<sup>5</sup>، أي بإتباع سياسة الإخضاع القائمة على المصادرة للشعوب الضعيفة وذلك لأنها أرادت استعمار الجزائر اجتماعيا واقتصاديا وثقافياً<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>-ملحق رقم 22.

<sup>2</sup>-صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية وإدارة الاحتلال الفرنسي، ص. 154.

<sup>3</sup>-الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي، ص. 61.

<sup>4</sup> - (Ch.) Richard, du **Gouvernement Arabe et de L'institution , que-doit L'exercer**, p. 69.

<sup>5</sup> - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، المرجع السابق، ص. 25.

<sup>6</sup> - حميدة عميراي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ص. 31.



وقد حاولت فرنسا تطبيق نظام إبعاد عنيف ضد الأهالي مع الاحتلال التام وتوطين الأوروبيين بسرعة، ففي رسالة للجنرال جيرار (Gérard) إلى المارشال كلوزيل (Clauzel) 30 أكتوبر 1830 قال فيها «يمكن تحويل النتيجة إلى مستوطنة واسعة وإبعاد القبائل المتمردة منها»<sup>1</sup>، حيث لجأت إدارة الاحتلال وبداية من عهد كلوزيل إلى اتخاذ عدة إجراءات قمعية خطيرة ضد المجتمع الجزائري هدفت إلى إغراء المستوطنين بغية تهجير أكبر عدد ممكن عن طريق تسهيل الهجرة للجزائر ومنحهم امتيازات حرة أطلقت عليها إدارة الاحتلال التنازلات الجانية<sup>2</sup>، كما أعلن الجنرال كلوزيل بعد وصوله إلى مدينة الجزائر في 9 أوت 1835م ما يلي «... يجب أن تعلموا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، ذلك انه لا يمكن أن نغرس العروق إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط»<sup>3</sup>، حيث أصدر قرار 21 سبتمبر 1830م الذي يبيح مصادرة أملاك الوقف وأملاك المؤسسات الدينية والثقافية والخيرية وأملاك البايك أو أملاك الدولة العثمانية<sup>4</sup>، وقد قام هذا الأخير بفتح خط بحري أسبوعي بين مرسيليا والجزائر بالبواخر البخارية التي تقطع المسافة في 54 ساعة، كما قام القناصل الفرنسيون بنشر إعلانات بكل العواصم الأوروبية تحت الشبان الأوروبيين على الهجرة إلى فردوس الجزائر، حيث توجه الكثير منهم إلى الجزائر وقد وصل عددهم في ستة أشهر الأولى من الاحتلال ثلاث آلاف مهاجر إسبانيين وإيطاليين ومالطيين، كما أفرغت فرنسا إصلاحات الأحداث من نزلاتها وأرسلتهم إلى الجزائر حيث بلغ عددهم 4500 نزيل<sup>5</sup>، وقد فتحت فرنسا أبواب الجزائر أمام المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين على السواء وكان عدد المهاجرين الفرنسيين أقل من المهاجرين الأوروبيين، فسنوات 1839-1847 تعتبر فترة هجرة أوروبية إلى الجزائر للاستيطان<sup>6</sup>، حيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1839 حوالي 25 ألف أوروبي من أصلهم 11 ألف فرنسي\*، 27 ألف سنة 1846<sup>1</sup>، أما عام 1847 فقد بلغ 47 ألف منهم 32 ألف من أصل أوروبي

<sup>1</sup> - (A) des joleret, **La Conquête de Alger Politique**, colonisation commerce, chez Dufart libraire , Paris 1837, p. 9.

<sup>2</sup> - بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930، ص. 114.

<sup>3</sup> - الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ش. و. ن، ت، الجزائر 1971، ص. 360.

<sup>4</sup> - (D) Sari, **La Dépossession des Fellahs**, SNED Alger. 1975. p. 9.

<sup>5</sup> - عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص. 474.

<sup>6</sup> - أديب حرب، التاريخ الإداري والعسكري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 600.

\* إلى جانب الفئات السابقة الذكر، كان هناك فئة أخرى أطلق على أصحابها القفازات الصفراء (les colons en gant jaunes) والتي تركت العاصمة واستوطنت الساحلية وقامت بزراعتها، وقد أطلق عليها السفاح بيجو أصحاب القفازات المدبوغة والقبعات الحريرية، وهذه الفئة كانت في السابق مؤيدة للملك شارل العاشر لكن بعد إطاحته 1830 عارضته وعارضت الملك لويس

(إيطالي وألمان ومالطيين وسويسريين<sup>2</sup>، ويمكننا القول إن السبب في تشجيع الهجرة كذلك لمختلف الأجناس الأوروبية هي الإيديولوجيات المختلفة التي جاء بها الضباط الفرنسيين المتمثلة خاصة في الماسونية والرومنتيكية؛ وأنه لم يكن لدى فرنسا خلال القرن 19 العنصر البشري الكافي الذي يمكنها من احتلال إفريقيا الشمالية لوحدها، لذلك كان من الضروري أن تستعين بالأجانب الأوربيين لتعمير الجزائر؛ وهذا ساعد في جلب الكثير من العائلات برمتها والطلبة والمثقفين والمحامين والقساوسة وحتى المغامرين الذين غادروا مثل ريناميا وبافير ولوديشي دوباد نحو ميناء لوهافر بفرنسا، وقد شهد الرحالة الألماني ولهام شيمبار الذي أقام في الجزائر ما بين سنتي 1831-1832م بذلك حيث تحدث عن أساليب تهريب الألمان إلى الجزائر «أن المعلومات التي استقيتها من مصادر مختلفة تكاد تقنعني تماما أن الفرنسيين قد نصبوا رجالا وعمالا لهم في ميناء لوهافر قصد تهريب الألمان المهاجرين من بلادهم إلى الجزائر، وقد أكد لي ذلك أحد المتعاملين مع السلطات الفرنسية الذي كان مقيما في لوهافر خصيصا لهذا الغرض كمسافر ألماني ثم وجد هذا الشخص نفسه في الجزائر، حيث التقيت به ووضعت في خدمتي لكن طرده مضطرا بعد 8 أيام «كما أنه من المؤكد أن أغلب المهاجرين الألمان كانوا يغادرون بلادهم بحثا عن مستقبل أفضل خارج وطنهم، فمند 1832م خصصت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر للمستوطنين الألمان مقاطعتي هامتين في ضواحي مدينة الجزائر وهما القبة وإبراهيم باشا، علما بان الفرنسيين حتى هذا التاريخ لم يسيطروا نفوذهم إلا على مدينة الجزائر وضواحيها فقط<sup>3</sup>، وبمجيء اللجنة الفرنسية 1833م لتقوم بتحقيق في وضعية المناطق المستعمرة وجدت في الجزائر حوالي 8000 أوروبي أي حوالي 70% يقيمون في مدينة الجزائر وضواحيها، وبناء على هذه الوقائع جاءت تعليمة 22 جويلية 1834م التي أعلنت المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية أملاكا فرنسية في شمال إفريقيا»<sup>4</sup>.

---

لذلك توجهت للجزائر بهدف جلب أكبر عدد ممكن من العائلات الفرنسية الراغبة في الهجرة للجزائر وهذه الفئة هي التي وضعت الأسس الأولى لما اصطلح عليه بالجزائر الزراعية خاصة على مستوى سهل متيجة منهم توناك فيلناف وارغستان فيلار، حيث صرف هذا الأخير مليون فرنك على شراء العقارات والأمالك في الساحل مثل (منطقة القبة و بئر مراد رايس وتقصرين و خصصها لاستيطان الأسر الفرنسية. لمزيد من التفاصيل حول التركيبة الاجتماعية للمستوطنين عد إلى:

Lardillier, *Le Peuplement française en Algérie Edition Atlanthrope*, parie 1992.

<sup>1</sup> - بسام العسلي، الامير خالد الهاشمي الجزائري، دار النقاش، ط. 2، لبنان 1984، ص. 220.

<sup>2</sup> - Baudicour, *Histoire de La Colonisation de L'Algérie*, Paris 1860, p. 345. Et P Azan, *L'expédition D'Alger 1830*, Paris, 1929, p. 156.

<sup>3</sup> - عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر 1995، ص- ص. 62 - 66.

<sup>4</sup> - (R) Estoublon Adolphe, *Le Febvre Code de L'Algérie*, Jourdan, librairie, éditeur Alger, 1896, P. 6, 7.

وبهذا شجعت هذه التعليمات الأوروبية على الابتعاد عن ضواحي مدينة الجزائر، وهذا لان فرنسا لن تتخلى عنهم لهذا استقر بعض أصحاب رؤوس الأموال في ضواحي مدينة الجزائر، وتدخلت الإدارة بجدية أكبر وذلك بإقامة أول مستوطنة في بوفاريك 1836م وزعت على القادمين إليها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث هكتار إضافة إلى أحواش أخرى مجاورة لبوفاريك وهي ويعقوب، حواس، وبوراس<sup>1</sup>، غير أن هذه المحاولة الرسمية فشلت بسبب عجز هؤلاء الأوروبيين عن مقاومة الملاريا والمناخ الجديد هذا من جهة إضافة للمقاومة الشديدة من طرف أصحاب الأراضي<sup>2</sup>، هذه التجربة الفاشلة جعلت الإدارة الاستعمارية تتجه إلى تشجيع الاستيطان الحر، وذلك ببيع أراضي الدومين (أراضي الدولة) التي تكونت من أراضي البايلك والوقف والمصادرة، وبهذا الأسلوب حصل بعض المهاجرين على أكثر من 45000 هكتار خلال سنة 1837م، مع هذا فسياسة الاستيطان الريفي لم تعرف تطورا ملحوظا مثل ما عرفته المدن وذلك بسبب المقاومة الجزائرية خاصة مقاومة الأمير عبد القادر في تلك الفترة، حيث استقر المستوطنين بعدة مدن منها الجزائر ووهران عنابة وبجاية ومستغانم وسكيكدة وقسنطينة... الخ، وذلك في فترة 1839م وهي السنة الأخيرة لفترة الاستعمار الجزئي وقد بلغ عدد الأوروبيين المقيمين بالمدن 25 ألف أي 90% وقد أشارت هذه الإحصائيات إلى أن 41,5% فرنسيون، 32% اسبان، والباقي انجليز وإيطاليين وغيرهم، وبعد فشل سياسة الاحتلال الجزئي 1838م انتهجت سياسة جديدة هي الاستعمار الكلي للبلاد واختارت بوجو لتطبيقها في 20 ديسمبر 1840م<sup>3</sup>، وقد هدفت سياسة بوجو (Bugaud) للحصول على أراضي كل الجزائريين الخصبة وهو بهذا طبق الفكر الماسوني حيث صرخ في غرفة النواب في 14 ماي 1840م قائلا «يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة دون الاستفسار عن أصحابها»<sup>4</sup>، لذلك رأى بوجو أن الاستيطان مهمة عسكرية يحققها «المستوطنون العسكريون أو المدنيون المنظمون عسكريا»<sup>5</sup>، ومن أهم النتائج التي حققها بوجو هي إنشاء مستوطنة مدنية، وإضافتها إلى مستوطنة عسكرية، حيث أصدر قرار 12 أبريل 1841م ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 15 ألف من الفرنكات يمكنه أن

<sup>1</sup> - (D) Rgymoff , **Enquête Sur Les Résultats de La Colonisation Officielle 1871-1895** , t. 1alger1905, p. 18.

<sup>2</sup> - (M) Egretaud , **Réalité de La Nation Algérienne** , 2édition. Ed serial Paris 1961, p. 75.

<sup>3</sup> -صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. 13، 14.

<sup>4</sup> - (M) Egertaut , **Réalité de La Nation algérienne**, p. 89.

<sup>5</sup> -صالح عباد، المرجع السابق، ص. 15.

يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار ومسكن.

كما عبر بيجو (Bugaud) عن الاستيطان سنة 1840 أمام البرلمان بقوله «الاستيطان يحافظ على الاحتلال ويجر تدرجيا الجيش ويجب البحث في كل مكان عن المعمرين وجلبهم من دول الجوار، كما أكد أمام سكان الجزائر»<sup>1</sup> و بأن الاحتلال سيكون عقيما دون الاستيطان<sup>2</sup>، وقد صرح بيجو أن "الاستيطان العسكري هو أفضل وسيلة وأسرعها وأكثرها فعالية وأكثرها اقتصادا"<sup>3</sup> وقد حاول هذا الأخير إشراك القوات العسكرية مع حركة الاستيطان باستغلال الجزائر واستخدام الكتائب في إنشاء القرى الجديدة للمستوطنين القادمين من أوروبا وتشجيعهم على زراعة الأراضي المجاورة لمعسكراتها وقد أنشأت عدة مراكز للاستيطان في الأراضي التي صودرت من الجزائريين، وتشجع الجنود الفرنسيين على البقاء فيها بعد إتمام خدمتهم كما أحضر لهم بعض البنات اليتيمات واللقيطات التي كنا في رعاية المؤسسات الدينية في طولون وجنوب فرنسا وزوجهم منهم... إلخ وكان عليهم العمل بصفة جماعية لكن هذه الطريقة العسكرية والاشتراكية لم تنجح، ومن ثم ففكرة بوجو تمثلت في إنشاء مراكز التعمير العسكري بآت بالفشل، إذ أنه من بين 800 رجل مرتقب هناك 63 فقط قبلوا بتجريب المغامرة، أما المحاولة الثانية فتمثلت في إنشاء قرى ومزارع جماعية أين يعمل العسكر لمدة 3 سنوات بصفة جماعية ومشاركة لكن بعد سنة من التجربة، وقد طلب البعض إنهاء العمل المشترك للفرد واقتسام المجهود والمردود فيما بينهم حيث تم تجريب هذه الطريقة في بني مراد وفوكا والمعلمة<sup>4</sup>.

أما لاباست (Lapasset) فقد حاول تطبيق المشروع الاستيطاني من خلال مشروع إقامة القرى الأهلية؛ وذلك باستخدام المسلمين بدل الأروبيين ففور وصوله إلى تنس 1845م قام بمساعدة بعض المستفيدين الذين شاركوا في بناء منازلهم الخاصة ببناء قرية على قطعة أرضية مساحتها 100 هكتار، جمع فيها ثلاثة وثلاثون عائلة وقام بتنظيمها وفقا لنظام الزمالات<sup>5</sup>، وقد اقترح بعد ذلك فكرة تطبيق خبرته

<sup>1</sup> - (A) Noushi, **Enquête Sur Le Niveau de Vie des Populations Rurales Constantinoises à La Conquête Jusqu' à 1919**, Paris, 1961, p. 268.

<sup>2</sup> - (T) Bugeaud, **La Colonisation Officielle de 1871 – 1895**, S. E. G. M, Paris 1829, p. 10.

<sup>3</sup> - « Réponse du maréchal duc d'Isly à la note de juchaut de Lamoricière sur la colonisation de l'Algérie », in **Revue de l'Orient** ; (bulletin de la société orientale de Paris, mai -aout 1845, p. 162.

<sup>4</sup> - (T) Bugeaud, **L'Algérie**, Denty et Bastide , Paris 1842, p. 76.

<sup>5</sup> - (F) Lapasset , **Mémoires Sur la Colonisation Indigène et la Colonisation Européen**, Rubos Frère Paris 1848, p. 8.

على كامل التراب الجزائري وأصبح أول منظر للاستيطان الأهلي بإقامة مراكز استيطانية من سكان القبائل التي لا ينبغي اخضاعها لتحويلات، إلا لأغراض أمنية كما أن مبدأ هذه القبيلة ظل خاضعا لفكرة التجمع على الرغم من اعتبار لاباست (Lapasset) هذه الاخيرة كمزرعة واسعة مثالية؛ وكتب في هذا الصدد أنه لا ينبغي أن نسعى إلى ادارة المسلمين كما نرغب نحن بل كما يودون هم، ولا يجب أن نطبق أخلاقنا ومؤسساتنا كدواء عالمي على الجميع<sup>1</sup>، وقد أدت وجهة النظر هذه إلى اقتراح وضع ادارة خاصة بالمسلمين اي اقامة نظام إداري حكومي مدني وعسكري كان قائما سابقا في الجزائر تحت حكم الاتراك كنظام المخزن غير أنه حسب والسين استرهازي (w.Esterhazy) لم يحتفظ الفرنسيون بفكرة المخازن حيث كتب في هذا الصدد "لم يفهموا حكمته ولا مرماها بتهاون لا يغتفر واهانة غير عقلانية لتقاليد الماضي فبدلا من السعي أولا إلى الاستفادة من الشعب العربي كما تقدم الينا بتركيبته الخاصة التي منحت كل الحرية لفكره وأخلاقه اعتقدنا أننا لن نستطيع استغلاله الا بتأطيره وفقا لنظامنا وبالسعي إلى ادماجه بصورة مفاجئة دون اعداد مسبق"<sup>2</sup>.

كما جلب المشروع الاستيطاني في الجزائر العديد من أتباع السانسييمونية وتمثلت المجالات الرئيسية التي نبع فيها هؤلاء ضمن الاطار الاستعماري في الأشغال العمومية والسكك الحديدية واستكشاف الجنوب ودراسة المغاور والتعليم والمجال المالي<sup>3</sup>، حيث وضع السان سييمونيين مشروعهم الاستيطاني الخاص في اطار ميّزه العداء بين العسكريين والكولون فقد كلف المهندس السانسييموني بوارال (poirel) بتدعيم حاجز الامواج بميناء الجزائر العاصمة الذي كان في حالة متدهورة فترع نظام المكعبات الخرسانية الاصطناعية التي يتم غمرها في الماء لتشكيل دعامة للأرصفة قاوم بورال بقوة ونجح في جعل ميناء الجزائر العاصمة ميناء تجاريا ضد نصيحة منافسيه الذين أيدوا فكرة انشاء ميناء عسكري وفي 1837 وضع أول مشروع شامل لمدينة الجزائر<sup>4</sup>؛ كما التزم السانسييمونيين في الجزائر بالاهتمام بالطرف الآخر من خلال التقبل الكامل لاختلافه الاجتماعي والثقافي وبالعامل على التعرف عليه من خلال دراسة تاريخه على عكس الكولون الذين استنكروا السكان فقد حاول السانسييمونيين التقرب إلى السكان بطريقة منهجية من خلال التعرف على ماضيهم وملاحظة عاداتهم وتعلم لغتهم كما قام البعض منهم بالزواج بمسلمات

<sup>1</sup>-(F)lapasset , IPID , p. 25.

<sup>2</sup>-(w) (Esterhazy, **Notice Sur le Maghzen Sur le Maghzen d'Oron**, imp. de Perrier, p. 226.

<sup>3</sup> سعيد علمي، الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، المرجع السابق، ص. 92.

<sup>4</sup> سعيد علمي، المرجع نفسه، ص. 98.

أو حتى اعتناق الدين الاسلامي<sup>1</sup>، غير أنه رغم كل هذه المشاريع الاستيطانية فالسلطة العقلانية الاستعمارية لم تنجح فقد ترك المستوطنين الجدد أراضيهم وطلب البقية الملكية الفردية كما حاول الكثير من المستوطنين والقادة السانسيمونيين إنشاء تلك الوحدات المدنية والعسكرية الخاضعة لتوجيه الدولة مثل الاشتراكية<sup>2</sup>، حيث اتخذت حكومة الجمهورية الثانية من الاستيطان وسيلة للتخلص من العمال العاطلين الثائرين في فرنسا نفسها، حيث بلغ عددهم في باريس لوحدها 100 ألف، وطبعا هم يشكلون مصدر قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد احتكار السلطة لوحدها، لهذا قررت المتربول عام 1844م أن ترسل للجزائر أعدادا كبيرة من هؤلاء ومن غيرهم وتم إرسال حوالي 20 ألف وزعوا على 42 مستوطنة أنشئت لهذا الغرض<sup>3</sup> وقد وصلوا إلى الجزائر في 26 أكتوبر إلى سان كلو (بوهران)، حيث وجدوا في استقبالهم 42 مستوطنة غير أن هؤلاء لم تكن لهم خبرة بالفلاحة زيادة على روح الانتفاضة التي حملوها معهم من باريس تسببت في فشل التجربة، لذلك عاد الكثير منهم إلى فرنسا أو المدن الجزائرية وأخذ عددهم يتناقص يوما بعد يوم حتى أرسلت الجمعية الوطنية الفرنسية لجنة لتحقيق في ذلك وشجعت على الاستمرار في انجاز المستوطنات لكن ليس للعمال بل للجنود المسرحيين من الخدمة ومن مزارعي الجزائر المتزوجين، ومع ذلك استمر العدد في النقصان فقد غادر الجزائر 7 آلاف مستوطن، كما فتكت الأمراض وسوء التغذية بحوالي 30 ألف آخرين<sup>4</sup>، وهذا يؤكد على فشل الاستيطان الريفي ومحاولة إحلال مجتمع أوروبي محل السكان الأصليين يجهلون تقنيات ووسائل الزراعة في الجزائر، مما تسبب في الكثير من الخسائر سواء للمستعمر أو لسكان البلد الأصليين، ويمكننا القول إن تطبيق مثل هذا المشروع الاستيطاني أكيد أنه يسعى بالدرجة الأولى إلى فرض السلطة الفرنسية (العقلانية) بمختلف الأساليب، منتهجين في ذلك مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، خاصة أنه كما بينا في الفصل الأول أن المجتمع الأوروبي من بينهم قادة الحملة كانوا قد تشبعوا بفكرة الدولة الإقليمية التي ظهرت بأوربا، وهي لا تتشكل إلا من خلال عناصرها الأساسية والمتمثلة في الحكومة والشعب والإقليم، بالإضافة للسيادة والاعتراف بهذه الدولة لأنها أساس الهيمنة، أضف إلى هذا الإيديولوجيات والأفكار التي كانت سائدة في أوربا وخاصة فرنسا، حيث حملها قادة الحملة معهم مستعملين كل الوسائل في سبيل تجسيدها، منها

<sup>1</sup> - سعيد علمي، المرجع السابق، ص. 101.

<sup>2</sup> - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1900، دار المعرفة القاهرة 1959، ص. 221، 222.

<sup>3</sup> - (CH) Ageron, *Histoire de L'Algérie Contemporaine*, PUF, Paris, 1974, p. 20.

<sup>4</sup> - (CH) Ageron, *Ibid*, P. 26, 27.

. وعمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، ش. و. ن. ت الجزائر 1975، ص. 57، 58.

الفكر الفيزيوقراطي الذي يمجّد الزراعة في إطار الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، وكذلك الماسونية والتي تؤمن بعالمية المعتقد، لذلك شجع مؤيدو هذا الفكر القادة العسكريين لاحتلال الجزائر عن طريق الاستيطان الأوروبي، إضافة للفكر الرومانتيكي الذي يحاول نشر الحضارة الفرنسية في شكلها الإنساني الخيالي، وقد حاولت الحكومة الفرنسية بالإضافة إلى القادة العسكريين تجسيد هذه الآراء والأفكار وتطبيقها على أرض الواقع في الجزائر، من خلال مختلف المشاريع، وقد استمرت هذه العملية الاستيطانية دون تردد وصدر قرار 30 أكتوبر 1847م عن الحاكم العام الذي نص على ما يلي: «إن استيطان الأهالي هو التجربة التمهيديّة التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للاستعمار الأوروبي»<sup>1</sup> فالمعطيات مثلاً المتوفرة عن الاستيطان بمقاطعة قسنطينة تسمح بالقول أنه استيطان أوروبي بامتياز؛ فنجد فيه الفرنسي والابيطالي والمالطي والالماني والسويسري والبلجيكي فعلى سبيل المثال نجد 9413 معمرًا فرنسيًا مقابل 8072 أوروبيًا بالنسبة لـ 1847 وفي 1848م نجد 12730 فرنسيًا مقابل 7818 أوروبيًا<sup>2</sup>، حيث أكد مرسوم الجمعية الوطنية في تاريخ 20 سبتمبر 1848م على تأسيس المستعمرات الزراعية بالجزائر<sup>3</sup>، وقامت الحكومة الفرنسية في تاريخ 23 سبتمبر 1848م بتوجيه نداء يدعو كافة المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن والحرف المختلفة الراغبين في أن تكون أسمائهم ضمن قائمة 12 ألف مهاجر إلى الجزائر وأن يسارعوا إلى تسجيل أسمائهم على مستوى بلدياتهم، وقد وصل عدد المسجلين 100 ألف إلى جانب إنشاء اللجنة الخاصة في 24 سبتمبر 1848م؛ والمكونة من النواب وبعض الموظفين لدراسة الميزانية المخصصة لعملية الاستيطان، وتشجيعاً على الاستيطان وعدت الحكومة بإعطاء كل مستوطن ما بين 2 إلى 10 هكتار مع توفير كل وسائل الاستيطان من منزل وآلات وحتى بدور للزراعة إلى جانب توفير الحماية العسكرية لهم<sup>4</sup>.

ومما سبق يتضح لنا أن فلسفة فرنسا في الجزائر كانت تقوم على أساس أن التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من ملاكين إلى أجراء يعملون فقط من أجل تعمير ثروات المعمرين الأوروبيين، ونلمس من خلال هذا أن السلطة الفرنسية (العقلانية) حاولت فرض سلطتها باستعمالها لجميع الأساليب العسكرية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، وإن كان الأسلوب الاقتصادي

<sup>1</sup> - A) Noushi, *Enquête Sur Le Niveau de Vie des Populations Rurales*, p. 268

<sup>2</sup> - علاوة عمارة، من معالم الدوار إلى البلدة الريفية، تاريخ منطقة بني حميدان من أقدم العصور إلى غاية 1962، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص. 225، 226.

<sup>3</sup> - (CH) Ageron, *Histoire de L'Algérie Contemporaine*, p. 43.

<sup>4</sup> - (CH) Ageron, *Ibid.*, p. 26.

يمس أهم مضمن وثابت من ثوابت المجتمع الجزائري، الذي لا يمكن أن يسمح لأي قوة أن تعبت به وتخرق قوانينه وممتلكاته والتي كانت السبب الرئيسي كما سنبينه لاحقا، في الصراع الذي حدث بين الجزائريين والمستوطنين، وكذلك القوة العسكرية التي حاولت تجسيد السلطة العقلانية الفرنسية في الجزائر موجهة من طرف قادتها الذين تسيرهم مختلف الإيديولوجيات الماسونية والفيزيوقراطية والليبرالية.

## 1-أساليب وأهداف السياسة الاستيطانية

### 1-1-إبادة الشعب الجزائري وتبديل البنية السكانية:

من أكثر النماذج عن ذلك ما حدث لقبيلة أولاد يحيى في منطقة قسنطينة، هذه الأخيرة التي جردت من أراضيها وعادت إلى حالة مؤسفة من الفقر وذلك لضمان مستقبل المعمرين ولغاية محيي الإمبراطورية الثانية سنة 1848 ؛ لم يكن أمام الشعب الجزائري سوى الإفناء الجسدي أو الطرد من أراضيهم نحو الصحراء، وكان مرسوم 22 جويلية 1836 قد عين الأراضي التي ستطبق عليها النصوص المتعلقة بانتزاع الملكية والتي جعلت من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا<sup>1</sup>، حيث كان تأثير هذه القوانين على البنية الديمغرافية قبل أن يظهر على البنية الاجتماعية، ومن أهم ما قامت به فرنسا لإنجاح سياسة الاستيطان هو محاولة إحداث تحولات في البنية السكانية منها ترحيل الأتراك 21 جويلية 1830 وكان عدد الإنكشارية في مدينة الجزائر عندئذ حوالي 5092 فردا أما البقية فقد حملتهم جماعيا سفن فرنسية إلى آسيا الصغرى "أناضوليا" بدعوى أنهم ولدوا هناك<sup>2</sup>، كما لجأ كلوزيل إلى محاربة فئة الحضرة أمثال بوضربة وحمدان خوجة وابن العنابي، أما بيجو فقد حاول إلغاء فئة الحضرة من المدن عن طريق الإرهاب والنفي والتفجير وإحلال الأوروبيين محلهم<sup>3</sup>، فأصبح هناك فئتين في المدينة فئة السكان الأصليين وفئة المعمرين ويقول (Boyer) بهذا الشأن «إن الجزائر العاصمة كانت هي المدينة الأولى التي مسها التعمير الأوروبي والذي كانت له علاقة مباشرة بسيطرتنا على البلاد، وقد ظهر التعمير بوجهين الأول فوضوي وفردي أخذ طابعا حضريا وهناك نوع آخر أخذ طابعا زراعيا، وكان العنصر الفرنسي فيه

<sup>1</sup> - عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحدائق، بيروت 1983، ص. 61.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص. 19، 20. ويرى جوليان بأن الاستعمار الفرنسي تمكن من القضاء نهائيا على فئة الأتراك والكراغلة منذ 1830 على أساس أنها وقفت في وجه الحملة العسكرية وعليه فان انهيارها كان سببا في تفكك المجتمع الذي لم يتمكن من مواكبة المقاومة لأنه بالنسبة له فقدان هذه الفئة التي تعتبر قيادة تقليدية انعكس سلبا على تطوره اجتماعيا.

(CH) Julien , *Histoire de L'Algérie Contemporaine* , p. 56.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص. 254.



غالبا... . «<sup>1</sup>، وبالتالي يمكننا القول إن سياسة فرنسا الاستيطانية كانت تهدف بالدرجة الأولى لخدمة الدولة الفرنسية وذلك بإحلال مجتمع متشعب بالمستوى الفكري الأوروبي، يؤمن بالفكر العقلاني الذي أرادت فرنسا تطبيقه في مستعمراتها بما فيها الجزائر، وذلك لن يكون طبعاً إلا بالقضاء على كل ما له علاقة بالسلطة السابقة (السلطانية)، لذلك تمثلت سياستها الاستيطانية بداية في القضاء على الأقلية التركية التي تجسد السلطة السلطانية، ثم حاولت الحد من نفوذ السكان الحضري بما فيهم الأسر والأندلسيين، أما اليهود فكما سبق وأشرنا فقد أدمجوا ليصبحوا ضمن فئة المستوطنين وتم تسخيرهم لصالح خدمة السياسة الفرنسية، ويعتبر هذا أهم متحول حدث في بنية المجتمع الحضري الجزائري، فما الذي سيحدث لفئة الحضري هل ستظل ثابتة محافظة على تقاليدها الإسلامية؟ أم تندمج وتذوب في ظل مجتمع جديد يخالفها في الفكر والدين والانتماء؟

أما في الريف فقد سلكت فرنسا سياسة الإبادة مثل ما فعل دوروفيقو (Dorovigot) في 1832/04/5 بقبيلة العوفية حيث وقعت الإبادة تحت قيادة الجنرال فونسون<sup>2</sup>، كما سلط بيجو على سكان الريف حرباً قاسية، شردهم وأفقرهم ونصب عليهم الأشراف والمرابطين والاجواد إضافة لإحراق المارشال سنة 1845 قبيلة أولاد رباح بغار الفراشيش ناحية الظهرة<sup>3</sup>، من خلال هذه السياسة نلمس أن الوضع في الريف كان أكثر قسوة، قد يكون السبب في ذلك - كما يتناه في الباب الأول - طبيعة المجتمع الجزائري المتمسك في ولائه لسلطات نابعة من داخله كالسلطة التقليدية والكاريزمية، لذلك فهو ظل متمسكاً بثوابته رغم انهيار السلطة السلطانية، وأفضل وصف للبنية السكانية في المغرب ما قاله ابن خلدون بأن سكان الحضري يتميزون بالتغيير الجذري، وذلك لأن أساس الحياة بالنسبة لهم ليس القبيلة بل هو مجال الدولة، بينما سكان البدو فترابطهم علاقات النسب ويجمعون على قاعدة الاتفاق الأخلاقي لهذا هم أكثر حفاظاً على ثوابتهم، وهذا ما جعل الفرنسيون يعتقدون أن الحل الأمثل لتطبيق سياستهم العسكرية والاستيطانية يتمثل في إبادة أفراد المجتمع القبلي لأن هؤلاء لن يسمحوا لهم أبداً باستغلال؛ ومساسهم أهم مضمن لهم - كما بين في الباب الثاني - والمتمثل في الأرض التي هي بالنسبة للسانة والقادة الفرنسيين الأساس لتجسيد واقع إحلال الدولة الفرنسية في الجزائر محل الدولة العثمانية التي اعتمدت على الشكل الاستبدادي في تطبيق مشاريعها الاستعمارية.

<sup>1</sup> - (P) Boyer, *L'évolution de L'Algérie Médiane*, p. 120.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع: الجيلالي صاري، "إبادة قبيلة العوفية"، الثقافة، العدد 77، 1983، ص. 126.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج. 1، ص. 238، 239.

## 1-2- سياسة الحصر:

- تعتبر هذه السياسة جوهر النظام العسكري والتي طبقتها فرنسا كوسيلة فعالة لضبط القبائل العربية والسيطرة عليها ومصادرة أراضيهم لصالح المستوطنين، فسياسة الحصر هذه طبقت تماشياً وحاجة الاستيطان للأراضي وطلبات الهجرة الأوروبية نحو الجزائر<sup>1</sup>، حيث عبّر عنها الحاكم العام في كلمة له يوم 3 أكتوبر 1847 بقوله «حصر السكان الأهالي هو تمهيد إجباري للاستيطان الأوروبي»<sup>2</sup>.

ففي مدينة سكيكدة "فيليب فيل" مثلاً بدأ في تطبيق عملية الحصر على قبيلة بني مهنة التي كانت تنتشر على امتداد 40000 هكتار، ولها 369 خيمة 556 كوخ بتعداد سكاني يقدر بـ2.722 فرد وقرر وزير الحربية المارشال (Mac Mahon) منح 12000 هكتار للاستيطان الأوروبي بين فيليب فيل والحروش على الضفة اليمنى للوادي المحادي "بني مهنة"، وجمعت كل القبيلة وحصرت في الضفة اليسرى للوادي بمتوسط 10 هكتار للفرد الواحد<sup>3</sup>، وكان ييجو من رواد هذا الفكر الذي شجع هذه السياسة وذلك بمنح القبائل المحصورة شهادة ملكية جماعية مقابل ضم بقية أراضيها إلى الدومان<sup>4</sup>، والهدف من هذا الإجراء هو انتزاع جزء كبير من الأراضي لاستغلالها لصالح الاستيطان<sup>5</sup>، وقد كان له الأثر الكبير في إحداث خلل في التوازن الاجتماعي والاقتصادي للقبائل ويظهر من خلال هذا الإجراء إصرار فرنسا على المساس بأهم مضمن للمجتمع القبلي المتمثل في الأرض، خاصة - أنه كما وضحنا في الباب الأول- بأن المجتمع القبلي يمثل الأغلبية، وقد كانت هذه من أهم المتغيرات التي أحدثتها الدولة الفرنسية في علاقتها مع المجتمع عكس الدولة العثمانية، فالسلطة القادمة أتت بقرارات مدنية وقوانين لا تتماشى والقوانين العرفية القبلية، فما الذي سيقم ثابتاً وما الذي سيتغير في المجتمع الجزائري، وهل ستتمكن فرنسا فعلياً من القضاء على البنية الاجتماعية الجزائرية؟

أما المدن فقد استولت على أراضيها عن طريق أملاك الوقف ومكة والمدينة والمؤسسات الاجتماعية التي كانت - كما سبق وأشرنا في الباب الثاني - تتكفل بالتعليم ومساعدة الفقراء فقد تم

<sup>1</sup> - (F) Ribout, **Le Gouvernement de L'Algérie de 1852 à 1858**, et lymphographie E, Panckoucke et Paris 1859, p. 64.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، ص. 31.

<sup>3</sup> - (L) Baudicourt, **Histoire de la Colonisation de L'Algérie**, challamel, Aine libraire, éditeur, Paris 1860. p-p. 504-506.

<sup>4</sup> - (F) Ribout, **Le gouvernement de l'Algérie de 1852 à 1858**, P. 62, 63.

<sup>5</sup> - (L) Baudicour, **Histoire de La Colonisation de L'Algérie**, p. 488.

إنشاء مركز في مدينة قالمة في 20 جانفي 1845 يستوعب 250 عائلة أوربية<sup>1</sup>، وبأفريل 1847 تأسيس قرية سانت شارل على بعد 17 كلم من مدينة سكيكدة، كما اهتم الجنرال هريبون (Herbillon) بتشييد القرى الفلاحية فقد أنشئت قرية روبرتفيل (Robertville) في 16 نوفمبر 1847 على بعد 24 كم من سكيكدة على مساحة 2500 كلم وأقام بها حوالي 400 معمر عام 1848<sup>2</sup>، قرية قاسطونفيل (Gastonville) حوالي 300 هكتار ضواحي الصفصاف على بعد 24 من سكيكدة عن طريق قسنطينة أنشئت على أراضي بني مهاته حيث قدم حوالي 600 معمر. قرية جوماب (عزابة حاليا) وقد أنشأت بمرسوم مؤرخ 28 مارس 1848 على بعد 41 كلم من مدينة سكيكدة<sup>3</sup> إضافة إلى مدن أنشأت بها مراكز استعمارية مثل دالي إبراهيم 1831، القبة 1832، بوفاريك 1831، فوقة 1840، عين البنيان 1845، الشراقة 1846... إلخ<sup>4</sup>، ويمكن تلخيص فوائد السياسة الاستيطانية فيما يلي:

1- إن المستوطنين الأروبيين يشكلون دعامة للتواجد العسكري الفرنسي ضد أي مناهضة للاستعمار من طرف الجزائريين.

2- يعتبرون مصدر لتزويد الإدارة الاستعمارية بالموظفين.

3- يقومون بالإشراف على تحضير المواد الأولية لتصديرها إلى فرنسا أو أوروبا.

4- ارتباط المستوطنين بالسوق الفرنسية سيمكنهم من تغيير بنية وأهداف الزراعة الجزائرية التي ظلت حتى ذلك الوقت زراعة الاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى، حيث جعلها هؤلاء المستوطنين تخدم السوق الفرنسية وذلك بإدخال منتجات جديدة إلى الجزائر<sup>5</sup>.

وقد تكون هذه العوامل من أهم الأسباب في حدوث تحول في ثوابت المجتمع الجزائري خاصة الريفي لمساسها مباشرة بالأرض، هذه الأخيرة التي تشكل الهوية للمجتمع أكثر منها مردود مادي للأرض تعتبر رمزا لوحدها ومكانتها وتجمعها وحتى قوتها، لذلك ما كان على الأهالي سوى الثورة من أجل الحفاظ على السيادة والكرامة والأرض، كما نرى أن استيلاء فرنسا على أراضي الأهالي كان أحد

<sup>1</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 334، 335.

<sup>2</sup> - (Ch.) Féraud, **Histoire des Villes de Province de Constantine, Philippeville, Jourdan 1875**, p. 119.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 337.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، ص. 337.

<sup>5</sup> - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ص. 11، 12.

أهم أسباب ضعف سلطتها عليهم وعدم ولائهم وخضوعهم لها، لأن الأرض هي أهم شيء يملكونه وهي رمز من رموز القيم التي لا يمكنهم التخلي عنها أي بعبارة أخرى الأرض تساوي العرض.

## 2- أهم المشاكل التي واجهت السياسة الاستيطانية:

### 2-1- استقدام معمرين أوروبيين:

تمثلت أهمية الجزائر لفرنسا كونها مستعمرة استيطانية، وكان هؤلاء المستوطنين الدعامية الرئيسية للنظام الاستعماري، حيث شهدت الجزائر منذ بداية الاحتلال هجرة استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا، بلغ عددهم عام 1830م 25 ألف معمر واستمر بالارتفاع ولم تترك المخططات الاستيطانية بالقطر سوى المناطق الجبلية فقامت ببناء حوالي 35 مركز للاستيطان بين عام 1842-1845<sup>1</sup>.

حيث قامت حكومة المارشال سولت (solte) بفتح الباب أمام الفرنسيين والأوروبيين من ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا مالطة للمجيء إلى الجزائر والعمل في الزراعة، وكان هدفها هو إبعاد شبح البطالة والمشاكل الاجتماعية إضافة لاستغلال خيرات البلاد، وكانت الحكومة تقدم لهؤلاء المعمرين فور قدومهم للجزائر المعونات المالية اللازمة لأعمالهم والحماية العسكرية لهم ولعائلاتهم وممتلكاتهم، كما أوجد بيجو معسكرات زراعية ذات طابع عسكري ومدني كما سبق وأشرنا<sup>2</sup>، حيث وصلت الهجرة سنة 1848 حوالي 12000 ساكن ذوي جنسيات مختلفة<sup>3</sup>، إضافة لاستقدام فرنسا مهاجرين من العرب المسيحيين "المارونيين" من المشرق العربي لأجل وضعهم في مواجهة العنصر اليهودي والمسلم بالجزائر<sup>4</sup>، وأحتكر هؤلاء المستوطنون عمليا المناصب والمهن الرئيسية والأكثر ربحا مشكلين بذلك الأكثرية الساحقة من الموظفين والمستخدمين والعمال المؤهلين واستولى المعمرين على أحسن الأراضي، وكانوا مفصولين عن سكان البلاد الأصليين بحاجز اجتماعي حيث يتمتعون بكافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية أما الجزائريين فاعتبروا مجرد رعايا<sup>5</sup>، وبالتالي أصبح سكان الجزائر أعراق مختلفة جدا من حيث الأصول، العادات، المعتقدات، الأخلاق، ويمكننا القول إن هؤلاء المستوطنين شكلوا أهم تحول

<sup>1</sup> - (Ch.) Féraud, *Histoire des Villes de Province de Constantine , Philippeville*, p. 119.

<sup>2</sup> - (H) Didville, *Le Maréchal Bugeaud D'après Sa Correspondance Intime et des Documents 1885*, Inédits 1784-1849, P. 572.

<sup>3</sup> - (P) Boyer, *L'évolution de L'Algérie Médiane*, p. 27.

<sup>4</sup> - (H)yvers, "Les Moro Nifes et L'Algérie", in *R .A* 1920, P. 174, 175.

<sup>5</sup>- فوبليكوف، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، الأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، معهد الاستشراق 1917-1970، دار التقدم، 1975، موسكو. ص. 159.

للبنية الاجتماعية في الجزائر، حيث غابت الأقلية التركية التي كانت تشكل قمة الهرم الاجتماعي وحل محلها هؤلاء المستوطنون المتعددين الجنسيات مستحويين على كامل الحقوق حتى أفضل من سكان البلد الأصليين، في حين قبل الاحتلال كان حضور هذه الجنسيات للجزائر مقتصر على الأعمال التجارية والدبلوماسية أو الأسر محتلين أدنى المراتب الاجتماعية لسكان المدن الجزائرية - كما سبق وأشرنا في الباب الثاني-، فهذا المستعمر الدخيل الذي منحه فرنسا الجزائر كهدية يجهل تمام الجهل البلاد وسكانها، فكان الهدف من وراء هذا التهجير هو تحطيم البنية السكانية للجزائر ففي مدينة الجزائر وكما يقول إيفيون توران انقسم سكان المدينة إلى أعراق مختلفة من الأصول؛ والعادات والمعتقدات والأخلاق، حيث يتشكل سكانها من فرنسيين وأسبان ويهود وعرب<sup>1</sup> وقد أثر هذا على اختلال التوازن السكاني بالعاصمة، كما لاحظ الرحالة بوجولا (Pojola) سنة 1844 وجود مجتمعين متناقضين بهذه المدينة قبائل عربية تسكن أكواخا كالحيوانات ومبان فرنسية توجد إلى جانبها ورشات عمل تمثل المجتمع الأوروبي<sup>2</sup>.

وهناك بعض الإحصائيات حول عدد المعمرين في الجزائر وبناء عدة قرى نموذجية في الجزائر 1840-1848<sup>3</sup>.

ملاحظات	القرى النموذجية	المعمرون العائدون	المعمرون القادمون بالألف			السنة
			مجموع	غير فرنسيين	فرنسيون	
15 ألف سكنوا في الأرياف منهم 9 آلاف فرنسي	7		28			1841-1840
	81031	117722	194887			1846-1842
			136310	6.621	74274	1847
			109	57	52	1846

- والسؤال الذي يطرح نفسه هل هؤلاء المستوطنين ولاء محلي للحكومة الفرنسية، أم تربطهم بها فقط المصالح الشخصية؟

<sup>1</sup> - إيفيون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، ترجمة محمد عبد الكريم، المراجعة والإشراف مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبية للنشر 2005، ص. 55.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 251.

<sup>3</sup> - أديب حرب، التاريخ الإداري والعسكري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 601.

## 2-2- الحصول على الأراضي الزراعية الكافية لهم:

كما استهدفت السياسة الاستعمارية الاستيطانية تعمير هذه البلاد بالمعمرين لذلك وجب عليها تجريد الأهالي من أراضيهم لمنحها لهؤلاء المستوطنين، وكانت المكاتب العربية تعمل على إعداد وتهيئة هذه الأراضي للهجرات الأوروبية، وذلك باستغلال القوات الأهلية كالزملات، ففي 20 جانفي 1845 تم تهيئة مركز بمدينة قلمة يستوعب 250 عائلة أوروبية<sup>1</sup>، وفي ربيع سنة 1846 كان الجنرال بيدو (Bideau) قائد ناحية قسنطينة قد أعد مخطط للاستعمار بالنسبة للمقاطعة خصص له 160000 هكتار بضواحي مدينة قسنطينة<sup>2</sup>، كما صودرت عدة هكتارات من الأراضي الزراعية الواسعة «أراضي الدومين وأراضي القبائل والعرش»<sup>3</sup>، إضافة إلى أراضي التل القابلة للزراعة والقادرة على استيعاب حوالي 10 ملايين ساكن، وليس بها سوى مليونان ونصف من الأهالي و2000000 مستوطن فقط، أي بمعدل 80 هكتار للمستوطن الأوروبي الواحد<sup>4</sup>، ومن أهم الصعوبات التي واجهت فرنسا حين مصادرتها لأراضي الجزائريين هو كيفية استيلائها على أراضي الأوقاف\* بمختلف مؤسساتها، وهذا ما عبّر عنه أحد الكتاب الفرنسيين إن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتناقى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، إن الحصانة والمناعة التي تتمتع بها الأوقاف تشكل إحدى العوائق التي لا يمكن التغلب عليها، لتطبيق المشاريع الفرنسية في الجزائر<sup>5</sup>، خاصة وأن هذا الأخير يعتبر من أهم الثوابت التي حافظ على تماسك المجتمع الجزائري طوال التواجد العثماني.

رغم ذلك أصدرت السلطات الفرنسية عدة قرارات بإخضاع الوقف لقوانين فرنسية، ويمكن القول إن هذا من أهم التحولات التي رفضها المجتمع الجزائري لأنّ الوقف يعتبر من أهم المقدسات الدينية التي لا يمكن المساس بها، ولذلك تعرض المستعمر للرفض والثورة منذ دخوله للجزائر لأنه أبدا لم يحترم مقدسات وثوابت هذا المجتمع التي حافظ عليها طوال عهود طويلة آخرها الفترة العثمانية التي أبدا لم

<sup>1</sup> - **Recueil des Actes du Gouvernement de L'Algérie ( 1830-1845)** Alger 1850, p. 323.

<sup>2</sup> - (A) Noushi, **Enquête Sur Le Niveau de Vie des Populations Rurales Constantinoises de La Conquête Jusqu'à 1919**, Paris, 1961, P. 191, 192.

<sup>3</sup> - (P) Azan , **L'expédition d'Alger 1830**, Paris 1929, p. 123.

<sup>4</sup> - (L) Baudicour, **Histoire de La Colonisation de L'Algérie**, Paris 1860 , p. 486.

\*-الحبس أو الوقف هو عمل قانوني شرعي يقصد به حبس الملك لمنفعة محددة طوال وجود الملك، طبقا لرغبة الملك وضمن الحدود الشرعية وهو يشمل الأراضي الدكاكين، الفنادق، افران، العيون، السواقي، الصحاريح... الخ. ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص. 235.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر والمنطلقات وآفاق، ص. 21.

تحاول المساس بهذه المؤسسة الوقفية بل زادت من ثرائها ومن مكانة أصحابها، قد يعود ذلك أيضا لتمثيل السلطة (السلطانية) للشرعية الإسلامية، لذلك فهي مدركة لهذه المؤسسة ومكانتها عكس السلطة الفرنسية (العقلانية) البعيدة كل البعد في قراراتها وقوانينها عن الدين الإسلامي وعادات وأعراف المجتمع الجزائري. فهذه القرارات والقوانين التي مكنت المستوطنين من الاستحواذ على الأوقاف وتحويلها إلى ملكيات خاصة بهم مكنت السلطات الفرنسية سنة 1835 بالتصرف في ألفي وقف\*، ولم تعد الأملاك الموقوفة تزيد عن 293 وقف سنة 1843 وكانت لا تقل عن 500 وقف<sup>1</sup>، كان أول نص قانوني يصدر في هذا العدد هو القرار الصادر في تاريخ 8 سبتمبر 1830م المتضمن تحويل السلطات العسكرية الفرنسية الحق في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة السابقة وبعض الأعيان وبعض الأملاك الوقفية وهو ما يعتبر انتهاكا صريحا للمعاهدة الموقعة في 5 جويلية 1830 م، وكذلك المرسوم المؤرخ في 7 ديسمبر 1830 والذي سمح للاروبيين بامتلاك الأوقاف ثم وضع أملاك الحبوس ضمن أملاك الدولة الفرنسية، ويعتبر الأمر الصادر في تاريخ 1 أكتوبر 1844م المتضمن نزع صفة الديمومة على الوقف ليتسنى بعد ذلك التصرف فيه وهذا الأمر سمح للاروبيين بالاستيلاء على كثير من أراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي الزراعية بضواحي المدن الجزائرية الكبرى<sup>2</sup>، كما صدرت عدة إجراءات لتسهيل عمليات الاستحواذ على أرض الجزائريين وتحويلها إلى ملكيات للأوروبيين منها المرسوم المؤرخ في سنة 1832م المتضمن مصادرة أراضي القبائل الثائرة في وجه الاحتلال، وقرار 1 أكتوبر 1840 الذي توسع في تطبيقه بأمر ملكي 21 جويلية 1846م واعتبر الأراضي التي كانت تابعة للسلطة الجزائرية قبل احتلال البايلك ملكا للإدارة الفرنسية باعتبارها وريثة للسلطة التركية بالجزائر، مما سمح للأوروبيين بامتلاك 131.672.45 هكتارا من مجموع مساحة 203.168.59 هكتار بسهل متيجة<sup>3</sup>.

### 3- سياسة فرنسا مع الأهالي لتنفيذ سياستها الاستيطانية:

ظل الاستعمار الفرنسي يبحث عن الوسائل البشرية والمادية من أجل الاستيلاء على الجزائر أرضا وشعبًا من أجل تحقيق أهدافه والسؤال الذي يفرض علينا نفسه هو إلى أي مدى تمكنت فرنسا من بسط نفوذها على الأهالي؟ وما هي الوسائل التي استعملتها لذلك؟ وهل نجحت في تغيير ثوابت المجتمع

\*-فتاريخ 10 ديسمبر 1835م تمكن المقتصد المدني الفرنسي الذي أصبح يتصرف بكل حرية في ألفي وقف موزعة على مائتي مؤسسة ومصالحة خيرية، ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ص. 252.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وأوقاف، ص. 21، 22.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ص. 252.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وأوقاف، ص. 25.

بفرضها لسيادتها عن طريق مختلف المؤسسات العسكرية والمدنية ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة سنحاول عرض بعض الأساليب الفرنسية لبسط نفوذها وسلطتها على الأهالي منها:

### 3-1- محاولة كسب الأهالي وشيوخ القبائل:

لقد ترددت فرنسا في بداية حكمها للجزائر حول الاحتفاظ أو التخلي عنها، حيث حاولت في بداية حكمها الاستعانة بالحكام السابقين منهم أحمد باي الذي عرض عليه كلوزيل بأن يعترف به بايا على قسنطينة شرط اللزمة وحينها يرسل إليه قفطان الشرف باسم ملك فرنسا، وكانت إجابته ضرورة استشارته لسلطان اسطنبول لأنه هو سلطان الجزائر<sup>1</sup>، أمّا دوروفيكو (Dorovigaud) فقد بعث برسالة إلى أحمد باي مع سي حمدان يقول فيها «استسلموا لفرنسا التي وهبها الله سلطانا بإفريقيا، انه من الواجب عليكم ومن حقنا أن نطلعكم على الشروط التي نضعها لاستسلامكم ولإبقائكم في الحكم تدفعون ثلاث ملايين من الفرنكات كتعويضات للحرب وللحملات التي تتسببون فيها يوميا، بعد ذلك تدفعون اللازمة مرة كل سنة فتفاهموا في كل شيء مع سي حمدان إنني وكلت إليه التفاوض معكم وفقا لتعليماتي»<sup>2</sup>، وبعد رفضه عاود الجنرال تخفيض المبلغ إلى 50 ألف دورو إلى جانب اللزمة السنوية، مقابل ذلك تحصل فرنسا على القفطان من القسنطينية شرط تنصيب حاميات فرنسية على عناية وقسنطينة وأن يكون ميناء عناية خاص بتجارة الفرنسيين، ولكن رد أحمد باي في كل مرة هو الرفض<sup>3</sup>، هذا يبين مدى تمسك أحمد باي وإخلاصه في ولائه للسلطة السلطانية باعتبارها الممثل الشرعي للخلافة الإسلامية، ورفضه الخضوع لسلطة فرنسا (العقلانية) رغم كل الإغراءات التي قدمتها، قد يكون ذلك لإدراكه مدى التحولات التي ستطرأ على الجزائر في ظل السلطة الاستعمارية الفرنسية المغايرة تماما في مبادئها وأحكامها وحتى عقيدتها للسلطة العثمانية.

أما بني ميزاب\* ففي بداية الوجود الفرنسي كان لأعيان البلد حق ترشيح ثلاثة منهم واحد يلقب

<sup>1</sup> - أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة، مذكرات، ص. 20.

<sup>2</sup> - مذكرات، المصدر نفسه، ص. 33.

<sup>3</sup> - مذكرات، المصدر نفسه، ص. 35، 36.

\*- وادي ميزاب: هي واحة واقعة في أرض جدياء، معروفة منذ القديم بأرض الشبكة، وهي تبعد عن الجزائر جنوبا بـ647 كلم وعن الأغواض بـ203 كلم، وهم من حيث أصلهم وفدوا إلى شمال إفريقيا من المشرق أوائل القرن الثاني الهجري، وأسسوا دولة في طرابلس الغرب، وفي عام 144م اضطروا إلى الالتجاء بوهران، حيث أسسوا دولة قاعدتها تيهرت، وقد استقروا بالمدن السبع: غرداية، بني يسفن، مليكة، بنورة، العطف، بزيان، القرارة، وقد بقوا محافظين على ثوابتهم وأفكارهم، لا يخضعون لأي سلطة خارجية. لمزيد من



بشيخ الجماعة كما هو مرسوم في خواتم قياد ذلك العهد وذلك من خلال الاتفاق الواقع في 29 أبريل 1835 بينهم وبين الوالي العام الكونت "راندون" (Randon)، حيث أصبحوا تحت حماية فرنسا، وقد التزم مقابل ذلك بدفع خراج سنوي قدره بجوالي 450 ألف فرنك قيمة ما كانوا يؤذونه خراجا للترك حيث كان الميزابيون يجمعون الخراج بأنفسهم ويبلغونه إلى مركز الحكومة بالأغواط بواسطة وسيط منهم وهذه حالة بني ميزاب من 1835-1882 وبالتالي فهم حافظوا على استقلالهم الداخلي وفق هذا القرار، وقد صرح بذلك الكومندان "دايبراي" (Dybrie) في 22 أبريل 1835 بما يأتي: «إنهم يحافظون على عوائدهم القديمة، ويحكمون أنفسهم، كما يظهر لهم وأن الأعوان الفرنسيون لا يذهبون إليهم»<sup>1</sup>، وبعدها أخذت تسلبهم ذلك الحق تدريجيا إلى أن أصبح لا اختيار لهم واستبدل لقب شيخ الجماعة باسم القائد؛ وأصبح القائد عبارة عن عون من أعوان الحكومة يمثل سلطتها لدى الأمة لكن من جهة أخرى حولت هيئة القيادة حق تمثيل الأمة في بعض المسائل العامة كالمناقشة في ميزانية البلاد السنوية وحضور المواكب الرسمية باسم البلاد، غير أن الأمة لم تعترف بتمثيلهم لها لأنه ليس لهم دور في اختيارهم، ويكون القائد مسئول أمام الرقابة عن حالة بلده وبتنفيذ أوامر الحكومة وجمع الضرائب ودفعها للإدارة وحق التفرغ للسجن ويكون من يوم إلى ثلاث أيام<sup>2</sup>، فمنصب القائد قد أدمج ضمن الوظائف التنفيذية للإدارة الكولونيالية، حيث كان يقوم بمراقبة الجزائريين حتى أنه كلف بمراقبة محتوى الأغاني الشعبية\* والتبليغ عنها إذا كانت كلماتها لا تتسجم مع السياسة الحكومية، وقد كان هؤلاء القادة يعينون من طرف السلطات العسكرية طبقا لمعايير صارمة من حيث الولاء وتقديم خدمات السلطات الاحتلال\*\*.

كما حاولت فرنسا في بداية الاحتلال استغلال الحضر، خاصة وأنهم ساهموا في توقيع معاهدة

التفاصيل يراجع: محمد عمر بن عيسى إبراهيم، مذكرات ووثائق رسمية عن وادي ميزاب من الناحية السياسية والاجتماعية من 1853-1951م، مطبعة النهضة، تونس، 1951، ص- ص. 4-6.

<sup>1</sup> - محمد عمر بن عيسى إبراهيم، المرجع السابق، ص- ص. 43-48.

<sup>2</sup> - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص. 256.

\* - فالمنشور رقم 39 المؤرخ في 22 جويلية 1864م بحث القيادة على مراقبة محتوى أغاني الشعب ومما جاء فيه «يجب أن يراقبوا باهتمام شديد هؤلاء المغنيين الجواله (المداحين) الذين يتقلون من قبيلة إلى قبيلة بحجة التجارة وفي الواقع يتفوهون بأغاني شعبية تحمل الكراهية ضدنا».

(Ch.) Ben Azouz, **La Déconcentration en Algérie, du centralisme au décentralisme**, Alger, OPU, 1984, p. 27.

\*\* وكان تعبين هؤلاء القيادة يتم من طرف السلطات العسكرية وكذلك عزلهم يتم بنفس الوسيلة حسب المنشور المؤرخ في 2 جانفي

1844، الذي صدر من طرف القائد العام 23. Ben Azouz chaabane, **Ibid**, p. 23.

الاستسلام مقتنعين بما أعلنته فرنسا من أنها جاءت للجزائر من أجل تحريرهم من الأتراك ونشر الحضارة والثقافة.... إلخ، ومن هؤلاء حمدان خوجة الذي كانت تربطه علاقات طيبة بديورمون (Debormon) حيث أصبح يثق فيه ويستشيريه حتى في شؤون الجزائر الداخلية<sup>1</sup>، فقد تولى رئاسة المجلس البلدي في مدينة الجزائر كما أخذت فرنسا برأيه تعيين الأهالي ولا سيما الحضريين فهو الذي أوصى بتعيين حمدان بن أمين السكة في منصب آغا العرب على سهل متيجة المقسم إلى عدة أوطان وطن بني خليل وعلى رأسه الشرقي، وطن بني موسى وعلى رأسه اوشفون، وطن الخشنة وعلى رأسه العمري، وطن السبت وعلى رأسه عبد الوادي، وشرشال التي اعترفت بالبركاني شيخ بني مناصر، القليعة تخضع لعائلة ابن المبارك<sup>2</sup>، هذا الأخير الذي عين في عهد برتزين سنة 1831م آغا العرب حيث نصحه حضر مدينة الجزائر بتعيين محي الدين بن الصغير بن سيدي علي مبارك آغا على العرب في منطقة سهل متيجة وهو من أسرة مرابطة عريقة ذات نفوذ في القليعة وما حولها، غير أن محي الدين لم يقبل المنصب دون شرط حيث تعهدت له فرنسا بمبلغ 70000 فرنك سنويا مقابل تعهده بإبقاء العرب والفرنسيين حيث هم وبمقتضى هذا الشرط أصبح الفرنسيون مجمدون في العاصمة، غير أن العلاقات قد توترت بينهما في الأخير وأتهم ابن مبارك بخدمة مصالحه وخيائته لفرنسا انضم بعدها للأمير عبد القادر<sup>3</sup> والحاج مصطفى بن عمر عُن بايا على التيطري\*، وبعدها أسندت إليه أملاك مكة والمدينة في عهد كلوزيل (Clauzel) أمّا في عهد الدوق دي روفيغو (du Rovigaud) قرر هذا الأخير التخلّص منهم لأنه اعتقد أن هؤلاء الحضر لا يشكلون خطرا على الاحتلال الفرنسي فحسب بل يشكلون خطرا على الوجود الفرنسي نفسه لذلك وجب التخلّص منهم بشتى الوسائل وأبعد الكثير منهم عن مدينة الجزائر<sup>4</sup>.

إضافة لاستمالتها لشيوخ القبائل والأسر الكبيرة، حيث تعتبر وظيفة شيخ العرب سواء كانت من أسرة بوعكاز الذواودة أو من بن قانة تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة مكنتها من فرض سلطانه وسلطان الدولة (السلطة العقلانية) التي يمثلها مجموع الاعراش والقبائل التي كانت تحت حوزته، ويؤكد حمدان

1- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ص. 66، 76.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 71، 72.

3- لمزيد من التفاصيل يراجع: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 92، 93.

\* - أمره كلوزيل عند تعيينه أن لا يغير شيئا من الإدارة السابقة وأن يعمل كأنه باي قدم، غير أن هذا الأخير اقتصر أعماله على تسير الأمور الداخلية كالقضاء والمخالفات حيث اتهمه الفرنسيون لتدهور الأوضاع بينما تعلق به أهل المدينة ورغبوا في بقائه. أبو القاسم سعد

الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 69.

4- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 77.

خوجة أنه يمكن لشيخ العرب أن يحشد حوالي عشرة آلاف فارس لوحده<sup>1</sup>، ففي شرق البلاد مثلا كان نفوذ الأسر الكبيرة مهيمًا ومن تلك الأسر عائلة أولاد مقران بمنطقة مجانة.

فكيف تعامل ضباط تلك المؤسسة مع هذه الأسرة؟ وكيف كانت مواقفهم اتجاهها؟ فكما هو معروف تاريخيا أن هذه الأسر ساعدت الأتراك منذ قدومهم إلى الجزائر كما شاركوا في حملات عسكرية مع الأتراك ضد الإسبان، ورغم توطيد أحمد باي لعلاقته بتلك العائلة بزواجه من السيدة عيشوش ابنة الحاج محمد عبد السلام المقراني، إلا أن هذا لم يمنع من حدوث بعض المشاكل بينه وبين أفراد الأسرة، بل حتى مع صهره بالذات الذي قام باعتقاله عام 1825 ويبدو أن هذا ما جعل محمد بن عبد السلام العايب عدم تحمل تحيز صهره إلى غيره من أولاد مقران، وتعاونه مع الاستعمار الفرنسي لذلك قام أحمد باي بسجنه في سجن الكدية بقسنطينة إلى غاية دخول الاستعمار المدينة حيث فر من سجنه في 23 أكتوبر 1837<sup>2</sup>.

وكانت هذه الأسرة تحت قيادة أحمد بن بوزيد المقراني يشكلون سندا قويا<sup>3</sup>، لذلك استمالت فرنسا هذه الأسرة لتمكن من بسط نفوذها في الشرق الجزائري، وقد تمثلت سياستها في التعامل مع الأسر الكبيرة ذات النفوذ وذلك بالحفاظ على الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها خلال العهد العثماني<sup>4</sup>، وهذا ما أكده عميراوي حميدة بأن أحمد المقراني لعب دورًا فعالاً في تمكين الفرنسيين من بسط نفوذهم على مناطق كثيرة في البرج والمسيلة والحضنة وأولاد نايل... إلخ<sup>5</sup>، لذلك حاول الجنرال الفرنسي قالبوا إنشاء حامية بعين الترك قرب سطيف من أجل إمداد الخليفة المقراني بالقوة اللازمة قصد القضاء على خصمه عبد السلام، كما حاول الجنرال بيجو سنة 1841 إنشاء مركز عسكري ببرج بوغريج لموازرة أولاد مقران، ورغم الصعوبات التي واجهت أحمد المقراني من حماية المنطقة التي وضعت تحت سلطته لمواجهة نفوذ الأمير عبد القادر وقد أكد النقيب مارمي أنه كان لأحمد المقراني دور كبير في جمع الضرائب من

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 82.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية وإدارة الاحتلال الفرنسي، ص. 371.

<sup>3</sup> - (E) Emerit, *Les Mémoires d'Ahmed Bey, Dernier Bey de Constantine*, Alger, 1949, P. 418, 419.

<sup>4</sup> - (R) Pelissier, *Anales algériennes*, p. 291.

<sup>5</sup> - حميدة عميراوي، ملخصات واءاء في التاريخ الحديث والمعاصر، ص. 198، ويؤكد فيرو أن المقراني بسط نفوذه في الأقاليم الممتدة ما بين فرجوة شرقا وقيادة شيخ العرب جنوبا والتيطري غربا فهو يحكم جميع القبائل ما بين سطيف، البيبان وعند حدود العاصمة

أمثال أولاد عياد<sup>1</sup>، الحضنة ونوغة، بني عباس، أمّا قبائل المخزن فكانت معفاة من الضريبة منها قبيلة بني هاشم\* وتشير التقارير أن السلطات الفرنسية لم تكن تعرف الإحصائيات الحقيقية للضرائب التي تجمعها من هذه القبائل، حيث حاول النقيب دارجانت الحصول على إحصائيات دقيقة عن الضريبة لعام 1844 وذلك بسبب الشكوك التي كانت تراود فرنسا حول القيمة الحقيقية للضريبة المستخلصة من طرف المقراني.

لكن رغم كل هذا هناك بعض التقارير تبين عدم تمكن المكاتب العربية من السيطرة على أسرة أولاد مقران، فأحمد المقراني لم يتوقف عن الشكوى ضد التدخل المباشر في شؤون قيادته فمثلا حينما قامت السلطة الاستعمارية بتعيين الشيخ بوضياف من أولاد ماضي قائداً بمسيلة عام 1841م، اعتبر المقراني هذا الإجراء كإهانة لشخصه فامتلاً بذلك غيظاً وحقداً ضد السلطة الفرنسية وحاول عرقلة هذه القيادة الجديدة<sup>2</sup>، وفي 15 أبريل 1845 ظهر قرار ينص على إخضاع الخليفة أحمد المقراني لأوامر الضباط "دار جنت" حاكم مدينة برج بوعريرج وهذا يعني أن هذا الأخير أصبح مجرد موظف لا يتجاوز نفوذه مدينة البرج، كما قامت بعدها السلطات الاستعمارية من تقليل نفوذه ونزع قيادته من ثلاث أرباع المنطقة الخاضعة له منها أولاد زكري التي جعلتها تابعة لمنطقة بسكرة، كما أن بيجو (Bugaud) والدوق دومال لم يترددوا في الحد من نفوذ الخليفة أحمد- وشيخ العرب بالصحراء، وهذا بمحاولة تنظيم قيادتهم إدارياً وتحويل إدارة هؤلاء الأهالي إلى موظفين تابعين لا غير<sup>3</sup>. ومن خلال سياسة السلطة الفرنسية (العقلانية) المتمثلة في استعانتها بالأسر الكبيرة نلاحظ أن هذه الأخيرة رغم أنها تختلف تماماً في إيديولوجياتها ومؤسستها على السلطة العثمانية (السلطانية) فهي لم تستغن في بداية وجودها عن بعض الوظائف التي ساعدت في بسط نفوذ العثمانيين، وهذا يعني أن هذه الأسرة أبقّت على نفوذها رغم انهيار السلطة السلطانية، فالجتماع الجزائري إذا احتفظ بكثير من الثوابت من بينها هذه الوظائف حفاظاً على نفوذه ليبين أن سلطة ونفوذ هؤلاء الشيوخ مستمدة من القوة القبلية لهذه المشايخ والأسر، وليس من السلطة الحاكمة والدليل على هذا أنه رغم انهيار السلطة الحاكمة (العثمانية) وتحويل الحكم إلى السلطة الفرنسية (العقلانية)، فهذه الأسر بقيت ثابتة النفوذ بين القبائل رغم تغيير

<sup>1</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، ص. 377.  
\* ففي 4 أبريل 1844 أعطي الأمر من السلطة العليا إلى الضابط مارمي كي يخضع قبيلة هاشم إلى الالتزام بدفع الضريبة كباقي القبائل الأخرى.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 377، 378.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 383.

ولائها، وقد يكون هذا من أهم التحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري.

كذلك عناية تمت إدارتها وتسييرها عن طريق الأهالي، خاصة وأن هذه الأخيرة قد خضعت للاستعمار منذ 1832م، حيث قامت السلطات الفرنسية بعزل محمد بن يعقوب وتعيين سي محمد الخرازي الذي أثبت وفائه لفرنسا<sup>1</sup>، كما أن فرنسا تعاونت مع كثير من العائلات بقسنطينة منهم ابن عيسى، وابن حملاوي علي بن أحمد المقراني كما أشرنا آنفا، فرحات بن سعيد.. الخ، وهؤلاء لم يكونوا موظفين بل كانوا أعوانا تابعين لفرنسا يقبضون الضرائب ويعينون الشيوخ<sup>2</sup>، إضافة إلى قيادة بوعكاز التي امتد نفوذها إلى الكثير من المناطق الجبلية التي تشمل على منطقة القبائل الصغرى، حيث كانت قيادتها تغطي المساحة الواقعة ما بين قسنطينة إلى غاية سطيف\*، ويمكننا القول إن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله قيادة بوعكاز جعلها تحافظ على استقلاليتها عن السلطة الاستعمارية التي سعت لربطها بالنظام العام للحكم فقد حاولت السلطة الاستعمارية جلب بوعكاز للقضية الفرنسية ثم تثبيت هذا القائد في منصبه كشيخ لقيادة فرجية وذلك بموجب قرار 30 سبتمبر 1830م حيث ظل فعليا هو القائد لهذه المنطقة رغم أنه لم يقع بينه وبين الحكومة الفرنسية أية اتفاقية تعترف به على أنه قائد مستقل لفرجية<sup>3</sup>، وهذا يبين في الحقيقة أن السلطة الاستعمارية حاولت كسب هؤلاء الأسر والشيوخ إلى جانبها وفي نفس الوقت محاولة الحد من نفوذهم؛ حتى تقلل من خطرهم حيث تبين لنا أنها كانت على دراية بمكانة كل شيخ في القبيلة ولا تتعامل مع الكل بنفس الوتيرة، وإنما تحاول أن تبقي السلطات المحلية وتسييرها مع مصالحها بطريقة ذكية. ويعتبر هذا من أهم التحولات التي أرادت السلطة الفرنسية (العقلانية) فرضها على النفوذ القبلي بمحاولة جعلهم مجرد موظفين، والحد من نفوذهم حتى تتمكن من السيطرة عليهم، حيث أرادت تطبيق سلطتها من خلال الشكل الاستبدادي مستغلة النفوذ الاجتماعي لبعض السلطات المحلية النابعة من المجتمع -حسب التعبير الفييري-.

ويتضح ذلك من خلال الكثير من النماذج حيث تؤكد الوثائق والشهادات الفرنسية نجاح

<sup>1</sup> - Capitaine Maikrot, *Bône Militaire 44 Siècle de Lutte de XXIV à XX siècle Après Not Etrie Bône 1912*, p-p. 321-395.

<sup>2</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 232.

\* - من أهم القبائل التي يمتد إليها نفوذ هذه القيادة، قبائل بني مساعد، زرارة، بني عزيز، أولاد عامر، بني مجيد، عرب الواد، بني فوغال، طلحة، موية، عرب لابور، أولاد سيدي علي بلعز، بني مجلد، جميلة وقبائل أخرى. صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 347.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 348.

السلطة الفرنسية في بايلك الشرق مثلا من كسب موالات القيادات القبلية السابقة لبايلك قسنطينة، بداية بالقايد بن عيسى الفرقاني ووصولاً إلى معظم القيادات المخزنية فقد أشار كاتب الأمير عبد القادر الجاسوس ليون روش (Léon Roches) التحاق هؤلاء الموالين بالقوة الجديدة مما أريك وأفضل نشاط معاوين الامير عبد القادر في المناطق الغربية والجنوبية من البايك وللمحافظة على هذا النظام انتقل المارشال فالي (Le Maréchal Valée) إلى قسنطينة حيث أشرف رفقة الجنرال قالبوا (Le Général Galbois) على العملية وأصدر هناك ثلاثة قرارات في تاريخ 30 سبتمبر 1838م منح من خلالها الادارة المدنية والعسكرية للمقاطعة للجنرال الفرنسي؛ باسم القائد العالي للمقاطعة كما ثبت قيادات ومشيوخات لادارة المناطق الريفية ثلاثة مشيخات على رأسها خلفاء وهي الساحل (المنطقة الساحلية الواقعة بين عنابة وجيجل) وفرجيو ومجانة وبهذا فقد عين بن عيسى خليفة للساحل، والحملأوي خليفة لفرجيو وأحمد بن محمد المقراني خليفة لمجانة ويساعد هؤلاء قياد ومشايخ القبائل المنتشرة في مجالاتهم لكن عمليا لم يكن للخليفة حكما فعليا على كل القبائل المنتشرة على هذا المجال الجغرافي الواسع<sup>1</sup>.

ومن أهم النماذج كذلك التعاون مع الشيخ سعد وليد ورايح والسلطة الفرنسية وذلك لإخضاع منطقة بجاية بواسطة عقد معاهدة ولاء وسلام؛ حيث يمثل السلطة الفرنسية لامرسيه (Lamorssiere) وجيرو لوازي ومن طرف الشيخ النائب مداني وقد أرسلت من طرف لامرسيه إلى الحاكم العام في 1835/4/8م للمصادقة عليها<sup>2</sup>، كذلك تعيين بوعزيز بولخراس بن قانة في منصب شيخ العرب<sup>3</sup>، وهذا الأخير يعتبر من أهم الشخصيات الذين اعتمدت عليهم الإدارة الفرنسية وتهيئهم لخدمة سياستها التوسعية في الصحراء<sup>4</sup>، حيث يعتبر بوعزيز بن قانة آخر قائد بقي في الصحراء تحت سلطة أحمد باي بعد الاستيلاء على قسنطينة باعتباره رجل سياسي اعتاد على خدمة الحكومة وله أملاك عديدة في مدينة قسنطينة وضواحيها لذلك أصر الجنرال قالبوا (Galboit) بأن يعين بوعزيز كشيخ للعرب، خاصة وان فرنسا في تلك الفترة كانت في أمس الحاجة إلى قبيلة عربية تعتمد عليها في ترسيخ

<sup>1</sup> - علاوة عمارة، من معالم الدوار إلى البلدة الريفية، المرجع السابق، ص. 159، 160.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع: حميدة عميراي، "التواجد الفرنسي في بجاية"، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 100.

<sup>3</sup> - Ministère de la guerre , **Tableau de La Situation des Establishment Français Dans L'Algérie 1839** , imprimerie royale Paris 1840, p. 2.

<sup>4</sup> - حميدة عميراي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، 1844-1916، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر 2004، ص. 34.

نفوذها ومحاربة أعدائها فقد تم تعيينه في تاريخ 14 جانفي 1839م<sup>1</sup>، حيث قام هذا الأخير بمحاولة ترتيب حكمه في الجنوب، فأعلم أهل الزيبان عن تعيينه خليفة على الجنوب وامتدت قيادة هذا الأخير على عدة مناطق عي كتالي:

1- واحة بسكرة، حيث توضع واحة بسكرة والمدية تحت سلطة القائد محمد الصغير؛ علي بلقدوم بن قانة وقسمت الواحة إلى ستة أحياء هي باب القبة، رأس الكرية، باب الغرب، باب الغلة، قدشته، المسيد.

2- الزاب الظهراوي: ويشمل الواحات التالية بوشقرون، فرفار البرح، ليشانة، الزعاطشة، وطولقة، كل هذه الاجزاء تخضع لكبراء الجماعة ما عدا طولقة فلها شيخها.

3- الزاب القبلي: ويشمل الواحات التالية أورلال، ليوا، م خادمة، بن طيوس، ومليلي، الزاوية ومنهالة، بيقو، اوماش، الصحيرة، ولكل من اورلال ومليلي شيخ والواحات الاخرى تخضع لكبير الجماعة.

4- البدو والاخرين: توضع مباشرة تحت سلطة شيخ العرب وهم رجال الجنوب، عرب الشراقة وعرب الغرابة وأولاد سيدي صالح، غير أنه في 8 ماي 1843م حدد الجنرال باراغاي ديلي من جديد المقاطعات التي يتحكم فيها ابن قانة وحذف منها اقليم جريد<sup>\*\*</sup> باعتباره منطقة نائية<sup>2</sup>، وفي 23 ماي 1844م أصدر الدوق دومال أمرا عاما اعتبره تنظيما جديدا للجنوب عين بمقتضاه الرائد توماس قائدا أعلى لدائرة بسكرة وتحت إدارة هذا الضابط أربعة مسئولين من الأهالي يعملون في نطاق محدود وهم على التوالي:

أ- قيادة شيخ العرب (بوعزيز بن قانة) الذي منح منصب خليفة الصحراء وبقيت سلطاته على نفس المناطق السالفة الذكر.

ب- قيادة سي مقران هذا القائد الأهلي المنحدر من أسرة مرابطة لأولاد سي محمد بالحاج تلقى

\* - وقد اعتقد الجنرال قابوا أنه بمجرد تعيين بوعزيز شيخ العرب حتى يطلب الطابور التركي (قناصة قسنطينة) ليساعده على جمع الضرائب التي تقدر بحوالي خمسين ألف فرنك تدفع إلى الخزينة الفرنسية.

<sup>1</sup> - Bouaziz Ben Gana, **Le Cheich El Arab**, étude Historique Sur La Famille Bengana , Alger, 1930, p. 64.

<sup>\*\*</sup> - بلاد الجريد هي واحات رائعة في الجنوب الغربي التونسي.

<sup>2</sup> - Bouaziz Ben Gana, **Le Cheich El Arab**, étude historique sur la famille bengana , p-p. 76-83.

قيادة الحضنة وأولاد دراج وأولاد زيان وبني سويق وبني فراح وأولاد سحنون والقنطرة والبرانس والصحاري.

ج-قيادة الزاب الشرقي: وقسم ما بين أولاد صولة وهما البو عبدالله وابن شنوف، ويحتفظ شيخ العرب بتأثيره الواضح على هؤلاء السكان<sup>1</sup>.

كما حاولت السلطات الفرنسية مد نفوذها إلى الاغواط في مارس 1844م عن طريق القوة العسكرية بقيادة ماري مونج(Mary Mongue)، وقد أسرع أحمد بن سالم بإرسال أخيه إلى القائد الفرنسي ليقدم له الولاء على أن يمنحه منصب خليفة على الاغواط وكممثل على السلطة الفرنسية بالمنطقة بقصورها الخمسة (العسافية، قصر الحيران، الحويطة، تاجموت، عين ماضي) إضافة على الأرباع والحرازلة وبني ميزاب وقد أخضعت المنطقة بالقوة بمساعدة أحمد بن سالم حيث أرسل ماري مونق تقريره الذي أشار فيه على تمثيل النفوذ الفرنسي وإقراره بتعيينه أحمد بن سالم على المنطقة، غير أن الحرب الفرنسية المغربية المتمثلة بالخصوص في معركة اسلي 1844م، عطلت بتحكم فرنسا بقصور الاغواط، وخلال 1846م استطاع الأمير أن يكسب تأييد ولاد نايل بجنوب المدية مما جعل أحمد بن سالم معزولا وحده في إقليم الأغواط<sup>2</sup>، ومن خلال هذه الأحداث نلمس انه رغم تمثيل السلطة الفرنسية للحكم والفكر العقلاني، إلا أنها حاولت الاستعانة ببعض الوظائف والمؤسسات التي وجدت في ظل السلطة السلطانية ويمكننا القول إن نفوذ هؤلاء المشايخ الذين مثلوا السلطة المشيخية (تقليدية) حسب تعبير ماكس فيبر هي من الثوابت التي استمرت وحافظت على وجودها في ظل السلطة الفرنسية (العقلانية)، غير أنه حدث تحول في ولائها للسلطة الحاكمة الفرنسية التي حلت محل السلطة العثمانية باعتبارها تمثل سلطة سياسية تطبق مبدأ الفلسفة الكلاسيكية التي تبين أن السلطة قائمة على وسائل القمع مستغلة سلطة هؤلاء الشيوخ في إطلاق الطاقات والتخويف والمحبة والتفاعل لصالح السلطة الفرنسية (العقلانية) لذلك فسلطة هؤلاء أصبحت سلطة إقليمية جغرافية بعيدة عن السلطة المشيخية الفعلية التابعة من المجتمع حسب ما بيناه في الباب الاول من خلال أقوال بعض علماء الاجتماع أمثال برتدا ندرسل وموريس وفوكو وفولر إضافة إلى ماكس فيبر.

هذا وقد احتفظت السلطة الاستعمارية في بداية الاحتلال بنفس الأجهزة الإدارية خلال العهد

<sup>1</sup> - bouaziz ben gana , **ibid.** , P. 102, 103.

<sup>2</sup> - (M) Monge, **Expédition de L'Laghouat dirigée au x Mois Mai et Juin 1844**, Alger, bastide 1844, p. 25.



العثماني مثل الخليفة، الشيخ، القايد، الآغا.. إلخ<sup>1</sup>، واتبعت في ذلك سياسة التدرج والمرحلية في التعامل مع مختلف المقاطعات المحلية<sup>2</sup>، ويؤكد مصطفى الأشرف أنه صعب على الفرنسيين اختيار الأعيان من الأهالي لأن الوطنيين انظموا إلى أحد الصنفين أحمد باي أو الأمير عبد القادر، أما الجبناء والخنونة فقد انظموا إلى الصنف الآخر "فرنسا"<sup>3</sup>، وكان المتعاونون مع الاستعمار يصفهم ضباط جيش الاحتلال بأحقر الأوصاف وأقبحها، فقد وصفهم الكولونيل مان (Mann) بعد إحدى المعارك بـ "حلفائنا الحقييرين وأهم كانوا يحسون بتأنيب الضمير لما تعاونوا معنا"<sup>4</sup>.

ومن هنا نستخلص تغيير ولاء الكثير من هذه الأسر الإقطاعية في الجزائر حسب تعبير (Ernest) وذلك بتسييرها لشؤون المقاطعات والمناطق وجمع الضرائب والالتزامات العسكرية والمالية نيابة عن فرنسا<sup>5</sup>، وأما عن تقلد الجزائريين للمناصب الإدارية فإن الأبواب كانت موصدة أمامهم ولا يسمح لهم أبدا بالعمل في المؤسسات الإدارية، لأسباب عديدة منها عدم تمتعهم بصفة المواطنة كما أسلفنا والتي تخول لهم التساوي في الوظائف العامة إضافة للمستوى التعليمي الذي تدهور بعد الاحتلال جعلهم غير قادرين على ممارسة وظائف محترمة، مع هذا بقيت مجموعة من الوظائف من اختصاص الجزائريين منها مراقبة القبائل والأفراد لتحديد الوعاء الضريبي ومراقبة الغرائب من القبائل والإحياء أي أن يكون هؤلاء الجزائريين الامتداد العسكري والبوليسي والضريبي لإدارة قوات الاحتلال وهذه السياسة تحددت منذ بداية الاحتلال كما أن منشور المارشال بيجو رقم 8 المؤرخ في 2 جانفي 1844م يسطر هذا بقوله: «أن السياسة المثلى تتطلب دائما، بأنه في الوظائف الثانوية فإننا سنحكم العرب بالعرب ونترك الإدارة العليا للقادة الفرنسيين بالمناطق والفروع»<sup>6</sup>، كما يحدد بوجولا الذي تحدث سنة 1844م أن فرنسا اتبعت في الأعماق مثال الأمير عبد القادر إزاء الأهالي فجعلت وظائف الخلفاء والأغوات كما فعل هو فكان على كل إقليم من الأقاليم الثلاث جنرال تحته مجموعة من الخلفاء والأغوات يرسلون المكاتب العربية

<sup>1</sup> - محمد السعيد قاصري، "السياسة الإدارية الاستعمارية في الصحراء الجزائرية"، مجلة الدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 01 بقسنطينة 2004، ص. 44.

<sup>2</sup> - سعاد بوجليدة، "قسنطينة في الفترة الانتقالية، دراسة وتحقيق لسجلات الحكمة المحلية 1830-1845"، مجلة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة 2003، ص. 40.

<sup>3</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 92.

<sup>4</sup> - مصطفى الأشرف، المرجع نفسه، ص. 92.

<sup>5</sup> - (E) Mercier, **Histoire de Constantine**, P. 434.

<sup>6</sup> - (CH) Benazouh, **La Déconcentration en Algérie, du Centralisme au Décentralisme**, p. 25.

التي كان على رأس كل منها ضابط فرنسي<sup>1</sup>، وبالتالي فالسلطة الاستعمارية الفرنسية حاولت الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيات والمؤسسات من أجل السيطرة والنفوذ على المجتمع الجزائري.

### 3-2- خلق العداوة بين القبائل واستعمال العائلات الدينية:

لقد عملت فرنسا على خلق العداوة والتناحر بين القبائل والعائلات الجزائرية حتى تضمن تشتتهم، وذلك بتحالف الإدارة الفرنسية مع أحد الأطراف المتناحرة ويقول فورجوجو (F) Gourgeat في هذا الصدد «نعتقد إن تقسيم الأهالي إلى قبائل، وخلق العداوة بينهم، يعتبر حاجزا لا يمكن تجاوزه للقيام بأي عمل مشترك»<sup>2</sup>، من أهم النماذج على ذلك قبيلة أولاد سيدي الشيخ إثر عقد معاهدة 18 مارس 1845<sup>3</sup>، التي أمضيت في لالا مغنية بين الفرنسيين والمغاربة وبموجبها ألحق "الغرابة" بـ "فاس" و "الشراقة بـ "الجزائر" رغم أن القسمين كانا تابعين لمملكة الجزائر وهذا أثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولاد سيدي الشيخ<sup>4</sup>، كما تتضح هذه السياسة من خلال مراسلة الجنرال (Rapatelle) إلى وزير الحربية من الجزائر العاصمة يوم 23 أبريل 1863 والتي تهدف لخلق العداوة بين القبائل إذ يقول «بعض القبائل في الشرق تتحارب فيما بينها، وبما أنهم ليسوا أصدقاءنا فمن الملائم تركهم يحاربون لبعض الوقت، وسوف نتدخل لصالح القبيلة التي تتحالف معنا، وتقدم لنا ضمانات الولاء»<sup>5</sup>، ومن ثم نستنتج أن سياسة النقل والتقسيم وخلق العداوة بين القبائل اتخذتها الإدارة الفرنسية كوسيلة لسيطرت نفوذها على الأهالي كما حرصت فرنسا على استبدال قوة بقوة أخرى رغم تفانيها في خدمة فرنسا مثل عائلة بن قانة فقد كتب الدوق دومال في هذا الصدد يقول -بما أمكن ترجمته- حتى ولو أجزنا لأنفسنا إقالة الرجل الذي عانى الكثير في سبيل قضيتنا وبرهن مرارا على تفانيه في خدمتنا إلا أن استبداله برجل غيره أمر مستحيل خاصة وأنه يشرف على منطقة الزيبان كلها وعلى القبائل الرحل، وهذه الوضعية تدعوا إلى الحيلة والحذر من تعاضم نفوذ شيخ العرب ولذلك عملت القوات الفرنسية على تقليص نفوذه بإنشاء ثلاث قيادات جديدة محددة على الشكل التالي:

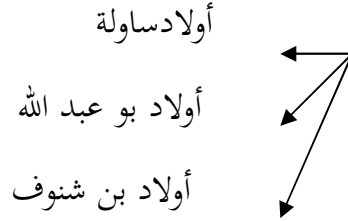
<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 229.

<sup>2</sup> - (F) Gourgeat, **Situation Politique de L'Algerie**, Challamel ainé, éditeur, Paris 1881, p. 86.

<sup>3</sup> - (Vb) au Gustin, **L'Algérie**, libraire félics Alcane, Paris 1929, p. 220.

<sup>4</sup> - (D) Sari, **Insurrection de 1881-1882**, S. N. Ed Alger 1981, p. 32.

<sup>5</sup> - (G) Esquer, **Correspondance du Maréchal Clauzel, 1835-1837**, éditeur Larose, Paris 1948, p-p. 602-632.



إضافة لفرع سي مقران وهو سليل عائلة دينية، وكان مطاعا إلى حد التقديس لذلك حاول الدوق دومال (Dumale) استمالته إلى الإدارة الفرنسية وغرضه من وراء ذلك هو تحويل تلك الزعامة لصالح فرنسا وأصبح هذا الأخير على رأس منطقة شاسعة تمتد من موطن بني فراح غربا إلى حدود أولاد دراج والشراقة ومرورا بأولاد زيان وواحة مدوكال والقنطرة وبعض القرى، أمثال أولاد عبدي وبني سويك وسيدي خليل وأصبح بحق يتحكم في مجموعة القبائل التي لم يتم إخضاعها بصورة نهائية في منطقة تتوسط بين الصحراء والتل<sup>1</sup>.

أما منطقة بلزمة فقد قسمت إلى 4 قيادات على رأسها رجال الدين؛ الذين كانت لهم مكانة أمثال أحمد بلقاضي لقيادة أولاد شليح، بن سي عمران جنان وبني علي بن علي الحسن لقيادة أولاد سلطان وسي مختار بن الشيخ بن داينة لقيادة أولاد سلام، أما سي علي بن أحمد خوجة وهو علماني فتولى لفترة محدودة قيادة أولاد بوعون، ثم أولاد سلطان وبعدها خلف سي شريف بني مناصر<sup>2</sup>.

ومن خلال هذا يمكننا أن نستنتج أن فرنسا اعتمدت سياسة تبديل القيادات للحد من نفوذها فالذي يحكم عرشا كاملا؛ أصبح لا يحكم إلا قبيلة والذي يحكم قبيلة لا يحكم إلا فرقة، كما قسم العرش بين عدة حكام أي سياسة فرق تسد إضافة لاستخدامها لبعض رجال الدين سواء كانوا في صفوف المعارضة أو التزموا موقفا حياديا فأصبحوا بعد ذلك من القياد الموالين لفرنسا، وقد كانت هذه السياسة وعلى رأي عبد الحميد زوزو ترمي إلى ضرب العائلات المحاربة والقيادية وبالتالي تجريد المقاومة من السلاح وإخماد جيوشها وذلك لإخضاع القبائل الثائرة<sup>3</sup>، كما يمكننا القول إن فرنسا من خلال سياستها هذه حاولت الإبقاء على سلطة الشيوخ المحليين، حيث أدركت أنها هي التي تمتلك السلطة الفعلية داخل المجتمع الجزائري سواء كانت السلطة الكاريزمية أو التقليدية حسب المفهوم الفييري، وهذا يعني أن السلطة الاستعمارية الفرنسية رغم قوتها فهي لم تتمكن في بداية الاحتلال من إحداث التحول

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص.، ص. 128، 129.

<sup>2</sup> - عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص. 128، 129.

<sup>3</sup> - عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص. 129.

مباشرة في بنية المجتمع الجزائري بل حاولت تسخير تلك السلطات المحلية من أجل خدمة أهدافها الاستعمارية كما سبق وفعلت السلطة السلطانية، مع محاولة الحد من نفوذهم تدريجيا وهذا بمحاولة خلق العداوة والتنافر بينهم وهذه تقريبا نفس السياسة التي استعملتها السلطة العثمانية (السلطانية) مع هذه السلطات المحلية، لذلك يمكننا القول إن هذه من أهم الثوابت في بداية الاحتلال التي حافظت عليها السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) في سياستها مع الأهالي لبسط نفوذها، غير أن المتغير نلمسه من خلال ولاء هؤلاء الشيوخ للسلطة الفرنسية بدل السلطة العثمانية.

والسؤال الذي شغل أذهاننا هل هؤلاء الشيوخ كانوا فعليا مخلصين في ولائهم للسلطات الفرنسية المخالفة لهم تماما في الفكر والمعتقد وحتى العرف؟ أم أنهم حاولوا الحفاظ على سلطتهم المشيخية والكاريزمية وانضموا تحت لواء السلطة الفرنسية لاعتقادهم أن هذه الأخيرة سوف تحفظ مكانتهم مثلما فعلت السلطة العثمانية (السلطانية)؟

### 3-3- سياسة التهجير:

دفعت الإدارة الفرنسية بسياستها القمعية التي حاولت من خلالها فرض سلطتها على الأهالي إلى تهجيرهم<sup>1</sup>، حيث يذكر بيجو (Bugaud) «...إذا فكرنا في محاربة الأهالي فلكي نقول لهم ارحلوا لنشغل مكانهم...»، وقد بدأت الهجرة منذ السنوات الأولى للاحتلال بنفي 10000 تركي<sup>2</sup> في 1830 إضافة لمغادرة عدد كبير من الأهالي طواعية رافضين الخضوع لسلطة غير مسلمة خاصة في الفترة ما بين 1830-1847 التي شهدت استسلام الأمير عبد القادر واصطحب عدد كبير من الخدم ثم تبعه المواليين من رواد المقاومة إلى الخارج، كما هاجر بعض الأهالي مضطرين فرارا من الغرائم والضرائب إلى تونس والمغرب وبعض دول المشرق العربي والدول الإسلامية<sup>3</sup>، وقد يمكننا هذا من معرفة أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري فبهجرته هذه ترك أرضه للأجنبي، والأرض كما سبق ووضحنا تعتبر من المقدسات التي لا يمكن للجزائري التنازل عنها غير أن الجزائريين بهجرتهم للأراضي الإسلامية أكدوا أنهم يرفضون الخضوع تحت السلطة الفرنسية الكافرة، فقد يكون دافعهم الأكبر للهجرة هو الحفاظ على دينهم؛ الذي يعتبرونه من الثوابت التي لا يمكن لأحد المساس بها حتى وإن امتلك أكبر قوة في العالم، مدركين بذلك الخطر الكاثوليكي الذي حملته السياسة الاستعمارية الفرنسية وقادتها للجزائر.

<sup>1</sup>-الملحق رقم 23.

<sup>2</sup>-أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830-1855، الحركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص. 11.

<sup>3</sup>- أبو العيد دودو، المرجع نفسه، ص. 19.

ونذكر بعض النماذج عن سياسة بوجو (Bugaud) التي استعملها مع الأهالي حيث قام بتهجير الأهالي وذلك عن طريق إجبار أولاد الأعيان على زيارة فرنسا ليكونوا وسيلة للتأثير الحضاري فيما بعد، منهم بعض شبان العاصمة الذين هاجروا بعد هزيمة زمالة 1843م وكانت عائلاتهم في خدمة الأمير كأحمد بن رويلا\*، علي الشريف، عمر الرميلى، عبد الرحمن البونظيرو، يوسف بن حفيظ، كما أجبر بعض الأعيان على زيارات منظمة لباريس والقيام بعملية غسل مخ محكمة، وكانوا يحملون في بواخر لا علم بها ويحاطون بأهمة مقصودة ويزورون المتاحف والمسارح ويختلطون في الحفلات بالرجال والنساء التي يوشى بمن خصيصا لذلك، وبعدها يقابلون الملك والوزير وتوزع عليهم الهدايا والأوسمة والألقاب وهذا طبعا ليكونوا دعاة لفرنسا ورسالتها في الجزائر... إلخ، وقد شارك في هذه الزيارات المنظمة عدد من الأعيان منهم الشاذلي القسنطيني، الحاج محمد بن الخروبي، بولخراس، ابن قانة، أحمد بن أحمد... إلخ<sup>1</sup>، هذا يبين مدى أهمية سلطة هؤلاء الشيوخ سواء المذهبية أو التقليدية وحتى الكاريزمية لذلك حاولت فرنسا استمالتهم حتى تتمكن من تسخير سلطاتهم في خدمة سلطتها وتثبيت نفوذها.

كما يذكر بعض الدارسين الفرنسيين أن هناك بعض الشخصيات هجرت إجباريا إلى جزيرة سان مارغريت، حيث استقبلت هذه الأخيرة بين 1841-1843 حوالي 80 شخصية من الزعامات الأهلية وقد اختارت الجزيرة المذكورة كمنفى للشخصيات السياسية البارزة ذات النفوذ وقد نفوا إلى هناك إما بسبب رفع السلاح في وجه فرنسا وإما لأنهم خطر عليها في الجزائر وإما أخذوا كرهائن لإرهاب ذويهم وإبعاد خطرهم وقد أصاب الكثير منهم البؤس والتأثير بالفقر والمرض والبيئة<sup>2</sup>. ويعتبر التهجير من أهم المتحولات التي لمسها المجتمع الجزائري في ظل النفوذ الاستعماري الفرنسي، حيث خرجوا من أوطانهم القبلية إلى بلد يغيروهم تماما في المعتقد واللغة والعرف والتي تعتبر من أهم الثوابت التي تمسكوا بها خلال الوجود العثماني، فالسلطة الاستعمارية الفرنسية أرادت من خلال الإيديولوجيات المختلفة التي سيرت الحملة - كما بينا سلفا- التغيير من ثوابت هذا المجتمع عن طريق إغرائه بالمتغيرات الموجودة في أوروبا عكس النفوذ السلطاني السابق الذي بسط نفوذه من خلال الحفاظ على ثوابت المجتمع الجزائري.

\* فابن رويلا هذا مثلا كان عمره 13 سنة عندما قبض عليه في المعركة ووالده هو قدور بن رويلا كاتب الأمير الخاص، وقد ولد سنة 1830 وحمله الفرنسيون إلى باريس وأدخل إلى مؤسسة السيد دوميان كور ثم مدرسة سان سير العسكرية وأصبح بعدها مترجما عربيا وعاد إلى الجزائر بعدها وعمل في المكاتب العربية إلى أن قتل في ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864م. ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 249.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 249.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 233.

### 3-4- تجنيد الأهالي:

جندت فرنسا الكثير من الأهالي وسخرتهم من أجل بسط نفوذها على كامل أرجاء الوطن وقد قسموا كالتالي:

أ- الزواوا: وهم فرقة من القبائل يديرون في كتائب خاصة يديرون تدريباً جيداً، تدفع لهم مرتبات حتى يتمكنوا من إغراء القبائل الأخرى؛ لدخول في خدمة الفرنسيين، وقد اختار كلوزيل لتلك القوات ضباط يمنحون رتب أعلى من رتبهم العادية، ويرتدون سترة تركية وسروالا يشبه سراويل المماليك ويطلق عليهم لقب الزواف<sup>1</sup>.

ب- القوم: وهذه القوة الأهلية لم تكن منظمة ويطلق عليها تسمية الحرس الوطني، وتقوم بعمليات التفتيش إلى جانب الجيش الفرنسي خاصة بالمناطق التي تكثر فيها الثورات والانتفاضات<sup>2</sup>، واستخلاص الضرائب ومراقبة تحركات بعض القبائل<sup>3</sup>، حيث كانت تنظم من قبل المكاتب العربية تنظيماً استراتيجياً يستهدف التحكم والسيطرة على القبائل ومن النماذج على ذلك قبيلة أولاد ماضي وغيرها من قبائل الحضنة تزود المكاتب العربية بـ 422 قوم<sup>4</sup>، حيث أصبح القوم يشكلون درع لنظام الفرنسي خاصة في المناطق النائية، كما أصبحوا في المرحلة الفرنسية يسجلون في العشائر ولا يتلقون أجراً إلا مقابل أيام الحضور<sup>5</sup>، كما كان القوم يقومون بتوفير الخيول بأنفسهم ولم تكن لهم بذلة خاصة سلاحهم البنادق، وقد أولتهم فرنسا بعض العناية فمُنحتهم أسلحة تمثلت في بنادق من نوع كرايين وسيوف ولا يحمل الفرد من القوم سلاحه إلا بأمر من القائد الفرنسي، وعليه أن يكون على أهبة الاستعداد عند تكليفه بأي مهمة من السلطة العسكرية الفرنسية أما أجرتهم فهي محددة لا تتعدى غالباً

<sup>1</sup> - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، ص-ص. 85-88.

<sup>2</sup> - (G) Voisin, L'Algérie Pour Les Algériens, œuvre d'Ismail Urbains, Paris 1961, p. 87, 88.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 31، 32. وصالح فركوس، تاريخ الجزائر منذ ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ص. 252.

<sup>4</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 32. كما يشير ان ارشيف اكس بفرنسا يحتوي على جملة من الوثائق تبين مدى سعي أولئك الضباط لتوطيد ركائز الاحتلال عن طريق هؤلاء القوم منها مراسلة مصطفى ابن اسماعيل إلى النقيب قريزي احد الضباط الشؤون العربية بقسنطينة حيث يخبره فيه عن عدد القوم المخصص لمراقبة قبيلة النمامشة بضواحي تبسة صالح فركوس، تاريخ الجزائر منذ ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ص. 253.

<sup>5</sup> - أحمد سيساوي، اشكالية القبيلة كمعلم سياسي في البعد البايلكي من خلال رؤية المارشال فالي 1838-1841، مخبر الدراسات والبحوث حول حركات الهجرة، جامعة منتوري، ص. 89.

الفرنك الواحد<sup>1</sup>، ومع هذا كان الكثير منها محل شك وريب في إخلاصه وولائه للسلطة الاستعمارية الفرنسية.

ج- الزمالة: حيث اقترح الضابط فرديناند لاباسيت (Lapaset) إنشاء "زمال زمول، تقطن تلك القرى وتمتطي الخيل وتعفى من الخدمات والضريبة وهي تشكل نوع من المليشيات تحمي رؤساء الأهالي وتقوم بدور شرطة الطرقات والأسواق والبريد واستخلاص الضرائب<sup>2</sup>، من النماذج على ذلك القائد سي مقران بمقرية من واد بريكه والقائد أحمد بن رزقي في قبيلة الحنانشة وزمالة بوعكاز، لكن هذه المحاولة فشلت وأثبتت عدم فعاليتها كوسيلة قمع بالنسبة للقبائل الثائرة وخيبت الضباط العسكريين<sup>3</sup>.

د- المخزن: وهذه الأخيرة كما نعلم كانت تشكل العنصر الأساسي للقوات التركية بالجزائر، وقد استخدمت في فترة الاحتلال من أجل زرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع وتمثل مهمتها الأساسية فيما يلي: التحسس وجمع المعلومات الضرورية لصالح الاستعمار من قبل القبائل؛ وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها<sup>4</sup>. ومن أهم القيادات في بايلك الشرق مثلا قبائل الحراكنة، الزمول، أولاد عبد النور، أولاد براهيم، الدواير... الخ وكما أشرنا في الباب الثاني كانت قيادات قبائل المخزن تمثل بعدا جغرافيا واقتصاديا وعسكريا، وقد حاولت فرنسا استغلال هذا التنظيم حيث عمل الجنرال فالي على تثبيت ما هو تقليدي من حيث التقسيم الجغرافي فأبقى على الوطن وعلى القبيلة أساس المجتمع الجزائري، فقسّم هذه القيادات إلى دوائر، ووضع القياد والشيخ مباشرة تحت القادة العسكريين مثل تعيين حمودة بن الفقون حاكما على قسنطينة وإقليمها وقد أسندت إليه تعيين القياد والشيخ حسب العادة القديمة كما احتفظ بمراسيم التقليد والتشريفات التي كانت سائدة في عهد الحاج أحمد باي، وذلك لان المادة التاسعة من مراسيم 30 سبتمبر 1838م تحدد ثوب الشرف التي يتحصل عليه القياد والشيخ، حيث ذكر فالي انه لم يغير شيئا من عادات وعرف البايك وظلت كما كانت عليه في عهد الحاج أحمد باي، حيث كان يقوم حمودة بتوزيع البرانس والقنادر باسم فرنسا على أهم الشيخ والقياد

<sup>1</sup> - (C) Passols, *L'Algérie et L'assimilation des Indigènes*, éditeurs militaires, Paris, 1902, P. 30, 31.

<sup>2</sup> - (X) Yacono, « La Colonisation Militaire Par les Smalas de Spahis en Algérie », *Revue Historique Monod*, 93 année universitaire de France , P. 120, 121.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 38.

<sup>4</sup> - (J) Frémeaux, *Les Bureaux Arabes dans Le Département d'Alger (1844-1856)* thèse de 3sycle Toulouse 1976, p. 66.

كما استند على الأعيان مثلما كان عليه الحال خلال العهد العثماني<sup>1</sup>، ومن هؤلاء القياد الذي عينهم حمودة بن لفقون حسب الطريقة التقليدية نجد بنوس إلى أحمد بن الشريف شيخ أولاد ريغة، بنوس إلى الاغا بوزيان بن العلمي، بنوس إلى ابن هني قايد عامر الغرابة، بنوس إلى العربي بن عون قايد التلاخمة، بنوس إلى العربي بن العلي قايد عامر الشراقة، بنوس إلى ابن العطار قايد ميله؛ بنوس إلى قايد أولاد داود... الخ، كما عين على قبيلة أولاد عبد النور التي جمعها الحاج أحمد باي في ثلاث مشيخات تحت قايد، غير أنها في عهد فالي قسمت إلى سبع مشيخات وضع عليها أعيان من القياد منهم الحاج أحمد بن زكي، محمد بوعزيز بن قانة... الخ وقد كان كل هؤلاء الشيوخ قد تقلدوا نفس المناصب في عهد الحاج أحمد باي وكانوا عادة ما يختارون من بين العائلات الكبرى المخزنية<sup>2</sup>.

هـ- **الخيالة**: وهذه الأخيرة فرقة غير منظمة لكن عناصرها تتلقى رواتب مقابل خدماتها وقد أطلق عليها تسمية الدرك السياسي من طرف (Ch. Richard) لأنها هيأت لضمان استمرارية البريد والاتصال بين المكاتب العربية ورؤساء الأهالي<sup>3</sup>، وقد أسست هذه الفرقة في 16 سبتمبر 1843م ولكن توظيفها الفعلي بدأ بتوظيف تلك المكاتب، وعادة ما كان عناصر الخيالة تختار من أفراد العائلات التي مارست القيادة أو شخصيات مؤثرة<sup>4</sup>.

و- **الصبايحية**: استمدت تنظيمها من التنظيم العسكري التركي بالجزائر، فكيف حاول المستعمر استغلال هذه الفرقة لتستجيب لمصالحه وأهدافه؟ ففي 1841/12/7م أصدر قرار يقضي بتحويل فرقة الصبايحية إلى فرقة منتظمة وهكذا تم ترسيم ثلاث فيالق، الأول بالعاصمة، الثاني وهران، الثالث بقسنطينة، وبواسطة هؤلاء كان يتم تبليغ أوامر المكاتب العربية وكذا تبليغها بالأوضاع<sup>5</sup> ويتضح دور هؤلاء من خلال ما ذكره النقيب مارمي بأن الصبايحية كانوا باستمرار تحت تصرف المكاتب العربية يشكل كل عنصر منها جاسوس ورهينة للسلطة الفرنسية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - احمد سيساوي، اشكالية القبيلة كمعلم سياسي في البعد البايكي من خلال المارشال فالي 1838-1841، المرجع السابق، ص. 96.

<sup>2</sup> - (CH) Féraud , " Notice sur les ouled abdenmour," RSAC , P. 189, 199. Et (CH) Féraud , L'histoire de Philippeville" In, RA1875, p. 99.

<sup>3</sup> - (Ch.) Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, p. 93

<sup>4</sup> - (Ch) Agéron , Ibid, P. 92 , 93.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية وادارة الاحتلال الفرنسي، ص. 43.

<sup>6</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر منذ ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ص- ص. 261-263.



نلمس من خلال هذه السياسة مدى إصرار فرنسا على استغلال الأهالي حتى ضمن قوتها العسكرية بيسط نفوذها مستبقية على بعض الأساليب العثمانية، كالمخزن والصبايحية وتعتبر هذه الأخيرة من الثوابت التي استمرت حتى في ظل السلطة الفرنسية العقلانية، كما لمس الأهالي بعض التحولات وهي مشاركتهم في القوة العسكرية الفرنسية بشكل نظامي يتلقون راتب من السلطة الحاكمة، وهذا ما لم يكن مسموحا به للجزائريين في ظل الحكم السلطاني، غير أن هذه السياسة أرادت فرنسا من خلالها استغلال هؤلاء للتعرف أكثر على البلاد وأهلها التي وجدت نفسها تجهل عنهم الكثير وهم مغايرين للمجتمع الأوروبي في فكره ومعتقداته وثقافته.

فقد ظل الاستعمار الفرنسي يبحث عن الوسائل البشرية والمادية من أجل تحقيق أهدافه اللإنسانية، والسؤال الذي يبقى مطروحا إلى أي حد استطاع المستعمر أن يستغل هذه القوات الأهلية؟ وهل ساهمت هذه الأخيرة في بسط نفوذ المستعمر على كامل القطر الجزائري؟ أم أن الكثير منها ظل محل شك وريب في إخلاصه وولائه لفرنسا.

### 3-5- التفرقة بين أهالي المنطقة المختلفة:

اعتقدت السياسة الفرنسية أنّ التفرقة العرقية بين الجزائريين سوف يسهل عليها فرنسة البربر وذلك من خلال تكثيف الدراسات الأنثروبولوجية، وهذا من أجل إثبات الفوارق العرقية والثقافة بين البربر والعرب كما أنّها ادعت أنّها وريثة الحضارة اللاتينية وسعت جليا لتفرقة بين الأهالي طيلة عهد الاحتلال، فقد سعت للتفرقة بين أصحاب اللهجات المختلفة في البلاد وكذلك لتفتيت وحدة المجتمع<sup>1</sup>، من خلال الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي والتدرج السياسي المرحلي في تحقيق مكاسب هامة تتمثل في إقامة كيان اجتماعي غريب في هذا البلد المستعمر وإقامة نظام سياسي جديد ومتميز، ثم ربط الشعب المستعمر حضاريا وثقافيا بالشعب المستعمر، تشجيع الهجرة الاستيطانية وتفتيت القاعدة الديمغرافية المحلية يؤدي بالضرورة إلى بناء قاعدة ديمغرافية جديدة لمناصرة القوة العسكرية وتكوين دولة استيطانية<sup>2</sup>، خاصة وأن المجتمع الجزائري يشتمل على فئتين رئيسيتين هما سكان الريف وسكان المدينة، أما خلال الفترة الاستعمارية فمن أهم التحولات التي طرأت عليه هو استبدال طبقة الحضر بطبقة رأسمالية أوروبية فيما استبقت على طبقة الفلاحين لكنها تحولت من مالكة أرض إلى طبقة أجيعة لدى المستوطنين حيث أدت سياسة الاستيطان إلى تدني مستوى معيشة الجزائريين وحرمانهم من الوظائف الإدارية في

<sup>1</sup> - أحمد بن نعمان، العلاقة الجدلية بين الاستعمار الثقافي والشخصية الجزائرية، ص. 120.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني وعبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، ص. 130.

بلادهم، ومورست التفرقة العنصرية ضدهم وأصبحوا لا يملكون الأرض داخل بلادهم وغير مستقرين ويعيشون في حالة من الفقر والبطالة والحرمان والمستفيد الوحيد من خيرات بلادهم هو الدولة المحتلة، ورغم أن المستوطنين يعتبرون أفراد غير منسجمين عرقيا ويتنافسون فيما بينهم اقتصاديا إلا أنهم كانوا يقفون على أرضية واحدة ويشكلون كتلة واحدة ضد المجتمع الجزائري، حيث كانت تجمعهم وحدة الفكر ووحدة المصلحة الاقتصادية والدعم من الإدارة الاستعمارية<sup>1</sup>.

وظهور فئة المستوطنين هذه تعتبر من أهم التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية الجزائرية، خاصة أنها تمتعت بجميع الحقوق سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية إلى جانب اليهود، حيث وجد الجزائريون أنفسهم غرباء داخل وطنهم والأصح داخل أرضهم التي سلبت منهم وفق قوانين مدنية فرنسية غريبة وبعيدة كل البعد عن قوانينهم العرفية التي كان يخضع لها المجتمع القبلي الجزائري إجمالا.

وبعد عرضنا لأهم الأساليب سياسة الاستيطان، نلمح بوضوح السياسة الفرنسية التي تمثلت في تعمير الجزائر بأجانب أي مستوطنين من كل الأجناس؛ يختلفون في عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم وثقافتهم لا تجمع بينهم روابط يمكن أن يشكلوا منها مجتمع على حساب شعب بأكمله أرادت فرنسا تفتيت بنيته بالحصر والتجمع والمصادرة كما سبق وأشرنا، وهذه من أهم الأسباب التي جعلت المجتمع الجزائري يرفض الوجود الفرنسي ويقوم بمقاومته منذ بداية الاحتلال.

ولإرساء الاستيطان سنت إدارة الاحتلال تشريعات خاصة تسهل من خلالها للكولون عمليات الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية لذلك شكلت الجزائر أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية لدى المستعمر، لما تقدمه من منافع كثيرة لفرنسا في مختلف الميادين: وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة «قد اجتمع أعضاء اللجنة الثلاث على مواصلة الاحتلال وعدم التخلي عن ضم الجزائر، لأنّ الجزائر تقدم لفرنسا منافع كثيرة في الميادين الاقتصادية والسياسية والعربية، فهي سوق لترويج بضائعها ومنفى للمشوشين من أبنائها، ومركزا إستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط»<sup>2</sup>. وهذا ما أكده الحاكم العام بيجو سنة 1842 «إن الجزائر يمكنها أن تزود بشكل واسع صناعة المتروبول للمواد الضرورية، حتى تتمكن فرنسا من إبقاء هؤلاء المعمرين وجب عليها منحهم امتيازات وذلك طبعاً لن يكون ممكناً إلا بسلب ومصادرة أملاك الجزائريين ومنحها للمعمرين، وذلك وفق قوانين وتشريعات»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني وعبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص. 131.

<sup>2</sup> - أحمد باي وحمدان خوجة، مذكرات، ص- ص. 134-140.

<sup>3</sup> - صالح عباد، المعمرين والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870-1900، دم. ج، الجزائر، 1984، ص. 6.

فما هو سبيلها لتحقيق ذلك؟ هذه كانت من أكبر المشاكل التي واجهت السلطات الاستعمارية خاصة وأن المجتمع الجزائري كما سبق وأشرنا في الباب الأول مجتمع متمسك بأرضه، والأرض بالنسبة إليه ليست مصدرًا للرزق فحسب بل هي سر تماسكه الأسري وارتباطه العائلي ومن يفرض فيها يكون فَرَط في عرضه وشرفه، فكيف ستمكن فرنسا من كسر هذا الحاجز والسيطرة على أكبر قدر من الأراضي لبسط نفوذها وإسكان المعمرين إضافة لتشتيت وحدة وترابط هذا المجتمع حول أرضه التي تعتبر مصدر قوته؟ وكانت الملكية غداة الاحتلال تنقسم إلى ملكية الدولة وملكية العرش، وملكية دينية خاصة<sup>1</sup>، وقد اعتبرت الدولة الفرنسية نفسها وريثة الدولة الجزائرية العثمانية، مطلقة اسم الدومين على أراضي الوقف، وأن لها الحق في صيانتها وتسييره<sup>2</sup>.

حيث قامت بتصنيف الملكية كالتالي:

1- أملاك البايلك "الدولة" وعددها خمسة آلاف ملكية تقدر قيمتها بـ 40 ألف فرنك وحولت كلها إلى الدولة الفرنسية باعتبارها حلت محل الدولة العثمانية ويشمل ذلك طبعا الثكنات العسكرية والمباني الرئيسية وقصور الحكام والوزراء وكبار الموظفين.

2- أملاك بين المال، وهذه الأخيرة تشمل بيت المال وهي أملاك محتجزة لا ورثة لها... إلخ.

3- الأملاك الخاصة، وتشمل العقار وغيره وهي الأملاك التي يملكها الأفراد سواء كانوا حاضرين أو غائبين.

4- أملاك الأوقاف وتشمل 7 أنواع: أوقاف مكة والمدينة، أوقاف المساجد، أوقاف الزوايا والقباب، أوقاف الأندلس، أوقاف الأشراف، أوقاف الإنكشارية، أوقاف الطرق العامة، أوقاف عيون الماء<sup>3</sup>.

وقد طبقت فرنسا سلسلة من المصادرات والحجز ضد الأهالي وحسب جيلالي صاري فعمليات المصادرة الأولى ارتبطت بتطوير سير الحملة على الجزائر في المناطق الحضرية بالعاصمة والنتيجة من 1830 إلى 1850 ومن أهم القرارات ما يلي:

- مرسوم 21 سبتمبر 1830 الذي نص على مصادرة أملاك الجبوس، رغم تأكيد فرنسا على

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر، 1830-1926م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص. 77.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 78.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 66، 67.

احترامها من خلال معاهدة الاستسلام إضافة لمصادرة أملاك البايلك بهدف التهيئة لإقامة أوائل المعمرين وذلك بعد إحصائها<sup>1</sup>. حيث أكد كلوزيل على قرار ضم أملاك الأتراك إلى الدومان، وقد نص القرار على ما يلي:

- كل أملاك الأتراك وأعوانهم من منازل، محلات، حدائق، أراضي، بنايات إضافة لأملاك مكة والمدينة تضم إلى الدومان، فالدومان نظام إداري سير وفق مؤسسات مدنية وعسكرية وحتى دينية، مخالفة تماما للبناء الفكري الاجتماعي الجزائري.

- كل الأشخاص الذين يتمتعون ويستفيدون بأموال الوقف، عليهم التصريح بطبيعتها ووضعيتها وقيمة كرائها.

- كل شخص خاضع لهذا التصريح ولم يقيم به في الفترة المحددة تفرض عليه ضريبة لا تقل عن مدخول سنة، ومد حول الغرامات يوضع في خزينة الدولة.

- وقد حاول كلوزيل بعدها ترضية الجزائريين والحد من هذه الانتقادات بإصدار مرسوم آخر يوم 22 أكتوبر 1830 يقضي بتعويض الملاك المتضررين بالمصادرة<sup>2</sup>.

- كما صدر مرسوم 17 أكتوبر 1832 يسمح بنزع الملكية للصالح العام خلال 24 ساعة فقط دون دفع تعويض<sup>3</sup>، لكن كلوزيل لم يفي بوعوده بدفع التعويضات لأصحاب المنازل المهدامة رغم تصريحه بتعويض المتضررين حين تسمح الظروف المالية<sup>4</sup>.

- وفي 1843 /03/24 بدأت السلطات العسكرية بمصادرة أملاك الثوار وأخذها أو منحها للقادة الأهالي العاملين معها لضمان إخلاصهم لها، كما استولى على أراضي البور والغابات والمراعي<sup>5</sup>، وتميزت المصادرة بخضوعها للإدارة باعتبارها المسؤولة عن تطبيقها في حين العدالة لم يكن لها أي تدخل في

<sup>1</sup> - (Dj) Sari, **La Dépossession de Fellahs 1830-1962**, p-p. 7-9.

<sup>2</sup> - (V) Pieuzaide, **Histoire de L'Algérie de 1830/1878**, T1, imprimerie de l'association ouvriers Heintz Chazeam et Paris 1880, p-p. 144-146.

<sup>3</sup> - Boukouche, "The French in Algeria the politics of expropriation and assimilation", **Revue d'histoire Meghrebine**, n° 12 juillet, Tunis 1978, p. 243.

<sup>4</sup> - **Le Moniteur Algérien**, n° 199, du 2mout 1835, p. 1.

<sup>5</sup> \_ عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ج1، ص. 113.

الأمر<sup>1</sup>، مثل قبائل عمور التي فرضت عليهم غرامة حرب سنة 1846 خلال 3 أيام صادرت الإدارة الفرنسية منهم أكثر من 3000 رأس بقر و7000 خروف<sup>2</sup>.

- إضافة لإصدار فرنسا مرسومين سنة 1844 الذي يقضي بإلغاء منح حق التصرف في أراضي الحبس، حيث وزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد الأوروبيين<sup>3</sup>، وتدعم هذا الإجراء بأمر آخر صدر في نفس السنة، مدعماً بقرار في 21 يوليو 1846 ينص على صلاحية كل عقود البيع التي يحملها الفرنسيون وكانت كلها عرّيفة، كل أرض غير مزروعة تصبح ملكاً للدولة الفرنسية، مع العلم أن معظم القبائل لا تملك عقود ملكية، وقد توصل الفرنسيون إلى حصر الأراضي بمدينة الجزائر وأعطوا 55 ألف هكتار للأوروبيين وصادروا 5 آلاف هكتار لحساب الدولة وتركوا للجزائريين 22 ألف هكتار وهي من النوعية الغير صالحة للزراعة<sup>4</sup>.

إضافة إلى قرار سنة 1845 الذي ينص على حق استيلاء الإدارة بالقوة على كل الأملاك المنقولة والغير منقولة وبطريقة قمعية؛ وتحويل أغلبية الفلاحين الجزائريين من ملاكين للأرض إلى مستأجرين وخماسين، ويطبق هذا القرار على كافة القبائل التي تدخلت في حرب مع الفرنسيين وحلفائهم من القبائل المتعاونة ومن يساعدهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى اعتبار كل جزائري يتغيب عن قريته أكثر من 3 أشهر دون رخصة من السلطات الفرنسية في نظر القانون متخلياً عن أرضه وفار إلى أرض العدو.

كذلك قرار 21 جويلية 1846 الذي ينص على مصادرة الأراضي الزراعية الغير مستغلة في مناطق محددة وتصبح بعد 3 أشهر من صدور القانون في حيازة المصلحة العقارية الفرنسية، وقدمكن هذين القرارين من استيلاء الفرنسيين على حوالي 131.672.244 هكتار من مجموع 168.203.59 هكتار واقعة بسهل متيجة<sup>5</sup>.

- كما استمرت قرارات الاستيلاء على أملاك الأوقاف بين 1830-1837 وازدادت تصنيفاً في قرارات 1839، 1842، 1848 والهدف منها جميعها هو تفجير الجزائريين، وإجبارهم على الهجرة

<sup>1</sup> - **Bulletin Judiciaire de L'Algérie, Table Générale 1877-1884**, imprimerie Nationale, Alger 1884, p. 312.

<sup>2</sup> - **Tableau de La Situation des Etablissements français en Algérie, 1846-1849**, imprimerie Nationale, Paris 1851, p. 2.

<sup>3</sup> \_ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص. 119.

<sup>4</sup> - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، ص. 223، 224.

<sup>5</sup> - **www. m-moudjahdine. dz. histoire**

وترويضهم سياسيا عن طريق الاقتصاد والحصول على الأملاك للأوروبيين منحتا أو بيعا وسلمت هذه القرارات أملاك العاصمة، وهران، تلمسان، عنابة، بجاية، المدية، قسنطينة، البليدة... الخ<sup>1</sup>، وبعد تعيين بيجو (Bugaud) سنة 1841 للأفاقيين من الأوروبيين وإعلانه الاعتماد على الاحتلال الكامل بدل الاحتلال الجزئي؛ وبسط السيادة على جميع الأراضي الجزائرية بغير استثناء<sup>2</sup>.

حيث سعت السلطة الفرنسية لبسط نفوذه على جميع الأراضي الجزائرية<sup>3</sup> مدعما بمجموعة من القرارات منها قرار 28 آذار 1847 الذي جعل الجزائر مملكة فرنسية واعتبرتها حكومة باريس جزءا من أراضيها<sup>4</sup>، وقد وضعت الإدارة المدنية يدها على 25 هكتار وسمح بمائة للحاكم العام وكل من يريد التملك عليه دفع 3 فرنكات ثمن لكل هكتار ويبقى هذا القرار ساري المفعول إلى غاية 26 نيسان 1851<sup>5</sup>.

وبهذه الإجراءات تمكن المعمرون من إنشاء عدة مستعمرات زراعية وقد ناصرت الحكومة هذا النوع من الأراضي وسعت لتوسيعه في جميع المقاطعات<sup>6</sup>، وكانت ثورة 1848 السبب في زيادة رغبة الاستعمار الفرنسي في تشجيع الهجرة لتخلص من البطالة والمشاكل الاجتماعية الموجودة في فرنسا، وقد ضمنت الدولة عملا لكل مواطن؛ فطالب الفرنسيون بإعطائهم مبلغا من المال وعشر هكتارات لكل أسرة فرنسية ترغب في الاستيطان في الجزائر وقد نادى المتطرفون بمصادرة كل أراضي الجزائريين ووضعها تحت<sup>7</sup> تصرف العاطلين الفرنسيين مستندين على تشريع قانوني تصدره الدولة، ورأي آخر ينادي بترك الأراضي الزراعية للجزائريين أنفسهم وتشجيع هجرة الفرنسيين واستيطانهم في المدن ومساعدتهم على العمل بالتجارة والصناعة وأرادوا بذلك إنشاء وحدات استعمارية خاصة تشبه المستعمرات البريطانية وتنظم أمورها بفرنسا، وكانت هذه هي فكرة الدولة العربية الجزائرية التي تروج بعد ذلك في عصر نابليون

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 70، 71.

\* - ومن أهم مقولاته "إن الاحتلال المحدود للجزائر خطأ، ولكن ما دمتم ترغبون فيه فينبغي أن تعملوا بقوة للتوصل إلى الاحتلال الشامل الكامل".

(Ch.) Julien, *Histoire de L'Algérie Contemporaine*, P. 231, 233.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 191.

<sup>3</sup> - (Ch) Julien, *Op Cité*, p. 345

<sup>4</sup> - (Ch) Julien, *Ibid*, p. 342.

<sup>5</sup> - (Ch) Julien, *Ibid*, p-p. 242- 252.

<sup>6</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والاداري لدولة الامير عبد القادر، ج. 2، ص. 602.

<sup>7</sup> - جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، ص- ص. 223-225.

الثالث وكان عدد المستوطنين في الجزائر سنة 1848م ما يقارب 20 ألف مستوطن زاد عددهم في بضعة أشهر إلى الضعف، وقد أنشأت القرى لاستيعاب هذه الأعداد الغفيرة، حيث بلغ عددها 42 قرية موزعة على المقاطعات الجزائرية الثلاث، ولكن للأسف هؤلاء لم تكن لديهم أي خبرة فلاحية<sup>1</sup>، وقد أثبتت هذه التجارب فشل مشروع إقامة مستعمرات عسكرية طبقا لفكر بوجو وإقامة مستعمرات زراعية طبقا لآراء الجمهورية الثانية.

ومهما كانت الصيغ والقرارات التي عرفتھا مرحلة 1830-1848، فإن النتيجة واحدة وهي مصادرة أراضي الجزائريين وضمها إلى الدومين وجعلها موطنًا للمستوطنين؛ دون تعويض أصحابها أو التكفل بالحفاظ عليها وتمثلت أهداف هذه السياسة فيما يلي:

1- **الهدف السياسي:** يتمثل في خوف السلطة الفرنسية من إبقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك الأوقاف التي هي مقدسة عند الجميع، والتي سيجعل من وكلائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي.

2- **الهدف الاقتصادي:** يتمثل حسب أبو القاسم سعد الله في أن إبقاء تلك الأملاك في أيدي المسلمين سيقيهم أغنياء ومستغنين عن السلطة الجديدة، وأن مصادرة الأملاك يسهل نقل الملكية ويفقد المسلمين مصدر ثروتهم الاقتصادية وقوتهم السياسية ويحقق هدف الاستعمار<sup>2</sup>.

وقد انتقد بيلسي (Pellisiers) في حولياته الآثار السلبية لنزع الملكية من عقار ومواشي، ويتألم كثيرا لرؤية عشرات الأطفال يتسولون بعدما سلبت أملاك آبائهم ودمرت مصادر عيشهم ويقول: «هذا ما قدمته لهم حضارتنا بدل محلات ومعامل آبائهم...»<sup>3</sup>، وبهذا فقد تميزت السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر على أساس أنها قامت بإحلال المستوطنين محل السكان المحليين عن طريق الإبادة والطرده، فتحول الكثير من الجزائريين إلى خماسين في أراضيهم وعمال في مصانع المستوطنين، خلافا لما عرفه الجزائريين في ظل الحكم العثماني الذي استبقى الأراضي في يد القبائل واكتفى بجمع الضرائب.

إضافة لسياسة فرنسا الاقتصادية والمتمثلة في اغتصاب الأراضي لإسكان مختلف الفئات الاستيطانية، حيث قامت بفرض ضرائب ثقيلة على الأهالي، ويظهر ذلك من خلال بعض الأمثلة

<sup>1</sup> - جلال يحيى، المرجع السابق، ص. 226، 227.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 68، 69.

<sup>3</sup> - (R) Pellisier, *Annales algériennes*, t1, nouvelle édition librairie bastide, Alger 1854, p. 173.

حيث نجد أنه بمجرد تنصيب الكولونيل هيروبيون (Herbillon le colonel) كقائد للجيش في مدينة باتنة تلقى تعليمات بالشروع في جباية الضرائب في منطقة الأوراس سنة 1844م، فقد أجبرت فرنسا سكان الأوراس في 9 فيفري 1844م على دفع كميات من الحبوب وإفراغ المطامير المتواجدة في "لمبيز"، وعند أولاد سيدي يحيى الذين تمردوا وأجبروا أربعة عشر من عشائر السهول على تقديم 440 صاعا من الشعير في مختلف مراكز الجباية مثل عين ياقوت، عين الأصنام، باتنة، لكن لا يوجد تفسير للقاعدة المفروضة لاحتساب تلك الإتاوات خصوصا وأن اللجنة المكلفة بالجباية في محيم باتنة لم تتم إلا في 10 ماي 1844م.

كما حكم على قبائل الأوراس ابتداء من سنة 1845 بما يعرف باسم الضرائب العربية وهي الضرائب التي كانت تدفعها للإدارة العثمانية، بالإضافة إلى كمية من الشعير والقمح تتناسب مع مستوى رفاهية كل قبيلة، حيث أنه وفي إطار الإبقاء على النظام القديم مؤقتا عاد بوجو لنفس النظام الضريبي الذي كان قائما في العهد التركي المتمثل في العشر على المحاصيل الزراعية والزكاة على الحيوانات والحكر على استغلال أراضي البايك.. الخ\*، وهذه الضرائب هي التي تعرف باسم الضرائب العربية وذلك لتمييز بينها وبين الضرائب المدججة في النظام الفرنسي، وقد كان مكلفا بجمعها القادة العرب والمكاتب العربية، ومن أهم المتغيرات التي اشترطها بوجو هو أن يكون دفع هذه الضرائب نقدا بدل دفعها عينا وهذا الإجراء ساهم في ربط الفلاحين الجزائريين بالسوق ومتطلباتها حيث بلغت هذه الضرائب سنة 1840 حوالي 300 ألف فرنك وانتقلت إلى أربعة ملايين من الفرنكات سنة 1845م<sup>1</sup>.

والضرائب العربية كما حددها القرار المؤرخ في 17 جانفي 1845م هي كالتالي:

-ضريبة الأجرور على الأراضي المستأجرة (ارض العزل) وتدفع نقدا بعد جمع الغلة.

-ضريبة الزكاة وتدفع على الحيوانات.

-ضريبة العشور التي كانت تمثل 14% من أجر المدخول السنوي للفلاح وهو يتجاوز 10% كما

\*-ان فرنسا ارادت ان تبقي على النظام الضريبي السابق في زعمها ان الجزائريين يستمرون في دفع الضرائب التي كانوا يدفعونها للأتراك سابقا، متناسية حسب قول حمدان خوجة بأنهم لن يتمكنوا من دفع هذه الضرائب خاصة بعد أن حرّموا من الفلاحة وهي من أهم وسائل عيشهم، كما أن دفعهم لهذه الضرائب لن يوفر لهم الحماية التي وعدوا بها بل سيكونون عرضة للانتقام من سكان الجبال المجاورة. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، المرجع السابق، ص. 90.

<sup>1</sup>- (Ch.) Julien , *Histoire de L'Algérie Contemporaine 1827-1871*, p-p. 216-218.



يدل عليه اسمه وبالتالي فهذا يعتبر انتهاك كبير للشريعة الإسلامية<sup>1</sup>. ويمكننا اعتبار ذلك من أكبر التحولات التي طرأت على النظام الاقتصادي فيما يخص الضرائب بسبب إصرار السلطة الاستعمارية على المعاملة النقدية مع الأهالي، عكس ما كان خلال العهد العثماني فالدولة كانت تقبل الضريبة العينية.

### خامسا - السياسة التعليمية:

لقد تحدث المؤرخ الفرنسي "بولاد" (Paulad) عن المساجد والمدارس بقوله: «كانت الجزائر فيما مضى تضم معاهد علمية عظيمة الشأن في الفلسفة والأدب والعلوم والطب وقواعد اللغة والقانون الإسلامي وعلم الفلك...»، كل هذه العلوم يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين، كما كانت هناك مدارس عديدة مخصصة لتعليم القضاء الشرعي والعلمي، وكان الملوك يختارون مستشاريهم من صفوف المتعلمين من خريجي تلك المدارس<sup>2</sup>، كما أن حركة التأليف كانت نشيطة، ولا نكاد نجد عالما إلا وله مجموعة من المؤلفات، هي عبارة عن شروح وحواشي وتقاليد وتعاليق ورسائل وفهارس تنصدرها العلوم الشرعية<sup>3</sup>.

وقد كانت المؤسسات الثقافية تعتمد في تسيير شؤونها على النفقات الشعبية والصدقات والهبات والأوقاف والتبرعات المرصودة من أرباب العمل والتجار وأصحاب الجاه<sup>4</sup>، ورغم أن طرق التدريس لم تتطور فإن جميع الجزائريين قبل الاحتلال كانوا يحسنون القراءة والكتابة<sup>5</sup>، وذلك باعتراف الفرنسيين أنفسهم، حيث يقول الجنيرال "فاليري" (Valirié) عام 1834 بأن وضعية التعليم في الجزائر كانت جيدة قبل التواجد الفرنسي، لأن كل العرب الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة وذلك لانتشار المدارس في القرى والمدن والدواوير<sup>6</sup>.

لذلك من أهم الأسئلة التي تتبادر إلى أذهاننا هو موقف الإدارة الاستعمارية من التعليم

<sup>1</sup> - حميدة عميراي، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، ص. 46.

<sup>2</sup> - كريمة عجرود، "المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائري"، مجلة المعيار، ع. 10، شعبان 1426هـ/سبتمبر 2005، جامعة الأمير، قسنطينة، ص-ص، 128-141.

<sup>3</sup> - المهدي بوعبدلي، "أضواء على تاريخ الجزائر في العهد التركي"، مجلة الأصالة، ع. 8، 1972، ص-ص، 272-274.

<sup>4</sup> - كريمة عجرود، "المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائري"، مجلة المعيار، المرجع السابق، ص-ص، 128-141.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 172.

<sup>6</sup> - (Ch.) Agéron, *Les Algériens Musulmans et La France*, Presses Universitaire de France, Paris, 1969, P. 312.

ومؤسساته؟ فلا شك أن موقفها كان حازما لأنها هدفت من وراء احتلالها للجزائر طمس المعالم الثقافية للشعب الجزائري وبالتحديد محاولة محو الشخصية الجزائرية الأصلية عن طريق فرنسة الألسنة والعقول، وذلك تطبيقا للإيديولوجيات والمبادئ التي حملها قادة الحملة والفكر الاستعماري للجزائر سواء لمبادئ الثورة الفرنسية والبرجوازية والمبادئ العقدية، إضافة للماسونية والسانسيمونية وكذلك الكاثوليكية والاشتراكية، فهذه الإيديولوجيات حاولت أن تقاوم ما وجدته سائد من مبادئ إسلامية في الجزائر.

وقد اتفق جل المؤرخين على أن فرنسا في بداية الاحتلال للجزائر 1830-1834م لم تشرع في انتهاج سياسة تعليمية إلا من خلال الخمسينات وعلى نطاق واسع، وذلك لأن الفترة الأولى -وكما أشرنا سابقا- تعتبر فترة تردد لمواصلة الاحتلال أو عدمه بالإضافة إلى وجود فريقين من الفرنسيين، فريق يؤيد نشر التعليم بين الجزائريين ولكن يشترط التعليم باللغة الفرنسية وقد صرح روفيكو (Rovigaud) «إنني أنظر إلى نشر التعليم ولغتنا الفرنسية كوسيلة أكثر فعالية لتعميق احتلالنا في هذا البلد»<sup>1</sup>.

أما الفريق الثاني فكان يرفض نشر التعليم بين الجزائريين؛ لذلك بقي نظام التعليم الجزائري موضوع صراع بين البرجوازية الاستعمارية من جهة والسلطة الفرنسية من جهة أخرى، والطبقات الاجتماعية المختلفة من جهة أخرى، وموضوع الصراع السياسي يتركز حول أهمية وطبيعة التعليم المقدم لنشئ الجزائري فبالنسبة للبرجوازية الاستعمارية فإن كمية وطبيعة التعليم تظل تابعة لحاجات تراكم المال وقد وجدت عملية فتح المدارس معارضة شديدة من قبل المعمرين الذين كانوا يعتقدون أنها تكلف البلديات إمكانيات باهظة، وأنها تقوم بخلق أناس مشردين وناقمين يهجرون الأرض ومتمردين ضد فرنسا، لذلك لا يجب أن تتمتع المدرسة بأية استقلالية<sup>2</sup>.

وقد تمثلت سياسة فرنسا الثقافية في القضاء على ثقافة ولغة وشخصية المجتمع الجزائري؛ وجاء في تقرير أحد المسؤولين «إن بناء مدرسة أفضل من فيلقين لإقرار الأمن»، كما حاولت فرنسا إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، حتى يصبح المجتمع الجزائري فرنسي اللسان والثقافة ومن ثم يمكن قطع هذا المجتمع عن تاريخه وإفقاذه مقوماته الشخصية تدريجيا وإذابته في الأمة الفرنسية، وقد جاء في أحد التعليمات إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال، أن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة "مملكة فرنسية" إلا عندما تصبح اللغة الفرنسية هناك قومية، لذلك سعت فرنسا إلى نشر

<sup>1</sup> - (T) Yvonne , **Affrontements Culturelles Dans L'Algérie Coloniale Ecole Médecine, Religion 1830-1880**, Edition Homa, Alger, 2009, P. 36.

<sup>2</sup> -عبد الله بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص. 476.

اللغة الفرنسية بين الأهالي لتقوم مقام اللغة العربية الدارحة بينهم<sup>1</sup>، فمن أهم ما قامت به فرنسا لتجريد الجزائريين من كل مقوماتهم الشخصية هو القضاء على مؤسساتهم التعليمية والدينية حيث عمد الجنرال كلوزيل بعد ثلاثة أشهر فقط من احتلال مدينة الجزائر إلى إصدار عدة قرارات ومراسيم وذلك لتغيير الوضع الثقافي الأصيل بوضع ثقافي دخيل عن المجتمع الجزائري، كقرار 8 سبتمبر 1830م الذي ينص على حجز أملاك الأتراك العثمانيين وأوقاف مكة والمدينة وهذا القرار قد أثار غضب سكان مدينة الجزائر خاصة رجال الدين باعتبار أن أوقاف مكة والمدينة لا علاقة لها بالأتراك العثمانيين في الجزائر وأنها ليست ملكا لهم وإنما هي من أصول وفروع مختلفة داخليا وخارجيا، وان الغرض منها ديني محض وتسببت هذه الاحتجاجات في تراجع كلوزيل عن قراره مؤقتا، وأصدر بعدها قرار 7 ديسمبر 1830م الذي ينص على حجز كل الأوقاف وضمها إلى أملاك الدولة دون أي تمييز فيما بينها وبهذا القرار فقدت المؤسسات الدينية فعاليتها وحيويتها، كما قامت فرنسا بقطع الشرايين عن حياة المؤسسات التعليمية التقليدية<sup>2</sup>؛ وذلك من خلال الاستيلاء على مؤسسة الأوقاف، باعتبارها الراعي والممول الرئيسي للنشاطات الدينية والثقافية التي شكلت عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري، وهذا ما دفع أحد الكتاب الفرنسيين إلى القول «إن الأوقاف تتعارض مع السياسة التعليمية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية، التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسية في الجزائر، ولهذا الغرض قامت الإدارة الاستعمارية بإصدار عدة قرارات ومراسيم تهدف تدريجيا إلى تصنيف أملاك الأقباس، من مساجد ومسكن ومعاهد وبساتين وأراضي شاسعة وإدخالها في نطاق التعامل التجاري، ونتيجة لهذا التصرف أغلقت السلطات الفرنسية في مدينة الجزائر لوحدها 13 مسجد كبير و108 مسجد صغير و32 جامع و12 زاوية، كما تم تحويل العديد من المساجد إلى مستودعات وكنائس<sup>3</sup>.

بالإضافة للأمر الملكي الصادر عن الملك الفرنسي لويس فيليب (Louis Philip) في تاريخ 13 أبريل 1839م الخاص بتنظيم التعليم في الجزائر الذي يعطي امتيازات واسعة للمشرفين على هذا القطاع في الجزائر، والأمر الملكي الصادر في تاريخ 23 أبريل 1843م الخاص بالترخيص للآباء البيض المبشرين ببناء مدارس في المناطق التي تم احتلالها من طرف الجيش الفرنسي؛ مستغلين الأوضاع المزرية للجزائريين، كذلك الأمر الملكي الصادر عن الملك لويس فيليب ملك فرنسا في تاريخ 14 جويلية 1844م المتعلق

<sup>1</sup> - ساطع الحصري، ما هي القومية، دار العلم للملايين، بيروت 1858، ص. 73.

<sup>2</sup> - جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال 1830-1944، المرجع السابق، ص. 16.

<sup>3</sup> - عمار عمور، موجز تاريخ الجزائر، دار النشر ربحانة، الجزائر 2013، ص. 124.

بمراقبة كل المؤسسات التربوية العامة منها والخاصة في الجزائر ولن تعطي أية مسؤولية للإشراف على التعليم في الجزائر إلا للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الأمر الملكي الصادر في تاريخ 29 سبتمبر 1832م، والأمر الملكي المكمل الصادر في 13 نوفمبر 1837م ويشترط على العاملين في التعليم بالجزائر أن يكونوا قد مارسوا مهامهم سابقا في إحدى المؤسسات الملكية، ولا يعترف بهم كأعضاء هيئة التدريس الجامعية إلا إذا توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في الأمر الملكي المؤرخ في 20 جانفي 1839م، كذلك القرار الحكومي الصادر في 11 جويلية 1846م؛ المتعلق بإنشاء لجنة خاصة بالمرشحين لمنصب معلم ابتدائي في الجزائر والقرار الملكي لعام 1848م، وهذا الأخير متعلق بأحداث تنظيم جديد على التعليم العام في الجزائر وتأسيس أكاديمية الجزائر، القرار الحكومي الصادر عن رئيس المجلس المكلف بالسلطة التنفيذية السيد كافينيكا (Kaviniac) المؤرخ في 21 سبتمبر 1848م المتضمن تحويل متوسطة مدينة الجزائر إلى ثانوية<sup>1</sup>.

وهكذا شرعت الإدارة الاستعمارية في تطبيق سياسة الفرنسة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية مبتدئة بمجال التعليم، وعن فرنسة التعليم يقول المؤرخ الجزائري أحمد توفيق المدني «كان التعليم أيام الحكومة الفرنسية استعمارية بحتا لا يعترف باللغة العربية ولا يقيم لوجودها أي حساب فاللغة الفرنسية هي وحدها لغة التدريس في جميع مراحل التعليم...»<sup>2</sup>.

وقد اعتقدت السلطة الاستعمارية أنّ التعليم يستطيع مزج العناصر البشرية المختلفة بفصل اختلاط الأطفال في المدارس، ومن ثم تتمكن من إنشاء وحدة شاملة من شعبين متضادين، متناسية بذلك دور الزوايا والمؤسسات الطرقية ومكانتها في الحفاظ على ثوابت هذا المجتمع المتعلقة باللغة والدين وكذلك العادات المغايرة تماما للمجتمع الأوروبي، هذه الأخيرة سوف يكون لها دور كما سنبينه لاحقا في مقاومة كل أساليب وسياسة فرنسة في محاولة التغيير والقضاء على مقومات المجتمع الجزائري بشقيه الحضري والريفي، وقد عملت على تطبيق هذه السياسة وفق مراحل متعددة، نذكر منها ما يلي:

أ- مراقبة التعليم الأصلي ومؤسساته ورجاله لتوجيهه نحو أغراض استعمارية.

ب- الاستيلاء على التعليم الوطني وإنشاء التعليم الرسمي؛ وذلك من خلال مصادرة الأوقاف والمساجد والزوايا وذلك منذ 1843 ومن نتائجها إغلاق الكثير من المدارس والمعاهد وتفجير رجال

<sup>1</sup> - بيوضرناية، وآخرون، الجرائم الفرنسية، المرجع السابق، ص. 69، 70.

<sup>2</sup> - أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، مكتبة النهضة العربية، ط. 2، الجزائر 1963م، ص. 104.

التربية والثقافة وتشريدهم وإهمال التعليم العربي.

ج- مراجعة مؤهلات التعليم؛ وذلك عن طريق عرض شروط واختيارات جديدة فرضتها على رجال التعليم لمتنع الكثير منهم من التدريس وطرقت الأجانب خاصة المغاربة والتونسيين<sup>1</sup>.

د- إغلاق جل المدارس والمساجد والزوايا وتحويلها لأغراض أخرى كما سبق وأشارنا.

هـ- الاستيلاء على موارد الحياة العلمية كالمكتبات، ففي بداية الاحتلال عين لويس أدريان باربريج (Berberujie) أول أمين مكتبة بالجزائر من خلال قرار كلوزيل 13 أكتوبر 1835، كما واصلت الحملة العسكرية البحث عن الموارد العلمية المحفوظة في مكتبات المسلمين من أجل الاستيلاء عليها، بالإضافة لاستيلائها على المكتبات والمساجد لكونها تمثل قوة مستمدة من المسجد، والتي بدورها تمثل خطرا كبيرا على المستعمر في القوة المعنوية للأهالي<sup>2</sup>.

و- بناء مدارس خاصة بتعليم العربية والفرنسية والأولوية للغة الفرنسية، مع أنه في السنوات الأولى للاحتلال لم يدخل هذه المدرسة الفرنسية العربية الوحيدة التي تأسست سنة 1836م أكثر من 90 تلميذ، غير أنه لوحظ أنه سنة 1837م بدأت المعارضة الأولى لتعليم تخف بالفرنسية وتحل محلها روح التسامح من أهم المؤسسات كوليغ الجزائر 1837م والذي كان مقصورا على التلاميذ الفرنسيين وليس من بينهم تلميذ مسلم وكان عددهم لا يتجاوز 80 تلميذ، وحسب سعد الله فالجزائريون قاطعوا المدرسة الفرنسية الوحيدة في الجزائر خوفا من الغزو الفكري والديني، ثم إن كثيرا منهم كانوا ما يزالون ينتظرون خروج العدو من بلادهم<sup>3</sup>.

ي- وضع مجموعة من الكتب باللغة العربية لكنها موجهة لأغراض استعمارية وقد ألفها عدد من المستشرقين منهم سولفي بوسيه، شربونو، برسيه.

ن- بناء معهد بباريس لأبناء الأعيان ليقوم بتعليمهم، لكن هذا المشروع فشل لأن الأعيان لم يثقوا بنية المستعمر.

ك- حصر التعليم وذلك بالاكْتفاء بإحداث ثلاث مدارس رسمية قسنطينية، الجزائر، تلمسان، يتعلم فيها الطلبة الجزائريون اللغة العربية والفرنسيون، ليتم إعدادهم إلى وظائف أهلية تحتاج إليها الإدارة

<sup>1</sup> - عبد الملك مرتاض، "الصراع بين العربية والفرنسية في الجزائر النائرة"، مجلة الأصالة، 1971، ع. 6، ص- ص. 108-114.

<sup>2</sup> - Abdehamid Arabe, *La Lecture Publique en Algérie Durant La période Coloniale 1830-1962*, OPU, Algérie, 2004, P. 84.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 84.

الاستعمارية، أما المدارس الابتدائية فقد عملت على نشر تعاليم لا تتفق مع الدين والتعاليم الوطنية لأنها تعتمد على تعاليم الإنجيل<sup>1</sup>.

أما مصلحة التعليم العام بالجزائر إلى غاية 1848 فقد بقيت من اختصاصات وزارة الحرية يسيرها مفتشان أحدهما للتعليم العام والثاني للمدارس الابتدائية تحت إشراف الوالي العام<sup>2</sup>.

وقد كان مشروع تعليم اللغة الفرنسية إلى العرب يقود إلى طرح السؤال التالي، هل ينبغي تعليم الأطفال أم الراشدين؟ وكان القرار هو تعليم الرجال والأطفال، فالمدرسة تخصص للأطفال في حين الحصص المسائية تكون للراشدين من الشواش والموظفين والعرب والصباحية، وإذا كان مرسوم عام 1833 نص على إنشاء مدارس للغة الفرنسية للأهالي والأوروبيين على حد سواء، إلا أن الفشل كان ذريعا وذلك لان الأولياء والتلاميذ ورجال الدين الجزائريين رفضوا تلك المحاولة التي قام بها الكونت قيوط (Compte Guyot)<sup>3</sup>.

وأهم ما يمكن استنتاجه أنه رغم المحاولات المتكررة من طرف المستعمر، وإصرار مختلف الإيديولوجيات المتمثلة خاصة في الماسونية والملكية المحافظة، هذه الأخيرة التي أصرت على الاستيطان بمختلف الأساليب بما فيها التعليم؛ حتى تتمكن من إحداث تحولات تتماشى مع القوانين الفرنسية والمجتمع الاستيطاني الأوروبي للقضاء على أهم ثابت من ثوابت المجتمع الجزائري والمتمثل في اللغة، هذه اللغة التي تعتبر الرابط الأساسي بينه وبين القرآن الكريم ولن يسمح لأحد المساس بها، خاصة وأن المجتمع الجزائري كما بيناه في الباب الأول مجتمع بسيط محافظ على لغته ودينه.

كما قام القادة الفرنسيين وابتداء من عام 1845 إلى فكرة إنشاء مدارس خاصة بالفتيات المسلمات واهتمت بهذا إحدى المربيات الفرنسيات وهي السيدة أليكس (Allix) وقد كتبت إلى وزير الحرية الفرنسية قائلة «إنكم سيدي الوزير لا تجهلون أن أكبر تأثير في إفريقيا هو تأثير المرأة، كما هو الحال في أوروبا، إنكم إذا خصصتم لحضارتنا 100000 من الفتيات الجزائريات التي ينتمين لمختلف طبقات المجتمع سيصبحن في المستقبل زوجات بارعات ومحظوظات وسيضمن لكم خضوع البلد إلى الأبد... غير أن تحقيق هذا الهدف الرائع يقتضي مبلغا يقدر بحوالي 200000 فرنك...»<sup>4</sup>. وقد

<sup>1</sup> - عبد الملك مرتاض، "الصراع بين العربية والفرنسية في الجزائر الثائرة"، مجلة الأصالة، 1971، ع6، ص-ص، 108-114.

<sup>2</sup> - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، الجزائر 2010، ص. 222.

<sup>3</sup> - (Y) Turin, **Affrontements Culturels dans L'Algérie Coloniale**, p-p. 49-61.

<sup>4</sup> - (Y) Turin, **Ibid**, p. 54.

قامت هذه الأخيرة بالتجول في المناطق العربية الداخلية والتحدث إلى جميع العائلات عن غايتها ونواياها، وترفق كل زيارة بهدايا وصدقات وإكراميات، كما وعدت العائلات بأن المنحة التي تقدم للإناث هي نفسها التي تقدم للذكور والتي تقدر بفرنكين اثنين من الشهر، كما حاولت أن تجمع من 200 إلى 500 فتاة صغيرة، وتقنع الكونت غويو المفتش ليوشو بأنه بعد 10 سنوات سيصبح من 10 إلى 20% من تعداد الجيش الفرنسي عديم النفع وأن تأثير هؤلاء النساء سيكون أكثر ومن ثم يضمن الخضوع للبلد وهذا الأمر يتطلب حوالي 200000 فرنك<sup>1</sup>، وبالتالي نلاحظ أن فرنسا حاولت تكريس سلطتها بشقيها النظري والتنفيذي، فالتنفيذي يتمثل في القوى العسكرية والتنظيم الإداري، أما النظري فيتمثل في محاولة ترسيخ النظريات الفكرية السالفة الذكر في إحداث تحولات كبيرة داخل المجتمع الجزائري، من بينها تعليم المرأة في مدارس خاصة وإخراجها من البيت، وهذا كان له أثر على موقف الأهالي فيما بعد لأنه لمس أهم ثابت بالنسبة له وهي المرأة التي يعتبرها المجتمع الجزائري من الطابوهات التي لا يمكن الحديث والتغلغل إليها لأنها تمثل شرفه.

ولم تكف الإدارة الاستعمارية بفرض اللغة الفرنسية في التعليم الرسمي في الجزائر، بل كانت تطلب من الأعيان الجزائريين أن يرسلوا بأبنائهم إلى فرنسا ليتعلموا اللغة الفرنسية، ويخبرنا عن ذلك عثمان خوجة فيقول: «... وبهذه المناسبة جمع السيد كادي دوفو المجلس البلدي وكنت عضوا فيه... لتهنئة الجنرال "كلوزيل" بالعودة سالما وعلى إثر الزيارة أخبرنا بالتقارير التي وصلته، وقال بأنه عمل على راحته وللتدليل على الثقة للحكومة الفرنسية يجب أن نجتمع على الأقل 50 طفلا من أبناء الأعيان يبعثون إلى فرنسا ليتعلموا اللغة... وقد أيد شيخ البلدية هذا الطلب واقترح أن يشرع في تنفيذه وقال: إن رفض إرسال الأطفال إلى فرنسا يعتبر خروجاً عن طاعة الفرنسيين والذي يريد الامتثال إلى هذا الإجراء يجب أن يخرج من مدينة الجزائر»<sup>2</sup> وبالتأكيد فالهدف من المطالبة بإرسال الأطفال إلى فرنسا هو تكوين نخبة من الجزائريين يعملون لصالح نشر اللغة الفرنسية، وترسيخ الاستعمار للأبد وبالتالي يمكننا القول - كما بيناه في الباب الأول - أن فرنسا أرادت تطبيق سلطتها السياسية (العقلانية)، من خلال استغلالها لمختلف الأجهزة الاجتماعية باعتبار أن السلطة بيد الدولة مهمة بقية السلطات النابعة من المجتمع، والتي سبق وأن أشرنا إليها في الباب الثاني، ومن هنا وقع الصدام بين ما هو ثابت في المجتمع الجزائري وما أرادت فرنسا تغييره من خلال مؤسساتها وقراراتها، التي تسعى لتكريس سلطة الدولة الفرنسية بشتى

<sup>1</sup> - إيفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المرجع السابق، ص. 60، 61.

<sup>2</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 54.

الوسائل، سواء كانت اقتصادية، استبدادية، نفسية، دينية، اجتماعية.. الخ، دون مراعاة ثوابت وقوانين المجتمع التي ادعت أنها جاءت من أجل نشر المثل العليا فيه وتطويره.

إضافة لفرنسة الإدارة والمحيط الاجتماعي وأجهزة الإعلام، ككتابة أسماء الشوارع والمجالات والمرافق العامة، تسمية الشوارع بأسماء قادة الغزو العسكري والفكري أمثال بيجو، كلوزيل، لا فيجيري<sup>1</sup>، ويمكن اعتبار هذا من أهم المتحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري من خلال محاولة فرنسة محيطه وبالتالي فرنسة لسانه.

لذلك فمن أهم الأمور التي سعت فرنسا لتحقيقها هو جعل اللغة الفرنسية دارجة بين الجزائريين لتتمكن من إدماجهم في المجتمع الأوروبي، وبذلك تجعل البنية الثقافية الجزائرية قطعة من البيئة الثقافية الفرنسية، وقد كلفت المكاتب العربية بتحقيق الاستعمار الفكري وهو أخطر أنواع الاستعمار على الإطلاق فالنقيب دوانو مثلاً قد لاحظ «أنه كلما كان أفراد القبائل أميين فالثورة فيهم منعدمة»<sup>2</sup>.

وقد كان لدى الإدارة الاستعمارية ورجال الدين مشاريع تعليمية في المناطق التي تخضع لنفوذهم في هذه المرحلة<sup>3</sup>، إذ جاء في تصريحات بعض المنظرين الفرنسيين بقولهم إنه وجب عليهم وضع وفرض المؤسسات التي تتناسب مع تطبيق السياسة التعليمية<sup>4</sup>، لهذا حاولت المدرسة الاستعمارية الفرنسية أن تجعل الإنسان الجزائري يتطور في محيط عقيم ثقافياً وعلمياً، ويظهر ذلك من خلال محاولتها، وعلى امتداد أرض الوطن إيجاد ما عرف باسم "مدرسة القرى" بتكاليف بخسة يديرها معلمين هم أنفسهم بحاجة للتعليم<sup>5</sup>، إلا أن تنظيم هذه المدارس أبداً لم يؤثر على البنية الثقافية الروحية للجزائريين بسبب عداة الأهالي المستمر وأيضاً بسبب دور الزوايا ومكانتها - كما سبق واشترنا في الباب الثاني - وهذا الواقع جعل الفرنسيون يصطدمون بالصراع مع ما هو ثابت من قيم، وهذا دفع بعض المنظرين بالعودة للحديث عن التعصب الديني الذي يعوق هذه المبادرة. لذلك حاولت السلطات الاستعمارية أن يكون التعليم تحت إشراف رجال التنصير<sup>6</sup>، وكمثال على ذلك قصة هذه المدرسة التي خطتها بنفسها في مذكراتها حيث تقول: «إنها عينت للتدريس في قرية نائية من قرى بلاد القبائل وذات صباح كان عليها

1- ساطح الحصري، حوليات الثقافة العربية، المجلد 2، دار حافظ للطبع والنشر، الرياض 1951، ص. 473.

2- صالح فركوس، المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي، ص. 280.

3- أحمد محمود الحسن، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة 1986، ص. 39.

4- مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع، ص. 285.

5- عمار هلال، ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ص. 106.

6- جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، رسالة ماجستير التاريخ الحديث، ص. 100.



أن تقدم درسا حول الصليب والمسيحية، فأخذت < تردد عبارات الأب، الابن، الروح القدس.. .، فلاحظت أنها كلما ذكرت كلمة ابن الله انفجر الصبيان بالضحك وظل ذلك يتكرر عدة مرات فاستغربت وندت من طفلة صغيرة وسألتها عما يضحك الجميع؟ فأجابتها على السليقة، قلت يا سيدتي الله وابن الله.. . فهل يعقل أن يكون لله أبناء؟ وتقول هذه المدرسة أنه من المستحيل أن يتحول أبناء هذا الشعب عن دينهم الذي ورثوه بالفطرة كما يرثون الصفات البيولوجية والنفسية التي تحدد شخصياتهم، وقد طلبت المدرسة نقلها إلى مكان آخر أو إعفائها من مهمة التنصير.. .»<sup>1</sup>.

كما حاولت فرنسا إهمال مكانة العلماء رغم تعهداتها بعكس ذلك في معاهدة 5 جويلية 1830، واستبقت فقط منصب المفتي في المدن الرئيسية بصفة رجل دين يستعان به، وفي حال معارضته ينفي مثل ما حصل لكثير من العلماء مثل محمد العنابي "شيخ الإسلام" محمد المانجلاني المفتي المالكي<sup>2</sup>.

إضافة إلى كل هذا حاولت فرنسا التقليل من دور المرابطين، هذه السلطة الروحية المحلية التي سبق وأشرنا إليها في الباب الثاني عن طريق تقليص مهام المرابط؛ كاعتماد السكان عليه لتداوي وذلك لكي يتمكنوا من تقليص سلطته الكاريزمية التي حدثت من نفوذ السلطة الفرنسية رغم كل مشاريعها وقوتها، وذلك عن طريق إنشاء مصحة متنقلة ففرانسوا لا كورتس (François Cortes) الذي اطلع جيدا على الموضوع، قد كان أول من أعطى للمشاريع الطبية التنصيرية شكلها الرسمي، فالمصلحة المتنقلة تسمح- حسب قوله- بإضعاف نفوذ المرابطين الذي سيشكل لزمن طويل حجرة عثرة في وجه محاولة تمدن أهل هذه البلاد وإدخال الحضارة إليها، خاصة وان الخرافية التي تظل سرا في أيدي المرابطين والمشعوذين التي تعلموها عن طريق التقاليد العائلية تشكل العالم الطبي الوحيد لديهم، والتي تعتبر أحد أسباب التأثير التي يتمتعون بها على هذه الشعوب الجاهلة والمتعصبة، لذلك اقترح في 1835م فتح مصحة متنقلة في منطقة المتيجة بعيدا عن المناطق التي تقع تحت السيطرة العسكرية<sup>3</sup>.

ورغم كل هذه الأساليب\* إلا أنه وحسب قول ساطع الحصري «... لم تثمر من الثمرات

<sup>1</sup> - عبد اللطيف عبادة، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي"، الأصاله، 1971، ع89، مج. 24، ص. 81، 82.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي 1998، ص. 225.

<sup>3</sup> - أيفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1880، ص. 91.

\* - حيث يقول دوطوكفيل أن المجتمع الاسلامي في افريقيا لم يكن متحضر، بل كان ذا حضارة فقط متأخرة حيث كان يوجد عدد كبير من المؤسسات الخيرية.. . وقد وضعنا أيدينا على كل مكان على عائداتها.. لقد انقصنا عدد المؤسسات الخيرية وتحلينا عن المدارس وفرقنا حلقات الدروس وانطلقت الأنوار من حولنا وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القضاء، بمعنى أننا أرجعنا المجتمع الإسلامي أكثر

الإيجابية ما يستحق الذكر ولم تنتج نتائج فعلية سوى تنفير الناس منهم، وإبعادهم عن المعاهد الفرنسية بوجه عام، لأن الناس صاروا ينظرون إلى جميع تلك المؤسسات كفخاخ للتنصير<sup>1</sup>، كما أن إدارة الاحتلال سواء في مرحلة الحكم العسكري أو المدني حاولت فرض البديل الثقافي بالقوة لذلك بقيت تلك المؤسسات خالية، وكان الحائل الأكبر لتطبيق سياسة الفرنسة هو الاختلاف في العقيدة الدينية، والاختلاف الثقافي والحضاري الذي جعل من المجتمع الفرنسي والمجتمع الجزائري نقيضين حقيقيين لا يتفقان في أي شيء، وعلى حد قول تورني (Tournier) إن القرآن والإنجيل لا يمثلان مجرد ديانتين متناقضتين بل يمثلان حضارتين متعارضتين، وأضاف أن الشعب المنهزم دوماً يحن إلى حرته وأن إدماجه لا يكون إلاً بسلطة القوة، كما أرجع بعض الكتاب الفرنسيين، فشل سياسة الفرنسة والتنصير في الجزائر إلى الزوايا التي بقيت منتشرة بالبلاد رغم قضاء الاستعمار على العديد منها وكانت بمثابة مراكز دينية وثقافية ومدارس للكبار والصغار ودور للمعالجة وإسعاف المرضى والمعوزين وملتقى لذوي الرأي لحث المواطنين على الجهاد وعدم الولاء للكفار وهذا يعتبر من أهم الثوابت التي استمرت في المجتمع الجزائري، ولم تتمكن فرنسا من القضاء عليها وتغييرها رغم كل مشاريعها الاستعمارية وإمكاناتها الحضارية، فلقد لمست نفورا كبيرا وعدم تجاوب مع سياستها أو مؤسساتها التي لا تتماشى مع عقيدة وثقافة المجتمع الجزائري، وبالتالي فقد عمدت السلطة الفرنسية (العقلانية) إلى تحطيم النظام التعليمي الذي كان سائداً قبل الاحتلال، وذلك من أجل شل الحركة الفكرية ونشر الأمية أوساط الشعب الجزائري، وذلك عن طريق محاصرة اللغة العربية باعتبارها إرث عظيم يساعد المجتمع في الحفاظ على موروثه الثقافي من الهدم والاندثار، فكانت السياسة الفرنسية تقوم على مبدأ التجهيل والامية؛ لذلك عملت ما بوسعها من أجل تحطيم القاعدة الثقافية الجزائرية وطمس معالمها حتى تتمكن من إدخال الثقافة الأوروبية الأجنبية والتي لا تمت بصلة للمجتمع الجزائري.

بؤسا وأكثر فوضى، أكثر جهلا وأكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا. الكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي، ص. 126.

<sup>1</sup> - ساطح الحصري، حوليات الثقافة العربية، ص. 473.

## الفصل الثالث

### أهم التحولات في المجتمع الجزائري

أولاً- أهم التحولات في السلطة الجزائرية الحاكمة والشعبية.

ثانياً- أهم التحولات في البناء الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً- أهم التحولات في الحياة العلمية.

رابعاً- أهم التحولات في الحياة العمرانية.

## أولاً- أهم التحولات في السلطة الجزائرية الحاكمة والشعبية:

إثر سقوط الحكم المركزي<sup>1</sup> بالعاصمة؛ واستلام الداى حسين 5 جويلية 1830 حدث اضطراب في جميع ولايات الجزائر، حيث أبدى باي إقليم التيطري استسلامه إلى فرنسا فنصبته فرنسا قائدا عليها كما رغب باي وهران بنفس الامتياز، بينما تزعم الحاج أحمد باي المقاومة في الإقليم الشرقي كما سنرى لاحقا، أما الإقليم الغربي فالباي حسن لم يكن مسيطراً على الوضع وعلاقاته كانت سيئة مع الحضر وشيوخ الطرق الصوفية وأعيان القبائل ولم تكن شخصيته وإدارته بالقوة التي تسمح له بإبقاء منصبه كباي رغم زوال السلطة المركزية، خاصة وأن الوجود العثماني بهذه المنطقة ممثلا في الحاميات العسكرية والكراغلة وقبائل المخزن أصبح غير مرغوب فيهم بسبب النهب والقمع والامتيازات والضرائب، ومنه تحول ولاء هؤلاء لطرق الصوفية والذي سيكون له أثر كبير على رد فعلهم كما سنرى لاحقا، ومع هذا حاول الباى تدعيم سلطته فاستشار أعيان الإقليم الذين رفضوا أن يكون حاكماً عليهم، لذلك فضل الانسحاب تاركا الإقليم في فوضى عارمة<sup>2</sup>، سمح بظهور عدة سلطات في غرب الجزائر توزعت كالتالي:

- سلطان المغرب الذي رفض الاعتراف بحكم محي الدين وقرر التصدي له سيدي أحمد بن طاهر في أريزو ذو شهرة عظيمة وثروة طائلة؛ لتجارته المتواصلة مع القادة الفرنسيين.

- مصطفى بن إسماعيل وابن أخيه المزارى في مستغانم زعيمى قبائل المخزن بسطا نفوذهما على جزء كبير من منطقة وهران<sup>3</sup>.

- العمري في الجنوب شيخ قبيلة الأنجاد الذي رفض السير تحت لواء عبد القادر.

- إضافة لسلطة الأمير عبد القادر الذي بويع من طرف أغلب الأهالي كما سنوضح في الباب اللاحق.

ومن خلال هذا يتضح أن الأوضاع كانت غير مستقرة؛ ووجود أكثر من سلطة تواجهها فرنسا ساهم في صعوبة السيطرة وتوسيع نفوذها في الجزائر، لذلك استعملت عدة أساليب حتى تتمكن من القضاء وإخضاع كل السلطات المحلية التي كانت أوسع نطاقا وشعبية من السلطة الحاكمة (السلطانية) المنهارة.

<sup>1</sup>-ملحق رقم 24.

<sup>2</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 167.

<sup>3</sup>- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 1، ص. 93.

وما يمكننا استخلاصه مما سبق أن السياسة الاستعمارية تنطلق من منطق جديد لتكتسح وتحديث تحولات في كل المجالات الجزائرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية والمؤسسية، وهكذا انتقلت الجزائري من سلطة عثمانية (سلطانية) إلى حكم استعماري حيث افرزت ازدواجية على مختلف المستويات وقد تم ادخال النموذج الاستعماري في الجزائر سواء في المدن والريف، كما حرصت فرنسا على احداث أهم متحول وذلك بتحويل اسم ايلة الجزائر إلى (Algerie) وذلك لان اسم الايالة يحيل على تبعية البلاد إلى الباب العالي وعوضته باسم «ممتلكات فرنسا في شمال افريقيا» (possession française dans le nord de l'Afrique)، تعبيرا على بسط هيمنتها على البلاد الواقعة حديثا تحت سلطتهم، كما أنها رؤية تعكس ضباية الرؤيا عند الحكام بالنسبة لمصير البلاد الواقعة حديثا تحت سلطته وهذا ما حدا بالسلطة الفرنسية سنة 14 أكتوبر 1839م وبقرار من وزارة الحرية تقرر اسناد اسم مميز لهذا البلد، هو الذي ظلت تحمله إلى اليوم وهو الجزائر (Algerie)<sup>1</sup>.

من أهم التحولات التي أحدثتها فرنسا كذلك فرض تراخيص يطلق عليها تراخيص سفر (permis de voyage) للراعايا التونسيين المتوجهين نحو الجزائر؛ ر ففي نوفمبر 1848م اشارت احدى التقارير الفرنسية إلى القبض في قسنطينة على بعض الاشقياء التونسيين الذين كانوا دون وثائق تثبت هويتهم، وتلك الوثائق كانت عبارات عن جوازات سفر تضبط هوية حاملها أي تحدد انتماءها الترابي والسياسي، وتسمح له بعبور الحدود بين ايالة تونس والجزائر<sup>2</sup>، وقد كان هذا التحول بمثابة الكارثة بالنسبة للعروش الحدودية التي كانت حسب مونشيكور (Monchicourt Charles) تتمنى لو كان بإمكانها مواصلة نمط عيشها السابق، أي الحفاظ على مبدأ التواصل لكن الهدف التي رامت السياسة الفرنسية تحقيقه عبر مختلف الممارسات الحدودية هو القضاء على هذا التصور والانتقال بالحد من وظيفة الجمع والالتحام إلى وظيفة التفريق والتمييز، وبالتالي أصبح أهالي المنطقة الحدودية يعيشون في ضيق واحتناق<sup>3</sup>.

كما هدفت السياسة الاستعمارية إلى ارساء نظام سياسي يستمد بعض نظمه من نظام

<sup>1</sup> - (Ar) Pellegrin, « les appellations successives de L'Algérie (étude de toponymie) », in document Algériens , série culturelle, n 74, nov 1954:

<sup>2</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، ديسمبر 2009م، ص. 31.

<sup>3</sup> - فاطمة بن سليمان، المرجع نفسه، ص. 313.

الحكم العثماني السابق غير أنه مرّ بعدة مراحل:

الاساليب الردعية: وتمثلت في استخدام العنف والاستخبار عن القبائل وذلك من خلال القيام بدراسات ومونوغرافيا سوسولوجية واقتصادية وجغرافية حولها، وكذلك اللجوء إلى الحصار لخنق القبائل اقتصاديا واجتماعيا واجبارها على التسليم والطاعة.

الاساليب الادارية: وتمثلت كما بينا سابقا؛ في التأطير الاداري والتطبيب وبناء الطرق والمدارس.

وبهذه الوسائل تمكنت الدولة من اقتحام المجال القبلي، لتسيطر عليه لتشريع بعد ذلك في تقطيعه إداريا، وقد تجلّت فعاليات التأطير الاداري الاستعماري في ضبط المجال القبلي والتحكم فيه، لاعتماده على نظام عسكري واداري صارم يعتمد على ضرب الأسس التنظيمية للقبائل والتي تتمثل في التكريس القانوني لنظم القيادة، إضافة لمختلف الاساليب حتى تتمكن الدولة الاستعمارية من تحطيم القوى التنظيمية التقليدية، وتأطير مجاله ومتابعة تحركاته من خلال سياسة متنوعة تلخص في ما يلي:

- محاولة الاستعانة ببعض النظم القديمة من السلطة السلطانية معتمدا على بعض النخب التقليدية المحلية لتضفي الشرعية على سياستها الاستعمارية.

- محاولة ادماج المستوطنين، ثم العمل على التفريق بين شرائح المجتمع الجزائري

- محاولة احلال أجهزة ومؤسسات استعمارية فرنسية محل المؤسسات السلطانية أو استعمالها إلى جانب المؤسسات الجزائرية؛ مثل القضاء (محاكم فرنسية، محاكم اسلامية، محاكم يهودية) وكذلك محاولة فرض مراقبة شديدة على المناطق الريفية؛ ومحاولة ادماجها وتسييرها وفق المؤسسات والقوانين الاستعمارية الفرنسية.

كما حاولت السلطة الفرنسية (العقلانية) الاعتماد على جهاز إداري الذي اعتبر وسيلة تنظيم للمشروع الاستعماري.

إضافة إلى قيام السلطة الاستعمارية؛ على خلق الشروط الاجتماعية المواتية لإعادة إنتاج النموذج الاستعماري وذلك من خلال التشجيع على ظهور شرائح اجتماعية من التجار والموظفين والعمال الاوروبيين وقد حرصت على ضمان استقرارهم السياسي.

- كما حاول الاستعمار الاستفادة من الفئات المحلية مثل القواد وشيوخ الزوايا، حيث اختار القواد كحلفاء في البداية وذلك لطبيعة النظام السابق الذي اعتمد على هذه الفئات لتسيير الجزائريين، حيث أبقى الفرنسيون على بعض الخلفاء ولكن في مناطق محدودة مثل منطقة ولاد سيدي الشيخ والاغواط والأرباع؛ وإذا كانت هذه الألقاب في البداية تعني السمو والرفعة في الاسم والفعل أي السلطة على الناس والأرض والنفوذ المادي فأنها بالتدرج فقدت معناها المادي والسلطوي وانحصرت في العنوان الفارغ من كل محتوى فالقايد والاعا أصبحا مجرد لقبين بلا سلطنة كما يقول القدماء ويمكننا اعتبار هذا من أهم التحولات التي لمست التعظيم الوظيفي للألقاب بعد الاحتلال كما أبقى الفرنسيون على لقب (شيخ العرب) الذي ظل محصورا في حكام الزيبان (بسكرة)، وكان متنازعا عليه بين أسرة بوعكاز وأسرة ابن قانة، كما استعملوا لقب الحاكم في بعض النواحي في المرحلة الأولى مثل حاكم البليدة إضافة إلى انتشار ألقاب أخرى منها الباش أعا والقايد والشيخ<sup>1</sup>، كاستبقاء عائلة ابن الفكون لتسيير مدينة قسنطينة؛ وذلك حتى لا تقع السلطات الفرنسية في الفراغ الإداري الذي وقعوا فيه في مدينة الجزائر حيث عين المارشال فالييه حمودة الفكون (شيخا للبلد) وحمودة هذا هو ابن محمد الفكون شيخ الاسلام وكانت هذه نوع من الحيلة التي استعملها الفرنسيون لإعطاء مهمة التسيير الإداري للمدينة إلى الأيدي الإسلامية، غير أن هذه التجربة أثبتت فشلها وقد وجهت إليه الاتهامات بسوء التسيير من الطرفين الجزائري والفرنسي<sup>2</sup>.

### ثانيا- أهم التحولات في البناء الاجتماعي والاقتصادي:

قد وصف طوكفيل الجزائر بعد أن رحل إليها 1841م يابلي «... لم يسبق لي أن رأيت مثل هذا، خليط خارق للعادة من الأعراق والأزياء العربية والقبائلية والموريسكية والزنجية والفرنسية توجد هذه الأعراق المختلطة في حيز ضيق. يتحدث كل منها لغة ويرتدي زيا مخالفا»<sup>3</sup>.

فالاستعمار الفرنسي الاستيطاني؛ يعتبر استعمار اجتماعي ثقافي قائم على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب ومقومات ونظم حكم ومجال

<sup>1</sup> - ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج، 1، ص. 121.

<sup>2</sup> - ابو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج، 1، ص. 139.

<sup>3</sup> - الكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم ابراهيم صحراوي، ص. 222.

سيادة موجود على إقليم هذا الشعب، الأمر الذي تسبب في ظهور تحول كبير في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وفق رغبة السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) في فرض سياستها الاستيطانية التي شجعت على الهجرة، حيث ازداد عدد هؤلاء -وكما وضحنا سابقا- من حوالي 28 ألف سنة 1840م إلى أكثر من 120 ألف سنة 1848، ومن بينهم 52 ألف فرنسي وقد نتجت عن هذه الهجرة مشاكل كثيرة، ذلك أن الاستعمار عمل جادا للقضاء على العنصر الأهلي وإدماجه في المجتمع الأوروبي وسلك عدة طرق في ذلك، ليتمكن من محو الشخصية الجزائرية ولكنه لم يستطع ذلك رغم تمكنه من ترك بصمته في كل مجالات الحياة.

إن سيطرة المستوطنين على الأراضي الصالحة للزراعة واستغلالها أدى إلى فقدان أبناء الجزائر لأراضيهم خاصة في الريف، مما ضيق أمامهم فرص العيش والحياة المستقرة، فلجئوا إلى الهجرة الفردية والجماعية وتمثلت وجهتها فيما يلي:

1- هجرة داخلية من الريف إلى المدن والموانئ والمناطق القريبة منها؛

2- هجرة إلى البلدان العربية المجاورة (تونس، المغرب، المشرق)؛

3- هجرة إلى الدول الأوروبية، خاصة الدول الاستعمارية فرنسا<sup>1</sup>.

وذلك بسبب سياستها الاستيطانية ومصادرتها لأجود الأراضي الفلاحية لسكان الريف منذ بداية الاحتلال، مما دفع بالفلاحين بسبب فقرهم إلى بيع أراضيهم للمعمرين الجدد خاصة وأن الجزائر شهدت ما بين 1830-1847 سياسة تدميرية استيطانية بسبب «الاستيطان الحر»، وانتشرت بذلك ظاهرة السطو بالقوة على أراضي الفلاحين، وقطع الغابات لاستغلالها في الحصول على الحطب بالإضافة إلى تعمير السواحل التي كانت تزخر بأراضيها الخصبة وبيوتها الريفية الجميلة التي هاجر أهلها خوفا على أرواحهم<sup>2</sup> مما زاد في تفاقم الهجرة، ان هذه الأراضي المسلوقة قد تحولت إلى إنتاج محاصيل تجارية تخدم حاجيات الأوروبيين، بينما أصبحت أراضي الجزائريين تعاني من القحط والانجراف، وذلك أدى إلى انخفاض كبير في الثروة الحيوانية والأشجار المثمرة، وأصبح الإنتاج لا يسد حاجيات السكان الغذائية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1983، دط، ص. 73.

<sup>2</sup> - بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاسها على المغرب، ص. 107.

<sup>3</sup> - حميدة عميراي وآخرون، اثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1945، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر 2007، طبعة خاصة، ص. 50.



كما حاولت السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) من خلال سياستها المختلفة إحداث تحول في البنية الاجتماعية والتي نلمسها من خلال المقترحات النظرية التي تقدم بها العسكريون والمدنيون في الجزائر، حيث تم كما بينا سلفا ترحيل الأتراك في 21 يوليو 1830 بطريقة مخزنة وكان عدد الانكشارية في مدينة الجزائر وحدها حوالي 5092 فرد، أما البقية فقد حملتهم جماعيا سفن فرنسية إلى آسيا الصغرى (أناضوليا) بدعوى أنهم ولدوا هناك<sup>1</sup>، كما انتقم الحاكم العام كلوزيل (Clauzel) من سكان البلدة وعلى رأسهم المفتي ابن العنابي وבו ضربة وحمدان خوجة<sup>2</sup>.

أما بيجو (Bugaud) فقد حاول إلغاء فئة الحضرة في المدن والتي كانت تمثل النخبة القيادية عن طريق الإرهاب والنفي والإفقار وإحلال الأوروبيين محلهم<sup>3</sup>؛ وفي هذه المرحلة بدأ يبرز أول مظهر للتحول في البنية الاجتماعية في المدن، حيث حدث تحول داخل المجتمع الذي كان من قبل متعدد الفئات - كما ذكرنا في الباب الثاني- إلى فئتين متنافرتين فئة المستوطنين الوافدين إلى المدن والجزائريين، كما قال جول فيري فيما بعد باعتبارها فئة يمكن استغلالها إلى أقصى حد<sup>4</sup>، ويقول بوايه Jean Pierre (Boyer) وهو أحد المنظرين المتحمسين للاستيطان الأوروبي بهذا الشأن «كانت الجزائر العاصمة المدينة الأولى التي مسها الاستيطان الأوروبي، الذي كانت له علاقة مباشرة بسيطرتنا على البلاد وقد ظهر بوجهين الأول فوضوي وفردى أخذ طابعا حضريا، وهناك نوع آخر أخذ طابعا زراعيا وكان العنصر الفرنسي فيه غالبا»، أما الريف فقد سلك دور فيقو فيه سياسة بوليسية، إذ قام ليلة 5 أبريل 1832م بذبح قبيلة العوفية<sup>5</sup> التي تحدثنا عنها سلفا، كما سلط بيجو (Bugaud) على سكان الريف حرب قاسية حيث قام بتشريدهم وتفريقهم وتنصيب الأشراف والمرابطين والأجواد عليهم كعملاء لتسهيل عملية اختراق المجتمع الجزائري<sup>6</sup>.

كما تصرف العسكريون بكل حرية خاصة منذ 1841 بمبادرات لتحويل المجتمع الجزائري بكامله، وفكرة التحويل هذه أصبحت تشكل إيديولوجية قائمة بحد ذاتها<sup>7</sup>، استمرت في تأدية وظيفتها محاولة

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 19، 20.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 39.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 254.

4- شال روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عين عصفور، منشورات عويدات، بيروت 1982، ص. 48.

5- جيلالي صاري، "ابادة قبيلة العوفية" مجلة الثقافة، 1983، ع. 77، ص. 126.

6- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 245.

7- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 231.

التحطيم النهائي للمجتمع الجزائري وصار من المتداول بينهم أن الفرنسيين ليس لهم هدف غير إبادة العرب وتجريدهم من أملاكهم<sup>1</sup> وهذا سمح بانتشار ظاهرة الهجرة إمّا إلى المغرب أو المشرق وهذه الأخيرة تسببت في نقص عدد من السكان لاسيما الأغنياء والمتقنين، فالعديد من العائلات الجزائرية كانت ثرية فأصبحت في عهد بوجو وغيرها تمد يدها متسولة ومن تلك العائلات ابن الحفاف مصطفى باشا، علي بن عيسى، حمودة الفكون، وبعض العائلات في بجاية<sup>2</sup>، كما ذكرت المصادر أن عدد سكان الجزائر الأصليين انخفض بين 1840 و1848 بحوالي 10%، وبهذا تكون الجزائر خسرت من سكانها حوالي 300 ألف نسمة، وقد قدر عدد سكان الجزائر سنة 1830 بـ3 ملايين<sup>3</sup> حيث لاحظ الرحالة بوجولا سنة 1844 وجود مجتمعين متناقضين بهذه المدينة، قبائل الرعية تسكن أكواخ كالحيوانات -على حد تعبيره- ومباني فرنسية كبيرة توجد إلى جانبها، ورشات عمل تمثل النشاط الصناعي والتجاري الحديثين للمستوطنين الأوروبيين<sup>4</sup>.

وقد زادت الهجرة الأوروبية الأمر تعقيدا، إذ وصلت خلال سنة 1848 حوالي 12 ألف ساكن، كانوا في أغلبهم ذوي جنسية فرنسية<sup>5</sup>، كما يشير عبد الحميد زوزو أن التسلط الفرنسي وما فرضه من أساليب المعاملات قضى على التوافق والانسجام الذي كان سائدا بين نمط نشاط السكان وبين موارد العيش الوفيرة<sup>6</sup>.

حيث أنها ساهمت في تفتيت المجتمع الجزائري إلى ثلاثة أقسام هي:

- قسم أعلن صراحة عن موالاته؛
  - قسم أعلن مقاومته؛
  - قسم ركن إلى الحياد.
- فالقسم الأول ساهم بشكل كبير في ترسيخ الوجود الفرنسي طيلة وجوده، وقد تخلت فرنسا عن

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص. 148، 149.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 251.

<sup>3</sup> - عبد اللطيف اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة مراجعة عبد السلام شحادة، ص. 86.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 251.

<sup>5</sup> - الطاهر العمري، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن 19، آليات الاستعمار

الاستيطان في الجزائر وليبيا، الندوة العلمية في جامعة الأمير، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص. 149.

<sup>6</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 84.

هذه الفئة بعدما تمكنت من فرض وجودها، ونوافق الأستاذ عميراوي بقوله إن هذه العائلات والزعامات لم تكن خدمت نفسها وحافظت على ممتلكاتها، إلا وقفت موقفا مشرفا يحفظ لها ماء وجهها وقد تم تعيينهم في عدة مناصب مثل تعيين ابن عيسى خليفة على الساحل الشرقي بعد احتلال مدينة قسنطينة 1837، ابن الحملاوي سنة 1838 كلف بضمان أمن الطريق الرابط بين قسنطينة وسطيف، تعيين الشيخ المقراني على منطقة بجاية، ابن قانة عين على منطقة الزاب<sup>1</sup>، ومع هذا ففرنسا لم تتمكن من جعل القبائل الجزائرية تخضع لها خضوعا كاملا ولم تتمكن من الوثوق في ولائها حيث يقول طوكفيل على لسان القائد «... ليست هناك إمكانية ان نعمل شيئا ثابتا مع مجموعة من القبائل الصغيرة التي لا تخضع لأية سلطة والتي هي في حرب فيما بينها بلا توقف، ولما توجد مجموعة من الرؤساء في كل قبيلة ينبغي الحصول على قبولها، لا يمكن تصور شيء يشبه الحكومة إلا السلطة القبائلية (البربرية) إنها الصدفة أو القوة التي تجعل الشيوخ والفوضى أبدية هنا...»<sup>2</sup>.

فقد كانت الجزائر تضم سنة 1830 حوالي 516 من المجموعات والتحالفات الأوسع من القبائل المتنوعة؛ سواء كانت مخازنية وتارة من الرعايا وتارة من الحلفاء وحسب استنتاج لويس رين في إقليم قسنطينة لوحده يحتوي على عدد كبير وهي حوالي 224 مجموعة بينما إقليم وهران 157 واليتيري 62 قبيلة و73 قبيلة من دار السلطان<sup>3</sup>، والمعلوم أن هذه القبائل تعتمد على الأرض في فرض سيادتها، غير ان هذه الأراضي أصبحت ملكا للدولة صاحبة السيادة على الجزائر لذلك الفرنسيون القضاء على النظام القبلي لينشئوا على أنقاضه نظام العائلة.

وكنموذج على ذلك نورد ما قام به الدوق دومال (Duc d'Aumale) عند تعيينه على رأس مقاطعة قسنطينة يوم 4 ديسمبر 1843م، فقد سجل بداية جديدة في السياسة الفرنسية في المنطقة؛ حيث عمد إلى التقرب من الجماعات القبلية المناوئة ودعوة قادتها إلى المدينة لإحياء الفنتازية بمناسبة الأعياد الاسلامية، كما عمل هذا الأخير على تنظيم رحلة سياحية إلى فرنسا لهؤلاء القياد وكلف خليفة الجنرال بيدو (Bedeau) بضبط قائمتهم، فكانت الرحلة باتجاه مارسيليا ومن ثم إلى معظم المدن الفرنسية لإبهارهم بالحضارة الفرنسية، كما أن الإدارة الاستعمارية بدأت في ارساء قواعد الاستيطان من

<sup>1</sup> حميدة عميراوي، "السياسة الإدارية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي"، المصادر، العدد 6، الجزائر 2002م، ص-ص. 85-87.

<sup>2</sup> الكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم ابراهيم صحراوي، ص. 250، 251.

<sup>3</sup> - ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 112، 113.

خلال بناء مجموعة من البنايات بالسمنندو بهدف إيواء عمال الطرق حفاظا على سلامة طريق قسنطينة -سكيكدة<sup>1</sup>، ومن خلال هذا ندرك أن فرنسا بعد حوالي 15 سنة من الاحتلال استطاعوا أن يدركوا الأسرار الاجتماعية للإنسان الجزائري وكان ذلك خاصة في عهد المارشال بوجو حيث حاول هذا الأخير التعامل مع القيادات العربية الحاكمة فقد لاحظ أنه حتى يتمكن من كسب الحرب عليه أن يتعامل مع هذه القيادات العربية بطريقة ترضي طموحها ونخوتها وتقاليدها، وقد نسب إلى بوجو قوله حول هذه النقطة بالذات بأن النبلاء العرب لهم اعتزاز كبير وغرور، فإذا أبعدناهم عن الوظيف فأنهم سيجعلون ذلك شرفا لهم أمام المتعصبين للدين والوطنية، لذلك أفضل طريقة عنده لجعل هؤلاء النبلاء يعيشون ذلك الاعتزاز ويخفزون من سمعتهم هي جعلهم يخدمون المخططات الفرنسية عن طريق منحهم وظائف إدارية<sup>2</sup>؛ ويسمي الفرنسيون ذلك حكم العرب بالعرب وهذا ما تبناه بوجو وإدارته منذ 1844م، وقد كان الفرنسيين في أشد الحاجة إلى الاستفادة من سمعة وقدرة الرؤساء العرب أو من يسمونهم نبلاء السيف والبنديقية، وقال البعض أن جهل الفرنسيين باللغة والقوانين والعادات والدين كان يحتم عليهم الاعتماد على الرؤساء الأهالي لحكم البلاد، وعلى هذا الأساس قامت إدارة الشؤون الأهلية باعتبار أن الفرنسي هو الرأس المدبر وأن الحاكم العربي هو الدرع المنفذ<sup>3</sup>، وقد كان هؤلاء الحكام في العهد العثماني لا يخضعون لأية رقابة مباشرة ولا يقدمون سوى الضرائب السنوية لممثلي البايك؛ وكانت مهمتهم هي حماية النقاط الاستراتيجية والسياسية وخطوط المواصلات بين الجزائر وقسنطينة عن طريق سطيف والجزائر بسكرة أو بوسعادة عن طريق المسيلة، والجزائر وهران عن طريق مليانة، لذلك احتاج الفرنسيون في البداية إلى هؤلاء الاجواد، ولكن بعض أن حققوا منهم مرادهم قاموا بتشتيت الثائرين منهم وسجنوا الغاضبين ونفوا الخطرين وقسموا تركاتهم على هم من أدنى منهم في الشرف والرفعة وذلك منذ 1848م؛ أي بعد أن تحققت هزيمة الأمير وبناء على ذلك اتخذوا اجراءات جديدة للحد من صلاحيات الاجواد بالتدرج، مثل التوقف عن دفع الضرائب الدينية (العشور والزكاة) عينا منذ 1845 واشترط دفعها نقدا<sup>4</sup>.

كما حاولت فرنسا تغيير ثوابت المجتمع الجزائري المسلم بكل الطرق وشتى الوسائل، تمثلت في تغيير الوجهة القضائية كذلك - كما سبق وأشرنا- حيث بدأت في 1832، وتمثلت في الفصل بين

1- علاوة عمارة، من معالم الدوار إلى البلدة الريفية، المرجع السابق، ص. 168.

2- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 115، 116.

3- ابو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 116.

4- ابو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 117، 118.

القانونيين الجنائي والمدني، فجعلت القضايا الجنائية المتعلقة بالجزائريين من اختصاص المحاكم الفرنسية في حين تم إخضاع القانون المدني إلى المراقبة الاستعمارية مباشرة، كما أصدر الحاكم الفرنسي في تاريخ 10 أبريل 1834، قرارا يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي، وكان هذا بداية لإحلال القوانين الفرنسية الوضعية محل القوانين السماوية، إضافة لقرار فيفري 1841 والذي نزع سلطة القاضي في أحكام الجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف<sup>1</sup>، كما تواصل العمل الصليبي للاستعمار بشن حرب على الشريعة الإسلامية وتنظيمها القضائي المحكم الذي يخضع لكتاب الله وسنة رسوله، ويؤكد ذلك قرار 1848 الذي نص على فرض المراقبة الشديدة على المحاكم الإسلامية مع الفصل بين ما هو ديني وديني في التشريع الإسلامي<sup>2</sup>، كما حلت محل القضاء مؤسسات المكاتب العربية والتي يندرج ضمنها القضاء كما وضحناه سابقا، حيث ارتبط القضاء منذ البداية بالسيادة الفرنسية فتصرفوا في طرد القضاة وتعيين آخرين منذ 1830م، وبالتالي عرف القضاء الاسلامي الجزائري تحول كبير، حيث انتزع منهم النظر في الدية وفرض الحكم بالسجن ولم يكن هذا الحكم معروفا خاصة في الأرياف وذلك لأن السجن يجرم رب العائلة من رعاية أسرته، ضف إلى ذلك التغيير الذي مسّ الشهود كما فرض القضاء الفرنسي نفسه على السكان من حضور وتكاليف ووكلاء واستئناف وطول المدة واللغة الجديدة ومصطلحات واجراءات متعددة، وبرغم من ان الفرنسيين لم يلغوا المجالس القضائية نهائيا إلا سنة 1848 غير أنهم أزالوا منها الكثير من الاختصاصات الشائكة كالجنايات لكن هذه المجالس لم يعد ينتمي إليها أفراد العائلات الكبيرة كما في السابق بل معظم أفرادها من أهل المناطق المجاورة للمدينة وكان يجلس في كل مجلس المفتي والقاضي وأربعة عدول وبعض مشاهير العلماء؛ كما أنّ هذا المجلس لم تكن له حرية بل كانوا يتدخلون في شؤونه مباشرة بالحضور الشخصي وكثيرا ما كانت السلطات الفرنسية تتهم أعضاء المجلس بالتدخل في شؤون المحاكم الفرنسية فيتراجعون وبالتالي لا تطاع أحكامهم، كما ان الفرنسيون أسسوا محاكم في الأرياف تحت رعاية المكاتب العربية العسكرية حيث كان لكل مكتب قاض ومعه الشهود والخوجات كما احتوت بعض المدن على مجلس المكتب العربي مثل معسكر وقسنطينة، وكان رئيس المكتب فرنسي ويحضر جلسات المجلس الشرعي وكثيرا ما حدث تلاعب بين القضاء الاسلامي والفرنسي ومن أهم المتغيرات أن ظهرت وجوه عائلات جديدة لم يكن لها علاقة بالقضاء في السابق، كذلك نجد ان المجالس تنظر في

<sup>1</sup> - صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، 1830-1962م، دار الجيل، ج. 1، ط. 2، فلسطين 1992، ص. 207.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، نحو تأصل إسلامي لتاريخ الجزائر، أصالة وتغريب، دار الكوثر، الجزائر 1991، ص-ص، 52-56.

قضايا العائلات الحضرية من عقار وأملاك بينما المحاكم تستقبل القضايا الصغيرة بين أهل الريف<sup>1</sup>.

كما أنّ الفئات التي عملت مع فرنسا تميزت من الاعفاء من دفع رسوم العقود، هذا لا ينفي أن العقود الإسلامية حافظت على الطريقة الإسلامية مثل محكمة الوادي مثلا حيث حافظ كتاب المحكمة على كتابة الاسم الثلاثي، فاسم العرش، والفرقة التي ينتمون إليها كما يميزون أصحاب الحرفة بذكر اسم الحرفة مرفقة بأسمائهم وذلك حتى نهاية القرن 19م، وهذا يبين مدى تعلق الفرد الجزائري بقبيلته وعرشه على عكس اخوانه<sup>2</sup>، من أهم الثوابت كذلك الهبات التي استمرت حتى بداي الاحتلال الفرنسي ولم يتدخل في تغييرها والدليل على ذلك العقد الذي يعود إلى أواخر رجب 1242 هـ (1827م) حيث وهب أحمد السكاكيري ابن الحاج أحمد المداني (نسب إلى مدينة المدية) لابنته باي سبعين دينارا ذهباً؛ كانت مرصعة بها شاشيتها مع أوان من النحاس ومفروشات وتجهيزات منزلية وحلي مختلفة إلى جانب نصف جنة خارج باب الوادي؛ وبعد سنوات توفي الوالد المذكور عن زوجته الزهراء وابنته باية الموهوب لها، وعصبه ابن عمه محمد بن محمد التركي، وترك وصية بالثلث للحاج جلول مؤدب الصبيان ليدفع منه في ثمن قبره ونفقة دفنه واجراء الصدقة عليه، وما بقي من الثلث يكون له ونظرا لقيمة الأموال التي وهبها الوالد لابنته عن طريق الهبة فان العاصب والموصي له بالثلث اعتبر ذلك انقاصا من نصيبهما في التركة، فأراد نقص تلك الهبة محتجين بأنها غير جائزة لان الجنة التي وقعت فيها الهبة لم تكن كلها ملكا للواهب وانما كانت مشاعة بينه وبين صهره والد زوجته الحاج علي مناصفة بينهما، ثم تغيرت تلك النسبة وأصبحت أثلاثا بعد أن تصرف بعد أن تصرف الواهب بالبيع في جزء من نصيبه في الجنة ومادامت الجنة مشاعة فانه وحسب المذهب الحنفي تعد باطللة، والهبة ادا بطل بعظها تبطل كلياً وهذا يعني أن العاصب والموصي له لا يريدان نقض الهبة في الجنة فقط وانما في الأملاك الأخرى كذلك من نقود وأواني وحلي وقد ترافعا المدعيان من أجل ذلك في يوم 11 رجب 1261 هـ (1845م) وذلك يعني في العهد الفرنسي وهذا يثبت أن بعض الثوابت استمرت ولم تتغير، وكان وكيل البنت وأمها الزهراء وهو مصطفى بن حميدة غياط والى المجلس العلمي حيث سمع العلماء دعاوي الطرفين غير أنهم وجدوا صعوبة في الفصل لذلك دعوا الطرفين للصلح<sup>3</sup>.

1 - ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص- ص. 360-364.

2- عثمان الجباري، مدينة الوادي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال سجلات المحكمة الشرعية في النصف الثاني من

القرن 19م، ماجستير، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، ص. 116.

3- لمزيد من التفاصيل يراجع خليفة حماش، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ص. 283، 284.

إضافة لمحاولة إفساد الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري فنجد مثلا أن المقاهي في المدن أصبحت؛ تحتوي على عدد من الفتيات الخليعات وهن يرقصن على نغمات الموسيقى أو يغنين، حتى أن هناك أصحاب المقاهي يقومون بإغراء الجمهور بأحقر الوسائل مثل المقهى اليوناني الذي يقع قرب القصبة والذي يدعي صاحبه "سببوز يوطة" وكثرا ما يجتمع في هذه المقاهي الأوروبيون، المسلمون، المسيحيون، اليهود، يضحون ويصرخون مع الموسيقى الصاخبة، مع هذا لم يتمكن الفرنسيون من خلع ثوابت كثيرة للمجتمع منها بعض التقاليد في شهر رمضان مثلا وأيام العيد حيث يقول فاغرن عن بعض التقاليد المتبعة كالإعلان عن بدأ شهر الصيام يتم بإطلاق 100 طلقة من مدفع كبير أقيم في الميناء وهذه الطلقات ليس إحسانا من جانب الحكومة الفرنسية لأنها تحتم على المسلمين أن يدفعوا 5 فرنكات لكل طلقة مقابل هذه التحية، وبعد هذه الطلقات توقد مصابيح كثيرة فوق منارات المساجد تضيء الهلال الذي يتوج رؤوسها وليس هناك مسلم راشد إلا وليّ النداء فلا الشيخوخة ولا الثروة تحول بينه وبين المضي لبيت الله فلمساجد كانت مكتظة بالمصلين في تلك الفترة<sup>1</sup>.

كما لا يفوتنا التذكير بأنّ الجزائر عانت منذ وطأة الاحتلال الفرنسي، من ظهور عدة أوبئة وأمراض منها الكوليرا والتيفوس 1832-1848م<sup>2</sup>، حيث سجلت حوالي 232 حالة كوليرا كما اجتاحت مدينة وهران متسببا في عدد هام من الضحايا، ومدينة البليدة، ومستغانم والمرسى الكبير ومعسكر وأودى بحياة حوالي 1457 ضحية، وقد أشارت التقارير الطبية سواء كانت عسكرية أو مدنية إلى سلسلة الأوبئة والأمراض التي تسلطت على الجزائر خاصة سنة 1848م، إذ تشير اللجنة الصحية بوهران إلى مسؤولي الإدارة الصحية بمرسيليا؛ أن السفينة السردية الآتية من اسطنبول وحاملة لشهادة صحية، ثبت فيها وجود حالات مصابة بالكوليرا مما جعل الأطباء المشرفين على عملية المراقبة الصحية يأمرهم ركاب تلك السفينة بمغادرة ميناء وهران خشية من انتقال العدوى إلى المنطقة التي كانت تتمتع بأحوال صحية لا بأس بها في تلك الفترة، وقد انتقلت العدوى فعليا إلى الجزائر في أواخر 1848م، حيث أودى هذا المرض الخطير بحياة أعداد هامة من الناس<sup>3</sup>، خاصة وأنّ أكثر ما كانت تعاني منه الجزائر بداية الاحتلال انعدام المرافق الصحية المتمثلة خاصة في المستشفيات والمحاجر الصحية، هذا ما جعل قادة الجيش

<sup>1</sup> - أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855)، الجزائر 1975، ص- ص. 66-92.

<sup>2</sup> - فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871. وزارة الثقافة، الجزائر 2013، ص. 185.

<sup>3</sup> - فلة موساوي القشاعي، المرجع نفسه، ص- ص. 192-199.

الفرنسي يطالبون الإدارة الفرنسية بتأسيس نظام صحي بالجزائر على غرار ما كان موجود بفرنسا<sup>1</sup>، لذلك حاولت فرنسا تأسيس عدة مراكز صحية منها:

-تأسيس المكتب الصحي بمدينة الجزائر في 28 جويلية 1830؛ وعيّن لإدارته موظف عسكري يعرف بمسؤول المكتب الصحي بالجزائر، وقد ربط نشاطه بمسؤولي الإدارة الصحية الفرنسية بمرسيليا يساعده في مهامه ضابط ملحق برئاسة الأركان الحربية، المقتصد العام، الطبيب العام الرئيسي، الجراح الرئيسي، الصيدلي الرئيسي ومن أهم القرارات التي اتخذها فرض نظام الحجر الصحي أو الكارنتينة

(Quarantaine) على كل السفن الآتية إلى الجزائر، وبعد هذا الإجراء اختفت العديد من الأمراض ابتداء من 1830 وخاصة الحمى المتعددة بالإضافة إلى التهابات المعدة والإسهامات<sup>2</sup>.

كما عملت فرنسا على توسيع شبكة المكاتب الصحية والمحاجر بداية من عام 1833 على مستوى بعض المدن الجزائرية، لذلك حولت العديد من المؤسسات الدينية الموجودة بالجزائر إلى مؤسسات صحية لضمان صحة جيوشهم؛ كتحويل مسجد ميزومورتو الواقع بشارع عزون إلى مستشفى كما حولت زاوية شكتوت إلى مستشفى فرنسي، أما مسجد حيدر باشا الواقع بشارع باب عزون فقد حول هو الآخر إلى مستوصف مدني، كما حول مسجد علي بتشين إلى صيدلة مركزية للجيش الفرنسية، ومسجد سيدي الراحل الذي يقع باب الواد إلى صيدلية عسكرية أثناء الفترة الممتدة ما بين 1830-1840م<sup>3</sup>، إضافة إلى تأسيس لجنة صحية بمدينة عنابة في تاريخ 31 جوان 1833م على غرار ما كان موجودا في مدينتي الجزائر ووهران<sup>4</sup>، كما تم تأسيس عدة مستشفيات مدنية عام 1832 في كل من الجزائر ووهران وعنابة أما مدينة بجاية فقد حظيت بمركز استشفائي عام 1834م، ومركز بمنطقة الدويرة ضواحي مدينة الجزائر 1835م وعممت بعدها هذه الهياكل الصحية في كل من مستغانم وقلمة عام 1837 ومدينة البلدة 1839م، أما قسنطينة فقد أصبح لها هيكل صحي في تاريخ 1 نوفمبر 1839<sup>5</sup>، وقد توافد الجزائريين على الخدمات الطبية ويمكن اعتبار هذا من أهم المتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري خاصة أنهم لم يكونوا يقصدونها في البداية خشية من السلطات العسكرية ولأنهم كانوا يعتقدون

<sup>1</sup> -فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص. 173.

<sup>2</sup> - فلة موساوي القشاعي، المرجع نفسه، ص. 176، 177.

<sup>3</sup> - فلة القشاعي، المرجع نفسه، ص. 384، 385.

<sup>4</sup> - فلة القشاعي، المرجع نفسه، ص. 181.

<sup>5</sup> (-Y ( Turin, **Affrontement Culturels dans L'Algérie Coloniale**,. E. N. A. L , François Maspero 1971 , 2e ed 1983, p. 13



بأن المرابط أكثر وأحسن تأهلاً لشفايتهم، كما عممت عملية تأسيس المستوصفات المتنقلة في كل من سيدي بلعباس، إضافة إلى تأسيس الهيكل الصحي بمدينة بجاية والدويرة ومستغانم عام 1835، كما تم إنشاء مركز صحي في قالمة عام 1837، وحسب فلة القشاعي فبمجرد حلول عام 1843 تم تجهيز خمسة عشر مدينة من مقاطعة الجزائر بالمستوصفات المتنقلة ومستشفيات للمدنيين والعسكريين التي انتشرت عبر البلاد، وقد وصل عدد المستشفيات عام 1845م حوالي 38 مستشفى على مستوى البلاد<sup>1</sup>، ويمكننا اعتبار هذا من أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في ظل السلطة العقلائية الفرنسية وغيرت من سلوكياته نحو ما هو ايجابي.

أما اقتصادياً فمن أهم التحولات التي عرفها المجتمع هو الجشع الذي أظهرته فرنسا بعد استعمارها للجزائر، من خلال سياسة مصادرة الأراضي وفرضها للضرائب الثقيلة على الأهالي، والتي تسببت في ظهور عدة مجاعات منها مجاعات عام 1845 إلى غاية 1850<sup>2</sup>، ففي مقاطعة قسنطينة مثلاً أصبحت القبائل مهددة بانحيار شامل نتيجة ما أتلفه الجراد من زراعتها<sup>3</sup>، كما عانى السكان سنة 1847م من آفة الجراد التي كان يطلق عليها ربح الصحراء بالإضافة إلى الجفاف والقحط الشديد أدى إلى هلاك الناس والمواشي<sup>4</sup>، وكانت هذه السنوات عسيرة وسيئة للغاية ظل الجزائريون خلالها يعانون<sup>5</sup> مما تسبب في انتشار الأوبئة كالكوليرا وغيرها، ولم تكن سنة 1848 بأفضل من سابقتها حيث شهدت مقاطعة قسنطينة انتشار الفقر والقحط في المنطقة بشكل رهيب<sup>6</sup>، إضافة إلى ضياع الثروات وبيع العقارات والأراضي تحت مختلف الضغوط، كثرة الديون على الأهالي، والفوائد الربوية التي كان الجزائريون يلجئون لأخذها من البنوك واليهود وغيرهم بعد فقدان أراضيهم خاصة أن استغلال الأراضي من طرف المعمرين قد جعلها بوراً لا تنتج شيء مما أدى إلى هجرة الفلاحين بعيداً عن الأرض ومن تبقى منهم أصبحوا

<sup>1</sup> - فلة القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871، ص-391-389.

<sup>2</sup> - صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تقديم ونحقيق رايح بونار، الجزائر 1974، ص-ص. 51-53.

(A) Nouchi, **Enquête Sur Le Niveau de Vie des Population Rurales Constantinoises de La Conquête Jusqu'à 1919**, p-p. 187-230

<sup>3</sup> - (A) Nouchi, **Ibid**, P. 198, 199.

<sup>4</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 241.

<sup>5</sup> - صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تقديم ونحقيق رايح بونار، ص-ص. 51-53.

<sup>6</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 241.

يعملون كخماسين في حقولهم وظل المعمر يفرض عليهم تكاليف ثقيلة<sup>1</sup>، والأخطر من هذا أن استغلال هذه الأراضي من طرف المعمرين قد جعل الكثير منها عقيمة لا تنتج شيئاً مما أدى بالفلاحين إلى الهجرة بعيداً عنها وتحولهم إلى خماسين في حقولهم<sup>2</sup>، وطبعاً هذا جعل الأهالي يصارعون المجاعة والتشرد بحثاً عن ظروف معيشية أفضل، إضافة لهذا تشير تقارير المكاتب العربية إلى استمرار استخلاص الضريبة بشكل كامل وكنموذج على ذلك تكليف ضباط المكاتب العربية لمدينة قسنطينة بعد أزمة 1846 بمراجعة قوائم الحرث لتأسيس الضريبة رغم معاناة الأهالي من المجاعة والفقر<sup>3</sup>، ورغم كل هذا فالمستعمر الفرنسي يرد أسباب فقر الجزائريين حسب زعمه إلى افتقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية وقلة المردود وكثرة عدد الفلاحين، واستخدام الوسائل التقليدية وارتفاع نسبة المواليد، غير أن الواقع يثبت أن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الفرنسيين في اغتصاب الأراضي الفلاحية الخصبة مما تسبب في انخفاض الإنتاج، زد على ذلك تضاعف الهجرة مما سبب تغيير في البنى الاجتماعية حيث تم تحطيم القبائل من خلال مصادرة أراضيها؛ مما تسبب في انتشار الفقر والأمراض والأوبئة، وآفات أخرى تعتبر دخيلة على المجتمع الجزائري.

كما عانت عدة قرى ومدن من الأمراض والأوبئة والتي كان أثرها سلبياً على المستوطنين أنفسهم مثل ما حدث سنة 1839م، والتي اعتبرت سنة تدمير وأمراض قاتلة، أما بوفاريك المستعمرة الزراعية الأولى فقد وصفت في تلك الفترة أنها "مقبرة أكثر منها قرية"<sup>4</sup> لكثرة الوفيات بين العائلات، واقتناع المهاجرين بعدم جدوى البقاء فيها، ولم يزد عدد سكانها إلا قليلاً حيث بلغ 282 سنة 1839 وأصبح 350 أوائل 1840<sup>5</sup>، إضافة إلى أن أسواق الجزائريين كانت فقيرة والزوار يكتفون فقط بتقليب البضائع والتجارة أصبحت غير مزدهرة كما استولى الأوروبيون على دكاكين الجزائريين وحولوها مثل دكاكين طولون الفرنسية، أما دكاكين التجار الأهالي فعادة ما تكون خارج الأسواق صغيرة وليس فيها تنوع البضائع وشكلها عبارة عن ثقب مربعة تغلق بأبواب خشبية، ما عدا الدكاكين التي ترجع ملكيتها للكراغلة فنجد أغلب بضاعتهم من الصناعات المطرزة بالذهب إضافة لبعض السلع المتنوعة<sup>6</sup>، كما

<sup>1</sup> - ( A ) Nouchi , , Op.cit., p. 410.

<sup>2</sup>-(A). Nouchi, **Ibid**, P. 287 , 288.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 240، 241.

<sup>4</sup> - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر 1972، ص. 202.

<sup>5</sup> - محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص. 202.

<sup>6</sup> - ابو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، ص. 62، 63.

فتحت العديد من الدكاكين على الطريقة الفرنسية واختفاء البازارات والاسواق على الطريقة العربية الشرقية، إضافة إلى تغير ملامح المدن فالبضائع الأوروبية غزت الاسواق المحلية كما تغير الدوق العام اجمالا اضافة لأسماء لشوارع والساحات والكنائس والمأكولات، حيث إن هؤلاء الغرباء أخذوا يفرضون ذوقهم وفرنستهم على المدن الجزائرية، وبدأ العنصر الحضري يختفي أما بسبب هجرته أو الانزعال دخل المدن في الاحياء العتيقة كالقصبه، كما ظهرت المستعمرات في الأرياف وسهلت ثورة 1848 الفرنسية على الكولون الاقامة في الجزائر؛ ومنحتهم حق التمثيل البرلماني وحق تكوين الحكم المدني من بلديات وولايات<sup>1</sup>، أما فيما يخص النقابات فأدعت فرنسا أن أصحاب الحرف والمهن لم يكونوا من أهل البلاد أصلا وذلك حسب تعبير اوغسطين بيرك، لذلك أنشأت الادارة أمانة للرقابة مسؤولة لديها تهدف لتحكم في الأمانات جميعا وتوظيفها وحسب سعد الله أبو القاسم قد يكون ذلك لأن فرنسا كانت تخشى من وفرة الثروة عند هؤلاء الحرفيين واستعمالها لأغراض سياسية ضدها، لذلك فالقضاء على النقابات في المدن كان من أهداف السياسة الفرنسية الهامة، وقد فكرت السلطة الاستعمارية في تعويضها بأجهزة أخرى تكون أكثر مرونة في نظرها للمراقبة والتحكم فتدخلت فيها سنة 1838م بدعوى تنظيمها غير ان ذلك لم يجدي نفعاً<sup>2</sup>، لذلك ترك الفرنسيون نفس هذا التنظيم واستفادوا من أصحابه في الخدمات والمعلومات حيث كانوا يحصلون منهم على أخبار المناطق الداخلية التي لم تحتل بعد، مثل عدد السكان والقيادات والصفوف والخلافات الداخلية والثورات والطرقا والأسواق... الخ.

ويشير سعد الله أنه حسب السجلات الفرنسية أنّ عدد هؤلاء العمال استمر في التزايد بعد الاحتلال فقد جاء في سجل 1838م؛ أن العاصمة خضعت لتنظيم جديد فيما يخص النقابات وكان المجموع عندئذ 4.874 عاملا بين زواويين وميزابين وأغواطيين وبسكرية... الخ، وقد كان عدد هؤلاء غير مستقر وقد كان عدد الأغواطيين 91 فقط سنة 1838م بينما ارتفع 116 سنة 1839م.

أما سنة 1843م فقد جاء في بعض المصادر المعاصرة أن عددا كبيرا من أهل بسكرة وميزاب والأغواط وعين ماضي وقبائل زواوة؛ جاءوا للعاصمة بحثا عن العمل وقد حاولت السلطات الاستعمارية استغلالها لأخذ معلومات عن مناطقهم النائية وقد شكلوا نقابات منهم على رأس كل منها أمين، مع

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 416، 417..

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 103.

ان الفرنسيون سبق لهم أن حلوا هذه النقابات قبل 1843<sup>1</sup>، وقد كان عدد النقابات ستة وهم الزواوة والميزابيين والبساكرية والاغواطية والزنوج وكان تزايدهم باستمرار حيث وصل عددهم سنة 1844م إلى 9670<sup>2</sup>.

من أهم التحولات كذلك ما حدث لمراقبة التواصل الاقتصادي عبر الحدود من طرف السلطات الاستعمارية، فقد كان السكان من الجهتين الشرقية يعبرون المنطقة في جميع الاتجاهات فمدينة الكاف مثلا كانت مركزا تجاريا تنصب بها كل يوم خميس سوق أسبوعية؛ يؤمها رعايا أجناب وجزائريين مثل الحنانشة، كما لعبت تبسة نفس الدور اذ كانت تجلب إليها أهالي البلاد التونسية من القصرين والحريد والفراشيش والهمامة؛ كما يتوجه إليها أهل السوف أو السوافة كما تسميهم الوثائق وبصفة عامة فالمبادلات في كامل المنطقة تتم في كنف الحرية التامة وفي غياب تام بوجود حواجز مانعة لتنقلاتهم، وقد تواصل هذا النشاط حتى زمن الاستعمار الفرنسي حتى أن بعض القبائل كانت تنتقل في فضاءات العروش التابعة للجزائر قصد الرعي والحرق مثل النمامشة التي كانت تنتقل إلى البلاد التونسية "لاتباع الكالأ والمرعى"، غير أنه بعد الاحتلال خضعت هذه الاخيرة للمراقبة من طرف السلطات الاستعمارية، ففي سنة 1847م مثلا اشترط حاكم القالة علي أولاد علي في الشمال الراغبين في الانتقال إلى عنابة بهدف المتاجرة ترك "ثلاث بيوت ضمان" خوفا من تنصلهم من الأداء الموظف على عملية التسوق كما خضع النشاط الفلاحي بدوره إلى المراقبة اذ أرغمت المجموعات الحدودية، لا سيما الجبلية منها والتي اعتادت على استعمال الأراضي المجاورة في الجزائر سواء للزراعة والرعي على الاتصال بالسلطة الفرنسية للحصول على تراخيص تسمح لها بممارسة انشطتها ودفع ضريبتين، ضريبة الحكر مقابل الحرث والزراعة وضريبة العزيب وهي ضريبة على تسريح المواشي للرعي<sup>3</sup>.

### ثالثا- أهم التحولات في الحياة العلمية

لم تقتصر اعتداءات الاحتلال الفرنسي للجزائر على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية فحسب بل كذلك إلى تدمير معالم الثقافة والفكر فيها، وقد ظهر ذلك من خلال إصراره على تجهيل الشعب وتحطيم مقومات الأمة وفي مقدمتها الدين الإسلامي واللغة العربية؛ باعتبارهما يناقضان الحضارة

<sup>1</sup> - ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 106، 107.

<sup>2</sup> - ابو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 108.

<sup>3</sup> - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، ص.، 310.

الفرنسية ويعرقلان أهدافها ومشاريعها، لذلك فمنذ بداية الغزو الاستعماري وضعت السلطات الاحتلال عدة قرارات وقوانين، كانت انعكاساتها جائرة سلبية على علماء الجزائر ومثقفاتها، مما أحدث هجرة كبيرة نحو الدول العربية، وكما أشرنا في الباب الثاني فالجزائر فرضت وجودها ضمن حواضر العالم الإسلامي قبل الاحتلال الاستعماري وقد كانت كل مؤسساتها بكل أنواعها في خدمة سكان الجزائر، غير أن الاحتلال عجل بزوال هذه المؤسسات مما أحدث تحولات لمست المجتمع الجزائري تمثلت في انتشار الجهل والامية بسبب هدم المساجد وتغييرها بمبررات شتى كذلك سيطرتهم على أوقاف المؤسسات الدينية، بما فيها أوقاف مكة والمدينة والاستيلاء على مدا خيلها، إضافة إلى غلق المدارس وانقطاع التلاميذ وهجرة العلماء في حين أسسوا لأبناء الفرنسيين مدارس ابتدائية ومتوسطة على النمط الفرنسي استقبلوا فيها تلاميذ الغرباء على حساب تلاميذ أهل البلد، وبالتالي فالسياسة الاستعمارية قضت على تقاليد المؤسسات التعليمية التي رغم بساطتها إلا أنها عرفت تقاليد في التلقي والشهادات والمراحل والتنافس<sup>1</sup>، وقد هدفت السلطة الفرنسية إلى السيطرة على الأوقاف الإسلامية باعتبارها الأساس التي تعتمد المؤسسات التعليمية لسد النفقات الضرورية للمشتغلين بالتعليم أو القائمين على الأمور المتعلقة بأماكن العبادة والتعليم من قضاة ومدرسين وطلبة وشواش ونظار، وبالتالي تمكنت السلطة الاستعمارية بسبب مصادرتها لهذه الأوقاف من الإمساك برقبة الأئمة والمفتين والقضاة، وغيرهم من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من عائدات الأوقاف، وبذلك أصبحت حالة الدين الإسلامي - كما وصفها مدير مكتب الشؤون الإسلامية في الولاية العامة - «لقد أذلنا الدين الإسلامي»، وبلغ الأمر أنه لا يعين إمام أو فقيه إلا شارك في أعمال الجوسسة الفرنسية، ثم عليه كي يترقى أن يثبت قدرا كبيرا من الحماس والإخلاص للإدارة<sup>2</sup>، كما قامت السلطة الفرنسية بوضع المساجد والزوايا المتبقية تحت الرقابة الشديدة، إضافة إلى مراقبة الواعظين والمرشدين والأئمة، حتى أنها ترسم لهم بنفسها الاتجاه العام للخطبة<sup>3</sup>.

وبهذه الطريقة حدث أهم تحول في المجتمع الجزائري، باختفاء الكثير من الكتابات القرآنية ومدارس التعليم الإسلامي، التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال الفرنسي وحلت محلها الكثير من الكنائس، غير أنه

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 386.

<sup>2</sup> - صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر 1830-1962، ص. 206.

<sup>3</sup> - يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، دن، ديوان المنشورات الجامعية، ص.

ونظرا لارتباط المجتمع الجزائري الشديد بالدين الإسلامي لم تستطع المسيحية أن تنفذ إلى نفوس الجزائريين وهذا لصلابة تمسكهم بثوابتهم، وبالتالي فالقضاء على ثقافة المجتمع كانت الأساس التي اعتمدها فرنسا للتحكم في السيطرة على المجتمع الجزائري، متبعة عدة أساليب منها:

-إلغاء كل ما هو جزائري، وذلك بإحداث صراع عميق بين الشخصية الجزائرية ومحاولة تخطيم قيمها الثقافية والحضارية<sup>1</sup>.

-تخطيم النظام التعليمي الذي كان سائدا من قبل والمتمثل في المدارس القرآنية، التي أغلقت الكثير منها، أو قيدت بإجراءات صارمة وفقدت مصادرها المادية بعد مصادرة الأوقاف<sup>2</sup>.

-شل الحركة الفكرية ونشر الأمية أوساط الشعب الجزائري عن طريق إغلاق المدارس ومحاربة اللغة العربية<sup>3</sup>.

كما عملت السلطة الاستعمارية ما بوسعها من أجل القضاء على التعليم العربي من خلال إحداث حلقة مفرغة، وذلك عن طريق محاصرة اللغة العربية في أضيق الحدود لأنّ اللغة المتطورة بحوزتها إرث عظيم يعينها في المحافظة على الوحدة الوطنية وحماية المجتمع من عوامل الهدم والانحلال<sup>4</sup>، فقد اتبعت فرنسا سياسة تعليمية قصد استئصال الحضارة العربية من جذورها فعملت بكل ما لديها من إمكانيات من أجل تخطيم القاعدة الثقافية الجزائرية، وطمس معالمها لجعل الجزائر في قبضة من حديد، وبذلك عرفت الجزائر أهم تحول في ثقافتها وذلك بإدخال فرنسا لثقافة فرنسية أجنبية لا تمس بصلة بالثقافة الجزائرية، غير أن هناك من الجزائريين من رفض وتمسك بهويته، واعتبر تأسيس السلطة الاستعمارية الفرنسية لمنظومتها التعليمية اعتداءً على الثقافة الأصلية.

<sup>1</sup> - أسعد لهلاي، جمعية العلماء المسلمين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، دكتوراه، التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة 2005-2006، ص. 17.

<sup>2</sup> - جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الثوري والإصلاح، ترجمة: عبد القادر بن حراث، م. و. ك، الجزائر، 1987، ص. 225، 226.

<sup>3</sup> - أسعد لهلاي، الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر 1902-1993، ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص. 23.

<sup>4</sup> - سليم زبير، التطور الثقافي في الجزائر، دراسة في النصوص والمؤسسات 1962-1986، ماجستير، تاريخ حديث، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001-2002، ص. 70.

## رابعاً- أهم التحولات في الحياة العمرانية

العمارة الإسلامية هي وعاء الحضارة، وهي تمثل الهوية الثقافية والمستوى الإبداعي والجمالي للإنسان، فهي فن وعلم تشييد وتصميم المباني لتغطية الاحتياجات المادية كالسكن، وقد تميزت العمارة العثمانية باعتمادها على الطابع الإسلامي في مجمل المباني والمنشآت، ومن أكثر المباني التي اهتم العثمانيون بزخرفتها المدرسة، المسجد، الضريح، السوق والحمام، إضافة للقصور، منها قصر الداى بالعاصمة، إضافة إلى الدور الأندلسية، التي لا تقل رونقا عن القصور الرسمية<sup>1</sup>.

غير أنه بعد الاحتلال وهيمنة الحضارة الغربية ومحاولتها إدماج المجتمع الجزائري في بوتقة المجتمع الأوروبي، أدرك المحتل أنّ المظاهر المعمارية في أي بلد هي بمثابة الهوية والذاكرة الجماعية التي تشعر بها الأمة وتربطها بثقافتها أحدثت عدة تحولات لذلك شرع المحتل منذ عام 1832م، في نسف العديد من البنايات واستبدالها بنمط العمارة الأوروبية متحججا بالدواعي العسكرية منها إنشاء ساحة الحكومة وقد أعد هذا المشروع "ليفيني" في عام 1831م، وأنجز شطره الأول لعام 1836م<sup>2</sup>، حيث تحدث عن ذلك النائب (De Sade) وهو معارض للسياسة المتبعة أمام المجلس يوم 28 أبريل 1834 بقوله «كانت مدينة الجزائر من قبل محاطة بالحدائق وبيوت الراحة ومنظرها يشبه منظر مرسيليا، لكن للأسف كل هذا اختفى والحدائق خربت ومساري مياه السقي الزراعية دمرت، والمنازل هدمت، والبقايا الخشبية استخدمت كحطب للتدفئة، وعندما تنفد مصادر التدفئة يقطعون الأشجار المثمرة؟ أهذا هو الإصلاح الذي طبقتم»<sup>3</sup>، مع أن المدن الجزائرية وعلى رأسها العاصمة مضرب المثل في النظافة والأمن وكثرة الحدائق والبساتين وبهاء الدور ووفرة المياه حتى تغني بها الأدباء والشعراء العرب، لكن للأسف بعد الاحتلال أصبحت مضرب للمثل في الأوساخ والغش والمضاربات والفوضى وإبعاد الأمن، هذا ولأن بورمون أباح المدينة لآلاف الجنود والمرافقين من حثالة فرنسا، فإن الضباط قد استولوا على الفيلات والقصور. وقد أكد دي صاد سنة 1834 للبرلمان؛ أن الجزائر بعدما كانت مليئة بالحدائق والبساتين أصبحت بعد أربعة سنوات خرابا والدليل على ذلك تهدم الكثير من الدواوير وأزيلت من الوجود قرى

<sup>1</sup> - وضرسية واخرون، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاسها على المغرب، ص. 92.

<sup>2</sup> - (N ( Oulebsier , Les Usages du Patrimoine Monuments, Musées et Politique Coloniale en Algérie (1830-1930) , Maison des sciences de l'homme, Paris, 2004, p. 242.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 250.

بأكملها بعد استعمال النيران فيها، كما قطعت عدة آلاف من أشجار التين والزيتون وغيرها...<sup>1</sup>؛ وقد أصبحت هذه الساحات ميدانا للنشاطات العسكرية ومكانا للاحتفالات الرسمية، كما استولوا على مجموعة من القصور منها قصر الداى بالجنينة حيث تتواجد "دار السلطان" و"دار بيت السلطان" التي أصبحت مسكنا للأسقف ثم مقرا للأسقفية ابتداء من 10 اوت 1838م، كذلك من أهم الأماكن التي عرفت بعض التحويلات مد رواق الأقواس ليشمل المسجد الكبير وقد دعا لهذه الفكرة المقتصد المدني "ستانيلاس بريسون" حيث رأى أن هذا الرواق سيتحول إلى واجهة وباحة تسمح للمسلمين بالالتقاء والتحول بعد الخروج من الصلاة، وبالتالي أنه سيشعرهم بمدى احترام الحكومة لعقيدهم وعنايتهم بكل ما من شأنه أن يعيد له رونقه وبريقه، كما قدم الجنرال "مونفور" أمام اللجنة الإفريقية يوم 11/11/1834م أرقاما حول مدينة الجزائر فيما يخص الأشغال العمومية حيث ذكر حالات التهدم والتحويلات التي طالت أماكن العبادة ومن بين ما جاء في تقريره ما يلي:

"من بين 120 مسجدا وزاوية موجودة في الجزائر عشية دخول جيش الاحتلال، تم تهدم 10 وتحويل 62 بناية إلى ثكنات ومستشفيات، وهي اليوم تحت تصرف المصالح العسكرية والمدنية"<sup>2</sup>، كما أن السياسة التي انتهجها المحتل جعل الجزائر مدينة أوروبية مثلما يعترف بذلك "بورتويل ارزان" (AR Séne Berteuil) بقوله إن فرنسا ترغب في جعل الجزائر مدينة أوروبية لهذا الغرض هدمت العديد من المنازل والمساجد<sup>3</sup>، ففي أواخر الأربعينات بدأت بعض الأحياء تنمو منها "حي ايسلي" و"حي مصطفى"<sup>4</sup>، ويمكننا اعتبار هذا من أهم المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في ظل السلطة الاستعمارية الفرنسية ولا زالت أثارها حتى يومنا هذا.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 250.

<sup>2</sup> - (N) Oulebsir, **Les Usages du Patrimoine Monuments, Musées et Politique Coloniale en Algérie (1830-1930)**, p. 244

<sup>3</sup> - (AR Séne Berteuil, **L'Algérie Française**, Llibraire-éditeur, Paris, t11856, p-p. 217-219.

<sup>4</sup> - (N) Oulebsir, **op cité** , p. 252.



## خلاصة الباب الثالث

ما من شك أن مصطلح الجزائر الفرنسية جسده الدولة الفرنسية الاستعمارية ميدانيا على أرض لا تمت لها بأي صلة لا حضاريا ولا ثقافيا، وهذا ما سعت إليه الإدارة الاستعمارية من خلال المشاريع العسكرية التي تم وضعها من طرف عسكريين مختصين بالمؤسسات على الطريقة الأوروبية لم تكن ملائمة في بلد لم يخضع الا حديثا، ووحدهم العسكريون قادرين على فرض سلطتهم على السكان، كما تم إلحاق الجزائر بفرنسا إداريا ومؤسساتيا من خلال حكمها المباشر للمنطقة عن طريق سن مجموعة من القرارات كما أسلفنا؛ بهدف تكريس الهيمنة الأجنبية على المجتمع الجزائري بعد أن قضت على كل القوانين السابقة التي كانت تسير حياته الاجتماعية وحتى السياسية، فالجزائر التي دخلها الاستعمار الفرنسي سنة 1830 لم تكن تعيش دون قانون ودون ثقافة وحضارة ومساكن وفلاحة وتجارة وأسواق قائمة وطرق وجسور وأسطول... الخ، ونظام الإدارة الاستعمارية في بدايته أبقى على كثير من الأنظمة الإدارية الجزائرية خاصة تلك التي تتعلق بالقرى والدواوير، لأنها رأت أنها وسائل سهلة للسيطرة والابتزاز مستترة خلف القائد والآغا دون أن تضطر لحشر أنفسها في شؤون الفلاحين، كما أن إدارة الحكم العسكري كانت وراء المحافظة على المؤسسات المحلية بداية الاحتلال وذلك من خلال الاستعانة بشيوخ القبائل وباشاغات وحتى القضاة المسلمين في تسيير شؤون الجزائريين، لكن من الواضح كما سبق وأشرنا أن قادة الجيش الذين تسلموا إدارة الجزائر لم يتفقوا على إستراتيجية موحدة بل اتخذ كل منهم ما كان يراه مناسباً لتسيير عجلة الحكم على جميع الأصعدة وفي مختلف الميادين ويظهر ذلك من خلال الإجراءات والتجارب التي اتخذتها ونفذتها فرنسا آنذاك، فالإدارة الاستعمارية في بداية الاحتلال كانت عسكرية وتؤكدت بمجموعة من القوانين والتشريعات هدفها الغضب، الإرهاب، فرض الاستعمار بالقوة، جمع الضرائب... الخ، كما أنه خلال السنوات الأولى للاحتلال لم يكن هناك نموذج إداري اتبعه الفرنسيون في عهود برمون وكلوزيل وبرتزين ودوق دي روفيقو، وفورال كلهم اهتموا بمشاريع الاستعمار أكثر من اهتمامهم بالتنظيم الإداري وخير مثال على ذلك التقارير التي رفعتها لجنة التحقيق التي قدمت إلى الجزائر في 1833 « لو تأملنا الطريقة التي يعامل بها الاحتلال الأهالي نجدها متناقضة مع العدالة والضمير الإنساني، إنها إبطال لمعاهدة الاستسلام ولأبسط حقوق الطبيعة، فقد أهملنا مصالح هذا الشعب واحتقرنا عاداته ووجوده... وبسطنا نفوذنا بصفة غير قانونية بالغضب والابتزاز...، لقد دسنا المقابر والمعابد، وانتهكنا حرمة المنازل، وهي مقدسة لدى المسلمين... وقد كان علينا إيجاد صيغ

قانونية عند تطبيق هذه الإجراءات التعسفية لإخفاء بشاعتها»<sup>1</sup>.

أما بلوندا (Blondel) الذي يحمل نفس الأفكار يرى «وجوب أن يستسلم الأهلي وهو مكبل، وركبة المنتصر الفرنسي على رقبتة، ليختم في ما بعد كما فعل الإسبان مع الموريسكيين» ويواصل اعترافه قائلاً: «كيف يقبل العرب حضارتنا بقوة المدافع سيرفضونها، لقد جئنا لتغيير حكمهم وعاداتهم وصادرنا أراضيهم، أحرقنا قراهم، سلينا مواشيهم، هدمنا المدن، صادرنا أموال من هم في خدمتنا... . وأنا لست منزعاً من الضرورة التي فرضتها علينا الحرب والسياسة، وأدرك الآلام التي سببناها لهم»<sup>2</sup>، وقد اعتبر ماكمهون أنه من أكثر الأخطاء التي قام بها الفرنسيون هو تهجيرهم للأتراك حيث يقول هذا الأخير « لو أننا استخدمنا رجال الشرطة الأتراك وموظفي المخزن العرب لعرف هؤلاء، كيف يضمنون لنا السيطرة على الأهالي وأن في إخلاص الفوج التركي الذي نظمنا في بون وقبائل المخزن التي نظمنا في وهران والفصائل الأهلية من رجال المدفعية والفرسان "السباهي" ما يؤيد ذلك، وقد طال على العرب الزمن حتى إدراك الطريقة التي بها نحكم وكثيراً ما سمعت الرؤساء الأهالي يقولون أنكم أيها الفرنسيون لا تحسنون إدارة العرب فأنتم لا تعرفون كيف تعاقبون ولا كيف تكافئون»<sup>3</sup>، كما أنه وعلى رأي طوكفيل أن الفرنسيون لن يتمكنوا من إزالة النظام القبلي الذي هو أكثر المؤسسات الإنسانية ثباتاً دون زعزعة كل مشاعرهم وأفكارهم، حيث إن العرب يسمون بأنفسهم قائدهم، ولهم ارستقراطية عسكرية يجب أن لا تعوض، بل أقصى ما يجب على الفرنسيين فعله هو جعل البعض منها يعمل لحسابهم كما فعل الأتراك كما أنه لا يجب تغيير قانونهم المدني التدريجياً وهذا لأن معظم قواعدهم مسطرة في القرءان إلى درجة أن القانون المدني للمسلمين يتداخل مع القانون الديني<sup>4</sup>، حيث استغلت السلطة الاستعمارية الفرنسية بعض النفوذ للعائلات أمثال ابن قانة والمقراني وبوضياف وهذه الأخيرة بقدر ما امتازت به من نفوذ وسلطة خلال العهد العثماني حافظت على دورها الوسيط مع الإدارة الاستعمارية وحققت بالتعاون معها تواصل إدارة الأهالي بالأهالي، وقد وطدت وسهلت تنفيذ المشاريع الاستعمارية للإدارة الاستعمارية التي نقلت المجتمع الجزائري من النمط التقليدي المرتبط بالجماعة إلى نمط جديد تفككت من خلاله العلاقات الاجتماعية بين العروش والقبائل.

<sup>1</sup> - (V) Dieuzaide, **Histoire de l'Algérie de 1830-1871**, T1, imprimerie de l'association ouvrier Heinz chazean, Paris 1830, p-p. 364-366.

<sup>2</sup> - (L) Blondel, **Aperçue Sur L'état Actuel de L'Algérie**, imprimerie du gouvernement, Alger 1844, p. 41.

<sup>3</sup> -Mémoires du maréchal de mac Mahon , **Souvenir de L'Algérie** , plon1932.

<sup>4</sup> -الكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم، ابراهيم صحراوي، ص. 27.

فقد كان لممارسات الإدارة الكولونيالية اتجاه الجزائر؛ الأثر البالغ من حيث التفرقة العنصرية وزعزعة التوازن التقليدي وأثر سلبيًا في الحركة الداخلية للمجتمع الجزائري كما أثار في التطور الطبيعي للجزائر بحكم سياسته التي تمثلت في ما يلي:

1- غرس بنى اقتصادية واجتماعية وسياسية مستحدثة وتفكيك أنماط ملكية الأرض؛

2- هدم المؤسسات الثقافية التقليدية واستبدالها ببنى وهياكل جديدة؛

3- إقصاء النخب التقليدية عن المشاركة السياسية والاجتماعية وتشجيع نمط جديد من الأهالي المتقبلة لسياسة الاستعمارية.

كما تميزت الظاهرة الاستعمارية في الجزائر بخصوصيات عن غيرها، فهي استعمار استيطاني عسكري اعتمدت على مؤسسات اثنيه، حيث وجدت مؤسسات خاصة بالسكان للأوروبيين ومؤسسات خاصة بالجزائريين؛ وهذا الوضع يكون الوحيد في التاريخ الحديث حيث شكلت مؤسسات على مقاييس سكانية اثنيه وليس على عوامل اقتصادية أو جغرافية وخدمانية، حيث كان التنظيم الإداري طبقا لاعتبارات اثنيه إدارة الأوروبيين من جهة وإدارة السكان الأهالي، وخير ما يمكننا قوله في الإدارة والسياسة الفرنسية خلال هذه الفترة هو ما أورده طوكفيل في كتابه ومما جاء فيه «.. ليس هنا في الجزائر حكومة كما نعرف هذا المفهوم على الأقل في البلدان المتحضرة بأوربا، ومن جهة أخرى هناك سلطة عسكرية تدير الشؤون العسكرية حسب هواها تقريبا واستعمالات شديدة للعنف تعمل ما تشاء في اللحظة نفسها وفيما يتعلق بالإدارة المدنية فان كل شيء في باريس وليس في الجزائر،.. . وليس هذا التعسف المفرط للمركزية الفرنسية، مطبق على أي مستعمرة..»، وخير ما يمكننا قوله أنه رغم أن الاستعمار الفرنسي أراد فرض سلطته عن طريق القوة العسكرية أو ما يسمى السلطة الحاكمة وبإنشائه لمختلف المؤسسات في كل المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق قرارات وقوانين تخدم مصلحة السلطة العسكرية بالدرجة الأولى، ومختلف الفئات التي استوطنت هذا البلد الذي له خصوصيته كما أشرنا سلفا، مع ذلك فهي لم تتمكن أبدا من الانصهار داخل هذا المجتمع ولم تتمكن من القضاء على مقوماته وثوابته، وتلك السلطات المحلية التي تجاهلها السلطة الفرنسية (العقلانية) أو حاولت تجاهلها والتي تعتبر المسير الفعلي لهذا المجتمع وهي من كانت لها بمثابة المنعة والحاجز أمام كل قرارات ومؤسسات السلطة الاستعمارية كما سنبينه في الباب اللاحق، فالاستعمار كما وضعنا آنفا لم يأتي بأي ثروة اقتصادية للسكان ولا ثقافة شاملة أو عمران جديد، فكل ما فعله هو تدمير ثروة البلاد الاقتصادية، الثقافية كما أشاع البؤس والاضطهاد وأقر العنصرية الدينية والجنسية، وأنقل كاهل البادية

بالتأخر والتفكير والتجويد والاستغلال، وذلك لأنه حاول القضاء على جميع العوائق التي تمنع ترسيخ وجوده في الجزائر، حيث تمثلت سياسة فرنسا في استبدال شعب بشعب وهوية بهوية وحضارة بحضارة أخرى.

وهذه السياسة الاستعمارية هدفت إلى تسخير الإنسان الجزائري للعمل الشاق بالأجر الزهيد على غرار تسخير العبيد، وأنه يجب أن يسلب من كل مقوماته الفكرية والإنسانية كما يسلب العبد من حريته وإنسانيته، حتى يظل طابعه الأساسي هو الخضوع والعمل وهذا كان سببا في تعقد العلاقات بين السلطة الفرنسية (العقلانية) والمجتمع الجزائري، فالحكومة الفرنسية كانت مشغولة بضرورة الحرب والغزو ولم تتفرغ لتحليل الأمور تحليلا قائما على المنطق، كما لم يكن لهذه السلطة الاستعمارية النية ولا الوقت لمراجعة تصرفاته وعلى رأي حمدان فمن أسباب هذه السياسة هو جهل الفرنسيين بالشريعة الإسلامية ومقتضياتها وحبهم للمال، إضافة لإهمال البرلمان الفرنسي ومجلس العدالة والدولة بالتغافل على مشاكل الجزائريين وإهمالها في زوايا النسيان إلى أجل غير مسمى.

وانطلاقا من هذا الباب يمكننا الحديث بأن السياسة الاستعمارية كانت سبباً في تعقيد العلاقات بين السلطة الفرنسية والسلطات المحلية وكذا المجتمع الجزائري، وأوافق الأستاذة جميلة معاشي بقولها أن السبب في ذلك يعود إلى إشكالية الفهم بكل ما تحتويه ذاتية وخصوصية كل من المجتمع الأوروبي والجزائري، ونظراً لجهل الاستعمار بنفسية الجزائريين جعلته لم يعي خطورة هذه الأعمال على البنية الاجتماعية والثقافية للمدينة والريف معاً، وأحدثت تحولات كان لها مفعول مباشر في تغيير الحياة الاجتماعية الجزائرية سواء في التشكيلات الاجتماعية أوفي نظام أرضها والتي كانت السبب المباشر في رفض الجزائريين للوجود الاستعماري وجعلت المقاومة تأتي مباشرة من البنية الاجتماعية والثقافية للمدينة والريف، كما سنتطرق إليه في الباب اللاحق؛ كما أنه في هذه المرحلة خصوصاً ظل المستعمر محصوراً في جزء من الشريط الساحلي ويعاني إشكالية الفهم بالنسبة للريف الجزائري، ولذلك فكل محاولاته اصطدمت ببنية المجتمع وسلطاته المحلية القبلية والطرقية والمشيعية التي لم تسمح بإدماج المجتمع الجزائري بالأوروبي.

## الباب الرابع

### موقف السلطات الجزائرية من السلطة الفرنسية

تمهيد

#### الفصل الأول: مواجهة الجزائريين ضد السلطة الفرنسية

أولا-موقف علماء الجزائر من السلطة الفرنسية

ثانيا-موقف شيوخ الطرق والمرابطين من السلطة الفرنسية

ثالثا-موقف الأعيان وشيوخ القبائل من السلطة الفرنسية

#### الفصل الثاني: المقاومة السياسية الجزائرية لسلطة الفرنسية

أولا-المقاومة ببايلك الشرق "أحمد باي" أنموذج

ثانيا-المقاومة ببايلك الغرب "الأمير عبد القادر" أنموذج

خلاصة الباب الرابع

### تمهيد:

هدفت السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) إلى الاستيلاء على كل المناطق الجزائرية، ونلمس تلك السياسة من خلال أسلوبها العسكري والإداري والاقتصادي وحتى السياسي غير مبالية بمقومات المجتمع الجزائري، وهي بذلك خالفت المتعارف عليه في العلوم السياسية القائلة بأن سلطة الحكم تعمل دائما على تطبيق سياسة واحدة توفر لجميع التشكيلات الاجتماعية المساواة، غير أن السلطة الفرنسية خالفت ذلك من خلال استخدامها لكل الأساليب لتتمكن من فرض مشروعيتها عن طريق القوة غير مبالية بأعراف المجتمع الجزائري وسلطاته المحلية التي يخضع لها عن طريق الولاء كما بيناه في الباب الثاني، خاصة وأنّ هذه السلطات المحلية نبتت من المجتمع الجزائري حسب ما أورده ماكس فيبر وهي المسير الفعلي له؛ ونفوذها أكثر من نفوذ السلطة العثمانية (السلطانية) نفسها، وبذلك تكون السلطة السياسية الاستعمارية (العقلانية) جاءت لتكون في وضع مناقض لواقع السلطات المحلية للمجتمع الجزائري، فعلى اثر احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م اختل النظام وتفككت الأواصر التي كانت تصل مختلف التكتلات وتأرجحت رهانات ذوي النفوذ بين محاولة الاستفادة من غياب سلطة عامة الهيمنة في كسب أسباب امتلاك حرية أوسع؛ وبين الولاء لقوة خارجية تصون المكتسبات التي تم تحقيقها في ظل الحكم العثماني البائد.

لذلك سنحاول في هذا الباب التطرق لكيفية استقبال الجزائريين لهذا الخطر المسيحي المغاير تماما لمعتقداتهم ومقوماتهم الإسلامية؟ وكيف كان موقف هؤلاء من السياسة الفرنسية التي أرادت إنشاء مؤسسات ونظم مغايرة لما اعتاد عليه المجتمع الجزائري؟ خاصة وأن هؤلاء الأوربيين جاءوا بمفاهيم تتعلق بالسلطة من خلال نظريات فكرية مختلفة كما سبق وأشرنا في الباب الثالث؛ حاولوا تكريسها عن طريق السلطة العسكرية والمدنية بهدف القضاء على مقومات وثوابت المجتمع الجزائري، وفي ظل هذه المعطيات بدأت جدلية المقاومة والرفض من طرف الجزائريين لعدة أسباب منها:

أولا: شعور السكان بالاستبداد من قوة أجنبية مخالفة لهم في الجنس والدين واللغة وحتى العادات.

ثانيا: فرض فرنسا لقوانين مدنية تخدم سياستها الاستعمارية مغايرة لثوابت وقوانين المجتمع الجزائري.

ثالثا: مصادرة الفرنسيين لأموال السكان، مما جعل المجتمع الجزائري يفقد أهم مورد لرزقه وتسبب في معاناته من الفقر والتشرد، وذلك لأن الأرض ليست مكسب مادي فحسب بل هي أساس تماسك المجتمع الريفي الجزائري.

رابعاً: الأحداث المؤلمة التي وقعت في مختلف المدن الجزائرية وكان وراء حدوثها سياسة السلطة الفرنسية.

فالمستعمر عند احتلاله للجزائر كان يهدد المدينة والريف\* في آن واحد لهذا فردود أفعال\*\* السكان كغيرهم من الشعوب؛ كانت استجابة لمختلف الاعتبارات السياسية والاجتماعية والأيدولوجية العاطفية، حيث لاحظ أوجين فرومنتان (Ojine Fromentin) المعروف بأحكامه المسبقة والسلبية اتجاه المجتمع الجزائري لاحظ الخصوصية المميزة لهذا الشعب والمتمثلة في صبره فيمكن ذكر حسب ما أمكن ترجمته تجريده من أقصى ما يملك دون الحصول منه على شيء يشبه التخلي عن ذاته، ويمكن إبادته لكن لا يمكن حمله على الاستسلام وأكرر أنه سوف يزول قبل أن يندمج فينا<sup>1</sup>.

وهذا ما سنحاول -تناوله في هذا الباب- من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية: كيف واجه سكان المدينة السياسة الاستعمارية؟ ومن هي الفئات التي حاولت مواجهة الاستعمار الفرنسي في المدن الجزائرية خاصة بعد رحيل أهم فئة تقطن المدينة وهي الأقلية التركية؟

وكيف كان موقف سكان المدن أكان واحداً أي رافضاً للتحويلات التي أحدثها المستعمر، أم هناك من تحالف مع الاستعمار؟ باعتبار أن النظام السياسي المركزي الفرنسي لن يكون إلا شكلياً كما ادعت فرنسا في خطابها. ؟ فحكومة شارل العاشر كانت تحرص دوماً على إقناع الجزائريين بأن الملكية الفرنسية تحررهم من قهر الأتراك وتضمن حرياتهم تحت سلطانهم<sup>2</sup>.

ويتبين ذلك من خلال مواقف سكان الحضر المتباينة والتي تمثلت في المقاومة المدنية والسياسية<sup>3</sup>.

\* - فالمستعمر هدد خاصة البنية القبلية بسبب استيلائه على الأرض التي تعتبر أساس ترابط سكان الريف، لذلك دعت القبائل في الريف للجهاد كقوة اجتماعية ثقافية حتى القرن 19م عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحدائق، بيروت 198، ص. 32، 33.

\*\* - وحسب الأستاذ سعد الله أبو القاسم يمكن تقسيم المقاومة التي واجهت الفرنسيين بعد احتلال الجزائر إلى ثلاث أنواع، مقاومة سياسية قامت بها طبقة التجار والعلماء وأعيان المدن، مقاومة شعبية دينية قام بها مرابطون ورؤساء الطرق تحت راية الجهاد في سبيل الله والأرض والشرف والوطن، أما النوع الثالث من المقاومة فهو ما قام به ممثلو من الإدارة العثمانية بعد سقوط الحكومة المركزية دفاعاً على المصالح الشخصية والألقاب العثمانية وجهاداً في سبيل الإسلام وتولى هذا النوع من المقاومة باي التيطري مصطفى بومرزاق وابنيه سي أحمد وإبراهيم باي قسنطينة السابق والحاج أحمد باي. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 133.

<sup>1</sup> (E) (fromentin, une Année Dans Le Sahel. Paris 1959, p. 30.

<sup>2</sup> - Depont et copolani, Les Confréries Religieuses Musulmanes, Alger 1897, p. 237.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج. 1، ص. 109.

أو التعاون مع الاحتلال بالعمل على ترسيخ مؤسساته ضمانا لاستمرارية مصالحهم الخاصة.

فالمقاومة المدنية تزعمتها النخبة المثقفة الموجودة بالعاصمة وتمثلت في شخص أحمد بوضربة الذي حاول الدعوة لجمع كافة المواطنين من أجل تحرير البلاد، أما ابن العنابي وحمدان خوجة فقد تمسكوا بولائهم للخلافة العثمانية وعودة الحكم العثماني للجزائر، إضافة طبعا للفئة التي حاولت ربط مصالحها بالمصالح الفرنسية كمصطفى بن الحاج<sup>1</sup>.

أما الفئة الثانية في المجتمع الجزائري والمتمثلة في سكان الريف فهؤلاء اعتبروا أشد بأسا من سكان المدن؛ فهم لا يخضعون لسلطة الدولة ومؤسساتها التربوية والاقتصادية كما أنهم وكما يقول ابن خلدون «قائمون بالمدافعة عن أنفسهم لا يوكلوها إلى سواهم ولا يثقون فيها بغيرهم، فهم دائما يحملون السلاح»<sup>2</sup>، حيث قام هؤلاء بإعلان الجهاد من 1830 إلى 1848م، من أجل تحرير التراب الجزائري رافعين هذا الشعار كي يدفعوا الناس إلى خوض غمار حرب فرضها الدخيل الأجنبي<sup>3</sup>، والسؤال الذي فرض نفسه ما هو نوع السلطات التي قامت بتعبئة وقيادة المجتمع الريفي الذي يشكل الغالبية؟ وكيف تمكنت هذه السلطات المحلية من مواجهة السلطة الفرنسية (العقلانية)؟

خاصة وأنّ الفترة الأولى من الاحتلال شهدت مواقف متباينة وسط الجزائريين سواء في المدينة أو الريف، حيث كان هناك المقاومين أمثال الأمير عبد القادر وأحمد باي؛ ومنهم الموالين كمصطفى بن إسماعيل وبوعزيز بن قانة ومحمد التيجاني، وسوف نحاول الإجابة على هذه الإشكاليات من خلال عرضنا لهذه المواقف مبينين الأسس التي اعتمدها كل من أحمد باي والأمير عبد القادر ليتمكنوا من مواجهة المؤسسات السياسية والعسكرية لسلطة الفرنسية (العقلانية)، وارتأينا أنه قبل التطرق إلى المقاومة العسكرية، يجب الإشارة إلى موقف رجال العلم والثقافة لأن دور هؤلاء كان كبيرا وذلك باعتراف المستعمر نفسه، فالصراع الثقافي والإيديولوجي بين الثقافتين الجزائرية والفرنسية لم ينته إلا بتحقيق الاستقلال بعد ثورات متواصلة عبر جميع أنحاء الوطن.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج. 1، ص. 109، 110.

<sup>2</sup> - ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمن، المقدمة، ص. 219، 220.

<sup>3</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، ص. 50، 51.



## الفصل الأول

مواجهة الجزائريين ضد السلطة الفرنسية

أولاً- موقف علماء الجزائر من السلطة الفرنسية.

ثانياً- موقف شيوخ الطرق والمرابطين من السلطة الفرنسية.

ثالثاً- موقف الأعيان وشيوخ القبائل من السلطة الفرنسية.

من أهم الإشكاليات التي طرحت في المجتمع الجزائري قبل الاحتلال، هي نوعية السلطة التي تمارسها الفئة المثقفة حيث كان منهم من هو مرتبط بآلية النظام السياسي العثماني (السلطة السلطانية) ومنهم من ارتبط بصفاء الإيديولوجية الطرقية القائمة (السلطة الروحية)، إضافة إلى وجود فئة متفتحة على الفكر والتطور الحضاري العالمي وإن كانت كل هذه الفئات أساسها منطلقات عقديّة إسلامية تتحكم فيها الرواسب الصوفية والطرقية<sup>1</sup>.

فالبنية الثقافية الجزائرية عانت كثيرا مثلما عانت الفئات الاجتماعية الأخرى إثر عمليات الاحتلال الفرنسي، حيث نجد الطبقة المثقفة الوطنية كادت أن تختفي بسبب السياسة الاستعمارية التي هدفت إلى طمس معالم الثقافة العربية الإسلامية في المجتمع الجزائري، وذلك طبعاً لن يتحقق إلا بالقضاء على علمائها ومثقفها ومؤسساتها التعليمية من خلال سياسة الاضطهاد الفكري التي حاول المستعمر تطبيقها.

### أولاً- موقف علماء الجزائر من السلطة الفرنسية:

عندما نتحدث عن المقاومة الثقافية الفكرية فإننا نتحدث عن الحضر والمؤسسات الثقافية والأفراد أي المثقفين صنّاع الثقافة وموزعيها على مختلف مستوياتهم<sup>2</sup>، فالقيادات الروحية تعتبر أكثر تأثير من القيادة الدنيوية، لذلك نجد أنه من أهم الفئات الموجودة في الحضر هي فئة العلماء التي اعترف المستعمر نفسه بنفوذها، فقد كان لرجال التعليم والعلم والثقافة دوراً كبيراً في مواجهة الأفكار والأيدولوجيات الأوروبية التي حملها قادة الاحتلال الفرنسي محاولين نشرها بمختلف الطرق والأساليب وهي دخيلة مغايرة لثوابت ومعتقدات المجتمع الجزائري، ونلمس ذلك من خلال قول دونوفو (Deneuve) في كتابه الإخوان بأنه بسبب سداجة المواطنين قد أثر فيهم رجال جاءوهم باسم دينهم وباسم الله وباسم محمد؛ يرضونهم على الثورة والتخلي عن المحراث، في حين أننا أصبحنا مضطرين إلى استعمال القوة لنحمل الأهالي على الامتثال لآرائنا وإقناعهم بأننا نريد مصلحتهم<sup>3</sup>.

فقد حرصت هذه الفئة على تحريض الشعب لرفض سياسة الإدماج وذلك عن طريق توضيح أهدافها وخطورتها للمجتمع الجزائري، وهذا جعل كل مدرسة جزائرية وكل مسجد مركزاً محصناً لمحاربة

<sup>1</sup> - محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، دراسة في الدهنيات والبنيات والمآلات، ص. 149.

<sup>2</sup> - عمار يزي، الثقافة في مواجهة الاحتلال، منشورات البيت، الجزائر 2013، ص. 119.

<sup>3</sup> - ادوارد دونوفو، الإخوان، دراسة اثنولوجية حول الجماعات الدينية عند سلمي الجزائر، ترجمة وتحقيق، كمال فيلاي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 2003، ص. 107.

العدو وبذلك عملوا على توحيد الصفوف وتنسيق الجهود والآراء حتى أصبح المستعمر يتساءل عن سر هذه الوحدة الشعبية القوية، وقد تسببت حرب المدارس هذه بين العدو والسكان في إحداث تنافس بين الثقافتان فأضحى الحوار مستحيلاً بينهما<sup>1</sup>، أي صراع بين المؤسسات الثقافية الإسلامية والمؤسسات الاستعمارية، غير أنّ هناك فئة من هؤلاء المثقفين من كان ميالاً إلى ضرورة التحديث منهم أحمد بن سحنون الذي تكلم وأعجب بالثورة الفرنسية متطرقاً إلى التغييرات الاجتماعية التي أحدثتها مقارنةً بإياها بواقع مجتمعه غير أنه وصفها بمخالفتها للدين، كذلك أحمد بن عمار المفتي المالكي الذي انتقد بشدة المثقفين والعلماء وحملهم مسؤولية الجمود الفكري ومعه العنّابي في مطلع القرن 19م، الذين لم يكتفوا بنقد الجمود الفكري بل أضافوا إليه الدعوة للجهاد والأخذ بأسباب الحضارة الغربية والحد من نشاط الدراويش، كذلك المكّي بن باديس هذا الأخير الذي عاصر جرائم الجيش الفرنسي في مدينة قسنطينة وعمره لا يزيد عن 17 سنة حيث شارك في ملحمة سكان المدينة وشبابها ضد الاستعمار الفرنسي\*.

وبالتالي فهذه النماذج تعلن عن تشكل فئة من المثقفين تحمل شروط التطور والتحول الحضاري، هذا التحول وعمق إشكالية الانتقال الحضاري والاجتماعي عشية الاحتلال؛ هي التي تحولت تدريجياً إلى رهان جديد يبين قوة حضارة الغرب الفرنسية وواقع بنية المجتمع الجزائري الفاقد وقتها لمرتكزات الانطلاق الحضاري<sup>2</sup>، وقد تكون هذه الفئة هي التي حاولت السلطة الفرنسية (العقلانية) من خلالها نشر أفكارها وسط المجتمع الجزائري باعتبار هؤلاء العلماء يملكون سلطة محلية دينية نابعة من خلال ولاء المجتمع لهم، فهل تمكنت السلطة الفرنسية (العقلانية) فعلياً من استغلال هذه السلطة الدينية (المذهبية) لصالح تثبيت نفوذها؟

إضافة لموقف بعض العلماء الجزائريين الذي يظهر من خلال البنية الثقافية لذلك الوقت، وهو اعتقادهم بأنّ الله لن يسمح للكافر «بتدنيس جزء من أرض الجزائر المحروسة التي هي قطعة من دار

<sup>1</sup> - ادوارد دونوفو، الإخوان، ترجمة وتحقيق كمال فيلاي، ص. 38.

\* - أهم ما يميز مكّي بن باديس أنه كان متساهلاً مع الحداثة والتأثير الفرنسي في المجال الاقتصادي والعلمي، يؤمن بالتجديد والعصرنة والتغيير ويملك الاستعداد لتقبله والسير فيه لكن بشروط منها عدم الاعتداء على الدين والمقومات الشخصية، وهذا لأن العقيدة هي وجدان الإنسان وضميره لذلك فموقفه كان ثابتاً فلا مساومة على الشريعة والعقدية الإسلامية. عبد العزيز فيلاي، أحمد صاري، الطاهر بوباني، البيت الباديبي مسيرة وعلم ودين وسياسة، دار الهدى، الجزائر 2012، ص. 58.

<sup>2</sup> - محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ص. 148.

الإسلام، وأن شراسة الاستعمار إنما هي تعبير عن غضب الله على عباده المنحرفين»<sup>1</sup>، وقد عبر ابن شاهد عن ذلك في قصيدته عن احتلال الجزائر «إذ خاطب فيها أسوار الجزائر التي كانت حصينة ومع ذلك سقطت أمام الأعداء متسائلا ما إذا كان سقوطها من الخوف أو الخيانة، ويعيب على أهل الجزائر ابتعادهم عن الله مما أوقعهم في قبضة الجور والجهل وخراب الاقتصاد وبوار البيوت...»<sup>2</sup>، لذلك حاولوا الالتفاف خاصة حول رجال الدين، ففي المدن تمثل موقف هؤلاء في اجتماعهم أول خميس بعد دخول الفرنسيين العاصمة في مجلس مكون من العلماء والفقهاء لدراسة قضية أداء صلاة الجمعة، التي كانت تلقى آنذاك باسم أمير المؤمنين السلطان العثماني وبعد تداول الرأي فيما بينهم استقروا على الصيغة التالية: «اللهم أيد الملة الحنيفة، وأحيي من أحيى السنة النبوية ونجنا من الفتن الدنيوية والأخروية إنك على كل شيء قدير».

أما بعض العلماء فتمثل موقفهم في البقاء داخل الجزائر أو الهجرة منها وذلك من خلال تحريك موجة الهجرة أو معارضتها باعتبارهم يمثلون الإسلام الذي هو محور الثقافة داخل المجتمع الجزائري، حيث ظهر خلاف شديد بين علماء الجزائر في المدن حول مسألة الهجرة مباشرة عقب الاحتلال.

**1-دعاة الهجرة:** وهؤلاء هاجروا من العاصمة بعد احتلالها والتحاقهم بالمقاومة المسلحة، وهناك منهم من خرج البلاد متجهين نحو المشرق أو المغرب العربيين<sup>3</sup>، وقد أفتوا بكفر من بقي من سكان الجزائر راضيا بأحكام الكفار، حيث كان دعاة الهجرة من الجزائر يحكمون بالخيانة على العلماء الآخرين باعتبارهم قد رضوا بتولي الوظائف في مؤسسات الاستعمار تحت سلطته الكافر، ويبدو أن أصحاب هذا الاتجاه حرصوا على إفراغ البلاد من نخبها القيادية المتمثلة في علمائها ووضع الفرنسيين بالتالي أمام الأمر الواقع بإثبات عجزهم عن تسيير مؤسسات المجتمع الثقافية والاجتماعية<sup>4</sup>. خاصة وأن نظرة فقهاء الإسلام الأوائل للعالم الثنائي الأقطاب دار الإسلام ودار الحرب تشكلت منذ توقف الفتوحات الإسلامية في القرن 18م عندما أدركوا صعوبة فتح العالم بأكمله، وبقاء جماعات منه خارج نفوذ

<sup>1</sup>- (A) Nadir, "Les Ordres Religieux et La Conquête Française, (1830-1851)" In **Revue des Sciences Juridique, Economique et Politique**, Alger, des 1972, vol IV n°4, p. 835.

<sup>2</sup>- أبو القاسم سعد الله، "الشاعر المفتي محمد بن الشاهد واحتلال الجزائر"، الثقافة، الجزائر، عدد 61 يناير -فيفري 1981، ص. 15، 16.

<sup>3</sup>- جميلة معاشي، الأسرة المحلية الحاكمة ببابك الشرق الجزائري من 10هـ-16م إلى القرن 13هـ 19م، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 1990-1991، ص. 109.

<sup>4</sup>- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص. 110.

المسلمين، فوضعوا تصنيفهم لدار الحرب ودار الإسلام التي يعني بها المناطق الخاضعة للحكم الإسلامي وقد سار فقهاء المغرب في القرن 19 على منوال الأوائل في تقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام، ولذلك اعتبروا الجزائر دار حرب بعدما نزل فيها الجيش الفرنسي وقام بتدمير أراضيها والتضييق على سكانها الذين استحال عليهم صده، فصدرت فتاوى من علماء المغرب منذ 1837 ثم في الجزائر سنة 1842 تبيح بهجرة الجزائريين نحو المغرب\* استمرارا للفتاوى التي صدرت في السابق، حيث حمل عبد الله المشرفي\*\* من الأمير عبد القادر إلى علماء فاس في 1837 خمس أسئلة من ضمنها سؤال حول حكم من ساكن العدو الكافر ورضي بالمقام معه فيما لهم من البلاد والثغور<sup>1</sup>.

وكان جواب علماء فاس التأكيد على الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، وتمثلت مبرراتها هي «أنا المهجرة من أرض الفساد واجبة ولا فساد أعظم في الدين من الكفر وقد تقررت فريضتها في أيام النبي ﷺ ولم تزل باقية إلى يوم القيامة» والملاحظ أن عبد القادر لم يعر اهتماما بالغاً لمسألة وجوب الهجرة، غير أن تراجع التدرجي أمام القوات الفرنسية منذ 1841؛ اضطره إلى اللجوء إلى شرق المغرب وأصدر عبد القادر فتوى في الجزائر سنة 1842 اعتماداً على الفتاوى السابقة تبيح الهجرة للجزائريين خارج وطنهم اتجاه المغرب، وقد أكد في فتواه على وجوب الهجرة اعتماداً على ما أجمع عليه علماء الإسلام القدماء والمحدثون مستدلاً بمستندات شرعية من القرآن والسنة وكلام الأئمة المسلمين<sup>2</sup>.

وبهذا انتشرت فكرة الهجرة الجماعية بين العلماء، وكذلك عند أتباع الأمير في دعوة الناس إلى الخروج من الجزائر كلية ما دام الكافر قد تغلب عليه قياساً على هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما قام بعض المرابطين بدعوة أنصارهم للهجرة حتى لا يقعوا في قبضة الكافر منهم الشيخ المهدي في منطقة سيباو ومنطقة القبائل سنة 1847<sup>3</sup>.

وقد اتجهت الهجرة خاصة نحو فاس، وقسمت إلى مرحلتين المرحلة الأولى الممتدة بين 1830-1842 عرفت هجرة كثيفة أغلبها من تلمسان ووهران ومعسكر، وقد أطلق أصحابها على أنفسهم اسم

\*-ملحق رقم 26.

\*\* - كان قضايا في وهران أثناء الحكم التركي، ثم أصبح قاضيا في معسكر بالنسبة للأمير عبد القادر.

<sup>1</sup>- محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية الإسكندرية، 1903، ص.، 215، 214.

<sup>2</sup>- محمد بن عبد القادر، المصدر السابق ص- ص. 268-277.

<sup>3</sup>- Dupont et Coppola ni, **Les Confréries Religieuses Musulmanes**, Alger 1897, p. 261.

المهاجرين ارتباطا للخلفية الدينية التي تشكلها الهجرة عند المسلمين والمرتبطة بحجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة وكان أغلبهم من الشرفاء والعلماء وكانوا حوالي 4000 و5000 شخص، أما المرحلة الثانية ممتدة ما بين 1842-1844م فقد بدأت بعد صدور الفتوى التي تبيح الهجرة للجزائريين<sup>1</sup>، حيث توجه مهاجرون جزائريون إلى مدن الصويرة<sup>2</sup>، وتازا وفجيج والناظور وطنجة وأقاليم توات، وقد تميزت هجراتهم إليها بنفس الخصائص التي ميزت هجرات إخوانهم الآخرين إلى أهم المدن المغربية، كما هاجرت عدة عائلات إلى الأرياف المغربية من أشهر العائلات التي استوطنت الأرياف ولعبت أدوارا هامة في النصف الثاني من القرن 19 عائلتي بن عودة بمنطقة الغرب، عائلة بن عودة من فليطة بالقرب من تيارت<sup>3</sup>؛ هاجر أهلها من بلادهم واستقروا في السهول السفلى لوادي سبو في قبيلة سفيان شمال ما يسمى حاليا سوق الأربعاء الغرب حيث منح لهم السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام أراضي واسعة؛ وأصبحوا يلقبون بأولاد بن عودة الحارتين السفيانين، أما عائلة المليانين فينتمون إلى المرابط سيد أحمد بن يوسف الملياني فروا من مليانة بعد سقوطها في يد الفرنسيين سنة 1841م، إضافة إلى عائلات أخرى كثيرة منها عائلة الزيتوني، وبني يوسف... الخ فالهجرة الجزائرية كانت محكومة بظروف سياسية سواء التي كانت تعرفها الجزائر والمتمثلة في تزايد الضغط الفرنسي والجو الملائم للاستقرار بتلك المناطق<sup>4</sup>.

ويمكننا القول إن هجرة هؤلاء كانت استنادا إلى هجرة بعض العلماء الذين يمثلون السلطة الدينية التي يخضع لها المجتمع، عن طريق الولاء والخضوع باسم الدين، فهذه السلطة الدينية (المذهبية) بمختلف مستوياتها الفكرية بهجرتها تكون قد تركت المجال أمام السلطة الفرنسية (العقلانية) لتطبيق مشاريعها دون أن تجد معارضة من أهم فئة تمثل أخطر سلطة دينية (المذهبية)؛ والتي يخضع لها المجتمع الجزائري وينقاد وراء أفكارها دون قيد أو شرط، وقد تكون هذه من أهم التحولات التي طرأت على الفئات السكانية لمجتمع الحضر في الجزائر، فبعد تهجير السلطة الفرنسية للأتراك تناقص عدد سكان المدن الجزائرية لهجرة هؤلاء العلماء متبوعين بأعداد كثيرة من الجزائريين باعتبارهم يمثلون السلطة المذهبية الدينية للمجتمع

<sup>1</sup> - محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962م، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، تقدم محمد كنيب، ص. 45، 46.

2-(P)Decroux, **Les Algériens Musulmans au Maroc**, Condition Juridique et Sociale Boulogne Sur Seine 1983, p. 4.

<sup>3</sup> - ( J) Le rhab, **Fellah et Colonne**, tome1, C. U. R. S rebat 1964, p. 235

<sup>4</sup> - محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962م، ص. 48، 49.

الجزائري.

إضافة إلى الهجرة الفردية لبعض العلماء منهم عبد الله بن الكمامد القسنطيني وأبو العباس البوني العنابي<sup>1</sup>؛ و علي بن الحفاف هذا الأخير الذي التحق بالأمير عبد القادر وتولى إدارة ديوان الإنشاء بمليانة<sup>2</sup>، وبعد سقوط دولة الأمير هاجر نحو مدينة فاس ثم نحو المدينة المنورة حيث اشتغل كقاضي مالكي، كذلك الفقيه الحاج الداودي المتوفى عام 1845م، الفقيه محمد بن الأخضر المجاجي المتوفى في 1876م، والعلامة الفقيه أحمد بن القاضي المتوفى 1847م ومحمد بن عبد الله المجاوي المتوفى 1850 وعبد القادر مجاوي وأيضا محمد المجاوي المتوفى في 1849م.

كما قام كثير من العلماء بدعوة الناس إلى الخروج من الجزائر كلية ما دام الكافر قد تغلب عليها قياسا على هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ورغم أن هذه الدعوة لم يؤيدها كل العلماء فقد أثرت على بعض الناس وتسببت في هجرات عديدة<sup>3</sup>، وحسب أبو القاسم سعد الله فكل المهاجرين كانوا يتجهون خاصة إلى تونس والمغرب بالدرجة الأولى ثم منها إلى المشرق ومن المدن التي عرفت حركة الهجرة بشكل قوي قسنطينة وتلمسان بعد 1837م، كما أنّ سيطرة الفرنسيين على المكتبات والأوقاف وفرض الضرائب الثقيلة جعل المعيشة مع العدو مستحيلة لذلك توجه معظم العلماء إلى الهجرة مثل قضاة تلمسان منهم محمد بن سعيد والبعض من عائلة المشرفي (معسكر) إلى المغرب، وكذلك القاضي عبد العزيز من العاصمة نحو المغرب إلى جانب أهل العلم الذين كانوا مع الأمير وقاموا بالهجرة معه وقبله أمثال قدور بن رويلة إلى تونس ثم إلى المشرق ومصطفى بن التهامي... الخ.

أمّا بعض العلماء فقد هجّروا مجبرين بسبب موقفهم المعارض لسياسة الفرنسية كطرد بيجو للأعيان والعلماء والقضاة الذين كان لهم رأي مستقل حتى لا يقفوا ضد قراراته بسبب طرده لحمودة الفكون وأخيه سنة 1841 م من قسنطينة إلى الإسكندرية<sup>4</sup>؛ ونوافق رأي الأستاذة جميلة معاشي بأن هجرة هؤلاء العلماء عن المدن كان له أثرًا سلبيًا على المجتمع لأنه حرّمه من العناصر القيادية<sup>5</sup>، وبالتالي سهّل مهمة الاستعمار في القضاء على المؤسسات الدينية التي هي أساس التماسك الاجتماعي والثقافي للمجتمع

<sup>1</sup> - محمد أمطاط، المرجع السابق، ص. 33

<sup>2</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق الجزائري 16م-19م، ص. 109.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية في الجزائر، ج. 1، ص. 250، 251.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 303.

<sup>5</sup> - جميلة معاشي، الأسرة المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 163.

الجزائري من أجل الحفاظ على ثوابته إضافة إلى فراغ المدن من سلطتها الدينية (المذهبية).

**1-2-العلماء المعارضين للهجرة:** غير أن هذا لا ينفي وجود فئة من هؤلاء العلماء ممثلي السلطة الدينية المذهبية ممن شكلوا عثرة أمام المخططات والمشاريع الفرنسية، وذلك بمعارضتها للهجرة منهم محمد بن الشاهد وهو عالم ومفتي وقد وصفه معاصره أبو راس الناصر أنه «عالم الجزائر وقطب رجاها»<sup>1</sup>، فقد ردّ هذا الأخير على موقف زملائه مبرراً العوائق المادية التي تقف أمام حركة الهجرة فيقول هذا الأخير ردّاً على زميله ابن الحفاف بما أمكن ترجمته «... كيف يمكن مغادرة البلاد إذا علمنا أن طلبه العلم لا يملكون وسائل الهجرة التي تتم عن طريق البر، ثم يتساءل هل يضمن المهاجر حسن الاستقبال من الجهة التي يلجأ إليها»<sup>2</sup>، ويضيف هذا الأخير أنه من الأفضل البقاء في الجزائر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، كما يقول حمدان خوجة بأن فرنسا كانت تسعى بشتى الوسائل لإخراج هؤلاء العلماء والوجهاء لكي يخلو لها الجو لتفعل ما تشاء بالجزائريين<sup>3</sup>، وبمختلف مؤسساتهم وكذلك بنيتهم الاجتماعية والثقافية، غير أن هذه الفئة من علماء المدينة حاولت صد بعض المخططات الاستعمارية بداية الاحتلال حيث وقفوا في وجه الجنرال كلوزيل موضحين له أنّ أملاك مكة والمدينة ليست ملكاً للأتراك وإنما هي ملك للجزائريين<sup>4</sup>، برغم من أنّ هذه الفئة لم يكن لها دور سياسي كبير في العهد العثماني لأنهم كانوا يعتبرونها سلطة تمثل الشرعية الدينية، غير أنه بدخول الفرنسيين إلى الجزائر (أرض الإسلام) حاولوا استغلال نفوذهم وسلطتهم الروحية التي تعتبر المحرك الأساسي للمجتمع الجزائري حتى تعبى الشعب للوقوف أمام التحولات والقرارات التي أرادت فرنسا إحداثها.

ولعلّ هذه الآراء المعارضة للهجرة هي التي ساهمت في ظهور رجال الدين الرسميين حسب أبو القاسم سعد الله؛ ويعتبرها لفظ جامع لهم ولغيرهم كالقضاة والمثقفين والمتعلمين الأحرار أو غير الرسميين حيث أصبحت مهمتهم الأساسية إمامة الصلوات الخمس وصلاة الجمعة في مساجد معينة تشرف عليها إدارة الشؤون الأهلية الفرنسية، كما أنهم أصبحوا يتقاضون أجورهم من ميزانية الأوقاف وبذلك دخل رجال الديانة في خضوع تام تحت السلطة الاستعمارية، وبالتالي اختفت جرأة العلماء منذ 1833 كما أكد على ذلك حمدان خوجة لأنهم ان قالوا أو سكتوا حكم عليهم بالنفي أو الحبس<sup>5</sup>، كما كان على

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، "المفتي محمد بن شاهد واحتلال الجزائر"، ثقافة، الجزائر، عدد61، فبراير 1982، ص. 11.

<sup>2</sup> - (J) Berque, **Le Maghreb. Histoire et Société**. S. M. E. D, Alger 1974, p. 223.

<sup>3</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 212.

<sup>4</sup> - خديجة بقطاش، "أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي"، الثقافة العدد 62 مارس 1981، ص. 76.

<sup>5</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص-ص، 251-255.



رجال الدين الرسميين الالتزام بالصيغة التي عدلت سنة 1830 في الدعاء عند صلاة الجمعة فبعد أن كان الدعاء لخليفة المسلمين أصبح الدعاء منذ الاحتلال لا يتوجه إلى الخليفة وإنما في صيغة عامة تدعوا الله أن يحمي الإسلام وأن يسند من يحميه ويحيي السنة النبوية؛ وينجي من الفتن في الدنيا والآخرة وقد بقيت هذه الصيغة طيلة العهد الاستعماري هي التي يرددتها أئمة المساجد بل أنهم يقرؤون الفاتحة بعد الدعاء بالتأييد والتمكين لحكومة فرنسا عند الاحتفالات والأعياد الرسمية.

كما أنه من أهم المتغيرات التي مست رجال الدين أنهم أصبحوا يتقاضون أجورهم من الإدارة الفرنسية بدل ما كانوا يتقاضونها من الأوقاف؛ وبالتالي دخل رجال الدين في خضوع كامل تحت السلطة الاستعمارية وقد أكد حمدان أن جرأة هؤلاء العلماء اختفت منذ 1833م؛ لأنهم ان قالوا أو سكتوا عن خوف حكم عليهم بالنفي أو الحبس<sup>1</sup>، فتقاضى الراتب والالتزام بصيغة الدعاء جعل هؤلاء العلماء أقل شأنًا من رجال الدين الآخرين كرجال الطرق الصوفية والمرابطين الذين استمروا إلى حد ما يتمتعون بحريتهم، كما أنهم ازدادوا فقرًا واضطر بعضهم إلى التسول أو الهجرة فتعيين رجال الديانة من قبل الفرنسيين قد حط من قيمتهم في نظر الجماهير التي تعودت على حرية رجال الدين؛ زيادة على التدهور العلمي باختفاء المساجد والمدارس والزوايا ومن ثم لم يعد هناك علماء بأتم معنى الكلمة<sup>2</sup>.

كما أنه من أهم التحولات التي عرفها العلماء أنه لم يعد لديهم دخل في شؤون الحج ولا توريث الوظائف ولا في إدارة الأوقاف، كما لا يحق لهم القاء درس بالجامع دون رخصة، أما في الأرياف فالأئمة كانوا يعينون من قبل المكاتب العربية العسكرية ويعملون تحت إشرافها وعادة ما كانوا في الريف متطوعين وغير مأجورين<sup>3</sup>، كما أنه من أبرز الوظائف التي استمرت لرجال الدين بعد الاحتلال منصب المفتي، حيث ألغى الفرنسيون منصب شيخ الإسلام والذي كان في عائلة الفكون بقسنطينة عند الاحتلال، ومن الشروط التي وجب أن تتوفر في المفتي معرفته لمبادئ الشريعة الإسلامية والولاء لفرنسا؛ حيث يمكن لأي قاض أو امام أن يكون مفتيًا ويقوم هذا الأخير بالإشراف على مجموعة من الأئمة والشؤون الدينية في مقاطعته كما يلقي خطبة الجمعة والعيدين ويتولى التدريس في المسجد الرئيسي وذلك بالقاء درس في الفقه على مستوى العامة، كما استمر توظيف الأئمة غير أنهم كانوا من الجهلة في

<sup>1</sup> -أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج. 1، ص. 352.

<sup>2</sup> - أبوالقاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 353.

<sup>3</sup> - أبوالقاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 354.

أغلب الأحيان<sup>1</sup>، وحسب سعد الله فرجال الدين يعتبرون من الاوائل الذين دجنوا لينتزع منها فتيل المقاومة؛ وكانوا حريصين على اضهار الولاء لفرنسا في مختلف المناسبات كارسالهم سنة 1846م رسالة جماعية في تهنة الملك بنجاته من حادث الاغتيال؛ وقد حرروا رسالتهم بنفس الطريقة التي يخاطبون بها سلطانا أو خليفة من المسلمين ولفوها في كيس من الملف المذهب وطرزوه برسومات فاخرة<sup>2</sup>.

غير أن هذا لا يعني أن جميع فئة العلماء قد خضعوا؛ فبعضهم استمر متشبثا بالمقاييس العلمية رغم غياب كل المشجعات على ذلك<sup>3</sup>، منهم ابن الحفاف وبعض العلماء يعودون إلى الجزائر ويقبلون بالوظائف الرسمية، ويذكر ابن الحفاف في حوار له مع كاتب تونس صرح أن بقاء العالم في وظيفة لخدمة الشعب هو أفضل من الهجرة بدافع الخوف على ذاته، ومن النماذج المهمة كذلك المفتي الشيخ مصطفى الكبابي\* هذا الأخير الذي دافع عن الأوقاف؛ ورفض تسليم سجلها للقائد الفرنسي وعارض ضمها إلى أملاك الدولة الفرنسية كما واجه اللجنة الإفريقية وكان حينها قائما على شؤون الإفتاء للمذهب المالكي، واستجوبه رئيس اللجنة في الجلسة الخاصة بمناقشة العدالة والقضاء وكانت أجوبة هذا الأخير حول قضايا غير سياسية كموقف التشريع الإسلامي من حقوق الرجل والمرأة، ونظام الملكية والزواج والطلاق وإجراءات الأحكام القضائية<sup>4</sup>.

إضافة إلى محمد بن العنابي\*\*، الذي عاش هو وآبؤه حوالي قرنين وتولوا الوظائف العليا كالإفتاء والقضاء... إلخ على مذهب الإمام أبي حنيفة؛ وحين احتلال الجزائر لم يكن ابن العنابي موجود لأنه كان يدرس بالأزهر خلال هذه الفترة وقد يكون إعجابه بنهضة محمد علي هو أحد أسباب بقاءه بمصر، ورغم أنه رجع إلى الجزائر بطلب من حسين باشا ليستعين به في مناداة الناس بالجهاد وتوحيد

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 355.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 356.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 356.

\*- ابن مصطفى الكبابي تلقى نفس مصير ابن العنابي حيث نفي إلى الإسكندرية وعاش بها 1843 إلى 1862 وتولى بها منصب الإفتاء وهذا بسبب معارضته المستمرة لسياسة الفرنسية، أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي، رائد التجديد الإسلامي (1775-1850م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976 ص- ص. 21-31.

4- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 102.

\*\* - لقد قام محمد بن العنابي بعدة رحلات دبلوماسية إلى المغرب الأقصى واسطنبول والحج، إضافة إلى توليه التدريس بالأزهر عدة سنوات وألف الكتب والرسائل كما التقى بعدة علماء من المشرق وتعرف على حكامها، وهذا ما جعله يتطلع للنهوض بالعالم الإسلامي وضرورة تقليد الغرب في العلوم والتكنولوجيا، أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 114.

كلمة الجيش إلا أنّ الأوان كان قد فات<sup>1</sup>، رغم هذا فابن العنابي لم يستسلم واستمر في التخطيط لاسترجاع الحكم العثماني (الإسلامي)<sup>2</sup> ونقد السلطات الاستعمارية على خرقها للاتفاق الموقع بين الداوي حسين باشا والكونت دي بورمون<sup>3</sup>، إضافة لتصديده للجنرال كلوزيل هذا الأخير الذي أجبره على تسليمه بعض المساجد بالعاصمة لجعلها مستشفيات للجيش الفرنسي<sup>4</sup> ومصادرته لأموال الأوقاف الإسلامية<sup>5</sup>، غير أن كلوزيل تفتن لأهداف ابن العنابي\* ونفاه بسرعة في ديسمبر 1830<sup>6</sup>.

كما سجل ضباط المكاتب العربية عدة حالات للتمرد والعصيان من طرف بعض القضاة على السلطات الفرنسية، منهم قاضي مكتب عنابة السيد محمد العرزولي هذا الأخير كان معارضا للاحتلال «إن حقه تجاه كل شيء يحمل اسم فرنسا، جعل منه دوماً لا يقترب من إدارتنا...»<sup>7</sup> ويمكننا القول إن موقف هؤلاء العلماء استمدوه من خلال ثوابتهم الدينية العقدية وهويتهم العربية الجزائرية الأمازيغية، فهم إن لم يكن لهم موقف ضد السلطة العثمانية (السلطانية) وذلك بحكم أنّ هذه الأخيرة استمدت شرعيتها من الدين الإسلامي، لذلك وجب على الرعية طاعة الراعي (الولي) المتمثل في الداوي، غير أن موقفهم الراض للسلطة الفرنسية الكافرة كان واضحاً؛ وله أثر بارز في استغلال نفوذهم الروحي المذهبي خاصة في الحواضر الجزائرية لبث الوعي في صفوف المجتمع الجزائري حتى لا

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 115.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 116.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي (1775-1850)، ص. 33.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 33.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 196.

\* - حيث إن ابن العنابي كان يرى أن ما كان يجري في البلاد منافياً لشروط التسليم وضد مبادئ الأمة الفرنسية نفسها لذلك كتب سلسلة من الرسائل إلى الجنرال كلوزيل يذكره فيها بنصوص الاتفاق الجزائري الفرنسي، وينبهه إلى العواقب التي قد تجر إليها السياسية المتبعة آنذاك، وقد أرادت السلطة الفرنسية، إبعاده من البلد فاخترت له أمراً وهو أنه كان يتأمر ضد الدولة بالاتصال مع العرب وأنه يعمل لصالح عودة الحكم الإسلامي للبلد، كما ذكر حمدان أن اعتداء شنيع وقع لعائلته كذلك، ويروي حمدان أن ما وقع للشيخ ما كان إلا مؤامرة حيث زاره أحد مترجمي الجيش الفرنسي، لمفتي العنابي وأعلن له أن كلوزيل سينجلي عن الجزائر وأنه ينوي تسليم مقاليد الحكومة إليه، فهل في استطاعتك أن تنظم جيشاً وأن تعد قوة تهدئ البلاد وتدافع عنها؟ فأجابته بأنه سيبدل جهده في التنظيم عندما يحين الوقت، ثم سأله المترجم هل ستصلك الجنود من داخل البلاد، فأجابته العنابي بأنه سيجند عندما يحين الوقت من المدن ومن جميع أنحاء البلاد، حوالي 30 رجلاً وبهذه الوسيلة أوقع الفرنسيون المفتي العنابي في الفخ بزعمهم وأوجدوا له حجة لإقصائه من البلاد. حمدان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، ص. 223، 224.

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 114.

<sup>7</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 314، 315.

يقبلوا بالمشاريع الفرنسية الهادفة في مخططاتها القضاء على كل ثوابت مجتمعهم. غير أنّ هذا لا ينفى وجود بعض العلماء ممن أيدوا الاستعمار الفرنسي إمّا حرصاً على مصالحهم أو خوفاً على مصالح الشعب، منهم قاضي مستغانم "إبراهيم بك" والذي يفترض فيه أن يكون أعلم من غيره بواجب الجهاد الذي أصبح فرض عين على كل مسلم؛ لأنه جهاد دفاع عن الدين والوطن والعرض لكن هذا الأخير أعطى ولاءه وتأييده للجيش الفرنسي وساند الجنرال بواسيه (Poissier) ، وعلى نفس الطريق أرسل قاضي أرزيو أحمد بن طاهر المؤن لوحات قائد المقاطعة الغربية<sup>1</sup>، ومحمد الشاذلي القسنطيني هذا الأخير الذي تم تعيينه كقاضي بمكتب العربي عام 1844م وقد سخر كل ذكائه في خدمة السياسة الاستعمارية حيث كان كل مساء يعقد جلساته بالمكتب العربي يشرح لمستمعيه ما تستهدفه إجراءات وقوانين ابن الملك "الدوق دومال" وذلك بهدف جلب الناس للقضية الاستعمارية<sup>2</sup>، وقد يمكننا اعتبار هذا من أهم التحولات التي طرأت على أهم فئة تمثل السلطة الدينية التي لها دور في تسيير شؤون المجتمع، حيث حولت ولائها من السلطة العثمانية (السلطانية) إلى سلطة استعمارية فرنسية (عقلانية كافرة)، وكان لموقف هؤلاء العلماء دور في حدوث ارتباك لموقف المجتمع الجزائري الحضري خاصة، وذلك لأن نفوذ هؤلاء العلماء كما بيّناه في الباب الثاني مستمد من النفوذ الروحي للعائلات في المدن من خلال الخطاب الديني المشدود للمرجعية الثقافية الجزائرية.

### ثانياً: موقف شيوخ الطرق من السلطة الفرنسية

لقد رأينا موقف رجال العلم في المدينة فماذا عن موقف رجال الدين في الريف؟ خاصة وأنّ الذي كان يحمل لواء نشر الثقافة والعلم وحماية الجانب الروحي هم رجال الطريقة في المجتمع القبلي الجزائري، وقد كان يطلق عليهم المستعمر لقب "الأشراف" أو "طلبة" أو "كتاتيب"؛ وكانوا يبشرون الناس بالنصر لحملهم على الجهاد مثلما أكد ذلك دونوفو «مؤكدين لهم أن موعد رحيل الفرنسيين من البلاد قد حان»<sup>3</sup>.

وقد كان هدف هؤلاء إبقاء الجماهير الأهلية مهياً باستمرار للثورة ضد المحتل<sup>4</sup>، ويذكر حمدان

<sup>1</sup> - صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر، عنابة 2012، ص. 49.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، 1844-1871م، ص. 256.

<sup>3</sup> - ادوارد دونوفو، الإخوان، ترجمة وتحقيق كمال فيلاي، ص. 106.

4- (A) Nadir, "Les Ordres Religieux et La Conquête Française, 1830-1851", Revue algérienne des Sciences Juridique Economique et Politique 1972, p. 854

خوجة دور هؤلاء المرابطين في محاصرة الجيوش الغازية لمنعها من التوغل داخل البلاد<sup>1</sup>؛ كما أكد دونوفو في كتابه الإخوان دور الرباطات الصوفية في مقاومة المد العسكري الفرنسي<sup>2</sup>، وطبعا موقف شيخو الطريقين لم ينبع من فراغ، بل وكما بيناه من خلال دراستنا في البابين الأول والثاني فهو نابع من عقيدة هؤلاء الشيوخ المتشعبة بالشريعة الإسلامية الراضية للظلم؛ حتى وان كان الحاكم مسلم فما بالك إن كان الدخيل دولة كافرة مسيحية، خاصة وأن هؤلاء استمدوا شرعيتهم من خلال سلطتهم المحلية المتمثلة في السلطة الروحية (الكاريزمية) حسب التعبير الفيبري وهي أقوى بكثير من السلطة السياسية؛ ونفوذهم لا يتوقف بحدود إقليمية حيث سخّروا طاقاتهم عن طريق الخطاب الديني مستغلين إطلاق الطاقات والتخويف التي أكسبتهم المحبة والولاء والتفاعل النابع من المجتمع الجزائري بكل فئاته، ويظهر ذلك من خلال المد الجهادي والقتالي الذي دام دون انقطاع أكثر من نصف قرن في فكرة ماكمهون «يجب على المرء أن يقضي كل حياته في الزاوية ليعرف حقيقة ما يجري بداخلها...»<sup>3</sup>، كما أشارت التقارير الرسمية الفرنسية إلى فعالية الطرق الصوفية في مواجهة الاستيطان؛ والتسرب الجغرافي لقواته نحو الداخل الجزائري، فقد كانت الطرق الصوفية هي التنظيمات الوحيدة التي تقوم بدور اجتماعي في الإصلاح بين القبائل المتقاتلة ومنع إراقة الدماء<sup>4</sup>، لذلك استمرت في دورها الروحي السياسي والعسكري بعد دخول المستعمر<sup>5</sup> من خلال زواياها التي حلّت محل الهياكل الإدارية مع النظام العثماني<sup>6</sup>، تعتبر هذه الطرق بسلطتها الدينية هي القوة الوحيدة آنذاك القادرة على الوقوف في مواجهة توغل السلطة الفرنسية (العقلانية) في الجزائر<sup>7</sup>.

فالطرق الصوفية في المجتمع الريفي لها دور اجتماعي ومشاعر روحية دينية راسخة لدى السكان؛ تسببت في سيطرتها السياسية على هؤلاء السكان المتعطشين للأمان الروحي وشعورهم بالتضامن والأخوة<sup>8</sup>، وهذا يؤكد لنا أن السلطة في الجزائر خلال الفترة الحديثة كانت منظومات متعددة حسب رأي علماء الاجتماع منهم ماكس فيبر وموريس وفوكو وغيرهم يقودها أشخاص يمتلكون قوة كاريزمية

1- حمدان خوجة، المرأة، ص. 54.

2- صلاح مؤيد عقي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البراق لبنان، بيروت، 2002، ص. 74.

3- صلاح مؤيد عقي، المرجع نفسه، ص. 77.

4- حمدان خوجة، المرأة، ص. 56.

5- Roudaut, L'islam et Les Musulmans D'aujourd'hui, vol 1, Paris, 1958, p. 206.

6- صلاح مؤيد عقي، المرجع السابق، ص. 74.

7- (A) Nadir, Les Ordres Religieux et La Conquête Française, p. 830.

8- Dupont et Coppola ni, Les Confrérie Religieuse d'Algérie, p. 227.

حيث لعب بعض الشيوخ الطرقيين؛ دورا هاما في هجرة الجزائريين مثلما قام به العلماء مثلما تذكره وثائق الأرشيف حسب ما أورده عمار هلال<sup>1</sup>، أنّ الشيخ المهدي أحد الطرقيين الزواوة قد استطاع بمفرده أن يبعث عشرات العائلات الجزائرية إلى الهجرة نحو سوريا، وذلك عندما أبدت فرنسا نواياها في احتلال بلاد القبائل عام 1847م كما هرع سكان وادي سبدو في أواخر هذه السنة إلى الشيخ المهدي مقدم الطريقة الرحمانية؛ مستنجدين به طالبين منه أن ينصحهم ويرشدهم إلى طريقة تخلصهم من مصيبة الاستعمار الفرنسي، الذي سيدهمهم عن قريب فما كان من هذا الشيخ إلا أن نصح الأهالي بكل بساطة أن يغادروا هذه الأرض المضطهدة وأن يهاجروا إلى الأراضي الإسلامية فيحافظوا على دينهم<sup>2</sup>، وفي رواية أخرى يدّعي صاحبها أن الشيخ المهدي قد نصح الأهالي بمغادرة هذه الأرض الملعونة التي مات فيها الإسلام على أيدي الكفار؛ للتقرب من ديار الإسلام الأصلية التي لم يندسها الكفار بأقدامهم القدرة، وهكذا غادر الشيخ المهدي الجزائري في أواخر 1847م، واستقر بسوريا متبوعا بعشرات العائلات الجزائرية وبيع بعض تلامذته بعيدا عن التوسع الاستعماري الفرنسي في الجزائر عامة وفي منطقة بلاد القبائل خاصة<sup>3</sup>، وقد يكون موقف هذا الأخير وآخرون استنادا على الفتاوى التي نشرها العلماء واقتداء بهم، وذلك لخوفه من تمكن السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) بفضل قوتها العسكرية والفكرية من القضاء على ثوابت المجتمع الجزائري؛ وتحريف دينه وأعرافه وتحويلها إلى حضارتها الغربية البراقة البعيدة كل البعد عن أعراف ومعتقدات الجزائريين، ونلمس من خلال موقف الطرقيين هذا أنهم متمسكين بثوابتهم الإسلامية رافضين الدخول في ظل سلطة فرنسية (عقلانية) بدل السلطة العثمانية (السلطانية) لكنهم فضّلوا عدم الصدام وقد يكون ذلك لتخوفهم من الإمكانيات العسكرية التي حملها معه الجيش الفرنسي.

فمن أهم ما قام به رجال الطرق الصوفية والمرابطين هو استغلال مشاعر السخط لدى السكان والناجحة عن الأعمال التي قام بها المستعمر ضد المؤسسات الإسلامية في الجزائر، فشيخ الزوايا كانوا يعلنون جهارا لمريديهم أن الغزو الأوروبي وعملية الاختراق التي تقوم بها الحضارة الغربية يمثلان خطراً محققاً بالإسلام وأنّ عليهم ن يتحدوا من أجل تجديد العقيدة الإسلامية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ص. 58.

<sup>2</sup> - Dupont et coppolani, **Les Confrérie Religieuses d'Algérie**, Alger 1997, p 260.

<sup>3</sup> - عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962م)، ص. 80، 81.

<sup>4</sup> - (L. G) Riner , **Le Périt de L'islam In Renseignement Coloniaux Bulletin de Comité de L'Afrique française** 1906, p- p. 89-96.

فقد وجد المتصوفة أنفسهم إلى جانب الشعب يقاومون الظلم والتعسف والتمييز، وأكثر ما يمكن أن يفسر العلاقة بين العامة والصوفية هو الفكر الصوفي وعقيدته المتمثلة في العيال عيال الله، لذلك كان لهم دور كبير في جمع المواطنين وتعبئتهم خاصة بعد أن تخلى الأتراك (السلطة السلطانية) عن هذه المهمة، كما أشار إلى ذلك حمدان خوجة في كتابه المرأة والضابط دي نوفو (Deneuve) في كتابه الإخوان<sup>1</sup>، ويقول جيلالي صاري «... تدريجياً وبانتظام احتلت الطريقة مكانة بارزة في الحياة اليومية بل أصبحت في أماكن عدة وفي مناطق كثيرة المرجع الأول والأخير للجماهير...»<sup>2</sup>، كما شكلت بعض الطرق تكتلات وكونفدرالية سياسية مثل الطريقة الرحمانية بالبلاد القبائلية<sup>3</sup>، وظهر نشاط هذه الأخيرة خاصة في الريف لأنه وكما هو معروف وبيّناه في الباب الثاني تخضع معظم القبائل خضوعاً كاملاً لشيخوخ الطرق والمرابطين<sup>4</sup> عن طريق السلطة الكاريزمية (الدينية)، حتى أن قبائل بأكملها تكون ذات أصل طرفي مثل أولاد سيدي الشيخ<sup>5</sup>، كما أن سكان البدو تربطهم علاقات النسب ويجتمعون على قاعدة الاتفاق الأخلاقي؛ وهم أكثر حفاظاً على ثوابتهم كما أشرنا إلى ذلك - في الباب الأول - حسب ما ذكره ابن خلدون.

ونشاطات جميلة معاشية فيما خلصت إليه بقولها إنَّ الطريقة لها أثر كبير في مقاومة القبائل لذلك يجب أن نحلل الدور السياسي وكيفية عمل الطرق الصوفية والمرابطين في هذه المرحلة<sup>6</sup>، للحفاظ على ثوابتها ورفضها الاندماج ضمن قوانين ومؤسسات السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) وبالتالي رفضها لكل تحول أرادت فرنسا من خلاله القضاء على هذه السلطات المحلية؛ التي استمرت داخل هذا المجتمع، وفرضت احترامها على كل السلطات التي سبقت الوجود الفرنسي فهل الخطاب الاستعماري وخلفياته الإيديولوجية سيتمكن من التغلب على السلطة المحلية للطريقتين، وخطابها الديني المتشعب بالمبادئ الإسلامية والعرفية في الجزائر؟

حيث قام هؤلاء الطرقيون بمحاربتهم للوجود الفرنسي فهم يختارون مشايخ الزوايا وغالبا ما يمثل هؤلاء السلطة الكاريزمية، من خلال تدريسهم نصوصاً من القرآن معادية للوجود الفرنسي وهذا التأثير

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع كل من حمدان خوجة، المرأة، وكذلك دونوفو، الاخوان.

<sup>2</sup> - جيلالي صاري، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1959، القاهرة، دار المعرفة، 1959، ص. 150.

<sup>3</sup> - (Ch. ( Ageront, **Histoire d'Algérie Contemporaine**, p. 299.

<sup>4</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 48.

<sup>5</sup> - (Ch.) Ageront, **op cité**, p. 180.

<sup>6</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، ماجستير تاريخ حديث، ص. 126.

الديني كان له دور كبير للحد من خطر مؤسسات الدولة الفرنسية، خاصة في الأرياف الجزائرية حيث حملوا على عاتقهم الدفاع عن أرضهم ضد العدو الكافر الذي أراد الاستيلاء عليها بالقوة وفق قرارات وقوانين فرنسية، كما بيناه -في الباب الثالث- خاصة وأن الأرض كما سبق وأشرنا ليست مورد رزق فحسب بالنسبة لهم؛ بل تعتبر أساس تماسك البنية القبلية الجزائرية لذلك وجب الدفاع عنها من كل الأخطار، فما بالك إذا كان هذا الخطر من دولة استعمارية كافرة بعيدة كل البعد في قيمها ومؤسساتها عما هو موجود في المؤسسة القبلية للريف الجزائري.

فبداية المقاومة الشعبية كان على رأسها مرابطون يجمعون السياسة إلى جانب الدين وسنحاول عرض نماذج عن موقف هؤلاء فيما يلي:

مقاومة الحاج سيدي السعدي بمنطقة متيجة الممتدة من الساحل إلى جبال الأطلس وهو من أسرة مرابطية بمدنية الجزائرله مساهمة كبيرة في إثارة القبائل ضد فرنسا لحمل السلاح والجهاد<sup>1</sup>، منها قبائل بنو خليل، الخشنة، السبت، بنو موسى<sup>2</sup>، ويعتبر لهذا الأخير دور روعي كبير بالنسبة لمقاومة ابن زعموم، فبفضل دعوته المستمرة هاجم عرب متيجة الأوروبيين الذين بدأوا يستقرون في السهل وقتل الكثير منهم مما اضطر البقية إلى الفرار ومغادرة مزارعهم، وقد كان لهذه المقاومة أثر كبير حتى على سكان المدينة نفسها، حيث أغلق كثير من الأوروبيين مؤسساتهم وبدؤوا يفكرون في الرحيل إلى أوروبا<sup>3</sup>.

ومن النماذج على ذلك ما ذكره فندلين شلوصر عن المرابط علي بن عيسى والذي كان له دور كبير في مقاومة ابن زعموم؛ ويظهر ذلك من خلال وصفه لما حدث له عند وقوعه في الأسر وأن ابن زعموم قام بإهدائه لابن عيسى وقد كان هذا الأخير كل مساء يعقد الاجتماعات أمام المسجد حتى أنه كان يحضرها عدد كبير من اليهود فيتحدث معهم حول المسائل التجارية والاقتصادية والممتلكات والمؤسسات الاستعمارية وكان حرصه الدائم على اعتناق الإسلام، غير أنه أهداهم لأحمد باي فيما بعد عندما رفضوا اعتناق الدين الإسلامي، كما وضع شلوصر أنّ سيدي علي بن عيسى كان يذهب للأسواق كلها ليقوم بدور الحكم في جميع القضايا التجارية، وكان لكلماته قوة غير عادية فأتباعه يعتبرونها مقدسة، ومع أنه لم يكن يشارك في المعارك إلا أن الأغلبية تلي نداءه وتندفع بحماس إلى أرض

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 80.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 85.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 89.



المعركة<sup>1</sup>، حيث يروى أنه دعا الناس لمهاجمة الفرنسيين في مدينة بجاية فلم تكذب تمضي نصف ساعة حتى امتلأت المنطقة بالمحاربين ما بين راكبين وراجلين مع أنهم لم يحققوا نجاحا كبيرا<sup>2</sup>، وأدرجنا هذا المثال لنوضح أنّ المرابطين حافظوا على مكانهم وسلطتهم المحلية في ظل السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية)، وذلك لأن سلطاتهم المحلية كما سبق ووضحنا في البابين الأول والثاني مستمدة من السلطة الكاريزمية؛ التي يلجأ من خلالها شيوخهم إلى إطلاق الطاقات والتخويف من خلال الخطاب الديني وقد تحول هذا إلى مرجع سلوكي في حياتهم أكسبهم المحبة والتفاعل؛ داخل أفراد المجتمع الجزائري وتعتبر هذه من أهم الثوابت التي استمرت حتى بعد الاحتلال الفرنسي.

كما لعبت الدرقاوية دورًا كبيرًا في مقاومة الغزو الفرنسي<sup>3</sup>، وعلى رأسها الحاج موسى بن علي بن حسن المعروف بالدرقاوي<sup>4</sup>، وهذا الأخير اقتصر تفكيره على الجهاد وتنظيم المقاومة منذ احتلال فرنسا للجزائر، وقد لازم خلال تجواله ركوب الحمار حتى أصبح يطلق عليه الشيخ موسى (بو حمار)، وتحالف مع الشيخ محمد بن عيسى البركاني والحاج محي الدين بن مبارك والحاج سعدي أثناء مقاومة متيجة، وقد دخل المتيجة سنة 1834 م ولم يكن بها سلطة والتقى هناك بالأمير عبد القادر، إلا أنّهما لم يتفقا وجرت بينهما عدة حروب تمكن الأمير بعدها من طرد الدرقاوي من المدينة، ومع ذلك استمرت مقاومته في الجنوب وبلاد القبائل<sup>4</sup>.

من أهم الثوار الدرقاويين كذلك عبد الرحمن العامري الطوطي في سيدي بلعباس ونواحيها، وقد كان هذا الأخير هو مقدم الدرقاوية بتسمية شيخه محمد بن إبراهيم متوفى سنة 1840م؛ حيث اتصل بالشيخ العربي بن عطية في الونشريس والحاج محمد بن عبد المؤمن في الريف "المغرب" وقد ثار على الفرنسيين بفقرائه-أتباع الطريقة الدرقاوية- في سيدي بلعباس 1261هـ الموافق 1845م غير أن ثورتهم فشلت وماتوا جميعًا<sup>5</sup>، وقد كان لهذه الطريقة كثير من الأنصار وغالبًا ما تكون متهيئة للثورة تنتشر غالبًا

<sup>1</sup>-فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص. 19، 20.

<sup>2</sup>-فندلين شلوصر، المصدر نفسه، ص. 21.

<sup>3</sup>- أنور الجندي، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، الدار القومية، القاهرة 1965، ص. 50.

\*-وهذا الأخير مصري فّر منها بعد مشاركته في حركة عسكرية، وقد جاء إلى طرابلس الغرب ولجأ إلى زاوية الشيخ محمد جعفر بن حمزة المدني المصري مقدم الطريقة الدرقاوية الشاذلية وبعد تمكنه من تعاليم الطريقة الدرقاوية أرسل إلى مهمة إلى المغرب حوالي سنة 1827م ثم دخل الجزائر بعد سنتين واعتقله الأتراك بمدينة معسكر، وبعد إطلاق سراحه توجه إلى الأغواط وأصبح مؤذن بجامع الأحلاف.

<sup>4</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 138.

<sup>5</sup>- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 282، 283.

بمقاطعة وهران والمنطقة الجنوبية<sup>1</sup>، وبهذا تكون مقاومة هؤلاء للسياسة الاستعمارية الفرنسية (السلطة العقلانية) من أهم الحواجز التي اعترضت سبيل المشاريع الفرنسية؛ للقضاء على هذا الشعب الذي ظل محافظاً على ثوابته بفضل تعبئة هؤلاء الشيوخ الطريين.

أما الرحمانية\* فتتمثل دورها بالوقوف صفاً واحداً ضد الاستعمار، حيث قاموا بدعوة الناس إلى الجهاد ضد الكفار المحتلين<sup>2</sup>، منهم ابن عزوز الذي دعا للمقاومة وتولى السلطة وقيادة الجيوش غير أنه هزم في مارس 1840م فانسحب إلى المسيلة عند الخروبي ممثل الأمير عبد القادر، ومع ذلك بقي ابن عزوز يخطط للعودة إلى الزيبان واستئناف جهاده سنة 1841م لكن العدو تمكن من احتلال المسيلة؛ رغم ذلك استمر هذا الأخير في جهاده حتى تمكن المقراني من القبض عليه وتسليمه للفرنسيين الذين نفوه إلى جزيرة سان مرغريت، كما أن الشيخ بن عبد الرحمن الذي كان يرأس الزاوية الرحمانية بأولاد جلال تبنى قضية الثورة ضد الوجود الفرنسي بالمنطقة<sup>3</sup>، ونلاحظ أن معظم الشيوخ تمسكوا بالجهاد الذي يعتبر من أهم الثوابت ضد أي خطر أجنبي.

إضافة لطريقة الطيبية التي أكدت بدورها على مقاومة السياسة الاستعمارية مرتكزة على فكرة المهدي، وقد ذكر أحمد نذير أن نشاط الطيبية ظهر سنة 1842م عندما كان المغرب الأقصى يمر بأزمة سياسية؛ سببها دخول الأمير عبد القادر إلى التراب المغربي، حيث تحالف حاكم وزان وهو شيخ الطريقة الطيبية مع مولاي عبد الرحمن لإخراج الأمير من التراب المغربي، كانت هذه الطريقة وراء جميع الثورات التي اندلعت منذ 1845م مثل ثورة بومعزة وبوبغلة المعروفين بأبطال انتفاضة الظهرة بسبب إيديولوجيتهم، إذ أنهم كما يقول الجابري «فأيديولوجيتهم تنطوي على إيديولوجية المساكين الذين لا يملكون القدرة على رفع الظلم الواقع عليهم فينتظرون الخلاص على يد شخص يبعثه الله ليملاً الأرض عدلاً بعد أن ملكت جوراً»<sup>4</sup>، وهذه الفكرة زرعت الضعف في نفوس العدو، وظهر هذا من خلال تقارير العسكريين التي عبروا فيها عن الشعور بالعجز واليأس في مواجهة شعب لا يمكن التوصل إلى

1 - ادوارد دونوفو، الإخوان، ترجمة وتحقيق كمال فيلاي، ص- ص. 69-73.

\*- غير أن دونوفو يرى إن إخوان الطريقة الرحمانية بالرغم من أحقادهم اتجاه الفرنسيين فلم يكونوا خطرين ادوارد دونوفو، الإخوان، ترجمة وتحقيق كمال فيلاي، ص. 72.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 301.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ج. 1، ص-ص. 287-292.

4- سعد الله أبو القاسم، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 286.

فهمه<sup>1</sup>.

وتعتبر طريقة مولاي الطيب حسب رأي دنوفو (Deneuve) الأخطر بالقياس إلى الطرق الأخرى<sup>2</sup>، ونلمس من خلال هذا مدى قوة السلطة الكاريزمية لهؤلاء الشيوخ في تعبئة الجزائريين ضد الوجود الاستعماري والرفض لكل قراراته وقوانينه، والتي جعلت القادة العسكريين أنفسهم يعجزون عن مواجهة القوة التي يملكها هؤلاء الشيوخ والتي يمكننا اعتبارها خارقة حسب التعبير الفييري.

وكانت مقاومة بومعزة\* 1844-1847م من أشهر الثورات التي قامت باسم الطيبية، وقد شاعت شهرته كل مناطق الظهرة وحوض الشلف وجبال الونشريس، وادعى الناس أنه صاحب الساعة والمهدي المنتظر مرسل من طرف الله والسلطان العثماني لطرد المسيحيين من البلاد<sup>3</sup>، حيث غادر بومعزة منطقته بعد ما تأكد من انتشار شعبيته لدى الناس في مارس 1845م فقطع وادي عبدي واتجه إلى السواحلية فرع من أولاد يونس ونزل لدى الحاج حامد اليونسي؛ على أنه صاحب الساعة فرحب به الحاج حامد وأقام له حفلة ليتعرف إليه الجميع، وقد استغل بومعزة الفرصة محدثاً الجميع عن أهدافه مؤكداً لهم بأن الله قد اختاره لطرد المستعمر الفرنسي مدعيًا أن رصاص العدو لا يؤثر فيه؛ وقد استعمل الخطاب الديني ليؤكد على قوته الكاريزمية الخارقة وأنه سيهاجم مدينة الأضنام وكل المزارع التي يمتلكها الأوربيين، وقد مال البسطاء إلى تصديق دعواه بأنه مبعوث من الرسول والسلطان العثماني\* لإنقاذ البلاد من الأعداء

<sup>1</sup>-A (Nadir, " Les Ordres Religieux et La Conquête Française", In **Revu algérienne, Science, Juridique Economique et Politique**, vol1, Algérie 1972 , p. 853, 854.

<sup>2</sup>-لمزيد من التفاصيل يراجع ادوارد دنوفو، الإخوان، ترجمة وتحقيق كمال فيلاي، ص- ص. 33-48.

\*- فقد شبَّ بومعزة في وسط ديني ارتبط بأرملة متدينة اعتقد الناس فيها الولاية والصلاح، ومال لحياة الزهد والتقشف معتمداً على صدقات تلك الأرملة، قاسمته وحدته معزة وقيل غزالة مما جعل الناس يلقبونه ببومعزة، شب بمنطقة بمنطقة حويدم في حوض شلف، هاجر أجداده في وقت مبكر من تارودات بالمغرب الأقصى إلى المغرب الأوسط، واستقروا لدى ولاد يونس في جبال الونشريس وينتمي إلى الطريقة الطيبية الدرقاوية، حيث اشتهر بالدكاء والفظنة والانقطاع عن الناس ولبس الثياب الرثة.

Henri carrot, **Histoire Général de L'Algérie**, Paris 1910, p. 864.

ويقول لافاست أن هذه الأرملة آوته رغم أنه كان متزوجاً وله أب وإخوان.

l'appast, **Un Ancien Officier de L'arme du Rhim**, le général l'appast, Paris 2, édition 1899, p. 5.

<sup>3</sup>-يجي بوعزيز، "المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840-1864"، الأصاله العدد 83، ص. 5.

\* لكن ما يتبادر إلى ذهننا كيف يدعوا هذا الأخير إلى ثورة باسم السلطان العثماني، خاصة وأن العلاقات كانت متوترة بين الأهالي والعثمانيين أواخر العهد العثماني كما سبق وأشرنا، هل يسعى بذلك لكسب مساعدة من السلطان العثماني؟ أو يعني أنه معترف بالسلطة العثمانية وشرعيتها.

الفرنسيين المسيحيين<sup>1</sup>، فزوده السكان بالأموال والأسلحة والذخائر والبغال والأحمره كما صنع له بعض الوجهاء علما للجهاد من الحرير؛ وأعطاه آخر حصاناً ليركبه وينتقل بواسطته كما قام بتنظيم أتباعه عن طريق تعيين الكتاب والشواش والجنود والفرسان والأغوات وجعل لأغوات العسكر مرتباً شهرياً يقدر بـ 10 دورو والخيالة 15 دورو؛ كما جعل لنفسه كاتباً خاصاً يدعى سي الصادق معتمداً على جباية الأموال في الحصول على الموارد المالية التي يحتاجها<sup>2</sup>، فبومعزة إذن إضافة للسلطة الروحية التي اكتسبها بفضل انتمائه للطريقة حاول تدعيمها بسلطة سياسية وذلك بمحاولة تنظيم جهاده وفق التنظيم السياسي للدولة بتشكيله لجيش نظامي وجباية الضرائب، غير أن هذا الأخير لم يلتجأ إلى الاستبداد والقوة من أجل فرض سلطته وسيادته على أتباعه كما فعلت الدولة العثمانية خاصة أواخر عهدها وتفعله الدولة الاستعمارية الفرنسية لسيط نفوذها، بل استغل سلطته الدينية المعتمدة على الكرامات والمحبة والتفاعل أي على القوة الكاريزمية كما أطلق عليها ماكس فيبر، والتي هدفت من خلالها إلى بث الحماس الجهادي في نفوس أتباعه للدفاع على المقومات العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري ضد قوة أجنبية مستعمرة كافتة تهددهم في أهم ثابت لديهم الدين والأرض.

وقد جرت عدة معارك بينه وبين المستعمر الفرنسي منها معركة عين مران 14 أبريل 1845م؛ والتي فقد فيها بومعزة حوالي 60 رجلاً وأسر له حوالي 15 أعدموا في الحال وذلك لإرهاب السكان وإجبارهم لتخلي عن بومعزة، لكنه استمر في الجهاد حيث تجند معه عدد كبير من إخوانه فرسان أولاد عبد الله فرع أولاد بوهني بزعامة القائد محمد بن هني، وقد حاول الضابط الفرنسي بياتريكس (Batrix) رئيس المكتب العربي لمدينة تنس أن يعترض سبيلهم في غابة واد ريجان 20/04/1845 غير أنه لم يتمكن من القضاء عليهم، وأمام خطورة ثورة بومعزة توجه الجنرال بيجو نفسه إلى جبال الظهرة ووصل إليها في 09 ماي وبقي بالمنطقة إلى يوم 12 جوان 1845 شارك بنفسه في عدة معارك، ورغم أن بومعزة في بداية أمره كان قوياً خاض عدداً من المعارك غير فاصلة، غير أنه لم ينجح في حركته بسبب معارضة آغا الونشريس أحمد بن الشاوش وآغا الصبيحيات محمد بن عبد الله ومحاربتهم له مؤيدين من طرف القوات الفرنسية مع هذا فبومعزة لم يستسلم<sup>3</sup>، وبعد أن شن الاستعمار حملات متتالية على قبيلة أولاد نايل

<sup>1</sup> يحي بوعزيز، "المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي"، الأصاله العدد 83، ص. 5.

<sup>2</sup> -Le Général Passet Un Ancien Officier de L'armée du Rhim, Paris, 1988, T. 10, p. 87.

<sup>3</sup> يحي بوعزيز، "المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840-1864"، الأصاله العدد 83، ص-ص. 5-9.

التي كانت تؤويه بين سنتي 1846م-1847م، انضمت إليه عدة قبائل أخرى منها أولاد سلطان وأولاد سلام وأولاد دراج التي كانت تحت لواء سي سعيد النبائي المدعو بودريالة وهو سي محمد صالح بن المبروك وقيل إنه مبعوث بومعزة إلى منطقة الحضنة<sup>1</sup>، حيث أعلن هذا الأخير ثورته سنة 1846م في غرب الحضنة؛ والتي شارك فيها جميع السكان المنطقة والسبب في الاتصال والتنسيق بين سي سعيد وبومعزة أنهما ينتميان إلى الطريقة الطيبية<sup>2</sup>، وقد قتل خلال هذه المعركة حوالي 150 رجل من بينهم بودريالة، فالتحق بومعزة بسكان بني سناسن وبني سنوس في منطقة الحدود المغربية منتقلا بعدها إلى أطراف الصحراء حيث امتد نفوذه إلى أولاد نايل وأولاد جلال<sup>3</sup>، وفي شهر مارس 1847 واجه بومعزة قوات مونغ ماري (Mangue) الذي طبق حرب الإبادة على أولاد نايل في معركة كبيرة بمنطقة تنية الأحد في قلب جبال الونشريس، حيث غرّ به بعض الناس وسلموه لسانت ارنو الضابط الفرنسي حيث قام بإرساله إلى العاصمة في 13 مارس 1847<sup>4</sup> في دراسة النقيب شارل ريشارد (Charles Richard) حول ثورة بومعزة أكد أن هذه الثورة لا يمكن أن تكون سوى نتيجة لتيار متعصب من شعب محكوم عليه بالحرب المقدسة<sup>5</sup>، فما لا يفهمه شارل ريشارد وغيره من الضباط هي حقيقة النفوذ الروحي الثابت في المجتمع الجزائري والمسير سواء من طرف الشيوخ الطروقيين أو المرابطين، وأنهم السلطة الحقيقية المسيرة للمجتمع الجزائري خاصة الريفي؛ وأنّ هذا المجتمع لا يمكن أن يخضع إلى أي متحول إلا في إطار إرادة شيوخه وهذا ما مكن العثمانيون من الاستمرار قرابة ثلاثة قرون.

خاصة وأن التركيبة السيكولوجية لهذا المجتمع ووفق الأحداث والحقائق التاريخية التي مرت عليه

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 135.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر منذ ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، ص. 271.

<sup>3</sup> - يحي بوعزيز، المرجع السابق، الأصالة، العدد 83، ص- ص. 5-9.

\* - ويذكر الأمير محمد أنّ بومعزة سافر بعدها إلى طولون ومن ثم إلى العاصمة باريس ووضع في المعتقل، بعدها أطلق نابليون الثالث سراحه مع الأمير عبد القادر سنة 1852م فسافر إلى الأستانة وتطوع في الجيش العثماني خلال حروب القرم ثم اتجه إلى العراق وأقام ببغداد ثم عاد إلى باطوح وبقي بها حتى عام 1878م وانتقل بعدها إلى دمشق، وجاور الأمير عبد القادر وبعدها توجه إلى شمال إفريقيا وحاول إحياء حركته الثورية غير أنه لم يفلح وعاد إلى باطوح حتى توفي بمرض الكوليرا، الأمير محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، الإسكندرية 1903، ج1، ص. 296، 297.

غير أن بول آزان يذكر أن بومعزة ظهر خلال شهر أبريل 1845 لدى بني مناصر بشرشال، لكن الفرنسيون اعتقلوه وأعدموه أمام الناس. عن يحيى بوعزيز، "المقاومة في جبال الونشريس"، الأصالة، العدد 83، ص. 6.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص. 296.

5- ( Ch. (Richard , Etude Sur L'insurrection du Dahra, 1845-1846, Alger, 1846, p. 83.

بجده دوما؛ يرفض الخضوع عن طريق القوة وأن أساس خضوعه هو الولاء سواء لشيخ القبيلة أو الطريقي المرابط فهذه السلطات المحلية هي المسير الفعلي للريف الجزائري، وقد ظهرت هذه الطرق بشكل ملفت للنظر خاصة بعد 1843م أي عندما ضعفت قوة الأمير إثر حادثة زمالة، وبالتالي ظهرت عدة شخصيات تنتمي لطرق صوفية معروفة وخاصة بعد الاضطهاد الذي سلّطه بوجو (Bugeud) على الجزائريين مما جعلهم يلتفون حول المنقدين الخارقين للعادة<sup>1</sup> ذوي السلطة الروحية الكاريزمية الثابتة. منهم الحاج المعطي\*؛ والذي ادّعى أنه شريف منفي من المغرب الأقصى 1833م وهو من أهل الوادي وهي الفرقة الدينية المعروفة في المغرب حيث جاء للجزائر من أجل الجهاد ضد الكفار، كما ظهر في هذه الفترة الكثير من رجال الساعة المهديين وقد أطاعهم الكثير من الناس ومشوا في ركابهم؛ لكن هؤلاء المدّعين جلبوا الفوضى المتناهية ولم يستطيعوا أن ينظموا دولة أو يخلقوا قيادة ضد السلطة الفرنسية (العقلانية)، بل كانت مجرد ثورات عاصفة واستعراضات فردية سرعان ما تزول.

أمّا عن الطريقة القادرية فهذه الأخيرة حاولت الحفاظ على القيم الإسلامية عن طريق الفقه والعلم والدعوة القوية<sup>2</sup>، كما حاولت الرحمانية في السنوات الأولى من الاحتلال أن تقف صفاً واحداً ضد المستعمر حيث قاموا بدعوة الناس إلى الجهاد ضد الكفار المحتلين<sup>3</sup>، فنجد مثلاً الشيخ المختار ابن عبد الرحمن شيخ الزاوية الرحمانية بأولاد جلال قد تبني قضية الثورة<sup>4</sup>.

وقد اعتمد هؤلاء في بث حماسهم الديني والجهاد، على مؤسسات متنوعة منها المساجد والزوايا حيث كان لهذه الأخيرة دور كبير في حشد الحماس الديني والدعوة لتمسك بالقيم والثواب؛ لذلك كانت محل مراقبة استعمارية مستمرة لما تشكله من خطر على السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية)، وحسب كلود فانتان (Clod Vatin) فالمساجد والزوايا كانت تشكل «أقطاب للمقاومة وخلايا للرفض ومراكز للثورات المسلحة»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 298.

\* - فقد ظهر الحاج المعطي في المدينة وبقي هناك حوالي 4 أشهر وجاءته طاعة الحضرة والبدو، في أول الأمر وسمي نفسه (المولى) لكن أهل البدو والريف نفروا من حوله بسرعة لأنه لم يقدمهم للجهاد، أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 305.

<sup>2</sup> - أنور الجندي، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، ص. 50.

<sup>3</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 104.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 301.

<sup>5</sup> - (C) ( Vatin, **Puissance D'état et Résistance Islamique en Algérie**, Paris 1981, p. 245, 246.

كما كان لهذه الأخيرة دور في تحفيظ القرآن والتعليم الديني وحماية الأخلاق وحراسة العقيدة من المسخ والتشويه<sup>1</sup>، ضد حملات المبشرين التنصيرية وفي الحفاظ على القرآن الكريم وبقاء قيمه ومفاهيمه نظيفة خالصة رغم السياسة الاستعمارية<sup>2</sup>، إضافة لمساعدة الفقراء وإطعام الجائعين وإيواء العجزة واستقبال أبناء السبيل ومنعت الجزائريين من اللجوء إلى المحاكم الفرنسية، حيث كانت هذه الزوايا هي محاكم المسلمين وملجأ المتخاصمين لحل المنازعات وتسوية الخلافات بينهم<sup>3</sup>، كما علمت الأميين وجعلت التعليم مجّانا لكل الناس الصغار والكبار للفقراء والأغنياء وتمت روح المحبة والتعاون بين أبناء الأمة.

إذن فالزوايا في الجزائر تعتبر من أهم المؤسسات التي تمكنت من خلالها الطريقة في مجابهة مؤسسات السلطة الفرنسية (العقلانية)، وذلك بحفاظها على العقيدة والقيم الروحية التي عبثت الشعب الجزائري وتمكن من خلالها التغلب على السياسة الاستعمارية بأهدافها المختلفة، وذلك لتمسكه بقوة العقيدة وصدق الإيمان الثابت الذي لم يطرأ عليه أي تغيير طيلة عهد الاحتلال الفرنسي، لذلك فالزوايا والمساجد والكتاتيب القرآنية والمدارس الحرة في الجزائر قامت بدور عظيم في ترسيخ العقيدة الإسلامية وتقوية الشخصية الوطنية والمحافظه على القرآن الكريم واللغة العربية والعلوم الإسلامية، فوقفت في وجه الكفر والإلحاد والإدماج والفرنسة، وكل العادات والأخلاق الأجنبية المخالفة لحياتنا الاجتماعية وقيمنا الدينية رافضة لكل التحولات التي حملها الاستعمار من ثقافة وحضارة ونظم وسلوك وعادات، فالتعليم الديني إذن جعل الشعب الجزائري شعبا راسخا متمسكا بثوابته لما يملكه من قوة العقيدة التي هي أقوى من كل أساليب فرنسا الاستعمارية السالفة الذكر، فالجانب الروحي هو ينبوع الذي يستمد منه الشعب الجزائري قوته النضالية رافضا لكل متحول تفرضه السلطة الفرنسية ويخالف الإسلام وتقاليد البلاد.

وما يمكننا قوله من خلال هذه الثورات، أنه بفضل السلطة الروحية "الكاريزمية" التي يملكها شيوخها تمكنوا من إبقاء الجماهير الأهلية مهياً باستمرار للثورة الشاملة؛ ضد المحتل وسنحاول من خلال الجدول التالي تبيان أهم رجال الطريقة الذين قاوموا الاستعمار ورفضوا كل المتغيرات التي أراد إحداثها.

<sup>1</sup> - محمد نسيب، زوايا العلم والقرآن بالجزائر، دار الفكر الجزائر، ص. 13.

<sup>2</sup> - محمد نسيب، المرجع نفسه، ص. 15.

<sup>3</sup> - محمد نسيب، المرجع نفسه، ص. 21.

رجال المقاومة	نشاطها <sup>1</sup>
مولاي أو محمد	كان أحد رفقاء بومعزة النشطين، وكان يحرض القبائل ورؤساء الأهالي على الجهاد ما بين 1846-1848 وقد كان على اتصال بالأمير عبد القادر وهو من أتباع الطريقة الرحمانية وقد تم إيقافه بعد ثورة القبائل 1857م.
سي سعد التيباني	لقد استخلص ضباط الشؤون العربية بالمقاطعة أن ثورة 1846م التي ظهرت في غرب الحوضنة والتي اندفعت فيها جماهير هذه الجهة هي نتيجة التنسيق بين التيباني وبومعزة وأن هذه المنطقة تابعة لمولاي الطيب.
سي محمد بن عبد الله الملقب ب"ابن الأحرش"	انطلقت ثورته 1846م حيث حاول الهجوم على المؤسسات الفرنسية المحيطة بمنطقة القبائل، وقد كان ابن الأحرش على اتصال بالمجاهد "بوادلي" بقبيلة بني توفوت بهدف تعميم الثورة في المنطقة.
محمد بوسبع الملقب "سي لحسن"	وقد ظهر بدائرة سكيكدة في شهر ماي 1848 محرضا القبائل على الجهاد.
مولاي الشقفة	ينتمي إلى الطريقة الدرقاوية وهو من عائلة بني ايدير بدائرة جيجل وتذكر الروايات أن أصل مولاي الشقفة هو محمد الطالب من مسجد سيدي ادريس وقد قدم من المغرب الأقصى خلال القرن 16م كما تذكر تقارير المكاتب العربية بجيجل أنه خلال عام 1848م لم يخفي عداته الكبير للاستعمار.

هذا لا يعني أن هناك بعض الطريقين ممن تعاملوا مع السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) خاصة بعد أن أدرك هؤلاء أهمية رجال الطرق الصوفية والمرابطين لخدمة مصلحتهم، منهم الأغا محي الدين بن المبارك مرابط مدينة القليعة والذي استعان به برترين الذي تولى حكم الجزائر في 1831 وهذا الأخير تمثلت سياسته في مهادنة العرب، حيث نصحه حضر المدينة بتعيين الحاج محي الدين بن الصغير بن سيدي علي مبارك أغا على العرب في منطقة سهل متيجة ضائنا أن ذلك يكفي للقضاء على الثورة والمقاومة، وقد كان للحاج محي الدين دور كبير في تهدئة الأوضاع لأن هذا الأخير؛ من أسرة مرابطية عريقة ذات نفوذ وقد قبل هذا المنصب شرط أن تدفع له فرنسا مبلغ 80000 فرنك سنويا وتعهد هو لها ببقاء العرب حيث هم وأن يبقى الفرنسيون في أماكنهم، وحسب سعد الله فهذا الشرط قام بتجميد الأوضاع وأصبح الفرنسيون بمقتضاه محاصرين بمدينة الجزائر<sup>2</sup>، وبهذه المعاهدة نجد أن محي الدين هو صاحب السلطة الفعلية في المنطقة حتى أنه قام بعزل وتعيين بعض رؤساء القبائل كتعيينه للحاج محمد

<sup>1</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م، ص-ص. 62-68.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 203.



المخفي على قبائل الحشنة خلفا لابن العمري الذي قتل أثناء الثورة، كما أبقى أحمد بن أوشريف على موسى ومسعود بن عبد الواد على قبيلة السبت وكلا الرجلين كانا قد شارك في الثورة ضد فرنسا، فتصرفات الأغا محي الدين اذن جردت الفرنسيين من أي صلة مع الأهالي فهو بذلك لم يسخر سلطته الكاريزمية لصالح السلطة الفرنسية (العقلانية) وإنما سخرها للدفاع عن إقليمه وأهله ضد قوة فرنسا وذلك لإدراكه أنّ المستعمر الفرنسي لن يترك الجزائريين في معزل عن مؤسساته وسياسته، مما جعل فرنسا تتهمه بأنه يعمل لحسابه الخاص وأنه على اتصال بالقبائل لتشجيعها على الثورة ضد المستعمر الفرنسي<sup>1</sup>، وبالتالي فالمؤسسات الفرنسية وقوانينها لم تتمكن من النفوذ داخل المجتمع بداية الاحتلال وبقيت القبائل على ما هي عليه تسير وفق قوانينها العرفية تحت سلطة شيوخها الذي وجد المستعمر الفرنسي نفسه مضطرا للتعامل معها.

وقد أدركت السلطة الفرنسية (العقلانية) بمرور الوقت وتعاملها مع المجتمع الجزائري؛ مدى أهمية رجال الطرق الصوفية والمرابطين لخدمة مصلحتها حيث نجد المارشال بيجو (Bugeaud) مثلا أعطى اهتمام خاص لهؤلاء إذ جاء في منشور مؤرخ في 17 ديسمبر 1844 ما يلي: «... أنه يمكن في بعض الأحيان تعيين رجال الطرق الصوفية في مناصب السلطة ويجب معاملتهم باحترام كما تجعل منهم أصدقاء متعاونين..»<sup>2</sup>.

ونلمح ذلك من خلال دور التيجانية في انحصار نفوذ الأمير عبد القادر الجزائري في الصحراء<sup>3</sup>، فقد ساعدت هذه الطريقة الاستعمار الفرنسي في احتلال عدة مناطق من الجزائر فمقدم الطريقة في تلمسان ساعد في استسلام عدة مناطق سلميا كاحتلال بسكرة دون مقاومة<sup>4</sup> إضافة لاحتلال الأغواط وعين ماضي<sup>5</sup>، وكان لطريقة التيجانية الدور الكبير في إحباط عزائم الناس الراغبين في الجهاد ومن أشهر أقوالهم «ابقوا حيث أنتم لقد أراد الله بالجزائر ذلك»<sup>6</sup>، والسؤال الذي يفرض نفسه لماذا حدث هذا التحول في قبول رجال الطريقة التيجانية الخضوع للسلطة الفرنسية (العقلانية) الكافرة، وقد يمكننا اعتبار هذا من أهم المستجدات التي حدثت داخل السلطة الكاريزمية لشيوخ الطريقة التيجانية خاصة وأنّ

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 90، 91.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 90، 91.

<sup>3</sup> - أنور الجندي، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، ص. 52.

<sup>4</sup> - Dupont et Coppola ni, **Les Confrérie Religieuse D'Algérie**, p. 283.

<sup>5</sup> - Dupont et Coppola ni, **Ibid**, p. 283.

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 288، 289.

الجهاد يعتبر من الثوابت التي تمسك بها الجزائريون ضد الدول الكافرة.

وكما أشرنا سابقا فقد تمكنت السلطة الفرنسية من النفوذ على عدة مناطق صحراوية منها الأغواط، وبسكرة، وذلك لتعاون الجنرال ماري مع ابن سالم التيجاني حيث قام هذا الأخير بإرسال أعيان عين ماضي وحصان ورسالة خضوع، كما حاول الجنرال اختبار صدق التيجاني والتجسس على المدينة فأرسل بعثة بقيادة "سانت أرنو" إلى عين ماضي؛ وذلك لفرض ضريبة على أهالي عين ماضي قدرها 3720 فرنك، مظهرا نفسه بأنه الصديق الذي يمكن لفرنسا أن تعتمد عليه وقد كان زواجه من ماري 1844 ودخوله إلى الأغواط؛ قد جعله ينصب رسميا كخليفة للفرنسيين تمتد سلطته من أولاد السائح قرب تقرت شرقا إلى أولاد سيدي الشيخ غربا مرورا بوادي ميزاب والشعابنة.

و يتبين لنا من خلال هذا أن فرنسا باستعانتها بسلطة هؤلاء الشيوخ، فهي لم تتمكن من زحزحة السلطة الكاريزمية مثلما فعلت بالسلطة العثمانية (العقلانية)، كما نوافق أبو القاسم سعد الله فيما ذهب إليه بأن تعاون الاستعمار الفرنسي مع هذه الزعامات ما هو إلا مجرد تعاون مؤقت؛ لأن العدو سوف ينقلب ضد ابن سالم وغيره فهو لا يثق في هذه الزعامات الأهلية ولا يرضى إلا بنزع سلطانهم لقهر الجزائريين<sup>1</sup>.

وقد وصف المستعمر دور هؤلاء بأنه يقتصر على ما يلي «.. أنهم يحرصون القبائل على القتال مؤكداين لها أن موعد رحيل الفرنسيين من البلاد قد حان..»<sup>2</sup>.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا القول إن تحليل الأستاذة جميلة معاشي هو الأقرب إلى الواقع في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر، فالإسلام هو الروح المحركة وأساس التفاهم بين كل الفئات<sup>3</sup>، ورغم أن أكثر ما يميز هذه الفترة هو تولد ميكانيزمات الانحطاط والتخلف الاجتماعي والثقافي مقابل حركة الإصلاح التي كانت تعيشها أوروبا والنمط الثقافي يتمثل في سيطرة كلاسيكية دون تطور<sup>4</sup>، مع هذا وحسب تقارير المكاتب العربية فمن الأسباب التي حركت الثورات الشعبية في بداية الاحتلال هو

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص. 285.

<sup>2</sup> - de neveu, les Khouans, Ordre Religieux Chez Les Musulmans de L'Algérie 3 édition, Alger 1931, p. 38.

<sup>3</sup> - Dupont et Coppolani, Les Confrérie Religieuse d'Algérie, p. 237.

<sup>4</sup> - أحمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري، دراسة علمية في الأنثروبولوجيا النفسية الجزائر، دار الأمة، الطباعة والنشر ص.

التعصب الديني فيكفي أن يطلق لقب شريف حتى يمكنه التأثير في القبائل<sup>1</sup>، فالعامل الديني يعتبر رئيسا في كبح الروح القبلية والميول العشائرية وتوحيد جهود الأمة في الصراع ضد المستعمر<sup>2</sup>، فالإسلام هو الإطار الذي تندمج فيه كل الحياة الدينية الثقافية الاجتماعية وحتى المهنية<sup>3</sup> تحت سلطة شيخ يمتلك النفوذ الفعلي على القبائل ضمن السلطة الكاريزمية كما أشرنا سابقا، ورغم أنّ هؤلاء الطريقين لم يؤسسوا مؤسسات ضد مؤسسات وقوانين فرنسا إلا أنهم تمكنوا من تشكيل حاجز ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته بسبب سلطتهم الروحية (الكاريزمية) رغم الإمكانيات والتعاليم البسيطة التي كانوا يقدمونها.

وانطلاقا من هذا الواقع الذي يتنافى تماما مع ثقافة المجتمع الأوروبي، فالعامل الديني كان له دور كبير في تعقيد العلاقات بين الجزائر والجزيرة كما أن شارل ريشارد (Charles Richard) قال أنه من بين أسباب الثورات هي نزعة الجزائريين المتقدمة للجهاد والحرب الدينية بسبب تأثير الدين والطرق الدينية خاصة القادرية والطيبية<sup>4</sup>، ورغم جهود فرنسا في القضاء على معظم المؤسسات الدينية واستغلال سلطة شيوخها لخدمة مصالحها، وتغييرهم عن النهج الحقيقي إلا أنها لم تتمكن من القضاء على ما هو ثابت في روح المجتمع الجزائري والذي كان رافض لكل متحول يمس خاصة الناحية العقدية الدينية التي هي الأساس في تماسك واستمرارية هذا المجتمع.

### ثالثا - موقف الأعيان وشيوخ القبائل من السلطة الفرنسية

كما سبق وأشرنا فالقيادات السياسية بين الجزائريين تكاد تكون منعدمة خلال العهد العثماني، وإذا كان هناك نوع من القيادات فقد انحصر بين قيادات الطريقين والمرابطين في المجال الديني، إضافة إلى بعض العائلات الغنية أو كبار التجار وملاك الأراضي في المجال الاقتصادي، ونحاول توضيح مواقف هذه الفئة التي شكلت سكان المدن من الوجود الاستعماري الفرنسي ومدى تقبلها لنفوذها على الأراضي الجزائرية وتطبيقها للقرارات والقوانين الاستعمارية؟ وهل سكان المدن كان موقفهم مثل سكان الريف؟ خاصة وأنهم كانوا قريبين ولو نسبيا من المؤسسات العثمانية؛ فهل سيكون خضوعهم تلقائيا بمجرد

<sup>1</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، 1844-1871، ص. 71.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ص. 65.

<sup>3</sup> - (p) Bourdieu, *Sociologie de L'Algérie*, P. U. F, Paris, 1963, p. 96.

<sup>4</sup> - (Ch. ) Richard, *Etude Sur L'insurrection de Dahra 1845-1846*, Alger 1846, p. 71.

سقوط الدولة العثمانية وحكومتها؟ مثلما اعتقد دي بورمون بإعلانه أنّ أقصى أجل لاحتلال الجزائر هو خمسة عشر يوماً أم أنّ مواقف هؤلاء ستكون متباينة حسب قناعتهم؟ مثل ما كانت مواقف العلماء.

### 1/ موقف سكان المدن

إن أعيان المدن لم يكن لديهم نفس النظرة للعدو، خاصة وأنهم لم يكونوا على درجة واحدة من التفاهم والطموح والمصالح حيث كان فيهم البعيد النظر رغم ضعف الإمكانيات، وفيهم الضعيف الذي يمكن استمالاته بمجرد وعد كاذب وحسب سعد الله أبو القاسم: «فان هؤلاء الأعيان قد أظهروا أنّ اللقمة أكبر بكثير من أفواههم، وأن اللعبة السياسية كانت أعقد بكثير مما ملكت أيديهم ومن ذكائهم ومع هذا فقد كان لهم نفوذ سياسي ولو كان محدوداً...»<sup>1</sup>.

فالزعامات في المدن الجزائرية كانت غير ثابتة والتنظيمات كانت شبه معدومة وليس هناك برنامج محدد بل حتى الأهداف غامضة وأحياناً قصيرة المدى منطلقة من رؤية آنية<sup>2</sup>، لذلك من الطبيعي أن يسلك أعيان المدن خاصة هذا المسلك الذي صدر عن ثقافة كل فرد منهم وجهة نظره ومنطق الدفاع والحماية لمصالحه<sup>3</sup>، وقد علق على موقف هذه الطبقة الأرستقراطية مصطفى الأشرف في كتابه حين أورد شهادة أحد ضباط الجيش الفرنسي في تلك الفترة وهو فيليب دي كوس بيساك ( Philippe De Cosse Bissac ) حيث يقول «لقد كان عملاء الأتراك سابقاً قد استجابوا للعروض التي قدمها لهم الجنرال بواتي قائد الجيش بوهران وهو أول من أدرك التوافق بين مصالحهم ومصالحنا»<sup>4</sup>.

غير أنّ هذا لا يعني أنّ كل العائلات والأسر في المدن الجزائرية تعاونت مع الاستعمار الفرنسي، فبعد أن أدرك الجزائريون من شرق البلاد إلى غربها أنّ هذه الحملة لم تكن مثل بقية الحملات السابقة التي تغزوا السواحل وتعود أدراجها، وظهرت لدى السكان مواقف متباينة في المدن الجزائرية حيث منها من تزعم المقاومة السياسية وآخرين فضلوا الهجرة، فقد هاجرت الكثير من العائلات الجزائرية ويظهر ذلك من الشهادات التاريخية التي تحدثت عن العديد من العائلات الجزائرية التي كانت ثرية فأصبحت في عهد بيجو وغيره ضحية الفقر، ويمكننا اعتبار هذا من أهم التحولات التي حدثت للعائلات الجزائرية

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 109.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 122.

<sup>3</sup> - الطاهر عمري، دور بني المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار (1830-1900)، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،

جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1998، ص. 90

<sup>4</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 56.

التي كانت تمتلك ثروة مالية أكسبتها نفوذ اقتصادي في ظل الحكم العثماني مثل عائلة ابن الحفاف ومصطفى باشا وعلي بن عيسى؛ وحمودة الفكون إضافة لبعض العائلات ببجاية<sup>1</sup> غير أنها فقدت مكانتها ونفوذها في ظل السلطة الفرنسية.

وقد اختلفت دوافع الهجرة فمنها الاقتصادية كما سبق وأشرنا، إضافة للدوافع الثقافية حيث هاجرت بعض العائلات إلى المغرب الأقصى والإسكندرية بمصر ودمشق بسوريا؛ وأزمير باسطنبول بحثا عن مجال ثقافي يوافق ثوابتهم وقناعتهم الإسلامية، ظف إلى ذلك تلبيتهم لدعوة العلماء الذين فضلوا الهجرة على أن يبقوا تحت سلطة الكافر، خاصة الطاعنين في السن الذين توجهوا إلى الحكومة الفرنسية مطالبين بالترخيص لهم بالهجرة نحو تونس وذلك حتى تكون وفاتهم خلال آخر أيامهم في ظل حكومة مسلمة<sup>2</sup>، ويمكننا القول إن الهجرة اقتضت خاصة على سكان المدن الذين تعودوا على الاستقرار حيث يقول بويه (Boyer) بهذا الصدد «لقد كان هناك عامل نفسي أدى إلى التوجه نحو الهجرة وهو شعور سكان الحضر القدامى بالمرارة الناتجة عن معايشة سكان جدد يجهلون عاداتهم وتقاليدهم ولم يكونوا ذي طابع حضري»<sup>3</sup>.

كما يؤكد هذا الأخير أن العاصمة قد خسرت بسبب الهجرة ثلثي سكانها المسلمين وهؤلاء المهاجرين قاموا بتأجير وبيع أملاكهم، مما أدى إلى تحولات كبيرة غيرت قاعدة الأملاك الحضرية بالجزائر<sup>4</sup>، كما يمكننا القول أنه بسبب هذه الهجرة حدث فراغ في التركيبة البنيوية لسكان المدن الجزائرية من فئة الحضر التي تعتبر التشكيلة الأساسية للمجتمع الحضري للجزائر؛ بعد تهجير فرنسا للأقلية التركية الحاكمة، ونفس الشيء بعد احتلال وهران سنة 1833م فقد خرج سكانها وتفرقوا في مختلف الاتجاهات<sup>5</sup>، كما غادر سكان عنابة وبجاية في نفس العام مدتهم وكذلك حدث لسكان مدينة قسنطينة سنة 1836<sup>6</sup>، كذلك سكان المدينة وسكان معسكر بعد نقض معاهدة تافنة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 251.

<sup>2</sup> - ( M. J ) Ragerles , **Musulmans algériens en France et Dans Les Pays Islamiques** , Paris 1950. P. 32.

<sup>3</sup> - ( p ) Boyer, "L'évolution Démographique des Population Musulmans du Departent D'Alger de 1830- 1860, IN. **R. A 1954**, p. 130.

<sup>4</sup> - (p) Boyer, **Ibid**, p. 330 , 331.

<sup>5</sup> -مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 167.

<sup>6</sup> -مصطفى الأشرف، المرجع نفسه، ص. 167.

<sup>7</sup> -مصطفى الأشرف، المرجع نفسه، ص- ص. 166 - 170.

و منه كانت نتائج هذه الهجرة سواء كانت فردية أو جماعية هي إفراغ المدن الجزائرية من سكانها الأصليين، وإحلال عدد كبير من المعمرين محلهم، وهذا يعتبر من أهم التحولات التي حدثت في التركيبة البنيوية لسكان المدن في الجزائر بعد احتلالها، والأخطر من ذلك هو فقدان هذه المدن للعناصر القيادية<sup>1</sup>، وقد توجهت جموع المهاجرين في أول الأمر إلى البلاد العربية الإسلامية نظرا للترابط الروحي والانتماء القومي<sup>2</sup>، وقد تكون هجرة هؤلاء لعدم ارتباطهم بالأرض التي تعتبر المثلث الرئيسي للمجتمع القبلي كما -بيناً في الباب الأول- وكذلك عدم ارتباطهم بالعصبة التي هي أساس تماسك المجتمع الريفي كما بيناه سلفاً، أو لأن مصالحتهم ضاعت مع ضياع المؤسسات العثمانية لذلك فضلوا الانسحاب على المقاومة والاستسلام.

أما البعض الآخر من سكان المدن فقد رفضوا الوجود الاستعماري وحاولوا القيام بنوع من المقاومة السياسية، وهؤلاء كانوا متفتحين نسبياً على الشرق والغرب والعديد منهم تردّد على مدينتي باريس ولندن وهذا جعلهم يطلعون على بعض التطورات الهامة التي شهدتها أوروبا، إضافة للعلاقة الوطيدة التي كانت تجمع بين أهالي الجزائر وسكان المدن الكبرى في المشرق كالإسكندرية وبيروت ودمشق التي جعلتهم يتأثرون بالحركة الإصلاحية التي قامت في المشرق كمحمد علي في مصر والأمير بشير الشهابي في لبنان، فكل منهما حاول تخليص بلاده من سيطرة العثمانيين وطبعا كل هذه الأحداث كان من نتائجها توسيع الأفق السياسي للنخبة الجزائرية في المدن الكبرى؛ وكذا على بعض سكان الأرياف القريبة من المدن الساحلية منهم سيدي أحمد بن طاهر قاضي أرزيو في ولاية وهران والسيد سي حمدان بن عثمان خوجة وجودة بن دارن؛ والذي أصبح فيما بعد ممثل الأمير في المفاوضات مع العدو<sup>3</sup>، وقد اتهمهم المؤرخون الفرنسيون بأنهم يعملون من أجل عودة الحكم الإسلامي إلى الجزائر خاصة في السنوات الأولى للاحتلال وذلك لاتصالهم بالباشا حسين المخلوع في المنفى أو الحاج أحمد باي حتى أنهم اعتقدوا أن فرنسا نفسها قد تعبت من تكاليف الاحتلال وأنه سوف تتخلى عن الجزائر لصالحهم<sup>4</sup>.

لكن بعد اكتشاف الحضر لحقيقة وجود السلطة الاستعمارية الفرنسية ومصادرتها لأراضيهم وأموالهم ونقضها لعهد الأمان وتذبيح قادتها لقبائل كاملة، التحنوا إلى عدة طرق للتعبير عن عدم

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، ص. 250، 251.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص. 40.

<sup>3</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 47، 48.

<sup>4</sup> - (P) de Reynaud, *Annales Algériennes*, T1, p. 172.

رضاهم؛ خاصة أنهم لم يكونوا مرابطين ولا شيوخ قبائل بل مجرد طبقة تجار أصبحت خلال الاحتلال مجردة من مالها، وقد ساءت وضعيتهم إما بسبب هجرتهم أو استيلاء اليهود على مصالحهم بتسليط من الفرنسيين كذلك يمكننا اعتبار هذا من أهم التحولات التي كانت لصالح فئة اليهود بسبب زيادة نفوذها وأموالها في ظل الحكم الفرنسي عكس ما كانت عليه وضعيتها خلال الحكم العثماني، وقد حاولت فئة الحضر التعبير عن رفضهم للوجود الفرنسي عن طريق الشكوى والتذمر وكتابة العرائض والرسائل؛ ومخاطبة الرأي العام باسم الإنسانية وكشف مساوئ الحكم الفرنسي في الجزائر والاتصال بمختلف الجهات لمساعدتهم، وحسب أبو القاسم سعد الله فان ضعف الإرادة بين أفرادها أدى إلى ضعف دورها الذي كان يمكن أن يكون إيجابيا<sup>1</sup>.

ومع هذا حاولوا، القيام بنوع من المقاومة السياسية ضد السلطة الفرنسية حيث أصدر بعض أعيان الجزائر بين 1830-1831 مجموعة من العرائض إلى المسؤولين الفرنسيين في الجزائر، يطلبون منهم رفع الضيم ويحتجون على بعض التصرفات التعسفية؛ من ذلك العريضة التي أرسلوها إلى الجنرال بيرترين (Berthezen) سنة 1831م يطالبونه فيها باحترام الاتفاق المبرم بين حسين باشا ودي بورمون ورد الأوقاف إلى المسلمين كما احتجوا على استيلاء الفرنسيين على أملاك المسلمين دون أملاك اليهود وبقاء المنازل محتلة دون دفع الكراء للمستحقين، إضافة لمطالبتهم بتهجير بقايا الأتراك<sup>2</sup>، كما أثار أعيان قسنطينة قضية حقوق الانسان مع البرلمان الانكليزي سنة 1833م وذلك حتى قبل الاحتلال الفرنسي لقسنطينة وذكروا في عريضتهم المخالفات والاعتداءات الفرنسية وهذا يدل على الوعي المتقدم للسكان، غير أن سياسة القمع التي طبقتها فرنسا أجبرت الكثير منهم على السكوت والهجرة فالمحتجون الاولون انتهى بهم الامر إلى السجن والمنفى أمثال خوجة وبوضرية والعنابي وكذلك مصطفى الكبابي الذي نفاه بوجو (Bugaud) لأنه احتج على تعليم اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية<sup>3</sup>، مع ذلك استمرت عملية كتابة العرائض هذه والاحتجاجات ضد سوء المعاملة إلى 1836م وتمثل برنامجهم فيما يلي:

- 1- احترام الدين الإسلامي ومؤسساته وأوقافه وإنشاء لجنة من المسلمين لإدارة شؤونه؛
- 2- إعادة الأملاك الخاصة التي استولى عليها الجيش الأجنبي ودفع الكراء وتعويض أصحابها؛
- 3- تسيير شؤون المدينة من قبل الحضر وتقديمهم على غيرهم باعتبارهم القوة الأصلية والغنية؛

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 67.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 112.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج، 1، ص. 474.

4- تخفيض نشاط اليهود في الجزائر وطرد الأتراك الباقين منها؛

5- فتح مجالات العمل والتعلم والصحافة أمام الجزائريين وفتح مدارس بالعربية وإنشاء جريدة<sup>1</sup>.

ونرى من خلال هذه المطالب أنّ هذا البرنامج غير متطور وغير طموح، فهو يقبل بالسلطة الفرنسية كحقيقة ولكن يريد الاستفادة منه لصالح فئة معينة، وقد يعود هذا لعدم وجود سلطة فعلية ذات قيم وأفكار تتحرك في ظلها هذه الفئة ومعظم محاولتهم كانت فردية؛ حتى أنّها في الأخير ظهرت كأنها تريد حماية مصالحهم الخاصة على حساب بقية السكان، ولأن السلطة الوحيدة التي يملكونها هي "المال" فهو مصدر قوتهم ومكانتهم وهذا غير كاف لبسط نفوذهم وتسيير بقية الفئات المكونة للمجتمع الجزائري الذي يخضع للسلطة المشيخية والروحية أكثر من أي سلطة أخرى كما أشرنا سلفاً، وبالتالي فسقوط السلطة العثمانية باعتبارها ممثلة للحكم في المدن وجدت بقية الفئات التي كانت تقطن المدن الجزائرية نفسها تعيش في فراغ سياسي دون وجود سلطة حقيقية؛ تخرجها من اضطهاد وظلم المستعمر وقد يكون السبب في ذلك أنّ كل هذه الفئات وكما أشرنا في الباب الثاني كانت تخضع للمؤسسات العثمانية ولم تكن تطمح أبداً للسلطة أو النفوذ عكس ما كان واقع الريف الجزائري.

مع هذا لا يمكننا أن ننفي وجود بعض الشخصيات التي حاولت الحفاظ على حقوق الجزائريين سياسياً منهم حمدان خوجة، فهذا التاجر الثري والبالغ ستين من عمره سنة 1830م قبل التعاون مع السلطات الاستعمارية الفرنسية لا لسبب إلاّ ليتمكن من فضح الأعمال الإجرامية؛ التي ارتكبتها السلطة الفرنسية وخرقت من خلالها اتفاقية السلام، وهذا عن طريق إقناع الاستعمار الفرنسي بالانسحاب من الجزائر وفضح السلوك البربري لجيش إفريقيا لدى الرأي العام الفرنسي، كذلك محاولة إيجاد الدعم الدولي للحفاظ على مبدأ الحكم الذاتي الجزائري في إطار الدولة العثمانية<sup>2</sup>، هذا يدل على مدى الوعي السياسي الذي وصلت إليه هذه النخبة من أعيان الجزائر، كما كتبوا العديد من الرسائل إلى مختلف السلطات الاستعمارية الفرنسية مبيينين فيها عدم تسامحهم بشأن المؤسسات الدينية؛ ومن أهم مراسلاتهم مذكرة وجهها إبراهيم بن مصطفى باشا إلى المارشال سولت (solte) وزير الحربية يوم 3 جوان ضمنها عدم احترام السلطة للأماكن الدينية<sup>3</sup>، كما قام حمدان بتقديم وجهة نظره بوضع نظام

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 107.

<sup>2</sup> - عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، ط1، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1984، ص. 154، 155.

<sup>3</sup> - خديجة بقطاش، "أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي"، الثقافة العدد 62، ص. 81.



حكم متطور في الجزائر يكون في خدمة الطرفين الجزائري والفرنسي فهو من الأوائل الذين تصوروا نظام حكم لدولة عصرية ومن خلال وجهة هذا الأخير تظهر مواقف النخبة؛ حيث حاولوا التزام الحياد وعدم إعلان الثورة ضد الفرنسيين وقد أكد حمدان نفسه أنه بقي على الحياد بقوله «وهو مكان يتطلب تقدم سني ومصالح عائلي الكبيرة العدد»<sup>1</sup>.

وأشاطر حميدة عميراوي بأن ما أبداه حمدان وأمثاله ليس حيادا مطلقا وليس لتقدم سنه ومصالحة عائلته، بل بسبب عدم توفر الإمكانيات للقيام بالجهاد<sup>2</sup>.

أما بعض الشخصيات من سكان الحضر فقد فضلوا العمل تحت لواء سلطة الاستعمار الفرنسي، حتى أنهم عملوا من أجل تثبيت السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر منهم إبراهيم بن مصطفى باشا ابن الداوي مصطفى\*، حيث استفاد الفرنسيون كثيرا من مكانته ومدى معرفته بأمر مدينة الجزائر وعائلاتها وعادات البلاد وهو من أغنياء البلاد، غير أنّ الفرنسيون أخذوا كل أملاكه وغرموه 20 ألف فرنك، وبعدها أدخلوه في خدمتهم باللجنة البلدية في ماي 1835م حيث كان مساعدا لرئيسها الفرنسي بعد عزل بوضربة، وفي رسالة أرسلها إلى القائد الفرنسي لسنة 1834م بشأن حكمهم للجزائر نصحهم بأن لا يتولى السلطة أهل الحضر أي العرب وأن تظل السلطة بيد الفرنسيين؛ لذلك عبر القائد الفرنسي عن ثقته فيه قائلاً أنه وجده من أكثر الرجال الذين يعتمد عليهم في الجزائر<sup>3</sup>، كذلك أحمد بوضربة الذي يعتبر من أبرز العناصر التي أظهرت التعامل مع فرنسا بداية الاحتلال فهو الذي فاوض الداوي دبورمون حيث فرض وجهة نظره على الداوي ونال وعودا من دي بورمون لصالح الحضر، ويعتبر من الأوائل الذين طالبوا بفتح مؤسسات تعليمية فرنسية بالعاصمة بل وإرسال الأسر الكبيرة للتعليم في فرنسا، وقد جاء في اللائحة التي تقدم بها أحمد بوضربة للحكومة الفرنسية في شهر أبريل 1831 ما يلي: «إن سكان مدينة الجزائر يتمنون لو أمكنهم أن يرسلوا كل سنة عشرة أطفال من الأسر الثرية التابعة للعاصمة وأحوازها لمزاولة دراساتهم في ثانويات فرنسا، وعشرة أطفال آخرين من أسر الحرفيين للدراسة في مدارس الفنون وأخرى»<sup>4</sup>، قد يدل هذا على إدراك هذه الفئة لحاجتها لتغيير عن طريق احتكاكها بالحضارة الغربية، وكانت مكافأته بتنصيبه على رأس اللجنة البلدية التي أنشأت لإدارة شؤون

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 221.

<sup>2</sup> - حميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2005، ص. 108.

\* - مصطفى داي الجزائر الذي تولى حكم الجزائر ومات مقتولا 1805م.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 116.

<sup>4</sup> - محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد صغير بناني، دار النشر، دحلب، الجزائر، ص. 207.

العاصمة كما عين معه بعض الحضرة واليهود، وقد قام هذا الأخير بتعيين أقرابه من الحضرة في مختلف الوظائف منهم عمه مصطفى بوضربة وكيلا لأوقاف مكة والمدينة واقترح تعيين صديقه حمدان بوركايب في وظيفة آغا العرب، وقد عمل على محاولة طرد بقايا الأتراك كما أشاع عنهم العداء للفرنسيين فكثرت حوله الشكاوي مما تسبب في عزله من طرف كلوزيل (Clauzel)، ونفاها بعدها دو رو فيقو سنة 1832 فعاش بمرسيليا غير أنّ هذا لم يوقف من نشاطه السياسي فنجدته أمام اللجنة الإفريقية سنة 1833-1834م وأعيد تعيينه من جديد في بلدية الجزائريين سنة 1836م<sup>1</sup>، ورغم أنه خلال السنوات الأولى للاحتلال لعب دورا بارزا وكان له مكانة وتأثير عند بورمون (Debormon) وخلفاءه كلوزيل (Clauzel) وبرتزبن (Berthzen) غير أن الفرنسيين وصفوه بعدة أوصاف متناقضة من ناحية يثقون فيه وفي إخلاصه؛ ولكنهم من ناحية أخرى يتهمونونه بأنه كان على رأس "لجنة المغاربة" التي كانت تعمل لصالح استعادة الحكم الإسلامي في الجزائر والتي كانت على اتصال مستمر مع الباشا المخلوع، لذلك وصفوه بأنه كان لطيف المعشر وداهية ولكنه دون مبادئ أخلاقية وكان كثير المشاكل حيث اتهمه الفرنسيون بإثارة القلق والتأمر<sup>2</sup>، رغم هذا فقد وجدت عدة مراسلات تبين مدى تخوف السلطات الاستعمارية من موقف الحضرة معتبرة إياهم جواسيس؛ ففي مراسلة من الحاكم العام إلى وزير الحربية تحت رقم 204 من الجزائر العاصمة ليوم 12 مارس 1836م، عبّر فيها الحاكم العام عن قناعته بأمر حضر المدينة إضافة إلى مراسلة ثانية من الحاكم العام إلى وزير الحربية تحت رقم 87 من الجزائر العاصمة يوم 15 أكتوبر 1836م؛ جاء فيها أنّ سكان الأطلس على وشك التعاون مع أحمد باي ومستعدين للانضمام إليه<sup>3</sup>.

ويشير أبو القاسم سعد الله أن الصراع بين أهل الحضرة وعلى رأسهم بوضربة وبين السلطة الفرنسية قد ساعد على إذكائه عدة عوامل منها تبدل ضباط الجيش الفرنسي في مدة وجيزة (ثمانية في ظرف سبع سنوات)، واختلاف أمزجة ومعاملة كل واحد منهم وجهل الجزائريين بحقيقة الفرنسيين، إضافة إلى انعدام قوة إسلامية قد تساعد على تحديد المواقف وبلورة الاتجاهات<sup>4</sup>.

مع هذا وجد البعض من سكان الحضرة من فضّل المواجهة المسلحة، مثل موقف سكان المدينة

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 111.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 76، 77.

<sup>3</sup> - (G) Esquer, *Correspondance du Maréchal Clauzel*, p- p. 230-533.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 113.

خلال السبع السنوات الأولى من الاحتلال<sup>1</sup> وموقف سكان شرشال حيث اجتمع أعيان البلدة واتفقوا على تعيين الشيخ محمد بن عيسى البركاني\*؛ قائدا عليهم وكان هذا الأخير رجل حرب ولكنه منقطع للعبادة وقد قبل هذه المسؤولية وتلقب بلقب القائد\*\* وكان عليه مواجهة خطر السلطة الفرنسية وعملائهم، خصوصا الحاج محي الدين مرابط القليعة الذي تولى وظيفة آغا العرب للفرنسيين وقد تنحى عنها والتحق بالأمير في مليانة، وكان البركاني صديقا للحاج محي الدين وعائلته ابن مبارك عموما تربطهما علاقات الدين والمصاهرة وبعدها علاقة الجهاد وقد التحق بالأمير بعد ثلاث سنوات عن طريق صديقه الحاج محي الدين وترك مكانه للشيخ سعيد بن عودة الذي قبله أهل شرشال قائدا عليهم، كما اتصل البركاني كذلك بزعماء متيجة وقام بتحريضهم على جمع الشمل لزيادة عدد المجاهدين من أجل محاربة العدو، إضافة إلى اتصاله بالحاج موسى الدرقاوي طالبا منه إثارة عرب الصحراء سنة 1833م- 1834م<sup>2</sup> غير أن البركاني وبعد انضمامه إلى الأمير حارب إلى جانبه في عدة معارك؛ وتولى خلافة المدينة سنة 1837م حتى استشهد في معركة الزمالة سنة 1843م إلى جانب خليفة الأمير محمد بن علال<sup>3</sup>.

من خلال هذه المواقف نلمس ارتباك فئة الحضر رغم مكانة ونفوذ عائلتها في موقفها من السلطة الفرنسية، قد يكون ذلك لقربها من الحكم خلال العهد العثماني (السلطاني) وبزواله وجدت نفسها أمام فراغ سياسي أرادت أن تستفيد منه لصالحها في ظل السلطة الفرنسية (العقلانية).

## 2/موقف سكان الريف

إنّ أساس المجتمع الريفي في الجزائر كما سبق وأشرنا القبيلة هذه الأخيرة التي كانت عبارة عن تنظيم داخلي محكم موجه أصلا لمقاومة أنواع الاعتداءات الخارجية، إضافة للتحويلات الاقتصادية وخصوصا منها العقارية التي شهدتها الوطن القبلي خلال المرحلة الأولى (1830-1848)؛ والتي يمكن اعتبارها من أهم التحويلات الاجتماعية ومن البديهي أن يكون رد الفعل للمجتمع القبلي على الاعتداء الخارجي نابع من البنية القبيلة التي يمثلها العرش والعائلة الموسعة<sup>4</sup>، وهذا الأمر يجعلنا نرجع إلى التفسير

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 139.

\* - الشيخ محمد بن عيسى البركاني: وكان هذا الأخير من عائلة عريقة سكنت شرشال وبني مناصر وبو صلاح ولها صيت في الناحية كلها.

\*\* - قد تلقب بهذا اللقب لما له من دلالة رمزية عند الجزائريين.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج. 1، ص. 133.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 139.

<sup>4</sup> - محمد عايد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص. 260.

الاجتماعي لابن خلدون بأن العصبية لدى القبيلة الواحدة قد ترتبط داخليا عن طريق النسب أو عن طريق الحلف أو الولاء لذلك فالمقاومة تعود إلى غيرة كل واحد من أفراد القبيلة على نسبه وعصبيته<sup>1</sup>، فكيف يمكن لفرنسا أن تفرض سلطتها على بنية اجتماعية مثل هذه؟ وما هو الأسلوب التي تتبعه لإخضاع المجتمع القبلي لإخضاعه هل القوة والردع أو أسلوب الملاينة؟ خاصة وأن هناك عدة روابط تجعل سكان القبيلة متماسكين كالروابط الاقتصادية مثل الأرض وروابط ثقافية تتمثل في التفاهم حول الطرق الصوفية والمرابطين على حد السواء، إضافة لولائهم التام لشيخوهم وبالتالي يمكننا اعتبارها مؤسسة قائمة بذاتها تتكفل بالحماية والدفاع عن المجتمع القبلي.

وقد اعتمدت السلطة الاستعمارية الفرنسية أثناء توسعها في الريف الجزائري على القوة العسكرية والسيطرة على مختلف العقارات والأراضي وبالتالي أصابت المجتمع الريفي في أعز ما يملك<sup>2</sup>، خاصة أن الملكية بالنسبة للأغلبية العظمى من الجزائريين كانت مشاعة أي أراضي العرش- كما بيناه سابقا- وأساس هذه الملكية المتوارثة عدم تقسيم مناطق شاسعة من الأرض واستثمارها؛ من طرف فئة أو عدة فئات من السكان وهذا يعتبر من أهم الثوابت التي حافظ عليها الجزائريون عبر التاريخ، وحسب مصطفى الأشرف فالروح الجماعية التي تربط بين الفلاحين دفعتهم أن يجاروا من أجل الأرض ومن أجل التراب الوطني بأسره لأنها ملك مشترك للجميع<sup>3</sup>، إضافة لذلك فمقاومة أهل الريف انطلقت من مبدأ رفضها للنصراني الكافر أي من منطلق ديني، وذلك لان الأغلبية كانت خاضعة للسلطة الكاريزمية الروحية التي تعتمد على الخطاب الديني لتحقيق المحبة والتفاعل بينها وبين السكان، وكذلك للسلطة المشيخية التي تحوي تحت سلطتها أفراد قبيلتها الذين يخضعون للشيخ خضوع تام؛ حتى أن الفرد إذا ما خرج عن رأي الشيخ فقد خرج عن الجماعة أي القبيلة وبالتالي أصبح بمفرده والفرد في هذه الفترة لا يساوي شيء دون انتمائه لقبيلة معينة، فقيمته تستمد من خلال مكانة أفراد قبيلته- كما بيناه في الباب الأول- لذلك فالمجتمع القبلي يمكننا القول أنه كان أكثر تماسكا وانسجاما، وأن خضوعه لسلطاته المحلية كان طوعيا نابع عن الولاء وليس بسبب القوة مثلما هو الحال في المدن والمناطق الساحلية فالأفراد يخضعون للحكم أو السلطة الحاكمة بسبب القوة (السلطة السياسية) لذلك فبمجرد انهيار هذه القوة سقطت مؤسساتها وتفرق أفرادها لعدم وجود قوة فعلية يخضعون لها، وحتى سلطة العلماء (المذهبية) في

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المقدمة، ص-ص. 223-226.

<sup>2</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايالك الشرق، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 123.

<sup>3</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 87.

المدن لم ترقى للمستوى الذي تشكل قوة يخضع لها السكان ويعيدون من خلالها إنشاء مؤسسات وقوة مناهضة للقوة الفرنسية (السلطة العقلانية).

فقد كان الفلاحون في السهول والجبال والمخاربون في ثيابهم الرثة وسكان المداشر والقرى الذين جوعتهم الحرب؛ وشتت شملهم طواير بيجو يجيبون المارشال بيجو باعتزاز على لسان شيوخهم «مهما أحرقت ومهما أتلقت محاصيلنا، وقطعت عنا القمح والشعير وأعملت يد السلب والنهب في مظموراتنا، فإننا سوف نحاربك عندما تدق ساعة الحرب ولو كنا متعادلين في العدد واحد ضد واحد أو عشرة ضد عشرة أو مائة ضد مائة أو ألف ضد ألف لعرفت يومئذ بأننا لا نولي الأذبار أمام العدو»<sup>1</sup>، كما ذكر شلوصر أنه أثناء رحلتهم إلى قسنطينة كانوا كلّموا مرّوا بقرية وسمع سكانها بمرور أسرى مسيحيين، خرجت النسوة وهنّ نصف عرابا من جميع الأكواخ وهجمنّ عليهم بالمناجل والخناجر وقد أضاف شلوصر أنه من حسن حظهم أن رجالهم لم يكونوا في البيوت وسأل إذا كان النساء، اللواتي يوصفن عادة بأنهن أكثر حنانا من الرجال في هذه الدرجة من القسوة، فكيف سيكون أزواجهن إذن؟<sup>2</sup>.

فقد قام الشعب في الأرياف، والفلاحون ذوي الدخل المتوسط وسكان بعض المدن والقرى بمقاومة الوجود الاستعماري مقاومة رجل واحد ليدافعوا عن كيانهم، رغم فقدان القيادة الموجهة لحركتهم أحيانا ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ابن زعموم حيث كان هذا الأخير من قبيلة فليته، وقد عمل على منع تقدم الجيش الفرنسي نحو البليدة بجمع عرب المنطقة حوله، وكان ذلك مباشرة في الشهر الأول من الاحتلال، حيث كتب لدبورمون طالبا منه عدم التقدم إلا بعد توقيع معاهدة مع العرب تنظم العلاقة مع الفرنسيين، لكن دبورمون (Debaurmon) قرّر الذهاب إلى البليدة في 25 جويلية 1830م على رأس 20000 من المشاة ومئات من الخيالة إضافة للمدفعية، وقد علمت قيادات الريف بخروج بورمون نحو البليدة، فاجتمعوا في مؤتمر واحد في البرج البحري في 23 جويلية 1830<sup>3</sup>، حيث حضر هذا الاجتماع قواد ورؤساء الأوطان والقبائل العديدة في المنطقة وذلك لأنهم يمثلون السلطة المشيخية التقليدية للقبائل وبعد إبداء الآراء تقرر إعلان الحرب على العدو وكان الحاج ابن زعموم من بين الحاضرين<sup>4</sup>، حيث قاد العديد من المعارك ضد السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) تسببت في حد

<sup>1</sup>- Collot, *Les institutions de L'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)*, N. R. S, p. 172.

<sup>2</sup>- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، ص. 24، 25.

<sup>3</sup>- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج. 1، ص. 119.

<sup>4</sup>- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 119.

نفوذ الفرنسيين في كل من المدينة والبليدة عام 1830م.

كما أن كلوزيل (Clauzel) سنة 1830 حاول القيام بنفس الحملة على البليدة والمدينة<sup>1</sup>، وقد واجهتها قوات شعبية بحوالي سبعة آلاف محارب من جميع الأوطان فليسة والخشنة وبني موسى وبني مسرة وبني خليل... الخ، بقيادة الحاج ابن زعموم\* دوما وكانت مقاومته مدفوعة بروح الجهاد باستعماله للخطاب الديني وسلطته الكاريزمية الخارقة، وقد تقوت خاصة بعد انضمام الحاج سيدي سعدي\*\* ودعوته الناس للجهاد وحمل السلاح<sup>2</sup>، وقد كانت هذه المقاومة شديدة<sup>3\*\*\*</sup> وقوية ولولا المدفعية التي استخدمها العدو وأدت إلى استشهاد حوالي 800 مجاهد في حين سقط من قوات العدو حوالي 19 مقاتل منهم ضابطان وجرح خمسة وخمسون<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص. 86، 87.

\* - ورغم استمرار هذا الأخير في قيادته للجهاد إلى سنة 1837م فإن الفرنسيين يدعون أنه كان يطلب منهم الصلح وإبرام معاهدة من دي بورمون، ويبدو أنه رأى نفسه بأنه أقوى قائد في المنطقة الواقعة بين العاصمة والمدينة وقيادة سباو لذلك وجب على فرنسا التفاوض معه، فهذا دامرمون يجبر وزير الحربية بأن ابن زعموم من كتب إليه رسالة يخبره فيها بأنه يرغب في لقاء بينه وبين داميرمون قبل العرض وهو في انتظاره ليرى ما الفائدة التي يمكن الحصول عليها خاصة وأن ابن زعموم وعده بتسليم الحاج السعدي ممثل الأمير. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 33.

\*\* - الحاج سيدي لسعدي هو من أسرة مرابطة من مدينة الجزائر وقيامه بفريضة الحج رفع من مكانته بين قومه وهو طموح ومتدين وشجاع، وقد بالغ أعدائه، حيث قالوا أنه كان يريد أن يخلف حسن باشا في الحكم، وقد ساهم هذا الأخير في إثارة القبائل ضد فرنسا حيث كان يدعو للجهاد وحمل السلاح ويقول سعد الله ابن زعموم صاحب سيف وسيدي سعدي كان صاحب فكر وبفضل دعوته هاجم عرب متيجة المزارعين الأوروبيين الذين بدأوا يستقرون في السهل، سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 88، 89.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص. 120، 121. وكذلك محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 86، 87.

\*\*\* - في فليسة وظل إضافة لمقاومة مصطفى بومرزاق التي كانت تحارب في منطقة بوفاريك، فقد كانت قوات ابن زعموم وسيدي سعدي تحارب على الجانب الأيمن لوادي الحراش، إلى أن هاجمت قوات ابن زعموم في صيف 1831 المراكز الفرنسية حيث أشعلت النيران في حصاد المزرعة النموذجية -حوش حسين باشا- قرب واد الحراش، وقد دار القتال عدّة أيام ممّا هدد العاصمة وجعل القائد بيرتران يخرج إلى المعركة في جيش كبير يتكون من 6 فرق عسكرية وجميع الفرسان الذين لديه وبعض المدفعية، وقد هاجم قوات ابن زعموم وسيدي سعدي في مكان يسمى باسم المرابط سيدي أرزين وبمشاهدة القوات العربية ضخامة الجيش الفرنسي انسحبت إلى الجبال المجاورة<sup>3</sup>، وقد تفرقت قوات ابن زعموم بسبب سوء التنظيم فتألم لذلك وقرر الانسحاب إلى داره معتزلاً لشؤون السياسة لمدة طويلة، ورغم وجود بعض الرسائل الموجهة إلى ابن زعموم من طرف كلوزيل إلا أن نهاية حياته لا تزال غامضة. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 88.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج. 1، ص. 38، 39.

ومن النماذج الحية كذلك على رفض سكان الأرياف للوجود الفرنسي مقاومة ابن علال\* هذا الأخير الذي حاول ييجو (Bugaud) استماتته عام 1842 عارضا عليه أن يستسلم لفرنسا مقابل أن تخصص له السلطة الفرنسية معاشا كبيرا، قدر المبلغ بحوالي 5000000 فرنك وإعادة أملاكه الواسعة إليه شرط أن يستسلم لفرنسا وأن يقيم بمدينة الجزائر أو القليعة مسقط رأس عائلته ذات الجاه والسلطان، غير أن جوابه كان عنيف وقويا وهو كالتالي: «ليكن في علمك أنني أحكم وأقتل وأعفو ضمن منطقة تمتد من جبل دخلة إلى وادي فضة، وماذا أراك تعرض عليّ مقابل هذا الحكم الذي أمارسه لإعلاء كلمة الله، وفي خدمة سيدي السلطان عبد القادر؟ أراك تعرض عليّ أملاكي، تلك الأملاك سوف أستعيدها بالبارود مثلما فقدتها بالبارود تعرض عليّ المال والخيانة»<sup>1</sup>، وهو بهذا يقصد سلطته المشيخية (التقليدية) التي توارثها من نفوذ عائلته وكان متأكدا أنّ نفوذ هذه السلطة أقوى بكثير من السلطة الفرنسية (العقلانية) نفسها، لأنها نابعة من داخل المجتمع كما بينه ماكس فيبر وغيره وأصحابها يخضعون لها عن طريق الولاء وليس بالقوة لذلك نفوذها أقوى من قوة الدولة نفسها عثمانية كانت أو فرنسية.

ومن النماذج كذلك التي تبين موقف القبائل موقف قبيلة فليسة على الوالي العام ييجو (Bugaud) عند مروره بنواحي غليزان عام 1841م حيث قرر توجيه رسالة إلى رفاق عبد القادر في النضال، ليطلب منهم أن يكفوا عن مساندته وقد كان رد القبائل كالتالي حسب الجنرال دوماس (Dumas) «قلت لنا بأن الأمة الفرنسية أمة كبيرة وقوية، فلتعلم إذن أن العدل من شيم الكبار الأقوياء فلماذا تريدون الاستيلاء على بلاد هي ليست لكم؟ وإذا كنتم أغنياء فماذا جاء بكم إلى شعب ليس له ما يعطيه لكم سوى البارود؟ وأنتم بعد هذا تهددوننا بحرق محاصيلنا الزراعية؛ وإعطائها علفا للخيل والدواب، وقد أصبنا بأمثال هذه المصائب عدة مرات فمرت بنا سنوات عرفنا فيها القحط والجراد والجوع، ومع ذلك فقد كان الله دائما معنا لأننا مؤمنون ولأننا عرب وليس العرب ممن يقضي عليهم البؤس والشقاء، لنعلم إذن بأننا لن نخضع لكم أبدا...»<sup>2</sup>، وهم بهذا يؤكدون على رفضهم الخضوع ولو بالقوة لغير سلطة شيوخهم، فالسلطة الفرنسية رغم كل أساليبها لن تتمكن من التغلغل والنفوذ داخل هذه القبائل لأن أفرادها متشبعين بقيم وثوابت اكتسبوها من خلال ولائهم لشيوخهم سواء

\* - وقد توفي هذا الأخير في معركة وقعت سنة 1843م، ولم يكن عمره يتجاوز 29 سنة، وقد قطعوا رأسه وعلقوه على أسوار مدينة مليانة. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 127.

<sup>1</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص-ص. 219-225.

<sup>2</sup> - (E) Dumas, Eugène Les Chevaux du Sahara Les Mœurs du Désert, Chanerot, Paris, 1851, p. 102, 103.

الروحيين أو التقليديين.

كما جاء في كتاب دوماس (Dumas) "القبائل الكبرى" على لسان بيجو (Bugeaud): «لماذا بدأتُم بمحاربتنا؟ هل تنكرون بأنكم خرجتم من جبالكم لمهاجمتنا في السهول، بل حتى وراء أسوار البليدة؟ وحينها قامت الحرب بيننا وبين عبد القادر، ألم تؤيدوا قضيته جهازًا؟ ألم تتوغلوا بغاراتكم في الساحل؟ ألم تشنوا هجمات متتالية ببرج الحراش؟ وكنت على استعداد لغض الطرف عن جميع الأمور التي أنكرتها منكم على شرط أن تنشقوا عن الأمير وخليفته، فهل قمتم بشيء من ذلك؟ ولقد أمددتم ابن سالم بالرجال فقاتلونا تحت لوائه، وبادروني بالهجوم في "وادي السفلى" .. إنكم بانضمامكم إلى صف خليفته الأمير، قد بايعتم عبد القادر»<sup>1</sup>، ومن خلال اعتراف بيجو نلاحظ أنّ هذا الأخير مقتنع أن قوة القبائل لم تأتي من فراغ بل استمدوها عن طريق ولائهم لشييوخهم، لذلك أدرك أنّ السبيل الأول للقضاء على صفوفهم وقوتهم يكمن في إبعادهم عن شييوخهم الذين يخضعون لهم خضوع كلي مما جعلهم أكثر حفاظًا على ثوابتهم.

ومن أكبر النماذج كذلك على صمود القبائل ورفضها للوجود الفرنسي، رد فعلها ضد بوجو هذا الأخير الذي أراد أن يهاجم بلاد القبائل ويعاقبها على تأييدها للأمير وذلك في أبريل 1844، غير أنّ القبائل قاموا بتجنيد حوالي 25 ألف محارب واعترفوا بدفع الضريبة\* للأمير؛ واستقبال جيشه وتعاهدوا فيما بينهم على الصمود في الحرب ورفضوا الاستسلام لشروط بيجو ولو ماتوا عن آخرهم، غير أنّ بيجو وبعد مرور شهر كامل من حملته عاد خائبًا ولم يحقق النصر<sup>2</sup>.

أيضا ظهر الشريف محمد بوعود "أو راكب الحصان" في أكتوبر 1846، وقد ظل هذا الشريف يثير السكان للجهاد ضد الكافر وكان على رأس 1500 رجل من النمامشة، وقد هاجم قرى "ليانة" و"بادس" و"الخنقة"، وكانت كلها خاضعة للقائد سي الطيب فدمر القرية الأولى وكادت تسقط "بادس" و"الخنقة"<sup>3</sup>، وحسب الدكتور سعد الله فقد ظل هذا الشريف يثير السكان للجهاد ضد الكافر هناك حوالي سنتين ونجّهل لحد الساعة هل كانت مقاومته على صلة بالمقاومة التي كان يقودها الأمير، ولا وجود لمعلومات دقيقة عن كيفية انتهاء حركته؛ ورغم أن بعض المصادر تقول أن الشريف قد استسلم إلى

<sup>1</sup>-E ( Dumas, **La Grande Kabylie**,Paris-Alger, p. 305.

\*-ونلاحظ أن الضريبة استمرت كرمز من رموز الولاء حتى بعد سقوط الخلافة العثمانية

<sup>2</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 280.

<sup>3</sup>- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 136.



الفرنسيين بعود في سور الغزلان بمارس 1848م<sup>1</sup>، والأكد أن قوة هذا الأخير استمدتها من سلطته الدينية الروحية من خلال الخطاب الديني .

ومن أشهر النماذج كذلك على موقف سكان الريف من السلطة الفرنسية مقاومة الحاج مصطفى صهر الأمير عبد القادر؛ والحسن بن عزوز وأحمد بلحاج يقاومون القوات الفرنسية في جبال المسيلة والحضنة وبوسعادة وسهول سطيف والبرج ومجانة، وقد انتفضت عدة قبائل لمساعدة الحاج مصطفى في جهاده ضد الفرنسيين منهم سكان أولاد تبتن في جبال بوطالب بزعامة الشيخ ساعد التباني وأولاد سيدي أحمد بريغة القبالة وأولاد بني عبد النور غرب سطيف حيث قاموا جميعا بمهاجمة القوات الفرنسية<sup>2</sup>، كما أن القبائل الجبلية بالأوراس، رفضت الخضوع للقوات الفرنسية واتخذت فيها شكل ملاحم بطولية كوادي عبدي ووادي العرب خاصة بمجار عمار بجبل العشرة في 3 ماي 1845، عند بوحمام في 8 ماي 1845 وعند ولاذ بني وجانة يوم 10 ماي ومن أهم القبائل التي شاركت في هذه الاشتباكات؛ قبائل أحمر خدو وأولاد داوود وابن بو سليمان وأولاد يعقوب وبني وجانة والعمامرة وأولاد عبدي، الوجلة والخنقة واستمروا في مواجهة القوات الفرنسية التي كانت بقيادة الجنرال بيدو (Bedeau)، والقائد ماكماهون (Mac-Mahon) ولوفاسو (Levasse) حتى اضطروا في الأخير إلى إعلان خضوعهم وبالتالي تمكن الفرنسيون من السيطرة على جبل الأوراس<sup>3</sup>، غير أن بعض القبائل اضطرت إلى الرحيل من الجزائر ويمكن اعتبار هذا من أهم المتغيرات التي حدثت كذلك بعد اجتياح لمنطقة الشرق الجزائري خلال ثلاثينيات القرن 19؛ تحولت العديد من فرق أولاد سيدي عبيد إلى إيالة تونس حيث وجد فروع القبيلة بجهة الجريد التونسي وذلك بسبب مصادرة فرنسا لأراضيها، إضافة لقبائل ولاد سيدي الشيخ التي تعرضت بدورها إلى التقسيم اثر معاهدة للامغنية سنة 1845م، والحاق قسم منها بالجزائر والقسم الآخر بالمغرب الأقصى حيث أطلق على القسم الذي ألحق بالجزائر (أولاد سيدي الشيخ الشراقة) وعلى الجزء الذي ألحق بالمغرب الأقصى أولاد سيدي الشيخ الغرابة<sup>4</sup>.

أيضا من ابرز المقاومين شيخ قبيلة دريد الذي كان في هذه المشيخة منذ 1825م وقد قام هذا الأخير بترويع الفرنسيين، عند احتلالهم لعنابة حيث قام بمحاصرتهم داخل المدينة، وكان معسكره في

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص-ص، 280-283.

<sup>2</sup> - يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 1، ص. 150، 151.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص. 55.

<sup>4</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع الازهر الماجري، القبيلة والاستعمار أولاد سيدي عبيد مسار التفكير واليات المقاومة، ص-ص.

سهل سيوس<sup>1</sup> ومن هنا نلمس أنّ التفاف هذه القبائل حول شيوخها يرجع للعصبية التي تلزم عليهم التعاون ضد أي سلطة أجنبية تود إخضاعهم، وذلك لأن هذه الأخيرة وحسب قول ابن خلدون تعتبر وسيلة من وسائل السلطة وذلك لأن التعاون القبلي والحسب والمال والخطاب الديني؛ تعتبر من الثوابت التي يعتمد عليها المجتمع القبلي للدفاع عن سلطته، ضد أي سلطة تود إخضاعه عن طريق القوة لذلك حدث صدام بينها وبين السلطة الفرنسية أي صراع بين الثابت والمتحول.

غير أن هذا لا ينفي الدور السلبي لبعض القبائل حيث استمرت في الحفاظ على صراعاتها الداخلية، من أجل السلطة دون الاهتمام بما حدث للبلاد من استعمار ودمار منها ما حدث في منطقة ورقلة كمشيخة نقوصة؛ التي كان شيوخها في صراع حول مد نفوذهم حيث توارث الحكم في نقوصة الشيخ الغالي (1818-1842) والشيخ الحاج أحمد الثاني (1842-1851) في حين تعاقب على منطقة ورقلة خلال نفس الفترة مولاي الطيب ومولاي دلي ومولاي علي ومولاي سليمان ومولاي مسعود ومولاي عبد القادر، فالحكم في مشيخة نقوصة كان مطلقا يتمتع فيه الشيخ بجميع الصلاحيات؛ في حين في سلطنة ورقلة كان ملكيا مقيد بمجلس الجماعة المكون من 12 عضو ويتولى مقاليد الأمور السلطان كرمز من رموز الوحدة، وهو بهذا الاعتبار يملك ولا يحكم، وهذا قد يكون حسب رأي عبد الحميد زوزو أنّ السلطة في نقوصة مدعمة بقاعدة مجتمعية متجانسة عرقيا ومترابطة سياسيا أما في ورقلة فالرغبة في وضع حد للصراعات العشائرية والنزاعات العائلية من أجل السلطة دفعهم لاستقدام سلطان غريب من سلاطين فاس، لا تربطه أي علاقة بالمحكومين ولذلك ظلت ورقلة محل صراعات متجددة تغذيها القبائل البدوية بمواقفها المتقلبة وبتدخلاتها المستمرة الأمر الذي جعلها تخضع لمشيئة أسرة بني بايبة على الرغم من تفوقها بشريا واقتصاديا وحضاريا أيضا، وكان الصراع في هذه المنطقة على أشده بين سكان المنطقة حيث انقسموا إلى كتلتين، كتلة "الغرابة" الموالية لسلطنة ورقلة وتضم الشعامة والمخادمة وبني ثور وبني سيسين وكتلة "الشرافة" الموالية لبني بايبة وتضم قبائل سعيد عتبة وبني وجين، أما بنو إبراهيم فإن مواقفهم كانت تتماشى مع ظروف مصالحهم<sup>2</sup>.

وقد ذهب مشيخة نقوصة في سياستها الرامية لمد نفودها إلى ورقلة للخضوع للفرنسيين في الشمال مقابل الإشراف على كامل منطقة ورقلة، وذلك في عهد أحمد بن بايبة في ربيع سنة 1849 الذي اتصل بالقيادة الفرنسية بتيارت للحصول على إمدادات؛ ليخضع ورقلة وكل القبائل المعادية له في

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 150.

<sup>2</sup> - (CH) Féraud, *Le Sahara de Constantine*, p. 485.

مقابل تأدية الزمة رمز الخضوع للسلطة الفرنسية وقد لقب في نفس السنة، لقب خليفة على كامل منطقة ورقلة<sup>1</sup>.

وقد أدرجنا هذا النموذج لنبين استمرارية السلطة المشيخية، في ظل وجود السلطة الفرنسية (العقلانية) وقد تكون هذه من أهم الثوابت التي استمرت رغم التحولات الاجتماعية والسياسية، مع هذا نلمس أنّ المتحول لدى بعضها تمثل في تغيير ولاء شيوخها من السلطة السلطانية إلى السلطة الفرنسية.

هذا عن موقف الأهالي إجمالاً والمتمثل في رفضهم للوجود الفرنسي، بدافع الجهاد بزعامة شيوخهم؛ سواء كانوا ممثلين للسلطة (المشيخية) أو (الروحية الكاريزمية) ممثلة في المرابطين والطرقيين، وكذلك مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، فرغم رفضهم ومقاومتهم المستمرة للسلطة الفرنسية الكافرة حسب تعبيرهم، فهم لم يقوموا بتأسيس مؤسسات تناهض المؤسسات الاستعمارية فكل ما فعلوه هو الحفاظ على سلطاتهم سواء الكاريزمية أو المشيخية، إضافة للحفاظ على بعض مناطق نفوذهم وثوابتهم الثقافية المناهضة والرافضة لكل ما أتى به المستعمر من مؤسسات ومعتقدات وقرارات مع ذلك يمكننا القول إن هذا النوع من المقاومة يبين مدى تمسك المجتمع الريفي الجزائري بثوابته رافضاً الاستسلام رغم هزيمة السلطة العثمانية، وهذا يعود كما وضعنا سابقاً أنه يخضع لسلطات ومؤسسات تابعة من داخله يخضع لها عن طريق الولاء التام لذلك فالمؤسسة القبلية لم تنهار بمجرد انهيار السلطة الحاكمة بل استمرت في الحفاظ على الثوابت التي كان يسير وفقها المجتمع الريفي الجزائري.

#### أ- نماذج عن بعض الأهالي المتعاونين مع السلطة الاستعمارية:

سخر بعض شيوخ القبائل سلطتهم التقليدية لصالح توسيع وتثبيت قرارات ومؤسسات الاستعمار الفرنسية، حيث استجابوا لضباط المكاتب العربية في محاولتهم لإعداد موظفين مؤهلين لتجسيد أفكار وأهداف الاستعمار وكما اشرنا في -الباب الثالث- استجابت بعض الشخصيات للتأثيرات والإغراءات الفرنسية طمعاً في المال والنفوذ، حيث أبدى بعضهم الاستعداد للاستفادة من الوضع الجديد بعد طرد الإنكشارية وزوال سلطة الداوي خصوصاً بعد إعلان الفرنسيين لهم أنهم سوف يتكون لهم البلاد بعد القضاء على سلطة العثمانيين بها<sup>2</sup> ويعترفون بسيادته\*، فمثلاً حين قدوم الدوق دوليان (Durlieu) تقدم

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص- ص. 88-94.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة الجزائر، ش ون ت، ط. 2، 1981، ص. 105.

\* - غير أن السيادة عند شيوخ القبائل قد تتمثل فقط في دفع الضريبة مع إمكانية احتفاظهم بسلطتهم التقليدية، المتمثلة في السلطة

إليه أصحاب الوظائف وشيوخ الوطن ويدهم الهدايا من الخيول الأصلية وغيرها وكان رده عليهم «.. إنكم ناصحين في خدمتكم وليكون متحققا عندكم أن كل ما أتى بهدية فإنني قبلتها منه...»<sup>1</sup>.

ونوافق كاتب ياسين فيما خلص إليه بقوله «إن مشروع الأمير لاقى صعوبات جمّة تسبب فيها المحتل بفضل عملائه على كل أنحاء الوطن، حيث وجد منهم مساعدة كبيرة لأنهم كانوا دائماً يطمحون للوصول إلى الحكم، فرأوا في التدخل الأجنبي فرصة لا تعوض..»<sup>2</sup>

وسنحاول تقديم نماذج لبعض الشيوخ المتعاونين مع فرنسا؛ وتسخيرهم لسلطاتهم المحلية لصالح تثبيت النفوذ الفرنسي:

أ/1- قيادة بوعكاز\*: تمتد قيادة بوعكاز على أكبر جزء من المناطق الجبلية التي تشمل منطقة القبائل الصغرى، وتقع بمحاذاة من البحر لتصل إلى حدود دائرتي بجاية وسكيكدة، وكانت قيادته تغطي المساحة الواقعة ما بين قسنطينة إلى غاية سطيف خاصة فرجيوة والباور وكثيراً من القبائل؛ منها بني مساعد ووزارة وبني عزيز وأولاد عامر وبني مجبد وعرب الواد وبني وفوغال وعرب لابور وأولاد سيدي علي بلعز<sup>3</sup>، وقد حضت هذه الأسرة بمكانة كبيرة خاصة في الجانب العسكري فهي من الأسر النبيلة ذات التأثير الكبير على القبائل التابعة لقيادتها، وقد عمل بوعكاز كل ما بوسعه وبكل ما يملك من قوة في الحملتين الاثنتين على مدينة قسنطينة 1836م-1837م ولم يسهل على القوات الفرنسية اجتياز سلطته، لذلك لم تحاول السلطة الاستعمارية الفرنسية القيام بأي تحويل إداري في قيادة هذه الأسرة لعدة سنوات<sup>4</sup>، وتمكنت هذه الأخيرة من الحفاظ على استقلالها عن السلطة الاستعمارية التي سعت لربطها بنظام الحكم الفرنسي، حيث حاولوا تثبيت هذا الشيخ في منصبه كقائد لشيخ فرجيوة وذلك بموجب

---

المشيخية على القبيلة أي يتمتعون بلا مركزية في حكمهم كما سبق وأشرنا في الفصل السابق، لأن الشعب يحمل مثل هذه البنية القبلية أكيد سوف يرفض الخضوع الكلي كما أشرنا في الباب الأول.

<sup>1</sup> - محمد الصالح العنتري، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك قسنطينة، سيساوي أحمد لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث تحت إشراف العيد مسعود، ص. 243.

<sup>2</sup> - كاتب ياسين، الأمير عبد القادر واستقلال الجزائر، ص. 116.

p)Azan, L'Emir Abd El Kader du Fanatisme Musulman au Patriotisme ) Française, p. 16

\* - أحمد بوعكاز: هو شيخ فرجيوة وقائد الباور يستمد أصوله من عائلة ابن عاشور التي ظلت ولمدة عدة قرون تمارس سلطتها بهذه المناطق القبلية وترجع جذورها إلى قبائل صحراوية.

<sup>3</sup> - (CH) Féraud, " Ferdjioua et Zouar, Notes Historique Sur La Province de Constantine", IN RA 1878, p-p. 86-93.

<sup>4</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، ص. 345، 346.

قرار 30 سبتمبر 1838م؛ ومن ثم ظل هو القائد الفعلي لهذه الناحية وظل حكمه شبه مستقل لفرجيوة، رغم أنه لا توجد أي اتفاقية بينه وبين فرنسا تبين ذلك، فنفوذه بفرجيوة كان حاجزاً أمام مؤسسة المكاتب العربية حيث أعاق دورها في المراقبة والتفتيش واستخلاص الضريبة<sup>1</sup>، كما أنه وبعد تعيينه من طرف المارشال فالي امتدت قيادته على كامل الزيبان الظهري والقبلي والشرقي وكذا قبيلة سيدي خالد وأولاد زكري وكل صحاري الحضنة<sup>2</sup>.

وقد اعتبره الفرنسيون رجل مهم ومفيد بالنسبة لهم رغم محافظته على تعاليم الدين الإسلامي، وهذا أكسبه احتراماً كبيراً في أوساط رجال الدين حيث باتوا ينظرون إليه كمدافع قوي عن العقيدة؛ وأن علاقته بفرنسا كانت شبه مستقلة حيث شكلت قيادته-دولة داخل دولة-<sup>3</sup> ورغم اعتراف ضباط المكاتب العربية له بالخدمات التي قدمها لفرنسا حتى تبسط نفوذها فهم لم يخفوا تخوف فرنسا نفسها من التدخل في شؤونه الداخلية باعتباره حليفاً لفرنسا أكثر منه خادماً لها<sup>4</sup>، مع هذا فالسلطات الفرنسية عملت ما بوسعها لإخضاع بوعكاز ففي شهر جوان 1844 حاول النقيب بواسوني (Poissonier) مرسلاً من الدوق دومال (Dumal) أن يلزم بوعكاز بالخضوع للقوانين والقرارات الفرنسية حيث كتب الدوق دومال (Dumal) نفسه إلى بوعكاز قائلاً «لقد علمنا أنكم ترغبون المحييء إلى قسنطينة لزيارتنا إن قدومكم سيلقى أحسن استقبال... . أمان الله عليكم وحفظه... . سنعاملكم معاملة طيبة» غير أن بواسوني فشل في مهمته هذه<sup>5</sup>، ويمكن أن تظهر سيادة هذا الأخير في المنطقة من خلال مواقفه فقد فعل ما بوسعه ليمنع التدخل المباشر للفرنسيين، حيث أخبر النقيب روبر رئيس مكتب سطيف في رسالة بعثه لها في جانفي 1847م عدم إمكانية إقامة حامية فرنسية بالمنطقة لأن هذا سيرعب القبائل<sup>6</sup>.

أ/2- قيادة ابن قانة: يعتبر بوعزيز بن بولخراص بن قانة آخر شيوخ العرب الذين عايشوا السقوط العثماني في الجزائر وفي عهده أعلنت هذه الأسرة ولاءها لفرنسا، حيث يعتقد القبطان سيروكا (Seroka) أن سقوط قسنطينة من أهم الأسباب التي دفعت أسرة بن قانة إلى التفكير الجدي في تغيير

<sup>1</sup> - صالح فركوس، المرجع السابق، ص. 348، 349.

<sup>2</sup> - صالح فركوس، المرجع نفسه، ص. 3.00.

<sup>3</sup> - (CH) Féraud, " Ferdjioua et Zouar, Notes Historique Sur La Province de Constantine", In R A 1878, P. 87.

<sup>4</sup> - (CH) Féraud, Ibid, p-p. 90-92.

<sup>5</sup> - (CH) Féraud, Ibid, p. 243.

<sup>6</sup> - صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص. 352.

ولاءها حفاظا على مكانتها وانتقامًا من أحمد باي<sup>1</sup> ورغم خدمة هذا الأخير تحت سلطة أحمد باي، فلم ترى سلطة الاحتلال مانعًا من أن يكون في خدمة فرنسا، حيث ردّ المارشال كونت فالي (Valée) عليه كالتالي: «.. لقد تلقيت بسرور كبير طلبكم الذي قدمتموه للجنرال قالبوا من أجل خدمته الحكومة الفرنسية، إنني مع علمي بقدركم العالي أسأل الله العلي أن تخدموا الملك بوفاء وحرارة وولاء تام»<sup>2</sup> وقد انتقل بوعزيز بولخراس إلى قسنطينة واستقبل من طرف الحاكم العسكري للمدينة، وبعدها أدى اليمين بين علماء قسنطينة مقسمًا على وفائه لملك الفرنسيين وطاعة الحاكم العام للمقاطعة منح رسميًا لقب شيخ العرب<sup>3\*</sup>، وبمجرد خضوع هذا الأخير وإعلان طاعته لفرنسا بعث الجنرال الفرنسي قالبوا (Galbois) بقرية إلى الحاكم العام في تاريخ 1838/12/29م يخبره بأن انضمام بوعكاز للفرنسيين يعد نصرًا عظيمًا، حيث جاء مع هذا الأخير ما يزيد عن 30 قائد وأكادوا جميعهم خضوعهم وولائهم<sup>4</sup>، وحتى يظهر مدى ولاءه للسلطة الاستعمارية الفرنسية استمات بن قانة في حربه ضد الأمير عبد القادر وكان له الدور الفعال في تقليص تأثيره خاصة في منطقة الزاب، كما أن جنده اقتربوا أبشع الجرائم والإبادة في معركة سالسو التي نال بولخراس بعدها الشهادات والنياشين وقد اعتبر شارل أندري جوليا (Charles julien) أن ابن قانة شيخ العرب ببسكرة، قاد حربا عنيفة لحسابه الخاص ضد خليفة الأمير عبد القادر بأسلحة ودعم الحاكم العام، وحتى يبين مدى ولاءه قطع في إحدى المعارك التي انتصر فيها قطع 500 أذن يمني لجند الأمير عبد القادر القتلى وأرسلها كعربون ولاء للجنرال قالبوا (Galbois) وتلقى في مقابلها 25000 فرنك ذهبي ومجموعة قيمة من الهدايا وحزام الشرف للضباط<sup>5</sup>، ونشاط محمد أوجرتي بقوله إن أسرة بن قانة كانت تبحث وراء مصلحتها الخاصة قي جل مواقفها بحثا عن النفوذ سواء في العهد العثماني أو الفترة الاستعمارية<sup>6</sup>، فأسرة بن قانة شأنها شأن الكثير من العائلات؛ التي تحدثنا عنها من قبل والتي أثرت مصالحها الذاتية وخشيت عليها فلو كانت هذه الأسر تتمتع بالنفوذ والسلطة الحقيقية في أوساط الأهالي لحاولوا أن يستقلوا بأمرهم

<sup>1</sup>- J (Seroka, « Le Sud Constantine de 1830-1855 », in R .A 1912, p. 40.

<sup>2</sup>-Les Bengana Depuis La Conquête française Cahiers algériens, Paris, 1879, p. 52.

<sup>3</sup>- محمد أوجرتي، أسرة بن قانة، ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 121. غير أن هذا المنصب ابتعد عن هدفه الحقيقي الذي كان قبل الاحتلال وأصبح مجرد وظيفة يسعى إليها أصحاب الضمائر الميتة.

<sup>4</sup> (Ch. )Féraud, Le Sahara de Constantine, p. 236.

<sup>5</sup>- ( ch) julien, Commandeur de La Légion D'honneur, p. 279.

<sup>6</sup>- محمد أوجرتي، أسرة بن قانة، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر، ص. 123.

ويؤسسوا إمارات مستقلة وتفاوضوا مع الفرنسيين مفاوضة الند للند<sup>1</sup>.

أ/3- أسرة بني جلاب: تعتبر هذه الأخيرة من أهم القبائل التي تعاونت مع الفرنسيين وهي من أهم الأسر التي سيطرت على الصحراء خاصة وادي ريغ، حيث ساعدتها في ذلك عدة عوامل منها قوة وشدة أسرة بني جلاب؛ إضافة لحصانة مدينة توقرت وبعدها عن مقر السلطة المركزية العثمانية مما ساعدها على عدم خضوعها لسلطانهم، إضافة لعلاقتها الجيدة مع بيات تونس خاصة أواخر العهد العثماني وكثيرا ما كانوا يفرون إليها وهذا ما حدث مع سلمان بن علي آخر سلاطين بني جلاب<sup>2</sup>. ولما دخل الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر تعامل معه بنو جلاب على أنه يخدم مصلحتهم فتعاملوا معه في البداية حفاظا على مصالحهم الاقتصادية في الشمال الجزائري حيث تمكن هؤلاء من الحفاظ على حكمهم لعدة سنوات<sup>3</sup>، هذا يعني أنهم استغلوا سلطتهم المشيخية لصالح السلطة الفرنسية، غير مبالين بالفارق في الثوابت الدينية والعقدية والعرقية كما يمكننا القول إن هذه الأسرة اعتادت التعاون مع السلطة الحاكمة كما سبق لها في العهد العثماني؛ غير خاضعة خضوع كلي بل مجرد ولاء دون أن تتأثر مؤسساتها القبلية لذلك اعتقدت ذلك في السلطة الفرنسية واستمرت في التعاون مع السلطة الأقوى أي (السلطة الفرنسية العقلانية) معتقدة أنها لن تؤثر في صيرورة المجتمع القبلي ومؤسساته، فعلاقة التعاون والصداقة بين سلاطين بني جلاب والسلطة الفرنسية، تعود للسنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث بعث السلطان عبد الرحمان شيخ تقرت رسالة للحاكم العام للإطاحة بأحمد باي قسنطينة، وهذا بعد أن أرسل ابنه علي كرهينة قصد التفاوض مع فوارول طالبا منه بأن يعينه بايا على قسنطينة مع التزامه بضمان خضوع العرب، ودفع الضرائب التي كان يدفعها سكان قسنطينة من قبل راجيا من الحاكم العام أن يقوم بحملة ضد قسنطينة<sup>4</sup>، وكان رد الحاكم العام دوريان (Dorion) في 06 أفريل 1835م بأن الوقت غير مناسب للحملة على قسنطينة؛ وأنه بانتظار تحلي بعض القبائل في منطقة قسنطينة عن صف أحمد باي والدخول تحت الحماية الفرنسية مثلما فعل قاسم بن يعقوب الذي تحلى عن أحمد باي ومعه أربعين دوارا<sup>5</sup>، كما أنّ سلاطين بني جلاب استمروا في تعاونهم مع الفرنسيين حتى

<sup>1</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 54، 55.

<sup>2</sup> - حميدة عميراي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس، ص. 122.

<sup>3</sup> - معاذ عمران، أسرة بني جلاب في منطقة وادي ريغ خلال القرنين 19 و20، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2002-2003، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص. 94.

<sup>4</sup> - (G)esquier, *Correspondance du Général Duc D'erlion (1834-1835)* Paris. H champion, librairie 1962, p. 404

<sup>5</sup> - (G) Esquier, *Ibid*, p. 433.

بعد سقوط قسنطينة 1837م وبعد استيلاء الفرنسيين على بسكرة 1844م، سارع عبد الرحمان بتقديم الولاء ودفع ضريبة 20 ألف فرنك مقابل شرائه للحبوب من التل<sup>1</sup>، كما أن العلاقات كانت حسنة إلى غاية 1848م حيث زار عبد الرحمان بسكرة واستقبل من طرف الملازم ديوسكات ( De Bosquet ) مما جعل البعض من أفراد الأسرة يحاولون استعادة أمجادهم<sup>2</sup>.

وأهم ما يثير انتباهنا أنه رغم المحنة التي يعاني منها أهل البلاد فهم لم يحاولوا الاتحاد وتناسي أحقادهم الداخلية، قد يكون هذا من أثر الفتن والصراعات التي زرعتها فيهم سياسة الحكم العثماني (السلطة السلطانية) من قبل والمتمثلة في زرع الفتن بين القبائل؛ وذلك حتى تتمكن من تثبيت حكمها وسيطرتها كما سبق وأشرنا، هذا يقودنا إلى طرح تساؤل حول حقيقة العلاقة التي كانت بين السلطة العثمانية والقبائل والتي لم تكن في حقيقة الأمر إلا علاقة مصلحة متبادلة وبمجرد انهيار الحكم العثماني انهارت تلك العلاقة وحاولت البحث عن سلطة بديلة، لكن لماذا رغم مكانة هذه الأسرة وقوتها تعاونت مع السلطة الفرنسية هل خوفا من الخضوع لسلطة الأمير باعتباره حامي الإسلام والمسلمين أو خوفا من سيطرة أحمد باي أو طمعا بأن يكون لها سلطة تحت لواء السلطة الفرنسية؟ رغم اختلافها عنها في المعتقد والعادات والفكر وذلك لبحثها عن النفوذ وبهذا لا يمكننا إلقاء اللوم على السلطة العثمانية فحسب كما يدعي البعض بل كذلك على مختلف تلك القبائل وشيوخها التي تخلت عن ثوابتها للدخيل التي وهبته ولاءها طمعا في تحقيق مصالحها الخاصة، مهمة البحث عن حقيقة هذا المستعمر وإيديولوجياته وكيف سيكون مصيرها في ظل حكم تجهل بنيته وقواعده السياسية؟ وقد يعود ذلك للأسف وكما أشرنا سابقا لنقص خبرتها السياسية وما يدور من تطور عبر مختلف أنحاء العالم، فكل قبيلة كانت تسعى للحفاظ على النفوذ في منطقة معينة حتى وإن كان الولاء لأمة كافرة، لأنها تعتبر الولاء نسبي مثلما كان خلال السلطة العثمانية وأن السلطة الحاكمة لن تحاول التدخل في شؤونها الداخلية، كما يمكن اعتبار أنه من بين أهم أسباب تعاون بني جلاب والفرنسيين هو واقع السياسة العثمانية القائمة على إقصاء وتشجيع الصراع، وطبعا فقد وجدت السلطة الفرنسية في ذلك وفي انقسام الأسرة الجلابية وموقفها المعادي لباي قسنطينة فرصة للتوسع في الصحراء وقد فازت بذلك بعد أن

<sup>1</sup>- ( Ch.) Féraud, « Fer joua et Zouar Notes Historique Sur La Province de Constantine », In R .A 1878, p. 34.

<sup>2</sup>- بن نعيمة عبد المجيد، "مواقف شيوخ بني جلاب في توقرت من الاحتلال الفرنسي 1830-1854"، الملتقى التاريخي الثالث، ص. 123.



استبقت مكانة هؤلاء الشيوخ على رئاسة المنطقة وتزويدهم بقوتها<sup>1</sup>.

4/أ- أسرة أولاد مقران: هذه الأخيرة كانت تعاني الضعف والانقسام بسبب الصراع بين زعمائها والتي تسببت في انقسام الأسرة إلى عدة فروع، حيث كان كل فرع يرى أنه الأجدد بحكم مشيخة مجانة وكانت السلطة العثمانية تعمل باستمرار على تقوية ذلك الصراع من أجل السيطرة على الأسرة، ورغم ذلك فقد احتفظت الأسرة بشهرتها<sup>2</sup>، وتظهر مكانة هذه الأخيرة خاصة بسبب مرافقة أحمد بن محمد لمساعدة أحمد باي في قتاله ضد قبائل التيطري بسور غزلان، وقد وعده الباي بمكافأته حال عودته إلى قسنطينة<sup>3</sup>، عندها طلب من الباي وظيفة تحصيل الضريبة بمنطقة الونوغة وهو نفس المنصب الذي كان يشغله ابن عمه وخصمه محمد بن عبد السلام، وقد أمره بالقبض على هذا الأخير في حالة رفضه الطاعة حينها فرّ ابن عبد السلام إلى سور الغزلان حيث يحيي آغا عدو الباي وحاول الهجوم على مجانة<sup>4</sup>، وقد ظلوا في صراع دائم حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر وعند دخول الاستعمار إلى مدينة الجزائر لبثت القبيلة نداء الداي حسين<sup>5</sup>؛ وهبوا جميعهم لتلبية النداء وأسندت القيادة إلى كل من محمد بن عبد السلام وأحمد بن محمد وقد ساروا برفقة أحمد باي إلى مدينة الجزائر وكانت مشاركتهم فعالة بشهادة الفرنسيين أنفسهم<sup>6</sup>.

وبعد عودة أحمد باي إلى قسنطينة واجه الكثير من المتاعب منها انقلاب الانكشارية والقبائل الثائرة ضده إضافة إلى صهره محمد بن عبد السلام<sup>7</sup>، وشيخ مجانة بن عبد الله كذلك حركة التمرد للباي الأسبق الكريتلي، وقد ساعده بن عبد السلام المقراني ومقورة بن عاشور شيخ فرجية وساروا كلهم نحو قسنطينة، إضافة فرحات بن سعيد، ويبدو أن محمد بن عبد السلام لم يكن راضيا على سياسة صهره الحاج أحمد باي وذلك بسبب إسناده مشيخة مجانة إلى عدوه ومنافسه أحمد بن محمد<sup>\*</sup>،

<sup>1</sup> - حميدة عميراي، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص. 199.

<sup>2</sup> - أحمد كوران، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال للجزائر سنة 1827-1847، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط. 2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص. 156، وعبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1871م)، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص. 163.

<sup>3</sup> (M)Gouvion et Edmond, *kitab Ayane El Maghribia* , imprimerie orientale Fontana frère, Alger 1920, p. 132.

<sup>4</sup> (CH) Féraud, *Le Sahara de Constantine et Souvenir, Alger 1887*, p. 302.

<sup>5</sup> - عمار هلال، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1962، د. و. م، الجزائر، 1995، ص. 130.

<sup>6</sup> - (CH) Féraud, *Le Sahara de Constantine et Souvenir* , Alger 1887, p. 307.

<sup>7</sup> - (CH) Féraud, *Ibid* , p. 309.

<sup>\*</sup> - ويرى أغلب المؤرخون أن السبب في ذلك هو استماتة أحمد بن محمد في القتال دفاعا عن الباي ضد قبائل التيطري الذين اعتزوا سبيله حين كان عائدا من العاصمة، فكافأه الباي بتوليته مشيخة مجانة وذلك بعد وفاة الشيخ ابن عبد الله في عام 1830م.

لذلك أراد محمد بن عبد السلام الانتقام من صهره أحمد باي فشكل مجموعة من القبائل؛ تتألف من صالح بن يلس شيخ أولاد عامر وفرحات بن سعيد\* وبوعكاز بن عاشور\*\*، وشيخ أولاد ماضي سي بوضياف حيث اتصلت هذه المجموعة بالحاكم برتيزين (Berthezene) بمدينة الجزائر استعدادا للتعاون مع فرنسا<sup>1</sup>، وقد ذكر فيرو (Charles Féraud) أن الفرنسيين لم يردوا على رسالتهم بسبب انشغالهم بأحداث الحملة والصعوبات التي واجهوها<sup>2</sup>، أما مرسي (Ernest mercier) فذكر أن اتصال هذه الجماعة كان عام 1837م وليس كما ذكر كل من رين (Rinn) وفير (Féraud)<sup>3</sup>.

ويمكننا القول إن فرنسا لم تتعاون في البداية مع الأهالي ربما لعدم إدراكها لأهمية هذه القوى المحلية (السلطة المحلية المشيخية)، وأنها ستتمكن من السيطرة وبسط نفوذها اعتمادا على قواتها العسكرية لوحدها، غير أن محمد بن عبد السلام كان مصرا على الانتقام من صهره أحمد باي لذلك وجه أنظاره نحو باي تونس وكتب له عارضا عليه التعاون؛ معه للقضاء على أحمد باي وغزو البايك لكن لسوء حظه اكتشف أحمد باي المؤامرة وسجنه بالقصبة\*\*\*\*<sup>4</sup>.

وبينما كان هذا الأخير في صراع مع أحمد باي نجد أن أحمد بن محمد شيخ مجانة كان مخلصا للباي وحكمه وساعده في كل المحن التي واجهها<sup>5</sup>، وذكر رين (Rinn) أن الفرنسيين عانوا من مضايقة أحمد بن محمد المقراني وجيشه<sup>6</sup>، وعند سقوط مدينة قسنطينة انسحب أحمد إلى الجنوب، وعاد أحمد

\*\* - وهذا الأخير قام أحمد باي بعزله عن مشيخة عرب الصحراء وعين مكانه صهره الحاج بوعزيز بن قانة، فأصبح من أعدائه واتصل بالفرنسيين وأعلن خضوعه لهم واستعداده للتعاون معهم للإطاحة بأحمد.

\*\*\* - بوعكاز بن عاشور قد قام هذا الأخير بمحاربة أحمد باي لأنه عزله عن مشيخة فرجوة

<sup>1</sup> - (M) Gouvion et Edmond, *kitab ayane el maghribia*, p. 70.

<sup>2</sup> - (CH) Féraud, *Op cite*, p. 316.

<sup>3</sup> - (E) mercier, *Le Bachara Mokrani et Les Causes de L'insurrection de 1871*, Paris 1900, p. 11.

\*\*\*\* - لكن نجد أن أحمد باي لم يتعرض لهذا في مذكراته حيث يذكر أنه أثناء مفاوضاته مع الفرنسيين قام باستدعاء كل جيوش مقاطعة إقليمه إذ يقول «وقد هب جميع القادة لتلبية ندائي وأذكر من جملة من حضر أحمد المقراني ومحمد بن عبد السلام المقراني وولد بن عبد الله المقراني وشيخ أولاد الحداد...» (E) Marcel

, "Les Mémoire D'Ahmed By Dernier Bey de Constantine", *IN R. A* 1905, p. 105.

<sup>4</sup> - (CH) Féraud, *Le Sahara de Constantine et Souvenir*, p. 304.

ومحمد العربي الزيري، مذكرات أحمد باي، وحمدان خوجة، وبوضربة، ص. 69.

<sup>5</sup> - صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 289.

<sup>6</sup> - (L) Rinn, *Histoire de L'insurrection de 1871 en Algérie*, Alger, 1891, p. 36.

المقراني إلى مشيخته بمجانة لكنه وجد محمد بن عبد السلام قد استولى عليها بعد فراره من سجنه حين دخول الفرنسيين إلى قسنطينة فلجأ إلى قلعة بني عباس<sup>1</sup>.

لكن رين (Rinn) يذهب إلى القول إن بني عباس والقبائل القريبة من القلعة منها سكان تزايرت وأرزو والشواربخ، كلهم رفضوا استقبال أحمد المقراني فلجأ إلى قبيلة بني عيديل بالماين، لكن هؤلاء ناصبوه العداة ورفضوا استقبالهم ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بالقبض عليه وتسليمه إلى محمد بن عبد السلام، الذي نفاه إلى منطقة الحضنة بعد تعهده بعدم العودة إلى مجانة، لكن الصراع زاد بين الخصمين بعد توقيع الأمير لمعاهدة التافنة عام 1837م وتفرغه لشؤون الدولة واستعانتة بمحمد بن عبد السلام معتبرا إياه صاحب السلطة الحقيقي (السلطة المشيخية) على أولاد أمقران<sup>2</sup>، حينها شعر أحمد بن محمد بالتهميش والإقصاء وضياع النفوذ والسلطة بدأ يفكر في الاستسلام والخضوع للفرنسيين، فاتصل بصديقه بوعكاز بن عاشور\* شيخ فرجية وأعرب له عن نيته في الاستسلام، ثم كتب إلى الخليفة على بن باحمد الذي شجعه على الذهاب إلى الفريق غالبا (Galbois) في قسنطينة دون خوف أو تردد فذهب إليه أوائل جويلية 1838؛ فعينه في البداية قائدا على أولاد عامر ناحية سطيف بصفة مؤقتة، لأنهم كانوا قد عينوا هاني بن بليس خليفة على مجانة<sup>3</sup>، كرد فعل على تعيين بن محمد عبد السلام على مشيخة مجانة من طرف الأمير عبد القادر؛ وكان هدفهم هو ضرب الأسرة ومشيخة مجانة وقد تلقى أحمد المقراني<sup>4</sup> نأبا تعيينه قائدا على أولاد عامر بمرارة لكنه حاول أن يظهر ولاءه للفرنسيين؛ في سبيل تحقيق المكانة والنفوذ ولم يمضي وقت طويل حتى تم تعيينه في منصب خليفة مجانة بعد مقتل بني هني بن يلس في إحدى المعارك ضد قبيل ريغة\*\*، وقد باشر هذا الأخير مهامه دون الالتحاق بمركزه بمجانة وذلك بسبب وجود خليفة الأمير هناك، حيث وضع نفسه في خدمة السلطات الاستعمارية التي عملت على التعامل مع الأسر الكبيرة ذات النفوذ وذلك بحفاظها على الامتيازات، التي كانوا يتمتعون بها خلال العهد العثماني فسلطة هذا الأخير تقع في المناطق التي لم تتمكن الإدارة الاستعمارية من حكمها

<sup>1</sup>- (M) Gaid, Mokrani , édition andalouse , Alger 1993, p. 42.

<sup>2</sup>- محمد بن صالح العنترى، فريدة منسية في حالة دخول الترك قسنطينة واستلائهم على اوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزير، د. م. ج، الجزائر 1991م، ص. 120.

\*-وقد اتصل احمد ببوعكاز بن عاشور، الذي كان يقاتل إلى جانب الباي ولما سقطت قسنطينة أعلن خضوعه للفرنسيين.

<sup>3</sup>- (R) Colonel, L'insurrection de La Grande Kabylie en 1871, Alger 1901

p-p. 96-98.

<sup>4</sup>-ملحق رقم 27.

\*\* - وقد قتل بن يلس في إحدى المعارك التي كان يخوضها الجيش الفرنسي ضد ريغة لإخضاعها

حكما مباشرا؛ فهي تمتد من بايلك التيطري وبرج حمزة (البليدة) غربا حتى مشيخة فرجيوة شرقا ومن البيان حتى مشيخة ابن قانة جنوبا<sup>1</sup>، فنفوذه يصل إلى الحلفة والحضنة وبوسعادة وأولاد نايل وبسكرة وحوض وادي ريغ والجهة الغربية من جبال الونوغة ومربطة وشقفة والقرقور، وقد كانت هذه القبائل تدفع الضرائب إما نقدا أو كمنتجات زراعية فقد ذكر فيرو\* (Feraud) أن أحمد المقراني فرض سلطتهم في الجهة الغربية من بايلك قسنطينة ولعب هذا الأخير دورا كبيرا في استقرار المنطقة والوقوف في وجه الأمير وأتباعه<sup>2</sup>.

كما استمر الدوق دومال (DUMAL) منذ 1844م في إسناد السلطة لذوي النفوذ من الأهالي سواء كانوا ينتمون إلى الأجداد أو إلى الشرفاء، وكان الهدف هو اتخاذهم أعوانا خلال عملية الاحتلال بربط مصالحهم الشخصية بالمصلحة العامة الفرنسية حيث كلف القائد سي مقران بن محمد المسعود بمهام قيادية واسعة بفضل ما كان يتمتع به من نفوذ ورثه عن جده الذي كان من جملة المرابطين في واحة مدوكال غير أنه ما لبث أن صار موضع انتقاد من طرف مسؤوليه الإداريين، لأنه لم يكن رجل حرب وقد قام هذا الأخير بعدة حملات لإرغام القبائل على الاعتراف بسلطته وفق تقاليد الحكم الفرنسي والتزم بعدم تجاوز حدود صلاحياته كقائد<sup>3</sup>، ورغم إقالته فقد أبقّت السلطات الاستعمارية منصب القيادة في عائلته وتم تعيين ابنه ميهوب بن مقران<sup>4</sup>، من خلال ما سبق يمكننا القول إن السلطة الاستعمارية حاولت بسط نفوذها مشجعة الصراعات التي كانت بين القبائل مستغلة إياها لخدمة مصالحها؛ وتسخيرها لنشر أهدافها ومشاريعها وتطبيق قراراتها، وأنّ مساعدة هؤلاء الشيوخ ساعدت فرنسا على بسط نفوذها وتمركزها قد يكون ذلك لعدم إدراك هؤلاء الشيوخ لمدى خطر مشاريع فرنسا الاستعمارية وقراراتها الهادفة، للقضاء على ثوابت هذا المجتمع ظنا منهم أن وجود فرنسا وسياستها ليس مغايرا لسياسة العثمانية خاصة بعد أن جعلتهم يبقون في مناصبهم الفارق فقط هو تغيير الولاء فبذل أن

<sup>1</sup>-(M) GAID, Mokrani, p. 175 .

\* - غير انه في قسنطينة وجد الفرنسيون أنفسهم في وضعية تختلف عما هو موجود في مقاطعة وهران والعاصمة، ذلك أن نفوذ الأسرة الكبيرة كان واسعا ومهيمن على أكبر أنحاء شرق البلاد منها أسرة ولاد مقران بمنطقة ميحانة وهذه الأسرة كما هو معروف قد ساعدت الأتراك عند قدومهم لجزائر بنوع من اللامركزية أو بشيء من الاستقلالية لا تربطه بحكومة الباي سوى تقديم الضريبة.

(L) Féraud, *Histoire des Ville de La Province de Constantine 1871*, p. 195.

<sup>2</sup> - (E) Carette, *Exploration Scientifique de L'Algérie Pendant Les Années 1840, 1841, 1842*, études sur la Kabylie, T1, imprimerie nationale, Paris, 1847, p. 126.

<sup>3</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 188.

<sup>4</sup> - عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص. 189.

يكون للدولة العثمانية فهو لصالح الدولة الفرنسية ،خاصة وأنّ هذه الأخيرة وعدتهم بعدم التدخل في شؤونهم فاعتقدوا أنهم سوف يحتفظون بنفس المكانة والنفوذ اللذان كان لهم خلال الحكم العثماني؟والسؤال الذي يبقى مطروحا لماذا لم يكن لديهم فارق في ولاءهم للدولة الفرنسية الكافرة والدولة العثمانية الحاملة للواء الشرعية الإسلامية؟هل بسبب سوء العلاقة بين الأهالي والدايات أوآخر الحكم العثماني كما أشرنا سلفا؟ أو لأن هذه الفئة كانت تركز وراء مصالحها الشخصية وتسعى لتحقيق سلطتها وكفى دون التفكير في العواقب؟

#### أ/5- قبائل المخزن:

هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم العناصر التي وسعت النفوذ العثماني إلى مختلف المناطق القبلية بالجزائر، وقد بقي هؤلاء مترددين حائرين لا يعرفون ما إذا كان عليهم الحد حذو الأمة بأسرها أو صيانة مصالحهم ومناصبهم بعرض خدماتهم على العدو، ومن أشهر القبائل المخزنية التي تعاونت مع الاستعمار قبائل الدوائر والزماله\*، وهؤلاء بحكم طبائعهم وعقليتهم ومصلحتهم الطبقية لم يستطيعوا أن ينزلوا إلى مستوى الشعب ويشاركوا معه في الدفاع عن قضية ليس من ورائها تحقيق لمصلحتهم<sup>1</sup>، ويمكن حصر موقفهم هذا في موقف شيخهم وكبيرهم بن إسماعيل الذي يعتبر الشاب عبد القادر سليل أسرة أدنى من مرتبة أسرته وأن الفضل يعود له ولأبيه في إنقاذه من الباي حسن<sup>2</sup>، وقد تعهدوا بالخضوع للسلطة الفرنسية ودفع الضريبة السنوية لها في الأوقات المعينة، حيث قطع شيوخ القبيلتين عهدا على نفسيهم وهو الاعتراف المطلق لسيادة الفرنسية لأنهم يخافون سلطة الأمير وقد اغتتم الفرنسيون ذلك واستغلوها لمهاجمة مقاطعة الأمير<sup>3</sup>، غير أن فليب دي كاسي (Philippe De Cassé Brisai) يرى أن عملاء الأتراك سابقا الدوائر والزماله قد استجابوا للعروض المغربية التي قدمها لهم الجنرال (BOYER) وهو أول من أدرك التوافق بين مصالحهم ومصالح الفرنسيين، والفائدة التي يمكن جنيها من

\* - وأهل الدوائر والزماله سكنها سهل غبال أخلاط من العرب والأتراك كانوا يلوذون بالباي محمد حاكم معسكر وفتح وهران من يد دولة إسبانيا، ولما حدث الطاعون لبلاد المغرب الأوسط في القرن 13هـ حيث خيم الباي في ظاهر البلد وقد خرج الناس لخروجه فعين من هؤلاء الخدم جماعة للنزول في دائرة خيامه فسمو دوائر وعين آخرين لحمل أثقاله فسمو الزماله- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص-ص. 61-67.

<sup>1</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الامة والمجتمع، ص. 54.

<sup>2</sup> - فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 173.

<sup>3</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 1، ص. 168.

ولأنهم لفرنسا<sup>1</sup>، أما تشرشل هنري فله تعليق مغاير عن موقف الدوائر والزمالة فيرى أن تعاملها مع الفرنسيين كان بحكمة موقعها القريب من الساحل مكان تواجد الفرنسيين وأنها عانت كثيرا من الخسائر لهذا فقد حاولت تعويض خسائرها بتعاملها ظاهريا مع عدو يضمرون له العداوة داخليا<sup>2</sup>، وقد تطورت الأحداث في 16 جوان 1835 في الإقليم الغربي للجزائر، حيث تصاعدت سلطة الأمير وامتد نفوذه على منطقتيها فشعر زعماء قبيلتي الدوائر والزمالة بتصاعد سلطة الأمير وامتداد نفوذه على منطقتيها فالتجئوا إلى تريزيل (Trézel) طالبين حماية مقابل الانخراط في صفوف وحداته لمحاربة عبد القادر<sup>3</sup>.

كما وجد الكثير من الأشخاص ممن تعاونوا مع فرنسا بشكل فردي منذ بداية الاحتلال منهم:

1- أحمد بن طاهر في أرزيو: حيث أصدر الأمير عبد القادر أمرا لكافة القبائل العربية بعدم الاتصال بالجيش الفرنسي أو التعامل تجاريا مع وحداته، لكن في أواخر جانفي 1833م أرسل أحمد بن طاهر قاضي أرزيو وصهره سيدي الميداني المؤن؛ والعلف لكيتيتين فرنسيتين تابعتين للجنرال بويه (BOYER) مخالفين بذلك تعليمات الأمير، وقد قبض الأمير على الميداني وهو في طريقه لأخذ المؤن للفرنسيين وساقه إلى معسكره حيث مات هناك وقد فقد الفرنسيين بموته معينا أساسيا لقواتهم<sup>4</sup>.

2- ابن غانا: وهذا الأخير هو من أهم الشخصيات التي تعاونت مع الاستعمار الفرنسي لفترة طويلة في منطقة الصحراء الشرقية، حيث كان الحاج محمد الصغير هو خليفة الأمير على المنطقة، ولما تمكن هذا الأخير من تضيق الخناق على ابن غانا حينها أسرع الدوق دومال على رأس فرقة لنجدة صديقه، فاحتل بسكرة عاصمة الزاب 04 مارس 1844 وعين عليها ابن غانا خليفة وبعد أن تأكد له استيلائه على المنطقة توجه إلى قبيلة أولاد سلطان وشتت مقاتليها وأخضع شيوخها للسلطة الفرنسية<sup>5</sup>.

3- فرحات بن سعيد: وقد كتب هذا الأخير باستمرار إلى الحاكم العام يدعو لاحتلال المدينة وكسر شوكة أحمد باي، حيث جاء في أحد رسائله المؤرخة في 10 جوان 1836م «أين الوعود التي قطعتها الإدارة الفرنسية لاحتلال مدينة قسنطينة؟ لماذا هذا التأخر؟ إن الوقت قد حان للانتقام من

<sup>1</sup> - مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص. 57.

<sup>2</sup> - فريدة قاسي، المرجع السابق، ص. 173.

<sup>3</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر للأمير عبد القادر، تحقيق وتقديم ممدوح حقي، ص. 231، 232.

<sup>4</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر نفسه، ج. 1، ص. 43، 44.

<sup>5</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 453.

الحاج أحمد باي<sup>1</sup>، فبعد سقوط قسنطينة اتجه أحمد باي نحو الزيان زاحفا على بسكرة، وبعد دخوله فرّ حاكمها فرحات بن سعيد ولحق بالجزائر مستنجدا بحاكمها الفرنسي<sup>2</sup> عارضا عليه أن يمدّه بالقوة والسلاح للقضاء على المقاومة بزعامة أحمد باي وأتباعه، وقد قال له فيما يرويّه أحمد باي في مذكراته «انظروا إنني أتصرف في سبعة نجوع من العرب بينما لم يبق مع بوعزيز بن قانة سوى نجع واحد، فإذا أعطيتموني جيوشا فإنني سأنتهي منه وآتيكم برأس الباي أحمد...»<sup>3</sup>.

لكن الفرنسيين كانوا يدركون أن فرحات بن سعيد لا يملك شيئا من القوة، رغم الاستعراض العسكري الحافل الذي قام به من قبل في أعالي ضاحية عين الباي بفرقة من الفرسان حين قدومه إلى مدينة قسنطينة في شهر أكتوبر 1837<sup>4</sup>، وقد أذهل المتواجدين هناك حتى أطلق عليه أحدهم لقب ثعلب الصحراء لكنهم أدركوا جيدا أن ولاءه للسلطة الاستعمارية لم يكن سوى بدافع الانتقام من غريمه بن قانة ولم يرد الحاكم العام دور فيقو على عرض فرحات بن سعيد<sup>5</sup>، وتغافل عن مساعدته رغم اللقب الذي منحه إياه المارشال كونت فاي حاكم قسنطينة والمتمثل في خليفة الصحراء وذلك في 1837/10/27<sup>6</sup>، وبعد تعيينه مباشرة جاء الأمر من السلطات الفرنسية مطالبة إياه بالتحرك ضد أحمد باي لكن هذا الأخير ظل ماكثا في قسنطينة في انتظار حصوله على جيش نظامي تمنحه فرنسا، فجاءه الرد العنيف من الكولونال "برنار" (Bernare) يطلب منه الخروج والاعتماد على إمكانياته الخاصة فقط وألا ينتظر شيء من فرنسا<sup>7</sup>، ولم يستسغ فرحات هذه اللامبالاة وقرر البحث عن طريق جديد.

كما حاولت السلطة الفرنسية استخدام بعض العائلات لصالح بسط نفوذها منهم عائلة بوضياف بن بوعمال من عائلة أولاد داوود؛ من عشيرة أولاد حموش أو الدبايز، فبوضياف كان في خدمة أحمد باي لكن بعد سقوط قسنطينة عرض خدماته هو وأخوه على السلطات الفرنسية ومقابل

<sup>1</sup> - حميدة عميراي، علاقات بايالك الشرق الجزائري بتونس، ص. 163.

<sup>2</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تحقيق ممدوح حقي ج. 1، دار اليقظة العربية، ط 2، 1964، ص. 300.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط 2، الجزائر، ش وط، 1981، ص. 81.

<sup>4</sup> - (E) Mercier, *Histoire de Constantine*, p. 444.

<sup>5</sup> - (R) Pélissier de Reynaud, *Annale Algériennes*, librairie militaire, Paris 1854, p. 246

<sup>6</sup> - Gouvian, *kitab Alayane El Maghribia*, P. 37.

<sup>7</sup> - *Les Bengana Depuis La Conquête française Cahier Algérien*, Paris 1879.

تلك الخدمات تم تعيينهما قائدين الأول على قبيلة زمول والثاني على قبيلة بني كبت\* .

ونجد المارشال فالي(Valée) قسم السلطة ووزعها على عدة رؤساء، انطلاقا من العلاقات التي قامت بها فرنسا مع العائلات الكبرى في إقليم قسنطينة وكان عددهم خمسة وهم ابن عيسى وحملوي؛ وعلي بن أحمد ومقراني وفرحات بن سعيد الذي حل محل بوعزيز بن قانة سنة 1840م، وهؤلاء لم يكونوا موظفين بل هم عملاء مهمتهم جباية الضرائب وتعيين شيوخ القبائل<sup>1</sup>، حيث يقول لويس رين (L.Rinn) أن القرار الصادر في سبتمبر 1838م ضمن لها كامل الامتيازات ويضيف بقوله «... لم نكن في حاجة إلى رجال الإدارة، ولا إلى موظفين بل كنا في حاجة إلى خلفاء من ذوي الجاه والسلطان أي إلى قوم يمكن بمالهم من شخصية ومن حسب ونسب أن يكونوا خير رسل لنا لدى الأهالي...»<sup>2</sup>.

وهكذا فقد حاولت السلطة الفرنسية تسخير سلطة هؤلاء التقليدية سواء التي استمدوها من خلال انتسابهم لعائلات كبيرة أو السلطة الشريفة وحتى الكاريزمية، من أجل خدمة مصالحهم الخاصة ولو لفترة وجيزة؛ وليس احتراما لتقاليدهم وسلطتهم الخاصة، لأن الهدف وكما أشرنا في الباب السابق هو الاحتلال الكامل للشعب والأرض، وذلك لن يتحقق إلا إذا ضرب المجتمع في بنيته وهويته خدمة للمشاريع الاحتلالية التي تخدم مختلف الإيديولوجيات الاستعمارية وهذا ما لم تدركه مختلف فئات المجتمع الجزائري، قد يكون ذلك لضعف المستوى الثقافي لديهم أو لحب المصلحة الخاصة "الآنية"، دون إدراكهم للخطر الحقيقي وراء المشاريع الفرنسية الاستعمارية، أو لقناعتهم أن ثوابتهم راسخة ولن تؤثر فيها السياسة الاستعمارية بجميع قراراتها ومؤسستها لأنهم حافظوا على هويتهم رغم كل الأخطار والحضارات التي تعاقبت عليهم.

\* - عائلة بوضياف هذه تولت قيادة منطقة الأوراس تحت رعاية محمد بن بوعزيز شيخ المشايخ آنذاك وكان هذا الأخير شيخ لمنطقة التل تتمثل مهمته في حفظ الأمن ومراقبة تحركات البدو الرحل والتبليغ عن تجاوزاتهم إما لشيخ العرب في الصحراء أو إلى باي قسنطينة، عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، ص. 95.

<sup>1</sup> - (B) Augustin, L'Algérie, P. 198 , 199.

<sup>2</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص - ص. 60-61.



## الفصل الثاني

### المقاومة السياسية ضد السلطة الفرنسية

أولا - المقاومة ببايلك الشرق أحمد باي أنموذج

ثانيا - المقاومة ببايلك الغرب الأمير عبد القادر أنموذج

جامعة الأمير القادر للعلوم الإسلامية

## أولاً-المقاومة ببايلك الشرق (أحمد باي أنموذج)

### 1- التنظيم الإداري لبايلك الشرق

#### 1-1-الامتداد الجغرافي لبايلك الشرق:

يصعب علينا إعطاء تحديد جغرافي لبايلك الشرق الجزائري أثناء فترة الحكم العثماني غير أنه يمكن تحديده سنة 1837م بأنه يمتد من أبواب الجزائر العاصمة إلى غاية المملكة التونسية، في حين أن الحدود غير مضبوطة من الشمال إلى الجنوب سوى البحر المتوسط والصحراء<sup>1</sup>، وكان يشمل هذا الأخير على عدة قيادات عائلة ابن قانة وقبيلة النمامشة والغرابية والعرب الرحل والشراقة والعزابة بقيادة أولاد جلال وسيدي خالد وأولاد زكري وكل صحاري منطقة الحضنة، إضافة إلى عائلة بوعكاز بن عاشور وهذه الأخيرة تحتل منطقة كبيرة من بلاد القبائل الصغرى وتشمل هذه القيادة كذلك قيادة فرجيوة والبابور، وعائلة ابن عز الدين بمنطقة الزواوة<sup>2</sup>، وقد أدرجنا هذه المعلومات لنبين شاسعة هذا البايك حتى يتبين لنا الإطار الجغرافي الذي يمارس فيه أحمد باي سلطته الداخلية، حيث شمل بايلك الشرق العديد من القبائل بفروعها المختلفة من أهمها:

أ- قبائل أولاد دراج الشراقة وتتكون من القبائل التالية:

أولاً: أولاد سحنون وتنقسم إلى ستة فروع: اولاد عبد الرحمان، اولاد محمد، اولاد أحمد، أولاد مختار، أولاد عبد الله، أولاد الشالب أو السحالب<sup>3</sup>؛

ثانياً: الصلاحة؛

ثالثاً: أولاد رشيش وأولاد سميرة (زميرة)؛

رابعاً: أولاد عمر؛

خامساً: أولاد منصور؛

سادساً: أولاد محة؛

<sup>1</sup>-A. O. M 8H3 Organisation Militaire de L'odjak d'Alger.

<sup>2</sup> - (S)Ferkous, **Occupation et Résistance – Les Bureaux Arabes Dans La Province de Constantine (1844-1857)**, Université Valéry, Montpellier, Juin 1884, P. 130, 131.

<sup>3</sup>-A. O. M. 2H25. Document N5 Date le 10Septembre 1849.

ب-قبائل النمامشة: وقائدهم هو الشيخ الحسناوي بن بلقاسم وتنقسم بدورها إلى عدة فروع: علوانة، البرارشة، أولاد رشيش، أولاد يحيى بن طالب، عبدينة، موية؛

بالإضافة إلى واحات ليشانة والقصر؛ وبادس وزريبة أحمد وزريبة الواد<sup>1</sup>.

ج- جبل شرشال وهذا القسم يتبع ناحية بسكرة؛ وقائدهم هو سي محمد الطيب ولد سي ناجي يتكون من عدة فروع: لخنقة وبني بربر وأولاد عمران والعشايش وبني ملول وولاجة وخيران وبويحي وأبو أحمد، بالإضافة إلى واحات ليشانة والقصر وبادس وزريبة أحمد وزريبة الواد<sup>2</sup>.

د- الزاب الشرقي ناحية بسكرة قائدها أحمد باي بن شنوف وتحتوي بدورها على عدة فروع: أولاد سي صالح وثودة وسريانة؛ وقتنطة ولفايد ولخدا ووادي سوف والهابل وولاس وكيش وأولاد أيوب وابن ملكم والشرقة وسرافة.

هـ- الصحاري: ناحية بسكرة قائدها سي بوخراس بن محمد بلحاج بن قانة وتنقسم إلى الفروع التالية: مزارين وأولاد منصور؛ وزقايت وأولاد داود وأولاد عمور وأولاد زيان الضهاري وأولاد زيان القبالة<sup>3</sup>.

إضافة إلى قبائل أولاد عبد النور وعامر الشراقة وقبائل الحراكتة وقبائل الخراب والبرانية وقبائل دريد عين البرع وأولاد عزيز وأولاد معوش وعلمة فكرون، قبائل بني توفور، أولاد يعقوب، عرب البابور، بني مروان فرجيو، موية، تالي، بني عافر، ميله، بني تليلان، أولاد إبراهيم وأولاد بوصالح، وبني قطيط وعلمة الكشاكشة وأولاد أحمد وأولاد ساسي وغمريان وأولاد كباب<sup>4</sup>، وقبائل بني صيحة وأولاد أمبارك وبني عروب وبني خطاب وبني فايد وأولاد عيدون... إلخ.

و- أمّا بناحية باتنة فتشمل بدورها على عدة قبائل منها لخصر الحلقوية، أولاد شليح، أولاد سي علي، الحراكتة، أولاد سي أحمد بن سعيد، أولاد سي أحمد بن بوزيد، أولاد بلقاضي، أولاد بوعون، أولاد سلطان الظهارة وأولاد سلطان القبالة وأولاد فاضل وأولاد سعيد وأولاد سي زرارة وأولاد داود وبني

<sup>1</sup>-A. O. M. 2H25. Document N5 Date le 10septembre 1849.

<sup>2</sup>- A. O. M, 2 H 25 , Document N° 5 daté le 10 septembre 1849.

<sup>3</sup> - للمزيد من التفاصيل عن فروع هذه القبائل يراجع بوضرساية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 1830-1848، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010، ص. 38-39.

<sup>4</sup> - تقرير قائد إقليم قسنطينة المؤرخ بقسنطينة 5 جويلية 1850.

A. O. M 2 H 25, Document 5 daté le 10 septembre 1849.

## معافة والعمارة والمناصر<sup>1</sup>.

ي- ناحية بسكرة وكانت القيادة بهذه المنطقة لشيخ العرب وشملت على عدة قبائل منها بسكرة وسيدي عقبة وفلياس وشمة وليواش، وبوشقرون وطولقة وفرفار والعامري وفوغالة وأولاد جلال وسيد خالد وأولاد دراج وأولاد حركات أولاد رحمة، الشرفة.. إلخ<sup>2</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز الإدارة ببايلك قسنطينة أثناء الحكم العثماني وحتى خلال الاحتلال الفرنسي، أنها حافظت على طابعها الخاص والفريد بالقياس إلى بايلكي الغرب وال تييطري، وذلك أن بايلك الشرق طغى على نفوذه الأسر الكبيرة كما وضحنا والتي تمثل السلطة الفعلية بالبايلك (السلطة التقليدية)، وهذه الأخيرة شكلت عراقيل حمة سواء بالنسبة للسلطة العثمانية (السلطانية) أو السلطة الفرنسية (العقلانية) عهد الاحتلال لاستغلاله والسيطرة عليه سيطرة كلية.

وحاولت سرد هذه القبائل لأوضح مدى شاسعة هذه المقاطعة وما مدى نفوذ أحمد باي على كل هذه القبائل، حيث إن هذه الأخيرة كانت تخضع لأحمد باي عن طريق شيوخها الذين يمتلكون السلطة الفعلية على أفراد قبيلتهم؛ ومن ثم يضمنون ولائهم للسلطة الحاكمة المتمثلة في أحمد باي عن طريق دفع الإتاوات والضرائب معبرين عن ولائهم للسلطة العثمانية.

وقد تغير البايات على حكم إقليم قسنطينة خاصة بعد وفاة صالح باي مما ساعد على تدهور الأوضاع الشرقية، لذلك اختير الحاج أحمد باي لتولي إدارة الجهة الشرقية نظرا لقوة شخصيته ولأن هذا الأخير كان يحظى بثقة كبيرة من الداوي حسين<sup>3</sup>، وكانت العلاقة بينهم وطيدة فالحاج أحمد باي أبدى استعداداه الكامل لقيامه بأية مسؤولية توكل إليه، خاصة مشاركته وهو مقيم في منطقة "حنة القادوس" في الحملات التأديبية التي كان يشنها جيش الداوي حسين على القبائل المتمردة عن طاعته كباي مناد وبني جناد<sup>4</sup>، وعلى إثر هذا ذاع صيته واعترف الداوي حسين بقوته وشجاعته مما دفعه إلى تنصيبه بايا على بايلك الشرق.

<sup>1</sup> -بوضرساية بوعزة، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 1830-1848، ص. 40.

<sup>2</sup> - بوضرساية بوعزة، المرجع نفسه، ص. 43.

<sup>3</sup> - أحمد شريف الزهار، مذكرات نقيب أشرف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ص. 162.

4- Guyon, Voyage d'Alger au x Cabans, L'ancienne Zibent 1847, Alger Imprimerie du Gouvernement 1852, p. 28.

## 1-2- تولية أحمد باي بايلك الشرق:

وصل أحمد باي إلى مبتغاه بتعيينه في أعلى المناصب السياسية كباي على الإقليم الشرقي من طرف الداي حسين سنة 1826<sup>1</sup>؛ حيث باشر عمله مباشرة دون إقامة أية ولائم<sup>2</sup> بدار الباي المقر الرسمي للحكام الأتراك ببابيلك الشرق، وبذلك دخل أحمد باي ميدان المسؤولية الكبرى كرجل دولة لما أثبتته من كفاءة ميدانية على جميع الأصعدة، حيث كانت سنوات حكمه الأولى قبل دخول الفرنسيين للجزائر 1830م يسودها العدل والرفاهية والاستقرار إضافة إلى التطور في جميع الميادين<sup>3</sup>، وقد حكم الحاج أحمد باي قسنطينة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وحسب القرآن والسنة<sup>4</sup>، لذلك سنحاول التعرف على أهم المؤسسات التي اعتمد عليها أحمد باي في تنظيم بايلكه، كيف كان تنظيمها؟ بماذا اتسمت؟ وهل استمرت في نشاطها بعد الدخول الفرنسي؟ أي هل بقيت ثابتة أم تغيرت وتحولت؟.

## 3-1- الجهاز الإداري للباي: تشمل إدارة الحاج أحمد باي على عدة موظفين سواء في المدينة

أو الريف:

### أ- الجهاز الإداري بالمدينة: بعد الباي يأتي مباشرة:

**الخليفة:** وهذا الأخير له نفس المكانة التي يحظى بها الباي في جولاته، حيث تخرج معه فرقة موسيقية تحمل الأعلام، وحاشية تتكون من عدة شخصيات معتبرة مثل آغا الدائرة الذي يرافقه عند أخذ الدنوش، للعاصمة واستخلاص الضرائب من القبائل، أو تأديب القبائل المتمردة<sup>5</sup>، وعادة ما يتولى هذا المنصب إحدى الشخصيات القريبة من الباي وقد استمر هذا المنصب حتى بعد دخول الفرنسيين إلى العاصمة 1830م، حيث أوكل هذا المنصب إلى أحد أقاربه وهو مصطفى بلهوان، كما قام بتجديد منصب قائد العواسي الذي عين فيه ابن عمه الحاج حسن ولأهمية هذا المنصب قد عين بعد وفاته ابنه محمد وهو لم يتجاوز 15 سنة من عمره سنة 1835م<sup>6</sup>، وعادتا ما كانت ترافق الخليفة فرسان من

<sup>1</sup>- ( CH) Féraud, **In R. S. A. C, p. 8.** "Monographie du Palais de Constantine.

<sup>2</sup>- صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850، ص. 20.

<sup>3</sup>- Guyon, **Voyage d'Alger au x Cabans**, p. 286.

<sup>4</sup>- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص. 291.

<sup>5</sup>-A. O. M 8 H3. **Organisation Militaire de L'odjak D'Alger.**

<sup>6</sup>- (A) Temimi, **Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-187)**, Tunis 19978, p. 68.

الدواير التي تتمركز بأراضي العزل التي تحيط بقسنطينة، حيث يضم إليها بعض فرسان بني عيشتة والسراوية وبني نشامية بضواحي سكيكدة وعبد النور والتلاغمة وقبائل زمور والزناتة وتملوكة التابعة لقائد الحركة<sup>1</sup>، وقد يعتبر هذا من أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في ظل سلطة أحمد باي فرغم محاولة تمثيله لسلطة العثمانية غير أنه حاول إحداث بعض التحولات من خلال إشراك الجزائريين في الجهاز الإداري، وقد يكون ذلك ليتمكن من إعادة كسب ثقة الجزائريين السلطة (السلطانية) وكذلك لأن العنصر التركي قد رحل بعد الاحتلال ويمكننا اعتبار هذا من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري بعد الاحتلال.

**المرتبة الثانية قايد الدايرة:** تعتبر هذه الأخيرة من أهم الوظائف حيث يقوم صاحبها بتولي إدارة مدينة قسنطينة عند غياب الباي، إضافة إلى فصله في الخصومات والخلافات التي تحدث وكذلك أراضي العزل التي كانت تحت تصرفه وخضوع الشرطة لأوامره<sup>2</sup>، وقد استمرت هذه الوظيفة حتى بعد احتلال العاصمة حيث عين عليها الشيخ بالبجاوي غير أنه حصل على المزيد من الصلاحيات، منها مراقبة الحرفيين والمحاسبة العسكرية إلى جانب إدارة القصر والإشراف على الشرطة وبيت المال<sup>3</sup>، أي أنه يملك السلطتين القضائية والتنفيذية في المدينة، فهو مؤسسة قائمة بذاتها تحاول الحفاظ على نظام المدينة واستقرارها، استمدت جذورها من التنظيمات العثمانية السالفة الذكر.

**المرتبة الثالثة وظيفة الآغا:** يرأس هذا الأخير قبائل وادي بوصلاح والسراوية الزناتية وأولاد عياد والمخزن البلدي، الذي يتكون من الفرسان القاطنين بمدينة قسنطينة ويخضع لسلطة هذا الأخير باش شاوش<sup>4</sup>، كما أن نفوذه يمتد إلى أولاد دهان وأولاد داوور وبني ودجان وأولاد بوعافية، إضافة لما كان يتقاضاه من بنوس التعيين الذي يغتنمه للحصول على ضريبة إضافية؛ يطلق عليها ضريبة الفرحة التي لم تكن تقل هي بدورها عن دور واحد للخيمة الواحدة<sup>5</sup>، وبعد احتلال العاصمة عين أحمد باي في منصب آغا الجيش الحاج أحمد بن حميد الذي أثبت كفاءته القتالية في العديد من المرات أما منصب آغا

<sup>1</sup> - صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، ص. 134.

2- A. O. M 8 H1, Organisation Militaire de L'odjak d'Alger.

<sup>3</sup> - A. M. G H226. Lettre de Rousseau à M. blondel Alger 1e 29 septembre 1858 p. 73.

A. O. M 8 H3. Organisation Militaire de L'odjak d'Alger -4

<sup>5</sup>- A. O. M 8 H3. Ipid.

العسكر فقد أوكلت مهمته لمصطفى بن محمد<sup>1</sup>، ويمكننا القول إن أحمد باي استمر في تشكيل القوة العسكرية التي يمكنه من خلالها مواجهة النفوذ العسكري الفرنسي وذلك باعتبارها الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها أي سلطة لتؤكد نفوذها وسلطتها.

**المرتبة الرابعة قايد العرش:** عيّن عليه ابن دالي بالنسبة للناحية الشرقية للإقليم ومسعود القبائلي على الناحية الغربية منه، وتمثل دورهما في مراقبة إنتاج المحاصيل الزراعية لضبط مبلغ العشر الذي يدفع إلى بيت المال، ويكون حسب الإنتاج بالنسبة للقبائل أي حسب الظروف المناخية<sup>2</sup>، وهذا ما أكسب أحمد باي شعبية كبيرة وسط سكان الإقليم الشرقي لأنه كان يراعي مصالحهم حتى من خلال الواجبات التي كان يجب أن يقدموها للدولة، وقد يكون هذا من أهم التحولات التي أحدثها أحمد باي في الإقليم الشرقي، حيث حاول أن يكيف القوانين العثمانية، وفق ما يخدم أوضاع السكان، وهذا ما لم يتعود عليه الجزائريون خلال حكم السلطة العثمانية (السلطانية) السابقة.

**المرتبة الخامسة ناظر الوقف:** أو وكيل الحبوس وقد عين عليها مصطفى ابن العربي واقتصر دوره على تسجيل المصاريف والمداخيل المتعلقة بممتلكات البايك<sup>3</sup>.

إضافة لبعض المناصب التي يمكن اعتبارها ثانوية، منها الباشا موكحلي وهذا الأخير كان يتولى قيادة عشرة موكحلية ويسير هذا الأخير أمام خليفة الباي يحمل السيف بيده<sup>4</sup> ويعتبر قائد حرس الباي الخاص، وبعد احتلال العاصمة كلف بهذه المهمة القائد مرزوق<sup>5</sup>.

كذلك وظيفة آغا الصبايحية وآغا الدواير وباش خزناجي والباش سراج وقائد المقصورة ومقتصد القصر ومنصب الباش فراش رئيس الفراشين في القصر؛ وقائد الدرية المكلف بالشرطة الخاصة بالقصر والمتكونة من العبيد وأيضاً شاوش الباي وقائد القصبة<sup>6</sup>، وليس الغرض من إدراج هذه المعلومات سردها، بل لنبين أنّ أحمد باي احتفظ بنفس المؤسسات التي كانت تدير البايك قبل سقوط العاصمة وأغلبها مستمد من التنظيمات السابقة للإدارة العثمانية الجزائرية، حيث بقي متمسكا بقياداته ومؤسساته ما

<sup>1</sup> - à Temimi, Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, 1830-1837, p. 69.

<sup>2</sup> - بوضرساية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، رجل دولة ومقاوم 1830-1848، ص. 91.

<sup>3</sup> - بوضرساية، المرجع نفسه، ص. 91.

<sup>4</sup> - A. O. M 8 H3. Organisation de Makhzen Turc Dans La Province de Constantine.

<sup>5</sup> - (A) Temimi, Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, 1830-1837, p. 70.

<sup>6</sup> - (A) Temimi, Ibid. , p. 70.

عدا بعض المناصب التي نصّب فيها أشخاص أكثر كفاءة وقرابة من الأهالي، وهذا يعني أن بايلك الشرق حتى بعد سقوط العاصمة بقي ثابتا وتمسكا بتنظيماته ومؤسساته العثمانية التي حاولت مقاومة الدخيل الأجنبي رافضة كل التحولات التي أراد إحداثها على بنية المجتمع الجزائري.

### ب-الجهاز الإداري بالريف:

أما عن التنظيم الإداري للمناطق الريفية ببيلك الشرق فنجده يتكون من المشيخة والتي كان يطلق عليها في الجهات الأخرى من الوطن قيادة، وتتكون المشيخة من عدد من الدوار وتسمى مجموعة المشايخ ببيلك الشرق قيادة، والتي كانت تؤلف مجموعة من الآغاليك في الجهات الأخرى من البلاد، ومن أهم القيادات قيادة أولاد سلطان بالأوراس والحراكتة بعين البيضاء والحنانشة بضواحي سوق اهراس... الخ<sup>1</sup>، ويفضل هذا التنظيم الإداري تمكن الحاج أحمد باي من فرض الاستقرار والأمن في كثير من ربوع الوطن وذلك بإخضاعه لمعظم القبائل كما أشرنا سابقا منها قبيلة أولاد عبد النور\*، التي اسند قيادتها إلى الشيخ سليمان<sup>2</sup> بالجامع الكبير بقسنطينة، بحضور شيخ الإسلام حيث قام بتعيين الشيخ وتوليتهم على قبائلهم وقد تعاهدوا معه على الإخلاص والمحافظة على الأمن والاستقرار في مناطقهم<sup>3</sup>، كما قام بإعادة تنظيم بعض القبائل كقبيلة العلمة التي أعيد تنظيمها على شكل قبيلة مخزن وهذه الأخيرة كان لها الفضل الكبير في إقرار الأمن ببلاد القبائل الصغرى<sup>4</sup>.

وكانت سلطة هؤلاء الشيوخ عسكرية وإدارية في آن واحد؛ وهي وراثية في أغلب الأحيان، أي أن أحمد باي أبقى الأوضاع على ما هي عليه حيث استمرت سلطة هؤلاء المحلية وحاولت الاستفادة منها لصالحه من أجل تثبيت نفوذه وسلطته (السلطانية) ولهم حرية التصرف في شؤون القبيلة، ومن أهم ما قام به أحمد باي لتقريب هذه القبائل، إقامة أوامر عائلية بينه وبينها كعائلة ابن قانة بالصحراء وأولاد مقران بمجانة بوعكاز بن عاشور بفرجيوة وابن عز الدين بمنطقة الزاوة<sup>5</sup>، وقد استمرت علاقته المتينة مع

<sup>1</sup>- O. M 1H9 Affaire Arabe, Bureau Politique Alger le 20 Novembre 1852  
Lettres du Gouverneur Général au Ministre de La Guerre.

\*- قبيلة أولاد عبد النور هي من القبائل المعروفة بباليك قسنطينة من حيث كبرها واتساع أفرادها وقبل وصول الحاج أحمد باي للحكم كان يديرها ثلاثة شيوخ، وهذا لأنها كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام كبيرة شراقة، الغرابية، الوساطة، حيث تم إدخال تحويل إداري عليها من طرف الباي بعد أن أخضعها لسلطته، ص. الحين نيبلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، ص. 137.

<sup>2</sup>- A. O. M. 1H4, année 1844 Ouled Abdelnour.

<sup>3</sup>-A. O. M 1 H11. Origine et Historique de La Tribu des O. Abdelnour.

<sup>4</sup>- صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة، ص. 30.

<sup>5</sup>- ( M) Emérite, L'Algérie à L'époque d'Abdelkader, Paris la rose, 1951, p. 238.



هذه القبائل الداخلية حتى بعد سقوط العاصمة وقسنطينة نفسها، وهذا لأن الحاج أحمد كان يحث دائما على توحيد الصفوف ضد العدو الأجنبي الكافر وقد وصلت وفوده إلى العديد من المناطق مثل بجاية والمدية والبليدة لإعلان الجهاد ضد الكفار<sup>1</sup>، وهذا يعني أنه هو الأخير استعانة بالخطاب الديني لتحقيق وتثبيت سلطته السياسية وكانت ثقة الشيوخ به كبيرة لذلك انضموا إليه مما زاد في قوته أثناء مواجهته للقوات الفرنسية المحلية.

#### 1-4 - سياسة أحمد باي في تنظيم البايك:

اتسمت سياسة أحمد باي في حكم إقليمه باللين والشدّة في آن واحد وذلك لتجنب الصدام وجذبها لنصرة قضيته، لذلك عمد كما سبق وأشارنا إلى تنظيم تلك القبائل وإعادة تعيين شيوخها وقيادتها، حيث نجده حافظ على بنية هذه القبائل وأخضعها لسلطانه من خلال ولاء شيوخها له لأنه كان مدركا أن القوة العسكرية ليست هي السبيل لضمان خضوع هذه القبائل؛ وأن نفوذه أبدا لن يخرج عن نطاق حدود بايلكه ما لم يضمن ولاء شيوخ القيادات في بايلكه لذلك سعى إلى بسط نفوذه من خلال هذه القيادات أو السلطات المحلية سواء المشيخية أو الطرقية أو المذهبية (العلماء) في -مدينة قسنطينة- وهذا ما جعل أحمد باي يستمر في الحكم حتى بعد سقوط السلطة العثمانية في العاصمة، وذلك من خلال سياسته المتبعة مع القيادات الفعلية للمنطقة لأنه كان مدركا أن السلطة السياسية (السلطانية) التي يمثلها ويود إحيائها لن يكون لها أي نفوذ فعلي ما لم تدعمها بقية السلطات الفعلية المسيرة للمجتمع الجزائري والمتمثلة في السلطة المذهبية والمشيخية والكاريزمية كما بينها في الباب الأول والثاني لذلك عمل على تثبيتها والتعامل معها لأنها تعبر عن البنية التحتية لتركيب المجتمع الجزائري.

أمّا سياسته اتجاه القبائل المتمردة عن الحكم فتميزت بالشدّة والعنف<sup>2</sup>، مثل قبيلة بني عامر بضواحي مدينة القالة هذه الأخيرة كانت تابعة لشيوخ من أولاد ذياب يطلق عليه الباهي ولم يخضع لسلطة الباي سوى عام 1836م، ومن ثم ظلت تستجيب لمطالب المخزن<sup>3</sup>، وسياسته هذه جعلته يحظى بمكانة الحاكم البارز بين أوساط القبائل وبنال تأييد ونصرة معظمها، أمّا سياسته اتجاه العائلات الكبرى، هذه الأخيرة التي تحظى بمكانة ونفوذ كبيرين على مختلف القبائل<sup>4</sup>، والتي وطد علاقته بها كما أشرنا سلفا عن طريق المصاهرة غير أن هذه السياسة قد خلقت نوعا من العداوة لأنها أبعدت بعض

<sup>1</sup> - (G) Esquer, *Correspondance du Général Drouet D'orlion*, (1834-185, Paris, p. 100.

<sup>2</sup> - A. O. M 10H11, *Historique de La Tribu de L'est Algérien*.

<sup>3</sup> A. O. M10H *Renseignement Géographique et Historique Subdivision de Bône*.

<sup>4</sup> - (L) Rinn, *Le Royaume d'Alger Sous Le dernier Dey Alger 1900*, p. 20.

العائلات مثل أولاد بوعكاز بالصحراء وعائلة ابن شنوف أبناء عمومة أولاد مقران.. الخ وأدت إلى حدوث نزاعات بين بعضها البعض مثل عائلة ابن قانة وأولاد بوعكاز.

وستحاول التعرف على مكانة بعض هذه العائلات ببايلك الشرق وعلاقتها بأحمد باي منها مكانة أسرة ابن قانة وبوعكاز: حظيت عائلة ابن قانة برعاية خاصة من طرف الباي أحمد لأنه ترعرع بين أحضانها<sup>1</sup>، لذلك قام سنة 1830 بإسناد مشيخة العرب إلى السيد بوعزيز بن قانة مما أدى إلى خلق منافسة كبيرة بين هذه العائلة وعائلة بوعكاز؛ التي كان يتزعمها فرحات بن سعيد وهي الأخرى كانت تحظى بمكانة وسلطة تقليدية (مشيخية) على سكان الصحراء واعتبرت أن أحمد باي قد أهانها وانتزع حقها الشرعي في ممارسة تلك الوظيفة، ومنذ ذلك الوقت والصراع على أشده بين العائلتين وظل فرحات بن سعيد يسعى جاهدا لإطاحة حكم أحمد باي عارضا كما سبق وأشارنا مساندته لجنرالات فرنسا.

كذلك من أشهر العائلات ببايلك الشرق أسرة أولاد مقران هذه الأخيرة التي قربها الحاج أحمد باي من سلطانه وحاول كسب ثقته، حيث تمارس هذه الأسرة سلطتها على قبائل منطقة مجانة وتدير شؤونها بكل حرية<sup>2</sup>، غير أنها كانت تخضع لحكومة البايات حيث يتم اختيار ممثلها من بين أفرادها مقابل تقديم ضريبة سنوية<sup>3</sup>، ونظرا لمكانتها رأى أحمد باي من صالحه مساندتها ومؤازرتها لحماية الأمن والاستقرار ببايلكه، وقد استعان بالسيد أحمد بن بوزيد المقراني، هذا الأخير خاض صراعاً مريئاً مع أبناء عمومته من أجل قيادة تلك المنطقة حيث قسمت الأسرة إلى ثلاثة فرق متطاحنة منها فرع أولاد الحاج وأولاد عبد السلام وهؤلاء يكونون صفا واحداً وقد وقف معهما الحاج أحمد باي ضد الفرع الثاني من الأسرة وهما أولاد بوزيان وصف قندوز، وقد ظل أحمد بن بوزيد المقراني يبذل الجهد لكسب ثقة الباي طوال فترة حكمه، يمدد بالدعم الضروري عند الحاجة كمدد بالقوة أثناء الحملة الفرنسية ضد الجزائر العاصمة عام 1830 ومشاركته في الحملتين على قسنطينة 1836م - 1837<sup>4</sup>.

إضافة إلى أسرة بوعكاز بن عاشور وابن عز الدين بالزواوة، وهؤلاء كان لهم نفوذ واسع بفرجوية

<sup>1</sup> - ( Ch.) Féraud, *Le Sahara de Constantine, Notes et Souvenir , Alger 1887*, p , p 88, 89.

<sup>2</sup> - ( L)Rinn, *Histoire de L'insurrection de 1871 en Algérie*, Alger Jourdan, 1891, p. 15.

<sup>3</sup> - Ch. Féraud, « Histoire des Villes de La Province de Constantine, Sétif, Bordj Bou Arreridj, Msila et Boussaâda », IN , R. S. A. C 1871-1872, p. 194, 195.

<sup>4</sup> -A. O. M 6H1 *Bis Notices Biographique Sur Les Chef et Agents Indigènes Sétif* le 19 août 1850.

والزواوة، وقد كانت علاقة الباي ببوعكاز بن عاشور قوية ومتينة ودامت العلاقة حتى بعد سقوط مدينة قسنطينة وقد ساعده هذا على انتشار الاستقرار والأمن بالقبائل الصغرى<sup>1</sup>، حيث وقفت إلى جانب الباي أثناء الحملتين الفرنسيتين على مدينة قسنطينة 1836م-1837م، ومكانة هذه الأخيرة جعلت السلطة الاستعمارية الفرنسية تتخذ موقفاً حذراً منها وتحافظ على قيادتها كما هي في منطقة فرجوية إلى مدة طويلة، أي أنّ السلطة الفرنسية حافظت مضطرة على ثوابت هذا المجتمع في انتظار إيجاد البديل للقضاء على مقومات البنية القبلية للسكان.

ومما سبق يمكننا القول إن أحمد باي حتى يتمكن من الحفاظ على الاستقرار والأمن ببايلكه، لم يحدث أي تدخل في شؤون تلك القيادات الداخلية (السلطات المحلية) حيث سادت علاقات إدارية غير مباشرة بين السلطة الحاكمة (السلطانية) والقيادات الكبرى بالمنطقة التي ارتبطت معها بأواصر القرابة، إضافة إلى عائلة أخرى منها ابن عز الدين بمنطقة الزواوة وعائلة ابن جلاب بمدينة تقرت بوادي ريغ وهاتان العائلتان كانتا تمدان الباي بكل ما يحتاجه من قوات إضافية لإحلال الأمن والاستقرار بمنطقتهم<sup>2</sup>، وهذه السياسة ساعدت أحمد باي على توطيد ركائز حكمه، مع هذا وكما هو الشأن بالنسبة لأسلافه من الحكام الأتراك فهو كان يعمد أحياناً إلى التحريض على المنافسة بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس ذلك أن «الحرب هي عادة الأعراب، كما جاء في مذكراته، وإن الذي يريد حكمهم يتحتم عليه إبقاءها بينهم... . إما أوضاع السلم فإن تقارب بين العرب وتوحدتهم حول غرض واحد وهذه الحالة لا ينبغي أن يطمئن إليها من كان يريد السيطرة عليهم إذ قد تأتي ظروف ويتحد فيها هؤلاء الرجال الأخوة ويجدون أنفسهم منظمين للقيام بالثورة، وعلى العكس فإذا وجدت الحرب أو العداوات، فإن من يريد حكمهم يكون دائماً، متأكداً من وجود الأنصار»<sup>3</sup>.

ومن خلال هذا يمكننا القول إن هذه من أهم الثوابت التي لحافظ عليها المجتمع الجزائري بعد الاحتلال والمتمثلة في بقاء ولائه لسلطاته المحلية، غير أن أهم متحول تمثل في زوال السلطة السلطانية وتعويضها بسلطة أحمد باي؛ هذا الأخير الذي أبقى على السلطة السلطانية لكن بشكل جديد تمثل في تقربه من الأهالي بحكم أنه هو الأخير جزء منهم، بالإضافة إلى إحداث تحولات تتماشى والظروف الجديدة التي أحدثتها الاحتلال الفرنسي للجزائر وحلول السلطة العقلانية محل السلطة العثمانية

<sup>1</sup> - (S)Ferkous, **Occupation et Résistante – Les Bureaux Arabes Dans La Province de Constantine (1844-1857)**, université Valery, Montpellier juin 1984, P. 236, 237.

<sup>2</sup> - (E )Mercier, **Histoire de Constantine**, Constantine 1903, p. 279.

<sup>3</sup> - أحمد باي وحمدان خوجة وبوضرية، مذكرات، ص. 40، 41.

(السلطانية).

## 1-5- التنظيم الجبائي لبائلك الشرق (المؤسسة الاقتصادية):

لقد ذهب عبد الجليل التميمي إلى أن الحاج أحمد باي قد أبقى فقط عن العشور وهي ضريبة عينية<sup>1</sup>، لكن الأستاذ صالح فركوس يؤكد العثور على بعض الوثائق تبين أن الباي قام بإعادة تنظيم الحكر والعشور\* على أسس جديدة مباشرة إثر احتلال العاصمة ولم يحدث أنه ألغى الحكر بالإضافة إلى إبقائه على ضريبة اللزمة، فقد كان سكان أراضي العزل يدفعون ضريبة الحكر التي قدرها أحمد باي بـ 35 فرنك، بينما العشور فهي تستخلص عينا بصاع واحد من القمح وآخر من الشعير وشبكة من التبن، بينما قبائل المخزن فقدرت ضريبة الحكر بالنسبة لهم 16. 25 فرنك للمحراث الواحد لكن قيمة العشر كانت ثابتة<sup>2</sup>، كما أن هناك بعض القبائل تدفع ضريبة العشور إلى جانب ضريبة اللزمة كأولاد توران، وقبيلة عامر، وضريبة الجبرية التي كانت تعادل تقريبا ضريبة العشور؛ ولكن هذه الأخيرة لم تكن ثابتة وتتغير كل سنة وكان المسئول عنها هو قائد الجبري وهو المكلف باستخلاصها وتحديدتها حيث تدفع القبيلة 24 صاع من القمح و24 صاع من الشعير للجيدة، وبعض القبائل الأخرى تقدر بـ 12 صاع وهي تتوقف على الباي<sup>3</sup>.

أما قبائل المخزن فكانت تدفع نصف ضريبة الحكر المفروضة على القبائل الأخرى إلى قائد الدار، نظرا لأنها تنتمي إلى المخزن إلى جانب ضريبة العشور مثل قبيلة الموية<sup>4</sup>.

أما القبائل التي لم يستطيع الباي إجبارهم دوما على دفع الضريبة فقد أخضعها عن طريق المحلة حيث استعان الحاج أحمد باي في السنوات الأخيرة عائلة أولاد مقران بمجانة وأمدتها بجوالي 15 خيمة من الانكشارية لهذا الغرض، وهذا لأن كل من قبيلة بني عباس وعباد كانتا تمتنعان عن دفع الضريبة<sup>5</sup>.

في حين نجد أن القبائل الصحراوية والتي كانت تشرف عليها عائلة بن قانة لم يكن استخلاص

<sup>1</sup>- (A) Temimi, *Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837)*, Tunis 1978, P. 66, 67.

\* - الحكر كان يستخلص نقدا بينما العشر كان عينا.

<sup>2</sup>- A. O. M 10 H 11 *Historique de La Tribu de Mecila*.

<sup>3</sup>-A. O. M 8 H 3 *Historique de La Tribu de Cercle de Constantine 1854*.

<sup>4</sup>- قبيلة الموية وهذه الأخيرة تنحدر أصلا من الصحراء واستقرت بوادي اسمندو وأصبحت تشكل جزءا من مخزن الباي، وأفرادها لم يكونوا يتقاضون راتب بل يأخذون لحسابهم 10/1 تقريبا من الضرائب والغرامم الذين يستخلصونها من طرف القبائل

A. O. M 10 H 11, *Historique de La Tribu des Beni-Hemeiden*

<sup>5</sup>- (ch) Féraud, " *Histoire des Villes de La Province de Constantine Sétif, Borj Bou Arreridj, Mésille et Boussaâda*", R. S. A. C 1871-1872, p. 313

الضريبة بها يتم بسهولة؛ وغالبًا ما كان يطلب شيخ العرب قوات عسكرية لمساعدته في جمع الضرائب<sup>1</sup>، وقد قدرها ضباط المكاتب العربية بالقيمة النقدية حوالي 1776 فرنك<sup>2</sup>، لكن إثر احتلال مدينة بسكرة من العدو الفرنسي لاحظ هؤلاء الضباط أن قيمة الضريبة قليلة جدا مقارنة بثروات البلاد وقد تمكن الرائد سان جرمان وبوعزيز بن قانة من استخلاص عام 1845م ما قيمته نقدا حوالي 50.463.114 فرنك<sup>3</sup>، وهذا يبين أن الاستعمار اعتمد على مضاعفة الضريبة، أما مشيخة مجانة والتي كان يديرها بوعكاز فقيمة الضريبة بها لم تتجاوز 40 ألف فرنك وتسمى هذه الأخيرة ضريبة الزمة<sup>4</sup>، ومنه يتضح لنا أن السلطة الاستعمارية الفرنسية لم تحدث تغييرا في النظام الضريبي بل حاولت الاستفادة منه لصالحها، ونستنتج من خلال هذا أن فرنسا أحدثت تحولات في الأوضاع التي لا تخدم مصالحها وكل المؤسسات والتنظيمات التي رأت فيها مصلحة لأهدافها فقد أبقته وحاولت تسخيرها لما يخدم أهدافها.

أما عن النظام النقدي فكما سبق وبيّنا في الباب الثاني، كانت هناك عدة عملات متداولة في الجزائر في مبادلاتها التجارية فهل استمرت هذه الأخيرة حتى بعد الاحتلال أم حدث تحول باختيار السلطة العثمانية (السلطانية)؟

خاصة وأنّ فرنسا الاستعمارية لم تتمكن من بسط نفوذها على كامل القطر الجزائري بداية الاحتلال بل كانت هناك سلطة أحمد باي (السلطانية) في الشرق والأمير عبد القادر (التقليدية-العقلانية) في الغرب، حيث قام أحمد باي بعد الاحتلال بإرساء نظام نقدي جديد فجلب الذهب من الصحراء واستخدم مناجم الفضة الموجودة بالمشرق وبدأ بضرب نقود خاصة ببايالك الشرق امتداد عدة سنوات (1830-1831-1832-1834-1837) وكانت هذه الأخيرة على شاكلة النقود الذهبية مثل السلطاني والمحجوب، حيث كتب عليها تاريخ الضرب ومكانه قسنطينة، أما الفضية فحملت اسم الريال بوجو وهو مسا للريال الجزائري 1.80 فرنك، لكن عرف نوع من التدهور منذ 1830 بسبب نقص الفضة خاصة بعد سقوط عنابة<sup>5</sup>، أما البرونزية والنحاسية فتعرف بالخروبة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>-A. O. M 10 H 11, **Historique de La Cercle de Biskra Par Le Lieutenant du bosquet Chef du Bureau Arabe de Cette Localité Biskra** le 31 décembre 1848.

<sup>2</sup>-. O. M 10 H 18, **Renseignement Statistique Sur Biskra 1848.**

<sup>3</sup>- A. O. M 1kk3, **Rapport du 19 Janvier 1845 (N°3).**

<sup>4</sup> - A. O. M F80. 1822, **Résumé des Recherches Sur L'impôt Par Le Dr. Warnier, 1841.**

<sup>5</sup>- (A) Nouchi, **Enquête Sur le Niveau de Vie de L' algerie** , P-P. 100-121.

<sup>6</sup>- (A)Tammimi , **Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, (1830-1837,** Tunis1978, p. 37.

غير أنّ فندلين شلوصر يذكر بأن أحمد باي قد أصدر أمراً بضرب سكة جديدة سنة 1830م وهي قطعة نحاسية من حجم الفضية؛ ولها نفس القيمة وقد حرص على أن يستعيد القطع الفضية بمقابلها، وبعد أن استعملت هذه العملة الثانية بضعة أشهر منع استعمالها واشترى الرطل من المواطنين ب 12 قطعة فضية<sup>1</sup>، كما أن الباي تعاقب القطعة الفضية القادمة من الخارج وخاصة التي يجلبها التجار اليهود من تونس وأحيانا تكون بمثابة الضريبة التي تؤخذ على سلعهم<sup>2</sup>، إضافة لانتشار عدة عملات عربية وأوروبية في بايلك الشرق ومن أهم العملات العربية حسب وثائق المحكمة الشرعية الريال التونسي<sup>3</sup> وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد النقود المحلية في المعاملات والمبادلات، والسبب في انتشار هذه العملة يرجع إلى القوافل التجارية بين قسنطينة وتونس إضافة إلى عملة من العملات المغربية (شقا) سكة فاس وهذه العملة لم تشر إليها المصادر بكثرة\*؛ كما وجدت العملات الأوروبية وذلك بحكم تواجد شركة الملكية الإفريقية التي كانت في كثير من الأحيان تتبادل مع التجار القسنطينيين بالفرنك الفرنسي، كما أثبتت بعض الكتابات التاريخية أن المعاملات والمبادلات بين الجزائريين والفرنسيين في الحصن الفرنسي كانت تتم بالفرنك كما يبدو أنّ الشركة حاولت إدخال العملات الورقية<sup>4</sup>، ويمكننا اعتبار هذا من أهم التحولات التي حدثت في الجزائر على المستوى الاقتصادي بعد الاحتلال الفرنسي.

## 6-1- النظام القضائي عهد الحاج أحمد باي (المؤسسة القضائية):

إن السلطة القضائية في بايلك الشرق هي صورة مصغرة عن السلطة القضائية في إيالة الجزائر خلال السلطة العثمانية (السلطانية)، فالسلطة لم تكن محصورة في يد القضاة بل يشاركون فيها كبار الموظفين وصغارهم وقد كان البايات يقضون جزءاً من يومهم في الفصل في القضايا التي كانت ترفع إليهم<sup>5</sup>، أمّا السلطة التشريعية فقد كانت ذات نظام واحد في كامل القطر، فهذه الأخيرة مكونة من محكمتين يشرف عليهما قاضيان ومفتيان على المذهب الحنفي والمالكي، تنظر في القضايا الإجرامية والتأديبية والجنائية والمدنية والحكومية كما أنّها تنظر في مختلف الخلافات ولا رجعة في الأحكام التي

<sup>1</sup>- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي، ترجمة أبو العيود، د. ط، ش. و. ط، 1980، ص. 80.

<sup>2</sup>-A Nouchi, Op cite , p121.

<sup>3</sup>- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص. 192.

\* - وقد عثر عليها في عقد واحد يعترف بالشراء، السجل الأول، العقد المؤرخ في شوال 1203هـ، ص. 116.

<sup>4</sup>- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 198.

<sup>5</sup>- العيد مسعود سعيد، المجتمع الجزائري في العهد العثماني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، رسالة لم تنشر، ص. 124.

تصدرها<sup>1</sup>، أمّا فتور دي بارادي(V.DeParadi) فيطلق على هذه السلطة بالمجلس الشريف ويمكن لها رفض الأحكام التي يصدرها القاضي وأن تستأنف النظر في تلك الأحكام<sup>2</sup>.

وفي فترة حكم الحاج أحمد باي تولى القضاء الحاج أحمد سي الحاج مبارك مفتيا مالكيًا أمّا المفتي الحنفي فهو السيد ابن فتح الله<sup>3</sup>، وقد تميزت إدارة الحاج أحمد باي بالجدية والعدالة والوثيقة التي عثر عليها الأستاذ صالح فركوس تبين اهتمام الباي بهذا الجهاز الحساس والحكم بما أنزل الله<sup>4</sup>، بينما البوادي والأرياف فهي تخضع في منازعاتها لشيخوها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، أمّا فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية والأعراف المحلية التي لا تخالف الشريعة فيشرف عليها الفقهاء وأئمة المساجد وشيوخ الزوايا كذلك الأمر بالنسبة لليهود والنصارى فيتولى القضاء بينهم كبارهم ومحكمهم الخاصة<sup>5</sup>.

نستنتج من خلال هذا أنّ أحمد باي حرص على الحفاظ على الأنظمة السابقة لسياسة العثمانية (السلطانية)، وقد يكون ذلك حرصاً على إبقاء مؤسسات الدولة العثمانية وإبقاء الجزائر جزءاً من الإيالة العثمانية مع محاولة إحداث بعض التحولات الطفيفة؛ تماشياً مع الوضع الجديد والمتمثل في احتلال الجزائر من طرف السلطة الفرنسية (العقلانية)، حيث أحدثت هذه الأخيرة تحولات في البنية الإدارية والاجتماعية والسياسية للجزائر تماشياً والإيديولوجيات الأوروبية التي حملها قادة الاحتلال.

## 7-1 - النظام العسكري عهد الحاج أحمد باي (المؤسسة العسكرية):

أولى الحاج أحمد باي اهتماماً كبيراً بالتنظيم العسكري خاصة وأن هذا الأخير كان قد تولى منصب قائد العوادي كما شارك، إضافة لمشاركته في العديد من الحملات التأديبية ضد القبائل لذلك أولى اهتماماً كبيراً بالقوات العسكرية لأنه مدرك أنّها أساس قيام سلطته وتشكل هذه الأخيرة ممّا يلي:

- متميزين هما: المشاة تحت قيادة الخليفة وهذه الأخيرة مخصصة لحراسة المدينة؛

- الفرسان أو قوم المخزن أو الخيالة وتتكون من قسمين

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، ص. 110.

<sup>2</sup> - (V) de paradis, Alger au 18 siècle, p-p. 111-157.

<sup>3</sup> - (A) Temimi, Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, (1830-1837), p. 61.

<sup>4</sup> - ينظر الملحق د وثيقة رقم 1، عن كتاب فركوس صالح، الحاج أحمد باي، قسنطينة 1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، ص. 102.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج4، وزارة الثقافة والسياحة، ص. 23.

القسم الأول: يخضع مباشرة للآغا ويتشكل من عدة قبائل الزناتية وعرب وادي بوضلاح وفرسان المدينة.

القسم الثاني: وهو بدوره تحت قيادة الآغا ولكن يديره القياد أو الأعيان يتكون من التلاغمة وأولاد عبد النور وكانت هذه القبائل دوماً على أهبة الاستعداد فهي قوة عسكرية ملتزمة، أمّا عرب زمالة فكانوا يشكلون القوة الاحتياطية<sup>1</sup>، كما كانت العائلات الكبرى بدورها تمد الحاج أحمد باي بالقوات العسكرية مثل قبيلة زمور بمجانة.

وباحتلال فرنسا للجزائر عام 1830م ظهرت قوة أحمد باي، رغم قلة عددها التي كانت حوالي 400 فارس بوجه مشرف ضد الغزاة الفرنسيين، وهكذا وبعد احتلال العاصمة، بدأ الحاج أحمد عهداً جديداً في بناء دولة لا بد أن تتمكن من مقاومة أخطار السلطة الفرنسية (العقلانية) إضافة للأخطار الداخلية، لذلك حاول إعادة بناء نفسه عسكرياً ليتمكن من مواجهة هذه الأخطار إذ قام بتقوية جيوشه وتعزيزها، من أهم ما قام به هو الإبقاء على الخيالة الأتراك الذين أحضرهم معه عند عودته من مشاركته في معركة اسطاوالي عام 1830م إلى جانب بعض رجال المدفعية<sup>2</sup> كما حاول تغطية احتياجاته من الخيال والبغال والعتاد الحربي كالذخيرة والمدافع والبنادق التي كان يشتريها عن طريق تونس<sup>3</sup>، وبعد فرضه للاستقرار والأمن الداخلي داخل إقليمه قام ببناء الثكنات والسهر على تدريب قواته وفقاً لما تقتضيه الظروف، وبالتالي أصبحت قواته مركزية وثابتة تعتمد على بيت المال في النفقات وعلى ثروته الخاصة وقد خصص في هذا المجال مجلس يتداول القضايا العسكرية ونظراً لتطورات التي حدثت على الساحتين السياسية والعسكرية حاول إعادة تقسيم الجيش إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: يمثل الجيش النظامي ويتكون من جنود دائمين قدر عددهم ما يزيد عن 2500 مجاهد.

القسم الثاني: يتكون من المتطوعين وقدر عدد هذا الجيش بحوالي 12000 رجل، وقد دعمت هذه القوة بوسائل كافية نوعاً ما حيث تمكنت من تثبيت أقدام الحاج أحمد باي في سيطرته على إقليم الشرق وعاصمته قسنطينة، ففي اتجاه تونس يوجد الشيخ البشيرى وقبائل الحنانشة وفي اتجاه الصحراء أخواله

<sup>1</sup>- A. O. M 8H3, **Historique des Tribus du Cercle de Constantine 1854.**

<sup>2</sup>- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص. 221.

<sup>3</sup>- ( J) Serres, **La Politique Turque en Afrique du Nord Sous La Monarchie de Juillet, Paris-Gauth Henner 1924, p. 151.**



عائلة بن قانة التي تحكم الصحراء، وفي اتجاه الشمال الشيخ بن عبد الله زعيم أولاد مقران، وهذه القبائل بدورها تمكنت من استقطاب 19 قبيلة رئيسية؛ وإدخالها تحت سلطة الحاج أحمد باي وهؤلاء زادوا من قوته حيث وصلت إلى 7800 فارس وأصبحت فرقته الخاصة تتشكل من 2500 جندي<sup>1</sup>.

## 2- أحمد باي والسلطة الفرنسية ( العقلانية):

انطلاقاً من هذه الحقائق نجد أن أحمد باي يعتبر شخصية فذة، عملت على استمرارية الدولة الجزائرية مرتكز على ثوابت لتثبيت حكمه سواء منا الناحية الإدارية أو السياسية وحتى العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهو لم ينشئ دولته من فراغ بل من خلال تنظيمات سابقة محكمة اعتمد عليها وطورها مكنته من دحر قوات الاحتلال الفرنسي، فبعد البلاء الحسن الذي قام به أحمد باي في معركة سطاولي والذي شهد له به القادة الفرنسيين أنفسهم، توجه بعدها إلى قسنطينة ومعه حوالي 1600 شخص من الأهالي الفارين من الجيش وعند بلوغ أولاد زيتون وصلته رسالة عاجلة من قائد الحملة الفرنسية الجنرال ديبرمون (Debormon) يطلب منه الاستسلام والاعتراف بسيادة فرنسا على الجزائر، مقابل الحفاظ على منصبه كباي للإقليم وان يلتزم بدفع اللزمة التي كان يدفعها للداي حسين سابقاً<sup>2</sup>، وكان جواب أحمد باي رغم أنه كان بعيداً عن عاصمة إقليمه أن القرارات تؤخذ من طرف مجلس الشورى وأن سلطته الشرعية تسلمها من داي الجزائر بتزكية من سكان الإقليم وأنه لا يمكن أن يتخذ أي قرار دون استشارة المجلس الذي يمثل الشعب<sup>3</sup>، وهذا يدل على مدى مصداقية حكم أحمد باي واحترامه لسيادة شعبه وأن سلطته ليست مطلقة بل يستمدّها من إرادة وجهاء المدينة وعلمائها.

لكن أحمد باي وهو في طريقه إلى قسنطينة بلغه أن قبيلة ريغة بسطيف وقبيلة العلمة وقبيلة عامر الغرابة كلها متأهبة للانقضاض عليه، بزعامة ابن قندور هذا الأخير الذي ينتمي لأحد فروع أولاد مقران -الذي سبق ذكرها- غير أن الباي تمكن من القضاء عليه بمؤازرة ابن عبد السلام المقراني<sup>4</sup>، وهذا قد يعود لسياسة أحمد باي التي سبق وأشرنا إليها والمتمثلة في تقريب بعض الشيوخ وإبعاد آخرين؛ لكنه

<sup>1</sup>- A. M. G 226, Notes Sur La position Politique du Bey de Constantine Dentés Le 30 Aout 1857.

<sup>2</sup>- أحمد باي وحمدان خوجة وأحمد بوضرية، مذكرات، المرجع السابق، ص. 16.

<sup>3</sup>- أحمد باي وحمدان خوجة وأحمد بوضرية، المصدر نفسه، ص. 17. وهذا يعني ان أحمد باي كان مدركاً أن سلطته مستمدة من الشعب الجزائري، فهو رغم أنه يملك الشرعية من السلطان العثماني، إلا أنه مقتنع أن سبب تمكنه من تنفيذ سلطانه وامتداد نفوذه هو تقبل الرعية الخضوع له لأن لهذا المجتمع خصوصيته وحتى القوة العسكرية لا تجبره على الخضوع.

<sup>4</sup>- Les Ben Gana Depuis La Conquête Française, Cahier algériens , Paris 1879, p. 35.

تمكن بفضل دهائه وحنكته الخروج من هذا المأزق وذلك بمنح لقب شيخ مجانة مقابل أن يسهل مروره<sup>1</sup>.  
إلا أن المشكل لم ينتهي هنا فخصوم أحمد باي قسنطينة وخاصة الذين ينحدرون من أصل تركي، قاموا بانقلاب ضده منهم محمود بن تشاركر باي قسنطينة الأسبق ومعه مجموعة من الانكشارية التي بايعته وخلعت عنها بيعة أحمد باي، وحتى الأتراك الذين جاءوا معه من العاصمة تركوه والتحقوا بالمتمردين بسطح المنصورة لهذا تمركز بالحامة التي تبعد بضع كيلومترات عن قسنطينة<sup>2</sup>، حيث اتصل شيخ العرب محمد بلحاج بن قانة بشيخ البلد بلفقون وشيخ فرجيوة بوعكاز عاشور وعلى بن عيسى صديق الطفولة لأحمد باي وبعض العلماء، فجمعوا مجلس الأعيان وأعلنوا تثبيت ولائهم لأحمد باي وأفتوا بذلك على عامة الناس ومن ثم دخل أحمد باي منتصرًا<sup>3</sup>، فقام بالتخلص من الأتراك واعتمد على تأييد الجيش العربي الذي أخذ في تكوينه<sup>4</sup>، وبمجرد عودته واستقراره بمدينة قسنطينة اجتمع مع أعضاء الديوان وتباحث معهم في مسألة اعتراف فرنسا به بايا على أن يواصل دفع الجزية إليها، فكان رد جميع أعضاء الديوان هو الرفض وبأن قسنطينة تابعة لباشا الجزائر وتمثل لأوامره، لذلك وجب الكتابة إلى السلطان محمود الثاني والحصول على موافقته<sup>5</sup>، ومن ثم حاول أحمد باي العمل بكل جدية من أجل تحصين عاصمته قسنطينة، وذلك بإقامة ثكنات جديدة تضم جنودًا من المواطنين الجزائريين ونصّب نفسه "باشا" كخليفة للداي حسين<sup>6</sup>، ويقول فيرو (Féraud) أن أحمد باي أثبت جدارته في الداخل والخارج وقد أعطى مثلاً رائعاً في استقامته وإدارة شؤون بايلكه<sup>7</sup>، حيث تميزت إدارة الحاج أحمد بالجدية والعدالة إلى حد كبير وتجسد ذلك من خلال تنظيم بايلكه وحسن تسيير شؤونه ولم تكن الرعية في عهده تتعرض إلى الاضطهاد والظلم، ومن أهم ما قام به كما اشرنا سلفاً هو شروعه في التخلص من الجنود الانكشاريين وتعويضها بعناصر محلية<sup>8</sup>، ويمكن اعتبار هذا من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في ظل حكم تابع للنظام العثماني، وهو مشاركة العنصر الجزائري، وهذا ما لم يكن

<sup>1</sup>- (M) Gouvion et (Edmond), **kitab Ayane El Maghariba**, imprimerie orientale Fontana frère Alger, 1920, p. 4.

<sup>2</sup>- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 135.

<sup>3</sup>-les Benganas, **Op. Cite**, P. 39, 40.

<sup>4</sup>- أبو القاسم سعد الله أبو القاسم، محاضرات، المرجع السابق، ص. 135.

<sup>5</sup>- أبو القاسم سعد الله أبو القاسم، المرجع نفسه، ص. 54، 55.

<sup>6</sup>- (E) Mercier, **Histoire de Constantine**, p. 3.

<sup>7</sup>-Ch. Féraud, « Notice sur les ouled Abdel-Nour », in **R. S. A. I** 1864, P. 242, 243.

<sup>8</sup>- Seroka (commandant), « le sud constantinois de 1830-1855 », In **RA** 1912, p. 379.

مسموحا به من قبل كما أنه لم يكن من السهل على أحمد باي تحقيق الأمن في المنطقة الشرقية غير أنه وبفضل مساندة ابن قانة انتصر في عدة معارك ببايلك الشرق منها:

1- معركة مشيرة\* 1830: بعد مقتل بلقندوز المقراني الذي سبق وأشرنا إليه، انتفض المقرانيون وانضم إليهم الناقمون جميعهم بقيادة باي قسنطينة السابق إبراهيم الكريتلي وفرحات بن سعيد؛ بمطوعين من قبائل عرب شراقة وأهل بن علي الشرفة وأولاد سحنون وأولاد عبد النور، فحين قدوم العدو أول ما قام به بن قانة هو القيام بشراء دمهم، وتقبل بعضهم ذلك وتركوا ميدان المعركة منهم عرب الشراقة وأولاد عبد النور وتمكن أولاد سحنون من الحصول على غنائم كثيرة وبهذا خرج ابن قانة منتصرا<sup>1</sup>.

2- معركة الحزيمة 1831م: بين فرحات بن سعيد وشيخ العرب وتنكر فيها الناس لفرحات بن سعيد، حيث قام هذا الأخير بأخذ النساء كرهائن وحملن إلى زاوية على بن عمر بطولقة.

3- معركة مراح الجازية 1831م: هزم فيها فرحات بن سعيد من طرف شيخ العرب إضافة إلى معارك أخرى منها معركة القصر 1832 ومعركة بسكرة 1832... الخ.

كما غلب على الريف القسنطيني الروح القبيلية، مما حال دون توحيد هذه القبائل تحت سلطة أحمد باي، وكونت أحلاف متنافسة على المكانة والنزاع حول الأراضي الزراعية والمراعي وقد حالت هذه النزاعات دون تمكن أحمد باي من استخدام هذه القوة ضد الاستعمار الفرنسي:

الجهة الشرقية ← الحنانشة؛

النواحي الجنوبية الشرقية ← الحراكنة والحنانشة؛

النواحي الغربية ← أولاد دراج؛

الجنوبية ← قبائل الزيبان؛

إضافة إلى أن هؤلاء الشيوخ في هذه المناطق كانوا يتخذون قرارات تملئها عليهم مصالحهم الآنية وميولهم الشخصية<sup>2</sup>، خاصة أنّ المنطقة الشرقية وكما أشارت باباس ليلي هي بخلاف الغرب الجزائري لم

\* - مشيرة هي منطقة قرب التلاغمة.

<sup>1</sup> - Les Bengana Depuis La Conquête Française, P. 41, 42.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص. 63.

تعرف تطورًا وانتشارًا للطرق الصوفية<sup>1</sup>، حيث انحصر نفوذ الطريقين والمرابطين في منطقة القبائل والأوراس، ولذلك يمكننا القول إن ضعف الطرق الصوفية في هذه المنطقة تسبب في حرمانها من الحماس الديني؛ الذي يغذي المقاومة والجهاد ضد المستعمر الكافر<sup>2</sup> بدل التنافس من أجل المصلحة الخاصة.

## 2-1- تأسيس أحمد باي لدولته (السلطة السلطانية):

يتضح من خلال الرسالة التي أرسلها أعيان وقبائل مدينة قسنطينة إلى البرلمان البريطاني في تاريخ 17 جانفي 1834م؛ بواسطة قنصل الانجليز في مدينة تونس (Sir Thomas Reade) السيد توماس ريد والتي تحتوي على توقيع 2246 شخص المحررة باللغة العربية والمنددة بالاحتلال الفرنسي والمساندة لسلطة الحاج أحمد باي<sup>3</sup>، كما ظهر اسم وختم قائد أولاد براهيم في رسالة بعث بها الحاج أحمد باي وقادة بايلك الشرق إلى الباب العالي في تاريخ 16 سبتمبر 1835؛ يطلبون فيها من السلطان العثماني تعيين الحاج أحمد باي على كامل إيالة الجزائر بعد سقوط مدينة الجزائر وتقديم مساعدة عسكرية لاستعادة الموانئ التي سقطت بيد الفرنسيين<sup>4</sup>، من خلال هذا يتضح أن أحمد باي اتبع نفس النظم السابقة المتمثلة في الاعتماد على قبائل المخزن التي أعطت لها صبغة فلاحية وعسكرية وادارية.

ورغم كل هذه الصعوبات والمشقة فالحاج أحمد تمكن من إقامة دولة تعتمد على تأييد السلطان وتأييد الارستقراطية المحلية، حيث حافظ على النظام العثماني الذي سبق ذكره، كما ناشد مساعدة السلطان العثماني حتى يعطي لحكمه الشرعية والهيبه محاولاً أن يوسع قاعدة حكمه بتأييد الجماهير له، حيث أنه لم يكن يقرر أمراً إلا بالرجوع إلى الأعيان وشيوخ القبائل والعلماء والجيش، فبعد سقوط العاصمة أولى كل اهتمامه إلى تنظيم الإدارة والاعتناء بالأمور الاقتصادية وتأليف قوة عسكرية على رأسها الباش حامية علي بن عيسى وأطلق على نفسه لقب باشا، وهذه الوظيفة تعتبر من أهم المتغيرات التي أحدثها أحمد باي والتي خصصت للقائد علي بن عيسى الفرقاني -من قبيلة بني فرقان- على يد الحاج أحمد باي وأرسل إلى السلطان العثماني؛ يعلن له عن ولائه واتصل بباقي الحكام

<sup>1</sup> - (L) Babes, **Saints Tribus et Pouvoir Politique Dans Le Constantinois Sous La Domination Turque**, C. R. D. S. S. H Oran C. S. d , p, 266. 2.

<sup>2</sup> - ( E )Mercier , **Histoire de Constantine**, p. 204.

<sup>3</sup> - علاوة عمارة، من معالم الدوار إلى البلدة الريفية، 2، ج. 1، المرجع السابق. ص. 120.

<sup>4</sup> -Abdeljelil Temimi, **Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmad Bey (1830-1837)** , Tunis, Publication de la Revue d'Histoire Maghrébine 1978, p. 132.

\*- كانت وظيفة الباش حامية معروفة في تونس العثمانية، لكن في الجزائر لم تنشأ الا مع أحمد باي برز طابعها التنفيذي عندما أسندت لابن عيسى قائد الساحل وتخصصها في تنفيذ أوامر الباي خصوصا فيما يخص جمع الضرائب.

العثمانيين بالجهات الوسطى يطلب منهم الانضمام إليه والدخول تحت حكمه وقد اضطرته الظروف أن يقوم بإجراءات قاسية وعنيفة مستعينا بالقوى المحلية بزعامة محمد بن الفقون<sup>1</sup>، وباعتبار أنّ أحمد باي أحد الموظفين السابقين لجهاز الحكم في الجزائر العثمانية مع هذا كان محبوبًا من طرف الأهالي، وحاول أن يستمد شرعيته منهم خاصة باعتماده على المجلس الاستشاري في معظم الأمور، وهذا ما دفعه في كل مرة إلى رفض التفاوض شخصيًا مع مبعوث الدوق دوروفيفو عام 1832 الذي سلمه رسالة تتضمن طلب استسلامه للسلطات الفرنسية مع دفع مبلغ ثلاثة ملايين فرنك للخسائر الحربية التي تسبب فيها ضد الفرنسيين والقبائل الموالية لهم مع إبقاء دفع اللزمة<sup>2</sup>، دون أن يأخذ رأي المجلس<sup>3</sup>؛ وكان رد المجلس جماعيًا والمتمثل في رفض الاستسلام وقد أثبتت هذه المراسلات مدى ما وصلت إليه روح الديمقراطية في عهد الحاج أحمد باي الذي خوّل للمجلس كل الصلاحيات وترك حرية الرأي للمجتمع، وبالتالي فهو مقيد بما يصدر عن المجلس من قرارات<sup>4</sup>، كما أنه كان على الحاج أحمد باي أن يواجه عدة جبهات جبهة ضد فرنسا وأخرى ضد تونس وثالثة ضد إبراهيم الذي أعلن نفسه بايا على عنابة ويطلب بعودته إلى قسنطينة، ورابعة ضد باي التيطري الذي أعلن نفسه باشا الجزائر خلفا لحسين باشا وطالب الحاج أحمد الاعتراف به وخامسة ضد فرحات بن سعيد شيخ العرب الذي عزله الحاج أحمد وعين بدلا منه خاله بوعزيز بن قانه بالإضافة إلى المؤامرات التي ولدت ضده داخل عاصمته<sup>5</sup>، وكذلك عداء بعض القبائل مثل أولاد سعيد بالأوراس 1835م، ونفور العديد من شيوخ أولاد مقران والشيخ عبد الرحمن المدعو بسطان تقرت والحاج المبارك من قبيلة أولاد طالب، ومّا زاد في نقمة شيوخ العشائر عليه اعتماده على أسلوبه الإداري السابق والقائم على العزل والتعيين، والأكد أنّ هذا تسبب له في عداوة بعض الشيوخ مثل الشيخ الحسنوي عندما عزله عن مشيخة الحنانشة وعين مكانه الشيخ رزقي، أيضا تنحيته لفرحات بن سعيد من آل بوعكاز عن مشيخة العرب بالزيان وتفضيله لبوعزيز بن قانه بسبب القرابة<sup>6</sup>.

مع هذا فالحاج أحمد باي لم يترك أية وسيلة لكسب التأييد الداخلي والخارجي لتثبيت سلطته

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص. 145.

<sup>2</sup> - أحمد باي وحمدان خوجة وأحمد بوضرية، مذكرات، ترجمة وتعليق محمد العربي الزبيري، ص. 33.

<sup>3</sup> - أحمد باي، المصدر نفسه، ص. 33.

<sup>4</sup> - (g) Esquer, *Correspondance du Duc de Rovigo*. T. 2 lettre au Ministre de la guerre datée le 22 octobre 1832, p. 192.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 136، 137.

<sup>6</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص. 68.

(السلطانية)؛ فنجده مثلاً في بداية جانفي 1834م بعث برسالة إلى القنصل البريطاني بتونس طوماس ريد (Tomas RIDE) الذي كان أحد المعارضين لاحتلال الجزائر، يخبره فيها أن مركبة تجارية ألقى القبض على ركابها المالطيين على الساحل الرابط ما بين عنابة وبجاية، وقد حصل على إطلاق سراحهم وأرسل بهم إلى تونس، كما أرسل بشكوى مشفوعة بخواتم وإمضاءات رؤساء القبائل وأعيان البلاد إلى البرلمان البريطاني يطلب فيها الحماية البريطانية ضد فرنسا<sup>1</sup> غير أنه لم يلقى أي رد، إضافة إلى إلحاح أحمد باي الدائم على الارتباط بالخلافة العثمانية بقوله: «لا يمكن أن يتجه خادمك الباي أحمد باي مخاطباً الخليفة - إلى الفرنسيين - مادام على وجه الأرض خليفتنا الأكبر، سيدنا السلطان محمود الذي بإمكانه وحده أن يقدم لنا العون، في حين ألزم الباي السلطان العثماني على تحمل المسؤولية أمام الله تعالى عما يترتب من عواقب الإهمال واللامبالاة تجاهه في يوم الحساب، سأطالبكم أمام الله، لماذا تخلتكم عن خادمكم...»<sup>2</sup>، غير أنه لم يتلقى أي مدد من السلطان العثماني، كما أن الحاج أحمد عرض على ديوانه دعوى باي تونس فقرر الديوان إرسال رسالة إلى باي تونس محتواها أنه ليس من حقه المطالبة بقسنطينة وأن السلطان هو المرجع، فكما أنّ باي تونس يستمد سلطانه فكذلك باي قسنطينة وأن أهل قسنطينة راضون بحكم الحاج أحمد، وانتزاعاً لمبادرة بومرزاق باي التيطري الذي أعلن نفسه باشا، وقطعاً للدعوى باي تونس تقلد الحاج أحمد لقب الباشا وأمر بضرب السكة باسمه وباسم السلطان، وعين مساعده ابن عيسى خزناجيا وقد أعلن هذه الإجراءات الإدارية التي تخوله ممارسة السيادة إلى الرأي العام، حينها قام باي تونس بإرسال وفد إلى السلطان يصف فيها باي قسنطينة بالظلم والاستبداد، فلجأ أحمد إلى إرسال وفد برئاسة علي بن عجوز أحد أعيان قسنطينة والحاج مصطفى أحد تقائهما مرفقين برسالة تبين الإدارة العامة التي تؤيد حكمه وتنفي الاستبداد والظلم، حاملة توقيعات رؤساء القبائل وأعيان البلاد، غير أن هذا الوفد عاد إليه برد غامض يحمل توقيع رؤوف باشا وليس السلطان مفاده أن السلطان في حالة سلم مع الدول المسيحية ولا يمكنه إعلان حرب مع فرنسا بسبب قضية الجزائر، ولكنه طلب منه أن يستمر في نضاله ولا يوقع أي صلح معهم إلا بعد مشاورته<sup>3</sup>، ومع هذا ظل أحمد باي يسعى لتمثيل السلطة العثمانية بالجزائر قد يكون ذلك باعتبارها تملك شرعية الحكم الإسلامي، ولذلك فهو لم يستسلم وظل صامداً في مواجهة الأطماع الاستعمارية مع الاستعداد الدائم

<sup>1</sup> - ( L ) serres, **La politique Turque en Afrique du Nord Sous La Monarchie de juillet Paris, gauthmer 1925, p-130-133.**

<sup>2</sup> - ( à ) Temimi, « Trois Terres de Hadj Ahmed Bey de Constantine à La Sublime porte », **In R. O. M. M, N° 31 er senestres 1967, p 152.**

<sup>3</sup> - لمزيد من التفاصيل يراجع أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ص- ص. 137-139.

لمواجهة سياسة السلطة الفرنسية (العقلانية) التي تطمح في التوسع داخل الأراضي الجزائرية، مستعملة مختلف الأساليب لطمس ثوابت ومقومات المجتمع الجزائري كما بيناه -في الباب الثالث- حيث رغبت هذه الأخيرة في دخول مدينة قسنطينة دون قتال والاستيلاء على خزنتها كما فعلوا بالعاصمة، فقد قام داميرمون قائد الحملة بإرسال رسالة إلى سكان قسنطينة طلب فيها منهم الاستسلام حقنا للدماء سنة 1837 مرسلًا إحدى الشخصيات البارزة؛ إلى قسنطينة لفتح باب المفاوضات والتباحث مع الحاج أحمد باي حول إبرام سلم مقيد بشروط فكان رد شيوخ المدينة وسكانها ما يلي « إن في المدينة كثيرًا من الدخائر والمثونة وإذا احتاج الفرنسيون زودناهم بما يحتاجونه منها... » ومن خلال هذه الإجابة أدرك الغزاة أن دخول قسنطينة لن يتحقق إلا عبر هجوم عسكري شامل<sup>1</sup>، لذلك استدعى الحاج أحمد باي أعيان الإقليم ورؤساء القبائل لإبلاغهم بالأخطار التي تهدد بلادهم؛ وطلب منهم ضرورة تجنيد وتعبئة القبائل من الرجال القادرين على حمل السلاح للتصدي للهجوم الفرنسي<sup>2</sup>.

ورغم ما أبداه الحاج أحمد باي وأتباعه من مقاومة ضد قوات الاحتلال، إلا أنها استطاعت الدخول بجيوشها إلى قسنطينة في 13 أكتوبر 1837 زارعة الموت والدمار والنهب بين أوساط السكان<sup>3</sup>،

\* - ومن أبرز الشروط ما يلي:

- الاعتراف بالسلطة الفرنسية؛

- دفع العلم الفرنسي مرتان في السنة، مع رفعه يوم احتفال ملك فرنسا؛

- استقبال الحاج أحمد كباشا، على أن يدفع ضريبة سنوية؛

- احتفاظ الحاج أحمد بإدارة إقليمية على أن تحتفظ فرنسا بالمناطق التي احتلتها مثل ميناء سطورة وبجاية؛

- حرية التجارة بين الفرنسيين والجزائريين، حيث لا يمكن لهم المتاجرة إلا عن طريق الموانئ المختلة من طرف الفرنسيين؛

- لا يمكن للحاج أحمد باي شراء الأسلحة ولذخيرة إلا عن طريق فرنسا ومصانعها؛

- إعطاء حق التملك للفرنسيين والأوروبيين داخل المناطق الخاضعة للحاج أحمد باي؛

- لا يحق للحاج أحمد باي أن يسهل لأية قوة أجنبية أي عمل ممكن ولا مؤقت خاصة بالنسبة للشواطئ الخاضعة لسلطته.

- ترفع المتابعة المفروضة من طرف أحمد باي على الذين أعلنوا ولائهم لفرنسا مع صيانة ممتلكاتهم؛

- يحق لفرنسا وضع أعوان لها في قسنطينة والمدن الخاضعة لسلطة الباي، كما يحق له هو كذلك وضع أعوان في المناطق الخاضعة لفرنسا،

ويجب على الطرفين تبادل المجرمين. عن بوضرساية بوغرة، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 1830-

1848، دار الجزائر 2010، ص. 134

<sup>1</sup> - ( M) Biése Cihellrenner, **Constantine La Conquête et Le Temps des Pionnier**, sans date , p. 26.

<sup>2</sup> - بوغرة بوضرساية، المرجع السابق، ص. 168.

<sup>3</sup> - (ch.) Juliens, **Historique de L'Algérie Contemporaine**, (1827-1871), Paris, p. 141, 142.

لذلك أمر القائد ابن عيسى\* سكان المدينة مغادرتها لكن هناك منهم من فضل الاستشهاد كالقائد محمد بجاوي خليفة ابن عيسى<sup>1</sup>.

## 2-2- سقوط قسنطينة

بعد سقوط قسنطينة ودخول الفرنسيين إليها جعلوا حاكم قسنطينة من الأهالي، وقد وقع اختيارهم على سي حمودة ولد سيدي الشيخ\*\*، وبعد دخول هذا الأخير في خدمة الفرنسيين<sup>2</sup>، عمل على اتباع النظام العثماني فجعل المخازنية في وظائفهم ونصب كل واحد حسب ما يناسبه من الوظائف، كما كان له الفضل في إدخال الكثير من الشيوخ في طاعة الفرنسيين منهم الشيخ بوعكاز بن عاشور شيخ فرجوية، ابن عز الدين شيخ زواغة، أولاد بن مذكور مشايخ الحراكنة<sup>3</sup>، نستنتج من خلال هذا أنه رغم استغلال فرنسا القوة العسكرية لفرض سلطتها إلا أنها اضطرت في بداية حكمها للالتجاء إلى الأهالي والشيوخ لتمكن من كسب نوع من الولاء؛ لتمكن من فرض سيادتها الفعلية على سكان المنطقة، وبالتالي فالسلطة الاستعمارية الفرنسية أدركت أن القوة العسكرية لوحدها لا تكفي لفرض سلطتها، وأن السلطة الفعلية تحتاج لفرضها أساليب متنوعة وأن لكل مجتمع خصوصيته التي يجب أن يسير من خلالها لذلك لجأت إلى استغلال سلطة الشيوخ حتى تتمكن من فرض سيادتها الفعلية على سكان المنطقة مستعينتا بمؤسسات نظام الحكم السابق، وهذا يؤكد لنا استمرارية السلطات المحلية بداية الاحتلال في ظل السلطة الفرنسية فهي لم تتخلى عنها قد يكون ذلك لإدراكها مدى فعالية هذه

\* - غير أن ابن عيسى وحسب ما قاله في الوثيقة التي وجدها الأستاذ عبد الحميد زوزو بالأرشيف الفرنسي تبين أن جهاده كان حرصا على المصلحة وليس حرصا على الخضوع لسلطة العثمانية أو أحمد باي حيث يقول:

«... لو أن الفرنسيين راسلونا وقتها وقالوا أنكم ستبقون بالتأكيد في مناصب وستحافظون على مراتبكم في ظل سلطتنا وستكونون خدمة لنا كما كنت تماما في العهد التركي، بكن قد سلمنا ولكن لم تخبر بمثل هذا بالمرّة، كما لم نلق أي طلب أو مراسلة، بل كانت تصلنا أخبار تؤكد انضمام رجال إلى جيشكم أمثال يوسف، وابن زكري والقائد سليمان لأخذ أمكنتنا عندها أقنعنا أنفسنا بضرورة المقاومة...» عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، الجزائر 2011، ص. 144.

<sup>1</sup>- phillert, (le colonel), *Expédition Les Feni Menacer au 1871*, paris, 1873, P. 29, 30.

\*\* - وقد اختار الفرنسيون دار سيدي الشيخ لهذا المنصب، لأنهم من ذوي النسب الشريف، حيث استقروا بالجامع الكبير وحضر هذا الاجتماع عدد من العلماء والوجهاء، وهذا إذ دل على شيء فهو يدل على مدى درايتهم بسيكولوجية هذا المجتمع، محمد صالح العنترى، فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلدة قسنطينة واستلائهم على أوطانها، مراجعة وتعليق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 238.

<sup>2</sup> - محمد الصالح العنترى، المصدر نفسه، ص. 239.

<sup>3</sup> - محمد الصالح العنترى، المصدر نفسه، ص. 240-241.



السلطات النابعة من المجتمع حسب التعبير الفييري لتثبيت نفوذها داخل مجتمع مغاير لها تماما في عقيدته وبنيته وكذلك أفكاره.

ورغم سقوط قسنطينة سنة 1837م، فقد ظل أحمد باي مصرا على موقفه الثابت المتمثل في إبقاء الجزائر دولة إسلامية؛ لا تخضع لغير الشرعية الإسلامية المتمثلة في "الدولة العثمانية"، ويظهر هذا من خلال إجابته على القائدين الفرنسيين نغرييه (Negrie) في ماي 1838م وغالبوا (Galbois) 1839م عندما طلبا منه الاستسلام والحضور إلى قسنطينة\* لإعطائه الأمان؛ فأجابهم بأنه لا يمكن أن يتخذ موقفا خارج إرادة السلطان العثماني، وحسب ناصر الدين سعيدوني فإن تشبث أحمد باي بالشرعية

\*محاولة فالي القائد الأعلى للقوات الفرنسية أن يكتب اتفاقية يقوم من خلالها بإنهاء الحرب التي بين فرنسا وأحمد باي ولذلك قام بصياغة المشروع التالي:

- المادة 1: يعترف الحاج أحمد باي قسنطينة لسيادة فرنسا وسلطانها عليه.
- المادة 2: تعطي فرنسا إلى الحاج أحمد باي لقب باشا وهو لقب شخصي.
- المادة 3: يدفع احمد باشا لفرنسا غرامة سنوية قدرها مئة ألف فرنك
- المادة 4: يدير أحمد باشا من مقاطعة قسنطينة الجزء الواقع جنوب خط ينطلق من القالة ويمر بقالة ومجاز عمار إلى حدود شورة وتحتفظ فرنسا بمنطقتي ستورة والقالة كما أنها تحتفظ بجيجل والقل وبجميع الموانئ الواقعة على ساحل بايلك قسنطينة القديمة.
- المادة 5: يلتزم أحمد باشا بالأية تنازل لأية دولة أجنبية ومهما كانت الأسباب عن أي قطعة من المنطقة التي يديرها، كما أنه لا يستطيع السماح لأية أمة أجنبية أن تقيم ولو مؤقتاً في أحد موانئ هذه المنطقة.
- المادة 6: تكون التجارة حرة بين فرنسا والأهالي وفقاً للتعريف ولأنظمة الجمارك الجاري بها العمل في البلدين، ويلتزم أحمد باشا بالأية يتاجر إلا مع عناية وغيرها من موانئ الإيالة القديمة التي يحتلها الفرنسيون وابتداء من الآن، فإن القوافل القادمة من داخل إفريقيا والتي تتوجه في الوقت الحاضر إلى تونس يجب أن تغير وجهتها إلى عناية أو إلى مكان آخر تحتله فرنسا وتعيه بنفسها.
- المادة 7: أن الأسلحة والبارود وما إلى ذلك من الذخائر الحربية التي يشتريها أحمد باشا يجب أن تؤخذ من مصانع فرنسا.
- المادة 8: يستطيع الفرنسيون والأوروبيون الذين يحملون رخصة من فرنسا أن ينتقلوا بحرية وأن يتمتعوا بحق الإقامة في المقاطعة التي يردها الباشا، كما أن الأملاك التي يجرزون عليها تكون مضمونة وتكون لهم فيها حرية التصرف ويلتزم الباشا بتعويض الخسائر التي قد يتسبب فيها سكان المقاطعة التي يديرها. . وبالمقابل فإن الأهالي يتمتعون بحق الإقامة في الأجزاء التي تديرها فرنسا مباشرة.
- المادة 9: خاصة بحرية البحث العلمي.
- المادة 10: لفرنسا حق اعتماد وكيل لدى أحمد وللباشا حق اعتماد وكيل لدى الجزائر
- المادة 11: لا قيمة لهذه الاتفاقية إلا بعد أن يصادق عليها الملك وحتى ذلك الحين فإن فرنسا تحتفظ بحماية قسنطينة.
- المادة 12: تسلم فرنسا إلى أحمد باشا حصن قسنطينة بمدافعه وذخائره الحربية والغذائية على الوضع الذي يكون عليه عندما تتم المصادقة على هذه الاتفاقية.
- المادة 13: يلتزم أحمد باشا بأن يدفع لفرنسا مبلغ 600000 فرنك كتعويض لمصاريف الحرب وفي 26 أكتوبر 1837 وكان رد الحاج أحمد هو رفضه للاتفاقية، حيث أنها لا تتخذ الطابع الرسمي وهو لا يعترف بأي سلطة سوى سلطة الباب العالي، كما أكد على رفضه التنازل عن أي شبر من قسنطينة. صالح فركوس، أحمد باي، ص. 74، 75.

العثمانية التي لم يعد لها وجود بالجزائر هو الذي حال دون تعامل أحمد باي مع التحولات التي عرفت بها الجزائر في السنوات الأولى للاحتلال<sup>1</sup>، وحسب أبو القاسم سعد الله فقد حاول الحاج أحمد إقامة دولة تعتمد على تأييد السلطان وتأييد الأرستقراطية المحلية، فحافظ على النظام العثماني وناشد مساعدة السلطان كي يضمن الشرعية على حكمه، وبعد الاحتلال حاول أن يوسع قاعدة حكمه بتأييد الجماهير له فكان لا يقرر شيئاً هاماً إلا بالرجوع إلى الأعيان وشيوخ القبائل والعلماء والجيش، وإن كان في فترة حكمه الأولى اعتمد على الجند العثماني فإنه بعد الاحتلال اعتمد على العرب حيث أراد أن يخلق منهم دولة يكونون هم سادتها، فقد هدف إلى إقامة دولة تفرض الأمن والاستقرار وبهذا تكون الدولة في نظره وسيلة لفرض السلطة؛ كما أنه كان يحارب من أجل السلطة المحلية، وهو في هذا يخالف الأمير عبد القادر الذي حاول إقامة سلطته بسلطة تعتمد على الجهاد وتأييد الطبقة الأرستقراطية والطرق الدينية<sup>2</sup>، لذلك توجه أحمد باي نحو منطقة الأوراس بصحبة قريبه بوعزيز بن قانة وأتباعه<sup>3</sup>، وقد وصل نفوذه إلى عدة مناطق منها قبائل بني عامر والشراقة وأولاد زواوي وأولاد عبد النور وبني هارون كما حاول الاقتراب أكثر من قسنطينة، متوجهاً نحو منطقة الزيبان بإلحاح من قريبه بوعزيز بن قانة الراغب في تأكيد مشيخته؛ على قبائل المنطقة وطرد منافسه فرحات بن سعيد وحليفه ابن زكري من بسكرة، بعد أن استقر بها شهر نوفمبر 1837 وأوقع العقاب بالمعارضين له من أولاد عمر بعدها استقر بزواوية سيد رحال<sup>4</sup>، ثم توغل إلى الشمال حيث بلغ حدود التل نواحي قسنطينة الجنوبية والغربية عند موقع بوحصين لكن بعد خيانة\* بن قانة له<sup>5</sup>، مع هذا وجد أحمد باي الكثير من القبائل التي ساندته من أهمها:

1- قبائل بني وجانة: كانت هذه الأخيرة من القبائل التي راسلها أحمد باي حتى تتخذ التدابير

<sup>1</sup> ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص-ص. 61-63.

<sup>2</sup> أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ص. 145، 146.

<sup>3</sup> ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 47.

<sup>4</sup> ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 47، 48.

\* - بن قانة له سنة 1839 حيث ذكر أحمد باي في مذكراته أن سبب خيانة هذا الأخير له هو "عندما طلب من باي تونس السماح لأعوانه بشراء القمح من هناك، لأنها كانت تباع بأسعار منخفضة ولكن الرجال الذين ذهبوا إلى تونس لم يتصرفوا كما ينبغي، «لقد اتبعوا نصيحة مفسدة أعطاهم إياها بوعزيز بن قانة، فنسوا أنهم لم يكونوا سوى ضيوفاً على هذا البلد وأنهم فيه محظوظون ومخصوصون بالأولوية، أما بوعزيز فقد كانت نيته عندما أعطى نصيحة في مثل ذلك الخبث أن يثير علي باي تونس، لقد كان يريد الإجهاز علياً ليأخذ ما كنت أملك»

<sup>5</sup> صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص. 84.

- اللازمة لمواجهة العدو وأن يبقوا على اتصال به فهو خادهم ورهن إشارته في أي لحظة<sup>1</sup>؛
- 2- قبائل أولاد داود: قام أحمد باي كذلك بإرسال رسالة لهذه القبيلة يشجعها على مقاومة العدو؛ وأنها سوف تتلقى تدعيمه عند الحاجة كما يقوم بتوحيد كل القبائل حتى تقف إلى جانبه<sup>2</sup>؛
- 3- قبائل صدراته: كما بعث رسالة إلى هذه القبيلة يخبرها فيها بأنه بعث بعدة رسائل إلى العديد من القبائل منها الحركة وأولاد دايم والحزارب، يطلب منهم مساعدة إخوانهم سكان صدراته في أقرب الآجال<sup>3</sup>؛
- 4- أولاد عبد النور: بحلول سنة 1838 بدأت تحركات أحمد باي في منطقة الجنوب الغربي لقسنطينة إذ قامت هذه القبيلة بعدة هجومات على القوات الفرنسية خاصة بعد رفضها الإذعان للجنرال نغرييه<sup>4</sup>؛
- 5- قبائل التلاغمة: راسل أحمد باي وجهاء تالاغمة 15 ماي 1838 ليعبر لهم عن حبه لهم ومكانتهم في نفسه لأنهم حملوا راية الجهاد، وبالتالي فإن أرادوا هزيمة العدو فقدموه إليهم سيكون بسبب نصرتهم لا غير<sup>5</sup>؛
- 6- بني توفوت: وقد وجه رسالة إلى شيوخ هذه القبيلة عام 1839 يحرضهم على الجهاد والمقاومة<sup>6</sup>؛
- 7- قبائل الحركة: سنة 1840 جهزت فرنسا حملة عسكرية بقيادة غالبا (Galbois) في اتجاه مناطق تواجد الحاج أحمد باي متوجهة نحو قبائل الحركة الموالية للحاج أحمد باي، فزحف بقوته لنجدتهم في الوقت الذي كان في طريقه للجبال للمعالجة<sup>7</sup>؛
- 8- أولاد دراج: بعد قيام الحاج أحمد في منطقة الأوراس، خرج مع أولاد دراج إلى منطقة الحضنة قصد الهجوم على أحمد بن الحاج خليفة الأمير عبد القادر الذي كان في بسكرة؛ وقد جاء في مذكرات الحاج أحمد أنه وافق على عرض أولاد دراج للقيام بحملة على خليفة الأمير شرط أن ينضم

<sup>1</sup>-A. O. M 10x2 Lettre D'Ahmed Bacha au x Beni Oudjana n° 176.

<sup>2</sup>-Ipid.

<sup>3</sup>- Ipid.

<sup>4</sup>- P (Mongan, Conquête de L'Algérie, Paris 1986, p. 394.

<sup>5</sup>- A. O. M 10x1, Lettre de Hadj Ahmed au x Teleghma n°124.

<sup>6</sup>- A. O. M 10x1, Lettre de Hadj Ahmed au x Beni Tofout N°127.

<sup>7</sup>- أحمد باي وحمدان خوجة وأحمد بوضربة، مذكرات، ص. 88.

الجميع إلى صفه<sup>1</sup>.

اضطر للتوجه بعدها إلى الحراكية ومكث عندهم قرابة شهرين<sup>2</sup>، محاولاً لم الشمل وتكوين قوة من الفرسان تكون قادرة على مواجهة الفرنسيين، معتمداً في خطابه على الأسلوب الديني رغم أنه يمثل السلطة السياسية والمركزية (السلطة السلطانية) حيث دعا القبائل إلى حمل السلاح قائلاً لهم «إن كنتم مؤمنين حقاً وتريدون نصره الدين، إن كنتم أتباعنا وأصدقائنا وإخواننا وإن كنتم تؤمنون بأن دين محمد هو الدين الحق فسأحضر إليكم ولا بد أن تستعدوا لندافع معاً عن الإسلام...»<sup>3</sup>، وقد لقي قبولاً من طرف هذه القبائل في مواجهة قوات الاحتلال، فتوجه إلى النمامشة واستقر بها سنتين عمل أثنائها على توحيد صفوف القبائل ولم تشمل العشائر كما أنّ هذه القبيلة قامت بترويج خبر حول إمكانية تدخل القوات التركية ببابلك الشرق، حيث أثار إعلان هذا الخبر شعور الناس وزاد من سخطهم على الاستعمار<sup>4</sup>.

غير أنّ كثرة التنافس العشائري وتغلب روح العصبية بين سكان هذه المناطق حال دون تكوين قوة مقاتلة من الفرسان وأدى لتآمر عليه من قبل الشيخ ولد يونس وأعوانه من أولاد سيدي يحيى والزمامة رعايا باي تونس؛ الذين اتهموا بتسليم مبالغ مالية من الفرنسيين بهدف تحويل أنصاره عنه ففطن أحمد باي لمكيدة ولد يونس الذي تظاهر فقط بمسايرة العدو، فسارع أحمد باي إلى قتله مع ابنه و25 من أتباعه، وولّى مكانه الشيخ أحمد بن الزين ثم تحول بعيداً عن مواطن النمامشة واستقر بجهات وادي ريغ جنوب الزيبان 1838-1839<sup>5</sup>، وبعدها توغل في جبال بلزمة والالتجاء إلى أولاد سلطان وبعد مدة قصيرة تحول إلى الجهات الغربية وبلغ نواحي الحضنة 1843م ونزل عند أولاد دراج وهؤلاء استنجدوا به ليقف معهم ضد خليفة الأمير علي الحضنة والزيبان محمد الصغير بلحاج<sup>6</sup>.

وقد انتهى في تحركاته إلى غاية الحدود التونسية بمقرية من مدينة الكاف أملاً في توحيد القبائل

1- أحمد باي وحمدان خوجة وبوضرية، المصدر السابق، ص. 91.

2- أحمد باي وحمدان خوجة وبوضرية، المصدر نفسه، ص. 84.

3- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبّان الفترة الاستعمارية، ص. 114.

4- A. O. M F 80 493 Cercle de Constantine, Rapport de La 1<sup>o</sup> Quinzaine D'aout et de Septembre, 1845..

5- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص. 51.

6- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 50.

لشن هجوم شامل نحو مدينة قسنطينة<sup>1</sup>، وقد كانت سنوات 1844م-1848م هي مرحلة التصدي حيث قامت فيها معارك عنيفة بين المجاهدين والقوات الفرنسية بقيادة أحمد باي<sup>2</sup>، حيث حاولت السلطة الاستعمارية كعادتها ضرب الصف الجزائري وإحداث الشقاق فيه حتى تتمكن من بسط نفوذها على كامل الإقليم الشرقي<sup>3</sup>، ورغم ذلك فإن أحمد باي لم يفشل في محاولة تعبئة القبائل الجزائرية ومواصلة الكفاح ضد السلطة الفرنسية، بالرغم من حالة اللااستقرار التي كان يعيشها والمتمثلة في الصراعات الداخلية بين القبائل المتنافسة من أجل السيادة\*، غير أن السلطات الاستعمارية سخرت كل إمكانياتها للقضاء على الحاج أحمد لوضع نهاية لمقاومته، حيث كان مقيماً في الأوراس لذلك حاول كل من النقيب كونروبار والنقيب سانت جارمان تنفيذ العمليات العسكرية بكل قوة وبسبب الظروف الصحية للباي، إضافة لمحاصرة معظم القبائل وعجزها عن مؤازرته اضطر حينها إلى طلب الأمان والاستسلام في 5 جوان 1848<sup>4</sup>.

و من خلال ما سبق يمكننا القول إن أحمد باي قاوم الفرنسيين مدة 18 سنة وقد ظن الفرنسيون أنه ضعيف نظراً لعدم وجود قبيلة تحميه وتشد أزره، لكنه ورغم سقوط الدولة العثمانية بذل جهده محاولاً بناء دولة جزائرية مستقلة عن الدولة العثمانية باسطنبول، ورغم أن هذه الدولة لم تعمر طويلاً غير أنه لم يستسلم وحاول حمل لواء المقاومة لفترة دامت 11 سنة برز فيها الحاج أحمد باي كزعيم وطني لعب دوراً بارزاً في توحيد صفوف المقاومة وحث القبائل على الجهاد ضد العدو الفرنسي وكان له دور كبير في تعبئة القبائل رغم كبر سنه ومرضه<sup>5</sup>، وقد كان هذا الأخير هو الوحيد الذي اعترف له الشعب بالقيادة وأعاد تنصيبه بعد انهيار الإدارة العثمانية بالجزائر دون أن تدعمه قبيلة أو مركز ديني<sup>6</sup>، فأحمد باي إذن حاول الحفاظ على مقومات وثوابت الدولة الجزائرية العثمانية مع بعض الإصلاحات والتغيرات المتمثلة في إدخال العنصر الجزائري في تسير أمور دولته؛ عكس ما قام به الدايات والبايات السابقين وقد يكون هذا من بين أهم الأسباب التي ساعدت أحمد باي على مد نفوذه واستمراره حتى بعد

<sup>1</sup>- صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، ص. 299.

<sup>2</sup>- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 52، 53.

<sup>3</sup>- بوضرساية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، رجل دولة ومقاوم 1830-1848، ص. 296.

\* - السيادة التي كانت تعينهم على قبائلهم وحسب - هذه الأخيرة هي الوطن بالنسبة لهم.

<sup>4</sup>- A. O. M. 10 H 76 ; Rapport du 7 juin 1848 du Commandant et Germain Sur La Reddition de L'Ex Bey de Constantine عدد 20 جوان 1848 جريدة الميشر 30 جوان 1848 عدد 20

<sup>5</sup>- بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 180-1848، ص. 54، 55.

<sup>6</sup>- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، قسنطينة، مطبعة البعث، 1985، ص-ص. 60-62.

سقوط الحكم العثماني بالعاصمة، لأنه عمد في حكمه كما أشرنا سلفاً إلى الحفاظ على قيم وثوابت السلطات المشيخية بالريف، والعائلات الكبرى بالمدينة وهذه السلطات بدورها هي التي ساعدت على تثبيت حكمه والدفاع عنه.

## ثانياً- المقاومة بباليك الغرب (الأمير عبد القادر أنموذجاً)

شكلت المقاومة الشعبية بالريف الجزائري إحدى أشكال الرفض الاجتماعي والثقافي لسياسة الاستعمارية، فهذه الأخيرة مثلت ثورة ضد الظلم الاجتماعي والسياسي والثقافي خاصة بعد انتزاع السلطة الفرنسية لأغلبية أراضيهم التي تمثل بالنسبة لهم الشرف القبلي والعائلي<sup>1</sup>.

### 1-وضعية بايلك الغرب:

أعلن باي وهران عن استلامه للسلطات الفرنسية بعد سقوط العاصمة، حيث قام بتسليمهم مفاتيح المدينة بعد أن ضمنوا له خروجه من وهران والجزائر مقتفياً سيرة الداي حسين، وبالتالي تمكنت القوات الاستعمارية من الدخول إلى ميناء وهران بقيادة داميرمون (Damirmon) في 4 جانفي 1831<sup>2</sup>، وقد تبعه أترك وهران وكراغلة تلمسان ومستغانم وقبائل المخزن<sup>3</sup>، لذلك اتخذ المرابطون ورجال الطرق الصوفية في هذه المنطقة مسؤولية الدفاع عن الوطن حيث جمعوا لوائهم تحت راية الجهاد<sup>4</sup>، فالمقاومة إذن كانت تلقائية بدافع حب الأرض وكره الغريب وحفظ العرض والشرف سواء في المدينة والريف<sup>5</sup>.

فكرساكن بايلك الغرب في البداية في حل سياسي وديني يضمن للمنطقة الأمن والاستقرار، وذلك بالدخول في طاعة حاكم مسلم له القدرة على حمايتهم عن طريق منحه البيعة التي كانت في أعناقهم للباي حسن، وقد فكروا في عدة أشخاص فاتصلوا في البداية بسلطان مراكش للدفاع عنهم وصد هجمات الفرنسيين حيث توجهت بعثة جزائرية تتشكل من 10 أعضاء من أهم المرابطين والشيخوخ نحو فاس؛ مع حامية تتكون من 50 فارس وقافلة من البغال محملة بالهدايا وقد استقبل السلطان عبد الرحمن

<sup>1</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 20، 21.

<sup>2</sup> - الأمير عبد القادر، مذكرات، تحقيق محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي، محمد صالح الجون، دار الأمة، ط. 7، 2010، ص. 137.

<sup>3</sup> - مصطفى طلاس، الأمير عبد القادر فارس الجزائر، ط. 2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984، ص. 214.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 168.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 122.

البعثة واعدة بدراسة مطالبها، وبعد مرور أشهر دعا السلطان أعضاء البعثة للمثول أمامه مباشرة إياهم بقبول طلبهم وخلال أسابيع أقام علي ابن السلطان على رأس 500 فارس بتلمسان وقد أسرع محي الدين وعبد القادر مع كل رؤساء بني هاشم ورؤساء بني مجاهر وبني عامر وغيرهم من القبائل، لكي يعلنوا ولاءهم لابن سلطانهم الجديد، كما اعترفت البلاد كلها بسلطته وكانت الخطبة تعلن باسم سلطان المغرب في كل المساجد وكل شيء كان يدل على أن الجزائر قد أصبحت بطريقة سلمية تحت الصولجان المغربي<sup>1\*</sup>، وهذا يدل على مدى تمسك الجزائريين بالانضواء تحت ولاية حاكم مسلم أي سلطة دولة إسلامية لحمايتهم من السلطة الكافرة؛ وبتالي فالجزائريين غيروا ولاءهم لسلطان المغرب وبناء عليه يكون استبدال حاكم مستبد بحاكم عادل يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية<sup>2</sup> من أهم المتغيرات التي حدثت ومنه نستنتج أن المرجعية الدينية كانت هي المحرك الأول للمجتمع الجزائري، لكن السلطات الفرنسية ضغطت على السلطان عبد الرحمن بالانسحاب أو الحرب فتعذر على هذا الأخير الدعم لسكان المنطقة<sup>3</sup> وقام بالانسحاب، كما فكر سكان بايلك الغرب في السلطان العثماني غير أنّ هذا الأخير كان عاجزاً عن تقديم الخدمات لهم<sup>4</sup>، لذلك بحثوا عن حل آخر والمتمثل في انتخاب سلطان من داخل الوطن<sup>5</sup>، وقد أبدى سكان المنطقة استعدادهم لمقاومة المستعمر منذ بداية الاحتلال حيث عقدوا اجتماع في شهر أفريل 1832 ضواحي معسكر حضره زعماء قبائل بني هاشم وبني عامر والبرجية، تقرر بموجبه إسناد القيادة إلى محي الدين لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم من المنطقة<sup>6</sup>.

حيث تم اختيار الأمير اقتداء بالعهد الراشدي عن طريق البيعة وهذا المنهج في اختيار الأمير

\* - ونجد أن محاولة سكان الغرب للانضمام للمغرب لها جذور تاريخية وفي عهد الباي مصطفى وقيام الثورة الدرقاوية ضد الحكم العثماني سنة 1806 بقيادة عبد القادر بن شريف مهد لانضمامهم للمغرب، وأكد الدرقاوية على استعدادهم لمبايعة المولى سليمان غير ان المولى سليمان رفض ذلك

(M (kaddache, L'Algérie durant La Période Ottomane. O. P. U Alger 1991, p. 139.

<sup>2</sup>- علي المحمدي، النسق المخزني ومسألة الاستمرار التقليد والتجديد، ص. 6

<sup>3</sup>- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، 1804-1747 ج. 1، ص. 66.

<sup>4</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 168.

<sup>5</sup>- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، 1804-1747، ج. 1، ص. 66.

<sup>\*\*</sup> - قبيلة بني عامر من أقوى القبائل في منطقة وهران والتي قدمت ولاءها هاما للأمير.

(F ) Dumas, Correspondance du Capitaine Dumas, Consul à Mascara 1832-1839, Ed par cyven Algeria 1912.

<sup>6</sup>- أديب حرب، المرجع السابق، ص. 80، 81.

يكشف لنا بأن عبد القادر؛ تمّ اختياره في ظروف خطيرة واستثنائية تدل على قوة ممارسة استمدها أسلافنا من تعاليم القران والتي تتنافى مع كل أشكال الطغيان والاستبداد، فقد تمت بيعته مرتين الأولى سنة 24 أكتوبر 1832م حيث بايعته قبائل غريس بمعسكر إضافة لأعراب المنطقة كلها وقد تمّ عقد مؤتمر البيعة تحت شجرة الدردارة<sup>1</sup> على مبايعة عبد القادر حيث لقبوه بناصر الدين<sup>2</sup>، وجاء في صك هذه البيعة «إن الله لا يحمي بالسلطان ما لا يحمي بالقرآن وإنّ الوطن في الحاجة إلى الدفاع عن حماة، وأن أهل الحل والعقد وزعماء القبائل والأعيان والعلماء والصالحين قد توجهوا إلى الأمير وقالوا إن قبول الولاية قد تعين عليك، وقد توفرت فيك شروطها من عدل وشجاعة وعزم وحزم وعصية من غير طلب منك لها، فرضي بالترشيح لها وبايعوه على أن ينصروه في السراء والضراء» ولما تمت هذه البيعة أرسل علماء غريس منشورات إلى القبائل يدعوهم فيها إلى طاعة الأمير وبيعته<sup>3</sup>.

بعدها تلتها البيعة الثانية وكانت هذه الأخيرة أهم من الأولى سنة 1833، وجاء فيها أن بيعة الأمير تستوجب لزوم الطاعة له قولاً وفعلاً ليتمكن من إقامة العدل وتمت في 1 رمضان 1248هـ الموافق 4 فيفري 1833م وكانت هذه البيعة نهائية<sup>4</sup>، حيث كانت البيعة أسلوباً إسلامياً يعتمد على الإجماع الذي هو بمثابة الانتخاب بالمفهوم المعاصر، لكن يختلف عنه في كون السلطة مستمدة من قاعدة الشورى وهي سلطته دينية ودينية، وبهذا يكون قد تم تعيين الأمير عبد القادر في أول الأمر من طرف نخبة الأمة (البيعة الأولى) ثم بعد ذلك تمت تزكيته من طرف العامة (البيعة الثانية) لذلك يمكننا اعتبارها عقد تاريخي تم فيه الاتفاق بين إرادات إنسانية حرة وأفكار واعية ناضجة من أجل تحقيق رسالة سامية<sup>5</sup>.

كما أن سلطة الأمير التي استمدها من خلال بيعته يمكننا اعتبارها تكريس لسلطة التقليدية الجزائرية (Traditionnelle) غير أنها أخذت شرعيتها من قدسية الشريعة الإسلامية والتقاليد الجزائرية، وهذا يتطابق مع ما ذهب إليه ماكس فيبر حين قال: «ترتكز السلطة التقليدية<sup>6</sup>، على الخاصية المقدسة

<sup>1</sup> - يحيى بوعزيز، الأمير عبد القادر، رائد الكفاح الجزائري، دار الكتاب الجزائري، 1964، ص. 155، 156.

<sup>2</sup> - يحيى بوعزيز المرجع نفسه، ص. 24.

<sup>3</sup> - محمد عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، تعليق ممدوح حقي، بيروت، دار اليقظة العربية، ص. 155.

<sup>4</sup> - رابح بونار، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة، العدد 15، جوان جويلية 1973، ص. 45.

<sup>5</sup> - فوزي أو صديق، "الدستور ودولة الأمير عبد القادر"، مجلة أشغال الملتقى الثقافي الوطني، جمعية مؤسسة الأمير عبد القادر بتيارت، 1996، ص. 64.

<sup>6</sup> - حميدة عميراي، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، ص. 35.



للقوانين التي توارثت مع مرور الأزمان لأن الحاكم يتم تعيينه بموجب قانون موروث وتكون له الطاعة بموجب (المنصب) الذي تمنحه له التقاليد وان الشخص المالك لهذه السلطة ليس رئيسا بل يعتبر سيدا<sup>1</sup> فالأمير لم يفرض على القبائل من طرف والده على القبائل، فالطرائق التي أقرت عبد القادر قائدا للمقاومة الجزائرية ضد الغازي الفرنسي، لم تكن منوطة بنظام استبدادي بل بروح أخلاقية ودينية، رغم أن الزاوية التي ينحدر منها حي الدين تتمتع بسمعة كبيرة بفضل مزايا شيوخها.

فالمبايعة هي نوع من الانتخاب التقليدي وهي ليست الا استفتاء شعبي عبّر به لعبد القادر ممثلو القبائل الذين انتدبوه، فهذا المنهج يكشف لنا بأنّ عبد القادر اختير في ظروف خطيرة واستثنائية يدل على قوة ممارسة استمدها أسلافنا من تعاليم القرآن، والتي تتنافى مع كل أشكال الطغيان والاستبداد. «فالأمر استخدم السلطة التقليدية وكذلك السلطة الكاريزمية (charismatique) لمختلف الشيوخ والقادة المرابطين ضد السلطة العقلانية (rationnelle) المتمثلة في السلطة الفرنسية والقائمة على قوة القانون الوضعي العقلي<sup>2</sup>».

رغم مواجهته لعدة مشاكل في سبيل تثبيت نفوذه، بسبب الأوضاع التي كانت تعاني منها المنطقة الضريبية حيث تميزت في بداية الاحتلال بانقسام قبلي اتسم بطابع المعارضة القوية، والمتطرفة فيبعته بداية انحصرت في مجموعة من القبائل هي بني هاشم وبين عامر والغرابة لذلك كان عليه تثبيت حكمه بالتغلب على منافسيه<sup>3</sup>، عن طريق استعمال القوة (السلطة العسكرية) أي سلطة الدولة خاصة وأنه يواجه قوتان تقاسمتا حكم إقليم وهران في أوائل عام 1833م؛ اختلفا من حيث الأهداف وتباينا من حيث العدد والعتاد في قواها المسلح وهما:

أ-الجيش الفرنسي الذي انتشرت قواها منذ 1830م في عاصمة البلاد كما سيطرت على وهران مستغانم والمرسى الكبير... الخ.

ب - القوى المحلية التي سعت منفردة لتحقيق نوع من الاستقلال الذاتي في حدود منطقتها الضيقة، واستعدت للتضحية بكل شيء للمحافظة على وجودها كسيدي العربي في سهل الشلف وهو شيخ قبيلة فليطة يتمتع بنفوذ في أرجاء هذا السهل وكان ضد السلطان الجديد (الأمير عبد القادر)،

<sup>1</sup>- (M) weber, **Economie et Société**, T. 1, Traduit Par Julien Féraud Plon, Paris, 1971, p. 232.

<sup>2</sup>- (M) weber, **Le Savant et La Politique**, Traduit Par Julien Féraud Plon, Paris, 1959, p. 114.

<sup>3</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، ص. 61.

وكذلك ابن نونة في تلمسان كان زعيمها واعتبر نفسه ممثلاً لعبد الرحمن<sup>1</sup>.

لذلك كان على الأمير عبد القادر أن يحكم كصاحب سيادة يحمل لقب أمير المؤمنين وسلطان الجزائر، مع أنه كان يجاري في أوائل عهده سلطان فاس عبد الرحمن بن هاشم بلباسه القفطان الذي جاءه في المناسبات مع ذكر اسمه في خطبة الجمعة غافلاً اسمه في العملة التي أصدرها، وذلك مقابل المساعدة التي كان يقدمها له سلطان فاس وكذا لإسكات الأصوات التي طعنت في شرعية حكمه<sup>2</sup>، حيث كان عبد القادر في حاجة إلى التحالف مع سلطان المغرب لذلك لجأ إلى سلطان المغرب في قضية مدى تقيده بالشرعية الإسلامية، وكان مبعث هذه الفتوى معارضة فقهية صادرة عن تكتلات جهوية كانت تستهدف نفس دعائم زعامة عبد القادر من خلال تجريدته من مقومات مادية وروحية، وقد دعم السلطان مولاي عبد الرحمان موقف عبد القادر حيال خصومه من خلال فتوى الفقيه التسولي تحدد الفتوى الحالات التي يبيح فيها الشرع للحاكم استخدام العنف ضد المعارضين، فهي حالات تدور حول مناصرة الكفار بشكل مباشر أو غير مباشر أو اتخاذ مواقف تدرج صاحبها في عدادهم وفي ذلك دفع ضمني للانتقادات التي كانت توجه لعبد القادر وتأييد لتبريراته لاستخدام العنف ضد معارضيته<sup>3</sup>، وقد تمكن الأمير من الصمود من خلال إقامته دولة حديثة عمادها سلم إداري تصاعدي قاعدته الشيخ وقمته الخليفة المسئول المباشر للأمير، ودعمه بتنظيم إداري محكم يوفر التموين والتعليم والقضاء والموصلات والتسليح والمخابرات.. الخ<sup>4</sup>، خاصة وأنه كان مدركاً أنّ فساد النظم السياسية الإدارية العثمانية تسبب في سوء العلاقات الاجتماعية بين الحكام والمحكومين<sup>5</sup>، وأن المعركة بينه وبين السلطة الفرنسية ليست سهلة وأنه أبداً لا يمكن مواجهة دولة كبيرة مثل فرنسا إذا بقيت السلطة في الجزائر موكلة إلى قبائل متفرقة، لهذا جمع هذه القوى في دولة موحدة<sup>6</sup> معتمداً على سلطة الدولة السياسية وجعل معسكر مركز الحكم داعياً القبائل لإعلان الطاعة<sup>7</sup>، محاولاً تحقيق الولاء والسيادة عن طريق

<sup>1</sup>- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري، ص. 92.

<sup>2</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 214.

<sup>3</sup>- علي المحمدي، النسق المخزني ومسألة الاستمرار التقليد والتجديد، منشورات كلية الآداب وعلوم الإنسانية، الرباط 2010، ص. 9.

<sup>4</sup>- ناصر الدين سعدوني، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص. 130، 131.

<sup>5</sup>- طلاس مصطفى، الأمير عبد القادر فارس الجزائر، ط. 2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984، ص. 214.

<sup>6</sup>- (ch)Baudicours, *La Guerre et Gouvernement de L'Algérie*, Paris 1853, p. 308.

<sup>7</sup>- (M) lamuniéro, *Histoire de L'Algérie Illustrée de 1830A Nos jours*, p. 84.

الدفاع عن الجزائر بالوقوف ضد الاستيطان وإعطاء البعد الوطني لدولته<sup>1</sup>، مستعينا بسلطة شيوخ القبائل لتثبيت نفوذه متبعًا في ذلك سياسة الحكم العثماني (السلطاني)، حيث حاول الأمير جمع شتات الأوطان الجزائرية باعتبارها وطن واحد ولم يكن الأمير حاكما للدولة فحسب بل إمام وشيخا واعظا من خلال حرصه على إمامة الناس في الصلاة؛ فقد كان عميق التمسك بالدين وتعاليمه عندما يقف للوعظ، كما كان يفسر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية<sup>2</sup>، مستعينا بالخطاب الديني في بعث الروح الوطنية في المجتمع الجزائري وتحريض الناس على الجهاد بخطب ترددت فيها كلمات دينكم وبلادكم وأرضكم ونسأؤكم...، ونلاحظ من خلال خطاباته أنه تجاوز بني فلان وبني فلان إلى الشعب والمواطنين حيث ما كانوا ومهما كان انتمائهم<sup>3</sup>، وعلى رأي سعد الله أبو القاسم فقد وصل خطابه إلى أعماق الشعب وحرك نداءه ضمير الأرض وهز صوته أركان الوطن «فإذا بریح الوطنية تطوي المسافات وتحتاز الحدود القبلية والطرق الصوفية والإقليمية لتصبح شعلة واحدة تحرق في وجه العدو الدخيل»<sup>4</sup>، خاصة وأن اختيار عبد القادر أميرا كان على أسس سليمة توفرت في شخصيته؛ لذلك فالمبايعة وحسب رأي عميرايوي حميدة تعد نتاج فكر جزائري أصيل كان فيه لشيوخ العلم دور في تشكيل نظام حكم حديث برئاسة الأمير عبد القادر الذي أسس نواة حكم لدولة فنية، محدثا مناصب أساسية لهذه الدولة فقد شكل النظام الأميري ظاهرة نادرة في الفكر العربي الإسلامي، إذ لم يسبقه إليها أي نظام منذ عهد الخلفاء الراشدين، لذلك فنظام الأمير شكل خطرا على الأنظمة الأوروبية المدنية التي جاءت إلى الجزائر باسم الليبرالية والإنسانية<sup>5</sup>، وبتكريس الأمير نظام حكم جديد يكون قد انتزع السلطة من رؤساء القبائل والأسرة الأخرى وحصرها في يد رئيس الدولة الجديد وبهذا يكون النظام الجديد الأميري، هو تكريس للسلطة التقليدية مشدودة أساسا إلى قوة العرف<sup>6</sup>، وعلى رأي بيومي أحمد يكون هذا الحاكم "الأمير" ذا قداسة في نظر المبايعين له مثله مثل التقاليد التي كان هو نفسها محكوما لها وحاكما بها<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - le duc d'Orléons, *Compagne de L'armée D'afrique*, 1835-1839 Paris p. 412.

<sup>2</sup> - شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص. 193.

<sup>3</sup> - صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، الاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص. 26، 27.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 274.

<sup>5</sup> - حميدة عميرايوي، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى، عين مليلة 2004، ص. 18، 19.

<sup>6</sup> - حميدة عميرايوي، المرجع نفسه، ص. 22.

<sup>7</sup> - بيومي أحمد، علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص. 382.

غير أنه كان متمسكا بوحدة البلاد؛ ونلمس ذلك من خلال ردود أفعاله حيث نجده يرد على الفرنسيين بعد معاهدة التافنة بما يلي

«أجبننا الكفار بأن المسلمين شيء واحد وأننا لم نهمل قسنطينة، ولكن الكافر رفض فانقطع السلم وأعلنت الحرب»<sup>1</sup>.

وأشاطر جميلة معاشي في ما ذهبت إليه بأن أساس نجاح سياسة الأمير أهما استندت منذ البداية على إيديولوجية الإمامة، ووظفت لصالحها جميع عناصر القوة الموجودة سواء في الطريقة القادرية أو الطرق الصوفية الحليفة وكذا طبيعة الحكم والقرابة والجوار، إضافة لاستفادته من الوضع الثقافي السائد في الريف الجزائري والذي تسيطر عليه الجوانب الروحية والإغرائية<sup>2</sup>، ومنه يمكننا القول إن أهم شيء ساهم في إنجاح إدارة الأمير هو تشبته بالشرعية الإسلامية وأحكامها ونلمس ذلك من خلال أقواله «إن الإرادة الإلهية اختارتني لتوحيد شعب محكوم، من طرف حكام ليس لهم من الإسلام سوى الاسم، إننا نحارب من أجل أرضنا وأطفالنا ونسائنا وكل ما يتعلق بديننا إنهما حرب مقدسة الهدف منها إحياء مجد الإسلام الأول»<sup>3</sup>.

كما أكد جاك برك (Baroque Jacque) على سياسة الأمير هذه بقوله «إن الأمير كان يعمل من أجل تكوين مجتمع وحضارة وثقافة، كان يريد تأسيس دولة مبنية على الإسلام وخاصة على تعبئة الثقافة الإسلامية التي تمثل علم الجهاد والحرب المقدسة»<sup>4</sup>، أما أجرون فيقول «.. أن عبد القادر اكتفى بتطبيق القانون القرآني ولم يأخذ عن الأتراك والأوروبيين سوى بعض التقسيمات الإدارية والعسكرية..»<sup>5</sup>، وهو حسب طوكفيل يقود الأكثرية بالحماس والأقلية بالخوف فذلك هو سر قوته<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، 1816-1871، ص. 190-200 وأحمد توفيق المدني، "أبطال المقاومة الجزائرية، حمدان خوجة، أحمد باي، الأمير عبد القادر للدولة العثمانية"، مجلة تاريخ، عدد4، 1977، ص. 102.

<sup>2</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 164.

\* - حتى أن طوكفيل يرى في الأمير قوة العقل وشدة تمسكه بالشرعية وهو في كل وقت يسعى بلا توقف وراء صلاح الدين الذي يقوم بكل شيء من أجله ويعتمد على القرآن في إصدار أحكامه وأن أهم سبب في ثباته وقوته هو الكره الديني الذي يثيره وهذا الكره حسب رأيه هو الذي كبره وأبقاه وثبته. ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة إبراهيم صحراوي، ص. 40.

<sup>3</sup> - (ch)Roches, Trente-deux Ans à Travers L'islam (1832-1864) T1, P. 160, 161.

<sup>4</sup> - (J)Berque, Maghreb Histoire et Société, Sociologie Nouvelle, S. N. E. P, Algérie, 1974, p. 66.

<sup>5</sup> - شارل روبير أجرون روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عين عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت 1982، ص. 31.

<sup>6</sup> - ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال، ترجمة وتقدم: إبراهيم صحراوي، ص. 43.

فبعد القادر إذن وظف عبقريته الإدارية معتمداً على شرعية قائمة على القاعدة الثقافية الدينية؛ التي تشكل أساس سلطته لتحريك مجتمع يعتمد في أغلب معاملاته على البنية القبلية<sup>1</sup>، وعند مبايعته هدف الأمير إلى الانتقال بالمجتمع القبلي الذي يخضع لشيخ القبيلة إلى مجتمع متحضر تسير به الأمور وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية ويتناهى مع الروح القبلية، ومن أهم العوامل التي ساعدت الأمير على النجاح هو إدراكه لعمق الروح الاستقلالية لدى القبائل وزعماء الطرق الصوفية وتأثيرها على مشروع وحدة دولته، لذلك استغل استياء هذه الأطراف من الوجود الفرنسي لتحقيق وحدة الدولة لمقاومة العدو<sup>2</sup>، ورغم أن الأمير لم يتدخل في العادات القبلية وسلوكيات الطرق الصوفية إلا أنه كان دوماً يخاطب الجميع بلغة الدين والوطن والوحدة<sup>3</sup>، وقد يكون ذلك بسبب تصوره للدولة من نظرة صوفية وفقاً للقاعدة «ليكن الفرق في لسانك موجوداً وليكن الجمع في قلبك مشهوداً ومنه تفسر قضية الاستسلام للقدر في مواقف الأمير المختلفة»<sup>4</sup>، حيث كان الأمير حريصاً أشد الحرص على الوحدة الوطنية ووحدة الشعب الجزائري، وهذه فكرة تظهر لأول مرة في وقت سيطرت فيه ظاهرة الفرقة والنزاع والصراع والاقترال بين الجزائريين المسلمين، ففكرة الوطنية هذه لم تكن موجودة حتى في عهد الجزائر العثمانية لأن العثمانيون تميزوا بسياسة فرق تسد أي "التفرقة"، وهذا حال دون اندماج الجزائريين في بوتقة الأتراك وخير ما يقال عن هذه الفكرة الجديدة التي أتى بها الأمير ما قاله تشرشل «تقدم عبد القادر إلى بني وطنه بفكرة بسيطة وعظيمة في نفس الوقت، وهي فكرة قومية عربية ورغم أن هذه الفكرة قد تظهر في بادئ الأمر بعيدة المنال فإن عبد القادر كان يعتقد أن هناك مئات من القبائل التي تقطن الجزائر أو بعضها على الأقل ستوقظ فيه الفكرة القومية رد فعل إيجابي»<sup>5</sup>.

حيث سيطرت على أفكاره ثلاث مقومات هي الإسلام والوطنية والقومية، ونعني بالأولى أسلمت الدولة في مؤسساتها والثانية الوطن والتشبيث بأرضه والثالثة القومية العربية والابتعاد عن التركيبة العثمانية، حيث كان يحرض على الجهاد قائلاً «بلادكم وأرضكم ودينكم ونساؤكم» كما كان يحرص دوماً على

<sup>1</sup> - هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق: أبو القاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 148.

<sup>2</sup> - فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 164.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 278، 279.

<sup>4</sup> - فريدة قاسي، المرجع السابق، ص. 353.

<sup>5</sup> - شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ص. 10.

التحرك كرجل دولة إسلامية (السلطة الشرعية) وطنية لا كرجل طريقة أو جهة قبلية<sup>1</sup>.

وتمثلت إستراتيجيته في توحيد الجزائر تحت سلطة واحدة فهو في أسوأ الحالات كما يقول جوليان (Julien) يرى في احتلال الفرنسيين للمناطق الساحلية المحيطة بالعاصمة وعنابة ووهران، لأنه كان يعتبر سلطته لا تمتد إلى البحر فقد عزم على تأسيس أمة عربية مستقلة لها قيادة نسبية<sup>2</sup>؛ فالدولة اذن انبثقت عن إرادة شعبية وبيعة شرعية، ومن أهم ما يميز صدق الأمير في خدمة بلده وسعيه لبسط سلطانه ونفوذه، اهتمامه بكل التفاصيل وأدقها حيث وضع ضوابط وقواعد في جميع الميادين الإدارية والسياسية والثقافية والاقتصادية، مقتنعا بضرورة تغيير الأنظمة والقوانين التي كان العمل جاريا بها؛ فأبطل امتيازات الأتراك وألغى ما كانت تحظى به قبائل المخزن وجماعة الكراغلة حيث سعى الأمير بعد توليته إلى كسب ود الكراغلة في مدينة تلمسان، لكن هؤلاء رفضوا الانضواء تحت لوائه واتخذوا منه موقفا عدائيا وأعطوا ولائهم أول الأمر لسلطان المغرب الأقصى وبعدها إلى السلطات الفرنسية المستقرة بوهران، لذلك لم يتمكن الأمير من إخضاعهم بسبب مهاراتهم الحربية وكثرة عددهم الذي بلغ حوالي 4000 نسمة، وحيث التجئوا إلى حصن المشور ووجه أعيانهم رسالة إلى ملك فرنسا مؤرخة في 26 جوان 1837 يشتمون الأمير ويصفونه بسلطان البدو، وقد استغل كلوزيل (Clauzel) الوضع وأبقى حامية في المشور وبالتالي كان الكراغلة حجرة عثرة في وجه امتداد نفوذ الأمير إلى الجهات الشرقية من البلاد، الأمر الذي دفعه إلى مباغتتهم عام 1838 حيث تمكن من إخضاعهم فعليا غير أنه رغم كل ما فعله ظلوا يتحينون الفرص للتخلص من سلطته<sup>3</sup>.

## 2- تشكيل الأمير لحكومته\*

أسس الأمير حكومته بمدينة معسكر بعد مبايعة كرئيس أعلى للدولة، وقد يكون ذلك لاعتقاده بأن الدولة هي الوحيدة التي يمكنها تمثيل السلطة حسب تعبير دوركايم وجان وليام وهيغل وميكيافيلي وحتى ابن خلدون كما وضّحنا في الباب الأول، حيث ترك له الناس حرية تعيين موظفيه من مختلف القبائل ذوي العصبية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - شارل هنري، المصدر السابق، ص. 9.

<sup>2</sup> - (CH)Julien, **Histoire de L'Algérie Contemporaine** Ed P. V. S. Paris 1964 , P , p. 179, 180.

<sup>3</sup> - صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة 1830-1962م، ص. 37، 38.

\*-ملحق رقم 28

<sup>4</sup> - رابح بونار، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة، العدد 15، جويلية 1973م، ص. 45.

وقد تشكلت حكومته الأمير من عبد القادر نفسه الذي كان رئيسا لحكومة الأعلى وكان قائدا سياسيا وعسكريا يفصل في الأمور الخطيرة ويصدر أوامره عند استشارة خلفاءه وعلماء وشيوخ القبائل في حكومته بمعسكر كما لقب بأمر المؤمنين اقتداء بالخلفاء الراشدين<sup>1</sup>، ومن أهم صلاحيته تعيين وعزل الولاة (الخلفاء) وترأس الديوان الأميري (مجلس الحكومة) وحق اعتماد سفراء الدول وتعيين سفراء بلاده كما لديه سلطة إصدار اللوائح، ويعتبر القائد العام للجيش وكذلك القاضي الأول بالبلاد وله سلطة إصدار العفو<sup>2</sup>؛ وحتى يتمكن الأمير من تثبيت وتأسيس دولته قام كما باختيار معاونيه وفق ميكانيزمات تتلخص في فكرة واحدة "لكي تعرفوا رجلا يجب أن لا تبحثوا أبدا عن أصوله، بل اجثوا في حياته وأفعاله وستعرفون من هو"، وقد اختار الأمير كل معاونيه الرئيسيين حسب هذه المعايير<sup>3</sup> حيث يساعده في الحكم جملة من الوزراء وهم:

أ- الوزير الأول: (أي وزير الداخلية) محمد بن السيد العربي ومعه كاتبان هما أحمد بن علي بن أبي طالب الحاج مصطفى بن الهاشمي؛ وهذا الأخير ينوب عن الأمير في كثير من المهام المدنية والعسكرية.

ب- صاحب الأمير: هو محمد بن علي الرحاوي وكان يقوم بدور الوساطة بين الأمير والموظفين والرعية والأجانب.

ج- ناظر الخزينة الخاصة بالأمير أو المقتصد الخاص وهو أبو سعيد محمد بن فاحة وكان يقوم بدور الوساطة بين الأمير والموظفين والأجانب<sup>4</sup>.

د- ناظر الأوقاف: وهو عبد الرحمن الحاج الطاهر أبو زيد، وكان يتولى العناية بكل ما يتصل بالأوقاف والمساجد والتعليم.

ه- ناظر الأعشار والزكاة وهو الحاج محمد الجيلالي العلوي ويعتبر كمدير للجباية وكان هذا الأخير يخرج للجباية مرتين في السنة مرة في الربيع لجباية الزكاة ومرة في الصيف لجباية العشور<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة، 1830-1962، ص. 94.

<sup>2</sup>- محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، الولاية، البلدية 1516-1962، ص. 94.

<sup>3</sup>- عمار بلخوجة، الأمير عبد القادر لا سلطان ولا امام، تقدم واسيني الأعرج، ترجمة حبيب شنيقي، ط. 1، الجزائر 2008، منشورات ألفا قصر المعارض الصنوبر البحري، الجزائر، ص. 96، 97.

<sup>4</sup>- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 42.

<sup>5</sup>- أديب حرب، المرجع نفسه، ج. 2، ص. 43. وإحسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، ص. 87.

و- ناظر الخارجية: الحاج بن الميلود بن عراش وكان كوزير للخارجية في الدولة الحديثة<sup>1</sup>.  
ن- ناظر الخريفة أو وزير المال وهو أبو سعيد محمد بن فاحة مهمته ضرب النقود ووضع الأسلحة والذخيرة وما يتعلق بأدوات الحرب<sup>2</sup>.  
ي- وزير العدل (قاضي القضاة): الحاج أحمد بن الهاشمي المراهي رئيس الديوان والحاج مصطفى بن التهامي<sup>3</sup>.  
وتعتبر هذه الحكومة السلطة التنفيذية للأمير لذلك وضع أسس لاختيار هؤلاء القادة لتكون قاعدة فيما بعد وتمثل فيما يلي:

- 1- أن يكونوا عاملين بالمبادئ الدينية الإسلامية والشريعة؛
  - 2- متفوقون في ساحات القتال؛
  - 3- أن يكونوا قد أشرفوا على إدارة شؤون الجند وأشرفوا على تعبئة طاقات الشعب للحرب وتمتعوا بصلاحيات عسكرية مطلقة.
- كما اعتمد الأمير على تشكيل السلطة التشريعية لتكون دولته ديمقراطية فعلياً وذلك من خلال اتخاذ قراراته يجعل دستور الدولة هو القرآن الكريم والسنة النبوية، والمدونة الفقهية للإمام مالك، وما تفرع عنها من كتب المذهب المالكي كمختصر خليل وغيره، وقد حرص أن لا يصدر منه أي تصرف سياسي أو اجتماعي إلاّ ويكون مطابقاً للقوانين التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية وما استقر عليه اجتهاد الفقهاء<sup>4</sup>.

وتتشكل السلطة التشريعية مما يلي:

- 1- مجلس الشورى: ويتكون من 11 عضو جلّه من العلماء ورؤيسه هو أحمد بن الهاشمي المراهي ويعتبر هذا الأخير قاضي القضاة<sup>5</sup>، مقره مدينة معسكر له مجالس فرعية تتبعه في مختلف أنحاء القطر.

<sup>1</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تحقيق ممدوح حقي، ج. 1، بيروت، دار اليقظة، ط2، 1964، ص. 167.

<sup>2</sup> - أديب حرب، المرجع السابق، ج. 2، ص. 43.

<sup>3</sup> - صالح بن بيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي (1830-1962)، ص. 82.

<sup>4</sup> - Le Duc d'Orléans, *Compagnes de L'arme D'Afrique*, p. 409

<sup>5</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ص. 162.



وهذا يدل على تداخل السلطتين التشريعية والقضائية، فكل الأحكام التي تصدر في مختلف النوازل والقضايا تصدر من هذا المجلس وتعتبر أحكامه نهائية وتوزع أوامره مباشرة على شيوخ القبائل إضافة لمراجعته لقضايا المحاكم الأولية كما يحتوي على سجل فيه كل القضايا<sup>1</sup>، وكانت قرارات هذا المجلس ملزمة للجميع حيث كانوا يشكلون ما يسمون بأهل الحل والعقد وتمثل اختصاصه في فرض الضرائب ومسائل الحرب والسلام والهدنة مع العدو، وكذلك المصادقة على المعاهدات حيث خصص لأعضائه رواتب محترمة وقارة وله إدارة تسمى ديوان المجلس تعنى بتسيير العمل الإداري للمجلس، كتسجيل مداورات الأعضاء وتدخلاتهم وقراراتهم حيث تدون القرارات والمناقشات في سجل خاص<sup>2</sup>.

2-المجالس الفرعية: تتمثل مهامها في معالجة الأمور التي تقع بين الرعية وتفصل في الأحداث التي تقع في مختلف المقاطعات، وعادة ما يعين أعضائها من طرف خلفاء الأمير وتوجد في كل الإمارات<sup>3</sup>، كما أن الأمير حرص كل الحرص على إبعاد الطابع الفردي عن سلطته بإشراك ممثلين من العلماء والأشرف ورؤساء القبائل، يقل عددهم أو يكثر حسب أهمية المسائل والقرارات<sup>4</sup>، ويعتبر هذا من أهم التحولات التي أدخلت على المجتمع الجزائري الذي لم يشارك من قبل في قرارات السلطة الحاكمة بل معظم القبائل كانت تسير وفق قوانينها العرفية ولا يربطها بالسلطة الحاكمة سوى اللزمة أو الضريبة كما أشرنا سلفاً.

وفي بعض الأحيان قد يستعين برجال العلم من خارج الوطن، كالزيتونة وجامع القرويين بفاس وكبار المدرسين بالعواصم الإسلامية وقد يكون ذلك حرصاً منه على الإجماع وضبط الاجتهاد بين أطراف الأمة الإسلامية<sup>5</sup>، مؤكداً في كل مناسبة أن قانونه الوحيد هو الشريعة الإسلامية وذلك بقوله «سأحكم والقانون في يدي»<sup>6</sup>، وكان الأمير يعلن عن طريق مؤذنيه في الأسواق «أيها الناس اسمعوا من ظلمه أغا أو قائد أو قاض، فليأتنا أرد له مظلمته وإذا لم يفعل فذنبه على نفسه»، وعلى رأي عميرايو حميدة فالأمير بهذا يكون قد شكل نظام حكم إسلامي بواسطة الشورى، الذي يعني تشكيل نظام حكم جديد واجه به السلطانية العثمانية والمشيخية المحلية والملكية المغربية والعقلانية الأوروبية لهذا كانت

<sup>1</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 1، ص. 44.

<sup>2</sup> - أديب حرب، المرجع نفسه، ص. 45.

<sup>3</sup> - رابع بونار، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة، العدد 15، جويلية 1983، ص. 47.

<sup>4</sup> - طلاس مصطفى، الأمير عبد القادر فارس الجزائر، ط. 2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984 ص. 11.

<sup>5</sup> - عبد المجيد مزبان، "عبقريّة متكاملة"، مجلة الثقافة، العدد خاص 75، 1403هـ/1983، ص. 6.

<sup>6</sup> - عبد الله شريط، "مشكلة الحكم الإسلامي في دولة الأمير ونظريّة ابن باديس"، الثقافة، ع. 75، 1403هـ/1983م، ص. 237.

الضربة القاضية التي أطاحت بدولته الجزائرية الفتية<sup>1</sup>.

#### 4-التنظيم الإداري لدولة الأمير:

حتى يتمكن الأمير من تنظيم دولته قام بإحداث تنظيم إداري و عدة مناصب لتثبيت حكمه، حيث كانت سلطة فرض التنظيم الإقليمي للبلاد من اختصاص مجلس الوزراء برئاسة الأمير عبد القادر نفسه، وكلما أنشأت مقاطعة تعرض على مجلس الشورى للبحث فيها، كما أنه كانت تطلق كلمة ولاية على المقاطعة وفي هذا الصدد يقول الأمير عبد القادر «لذلك أمرت إقامة (مطامير) ومخازن للحبوب تحت الأرض في كل ولاية "خلافة" ...»<sup>2</sup>. فقد قسم إمارته إلى عدة مقاطعات إدارية كالتالي:

- مقاطعة تلمسان: عاصمتها تلمسان ومرفأ رسفون، ولي عليها الأمير مصطفى بن التوهامي ثم بعده ولي عليها محمد البوحميدي الوهاصي وكانت قيادته تضم 13030 مقاتل؛

- مقاطعة معسكر: عاصمته معسكر ومرفأه أرزيو، ولي عليها محمد بن فريجة التهامي وبعده الحاج مصطفى بن احمد التهامي، الذي جمع بين هذا المنصب ومنصب رئيس الديوان في مجلس الشورى الأعلى ووضع تحت قيادته 15230مقاتلا<sup>3</sup>؛

ثم توسعت لتشمل 8 عمالات، حيث أحدث الأمير تغييرا جذريا في نظام الإدارة المحلية التي كانت قائمة في العهد العثماني وذلك ليجعل نظامه أكثر تنظيما، حيث قسم أراضيه التي بلغت 3/2 من مساحة الجزائر<sup>4</sup>، ويمكن اعتبار هذا كذلك من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في ظل الدولة الأميرية وهي كالتالي:

- مقاطعة مليانة ولي عليها محي الدين بن علال القليعي؛ وبعد وفاته محمد بن علال وكان تحت قيادته 10440مقاتلا<sup>5</sup>.

- مقاطعة بلاد التيطري: عاصمتها المدية، ولي عليها أخاه مصطفى بن محي الدين ثم عزله وولي مكانه محمد البركاني الذي كان تحت قيادته 6830 مقاتل<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - حميدة عميراي، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، ص. 22.

<sup>2</sup> - بسام العسيلي، الأمير عبد القادر الجزائري، بيروت، دار النفائس، 1986، ص. 55.

<sup>3</sup> - صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي 1830-1962، ص. 84.

<sup>4</sup> - إحسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، ص. 88.

<sup>5</sup> - صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي 1830-1962، ص. 84.

<sup>6</sup> - صالح بن نبيلي فركوس، المرجع نفسه، ص. 84.

- مقاطعة بلاد مجانة حاضرتها سطيف وليّ عليها محمد بن عبد السلام المقراني ثم محمد خروبي القلعي، وأخيرا محمد بن عمر العيساوي كان تحت قيادة 350 مقاتلا، مقاطعته بسكرة وحاضرتها بسكرة وهو إقليم الزيبان بالصحراء الشرقية ولي عليها فرحات بن سعيد ثم الحسن بن عزوز، ثم محمد الصغير بن عبد الرحمن بن أحمد بن الحاج كان تحت قيادته 350 جندي<sup>1</sup>.

- مقاطعة بلاد الجبال حاضرتها برج حمزة<sup>2</sup> (لقبائل الكبرى) ولي عليها أحمد بن سالم الديسي، وضع تحت قيادته 4350 جندي<sup>3</sup>.

وبعد سنة 1838 قسمت الصحراء إلى مقاطعة شرقية عين عليها ابن التهامي تمتد من وادي فودا إحدى الروافد البرية لنهر شلف؛ وقد قسمت إلى 7 مقاطعات:

المقاطعة الغربية وعين على رأسها البوحيمدي تمتد من وادي وجدة حتى وادي الصفصاف؛ وقد قسمت إلى 5 مقاطعات<sup>4</sup>، كما قسم كل مقاطعة إلى دوائر "آغاليك"<sup>5</sup> وكل دائرة تحتوي عدة قبائل وكل قبيلة تشمل على عدة بطون وعشائر.

وقد اعتبر كثير من المؤرخين أن الدولة في هذه الفترة تقوم على أساس فدرالي حيث يقول دكتور عمر بوحوش «وقد قام التنظيم السياسي لدولة الأمير عبد القادر على أساس فدرالية يتمثل في وجود 8 مقاطعات إدارية يرأس كل مقاطعة خليفة الأمير»<sup>6</sup>، وأشاطر محمد العربي سعودي فيما ذهب إليه بأنه إذا نظرنا إلى أنّ كل ولاية كانت تحت حكم خليفة، تتمتع بمؤسسات محلية للتسيير والإدارة والشرطة والجيش، بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي محلي فإنّ كل مقومات الدولة الفدرالية قد توفرت<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - صالح بن نبيلي فركوس، المرجع السابق، ص. 84.

<sup>2</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تحقيق ممدوح حقي، ج. 1، ص. 191.

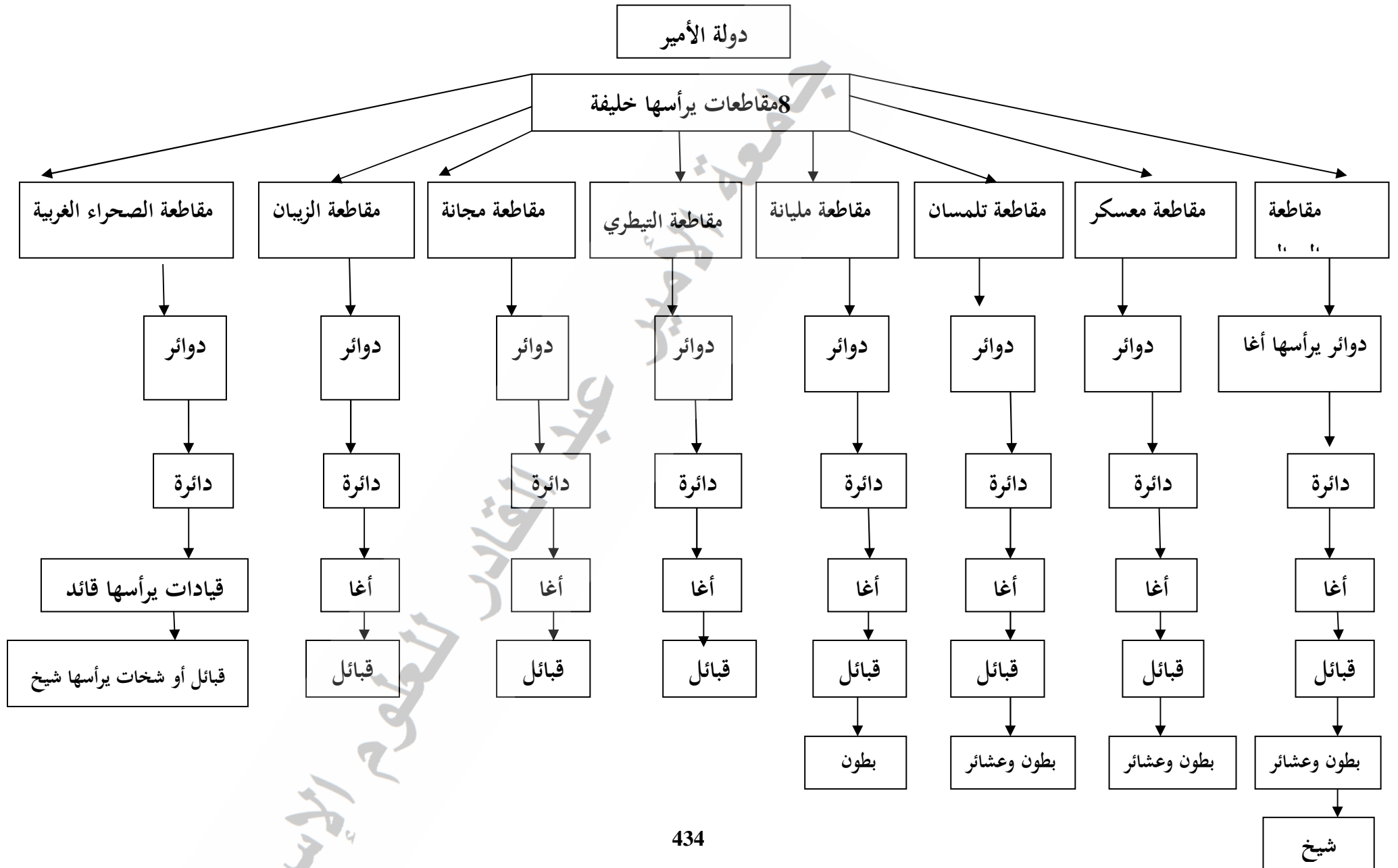
<sup>3</sup> - صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائري للاحتلال الفرنسي، 1830-1962، ص. 84.

<sup>4</sup> - (E)Dumas, *Correspondance du Capitaine Dumas Consul à Mascara (18371839)* col par Gyver, Alger 1912 collection des documents inédits sur l'histoire de l'Algérie après 1830, II eme série documents divers p-p. 579- 595.

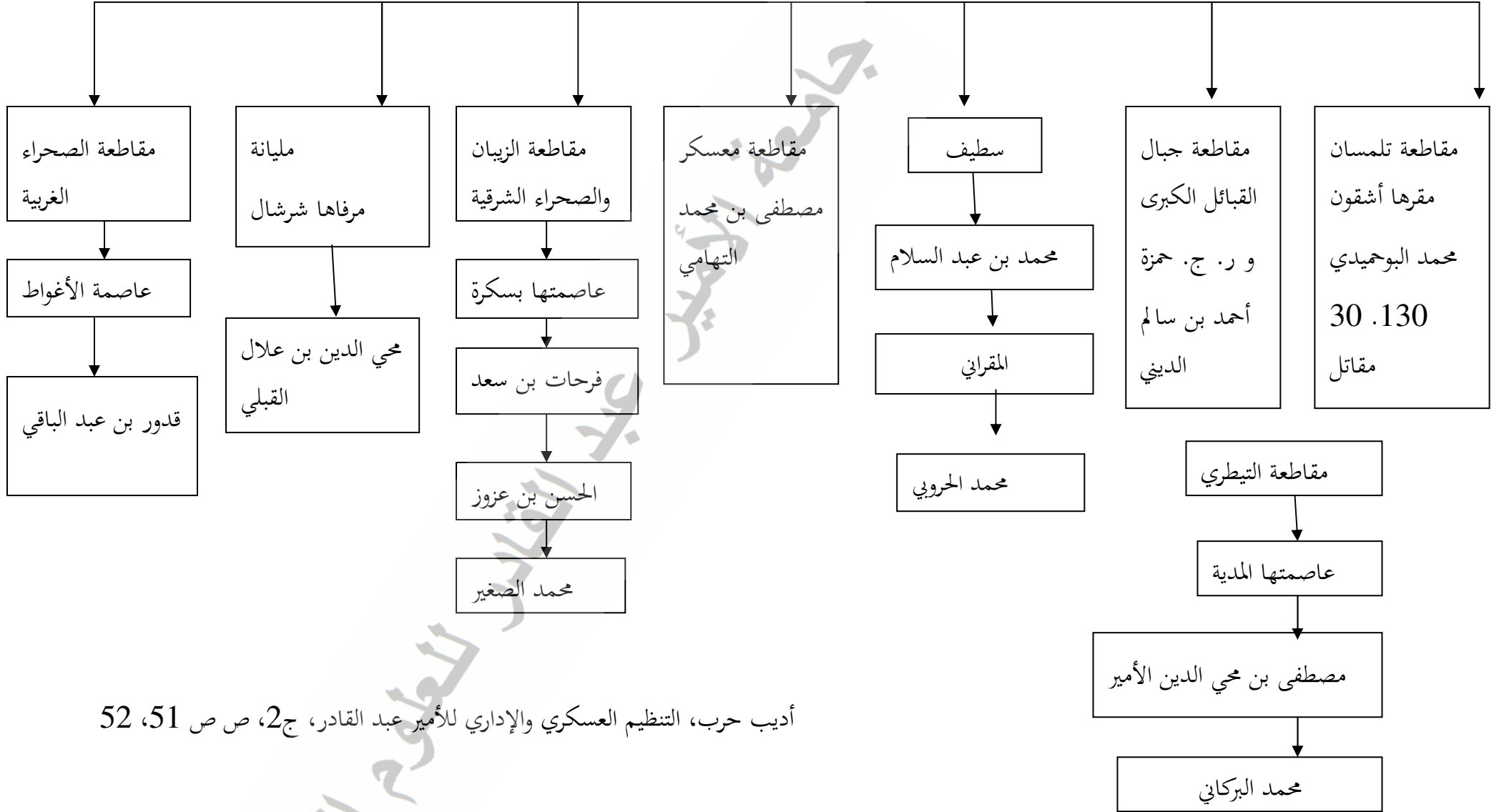
<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، م "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، لأصالة، العدد 79، ص. 100-114.

<sup>6</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص. 109.

<sup>7</sup> - محمد العربي السعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية-البلدية، 1962-1516، ص. 100.



### أسس بناء الدولة



أديب حرب، التنظيم العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج2، ص ص 51، 52

وقد اعتمد الأمير في تسيير هذه المقاطعات على الخلفاء والأغوات والقواد والمشايخ.. الخ.

1- المشايخ: وعادة ما ينتخبون من قبل دوارهم دون تدخل الدولة، ويكونون على رأس العشائر يحولون شكاوي الناس إلى السلطات العليا؛ بطريقة العمل التصاعدي وعند قيام الحرب يصبحون مسئولين عسكريين في دوارهم<sup>1</sup>، وهؤلاء يعينون لمدة غير محددة<sup>2</sup>.

2- القواد: وهم رؤساء البطون والعشائر<sup>3</sup>، ويعينون من قبل الآغا أما إذا كانوا يشرفون على قبائل كبيرة فيعينون من قبل الخليفة<sup>4</sup>، لمدة سنة قابلة للتجديد<sup>5</sup>.

3- الأغوات: عادة ما يكونون من رجال الجيش ويعينون على رأس الدوائر<sup>6</sup>، وكان أكثر هؤلاء من العائلات الغير مرابطة مثل الحاج بن زعموم الذي أصبح آغا فليسة<sup>7</sup>، وكان هذا الأخير يعين من قبل الخليفة لمدة سنة قابلة للتجديد<sup>8</sup> بينما يقول بوحوش أنه يعين لمدة سنتين قابلتين للتجديد<sup>9</sup>.

4- الخلفاء: وضع منصب الخليفة لتسيير الولايات التابعة له وقد أدرك أنّ الزعامة في هذه المنطقة تقوم على أساس التوافق بين مختلف الفئات الاجتماعية حيث وضعهم الأمير أمام مسؤولياتهم قائلاً لهم «عليكم أن تنظروا وتختاروا من ترونه أهلاً للخلافة»<sup>10</sup>، وقد تم تعيينهم داخل ديوان الأمير ويعطى لهم خاتم عليه اسمه ولقبه عند تقلده المنصب، ويخلع عليه كذلك البرنس ويخلف على صحيح البخاري وإذا توفي يرجع الخاتم إلى دار الإمارة بمعسكر، وكانوا باستمرار تحت مراقبة الأمير\* وعند

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 211، 212.

2- عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائري، ص. 110.

3- رابح بونار، "ناظم الحكم في إمارة الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة، العدد 15، جويلية 1973، ص. 49.

4- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 211، 212.

5- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 110.

6- رابح بونار، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر" مجلة الثقافة، العدد 15، جويلية 1973، ص. 49.

7- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 214.

8- صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية 1830-1962، ص. 83.

9- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص. 110.

10- ناصر الدين سعيدوني، "مذكرة حول اقليم قسنطينة"، لأصالة، العدد 79، ص. 100-114.

\*- كما أنه لم يستعمل موظفي الدولة التركية السابقة نتيجة لما اشتهروا به من جور محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقدم وتحقيق محمد بن عبد الكريم ش و ط، الجزائر، دار المغرب الإسلامي، ط. 1، 1972م، ص. 307.

حدوث حالة طوارئ يعرضها الخلفاء على الأمير للفصل فيها<sup>1</sup>، وكانوا يتمتعون بسلطات واسعة مثل جمع الضرائب وإقامة الحدود وإجراء القضاء بين الناس، حماية أمن المواطنين، محاربة العدو<sup>2</sup>، غير أنه بالنسبة للقضاء فتمثل سلطته في تطبيق الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء، ويقول الأمير عبد القادر نفسه بمذكراته في علاقته بالخلفاء ما يلي «كانت أوامري تصل إلى الخلفاء وفيه تنزل في تسلسل مضبوط ثم ترفع تقارير المشايخ بنفس التسلسل إلى أن تصل إليّ، لقد كان هدي في طرد المحتلين من أرض أبائنا وكنت دوماً أتجاشى الجواد "الأجواد" وأستعين بالعلماء وأهل الدين في تسيير الحكم، وقد أثبتت طوال المعركة بأنني كنت على صواب.. . كما أنني أبعدت بطريقة مطلقة ودون أي استثناء الممثلين السابقين للحكومة التركية، لأنهم كانوا دنيئين بودي أن يقارن الناس بسرعة بين الذين يمتلكهم العجب وتغريهم زينة الحياة الدنيا، وبيني أنا الذي لم يكن لي إلا هدف واحد وهو انتصار المسلمين، وأدركت بأنني لن أوفق إلى منع القادة الذين عينتهم من أن يقترفوا اختلاساً وأستطيع معاقبتهم في حل ما إذا اقترفوا شيئاً من ذلك، إلا إذا وفرت لهم مرتباً يكفيهم مئونة العيش ولذا خصصت للخليفة (110) دورو شهرياً وصاعاً من القمح يومياً حتى يتمكنوا من النفقة على ضيوفهم الكثيرين؛ والذين يستقبلونهم بحكم مركزهم ومسئوليتهم، ولحماية الرعية مما قد يلحقهم من مظالم من طرف رؤسائهم فقد أقسم (حلف) الخلفاء والأغوات على صحيح البخاري بأن لا يعدلوا عن الحق وأن يكونوا صادقين في خدمة مواطنيهم، كنت أسهر بنفسي على جميع أعمالهم»<sup>3</sup>.

والخليفة يعتبر الرئيس الإداري الأعلى بالإقليم في حالة السلم وحالة الحرب يقود المعركة، كما أنّ الأمير وضع شروط صارمة لاختيار وتعيين ولاته منها التكوين الجيد والثقافة الواسعة والتميز بالصرامة والعدل، إضافة لحسن السيرة والسلوك والعدل بين الناس كما يجب أن يثبت جدارته في الكفاح المسلح ضد المحتل<sup>4</sup>، أما اختصاصات هذا الأخير فتتمثل في المحافظة على الأمن والنظام بإقليم الولاية والتجنيد العمومي؛ لتزويد جيش الدولة بالأفراد والاعتناء بالتعليم والتدريس وتحصيل الضرائب وجمع الزكاة، الإشراف على الأجهزة الأمنية بالولاية (جيش الدولة وجهاز الشرطة)، وتنفيذ وتطبيق الأحكام القضائية، الاعتناء بالهياكل والمنشآت ودفع مرتبات الموظفين والمعلمين ومنح الطلبة، ويؤكد هذا أحد المؤرخين بقوله: «كان الخليفة هو المسئول أمام الأمير على جميع المسائل التي تتعلق بالمحافظة على الأمن

1- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج. 1، ص. 53، 54.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 211-213.

3- الأمير عبد القادر، سلسلة الفن والثقافة، وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974، ص. 35، 36.

4- محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية، البلدية 1516، 1962، ص. 107، 108.

والتجنيد وجمع الزكاة وتحصيل الضرائب في ولايته»<sup>1</sup>.

ومعظم خلفاء الأمير لم يكونوا من عائلة المرابطين، بل كانوا من العائلات التي تولت السلطة في العهد العثماني منهم المقراني وفرحات بن سعيد محمد الخروبي، محمد الصغير بن عبد الرحمن<sup>2</sup>، غير أنه حسب سعد الله أبو القاسم فقد كان ميالاً إلى تقديم الأشراف والمرابطين على رجال السياسة والحكم، والدليل على ذلك ربطه علاقات مع الحاج العربي بن الحاج عيسى؛ وجعله خليفة على تلك النواحي بما في ذلك الأغواط وعين ماضي، وتعيينه لهذا الأخير جلب له الشعبية والولاء عند قبائل الصحراء وجمع شملهم تحت راية جهاد الأمير وتمكن من التغلب على أنصار احمد بن سالم واستمر الوضع كذلك إلى غاية 1838م<sup>3</sup>، غير أنّ مكانة الخلفاء ليست واحدة عبر مختلف الأقاليم فبعضهم لا يحكم إلا مدة قصيرة والبعض لا يتمتع بنفوذ قوي مما جعل سلطته المتمثلة في سلطة الدولة السياسية لا تنفذ ولا تحترم، فهذا محمد بن عبد السلام المقراني خليفة مجانة منذ أكتوبر 1837م، كان من أقوى الخلفاء لأنه من أكبر العائلات في الإقليم لكن بعد المسافة ومضايقة الفرنسيين له من بجاية وقسنطينة والمناورات العائلية جعلت سلطة الأمير هناك غير قوية.

ولم يكن خلفاء الأمير في نفس المستوى حيث كان بعضهم لا يتمتع بسلطة شخصية أو إدارية أو دينية أي لا يتمتعون بما يسمى السلطة الكاريزمية أو المشيخية ولا حتى التقليدية؛ والتي تمكنهم من جلب ولاء المجتمع وطاعتهم منهم الحاج العربي بن الحاج عيسى، وهذا الأخير لم يتمكن من بسط سلطة الأمير على الأغواط وما جاورها من الصحراء الغربية حيث تم تغييره من طرف الأمير سنة 1839م، أمّا إقليم بسكرة فقد تمكن الأمير من فرض إدارته عليه بتعيين فرحات بن سعيد أواخر 1837م-1839م وبعد تحالف هذا الأخير مع الفرنسيين قام بتولية حسين بن عزوز ثم محمد الصغير بن عبد الرحمن، غير أن كلاهما عجز عن مواجهة الاستعمار الفرنسي وحليفهم ابن قانة، أمّا خليفته على برج حمزة وهو أحمد الطيب بن سالم فقد تمكن من بسط نفوذه على عدة مناطق منها التزليوة وبني خلقون والحرشاوة والزواتنة والخشنة... الخ<sup>4</sup>.

وبالتالي فالأمير عمل على إخضاع القبائل بواسطة تجميع القبائل داخل هذا الإطار الهرمي

1- العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الجزائر، ش. و ط 1982، ص. 218.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج. 1، ص. 214.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج. 1، ص. 216.

4- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 215.



الصراع، والذي تشكل فيه القبيلة قاعدة البناء كبديل عن إخضاع القبائل بواسطة إذكاء روح الصراع فيما بينهما، كما فعل النظام السابق (السلطة السلطانية) وقد وصف الدوق دورليان ( Duc d'orléons) التنظيم الإداري للأمير وكان معاصرًا له وخصمًا له في آن واحد بما يلي: «... الأمير قد استبدل الإدارة التي كانت بيد المخزن، وقضى على الخلافات التي كانت تنشب بين القبائل وأقام العدل والإخاء بين الناس وبفضلهما ازدهر العالم الإسلامي، وقد استطاع هذا الرجل الفذ بموهبته وعبقريته أن يجد في الحين حلاً لمشكلة أعيا حلها الدول الحديثة رغم لجوئها أحياناً إلى الثورة كحل جذري، ونعني بذلك تحقيق التوازن بين الطبقات الغنية المحافظة على التقاليد من جهة، وبين الكفاءات البشرية التي برزت من الشعب فاختارها للقيادة ومنحها ثقته»<sup>1</sup>.

وأشاطر جميلة معاشي بان هذا التنظيم الهرمي للإدارة على الأساس القبلي يسمح بسرعة المبادرة وتدارك المواقف وتفويت الفرص على الاستعمار<sup>2</sup>.

وما يمكننا أن نستنتجه أن إدارة الأمير وتسيير حكومته في شتى المجالات، كانت محكمة تبدأ من رئيس الدولة وهو الأمير إلى آخر موظف في أجهزتها، وعادة ما يكون تعيين الحكام والخلفاء والقواد يتم بمراسيم يقررها كاتب الديوان الخاص ويختتم على كل سطر منها بخاتم الإمارة\*، وبهذا يكون الأمير قد استغل بعض الأمور من النظام الإداري الأسبق محاولاً تحسينه والزيادة عليه ومن أهم الأعمال التي قام بها الأمير وتجدر الإشارة إليها هي تأسيسه لعاصمة كبيرة مؤلفة من خيام كثيرة ومضارب عديدة تسمى "الزمالة" فيما يخص الأمير؛ وبالذات فيما يخص الأعيان أمّا فيما يخص الجند فقد سمي بالحلة، حيث كان يسودها نظام تسييري متقن<sup>3</sup>، هذا يعني أنه أراد فعلياً تشكيل ما يسمى سلطة الدولة أي (السلطة السياسية) وهو مدرك أن ذلك لن يتحقق إلا بتأسيس مركز القيادة المتمثل في العاصمة.

أمّا بالنسبة لرواتب الموظفين فعادة ما يتقاضون رواتبهم من بيت مال العاصمة مقابل خدماتهم،

<sup>1</sup>-Duc d'orléons, *Compagne de L'Armée d'Afrique*, p-p. 405- 408.

<sup>2</sup>- جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م)-إلى القرن 13هـ (19م)، ماجستير في التاريخ الحديث، 1990/1991م، ص. 148.

\*- خاتم الإمارة، وهو خاتم كبير الحجم نقش عليه قول للوصيري وهو قوله "ومن تكون برسول الله نصرته... إن تقلد الأسد في إحجامها نجم" ونقش على جوانبه الله، محمد، أبو بكر، عثمان، علي ونقش على وسط الدائرة الواثق بالقوى المتين ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين في تاريخ 1248هـ محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، ص. 307.

<sup>3</sup>- عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص. 536.

فكل الموظفين مجندين لجمع الواردات وجباية الضرائب من كافة أفراد الشعب دون استثناء أو تمييز<sup>1</sup>، ويساعد الخليفة الديوان هذا الأخير الذي يتكون من المصالح التالية رئيس الديوان وأمين السرو الحجابة وإدارة الإعاشة حيث يكون رئيس الديوان هو المسئول الأول أمام الخليفة بمرسوم أو قرار إداري يسمى الظهير وغالبا ما يختار من أهل العلم والقدرة والتجربة، أما أمين السر فهو المكلف بالبريد الصادر والوارد للولاية والمأمور بصياغة وتحرير الرسائل؛ والخطابات والتقارير الخاصة بالخليفة، إضافة إلى الحجابة وهذه الأخيرة مكلفة بترتيب الزيارات والمقابلات وكذلك إدارة الإعاشة وهي المصلحة التابعة للديوان والمكلفة بتزويد مطعم الخليفة بالمواد الغذائية اللازمة لتغذية الخليفة وأسرته وأعوانه وموظفيه، إضافة لمصلحة الفراسة التي تتكلف بتأنيث مكاتب الولاية وتأنيث إقامة الخليفة وإقامة الموظفين الكبار للولاية؛ ومصلحة الإسطبل التي تعنى بخيول الحرب ومطايا النقل<sup>2</sup>.

وبالتالي فهذا التنظيم الهرمي أخذ بعين الاعتبار العلاقات البشرية والأوضاع الاجتماعية السائدة في البلد في ذلك العصر، ولم يتمكن الفرنسيون من اختراع ما هو أفضل وأكثر ضبطا منه عندما آل إليهم حكم البلاد فيما بعد فاكتفوا باعتماده كما هو دون أي تعديل يذكر<sup>3</sup>، فالتقسيم الإداري التدريجي الذي قاده خلفاء الأمير وما اتسم به من سلاسة ومرونة أعطى للدولة متنفسا تنظيميا، انعكس على الوضع الأمني وصد مناورات الاختراق الأمني الفرنسي الموجه نحو اكتساب التأييد من الأعيان والسادات مقابل إغراءات مالية، وبهذا نجد أن الأمير وحتى يتمكن من القيادة وإنشاء دولة لم يحدث تغييرات جذرية للبنية السلطوية والاجتماعية لهذا المجتمع الذي يعتبر هو نفسه جزء منه، بل حاول تسخير واستخدام تلك السلطات المحلية وفق ما يتماشى ومصالح بناء الدولة وحماية الوطن، لأنه كان مدركا أن هذا المجتمع يملك خصوصيات وثوابت لا يمكن إهمالها أو إلغائها وأن أي محاولة للقضاء عليها ستعود عليه بالهلاك، ولم يكتفي الأمير بتشكيل الهرمي للدولة بل حاول إحداث تنظيمات اجتماعية واقتصادية يتمكن من خلالها تأسيس دولته، لأنه أراد أن تكون سلطته تشمل كل الميادين حتى يمكنه مواجهة الدولة الفرنسية (السلطة العقلانية) وسياستها الاستعمارية.

#### 4-التنظيم الاجتماعي لدولة الأمير:

نظم الأمير عبد القادر المجتمع من خلال الاهتمام بالقضاء والبنية الثقافية إضافة للآداب العامة

<sup>1</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 1، ص. 54.

<sup>2</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، الولاية-البلدية، 1962-1516، ص. 112-115.

<sup>3</sup> - إسماعيل العربي، "حكومة الأمير عبد القادر"، الثقافة، عدد (خاص)، 75، 1403هـ/1983م، ص. 192.

وحسب الأمير «تختلف الشرائع الدينية التي أملاها صلى الله عليه وسلم وفق الاعتبارات القانونية التي أهتمها إذن مصالح البشر تتبدل أثناء العصور، وكل حكم لا يكون صحيحاً قط إلاً انطلاقاً من مصالح الناس في الحقبة التي صدر فيها؛ أي باعتبار الحاجات الحقيقية للإنسان المعني وحده يتلقى الرسالة النبوية»<sup>1</sup>.

وقد اعتبرت السلطة القضائية في دولة الأمير هي السلطة الثانية والمسؤول عنها قاضي يعتبر رئيس مجلس الشورى الأعلى بمعسكر، أي هو نفسه مسئول عن السلطة القضائية والتشريعية وقد ثبت عبد القادر النظام القضائي الذي كان سائداً زمن الدايات تقريبا مع إدخال بعض التعديلات والإصلاحات عليه، وينقسم القضاة إلى مدنيين وعسكريين ولهم رواتب شهرية ثابتة بالإضافة إلى الراتب كان يتقاضون مبالغ محدد على العقود المدنية وقد وضعت شروط صارمة لاختبارهم، حيث يتم تعيينهم من طرف الأمير في حالات استثنائية يعطى تفويض للخليفة لتعيين قضاة الولاية «وإذا كان القاضي يعني من طرف الأمير، فهذا لا يعني أنه يمثله بل كان رمزاً لتنفيذ شرع الله بالقسطاس المستقيم، فالسلطة القضائية كانت فعلاً مستقلة عن السلطة التنفيذية»<sup>2</sup>، وكان الأمير دوماً يردد: «إن الأتراك ينفذون أحكامهم على أساس الهوى وحب الانتقام، فإني لا أسمح بتنفيذ حكم إلا بما يرضي شرع الله»<sup>3</sup>.

وقد تعتبر هذه من أهم التحولات التي أحدثها الأمير في سياسته، وأثرت على المجتمع وجعلته يلتفت من حوله وينصهر تحت لوائه حيث قسم الأمير القضاة إلى قسمين:

أ- **القضاة العسكريون:** يشرف عليهم بن عنابي بن مصطفى\* فهو رئيس القضاء العسكري بمعسكر، وقد احتوت كل كتبية على قاضي مسئول عن إصدار الأحكام والقرآن هو المرجع الوحيد<sup>4</sup>، وهم قضاة فرعيون ينتخبون لمدة سنة قابلة للتجديد مرات عديدة شرط اجتيازهم لامتحان الكفاءة، ويسمح بالطعن في أحكامهم أمام مجلس الشورى بمعسكر<sup>5</sup>، كما كان لهذا المجلس صفة إدارية حيث

<sup>1</sup> - ايغون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1880، ص. 37.

<sup>2</sup> - فوزي أوصديق فوزي، "الدستور دولة الأمير عبد القادر"، مجلة أشغال الملتقى الثقافي الوطني، جمعية مؤسسة الأمير عبد القادر بتيارت، 1996، ص. 90.

<sup>3</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر ولأمير عبد القادر، ج. 1، شرح وتعليق ممدوح حقي، بيروت، دار اليقظة العربية، 1964، ص. 309.

\* - غير أنّ إحسان حقي يذكر أن الأمير احتفظ لنفسه بحق النظر في هذه القضايا والبث بها، المؤسسات الجزائرية، ص. 93.

<sup>4</sup> - عبد اللطيف عباد، "الدولة وتنظيم السلطة في الإسلام" مجلة الاصاله 1971، العدد 85-86، المجلد 23، ص. 46، 47.

<sup>5</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 46.

كان يعطي الرأي في مشروعية القرارات التي تعتمدها الحكومة إصدارها، كما حصل في فرض (ضريبة العون) التي لم يرد ذكرها في القرآن، حيث طلب الأمير من المجلس إعطاء الرأي في ذلك كما كان يستشير علماء فاس حول بعض القضايا الهامة<sup>1</sup>.

ب- **القضاة المدنيون:** يوزع هؤلاء على مختلف المقاطعات الإدارية فكل مقاطعة لها قاضيه<sup>2</sup>، مهمتهم الإفتاء والدعوى والفصل في الخصومات على مذهب الإمام مالك، لها مجالس إقليمية وكتابين مهمة هذه المجالس تتمثل في دراسة الفتاوى التي تصدر عن القاضي حيث يث في القضايا الثانوية ويحيل الأساسية لمعسكر للبت فيها<sup>3</sup>، وقد صدرت الأحكام القضائية مع الحد الأدنى من التشكيلات ونفذت بسرعة ومن هنا نرى أن الأمير عمل على تثبيت العدالة في كامل منطقة نفوذه؛ لأنها العامل الأساسي لتثبيت سيادة دولته وضمن حقوق مواطنيها، كما أن القاضي من هؤلاء لم يكن ممثلاً عن الأمير وإنما منفذاً لشرعية الله يحكم بموجب قرآنه وسنة نبيه، وعادة ما كانت الأحكام تسجل في سجل خاص وهي لا تتضمن أحكامهم بالسجن وإنما التزامات مالية أو عينية يؤديها المحكوم عليه فإذا امتنع يتدخل الشاوش بذلك<sup>4</sup>، كما أن الأحكام التي تصدر عن القضاة قابلة لإعادة النظر بها استثناءً أمام مجلس الشورى؛ غير أن كثيراً من المواطنين كانوا يلجئون إلى التحكيم\* بدلاً من القضاء، وذلك بأن يحتكمون إلى أحد المرابطين أو الجواد حتى يحكموا في النزاع القائم بينهم<sup>5</sup>، أما القضايا الجنائية فبقيت كما كانت عليه زمن العثمانيين في يد رجال المخزن حيث كان الموظفون الإداريون (الخليفة-الأغا-القائد-الشيخ) هم الذين يثون في هذه القضايا؛ إلا إذا اقتضى الحكم بالإعدام\*\* حينها ترفع إلى مجلس الشورى بالعاصمة.

إضافة لإدراك الأمير أن بناء الدولة لن يكون إلاّ عن طريق الاهتمام بتربية وتهذيب أخلاق المجتمع، حيث قام بمنع الشعب من تعاطي الخمر والقمار واستعمال التبغ وذلك وفق ما تقتضيه الشريعة

<sup>1</sup> - إحسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، ص. 93.

<sup>2</sup> - محمد بن ميمون الجزائري، النخبة المرضية في الدولة البكداشية، ص. 309.

<sup>3</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 45.

<sup>4</sup> - إحسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، ص. 91.

\* - الفرق بين القضاء والتحكيم أن الأول يقوم به القضاة يعينون من قبل الدولة بينما التحكيم يقوم به أشخاص عاديون يختارهم المواطنون.

<sup>5</sup> - إحسان الهندي، المرجع السابق، ص. 92.

\*\* - الحكم بالإعدام بصرف النظر عن جنس الشخص أو دينه أو مذهبه تتمثل في قطع الرأس كما كان الأمر زمن الديات.

الإسلامية، إضافة لإلزامهم بحضور الصلوات الخمس في المساجد لدرجة أنّ التاجر الذي يبقى في متجره أثناء قيام الصلاة تقوم الشرطة بجلده<sup>1</sup>، كما اهتم بمراقبة الآداب العامة عن طريق تشجيعه نشاط الشرطة وهذا ساعد كثيراً في نشر الأمن وتنفيذ الأحكام القضائية بسرعة أكثر، حتى أن خروج النساء والفتيات ليلاً صار مأموناً في عهد الأمير، كما انعدمت سرقة المواشي وقلت ظاهرة الأخذ بالتأثر بل أصبحت غير واردة على الإطلاق<sup>2</sup>، ومنع استعمال الذهب والفضة للرجال لأنه كان يكره حياة البذخ والميوعة وهذه من أهم المتغيرات التي شهدتها المجتمع الجزائري عكس ما كان حاصل أواخر العهد العثماني من ابتعاد عن الدين وفساد أخلاقي لانشغال الحكام بمصالحهم الخاصة وإهمالهم لمصالح الرعية، كما اعتبر الأمير التعليم نشاطاً أساسياً للنهضة الوطنية، خاصة وأنه كما سبق وأشرنا في الباب الثاني أن العثمانيون لم يهتموا بالناحية العلمية وقد غلب الجمود الفكري على التعليم في عهدهم، إذ كان محصوراً خاصة في الزوايا وكانت مجمل المؤسسات التعليمية تعتمد على الأوقاف في الدعم المالي<sup>3</sup>، لذلك اهتم الأمير كثيراً بالناحية العلمية لإدراكه مدى أهمية العلم في بناء الشعوب والدول متخذاً عدة إجراءات لتحفيز طلاب العلم منها:

1- إعفاء الطلبة من المطالب الأميرية؛

2- إكرام الطلبة الذين يحضرون إليه ويثبتون نجاحاً في امتحان المادة.

و قد كان هؤلاء الطلبة دور كبير في انتشار العلم في جميع المقاطعات، حيث أقبل الناس على تعليم أولادهم الأمور الابتدائية<sup>4</sup>، خاصة خلال فترة السلام 1837-1839 وقد بقيت مناهج التعليم وموارده على حالها، غير أنّ مهمة تدريسها هي مهمة فقهاء القبائل والزوايا في المراحل الابتدائية والثانوية، مشجعاً هؤلاء المعلمين بتخصيص رواتب ثابتة نقدًا أو عيناً، إضافة لتخصيص منح للطلبة المتفوقين لمتابعة التحصيل في الصفوف العالية<sup>5</sup>.

## 5-التنظيم الاقتصادي:

اهتم الأمير كذلك بالناحية الاقتصادية حيث أسس بيت المال وهو من المصالح الحيوية والهامة

<sup>1</sup> - أديب حرب، المرجع السابق، ج. 2، ص. 45.

<sup>2</sup> - يحيى بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ص. 145.

<sup>3</sup> - يحيى بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ص- ص. 132-145.

<sup>4</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تحقيق ممدوح حقي، ص. 315.

<sup>5</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 70.

يعين المسؤول عنه من طرف الخليفة، ويلقب هذا الموظف بالخزناجي، ويساعده معاون خزنجي ينوبه عند غيابه وثلاث مساعدين واحد مكلف بضبط مصادر المداخيل والجباية، وكذلك بيانات أوجه الإنفاق والآخر مكلف بمسك سجلات مصادر الدخل وأوجه الإنفاق وتسليم وصول السلع والمبالغ المقدمة والثالث مكلف بالائتمان على موجودات الخزينة<sup>1</sup>.

كما أن النظام الضريبي للأمير إسلامي بسيط، حيث ألغى ما كان مستحدثا من مغارم كاللزمة والعوائد وغيرها؛ وتعويضها بضريبي العشور والزكاة ويذكر بول أزان (Azan) أن استخلاصها كان يتم مرتين في العام، الزكاة في فصل الربيع والعشور خلال جني المحاصيل الزراعية وكان الخلفاء يشرفون على تحصيلها بأنفسهم، وعادة ما تعود عائدات تلك الزكاة على الجيش والفقراء وعابري السبيل ورواتب العمل والتعليم<sup>2</sup>، كما خفف المطالب المخزنية على قبائل الرعية وأبطل أعمال السخرة والمصادرة والتعزيم وأبطل امتيازات قبائل المخزن وجماعة الكراغلة وألزمهم كغيرهم في الجهود الحربي "المعونة"<sup>3</sup>.

وكان يساعد هؤلاء الموظفين أعوان يتبعون مصلحة بيت المال يتخصص كل واحد منهم بنوع معين من الجباية، فلجباية الزكاة عون يسيرها كما يقوم الخزناجي بتكليف الأعوان الإقليميين بوضع قائمة المواطنين المعنيين بدفع الضريبة، «فشيوخ القبائل يساعدون في وضع قوائم المساهمين؛ في دفع ضريبي العشر والزكاة بينما القياد يطلب منهم ضبط تلك القوائم نهائيا اعتمادا على تقدير مساحة الأرض ونوعية المحصول وكميته وتقديمها للأغوات للاحتفاظ بها وتكليف مساعديه بتسلمها»<sup>4</sup>. وتمثل أنواع الضريبة في عهد الأمير كالاتي:

أ-رسوم الأسواق وحقوق الجمارك حيث توضع الرسوم على السلع والبضائع المحلية التي تباع في الأسواق، وكذلك السلع الأجنبية يتولى الإشراف عليها المحتسبون فيمنع تصدير أي بضاعة أو إنتاج دون رخصة مسبقة<sup>5</sup>، ويمكننا اعتبار هذا من أهم التحولات التي حدثت في العهد الأمير.

ب-عوائد الاحتكار تصدير المواد الأولية، وهذه الضريبة تنحدر من العهد العثماني حيث تمنع

<sup>1</sup> - محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص. 116.

<sup>2</sup> - (P)Azan, L'émir Abd Elkader 1808-1883, du Fanatisme Musulman au Patriotisme Français, Paris, 1925, p. 133.

<sup>3</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ص. 166.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، "موظفوا الإيالة الجزائرية في أوائل القرن 19 صلاحيتهم الإدارية، مهامهم الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة

المؤرخ العربي، العدد 31، بغداد، 1987، ص. 380.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ص. 382.

الفلاحين وملاك الأراضي ومربي المواشي؛ من بيع إنتاجهم مباشرة إلى الأجانب دون ترخيص حيث تباع هذه المواد في المراكز التي حددتها السلطة المركزية، بأسعار مضبوطة وهذه من أهم الثوابت التي حافظ عليها الأمير عبد القادر.

ج-ضريبة المعاونة أو المعاونة: وجاءت هذه الأخيرة بسبب تزايد أعباء الحرب وهذا ابتداء من 1839م، وذلك بعد فتوى طلبتها السلطة من علماء الجزائر والمغرب، وتقدم نقدا وعند الضرورة، تدفع عينا كالمواشي والخيول والحبوب والمنسوجات وغيرها<sup>1</sup>.

د-ضريبة العشر والزكاة: وهي جباية شرعية معروفة في الفقه الإسلامي وتأخذ الأولى على محاصيل الحبوب، ونستخلص الزكاة من ناتج الحيوانات والأغنام والأموال<sup>2</sup>.

هـ- مردود الأملاك العقارية التابعة لبيت المال سواء بالريف أو المدن وكذلك ما يخص بيت المال من التركات<sup>3</sup>.

كما أبقى الأمير على بعض التنظيمات المتعلقة بالضرائب، والتي كان العمل بها ساريا في الفترة العثمانية وذلك لصلاحيتها وتعود الناس عليها، مثل إقراره حق البرنوس والمعاونة التي ألزم بها موظفي دولته كل سنة حتى يضمنوا البقاء في مناصبهم، وكذلك رسوم الأسواق وحقوق الجمارك التي سبق العمل بها في عهد الدايات<sup>4</sup>، ومن أهم الأسس التي تقيدها الأمير في فرض الضرائب والمغرم التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والالتزام بمبادئ العدل والمساواة وكان لا يشترط في تقديم الضريبة نقدا بل يقبل بتسديدها عينا «فالإدارة كانت تبدي الحزم والتسلط في حمل الناس على المستحق عليهم لبيت المال وتتساهل فيما يتعلق بوسائل الدفع»<sup>5</sup>، عكس ما كان خلال الفترة السابقة للحكم -العهد العثماني- حيث كل ما كان يهم السلطة هو المال دون الاهتمام بأحوال الناس، مما أثار عليهم غضب وسخط الرعية كما وضعنا سلفا، فنرى أن الأمير من أهم التحولات التي أحدثتها وأثرت في نفسية المجتمع الجزائري الاهتمام أكثر بشؤونهم ورعاية وضعيتهم الاجتماعية وهذا ما افتقدوه خلال فترة الحكم السابق، غير أن هذا لا ينفي انه استمد بعض النظم من الحكم السابق كحفاظه على ملكية القبائل

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ص. 37..

<sup>2</sup> - محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، ص. 117، 118.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 384.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 379.

<sup>5</sup> - العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الجزائر، ش و ط، 1982، ص. 119.

للأرض مثلما كان عليه الأمر زمن السلطة العثمانية، وألغى ضريبة الحكم التي كان يعمل بها أحمد باي في شرق الجزائر<sup>1</sup>، وذلك بسبب طبيعة وبنية الزراعة الريفية وخصائصها وقد حددت وضعية الأرض بموجب قوانين الإمارة الداخلية والتي كان لها فائدة كبيرة لبيت المال، أما الصناعة فكان دورها محدوداً للخرزينة حيث أعطى الأمير الأولوية للصناعات الحربية فاستقدم خبراء فرنسيين وأنشأ مصانع للأسلحة وذخيرتها في تاغدمت، كما أوجد مصانع للنسيج تنتج أقمشة شعبية<sup>2</sup>، وأقام مصنعا لضرب السكة والعملية جعلها ثلاث أنواع من الفضة والنحاس بتاقدومات في ماي 1836، ووزع مصانع السلاح والذخائر على عدة مدن كمعسكر ومليانة والمدية وبنى مصنعا للمدافع بتلمسان كان يشرف عليه مهندس إسباني، كما بنى عدة ورشات لتصليح السلاح في عدة دوائر وكان عملها يسمون بالقرداحية، وكان يشتري السلاح والمدافع والبارود من المغرب وتونس وإسبانيا ويعمل على تقليد تصنيعها في المصانع<sup>3</sup>.

وقد كان للنشاط التجاري الدور الأكبر في إمداد الخزينة بالأموال اللازمة لتأسيس دولة الأمير وبناء جيشه<sup>4</sup>، مدّعا باتفاقية التافنة هذه الأخيرة التي نصّت على حرية التجارة بين المنطقة الفرنسية ودولة الأمير<sup>5</sup>.

حيث اهتم الأمير بتأسيس اقتصاد دولته وفق أسس سليمة، وذلك عن طريق إعادة تفعيل الحياة الاقتصادية وإعادة الثقة للتعاملات الاقتصادية والتجارية، وذلك بفرضه للضرائب على الرعية مع مراعاة الأحكام الشرعية وإلغائه كل المكوس والدنوش والضرائب العثمانية الغير شرعية<sup>6</sup>، حيث انه استفتى فقهاء فاس في نظامه الضريبي<sup>7</sup>، فقام بإلغاء الضرائب الغير شرعية اللزمة والغرامة والعوائد وعوّضها بضريبي العشور والزكاة، وهذا ما أكسبه حب علماء الدين ومشايخ الصوفية وزعماء القبائل وكل أعمال السخرة؛ والمصادرة التعسفية والتعزيم بغير وجه حق وألغى إجراءات العقاب الجماعي، كما ألغى

<sup>1</sup> - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق الجزائري من القرن 16-19م، دراسة اجتماعية سياسية لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف حماد حسين 1411هـ/1412هـ (1990م-1991م)، ص. 149.

<sup>2</sup> - تشارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تقديم وتعليق سعد الله أبو القاسم، ص. 68.

<sup>3</sup> - عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص. 524.

<sup>4</sup> - (p) Azan, *Les Grands Soldats de L'Algérie*, 1931, p. 54.

<sup>5</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 1، ص. 318.

( ch ) Ageron, *Histoire de L'Algérie Contemporaine*, p. 25.

<sup>6</sup> - ناصر الدين سعيدوني، "النظام الضريبي في دولة الأمير عبد القادر"، الثقافة ماي جوان 1983، العدد 1975، ص. 123.

<sup>7</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 125.



كل الامتيازات السابقة التي يتمتع بها الكراغلة<sup>1</sup> بل فرض عليهم ما يتوجب عليه دفعه، بالإضافة لإرغامهم على المجهود الحربي، كما استحدث قرار 1839م والذي يمكن للحاكم من خلالها إلزام الرعية بدفعها زمن الحرب وتزايدت حتى أصبحت تشكل عبئا على القبائل<sup>2</sup>، كما أنه حافظ على بعض الرسوم والضرائب التي كان يعمل بها في العهد العثماني مثل رسوم الأسواق وحقوق الجمرك، كما أن الموارد المالية لم تقتصر على المعونة والعشور والزكاة بل تعززت بالغرامات والخطية التي كان يفرضها على القبائل المتمردة، إضافة لمصادرة الأملاك والغارات الحربية الانتقامية؛ كما اعتمد على المساعدات الخارجية واحتكار أرباح تجارة المواد الأولية واشتركات كبار الموظفين من الخلفاء والأغوات والقياد والشيوخ بما يسمى (حق البرنوس) لقاء بقاءهم في منصبهم؛ ومدا خيل الأملاك العقارية<sup>3</sup>.

### العملة:

كان على الأمير عبد القادر تقويم دولته الفتية عبر تأسيس نظام نقدي خاص به، لذلك قام بضرب السكة وإصدار العملة حيث استحدث عملة لوضع حد للفوضى المالية والنقدية، ففي البداية حاول إحياء العملة العثمانية البائدة فطلب استرجاع آلات ضرب السكة العثمانية من الفرنسيين بعد معاهدة التافنة<sup>4</sup>، وقد جاءت عملته بحلة جميلة بها نقوش لآيات قرآنية كانت تدعوا للجهاد، وهدفه من هذا الإجراء توحيد النظام النقدي ليشمل حتى المناطق الخاضعة لنفوذ الفرنسي، حيث أسس (دار الضرب سكة) في تقدامت وقد قسمت إلى محمدية ونصفية كتب (لا إله إلا الله)، والوجه الآخر ضرب من طرف السلطان الحاج عبد القادر وقطعة أخرى كتب عليها (عبد القادر أمير تقدامت)، وقيمتها مختلفة تتمثل في الدورو\* مدفع يساوي 4 ريال والريال يساوي 3 أرياع والربع يساوي 8 محمدية؛ والمحمدية تساوي اثنين نصفية والريال هو العملة المفضلة وهو الأكثر تداولاً ويساوي 1,35 فرنك في الوقت الذي يساوي فيه الربع 0,45 فرنك، والمحمدية 0,50 فرنك، والنصفية 0,25 فرنك ونلمح القيمة المنخفضة للعملة الأميرية في سوق المال مقارنة مع الفرنك الفرنسي، وقد ضلت عملة الأمير مرفوضة من المغرب الأقصى والدولة الفرنسية وفضلوا التعامل بالعملات الأجنبية<sup>5</sup>، مما ساعد على شيوع العملات الأجنبية

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 123.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 124.

<sup>3</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، ص. 127.

<sup>4</sup> - (M) Bouchenaki, *La Monnaie de L'emir Abd-el-Kader*, p. 118.

\*- الدورو كلمة اسبانية تعني الصلب وقيمتها العملة الاسبانية بيسو ديرو وقيمتها أو نصفه من الفضة الخالصة.

<sup>5</sup> - (M) Bouchenaki, *IPID*, p. 78.

كالدورو الاسباني والشلن الانجليزي والفرنك الفرنسي "اللويز" والدرهم المغربي، خاصة لما رفض المغرب الأقصى وفرنسا قبول نقود الأمير في المبادلات التجارية، كل ذلك حال دون وضع أسس تعامل نقدي موحدة في دولة الأمير تكون ركيزة للنظام الجبائي وأساس للجهاز المالي، غير أن هذا لا ينفي أن هذه النقود عززت مكانة الأمير عند الأهالي ودعمت استقلاله حيال الدولة العثمانية وسلطنة المغرب<sup>1</sup>، وطبعًا هذا يدل على مدى استقلالية هذا الأخير وإصراره على بسط نفوذه وسلطته.

## 6-التنظيم العسكري لدولة الأمير:

اعتنى الأمير عبد القادر بالشؤون العسكرية وأولاه اهتمامًا كبيرًا حيث كان له جيش دائم حقق له أهدافه الداخلية والخارجية في إنشاء إمارته، وقد نجح إلى حد بعيد في تنظيم جيش قوي سماه (العسكر المحمدي) وزّعه على كافة أنحاء الدولة تحت إشراف خلفائه\* متأثرًا بالقوانين الأجنبية الفرنسية والتركية<sup>2</sup>.

1- جيش الأمير عبد القادر (المؤسسة العسكرية): حيث فرض الأمير على جميع أفراد جيشه الطاعة والانضباط، وأنشأ فرق قتالية وأخضعها لقواعد دقيقة محددًا واجباتهم وحقوقهم وقد تألف جيشه من فئتين.

أ-الجيش النظامي: وهم جملة العسكريين الموجودين في الخدمة الفعلية والمتطوعين وينقسمون إلى عدة فئات، الحرس الأميري والخيالة أو القوم الراكبون والمشاة أو العسكر المحمدي والمدفعية أو الطوبجية<sup>3</sup>، إضافة إلى الجهاز الطبي حيث لكل ولاية طبيب كما أوجد مستشفى متنقل يتبع الوحدات المقاتلة<sup>4</sup>، حيث عكف الأمير على إعداد جيشه وتدريبه وتنظيمه على النظم والأساليب الحربية الحديثة، فقد أعد الدفاتر الأميرية لتقييد الراغبين في التجنيد وأذاع ذلك بين القبائل، وجعل الجيش يتكون من ثلاث فرق كما أشرنا سلفًا "فرقة المشاة وفرقة الخيالة وفرقة المدفعية"، وقد وضع لهذا الجيش ضوابط وقوانين حيث احتوت قوانين الجيش هذه على مقدمة وأربعة وعشرون قانونًا وخاتمة<sup>5</sup>، حيث أوضحت

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ص. 387، 388.

\*-ملحق رقم 29.

<sup>2</sup> -أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 84.

<sup>3</sup> -أديب حرب، المرجع نفسه، ص. 85.

<sup>4</sup> - صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، ص. 76.

<sup>5</sup> - لتفاصيل أكثر يراجع محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ج. 1، ص- ص. 125-132.

هذه القوانين المراحل المختلفة للجندية في كل قسم من الأقسام السالفة الذكر، فهناك الأغا والسيّاف ورئيس الصف والجاويش وكذلك الطوبجي والباش طويجي، كما حدد كسوة الجنود حسب رتبهم وحدد ما يخصهم من مأكّل "خبز" أو بقسماط (زيت وسمن)، ووضع نظاما لتدريب الجند فكان النفير البوري يجمعهم ويفرقهم، كما أوجد نياشين وشارات لمكافئة من يقوم بأعمال بطولية، وكذلك حدّد نوعية الجزء لكل مخالفة يرتكبها الجنود، كما أن الأمير منح الجندي الذي يعجز عن أداء الحرب راتبه، ونظم رواتب الأسر المتوفين منهم، وقد وصل عدد الجنود ما يقارب 15 ألف منهم 12 عشر ألف مشاة و2500 من الخيالة و150مدفعية و500 عبد كانوا يمثلون حرس الأمير يتناوبون حراسة الأمير ليلا ونهاراً<sup>1</sup>.

من هنا يتضح لنا مدى حرص الأمير على تنظيم إمارته مهتما بجميع مؤسسات دولته، كما نلمس التحول الكبير الذي أحدثه الأمير على المجتمع الجزائري، وهو إشراك جميع أبناء الوطن في الدفاع عن وطنهم ضمن مؤسسات الدولة، وهذا ما لم يكن يسمح به للجميع عهد السلطة العثمانية (السلطانية).

ب - الجيش الغير نظامي: شكلت هذه القوات القسم الأكبر من جيش الولاية، وكانت تلتحق بالوحدات النظامية لتقاتل في صفوفها؛ ثم تعود لديارها عند انتهاء حالة الحرب<sup>2</sup>، وأغلب عناصر هذا الجيش من القبائل المؤيدة للأمير والموزعة في مختلف أنحاء إمارته<sup>3</sup>، وحتى يضمن الأمير عبد القادر سلامة أراضيه دعم قوته العسكرية بإنشاء حصون عديدة منها حصن بسعيدة وسبدو وتاقدمت، كما عمل على بناء مصانع للأسلحة مثلما وضحنا سابقا في كل من معسكر ومليانة إضافة لحصوله على الأسلحة من كل من تونس ومراكش، أمّا الكبريت فتحصل عليه من التجار الفرنسيين، والمدافع فيتم صنعها بمعامل تلمسان تحت إشراف مهندس إسباني<sup>4</sup>.

وقد هدفت سياسة الأمير العسكرية للحفاظ على إمارته ومحاصرة الفرنسيين في ثكناتهم ومراكزهم العسكرية وإجلاء الفرنسيين عن الجزائر، مع حرصه الدائم للحفاظ على كيان إمارته وبقائها<sup>5</sup>، وذلك

<sup>1</sup> - شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر، ناشر المطبوعات المكتب المصري، 2007، ص. 247، 273.

<sup>2</sup> - (P)Azan, *Les Grands Soldats de L'Algérie*, p. 138.

<sup>3</sup> - A. M. G, *Algérie Puissance D'abd-el-Kader*, Son Influence et Ses Forces Grenoble 15 juin 1841 Gardon H 2281.

<sup>4</sup> - رايح بونار، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر"، الثقافة جويلية 1393هـ-1973 العدد 15، ص. 49، 50.

<sup>5</sup> - A. M. G, *Algérie Puissance D'abd-el-Kader*, son influence et ses forces Grenoble 15 juin 1841 Gardon H 228.

لأن الأمير سعى لتكوين جيش نظامي وتأسيس دولة وقد اختار مساعدون مخلصين، لذلك اتبع أسلوب عسكري جريء لإرغام المتمردين على الاعتراف بسلطته ودفع الضرائب لخزنته، معتمدا على قواته العسكرية للقيام بهذه المهمة<sup>1</sup>، وقد كان الأمير مدرگا أنّ هذا الأسلوب يحقق الخضوع المؤقت طاعة وخوف وهو لا يصلح لبناء دولة، لذلك اعتمد لتحقيق نفوذه بدعوته كأمر للمؤمنين وليس على نفوذه كدراوي<sup>2</sup>، معتمدا على الخطاب الديني لأنه السبيل الوحيد لكسب الشرعية والولاء من المجتمع الجزائري الذي لا يكون إلا عن طريق كسب ثقتهم.

## 2-الشرطة في دولة الأمير:

كما حاول الأمير عبد القادر تحقيق الأمن داخلا إمارته بإحداث أجهزة أمنية تتمثل في:

1-شرطة الولاية (الخليفيك): حيث أنشأ جهاز للشرطة بكل ولاية يتبع الخليفة ويرأسه ضابط يسمى قائد الشرطة، تتمثل مهامه في الحفاظ على النظام العام والأمن العمومي ومحاربة السرقات والجرائم كما خصص قسم لمحاربة جرائم الأخلاق العامة كالعهر والقمار، وكانت الشرطة تخضع في تسيرها وإدارتها لنفس المبادئ التي يخضع لها الجيش من حيث الرتب والطاعة والعقوبة والتدريب وتتميز بلباس خاص يختلف عن لباس الجيش، كما أنّ عمل الشرطة كان على درجة عالية من الفعالية وفي هذا الصدد يصف الأمير عبد القادر في مذكراته هذا الواقع بما يلي: «لقد أصبحت الطرق آمنة تماما بفضل يقظة خلفائي وأعواني وقادتي وبفضل المسؤولية التي حملتها على كل الجرائم والسرقات التي تقع في مناطقها، وكانت يقظة الشرطة قد جعلت الناس آمنين مطمئنين، حيث استطعت أن أصل إلى عهد أصبحت فيه سرقة الخيول بالليل غير معروفة وأصبحت المرأة تستطيع الخروج وحدها دون أن تخاف المهانة وعندما يعلق الناس على هذه النتيجة الكبيرة ويطلبون السبب، كان العرب يجيبون، عن مصائد السلطان منصوبة وليس هناك حاجة لنصب مصائدنا الخاصة»<sup>3</sup>.

والسؤال الذي يفرض علينا نفسه هو هل كانت مؤسسات دولة الأمير تنفرد عن غيرها من المؤسسات؟ وهل كانت الدولة تبسط سيادتها على كامل التراب الوطني؟ فمن خلال التنظيم الإقليمي والسياسي والعسكري للدولة يتبين أن سلطة دولة الأمير شملت أغلب مناطق البلاد فقد تمكن من

<sup>1</sup> - فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر، ص. 167، 168.

<sup>2</sup> - فريدة قاسي، المرجع نفسه، ص. 169.

<sup>3</sup> - بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس ط3، بيروت، ص. 59.

إكمال بناء أسس دولته وشرع في السيطرة على العديد من المناطق في الجهة الشرقية والجنوبية<sup>1</sup>.

## 6- مجال سلطة الأمير:

يرى الأمير محمد بن عبد القادر أن رقعة الأمير عبد القادر اتسعت فوصلت شرقاً إلى ما وراء بلاد بجانة قرب قسنطينة وفي الجنوب إلى القفر فيما وراء وادي سوف<sup>2</sup>، أما أندري (André) فيرى أن سلطة الأمير عبد القادر امتدت إلى وادي ريغ<sup>3</sup>، حيث حاول التغلغل إلى الصحراء وقام بإرسال خلفاءه حتى الأغواط وبسكرة في الصحراء الكبرى كما استولى خليفة الأمير محمد البركاني على بسكرة وقدمت إليه أعيان العرب والبربر لمبايعته<sup>4</sup>، إضافة إلى بسط دائرته بالقرب من وجدة وإقناع شيوخها بمؤازرتها في شن الغارات إلى المواقع الفرنسية في الجزائر، كما وصل نفوذ الأمير إلى بلاد القبائل حيث سارع ابن سالم للقائه والترحيب به؛ ورافقه بعدها إلى أسرته بالخروب حيث نزل الأمير ضيفا عليهم وقد انتشر خبر وجوده ببلاد القبائل وسارعت الكثير من القبائل للقائه منها قبائل بني يراتن وجشوطه وبنو عيسى وبنو عبد المؤمن وفليسة والمعايقة، وقد أوصاهم الأمير بطاعة ابن سالم والامتنال لأوامره<sup>5</sup>، مع هذا رفض بعض القبائل الخضوع للأمير عبد القادر منهم مصطفى بن إسماعيل الذي رفض البقاء في تلمسان واتجه مع العمري وبعض المقاتلين من بني رياح نحو مضارب بني عامر، وقد قام الأمير بجمع قواته لنجدة هذه القبيلة في 11 ماي 1834م غير انه فشل في المعركة وعاد إلى معسكر ليلا<sup>6</sup>، وبعد انتشار خبر فشل الأمير قام سيدي العربي في شرقي إيالة وهران إلى رفع لواء المعارضة وانضم إليه الكثير من غربها إلى صفوفه؛ ووصفوف ابن إسماعيل كما جهزت قبيلة الأبنجاد بقيادة العمري وعمل قدور بن المحقي رئيس قبيلة البرجية غربي تلمسان على مساندة كل شيخ يحاول اغتيال عبد القادر<sup>7</sup>، حيث رفض هؤلاء دفع الضرائب للأمير بينما أصر هو على ذلك أي على دفعهم للزكاة التي فرضها عليهم القرآن، وأنه يجب عليهم طاعته مثل بقية القبائل الخاضعة لسلطانه وكان جوابهم كالتالي: «لقد جئنا ضيفا حاجا ولو

<sup>1</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر ومآثر الأمير عبد القادر، شرح وتعليق حقي ممدوح، ص. 306.

<sup>2</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر نفسه، ص. 306.

<sup>3</sup> - أندري بريفان، إيف لاکوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح وآخرين، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1984م، ص. 386.

<sup>4</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر ومآثر الأمير عبد القادر، ص. 300.

<sup>5</sup> - محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تقديم محمد بن عبد الكريم، ص. 189.

<sup>6</sup> - إسماعيل العربي، "ولاية أحمد بن سالم، خليفة الأمير عبد القادر على بلاد القبائل"، مجلة تاريخية مغربية، العدد 35، 36، 1984، ص. 60.

<sup>7</sup> - Azan, L'émir Abdelkader 1808-1883, Paris, 1925, p. 31 (p)

عرفنا أنك من رجال المخزن، لأعدنا لك الكسكس الأسود البارود بدلا من الكسكس الأبيض، ونحضر في الغد قاصدا معسكر ابن سالم عن حرمة الوطن وعن الدين ضد المسيحيين الغزاة الذين هزمهم في عشرات من المعارك، ومع كل موعظة الأمير البليغة وحكم ابن عبد سالم ذهبت أدرج الرياح ولم تؤثر في الأمناء...<sup>1</sup>.

وهذا يقودنا إلى سؤال لماذا لم ينظم هؤلاء إلى مبايعة الأمير وإتباع نفوذه؟ رغم أنّ سلطته دينية شريفية؟ هل هذا يعني أنهم غير مدركين لخطورة الاستعمار الفرنسي وسياسته الإدماجية أم يعود هذا لعصبيتهم لشيوخهم «أي تمسكهم بالسلطة التقليدية» وهي ثابته لا يريدون تغييرها مهما حدث.

مع هذا فقد وصل نفوذ الأمير إلى الوسط وذلك بفضل انتصاراته التي كان على رأسها الزعماء الثلاث الحاج محي الدين والحاج بن زعموم وبالقاسم أو قاسي وقد جعلهم الأمير عمود سلطته<sup>2</sup>، حيث تمكن من ضم المدينة وذلك بعد طرد الدرقاوي سنة 1834م، وعين عليها أخاه مصطفى بن محي الدين خليفة له، ومحمد البركاني ومن ثم دخلت عهد الاستقرار الإداري<sup>3</sup>، إضافة إلى خضوع سكان مليانة التي كانت خاضعة للشيخ ولد السايح كما انضم إليه رؤساء قبائل حجوط بني مناد؛ وبني مناصر ومشائخ جيندل<sup>4</sup> وتاكدت بجوار تيارت في سفوح الونشريس الجنوبية الغربية كما أن احمد بن سالم وهو خليفة للأمير عبد القادر تمكن من ضم عدّة مناطق لنفوذ الأمير منها آيت بوشعيب، إيليتن إيلولن أو مالوا آيت بثورة وآيت منجلات، إضافة إلى قبائل ابن عيسى آيت خليفة وآيت صدقة والمعاتقة وآيت كوفي وآيت عبد المؤمن وقبائل فليسة أو مليل وآيت طفون وآيت عزيز وحرشاوة، وكل هذه القبائل تشكل العمود الفقري لقيادة أحمد بن سالم العسكري<sup>5</sup>.

كما تمكن الامير من إخضاع قبائل أولاد مختار في إقليم التيطري سنة 1837م وعلى رأسها المختار بن عودة البغدادي<sup>6</sup>، بعدها اتجه الأمير إلى جبال جرجرة وتمتد شرقا من مدينة الجزائر إلى

<sup>1</sup> - إسماعيل العربي، "ولاية أحمد بن سالم، خليفة الأمير عبد القادر على بلاد القبائل"، مجلة تاريخية مغربية، العدد 35، 36، 1984، ص. 61.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 1، ص. 130.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص. 138.

<sup>4</sup> - فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 185.

<sup>5</sup> - إسماعيل العربي، "ولاية أحمد بن سالم، خليفة الأمير عبد القادر في بلاد القبائل"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 35، 36، ص. 75.

<sup>6</sup> - محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، تحقيق وتعليق ممدوح حفي، ص. 288-291.

بجاية<sup>1</sup>، كذلك وسع نفوذه إلى الجهات الشرقية والجنوبية حيث اتسع نفوذه إلى ما وراء مجانة قرب قسنطينة شرقا وإلى الجنوب فيما وراء وادي سوف<sup>2</sup>، وقد وصل نفوذ الأمير إلى الواحات وفي مقدمتها الأغواط وعين ماضي معقل التيجاني<sup>3</sup>، كما توجه نحو مدينة بسكرة<sup>4</sup>.

كما لجأ الأمير لتثبيت نفوذه العسكري من خلال النفوذ السياسي وذلك عن طريق السعي للحصول على التأييد الدبلوماسي مع الدولة العثمانية من خلال إقناع الإنكليز لتدخل لصالحه حيث لمح لهم بإمكانية السماح لهم بالاستقرار بميناء تنس التابع لدولته، وكان مبعوثه الشخصي هو العقيد سكوت (colonel scott) بإرسال مكاتباته المتأخرة مع الباب العالي وهي على الأرجح أربع رسائل عن طريق لندن في شتاء 1841م، وذلك حتى يتمكن من الإطلاع عليها وزير خارجية بريطانيا اللورد أبردين (lord Aberdeen) قبل أن يسلمها للممثلين العثمانيين<sup>5</sup>، غير أن محاولات عبد القادر لتقرب من الباب العالي واكتساب عطف الإنكليز لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية بعد أن رفض اللورد أبردين استقبال العقيد سكوت لكونه ممثلا شخصيا للأمير عبد القادر وقد ورد الرد من السفير البريطاني في 21 جوان 1842 بالعبارات التالية «إن حكومة جلالته ترى في رفض الباب العالي لطلب عبد القادر عملا يتميز بالرزنة والتعقل، فمن دون شك أن كل مساعدة قد يقدمها الباب العالي لعبد القادر سيعرف أمرها في أقرب وقت، وستثير نقاشا بين الباب العالي وفرنسا وهذا ما يجب على الباب العالي تجنبه بأي وجه من الوجوه»<sup>6</sup>.

كما حاول الأمير إقامة علاقة مع سلطان المغرب في أوائل شباط 1844م، حيث قام بإرسال بعثة تتألف من ابن عراش ومحمد البركاني وأغا الشرفية إلى فاس لحمل سلطان المغرب على مساعدته ضد قوات بيجو وحين وصولهم قام باستقبالهم ولي العهد سي محمد بالترحاب وأجرى معهم عدة لقاءات أسفرت عن النتائج التالية:

<sup>1</sup> - فريدة قاسي، المرجع السابق، ص. 85. غير انه وما تجدر الإشارة إليه أن منطقة بجاية ورغم محاولات الأمير المتكررة لإخضاعها وزيارته لسيدي معمر ومحاولته الاتصال بقيادة المدينة لكن السكان ارتابوا من تصرف الأمير لاتصاله بالفرنسيين ورفضوا الخضوع له والانضمام إليه.

<sup>2</sup> - فريدة قاسي، المرجع نفسه، ص. 191.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، الأصاله، العدد 79، ص-ص، 100-114.

<sup>4</sup> - محمد أوجرتي، أسرة بن قانة، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، تحت إشراف أحمد صاري، ص. 102.

<sup>5</sup> - ناصر سعيدوني، الجزائر ومنطلقات وآفاق، ص. 115.

<sup>6</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص. 116.

- 1- إرسال تعزيزات عسكرية على الحدود الجزائرية المغربية ؛
- 2- عزل بوزيان قائد هذه المنطقة الحدودية واستبداله بسيدي العربي الكيتي؛
- 3- اعتماده سياسة دفاعية عن حدود بلاده ضد أي تدخل أجنبي؛
- 4- حماية عبد القادر داخل أراضي دولته وعدم مساعدته في جهاده ضد الفرنسيين<sup>1</sup>.

وكان لهذه القرارات نتائج إيجابية

وسلبية على الصعيدين العسكري والسياسي تمثلت فيما يلي.

أ- على الصعيد العسكري: اجتيازه للحدود المغربية إلى وهران ومهاجمته ضواحي تلمسان وتوغله حتى سيدي بلعباس وأوزرت، كما غزا قبيلة بني سليمان المؤيدة للفرنسيين وعاود الرجوع إلى شرقي وجدة.

ب- على الصعيد السياسي: حث القبائل الجزائرية على الجهاد من جديد ومنعها من الخضوع للفرنسيين، واستدراج الجيش الفرنسي إلى ملاحقته داخل الأراضي المغاربية<sup>2</sup>.

كما لجأ الأمير إلى عقد عدة معاهدات\* وذلك لضمان نجاح تأسيس دولته منها.

معاهدة ديميشال 26 فيفري 1834م: هذه الأخيرة تدل على مدى إصرار الأمير على بسط نفوذه من خلال الاعتراف لعبد القادر بالسلطة في كل أرجاء مقاطعة وهران إلى حد نهر شلف شرقاً، باستثناء بعض الموانئ<sup>3</sup>، كما نصّت على توقيف الحرب بين الفرنسيين والعرب الذين لهم حرية الكاملة في ممارسة دينهم وعاداتهم، إضافة لإطلاق سراح المسيحيين وحرية التجارة في كافة المدن ومنح جواز السفر لكل فرنسي يريد التنقل داخل البلاد شرط أن يختم بخاتم قنصل عبد القادر وخاتم الجنرال الفرنسي<sup>4</sup>، وقد قبل عبد القادر هذه لمقترحات شرط تنفيذ مقترحاته، والمتمثلة في إعطاء الحرية المطلقة في شراء كافة العتاد الحربي وبيعها مثل البارود والأسلحة والكبريت وشحن البضائع من ميناء أرزيو بإشراف الأمير أو ممثله مع ضرورة إرسال المواد التجارية الضرورية؛ لأسواق وهران ومستغانم لسد حاجات سكانها وقد تعهد

<sup>1</sup> - (p)Azan, L'émir Abdelkader 1808-1883, Paris, 1925, P. 197, 198.

<sup>2</sup> - أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج. 2، ص. 456.

\*-ملحق رقم 30.

<sup>3</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 59.

<sup>4</sup> - (ch)Ageron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, p. 24.

ومحمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ص. 184.



القائد الفرنسي بإعادة جميع العرب الفارين ومنع لجوء المجرمين إلى أراضيهم ومنح المسلمين حرية العودة إلى ديارهم إن أرادوا ذلك، ومن أهم ما يلاحظ في هذه الاتفاقية استعمال كلمة "عرب" ولم نستعمل كلمة "الجزائريين" وهذا يعني انه عند الأمير كل الجزائريين عرب، كما تجدر الإشارة إلى أن شروط الجنرال مكتوبة بالفرنسية موقعة من الأمير وشروط الأمير مكتوبة بالعربية وموقعة من الجنرال، وهذا يؤكد أهمية اللغة في تجسيد السيادة الوطنية في دولة الأمير عبد القادر<sup>1</sup>، وقد أعرب داميرمون عن تدمره من خلال الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء الفرنسي في تاريخ 19 جوان 1836 حيث قال «ما معنى هذه السيادة الفرنسية ما دامت فرنسا تعامل الأمير على قدم المساواة معها وتجعل منه السيد الفعلي للبلاد باستثناء قطعتين من الأرض احتفظت بهما لنفسها»<sup>2</sup>. على أن القبائل أو السكان الواقعون وراء هذا الحد وباعتزاف من الحكام الفرنسيون أنفسهم، كانوا دوما يطلبون من الأمير تعيين من يخلفه ويمثله في مدنهم لأنهم يعتبرونه الحاكم الوحيد في بلادهم، فكل الأقاليم تقريبا أصبحت تتمتع بالهدوء، وقد كان الشعور بالأمان سائدا إلى درجة أنه أصبح يمكن لفتاة أن تنتقل في طول البلاد وعرضها حاملة سلة من الجواهر على رأسها دون خوف من الإزعاج<sup>3</sup>.

وقد شرع الأمير في تطبيق خطته مباشرة بعد البيعة حيث هاجم القبائل الراضية لمبايعته قرب تلمسان وأخضعها في 12/07/1834، وكان لهذا الانتصار أكبر الأثر في بسط نفوذه على غرب البلاد باستثناء مدينتي وهران ومستغانم وقلعة تلمسان، وبالتالي انطلق الأمير في توحيد القطر تحت سلطته، والحد من توغل الفرنسيين داخل البلاد كما قام بضم التيطري والمدية ومليانة وبالتالي تمكن من الاقتراب من مدينة الجزائر<sup>4</sup>.

إضافة إلى معاهدة التافنة التي عقدت 30 ماي 1837م، وقد قامت هذه الأخيرة بتنظيم علاقات الدولة داخليا ودوليا وأتاحت للأمير التحرك والتوسع حيث تمكن الفرنسيين من بسط نفوذهم على قسنطينة، أما الأمير فقد تمكن من تنظيم إمارته وفرض الأمن والنظام في جميع الأرجاء، وتعتبر هذه المعاهدة حلقة هامة وقع عليها الملك لوي فيليب حيث إن الأمير هو الوحيد كما قال

<sup>1</sup> - عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص. 486.

<sup>2</sup> (Ch.)Ageron, *Histoire de L'Algérie Contemporaine*, p. 25.

<sup>3</sup> - شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تحقيق وتقديم سعد الله أبو القاسم، ص. 122.

<sup>4</sup> - عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص. 488.

بيجو (Bugeaud) «الوحيد الذي يستطيع إعطاء الفرنسيين فترة سلام وأمان»<sup>1</sup>، كما أن الأمير ومن خلال هذه المعاهدة أكد على سلطته وسيادته على المجتمع والتي فرضها طواعية أو بالقوة، متبعا في ذلك منهجيته طاعة أولى الأمر بالقوة، وقد نجح في فرض سيادته على الفرنسيين أنفسهم، فحتى خلال وضعه لشروط معاهدة التافنة لم يضعها من فراغ بل هو على دراية بما يحصل في فرنسا نفسها وكان متأكدا أن فرنسا ستخضع لهذه الشروط التي تؤكد على سيادته، والتي عقدها من باب القوة حيث كان على علم بالمناقشات البرلمانية في فرنسا وكان حريصا على ترجمة المقالات الفرنسية عن الجزائر وأن الحزب الليبرالي كان رافضا للاحتلال، وأن فرنسا تريد الحفاظ على المراكز الساحلية بهدف منع القرصنة وإقامة علاقات سلمية مع أهالي البلاد، إضافة لتدمير الحكومة الفرنسية من الأموال الكبيرة من أجل حلم يصعب تحقيقه، ويسبب هذه الأوضاع حاول أمير أن يضع شروطا صارمة تبين مدى سلطته ونفوذه<sup>2</sup>، حتى أنه طالب بان كل المسلمين المقيمين بالمناطق الفرنسية يجب أن يكونوا تحت سلطته الشرعية وبذلك سعى لتطبيق مبدأ عدم جواز لأي مسلم مهما كانت الظروف أن يعترف طواعية أو يستسلم لحكم مسيحي<sup>3</sup>، ونرى أن الأمير كان دوما حريصا على ثوابته في تطبيق الشريعة الإسلامية التي استمد من خلالها شرعية حكمه\* حيث عقد مجلس الشورى قبل تفاوضه مع الفرنسيين وقد ضم زعماء القبائل وكبار شيوخها والزعماء العسكريين والمرابطين في 25 ماي 1837م، حيث كانت أراؤهم متباينة فقد طالب البعض بالحرب بينما اقترح البعض منهم خاصة المرابطين ضرورة قبول السلام بحكم القرآن الكريم الذي يقر إهدار الدم دون جدوى بعد إسلام الكافر<sup>4</sup>، وهذه المعاهدة مكنت الأمير من

<sup>1</sup>- (ch)Ageron, *Histoire de L'Algérie Contemporaine*, p24. et azan, *l'émir abd elkader 1808-1883*, p. 91.

ومحمد بن ميمون الجزائري، *التحفة المرضية في الدولة البكداشية*، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ص. 184

<sup>2</sup>- فريدة قاسي، *الدولة في كر الأمير عبد القادر*، ماجستير تاريخ الحديث، ص. 305.

<sup>3</sup>- تشرشل هنري، *حياة الأمير عبد القادر*، تقديم وتعليق سعد الله أبو القاسم، ص. 113.

\* - ومن أهم الدلائل على تمسك الأمير بشريعة الإسلامية هي إرساله بعثة برئاسة السيد عبد الله سقاط تحمل أسئلة موجهة إلى علماء المغرب الأقصى طالبا منهم الإجابة عليها، حيث أجاب عليها شيخ الإسلام الإمام التسولي وقيل الاتصال بالعلماء قصدت البعثة سلطان المغرب حاملة رسالة من الأمير حول كيفية التعامل مع القبائل المنهكة في الحرمان والعصيان؟ وعن كيفية معاينة الجواسيس والنصابين وما هو حكم الاستنفار للجهاد وما هو العقاب المسلط عليه؟ وما هي الأمور التي تجوز أن يتصالح حولها مع العدو؟ وما حكم من ساكن العدو الكفور ورضي بالمقام معهم في ما لهم من البلاد والثغور...؟ الخ عثمان سعدي، *الجزائر في التاريخ*، ص. 525.

وهذا يدل على مدى حرص الأمير على تمسكه بالشريعة وأراء العلماء حتى من خارج البلاد؟

<sup>4</sup>- فريدة قاسي، *الدولة في فكر الأمير عبد القادر*، ماجستير في التاريخ الحديث، ص. 306.

تقوية أركان دولته والقضاء على خلافات العشائر وتصفية الباحثين عن مصالحهم الشخصية<sup>1</sup>، حيث تمكن ما بين 1837-1839 عن طريق استعمال القوة إخضاع مختلف القبائل الثائرة، كما تمكن من القيام بجولته بالجنوب حيث قدمت له وفود من الأغواط عرضت عليه طاعتها وقد عين عليهم السيد الحاج العربي بن السيد الحاج عيسى الأغواطي<sup>2</sup>، وبالتالي تمكن من بسط سلطانه على ثلثي الجزائر بالمقابل ظل الفرنسيون محصورين في وهران والعاصمة وجزء من بايلك قسنطينة\*، وآخر ما يمكننا قوله أن الأمير نجح إلى حد بعيد في تحقيق مشروع إقامته وحدة وطنية تتجاوز الشعور بالانتماء القبلي، وخدمة المصالح الخاصة حيث تمكن من فرض سلطته بقوتين قوة الرغبة والرغبة مع أن القوة هي المعمول بها أكثر، غير أن أكثر السكان كانوا يطيعونه طواعيته فقد أنشأ حكومته من العدم؛ فهو لم يعتمد على تقاليد الحكم السابقة ولم يعتمد على سلطة سياسية وعسكرية وراثتها، بل تمكن من بناء وتشديد المؤسسات الإدارية والسياسية المختلفة لدولته، فعلى الصعيد العسكري تمكن من منع قوات الاحتلال لتغلغل داخل البلاد، أما على الصعيد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية فقد تمكن من القضاء على النزاعات القبلية واستتاب الأمن كما أن المؤسسات السياسية والإدارية المحلية للدولة الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر، أصبحت لأول مرة تسيير طبقا لمعايير الجدارة والكفاءة وهي موجهة لخدمة الشعب ولصالحه، وقد كان كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي من أجل تحرير التراب الوطني كاملا عن طريق تعبئة الأهالي وهذا من خلال بناء دولة ذات سيادة<sup>3</sup>.

من خلال ما سبق يمكننا القول إن إمارة الأمير نفسها هي من أهم التحولات في المجتمع الجزائري مثل تغيير الراية والحاكم نفسه أصبح من أبناء الوطن وهذا ما لم يتعرف عليه المجتمع الجزائري منذ زمن بعيد، كما حرس على إبعاد الطابع الفردي عن سلطته وأشرك ممثلين من العلماء وشيوخ القبائل في حكومته بمعسكر<sup>4</sup>، ومن هنا نستنتج أن عبد القادر عمل على تحويل ثوابت المجتمع الجزائري إلى متغيرات تحت سلطته أي دولته، فحسب سعيدوني فلأمير حاول أن يقدم بديلا للأوضاع التي أدت

<sup>1</sup> محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الزائر في تاريخ الجزائر للأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ص. 125.

<sup>2</sup> عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص. 516.

\* - كقبيلة الأنجاد التي انفصلت عن الجزائر الأميرية، إثر توقيع معاهدة التافنة بتحالفها مع الفرنسيين وقبول إرادتهم حيث أعلنت 20 جاون 1837م استقلالها داخل حدودها ومنعت مندوبي الأمير عن التحول في مناطقها لتحصيل الزكاة والعشور وجباية الضرائب غير أن الأمير حاربها وردّها لطاعته محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، ص. 279.

<sup>3</sup> مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص. 64.

<sup>4</sup> محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ص. 220.

للاحتلال وذلك بإنشاء دولة مستقلة تعتمد على الشريعة الإسلامية في كل معاملاته؛ وهذه من أهم العوامل التي ساعدته على أن يكون الشخصية الوحيدة القادرة على التصدي للفرنسيين وبرز كفاحه في شكل حركة وطنية أصلية<sup>1</sup>، وذلك لأنه تمكن من إقناع الضمائر والقناعات حتى يحافظ على تثبيت القيم العربية الإسلامية ويحارب بها تأثير السلطة المسيحية الفرنسية.

وهو يعتبر مشرّع محدث من خلال تنظيمه لمؤسسات الدولة الجديدة، كما أدخل قيم جديدة تختلف تماما عن قيم المجتمع القبلي وهي الانضباط وضرورة احترام الدولة كمثلة لمصالح المجتمع بكامله<sup>2</sup>، حيث حاول مواجهة الاحتلال عن طريق التنظيم الإداري والعسكري والثقافي في إطار دولته؛ لأنه أدرك أنه بعد خروج العثمانيين لا وجود لسلطة سياسية تواجه الدولة الفرنسية (السلطة العقلانية).

لهذا شرع في تأسيسها مدركا أنها السبيل الوحيد، للحفاظ على ثوابت المجتمع الجزائري المسلم، وأن التعصب الديني وحده غير كافي، لذلك فمواجهته انطلقت من خلال تأكيد سيادته كرئيس دولة مركزا على الجذور الجغرافية لا الواجبات الدينية فقط<sup>3</sup> مع انه اعتمد في إقامة سلطته على الجهاد وتأييد الطبقة الأرستقراطية والطرق الدينية، كما أن تعلقه كان شديدا بالتجديد في الجزائر بتحديد الجيش والإدارة والحياة الصناعية والتعليمية؛ وتبين ذلك كما أشرنا سابقا في الأسس التي اعتمدها على تأسيس دولته حيث اعتمد اعتمادا كلي على الشريعة الإسلامية، ونلمس ذلك من خلال البيعة والألقاب الخاصة كاتخاذ لقب الأمير وليس الملك أو السلطان إضافة لاعتماده على القضاء والإفتاء وليس على القانون الوضعي، وكذلك تمسكه بالثقافة العربية وذلك من خلال تمسكه باللغة العربية في جميع خطاباته وكتاباته وحتى في أشعاره التي حكا بها (الفرس والسيف والبادية)، كما اعتمد على البعد الروحي الصوفي إضافة لاجتهاده المتمثلة في الأخذ عن الحضارة الغربية كصناعة الأسلحة ومحاربة الاستعمار الفرنسي بمختلف تياراته وهو بهذا حاول تكريس تراث ثقافي حاول من خلاله الحفاظ على الهوية الجزائرية، وجعلها متميزة للتصدي لمحاولات الاستعمار الأوروبي في تكريس ثقافة تراثية دخيلة<sup>4</sup>.

وليس هدفنا من سرد هذه المعلومات هو الحديث عن جهاز الأمير ولا الإحاطة بكل مقومات

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق، ص. 119.

<sup>2</sup> - عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسمون، دار الحداثة، ط. 1، 1984، بيروت، لبنان، ص. 93.

<sup>3</sup> - مصطفى الأشرف، الجزائر والأمة والمجتمع، ص. 50. أمحيدة عميراي، مواقف نضالية وإصلاحية، دار الهدى، عيد مليلة، 2009، ص. 74.

<sup>4</sup> - محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الأحتلالي، ص. 177.

مشروعه، وإنما غايتنا هو رسم معالم البنية السياسية التي وضع معالمها الأمير كجهاز تنظيمي وكبديل مؤسساتي للمنظومة السلطانية التركية، حيث إن الأمير عبد القادر أدرك أن موازين القوى المتباعدة من جانب وأن البنية التنظيمية للمجتمع الجزائري المتضرر بنيويا من تبعات النظام السياسي والاقتصادي العثماني، لا تؤهله ليواجه السلطة الفرنسية الاستعمارية والمدعمة بلفيف أجنبي متعدد الجنسيات، فالنموذج السلطاني الأميري وحسب محمد الطيبي يرى انه من خلال مرجعياته النصية ورمزيته المؤسساتية ومجهود الجهادي إنما يبدو وكأنه لا يهدف إلى إصلاح الحال وفق ما هو عليه الحال السياسي وإنما كانت غايته تأسيس نموذج سياسي إحيائي فيه عودة إلى المرجعية الراشدة والرشدية<sup>1</sup>، كما يرى عبد الله العروي أن نظام عبد القادر هو مزيج من الأعراف التركية والإصلاحات التي طبقت في المغرب الأقصى منذ عهد محمد الثالث<sup>2</sup>، حيث إن بيجو (Bugeaud) أجزم أن هذه السلطة ليست وهمية؛ كما قيل عنها بل هي سياسية وعسكرية ودينية في نفس الوقت تعتمد على شعب لا يعرف مثله في العالم بالمقاومة<sup>3</sup>، بخلاف أحمد باي الذي اعتبر الدولة وسيلة للسلطة واكتفى في مفاوضاته مع الفرنسيين والسلطات العثمانية بحدود إقليمية أي سلطة محلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمد الطيبي، المرجع السابق، ص. 177.

<sup>2</sup> - عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب من الغزو الإبري إلى التحرير، المركز الثقافي العربي، ص. 123.

<sup>3</sup> - محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد الصغير بناتي، عبد العزيز بوشعيب، دار النشر دحلب، ص. 126.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ط3، ش. و. ط، الجزائر، 1982، ص. 146.

## خلاصة الباب الرابع:

هدفنا من خلال إدراجنا لمختلف مواقف المجتمع الجزائري سواء في المدينة أو الريف سواء على المستوى الجماعي والفردى، حتى نتمكن من استخلاص أنّ المجتمع الجزائري من خلال تركيبته الاجتماعية ومعتقداته الدينية والفكرية رفض الخضوع للمتغيرات التي أرادت الدولة الاستعمارية إحداثها، وقد لمسنا ذلك من خلال مقاومتهم سواء في الريف أو المدينة بشكل فردي كابن رويلة وأحمد بوضربة وعلي بن الحفاف وحماد بن صقال.. الخ؛ سواء عن طريق العرائض والاحتجاجات والمشاركة في المجالس واللجان لتحقيق النصر أو بشكل جماعي عن طريق المقاومة الشعبية، فنجد مشروع الأمير سياسيا من حيث ملأ الفراغ الناتج عن انهيار النظام السياسي وإعادة تركيب البيت السياسي الجزائري من جديد ومواجهة المشروع الفرنسي.

وأمام هذا المد الاستعماري وجد الجزائريون أنفسهم في وضع دفاعي من أجل البقاء فتشبثوا بالمقومات التي لم يكن للمستعمر ومؤسساته قدرة بلوغها وتحويلها فمجموع العقائد والقيم والعادات المغروسة في أعماق الذات الجزائرية، بقيت تنمو في عمق الهوية وتغذي جذورها وتحافظ على بقائها، لم تغويهم مظاهر البريق الاستعماري والغربي بل بقوا على سجيبتهم معتزين بما فيهم رافضين أحيانا حتى العناصر الايجابية كالتعليم والتقنية والنظام، وقد صرح جيروم نابليون وهو قريب الإمبراطور نابليون الثالث معترفا أن فرنسا تواجه قومية مسلحة وحية؛ لا يمكن إطفاء نار مقاومتها سوى بالدمج، وأهم ما يمكننا قوله إنه رغم أن العدو واحد هو احتلال الفرنسي للمقاومة الجزائرية كانت منقسمة وغير منسجمة ففي الزيبان رفع لواء المقاومة خلفاء الأمير عبد القادر؛ بينما بجبال الأوراس فهي تحت قيادة أحمد باي.

ومن أهم الملاحظات التي سجلناها هو أن التناحر العنيف الذي حصل بين بعض أفراد المجتمع قد أهدر الإمكانيات الهائلة للمجتمع الجزائري، وذلك من خلال القيادات الدينية والدينية التي تعاونت حينها وتحالفت آخر، كما اختلفت وتحاربت مما تسبب في ضعفها أمام المحتل لم تخدم في الأخير سوى المصالح الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

وأكثر ما يثير اهتمامنا في هذه الفترة أنه بالنسبة للجزائر قد انتهى عهد وبدأ آخر، لأنه وكما أشرنا سلفا فالمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني (السلطة السلطانية) لم يعرف استقرارا، بل كان في ثورات مستمرة ضد السياسة العثمانية التي أهملت مصالحه وسخرتها لخدمة أهدافها وأغراضها الخاصة، وبحلول المستعمر استمر هذا الأخير في مقاومته وهذا يبين أنه مهما تعددت العهود والأنظمة لحكم

البلاد فإن هذه الأخيرة تبقى صامدة شامخة لا تتزعزع ولا تتأثر، فهذا الشعب أثبت أنه رغم ما يعوزه من أسلحة فالحماس الديني كان هو سلاحه المعنوي إضافة للفؤوس والخناجر وبعض بنادق الصيد هي سلاحه المادي، فرغم القوة العسكرية والسياسية للمستعمر فقد عرفت عدة أجزاء من الوطن استقلالاً نسبياً في الفترة الأولى من الاحتلال، حيث إن هذه القيادات التقليدية حافظت في غالبيتها على مكانتها لذلك اصطدم المستعمر بقوة وسلطات هؤلاء الشيوخ المحلية يجعلها تمثلت في السلطة المشيخية والطرقية والمذهبية وهي المسير الفعلي لهذا المجتمع، والتي تطورت ولم تنتهي بسقوط السلطة الحاكمة ( السلطانية) وتمكنت من إنشاء قوى أثقلت وشلت قادة وجيوش الدولة المستعمرة، حيث تمكنت من إنشاء مؤسسات دافعت عن أصالة وهوية المجتمع الجزائري؛ من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر في نقاطها المختلفة تقاسمتها عدة قوى أو سلطات ففي الغرب والجنوب نجدهم التفوا حول الأمير، أما في الشرق فالتفوا حول بقايا من الحكومة التركية يمثلها أحمد باي إضافة إلى وجود مجموعات من العشائر القبلية؛ التي هي بمنأى عن كل التأثيرات وتتجاوز كل الحكومات، فكل هذه الأطراف قاومت المستعمر ليس فقط على المستوى العسكري بل كذلك من خلال مجابهة الدهنيات وقاتل الهويات خاصة وأن الثقافة الجهادية في الجزائر تمتد جذورها في أعماق الذات الجزائرية فهي نابعة من التراث الثقافي الصوفي الطرقي الذي جابه ولزمن طويل كل الاختراقات الأجنبية.

وضمن هذا المنظور يمكننا القول إن تكالب القوى الاستعمارية على الجزائر يعود إلى الروح الجهادية التي أثرت بعمق في تاريخ البحر المتوسط، وأنّ هذه الصخرة من القيم الجهادية الراسخة في أعماق المجتمع الجزائري هي التي اصطدمت بها السياسة الاستعمارية، فالبنية الذهنية الجزائرية أظهرت قوة فائقة للمقاومة كما كشفت عن قابلية فعلية لتأقلم والتكيف مع الثقافات والقيم الواردة وإن كانت أوروبية.

# الخاتمة

جامعة الأمير  
القادر للعلوم الإسلامية



سمحت لنا دراسة تاريخ السلطة والمجتمع التعرف على أهم البنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وأهم المؤسسات التي سيرت المجتمع سواء في الحقبة العثمانية أو الاستعمارية حيث تمكنت من رصد الحراك الاجتماعي في ظل السلطة الاستعمارية الفرنسية، وعلى أهم المؤسسات والأساليب التي تمكن العثمانيون من خلالها بسط نفوذهم على التراب الجزائري، وعلاقة السلطة السلطانية ببقية السلطات سواء كانت المذهبية أو المشيخية وحتى الكاريزمية، والتي حافظت على ثوابتها طوال التواجد العثماني. وقد بينا كيف كانت الأوضاع أواخر الفترة العثمانية، خاصة الخلافات بين السلطة السياسة العثمانية (السلطانية) والقيادات الجزائرية،

وقد توصلنا إلى نتائج هامة نذكر منها:

- إن الأعيان القبلية (السلطة المشيخية) وهيمنة الطريقين (السلطة الكاريزمية) قد قلص بعضا من شموخها وقللتا من تعنتها العسكري، كما أن التفاف الزعامة القبلية حول المؤسسات الطرقية وانساقها لإرادة المرابطين كانت بداية نهاية تقلص ولو مرحلي في الوظيفة الاجتماعية للقبيلة كمؤسسة جامعة وفاعلة في الديناميكية الاجتماعية .

- فقدان السلطة التركية أواخر العهد العثماني لقدرتها التنظيمية سواء اتجاه الفئات القيادية الجزائرية أو اتجاه بقية الفئات الاجتماعية، خصوصا قوى عالم الريف، لذلك اتبعت سياسة المنع المطلق والتحریم الكامل اتجاه مطالب السكان وطبعا كل هذا أدى بالسلطة التركية إلى فقدان قوة الخلق والإبداع السياسي الذي يكون أساس التحويل أو على الأقل التأثير في مجريات الأحداث.

- تحول المنظومة الطرقية كما سبق واشرنا، من حيث سلطانها وتأثيرها على صناعة الرأي فقد كانت هذه الأخيرة مؤهلة لتوفير شروط تحولات اجتماعية نوعية تاريخية في المجتمع الجزائري؛ خصوصا أن سلطان شيوخها أقوى بكثير من بقية السلطات؛ سواء السلطانية أو المحلية وقد استنتجنا أن الادي كان يعمل في اتجاه توسيع نفوذه وتقوية قبضته على البلاد ما دفعه للاصطدام بطموح الجماعات الطرقية في مطلع القرن 19م حيث بدأ التصدع في علاقات الأتراك بالجماعات الطرقية للمجتمع الجزائري .

- أن السلطة السياسة في الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن مركزة في يد الأتراك وحدهم؛ بل كان للقبيلة وأعيانها والزواوية والطرقية ومشايخها سلطتها دون أن ننسى أن الايديولوجية الطرقية أصبحت مهيمنة في الريف والمدينة بل أصبحت هي حلقة الوصل الوحيدة بين الريف والمدينة، كما أن المرجعية الصوفية ظلت تؤكد حضورها في إنتاج الخطاب الفكري والديني على وجه الخصوص، بهذا المعنى تحديدا

ذهبت في الثابت والمتحول إلى القول أن البنية التأسيسية للمجتمع الجزائري هي البنية التي غلبت عليه في مساره التاريخي وأنها بنية دينية؛ وبالتالي يمكننا القول أنّ الرابطة السياسية الاجتماعية في المجتمع الجزائري لا تزال تعتمد في المقام الأول على أساس ديني، فالدين كان ولا يزال الطريقة التي يفكر المجتمع الجزائري، وبهذا المعنى يصح وصفه بأنه مجتمع تأسس برؤيا دينية وهي تشمل الجسم الاجتماعي كله اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وأخلاقيا وفنيا.

- إنّ واقع المجتمع الجزائري كانت تتحكم فيه العادات والتقاليد القبلية وتسود فيه الروح العشائرية للريف، وهذا ما جعل الريف الجزائري أكثر رفضا للتحويلات التي أراد الاستعمار إحداثها؛ وبأن المجتمع الجزائري يبتعد في تركيبته عن المجتمع الأوروبي وهذا ما ولد الصراع بين المستوطنين الذين اعتبرهم الجزائريين دخلاء خاصة بسبب اغتصابهم لأراضيهم وممتلكاتهم.

- أنّ من أهم مميزات الإدارة العثمانية أنها كانت محافظة متمسكة بالتقاليد الاجتماعية والدينية؛ ولم تقدم على تغيير النظم الموروثة وهي تعتمد على القسوة في العقوبات وسرعة التقاضي؛ رغم التعفن الإداري والاجتماعي كالرشوة والتوريط والتواكل والغش، فالنظام كان له سلبياته التي تمثلت في ارتكازه على العنصر التركي الذي مثل الطبقة العليا الحاكمة، متجاهلا الجزائريين الذين همشهم وأبعدهم عن تحمل المسؤولية في الدولة ولو كانت بسيطة كما انه مبني على جيش بحري و انكشاري بعيد عن هموم المواطنين؛ لذلك فهو لم يقيم بتطوير المجتمع في الداخل وتركه لشأنه اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا يسير شؤونه بإمكانياته الذاتية من أوقاف وزكاة وغيرها.

فالعلاقة اذن بين الإدارة العثمانية والسكان كانت ذات طابع عسكري تنظيماته من التقاليد العثمانية يهدف لتحقيق ثلاث أهداف تتمثل في إقرار الأمن والمحافظة على الهدوء والطاعة ولو باستعمال العنف، والثاني استخلاص الجباية والثالث المحافظة على الوضع الاقتصادي وعلاقات اجتماعية تضمن امتيازات الجماعات الحاكمة ونفوذ المتعاونين ومنه نستخلص مايلي:

- أنّ المجتمع الجزائري تميز ببني اجتماعية ومؤسسية؛ سيرته خلال العهد العثماني وحتى بداية الاحتلال الفرنسي.

- لم تكن علاقة السلطانية ببقية السلطات المحلية الجزائرية التقليدية والكاريزمية في انسجام -تمكنت السلطة التقليدية والكاريزمية من حد نفوذ السلطة السلطانية.

- أنّ الجزائر التي احتلها الاستعمار الفرنسي سنة 1830م، لم تكن تعيش دون قانون وبدون

ثقافة وحضارة بل كان مجتمعا متمسكا بدينه وثقافته العربية الإسلامية ومقوماته الشخصية إضافة لخضوعه وولائه لعدة سلطات سواء كانت سياسية أو دينية أو مشيخية وفق مؤسسات منظمة تنظيما محكما كما اشرنا أنفا .

كما استخلاصنا مما سبق أن السياسة الاستعمارية؛ تنطلق من منطق جديد لتكتسح كل المجالات الجزائرية الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية والمؤسسية، وهكذا انتقلت الجزائري من سلطة عثمانية(سلطانية) إلى حكم استعماري، حيث أفرزت ازدواجية على مختلف المستويات وقد تم إدخال النموذج الاستعماري في الجزائر سواء في المدن والريف.

وتمثل هدف السياسة الاستعمارية في إرساء نظام سياسي يستمد بعض نظمه من نظام الحكم العثماني غير أنه مرّ بعدة مراحل:

**الأساليب الردعية:** وتمثلت في استخدام العنف، الاستخبار عن القبائل وذلك من خلال القيام بدراسات ومونوغرافيات سوسولوجية واقتصادية وجغرافية حولها، وكذلك اللجوء إلى الحصار لخنق القبائل اقتصاديا واجتماعيا وإجبارها على التسليم والطاعة.

**الأساليب الإدارية:** وتمثلت كما بينا سابقا في التأطير الإداري والتطبيب وبناء الطرق والمدارس.

وبهذه الوسائل تمكنت الدولة الاستعمارية من اقتحام المجال القبلي وتسيطر عليه لتشريع بعد ذلك في تقطيعه إداريا، وقد تجلت فعاليات التأطير الإداري الاستعماري في المحافظة على ثبات الحدود مع كل من تونس والمغرب؛ حسب الاتفاقيات التي عقدها العثمانيين وذلك حتى تتمكن من ضبط المجال القبلي والتحكم فيه خاصة بسبب الهجرات التي عرفتها كثير من القبائل فرارا من سلطة المستعمر أو بحثا عن الكأ؛ خاصة القبائل الرعوية لأنه وكما هو معروف بالنسبة للمجتمع المغاربي هو مجتمع قبلي تحكمه أعراف وعادات أكثر من معاهدات وقوانين السلطة الحاكمة، لذلك فالكثير من القبائل التي تعيش في الحدود المغربية أو التونسية لا مجال لحدودها وهي تنتقل باستمرار بحكم العلاقات التي تربطها بين القبائل المجاورة لها وخاصة علاقات النسب والمصاهرة والتي تعتبر من أقوى الروابط في المجتمع القبلي.

-اعتماد السلطة الاستعمارية الفرنسية (العقلانية) على نظامها العسكري والإداري الصارم محاولة ضرب الأسس التنظيمية للقبائل، وكذا التكريس القانوني لنظام القيادة؛ واستخدام مختلف الأساليب حتى تتمكن السلطة الاستعمارية من تحطيم القوى التنظيمية التقليدية وبالتالي دوام الحكم الاستعماري على فرض رقابة على المجتمع المستعمر؛ وتأطير مجاله ومتابعة تحركاته وقد انطلقت هذه السياسة الاستعمارية من مبادئ سياسة محورية تتلخص في ما يلي:

- محاولة الاستعانة ببعض النظم القديمة من السلطة السلطانية، كما اعتمدت على بعض النخب التقليدية المحلية؛ حتى تضيف الشرعية على سياستها الاستعمارية ويمكن اعتبار هذه من الثوابت التي استمرت خلال العهد العثماني إلى الاستعمار الفرنسي مع تغير الولاء من السلطة العثمانية (السلطانية) إلى السلطة الفرنسية (العقلانية).

- محاولة إدماج المستوطنين، ثم العمل على التفريق بين شرائح المجتمع الجزائري، وهذه من أهم التحولات التي أحدثت الصدام بين مجتمعين يختلفان تماما في ثوابتهم الدينية والحضارية.

- محاولة إحلال أجهزة ومؤسسات استعمارية فرنسية محل المؤسسات السلطانية؛ أو إلى جانب المؤسسات الجزائرية مثل القضاء (محاكم فرنسية، محاكم إسلامية، محاكم يهودية) مع القضاء نهائيا على المذهب الحنفي، وكذلك محاولة فرض مراقبة شديدة على المناطق الريفية و محاولة إدماجها وتسييرها وفق المؤسسات والقوانين الفرنسية.

- اعتماد السلطة الفرنسية (العقلانية) على جهاز إداري اعتبر وسيلة تنظيم للمشروع الاستعماري، هذا الأخير الذي حاول إحداث تغيير كبير بإحداث مؤسسات وقرارات تتماشى والعقلية الأوروبية رغم محاولته الاستعانة ببعض التنظيمات من الحكم السابق.

- قيام السلطة الاستعمارية على خلق الشروط الاجتماعية المواتية لإعادة إنتاج النموذج الاستعماري، وذلك من خلال التشجيع على ظهور شرائح اجتماعية من التجار والموظفين والعمال الأوروبيين؛ وقد حرصت على ضمان استقرارهم السياسي وهذه من أهم التحولات التي طرأت على البنية الاجتماعية الجزائرية حيث طرد العنصر التركي وحل محله العنصر الأوروبي.

- الاستفادة من الفئات المحلية مثل القواد وشيوخ الزوايا؛ حيث اختار القواد كحلفاء في البداية وذلك لطبيعة النظام السابق الذي اعتمد على هذه الفئات لتسيير الجزائريين، وقد تكون هذه من الثوابت التي لم يتمكن الاستعمار من فرض سلطانه من دونها أي الاستفادة من سلطاتها المحلية.

- استغلال الزوايا حليفا أساسيا، وذلك كوسيلة لتحكم والمراقبة نظرا للوظائف التي كانت تلعبها داخل المجتمع الجزائري، وذلك يعني أن الزاوية تعتبر من الثوابت التي لا يمكن الاستغناء عنها.

- معالجة الأحوال الشخصية للسكان وللمؤسسات الاجتماعية بتسييرها وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛ عرفت بالمحاكم الشرعية وعلى رأسها قضاة معينين من طرفها ولما كان للظروف السياسية تأثير على نواحي الحياة في المدينة، فان مؤسسة القضاء لم تكن بمنأى عن ذلك فقد عرفت هي الأخرى

في الفترة الأولى عدم الاستقرار؛ حيث تقلد المنصب أكثر من ثلثي العدد الإجمالي للقضاة الذين تولوا القضاء، وقد امتازت الفئات التي عملت مع فرنسا بالإعفاء من دفع رسوم العقود، هذا لا ينفي أن العقود الإسلامية حافظت على الطريقة الإسلامية مثل محكمة الوادي مثلا حيث حافظ كتاب المحكمة على كتابة الاسم الثلاثي، فاسم العرش، والفرقة التي ينتمون إليها كما يميزون أصحاب الحرفة بذكر اسم الحرفة مرفقة بأسمائهم وذلك حتى نهاية القرن 19م، وهذا يبين مدى تعلق الفرد الجزائري بقبيلته وعرشه على عكس إخوانه، كذلك عقود الزواج والعقارات التي استمر في كتابتها باللغة العربية، بينما حدث التحول في القرارات والمعاهدات الرسمية حيث أصبحت باللغة الفرنسية بعدما كانت باللغة العثمانية.

-محاولة فرنسا إحداث تغيير جذري في الجزائر وذلك بجعلها أضخم مستعمرة في إفريقيا، حيث أحدثت بها اقصر طرق المواصلات بين فرنسا وممتلكاتها بإفريقيا الغربية والاستوائية، إضافة إلى امتلاك الجزائر لشريط ساحلي طويل وفر لها العديد من الموانئ الجزائر العاصمة ووهران وبونة وسمح لفرنسا بالهيمنة على البحر المتوسط؛ إضافة لتمكينها من إعداد الكوادر الإدارية الاستعمارية لكل الممتلكات الفرنسية في إفريقيا، أما اقتصاديا فقد كانت فرنسا تستورد من الجزائر الخامات الثمينة الحديد الفسفور المنتجات الزراعية النبيذ الحمضيات الخضار الفواكه وبعض المنتجات الصناعية كقشر الفلين، وجعلت من البلاد سوقا لتصريف منتجاتها ومكان لنشاط رجال الأعمال الفرنسيين والشركات الزراعية التجارية الفرنسية والمصرفية وشركات الملاحة، ونتيجة هذا التطور التاريخي الاقتصادي خلال الفترة الاستعمارية عانى المجتمع الريفي الجزائري تحت ضغط الأحداث و على اثر التفكك الذي أحدثته الاستعمار وبصورة أدق أن الاضطرابات الاقتصادية التي سببتها الآلية الاستعمارية الاستيطانية بانتزاع الأراضي وطرد عائلات القبائل أدى كل ذلك إلى التأثير بشدة على نمط حياة السكان الجزائريين، فتفتت القبائل وفروعها وهجرة الكثير منهم الى مختلف الدول الاسلامية وتفرغ العائلات الواسعة؛ يعتبر أولى هذه الانعكاسات الاجتماعية إذ أن كل تغيير في هذا النمط سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير عميق سلبي في التنظيم الاجتماعي الذي يلحقه .

-عمل السلطة الفرنسية الاستعمارية بشكل منظم على تهدم الهياكل الدينية والتقليدية وتفكيك بنى النظام الاجتماعي الجزائري قبل المرحلة الاستعمارية، وهكذا يمكننا القول أن تفكك البنى التقليدية لم يكن مجرد تفكك اقتصادي سياسي بل هو في جوهره ثقافي وايدولوجي.

-عدم تمكن الاستعمار الفرنسي من التوصل إلى عمق الريف الجزائري لأنه ظل محصورا في جزء من الشريط الساحلي، وكذلك لأنه ظل يعاني من إشكالية الفهم بالنسبة إلى الريف لذلك فان محاولاته

هنا وهناك اصطدمت ببنية القبيلة والطريقة وجميع القيم العربية الإسلامية التي كانت تشد إليها المجتمع الجزائري، فالسياسة الاستعمارية اذن كانت السبب المباشر في رفض الجزائريين للوجود الاستعماري الأمر الذي أدى قيام الثورات والاضطرابات وهذا ما يزيد في الصدام بين العناصر المختلفة. ومن خلال هذا يمكننا تفسير التوتر الذي وقعت فيه السلطة الفرنسية (العقلية) في السياسة التي تنتهجها بداية الاحتلال وكذلك الصدام الذي حدث بينها وبين مختلف السلطات المحلية الجزائرية رغم تخلصها من السلطة العثمانية (السلطانية)، فالمجتمع الجزائري من خلال تركيبته الاجتماعية ومعتقداته الدينية والفكرية رفض الخضوع للمتغيرات التي أرادت الدولة الاستعمارية إحداثها وقد لمسنا ذلك من خلال مقاومتهم سواء في الريف أو المدينة، وتمثلت في المشروع السياسي لدولة الأمير عبد القادر وكذلك في مقاومة أحمد باي، ومما لا ريب فيه أن الغالبية الساحقة من فئات الشعب قد وعت هذا وتكيفت عليه منذ المراحل الأولى من حلول المستعمر في أرضنا، وأحسن مثال على ذلك هو تحصن بني ميزاب بنظامهم الاجتماعي والذي رد عنهم الكثير من الأضرار السياسة الاستعمارية، إذ لم يشغلهم الواقع الاحتلالي على أن يستمروا فيما تعودوا عليه من منهج حياتي وتنظيم جماعي وتكافلي ومن حفاظ على الخصوصية بكل أبعادها؛ وان يواجهوا بدرع التقاليد وبأسوار العقيدة الثابت كل أنواع الاختراق والتحويلات التي استهدفنا بها المستعمر.

- تشبث الجزائريين بمقوماتهم التي لم يتمكن المستعمر من طمسها، وأن مظاهر البريق الاستعماري الغربي لم تغويهم بل رفضوا حتى بعض العناصر الإيجابية كالتعليم والتقنية حفاظا على هويتهم؛ كما أن القيادات التقليدية قد حافظت على مكانتها بداية الاحتلال، واستمرت في الدفاع عن كيان المجتمع الجزائري رغم سقوط السلطة السلطانية والتي تمثلت في القيادات المحلية، منها سلطة أحمد باي ممثل السلطة السلطانية والأمير عبد القادر ممثل السلطة التقليدية المشيخية وهي كما سبق ووضحنا سلطانها أقوى من نفوذ السلطة السياسية؛ فما بالك إذا كان صاحبها يجمع بينها وبين السلطة الدينية (الطرقية) فالمجتمع الجزائري نظر إلى دولة الأمير أنه وريث الله في الأرض وأنه صاحب مهمة إيمانية ودعوية لحماية الدين؛ خاصة أن هوية المجتمع الجزائري الثابت منها تكونت من نسيج صاغتها وقائع التاريخ بسبب العيش الواحد والذهنية الواحدة وهذا ما جعل المجتمع الجزائري يتمسك بثوابته وقيمه الدينية واللغوية والتاريخية مما جعله يرفض الخضوع لسلطة كافرة وذلك لأنه لا يمكن أن يكون المسلم تحت سلطة الكافر، وقد وجدو ضالته في التشبث بالدولة الأميرية، لأنها امتداد لسلطتهم المحلية. وبالتالي يمكننا القول إنّ دولة الأمير مثلت متغيرا نوعيا حيث أن بيعته كانت من طرف المجتمع؛ وبالتالي تمكن المجتمع من المشاركة في اختيار مسؤوليه ضف الى ذلك تأسيس الامير لدولته والتي أشرك

في تسيرها مختلف الفئات من أبناء الجزائر، وهذا في حد ذاته من المتغيرات الهامة التي عرفت بها الجزائر حيث جاءت دولة الأمير وقد مثلت متغيرا في موقف المجتمع الجزائري من السياسة الاستعمارية الفرنسية وحافظت على ثوابتها المتمثلة في الطاعة والولاء للطرق الصوفية والشيوخ.

كما توصلنا إلى استنتاج أنه بسقوط دولة الأمير عبد القادر ونهاية تجربته في مقاومة الاستعمار، حدث الانعطاف في فهم الاستعمار للمجتمع الجزائري بما فيه الريف والمدينة وسوف تصبح بنى هذا المجتمع وجها لوجه مع تجارب التغيير والتبديل، الأمر الذي سوف يدفع بنيانه إلى التحطيم والتلاشي.

غير أن هذا الكلام لا يعني أن الثابت في الهوية الثقافية للمجتمع يبقى ثابتا للأبد، فقد تتحول عناصر منه بفعل تطورات ووقائع وممارسات؛ ومن هنا تظهر أهمية ما قام به الأمير عبد القادر في محاولة تحصين العناصر الايجابية في الهوية الثقافية.

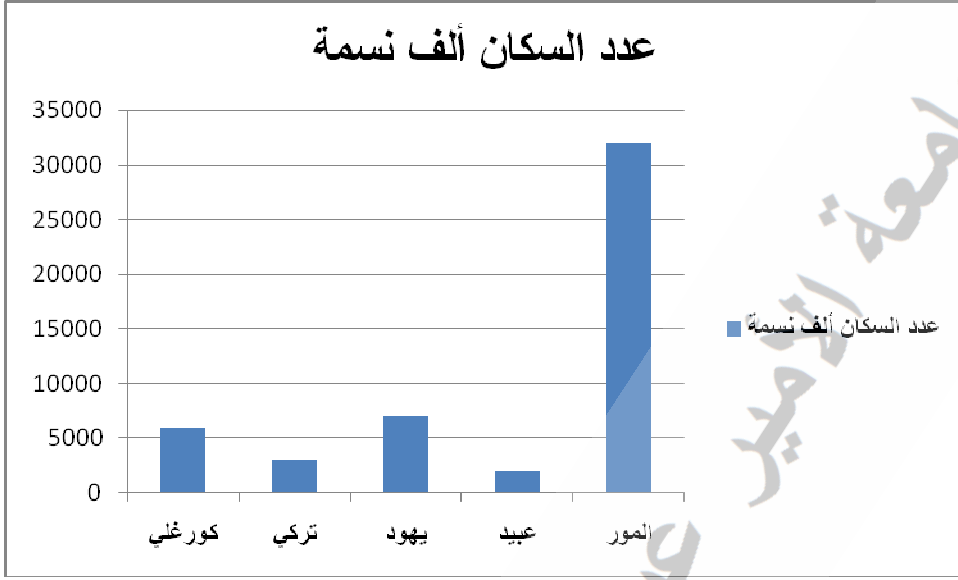
وأخر ما يمكننا قوله انه مهما اختلف الزمان وتغير المكان وتبدلت الأحوال هناك ثوابت ومبادئ لا تتغير ولا تتبدل ولا تتحول ومن أهم هذه الثوابت الشريعة الإسلامية.

# الملاحق

جامعة الأمير  
عبد القادر للعلوم الإسلامية

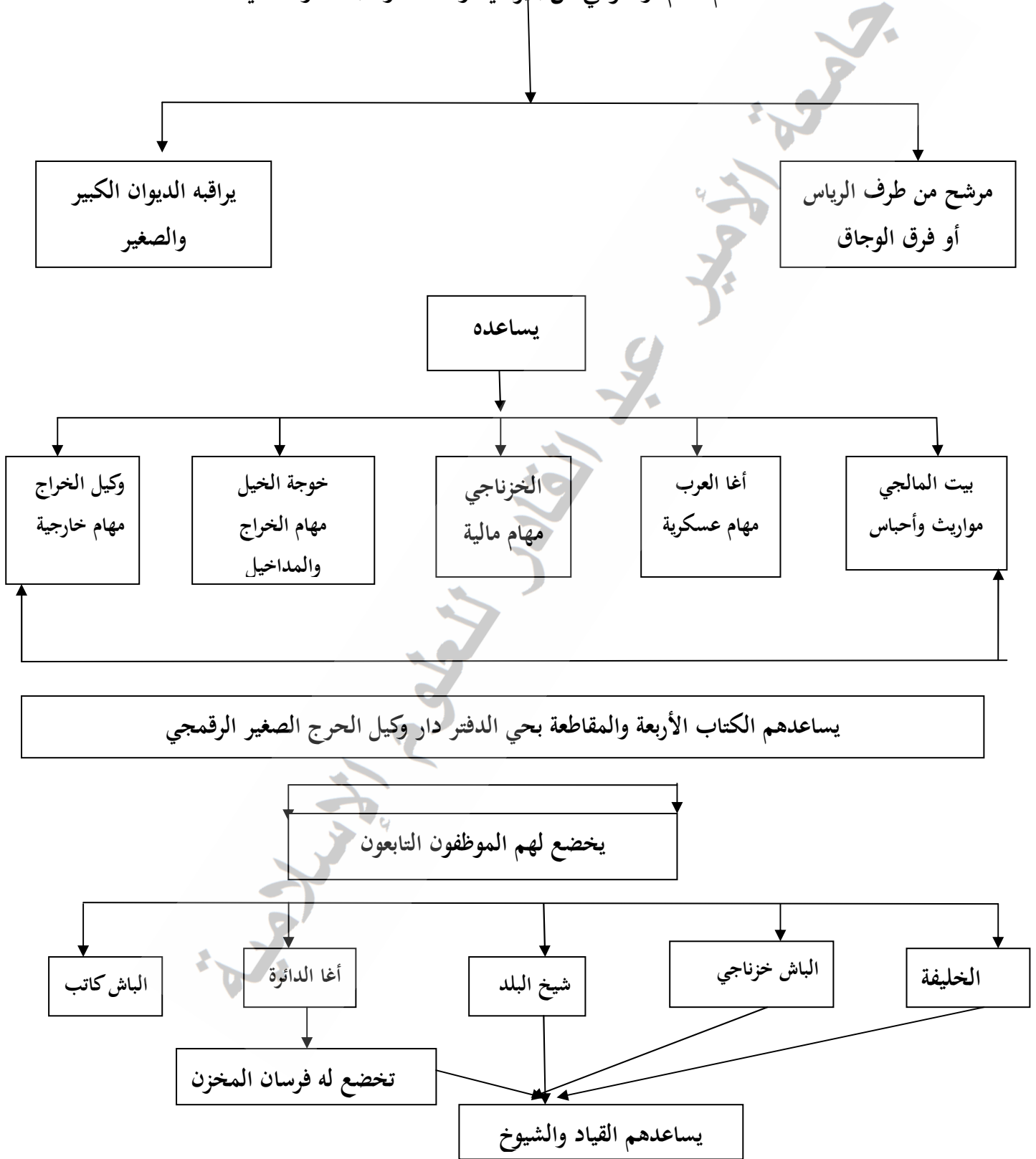


ملحق رقم 1: الفئات الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/18م



المصدر: حسب إحصاء فانثير دو برادي

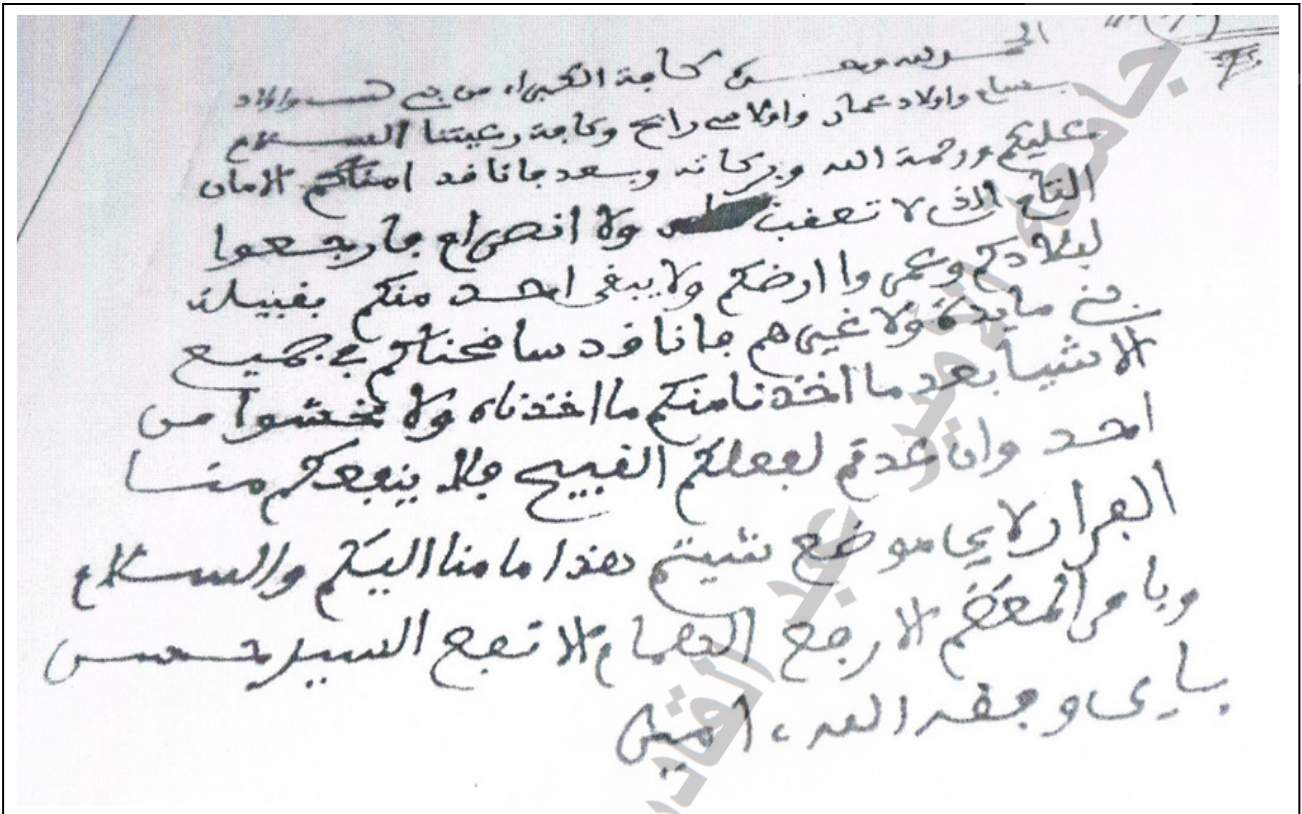
ملحق رقم 2: مخطط يبين هيكل الحكم العثماني بالمدينة والريف في الجزائر  
الحاكم العام أو الوالي من بايرباي أو الأغا أو الباشا أو الداوي



المصدر: ناصر الدين سعيدوني، ورفات جزائرية، ص 629

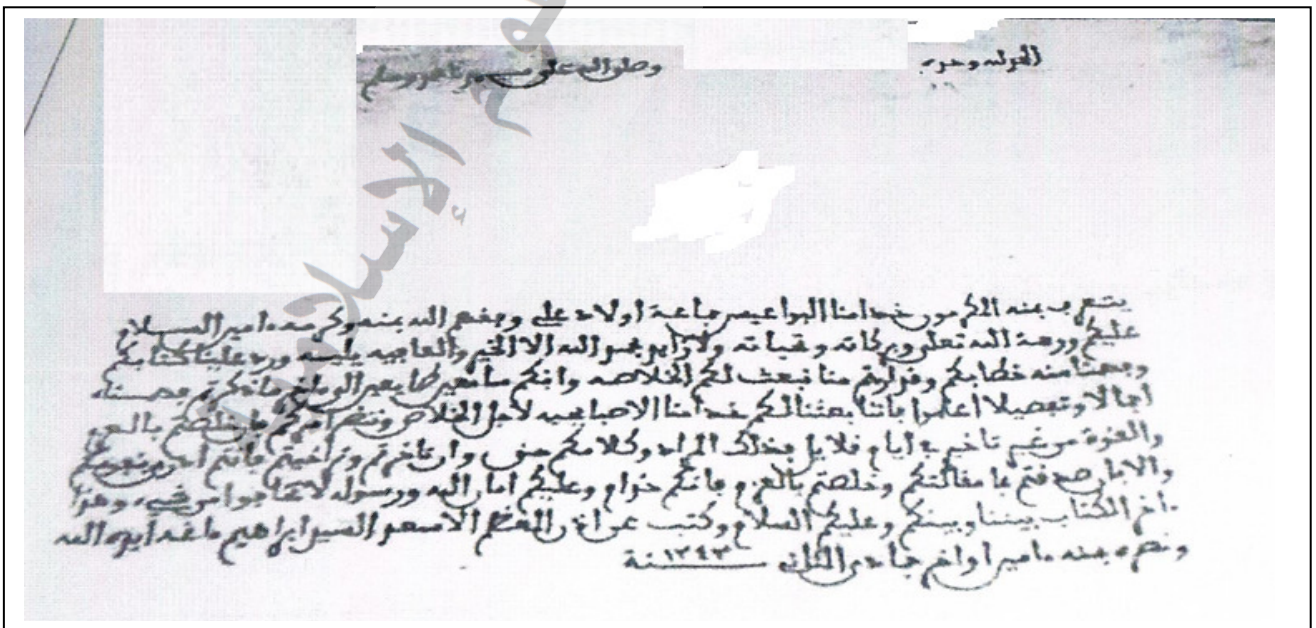
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم 4: رسالة من حسن باي الغرب إلى ولاد بسام وأولاد عمار وأولاد دراج



المصدر: رسالة رقم 37 المجموعة 3206، الملف الثاني، قسم المخطوطات المكتبة الوطنية، الجزائر

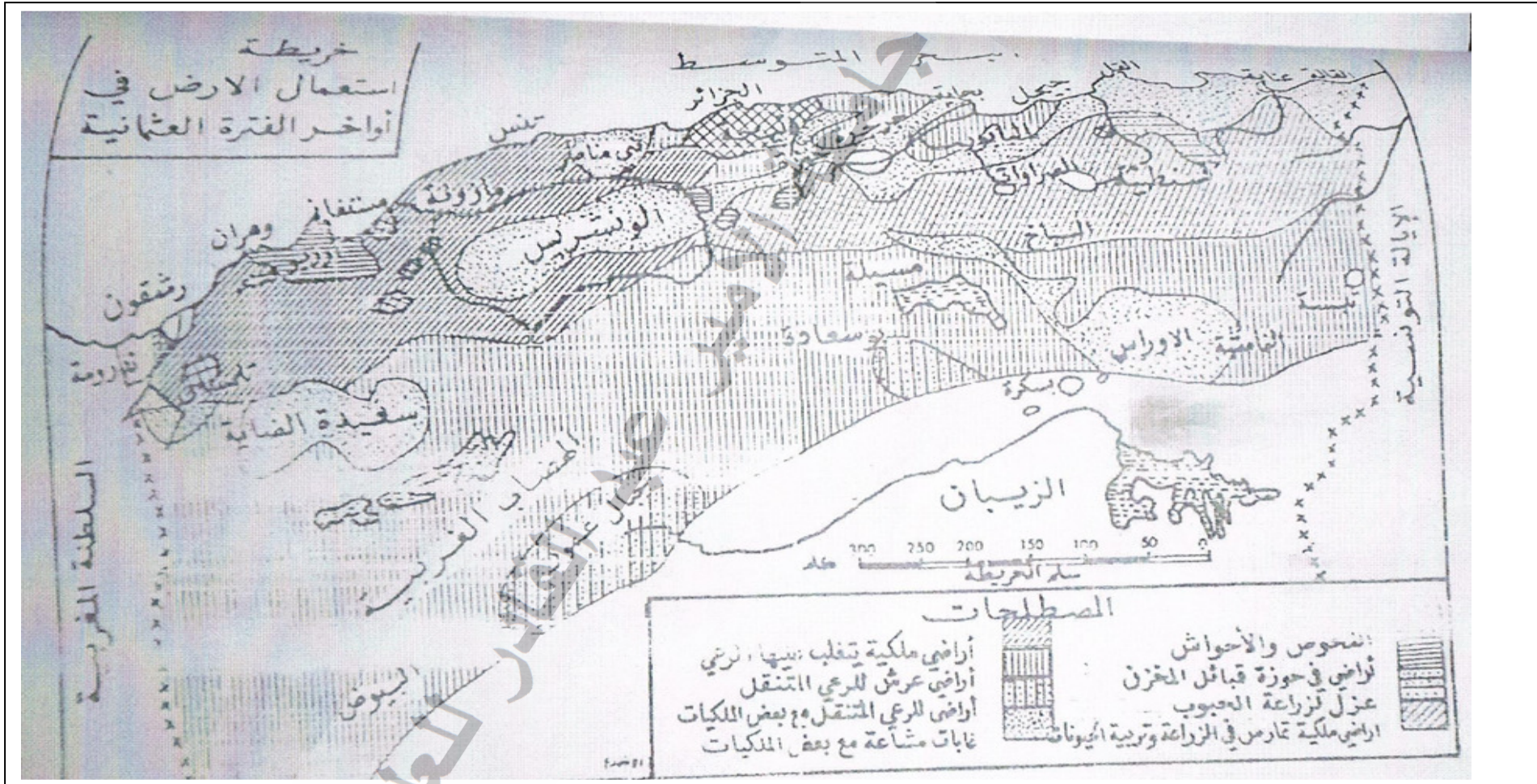
رسالة من إبراهيم آغا إلى أولاد علي في أواخر جمادى الثاني 1243م



المصدر: رسالة رقم 7 من المجموعة 3204 قسم المخطوطات المكتبة الوطنية الجزائرية



ملحق رقم 6: المصدر ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية



المصدر: ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية.







ملحق رقم 9: يمثل جدول لأهم الأوزان والمكاييل المستخدمة في الأسواق القسنطينية

1-الأحجام:

النوع	الحجم	الاستعمال
الصاع الجزائري	60 لتر	الحبوب
الصاع العنابي	100 لتر	الحبوب
الصاع	48,80	الحبوب
القلبة	16 لتر	للخل والزيت
النصافي	8 لتر	للخل والزيت
الربوعي	4 لتر	الحبوب

المصدر:

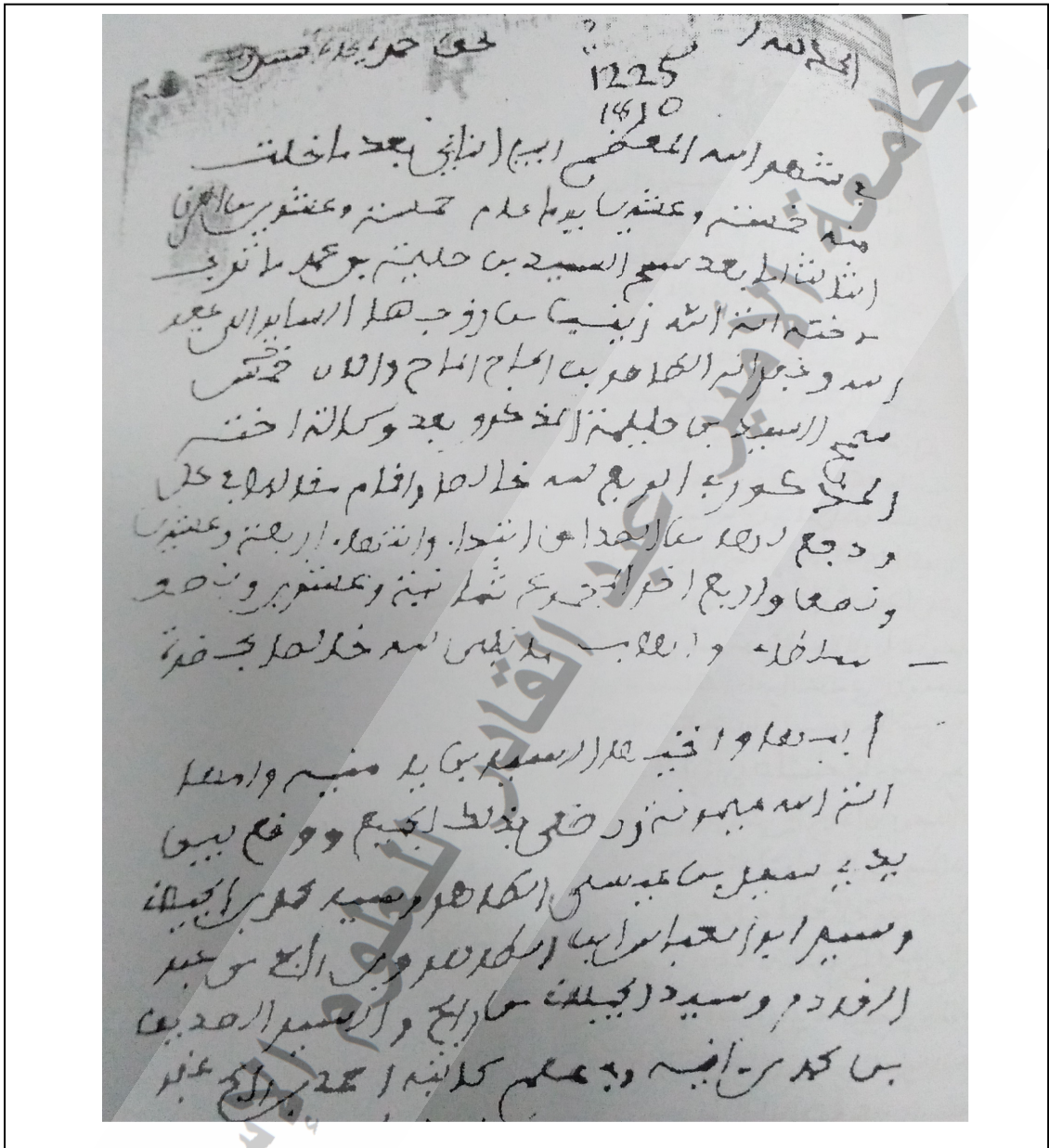
Lemouar Marouche , recherche sur l'algerie a l'époque ottonano monnaies, prix et revenus 1520, 1830, édition

## الملحق رقم 10: صورة لبعض العملات المستعملة في العهد العثماني



المصدر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي في الجزائر في العهد العثماني، ص 343.

الملحق رقم 11: شهادة تثبت قيام زوجة توفى زوجها بتوكيل أخيها لاستلام صداقها



المصدر: و.م.ش مج 2316، و38، م.و.ج.

ملحق رقم 12: بعض العقود من سجلات الزواج والطلاق من أول ربيع الثاني عام 1211هـ إلى ربيع الثاني عام 1218هـ

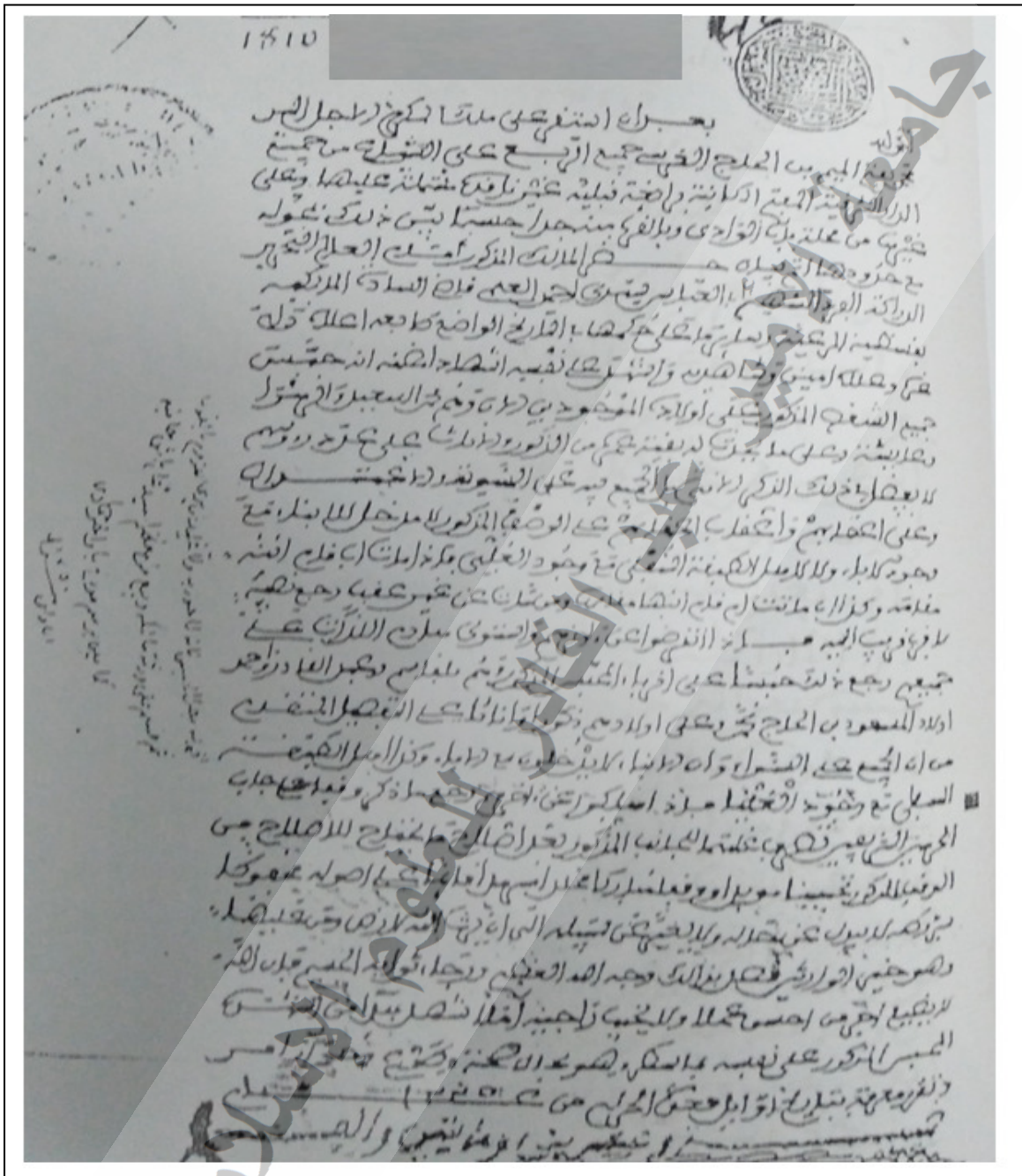
1- "وفي اليوم الرابع عشر منه (رمضان 1216) تزوج علي بن أحمد المسالتي فطيمة بنت القيدوم الحاج تيبا متوفى عنها منقضة العدة الصداق قرر ثمانون ريالاً وملحقة شاشا بعشرة ريالات وقمجة ينفذ الشرط مع القمجة والباقي مع الملحقة بمضي سبع سنين من التاريخ زوجها منه الحاج عاشور بتوكيلها إياه ورضاها وتقديم حاكم الشرع لعزم ولها وقبل الزوج النكاح والمعرفة بالجميع تامة لدى الشاهدين محمد بن الكبير وسي بلقاسم بن ثابت"

2- "وفي اليوم الثامن منه (رجب 1217) تزوج محمد بن بلقاسم بن بلحاج بن عامر أمة الله فاطمة بنت بو الاعراس بن حمان القيفلي بكرًا بالغًا مهملة، أصدقها ثمانين ريالاً وملحقة بعشرة وقمجة بستة ينفذ الشرط مع الملحقة والباقي بعد أربعة أعوام من اليوم التاريخ أنكحه إياها أخوها محمد بتوكيل أسند إليها وقبل الزوج النكاح لنفسه ملتزماً لها السكن ببلد الحضر ولا يخرجها إلا برضاها وكذا أولاد مطلقته عايشة بنت العروبي من غير رضاها والا فهي حرام والمعرفة بالجميع تامة لدى السيد بلقاسم بن عبد الغفار والسيد محمد العربي الشريف"

3- "وفي الحادي والعشرين منه (محرم 1218) تزوج أحمد بن محمد بن سعادة أمة الله أمينة بنت بوعبد الله البوحلوفي تيباً مطلقاً منقضية العدة أصدقها ستين ريالاً وملحقة بخمسة ينقد الشرط مع الملحقة والباقي بعد خمسة أعوام زوجها منه عمها محمد بن بوعبد الله بتوكيلها إياه وقبل الزوج النكاح والمعرفة بالجميع تامة لدى السيد بلقاسم بن عبد الغفار والسيد حسن العطار"

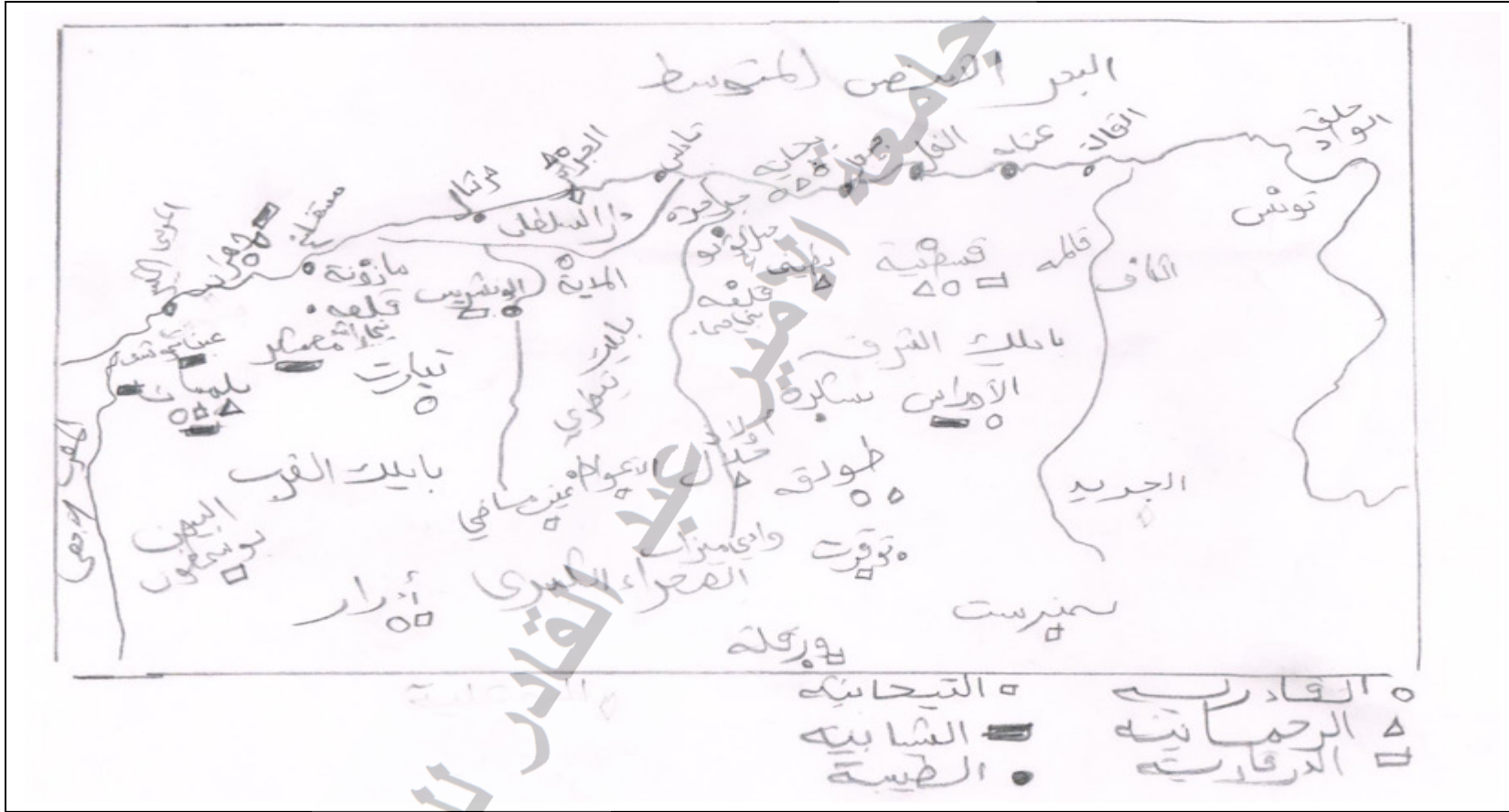
المصدر: من سجلات عقود المحاكم الشرعية بمدينة قسنطينة 1

ملحق رقم 13: وثيقة حبس أنجزت بالمحكمة المالكية بقسنطينة



المصدر: م. و. ش، مج 2316 و 42، م. و. ج

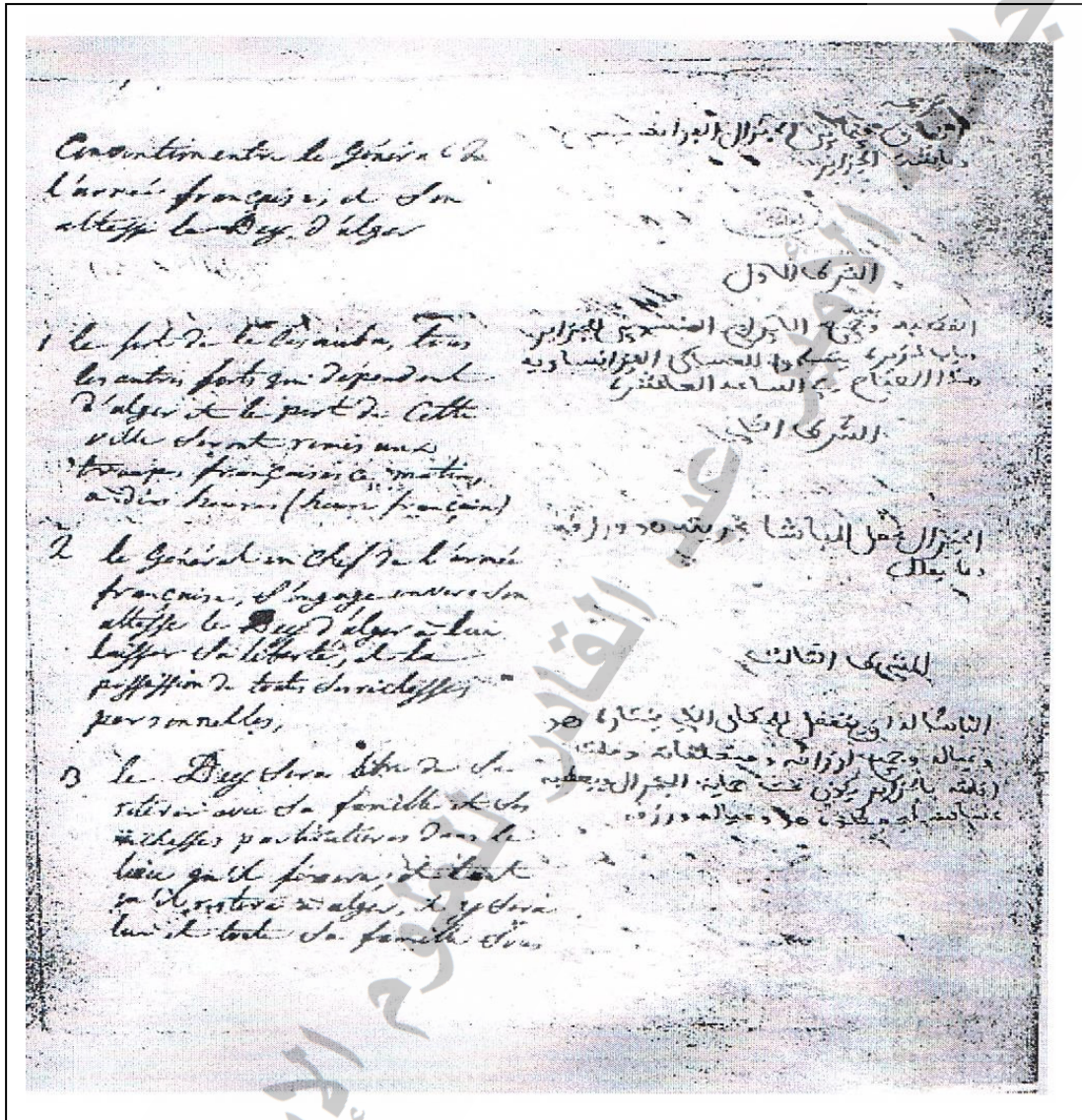
الملحق رقم 14: مناطق نفوذ أهم الطرق الصوفية في الجزائر أواخر العهد العثماني



المصدر: صالح فركوس، تاريخ الجزائر قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ص 152 بتصرف.



ملحق رقم 16: نسخة من معاهدة الاستسلام بين الداى حسين وديرمون



المصدر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900م)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 17.



## ملحق رقم 17: يشمل على أهم الحكام الفرنسيين للجزائر ما بين 1830-1848

اسم الحاكم	فترة حكمه
المارشال دي بورمون	14 جوان 1830/2 سبتمبر 1830
المارشال كلوزيل	2 سبتمبر 1830/20 فيفري 1831
اللواء برتزان	20 فيفري 1831/ديسمبر 1831
اللواء ريفاري	ديسمبر 1831/مارس 1833
اللواء اقيزار	مارس 1833/جويلية 1833
اللواء فوارول	جويلية 1833/جويلية 1834
محافظ عام (اللواء ديبسوي درلون)	28 جويلية 1834/أفريل 1835
اللواء باتال	أفريل 1835/جويلية 1835
المارشال كلوزال	08 أوت 1835/فيفري 1837
اللواء دامريمون	12 فيفري 1837/أكتوبر 1837
المارشال فالي	أكتوبر 1837/جويلية 1840
اللواء شارم	جويلية 1840/29 ديسمبر 1840
اللواء بيحو	29 ديسمبر 1840/جويلية 1847
اللواء دبي بار	جويلية 1847/سبتمبر 1847
دوف أو مال	11 سبتمبر 1847/25 فيفري 1848
اللواء كافينياك	فيفري/مارس 1848/ماي 1848
اللواء شانقرنييه	ماي 1848/جوان 1848
اللواء ماري مونج	جوان 1848/سبتمبر 1848
اللواء شارون	09 سبتمبر 1848/جوان 1850

المصدر: لمزيد من التفاصيل يراجع بوضرساية بوغزة وآخرون الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية

في الجزائر خلال القرن 19، ص ص 77-80.

ملحق رقم 18: جدول عن المداخيل التي وفرها الوقف لخزينة الدولة:

126.705,25 فرنك	1837
144.914,66 فرنك	1838
149.273,52 فرنك	1839
189.318,95	1840
196,085,62	1841 بداية عهد بوجو
217.998,35 فرنك	1842

المصدر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ص 257.

ملحق رقم 19: جدول عام لفائض مردود أوقاف بعض المؤسسات الدينية من 1836 إلى 1841  
مقدر بالفرنك

السنة	الحرمين الشريفين	سبل الخيرات	أهل الأندلس
1836	107462,96	100119,33	92,99
1837	111038,46	13408,04	3988,50
1838	127895,55	13989,25	4098,54
1839	131941,13	14393,78	4063,98
1840	167585,44	15715,66	4017,85
1841	178815,13	1447,19	2823
المجموع	824788,83	81973,25	19879,19

المصدر: من إعداد الباحثة.

ملحق رقم 20: أهم القوانين الصادرة عن السلطة الفرنسية لصالح إدماج يهود كموسطين فرنسيين  
(1848-1830)

تاريخ الإصدار	القانون	محتوى القانون
05 جويلية 1830	معاهدة الاستسلام والتي وقعها يرمون والداي حسين	حق اليهود في الممارسة الدينية والاقتصادية
22 أكتوبر 1830	قرار رسمي أصدره الجنرال كلوزيل	تشكيل حكومة تتكون في 3 حاخامات ومنح القاضي المسلم صلاحيات النظر في الخلافات التي تقع بين المسلمين واليهود
16 نوفمبر 1831	أصدره الجنرال برترين	إنشاء مجلس عبري وإبطال قرار 16 نوفمبر 1830 الذي عين السيد جاكوب بكري رئيسا للطائفة اليهودية
10 اوت 1834	مرسوم ملكي condonance royale	إخضاع اليهود للقانون الفرنسي مع الإبقاء على تشريعاتهم الدينية التي يعود فيها النظر إلى محاكم الخاصة كما أصبحت القضايا التي بين اليهود والمسلمين من اختصاصات المحاكم الفرنسية
28 مارس 1836	قرار رسمي أصدره الجنرال كلوزيل في ولايته الثانية	إلغاء منصب رئيس الطائفة ونقل صلاحياته إلى المساعد اليهودي للرئيس ببلدية الجزائر
28 فيفري 1841 و 26 نوفمبر 1842	مرسوم ملكي ordonnance royale	إعادة تنظيم المحاكم في الجزائر ودمج اليهود في القانون الفرنسي وإلغاء المحاكم الدينية واليهودية
09 نوفمبر 1845	مرسوم أمضاه الملك الفرنسي لويس فيليب من إعداد مجموعة من اليهود الفرنسيين والجزائريين	تنظيم الدين والمدارس اليهودية بالجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة.

ملحق رقم 21: ملحق رقم: أهم القرارات الخاصة بمصادرة الأراضي بداية الاحتلال:

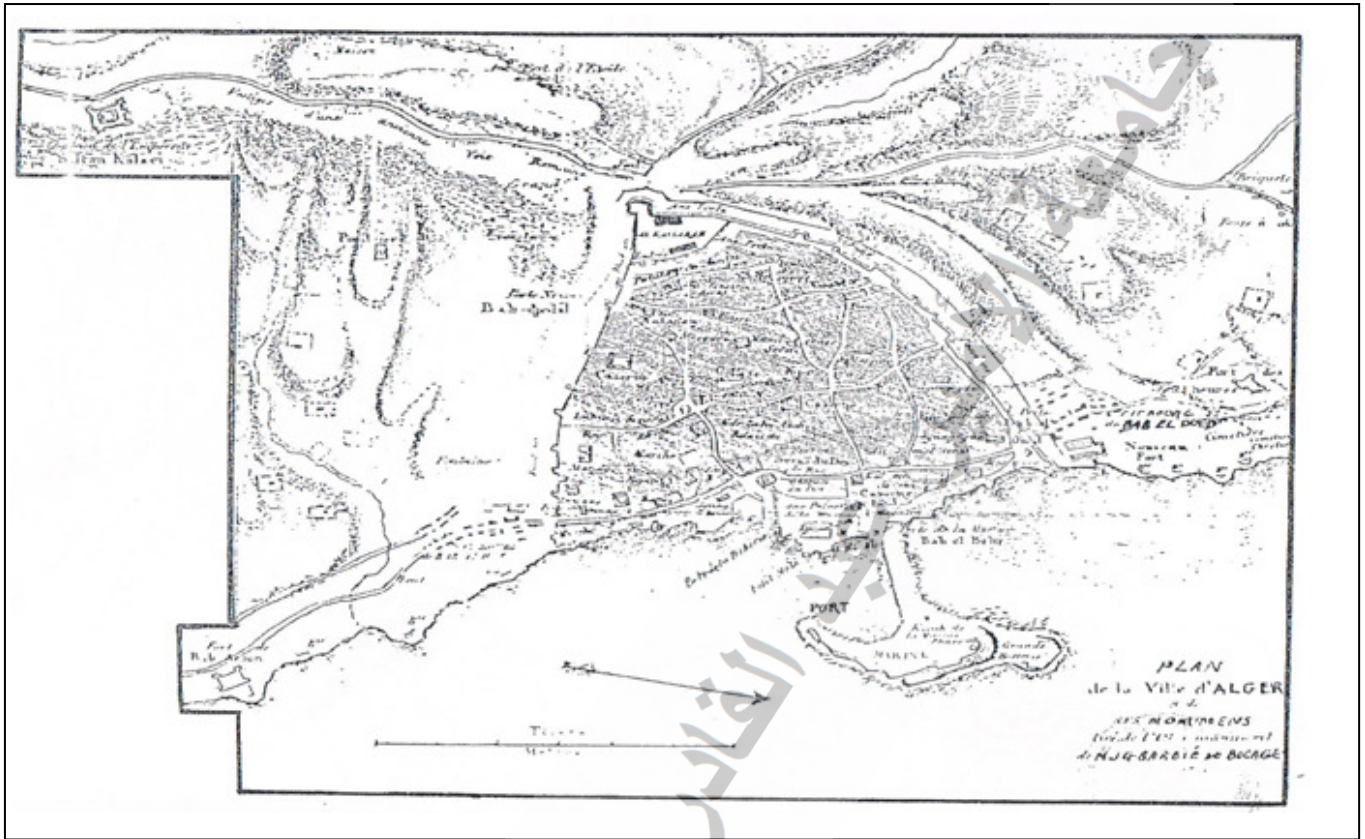
القرار	مضمونه
قرار 1830/09/08	-وقعه الكونت كلوزيل بمدينة الجزائر يحدد الأملاك العمومية
قرار 1831/10/10	يتعلق بأملك الداوي، البايات والأتراك الذين غادروا البلاد،
قرار 1834/04/24	وقعه دييوسي (genty debussy)
قرار 1840/12/01	وقعه الكونت غالي بالجزائر يتعلق بالنظام العام للمصادرة.
قرار 1841/01/27	خاص بتصريح الإدارة بالمصادرة
قرار 1845/10/31	يتعلق بمصادرة الأراضي وقعه لويس فليب في سان كلود بباريس
قرار 1846/04/18	خاص بمصادرة أراضي الأعراش المهاجرة نحو المغرب أو الصحراء وقعه الدوق "إينزلي"
قرار 1 أكتوبر 1844	هذا القرار نهي كل أثر...الزراعية الجبوسية.
8 سبتمبر 1830	حق احتلال واستغلال عدد من الأملاك الموقوفة
07 ديسمبر 1830	منح الأوروبيين حق التمتع بالأملاك الموقوفة التي حولت إلى مصلحة الدوميين أو مصلحة الأملاك العامة
23 مارس 1843	إصدار بيجو قرار يقضي باستحواذ السلطات الاستعمارية على الأوقاف

المصدر: من إعداد الباحثة



المصدر: عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين في الحركة الوطنية الجزائرية.

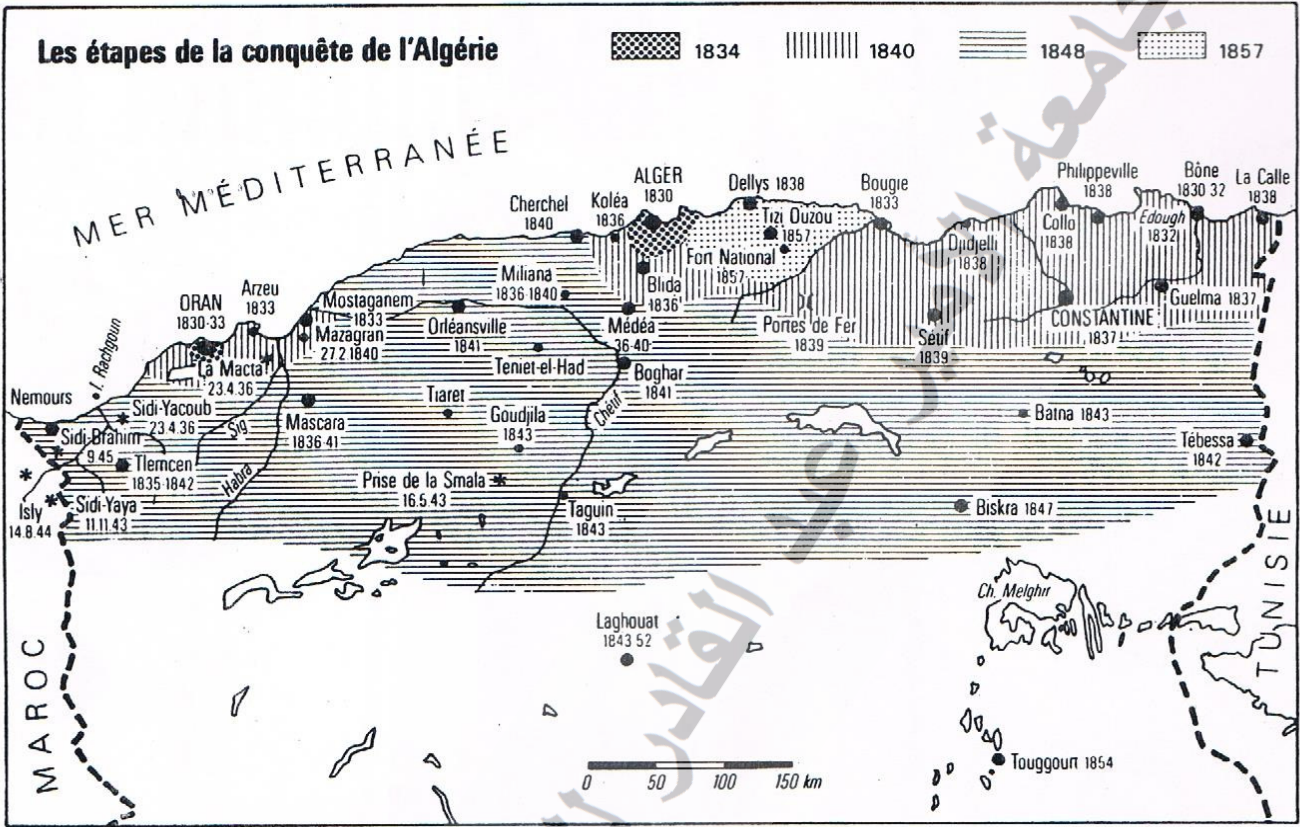
ملحق رقم 23: مخطط مدينة الجزائر (1830)



المصدر:

Daniel Roche, La France des lumières onrage publier avec le concours du Centre Nationale des lettres Fayard, Oriot 1993, P248.

ملحق رقم 24: بعض الحملات العسكرية الفرنسية في الجزائر



المصدر:

Daniel Roche, La France des lumières onrage publier avec le concours du Centre Nationale des lettres Fayard, Oriot 1993, P2.....



## ملحق رقم 25: يوضح أشهر بيوتات المهاجرين بفاس بعد 1844

أهل تلمسان	أهل معسكر
- بيت العالم أبي محمد السيد عبد الله بن منصور بن عثمان الحوتي	- بيت الشرفاء المهاجرين الأيوبيين (محمد بن الخضير)
بيت بني الحاج البيدرين (السيد محمد بن سعد وابن عمه (الحاج الداودي)	- بيت المشرفين العرجيين
ابن عمه الحاج الداودي	- بيت آل سيدي أحمد بن علي بن عيسى الصقليين الحسينيين
بيت المرازقة (العجين)	- بيت الشرفاء الدحاويين الحموديين الإدرسيين
- بيت البوسعديين الأشراف - بيت الجليلين أبو عبد الله محمد المجاوي	- بيت السادات المراحيين أبو العباس أحمد بن الهاشمي
- بيت القيسييين (التلمسانيين) - بيت الغبريطيين (المتيجيين)	بيت المعزاويين السلماانيين محمد ....
- بيت الهطالين	- الشرفاء المختار الحسينيين (علي أبو طالب عم الأمير عبد القادر)
- بيت الزغاريين التلمسانيين	بيت الشبانيين (الغريسيين أحمد بن يخلف)
بيت الشرفاء التجاريين	بيت الخالديين (الحسينيين محمد بن الأخضر وميلود الخالدي)
- بيت آل بن عبد الله الشريفني (الحوتي)	- بيت النمشييين والعلامة سيدي محمد وأخوه سيدي مرزق
	بيت الورغيين الجوطيين (سيدي عبد القادر بن روكش)

المصدر: محمد امطاط، الجزائريون (المغرب ما بين 1830-1962، تقديم محمد كنييب، ص 47.

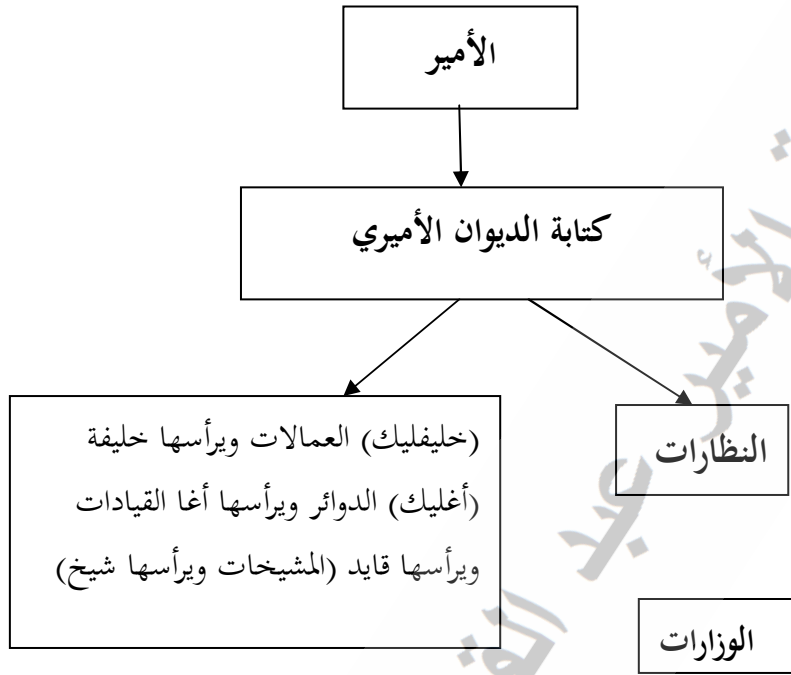
ملحق رقم 26: نماذج عن الضرائب التي كان يجمعها أحمد المقراني من القبائل التي كانت

تخضع لسلطته:

القبائل	السنوات	مجموع الضرائب
قبيلة أولاد ساسي	1846	4500 فرنك
أولاد رحمة	1845	35000 فرنك
	1846	2500 فرنك
أولاد رابح	1845	3.500 فرنك
	1846	2.500 فرنك
أولاد حركات	1845	4.500 فرنك
	1846	3.000 فرنك
بني عباس	1848	20.0000 فرنك

المصدر: من إعداد الباحثة

ملحق رقم 27: مخطط يمثل نظام الإدارة في عهد الأمير



المصدر: إحسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ص 89-90.

## ملحق رقم 28: نص نموذج مرسوم التولية للسيد الحاج العربي بن السيد الحاج عيسى الأغواطي

هذا ظهير شريف يتضمن الترغيب في جمع كلمة الرعية، والترهيب من السعي في تفريق الجماعة، والدعاء إلى التمسك بأوامرنا المطاعة أصدرناه للمكرم المحترم، السيد الحاج العربي الأغواطي، وذلك أنه لما تقرر لدينا عدله وفضله، رأينا أنه أحق من تقلد الأمر الأكيد ونرمي به الغرض البعيد، ونستفسر به أحوال الرعية حتى إنه لا يغيب عن شيئاً من أحوالها ولا يخفي علينا ما يتجسدها، من طارق أهوالها، وينهي إلينا جميع ما يحدث فيها إنهاءً يتكفل بجلائها ودقائقها، وجعلناه نائباً عنا وخليفة لنا في قبائل الأغواط الغرابة و الشراقة ومن إليهم من القبائل الصحرواية في الجهات الجنوبية.

-فيجمع سائر وجوهها وأعيانها، ويخبرهم بأمرنا هذا، ويتلو عليهم ما قلدناه له ويقرر لديهم وجوب طاعته ولزوم أتباعه والإدغان لأوامره ونواهيته، وقد عينا له من العشر النظامي ما يتوصل به إلى تقرير الأحكام وجناية الأموال وقهر الظالم والأخذ بيد المظلوم.

هذا ما نعتمد عليه من انقياد رعيتنا للأحكام الشرعية والأوامر المرعية، ولذلك لم نبالغ بالاستكثار من العسكر لخدمة خليقتنا المذكور، فكونوا أيها الناس-لأمره-السالك فيه على جادة الحق والعدل، سامعين، ولكلمته مطعين واعلموا إن من نكث فإنما ينكث على نفسه والله ولي المتقين.

حرر عن إذن مولانا ناصر الدين، عبد القادر، محي بن الدين.

المصدر: بن عبد القادر محمد، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ص 292.

الملحق رقم 29: رسالة الأمير عبد القادر إلى المارشال كاستيلان

المارشال كاستيلان

درة باج المنفاخر ربنا ملكا رحم ولما ترخصه الجليل الجليل الرب  
 غيا الاكرام وكال الهدام وفقط الشوق والهيام مشهدة انوار طلعتكم البرهية ابدى انه بلشرف طالع سيد المطالع  
 حظينا بلشرف ووداد حضرتكم كمنابج عن حسن طوبيتكم وكجو هيكم الذي لا ريب فيه رقم ١٢٠٠٠ اماضي  
 فخذنا الباري تعالى على سلامتكم وسكنا افضالكم فيكلما ابدتكم من المهايي لمخلصكم فانجد لله  
 الذي لم يتناونا بالرتبة حتى ساوانا باجمته وجعلنا معاً غزيران بحر وكارم الملك العظيم  
 الذي كصحي سيدان الزمان وعجوبة العالم وازانا ملنا بعين الحقيقة نجد حلة ضالم يصنع  
 بخدامة هذا كعاهل الشريف الابيض ماهو واجب عليه ولكن الملك العادل تكبرقانه وفضل  
 عزنا بانعاما التي لا تحصر ومن ثم كل خدمته نقدوها لا تفي ببعض افضال عظيمة فانك  
 الاكتموسل للباري سبحانه وتعالى ان يطيل لنا حياة جلالة ويو بدسرف ونر وافتخار ردة  
 فران المفظمهم والان استكنا لما تفضلت به اياها الجيب كصادق والامر كالجهد وليتحقق  
 فيما بك كراحي عوا غباري لك على ما تفضلت به افر كحضرت كسامية اسطر مويي راجيان  
 يدوم بيننا خطاب القلم بلكما يلزم حين يتساقفه القلم بالكرم وادام الله بقا محب  
 كسيد محمد القادر  
 على



فد شرف الم

TRADUCTION

A l'homme de la couronne de la gloire, à l'excellence  
 de la source des félicités, au généreux  
 MARÉCHAL DE CASTELLANE.

QUE DIEU LE CONSERVE!

Après avoir imploré la grâce de vos prières et exprimé nos vœux les plus ardents au sujet du bonheur de vous voir et nos remerciements pour votre cordiale affection, votre lettre nous est parvenue à la date du 13 courant. (Que Dieu vous chérisse!) Nous avons prié Dieu pour votre salut, qu'il vous récompense en vous accordant une félicité constante. J'ai rempli mon devoir (1); d'ailleurs Dieu a dit: « Protège la faiblesse contre

(1) Au mois de juin 1860, au moment des massacres de Syrie, Abd-el-Kader avait pris courageusement la défense des chrétiens, et, à ce sujet, l'empereur Napoléon III l'avait fait grand-croix de la Légion d'honneur.

l'oppression et l'innocence contre le crime. » Nous vivons dans l'abandon. Dieu s'est retiré de nous. Que Dieu rassé pour nous des merveilles, car nous espérons par le vrai Dieu! Je n'ai jamais mérité les éminents services que vous m'avez rendus. Que Dieu accorde gloire, puissance et prospérité au généreux Souverain de la France qui ne cesse de me combler de ses bienfaits! Que Dieu le récompense! Salut. Que le Très-Haut répande aussi sur vous ses bénédictions!

De la part de votre fidèle ami Abd-el-Kader ben Mahi-ed-Dine

Damas, le 22 Safer 1277  
 (septembre 1860).

المصدر:

Campagne d'afrigue 1835-1843.lettre appersu au marechale stellane pr les marechaux , bugeaud, clauée,canrobert,et les general changanier de laniorciere,de mercier,librairie,plon,imprimeur-editeurs rue caranciere ,paris1898 .

تناسب العملات الذهبية لبلد الجزائر مع العملات الفضية  
(حسب قانون 1825، المعمول به في الجزائر)

اسم العملة	اسم العملات الفضية	ملاحظات
السلطاني (سكة الجزائر) (Séquin d'Alger)	4 ريال بوجو $\frac{1}{2}$ أو 13 بدقة شيك $\frac{1}{2}$ أو 108 موزونات	
نصف سلطاني (نصف سكة الجزائر)	2 ريال بوجو $\frac{1}{4}$ أو 6 بدقة شيك $\frac{3}{4}$ أو 54 موزونة	
ربع سلطاني (ربع سكة الجزائر)	1 ريال بوجو $\frac{1}{8}$ أو 3 بدقة شيك $\frac{3}{8}$ أو 27 موزونات	
محبوب أو زر محبوب (سكة القاهرة)	3 ريال بوجو أو 9 بدقة شيك أو 72 موزونة	
نصف محبوب (نصف سكة القاهرة)	1 ريال بوجو $\frac{1}{2}$ أو 4 بدقة شيك $\frac{1}{2}$ أو 36 موزونة	

مرسيليا في 7 ماي 1830 .

بموافقة وإقرار :

الجنرال القائد الكونت دو بورمون (Général en Chef, Cte. De Bourmont)

المصدر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، ص 292.

# الفهارس

أولاً: فهرس الأعلام.

ثانياً: فهرس الأماكن.

ثالثاً: فهرس القبائل والأوطان.

رابعاً: فهرس العائلات.

خامساً: قائمة المصادر والمراجع.

سادساً: فهرس الموضوعات.

## أولاً: فهرس الأعلام

الصفحة	الشخصيات
390، 313	ابن الحملاوي
154، 55، 54	ابن سحنون
138	أحمد القلي
386، 385	أحمد المقراني
138	أحمد المكي
96	أحمد باشا بن مصطفى
286، 270، 248، 202، 196، 195، 183، 181، 30 393، 392، 389، 384، 383، 381، 380، 350، 404، 399، 396، 395، 394،	أحمد باي
278	أحمد بن سالم
388	أحمد بن طاهر
337	أحمد بن عمار
419، 407، 274، 273، 34	أحمد بن محمد المقرني
133	أحمد بو عكاز
189	أحمد بوضربة
76، 39	أحمد شريف الزهار
388، 380، 375، 359، 325، 351، 341، 339، 257 449، 441، 424، 422،	الأمير عبد القادر
7	اميل دوركايم
173، 169	انجلز
180	الباي حسن
13	برياروجي
368، 226، 216، 192	برتزين
200	بواسي
312، 267، 172	بوجولا
416، 380، 379	بوعزيز بولخراس
56	بولونياك



171، 175، 180، 188، 197، 198، 199، 200، 201، 203، 221، 131، 239، 252، 257، 258، 262، 274، 282، 311، 354، 456، 459	بيجو
388	تريزيل
187	تولير
13	جان جاك روسو
428،7	جان وليام لايبير
182	جنرال روندون
180، 190، 191، 193، 194، 216، 226، 234، 248، 255، 272، 311، 386، 372، 428	الجنرال كلوزيل
189، 255	جيراردان
138	حامد بن عيسى
83	حسن باشا بن خير الدين
29، 31، 36، 69، 96، 105، 216، 238، 288، 349،	حمدان خوجة
218،420	دامرمون
68، 306	الداي حسن
68	الداي علي
208،206	دو نوفو
3،121،428	دوركام
191، 192، 263، 270، 272	دوروفيقو
189	دوفال
181، 203	دوماس
374	دوماس
281، 313، 379، 386	دومال
175، 189، 215، 222، 253، 272، 365، 371، 407، 368	دي بورمون
189	دي صال
201	دي مونياك
175	ديبولونياك

193 ، 180 ، 171	ديرليون
172،296	ديفوكو
52	سيدي علي بن عيسى
228 ، 179 ، 176 ، 56 ، 55	شارل العاشر
27	شالر
394 ، 145	صالح باي
154	صالح باي
192، 139، 121، 52، 48 ، 44 ، 9، 10، 12، 19، 20، 24 .370، 228،	عبد الرحمان ابن خلدون
114	عبد الرحمان الثعالبي
109	عبد الرحمان الصبايحي
407	عبد السلام المقراني
149	عبد الكريم الفقون
452 ، 414 ، 410 ، 350	علي بن عيسى
122	علي خوجة
26	غرامتي انطونييو
285، 45	فالنسي
390 ، 380 ، 379 ، 295 ، 285 ، 276 ، 218 ، 196 ، 195	فالي
77	فاليير
433 ، 411 ، 400 ، 389 ، 388 ، 192	فرحات بن سعيد
207،276	قالبوا
209،8	كارل فريدريش
298	كافينياك
13	كلود ليفي
55	الكونت دارتوا
172	لافيجري
202 ، 171	لامورسيار
271 ، 182 ، 172	لاندون

13	لونسان
54	لويس السادس
297، 221، 177	لويس فليب
45،3	ماركس
278،209،192،151،127،86،53،17،16،8،3	ماكس فيبر
247	محمد الشادلي القسنطيني
67	محمد الشيخ السعدي
344، 303	محمد بن العنابي
109	محمد بن القاضي
75	محمد بن النيا
96	محمد بن سالم افندي
341	محمد بن سعيد
384،385	محمد بن عبد السلام
306	محمد بن مصطفى
239، 201	مصطفى بن الكبابي
180	مولاي سليمان
،121، 7	ميشال فوكو
46، 45	نوشي
428،7	نيكولا ميكيافيلي
13	هوبز
428،209،121،8	هيكل
190، 43	يحي اغا

## ثانيا: فهرس الأماكن

الصفحة	المكان
88	ادرنه
364	اسكندرية
88، 87	أسيا الصغرى
181	الاغواط
278، 82	الاغواط
262، 101، 89، 88، 28	اناضوليا
173، 167، 101	انجلترا
294، 173، 132، 129	الأوراس
181	ايدوغ
38	ايطاليا
133	الباور
292، 240، 234، 22، 217، 145، 139، 133، 82، 37، 378، 363	بجاية
88	بحر ايجة
81	برج بوغوي
81	برج حمزة
81	برج سابا
81	برج منايل
314، 277، 217، 206، 187، 181، 145، 131، 92، 31، 394، 393، 363، 359	بسكرة
55	بلجيكا
36	بني يزقن
314	بوسعادة
55	بولونيا
82	البويرة
365	بيروت
82	تبسة

155، 42، 36	تقرت
432، 339، 240، 139	تلمسان
292، 240، 198، 180، 194، 157، 145، 83، 31	تلمسان
،404، 202، 191، 182، 180، 132، 101، 92، 88، 82، 33 419	تونس
82، 81	تيزي وزو
28	جبال البانيا
100	جبل طارق
37	جرجرة
،34، 33، 31، 30، 29، 26، 25، 21، 14، 13، 12، 11، 9، 6، ،94، 90، 88، 87، 86، 79، 74، 70، 67، 56، 46، 45، 39 ،168، 152، 148، 146، 145، 139، 129، 115، 97، 95 ،212، 193، 191، 189، 183، 182، 179، 178، 174، 170 314، 279، 252، 242، 226	الجزائر
82	الجلفة
181، 175، 182	جيغل
33	دلس
364	دمشق
88	رودس
88	رومي
36	الزيبان
175، 133، 83، 82	سطيف
83	سعيدة
314	سكيكدة
378، 133، 83، 82	سكيكدة
67	سلجماسة
41	السنغال
101	السودان
41	السودان

83، 81	سور الغزلان
82	سور الغزلان
92	سوق اهراس
101	السويد
101	الشام
80، 33	شرشال
83	شلف
88	صوفيا
88	طرابلس
101	طرابلس الغرب
83	العلمة
،292، 275، 275، 234، 222، 145، 83، 82، 31	عنابة
83	عين بسام
359، 181	عين ماضي
83	عين مليلة
36	غرداية
339	فاس
275، 181، 133، 129	فرجيوة
،183، 180، 179، 173، 170، 101، 58، 57، 56، 54، 15 ،216، 202، 198، 194، 192، 191، 186	فرنسا
268	قائمة
88	قبرص
36	القرارة
،145، 134، 133، 132، 129، 92، 83، 82، 72، 33، 31 ،218، 202، 196، 195، 194، 190، 182، 181، 157، 154 457، 413، 404، 378، 365، 314، 268، 261، 240، 234	قسطنطينة
56	لندن
100	ليفورن
101	ليفورن

88	ليفورنة
100	مارسيليا
102	مارسيليا
432، 292، 277، 240، 202، 81	الملاية
306، 217	مستغانم
314، 222، 206، 83، 33	مستغانم
319، 83	مسيلة
101	مصر
،432، 412، 339، 315، 206، 198، 194، 180، 83، 82 449، 432، 421	معسكر
180، 101، 99، 67	المغرب الاقصى
198	مليانة
36	مليكة
88	مورة
101	هولندا
36	وادي ريغ
82، 36	وادي سوف
377، 82، 42، 36	ورقلة
،202، 194، 193، 190، 187، 180، 157، 145، 139، 83 420، 339، 319، 299، 275، 242، 222، 206	وهران

## ثالثا: فهرس القبائل والأوطان

الصفحة	القبائل والأوطان
306	الانجاد
51	أولاد الحاج محمد
51	أولاد باحمو
51	أولاد باعمر
340	أولاد بن عودة
133	أولاد بو ضياف
129	أولاد بوزيد
393	اولاد بوعون
392	اولاد جلال
417، 375، 268	أولاد داود
417، 392، 278، 83	أولاد دراج
129	أولاد زكي
83	أولاد زناتي
278	أولاد زيان
392، 278	أولاد سحنون
393	اولاد سعيد
411	أولاد سعيد
399	اولاد سلطان
355، 281	أولاد سلطان
83	اولاد سيدي الشريف
360، 133	أولاد سيدي الشيخ الشراقة
375، 349، 137	أولاد سيدي الشيخ الغرابة
133	أولاد سيدي علي
287، 281، 133، 92، 130	أولاد صاولة
411	أولاد طالب
378، 133	أولاد عامر



417، 398، 393، 375	اولاد عبد النور
281	أولاد عبدي
393	اولاد عزيز
51	اولاد علي موسى
291	أولاد عمور
393	اولاد كباب
452	اولاد مختار
196، 83	أولاد مقران
206، 355	أولاد نايل
393	اولاد يعقوب
393	أولاد يعقوب
353	أولاد يونس
92	البرجية
381، 380، 138، 137	بنو جلاب
372	بنو موسى
85	بني جعاد
92	بني شقران
421	بني عامر
133	بني فوغال
80	بني مناصر
421	بني هاشم
79	بئر بومرداس
79	بئر خادم
417، 410، 393	الحراكتة
417	الحراكتة
196	الحشم
92	الحشم
410، 182، 133، 132، 129	الحنانشة

387 ، 196 ، 92 ، 21	الدوائر
375 ، 196 ، 133، 389	الذواودة
387 ، 285 ، 196 ، 92 ، 21	الزمامة
398، 401 ، 284 ، 195 ، 90 ، 79	زواوة
81	الظهرة
79	عين زويجة
359	قبائل الخشنة
92	مغاربة
92	المكاحلية
410 ، 393 ، 392 ، 322 ، 183 ، 92	الناماشة
372	وطن فليسة
81	الونشريس

## رابعاً: فهرس العائلات:

الصفحة	العائلات
30	ابن القاضي
400، 392، 380، 49، 30	ابن قانة
411، 400، 383، 131، 30	أسرة المقراني
196، 49	بن حلاب
49	البوازيد
400، 133، 49	بوعكاز
154	عائلة ابن العنابي
344، 310، 155، 203، 155، 156، 97، 154	عائلة ابن الفقون
145، 151	عائلة ابن باديس
149	عائلة ابن سكات
396	عائلة ابن شنوف
396	عائلة ابن عز الدين
391	عائلة ابن عز الدين
153، 95	عائلة ابن مبارك
52	عائلة البكرين
82	عائلة الزهار
151	عائلة الشدالي
145	عائلة العقباني
155	عائلة المرتضى
341	عائلة المليانيين
145	عائلة المنجلاني

155	عائلة الونشريسي
279، 52	عائلة أولاد سدي الشيخ
362	عائلة بن حفاف
341	عائلة بن عودة
398	عائلة بوعكاز بن عاشور
156	عائلة عبد المؤمن
145	القنفذ القسنطيني

عبد القادر للعلوم الإسلامية

## خامسا: قائمة المصادر والمراجع

## أولا: الوثائق

## 1-الوثائق باللغة العربية:

1. م.ك.إ.ج سلسة بين البايلك، عليه 280 إلى 290، رقم السجل 376، السنة 1220-1223هـ/1805-1808م.
2. م.ك.إ.ج سلسة بين البايلك، عليه 280 إلى 290، رقم السجل 376، السنة 1220-1223هـ/1805-1808م.
3. الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة بيت المال، دفتر رقم 74، 77.
4. محفوظات المكتبة الوطنية الجزائرية (م.و.ا.ج) سلسلة بيت البايلك العلبة 280 الى 291، رقم السجل 376 سنة 1220 هـ 1223 هـ/1805م-1809م، العلبة 184 الى 187، رقم السجل 187 السنة 1228هـ/1237هـ-1813م-1821م.
5. ع 53، م 6، ق 9، سنة 1225 عن خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر، ص. 102.
6. الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة بيت المال، دفتر رقم 74، 77.

## 2-الوثائق باللغة الفرنسية

7. F 80, **499 Cercle de Guelma**, Rapport du mois de décembre 1851.
8. F80-500 **sercle de Constantine rapport de mois de juiellet1852**.
9. A.O.M 8H3 **organisation militaire de l'oujakd'alger**, voir aussu T, E, F année 1840.
10. A.O.M.2H25.**Document N5 Date le 10septembre 1849**.
11. A.M.G H226. **Lettre de rousseau a M. Blondel Alger 1e 29 septembre 1858**.
12. A.O.M 8 H3. **Organisation de makhzen turc dans la province de Constantine**.
13. A.O.M6H1 **bis notices biographique sur les chef et agents indigènes.Sétif le 19 août 1850**.
14. A.O.M 10 H 11 **Historique de la tribu de Mecila**.
15. A.O.M 8 H 3 **Historique de la tribu de cercle de constantine 1854**.
16. A.O.M 10 H 11, **historique de la tribu des Beni-hameiden**
17. A.O.M 10 H 11, **historique de la cercle de Biskra par le lieutenant**

- Dubosq uet chef du Bureau arabe de cette localité Biskra le 31 décembre 1848.**
18. A.O.M 10 H 18, **Renseignement statistique sur Biskra 1848.**
  19. A.O.M 1kk3, **Rapport du 19 janvier 1845 (N°3).**
  20. A.O.M F801822, **Resumé des recherches sur l'impôt par le Dr. Warnier, 1841.**
  21. O.M 1H9 **Affaire Arabe, Bureau politique Alger le 20 novembre 1852 lettres du gouverneur général au ministre de la guerre.**
  22. A.O.M. 1H4, **Année 1844 Ouled Abdelnour.**
  23. A.O.M 10x2 **lettre d'AHMED PACHA AUX Beni oudjana n° 176.**
  24. A.O.M 10x1, **lettre de hadj Ahmed aux Teleghma n°124.**
  25. A.O.M 10x1, **lettre de Ahmed Pacha à Mohamed Salah Ben Ba Ahmed N°124 .**
  26. A.O.M 10x1, **lettre de hadj Ahmed Bacha de Constantine au Cheikh Bon-Ogal N° 126.**
  27. A.O.M F 80 493 **cercle de Constantine, Rapport de la 1° quinzaine d'aout et de septembre, 1845..**
  28. A.O.M.10 H 76 ; **Rapport du 7 juin 1848 du commandant et Germain sur la reddition de l'Ex Bey de Constantine . جريدة المبشر 30 جوان 1848 عدد 20.**
  29. A.M.G, **Algérie puissance d'abd-el-Kader, son influence et ses forces Grenoble 15 juin 1841 Gardon H 2281.**
  30. A.M.G, **Algérie puissance d'abd-el-Kader, son influence et ses forces Grenoble 15 juin 1841 Gardon H 228.**
  31. A.O.M6H1 **bis notices biographique sur les chef et agents indigènes.Sétif le 19 août 1850.**
  32. A.O.M 8 H 3 **Historique de la tribu de cercle de constantine 1854.**
  33. A.O.M 10 H 11, **historique de la tribu des Beni-hameiden**
  34. A.O.M 10 H 11, **historique de la cercle de Biskra par le lieutenant Dubosquet chef du Bureau arabe de cette localité Biskra le 31 décembre 1848.**
  35. A.O.M 1kk3, **Rapport du 19 janvier 1845 (N°3).**
  36. A.A.M.G 226, **Notes sur la position politique du Bey de Constantine Detées le 30 Aout 1857.**

## ثانيا: الموسوعات

1-الموسوعات باللغة العربية

37. ابن منظور، لسان العرب المحيط، إعداد يوسف الخياط، دار المعارف، ط. 1، بيروت 1970.
38. ألبير خليل محمد خليل الباشا، وحاني يومصلح، معجم موسوعي للجميع لاروس، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس، 1963 .
39. روزنتال (م) بودين (ب)، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطباعة، ط. 5، بيروت 1985.
40. الزبيدي مفدي ، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، ج3، 4، 2009
41. عطية الله أحمد ، القاموس السياسي، دار النهضة العربية.ط.3.مصر 1968
42. الفيروزاباد محمد يعقوب ، قاموس المحيط، ج. 2، مجلد. 3، مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط. 2، مصر 1987.
43. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج. 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 2، بيروت 1985.
44. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

2-الموسوعة باللغة الأجنبية

45. Charles( F), **Encyclopedia International**, vol 11, copyriht1975.
46. De maneville, **Dictionnaire de la législation algérienne1830-1887**.
47. De meneville(M.P), **dictionnaire de la législation algerienne1830-1870**.

ثالثا: المصادر1-المصادر باللغة العربية

48. أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، **مذكرات، تعريب محمد العربي الزبيري، ش. و. ن. ت، الجزائر 19773**.
49. الإدريسي عبد الله محمد ، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط. 1، بيروت 1989**.

50. الأمير عبد القادر، مذكرات، تحقيق محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي، محمد صالح الجون، دار الأمة، ط. 7، 2010.
51. البخاري محمد بن اسماعيل ، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله عليه وسلم وسننه وأيامه؛ تح: محمد زهير بن ناصر الناصر؛ ج9، دار طوق النجاة، ط. 1، 51422، رقم 7142.
52. بفايفر سيمون ، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، ش. و. ن. ت، الجزائر 1974.
53. بن خوجة الكمال محمد بن مصطفى ، مجموع المدني يشمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة، مطبعة فونتانا، الجزائر 1902.
54. بريم الخامس محمد ، صور الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج. 4، المطبعة الإعلامية، ط. 1، مصر 1302هـ.
55. تشرشل شارل هنيري ، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
56. حقي إحسان ، الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، المطبعة الإعلامية، بيروت 1961.
57. ابن حوقل أبو القاسم محمد علي البغدادي، 280هـ/990هـ، المسالك والممالك المعروف بصورة الأرض، دار الحياة، بيروت، دون تاريخ.
58. ابن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، مجلد. 6، بيروت 1969.
59. ----- ، المقدمة، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مجلد. 1، مكتب المدرسة ودار الكتاب اللبناني، ط. 1، بيروت 1967.
60. خوجة حمدان بن عثمان، المرأة، تعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط. 2، الجزائر.
61. دو طوكفيل ألكسي ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.
62. رواه مسلم عن حديفة بن اليمان، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذيرا لدعاة إلى



- الكفر؛ كتاب الإمارة؛ رقم 1847.
63. الزباني بن يوسف أحمد ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي بوعبدلي، شركة النشر والتوزيع، الجزائر 1979.
64. سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، القصة للنشر والتوزيع، الجزائر 2006.
65. ابن سحنون الراشدي أحمد، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي بوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأهلي والشؤون الدينية، البعث قسنطينة، الجزائر 1967.
66. ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني لابتسام الثغر الوهراني، تحقيق: المهدي البوعبدلي، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ط. 1، الجزائر، 1973 .
67. شارل وليام ، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1826، تعريب وتعليق إسماعيل العربي، ش. و. ن. ت. الجزائر 1982.
68. الصيد سليمان ، صالح بن مهنا القسنطيني، حياته، تراثه، دار البعث، قسنطينة 1983.
69. عبد القادر محمد الأمير ، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وإخبار الجزائر، شرح وتحقيق ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، ط. 2، بيروت 1964.
70. ابن عبد القادر مسلم ، انيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، ط. 1، الجزائر 1974.
71. العدواني محمد بن محمد بن عمر ، تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الاسلامي، ط. 1، بيروت 1996.
72. العطار مبارك احمد ، تاريخ قسنطينة، تحقيق عبد الله حمادي، دار الفاتر للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر 2011.
73. العنتري صالح ، مجاعات قسنطينة، تقديم وتحقيق رابح بونار، الجزائر 1974.
74. العنتري محمد بن صالح ، تاريخ قسنطينة من دخول الأتراك إلى الفتح الفرنسي، تحقيق يحيى بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر
75. ----- ، فريدة منسية في حالة دخول الترك قسنطينة واستلائهم على اوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، د. م. ج، الجزائر 1991م.

76. أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830-1855، الحركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.
77. الققون عبد الكريم ، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987.
78. القيرواني محمد بن أبي القاسم الرعيني ، المؤنس في أخبار افريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام، المكتب العتيقة ط. 3، بتونس 1387هـ/1967م .
79. لاکوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.
80. المدني توفيق أحمد ، محمد عثمان باشا، داي الجزائر (1766-1791)، المكتبة المصرية، 1937.
81. ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق محمد بن أبي شنب، مطبعة الثعالبية، الجزائر 1908.
82. المقرئ التلمساني أحمد بن محمد ، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، ج. 4، دار الكتاب، بيروت 1988.
83. المهدي شعيب محمد بن علي ، أم الحواضر في الماضي والحاضر، تاريخ مدينة قسنطينة، مطبعة البعث قسنطينة الجزائر 1400هـ/1980م.
84. الميللي مبارك بن محمد ، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج. 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964.
85. ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط. 1، الجزائر 1972
86. النقاد محمد الطاهر بن أحمد ، ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أمير قسنطينة، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 232، الورقة 17وجه.
87. ابن هطال التلمساني أحمد ، رحلة محمد الكبير باي المغرب إلى الجنوب الصحراوي، الجزائر، تحقيق ونشر محمد بن عبد الكريم، القاهرة، 1969.
88. الورتلاني الحسن بن محمد ، الرحلة نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهور بالرحلة الورتلانية، تحقيق محمد بن أبي شنب، دار الكتاب العربي، ط. 2، لبنان 1974 .

89. وولف جون ، الجزائر وأوروبا (1830-1500)، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

## 2- المصادر باللغة الفرنسية:

90. .Depont et Coppolani, **Les Conférerais Religieuse Musulmanes**, Adolphe Jourdan Alger 1897.
91. Agéron( Ch.R), **Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919)** T. 1 , p. u. f, PARIS 1968.
92. au Gustin (Vb), **L'Algérie**, libraire félics Alcane, Paris 1929.
93. au Gustin( B), et Lacroix, **Histoire de la pénétration saharien**, Alger 1900.
94. Azan( P ), **L'expédition D'Alger 1830** , Paris, 1929.
95. Baudicour, **Histoire de La Colonisation de L'Algérie** , Paris 1860
96. Baudicours( Ch), **La Guerre et Gouvernement de L'Algérie**, Paris 1853.
97. Baudricourt( L), **La Guerre et le Gouvernement de L'Algérie**, Sagnier et Bray, Paris 1853.
98. Berteuil (AR), **L'Algérie Française**, , t1 Llibraire-éditeur, Paris1856.
99. Berthoir(A), **L'Algérie et Son Passé**, p aris1959.
100. Blondel (L), **Aperçue Sur L'état Actuel de L'Algérie**, imprimerie du gouvernement, Alger 1844.
101. Bodin( L), **La Brève Chronique de Bey Hassan**, extraite et traduite de Tal'at sad isso'oud de Mazari BSGAO , 1924.
102. Bontemps(C), **Manuel des Institution algériennes de La Domination Turque à L'indépendance**, Paris, Ed. Cujas. Voll,Paris. 1976..
103. Bouaziz Ben Gana, **Le Cheich El Arab**, étude Historique Sur La Famille Bengana , Alger, 1930.
104. -----, **Beys et Beyliks**, essais sur les origines de l'administration provinciale dans la régence d'Alger..
105. Boyer( P ), et D'autre, **La Révolution de 1848 en Algérie**, Edition la rose, Paris 1949..
106. -----, **L'évolution de L'Algérie Médiane de 1830-1856**, Toureau brilles Paris 1961.
107. -----, **La Vie Quotidienne à Alger à La Veille de**

- L'intervention Française**, Paris. hachette1963.
108. Bugeaud(T), **L'Algérie**, Denty et Bastide , Paris1842.
109. -----, **La Colonisation Officielle de 1871 – 1895**, S. E. G. M, Paris 1829.
110. -----, de **La Colonisation de L'Algérie**, Paris édition challamel 1849.
111. Bugeaud. **Aperçus Sur Quelque Détail de La Guerre Par Le Maréchal Bugeaud**, d'Isly. n2. Paris 1864.
112. **Bulletin Judiciaire de L'Algérie, Table Générale 1877-1884**, imprimerie Nationale, Alger1884.
113. **Bulletin Officiel des Actes du Gouvernement**, t6 1846.
114. Carette (E), **Exploration Scientifique de L'Algérie Pendant Les Années 1840, 1841, 1842**, études sur la Kabylie, T1, imprimerie nationale, Paris, 1847.
115. Cassaigne(C), **Le Colonel Cassaigne, D'après Sa Corespondance et Cette de Ses Amis**, mont de Marsan imprimerie j'acquis Régis Paris, 1898.
116. Charles Robert(A), **Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1976)**, O. P. U. Alger 1986.
117. Colonel (R), **L'insurrection de La Grande Kabylie en 1871**, Alger 1901
118. Daumas (D), **Eugène Les Chevaux du Sahara Les Mœurs du Désert**, Chanerot, Paris, 1851.
119. -----, **Le Sahara algérien, Etude Géographique Statistique Historique Su Sud**, Pari 1845.
120. de Baudricourt( L), **La Colonisation de L'Algérie**, Ses éléments, Paris, le coffre 1856.
121. de Brèves( L), **Relation des voyages de Brèves tant en Grèce, terre sainte qu'aux Royaumes de Tunis et d'Alger**, Grasse Paris,1826.
122. de Castellane( P ), **Compagnes d'Afrique (1835-1848)**, Paris 1898.
123. des joleret(A), **La Conquête de Alger Politique**, colonisation commerce, chez Dufart libraire , Paris 1837.
124. Devoulx(A),, **Notice Sur Les Corporation Religieuses**, Bastide, Alger 1870.
125. Devoulx, **Les Archives de Consulat Général de France à Alger** , Imp. marin olives, Marseille1863.

126. Didville(G), **Le Maréchal Bugeaud D'après Sa Correspondance Intime et des Documents 1885**, Inédits 1784-1849.
127. du Garail Général, **Mes Souvenir**, tome 1, Paris 1894.
128. Dubussay (G), de **L'établissement des Français dans la Régence d'Alger**, t2, Paris 1839.
129. Durergier(F). **Collection des Lois et Décrets au 19Siccles**, proclamation au x colons de l'Algerie1948.
130. Duval( Ch), et (A) Warnier, **Bureaux Arabes et Colons-Réponse au Constantine Pour Faire Suite au x Lettres Amrouher** , Paris 1869 .
131. Egretaud (M) , **Réalité de La Nation Algérienne** , 2édition. Ed serial Paris 1961.
132. Emerit (M), **Histoire de l'Afrique Septentrionale Depuis les Temps les Plus Recul jusqu'à la Conquête Française**, t3, le roux , , Paris 1883.
133. Emerit(E), **Les Mémoires d'Ahmed Bey, Dernier Bey de Constantine**, Alger, 1949.
134. Esquer(G), **Correspondance du Duc de Rovigo**. T. 2 lettre au Ministre de la guerre datée le 22 octobre 1832.
135. -----, **Correspondance du Maréchal Clauzel, 1835-1837**, éditeur Larose, Paris 1948.
136. Esterhazy (W), **Domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger**, Lib, Charles Gosselin, Paris1840.
137. -----, **Notice Historique Sur Le Maghzen D'Oran**. Extrait de livre l'accord d'Evian. Shallnel , PARIS 1849.
138. Estoublon( R.A) , **Le Febvre Code de L'Algérie**, Jourdan, librairie, éditeur Alger, 1896.
139. Féraud( Ch), **Le Sahara de Constantine et Souvenir** , Alger 1887.
140. Féraud( L), **le Sahara de Constantine**, notes et souvenir, Adolphe Jourdan, Librairie éditeur Alger, 1881.
141. Féraud(Ch), **Histoire des Villes de Province de Constantine**, Philippeville, Jourdan 1875 .
142. -----, **Le Sahara de Constantine, Notes et Souvenir** , Alger 1887.
143. -----, **Notices Historiques sur les tribus de la province de Constantine**, Arnolet Constantine 1869.

144. Féraud(L), Charles, **Histoire des Villes de la Provence de Constantine Bougie**. Arnolet, 1869.
145. Franque (M), **Lois de L'Algérie du 5 juillet 1830 au 1 Janvier 1841**, Voll, Arred Editeur, Paris, 1841.
146. Galibier (L), **L'Algérie Ancienne et Moderne Depuis La Première Etablissements des Carthaginois jusqu'à La Prise de la Zmala d'Abd El Kader**, Paris 1844.
147. Godard( L), **La Nouvelle Eglise d'Afrique**, Paris 1937 .
148. Gourgeat(F), **Situation Politique de L'Algerie**, Challamel ainé, éditeur, Paris 1881.
149. Graneraudous (I), **Histoire Sociale de L'Islam Méditerranéen**, Histoire Sociale de Constantine au 18 è siècle , section de madame luceti.
150. Guyon, **Voyage d'Alger au x Cabans, L'ancienne Zibent 1847**, Alger Imprimerie du Gouvernement 1852.
151. Haedo(D), **Topographie et Histoire Générale d'Alger**, tr de l'espagnol, nulle éd Paris Bouchene1983 .
152. Hugonnet( F), **Français et Arabe en Algérie**, Paris 1860.
153. Hugonnet(F), **Souvenirs Dun Chef de Bureau Arabe** , Paris 1858.
154. Juchereau (D S), **Considération Statistique, Historique Militaires et Politique Sur la Régence d'Alger**, de l'Annay Lib, Paris1831.
155. Julien (Ch.A) , **Histoire de l'Afrique du Nord**, T2, Adolphe Jourdan, Alger 1884.
156. Khoudja (H), **Le Miroir**, Aperçus Historique et Statistique Sur la Régence d'Alger, Introduction d'Abdel kader Djeghloul.
157. l'appast, **Un Ancien Officier de L'arme du Rhim**, le général l'appast, Paris 2, édition 1899.
158. Lapasset(F), **Mémoires Sur la Colonisation Indigène et la Colonisation Européen**, Rubos Frère Paris 1848.
159. Larcher (E), **Traité alimentaire de législation algérienne**, 3eme édition Arthur rousseau, Paris, 1923.
160. Le maréchal Bugeaud, **Instructions Pratiques du Maréchal Bugeaud Pour Les Troupes en Compagne**, le neveu libraire pour l'art militaire, Paris 1854 .
161. **Le Moniteur Algérien du 15 juin 1845**.
162. **Le Moniteur Algérien**, n° 199, du 2mout 1835.

163. **Les Ben Gana Depuis La Conquête Française, Cahier algériens** , Paris 1879.
164. Mahon(M), Mémoires du maréchal, **Souvenir de L'Algérie** , plon1932.
165. Mercier (E), **Histoire de Constantine**, éditeur Constantine 1903.
166. -----, **Histoire de L'Afrique Septentrionale (Berbère) Depuis Les Temps les Plus Reculés Jusqu'à la Conquête française1515-1830**, T. 3, ERNEST LEROUX , Paris 1891.
167. -----, **Histoire de l'Afrique Septentrionale**, T3, Berbère , de Puis le temps les plus recules jusqu'à la conquête français 1830, Paris 1897.
168. Ministère de la guerre , **Tableau de La Situation des Establishment Français Dans L'Algérie 1839** , imprimerie royale Paris 1840.
169. Monge( M), **Expédition de L'Laghouat dirigée au x Mois Mai et Juin 1844**, Alger, bastide 1844.
170. Montagne( R), **Les Berbères et le makhzen dans le sud marocain**, Felix Alcan, Paris 1930.
171. Noushi(A),, **Enquête Sur Le Niveau de Vie des Populations Rurales Constantinois de La Conquête Jusqu'à 1919**, Paris, 1961.
172. Paradit ( V ),d'**Alger au 18 siècle**, édité par Fagnons, Alger 1889.
173. Passols(C), **L'Algérie et L'assimilation des Indigènes**, éditeurs militaires, Paris, 1902.
174. Pélissier (V), **Annale Algériennes**, librairie militaire, Paris 1854.
175. Pellisier( R), **Annales algériennes**, t1, nouvelle édition libraire bastide, Alger 1854..
176. phillert (le colonel), **Expédition Les Feni Menacer au 1871**, paris, 1873.
177. Pieuzaide(V), **Histoire de L'Algérie de 1830/1878**, T1, imprimerie de l'association ouvriers Heintz Chazeam et Paris 1880.
178. Pons(A),, **La Nouvelle Eglise L'Afrique Ou Le Catholicisme en Algérie en Tunisie et au Maroc Depuis 1830**, Tunis 1930 .
179. **Recueil des Actes du Gouvernement de L'Algérie ( 1830-1845)**Alger 1850.
180. Rgymoff (D), **Enquête Sur Les Résultats de La Colonisation Officielle 1871-1895** , t. 1alger1905.
181. Ribout(F), **Le Gouvernement de L'Algérie de1852 à 1858**, et lymphographie E, Panckoucke et Paris 1859.
182. Richard( Ch), du **Gouvernement Arabe et de L'institution Qui Doit**

- L'exercer**, Alger 1848.
183. Richard(Ch) , **Etude Sur L'insurrection du Dahra, 1845-1846**, Alger, 1846.
184. -----, du **Gouvernement Arabe et de L'institution Qui Doit L'exercer**. Alger1848
185. Rinn( L), **Histoire de L'insurrection de 1871 en Algérie**, Alger, 1891.
186. Rinn( L), **Le Royaume d'Alger sous le Dernier dey**, Orgotten Books, Paris 1838.
187. Roberto Anderson( E), **encyclopedia of social sciences**, edted by David .
188. Roussel( Ch), **La Justice en Algérie**, extrait de la Revue des deux mondes, édition maison neuve et la rose val monde, Paris 1 er avant 1876.
189. Rozet( M) et Carette, **Algérie**, Didot frères, Paris1850.
190. -----, **Voyage Dans la Régence d'Alger ou Description du Payé Occupé Par l'armée française en Algérie**, Arthur Bertrand, Paris1833.
191. Shaw (T), **Voyage Dans La Régence D'Alger**, trad. de l'anglais, mac Cathy, Tunis, Paris 1830
192. -----, **Voyage dans Plusieurs Provinces de La Barbarie et du Levant**, traduit par Jean Neaulme, T1, Bourdeau 1743.
193. T'édenta (M), **Mémoire de Fructidor on X**, in mémoire et document Algérie 1790-1824, T. 14, A. R. M. R. E, France.
194. **Tableau de La Situation des Etablissements français en Algérie**, 1846-1849, imprimerie Nationale, Paris 1851.
195. Valée au ministère de la guerre , 30 novembre 1838.
196. Vallières (Q, P, H), **Mémoire sur Alger en 1781**, publié par Lucien chaillon Toulon, impnouvelle.
197. Vayssette (E), **Histoire de Constantine sous la Domination Turque de 1516 à 1837**, Challonel, Constantine 1869.
198. Weber( M), **Economie et Société**, T. 1, Traduit Par Julien Féraud Plon, Paris, 1971.
199. -----, **Le Savant et La Politique**, Traduit Par Julien Féraud Plon, Paris, 1959.
200. -----, **The theory social and economic organization, my pouvoir**, the free press 1947.



201. Yver(G), **Correspondance du Maréchal Valée , oct. 1837 , mai 1838**,. Paris 1849 .

رابعاً: المراجع

1-المراجع باللغة العربية

202. الابراهيمى محمد البشير ، **عيون البصائر**، ج. 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971.
203. ابن اشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر**، ش. و. ن. ت. الجزائر 1979.
204. ابن عبدون، ثلاث رسائل أندلسية في أدب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة 1955.
205. أحرون شارل رويير ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عين عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت 1982
206. الاشرف مصطفى ، **الجزائر الامة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1983م.
207. أمطاط محمد ، **الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962 مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر**، دار أبي رقراق، ط. 1، الرباط 2008.
208. الأمير عبد القادر، **سلسلة الفن والثقافة**، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974.
209. أوميل علي ، **السلطة الثقافية والسلطة السياسية**، مركز الدراسات، الوحدة العربية، ط2، بيروت 1998.
210. اينجر صمويل ، **اليهود في البلدان الإسلامية**، ترجمة: جمال الرفاعي، رشاد الشامي، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
211. بريغان آندري ، **إيف لاقوست، الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطنبولي رايح وأخرين، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1984م.
212. بقطاش خديجة ، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م**، الجزائر، دار دحلب الجزائر 1992.
213. بلخوجة عمار ، **الامير عبد القادر لا سلطان ولا امام**، تقديم واسيني الأعرج، ترجمة حبيب شنيقي، منشورات ألفا قصر المعارض الصنوبر البحري ط. 1، الجزائر 2008.
214. بن داهة عدة ، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي**

- 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
215. بن سليمان فاطمة ، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2009.
216. بن عيسى إبراهيم محمد عمر ، مذكرات ووثائق رسمية عن وادي ميزاب من الناحية السياسية والاجتماعية من 1853-1951م، مطبعة النهضة، تونس، 1951.
217. بن عيسى عمر ، وكيل الأمة الميزابية في قضاياها الوطنية، ط1، المطبعة العربية في الجزائر.
218. بن نعمان أحمد ، نفسية الشعب الجزائري، دراسة علمية في الأنثروبولوجيا النفسية الجزائر، دار الأمة، الطباعة والنشر .
219. بملول حسن ، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال ، المؤسسة الوطنية للطباعة ، الجزائر 1984.
220. بو عزيز يحيى ، الأمير عبد القادر، رائد الكفاح الجزائري، دار الكتاب الجزائري، 1964.
221. ----- ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المنشورات الجامعية، الجزائر دن.
222. ----- ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.
223. بوبريك رحال ، دراسات صحراوية، المجتمع والسلطة والدين، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، ط. 1، الرباط 2005.
224. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.
225. ----- ، العمال الجزائريون في فرنسا، ش. و. ن. ت الجزائر 1975.
226. بورقية رحمة ، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، دار الطليعة بيروت، 1991.
227. بوعزة بوضرساية ، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 1830-1848، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010.

228. -----، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر 2010.
229. بوكوست ميخائيل، الإله والدولة، تعريب جلال، دار المعارف، ط. 1، تونس 1982.
230. بيومي أحمد، علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996.
231. التميمي عبد الجليل، الحياة الفكرية في الولاية العربية أثناء العهد العثماني، منشورات الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيقة والمعلومات، زغوان 1990.
232. -----، الدولة العثمانية وقضية المورسكيين الأندلسيين، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان 1989.
233. -----، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1871م)، ط 1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972.
234. تهامي إبراهيم، جهود علماء المغرب في الدفاع عن العقيدة أهل السنة، دار الرسالة، بيروت 2005.
235. توران إيفيون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، ترجمة محمد عبد الكريم، المراجعة والإشراف مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبه للنشر 2005.
236. الجابري محمد عابد، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
237. جغلول عبد القادر، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، ط 1، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1984.
238. الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر، ناشر المطبوعات المكتب المصري، 2007.
239. الجندي أنور، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، الدار القومية، القاهرة 1965.
240. حبيدة محمد، تاريخ أوروبا من الفدرالية إلى الأنوار، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 2010.
241. حرب اديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847، ج 1، ط. 1، دار اقرأ، الاسكندرية 1983.

242. الحسن أحمد محمود ، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة 1986.
243. الحصري ساطح ، حوليات الثقافة العربية، المجلد 2، دار حافظ للطبع والنشر، الرياض 1951.
244. -----، ما هي القومية، دار العلم للملايين، بيروت 1958.
245. حقي إحسان ، الجزائر العربية أرض الكفاح المجيد، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت 1961.
246. حيدر فؤاد ، المظاهر التاريخية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، التنمية والتخلف في العالم العربي، الفكر العربي، بيروت، 1990.
247. الخشاب أحمد ، التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، ط. 1، بيروت 1981.
248. خضر إدريس ، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 1، الجزائر 1992.
249. الخطيب أحمد ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
250. خلف التميمي عبد الملك ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دط، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1983.
251. خلف التميمي عبد الملك ، ناصر الدين سعيدوني، أضواء على المغرب العربي، رؤية عربية مشرقية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.
252. خليل أحمد خليل، العرب والقيادة، دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981.
253. خنوف علي ، السلطة في الأرياف الشمالية لبابلك الشرق، الجزائر، مطبعة العناصر، الجزائر 1999.
254. دبور محمد علي ، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج.1 المطبعة التعاونية، الجزائر 1965.
255. دو طوكفيل الكسي ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتمال والاستيطان، ترجمة وتقديم ابراهيم صحراوي.
256. دونوفو ادوارد ، الاخوان، دراسة اتنولوجية حول الجماعات الدينية عند سلمي الجزائر، ترجمة وتحقيق، كمال فيلاي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 2003.

257. رضا افندي ، وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال 1832، ترجمة عميرايوي حميده، المكتبة الجامعية، غريان ليبيا 2003.
258. رضوان محمد ، منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربي، نشر افريقيا الشرق، بيروت لبنان 1999.
259. رمضان عبد العظيم ، تاريخ أوروبا والعالم المعاصر الحديث، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. 1، مصر 1997.
260. الزيري محمد العربي ، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1973.
261. ----- التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش. و. ط، الجزائر 1972.
262. زوز عبد الحميد ، الإشكالية التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للنشر والتوزيع، د. ط. بيروت 1982.
263. -----، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية، 1837-1939، دار هومة، الجزائر 2012.
264. زوز عبد الحميد ، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، ط. 2، بيروت، 1982.
265. زوز عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
266. زيعور محمد ، تطور الفكر السلطوي، العلمانية، الإسلام، الماركسية، دار رشاد برس للطباعة والنشر، ط. 1، بيروت 2003.
267. سامح الترعيز ، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت 1984.
268. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ش. و. ط، الجزائر 1978.
269. -----، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج. 1، دار الرائد عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
270. -----، المفتي الجزائري، ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي (1775-1850)، الجزائر 1977.

271. -----، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1500)، ج. 1، دار الغرب الإسلامي، ط. 1. بيروت، 1998.
272. -----، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر، 1830-1926م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
273. -----، رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي، ص. احب كتاب النهي المحمودي في نظام الجنود، دار الغرب الإسلامي، ط. 2، بيروت 1990.
274. -----، محاضرات في تاريخ المغرب الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط. 3، الجزائر 1990.
275. -----، محمد الشاذلي القسنطيني (1807\_1877م)، الجزائر 1974.
276. سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولين، دار قرطبة، الجزائر 2005.
277. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، ط. 1. الجزائر 2012.
278. سعودي محمد العربي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية- البلدية 1516-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 2، الجزائر 2011.
279. سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ج. 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
280. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط. 2، الجزائر 1985.
281. -----، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، دراسات تاريخية في الملكية والوقف، بيروت، دار الغرب 2001.
282. -----، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001.
283. -----، مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، لعبد الله محمد بن الحاج الشويجات، حوليات جامعة الجزائر، ع. 5، ديوان المطبوعات الجامعية 1990-1991.
284. -----، ملكية الأراضي بالجزائر اواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية

- بالريف، اعمال الملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب "ج. 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983م.
285. -----، وراقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، ط. 1، بيروت 2000.
286. سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد الصغير بناني، دار النشر دحلب، الجزائر- سوريا 2009.
287. سميت جيوفري ، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دار كنعان للدراسات والنشر، ط. 1، دمشق 1991.
288. سيساوي أحمد ، اشكالية القبيلة كمعلم سياسي في البعد البايلكي من خلال رؤية المارشال فالي 1838-1841م، مخبر الدراسات والابحاث حول حركات الهجرة، جامعة منتوري قسنطينة.
289. سيف الإسلام الزبير ، تاريخ الصحافة في الجزائر، ش. و، ن، ت، الجزائر 1971.
290. شاكر محمود ، موسوعة الحضارات القديمة والحديثة وتاريخ الأمم، ج 2، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط. 1، الأردن عمان 2002.
291. شريط عبد الله ومحمد الملي، الجزائر مرآة التاريخ، مكتبة البعث، ط. 1، قسنطينة 1965.
292. شلوصر فندلين ، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2007.
293. شنيرب رويبر ، تاريخ الحضارات العام "القرن 19"، نقله إلى العربية يوسف أسعد، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت لبنان، 2006.
294. شويتام أرزي ، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، (1514-1830م)، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر 2009.
295. صاري جيلالي ، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1959، القاهرة، دار المعرفة، 1959.
296. طلاس مصطفى ، الأمير عبد القادر فارس الجزائر، ط. 2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984.
297. طلاس مصطفى، الأمير عبد القادر فارس الجزائر، ط. 2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984.
298. الطيبي محمد ، الجزائر عشية الغزو والاحتلال، دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ابن الندم للنشر والتوزيع، ط. 1. الجزائر 2009.

299. عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-180، دار هومة للطباعة والنشر، ط. 2، الجزائر 2005.
300. -----، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870-1900، دم. ج، الجزائر، 1984.
301. -----، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
302. عباس فرحات ، ليل الاستعمار، ترجمة أبي بكر رحال، مطبعة فضالة، الرباط، دون تاريخ.
303. عبد الرسول علي ، المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي في الدولة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة 1968.
304. عبد القادر نور الدين ، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، مطبعة البعث، ط. 1، قسنطينة، 1965.
305. العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الجزائر، ش. و ط 1982.
306. العروي عبد الله ، مجمل تاريخ المغرب من الغزو الإيبيري إلى التحرير، المركز الثقافي العربي.
307. العسلي بسام ، الامير خالد الهاشمي الجزائري، دار النقاش، ط. 2، لبنان 1984.
308. عقيي صلاح مؤيد ، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البراق لبنان، بيروت، 2002.
309. عكاك عثمان ، محاضرات مراكز الثقافة في المغرب من القرن 16 إلى 19، جامعة الدول العربية، 1970.
310. علمي سعيد ، الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، ترجمة نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، ج. 1، دار الخطاب الجزائري، 2013.
311. علي تسن فرغلي ، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، بيروت 2002.
312. علي سعد إسماعيل ، السياسة والمجتمع، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، ط. 1، بيروت 1989.
313. علي يحيى معمر ، الإباضية في موكب التاريخ ، ج. 2، تصحيح أحمد عمر أوبكة، غرداية (د. ت)
314. عمارة علاوة ، من معالم الدوار إلى البلدة الريفية، تاريخ منطقة بني حميدان من أقدم العصور إلى غاية 1962، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر 2015.



315. عمر حمادة حسين ، الماسونية والماسونيون في الوطن العربي، دار الوثائق دمشق، 1433هـ/2012م.
316. العمري الطاهر ، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن 19، آليات الاستعمار الاستيطان في الجزائر وليبيا، الندوة العلمية في جامعة الأمير، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2008.
317. عمور عمار ، موجز تاريخ الجزائر، دار النشر ربحانة، الجزائر 2013.
318. عميرايي حميدة ، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر، خلال العهد العثماني، دار الهدى-عين مليلة، الجزائر 2003.
319. -----، بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة 2001م.
320. -----، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، ط. 2، عين مليلة، 2004.
321. -----، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، ط. 2، عين مليلة، 2004.
322. -----، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث قسنطينة 2002.
323. -----، فواصل من الفكر والتاريخ، 2002، دار البعث، 2002.
324. -----، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2005.
325. -----، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، 2000.
326. -----، مواقف نضالية وإصلاحية، دار الهدى للطباعة، عين مليلة-قسنطينة 2009.
327. -----، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى، عين مليلة 2004.
328. -----، وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، 1844-1916، دار الهدى، الجزائر 2009.
329. عميرايي حميدة وآخرون، اثار السياسة الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1945، منشورات المركز الوطني للدراسات
330. عنان محمد عبد الله ، تاريخ الجمعيات السرية والحركات، مطبعة التأليف والنشر ط. 2، مصر 1954.

331. العوامر ابراهيم ، **الصروف في التاريخ**، الصحراء وسوف، تعليق الجيلالي العوامر، الشركة الجزائرية لنشر والتوزيع، الجزائر .
332. عوض صالح ، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، 1830-1962م**، دار الجيل، ج. 1، ط. 2، فلسطين 1992.
333. غطاس عائشة وأخريات، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر 2007.
334. غليتي جون ، **الجزائر الثائرة**، ترجمة خيرى حماد، بيروت، دار الطليعة، بيروت 1965.
335. غنابزية علي وآخرون، **مفكرة نهاية القرن 20 (1999-2000)**، المطبعة العصرية، الجزائر 2000.
336. فركوس صالح ، **ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م-1871م منشورات جامعة باجي مختار،** عنابة 2006م.
337. -----، **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
338. -----، **تاريخ الجزائر منذ ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2005..
339. -----، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)**، دار العلوم للنشر، عنابة 2012.
340. -----، **نحو تأصل إسلامي لتاريخ الجزائر**، أصالة وتغريب، دار الكوثر، الجزائر 1991.
341. فوبليكوف، **تاريخ الأقطار العربية المعاصرة**، الأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، معهد الاستشراق 1917-1970، دار التقدم، 1975، موسكو.
342. فيلاي مختار الطاهر ، **رحلة الورتلاني**، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، د. ت.
343. -----، **نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرها في الجزائر خلال العهد العثماني**، ط1، دار الفن، باتنة، د. ت.
344. قداش محفوظ ، **المقاومة السياسية 1900-1954**، **الطريق الثوري والإصلاحي**، ترجمة: عبد القادر بن حراث، م. و. ك، الجزائر، 1987.
345. القشاعي موساوي فلة ، **الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871**. وزارة الثقافة، الجزائر 2013.

346. قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج. 1. دار البعث، الجزائر، 1991.
347. قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر 1994.
348. كوران أحمد ، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال للجزائر سنة 1827-1847، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط. 2، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1970 .
349. كولت وفرانسيس جونسون، الجزائر الثائرة، ترجمة محمد علوي شريف وهنري يوسف، وزارة الإرشاد القومي، القاهرة 1975.
350. لبيار جان وليام ، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا غلياس، منشورات عويدات، ط. 3، بيروت 1983.
351. لقبال موسى ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، ش، و، ن، ت ، الجزائر 1971.
352. لهلاي أسعد ، جمعية العلماء المسلمين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، دكتوراه، التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة 2005-2006.
353. ليفيرجورج ، عصر الثورة الفرنسية، تعريب جلال يحيى الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية 1979.
354. الماحري الازهر: القبيلة الولائية والاستعمار اولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830-1890، مسار التفكيك وآليات المقاومة، المطبعة المغاربية للطباعة والاشهار الشرقية 2. ت تونس 2013.
355. محرز عفرون ، ال روتشيلدوال بكري وتاليران، الملفات السياسية السرية في تاريخ الشعوب، ترجمة مسعود حاج مسعود، مطبعة دار هومة، الجزائر 2011.
356. محمد حسنين محمد ، تاريخ الاستعمار الفرنسي دار النصر للطباعة والنشر، الجزائر 1986.
357. المحمدي علي ، النسق المخزني ومسألة الاستمرار التقليد والتجديد، منشورات كلية الآداب وعلوم الإنسانية، الرباط 2010.
358. المدني أحمد توفيق ، الجزائر في التاريخ، دار المعارف، ط. 2. الجزائر 1963.
359. -----، جغرافية القطر الجزائري، مكتبة النهضة العربية، ط. 2، الجزائر 1963م.

360. -----، كتاب الجزائر، دار المعارف، ط. 2، الجزائر 1963.
361. مريوش أحمد ، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، الأعضاء خوتية محمد وأحمد بن جابوا، دبوب محمد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر 2007.
362. مونتغمري وات ، الفكر السياسي الإسلامي، ترجمة سعيد حديدي، دار الحدائثة، بيروت 1981.
363. مياسي إبراهيم ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
364. مير لوسي ، الأثروبولوجية الاجتماعية، ترجمة شكري مصطفى سليم، منشورات وزارة الثقافة، مصر 1983.
365. نسيب محمد ، زوايا العلم والقرآن بالجزائر، دار الفكر ، الجزائر، د. ت.
366. نعني عبد المجيد و عبد العزيز سليمان، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان 2000.
367. النقيب خلدون حسن ، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996.
368. نودن بول ، الماسونية (البناءؤون الاحرار)، ترجمة ناجي نعمان، بيروت المنشورات العربية، المطبعة البولسية.
369. النوري حموا محمد عيسى ، نبذة عن حياة الميزابين الدينية والسياسية والعلمية من سنة 1505هـ إلى 1962، دار الكروان للطباعة والنشر، باريس (د. ت).
370. الهادف بن سالم ، سوف تاريخ وثقافة، مطبعة الوليد، الوادي، الجزائر 2008.
371. هازار بول ، الفكر الأوروبي، نقله للعربية محمد غلاب، دار الحدائثة، ط2، لبنان 1985.
372. هلال عمار ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر 1995.
373. -----، ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، د. ت.
374. هلايلي حنيفي ، أوراق في تاريخ الجزائر العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر، ط. 1، الجزائر 2008.
375. الهندي احسان ، تاريخ المؤسسات الجزائرية، العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1977.

376. الهندي محمود إحسان ، الحوليات الجزائرية، العربي للإعلان والنشر والطباعة، دمشق 1977.
377. الهواري عدى ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحدائث، بيروت 1983.
378. هويدي صلاح أحمد ، تاريخ أوروبا الحديث، دار الوفاء، ط. 1، مصر 2009.
379. يحي جلال ، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1900، دار المعرفة، القاهرة 1959.
380. ----- ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1900، دار المعرفة القاهرة 1959.
381. ----- ، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1983.
382. يزلي عمار ، الثقافة في مواجهة الاحتلال، منشورات البيت، الجزائر 2013.

## 2-المراجع باللغة الأجنبية:

383. Adala( M), **La Place de La Culture Musulmane Dans La Vie Sociale Politique**, Inspiration 1992.
384. Agéron (CH.R), **Les Algériens Musulmans et La France (1871-1919)** T. 1 , p. u. f, PARIS 1968.
385. -----**L’histoire de l’Algérie contemporaine**, série « que sais-je p, u, f » Paris 1977.
386. Ahan (P), **L’armée d’Afrique 1830a1852**, paris1936.
387. Arabe Abdehamid, **La Lecture Publique en Algérie Durant La période Coloniale 1830-1962**, OPU, Algérie, 2004.
388. Arnaud (Al), **Les Premières Années de L’Algérie Française**, l’effon, R. lours, 1978.
389. au Gustin (Vb), **L’Algérie**, libraire félis Alcane, Paris 1929.
390. Augustin( B), et Lacroix, **Histoire de la pénétration saharien**, Alger 1900.
391. Azan( P) , **L’expédition d’Alger 1830**, Paris1929.
392. Azan( P), **L’émir Abd Elkader 1808-1883 , du Fanatisme Musulman au Patriotisme Français**, Paris, 1925.
393. Babas (L), **Mythe D’origine et Structures Trubales Dans le Constantinoise Sous Domination Turque**, essai sur le fondement du pouvoir politique, thèse pour le doctorat de 3 e siècle, spécialité, étude politique, Aix en province 1984.
394. Baudicourt (L), **Histoire de la Colonisation de L’Algérie**, challamel,

- Aine libraire, éditeur, Paris 1860.
395. Belhamissi (M)., **les captifs algériens et l'Europe chrétienne (1518-1830)**, Alger, E. N. A. L 1988.
396. Ben Azouz (Ch)., **La Déconcentration en Algérie**, du centralisme au décentralisme, Alger, OPU, 1984.
397. Benakzouh( CH), **La Déconcentration en Algérie du Centralisme au Décentralisâmes**. Alger 1984.
398. Benmansour( H. E), **Alger XVI-XVII e siècle**, Journal de j. B Gramaye évêque d'Afrique, du cherf, Paris1998.
399. Berque (J), **Le Maghreb. Histoire et Société**. S. M. E. D, Alger1974.
400. -----, **Ulémas Fondateurs, Insurgés du Maghreb XIII**, sindbad Paris1982.
401. Bodin( M), **La Brève Chronique de Bey Hassan**, extraite et traduite de Tal'at sad isso'oud de Mazari BSGAO , 1924.
402. Bontems( C) , **Les Institutions algériennes de L'Algérie durant la Période Coloniale 1830-1962**.
403. -----, **Manuel des Institutions algériennes de La Domination Turque** , t. 1, Paris, édition Ciyas 1976,.
404. Bouchenaki (M), **La Monnaie de L'emir Abd –el – Kader ,alger 1967**.
405. Boudia (M), **La Formation Sociale Algérienne Précoloniale**, Essai d'analyse théorique, Magister.
406. Boukhobza (M), **L'araprostoralisme Traditionnel de L'ordre Tribal au Désordre Colonial**, O. P. U, Algérie 1982.
407. Bourbo( P), **La Dernière Conquête du Roi –Alger 1830** , Paris 1930 .
408. Bourdieu (P), **Sociologie de L'Algérie**, P. U. F, Paris, 1963.
409. Boutin (y), **Mémoire de reconnaissance des Villes, forts, et batteries d'Alger 1808**, publier par G. Esqer, Paris 1927.
410. Boyer( P), et D'autre, **La Révolution de 1848 en Algérie**, Edition la rose, Paris 1949.
411. Boyer( P), **L'évolution de L'Algérie Médiane de 1830-1856**, Toureau brilles Paris 1961.
412. -----, **La Vie Quotidienne à Alger à La Veille de L'intervention Française**, Paris. hachette1963.
413. Cassaigne( C), **Le Colonel Cassaigne, D'après Sa Corespondance et Cette de Ses Amis**, mont de Marsan imprimerie j'acquis Régis Paris,

1898

414. Chaillou( L), **Alger au XVII e siècle**, I oc, France 1979.
415. Changarnier (N), **Compagne d'Afrique Mémoire du Générale Changarnier**, Publier Sous les Busquices de M, pthéodile de Fontenay , Paris 1930.
416. Chouraki( A), **Les Juifs d'Afrique du Nord, Narchi Vers L'occident**, P. U. F, 1952 -.
417. Chuval (T), **La Ville d'Alger vers la fin du 18siecl**, paris, CNRS, 1998.
418. Claude (C). **Les Institution de L'Algérie Durant La Période Colonial 1830-1962** , N , R , S, O, P, U, PARIS1987.
419. Claude( M), **Les Israélites Algériens de 1830 à 1902**, édition irakles, Paris 1936.
420. Colonel (R), **L'insurrection de La Grande Kabylie en 1871**, Alger 1901
421. Cooley (J), **Chris And Mohamed, Religion And Revolution in North Africa**, V. S. A, 1937.
422. D'ideville( H), **Le Maréchal Bugeaud**,. Hachette P. U. F. Paris 1885.
423. de Castellane( P), **Compagnes d'Afrique (1835-1848)**, Paris 1898..
424. de meneville( M. P), **Dictionnaire de La Législation Algerienne1830-1870**.
425. De Neveu, **les Khouans, Ordre Religieux Chez Les Musulmans de L'Algérie** 3 édition, Alger 1931.
426. Decosse Brissac (PH),, **les Rapports de la France et du Maroc pendant la conquête d'Alger 1830-1837**, la Rose, Paris1931.
427. Decroux (P), **Les Algériens Musulmans au Maroc**, Condition Juridique et Sociale Boulogne Sur Seine 1983.
428. Depont et Coppolani, **Les Conférerais Religieuse Musulmanes**, Adolphe Jourdan Alger 1897 .
429. Du Garail Général, **Mes Souvenir**, tome 1, Paris 1894.
430. Duval (Ch), et (A) Warnier, **Bureaux Arabes et Colons-Réponse au Constantine Pour Faire Suite au x Lettres Amrouher** , Paris 1869 .
431. Duval (J), **L'Algérie**, Tableau historique, descriptif et statistique, hachette, Paris1859.
432. Duvergier (J. B), **Collections des Lois et Décrets au 19 siecles**

**Proclamation au Colons de L'Algérie PARIS 1925 .**

433. Egretaud (M) , **Réalité de La Nation Algérienne** , 2édition. Ed serial Paris 1961.
434. Emerit( M), **Les Saint simoniens en Algérie**,Paris 1941.
435. Esquer (G), **Correspondance du Maréchal Clauzel, 1835-1837**, éditeur Larose, Paris 1948.
436. Esquer (G), **La prise D'Alger 1830**, nouvelle édition , paris1929.
437. Esquier( G), **Correspondance du Général Duc D'erlion (1834-1835)** Paris. H champion, librairie 1962.
438. Esterhazy (W), **Notice Historique Sur Le Maghzen D'Oran**. Extrait de livre l'accord d'Evian. Shallnel , PARIS 1849.
439. Estoublon (R) , **Le Febvre. Code de l'algerie**. jourdan-librairie éditeur 1869.
440. Ferkous (S), **Occupation et Résistante – Les Bureaux Arabes Dans La Province de Constantine (1844-1857)**, université Valery, Montpellier juin 1984.
441. Francoise Durergier. **Collection des Lois et Décrets au 19Siccles**, proclamation au x colons de l'Algerie1948.
442. Franque(M), **Lois de L'Algérie du 5 juillet 1830, au 1er janvier 1841**, voll arréad, editeur Paris, 1844.
443. Frémeaux (J), **Les Bureaux Arabes dans Le Département d'Alger (1844-1856)** thèse de 3sycle Toulouse 1976.
444. Gaid (M), **Mokrani** , édition andalouse , Alger .
445. Germain( R), **La Politique Indigène de Bugeaud**, Paris 1955.
446. Godelier (M)., **sur les sociétés précapitalistes**, textes choisis, Marx Englis et Lénine, édition social, Paris, 1978,.
447. Gouvion( M) et (Edmond), **kitab Ayane El Maghariba** , imprimerie orientale Fontana frère Alger, 1920.
448. Hamet( I), **Les Musulmans Français du Nord de L'Afrique**, Ed Armand colin, Paris 1906.
449. Henri Carrot, **Histoire Général de L'Algérie**, Paris 1910.
450. Hugonnet( F), **Français et Arabe en Algérie**, Paris 1860.
451. Julien( CH) , **Histoire de l'Afrique du Nord**, T2, Adolphe Jourdan, Alger 1884.
452. Klein (H)., **Feuillets del-Djezair, comité du vieil Alger**, du tell, Blida,



- Algérie 2003,.
453. L'Ambert( J), **Manuel de Législation Algérienne**, alger1952.
454. Labica (G), **Esquisse D'une Sociologie de La Religion Chez Ibn Kaldoun**, la pense n° 123 octobre 1965.
455. Lachoraf( M), **L'Algérie Nation et Société**, S. N. E. d'Alger 1976.
456. Lardillier, **Le Peuplement française en Algérie** Edition Atlanthrope, parie1992.
457. Le Rharb( J), **Fellah et Colonne**, tome1, C. U. R. S rebat 19643.
458. Luccioni, **Les Habous ou Waqf malékite et hanéfite**, IMP. Reunies 1942 .
459. Montagne (R), **Les Berbères et le makhzen dans le sud marocain**, Felix Alcan, Paris 1930.
460. Morand( M), **Droit Musulman Algérien**, Alger, ancien maison marcel bastide Jourdan, jules carbonel 1921.
461. Mouradjea( H), **Tableau Général de l'Empire Ottoman**, T 2 , imprimerie des monsieurs, t2, Paris1970.
462. Oulebsier( N), **Les Usages du Patrimoine Monuments, Musées et Politique Coloniale en Algérie (1830-1930)** , Maison des sciences de l'homme, Paris, 2004..
463. Passols (C), **L'Algérie et L'assimilation des Indigènes**, éditeurs militaires, Paris, 1902.
464. Pons (A), **La Nouvelle Eglise L'Afrique Ou Le Catholicisme en Algérie en Tunisie et au Maroc Depuis 1830**, Tunis 1930 .
465. Poujoula, **Voyage en Algérie, Paris 1845**.
466. Radouanes (J), **L'orient Arabe Vue Par Les Voyageurs Anglais** , E. N. A. L. Alger 1988.
467. Radouanes, **L'orient Arabe Vue Par Les Voyageurs Anglais** , E. N. A. L. Alger 1988.
468. Ragerles (M. J ) , **Musulmans algériens en France et Dans Les Pays Islamiques** , Paris 1950.
469. Raymond (A), **Grand Ville Arabe à l'Epoque Ottomane**, Collection Editées Par Pierre Bernard, Paris Edition Sendibad 1985 .
470. Richard (A), **Les Juifs d'Algérie au Lendemain de L'indépendance Extraits du Arve Les Accord D'evion**, editor casbah, Alger 1997.
471. Richard (Ch), **du Gouvernement Arabe et de L'institution Qui Doit**

- L'exercer.** Alger1848.
472. Richard, en nouvel exode, **Les Juifs d'Algérie en L'lendemain de L'indépendance**, extrait de livre l'accord d'Evian édition casbah, Alger 1977.
473. Riner (L. G) , **Le Périt de L'islam In Renseignement Coloniaux Bulletin de Comité de L'Afrique française**1906.
474. Roudaut, **L'islam et Les Musulmans D'aujourd'hui**, vol 1, Paris, 1958.
475. Roussel( CH), **La Justice en Algérie, Les Trésors Retrouvés de La Revue des deux Mondes.**
476. Rozet (M) et (E) Carette(E), **Algérie état Tripolitain**, ed Bouslama, Tunis 1980.
477. Saidouni (N), **L'Algéroise Rural à la Fin de L'époque Ottoman (1791-1830)**, Ed par A2, CHAR Bal, islam Beyrouth 2001.
478. Sari( D), **Insurrection de 1881-1882**, S. N. Ed Alger 1981.
479. -----, **La Dépossession des Fellahs**, SNED Alger. 1975.
480. serres (L), **La politique Turque en Afrique du Nord Sous La Monarchie de juillet Paris**, gauthmer 1925..
481. Serres(J), **La Politique Turque en Afrique du Nord Sous La Monarchie de Juillet, Paris-Gauth Henner 1924.**
482. Temimi (A), **Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-187)**, Tunis 1978.
483. Turin (y), **Affrontement Culturels dans l'Algérie Colonial Ecoles, Médecine, Religion 1830\_1880**, collection texte al'oppu, Maspero, Paris 1971.
484. Vaillard (J), **Alger 1830-1839 Personnalités Indigènes et Administration Française**, appétits et intrigues, Pris 1985.
485. Valensi (L), **le Maghreb avant la prise d'Alger 1790-1830**, Flammarion, Paris, 1969.
486. Vatin (J. C), **L'Algérie politique**, histoire et société, Armand colin, Paris, 1974.
487. Voisin (G), **L'Algérie Pour Les Algériens**, œuvre d'Ismail Urbains, Paris 1961.
488. Vong, **Power, its forms, bases and vses, key concepts in the social sciences**, (oxford: Blackwell 1979

489. yacono (X), **Histoire de La Colonisation**, p. u. f. paris1989.
490. -----, **Les Bureau Arabe et L'évolution des Genres de Vie Indigènes Dans L'ouest du Tell Algérois**, Paris 1953.
491. Yver( G), **Correspondance du Maréchal Valée** , oct. 1837 , mai 1838,. Paris 1849.
492. Yvonne (T) , **Affrontements Culturelles Dans L'Algérie Coloniale Ecole Médecine**, Religion 1830-1880, Edition Homa, Alger, 2009.

خامسا: الدوريات:

### 1-المجلات

493. إسلامبولي سامر: "ضرورة فصل الدين عن السياسة في أمور الحكم"، صحيفة الأخبار، ص 5، جمهورية مصر. وجريدة المعرفة العدد9، 1979.
494. إمام عبد الفتاح، "الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي"، المعرفة، العدد 183، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، رمضان 1414هـ/ مارس 1994.
495. أو صديق فوزي ، "الدستور ودولة الأمير عبد القادر"، مجلة أشغال الملتقى الثقافي الوطني، جمعية مؤسسة الأمير عبد القادر بتيارت، 1996.
496. بقطاش خديجة ، "أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي"، الثقافة العدد 62 مارس 1981،
497. بلحميسي مولاي ، "جانب من جوانب الصراع الجزائري الأوروبي، الجوسسة الغربية في الجزائر، 1830-1518"، مجلة الباحث، العدد3.
498. بلقير عبد الإله ، "الدولة والسلطة والإيديولوجية"، ج3، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت 1990.
499. بن ابي شنب سعد الدين ، "النهضة العربية في الجزائر" مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1964.
500. بن خيرة نجيب ، "الزوايا في الجزائر وفريضة التعليم الغائبية"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، عدد8، ماي 2001م.
501. بن نعمان أحمد ، "الحصانة الدينية للشخصية الجزائرية"، مجلة الأصالة، العدد 85-

502. بن نعيمة عبد المجيد، "مواقف شيوخ بني جلاب في توقرت من الاحتلال الفرنسي 1830-1854"، الملتقى التاريخي الثالث.
503. بوجليدة سعاد ، " قسنطينة في الفترة الانتقالية، دراسة وتحقيق لسجلات المحكمة المحلية 1830-1845"، مجلة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة 2003.
504. بوضرساية بوعزة، "الأعمال الإدارية والسياسية للحاج أحمد باي حاكم الإقليم الشرقي للجزائر"، مجلة الروية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، فيفري، 1996.
505. بوعبدلي المهدي ، "أضواء على تاريخ الجزائر في العهد التركي"، مجلة الأصالة، ع8، 1972.
506. ----- ، "الرباط والفداء في وهران والقبائل الكبرى"، مجلة الاصاله، العدد 13، تلمسان 2011.
507. بوعزيز يحيى ، "المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضد الاستعمار الفرنسي 1840-1864"، الأصالة العدد 83.
508. بونار رابع ، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر" مجلة الثقافة، العدد 15، جويلية 1973.
509. بويو سلفاتوري ، "وضع الجاليات الأوروبية في المغرب العربي قبل الاستعمار"، الأصالة، 25 ماي 1975.
510. التميمي عبد الجليل ، "التفكير الديني والتبشير لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر القرن 19"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 1.
511. ----- ، "فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 2.
512. ----- ، "وثيقة عن الاملاك المحبس باسم جامع الاعظم بمدينة الجزائر"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 5.
513. حريزي موسى بن إبراهيم، "نظام العشائر في المجتمع المزايي"، مجلة الحياة، العدد 7.
514. حمادى نجلا ، "السلطة بين الأبوي والأموي"، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، عدد 34، بيروت، 1983.
515. حمداوي جميل ، "جدلية المثقف والسلطة"، المناهل المغرب -العددان 62-63، ديوان

- الدراسات والأبحاث، يناير 2007، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية في المغرب، 1974.
516. زيادة خالد ، "السلطة المدنية من خلال وثائق المحكمة الشرعية"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 39-40.
517. سعد الله أبو القاسم ، "الشاعر المفتي محمد بن الشاهد واحتلال الجزائر"، الثقافة، الجزائر، عدد 61 يناير-فيفري 1981.
518. ----- ، "العلاقة الجدلية بين الاستعمار الثقافي والشخصية الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد 49
519. ----- ، "دفتر محكمة المدينة، الجزائر أواخر العهد العثماني" في الملتقى عن الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادرها ووثائقها في العهد العثماني"، م. م. و. ب زغوان 1986.
520. ----- ، "النظام الضريبي في دولة الأمير عبد القادر"، الثقافة ماي جوان 1983، العدد 1975.
521. ----- ، "ثورة ابن الاحرش بين التحول المحلي وانتفاضة شعبية"، مجلة الثقافة، عدد 78، ديسمبر 1983 الجزائر.
522. ----- ، "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، الأصالة، العدد 79.
523. ----- ، "موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر. حياتهم الإدارية مهامهم الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، بغداد. 1987.
524. سعيدوني ناصر الدين ، "وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي تتركب عليها"، المجلة التاريخية المغربية 7، 8، 9، 1977.
525. ----- ، "وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي تتركب عليها"، المجلة التاريخية المغربية 7، 8، 9، 1977.
526. ----- ، مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، لعبد الله محمد بن الحاج الشويجات، حوليات جامعة الجزائر، ع5، ديوان المطبوعات الجامعية 1990-1991.
527. شريط عبد الله ، "مشكلة الحكم الإسلامي في دولة الأمير ونظرية ابن باديس"، الثقافة ع 75، 1403هـ/1983م.

528. صاري الجليلي ، "إبادة قبيلة العوفية"، الثقافة، العدد 77، 1983.
529. ----- ، "إبادة قبيلة العوفية"، الثقافة، العدد 77، 1983.
530. ----- ، "اسماعيل عربان والسياسة الفرنسية"، مجلة سيرتا، العدد4، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 1981.
531. ----- ، "السياسة الإدارية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي"، المصادر، العدد 6، الجزائر 2002م.
532. طونا فكري ، "النظرة الفرنسية الى اراضي الجزائر من حيث جودتها وقيمتها الاستراتيجية"، مجلة التاريخ، عدد 18.الجزائر 1985.
533. عبادة عبد اللطيف ، "الدولة وتنظيم السلطة في الاسلام" مجلة الاصاله 1971، العدد 86-85، المجلد 23.
534. ----- ، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي"، الأصاله، 1971، ع89، مج24.
535. ----- ، "عبقريه متكامله"، مجلة الثقافة، العدد خاص 75، 1403هـ/1983.
536. عجرود كريمة ، "المشروع اللاتقاني الاستعماري في الجزائري"، مجلة المعيار، ع. 10، شعبان 1426هـ/سبتمبر 2005، جامعة الأمير، قسنطينة.
537. العربي إسماعيل ، "حكومة الأمير عبد القادر"، الثقافة، عدد (خاص)، 75، 1403هـ/1983م.
538. ----- ، "ولاية أحمد بن سالم، خليفة الأمير عبد القادر على بلاد القبائل"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 35، 36، سنة 1984.
539. ----- ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الجزائر، ش وط، 1982.
540. عطية هيثم ، "دراسات في تطور الروابط بين الفرد والسلطة في الفكر الغربي"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، مجلد 8، عدد 38، 6 مايو 1964.
541. العقاد صلاح ، "الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبل الغزو الفرنسي"، المجلة

- التاريخية المصرية، العدد 12، القاهرة 1964-1965.
542. ----- ، "الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبل الغزو الفرنسي"،  
المجلة التاريخية المصرية، العدد 12، القاهرة 1964-1965.
543. ----- ، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي  
والاجتماعي، مجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني"، مجلة إنسانيات، وهران، عدد 3، 1997.
544. ----- ، "التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية 1686-  
1830"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 61-62، تونس 1991.
545. عميراي حميدة ، "التواجد الفرنسي في بجاية"، مجلة الثقافة، العدد 100.
546. العيد مسعود، " المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني"، سيرتا العدد 10،  
مجلة يصدرها معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة، الجزائر 1988.
547. غطاس عائشة ، "دور القضاة الأحناف بمدينة الجزائر، 1560-1850"، المجلة  
التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، تونس، العددان 17-18، 1998.
548. قاصري محمد السعيد ، "السياسة الإدارية الاستعمارية في الصحراء الجزائرية"، مجلة  
الدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 01 بقسنطينة  
2004.
549. المدني أحمد توفيق ، "أبطال المقاومة الجزائرية، حمدان خوججة، أحمد باي، الأمير عبد القادر  
للدولة العثمانية"، مجلة تاريخ، عدد 4، 1977.
550. مرتاض عبد الملك ، "الصراع بين العربية والفرنسية في الجزائر الثائرة"، مجلة الأصالة،  
1971، ع6.
551. مزيان عبد المجيد ، "الازمات الثقافية في الجزائر"، مجلة المجاهد الثقافي، العدد 7 جوان،  
جويلية 1968م.
552. الهراس المختار ، "القبيلة، والدورة العصبية، قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي  
المغاربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة التاسعة، ع 98، أفريل 1987.
553. 2-المجالات باللغة الأجنبية:
554. Au Capitaine (H), « colonies noires en ISabylie » in R.A N°4, Alger  
1859.

555. Aucapitaine (B)t Fedenenn, « Notice sur histoire et désignation de Beylik de Titrai» R.A 9 1865.
556. Boukouche, « The French in Algeria the politics of expropriation and assimilation », **revue d'histoire Meghrebine**, n° 12 juillet, Tunis 1978.
557. Boyer( p), « l'évolution démographique des population musulmans du departent d'alger de 1830- 1860» in.**R.A 1954**.
558. Chergui (S), « l'entretien et la conservation du patrinore religieux d'Après les documents Wakfs (xvI esxIXes) cas de la grande mosquée d'Alger » in dirassa tusania numéro spécial, université d'Alger, 2001-2001.
559. Colombe (M), « Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence d'Alger » in R.A. 1943.
560. Darmon, « origine et constitution de la communauté Israélite à Tlemcen », in R.A n° 14, Alger 1870.
561. De Grammont (H.D), études algériennes: la course l'esclavage et la rédemption à Alger » in revue Historique, mai – août 1984. T 25, Paris ancienne librairie, guerre bailliére et cie, Alacon, 1884.
562. de Reymant( p), Amérales algerienne, « Paris sur la province de constantines », **in R A**, TXXII 1878.
563. Dejardins (V), « la commune de dublineau », in B.S.G.A.O. , t 73 1950.
564. Deny (J). « le registre de solde des jannissaire conservé à la bibliothèque nationale d'Alger », in R.A 1943.
565. Devoulx (A), « notes historique sur les mosques et autre édifices religieux d'alger », in R.A N° 5, 1861.
566. Devoulx, « edifices religieux de l'ancien Alger », **RA** n° 164, année 1868.
567. Emerit (M), « les liaisons trestres entre le soudan et l'Afrique du nord au XVIII siècle » in extrait des travaux de recherche Saharien TXI Alger 1954.
568. -----, « les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitiés du xixe siècle » in Annales économies, société, civilisation 21e n° 1, janvier- février 1966.



569. Emerit( M), « les memoire d'ahmed bey, dernier bey de constantine », R.A ,1949.
570. Feraud (Ch)- ,« Un vœu d'Hussein Bey » in R.A n° 7, Alger , 1863
571. -----, " Histoire des Villes de Constantine Djidjeles", R. S. A. S, 1870.
572. -----, « Fer joua et Zouar Notes Historique sur la province de Constantine », **R. A 1878.**
573. -----, « Notes Historisue sur la province de Constantine les Beni Djellab, Sultan de Teggourt », in R.A, n°24 Alger 1880.
574. -----, « Notice sur les ouled Abdel-Nour », in R.S.A.I 1864.
575. -----, « Frdjioua et zouar'a notes historique sur la province de Constantine », R.A T XXII 1878.
576. -----, « histoire des villes de Constantine Djidjeles », R.S.A.S, 1870
577. -----, « Histoire des villes de la province de Constantine, Sétif, Bordj Bou Arreridj, Messile et Boussaâda » ,IN , **R.S.A.C 1871-1872.**
578. -----, « Notice sur les ouled abdenmour », **RSAC** , pp189,199.
579. -----, « Monographie du ouled abedenour », in R.S.A.C ,1864 .
580. -----, " la marine de la régence d'Alger," i R.A. T 31 1869.
581. Feraud (L), « les Harare seigneur de Hanancha », R.A 1874.
582. Ferdenann et aucapitaine, « Notice sur l'histoire et l'administration du moyelik de titteri », in R.A, 1865.
583. Gallissot( R), "féodalité et mode de production féodal de la France au Maghreb précolonial", in sur féodalisme, C.E.R.M, paris, 1971.
584. -----, « Abdelkader et la nationalité Algérienne », in R.A, 1965
585. Haedo( F), « Topographie et histoire d'Alge »r, trad de l'espagnol par A. Berbugger et Monnereau in R.A n° 14 Alger 1870.
586. Marcel( E), « les mémoire d'Ahmed by dernier bey de Constantine ». **R.A , N° 49,1905.**
587. Marsis, « considération sur la ville Musilmane te le Muhtasib » recueil de la société Jean Bordin, vol 6 1954
588. Nadir( A), « les ordres religieux et la conquête française, 1830-1851 », **revue Algérienne des sciences juridique économique et politique 1972.**

589. Pharaon (F), « notice sur les tribus de la subdivision de medea » In RA. T2 1857-1858..
590. Remond (M), « l'élargissement des droits politique des indigène », in R.A 1927
591. Rinn( L), « le royaume d'Alger sous le dernier dey », R A , T41 ,1837.
592. Robin, « note sur yahia Agha », in R A 1874.
593. Seraka (commandant), « le sud constantinois de 1830-1855 », RA 1912.
594. Seroka (J), « le sud Constantine de 1830-1855 », in R.A 1912.
595. Temimi (A), « trois terres de hadj Ahmed bey de Constantine à la Sublime porte », in R.O.M.M, N° 31 er senestres 1967.
596. Thedenat (M), Mémoire de Fructidor on X, in mémoire et document Algérie 1790-1824, T.14, A.R.M.R.E, France
597. Vallet (E), "Constantine Son Passé Centenaire 1837-1937", **recueil des notices et mémoire de la société archéologique de Constantine** édition brah 1937
598. Vaycette, « histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837 » in reccuiet des notices et mémoire société archéologique de la province de Constantine,T11.
599. watbled (E), « Aperçu sur les premier français dans le lrvant et les états barbaresques » in R.A, N° 16, Alger 1872.
600. Yacono (X), " peut-on Evaluer la population de l'Algérie vers 1830 ", in R.A 1954.
601. -----, « la colonisation militaire par les smalas de spahis en algérie », **revue historique Monod**,93annéeuniversitaire de.
602. Yvers( H), « les moro nifes et l'Algérie », in R.A 1920

### 3-الرسائل الجامعية:

603. بو عبد الله عبد الحفيظ ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية، 1919-1962، مذكرة لنيل الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، إشراف يوسف منصارية، جامعة باتنة، 2006.
604. بيلامي وداد، النفوذ الاقتصادي- السياسي ليهود الجزائر (1516 - 1830)، ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة 2005

605. الجباري عثمان ، مدينة الوادي، الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال سجلات المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن 19م، ماجستير، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
606. حشلاف علي ، المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صفحتها 1931-1939، ماجستير علوم الإعلام والاتصال، إشراف زهير إحدادن، جامعة الجزائر، 1994.
607. حماش خليفة، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من 1798م-1830م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر تحت إشراف الدكتور خليل عبد الحميد عبد العال، القاهرة، 1988.
608. رموم محفوظ ، الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني 1519-1830، مذكرة ماجستير، تاريخ الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2002.
609. رموم محمد ، أسرة بن قانة، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف أحمد صاري. كلية الاداب والحضارة الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية 2005.
610. زبير سليم ، التطور الثقافي في الجزائر، دراسة في النصوص والمؤسسات 1962-1986، رسالة ماجستير، تاريخ حديث، إشراف: عمار جفال، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001-2002.
611. شريدي سعيد ، تطور وظيفة القايد في الجزائر خلال الفترة العثمانية، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة 2007.
612. عباس عبد الله، التأثيرات الحصرية لمنطقة توات في بلاد السودان الغربي، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف موسى القبالي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، سنة 1997-1998.
613. عمران معاذ ، أسرة بني جلاب في منطقة وادي ريبغ خلال القرنين 19 و 20، دراسة سياسية واجتماعية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف فاطمة الزهراء قشبي، 2002-2003، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
614. عمري الطاهر ، دور بني المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار(1830-1900م)، بحث لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: احمد صاري، قسنطينة، 1998م، جامعة الأمير عبد القادر.
615. العيد مسعود سعيد، المجتمع الجزائري في العهد العثماني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،

- معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، رسالة لم تنشر.
616. فرج محمد فرج، دكتوراه دولة في التاريخ، إقليم توات خلال القرن 18م-19م، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، إشراف أبو قاسم سعد الله، الجزائر 1988.
617. فركوس صالح ، بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير (1779م-1796م)، دبلوم لنيل الدراسات المعمقة بمعهد العلوم الاجتماعية، تحت إشراف العيد مسعود سعيد، قسنطينة 1979م.
618. قاسي فريدة، الدولة في فكر الأمير عبد القادر 1832-1847، أطروحة مقدمة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، مهد الحضارة الإسلامية، إشراف الدكتور حميدة عميراوي، 1988-1999.
619. قشي فاطمة الزهراء ، قسنطينة المدينة والمجتمع، دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة تونس الأولى، تونس 1993.
620. كعباش رايح ، النظم السياسية والتحول الاجتماعي في الريف الجزائري، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية، تحت إشراف د. دليو فيصل، 1999-2000، جامعة منتوري.
621. لطرش حنان، السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني، إشراف الأستاذ حميدة عميراوي، تاريخ حديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة 2006.
622. لهلاي أسعد ، الشيخ محمد خير الدين وجهوده الإصلاحية في الجزائر 1902-1993، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة.
623. -----، جمعية العلماء المسلمين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة دكتوراه، التاريخ المعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة 2005-2006.
624. مرموم محفوظ ، الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري خلال العهد العثماني 1519م-1830م، ماجستير، قسنطينة 2002.
625. معاشي جميلة ، الأسر المحلية الحاكمة ببائلك الشرق من القرن 10هـ (16م) إلى القرن 13هـ (19م) دراسة اجتماعية سياسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف دحمان حسين، 1991/1990.

## خامسا: المواقع الالكترونية:

626. الهزاع كريم: دور الفرد في التغيير والوعي الجمعي، الحوار المتمدن، العدد 2666، 200/06/3

الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن يسارية علمانية ديمقراطية. [www.alhewar.com](http://www.alhewar.com)

627. زيادة رضوان جودت، "ما بين فكو ونيثيشه الأصول البعيدة للفكر ما بعد الحداثي"، ثقافة وفنون،

جريدة المستقبل، بيروت لبنان [www.almustaqbal.com](http://www.almustaqbal.com)

628. وكيبيديا الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org>

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## سادسا: فهرس الموضوع

	المقدمة
	الباب الأول: مفهوم السلطة والمجتمع
2	تمهيد
	الفصل الأول: السلطة وأنواعها
6	أولا: مفهوم السلطة
6	1-السلطة لغة
6	2-السلطة اصطلاحا
7	ثانيا: مفهوم السلطة عند مفكرين أوروبيين ومسلمين
7	1-مفهوم السلطة عند مفكرين أوروبيين
9	2-مفهوم السلطة عند مفكرين مسلمين
12	ثالثا: أنواع السلطة وأشكال تطبيقها
12	1-أنواع السلطة
14	2-أشكال تطبيق السلطة
19	رابعا: وسائل السلطة
	الفصل الثاني: المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة
23	أولا: مفهوم المجتمع
24	1-سكان البدو
24	2-سكان الحضر
26	ثانيا: بنية المجتمع الجزائري
31	1-سكان المدن
47	2-سكان الريف
54	ثالثا: الثورة الفرنسية وأثرها على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اوروبا
55	تمهيد
55	1-اعتلاء شارل العاشر لعرش فرنسا

57	5-الحياة الاجتماعية
58	رابعا: بنية المجتمع الأوربي
62	خلاصة الباب الأول
الباب الثاني: أوضاع الجزائر أواخر لعهد العثماني	
64	تمهيد
الفصل الأول: السلطة العثمانية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي	
66	أولا: نظام الحكم العثماني في الجزائر
69	ثانيا: التنظيم الإداري في الجزائر أواخر العهد العثماني
70	1- الإدارة المركزية
74	2-الدارة الإقليمية
87	ثالثا: التنظيم العسكري والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر العثمانية
87	1-المؤسسة العسكرية
94	2-المؤسسة الاقتصادية
108	3-المؤسسة الاجتماعية
الفصل الثاني: سلطات الجزائر المحلية أواخر العهد العثماني	
125	تمهيد
126	أولا: السلطة التقليدية
127	1-سلطة شيوخ القبائل
130	2-مجال سيادة القبائل
135	ثانيا: السلطة الروحية
136	1-نقود المرابطين
139	2-نقود الطرق الصوفية
	3-
140	3- العلاقة بين الصوفية والمجتمع
145	ثالثا: السلطة المذهبية

146	1- أهم المذاهب الإسلامية في الجزائر
147	2- مكانة العلماء خلال الوجود العثماني
151	3- دور العلماء خلال العهد العثماني
158	خلاصة الباب الثاني
الباب الثالث:	
بداية السياسة الاستعمارية في الجزائر	
163	تمهيد
الفصل الأول:	
مشاريع الاحتلال والتوسع الفرنسي في الجزائر	
167	أولاً: مشروع الاحتلال الأوروبي في الجزائر
167	1- الاتجاه الليبرالي
169	2- الاتجاه السانسيميوني
172	3- الاتجاه الكاثوليكي
172	4- موقف الاشتراكي
173	5- الفكر الفيزيوقراطي
173	6- الاتجاه الماسوني
175	7- الاتجاه الملكي المحافظ
175	1- الحركة الرومانتيكية الأوروبية ثانياً: وضع فرنسا أثناء احتلال الجزائر
179	ثالثاً: مجال التوسع والنفوذ الفرنسي في الجزائر
179	المرحلة الأولى 1830-1833
179	المرحلة الثانية 1833-1840
180	المرحلة الثالثة تبدأ من 1840
الفصل الثاني:	
سياسة السلطة الاستعمارية في الجزائر	
186	أولاً: السياسة العسكرية
209	ثانياً: السياسة الإدارية



227	ثالثا: السياسة الدينية
250	رابعا: السياسة الاستطانية
295	خامسا: السياسة التعليمية
<b>الفصل الثالث:</b>	
<b>أهم التحولات في المجتمع الجزائري</b>	
306	أولا: أهم التحولات في السلطة الجزائرية الحاكمة و الشعبية
309	ثانيا: أهم التحولات في البناء الاجتماعي والاقتصادي
322	ثالثا: أهم التحولات في الحياة العلمية
325	رابعا: أهم التحولات في الحياة العمرانية
327	خلاصة الباب الثالث
<b>الباب الرابع:</b>	
<b>موقف السلطات الجزائرية من السلطة الفرنسية</b>	
332	تمهيد
<b>الفصل الأول:</b>	
<b>مواجهة الجزائريين ضد سلطة الفرنسية</b>	
336	أولا: موقف علماء الجزائر من السلطة الفرنسية
338	1- العلماء دعاة الهجرة
341	2- العلماء المعارضين للهجرة
346	ثانيا: موقف شيوخ الطرق من السلطة الفرنسية
361	ثالثا: موقف الأعيان وشيوخ القبائل من السلطات الفرنسية
362	1- موقف سكان المدن
369	2- موقف سكان الريف
<b>الفصل الثاني:</b>	
<b>المقاومة السياسية ضد السلطة الفرنسية</b>	
392	أولا: المقاومة ببايلك الشرق
392	2/1- التنظيم الإداري لباييك الشرق
404	3/1- النظام القضائي عهد أحمد باي (المؤسسة القضائية)

405	4/1-النظام العسكري عهد الحاج أحمد باي (المؤسسة العسكرية)
407	2- أحمد باي والسلطة الفرنسية (العقلانية)
410	1/2- تأسيس أحمد باي لدولته (السلطة السلطانية)
414	2/2- سقوط قسنطينة
420	ثانيا- المقاومة بباييك الغرب الأمير عبد القادر (أمودجا)
420	1- وضعية باييك الغرب
428	2- تشكيل الأمير عبد القادر لحكومته
432	3- التنظيم الإداري لدولة الأمير
440	4- التنظيم الاجتماعي لدولة الأمير
443	5- التنظيم الاقتصادي لدولة الأمير
448	6- التنظيم العسكري لدولة الأمير
451	7- مجال سلطة الأمير عبد القادر
460	خلاصة الباب الرابع
463	الخاتمة
471	الملاحق
الفهارس	
502	أولا: فهرس الأعلام
506	ثانيا: فهرس الأماكن
510	ثالثا: فهرس القبائل والأوطان
513	رابعا: فهرس العائلات
515	خامسا: قائمة المصادر والمراجع
556	سادسا: فهرس الموضوعات

## الملخص:

تعتبر المشاكل المفهومية قاعدة لفهم الأزمات التي تواجه أنماط التفكير وقضايا المعروفة، حلها، لذلك يجب فهم طبيعة تصورنا للوقائع والأشياء ومن ثم كيفية تعريفها وقد اخترنا في رسالتنا مفهوم السلطة ومعانيها وكذلك المجتمع والعلاقة بينهما إضافة إلى الثابت والمتحول.

فالثابت يكون في الوعي وهي نتيجة مترتبة على حركة المجتمع مثلما ذكره كارل ماركس وانجلز دور كاييم، والمتحول هو تغيير مفهوم الشعوب والوعي والإدراك وهذا يختلف من مجتمع لآخر لذلك حاولت تناول موضوع الثابت والمتحول في تاريخ الجزائر الحديث من خلال طرح مفهوم السلطة والمجتمع أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي 1830-1848 من خلال قراءة جديدة أعتقد أنها تجمع الكثير من الأحداث المؤثرة من خلال إبراز مفهوم السلطة والمجتمع، وذلك لأنه لا يمكن فهم واقع المجتمع دون معرفة أهم السلطات وهذا حتى تتمكن من فهم الأحداث من الداخل، كما حاولنا الحديث عن المجتمع الجزائري والأوروبي خلال الفترة الحديثة حتى يمكننا معرفة سبب الصدام الذي حدث بين مختلف فئات المجتمع سواء الجزائري أو الأوروبي خاصة وأن المجتمع الجزائري كان يخضع للسلطة العثمانية (السلطانية) بمختلف مؤسساتها كما كان يخضع لسلطات محلية منها السلطة التقليدية والسلطة الروحية وكذلك السلطة المذهبية وهذه السلطات بمختلف أنواعها هي التي صمدت واستمرت في وجه الدخيل الفرنسي الذي استعمل مختلف الأساليب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية لجعل الجزائر فرنسية الأرض والشعب. حيث أدرجنا مختلف هذه الأساليب حتى تتمكن من معرفة نوع التحولات التي أرادت فرنسا إحداثها في الجزائر، وذلك من خلال توضيح أهم التحولات التي مست السلطات الجزائرية سواء الحاكمة أو الشعبية مبرزين أهم الثوابت والتحولات في البناء الاجتماعي والحياة العلمية والعمرائية وكيف كان موقف العلماء وشيوخ الطرقة والمرابطين من السياسة الاستعمارية بين مؤيد ومعارض من خلال تمسك البعض بثوابتهم بينما قبل البعض استغلال سلطته في ظل السلطة الاستعمارية مقابل الحفاظ على مصالحه وقد توصلنا إلى نتائج هامة منها:

- أن المجتمع الجزائري تميز ببنى اجتماعية ومؤسسية سيرته خلال العهد العثماني وحتى بداية الاحتلال الفرنسي خاصة أن الجزائر التي احتلها الاستعمار الفرنسي سنة 1830م لم تكن تعيش

دون قانون وثقافة بل كان مجتمعا متمسكا بدينه وثقافته العربية الإسلامية ومقوماته الشخصية إضافة لخضوعه وولائه لعدة سلطات سواء كانت سياسية أو دينية أو مشيخية وفق مؤسسات منظمة تنظيما محكما وأن فرنسا رغم أساليبها الردعية والإغرائية وإحداثها لبعض التحولات من خلال مؤسساتها وقوانينها إلا أنها لم تتمكن من المساس بالثوابت التي ظل المجتمع الجزائري محافظا عليها منها سلطاته المحلية المتمثلة في المذهبية والتقليدية، والتي مكنت الجزائريين من التشبث بمقوماتهم والحفاظ على هويتهم في وجه سياسة الإستعمار الفرنسي.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

## Resumé

Les problèmes conceptuels servent de base à la compréhension des crises auxquelles sont confrontés les modes de pensée et des affaires bien connues à résoudre .

Par conséquent, nous devons comprendre la nature de notre perception des faits et des choses et ensuite comment les définir: dans notre thèse , nous avons choisi le concept de pouvoir et ses significations ainsi que la société et la relation entre eux et la constante et l'inconstant .

La constante est dans la conscience et est le résultat du mouvement de la société comme Karl Marx et Engels durkheim ont dit , et l'inconstant est le changement de concept de peuples , de conscience et de perception et cela diffère d'une communauté à une autre .

J'ai donc essayé d'aborder le sujet de la constante et de l'inconstant dans l'histoire de l'Algérie en introduisant le concept du pouvoir et de la société à la fin de la période ottomane et le début de l'occupation française 1830-1848 par une nouvelle lecture, je pense qu'elle apporte beaucoup d'événements influents en mettant en avant le concept du pouvoir et de la société, car on ne peut pas comprendre la réalité de la société sans la connaissance des plus importants pouvoir et cela pour que nous puissions comprendre les événements de l'intérieur, comme nous avons essayé de parler de la société algérienne et européenne au cours de ces derniers temps , de sorte que nous connaissons la cause de l'affrontement qui a eu lieu entre les différentes catégories sociales, que ce soit algériennes ou européennes surtout que La société Algérienne était soumise au pouvoir De l'Empire ottoman (sultani) dans ses diverses institutions, elle a également été soumise aux pouvoirs locaux, y compris le pouvoir traditionnel et le pouvoir spirituel, ainsi que le pouvoir doctrinal , ces pouvoirs là ,de différents types ont survécu et ont continué face à l'intrus français qui a utilisé diverses méthodes militaires, économiques, sociales et administratives pour faire de l'Algérie française Terre et peuple , nous avons inclus ces différentes méthodes pour connaître le type de transformations que la France voulait apporter en Algérie, en clarifiant les transformations les plus importantes qui ont affecté les autorités algériennes, qu'elles soient dirigeantes ou populaires, tout en mettant en évidence les constantes et transformations les plus importantes de la construction sociale et de la vie scientifique et urbaine. Et Comment était la position des scientifiques et des cheikhs de la politique coloniale entre partisans et opposants par l'adhésion de certaines à leurs valeurs tandis que certains ont accepté l'exploitation du pouvoir sous l'autorité coloniale en échange de préserver ses intérêts et nous avons atteint des résultats importants, notamment:...

- La société algérienne est caractérisée par les structures sociales et institutionnelles gérées au cours de la période ottomane et jusqu'au début de l'occupation française, surtout que l'Algérie, qui est occupée par le colonialisme français en 1830 ne vivait pas sans loi et culture, mais était une société qui adhère à sa religion , à sa culture arabo-islamique et à ses qualités personnelles , en plus , elle a été soumise à plusieurs autorités, que ce soit politique, religieuses ou réconciliées selon des institutions bien organisées et que la France, en dépit de ses méthodes de dissuasion et de tentation et de ce qu'elle apporté de transformations à travers ses institutions et ses lois, mais elle ne pouvait pas porter atteinte aux constantes que la société algérienne a conservé , y compris ses autorités locales sectaires et traditionnelles, qui ont permis aux Algériens de s'accrocher à leurs qualités et de préserver leur identité face à la politique du colonialisme français.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

## **Abstract**

Conceptual problems serve as a basis for understanding the crises faced by the patterns thought and the well-known matters to be resolved.

Therefore, we must understand the nature of our perception of facts and things and then how to define them: in our thesis we have chosen the concept of power and its meanings as well as society and the relationship between them and the constant and the changeable .

The constant is in the consciousness and is the result of the movement of the society as Karl Marx and Engels Durkheim said, and the transformed is the change of concept of peoples, conscience and perception and it differs from one community to another .

So I tried to enter in the subject of the constant and transformed in the history of Algeria by introducing the concept of power and society at the end of the Ottoman period and the beginning of the French occupation 1830- 1848 by a new reading, I think it brings a lot of influential events by putting forward the concept of power and society, because we can not understand the reality of society without the knowledge of the most important power and this so that we can understand the events from the inside, as we have been trying to talk about Algerian and European society in recent times, so that we know the cause of the clash that took place between different categories whether Algerian or European, especially that Algerian society was subject to the Ottoman Empire (sultani) power in its various institutions, it was also subjected to local powers, including traditional power and spiritual power, as well as doctrinal power, these powers of different types survived and continued facing the French intruder who used various military, economic, social and administrative methods to make French Algeria. Earth and people, we have included these different methods to know the type of transformations that France wanted to bring to Algeria, by clarifying the most important

transformations which affected the Algerian authorities, that they are leaders or popular, while highlighting the most important constants and transformations of social construction and of scientific and urban life .

And how was the position of scientists and sheikhs of the colonial policy between partisans and opponents by the adherence of some to their values while some accepted the exploitation of power under the colonial authority in exchange for preserving its interests and we have achieved important results, including: ....

- The Algerian society is characterized by the social and institutional structures managed during the Ottoman period and until the beginning of the French occupation, especially that Algeria, which is occupied by the French colonialism in 1830 did not live without law and culture, but was a society

that adheres to its religion, its Arab-Islamic culture and its personal qualities, besides, it has been subjected to several authorities, whether political, religious or reconciled according to well-organized institutions, and that, France, in spite of its methods of deterrence and temptation and of the fact that it brought about transformations through its institutions and laws, but it could not undermine the constants that Algerian society has preserved, including its sectarian and traditional local authorities, which allowed Algerians to cling to their qualities and preserve their identity faced with the politics of French colonialism.

الأستاذ  
عبد القادر للعطوم الإسلامية